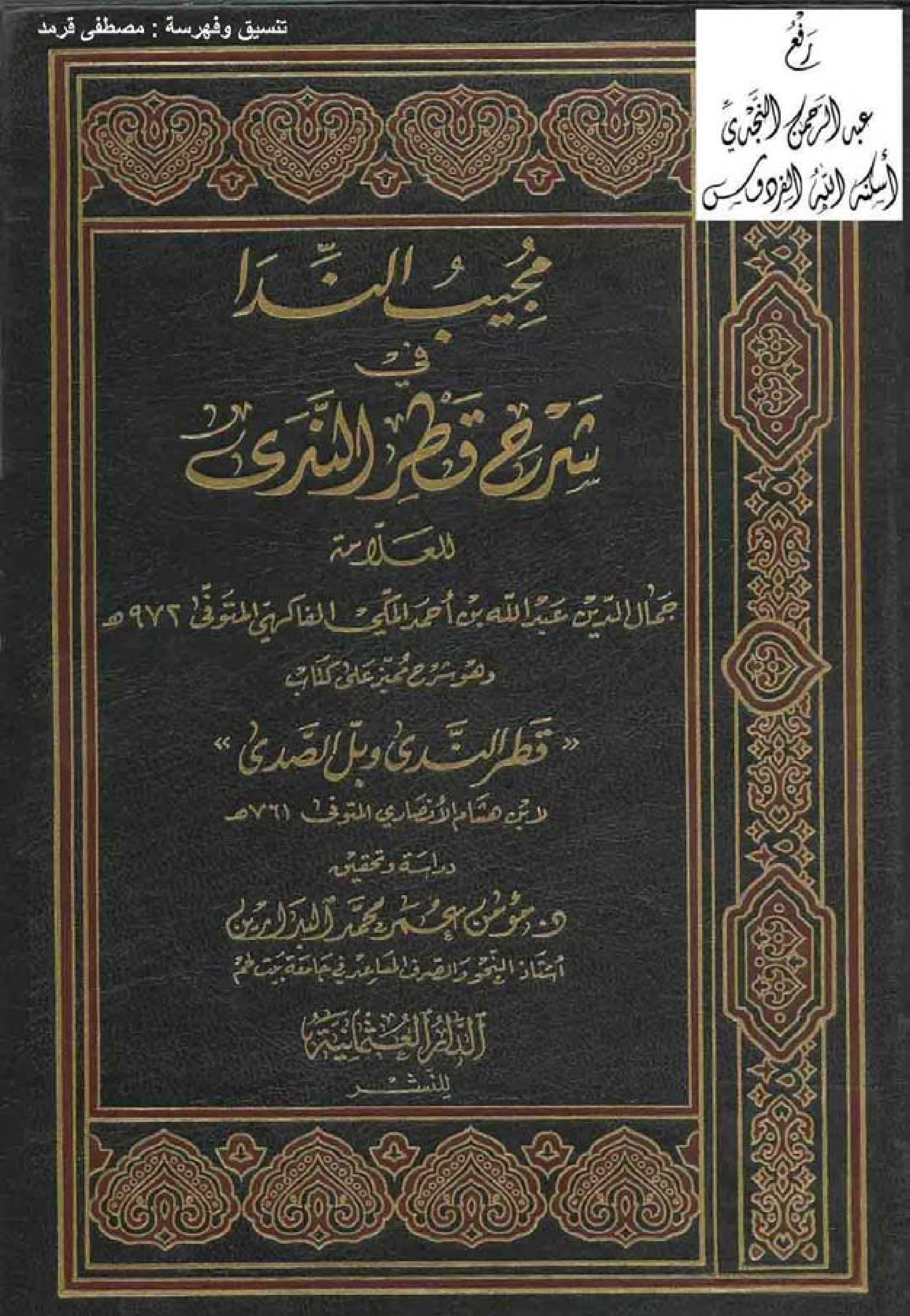

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرمد
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
مجيب الندا
في
شرح قطر الندى
للعلامة
جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى ٩٧٢ هـ
وهو شرح ممزوج على كتاب
« قطر الندى وبل الصدى »
لابن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ
دراسة وتحقيق
د. مؤمن عمر محمد البدارين
أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة بيت لحم
الدار العثمانية
للنشر

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرمد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مجيب الندا في شرح قطر الندى

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

الدار العثمانية
للنشر

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان - هاتف وفاكس : ٦٥٠٦٥٠٦٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرمد

مُجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى

للعلّامة
جمال الدّين عبد الله بن أحمد المكّي الفاكهيّ المتوفّى ٩٧٢ هـ

وهو شرح مميّز على كتاب
« قطر النّدى وبلّ الصّدى »
لابن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ

دراسة وتحقيق
د. مؤمن عمر محمّد البداريين
أستاذ النحو والصّرف المساعد في جامعة بيت لحم

الدار العثمانية
للنشر



* ملخّص الرسالة *

«مجيبُ النِّدا في شرح قطر النَّدى»

لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكّي الفاكهيّ المتوفّى سنة ٩٧٢هـ

دراسة وتحقيق

أصل هذا الكتاب رسالة علمية قُدّمت إلى جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراة، وقد وفقني الله فيها فنجحت وحصلت على درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى في ربيع عام ٢٠٠٦م، وكان قد أشرف عليها كل من الأستاذة الدكتورة عفاف محمد حسانين والأستاذ الدكتور ياسر إبراهيم الملاح، وقد شرفني بمناقشتها كل من الأستاذ الدكتور البدراوي عبد الوهاب زهران والأستاذ الدكتور صبري إبراهيم السيد.

لقد عُني هذا البحث بتحقيق كتاب تراثي في النحو والصرف، وكان قد ذاع صيته في زمانه، ألا وهو «مجيب النِّدا في شرح قطر الندى»، وهو شرح مميّز مشهور على كتاب آخر طبّقت شهرته الآفاق؛ وهو كتاب «قَطرِ النَّدى وبلِّ الصَّدَى»، فهو متن تعليمي موجز لابن هشام الأنصاري المتوفّى عام ٧٦٢هـ، ولأهمية هذا المتن وميزاته فقد انبرى كثير من العلماء لشرحه أو نظمه أو تحشيته، ومن أبرز الشروح التي أقيمت عليه شرح الفاكهي هذا، ولتميّز هذا الشرح وشهرته وشموليته - حتى وُصف بأنّه الغاية في الحُسن - قام نخبة من العلماء بشرحه أو التعليق عليه.

وجاء هذا البحث في مقدّمة وقسمين رئيسين:

أمّا المقدمة فقد بيّنت فيها موضوع بحثي، وسبب اختياره، وخطتي فيه، وأبرز الصعوبات التي واجهتني في إعداده، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها فيه.

وأما القسم الأول فقد خصّصته للدراسة، فجعلتها في تمهيد وفصلين وخاتمة:

أما التمهيد فقد تناولت فيه بإيجاز شديد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن العاشر الهجري الذي شهد انتهاء دولة المماليك وتوسّع دولة العثمانيين، وأظهرتُ أثر ذلك على الحياة الفكرية في هذا القرن خصوصاً.

وأما الفصل الأول فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذّ من حيث النسب واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.

وفي الفصل الثاني درست الكتاب ـ «مجيب الندا في شرح قطر الندى» ـ حيث جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر الندى وبلّ الصدى» من حيث التعريف به وبمؤلفه ومنهجه فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأخرى.

والمبحث الثاني درست فيه الكتاب «مجيب الندا في شرح قطر الندى»، فوثّقت نسبة الكتاب ووضّحت أبوابه، ومصادره، وسمات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه، ومنهجه في الكتاب.

وأمّا المبحث الثالث، فقد أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي أقيمت على متن «قطر الندى وبل الصدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى»، وشرح الشربيني «مغيث النِّدا في شرح قطر النَّدى»، وشرح الفاكهي «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى».

وأما القسم الثاني ـ وهو قسم التحقيق ـ فقد جعلته في فصلين، وضّحت في الفصل الأول دواعي التحقيق، ومواضع نسخ الكتاب في مكتبات العالم، ووصفت مخطوطاته الست التي اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته فيه، مع بيان الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نصّ الكتاب «مجيب الندا في شرح قطر الندا» محقّقاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنيّة بلغت اثني عشر فهرساً توزّعت على الموضوعات التالية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، ومسائل الخلاف، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وبعدُ؛ فإنّ أبرز النتائج التي جنيتها من هذا البحث تتمثل في إخراج هذا الكتاب التراثي النفيس في حلّة بهيّة مزيّنة بتحقيق علمي يوثّق النصوص المقتبسة في المتن، ويوضّح غوامضه، ويخرّج أشعاره وأحاديثه، ويوثّق الآيات التي استشهد بها، وهو كتاب أكّد البحث على نسبته لصاحبه دون أدنى شك يُذكر.

فإن أصبت في هذا البحث فهو من فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي بذلت الوسع والطاقة، والحمد لله أولاً وآخراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله على نَعمائه، والشكر له على آلائه، حمداً يوازي نعمه، ويدفع نقمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد المُشرَّف بالشفاعة، المخصوص ببقاء شريعته إلى يوم الساعة، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، أفصح العرب لساناً، وأبينهم نطقاً، وأعظمهم بياناً، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأبرار، وأتباعه الأخيار، صلاة باقيةً ما دام ليلٌ يعقبه نهار. ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى﴾ [طه: ٢٥-٢٨].

أمّا بعد:

فإنّ تحقيق التراث العربي الإسلامي أولوية توازي ابتكار العلوم، كيف لا؟ وهي التي تزوّدنا بعدّة في التأصيل، وأرضية صلبة ننطلق منها إلى الابتكار والتجديد، وإنّ تحقيق كتاب في النحو لمسألة مهمة، إذ إنّ اختيار موضوع جديد للدراسة في النحو لهو أمر عسير، يكاد أن يكون صعب المنال حيث لم يبقَ موضوع نحو إلا أُشبع بحثاً ودراسة، ولمّا كانت رغبتي أن أواصل البحث في مجال اللغة والنحو فقد عزمت على اختيار مخطوطة في النحو؛ لعلّي بذلك أميط اللثام عن كنز دفين من كنوز اللغة، وأُسهم في إضافة جديد للمكتبة التراثية العتيدة، ومن هنا فقد استمرّ بحثي عن مخطوطة مناسبة حتى هيّأ الله لي نُسختين من مخطوطة بعنوان «مجيب الندا في شرح قطر الندى» لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفّى سنة ٩٧٢هـ، وعندما قرأت عن هذا المؤلِّف وجدت علاّمة من أعلام النحو العربي؛ كان يُوصَف بسيبويه عصره في النحو، وأمّا كتابه فقد وُصف بأنه الغاية في الحسن، وأنّه من أفضل شروح متن «قطر النّدى وبلّ الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إنّ بعض المترجمين رأوا أنّه شرح يفوق شرح ابن هشام نفسه لمتن «قطر الندى وبلّ الصدى» وبعد استشارة ذوي الاختصاص، وبعد التأكّد من عدم وجود

دراسة أو تحقيق لهذه المخطوطة، شمّرت عن ساعدَي الجدّ والاجتهاد، وبدأت هذه الرحلة الميمونة متكلاً على الله سائلاً إياه التوفيق والسداد.

وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» أسباب كثيرة، أبرزها:

١- أنّه مخطوط طُبع دون تحقيق طبعة حجرية تكررت مرات، أقربها قبل نصف قرن ونيف، وهو مخطوط يستأهل ألا تخلو منه مكتبة باحث، وبالأخصّ إن كان باحثاً لغوياً.

٢- أنّ هذه الطبعة قد اعتراها كثير من الخلط والاضطراب بل وسقط منها أسطر بأكملها، أضف إلى ذلك سوء طبعها وإخراجها.

٣- أنّ هذا الشرح من أبرز شروح متن «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إنّه يفوق شرح ابن هشام نفسه في الوضوح والتفصيل والاستدراك كما ذهب إلى ذلك جماعة.

٤- رغبتي الصادقة في أن أكشف اللثام عن كتاب نفيس ذاع صيته في كتب التراجم، وذوى ذكره في المكتبات ودور العلم والعلماء، فرغبت أن أضيف إلى مكتبة التراث شيئاً جديداً نفيساً.

٥- الرغبة في رفع الحجب عن مؤلفه «المكي الفاكهي» من خلال بيان سيرته ونشأته وأسرته ومنهجه ووفاته علماً بأنّ ما جمعه محققو كتبه الأخرى كشرح الحدود النحوية، ومتممة شرح الآجرّومية لم يعطوا هذا المؤلف حقّه من الترجمة، وسيجد القارئ ترجمة وافية لهذا العلاّمة لن يجدها مجتمعة في مكان آخر.

٦- أنّ المكي الفاكهي من أكبر نحاة مكة المكرمة في القرن العاشر الهجري بل هو أكبرهم، وقد تتلمذ على كتابه في مصر قبل وصول المؤلف خلق كثير، فرغبت في إثبات دور مكة المكرمة في العصر العثماني في الإنتاج العلمي عامة، والإنتاج النحوي خاصة.

وأما خطّة البحث؛ فقد جعلت أطروحتي في قسمين رئيسين ومقدّمة:

أمّا المقدمة فقد أبرزت فيها موضوع بحثي، مبيناً أسباب اختياره، وخطتي فيه، وأبرز الصعوبات التي واجهتني فيه، وأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

وأما **القسم الأول** فقد خصّصته للدراسة، وقد جعلته في فصلين وخاتمة:

أما **الفصل الأول** فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذّ من حيث النسب واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.

وفي **الفصل الثاني** درست كتاب «مجيب الندا في شرح قطر الندى»؛ فكانت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر الندى وبلّ الصدى» من حيث التعريف به، وبمؤلفه، ومنهج المؤلف فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأُخرى.

والمبحث الثاني درست فيه كتاب «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»، ففصّلت في نسبة الكتاب وأبوابه، ومصادره، وسمات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه، ومنهج الفاكهي فيه.

وختمت الفصل بالمبحث الثالث، حيث أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي أقيمت على «متن قطر النَّدى وبلِّ الصدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه المُسمّى بشرح قطر النَّدى وبلّ الصدى»، وشرح الشربيني المسمّى بـ«مغيث النِّدا في شرح قطر النَّدى»، وشرح الفاكهي المُسمّى بـ«مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى».

وأما **القسم الثاني** ـ وهو قسم التحقيق ـ فقد جعلته في فصلين، رسمت في الفصل الأول دواعي التحقيق، ومواضع النسخ في العالم، ووصف المخطوطات الست التي اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته في التحقيق، مع بيان الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نصّ الكتاب «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» محقّقاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنيّة بلغت اثني عشر فهرساً توزّعت على الموضوعات الآتية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والقبائل والجماعات، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، والمسائل النحوية، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وأمّا الصعوبات التي واجهتني فليست بِدعاً؛ إذ واجهها كلّ من خاض هذه التجربة، وكابد مرارة التحقيق، ولعل أبرز هذه الصعوبات ما يأتي:

أ - إنّ اعتماد الفاكهي في كتابه على الشرح الممزوج بالمتن، جعلتني في بعض المواطن أقف حائراً في صياغة التركيب فكانت «النقطة» هي من ينقذني من هذه الحيرة حيناً، و«علامتا الاعتراض» تفسّر كثيراً من الغموض في أحيان أخرى، لكنّ الاهتداء إليهما لم يكن بالأمر اليسير.

ب - كبر حجم المخطوطة نسبياً إذ تجاوز مائة وعشرين ورقة، في كل ورقة صفحتان، وقد عالج المخطوط معظم أبواب النحو وبعضاً من أبواب الصرف، وكان لجمع الفاكهي الآراء المختلفة في المسألة تصريحاً أو تلميحاً مزيد من البحث والتحقيق.

جـ - اقتصار المصنّف في بعض الأحيان على جزء بيت دونما إشارة إلى أنّه شعر، مما زاد في صعوبة تخريج الشواهد النحوية الشعرية، وكذا الحال في الآيات القرآنية فلم يكن يضع أي إشارة إلى أنها آية، وكان يكتفي من الآية بكلمتين أو ثلاث كما هو في باب حروف العطف.

د - كثرة الاقتباسات من علماء مبرّزين كالفارسي وأبي حيان وابن مالك دونما إشارة إلى اسم الكتاب، مما تطلّب جهدا كبيراً في مراجعة أمات الكتب لتوثيق النقول ونسبتها إلى أصحابها.

وأما الدراسات السابقة، فلم تقم دراسة - فيما أعلم على هذا الكتاب، بل إنّ هذا الكتاب كان قد طُبع مرات عدة آخرها في عام ١٩٥٣م، وذلك على هامش كتاب بعنوان «حاشية يس الحمصي على مجيب الندا»، ولم يُفرد بالطباعة مطلقاً، ويُشار هنا إلى أنّ محققي كتب الفاكهي الأخرى، ومنها «شرح الحدود النحوية» و«شرح متممة الآجرّومية للرُّعيني» و«حدود النحو» كانوا قد ترجموا للفاكهي ترجمة موجزة.

أمّا أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدتها فقد تنوّعت بين كتب اللغة والنحو والصرف والتفسير والقراءات والحديث والتاريخ إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية، وسأُعرض عن التمثيل عليها مكتفياً بالإحالة إلى فهرس المصادر والمراجع الوارد في نهاية الكتاب.

ذلك هو عملي في هذا البحث، فإن أصبت فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أني حاولت واجتهدت، وما في الوسع والطاقة بذلت، واستغفر الله لذنبي، وأسأله أن يُقيل عثرتي، ويغفر زلّتي، ويغسل حوبتي، وأن يتجاوز عني الخطأ والخلل، ويوفقني في القول والعمل، ولا أنسى مقولة العماد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الباحث

مؤمن عمر محمد البدارين

السموع / الخليل / فلسطين الأبيّة

بتاريخ: الثاني من محرم الحرام من عام ١٤٢٦هـ

الموافق: ١/ شباط/ ٢٠٠٦هـ.

القسمُ الأوَّلُ

الدِّراسةُ

الفصل الأول

ترجمة المكّيّ الفاكهيّ

ـ مؤلّف كتاب «مُجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» ـ

أ ـ اسمه ونسبه

ب ـ مولده ونشأته

جـ ـ لقبه ومن شاركه بهذا اللقب

د ـ أسرته

هـ ـ شيوخه وتلاميذه

و ـ منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه

ز ـ آثاره ومؤلّفاته

ح ـ وفاته

الفصل الثاني

المبحث الأول: متن «قَطر النَّدى وبَلّ الصدى»، وترجمة مؤلّفه.

أ ـ التعريف بابن هشام مؤلّفه

ب ـ منهج ابن هشام فيه

جـ ـ شروح قطر النَّدى

المبحث الثاني: دراسة كتاب «مُجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

أ - نسبة الكتاب

ب - أبواب الكتاب

جـ - مصادر الفاكهيّ في «مجيب النِّدا»

د - خصائص الشرح

هـ - منهج الفاكهيّ فيه

و - شروح كتابه

المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قَطر النَّدى

أ - شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر النَّدى وبل الصدى»

ب - شرح الشربيني «مغيث النِّدا في شرح قطر النَّدى»

جـ - شرح الفاكهيّ «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

الخاتمـة

الفصل الأول

ترجمة مؤلّف كتاب

«مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

أولاً: اسمه ونسبه:

هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد ابن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين المكّيّ الفاكهيّ[1].

وقد اختلف أصحاب التراجم في تسميته، فجاء في كشف الظنون أنّه: «الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد الفاكهيّ»، وجاء في إيضاح المكنون أنّه: «أحمد بن عبد الله ابن علي»، وجاء في معجم المطبوعات أنّ لقبه «عفيف الدين أو جمال الدين»، وجاء في الأعلام: «عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهيّ».

وجميع هذه الاختلافات غير صحيحة، ويشهد لذلك نسب والده وجدّه وأشقائه التي سترد خلال هذا الفصل.

ثانياً: مولده ونشأته ورحلاته:

وُلد صاحبنا عام تسع وتسعين وثمانمائة (٨٩٩هـ) في مكة المكرمة، ونشأ بها وتعلّم على أشياخها، ثمّ رحل إلى مصر فأقام فيها مدة، ولا تسعفنا مصادر ترجمته بما عمله في مصر وكم سنة أقام فيها؟[2].

---

(١) انظر ترجمته في: النور السافر ص ٢٧٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، و٢/ ٢٠٢، وهدية العارفين ١/ ٤٧٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٢/ ١٤٣١– ١٤٣٣، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلّفين ١/ ٢٩٦.

(٢) انظر: النور السافر ص١٣٨، وهدية العارفين١/ ٢٤٥، والأعلام ٤/ ١٩٣.

ثالثاً: لقبه، ومَن شاركه فيه:

- هو المكّيّ؛ لأنّه ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، ثم مات فيها، وشاركه في هذا اللقب كثيرون.

- وهو الفاكهيّ؛ وهذه نسبة إلى الفاكهة وبيعها[١]، والبعض يقول «الفاكهانيّ»، وهو خطأ أشار إليه الصفدي.[٢]

وأما من شاركه في لقب «الفاكهيّ المكّيّ» فهم قسمان: من شاركه في اللقب الأول فقط، ومن شاركه في اللقبين معاً.

أ- من كان لقبه «الفاكهيّ»:

١ - موسى بن إبراهيم بن كثير المديني الفاكهيّ، تابعيّ مُحدِّث[٣].

٢ - أبو عمار زياد بن ميمون الثقفي الفاكهيّ، تابعيّ واهي الحديث[٤].

٣- علي بن الحسن الحافظ أبو الفضل الهمذاني المعروف بـ«ابن الفاكهيّ المحدث»، المتوفّى سنة ٤٤٧ هـ، مصنِّف كتاب «الألقاب»[٥].

٤ - عثمان بن نصر الداراني الدمشقي الفاكهيّ، عالم في الحديث، توفّي سنة ٧٥٦هـ[٦].

٥- ضياء بن محمد بن نصر الله الفاكهيّ، فقيه محدّث أُشتهر ببيع السفرجل، توفّي سنة ٧٧١هـ[٧].

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني ٩/ ٢٣٢-٢٣٣، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٢/ ٤٠٩، ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ٢/ ٤٠٩، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٢٣٥٢.

(٢) انظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٨٢.

(٣) انظر الأنساب ٩/ ٢٣٣.

(٤) انظر: المرجع السابق في المكان نفسه.

(٥) انظر: هدية العارفين ١/ ٦٨٨.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ١/ ٣٤١.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/ ٢٥٦.

ب - من كان لقبه «المكّي الفاكهيّ»:

١ - أبو عبد الله محمد بن إسحق بن العباس المكّيّ الفاكهيّ المتوفّى سنة ٢٧٢هـ، له كتاب في التاريخ بعنوان «تاريخ مكة»، وهو كتاب مطبوع.(١)

٢ - الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس المكّيّ الفاكهيّ، روى عنه الحاكم والبزّار، وله تصانيف في أخبار مكة، توفي سنة ٣٥٣هـ.(٢)

٣ - أفراد أسرته وهم جدّه ووالده وعمّه وأشقاؤه، وسيرد ذكرهم في المحور التالي.

رابعاً: أسرته:

وُلد المكّيّ الفاكهيّ من أسرة عريقة علا شأنها في علوم العربية والفقه بدءاً بجدّه ووالده وعمه وانتهاء بأشقائه؛ فهو من بيت علم وتقى وورع، كيف لا وهم حفظة القرآن الكريم؟! وتتلمذوا على شيوخ الحرم المكّيّ الشريف في ميادين اللغة والفقه والتفسير والحديث، أما أمّه فهي جارية حبشية، ولمّا ولدته أصبحت «أم ولد» فحظيت بالحرية، وأصبحت إحدى زوجات أبيه.

وفيما يأتي ترجمة موجزة لأفراد أسرته:

١ - جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأصل المكّيّ الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبيّة وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلّي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وكان طلق العبارة بحّاثاً نظّاراً ذا نظم ونثر، وقد تُوفي بمكة سنة ٨٨٠هـ(٣).

---

(١) انظر: كشف الظنون ص ٣٠٦، وهدية العارفين ٢/ ٢٠، ومعجم المؤلّفين ٩/ ٤٠.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥.

(٣) انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩.

٢- عمّه: هو ضيف الله أبو السعادات محمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهيّ المكّيّ، وُلد بمكة سنة ٨٦٤ هـ، ونشأ بها وحفظ القرآن وكثيراً من متون الحديث والفقه واللغة، وتتلمذ على أبرز علماء مكة ومشايخها، وتوفي بمكة سنة ٨٩٣ هـ[١].

٣- والده: هو الشهاب أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهيّ المكّيّ المصري الشافعي، ابن أخت السراج، وُلد بمكة سنة ٨٦٨ هـ، ونشأ بها، وكان عالماً نحوياً محدّثاً، تتلمذ على أيدي علماء الحجاز والقاهرة، منهم السخاوي وابن فهد، وكان قد رُزق بجملة من الأولاد أنجبهم عبد الله من حبشية، والباقون من مكّيّة ومدنيّة، وهم: عبد القادر، وأبو السعادات محمد، وعمر. وكلّهم اشتهر بعلم خلا عمر»، توفي بمكة سنة ٩٣٦ هـ[٢].

٤- إخوته: كان للمكّيّ الفاكهيّ ثلاثة إخوة برز اثنان منهم في العلم والحفظ؛ وهما:

أ- الإمام عبد القادر بن أحمد بن نور الدين علي المكّيّ الفاكهيّ الشافعي، وُلد بمكة سنة ٩٢٠هـ، عالم فقيه لغوي مفسّر كثير التصانيف حتى شُبِّه بالسيوطي في كثرة تآليفه، من مصنّفاته: مناهج الأخلاق السنية في مباهج الأخلاق السنية»، وشرحان على البداية» للغزالي، وغيرها كثير. وكانت وفاته بمكة سنة ٩٨٢ هـ[٣].

ب- الإمام أبو السعادات محمد بن أحمد بن نور الدين علي المكّيّ الفاكهيّ الحنبلي الشافعي، ولد بمكة سنة ٩٢٣هـ، عالم موسوعي، فقيه محدّث لغوي قارئ، تتلمذ على ابن حجر الهيثمي، وأبي الحسن البكري وعلى كثير غيرهما. من مصنّفاته: نور الأبصار شرح مختصر الأنوار في الفقه»، ورسالة في اللغة. تُوفّي بالهند سنة ٩٩٢هـ[٤].

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢٢٨٧

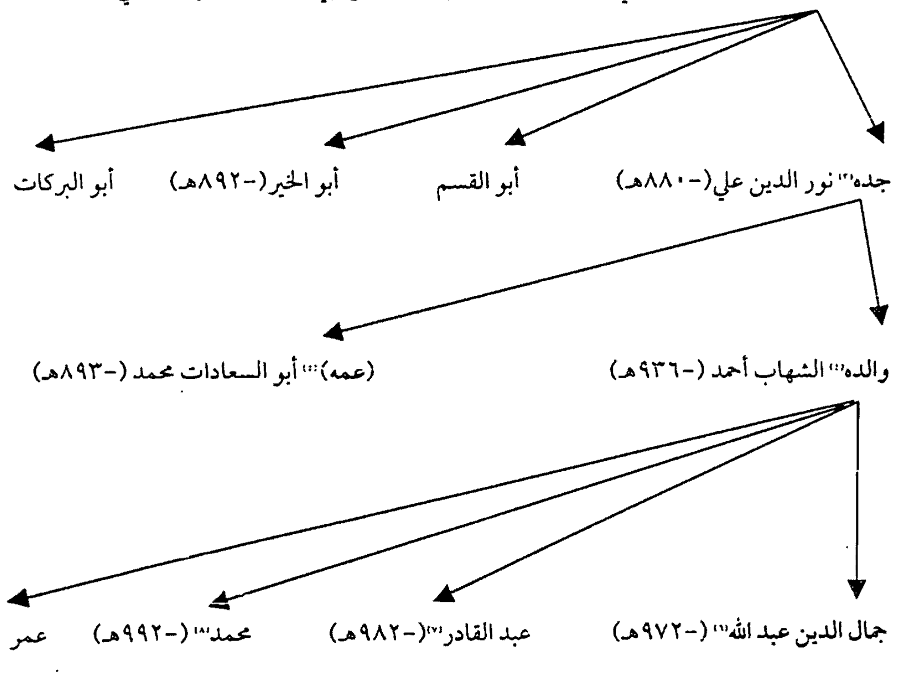
(٢) انظر: المرجع السابق ص ١٠١، والنور السافر ص٢٦٦، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦.

(٣) انظر: النور السافر ص١٧٥، وكشف الظنون ص٩١٨، و١٨٤٥، والكواكب السائرة ٣/ ١٦٩، وهدية العارفين ١/ ٥٩٨، والأعلام ٤/ ١٦١.

(٤) انظر: النور السافر ص٢٠٠، وهدية العارفين ٢/ ٢٥٧، والأعلام ٤/ ١٦١، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٩٨.

قال العيدروس في ترجمة أبي السعادات: «ومن العجائب أنّ المشايخ الثلاثة هو وأخواه الشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر كانوا كلهم أهل فضل وعلم، وكل واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين، فكان أولهم موتاً الشيخ عبد الله وآخرهم موتاً الشيخ محمد صاحب الترجمة رحمه الله تعالى، آمين»[1].

ـ شجرة نسب الفاكهيّ ـ



(١) انظر: النور السافر ص٢٠١.
(٢) عالم حافظ موسوعي.
(٣) عالم حافظ موسوعي.
(٤) عالم حافظ موسوعي.
(٥) عالم حافظ موسوعي.
(٦) عالم حافظ موسوعي.
(٧) عالم حافظ موسوعي.
(٨) عالم حافظ موسوعي

خامساً: شيوخه وتلامذته:

مع كثرة تنقّل المكّيّ الفاكهيّ ورحلاته بين الحجاز ومصر وتعدّد مشايخه إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت أسماءهم واقتصرت على القول بأنّه درس على أيدي والده الشهاب أحمد الفاكهيّ وعلى شيوخ الحرم المكّيّ الشريف دون أن تُسمّي أيّاً منهم.

أما تلامذته فمع كثرة إلقائه للدروس، وانتشار كتبه في مصر والحجاز إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت ذكر أسماء تلامذته عدا تلميذ واحد، وإليك ترجمة مختصرة له:

هو عبد الرحيم بن أبي بكر بن حسان المكّيّ الحنفيّ، وهو إمام عالم فقيه محدّث نحويّ موسوعيّ، وُلد بمكة ونشأ بها وحفظ القرآن وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيبويه زمانه عبد الله الفاكهيّ والعلاّمة ابن حجر الهيثميّ والشيخ تقي الدين بن فهد وغيرهم، وقد توفّي بمكة عام ١٠١٤هـ.[١]

سادساً: منزلته العلميّة وأقوال العلماء فيه:

يُعدّ عبد الله الفاكهيّ من كبار علماء مكة وأشهرهم في عصره، وممّا يدلّ على ذلك النعوت التي وُسم بها، وكذلك ما وُسمت به كتبه.

والذي يدلّ على مكانته العلمية طائفة من الأدلة:

١. أنّه بدأ التأليف في صغره، حيث لم يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً عندما ألّفه، ويشهد لذلك ما حُكي أنّه حضر في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه فحلّها الفاكهيّ وذكر أنّه الشارح، فلم يصدّقوه لحداثة سنّه حتى أقام البيّنة على ذلك، وشهد له بذلك من كان هناك من أهل مكة[٢].

٢. أنّ كتبَ التراجم وسمته بألقاب تشهد برسوخ قدمه منها: الشيخ العلامة، والشيخ الإمام العلاّمة، والإمام العالم العلاّمة، والعلاّمة العمدة الفهّامة، والشيخ الإمام والليث الهمام، ووحيد دهره وفريد عصره.

---

(١) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٥٧٤.

(٢) انظر: النور السافر ص١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

٣. ما وُسمت به بعض كتبه من نعوت تدل على نضج صاحبها وتفوّقه على أقرانه، منها[1]:

«أنه أجاد فيها (أي تتمّة شرح الآجرّوميّة للرُعيني) كلّ الإجادة».

«وشرح على قطر ابن هشام في غاية الحسن».

«واستنبط حدودا في نحو كراسة، ثم شرحها، ولم يُسبق إلى مثل ذلك».

أما أقوال العلماء فيه؛ فأبرزها ما يأتي:

- قال العيدروس[2]: «وبالجملة فإنّه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان آية الله، حتى قيل إنّه سيبويه عصره».

- قال الشيخ جار الله بن فهد[3] في والد الفاكهيّ: «ورُزق الشهاب أحمد جملة من الأولاد أنجبهم عبد الله...».

- قال المحبّي[4] في ترجمة عبد الرحيم بن أبي بكر حسان (تلميذ الفاكهيّ): «وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيبويه زمانه عبد الله الفاكهيّ».

سابعاً: آثاره ومؤلّفاته[5]:

١. «**مجيب النّدا في شرح قطر النّدى**»، وهو موضوع التحقيق وسيأتي الكلام عنه.

٢. «**حدود النحو**» وقام بتحقيقه الدكتور عبد اللطيف العبد، وطُبع ضمن كتاب (الحدود في ثلاث مسائل) ونشرته دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨. وقد جاء في هذا الكتاب بمائة وسبعة وأربعين حدّاً، وكانت حدوده موجزة واضحة، وتقسيماته منطقية، يقول في مقدّمته:

---

(١) انظر: النور السافر ص١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

(٢) انظر: النور السافر ص١٣٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص١٠١.

(٤) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص٥٧٤.

(٥) انظر: النور السافر ص٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وهدية العارفين ص ٤٧٢، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

«.. وبعدُ؛ فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعملة في علم النحو وما ضُمّ إليه، فأجبت إلى سؤاله وشرعتُ فيه مقتصِراً على ذكر الحدود، مستمدّاً من الله التوفيق»[1].

٣. «شرح كتاب الحدود في النحو»، وقام بتحقيقه الدكتور المتولّي رمضان أحمد الدميري، وهو شرح لكتابه السابق ذكره «حدود النحو»، وطبعته دار التضامن في القاهرة في العام ١٩٨٨م.

٤. «الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة في علم العربية»، وهو كتاب شرح فيه الشيخ عبد الله الفاكهيّ كتاب «متمّمة الآجرومية» للحطّاب الرُّعيني المتوفى سنة ٩٠٢هـ و«الآجرّومية» متن مختصر مشهور في النحو لأبي عبد محمد الصنهاجي المعروف بابن آجرّوم المتوفى (٧٢٣هـ)، وقد قام بتحقيق «الفواكه الجنيّة» الشيخ محمود محمد نصار، وطبعته دار الكتب العلمية في العام ٢٠٠٤م، ويقع الكتاب في نحو (٣٥٠) صفحة من القطع المتوسط.

٥. «كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري»، وقد طبعته المطبعة الميمنية في مصر عام ١٣٢٧هـ.

٦. «شرح الآجرّومية»: ذكره العيدروس في النور السافر، والدمشقي في شذرات الذهب.

٧. «حُسن التوسّل في آداب أفضل الرسل»، وقد طُبع الكتاب بهامش «الإتحاف بحبّ الأشراف» للشيخ عبد الله الشبراوي وذلك في مصر عام ١٣١٣هـ، وطُبع مرة أخرى في المطبعة الميرية في مكة عام ١٣١٦هـ، وذلك على هامش «خُلاصة الوفا في أخبار المصطفى».

ثامناً: وفاته:

أجمعت كتب التراجم[2] التي اشتملت على ذكره أنه تُوفّي بمكة المكرمة عام ٩٧٢هـ (الموافق ١٥٦٥م) رحمه الله رحمة واسعة، وكان عمره عندئذ يقارب ثلاثة وسبعين عاماً.

---

(١) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهيّ ص ٤٧.

(٢) انظر: النور السافر ص٢٧٧ و٣٧٨، وكشف الظنون ص١٣٥٢، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦، وهدية العارفين ١/ ١٤٥ و٤٧٢، وإيضاح المكنون ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٠٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ١٤٣٢، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

الفصل الثاني

المبحث الأول: التعريف بمتن «قطر النَّدى وبلّ الصدى»، وترجمة مؤلّفه.

المطلب الأول: التعريف بمؤلّفه ابن هشام.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في « قطر النَّدى وبل الصدى».

المطلب الثالث: شروح قطر النَّدى.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى».

المطلب الأول : نسبة الكتاب.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه.

المطلب الثالث : مصادر الفاكهيّ في «مجيب النِّدا »

المطلب الرابع: خصائص الشرح «مجيب النِّدا... ».

المطلب الخامس: منهج الفاكهيّ النحوي من خلال «مجيب النِّدا».

المطلب السادس: شروح «مجيب النِّدا».

المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر النَّدى.

أولاً: «شرح قطر النَّدى وبل الصدى» لابن هشام الانصاري.

ثانياً: «مغيث النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» للخطيب الشربيني.

ثالثاً: «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» للمكّيّ الفاكهيّ.

المبحث الأول
كتاب «قطر النَّدى وبلِّ الصدى»

لقد عزمت في هذا المبحث على تناول كتاب «قطر النَّدى» لمؤلّفه ابن هشام الأنصاري من حيث التعريف بالمؤلّف تعريفاً فيه الشمول والاختصار، ثم الانتقال للحديث عن منهج ابن هشام فيه من حيث خصوصية الكتاب وأسباب تأليفه وموضوعاته واستعراض لشروحه والدراسات التي أقيمت عليه.

المطلب الأول: التعريف بمؤلّفه ابن هشام:

١ - اسمه:

هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الشافعيّ ثم الحنبليّ المصريّ، نحويّ لغويّ بلاغيّ مشهور، من كبار أئمة العربية، طبّقت شهرته الآفاق، وعدّه الكثيرون بأنّه «أنحى من سيبويه»، له مصنّفات كثيرة مشهورة، انفرد بطريقة تأليفها وحسن عرضها والابتكار فيها. ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي بها سنة ٧٦١هـ.

٢ - شيوخه:

تلقّى ابن هشام تعليمه على يد كثير من الشيوخ، أبرزهم:

- قاضي القضاة بدر بن جماعة(ت ٧٢٣هـ)؛ خطيب مفسّر[١].
- تاج الدين عمر بن علي اللخمي المعروف بالفاكهاني (ت ٧٣٤هـ)؛ نحوي بارز، له كتاب الإشارة في النحو[٢].
- عبد الله بن عبد العزيز بن أبي العزّ المعروف بابن المرحل (ت ٧٤٤هـ)، نحوي مقرئ[٣].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ١٨٧.
(٢) انظر: المرجع السابق ٣/ ١٧٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢١.
(٣) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦.

❖ أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، نحوي لغوي مفسر[1].

❖ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نمير المعروف «بابن السراج» (ت ٧٤٩هـ)، كان مقرئاً بارعاً صاحب قراءات[2].

٣- تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن هشام خلق كثير، من أبرزهم:

❖ ابن الملاح الطرابلسي (ت٧٦٥هـ)[3]

❖ ابنه «محب الدين» (ت ٧٩٩هـ)[4]

❖ سراج الدين بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)[5]

❖ عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩هـ)[6]

٤ - وفاته:

تُوفّي ابن هشام سنة ٧٦١ هـ بالقاهرة رحمه الله.

٥ - مؤلّفاته[7]:

تنوّعت مؤلّفات ابن هشام وكانت في عمومها تختصّ بعلمي النحو والصرف، وما يلحق ذلك من شواهد نحوية وقرآنية، وهي مؤلّفات حظيت بالتحقيق والطباعة في وقت مبكر، وقد عرضتُ هذه المؤلّفات في ثلاث مجموعات كما يأتي:

---

(١) انظر: المرجع السابق ٣/ ٢١.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٠.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٠٩، وشذرات الذهب ٦/ ٢٠٦.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/ ١٤٨، حسن المحاضرة ١/ ٢٣٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٦/ ١٠٠، والبدر الطالع ٥٠٢.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٧١.

(٧) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ص(١١-٣٨٦)، وشرح البصروي ص ٢٧-٢٨.

أ- المطبوع منها:

١- اعتراض الشرط على الشرط، وقد حقّقه عبد الفتاح الحموز، وطبعته دار عمار في عمان.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعته غير دار نشر.

٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وقد حقّقه عباس مصطفى الصالحي، وطبعته دار الكتاب العربي.

٤- الجامع الصغير في النحو، وقد حقّقه محمد الهرميل، وطبعته مكتبة الخانجي.

٥- شرح جمل الزجاجي، وقد حقّقه علي محسن عيسى جاد الله، وطبعته عالم الكتب.

٦- شذور الذهب، وشرحه، وقد حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد طُبع مراراً.

٧- شرح قصيدة بانت سعاد، وقد حقّقه محمود حسن ناجي، وقد طبعته مؤسسة علوم القرآن في دمشق.

٨- القواعد الصغرى، وقد حقّقه حسن إسماعيل مروة، وطبعته مكتبة سعد الدين في دمشق.

٩- شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى، وقد حقّقه غير واحد أشهرهم محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع مراراً.

١٠- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، وقد حقّقه هادي نهر، وطبعته جامعة بغداد.

١١- المسائل السفرية في النحو، وقد حقّقه حسن إسماعيل مرة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.

١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وقد حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، وأعاد تحقيقه مازن المبارك، وقد طبع مراراً.

١٣- نزهة الطرف في علم الصرف، وقد حقّقه أحمد عبد المجيد هريدي، وطبعته مكتبة الزهراء في القاهرة.

١٤- القواعد الكبرى أو «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد حقّقه رشيد العبيدي، وطبعته دار الفكر، ثم أعاد تحقيقه علي فوده نيل، وطبعته جامعة الرياض.

١٥- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وقد حققه حسن إسماعيل مروة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.

١٦- مجموعة من الرسائل النحوية المحدودة، التي تناول فيها قضية جزئية أو شاهداً نحوياً[1].

ب- المخطوط منها:

١- مختصر «الانتصاف من الكشاف لابن المنير»، وقد أثبت (علي فودة)[2] أنّ هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدين العراقي، وساق على ذلك أدلة قوية. وله نسخة بمكتبة دبلن برقم (٧٩١)، ودار الكتب المصرية برقم (١٦٧ تفسير)، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس.

٢- «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»، وهو شرح شواهد «كتاب اللمع لابن جني»، وموجود في مكتبة دبلن، وقد أثبت (علي فودة)[3] أن هذا الكتاب مختصر عن (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي، ومن ثمّ فهو من الكتب المنسوبة خطأ أو ادّعاء لابن هشام وهو منها براء.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري ص١٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٣٤٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٢٩.

٣- «رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم»، وهي مخطوطة موجودة في برلين.

٤- «رسالة في انتصاب لغة وفضلاً، وإعراب خلافاً وأيضاً وهلمّ جرّا»، موجود في مكتبة برلين وليدن ودار الكتب المصرية.

٥- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة برلين.

جـ- المفقود منها:

١- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل على شرح التسهيل لأبي حيان[١].

٢- حاشية على التسهيل لابن مالك أو «حواشي التسهيل»، وقد أكثر خالد الأزهري من النقل عنه.[٢]

٣- رفع الخصاصة عن قُرّاء الخلاصة. ذكره السيوطي.[٣]

٤- التذكرة، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر.[٤]

٥- شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي.[٥]

٦- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.[٦]

٧- حواشي الألفية، نقل عنها خالد الأزهري في شرح التصريح[٧].

٨- شرح التسهيل، وقد أشار إليه ابن هشام في شرح اللمحة البدرية[٨].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٣١، ٦٥، ٦٧.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٦) انظر الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٩٩.

(٧) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٠، وبغية الوعاة ٢/ ٦٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

(٨) انظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ١١٥، وبغية الوعاة ٢/ ٦٢، وكشف الظنون ١/ ١٥٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في «قطر النَّدى وبل الصدى»:

أ- تعريف بالكتاب:

هو مقدمة أو متن صغير يقع في تسع وعشرين صفحة من القطع الصغير(١)، وكان ابن هشام قد ألّفه للمبتدئين في النحو، فجاء موجز العبارة، صالح الحفظ، جامع الأسس، ولشدة اختصارها فقد أثارت العلماء على مرّ العصور، لِشرحها وفتح إغلاقها، وتوضيح مشكلها، وتبسيط تركيبها، وتفصيل مجملها، بل إنّ ابن هشام نفسه لمس هذا مما حداه إلى شرحها، ويشهد لذلك ما جاء في مقدمة شرحه للقطر؛ فقال: «وبعد: فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ«قطر النَّدى وبلّ الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متمّمة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية مَن جنح من طلاب علم العربية إليها»(٢).

ب- موضوع الكتاب وتبويبه:

اقتصر ابن هشام - رحمه الله - في «قطر النَّدى» على مباحث النحو ولم يأت إلا بشيء يسير من مباحث الصرف كأنواع المشتقات، والوقف، وهمزة الوصل(٣).

أما تبويب موضوعاته فقد انتهج ابن هشام فيها طريقة ابن مالك في الألفية وشرّاحها، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في أبواب يسيرة كما في باب «الفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، وأدوات جزمه ونصبه» وذلك في أعقاب الإعراب بالعلامات الفرعية، في حين ورد هذا الباب في أواخر أبواب الألفية. وممّا خالف فيه الترتيب المألوف أيضاً تقديمه للمنادى عقب المفعول به مباشرة، في حين أورده ابن مالك عقب مبحث التوابع. وهناك اختلافات يسيرة أيضا لكنها بمجملها لا تؤثر في الترتيب العام الذي يتشابه مع تبويب ألفية ابن مالك وشروحها في معظم المواضع(٤).

---

(١) انظر: قطر الندى وبل الصدى، طبعة البابي الحلبي و أولاده بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

(٢) انظر: شرح قطر الندى، ص٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ص ٣٢٥- ٣٣٣.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري ص٩٥.

وسيأتي تفصيل طريقة ترتيبه للأبواب في المبحث الثاني عند الحديث عن أبواب «مجيب النِّدا»[1].

جـ- أهم خصائصه[2]:

١- الاختصار، ولشدة اختصاره أردفه المؤلّف بشرح، بل دفع الكثيرين إلى شرحه وتحشيته.

٢- الإشارة إلى الخلافات دون تفصيل.

٣- اختيار رأي أو تصحيحه، أو دحضه بإيجاز شديد جداً.

٤- انتقاء العبارة السهلة الموجزة عموماً مع أنّ التركيز شديد.

٥- تجنّب الحدود النحوية قدر الإمكان، فإن ذكرها فلا يزيد على حدٍّ واحد للمسألة.

٦- التخلّص من أثر المنطق والفلسفة، لذا ابتعد عن التعليلات.

٧- قلة الشواهد والاكتفاء بالتمثيل إلا في مواضع يسيرة استشهد فيها.

٨- الأهمية والشهرة، فلقد لقي هذا المتن القصير من الشهرة الكثير نظراً لخصائصه وشهرة صاحبه، ولا أدلَّ على ذلك من استعراض شروحه وحواشيه وشواهده، الوارد ذكرها في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: شروح قطر النَّدى:

لمّا كانت شهرة كتاب «قطر النَّدى» قد طبّقت الآفاق مع صغر حجمه وتركيز عبارته فقد أثار هذا رغبة علماء القرن العاشر وما بعده لتفسير هذا الكتاب وفكّ إعجامه، وفتح إغلاقه، وتوضيح معانيه، وإظهار مقاصده.

وأبرز هذه الشروح والحواشي مرتبةً ترتيبا ترتيباً تاريخياً:

---

(١) انظر: ص ص٣٨-٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ٩٥-١٠٠.

أ- شروح قطر النَّدى[1]:

١- شرح قطر النَّدى لابن هشام نفسه (- ٧٦٧ هـ).

٢- شرح لمعمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد القوى المالكي (-٨٩٧ هـ)، وهو مخطوط في مصر.

٣- «بلوغ المرام» شرح عبد الملك بن جمال الدين العصام الإسفرائيني (-٩٤٥هـ).

٤- «مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» للفاكهيّ(-٩٧٢هـ)، وهو موضوع التحقيق.

٥- «مغيث النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» للخطيب الشربيني (-٩٧٧هـ)، وقد حققته مريم فواز في جامعة دمشق لنيل درجة الماجستير سنة ١٩٩٠م، ولم تُنشر.

٦- شرح لإسماعيل الشنواني (- ١٠١٩هـ).

٧- شرح لمحمد بن علي الحريري (-١٠٥٩هـ).

٨- شرح صادق بن علي بن حسن الحسيني(-١٢٠٥هـ).

٩- شرح لعبد العزيز الفرغلي (-١٢١٠هـ).

١٠- شرح لعبد الرحيم بن عبد الله السويدي (-١٢٣٧هـ).

١١- شرح لمحمود الآلوسي (-١٢٧٠هـ).

١٢- شرح المنصف لقطر النَّدى، لأحمد بن أحمد الدلجموني (-١٢٨٠هـ).

ب- حواشي قطر النَّدى[2]:

١) حاشية على قطر النَّدى، لأبي بكر الشنواني (-١٠١٩هـ)[3].

٢) حاشية يس الحمصي على مجيب النِّدا ، لياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (-١٠٦١هـ).

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان / القسم السادس ١٠-١١/ ٧٢، ومقدمة تحقيق مغيث النِّدا ص ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٦/ ٧٢-٧٤، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٤-١٠٧.

(٣) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ص ٢٥٥.

٣) حاشية على قطر النَّدى، ليوسف المالكي الفيشي (-١٠٦١هـ)، وهي مخطوطة في جامعة الملك سعود.

٤) حاشية محمد بن الأنباني (-١٠٨٧هـ).

٥) حاشية أحمد بن محمد السجاعي (-١١٩٧هـ)، وقد طبعت مراراً في بولاق دون تحقيق.

٦) حاشية على قطر النَّدى، حسن عبد الكبير (-١٢٣٣هـ)، وقد نشرت في تونس ١٢٨١هـ.

٧) حاشية على قطر النَّدى، عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بالسويدي (-١٢٣٧هـ)، وقد طبعت في بغداد ١٣٢٩هـ.

٨) حاشية على قطر النَّدى، لمحمود الألوسي (-١٢٧٠هـ)، وقد طبعت في القدس عام ١٣٢٠هـ.

٩) حاشية على شرح القطر بعنوان «حسن بيان النَّدى بشرح قطر النَّدى»، لأحمد بن أحمد الدلجموني (- ١٢٨٠هـ).

١٠) حاشية «هدية الأريب لأصدق الحبيب» لأبي عبد الله محمد بن عاشور الطاهر (-١٢٨٤هـ)، وقد طبعت في القاهرة عام ١٢٩٦هـ.

١١) حاشية لأحمد بن عبد الكريم عيسى الترمانيني (-١٢٩٣ هـ)[١].

جـ- شرح شواهد قطر النَّدى[٢]:

أورد ابن هشام في القطر مائة وخمسين شاهداً من الشعر، منها سبعة شواهد لشعراء محدثين مولدين، وهم: أبو العتاهية وأبو نواس وأبو الطيب المتنبي، وأبيات هؤلاء أوردت للتمثيل لا للاستشهاد.

---

(١) انظر: معجم المؤلفين ١/ ٨١.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٢-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٧-١١٠، وفهارس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي في القدس ص ص ١٧٩-١٨٢.

وقد انبرى لشرح هذه الشواهد من حيث اللغة والمعنى والإعراب والاستشهاد كوكبة من العلماء، وأ رز هذه الشروح ما يأتي:

١. «شرح شواهد قطر النَّدى» لا ن هشام، لأبي القاسم ن محمد البجائي(-٨٦٦ هـ) ، وهو مخطوط المكتبة الأحمدية تونس.

٢. شرح لجمال الدين ن علوان القباني (-٩٠٠ هـ).

٣. «شرح شواهد قطر النَّدى» لمحمد ن أحمد الشر ربيني (-٩٧٧ هـ)، وقد طبع ١٣٠٤هـ.

٤. «شرح شواهد قطر النَّدى» لأبي العباس أحمد ن قاسم الصباغ ن قاسم العبادي (- ٩٩٢هـ).

٥. شرح لصادق ن علي ن حسن الحسيني (-١٢٠٥ هـ)، وقد طبع سنة ١٣٠٤ هـ.

٦. «شرح شواهد قطر النَّدى» لمحمد أمين المدرس (- ١٢٣٢هـ).

٧. «عالم الاهتدا شرح شواهد قطر النَّدى» لعثمان ن مكّيّ الز بيدي المعروف ا ن المكّيّ التوزي، وقد طبع الكتاب سنة ١٣٢٤ هـ في القاهرة، وقد طُبع مراراً في تونس.

٨. «شرح شواهد القطر» لتاج الدين أبي كر الأحمدي القفصي، وله نسخة مخطوطة في تونس.

٩. «تكميل المرام شرح شواهد ا ن هشام» لعبد القادر الفاسي.

د- شروح «شرح قطر النَّدى» لابن هشام[١]:

أ - شرح لشرح القطر، لأحمد الدلجموني (- ٨٣٨هـ).

ب - شرح على شرح القطر، للخطيب الشر بيني (-٩٧٧ هـ).

ت - شرح على شرح القطر، لإسماعيل ن تميم الجوهري(-١١٦٠هـ).

ث - شروح أخرى غير مكتملة.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٤-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٧-١١٠.

هـ- مختارات وشروح للديباجة والخاتمة[1]:

١ - «مختارات من كتاب القطر» لصادق بن علي بن حسن الحسيني (-٨٥٥ هـ).

٢- «شرح ديباجة شرح قطر النَّدى» لإسماعيل بن تميم الجوهري (-١١٦٠هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.

٣- «خاتمة شرح قطر النَّدى» لمحمد بن أحمد عليش (-١٢٩٩هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.

و - نظم قطر النَّدى[2]:

١ - «نظم قطر النَّدى» لعبد العزيز الفرغلي، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٦٤ هـ، وذلك على هامش «مجيب النِّدا»، ومعه قواعد الإعراب لابن هشام، وشواهد القطر مرتبة على حروف المعجم باعتبار أوائلها.

٢- «نظم القطر» لسعيد بن عبد الله بن شاوي بك العبيدي الحميري (-١١٧٨هـ)، وهو مخطوط في برلين.

٣- «نظم القطر» لسليمان بك الشاوي (-١٢٠٩هـ).

٤- نظم قطر النَّدى المسمّى «نشأة الطلاب وبهجة الأحباب» لمحمد سعيد البويصري العمري.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٢، وابن هشام الأنصاري ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: المرجعين السابقين في الموضعين نفسيهما.

المبحث الثاني
دراسة الكتاب «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

سأعرض في هذا المبحث هذا الكتاب ـ موضوع الرسالة ـ بصورة إجمالية من حيث: نسبته إلى صاحبه، والأبواب التي اشتمل عليها، والمصادر التي اعتمدها الشارح، وخصائص شرحه، ومنهج مؤلّفه النحوي، وأبرز الدراسات التي أُقيمت على هذا الشرح.

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلّفه:

لا يساور الباحث أدنى شكّ في نسبة الكتاب «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» إلى صاحبه الفاكهيّ، وذلك لأنّ جميع من ترجم للفاكهيّ ذكر الكتاب مُسنداً إليه، بل وأثنى على هذا التأليف، أضف إلى ذلك ما ازدانت به الورقات الأُوَل في بعض مخطوطات الكتاب التي اعتمدتها في التحقيق حيث حملت اسم الكتاب واسم صاحبه الفاكهيّ.

من ذلك ما جاء في نسخة القدس الثانية «د» : «هذا شرح القطر، للشيخ العالم العلامة الفاكهيّ رحمه الله تعالى آمين». وفي نسخة القدس الأولى «ق» : «كتاب شرح القطر للعلامة الفاكهيّ رحمه الله تعالى آمين».

وفي نسخة باريس الأولى «ب» : «هذا كتاب شرح قطر النَّدا وبل الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهيّ تغمده الله».

ومنها أيضاً أنّ هذا الكتاب لم ينسبه أحد إلى غير الفاكهيّ، بل أقرّ كلّ من تعرض لهذا الكتاب بنسبته للفاكهيّ.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه:

إنّ عنوان الكتاب ليدلّ على مضمونه بوضوح فهو شرح لقطر النَّدى، و«قطر النَّدى» لابن هشام، وهو كتاب معروف المضمون ذائع الصيت، وعليه فكتابنا «مجيب

النَّدا في شرح قطر النَّدى» كتاب في النحو العربي قد جمع بين دفتيه أبواب النحو كلها، وشيئاً يسيراً من أبواب الصرف.

وكان الفاكهيّ قد رتّبه بنفس ترتيب ابن هشام في «قطر النَّدى»، لكنّه بسط فيه القول، وشرح ما فيه من المجمل، ومثّل فيه على المبهم، وأغنى فيه الشواهد، وعلّق فيه على بعض المسائل التي أجملها ابن هشام، ثم وضّحها ورجّح فيها الأقوال.

وقد بدأ بخطبة الكتاب، فحمد الله وأثنى عليه، ثم بيّن نوع هذا الشرح وأهدافه، ثم ذكر اسم صاحب «قطر النَّدى» مبيناً مكانته ورسوخ قدمه، ثم عرّج على المنهج الذي سيتبعه في شرحه للقطر موضّحاً أنّه سمّى هذا الشرح بـ«مجيب النَّدا في شرح قطر النَّدى».

ثم انتقل بعد ذلك إلى مقدمة عامة في النحو العربي، عّرف من خلالها بهذا العلم وموضوعه وغايته.

ثم بدأ بعد ذلك بأبواب الكتاب فكانت كما يأتي:

١. الكلمة؛ تعريفها وأقسامها.

٢. الاسم؛ تعريفه، وأنواعه، وعلاماته.

٣. الفعل؛ تعريفه، وأقسامه، وعلاماته.

٤. الحرف؛ تعريفه، وأنواعه، وبناؤه.

٥. الكلام؛ تعريفه، وصور تأليفه.

٦. الإعراب بالحركات الظاهرة.

٧. الإعراب بالحروف.

٨. الإعراب التقديري.

٩. نواصب الفعل المضارع وجوازمه.

١٠. النكرة؛ تعريفها ودرجاتها.

١١. المعرفة؛ تعريفها وأنواعها.

١٢. المبتدأ والخبر، وأحكامهما.

١٣. كان وأخواتها، وأحكامها.

١٤. الحروف المشبّهة بـ«ليس»، وأحكامها.

١٥. إنّ وأخواتها، وأحكامها.

١٦. لا النافية للجنس، وأحكامها.

١٧. ظنّ وأخواتها، وأحكامها.

١٨. باب في ذكر الفاعل وأحكامه.

١٩. فاعل نعم وبئس.

٢٠. النائب عن الفاعل.

٢١. باب الاشتغال.

٢٢. باب التنازع في العمل.

٢٣. المنصوبات وأحكامها: (المفعول به ـ المنادى ـ المفعول المطلق ـ المفعول له ـ المفعول فيه ـ المفعول معه ـ الحال ـ التمييز ـ المستثنى).

٢٤. المخفوضات وأحكامها: (المجرور بحرف الجر ـ المجرور بالإضافة).

٢٥. باب في الأسماء العاملة عمل فعلها: (اسم الفعل ـ المصدر ـ اسم الفاعل ـ صيغة المبالغة ـ اسم المفعول ـ الصفة المشبهة ـ اسم التفضيل).

٢٦. باب التوابع وأحكامها: (النعت ـ التوكيد ـ عطف البيان ـ عطف النسق ـ البدل).

٢٧. باب العدد.

٢٨. باب في ذكر موانع الصرف.

٢٩. باب التعجب.

٣٠. باب في أحكام الوقف، وكتابة ما يوقف عليه.

٣١. همزة الوصل ومواضعها.

المطلب الثالث : مصادر الفاكهيّ في «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

تنوّعت مصادر الفاكهيّ في شرحه، فمنها النحوي واللغوي والبلاغي وكتب التفسير والقراءات، وهذا يدل على سعة علمه وتنوّع ثقافته وشمول شرحه، وقد جاءت وفق التقسيمات الآتية:

أ - المصادر النحوية:

وهي كثيرة جداً نصّ عليها أو على أصحابها في المتن، وخاصّة كتب ابن هشام وابن مالك وشروح الألفية وشروح مغني اللبيب.

ب - كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره:

لم يعرض الفاكهيّ لأيّ من هذه الكتب باستثناء كتاب واحد هو «لغات القرآن» للفراء، لكنّه أفاد منها بصورة أو بأخرى، ويظهر ذلك من خلال القراءات التي استشهد بها.

ت - المصادر البلاغية:

لم يظهر الفاكهيّ اهتماماً بالمصادر البلاغية، سوى ما استشهد به في موضع واحد من كتاب التفتازاني «المطوّل»، وموضع آخر من كتاب شرح التلخيص للسبكي.

ث - المصادر اللغوية:

أعتمد الفاكهيّ في تفسير الكلمات اللغوية على معاجم اللغة، وقد صرّح بذكر القاموس المحيط في متن الكتاب.

إنّ المنهج الذي اعتمده في الإفادة من هذه المصادر لتوظيفها في كتابه «مجيب النِّدا» يلزمه بأن يشير إلى الكتاب أو الكتب التي نقل منها، لكنّه في أحيان نادرة كان ينقل من كتاب عدة أسطر دون أدنى إشارة إلى الكتاب المنقول عنه أو صاحبه.

وأما ابرز الكتب التي صرّح بها مرتّبة وفق مؤلّفيها ونسبة النقل منها ترتيباً تنازلياً:

(١) **كتب ابن هشام**؛ حيث شكّلت هذه الكتب أكبر نسبة من حيث حجم النقل، إذ تجاوزت (١٦٠) موضعاً من عشرة كتب لابن هشام، وهي الآتية:

١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في (٥٦) موضعاً.

٢- مغني اللبيب في (٣٠) موضعاً.

٣- الجامع الصغير في النحو (٢٣) موضعاً.

٤- شرح قطر النَّدى (١٩) موضعاً.

٥- شذور الذهب (١٩) موضعاً.

٦- شرح شذور الذهب (٩) مواضع.

٧- شرح اللمحة البدرية (٣) مواضع.

٨- شرح بانت سعاد في موضع واحد.

٩- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب في موضع واحد.

١٠- حواشي التسهيل في موضع واحد.

(٢) **كتب ابن مالك**: وقد جاءت كتب ابن مالك في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاقتباس منها، حيث بلغت ثمانية كتب ونُقل عنها في نحو (٥٧) موضعاً، وهي الآتية:

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في (٢٧) موضعاً.

٢- الألفية في (١١) موضعاً.

٣- شرح التسهيل في (٧) مواضع.

٤- شرح الكافية الشافية في (٧) مواضع.

٥- سبك المنظوم وفك المختوم في موضعين.

٦- شرح عمدة الحافظ في موضع واحد.

٧- تحفة المودود في المقصور والممدود في موضع واحد.

٨- النكت على كافية ابن الحاجب في موضع واحد.

(٣) **كتب أبي حيان** : حيث جاء ذكرها في سبعة مواضع:

أ- ارتشاف الضرب في (٦) مواضع.

ب- النكت الحسان في موضع واحد.

(٤) **شرح الكافية للرضي** في (٣) مواضع.

(٥) **كتب التفتازاني** في موضعين :

أ- المطوّل في موضع واحد.

ب- حاشية الكشاف في موضع واحد.

(٦) **المفصّل للزمخشري** في موضعين.

وأما ما تبقّى من كتب فقد جاء كل منها في موضع واحد، وهي :

أ - الأمالي النحوية لابن الحاجب.

ب - التذكرة للفارسي.

جـ - القاموس المحيط للفيروزآبادي.

د - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري.

هـ - البسيط في شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي.

و - المستوفى لابن مسعود.

ز - حاشية على المحلّى لابن أبي شريف.

ح - حاشية على كافية ابن الحاجب لعلي الجرجاني.

ط - شرح الألفية للأبناسي.

ي - شرح الألفية للشاطبي.

ك - شرح الألفية للمكودي.

ل - سر صناعة الإعراب لابن جني.

م - لغات القرآن للفراء.

ن - شرح الآجرّومية للفاكهيّ الجد (جدّ المصنف).

س - شرح التلخيص للسبكي.

ع - شرح الجزولية لابن الخبّاز.

ف - شرح الجمل لابن عصفور.

ص - شرح الفصول لابن إيّاز.

ق - شرح قواعد الإعراب للكافيجي.

ر - شرح الكتاب للسيرافي.

ش - نكت الحاجبية لابن الناظم.

ت - شرح التسهيل للدماميني.

ث - القاموس المحيط للفيروزآبادي.

أما الكتب التي ذكر أصحابها دون تحديدها، وقام الباحث بتوثيقها من مصادرها فهي متعددة؛ أبرزها:

١ - الدماميني وكتاباه «شرح التسهيل»، و«تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب».

٢- الشمنّي وكتابه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام».

٣- السيوطي وكتابه «همع الهوامع»، وقد أكثر من النقل عنه دون إشارة.

٤- الرضي الاستراباذي وكتاباه «شرح الكافية» و«شرح الشافية».

٥- عبد القاهر الجرجاني وكتابه «المقتصد في شرح الإيضاح».

٦- الخبيصي وكتابه «الموشح على كافية ابن الحاجب».

٧- سيبويه وكتابه «الكتاب».

٨- أبو حيان وكتابه «ارتشاف الضرب».

٩- ابن مالك وكتابه «شرح التسهيل».

١٠- ابن الحاجب وكتابه «الكافية في النحو».

وأما الكتب التي اقتبس منها الفاكهيّ في بعض المواضع دون أي إشارة إلى المؤلّف والكتاب، فلا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة؛ فقد كانت محدودة جداً، وهذا يدل على مستوى الأمانة العلمية، والدقة في المعلومة، والمنهجية في البحث، وقد جاءت كما يأتي :

١- همع الهوامع، وذلك في مبحث «جوازم الفعل المضارع»[1].

٢- شرح الكافية، وذلك في مبحث «الخلاف في إعراب الأسماء الستة»[2] .

٣- ارتشاف الضرب، وذلك في مبحث «إن النافية»[3].

المطلب الرابع: خصائص الشرح «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى»

لقد اتّسم شرح الفاكهيّ بسمات متنوعة ميّزته عن باقي الشروح، وفيما يأتي أبرز هذه السمات:

أ- التفصيل دون استقصاء:

إنّ النظرة العامة في الشرح «مجيب النِّدا» بالمقارنة بالمتن «قطر النَّدى» تُظهر بوضوح كم قدّم الفاكهيّ من تفصيل لما انبهم من كلمات وقواعد أوجزها ابن هشام، حيث بلغت صفحات المخطوطة (٢٤٠) صفحة مقارنة بـ (٢٠) صفحة للمتن، أما المطبوع من «مجيب النِّدا» فقد وصل إلى نحو «٣٠٠» صفحة دون تحقيق، و«٤٥٠» صفحة بعد التحقيق، أما قطر النَّدى فبلغت صفحاته المطبوعة «٣٠» صفحة.

لقد وضع الفاكهيّ هدفاً رئيساً لهذا الشرح يفسّر لنا اعتداله في الشرح بحيث لا نجده يفصّل الخلاف بين النحاة إلا بقدر ذكر الرأي منسوباً حيناً ومجرداً حيناً آخر مع الابتعاد عن ذكر أدلة كل فريق، والاقتصار على الترجيح دون تعليل، فمثلاً يقول الفاكهيّ في مقدّمة شرحه:

---

(١) انظر: مجيب النّدا ص ٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٥٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٩٣.

«فهذا شرح لطيف على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر النَّدى وبل الصدى... . يتكفل بحل الفاظها، وتبين معانيها،...جانبت فيها الإيجاز المخلّ والإطناب الممل»[1].

ب - الشرح الممزوج:

لقد التزم الفاكهيّ بمنهج مزج فيه شرحه بألفاظ المتن بحيث يصعب التمييز بينهما إلا بالعودة إلى متن القطر، فنجد الفاكهيّ يعمد إلى لفظة من كلام ابن هشام فيمزجها في شرحها بحيث لا يمكن أن يراودك أدنى شك بأنّ الكلمة هي من كلام غيره لشدة اتساقها مع ألفاظ الشرح.

يقول في مقدّمته للكتاب: «فهذا شرح...يتكفل بحلّ ألفاظها وتبيين معانيها ممتزجاً بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب..»[2].

ج - عدم التبويب والتنسيق:

إنّ طبيعة المنهج الذي اعتمده الفاكهيّ «الشرح الممزوج بالمتن» اقتضى الالتزام بما بوّبه ابن هشام ونسّقه، وبالتالي فإنّه من النادر أن تجد تبويباً أو عنونة من الفاكهيّ نفسه[3]، ونظراً لطول الكتاب فقد رأيت أن بقاءه دون عنونة يجعله صعب القراءة، ومن هنا فقد أضفت إلى الشرح جملة كبيرة من العناوين الرئيسة والفرعية تيسيراً على القارئ فهماً ووصولاً واستعمالاً لهذا الكتاب النفيس، وقد جعلت هذه العناوين بين أقواس مركّنة تمييزاً عن كلام الفاكهيّ رحمه الله.

---

(١) انظر: مجيب النّدا ص٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه والمكان نفسه.

(٣) كل ما ورد في الشرح «مجيب النّدا» من عناوين بارزة لم تتجاوز عشرة عناوين فقط، وقد جاءت في الصفحات التالية: ٧٢، ١١٣، ١٥٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠. في حين جاءت في متن «قطر الندى» في نحو ٢٤ موضعاً معنونة بـ«باب» في (١٥) موضعاً، و«فصل» في (٩) مواضع.

د - الاستدراك على ابن هشام:

لقد اتّسم شرح الفاكهيّ عموماً بالتعليق والاستدراك على أقوال ابن هشام في معظم القضايا التي يطرحها فقد يوافقه وقد ينتقده، فمثلاً في تعريف ابن هشام للكلمة استدرك عليه فقال: «وأسقطه المصنّف كغيره...وأسقط أيضاً من التعريف الوضع»[1].

وعند حديث ابن هشام عن أنواع التنوين الأربعة، أشار الفاكهيّ إلى أنها عشرة كان ابن الخباز قد جمعها[2].

وعندما يذكر ابن هشام حكماً مختلفاً فيه، نجد الفاكهيّ يفصّل في الأقوال دونما عرض للأدلة، ثمّ يرجّح رأياً على آخر، ونادراً ما كان يسند الأقوال إلى أصحابها، من ذلك تفصيله في الخلاف في بعض الأفعال كـ«نعم وبئس وعسى وليس»؛ هل هي أسماء أم أفعال ؟![3]

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة :

اعتمد الفاكهيّ عند عرضه أيّ قضية نحوية أن يحاكم ابن هشام إلى أقواله في الكتب الأخرى إذا غيّر فيها ابن هشام حكمه، ولا أدلّ على ذلك من اعتماده عشرة من كتب ابن هشام مصادر لكتابه كان قد أشار إليها في شرحه.

ومن ذلك الخلاف في مجيء «لن» للدعاء أم لا ؟ فقال : «فيه خلاف، اختار في المغني الأول.. لكنّه صرّح في الشرح وفي الأوضح بخلافه »[4]. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

ولم يقتصر في نقده على ابن هشام، فقد وازن بين أقوال ابن مالك أيضاً في كتبه المختلفة منها اجتماع اللقب والاسم فقال: «ووافقهم ابن مالك في الألفية، وخالفهم في التسهيل، واعتذر في شرحه عن سيبويه...»[5].

---

(١) انظر : مجيب النّدا ص٥.

(٢) انظر : المرجع السابق ص٩.

(٣) انظر : المرجع السابق ص٢٤.

(٤) انظر : المرجع السابق ص٧٧.

(٥) انظر : المرجع السابق ص١٢٧.

ومن ذلك أيضاً الخلاف في تقدّم التمييز على ناصبه خلافاً للكسائي.. ووافقهم في التسهيل والعمدة، ونصَّ في الألفية على قلّته[1].

و- كثرة الشواهد :

لقد امتاز مجيب النِّدا بحشد عدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية، فقد استشهد بنحو (٤٠٠) آية قرآنية، منها (٣٤) آية من القراءات، وأما الأحاديث الشريفة فقد استشهد بنحو (٤١) حديثاً، وأما الشواهد الشعرية فقد تجاوزت (٢٢٨) شاهداً تنوعت بين أبيات كاملة أو مشطورة أو كلمات منها، وجميعها من عصور الاحتجاج إلا أبياتاً يسيرة أوردها من باب التمثيل مثل بيت الحريري[2] والمتنبي[3] أو من باب النظم التعليمي[4].

ز - كثرة الاقتباسات النحوية :

«مجيب النِّدا» كتاب متأخر، فلا غرو إذن أن يعتمد على نقولات النحاة السابقين ومقولاتهم، لكنّه امتاز بكثرة الاقتباسات حيث أورد الفاكهيّ في كتابه ما يربو على (٣٥٠) نصّاً نحوياً مقتبساً من كتب النحاة، فمنها ما كان نصّاً طويلاً، ومنها ما كان نصّاً مقتضباً، ومنها ما كان نقلاً بالمعنى دون اللفظ.

وأمّا أبرز من نقل عنهم فهم ابن مالك وابن هشام وسيبويه وأبو حيان وابن الحاجب والفراء والرضي، فقد نقل عن ابن مالك ما يزيد على (٦٥) نقلاً، وعن ابن هشام ما يربو على (٤٠) موضعاً، وعن سيبويه (٣٠) موضعاً، والباقون أقل من (٢٠) موضعاً.

أمّا أبو حيان وابن الحاجب والفرّاء والرضي فقد نقل عن كل منهم أكثر من (١٥) نصّاً، وقد بلغ عدد النحاة الذين نقل عنهم الفاكهيّ نحواً من (٩٠) عالماً، وقد نقل عن كل منهم ما نسبته أقلّ من (١٠) نصوص.

---

(١) انظر : مجيب النِّدا ص٣١٥.

(٢) انظر : المرجع السابق ص١٨٦.

(٣) انظر : المرجع السابق ص٣٣٢.

(٤) انظر : المرجع السابق ص٨١/ ٩٢/ ٤٤٠.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب بصورة جليّة:

اتسمت كتب الشروح للكتب التعليمية ببروز النزعة التعليمية، لكنّ الفاكهيّ في شرحه لم تبد عنده هذه السمة بوضوح؛ فقليلا ما نجده يشرح الكلمات اللغوية أو يضبطها بالحروف، أو يكثر من التمرينات والتدريبات اللغوية المعتمدة على التمثيل بنحو «زيد وعمرو».

المطلب الخامس: منهج الفاكهيّ النحوي من خلال كتابه «مجيب النِّدا»:

في البداية لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الفاكهيّ نحويّ متأخّر؛ فهو من علماء القرن العاشر الهجري، ومعلوم أنّ النحو قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري على يد أعلام مدرستي البصرة والكوفة، ومنذ ذلك الوقت والنحاة لا يأتون بجديد سوى نتف من هنا وهناك، فإذا ما وصلنا إلى ابن مالك وابن هشام فقد استدركا أشياء مهمة، وعندهما وصل النحو كماله، والبدر تمامه، بحيث لم يبقيا لمتزيّد ليزيد، ولا لمستدرك ليستدرك، ومن هنا فإنّ جهد الفاكهيّ - كغيره من النحاة المتأخرين- مقتصر على التقليد وتحسين العرض وتحقيق التيسير على طالبي العلم، ومن هنا فإنّ العصر العثماني في النحو عموماً عصر شروح وتعليقات وحواشٍ لا عصر استنتاج واستنباط واستدراك.

أما منهج الفاكهيّ في كتابه «مجيب النِّدا»؛ فسأعرضه من خلال الجوانب الآتية:

أولاً: الفاكهيّ وأصول النحو:

١- السماع :

يُعرّف السماع بأنّه ما ثبت في كلام مَن يُوثق بفصاحته، وهو يشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً مما ثبت قوله في عصور الاحتجاج(١).

وقد اعتمد الفاكهيّ شأن كلّ النحاة على القرآن في إثبات القاعدة وتوضيحها، لكنّ الذي يُحسَب للفاكهيّ كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، فقد فاقت نحواً من أربعمائة آية، أما القراءات الشاذة فلم يتجاوز استشهاده بها أكثر من عشرة مواضع.

---

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو ص ٥١.

وكنت قد أعددت فهرساً خاصاً بالآيات وآخر بالقراءات، ويظهر من خلالها كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، وندرة استشهاده بالقراءات القرآنية وبخاصة الشاذة منها.

أما الحديث الشريف فلم تتجاوز الأحاديث التي استشهد بها الفاكهيّ واحداً وأربعين حديثاً شريفاً، والاختلاف في الاستشهاد بالحديث والاختلاف في شروطه قضية تناولها الباحثون بإسهاب[1]. وتتلخّص هذه القضية في انقسام النحاة إلى فريقين: فالفريق الأول؛ يرى بأنّ الأحاديث الشريفة كلّها حجّة، وقد ترأّس هذا الفريق ابن مالك ومنه صاحبنا، وأمّا الفريق الثاني فرأى أنّ الحديث الشريف ليس بحجّة، وترأّس هذا الفريق معظم النحاة وبخاصة القدامى منهم.

ومن هنا فالنحاة المتأخّرون بين أحد المذهبين السابقين ولا ثالث لهما، والفاكهيّ أخذ برأي المجيزين بدليل استشهاده بنحو أربعين حديثاً في كتابه.

وقد جاء الفاكهيّ بهذه الأحاديث لأغراض شتى، منها إثبات معنى كلمة، أو بيان قاعدة نحوية، أو تأصيل لمنهج بحثي، ومن هنا فنستطيع التأكيد على أنّ الفاكهيّ قد اتخذ الحديث الشريف مصدراً من مصادر السماع شأنه شأن ابن مالك وأبي حيان وابن هشام رحمهم الله جميعاً.

أما الشعر فقد اعتمد عليه الفاكهيّ كثيراً شأنه شأن النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولا أدلّ على ذلك من وجود ما يربو على مائتين وثمانية وعشرين شاهداً نحوياً، منها خمسة وخمسون شاهداً مجهول القائل، ولكن هذا لا يقلل من درجة الاستشهاد بها بدليل اشتمال كتاب سيبويه على خمسين بيتاً لا يعرف قائلوها[2]، مع أن ابن الأنباري على سبيل المثال لم يقبل الاستشهاد بالمجهول القائل[3]. لكنّه عندما كان يذكر البيت فلا نجده يعلّق عليه سوى ما يتعلق بوجه الشاهد في بعض الأحيان، وفي كثير من الأحيان نجده يتجاوز ذلك ويُعرض عنه.

---

(١) انظر: المرجع السابق ص٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٧.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/ ٨.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨٣.

وممّا يذكر هنا أنّ الفاكهيّ لم يكن يذكر البيت كاملاً في معظم الأحيان، فقد يذكر ثلثيه أو شطره أو ثلثه، مما زاد من عناء الباحث في تحقيق الأبيات من مصادرها المختلفة.

وأما الأبيات التي استشهد بها فأغلبيتها من عصور الاحتجاج، لكنّ هذا لم يمنعه من توظيف شعر المولدين كأمثال الحريري[1] والعروضي[2]، وهذا قليل نادر.

أما النثر من لهجات العرب؛ فقد تباين النحاة من بصريين وكوفيين في أخذ ما سُمع من العرب للاستشهاد به على القاعدة النحوية، فالبصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع خلافاً للكوفيين، والقضية أشهر من أن أفصل فيها، ففي كتب أصول النحو الغناء كله[3].

وقد أشار الفاكهيّ إلى بعض لغات العرب في أماكن محصورة مبيّناً توجيه البصريين والكوفيين، لكنّه لم يرجّح أو يعلّق على هذه الآراء، ومن هذه اللغات التي أشار إليها: لغة أكلوني البراغيث[4]، ولغة القصر في «أولاء» عند أسد[5]، وإعمال (إن) عمل ليس[6]، والجر بـ (لعل) عند بني عقيل[7]، ولغة حمير في (أل)[8]، وغيرها[9].

---

(١) وهو قوله:

فـإنْ وصـــــلاً ألـذُّ بـهِ فَوَصْـلٌ ... وإنْ صَرمـاً فـصَـــرمٌ كـالطلاقِ.

(انظر: مجيب النّدا ص١٨٦).

(٢) وهو قوله:

اعلمـــوا أنّي لكـــمْ حــــــافظٌ ... شـــاهـــداً مـــا كـــنتُ أو غائـــباً

(انظر: مجيب النّدا ص١٧٨).

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٩، والاقتراح في أصول النحو ص ١٦٦.

(٤) انظر: مجيب النّدا ص٢٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ص١٢٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ص١٩٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص١٩٧.

(٨) انظر: المرجع السابق ص١٥١.

(٩) انظر: فهرس القبائل والجماعات في نهاية الكتاب ص ص ٤٨٣-٤٨٤.

وقد ذكر الفاكهيّ السماع مع القياس في مواضع عدة دون ترجيح لأحدهما، من ذلك عدم الجزم بـ«كيفما»، قال الفاكهيّ: «وفي كيفما عدم الجزم، لعدم السماع بذلك. وأجاز الكوفي الجزم بها قياساً على غيرها»[1].

وقد يرجّح السماع على القياس في مواضع، من أبرزها قول الفاكهيّ في (ما) العاملة عمل ليس: «والأصل أن لا تعمل لما تقدّم في ما النافية، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس»[2].

وقد يستشهد بالسماع على ما ثبت في القياس، وهذا كثير منه قوله في صيغة المبالغة: «والصحيح جواز إعمالها حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل، لإفادته ما يفيده مكرّراً، ولورود السماع به»[3].

٢- القياس:

القياس هو حمل فرع على أصل بعلّة، أو ردّ الشيء إلى نظير، وله أركان وشروط[4].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في الشروط، لكنّهم أجمعوا على اعتبار القياس مصدراً رئيساً من مصادر أصول النحو العربي، ولا مخالف لهم. قال الأنباري: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»[5].

إنّ عالماً نحوياً من القرن العاشر الهجري لا نتوقع منه أن يأتي ليؤصِّل في النحو أو يستخدم القياس في إثبات حكم، وليس هذا لأنّ الفاكهيّ قصير باع، وإنّما لكون هذا

---

(١) انظر: مجيب النّدا ص١٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص٢١٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص٣٥٥.

(٤) انظر: لمع الأدلة ص٩٣، والتعريفات ص١٨١.

(٥) انظر: لمع الأدلة ص٤٤.

العلم قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري، وما جاء به النحاة بعد ذلك التاريخ ما هو إلا إعادة صياغة وحسن عرض وتحليل وتعليل، سوى ما انفرد به العلاّمتان ابن مالك وابن هشام رحمهما الله. والفاكهيّ شأنه شأن نحاة العصر العثماني مقلّد شارح لا مخترع مؤسّس، وما ورد في (مجيب النِّدا) من صور قياس فما هو إلا أعمال لنحاة سبقوه، فلا فضل له إلا في حسن عرضه وجمعه ما نقص عند ابن هشام، ومن هنا فيمكن القول باطمئنان إن الفاكهيّ كغيره من النحاة مقلّد لا رجل قياس.

إنّ الفاكهيّ العالم المتميّز والشارح المتبحّر كان لديه من القدرة في أن يقيس في مواطن القياس، أو أن يرد شيئاً بناءً على القياس، أو يعلل لشيء بعلة استنبطها، وهذا يظهر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال:

- أنّ تنوين التنكير يلحق العلم المختوم بـ«ويه» قياساً(١).

- زيادة الهاء والسين في نحو «أهريق وأسطيع» على خلاف القياس(٢).

ومن المسائل التي حكم عليها مستنداً إلى القياس فصاحة لغة النقص في (هن)، وقد قاسها على نحو (يدٍ)(٣)، ومنها إعمال (إذن) قياساً على «ظنّ»(٤)، وإعمال (ما) عند بني تميم لأنها غير مختصة(٥).

وقد أظهر الفاكهيّ أن السماع مقدّم على القياس إذا تعارضا وهذا ما ذهب إليه الجمهور أيضاً، من ذلك إعمال «لا» النافية للجنس لورودها سماعاً خلافاً للقياس(٦)،

---

(١) انظر: مجيب النِّدا ص٨.
(٢) انظر: مجيب النِّدا ص٣١.
(٣) انظر: المرجع السابق ص٥١.
(٤) انظر: المرجع السابق ص٨٠.
(٥) انظر: المرجع السابق ص١٨٨.
(٦) انظر: المرجع السابق ص٢١٦.

ومنها أن العطف على الضمير المجرور بالحرف لا تستوجب إعادة الخافض لوروده سماعاً، ومن ثم فالقياس مرفوض[1].

وفي بعض المواضع نجد الفاكهيّ يعلّق على ما قيل بقياسيته، من ذلك ترخيم غير العلم فقد أجازه بعضهم قياساً، فضعّفه الفاكهيّ بقوله : «وهو قياس على شاذ»[2]، ومع هذا وذاك فلا يمكن البتّ بالمدرسة التي ينتسب إليها الفاكهيّ في القياس لعدم ظهور منهج واضح، ولعلّ ذلك يظهر بصورة جليّة في المبحث القادم «منهج الفاكهيّ».

٣- الإجماع:

وهو إجماع أهل مدرستي البصرة والكوفة على أمر ما بشرط ألاّ يخالف نصّاً[3]، وهو أحد أدلة النحو الإجمالية التي يستند إليها النحاة في الاحتجاج على حكم نحوي أو ردّ رأي، ولمّا كان الفاكهيّ مهتماً بالمسائل الخلافية فقد نص في نحو ستة عشر موضعاً على الإجماع، من ذلك:

❖ أنّ جميع الحروف مبنية بإجماع[4].

❖ أنّ الفعل المضارع المجرد من العوامل ولم يتصل بنون التوكيد ونون النسوة مرفوع بإجماع من النحاة[5].

❖ أنّ الفعل المقدّر في شبه الجملة هو جملة بإجماع[6].

❖ أنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً[7].

---

(١) انظر : المرجع السابق ص٣٩٨.

(٢) انظر : المرجع السابق ص٢٧٧.

(٣) انظر : تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ١١٩٨، والاقتراح في أصول النحو ص٨٣.

(٤) انظر : مجيب النّدا ص٣٩.

(٥) انظر : المرجع السابق ص٧٥.

(٦) انظر : المرجع السابق ص١٥٩.

(٧) انظر : المرجع السابق ص٢٩٣.

٤- استصحاب الحال:

هذا أصل اختلف فيه، فابن جني أسقطه واعتبر أنّ الأدلة ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، أمّا ابن الأنباري فأسقط الإجماع واستبدله باستصحاب الحال، والسيوطي جمع الأربعة[1].

وقد استخدم الفاكهيّ هذا الدليل في عدة مواضع منها:

❖ أنّ الاسم المبني لشبهه بالحرف إن عارضه ما يقتضي الإعراب استُصحب الأصل فأُعرب[2].

❖ أنّ الاسم المبني على الكسر قُدِّم في الترتيب على المبنيّ على الكسر، لأنّه الأصل في تحريك البناء[3].

❖ أنّ الأصل في المبني أن يُبنى على السكون استصحاباً للأصل وهو عدم الحركة[4].

❖ بناء المضارع المتصل بالنون استصحاباً للأصل في أنّ الفعل مبنيّ[5].

❖ ومنها تأصيل أشياء ككون الاسم نكرة في الأصل[6].

٥- العامل النحوي:

يكاد يتّفق جمهور النّحاة على أنّ نظرية العامل النحوي ثابتة، وبغيرها لا نستطيع فهم الإعراب، لذا نجدهم يُرجعون كل تغيُّر في علامة الإعراب إلى عامل لفظي أو معنوي، والفاكهيّ ليس بدعاً في هذا فكل تغيّر سببه عامل، قال الفاكهيّ: «والعوامل جمع عامل، وهو ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»[7].

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٩٧، ٩٩، ٢/ ٨٨، ولمع الأدلة ص٨٦، والاقتراح في أصول النحو ص٣٥.

(٢) انظر: مجيب النّدا ص١٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق ص٢٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص٣٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ص١١٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص١٢.

٦- التعليل:

لقد اهتمّ الفاكهيّ كثيراً بالتعليل النحوي، لأنّ هذا يسهم بشكل جليّ في شرح الحكم النحويّ، ولا أدلّ على ذلك من ذكره مجموعة من العلل في مواضع مختلفة توضيحاً للأحكام والقواعد، ومن ذلك:

* علة الخفة والثقل، قال الفاكهيّ: «واختصّ المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأنّ المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع، والألف خفيفة والواو ثقيلة، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقيل في القليل ليكثُرَ في كلامِهم ما يستخفُّونَ، ويقلَّ في كلامِهم ما يستثقلونَ...»[1]

* وعلّة الاستصحاب للأصل، قال الفاكهيّ في معرض حديثة عن الاسم المبني على السكون: «وهو أصل البناء لخفّته وثقل البناء واستصحاباً للأصل..»[2] .

* وعلّة الشبه، قال الفاكهيّ: «وإنّما يُبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً»[3].

ثانياً: موقفه من المدارس النحوية والنحاة:

لمّا كان الفاكهيّ عالماً بالأصول والفروع في النحو، وكان قد اطّلع على آثار المدارس النحوية بدءاً بالبصرية فالكوفية فالبغدادية فالأندلسية، فهو جدير بأن يكون انتقائياً في مذهبه، بحيث يرجّح رأياً لهذا الفريق في المسألة، ثم يجعل رأي فريق آخر راجحاً في مسألة أخرى، وهكذا، فيمكن أن نطلق على المدرسة التي ينتسب إليها الفاكهيّ بالمدرسة الاصطفائية، وشأن الفاكهيّ شأن النحاة المتأخرين، لكنّ هذا لا يعني أنّه لا يميل إلى مدرسة دون أخرى، بل إنّه يغلّب رأي البصريّين في كثير من الأحيان، وإن كان لا يعدم ترجيحاً لرأي كوفيّ، وبالذات ممّا كان ابن هشام قد اختاره من قبل.

---

(١) انظر: مجيب النِّدا ص٥٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ص٢٠، وانظر أيضاً: ص ص ٢٠١/ ٢٠٤/ ٢١٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص١٤، وانظر أيضاً: ص ص ٤٦/ ١١٩/ ١٢٠.

وإذا كان الخلاف بين ابن مالك وابن هشام - وهو قليل جداً-، فإنّ الفاكهيّ يلتزم الصمت غالباً؛ فلا يرجّح رأياً على آخر، وذلك لأنّه يراهما أكثر العلماء تأثيراً فيه، وحُقّ له ذلك، فالعالمان رسخت قدمهما، وعلا شأنهما، وذاع صيتهما.

* ومن أمثلة اختياره لرأي البصريّين الخلاف في اعتبار كان وأخواتها رافعة لاسمها(١).

* ومن أمثلة اختياره لرأي الكوفيين جواز جزم الفعل بعد الترجّي(٢).

* ومن أمثلة مناصرته لابن هشام على ابن مالك الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجر بكسرة مقدّرة(٣).

* من أمثلة عدم تعليقه على اختلاف ابن مالك وابن هشام جواز تقدّم المفعول به على الفعل وفاعله إن كان ضمير الفاعل ضميراً متصلاً عند ابن هشام خلافاً لابن مالك(٤)، وامتناع ترخيم المضاف خلافاً لابنْ مالك(٥).

* ومن أمثلة عدم تعليقه على الخلاف البصري الكوفي الخلاف في إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود(٦).

ثالثاً: تأثره بالعلوم الأخرى:

الفاكهيّ من كبار علماء زمانه في النحو والفقه الشافعي إضافة إلى معرفته بباقي الفنون والعلوم لكنّه برّز في النحو والفقه؛ ولذا جاءت معظم مصنّفاته في النحو، وبعضها في الفقه، لكنّ هذا لا يمنع من امتلاكه ثقافة واسعة ومعرفة بالعلوم الأخرى، ويدلّ على ذلك تأثّره ببعض هذه العلوم، ومنها:

---

(١) انظر: المرجع السابق ص١٧٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ص٩٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص٧٢.

(٤) انظر: مجيب النّدا ٢٤٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢٧٦.

(٦) انظر: المرجع السابق ٨٧.

- علم الحديث الشريف، ويظهر من خلال كثرة استشهاده بالحديث الشريف.

- علم التفسير، ويظهر ذلك من خلال ميله إلى التبسيط والشرح وظهور النزعة التعليمية في شرحه.

- علم المنطق، ومعلوم بأنّ النحو مرتبط بالمنطق، ولا أدلّ على ذلك من استعارة ألفاظ المناطقة من مثل العدميّ والوجوديّ[1]، والحدّ المانع أو غير المانع[2].

وفي ختام هذه الجولة في منهج الفاكهيّ النحوي؛ فإنّ البحث يثبت أنّ الفاكهيّ نحويّ مقلّد في موقفه من الأصول النحوية، ونحويّ انتقائيّ في موقفه من النحاة، وإن كان في الغالب الأعم بصريّ النزعة كثير التأثّر برأي ابن هشام، ومن هنا فإنّ مذهبه النحوي مذهب اصطفائيّ بصريّ قريب من المذهب البغدادي، قد يختار رأياً كوفياً حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

المطلب السادس: شروح «مجيب النِّدا»:

لقد حظي شرح الفاكهيّ «مجيب النِّدا» بشهرة تكاد تعادل شرح ابن هشام نفسه لقطر النَّدى، وما ذلك إلا لحسن تنظيمه ودقة تنسيقه ووضوح تفصيله، ولا أدلّ على ذلك من تصدّي مجموعة لامعة من العلماء لشرح «مجيب النِّدا» والتعليق عليه، وأبرز هؤلاء الشرّاح مُترجَماً لهم بإيجاز:

١ - **الشنواني**[3]: وهو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي تونسي الأصل، وُلد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) وتعلّم في القاهرة، وبها وفاته عام ١٠١٩ هـ. له كتب كلها شروح وحواش على (الآجرّومية) و(الشذور) و(القطر) في

---

(١) انظر: مجيب النّدا ص ٧٥،٤٤، ٣٤٨.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢، ٥٣، ٢١٨.

(٣) انظر: كشف الظنون ص ١٣٦، وإيضاح المكنون ١/ ٤٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٨٣.

النحو، منها: «**هداية مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى**»، و«ديباجة مختصر خليل» في فقه المالكية، و«الدرة الشنوانية» في شرح الآجرّومية.

٢- **العسيلي**(١): وهو محمد بن موسى بن علاء الدين القدسي المعروف بالعسيلي القدسي المتوفى سنة١٠٣١هـ، عالم موسوعي فقيه لغوي مفسّر، من تصانيفه: **حاشية على شرح الفاكهيّ على قطر النَّدى**، ونظم التقريب في خصائص الحبيب صلى الله عليه وسلم، وغيرهما.

٣- **الحرفوشي**(٢): وهو محمد بن علي بن أحمد العاملي الدمشقي الحريري الشيعي المعروف بالحرفوشي، لغوي نحوي أديب شاعر، سافر إلى العجم هرباً بعد نسبة الرفض والتشيع إليه، وسكن عندهم إلى أن توفي بها سنة١٠٥٩هـ. من تصانيفه: «**دليل الهدى في شرح الفاكهيّ لقطر النَّدى وبلّ الصدى**»، و«شرح ألفية ابن مالك في النحو»، و«نهج النحاة فيما اختلف فيه النحاة»، وغيرها كثير.

وسُمّي «الحريري»، لأنّه كان يعمل في القماش الحريري، وكان حانوته حلقة علم يقرأ فيه على طلبته وهو يعمل. وسُمي «حرفوشي»، نسبة لآل حرفوش أمراء بعلبك.

٤- **يس الحمصي**(٣): وهو الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي الشهير بالعُليمي: المتوفّى سنة ١٠٦١هـ، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر. له حواش كثيرة، منها: «**حاشية على مجيب النِّدا**»، وحاشية على ألفية ابن مالك، و «حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني» و«حاشية على فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» في الأصول، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح»، وغيرها ومعظم هذه المؤلّفات مطبوعة متداولة.

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٢٣٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٧٢، ومعجم المؤلّفين ١٢/ ٦٥.

(٢) انظر: كشف الظنون ص ١٣٥٢، وخلاصة الأثر ٤/ ٤٩-٥٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٨٤، ومعجم المؤلّفين ١٠/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٩١، وهدية العارفين ٢/ ٥٠٢، والأعلام ٩/ ١٥٥، ومعجم المؤلّفين ١٣/ ١٧٧.

٥- النبتيتي[1]: وهو علي بن عبد القادر النبتيتي المصري الحنفي المتوفى نحو ١٠٦٥ هـ: عالم بالميقات والحساب ، من أهل نبتيت بشرقية مصر . له كتب ، منها: حاشية باسم **«إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى»**، و**«شرح الرحبية»** في الفرائض، ورسائل وكتب في فنون شتى.

٦- **البيتُوشي**[2]: عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي، أبو محمد المتوفى سنة١٢٢١هـ : نحوي فاضل، وُلد في بيتوش التابعة لكردستان إيران، ونشأ بها ثم هاجر إلى بغداد، ومات في الإحساء، له كتب منها : **شرح على الفاكهيّ على قطر النَّدى**، ومنظومة «كفاية المعاني» في النحو.

٧- **إبراهيم الرِّياحي**[3]: إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد الرياحي التونسي، أبو إسحاق المتوفى سنة١٢٦٦هـ، فقيه مالكي، من أهل المغرب وُلد في «تستور» ونشأ وتوفي «بتونس». من مصنفاته: **حاشية على شرح الفاكهيّ**، وديوان خطب منبرية.

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ١٦١، وإيضاح المكنون ١/ ٥٩، والأعلام ٥/ ١١٥، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٢٦.

(٢) انظر: هدية العارفين ١/ ٤٨٧، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٦٢٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٣٩.

(٣) انظر: إيضاح المكنون ١/ ٥٠١، ٥٠٦ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ص٩٥٧-٩٥٨، ومعجم المؤلفين ١/ ٤٩.

المبحث الثالث

موازنة بين مجموعة من شروح قطر النَّدى

يهدف هذا المبحث إلى بيان الفروق المنهجية الأساسية بين ثلاثة من شروح «قطر النَّدى وبلّ الصّدى» وهي:

١ - شرح ابن هشام نفسه (-٧٦١ هـ) لقطر النَّدى المُسمّى بـ:«شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى».

٢- شرح الخطيب الشربيني (-٩٧٧ هـ) لقطر النَّدى المُسمّى بـ: «مغيث النِّدا إلى شرح قطر النَّدى».

٣- شرح الفاكهيّ (-٩٧٠ هـ) لقطر النَّدى المُسمّى بـ: «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى».

وقد تناولت في هذه الموازنة الجوانب الآتية:

حجم الشرح/ منهج الشرح / نسبة الشواهد الشعرية / النزعة التعليمية / لغة العرض وتنسيقه / الاقتباسات النحوية / تفصيل المسائل النحوية.

وقد اعتمدت في هذه الموازنة على دراستين الأولى لعلي فودة نيل(١) على «شرح قطر النَّدى لابن هشام»، والثانية دراسة لمريم فواز(٢) على «مغيث النَّدى إلى شرح قطر النَّدى» للخطيب الشربيني.

أولاً: «شرح قطر النَّدى» لابن هشام الانصاري :

وضع ابن هشام مقدمة أو متناً صغيراً لا يتجاوز في طباعته ٢٩ صفحة من القطع الصغير، بحيث يمكن للمبتدئين حفظه وفهمه، لكنّ حرصه على الإيجاز وتركيز العبارة

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور علي فوده نيل.

(٢) انظر: مغيث النِّدا في شرح قطر الندى للشربيني، دراسة وتحقيق مريم فواز.

أدّى إلى غموض في مصطلحات الكتاب وقواعده، فرأى ابن هشام عندئذ أن يشرح هذا المتن، لفكّ مقفله، وتذليل صعوباته، وشرح مجمله، وتوضيح مفصّلة، وقد أكّد على هذا في مقدّمة هذا الشرح، حيث قال[1]:

«وبعد، فهذه نكت حرّرتها على مقدمتي المسماة بـ(قطر النَّدى وبلّ الصدى) رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممه لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من حجّ من طلاب علم العربية إليها».

وفيما يأتي أبرز السمات التي اتسم بها شرح ابن هشام لقطر النَّدى[2]:

١ - الفصل بين المتن والشرح:

وكان ابن هشام قد جعل يأخذ فقرة من المتن، ثم يبدأ بشرحها شرحاً مفصّلاً في فقرة مستقلة عن فقرة المتن، وقد وضع قبل فقرة المتن حرف (ص)، وقبل فقرة الشرح حرف (ش) للتمييز بينهما.

٢-الاختصار:

لقد حرص ابن هشام في شرحه على الإيجاز والاختصار ليُبقي للمتن وشرحه هذه المزيّة، ومن الأمثلة على ذلك:

أ/ باب مسوغات الابتداء بالنكرة: فقد أوصل النحاة هذه المسوغات إلى نيّف وثلاثين مسوّغاً، اكتفى ابن هشام منها باثنتين رئيستين هما «العموم والخصوص»[3]، في حين أورد ابن مالك[4] في ألفيته ستة منها، وأورد ابن عقيل[5] أربعة وعشرين منها.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٠.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي ص ص ٩٦-١٠١.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ١١٧-١١٨.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٥.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/ ١٨٦-١٩٣.

ب/ باب الحال: حيث اقتصر ابن هشام في هذا الباب على مسائل محددة هي: تعريف الحال، وشرط تنكيره، وشروط صاحبها، وقد أوردها في نحو (٣٦) سطراً في (٣) صفحات[1]، وعند مقارنة هذا الباب بما أورده ابن هشام نفسه في كتابه «أوضح المسالك» يظهر الفرق بجلاء؛ فقد استقصى فيه أبواباً كثيرةً إضافةً إلى الأبواب الثلاثة، وقد جاء باب الحال في نحو مائتي سطر تقريباً[2].

٣- التفصيل في بعض المواطن:

ومع أنّ الطابع العام لشرح القطر هو الاختصار، فقد فصّل ابن هشام في بعض المباحث بصورة تفوق ما أورده في كتبه المطوّلة، من ذلك ما أورده في شروط عمل المصدر؛ حيث أوصلها إلى ثمانية شروط[3]، أما ما جاء من هذه الشروط في كتابه المطوّل «أوضح المسالك» فلا يتجاوز شرطاً واحداً؛ وهو صحّة حلول فعل مع «أن» أو «ما» محله، وما جاء في كتابه «شرح شذور الذهب» هو أربعة شروط لا غير[4].

٤- الاختيار والنقد:

لقد حرص ابن هشام على ذكر آراء النحاة في المسائل الرئيسة مع أنّ الكتاب مختصر، وكان غالباً ما يختار أحد الآراء فيدافع عنه ويردّ الأقوال الأخرى، وقد يقول رأياً ثالثاً، من ذلك ما أورده في الفعل المضارع المرفوع حيث اختلف النحاة في عامل الرفع، فقد نُقل عن الفرّاء وأصحابه أنّ رافعه هو تجرّده من الناصب والجازم، وعن الكسائي: حروف المضارعة، وعن ثعلب: مضارعته للاسم، وعن البصريين: حلوله محلّ الاسم. ثمّ عقّب على هذه الآراء بقوله: «وأصحّ الأقوال الأول... ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٣٤-٢٣٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٩٣-٣٥٩.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٦٠-٢٦٦.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٨١-٣٨٢.

يعمل فيه، وقول ثعلب أنّ المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة.. ويردّ قول البصريين ارتفاعه في نحو «هلاّ يقوم» لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض..»[1].

ومن أمثلة نقده للآراء أيضاً تخطئته للزجّاجي، يقول ابن هشام: «وزعم الزجّاجي أنّ من العرب من يبني «أمسِ» على الفتح، وأنشد عليه قوله: «مذ أمسا» وهو وهم، والصواب ما قدّمنا من أنّه معرب غير منصرف..»[2].

ومنها أيضاً خلاف النحاة في مسألة حرفية «إذما»؛ فقد قال ابن هشام بعد إسناد الآراء والردود: «وفي هذا الجواب نظر، لا يحتمله هذا المختصر»[3].

٥- سهولة التعبير ويسره:

لقد حدّد ابن هشام لنفسه هدفاً وراء تصنيف كتابه وهو التيسير على الناشئة، لشرح (متن القطر) يقول ابن هشام: «وبعدُ فهذه نكتٌ حرّرتها على مقدمتي المسمّاة «بقطر النَّدى وبل الصدى» رافعةٌ لحجابها، كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»[4].

وقد حرص ابن هشام على الشرح والتوضيح لما كان غامضاً، وهذا الحرص دعاه إلى الابتعاد عن المصطلحات المنطقية والخلافات الجدلية، من ذلك قوله في تعريف التوابع فيقول: «التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»، وذلك عند شرحه لعبارة المتن: «باب التوابع : يتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ....»[5].

وتظهر سهولة هذا التعريف ويسره بالمقارنة مع التعريفات المشهورة للتابع، من ذلك ما جاء عند ابن عقيل، إذ يقول : «الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً»، ومع

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٢٨٣.

قِصر هذا التعريف إلا أن كلمة «مطلقاً» تحتاج توضيحاً لبيان المقصود منها ومحترزاتها، وإذا قارنّا هذا التعريف مع قول ابن الناظم: «التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد»[1]، فانظر كم تحتاج من الوقت لتوضيح كلمتي «الحاصل والمتجدد».

٦- انحسار المصادر المذكورة في الشرح :

لم تتجاوز المصادر التي نصّ عليها ابن هشام في شرحه خمسة مصادر هي:

أ - الحلبيات لأبي علي الفارسي.

ب- والأنموذج للزمخشري.

ج- والكشّاف للزمخشري.

د - والإجازة لابن عصفور.

هـ- وشرح الجمل لابن عصفور.

وأما أئمة النحو الذين أكثر ابن هشام من ترديدهم في كتابه فهم: سيبويه، والأخفش، والفراء، والكسائي، وابن السراج، والمبرّد، والزجاج، وابن خروف.

ثانياً: «مغيث النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» للخطيب الشربيني:

يعتبر الخطيب الشربيني من معاصري الفاكهيّ وأقرانه، حيث كانت وفاته بعد سبعة أعوام فقط من وفاة الفاكهيّ، ومولده في مصر في فترة مقاربة لمولد الفاكهيّ في مكة المكرمة، ولكلا الرجلين شهرتها وتميّزهما ومنهجهما، وفيما يأتي الخصائص العامة لشرح الشربيني في كتابه «مغيث النِّدا»[2]:

١. الموسوعية:

ففيه السعة والإحاطة والاستقصاء، أما السعة فالكتاب وقع في (١٧٥) ورقة من القطع الكبير، وأما الإحاطة فلم يترك باباً في النحو إلا عرضه بتفصيل بحيث لم يبق زيادة

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٣٥٠.

(٢) انظر: دراسة مغيث النِّدا لمريم فواز ص ص٣٦-٤٠.

لمستزيد. وأما الاستقصاء فيظهر من خلال محاولته تتبّع جزئيات الحكم النحوي واستثناءاته وما شذّ عنه. من ذلك ما أورده عند الحديث عن جزم الفعل المضارع، فبعد أن استعرض أدوات الجزم كلها، ذكر علامات جزمه، وما شذّ عن القاعدة(١).

٢. مزج الشرح بالمتن :

فقد جعل الشربيني شرحه ممتزجاً بكلام ابن هشام، مما أفقد الشرح سمة التبويب والتنسيق إلاّ في القليل إلى حدّ يختلط فيه النصّان.

٣. الاستدراك على ابن هشام:

لم يكن الشربيني يسمح لنفسه بالابتعاد عن محور كلام ابن هشام في «قطر النَّدى»، إلا أنّه في بعض الأحيان يستدرك على ابن هشام بعض المسائل الجزئية التي أغفلها، من ذلك إغفال ابن هشام لـ(كي) عند حديثه عن الموصولات الحرفية - وهي موصول حرفي - ، مع أنّ ابن هشام كان قد ذكرها في كتابه أوضح المسالك(٢).

٤. الغنى بالشواهد القرآنية والحديثيّة والشعرية:

يُعد «مغيث النِّدا» من المراجع الغنية بشواهدها المتنوعة بتنوع مصادر السماع بدءاً بالقرآن الكريم متواتره وشاذه، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، حيث بلغت شواهده من القرآن الكريم ما يربو على (٨٠٠) موضع، ومن القراءات (٥٥) موضعاً منها (١٥) قراءة شاذة، ومن الأحاديث الشريفة (٣٠) حديثاً، ومن الشعر ما يربو على (٢٥٠) شاهداً، كما مَثّل بأبيات قليلة من شعر المولدين لكنّه لم يقصد بها الاستشهاد بل التمثيل على القاعدة(٣)، أو ليحاكم هذا الشعر بالقاعدة، كما في قول

(١) انظر: مغيث النِّدا ص٦٦، ٦٩.

(٢) انظر: دراسة مغيث النِّدا ص٩.

(٣) كما في قول المعرّي: «فلولا الغمد يمسكه لسالا»، حيث جاء المعري بإثبات خبر لولا المخصّص وفقاً للقاعدة القياسية. (انظر: مغيث النِّدا ص٢٣).

أبي فراس[١]: «تعالي أقاسمك الهموم تعالي»[٢].

فقد أتى بالبيت ليظهر لحن أبي فراس، وما ردّ به النحاة عليه.

٥. كثرة النقول النحوية:

ليس الأمر غريباً أن تجد نحوياً متأخّراً حريصاً على جمع أقوال النحاة السابقين ليوازن بينها فيتبيّن راجحها ومرجوحها، ومن هنا فقد نقل الشربيني أكثر من (٣٠٠) نصٍّ عن نحاة سابقين بدءاً بسيبويه وانتهاءً بخالد الأزهري، وكان تركيزه في النقل عن ابن هشام وابن مالك وسيبويه.

٦. النزعة التعليمية في الكتاب:

إنّ من يقرأ هذا الكتاب يظهر له بوضوح أنّ هدف الشربيني هو التعليم، ويظهر ذلك من عدة أوجه، أهمها:

أ - الشرح اللغوي:

وذلك للكلمات الغامضة في الأبيات أو الآيات، مع ضبط المفردات والمصطلحات النحوية كما في قوله: «المنادى، بفتح الدال»[٣]، وفي قوله «الأراجيز جمع أرجوزة، اللؤم

---

(١) أبو فراس الحمداني (٣٢٠ - ٣٥٧ هـ)، هو الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي: أمير، شاعر، فارس. وهو ابن عم سيف الدولة. كان الصاحب بن عباد يقول: بُدئ الشعر بملك وختم بملك - يعني امرأ القيس وأبا فراس - وله وقائع كثيرة، قاتل بها بين يدي سيف الدولة. وجرح في معركة مع الروم، فأسروه سنة ٣٥١ هـ، فامتاز شعره في الأسر برومياته. وبقي في القسطنطينية أعواما، ثم فداه سيف الدولة. قتل في تدمر. (انظر: شذرات الذهب ٣/ ٢٤، والأعلام ٢/ ١٥٥).

(٢) عجز بيت من الوافر لأبي فراس الحمداني يخاطب حمامة طليقة بينما كان يرزح تحت الأسر الرومي، وهو ليس ممن يُحتجّ بكلامه أو شعره، ويأتي النحاة بمثل هذا الشعر للتمثيل لا للاستشهاد. وصدره: (أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا).

وموضع التمثيل: (تعالي)، حيث وردت بكسر اللام والأصل أن تكون بفتح اللام دائماً.

(٣) انظر: مغيث النّدا ص١٥٥.

بفتح الميم هو اجتماع الشحّ ودناءة الإباء ومهانة النفس...»[1]، وقد يتجاوز شرح المفردات إلى شرح المعنى كاملاً، وقد يبيّن المناسبة التي قيل فيها الشاهد.[2]

ب - التمرينات الافتراضية:

من ذلك ما أورده في الاستثناء المكرر بتكرار (إلاّ)، نحو: «ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً إلا خالداً» فهذا المثال لا نكاد نستخدمه إلا لتدريب النشء على الاستثناء المكرّر بحيث يتدرّب على القاعدة التي سبقت الإشارة إليها وهي قوله: «وإن كررت إلاّ لغير التوكيد وهو التأسيس، وكان العامل قبل إلاّ مفرّغاً تركته يؤثّر في واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك على الاستثناء، نحو: «ما قام..» رفعت الأول بالفعل على أنّه فاعل، ونصب الباقي. وإن كان العامل غير مفرّغ وتقدّمت المستثنيات على المستثنى منه، نُصبت كلها كقولك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحدٌ»[3].

ثالثاً: «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» للمكّيّ الفاكهيّ:

لقد امتاز شرح الفاكهيّ على «قطر النَّدى وبل الصدى» لابن هشام بجملة من الخصائص سبق ذكرها في هذه الدراسة[4]، وهي مجملة تتمثّل في ما يأتي:

أ - التفصيل دون استقصاء.

ب - الشرح الممزوج.

جـ - عدم التبويب والتنسيق.

د - الاستدراك على ابن هشام.

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة.

و - الغنى بالشواهد.

---

(١) انظر: المرجع السابق ص١٣٢.

(٢) انظر: دراسة مغيث النّدا ص٣٨.

(٣) انظر: مغيث النّدا ص ص ١٩٣-١٩٤، ودراسة مغيث النّدا ص ص ٣٨-٣٩.

(٤) انظر: ص ص٤٢-٤٤ من هذا الكتاب.

ز - الغنى بالاقتباسات النحوية.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب.

وإنّ موازنة موجزة بين شرحي ابن هشام والشربيني من جهة وصاحبنا من جهة أخرى، تثبت رسوخ قدم الفاكهيّ في شرحه من خلال السمات الآتية:

١/ الاعتدال في التفصيل: فهو لم يختصر ولم يتّهم بالإطالة والإيغال، فكان متوسطاً، إذ بلغت أوراقه المخطوطة نحواً من (١٢٠) ورقة بواقع صفحتين في كل ورقة، في حين تجاوزت عند الشربيني نحواً من (١٧٠) ورقة، أما شرح ابن هشام فلم تتجاوز ورقاته (٧٥) ورقة تقريباً.

٢/ الاعتدال في رصد الشواهد: حيث بيّنت الدراسة قلّة شواهد ابن هشام في شرحه والمبالغة عند الشربيني في استقصاء الشواهد من جهة أخرى في حين جاء الفاكهيّ بشواهده بين بين.

٣/ الحرص على مقابلة آراء ابن هشام في مؤلّفاته المختلفة: حيث قام الفاكهيّ بتتبع تعدّد آراء ابن هشام في القضية الواحدة عندما عرضها في أكثر من كتاب، وهذا مما أغفله الشربيني؛ ويدلّ هذا الأمر على وضوح ودقة وموضوعية في منهج الفاكهيّ.

٤/ مزج الشرح بالمتن: لقد انتهج الفاكهيّ هذه الطريقة بحيث لا يمكن للقارئ أن يميّز بينهما مما اضطرني لإضافة كلام ابن هشام في حاشية كل صفحة، وهذا يدلّ على همة عالية ولغة راقية واعتداد عند الفاكهيّ جعلته يورد ألفاظ ابن هشام مختلطة بألفاظه دون نفور بينها أو انحدار في المستوى أو معاظلة في الجمل، وهذا يعزّز ما قيل عنه بأن شرحه يكاد يفوق شرح ابن هشام نفسه.

٥/ وضوح تأثيره فيمن جاء بعده: فقد كان لشرح الفاكهيّ تأثير في العلماء اللاحقين شأنه شأن ابن هشام، ولا أدلّ على ذلك من وجود العديد من الشروح التي أقيمت على شرح الفاكهيّ وقد سبق ذكرها[1].

إنّ القارئ لـ«مغيث النّدا» ليشعر بتقارب في منهج الرجلين، بل وفي السمات العامة لهما، وهذا الأمر أثار في نفسي الريبة فالرجلان متعاصران وبارزان فمَن تأثّر بالآخر؟!

---

(١) انظر: ص ص٥٢-٥٣ من هذا الكتاب.

وبعد موازنة عامة بينهما خلُصت إلى أنّ الشربيني قد اطّلع على «مجيب النّدا» واقتبس منه وتأثر به، والذي أوصلني إلى هذه النتيجة أمور عدّة؛ أبرزها:

١. أنّ تأليف الفاكهيّ لكتابه يعود إلى العام ٩٢٤ هـ حيث كان شاباً لم يتجاوز العشرينيات من عمره، في حين ألّف الشربيني كتابه في العام ٩٥٩هـ.

٢. وجود نصوص في شرح الشربيني تتطابق تماماً مع ما جاء في مجيب النّدا دون إحالة، من ذلك:

* قال الفاكهيّ(١): «وزادَ ابنُ مالكٍ في تعريفِها في التسهيلِ «مستقلٌّ»؛ لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدالّةِ على معنى؛ كحروفِ المضارعةِ وياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ وألفِ المُفاعَلةِ؛ فإنّها ليستْ بكلماتٍ لعدمِ استقلالِها».

وقال الشربيني(٢): «وزادَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ «مستقلٌّ»؛ لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدالّةِ على معنى؛ كحروفِ المضارعةِ وياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ ؛ فإنّها ليستْ بكلماتٍ لعدمِ استقلالِها».

* قال الفاكهيّ(٣): (وأسقطَهُ المُصنِّفُ كغيرِه؛ لعلَّهُ لِما جنحَ إليهِ الرضيُّ مِن أنّها - مع ما هيَ فيهِ - كلمتانِ صارتا كالكلمةِ الواحدةِ لشدّةِ الامتزاجِ، فجُعِلَ الإعرابُ على آخرِهِ كالمُركَّبِ المزجيِّ. وأسقطَ أيضا من التعريفِ «الوضعَ» المُخرِجَ للمُهمَلِ؛ للاستغناءِ عنهُ بتعبيرِه بـ«القولِ» ....، وآثرَ «القولَ» على «اللفظِ»؛ لكونِهِ جنسا قريبًا بالنسبةِ إلى «اللفظ»؛ إذِ «اللفظُ» يصدُقُ ... وقدّمَ تعريفَ «الكلمةِ» على «الكلام»؛ لأنّها جزؤُه، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً، فقُدِّمَ وضعاً؛ لِيوافقَ الوضعُ الطبعَ، ومَن قدّمَ «الكلامَ» فلأنّهُ أهمُّ؛ إذْ بهِ يقعُ التفاهمُ والتخاطبُ).

(١) انظر: مجيب النّدا ص٤.

(٢) انظر: مغيث النّدا ص٤.

(٣) انظر: مجيب النّدا ص٥.

وقال الشربيني[1]: (وأسقطَهُ المُصنِّفُ كغيرِه؛ لعلَّهُ لِما قيل مِن أنّها - مع ما هيَ فيهِ - كلمتانِ صارتا كالكلمةِ الواحدةِ لشدّةِ الامتزاجِ، فجُعِلَ الإعرابُ على آخرِهِ كالمُركَّبِ المزجيِّ. وأسقطَ أيضا من التعريفِ «الوضعَ» المُخرِجَ للمُهمَلِ؛ لاستغنائه عنهُ بتعبيرِه بـ«القولِ» ....، وآثرَ «القولَ» هنا على «اللفظِ»؛ لكونِهِ جنسا قريبا بالنسبةِ إلى «اللفظ»؛ إذِ «اللفظُ» يصدُقُ ... وقدّمَ المصنف تعريفَ «الكلمةِ» على «الكلام»؛ لأنّها جزؤُه، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً، فقُدِّمَ وضعاً؛ لِيوافقَ الوضعُ الطبعَ، ومَن قدّمَ «الكلامَ» فلأنّهُ أهمُّ؛ إذْ بهِ يقعُ التفاهمُ والتخاطبُ).

* قال الفاكهيّ[2]: (وتقسيمُها إلى هذهِ الثلاثةِ مِن تقسيمِ الكلّيِّ إلى جزئيّاتِه، كانقسامِ الحيوانِ إلى إنسانٍ وفرسٍ، ومَن جعلَها أقساما للكلامِ أو للكلمِ؛ فهو مِن تقسيمِ الكلِّ إلى أجزائِهِ؛ كانقسام «السكنجبيل» إلى الخلِّ والعسلِ، وعلامات الأوّل صدق اسم المقسوم على كلٍّ مِن أقسامِهِ، بخلافِ الثاني؛ فقد ظهرَ الفرقُ بينَهما).

وقال الشربيني[3]: (وتقسيمُ الكلمة إلى هذهِ الثلاثةِ مِن تقسيمِ الكلّيِّ إلى جزئيّاتِه، كانقسامِ الحيوانِ إلى إنسانٍ وفرسٍ، وتقسيم الكلامِ أو الكلمِ إليها مِن تقسيمِ الكلِّ إلى أجزائِهِ؛ كانقسام «السكنجبيل» إلى خلٍّ وعسلٍ، وعلامات الأوّل صدق اسم المقسوم على كلٍّ مِن أقسامِهِ، بخلافِ الثاني..).

والأمثلة على الاقتباس المعنوي كثيرة. كما عند حديثه عن التنوين وأقسامه[4]، ويُضاف إلى ذلك توظيف الشربيني لمعظم شواهد الفاكهيّ الحديثية والقرآنية والشعرية.

وفي الختام نخلص إلى أنّ شرح الفاكهيّ هو أشهر شرح (لقطر النَّدى) بعد شرح ابن هشام نفسه، لكنّه لم يحظ بما حُظي به شرح ابن هشام من شهرة واهتمام؛ فتأخّرت الإفادة منه حتى أذِنَ الله لهذه الدراسة أن ترى النور، ولله الحمد أولاً وآخراً.

---

(١) انظر: مغيث النّدا ص٥.

(٢) انظر: مجيب النّدا ص٦.

(٣) انظر: مغيث النّدا ص٦.

(٤) انظر: مجيب النّدا ص٨-١٠، ومغيث النّدا ص٧-٨.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة خرج الباحث بنتائج مهمة، أبرزها ما يأتي:

١. إنّ إخراج هذا السفر العظيم محقّقاً تحقيقاً علميّاً وميسّراً للقرّاء والباحثين ودور الكتب لهو أهم نتيجة تُذكر.

٢. لقد أكّدت الدراسة على نسبة الكتاب «مجيب النّدا في شرح قطر النَّدى» لصاحبه المكّيّ الفاكهيّ دون أدنى ريب أو شكّ.

٣. إنّ دراسة «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى» أكّدت على تفوّق هذا الشرح على غيره من حيث الاعتدال في التفصيل، واستيعاب أبرز مسائل الخلاف ثمّ ترجيح رأي على آخر دونها إغراق في سوق الأدلة أو ردّ الحجج، ومن هنا فإنّ البحث يثنّي على ما قيل عن هذا الشرح بأنّه الغاية في الحسن.

٤. أكّدت الدراسة على ظهور أثر ابن مالك وابن هشام في اتجاه النحاة الذين جاؤوا بعدهما، وهذه شهادة إضافية لصالح هذين العالمين المجدّدين.

٥. أثبتت الدراسة أن المكّيّ الفاكهيّ عالم موسوعي متمكّن، فهو نحوي لغوي فقيه محدّث، وقد دلّ على ذلك تنوّع مؤلّفاته وتعدّد مصادره ومراجعه، فمنها كتب القراءات والتفسير والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة والمنطق.

٦. أثبتت الدراسة أنّ المكّيّ الفاكهيّ نحويّ مقلّد في موقفه من الأصول النحوية، ونحويّ انتقائيّ في موقفه من النحاة، ممّا يجعله قريباً من المذهب البغدادي، لكنّه في الغالب الأعمّ بصريّ النزعة شديد التأثّر برأي ابن هشام كثيراً، ومن هنا فإنّ مذهبه النحوي يوجب عليه أن يختار الرأي الكوفيّ حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

٧. استطاع البحث أن يثبت أن للحجاز عموماً ومكة خصوصاً دوراً في الإنتاج النحوي في العصر العثماني، وهذا ما يخالف كثيراً من المؤرّخين الذين اعتبروا أنّ مكة خلوٌ من الابتكار اللغوي، وعُطلٌ من الإنتاج النحوي.

٨. أكّد البحث نتائج أبحاث سابقة بأنّ العصر العثماني هو عصر شروح وحواشٍ، مع التأكيد على أنّ هذه السمة قد حفظت للغة تواصل الإنتاج، بالإضافة إلى دور الحواشي والشروح في المحافظة على كثير من النصوص المطموسة والكتب التي اندثرت فيما بعد من خلال كثرة النقول عنها.

تلك كانت أبرز النتائج التي استخلصتها خلال هذه الرحلة البحثية الماتعة، ربّنا اختم بالصالحات أعمالنا، ووفّقنا لما فيه الخير والصلاح، والحمد لله أولاً وآخراً.

القسمُ الثاني

التحقيق

الفصل الأول

مخطوطات كتاب

«مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى»

تمهيد....

هذا الكتاب على نفاسته وشهرته لم يحظ بتحقيق علمي فيما أعلم، وإن كان قد طُبع في القرن الماضي فقد كان مجرد حاشية على كتاب، وقد اخترمها الخلل والسقط والتصحيف في أماكن كثيرة لا يمكن إحصاؤها، عدا عن افتقاد هذه الطبعة للعناوين الفاصلة، ومثل هذا الكتاب لا يمكن أن تُلتقط درره، ولا تُكشف حجبه إلا بتحقيق علمي محكم.

وأحسب أنّ هذا التحقيق ـ وهذا ما أرنو إليه ـ يُعيد إلى الكتاب حقّه، ويقرّ للمؤلّف بفضله، وهو من جهة ثالثة يمثّل موسوعة نحوية اشتملت على كثير من المسائل المهمة والآراء النحوية المبرّزة، وقد حرصت على أن أقف على مواضع نسخ الكتاب في العالم، لانتقاء أوثقها لتكون معتمدة في التحقيق، وسترد مواضعُها وأوصافها وناسخوها ومنهج التحقيق الذي اعتمدته فيما يأتي، وقبل كل ذلك أرى لزاماً عليّ أن أبيّن أهمّ الأسباب التي دعتني لتحقيق هذا السفر العظيم.

أولاً: دواعي التحقيق:

لا يخفى على الباحثين أنّ إخراج كتاب من ظلام أروقة دور المخطوطات إلى نور التحقيق والنشر غاية تُضرب له أكباد الإبل، فكيف إذا كانت المخطوطة لعالم حجازي من علماء القرن العاشر الهجري، وهو جمال الدين عبد الله بن أحمد المكّيّ الفاكهيّ «سيبويه زمانه» ـ كما وسمه بعض العلماء ـ!، وكيف ـ أيضاً ـ إذا كانت المخطوطة قد حظيت بشهرة تكاد توازي شهرة «شرح قطر النَّدى لابن هشام» نفسه!، لكنّها لم تحظ بتحقيق علمي بل لم تحظ بطباعة مقبولة.

إنّ هذا الكتاب يُعتبر أقدم شرح متكامل لقطر النَّدى بعد شرح ابن هشام، بل هو الأشهر من بين هذه الشروح مع كثرتها، فحقّه أن يُحقّق ويُنشر ليتبين الناس كم كان فضل هذا الشرح على غيره من الشروح النحوية؟!.

إنّ هذا الكتاب يُفصّل في مسائل نحوية مهمة استند الفاكهيّ فيها إلى مصادر النحو العربي بدءاً بالخليل وانتهاءً بخالد الأزهري؛ فهو بحقّ موسوعة نحوية.

إنّ هذا الكتاب يمثّل إنتاج الحجاز النحوي، وفي ذلك ردّ على كثيرين ظنّوا أنّ منطقة الحجاز خلو من هذا العلم، وعاطلة عن شرف المشاركة فيه.

ثانياً: نسخ المخطوط وأماكنها:

لقد تعدّدت نسخ الكتاب، وتبعثرت في العديد من دور المخطوطات، وقد أحصى «بروكلمان» للكتاب سبع عشرة نسخة في أماكن متفرقة من أنحاء المعمورة، وكنت قد وجدت نسختين في باريس واثنتين في القدس لم يُشر إليهما بروكلمان، بل هنالك نسخ في مكتبات أخرى لم يشر إليها بروكلمان منها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة أم القرى، وفيما يلي قائمة بأسماء أماكنها وأرقامها مرتّبة وفق سنة نسخها:

١- نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٤٧٠)، وقد نُسخت سنة٩٩٩هـ.

٢- نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٢)، وقد نُسخت سنة ١٠٠٠هـ.

٣- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٧٣٥٣)، وقد نُسخت سنة١٠٥٠هـ.

٤- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٦١٨٩)، وقد نُسخت سنة ١٠٥٨هـ.

٥- نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٥٨٩/ ٢)، وقد نُسخت سنة ١٠٥٨هـ.

٦- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧١٥)، وقد نُسخت سنة ١٠٨٩هـ.

٧- نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (١٨١٧)، وقد نُسخت سنة١١٠٧هـ.

٨- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نُسخت سنة ١١١٩هـ.

٩- نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٦٢٤)، وقد نُسخت سنة ١١٢٢هـ.

١٠- نسخة في مكتبة المسجد الأقصى برقم (١٨٨)، وقد نسخت سنة ١١٢٢هـ.

١١- نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٢٥٥/ ٢)، وقد نُسخت سنة ١١٢٢هـ.

١٢- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١١٥٢)، وقد نُسخت سنة ١١٣٤هـ.

١٣- نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٨٥)، وقد نُسخت سنة ١١٥١هـ.

١٤- نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٣)، وقد نُسخت (١١٥٣هـ).

١٥- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٧٨)، وقد نُسخت سنة ١١٥٣هـ.

١٦- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٥٤)، وقد نُسخت سنة ١٢٦٨هـ.

١٧- نسخة في معهد التراث العلمي العربي/ جامعة حلب برقم (٨٥/ إنطاكي)، دون تاريخ.

١٨- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧٠٦ ـ عام)، دون تاريخ.

١٩- نسخة في دار الآثار والمتاحف برقم (٣٣٧)، دون تاريخ.

٢٠- نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٩٨٧)، دون تاريخ.

٢١- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نسخت سنة ١١١٩هـ.

إضافة إلى عشرات النسخ في المتاحف والمكتبات الأوروبية المختلفة، مثل: الإمبروزيانا، وليدن، وجوتا، وغيرها.

ثالثاً: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

وقد انتقيت من هذه النسخ ستاً، سأورد فيما يأتي وصفاً لكل منها:

١- النسخة الأم:

هي نسخة المتحف العراقي التي تحمل رقم (١٨١٧)، وقد اعتبرتها أصلاً لعدة أسباب؛ منها:

❖ أنّ هذه النسخة منسوخة عن نسخة المؤلّف نفسه، بدليل ما جاء في ختامها وهو قوله: «وكان الفراغ من تعليقه... على يد مؤلّفه.... وكان الفراغ من نسخه.... سنة ١١٠٧هـ».

❖ أنّ هذه النسخة مقابلة على نسخة المؤلّف نفسه بعد نسخها، بدليل وجود تصحيحات متعدّدة في حاشية المتن.

❖ أنّ هذه النسخة قد انفردت بذكر مؤلّفها وسنة كتابته للكتاب، وناسخها وسنة نسخة الكتاب.

❖ أنّ هذه النسخة قد سلمت من الخرم أو الشطب.أو النقص.

❖ أنّ هذه النسخة قد كتبت بخط نسخي واضح جميل.

مواصفات النسخة الأم:

١. لقد بلغت هذه النسخة (١١٠) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر ما بين (٩-١٣) كلمة.

٢. لقد حملت المخطوطة أرقاماً متسلسلة بدءاً برقم (٢)، لأنّ الورقة الأولى وهي «ورقة العنوان» قد فقدت.

٣. النسخة كلها مكتوبة بخط واحد، وهو خط نسخي واضح جميل، لكنه يفتقر إلى الضبط.

٤. يوجد فيها نظام التعقيبة؛ أي نسخ الكلمة الأولى من الصفحة الثانية (ب) ووضعها في نهاية إلصفحة الأولى (أ).

٥. لم تسلم النسخة الأم من الأخطاء الإملائية إلا أنّها تكاد تنحصر في أخطاء متكررة وهي تسهيل الهمزات، وكتابة «عَلَى» بالياء «علي»، والخلط بين الألف المتطرفة القائمة واليائية كما في «النَّدى» فتكتب «النّدا». . .

٦. المخطوطة كاملة من أولها إلى آخرها، باستثناء صفحة العنوان، وجاء في بدايتها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه، المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه...».

وجاء في نهايتها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة. .. قال مؤلّفه رحمه الله وغفر له ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة ٩٢٤هـ أحسن الله عاقبتها على يد مؤلّفه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ المكّيّ الشافعي غفر الله له ولجميع المسلمين آمين، وكان الفراغ من نسخه نهار الاثنين غرة شهر شعبان سنة ١١٠٧هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الله محمد بن عبد الله. ... ».

٢- نسخة مكتبة المتحف العراقي الثانية (ع):

وهي نسخة تحمل الرقم (٣٤٧٠)، وقد رمزت إليها بالرمز (ع)، وتقع هذه النسخة في (١٢١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (٢١) سطراً، في كل سطر (١٠-١٣) كلمة، وقد كُتبت بخط ثلث متراصّ، وقد أُحيطت كلّ صفحة بإطار مزدوج. وقد خلت هذه النسخة من صفحة العنوان.

وقد تميّزت بقلّة التصحيحات، وتسهيل الهمزات، وقلّة الأخطاء الإملائية إلا في نحو «على» فكتبت «علي»، وفي بعض الأحيان يدرج الناسخ تفسيراً يؤدّي إلى غموض في الفكرة وركاكة في الأسلوب.

وجاء فيها استخدام بعض الرموز مثل س: بمعنى سيبويه، وحَ: بمعنى حينئذ، والمصـ: بمعنى المصنف، وقد أصاب بعض الصفحات غموض وطمس نتيجة للتآكل في الأصل.

وجاءت خاتمة النسخة خالية من اسم الناسخ أو المؤلّف، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة. .. وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة ٩٩٩هـ».

٣- نسخة مكتبة المسجد الأقصى الأولى (ق):

وهي النسخة التي تحمل رقم (٢٥٥/ ٢) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزت إليها بالرمز (ق)، وتقع في (١٠٤) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (١٠-١٣) كلمة، وقد كتبت بخط رقعة متراصّ إلا أنه واضح مقروء.

وقد تميّزت هذه النسخة بقلة الأخطاء الإملائية والنحوية فيها، لكنّ بعض صفحاتها طُمست بسبب انسكاب الحبر عليها مثل (الورقة ٤٩).

واشتملت النسخة على صفحة العنوان وفيها : «كتاب شرح القطر، للعلامة الفاكهيّ رحمه الله تعالى آمين»، وعليها تمليكات متعددة آخرها : «من كتب المفتقر إلى الله تعالى السيد محمد نوفان سنة ١٢٨٧».

وجاء في نهاية النسخة:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة. .. وكتبها بيده الفانية. .. عبد السلام بن علي بن محمد الدهنة الشافعي... وكملت نهار السبت في أوائل شهر صفر المبارك من شهور سنة ألف ومائة واثنين وعشرين».

٤- نسخة مكتبة المسجد الأقصى الثانية (د):

هي نسخة تحمل الرقم (٢/٥٨٩) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزتُ إليها بالرمز (د)، وتقع هذه النسخة في (١١١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (٨-١١) كلمة.

وقد كتبت بخط نسخي اشترك فيها غير ناسخ، وقد قلت تصحيحاتها وكثرت تصحيفاتها، بل قد وصلت هذه التصحيفات إلى مرحلة التناقض، كما يلاحظ أنها قد أصابها النقص والخرم والطمس لأسطر أو كلمات أو أحرف كما في الأوراق «٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩».

ونظراً لكثرة ما عور هذه النسخة فقد كنت انتقائياً في إثبات زياداتها، أو الفروق التي تمتاز بها عن النسخة الأم.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان وجاء فيها: «هذا شرح القطر للشيخ العالم العلامة الفاكهيّ رحمه الله تعالى آمين»، وقد اشتملت على تمليكة واحدة وهي: «من كتب المرحوم الشيخ محمد الخليلي الموقوفة».

وجاءت خاتمة هذه النسخة خالية من اسم الناسخ غير أن سنة كتابة النسخة مثبتة، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة.. قال مؤلّفه رحمه الله كان الفراغ يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة أربعة وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده.

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة نهار الخميس من العشر الأواخر من شهر رجب الفرد من عام سنة ١٠٥٨هـ أحسن الله ختامها وغفر لكاتبها ولمستكتبها. آمين».

٥- **نسخة باريس الأولى (ب):**

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٢) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (ب). وتقع هذه النسخة في (١٢٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٩) سطراً، في كل سطر (٩-١١) كلمة.

وقد كُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح مشكول في بعض المواطن، وهي نسخة مرقمة، عليها حواشٍ بعضها للشربيني وبعضها للمالكي.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان، وفيها: «هذا كتاب شرح قطر النَّدى وبلّ الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهيّ» كما اشتملت الصفحة على تمليكة واحدة.

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة.. وتم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أقل عبيد الله وأحوجهم إلى مغفرته وكرمه، محمد بن جمال الدين بن كمال الدين الأنصاري نسبة الشافعي مذهبا الأزهري موطناً ومحلاً الخطيبي محبة ومعتقداً في يوم الجمعة بعد الصلاة سادس عشر ربيع الثاني سنة ألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

٦- **نسخة باريس الثانية (س):**

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٣) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (س). وتقع هذه النسخة في (١٣٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٦) سطراً، في كل سطر (١٠-١٤) كلمة.

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ جميل واضح، وهي نسخة مرقمة لا حواشي عليها، وتخلو من التصحيحات، لكن هذه النسخة تشتمل على تصحيفات ظاهرة، بل غريبة في بعض الأحيان.

وجاءت الصفحة الأولى مشتملة على العنوان دون مؤلّفه «مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى».

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي:

«قال مؤلّفه نفع الله بعلومه وليكن هذا آخر ما إيراده على هذه المقدمة ... وكان الفراغ من تمام هذه النسخة على ما وجدناه فيها صبيحة يوم السبت خامس والعشرون من شهر جمادى الثاني سنة ١١٥٣هـ ألف ومائة وثلاثة وخمسين على يد. .. سرحان بن عبد الخضر الديلمي. .. ».

رابعاً: منهج التحقيق:

كان منهجي في تحقيق هذه المخطوطة النفيسة يقوم على توخّي الدقة في العمل والأمانة العلمية، حيث حرصت على تتّبع منهج أساطين اللغة والتحقيق في العصر الحديث، وهم أشهر من أن أذكرهم، وهو منهج يقوم على القواعد والأسس الآتية:

١- المحافظة على النصّ كما أراده المؤلّف، وإخراجه بصورة بهيّة منسّقاً ومضافاً إليه علامات الترقيم، تيسيراً على القارئ فهماً وقراءةً.

٢- الاعتماد على ست نسخ مخطوطة، اخترت أفضلها وأكملها أصلاً، وقابلتها مع باقي النسخ، فأثبتّ التصحيفات والاختلافات الواردة بين النسخ في الهامش؛ لإثبات الفروق بينها زيادة أو نقصاً أو اختلافاً.

٣- إثبات الزيادات المهمة في الأصل بعد وضعها بين قوسين معقوفين مع التوثيق.

٤- إثبات الفروق بين النسخ في الحواشي إلا إذا كانت أنسب للنص من الأصل، فأثبتها في النص وأشرت إلى هذا الاختلاف في الحاشية.

٥- وضع قسم كبير من العناوين إضافة إلى عناوين المؤلّف القليلة، وذلك زيادة في التيسير والإيضاح، وحصرت ما وضعته من عناوين بين قوسين لئلا يُتوهّم أنها من كلام المؤلّف.

٦- تخريج الآيات الكريمة بعد وضعها بين قوسين مزهّرين، وأشرت في الهوامش إلى مواضعها من المصحف الكريم مبتدئاً باسم السورة ثم رقم الآية، وإذا رأيت حاجة في إتمام الآية فإنّي أذكرها كاملة في الحاشية.

٧- تخريج ما ورد من قراءات متواترة أو شاذة من مصادرها مع نسبة القراءة إلى صاحبها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٨- تخريج نصوص الحديث الشريف من كتب الحديث المشهورة، مع الإتيان بكامل النص في الحاشية.

٩- تخريج النصوص والنقول اللغوية والنحوية مُسنَدة إلى قائليها من أصولها، وإلا فمن المصادر التي نقلت عنها.

١٠- تخريج الشواهد الشعرية من مظانّها، فبدأت بالديوان وإلا فمن مصادر اللغة والنحو، وقد حرصت على توثيقها من ثلاثة مصادر أو أربعة على الأكثر، وابتعدت عن طريقة استقصاء الكتب التي ورد فيها الشاهد رغبة في تخفيف الحواشي مما لا فائدة كبيرة فيه، وقد حرصت على نسبة الشواهد لأصحابها ـ إن تيسر ذلك ـ وإتمام البيت في الحاشية مبيّناً بحره، موضحاً موطن الشاهد وتوجيهه كما أراده المصنف.

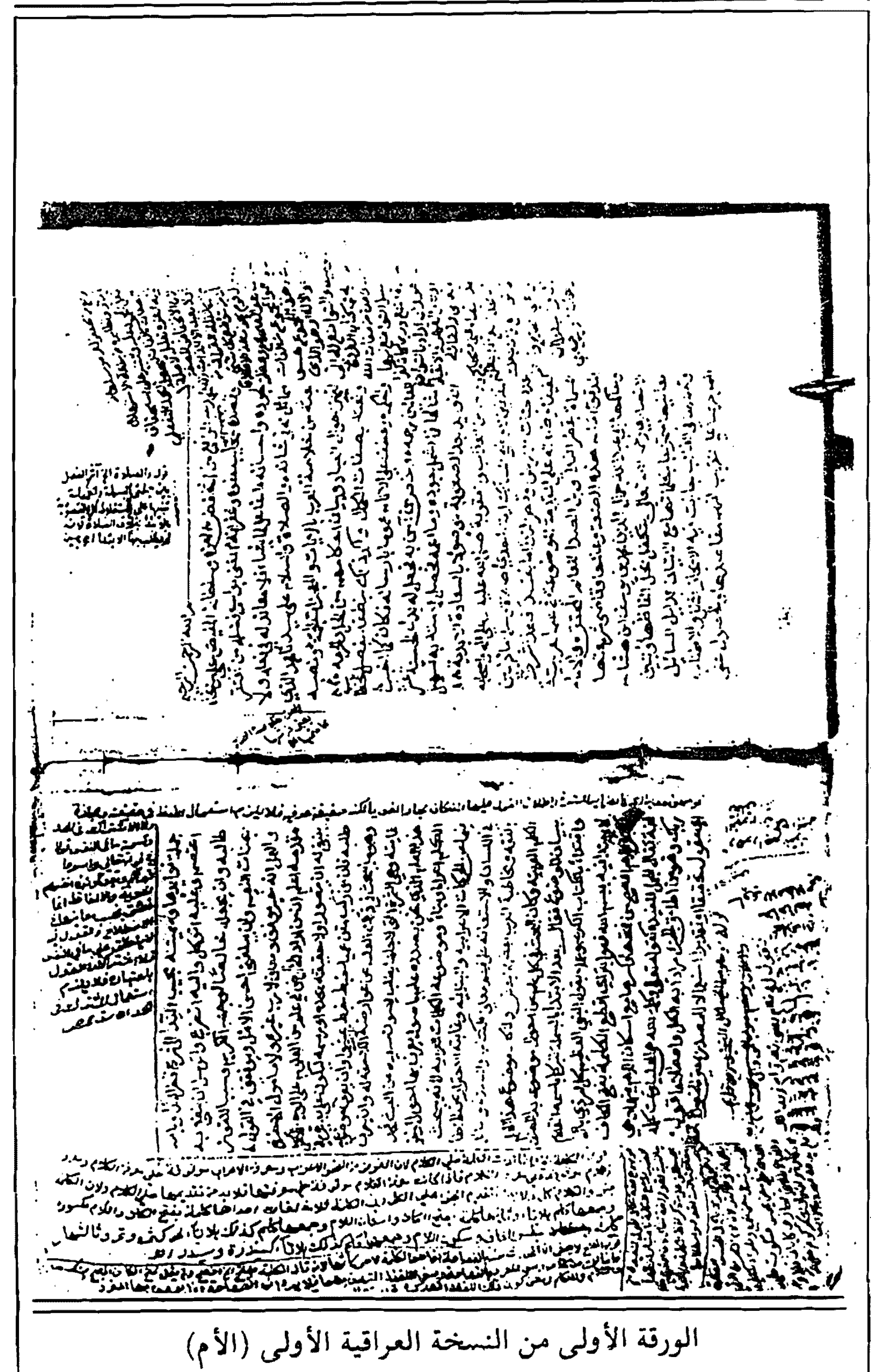
١١- ترجمة للأعلام الواردة في النص باختصار ، وقد اقتصرت في الترجمة على الاسم والكنية، وتاريخ الوفاة، والتخصص العلمي، وأبرز كتابين أو ثلاثة من مصنفاته.

١٢- شرح الألفاظ اللغوية الغريبة أو الصعبة باختصار بالاعتماد على معاجم اللغة كلسان العرب والقاموس المحيط والمعجم الوسيط.

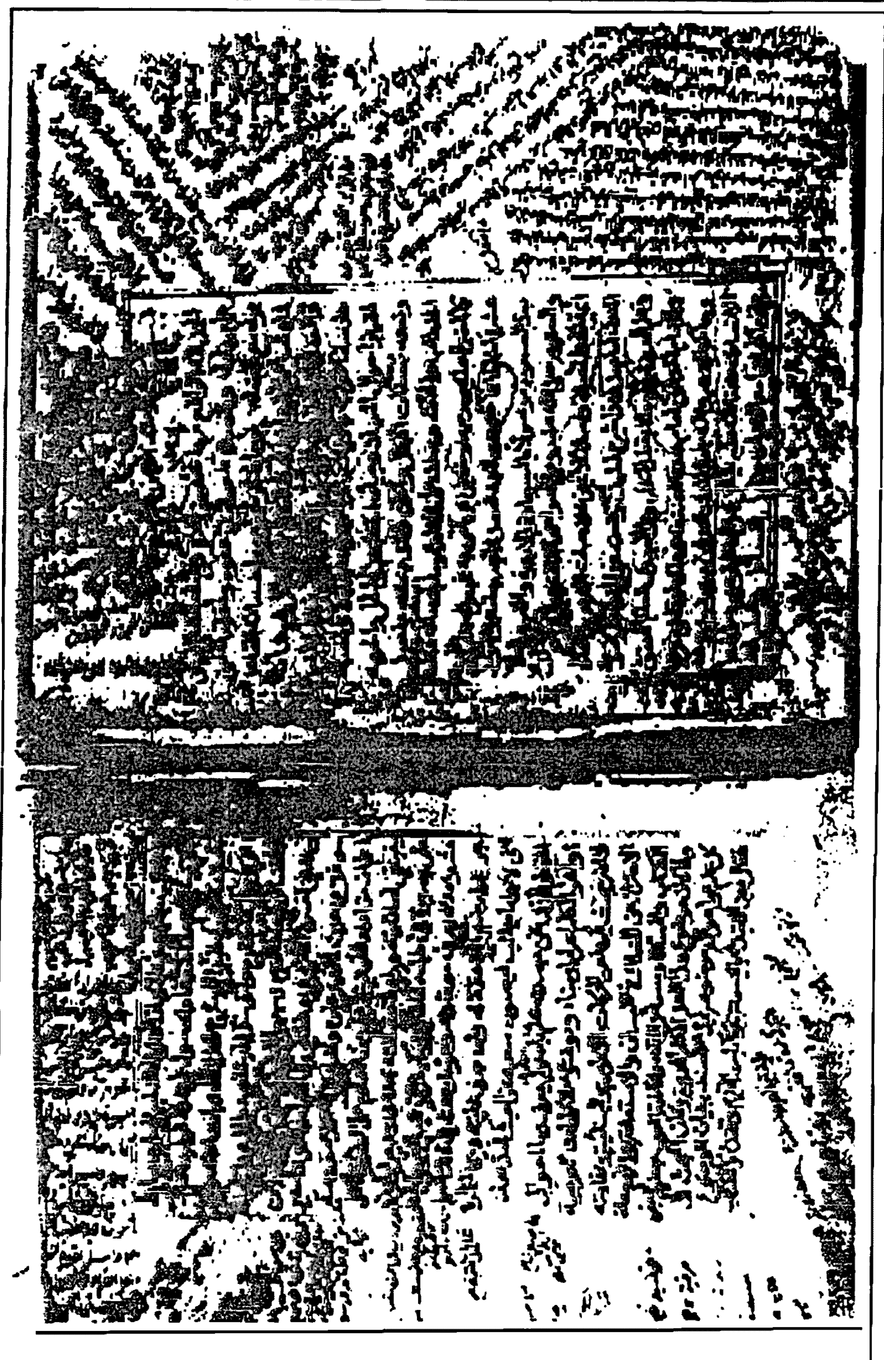
١٣- تخريج الأمثال والأقوال من كتب الأمثال، ذاكراً وجه الاستشهاد وموضّحاً ما غمض فيها من ألفاظ.

١٤- ضبط ألفاظ النص المحتملة، وتحريك أواخر جميع الكلمات وضبطها بما يتوافق مع موقعها في السياق حرصاً منّي على التيسير على القارئ قراءة وفهماً.

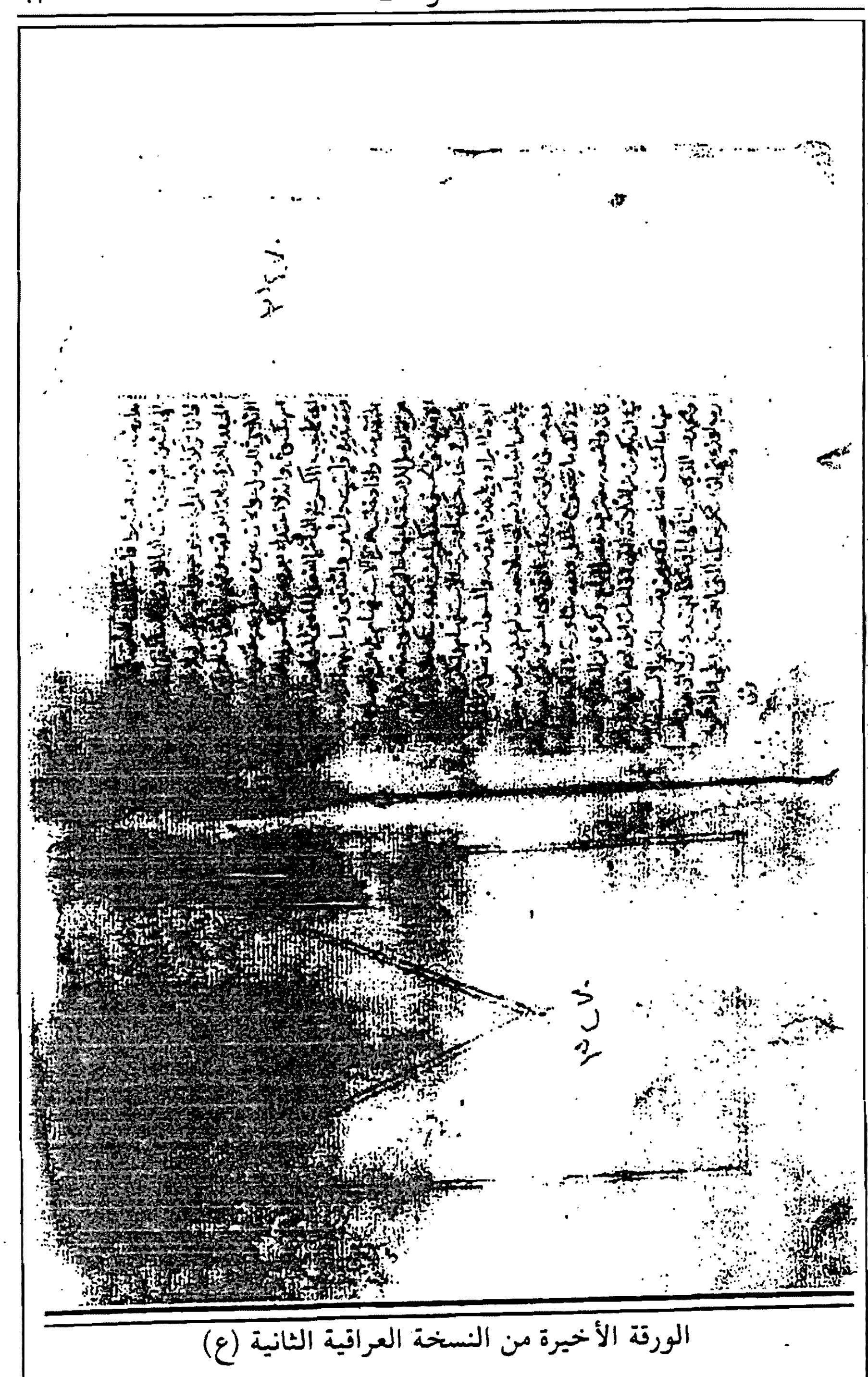
صور المخطوطات



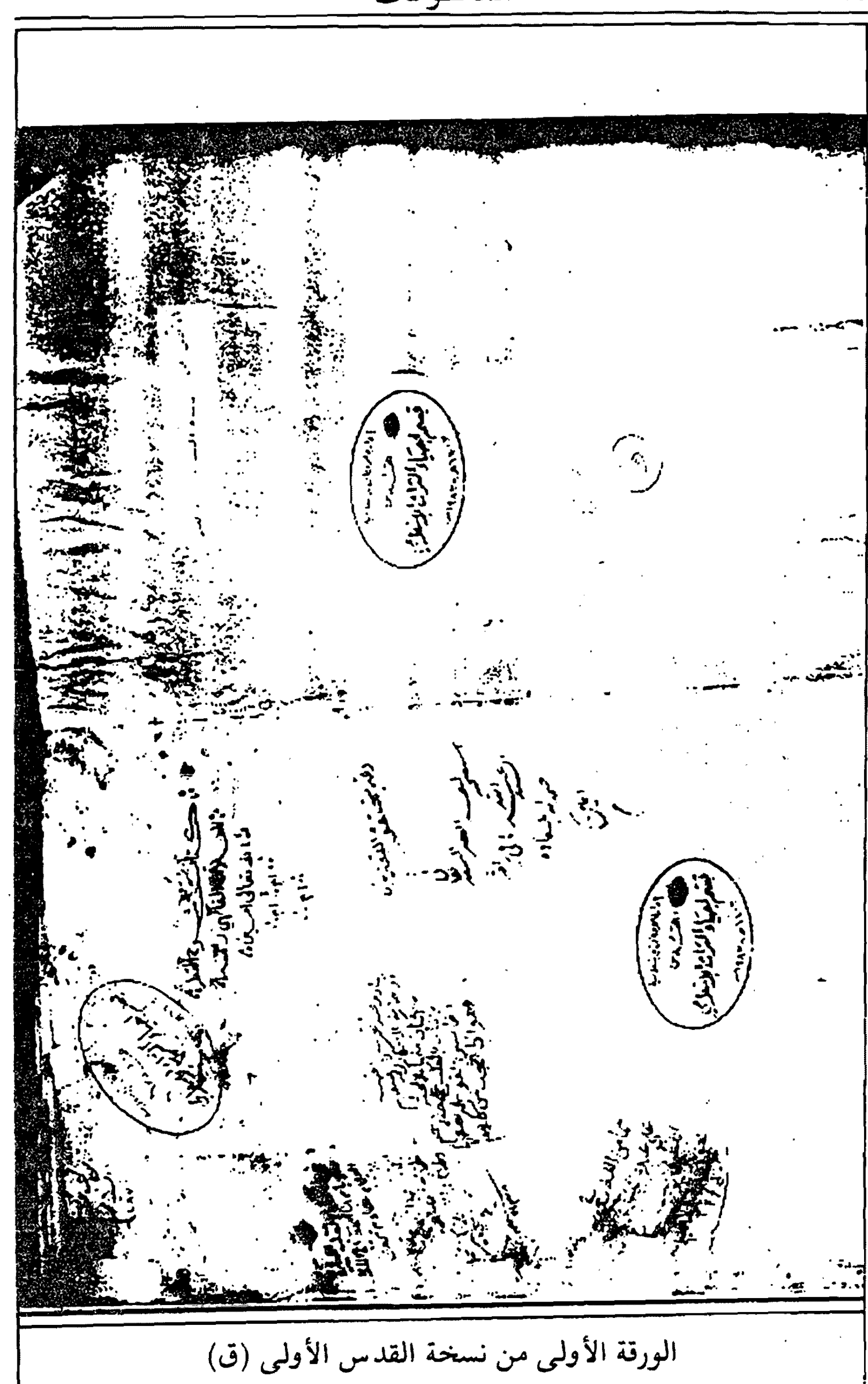
الورقة الأولى من النسخة العراقية الأولى (الأم)



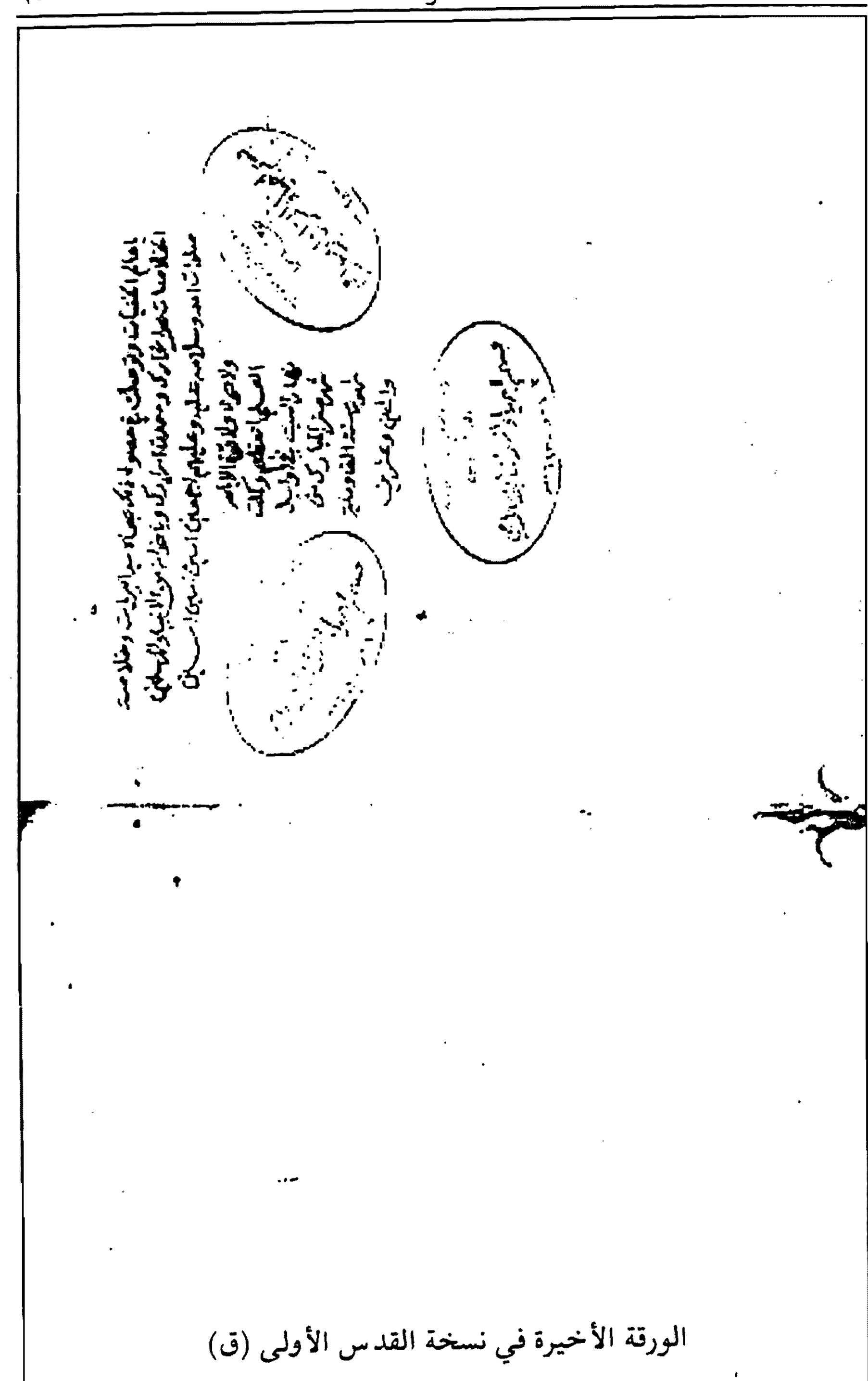
الورقة الأولى من النسخة العراقية الثانية (ع)



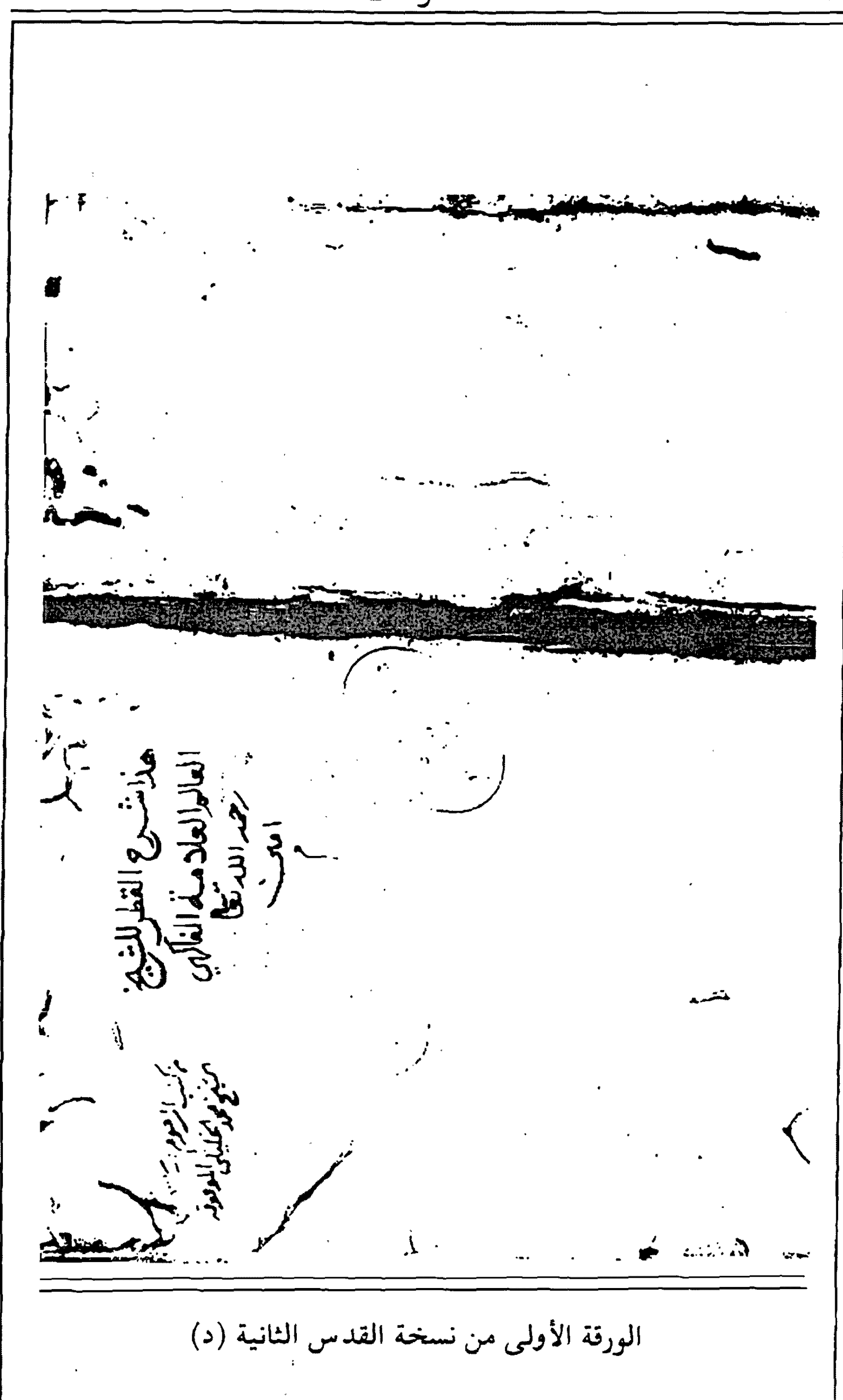
الورقة الأخيرة من النسخة العراقية الثانية (ع)



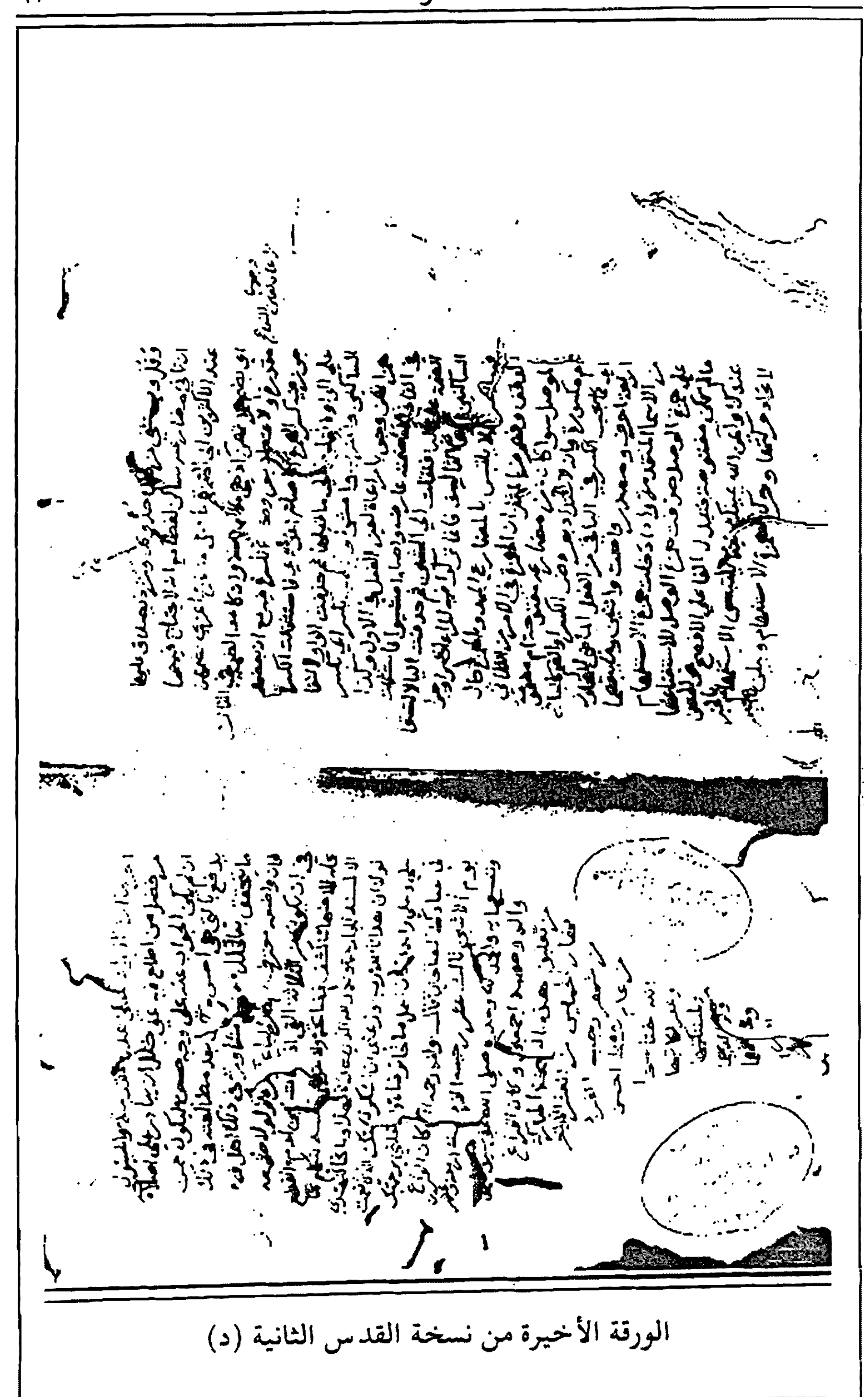
الورقة الأولى من نسخة القدس الأولى (ق)



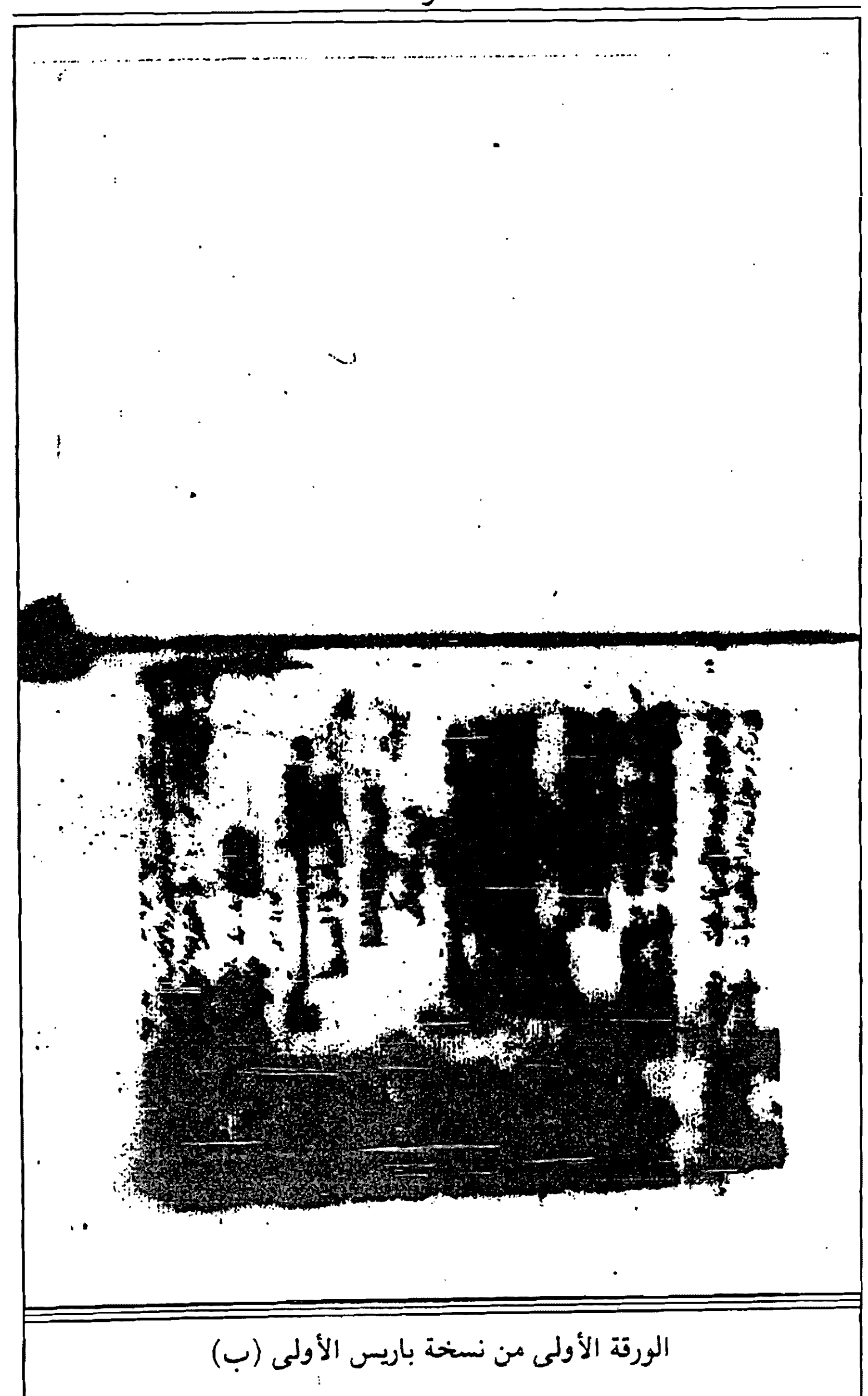
الورقة الأخيرة في نسخة القدس الأولى (ق)



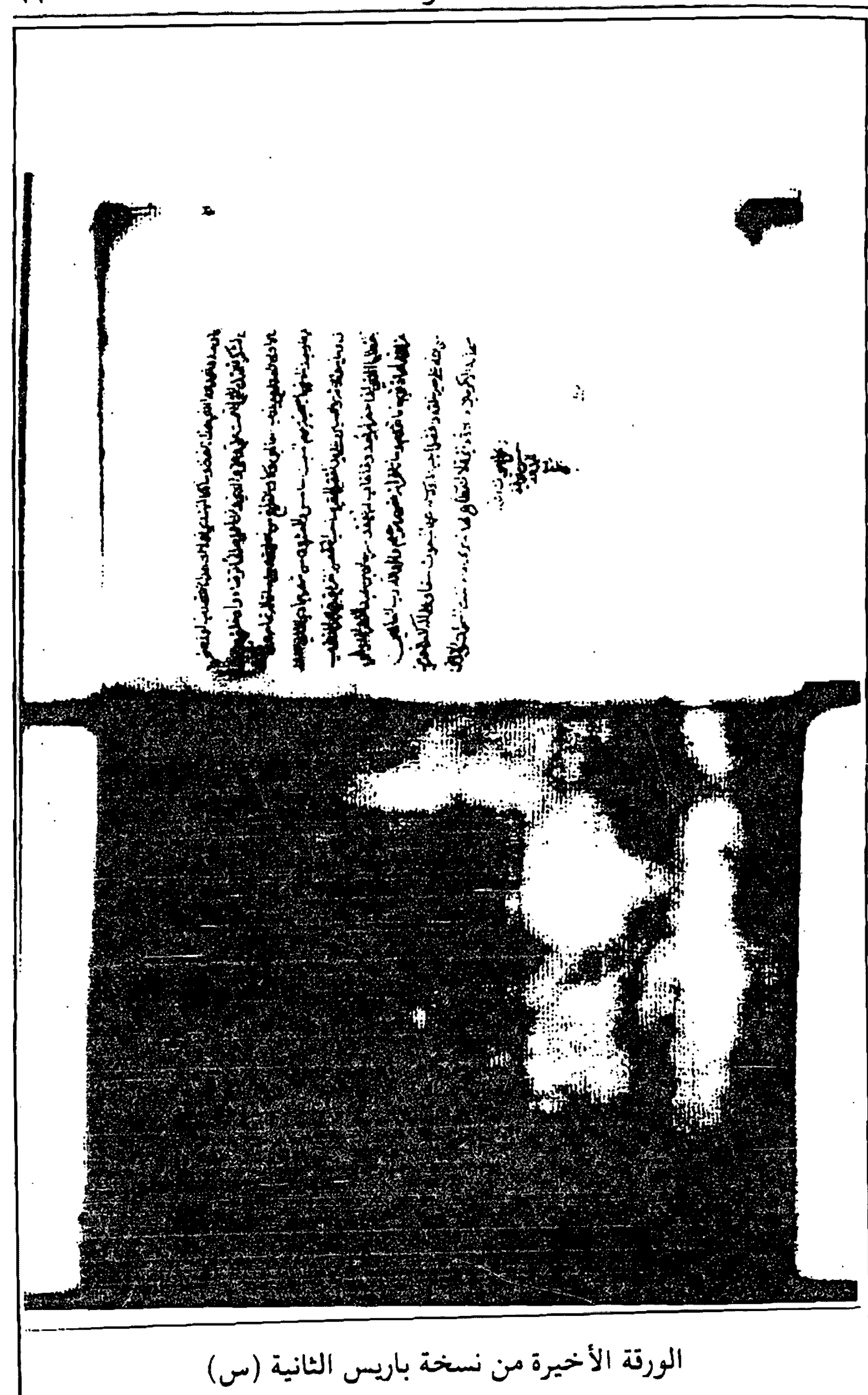
الورقة الأولى من نسخة القدس الثانية (د)



الورقة الأخيرة من نسخة القدس الثانية (د)



الورقة الأولى من نسخة باريس الأولى (ب)



الورقة الأخيرة من نسخة باريس الثانية (س)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مُجيبُ النِّدا في شرح قطر النَّدى

للعلّامة

جمال الدّين عبد الله بن أحمد المكّي الفاكهي المتوفّى ٩٧٢ هـ

وهو شرح مميّز على كتاب

« قطر النّدى وبلّ الصّدى »

لابن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ

دراسة وتحقيق
د. مؤمن عمر محمّد البدارين
أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة بيت لحم

الدَّار العثمانيَّة
للنشر

الفصل الثاني

نصّ الكتاب محقّقاً

خُطبةُ الكتابِ

/ ١ أ/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ، [وبِهِ نستعينُ](1)

الحمدُ للهِ الرافعِ مَن انخفضَ لعزِّهِ وسلطانِه، الـمُفيضِ على مَنْ نَحاهُ وقَصدَهُ سحائبَ عفوِه وغُفرانِهِ، الـمُغني بواسعِ فضلِهِ مَنِ افتقرَ لجودِهِ وإحسانِهِ، الفاعلِ لما يشاءُ؛ فلا معاندَ لهُ في فعلِهِ، ولا مُماثِلَ لهُ في شأنِهِ. والصّلاةُ(2) والسلامُ على سيّدِنا مُحمَّدٍ الذي بعثَهُ مِن خُلاصة العرب بالآياتِ والمعجزاتِ الجمّةِ، ونَصَبَهُ لتمييزِ أحوالِ العبادِ وبَيانِ أحكامِهم مِن الحِلِّ والحُرمةِ، ونَعَتَهُ بصفاتِ الكمالِ وأكَّدَ ذلكَ بنُطقِه بفصلِ الخطابِ والحكمةِ، وعَطَفَ على الأنامِ عُموما بإرسالِهِ، فَكانَ ـ كما أخبرَ ـ للعالَمِينَ رَحمةً، وخَصَّ مَنْ آمنَ به، فجَعلَ لهُ بدلَ الحسنةِ عشرَ(3) أمثالها، فما أشملَ جودَه! وما أعمَّه! فحصلَ لأُمَّتِهِ بهِ تَسهيلُ الفوائدِ بعدَ الصعوبةِ، مَوصولاً بالسعادةِ الأبديّةِ، والأَمْنِ مِن العذابِ والعقوبةِ، ﷺ(4) وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الـمُقتفِينَ لأوضحِ المسالكِ(5) أئمّةِ الهُدى، صلاةً وسلاماً دائمَينِ عددَ حبّاتِ(6) الأرضِ وقطراتِ(7) النّدى:

أمّا بعدُ(8)؛ فهذا شرحٌ لطيفٌ وضعْتُهُ على الـمُقدِّمةِ الموضوعةِ في علمِ العربيّةِ الـمُسمّاةِ بقطرِ النّدى وبلِّ الصّدى للعالمِ الـمُحقِّقِ، والإمامِ الـمُدقِّقِ، إمامِ هذهِ الصَّنعةِ وعالِمِها وقاضي شريعتِها وحاكمِها أبي عبدِ اللهِ جمالِ الدينِ مُحمّدِ بنِ يوسفَ بنِ هشامٍ

---

(١) زيادة من ق وب ود.

(٢) في ق: والصلوة.

(٣) في ع: عشرة.

(٤) سقطت وسلم من ب ود.

(٥) في ق: مسالك.

(٦) في د: نبات.

(٧) في ق: قطر.

(٨) في ق: وبعد ـ بإسقاط أمّا ـ.

الأنصاريِّ ـ رحمةُ الله عليهِ ـ يتكفّلُ بحلِّ ألفاظِها وتبيينِ معانيها، مُمتزجا بكلماتِها معَ الإتْيانِ بدليلِ المسائلِ وتعليلِها في الغالبِ، جانبْتُ فيه الإيجازَ الـمُخلَّ والإطنابَ الـمُمِلَّ، حرصاً على التقريبِ لفَهمِ مقاصدِها، والحصولِ على / ١ ب/ جملةِ فوائدِها، وسَمَّيْتُهُ مُجيبَ النِّدا إلى شرحِ قطرِ النَّدى. وبالله أعتصمُ، وعليْهِ أتوكَّلُ، وإليْهِ أَتَضرَّعُ وأَتوسَّلُ أنْ ينفعَ بِهِ طالبَهُ، وأنْ يجعلَهُ خالصاً لوجهِهِ الكريمِ، وسبباً للفوزِ بجناتِ النّعيمِ، وأنْ يبلِّغَني أحسنَ الأملِ، ويُوفِّقَني في القولِ والعملِ، إِنَّهُ خيرُ مُوفِّقٍ ومُعينٍ، لا ربَّ غيرُه، ولا مأمولَ إلَّا خيرُه.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مُقدِّمةٌ

اِعلمْ أنَّ مَنْ أرادَ الخوضَ في علمٍ مِنَ العلومِ على الوجهِ الأكملِ، ينبغي لهُ أنْ يتصوّرَ أوّلاً حقيقَتَهُ بِحدِّهِ أوْ(١) رسمِهِ؛ لِيكونَ على بصيرةٍ في طلبِهِ ـ فإنَّ مَنْ ركبَ متنَ عمياءَ، خَبَطَ(٢) خَبْطَ عشواءَ(٣)ـ وأنْ يعرفَ موضوعَهُ؛ وهو ما يبحثُ في ذلكَ العلمِ عنْ عوارضِهِ الذاتيّةِ(٤) اللاحقةِ لَهُ(٥)، وأنْ يعرفَ غايتَه؛ وهي الثمرةُ التي لأجلِها يُطلَبُ ليصونَ سعيَهُ عنِ العبثِ.

[علمُ النحو: حدُّه، وموضوعُهُ، وغايتُه]

فحدُّ هذا العلمِ الذي نحنُ بصددِهِ: علمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ إعراباً وبناءً.

وموضوعُه الكلماتُ العربيّةُ؛ لأنّهُ(٦) يَبحثُ فيها(٧) عن الحركاتِ الإعرابيّةِ والبنائيّةِ.

---

(١) في (ع): ورسمه.

(٢) في (ع): تخبّط.

(٣) الخبط: الضرب باليد، من خبط يخبط. والعشواء: تأنيث الأعشى، وهي الناقة التي لا تبصر ليلاً، فتخبط بيديها على عمى، فرُبما تردّت في مهواة، وربما وطئت سبعاً أو حيّة أو غير ذلك. ويُقال في المثل: هو خابط خَبْطَ عشواءَ؛ أي: قد ركب رأسه في الضلالة كالناقة التي لا تبصر ليلاً. ومنه قول زهير:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب ... تُمِتْهُ، ومن تخطىء يُعمَّر فيهرم

(انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص٢٥، وشرح الزوزني ص٧٤).

(٤) سقطت الذاتية من ع وق وب ود.

(٥) سقطت له من ق.

(٦) في ع: لا أنه. وهذا خطأ.

(٧) في ع وق: فيه.

وغايتُه الاحترازُ عن الخطأِ في اللسانِ، والاستعانةُ على فَهمِ معاني الكتابِ والسنّةِ ومسائلِ الفقهِ ومُخاطبةِ العربِ بعضِهمْ لِبعضٍ.

ولـمّا كانَ موضوعُ هذا العلمِ الكلمَ العربيّةَ، وكانَ البحثُ في كلِّ علمٍ عن أحوالِ موضوعِهِ، بَدَأَ الـمُصنِّفُ ببيانِ الموضوعِ؛ فقالَ بعدَ الابتداءِ بالبسملةِ ـ تبرُّكاً باسمِهِ القديمِ، واقتداءً بالكتابِ الكريمِ، وعملاً بقولِ النّبيِّ العظيمِ: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبتدأُ[1] فيهِ بِبِسْمِ اللهِ، فهو أبترُ»[2]؛ أي: أقطعُ ـ:

(١) في ع و ق: يبدأ.

(٢) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه؛ وقد روي على أوجه بذكر الله/ ببسم الله/ بحمد الله وقد حسّنه ابن الصلاح والسيوطي في حين ضعّفه علماء منهم ابن حجر والألباني (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢/ ٦٩-٧٠، وسنن ابن ماجة ١/ ٦١٠، والفتوحات الربانية لابن حجر ٣/ ٢٩٠، وفتح الباري ١/ ٨، وضعيف الجامع الصغير للألباني برقم ٤٢١٦).

تعريف الكلمة [1]

الكَلِمة[2] ـ بفتحِ الكافِ وكسرِ اللامِ ـ أفصحُ مِن فتحِها وكسرِها مع إسكانِ اللامِ فيهما[3]، وهي لغةً: تُقالُ للجملِ المفسدة[4]؛ كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[5] ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ[6] رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[7]؛ وهو[8] مِن إطلاقِ الجزءِ مُراداً بِهِ الكلِّ.

واصطلاحاً: قولٌ؛ أي: مَقولٌ تحقيقاً أو تقديراً ـ استعمالاً للمصدرِ بمعنى المَفعولِ، /٢ أ/ كاللفظِ بمعنى الملفوظِ ـ، وهو اللفظُ الموضوعُ لمعنىً: مُفرداً كانَ أو مركّباً، مفيداً كانَ[9] أو غيرَ مُفيدٍ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: الكلمة قولٌ مفردٌ، وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٨-٩).

(٢) قاله ابن منظور: وتميم تقولُ: هي كِلْمة، بكسر الكاف، وحكى الفرّاء فيها ثلاث لغات: كَلِمة وكِلْمة وكَلْمة... والكَلِمة: اللفظة، حجازيةٌ، وجمعها كَلِمٌ، تذكر وتُؤنث (انظر: لسان العرب ـ مادة كلم). وقال الفيروزآبادي: الكَلِمةُ: اللفظة، والعضدة ج: كَلِم، كالكِلْمةِ ـ بالكسر ـ ج: كِكِسَر، والكَلْمة ـ بالفتح ـ ج: بالتاء (انظر: القاموس المحيط ـ كلم).

(٣) أي: كَلِمة أفصح من كِلْمة وكَلْمة.

(٤) أي: تطلق على الجمل المفيدة. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٩).

(٥) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وتمامها ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) في ب: كلمات.

(٧) سورة الأعراف من الآية ١٣٧. والحسنى زيادة في ع و ق. وهي بتمامها ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾.

(٨) في ع و ق: وهي.

(٩) سقطت كان من ب.

واللفظُ ما يَتلفَّظُ بهِ الإنسانُ مُهمَلا كانَ أو مُستعملاً[1]. فالقولُ أخصُّ منهُ؛ لاختصاصِهِ بالموضوعِ، فكلُّ قولٍ لفظٌ ولا عكسَ بالمعنى اللغويِّ.

[محترزات التعريف]

فخرَجَ[2] بالقول غيرُه كالدوالِّ[3] الأربعِ؛ وهي: الخطُّ والإشارةُ والعقدُ والنصبُ[4]، المُشارِكةُ للكلمةِ في الدلالةِ على المعنى. وصحَّ الإخراجُ بهِ ـ وإنْ كانَ جنساً ـ لِما قالوه مِن أنّ الجنسَ إذا كان بينَه وبينَ فصلِه عمومٌ وخصوصٌ من وَجهٍ، صحَّ أنْ يُخرَجَ به ما يتناولُهُ[5] عمومُ فصلِهِ.

والقولُ مع فصلِه ـ الذي هو مفردٌ ـ كذلكَ[6]، لصدقِهِما على زيدٍ ونحوِهِ، وانفرادِ القولِ بصدقِهِ على المُركَّبِ، والمُفردِ بصدقِه على المعنى دونَ اللفظِ، كما يُقال معنىً مفردٌ.

والمُرادُ بالمُفردِ ما لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناهُ كزيدٍ، فإنَّ أجزاءَه هي ذواتُ حروفِهِ الثلاثةِ التي هيَ: ز ي د، وكلٌّ منها لا تدلُّ[7] على معنىً، وليستْ أجزاؤُه الزايَ

---

(١) قال ابن يعيش: المهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صص وكق ونحوهما.. وقال الجرجاني: المهمل ما لم يُوضعْ في الأصل، والموضوع ينقسم إلى مستعمل وغير مستعمل. أو المهمل لفظ غير دالٍ على معنى بالوضع (انظر: شرح المفصل ١/ ١٩، والتعريفات ص٢٣٧).

(٢) في ع وق: وخرج.

(٣) الدوال: جمع دالة، من دلّه على الشيء يدلُّه دلاً ودلالة فاندلّ: سدَّده إليه، ودَلَلْته فاندلّ، والدليل: ما يُستدلّ به. والدليل: الدالّ، (انظر: لسان العرب: دلل/ عقد).

(٤) الخطّ: أي الكتابة كأن تكتب (هذا عصفور)، إذ لا يُعدّ كلاماً، وكذلك الإشارة، إذ لو أشرت إلى العصفور دون التلفظ بقولك (هذا عصفور) فهذا كلُّهُ لا يدخل في الكلام الاصطلاحي. والعَقْد: العهد، والجمع عقود، وهي أوكد العهود. والنصب العلم المنصوب، ويحرك ... وبضمتين: كل ما جعل علما كالنصبة، وكل ما رُفع واستقبل به شيء فقد نُصب، (انظر: القاموس المحيط / نصب).

(٥) في ع وق وب ود: تناوله.

(٦) أي: بينهما عموم وخصوص من وجه. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠)

(٧) في ع ود: يدلّ.

والياءَ والدالَ، خلافاً لِما في الشرحِ[1]، بلْ هذهِ أسماءٌ مسمّياتُها أجزاؤُه، ومُسمّياتُها لا تدلُّ على معنىً، وإنّما[2] يُقالُ لها حروفُ المباني[3]، ويُطلقُ[4] بإزاءِ حروفِ المعاني التي هي قسيمةُ الأسماءِ والأفعالِ، كما صرّحَ بهِ العلاّمةُ ابنُ أبي شريفٍ[5] في حاشيتِهِ على المَحلّيِّ[6].

وخرجَ بالمفرد المركّبُ؛ وهو ما يدلُّ جزؤُهُ على جزءِ معناه؛ كغلامِ زيدٍ.

وزادَ ابنُ مالكٍ[7] في تعريفِها في التسهيلِ[8] مستقلٌّ؛ لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدالّةِ على معنى؛ كحروفِ المضارعةِ وياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ وألفِ المُفاعَلةِ؛ فإنّها ليستْ بكلماتٍ لعدمِ استقلالِها.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١١.

(٢) في الأصل إنها، والمثبت من ع وق ود.

(٣) حروف المباني ما تبنى من الكلمة وتتركب كالزاي في زيد، وحروف المعاني ما توصل معنى الفعل إلى الاسم؛ ككتبتُ بالقلمِ.

(٤) في ق ود: وتُطلق.

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي بكر المرّي القدسي، كمال الدين المعروف بابن أبي شريف: فقيه، أصوليّ، مفسّر، متكلم، ولد في القدس وبها توفّي ٩٠٦هـ، من مصنّفاته: الفتاوى، وحاشية على تفسير البيضاوي لم تكتمل، وغيرهما. (انظر: كشف الظنون ص٥ و١٩٣، وشذرات الذهب ٨/ ٢٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٠٠).

(٦) أي: على شرح المَحلّيّ، والمحلّي: هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلّي المصريّ: مفسّر فقيه متكلم أصوليّ نحويّ منطقيّ، تُوفّي بالقاهرة ٨٦٤هـ، من مصنّفاته: شرح جمع الجوامع للسبكي - وهو في أصول الفقه -، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وتفسير للقرآن أكمله السيوطي وسمّاه تفسيرالجلالين، وغيرها. (انظر: كشف الظنون ص١٢٤ و٤٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣٠٣، ومعجم المؤلفين ٨/ ٣١١-٣١٢).

(٧) هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، ولد بجيان في الأندلس ٦٠٠هـ وتوفي بدمشق ٦٧٢ هـ، له مصنّفات شهيرة في اللغة والنحو والصرف، واشتُهر بألفيته التي جمع فيها قواعد النحو والصرف. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٠-١٣٧، وشذرات الذهب٥/ ٣٣٩).

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٢، قال ابن مالك: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويٌّ معه كذلك.

وأسقطَهُ*[1] الـمُصنِّفُ كغيرِه؛ لعلَّهُ لِما جنحَ إليهِ الرضيُّ[2] مِن أنّها ـ مع ما هيَ فيهِ ـ كلمتانِ صارتا كالكلمةِ الواحدةِ لشدّةِ الامتزاجِ، فجُعِلَ الإعرابُ على آخرِهِ كالـمُركَّبِ المزجيِّ[3].

وأسقطَ أيضاً من التعريفِ الوضعَ الـمُخرِجَ للمُهمَلِ؛ للاستغناءِ عنهُ بتعبيرِه[4] بالقولِ الموضوعِ لمعنىً لا غيرُ، / ٢ ب / لكنْ خالفَ في تعريفِ الكلامِ، فعبّرَ باللفظِ دونَ القولِ، وآثرَ القولَ على اللفظِ؛ لكونِه*[5] جنساً قريباً بالنسبةِ إلى اللفظِ؛ إذِ اللفظُ يصدُقُ عليهِ وعلى غيرِهِ، والقولُ ـ وإنْ أُطلقَ على غيرِ اللفظِ[6] ـ من الرأيِ والاعتقادِ بطريقِ الاشتراكِ، فالـمُرادُ[7] بهِ هُنا اللفظُ؛ للقرينةِ الدالّةِ على ذلك، فاستعمالُهُ في الحدِّ أولى.

وقدّمَ تعريفَ الكلمةِ على الكلامِ؛ لأنّها جزؤُهُ، والجزءُ مُقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً، فقُدِّمَ وضعاً؛ لِيوافِقَ الوضعُ الطبعَ، ومَن قدّمَ الكلامَ فلأنّهُ أهمُّ؛ إذْ بهِ يقعُ التفاهمُ والتخاطبُ.

واللامُ في الكلمةِ ـ كما قالَ الرضيُّ[8] ـ لماهيّةِ الجنسِ من حيثُ هيَ هيَ، مِن غيرِ دلالةٍ على قلّةٍ ولا كثرةٍ، فلا تُنافي التاءَ التي للوحدةِ.

---

(١) أي: لفظ مستقل من تعريف الكلمة.

(٢) الرضي: هو محمد بن الحسن الاسترابادي السمنائي، رضي الدين، الشهير بالرضي الاسترابادي ولُقِّب بنجم الأئمة، المتوفى ٦٨٦هـ: نحويّ صرفيّ متكلّم منطقيّ، صاحب شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وكذلك شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، وهما أفضل شرحين لكافية ابن الحاجب وشافيته، وأشهرهما. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨، وكشف الظنون ص١٣٧٠، وشذرات الذهب٥/ ٣٩٥، ومعجم المؤلفين٩/ ١٨٣).

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ١٥.

(٤) في ب: بالتعبير.

(٥) ما بين النجمتين مطموس في د.

(٦) يطلق القول على غير اللفظ مجازاً لا على الحقيقة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢).

(٧) في ع: المراد.

(٨) انظر: شرح الكافية ١/ ١٤. واللام هنا هي لام التعريف.

والفائدةُ في مُلاحظةِ التاءِ في مقامِ التعريفِ التنبيهُ مِن أوّلِ الأمرِ[1] على أنَّ الكلمةَ لا تصدقُ على أفرادِها إلَّا بالوحدةِ الصِّرفةِ دونَ الاجتماعِ، فلا يُقالُ لمجموعِ[2] زيدٌ قائمٌ ـ مثلاً ـ إنّه كلمةٌ.

[أقسامُ الكلمةِ]

وهي بالاستقراءِ[3] والقسمةِ العقليّةِ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، لا رابعَ لها[4]؛ لأنَّ علماءَ هذا الفنِّ تتبّعوا ألفاظَ العربِ فلمْ يجدوا غيرَها، ولأنّ الكلمةَ إمّا أنْ تدلَّ على معنىً في[5] نفسِها[6] أو لا، الثاني الحرفُ[7]، والأوّلُ إمّا أنْ يقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[8] أو لا، الثاني الاسمُ، والأوّلُ الفعلُ[9].

وتقسيمُها إلى هذهِ الثلاثةِ مِن تقسيمِ الكلّيِّ إلى جزئيّاتِه، كانقسامِ الحيوانِ إلى إنسانٍ وفرسٍ، ومَن جعلَها أقساما للكلامِ أو للكلمِ؛ فهو مِن تقسيمِ الكلِّ إلى أجزائِهِ؛ كانقسام السكنجبيل[10]

---

(١) في ق: وهلة.

(٢) في ق: مجموع.

(٣) تقول: قَرَوْتُ البلاد قرواً واستقريتها: إذا تتبعتها، تخرج من أرض إلى أرض، والاستقراء: هو الحكم على كُلّي لوجوده في أكثر جزئياته (انظر: لسان العرب/ قرأ، وكتاب التعريفات ص١٨).

(٤) خالف في ذلك أبو جعفر بن صابر حيث اعتبر اسم الفعل قسماً رابعاً، وسمّاه الخالفة، وهو رأي لا يعتدّ به كما قال الأشموني. (انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٢).

(٥) في ع وق: بنفسها.

(٦) هذا يشمل الاسم والفعل؛ لأن كليهما يدلّان على معنىً في نفسيهما، والفرق بينهما هو اقتران الفعل بالزمن.

(٧) الحرف هو ما لا يدل على معنى في نفسه.

(٨) أي الفعل: الماضي أو المضارع أو الأمر.

(٩) هذه العبارة بنصها موجودة في شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ١٧.

(١٠) السكنجبين: كلمة فارسية معّربة، وهي شراب مركّب من حامض وحلو (انظر: المعجم الوسيط ـ سكن)، أمّا السكنجبيل فلم أجد لها ذكراً في المعاجم أو كتب المعرب أو الدخيل.

إلى الخلِّ والعسلِ(1)، وعلاماتُ(2) الأوّلِ(3) صدقُ اسمِ المقسومِ على كلٍّ مِن أقسامِهِ، بخلافِ الثاني(4)؛ فقد ظهرَ الفرقُ بينَهما.

وقدّمَ الاسمَ في الذِّكرِ للإخبارِ بِهِ وعَنْهُ، وأتبعَهُ بالفعلِ للإخبار به لا عنه، وأخّرَ الحرفَ لعدمِهما فيهِ، ولكلٍّ مِن الأقسامِ الثلاثةِ علاماتٌ وكذا حدودٌ يُعرَفُ بها(5)، ويتميّزُ بها عن قسيمَيْهِ.

وآثرَ / ٣ أ / التمييزَ بالعلامةِ(6) على التمييزِ بالحدِّ ـ وإنْ كان الحدُّ أضبطَ؛ لاطّرادِهِ وانعكاسِهِ بخلافِها؛ إذْ لا تنعكسُ(7) ـ تسهيلاً على المبتدئِ.

[الاسم: تعريفه وعلاماتُه](8)

فقالَ: فأمّا الاسمُ ـ وهو ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ، غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ وضعاً ـ فيُعرَفُ؛ أي: يُميَّزُ(9) عن قسيمَيْهِ:

١/ بألْ المعرِّفةِ مِن أوّلِهِ؛ كالرّجلِ، إذْ هيَ الـمُتبادِرةُ عند الإطلاقِ، حتّى إذا(10) أُريدَ غيرُها قُيِّدتْ، فيُقالُ: ألْ الموصولةُ أو الزائدةُ(11).

---

(١) في ع وق: خل وعسل.

(٢) في ع وق وب ود: وعلامة.

(٣) أي تقسيم الكلي إلى جزئيّاته.

(٤) أي: تقسيم الكل إلى أجزائه.

(٥) سقطت بها من ب.

(٦) في ع: بالعلامات على الحدّ.

(٧) في ع: ينعكس.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: فأمّا الاسمُ فيُعرفُ: بأل كالرجل، وبالتنوين كرجلٍ وبالحديث عنه كتاءِ ضربتُ.(انظر: شرح قطر الندى ص٩).

(٩) في ق: يتميّز، وفي ب: فيميّز.

(١٠) في ب: وإذا مع إسقاط حتى.

(١١) ترد (أل) كاسم موصول في نحو ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ (سورة الحديد: ١٨)، كما ترد زائدة في نحو: التي، واللات، والعزى. (انظر: رصف المباني ص ١٦٤).

واختصّتْ به؛ لأنّها موضوعةٌ للتعريفِ ورفعِ الإبهامِ، وإنّما يقبلُ ذلكَ الاسمُ. ومُرادُه به[1] ما يُمكنُ دخولُ أل عليهِ ـ كما مثّلَ ـ؛ لأنّ كثيراً من الأسماءِ لا يدخُلُها أل كالمُضمراتِ والمُبهماتِ وأكثرِ الأعلامِ. ويَجوزُ أنْ يُرادَ بأل ما هو أعمُّ مِن المعرفةِ؛ لِتدخلَ الموصولةُ والزائدةُ[2]، وكلٌّ مِنهما مِن خواصِّ الأسماءِ[3] أيضاً، وذلكَ[4] لمُوافقتِهما أل المُعرَّفةَ صورةً وحُكماً، ويُحمَلُ دخولُ الموصولةِ على المضارعِ[5] على أنّهُ ضرورةٌ أو شاذٌّ، بلْ قالَ الجرجانيُّ[6]: إنّهُ خطأٌ بإجماعٍ[7][8]، وهذا الاحتمالُ هو ظاهرُ إطلاقِهِ هنا وفي الشذورِ[9]، لكنَّ الأوّلَ هو مُقتضى كلامِهِ في الأوضحِ[10] والجامعِ[11].

وتعبيرُهُ بأل أَوْلى مِن تعبيرِ مَنْ عَبّرَ بالألفِ واللامِ؛ إذْ لا يُقالُ في هَل الهاءُ واللامُ، ولا في بلْ الباءُ واللامُ. وتعبيرُ غيرِهِ بأداةِ التعريفِ أحسنُ من تعبيرِهِ بأل؛ لشمولِهِ لأل

---

(١) أي: الاسم.

(٢) بعدها في ب: وهو ظاهر إطلاقه هنا.

(٣) في ع وق: الاسم.

(٤) سقطت من ق.

(٥) كما في قوله: ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ (انظر: رصف المباني ص ١٦٢).

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الشافعي المتوفّى ٤٧٤ هـ؛ أديب لغوي نحوي، من تصانيفه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والمقتصد..وغيرها كثير. (انظر: هدية العارفين ١/ ٦٠٦).

(٧) في ق: بالإجماع.

(٨) انظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٢، وشرح شذور الذهب ص٣١.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب ص١٩٣ و٢٠٠، حيث قيّد (أل) كاسم موصول في حالة دخولها على الأسماء المشتقّة، فقال: وأل في نحو الضارب والمضروب.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠، حيث قال: فأمّا الموصولة فقد تدخلُ على المضارع كقوله: ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته.

(١١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٣١.

واللامِ على قولِ مَن يراها وحدَها هي الـمُعرِّفةُ، ولأَمْ بدلَها على لغةِ حِمْيَرَ[1]؛ كقولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: «ليسَ مِن امْبرِ[2] امْصيامُ في امْسفرِ»[3].

٢/ ويُعرَفُ أيضاً مِن آخرِهِ بالتنوينِ؛ وهو نونٌ ساكنةٌ تَثْبُتُ لفظاً لا خطّاً، استغناءً عنها بتكرارِ الحركةِ. وأقسامُه[4] المختصّةُ بالاسمِ أربعةٌ:

أحدُها: تنوين التمكينِ؛ وهو اللاحقُ للاسمِ الـمُعرب الـمُنصرفِ ماعدا الجمعَ بألفٍ وتاءٍ[5] إشعاراً ببقائِهِ على أصالتِهِ، بحيثُ لمْ يشبهِ الحرفَ فيُبنَى، ولا الفعلَ فيُمنَعُ مِن الصرفِ، وذلك كرجلٍ ورجالٍ.

الثاني: / ٣ ب/ تنوينُ التنكيرِ؛ وهو اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيّةِ إشعاراً بأنَّ المرادَ غيرُ معيَّنٍ، وهوَ معنى قولِهِم: فرقاً بينَ معرفتِها ونكرتِها. ويقعُ سماعاً في بابِ اسم الفعلِ كصهٍ[6]، وقياسا في العَلَمِ المختومِ بويه؛ كسيبويهٍ[7].

---

(١) حمير: بطن عظيم، من القحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير العرنج. ومن بلاد حمير في اليمن: شبام ـ كانت بجنب جبل كوكبان ـ، وذمار ـ وهي قرية جامعة بها زروع وآبار قريبة، ينال ماؤها باليد ـ ورمع وغيرها. (انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٢) في ع: البر.

(٣) رواه البخاري ومسلم من حديث جابر قال: كان رسول الله ـ ﷺ ـ في سفر، فرأى زحامًا ورجل قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر انتهى. وزاد مسلم في لفظ: وعليكم برخصة الله التي رخص لكم انتهى. ورُوي ليس من امبر امصيام في امسفر وهي لغة بعض العرب، رواها عبد الرزاق في مصنّفه عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي عليه السلام فذكره، وعن عبد الرزاق رواه أحمد في مسنده، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في معجمه. (انظر: البخاري ٢/ ٦٨٧ برقم ١٨٤٤، ومسلم ٢/ ٧٨٦ برقم ١١١٥، والمسند ٥/ ٤٢٤، ونصب الراية ٢/ ٤٦١ برقم ١٨. قال الألباني: شاذّ بهذا اللفظ السلسلة الضعيفة ٣/ ٢٦٤ برقم ١١٣٠).

(٤) أي: أقسام التنوين.

(٥) لأن تنوينه تنوين مقابلة لا تمكين.

(٦) صَهْ: كلمة بنيت على السكون، وهو اسم سُمِّي به الفعل، ومعناه اسكت، تقول للرجل إذا سَكَّتَه وأَسْكَتَّهُ صَهْ، فإن وصلت نونت قلت صَهٍ صَهْ، وكذلك مَهْ، فإن وصلت قلت مَهٍ مَهْ، وكذلك تقول للشيء إذا رضيته بَخْ وبَخٍ بَخْ، ويقال: صَهِ، بالكسر، قال ابن جني: أما قولهم صَهٍ إذا نَوَّنت فكأنك قلت سُكوتاً، وإذا لم تنوّن فكأنك قلت السكوتَ، فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (انظر: لسان العرب/ صه).

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢-٢٣، و٢/ ١٩٩.

الثالث: تنوينُ المُقابَلة؛ وهو اللاحقُ للجمعِ[1] بألفٍ وتاءٍ؛ كمُسلماتٍ، سُمِّيَ بذلكَ؛ لأنَّ العربَ جعلوه في مُقابلةِ النونِ في جمعِ المذكَّرِ السالمِ.

الرابع[2]: تنوينُ العوضِ؛ وهو اللاحقُ لإذْ وكُلٍّ وبعضٍ وأيٍّ عِوضاً عن مُضافِها إذا حُذِفَ؛ نحوَ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[3] ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ [يَسْبَحُونَ]﴾[4] ﴾[5] ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[6] ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[7]، وللجمعِ المُتناهِي[8] المُعتلِّ اللامِ إذا حُذِفتْ ياؤه، كجوارٍ وغواشٍ؛ فالتنوينُ فيهما عِوضٌ عن الياءِ المحذوفةِ على الصحيحِ[9].

وأمّا التنوينُ اللاحقُ لرويِّ البيتِ ـ وهو الحرفُ الذي تُعزَى له القصيدةُ ـ وللأعاريضِ المقفّاةِ والمصرّعةِ[10]، فتسميتُه تنويناً مجازٌ لا حقيقةٌ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بالاسمِ ومجامعتِهِ لألْ[11]،

---

(١) في ب: لما جمع.

(٢) في ع وق: والرابع.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٨٤.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) سورة يس، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٥٣. ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(٧) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٨) أي: صيغ منتهى الجموع؛ وهو جمع تكسير على وزن مفاعل ومفاعيل وشبههما، حيث لا يمكن جمعها بعد ذلك.

(٩) أصلها: جواريُ، فاستثقلت الضمة فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً، وعُوِّض عنها بتنوين كسر فأصبحت: جوارٍ.

(١٠) البيت المصرّع: ما غُيِّرت عروضه عما تستحقه للإلحاق بضربه في الوزن والروي، أمّا بزيادة فيها أو نقص فيها. (انظر: الكامل في العروض والقوافي ص١١٨).

(١١) في ق وب: ألْ.

وثبوتِه خطّاً ووقفاً، وحذفِه في الوصلِ. نصَّ عليْهِ[1] ابنُ مالكٍ في التّحفةِ[2]، وتَبِعَهُ ابنُهُ[3] في نُكتِ الحاجبيّةِ[4]، والـمُصنِّفُ في الأوضحِ[5]، فلا يُردُّ على إطلاقِهِ هنا.

وقد أنهى ابنُ الخبّازِ[6] في شرحِ الجُزوليّةِ[7] أقسامَ التنوينِ إلى عشرةٍ[8]، وجمَعَها بعضُهم في قولِه:

---

(١) سقطت عليه من ع.

(٢) لعلّه: تحفة المودود في المقصور والممدود، وهو كتاب مطبوع على هامش كتاب إكمال الأعلام بمثلث الكلام.

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المشهور بابن الناظم المتوفّى في دمشق ٦٨٦هـ، إمام في اللغة والنحو والبيان، من مصنّفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح التسهيل، وشرح الحاجبية، وغيرها (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٢٥).

(٤) نكت الحاجبية كتاب لم أهتدِ إليه، ولعلّ ابن الناظم قد صنّفه شرحاً لكتاب والده النكت على كافية ابن الحاجب، وهو أحد كتب ابن مالك المفقودة (انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٧٠)

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلّي الموصلي الضرير المعروف بابن الخبّاز المتوفّى بالموصل ٦٣٩هـ؛ إمام في اللغة والنحو والفقه والفرائض، من مصنّفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، وشرح ألفية ابن معطٍ، وتوجيه اللمع، وشرح الجزولية وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٠٢).

(٧) شرح الجزوليّة كتاب ذكره ابن هشام في المغني، والمرادي في شرح التسهيل، وأكّد مُحقّق المقدّمة الجُزوليّة شعبان عبدالوهاب محمد أنّ هذا الشرح من الكتب النفيسة المفقودة .(انظر: المقدمة الجُزولية في النحو ص٣٥، و٤٥).

(٨) أنواع التنوين عشرة، أربع منها شرحها الفاكهي في المتن في الصفحة السابقة، والباقي هو:

١- تنوين الزيادة: وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطرٌ

٢- تنوين الترنّم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة؛ أي التي آخرها حرف مد، كقوله: (أقلّي اللوم عاذِلَ والعتابَنْ)؛ وأصلها العتابا.

٣- تنوين الحكاية: وذلك كما إذا سميت بعاقلةٍ لبيبةً، وحكيته على ما كان عليه.

٤- تنوين الضرورة: وهو تنوين صرف ما لا ينصرف، نحو: (أحمدٌ).

٥- تنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيّدة زيادة على الوزن، ومن ثَمّ سُمي غالياً ـ من الغلو والزيادة ـ كقوله:

(قالت بنات العم يا سلمى وإنْنْ)، وأصلها: إنْ.

٦- تنوين المهموز: كقول بعضهم: هؤلاءٌ قومُك.

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥-١٨، وحاشية الحمصي ١/ ٢٢).

أقسامُ تنوينِهم عشرٌ، عليكَ بها فإنَّ تقسيمَها مِن خَيرِ ما حُرِزا
مَكِّنْ وعَوِّضْ وقَابِلْ والمُنكَرَ زِدْ رَنِّمْ أوْ احْكِ اضطرَّ وغلا[1] وما هُمِزا

٣/ ويُعرَفُ أيضاً بالحديثِ عنْه؛ أي الإسنادِ إليهِ، وهو أنْ يُضَمَّ[2] إليْهِ ما تتمُّ بهِ الفائِدةُ، كتاء ضربتُ ـ بتثليثِها بالحركاتِ ـ، فإنّها اسمٌ؛ لأنّكَ قد حدّثتَ عنْها بالضربِ، وكمِنْ وضَرَبَ مِن قولِكَ: مِنْ حرفُ جرٍّ، وضَرَبَ فِعلٌ ماضٍ، فإنْ قِيلَ: إذا كانا اسمينِ فكيفَ أخبرتَ عنِ الأوّلِ بأنّهُ حرفٌ وعنِ الثاني بأنّه فعلٌ؟ وهلْ[3] هذا إلّا تناقضٌ؟ قلتُ: / ٤ أ / قال الرضيُّ[4]: ليسَ المرادُ أنّها في هذا التركيب حرفٌ وفعلٌ، بل المرادُ أنّهما إذا استُعملا فيما وُضِعا له، كخرجتُ من الكوفةِ، وضربتُ زيداً، كانَ مِنْ حرفاً وضَرَبَ فعلاً، على أنَّ جماعةً ـ منهمُ ابنُ مالكٍ[5] وتبعَهُ الخُبَيْصيُّ[6] ـ اعتبروا في الإسنادِ إلى القولِ إسنادَ ما لمعناهُ؛ ليخرجَ ما أُسنِدَ إليْهِ ما للفظِهِ كالمثالينِ المذكورينِ، وأمّا إسنادُ خيْر إلى تَسْمع في قولِهم: تسمعُ بالمعيدِيِّ[7] خيرٌ مِن أنْ تراهُ[8] فمُؤَوَّلٌ.

---

(١) في ع وق: وغالِ.

(٢) في ق: تضُمّ.

(٣) في ع: فهل.

(٤) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٨، ولكن مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦-١٧.

(٦) انظر: الموشح على كافية ابن الحاجب ص٧، والخبيصي هو أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي المتوفّى ٧٣١هـ، وهو منسوب إلى قرية خبيص من قرى كرمان، من مصنفاته: شرح كافية ابن الحاجب المُسمّى بالموشّح. (انظر: خزانة الأدب ١٣/ ٧٦، وهدية العارفين ٢/ ١٤٨، ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٦).

(٧) في الأصل بالمعيد والمثبت من ق وب ود.

(٨) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٢٩ (برقم ٦٥٥).

[أقسام الاسم] [1]

وهو ؛ أي:الاسمُ، بعدَ التركيبِ ضربانِ ـ أي: نوعانِ[2] ـ:

أحدهُما مُعرَبٌ؛ وهو الأصلُ في الأسماءِ ـ أي: الغالبُ[3] ـ ولهذا قدَّمَهُ، ويُسمَّى مُتمكِّناً، وكذا أمكنَ إنِ انْصرفَ.

وإنّما كانَ الأصلُ فيه الإعرابَ لاختصاصِهِ بتعاقبِ معانٍ عليْهِ، لا يُميِّزُها إلَّا الإعرابُ بخلافِ الفعلِ؛ إذْ يمكنُ تمييزُها بغيرِهِ، والـمُعرَبُ مُشتَقٌّ مِن الإعرابِ، فينبغي الكلامُ عليهِ أوّلاً؛ إذْ مَعرفةُ الـمُشتَقِّ موقوفةٌ على معرفةِ الـمُشتَقِّ مِنهُ.

[تعريفُ الإعرابِ]

فالإعرابُ لغةً: البيانُ والتغييرُ والتحسينُ، يُقالُ: أعربَ عن حاجتِهِ؛ إذا أبانَ عَنها، وأَعرَبَتْ مَعِدةُ البعيرِ؛ إذا تغيّرتْ لفسادٍ، وجارِيةٌ عَروبةٌ؛ أي: حسناءُ[4].

واصطلاحاً على القولِ بأنّه لفظيٌّ : أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ يجلِبُهُ العاملُ في آخرِ الكلمةِ، أو ما نُزِّلَ منزلتَهُ. وعَليْهِ الـمُصنِّفُ في الأوضحِ والشذورِ[5].

وعلى القولِ بأنَّهُ معنويٌّ: تغييرُ أواخرِ الكلمِ أو ما نُزِّلَ منزِلتَها؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً. وعليْهِ كثيرٌ مِن المتأخِّرينَ، وهو ظاهِرُ تعريفِهِ للمُعرَبِ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وهو ضربان: مُعربٌ؛ وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه: كزيدٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص٩).

(٢) سقطت أي: نوعان من ق وب.

(٣) في ع: في الغالب.

(٤) ومن معاني الإعراب أيضاً: معرفتك بالفرس العربيّ من الهجين إذا صهل. وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد؛ وهو الإبانة، والعروب هي المطيعة لزوجها المتحبّبة إليه. (انظر: لسان العرب ـ عرب).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٩، وشرح شذور الذهب ص٥٤.

بقولِه[1]: وهو ما - أي الذي أو شيء - يتغيّرُ[2] هيئةُ آخرِهِ لفظاً أو تقديراً بسببِ العواملِ الـمُختلِفةِ الـمُقتضيةِ رفعاً أو نصباً أو جرّاً، الداخلةِ عليه لفظاً أو تقديراً، وذلك كزيدٍ ومُوسى.

[محترزات التعريف]

فقوله ما يتغيّرُ[3] كالجنسِ للمُعرَبِ، فدخلَ فيه التغيُّرُ[4] الكائنُ في الأوائلِ والأوساطِ[5]، وخرجَ بقولِهِ آخرُه تغييرُ الأوائلِ والأوساطِ[6]، والـمُراد بالآخِرِ ما كانَ / ٤ ب / آخِرَهُ[7] حقيقةً؛ كدالِ زيدٍ، أو مجازاً[8]؛ كدالِ يدٍ.

[أنواعُ الاسمِ الـمُعرَبِ]

فقولُنا لفظاً أو تقديراً إشارةٌ إلى أنّ الـمُعربَ نوعانِ:

أ/ لفظيٌّ؛ وهو ما يظهرُ فيه الإعرابُ كزيدٍ ونحوِه[9].

ب/ وتقديريٌّ؛ وهو ما يُقدّرُ فيه ذلكَ كالفتى[10] وغلامي[11]، ومِنه نحوُ: القاضِي[12] رفعاً وجرّاً، وجمعُ المذكرِ السالـمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ فقط[13] رفعاً؛

---

(١) في ع: لقوله.

(٢) بعدها في ع وق: آخره أي.

(٣) في ب: ما تغيّر.

(٤) في ع وب: التغيير.

(٥) في ق: والأواسط وكذا في الموضع الآخر.

(٦) المراد أوائل الكلمات وأواسطها، نحو: أعجبني أَسَدٌ، وأعجبني أُسْدٌ

(٧) في ع وق وب: آخراً.

(٨) أي ما حُذف آخره، فتُقدَّر عليه الحركة [حركة الإعراب] كما في: يَدٍ وغواشٍ وقاضٍ...

(٩) سقطت ونحوه من ع.

(١٠) لأنه اسم مقصور، فتُقدر فيه الحركات الثلاث بسبب التعذّر.

(١١) لأنه اسم مُضاف إلى ياء المتكلم، فتقدر فيه الحركات الثلاث بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(١٢) لأنه اسم منقوص، فتُقدّر فيه حركتا الرفع والجر بسبب الثقل، أمّا النصب فيظهر لخفة الفتحة.

(١٣) سقطت فقط من ع.

كمُسلِمِيَّ[1]، وكذا الأسماءُ الستّةُ، والجمعُ المذكّرُ مطلقاً[2]، والـمُثنّى[3] رفعاً إذا أضيفتْ[4] إلى كلمةٍ أوّلُها ساكنٌ؛ نحوَ: جاءَ أبو الحسنِ، ومسلمو القومِ وصالحا القومِ. نبّهَ عليهِ السَّيِّدُ[5] في حاشيتِهِ وغيرُهُ[6].

وخرجَ بقولِهِ بسببِ العواملِ ما تغيّرَ آخِرُه لا بسببِ ذلكَ، بلْ[7] بسببِ غيرِها؛ كالإتباعِ والنّقلِ والحكايةِ والتقاءِ الساكنَينِ[8]. وقولُه الداخلةِ عليه إشارةٌ إلى أنَّ آخرَ الـمُعرَبِ لا يتغيّرُ لأجلِ العواملِ إلَّا إذا كانَ العامِلُ مُسلّطاً عليهِ، سواءٌ تقدّمَ؛ كضربتُ زيداً، أم تأخّرَ؛ كزيداً ضربتُ. ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ العامِلُ ملفوظاً بهِ ـ كما مرَّ ـ أو مُقدّراً كما في نحوِ: بكمْ درهمٍ اشتريتَ؟ إذِ التقديرُ بكمْ مِن درهمٍ، ولِهذا قُلنا ثانياً لفظاً أو تقديراً.

---

(١) أصلها: (مسلمون + ي) ثم حذفت النون بسبب الإضافة فصارت (مسلموي) ثم أُعِلّت الواو ياءً، ثم أدغمت في ياء المتكلم، ومن هنا فإن علامة رفعه ـ الواو ـ مقدّرة استثقالاً عند ابن الحاجب، وتعذّراً عند غيره. (انظر: الكتاب ٣/ ٤١٤، وشرح الكافية ١/ ٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٦-١٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٥).

(٢) حيث نسقط العلامات لفظاً بسبب التقاء الساكنين ـ وإن بقيت خطاً ـ.

(٣) أمّا المثنى المنصوب فتثبت ياؤه، وتُحرَّك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين، نحو: رأيتُ صالحَيِ المدينة.

(٤) في ع وق: أضيف

(٥) هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفّى ٨١٦هـ، لغويّ نحويّ فقيه، له مصنّفات عديدة منها: كتاب التعريفات، وحاشية على كافية ابن الحاجب، ولابنه حاشية أيضاً على الكافية (انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٩٦-١٩٧، وخزانة الأدب ١٣/ ٧٦).

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ٨١.

(٧) سقط من ع: لا بسبب ذلك بل.

(٨) مثال الإتباع في قراءة أبي جعفر المدني قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُوا۟﴾ ـ البقرة: ٣٤ ـ، ومثال النقل في قراءة ورش قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ ـ البقرة: ١٠٦ ـ ومثال الحكاية قولك: مَن زيداً؟ بعد قول أحدهم: رأيت زيداً. ومثال التقاء الساكنين قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ ـ الأنعام: ٣٩ ـ (انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٣).

[العاملُ: تعريفُهُ وأحكامُهُ]

والعواملُ جمعُ عاملٍ، وهو ما أثّرَ في آخرِ الكلمةِ من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ.

والأصلُ فيه أنْ يكونَ من الـ علِ ثُمَّ مِن[1] الحرفِ ثُمَّ مِن الاسمِ. ولا يؤثِّرُ العاملُ أثرَينِ في محلٍّ واحدٍ، ولا يجتمعُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، ولا يمتنعُ أنْ يكونَ له معمولاتٌ. والأصلُ تَخالُفُهُ معَ المعمولِ في النوعِ، فإنْ كانا من نوعٍ واحدٍ[2]، فلِمشابهةِ العاملِ ما لا يكونُ مِن نوعِ المعمولِ[3].

والصحيحُ في الإعرابِ أنّهُ زائدٌ على ماهيّةِ الكلمةِ[4]، [وقيل: إنّهُ جزءٌ مِنها][5]، ومُقارِنٌ للوضعِ[6].

[الاسم المبنيّ]

والثاني مبنيٌّ[7]؛ وهو ما كانَ بخلافِهِ، أيِ: الـمُعرَبِ؛ أيْ[8]: ما لمْ يتغيّرْ آخِرُه بسببِ العوامِلِ الداخِلةِ عليْهِ، ولو قالَ: وهوَ بضدِّهِ، لكانَ أولى؛ لأنَّ الإعرابَ ضِدُّ البناءِ،

---

(١) جاء في ع وق وب: ثم الحرف ثم الاسم بإسقاط مِن في الموضعين.

(٢) وهذا لا يكون إلا بين اسمين، فالفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله.

(٣) كاسم الفاعل.

(٤) اختلف النحاة في ماهيّة الألف والياء والواو كعلامات للإعراب في التثنية والجمع على ثلاثة أقوال: فالكوفيون اعتبروها الإعراب نفسه، والبصريون على أنها حروف إعراب، وذهب المازني والمبرد والأخفش إلى أنها دليل للإعراب فليست إعراباً ولا حروف إعراب. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٣-٨٣٤).

(٥) زيادة من ع وق.

(٦) أي إن الإعراب وضع مع اللغة بداية، وهذا محلّ خلاف أيضاً. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٧-٦٩، وحاشية الحمصي ١/ ٣٠).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومبنيٌّ؛ وهو بخلافه، كهؤلاء في لزوم الكسر، وكذلك حذامِ وأمسِ في لغة الحجازيين، وكأحَدَ عشر وأخواته في لزوم الفتح، وكقبلُ وبعدُ وأخواتها في لزوم الضمّ إذا حُذف المضاف إليه ونوِيَ معناهُ، وكمَنْ وكم في لزوم السكون، وهو أصل البناء. (انظر: شرح قطر الندى ص٩).

(٨) سقطت من ع.

والضّدانِ لا يجتمعانِ، والخلافانِ قد / ٥ أ / يجتمعانِ كالقعودِ والضحكِ، لكنْ[1] قد يُشعِرُ ثبوتَ الواسطِ[2]؛ لأنّ الضِّدَّينِ يجوز ارتفاعُهما، وهو مشتقٌّ مِن البناءِ.

[تعريفُ البناء]

وهو لغةً: وضعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ.

واصطلاحاً ـ على القولِ بأنّهُ لفظيٌّ ـ: ما جِيءَ بهِ لا لبيانِ مُقتَضى العامِلِ مِن شِبْهِ الإعرابِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، وليس حكايةً أو نقلاً أو إتباعاً أو تخلُّصاً مِن سكونَينِ[3].[4]

وعلى القولِ بأنّهُ معنويٌّ: لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ[5] ولا اعتلالٍ[6]؛ نحوَ: مُوسى[7]. وعليهِ المُصنِّفُ في شرحِ الشذورِ[8]، وظاهرُ عبارةِ المتنِ[9] تقتضيهِ.

[علةُ بناءِ الأسماءِ]

وإنّما يُبنَى الاسمُ إذا أشبَهَ الحرفَ شبهاً قويّاً، يُدنيهِ مِنهُ في الوضعِ أو المعنى أو الاستعمالِ[10]، فلو عارضَ شَبَهُ الحرفِ ما يقتضي الإعرابَ، اُستُصحِبَ؛ لأنّه الأصلُ في الاسمِ.

---

(١) قوله لكن قد يشعر....ارتفاعهما ساقطة من ع وب.

(٢) أي: ما ليس مبنياً ولا مُعرباً؛ كالمحكيّ عند بعض النحاة.

(٣) في ب: ساكنين.

(٤) لأنَّ حركة الحكاية أو النقل أو الإتباع أو التخلص من التقاء الساكنين ليست حركة بناء، وإن كانت لا تتأثر بتغيّر العامل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٧).

(٥) أي: دون وجود عامل، ليخرج الظرف غير المتصرِّف الملازم للنصب، فحركته إعراب لا بناء.

(٦) حيث إنَّ المعتلّ كموسى تُقدّر فيه حركات الإعراب، حتى وإن لازم حركة واحدة.

(٧) عبارة نحو موسى سقطت من ع وق.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص١٠٤.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص١٣.

(١٠) قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مُدني

كالشبه الوضعي في اسمي (جئتنا) ... والمعنوي في متى وفي هنا

وكنابة عن الفعل بلا ... تأثر، وكافتقار أصِّلا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣١-٣٣).

وإنّما لمْ يُعرَبِ الحرفُ عند مُشابَهتِهِ الاسمَ، كما بُنِيَ الاسمُ لمشابهته له[1]؛ لِعدمِ المُقتضِي لإعرابِهِ؛ إذْ[2] لا تعتوِرُه المعاني حتّى يُعرَبَ لبيانِ ما أُريدَ مِنها.

تنبيهٌ[3]: أُختُلِفَ في الأسماءِ قبلَ التركيبِ[4]:

أ/ فقيلَ: مبنيّةٌ لوجودِ الشَّبَهِ الإهماليِّ[5] فيها؛ لأنّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ. واختارَه ابنُ مالكٍ.

ب/ وقِيلَ: مُعرَبةٌ حُكماً[6].

ج/ وقِيلَ: موقوفةٌ؛ لِعدمِ مُقتَضَى الإعرابِ وسببِ البناء، وهذا هو المُثْبِتُ الواسِطةَ[7].

[أقسامُ الاسمِ المبنيِّ]

واعْلَمْ أنَّ المبنيَّ على أربعةِ أقسامٍ: مبنيٌّ على الكسرِ، ومبنيٌّ على الفتحِ، ومبنيٌّ على الضمِّ، ومبنيٌّ على السكونِ. وقدّمَ ما كان مبنيّاً على الحركةِ[8] جَرياً على العادةِ في تقديمِها، وإنْ كانَ الأنسبَ تقديمُ السكونِ؛ لأصالتِهِ في البناءِ. وخصَّ الكسرَ بالتقديمِ؛ لأنّهُ الأصلُ في تحريكِ البناءِ.

---

(١) سقطت له من ع وق وب.

(٢) في ع: لأنه.

(٣) غموض وطمس في الأصل في قوله تنبيه: إلى آخر الورقة ٥أ؛ أي: إلى قوله في الصفحة التالية وإنْ لم يُوضَعْ لهُ حرفٌ، والمثبت من ع وق.

(٤) كحروف الهجاء: ألف، باء... وأسماء العدد: واحد، اثنان.....والحروف المفتتح بها السور الكريمة: ألم، حم....(انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٦).

(٥) الشبه الإهمالي: أي إن الأسماء مبنية لكونها تشبه الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٨٧، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ١/ ٣٦).

(٦) وهذا اختيار الزمخشري في كشافه عندما تحدث عن فواتح السور، فاعتبرها معربةً. (انظر: الكشاف ١/ ٦٣-٦٥، وحاشية الحمصي ١/ ٣٤).

(٧) أي قول متوسط بين القولين السابقين، وهو اختيار أبي حيان. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٣٤).

(٨) في ع وق وب: الحركات.

١/ [الاسم المبنيّ على الكسر]

وإليهِ أشارَ في المثالِ[١] في قولِه كهؤلاءِ في لزومِ الكسرِ في الأحوالِ الثلاثةِ، وهو مِن أسماءِ الإشارة، والهاءُ فيه للتنبيهِ. وكلُّها مبنيّةٌ إلّا ذَينِ وتَينِ على قولٍ[٢]؛ لتضمُّنِها معنى الإشارةِ، فإنّه مِن معاني الحروفِ / ٥ ب / وإنْ لم يُوضَعْ لهُ حرفٌ يُؤدّى[٣] بهِ، كما وُضِعَ للتمنّي والترجّي، وإنّما كانَ مُوجِباً للبناءِ؛ لأنّ حقَّ الاسمِ أنْ يدلَّ على معنىً في نفسِهِ فقطْ، فإذا وُجِدَ معَ ذلكَ قد دلَّ على معنىً في غيرِه، كان مُشبِهاً للحرفِ في ذلكَ؛ إذِ الدِّلالةُ على معنىً في الغيرِ إنّما هي مِن شأنِ الحروف. وبُنِيَ على الكسرِ للتخلُّصِ مِن التقاءِ الساكنينِ بالحركةِ الأصليّةِ في ذلكَ.

[أنواعه]

وأَتى بكافِ التشبيهِ مع حرفِ[٤] العطفِ في قولِه: وكذلكَ حذامِ وأمسِ في لغةِ الحجازِ؛ للإشارةِ إلى أنَّ المبنيَّ على الكسرِ نوعانِ:

أ/ مُتَفقٌ على بنائِهِ؛ كهؤلاءِ، وقد مرَّ الكلامُ عليهِ[٥].

ب/ ومُختلَفٌ فيه؛ كحذامِ وأمسِ.

[الخلاف في باب حذام]

فأمّا حذامِ ونحوُه ممّا هو على وزن فَعالِ ـ بفتحِ أوّلِه ـ عَلَما لمؤنَّثٍ * تشبيهاً لهُ بنحوِ نَزالِ في التعريفِ والتأنيثِ والزِّنَةِ*[٦]، كوبارِ اسمٌ لقبيلةٍ، وظفارِ اسمٌ لبلدةٍ، وسَكابِ اسمٌ لفرسٍ، وسَجاحِ ـ بمُهملةٍ في آخرِه ـ اسمٌ للكذّابةِ التي ادّعتِ النبوّةَ:

---

(١) في ب: بالمثال مع إسقاط في.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٧٨، وشرح شذور الذهب ص ٧٨، ٧٩، ١٧١.

(٣) في ع: تؤدّى.

(٤) في ع: حروف.

(٥) سقطت عبارة الكلام عليهمن ع وق.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ب.

أ/ فأهلُ الحجازِ يبنونَهُ على الكسرِ مُطلقاً[1]، قيل: تشبيهاً لهُ بفَعالِ الدالِّ على الأمرِ[2]، قالَ الشاعرُ:

١ - إذا قالــتْ حَــذامِ فــصدِّقوها   فــإنَّ القــولَ مــا قالــتْ حَــذامِ[3]

ب/ وأكثرُ[4] بني تميمٍ توافقُهم[5] في كلِّ ما خُتمَ براءٍ؛ فتبنيهِ على الكسرِ مُطلقاً، وتُعرِبُ غيرَه إعرابَ ما لا ينصرفُ[6].

ج/ وغيرُ الأكثرِ منهم[7] ذهبَ إلى الإعرابِ مُطلقاً إعرابَ ما لا ينصرفُ؛ للعلميّةِ والعَدلِ عن فاعِلة عندَ سيبويهِ[8]، وللعلميّةِ والتأنيثِ المعنويِّ عند المُبرِّدِ[9]، قيل: وهو

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٣.

(٢) وهو مبنيّ على الكسر باتفاق الحجازين والتميميين. (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٨، وشرح شذور الذهب ص١٣٠).

(٣) البيت من الوافر؛ للشاعر لُجيم بن صعب وقيل سُحيم بن صعب، وقد ورد في شرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٨، ولسان العرب ـ رَقَش.

موطن الشاهد: مجيء (حذام) مبنية على الكسر في الشطرين في محل رفع فاعل، وهذه لغة الحجازيين.

(٤) بعدها في ع: قوم.

(٥) في ع وق وب: يوافقهم.....فيبنيه....ويعرب.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٧-٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٥، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح شذور الذهب ص١٣٦-١٣٧.

(٧) أي من بني تميم.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٠-٢٧٥، وسيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر مولى بني الحارث بن كعب المتوفّى بشيراز في ١٨٠هـ، إمام النحاة عامة، والبصريين خاصّة، له: الكتاب (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، وهدية العارفين ١/ ٨٠٢).

(٩) انظر:المقتضب ٣/ ٣٧٥، والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المتوفّى في الكوفة ٢٨٥هـ. من مصنفاته: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب..(انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

الظاهرُ؛ إذْ لا يُعدَلُ إلى العَدلِ إلّا إذا لمْ يُوجدْ سببٌ غيرُه، وقد أمكنَ اعتبارُ التأنيثِ، فلا وجهَ لتكلُّفِ[1] غيرِه.

وقد جمعَ الأعشى[2] بينَ اللغتينِ التميميَّتينِ في قولِهِ:

٢ - ومــــرَّ دهــــرٌ عـــلى وَبـــارِ فهلكـــــتْ جَهــــرةً وَبـــارُ[3]

فبنى وبارِ الأوّلَ[4] على الكسرِ، وأعربَ الثاني.

[الخلاف في أمس]

وأمّا أمسِ؛ فأهلُ الحجازِ يبنونَه على الكسرِ مطلقا؛ إذا / ٦ أ / أُريد بهِ يومٌ معلومٌ[5]، ولمْ يُضَفْ، ولم يُعرّفْ بأل، ولم يُكسّرْ، ولم يُصغّرْ.

وعلّةُ بنائِه عندَهم تضمُّنُه معنى لامِ التعريفِ، وبُنيَ على الحركةِ؛ ليُعلَمَ أنَّ لهُ أصلاً في الإعرابِ، وكانتْ كسرةً؛ لأنّها الأصلُ في التخلُّصِ مِن التقاءِ الساكنينِ.

وأمّا بنو تميمٍ؛ فمِنهم مَنْ أعربَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ مُطلقاً؛ للعلميّةِ والعدلِ عن الأمسِ، وأكثرُهُم يخصُّ ذلك بحالةِ الرفعِ، ويبنيهِ على الكسرِ في غيرِها، فإنْ فُقِدَ شرطٌ منَ الشروطِ المتقدِّمةِ، فلا خلافَ في إعرابِهِ وصَرْفِهِ، وإنْ استعملتَ الـمُجرَّدَ الـمُرادَ به مُعيّنٌ ظرفاً، فمبنيٌّ إجماعاً، كذا في الأوضحِ[6].

---

(١) في الأصل: للتكلّف إلى والمثبت من ع وق.

(٢) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل المعروف بأعشى قيس، أو الأعشى الكبير، أبو بصير: شاعر جاهلي وأحد أصحاب المعلقات، عُمّر طويلاً فأدرك الإسلام ولم يسلم، له ديوان شعر. (انظر: الأغاني ٩/ ١٠٨-١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٦٥-٦٦).

(٣) البيت من مخلّع البسيط للأعشى وقد ورد في ديوانه ص١٩٣، والكتاب ٣/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٣٧٦، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٠. والشاهد واضح في المتن.

(٤) في ع: الأولى.

(٥) في ع وق: معيّن.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٢-١٣٥، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٨٣.

٢/[الاسمُ المبنيُّ على الفتحِ]

وأشارَ إلى القسمِ الثاني(١) بقولِهِ: وكأحدَ عشرَ وأخواتِه(٢)مِن ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ـ بتذكيرِ العَشَرةِ في المذكّرِ، وتأنيثِها في المؤنَّثِ، وعكسِ ذلكَ فيما دونَها(٣) ـ في لزومِ الفتحِ في الأحوالِ الثلاثةِ.

وكُلُّها مبنيّةٌ على الفتحِ صدراً وعجزاً؛ أمّا الأوّل فلافتقارِه إلى الثاني(٤)، وقيل: لتنزيلِه من الثاني منزلةَ صدرِ الـمُركَّبِ(٥) مِن عجزِهِ، وأمّا الثاني فلِتضمُّنِهِ معنى الحرفِ(٦) ـ أيِ: الواوِ ـ؛ لأنّ أصلَ أحدَ عشرَ ـ مثلا ـ أحدٌ وعشرٌ، ثمّ حُذِفتِ الواوُ قصداً لمزجِ الاسمينِ، وجَعلِهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركةٍ لما مرَّ(٧)، وكانتْ فتحةً قصداً لتخفيفِ الثقلِ الحاصِلِ بالتركيبِ. وإنّما لم يُمزجِ الاسمانِ في نحوِ: لا رجلَ وامرأةَ؛ لأنّ الأحدَ والعشرةَ عبارةٌ عن عددٍ واحدٍ كعشرةٍ ومائةٍ، بخلاف: لا رجلَ وامرأةَ.

وأمّا اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ فلا يُبنى الصدرُ مِنهُما؛ لوقوعِ العجُزِ فيهما موقعَ النونِ(٨)، فكما أنَّ الإعرابَ ثابتٌ مع النونِ، أُثبِتَ معَ الواقعِ موقِعَها. وتركَ الـمُصنِّفُ استثناءَهُ إحالةً على ما سيأتي(٩) مِنْ أنّهُ يُعرَبُ إعرابَ الـمُثنّى، وبُنِيَ العجُزُ فيهما لتضمُّنِه(١٠) حرفَ العطفِ.

---

(١) أي: من أقسام الاسم المبني.

(٢) عبارة وكأحدَ عشرَ وأخواتِه مطموسة في ق.

(٣) أي: عندما تكون مفردة، حيث تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً.

(٤) فلما افتقر إلى الثاني أشبه الحرف شبهاً افتقارياً فبُني.

(٥) في ب: الاسم، مع إسقاط من عجزه.

(٦) في ق: حرف العطف

(٧) في الصفحة السابقة من أنّ علّة البناء على حركة؛ ليُعلَم أنّ له أصلاً في الإعراب.

(٨) لأن (اثنا) أصلها (اثنان) فحُذِفت النون للإضافة.

(٩) انظر: مبحث المثنّى في هذا الكتاب ص ٥٣.

(١٠) بعدها في ع وق: معنى

٣ [الاسمُ المبنيُّ على الضمِّ]

وأشارَ إلى(١) الثالثِ بقولِهِ: وكقبلُ وبعدُ وأخواتِها / ٦ ب / كالجهاتِ الستِّ، وحسبُ، وأوّلُ، ودونُ في لزومِ الضمِّ لا مطلقاً، بلْ بشرطِ [وهوَ](٢) إذا حُذِف لفظُ المُضافِ إليهِ، ونُوِيَ معناهُ دونَ لفظِهِ؛ نحوَ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٣) بالضمِّ في قراءةِ السبعةِ(٤)، أي:

مِن قبلِ الغَلَبِ ومِن بعدِهِ، فحُذِفَ لفظُ المضافِ إليهِ، ونُوِيَ معناهُ فبُنيا لذلكَ، بخلافِ ما إذا:

- صُرِّحَ بالمضافِ إليهِ؛ كجئتُكَ قبلَ زيدٍ وبعدَه.
- أو حُذِفَ ونُوِيَ ثبوتُ لفظِهِ؛ كقولِهِ:

٣ - ومِن قبلِ نادى كلُّ مولىً قرابةٍ ... فما عطفتْ مولىً عليهِ العواطفُ(٥)

- أو حُذِفَ، ولم يُنوَ(٦) شيءٌ أصلاً؛ كقولِهِ:

---

(١) بعدها في ق: القسم

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة الروم، من الآية ٤. وهي بتمامها مع الآيات السابقة ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

(٤) في الأصل السبع من ب، والقرّاء السبعة هم: نافع المدني (-١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (-١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (-١٢٧هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (-١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (-١٨٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري (-١٥٤هـ)، وعبد الله بن عامر الشامي (-١١٨هـ). (انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٠٤ - ١٠٦).

(٥) بيت مجهول القائل من الطويل ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩. وللبيت رواية أخرى: (ومنْ قبلِ نادى كلُّ مولىً قرابةً).
موطن الشاهد: مجيء (قبل) معربة مكسورة دون تنوين، مراعاة لنيّة الإضافة.

(٦) في الأصل: ينوى، والمثبت من النسخ الأخرى.

٤ - فساغَ ليَ الشرابُ، وكنتُ قبلاً أكادُ أغُصُّ بالماءِ الفراتِ[1]

فإنّها في هذهِ الأحوالِ الثلاثةِ يُعرَبانِ - كما يُفهَمُ ذلكَ مِن كلامِهِ - نصباً على الظرفيّةِ أوْ خفضاً بمِن، لكنْ بتركِ التنوينِ في الحالةِ الثانيةِ مراعاةً للإضافةِ[2]، وبوجوبِهِ في الثالثةِ لزوالِ ما يُعارِضُهُ في اللفظِ والتقديرِ؛ إذ هما في هذهِ الحالةِ نكرتانِ كسائرِ النكراتِ، والتنوينُ فيهما للتمكينِ. وإنّما أُعرِبا في الأحوالِ الثلاثةِ؛ لأنّهُ لمْ يكمُلْ فيهما شَبَهُ الحرفِ، فبَقيا على مُقتَضى الأصلِ؛ وهوَ الإعرابُ.

وبُنِيا عندَ وجودِ الشرطِ المذكورِ؛ لِمُشابهتِهما الحرفَ من حيثُ تضمُّنُهما معنى الإضافةِ، الذي هو معنى الحرفِ، معْ ما فيهِما مِن شَبَهِ الحرفِ بالجمودِ والافتقارِ والتوغُّلِ في الإبهامِ، وقيل: لِشبهِهِما بحرفِ الجوابِ في الاستغناءِ بِهما عنْ لفظِ ما بعدَهما.

وبُنِيا على الحركةِ لِما مرَّ[3]، وكانتْ ضمّةً جبراً بأقوى الحركاتِ؛ لِما لحقَهما مِن الوهنِ بحذفِ المُضافِ إليه معَ أنَّ معناهُ مقصودٌ، أو لِيكملَ لهما جميعُ الحركاتِ؛ لأنّهما في حالِ الإعرابِ إمّا مجرورانِ بمِنْ أو منصوبان، أو لِتُخالِفَ حركةُ بنائِهما حركةَ إعرابِهما.

ومِثلُهما في جميعِ ما قدّمناهُ أسماءُ الجهاتِ، وما عُطِفَ عليها مِمّا مرَّ[4]. وتُسمَّى هذهِ الظروفُ غاياتٍ؛ / ٧ أ / لصيرورتِها بعد الحذفِ غايةً في النطقِ بعد أنْ كانتْ وسطاً[5].

---

(١) البيت من الوافر، ليزيد بن الصعق، وقيل لعبد الله بن يعرب. وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٦، وشرح شذور الذهب ص١٤٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤.

موطن الشاهد: قوله (قبلا) حيث قطع الظرف عن الإضافة لفظاً ومعنى، فجاء معرباً منوناً منصوباً على الظرفية.

(٢) بعدها في ق: فيه.

(٣) أي: في الصفحة (١٥) من أن البناء على حركة ليُعلم أنّ له أصلاً في الإعراب.

(٤) انظر: ص١٧ من هذا الكتاب.

(٥) أي: إنّ هذه الظروف تظهر دلالتها من خلال المضاف إليه، إذ المضاف إليه غاية الظرف، فاذا حُذف المضاف إليه صار المضاف غاية بحد ذاته إذ تضمّن المضاف معنى المضاف إليه. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤١).

تنبيهٌ [في بناءِ غيرِ واستعمالِها]

أُلحِقَ بهذهِ الظروفِ في البناءِ والإعرابِ لفظةُ غَيْرٍ، الواقعةُ بعدَ لا أو ليسَ؛ كما في قولِهِم: قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ بالضمِّ، أي: ليسَ المقبوضُ غيرَها، فأُضمِرَ اسمُ ليسَ فيها، وحُذِفَ ما أُضيفَ إليهِ غيرُ ونُوِيَ معناهُ، فبُنِيتْ على الضمِّ؛ لِمُشاركتِها لها في الإبهامِ.

وتقييدُ الـمُصنِّفِ في الأوضحِ[1] غيرَ بالواقعةِ بعدَ ليسَ، يقتضِي أنَّ الواقعةَ بعد لا لا يثبتُ لها هذا الحكمُ كما صرّحَ بهِ في شرحِ الشذورِ[2]، وقال في الـمُغني[3]: وقولهم لا غيرُ لحنٌ. والظاهرُ أنّهُ لا فرقَ بين المنفيّةِ بليس أو بلا؛ إذِ الحكمُ ثابتٌ لها على كلا الأمرينِ، كما نصَّ عليهِ الزمخشريُّ[4] في الـمُفصَّلِ[5]، وابنُ الحاجبِ[6] في الكافيةِ[7]، وتابَعَهُ على ذلكَ

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٢، قال ابن هشام: ومنها غيرُ... وإذا وقع بعد ليس وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ قبضت عشرةً ليسَ غيرُها وجاز حذفه لفظاً فيضمُّ بغير تنوين، ثم اختُلف، فقال المبرد: ضمة بناء، لأنها كقبلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككل وبعض، لا ظرف كقبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجوّزهما ابن خروف.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ص١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٢٠٩.

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزمخشريّ المتوفّى ٥٣٨هـ، عالم في اللغة والنحو والأدب والتفسير، له من المصنفات: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصّل في النحو...(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩-٢٨٠، وكشف الظنون ص١٧٧٤-١٧٧٧).

(٥) انظر: المفصل في علم اللغة ص٩١. لكنّ الاشارة إلى ذلك غير واضحة، قال الزمخشري: والمستثنى يُحذف تخفيفاً، وذلك قولهم ليس إلا، وليس غير.

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المصري؛ جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب المتوفّى بالإسكندرية ٦٤٦هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه، من تصانيفه: الأمالي، والشافية في التصريف، والكافية في النحو..(انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٤-١٣٥، وهدية العارفين ١/ ٦٥٤-٦٥٥).

(٧) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٤٧.

شارِحو كلامِه، ومِنهم الـمُحقِّقونَ[1]. وقد سُمِعَ وقوعُ غيرِ بعدَ لا، أنشدَ ابنُ مالكٍ في بابِ القَسَمِ من شرحِ التسهيلِ[2] قولَهُ:

٥ - جـواباً بـهِ تـنجو اعـتمِدْ، فوَربِّـنا لَعَـنْ عمـلٍ أسـلفتَ لا غـيرُ تُـسأَلُ[3]

فيُعمَلُ بهِ مِن غيرِ توقُّفٍ، فما وقعَ في الـمُغني وفي شرحِ الشذورِ لا يُغتَرُّ بهِ.

٤/ [الاسم المبنيّ على السكون]

وأشارَ إلى الرابعِ بقولِهِ: وكمَنْ وكَمْ في لزومِ السكونِ في الأحوالِ الثلاثةِ.

ولا فرقَ في مَنْ بينَ أنْ تكونَ استفهاميّةً أو شرطيّةً أو موصولةً أو نكرةً موصوفةً، ولا [فرقَ][4] في كَمْ بينَ أنْ تكونَ استفهاميّةً؛ بمعنى: أيُّ عددٍ؟، أو خبريّةً؛ بمعنى: عددٌ كثيرٌ.

وبُنِيتْ مَنْ في الجميعِ؛ لِشبَهِها بالحرفِ في الوضعِ[5] أو في الـمَعنى فيما[6] إذا كانت شرطيّةً أو استفهاميّةً[7]، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولةً أو[8] موصوفةً[9].

وبُنِيتْ كَمْ في الحالتينِ؛ لِشبَهِها بالحرفِ في الوضعِ أو في الـمَعنى.

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٥١، وشرح المفصل ٢/ ٩٥، والقاموس المحيط ـ غير.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٥.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ١١٦.
موطن الشاهد: قوله لا غيرُ، حيث استعملت في فصيح الكلام، وفي هذا ردّ على ابن هشام الذي اعتبرها من باب اللحن.

(٤) زيادة من ب.

(٥) لكونها على حرفين فأشبهت مِنْ وفي.

(٦) في ع وق وب: كما.

(٧) من حيث المعنى فإن (مَنْ) الشرطية تشبه إن الشرطية، ومَنْ الاستفهاميّة تشبه همزة الاستفهام.

(٨) بعدها في ع وق: نكرة.

(٩) الموصولة تفتقر إلى جملة الصلة، وهذا شبه افتقاري كالحرف، أمّا الموصوفة فليس شرطاً أن تُوصَف بجملة، بل قد توصف بمفرد، وافتقارها إلى المفرد لا يدخلها في الشبه الافتقاريّ. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤٢).

[الأصل في حركة المبنيّ السكون][1]

ولـمّا كانَ تأخيرُه للسكونِ يُوهِمُ أنّهُ خلافُ الأصلِ، أشارَ إلى دفعِ ذلكَ التوهُّمِ بقولِهِ: وهو أصلُ البناءِ؛ لِخفّتِهِ، وثقلِ البناءِ، واستصحاباً / ٧ ب / للأصلِ - وهو عدمُ الحركةِ -، فلا يُعدَلُ عنه إلّا لسببٍ.

[أسبابُ البناءِ على الحركةِ دونَ السكون]

أ. كالتقاءِ الساكنينِ في نحوِ: أمْسِ.

ب. وكونِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ؛ كبعضِ الـمُضمراتِ.

ج. وكونِها عُرضةً لأنْ يُبتدأَ بها؛ كلامِ الابتداءِ.

د. وكونِها لها أصلٌ في التمكينِ؛ كأوّلُ.

هـ. وشَبَهِها بالـمُعربِ؛ كضربَ، فإنّهُ مشابهٌ المضارعَ في وقوعِهِ صفةً وصلةً وشرطاً وخبراً وحالاً[2].

[علامات بناء الأفعال والحروف]

ومِن أجلِ أنّ الأصلَ في البناءِ السكونُ؛ دخلَ في الكلمِ الثلاثِ؛ كهلْ وقُمْ وكَمْ. ولـمّا كانَ الفتحُ أقربَ الحركاتِ إلى السكونِ لِحصولِهِ بأدنى فتحِ الفمِ؛ دخلَ أيضاً في الكلمِ الثلاثِ كسوفَ وقامَ وأينَ. ولـمّا كانَ الكسرُ والضمُّ ثقيلينِ اختصّا بالحرفِ والاسمِ؛ لخفّتِهما دونَ الفعلِ لِثقلِهِ.

---

(١) وقد زاد السيوطي عليها سبباً آخر، وهو التفضيل على غيره كالماضي الذي بُني على حركة تفضيلاً على فعل الأمر. (انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣).

(٢) فمثال مجيئه صفة: جاء رجلٌ ضربَ صديقه أو يضرب صديقه، ومثال مجيئه صلة: وصل الذي ضرب جاره أو يضرب جاره، ومثال مجيئه شرطاً: إن درس عليٌّ نجح أو إنْ يدرس علي ينجح، ومثال مجيئه خبراً: الصديق ضرب معتدياً، أو يضرب معتدياً، ومثال مجيئه حالاً: جاء علي وقد ضرب جاره، أو يضرب جاره.

الفعل وأقسامه[1]

وأمّا الفعلُ ـ وهو ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ، واقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ وضعاً ـ فثلاثةُ أقسامٍ عندَ جمهورِ البصريِّينَ، وقسمانِ عند الكوفيِّين والأخفشِ[2] بإسقاطِ الأمرِ[3] ـ بناءً على أنّهُ مُقتَطعٌ مِن المُضارعِ ـ فهو عندَهم مُعرَبٌ بلامِ الأمرِ مُقدَّرةً، وانتصرَ لهم المُصنِّفُ في المغني[4] وقوّاهُ.

وإنّما كانتِ الأفعالُ ثلاثةً لانحصارِ الزمانِ في ذلكَ؛ لأنَّ الفعلَ الذي هو الحدثُ: إمّا متقدِّمٌ على[5] زمانِ الإخبارِ، أو مُقارِنٌ له، أو مُتأخِّرٌ عنه؛ فالأوّلُ هو الماضي، والثاني الحالُ، والثالثُ الاستقبالُ. وقالَ ابنُ الخبّازِ[6]: الدليلُ على أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ قولُه تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[7]، وقولُ زهيرٍ[8]:

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وأمّا الفعلُ فثلاثة أقسامٍ: ماضٍ ويُعرفُ بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح، كضربَ إلا مع واو الجماعة، فيُضمّ كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكنُ كضربتُ، ومنه: نِعم وبئس وعسى وليس في الأصحّ)). (انظر: شرح قطر الندى ص١٨).

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن البصري المشهور بالأخفش أو الأخفش الأوسط، المتوفّى ٢١٠هـ وقيل ٢٢١هـ، عالم لغوي بصري قرأ النحو على سيبويه وكان أسنّ منه، لكنه كثير المخالفة لجمهور البصريين، من تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق...(انظر: هدية العارفين ١/ ٣٨٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٣، ٤٤، ١٣١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢٧.

(٤) مغني اللبيب ص٣٠٠، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤-٥٤٨.

(٥) في ب وس: عن.

(٦) شرح الجزولية لابن الخبّاز، كتاب مفقود (انظر ص٩ من هذا الكتاب).

(٧) سورة مريم من الآية ٦٤. وهي بتمامها ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

موطن الشاهد: هذه الآية تدل على أن الأزمنة ثلاثة: ما ينتظرنا (المستقبل)، وما مضى (الماضي)، والحال (الآن).

(٨) هو زهير بن أبي سلمى المُزنيّ ـ واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح ـ، شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى المعلقات المشهورة، وله ديوان شعر. (انظر: شعر زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري ص٨).

٦- وأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنّني عنْ علمِ ما في غدٍ عمِ(١)

[أولاً: الفعلُ الماضي وعلاماتُ بنائِهِ]

١/ ماضٍ؛ وهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ انقضى.

وسُمِّيَ ماضياً باعتبارِ زمانِه الـمُستفادِ منهُ.

وقدَّمهُ على فِعلِ الأمرِ؛ لأنَّه جاءَ على الأصلِ؛ إذْ هو مُتَّفَقٌ على بنائِهِ، ولأنَّ علامتَه مفردةٌ، وقدّمها على المضارعِ؛ لأنّهما قد يكونانِ مُجرَّدينِ، والـمُضارعُ لا يكونُ إلَّا بالزيادةِ(٢)، والمزيدُ فيه فرعٌ عن المجرَّدِ(٣). /٨ أ/ وعَكَسَ في الأوضحِ(٤)، فقدَّمَ المضارعَ؛ لأنَّهُ لـمّا شابَهَ الاسمَ قويَ وشرُفَ، وأخَّرَ الماضي؛ لِتأخُّرِهِ في الوجودِ(٥)؛ لأنّه مسبوقٌ بالحالِ والاستقبالِ، ولزمَ على هذا توسُّطُ الأمرِ.

[علامتُه]

ويُعرَفُ؛ أي يُميَّزُ(٦) عن قسيمَيهِ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ الدالّةِ على تأنيثِ فاعلِهِ، وتلحقُهُ متصرِّفاً كانَ أو جامداً إلَّا فعلَ التعجب، وحبّذا في المدحِ، وأفعالَ الاستثناءِ، وكفى في قولِهِم: كفى بهندٍ، ولا يقدحُ ذلكَ في كونِها أفعالاً ماضيةً؛ لأنَّ العربَ التزمتْ تذكيرَ فاعلِها.

---

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص١٥٣، ولسان العرب/ عمي.

وموطن الشاهد: إشارة زهير إلى أن الأزمنة ثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) أي: حروف المضارعة المجموعة في كلمة (نأتي).

(٣) وهذا أصل من الأصول العامة في القياس.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧-٢٩.

(٥) أي: إن الاتصاف بالماضوية لا يكون إلا بعد اتصافه بالحالية.

(٦) في ب: يتميز.

وإنّما اختصتِ التاءُ الساكنةُ بهِ؛ للفرقِ بين تاءِ الأفعالِ وتاءِ الأسماءِ، ولمْ يعكِسْ لئلاّ يُفضِي ثقلُ الحركةِ إلى ثقلِ الفعلِ(١).

والـمُراد بها الساكنةُ بالذاتِ، فلا يضرُّ تحريكُها لعارضٍ، كأنْ يُلاقِيها ساكِنٌ فحينئذٍ تُكسَرُ؛ نحوَ: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾(٢)، أوْ تُضَمُّ؛ نحوَ: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ﴾(٣)؛ [وتُفتَحُ؛ نحوَ: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾(٤)](٥) ولهذا قال المراديّ(٦): ولا اعتدادَ بحركةِ النقلِ، ولا بحركةِ التقاءِ الساكنتينِ لِعروضِهما(٧).

وخرجَ بالساكنةِ المتحركةُ، فإنّها تدخلُ على الاسمِ؛ كقائمةٍ، وعلى الحرفِ؛ كرُبَّتَ وثُمَّتَ(٨)، إلَّا أنّ حركتَها في الاسمِ حركةُ إعرابٍ، وفي الحرفِ حركةُ بناءٍ، وقد تكونُ في الاسمِ حركةَ بناءٍ؛ نحوَ: لا حولَ ولا قوّةَ.

---

(١) أي: لم تجعل التاء المتحركة للفعل والساكنة للاسم؛ لأنّ الساكنة خفيفة فناسبت الفعل الثقيل.

(٢) سورة يوسف، من الآية ٥١. وهي بتمامها ﴿قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(٣) سورة يوسف من الآية ٣١، وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتۡ بِمَكۡرِهِنَّ أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ يوسف٣١، قرأ قالون والبصريان وعاصم وحمزة بكسر التاء وصلاً، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي بضمّها وصلاً. (انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص١٦٣، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/ ٦٧٧، ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦).

(٤) سورة فُصّلت، من الآية ١١. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(٦) هو بدر الدين الحسن بن قاسم الـمُرادي نسباً المغربي أصلاً المصري ولادةً، اشتهر بنسبته إلى جدته أم قاسم، فكان ينسب إليها ويقال: ابن أم قاسم المتوفّى سنة ٧٤٩هـ في مصر، تتلمذ على يد أبي حيان الأندلسي وغيره، وله مصنفات كثيرة منها: الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك.(انظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠).

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٨.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ص ١٥٧-١٥٨، ورصف المباني ص٢٣٤.

وأمّا قولُهم رُبّتْ وثُمّتْ ـ بالسكونِ على قلّةٍ[1]، حيثُ دخلتْ على الحرفِ ـ فلا يُرَدُّ على إطلاقِه[2]؛ لعدمِ دلالتِها على تأنيثِ الفاعِلِ، بل هيَ في مثلِ ذلكِ لتأنيثِ اللفظِ، والـمُصنِّفُ ـ وإنْ أطلقَ التأنيثَ ـ فالـمُرادُ به[3] تأنيثُ المعنى كما أشرنا إليه؛ إذْ هو الـمُتبادِرُ عندَ[4] الإطلاقِ[5].

[أحوال بنائه]

ولـمّا فرغَ من تمييزِهِ شرعَ في بيانِ حُكمِهِ، فقالَ: وبناؤُهُ على الفتحِ لفظاً أو تقديراً[6]، ثلاثياً كانَ أوْ رباعياً أوْ خماسياً أوْ سداسياً، ولا يزيدُ على ذلكَ.

وبُنيَ على حركةٍ[7] لمشابهتِهِ المضارعَ فيما مرَّ[8]، والاسمَ في وقوعِهِ[9] مَوقعَهُ[10].

[مواضع بناء الماضي على غير الفتح]

وخُصَّ بالفتحةِ[11] طلباً للخفّةِ، إلاّ إذا كانَ:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص ١٥٨ و١٨٤.

(٢) أي: إن دخول تاء التأنيث الساكنة على هذين الحرفين لا ينقض القول بأن تاء التأنيث الساكنة علامة للفعل فقط، والعلة فصّلها بعد ذلك.

(٣) سقطت به من ب.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤٧.

(٦) تقديراً كما في نحو: دعا وقضى مما هو معتل بالألف؛ فتُقدر فتحة البناء على الألف بسبب التعذر.

(٧) في ق: الحركة.

(٨) لأنّ المضارع مُعرب بالحركات، وقد أشبهه الماضي في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً لكنّ مشابهة الماضي للاسم والمضارع منقوصة، لذا بُني على حركة بدلاً من السكون.

(٩) في الأصل: بوقوعه والمثبت من ب.

(١٠) في الأصل: موقوعه، والمثبت من ق وب وس.

(١١) في ع: بالفتح.

أ - معَ واوِ الجماعةِ، فيُضَمُّ آخرُه ضمّةَ بناءٍ[1]؛ كضربُوْا للمناسبة. وأمّا[2] نحوُ: / ٨ ب / دعَوْا واشترَوْا ففيهِ إعلالٌ معروفٌ[3].

ب - أوْ كانَ مع الضميرِ المرفوعِ المتحرّكِ، فيسْكُنُ آخرُهُ تسكينَ بناءٍ؛ كضَرَبْتَ - بتثليث التاء - كراهةَ توالي أربعِ حركاتٍ[4] فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ؛ إذِ الفاعلُ كجزءٍ من فعلِهِ. وخرجَ بالمرفوعِ المنصوبُ[5]، وبالمتحرِّكِ الساكنُ غيرُ الواوِ، ففي هاتينِ الحالتينِ يُبنى على الفتحِ - كما إذا تجرّدَ -، وقد شملَ ذلكَ كلَّهُ عمومُ المستثنى مِنهُ[6].

وذهبَ بعضُهم إلى بنائِه على الفتحِ مطلقاً. وأمّا نحوُ ضربْتُ وضربُوا، فالسكونُ والضمُّ عارضانِ أوجبَهما ما مرّ[7]، وعليهِ المُصنِّفُ في الأوضحِ[8]. وعبارةُ المتنِ - كالشّرحِ[9] - تُوهِمُ أنَّ الماضيَ مع واوِ الجماعةِ مبنيٌّ على الضمِّ، وليس كذلك؛ فقد صرّحوا عندَ الكلامِ على ألقابِ البناءِ أنَّ الضمَّ لا يدخلُ الفعلَ كالكسرِ، وقد مرَّ ذلكَ[10] فليُتأَمَّلْ[11].

---

(١) سقطت ضمة بناء من ب.

(٢) في ع: فأما.

(٣) أصلهما: دعاوْا واشتراوْا، فحُذِفت الألف لالتقاء السكنين، وفُتح ما قبلها دليلاً على الألف المحذوفة (انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٢-٥٣٤، وشذا العرف في فن الصرف ١٦٥-١٦٦).

(٤) في ق وب: متحركات.

(٥) نحو: ضَرَبَكَ، إذ لا يلزم توالي ما ذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤٨).

(٦) أي: في قوله: وبناؤه على الفتح لفظاً أو تقديراً.

(٧) أي المناسبة وكراهة توالي الحركات، انظر: الصفحة السابقة.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٦.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص٢٦-٢٧.

(١٠) انظر: ص٢٠ من هذا الكتاب.

(١١) سقطت فليتأمل من ب.

[الخلاف في بعض الأفعال الماضية: نعم وبئس وعسى وليس]

ومنهُ ـ أيْ مِن الماضي ـ نِعْمَ وبِئْسَ؛ لقبولِهما التاءَ المذكورةَ، ففي الحديثِ «مَنْ توضَّأَ يومَ الجمعةِ، فبِها ونِعمتْ»[1]، وفيه أيضاً «وأَعوذُ بكَ مِن الخيانةِ، فإنّها بئستِ البِطانةُ»[2].

وكذا[3] عَسَى ولَيْسَ؛ لقبولِهما التاءَ أيضاً، نحو: عستْ هندٌ أنْ تفلحَ، وليستْ مُفلِحةً. ولاتّصالِهما بضمائرِ الرفعِ؛ نحوَ: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾[4]، ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[5]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[6] والحكمُ على هذهِ الأربعةِ بالفعليّةِ إنّما هو في القولِ الأصحِّ[7]؛ أيْ: الصحيحِ.

وقيل: إنّ نِعمَ وبِئسَ اسمان[8]؛ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليهِما في قولهم[9]: ما هي بنعمَ الولدِ، ونِعْمَ السيرُ على بئسَ العيرُ.

---

(١) الحديث رواه الترمذي عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (انظر: الترمذي ٢/ ٣٦٩ برقم ٤٥٧، وسنن أبي داود ١/ ٩٧، برقم ٣٥٤، ومسند أحمد ٥/ ١٦).

(٢) الحديث رواه أبو داود عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ» (انظر: سنن أبي داود ٢/ ٩١، برقم ١٣٢٣، والسنن الكبرى ٤/ ٤٥٢، برقم ٧٩٠٣).

(٣) في ع وق: وكذلك.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ١١٣. وهي بتمامها ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ اللَّهِ ءَانَآءَ الَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ٦٦. وقد ورد في الأصل وكذا في ع وب (عليهم)، وهو تصحيف. وهي بتمامها ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾.

(٦) سورة محمد، من الآية ٢٢. وهي بتمامها ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا أَرْحَامَكُمْ﴾.

(٧) هذا رأي الجمهور، وخالف في (ليس) ابن شقير والفارسي وابن السراج ـ في قولٍ له ـ فاعتبروها حرفاً واختلفوا في (عسى)، فالجمهور على أنّها فعل، وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنّها حرف. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٧، والمسائل الحلبيات ص ص٢٢٢-٢٢٣، ومغني اللبيب ص٢٠١، والجنى الداني ص٤٦١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦ و١٢٢٢).

(٨) عند الكوفيين خلافاً للجمهور، (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٧).

(٩) في الأصل: قوله، والمثبت من ق وب وس.

وأُجيبَ بأنَّ مدخولَ حرفِ الجرِّ محذوفٌ؛ أي: بمقولٍ[1] فيه نعمَ الولدُ، وعلى عَيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العيرُ، وسيأتي في بابِ الفاعلِ[2] الكلامُ على إعرابِ مرفوعَيْهِما[3] على هذا القولِ.

وقيل: إنّ عسى وليسَ حرفانِ ـ الأوّلُ حرفُ ترجٍّ كلعلَّ[4]، والثاني حرفُ نفيٍ كما النافية[5] ـ لعدمِ دلالتِهما على الحدثِ والزمانِ[6]، ولأنَّ إفادةَ معناهُما مُتوقِّفةٌ على غيرِهما كسائرِ الحروفِ.

وأُجيبَ بمنعِ / ٩ أ / الأوّلِ[7]؛ ولوْ سُلِّمَ فعدمُ دلالتِهما على ذلكَ[8] عارِضٌ، وبأنَّ توقُّفَ إفادةِ معناهما على ذكرِ المتعلّقِ بعدهما[9]، إنّما هو لِشَبهِهِما بالحرفِ في عدمِ التصرُّفِ، فلمّا شابهاهُ أُعطيا حُكمَه في التوقُّفِ المذكورِ؛ إذْ بعضُ الكلماتِ قدْ تُعطَى[10] حكمَ بعضٍ آخرَ لِمُشابهةٍ بينَهما كالمضارعِ.

[ثانياً: فعل الأمر][11]

٢/ وأشارَ إلى القسمِ الثاني من أقسامِ الفعلِ بقولِهِ وأمرٍ، وهو مُستقبَلٌ أبداً؛ إذِ المقصودُ به حصولُ ما لمْ يحصلْ، أو دوامُ ما حصلَ.

---

(١) في ع: مقول، وفي س: بولد مقول.

(٢) انظر: ص٢٣١ من هذا الكتاب.

(٣) في ق وس: مرفوعهما.

(٤) وقال به الكوفيون، وتابعهم ابن السراج وثعلب، أمّا سيبويه فقال بأنّها فعلٌ إلا إذا أسندت إلى ضمير نصب فهي عندئذ حرف، كعساك. (انظر: مغني اللبيب ص٢٠١-٢٠٣، وشرح قطر الندى ص٢٨).

(٥) قال به ابن السراج وتابعه الفارسي وابن شُقير (انظر: المسائل الحلبيات ص٢١٠-٢١١، ومغني اللبيب ص٣٨٧).

(٦) لأنه يجوز أن تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٥١).

(٧) أي: عدم دلالتها على الحدث والزمان، بل يدلان عليهما وضعاً.

(٨) أي: المذكور (الحدث والزمان)، والقياس ان يقول على ذينك. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٥١).

(٩) سقطت بعدهما من ب.

(١٠) في ع وق: يعطى.

(١١) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وأمرٌ، ويُعرَف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة، وبناؤه على السكون ؛ كاضرِب، إلا الـمُعتلّ فعلى حذف آخره: كاغزُ واخشَ وارمِ، ونحوَ: قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون. ومنه هَلُمَّ في لغة تميم، وهاتِ و تعالَ في الأصح)).(انظر: شرح قطر الندى ص٢٦).

[علامته]

ويُعرَفُ؛ أي يتميَّزُ[1] عنْ قسيمَيهِ بدلالتِه على الطلبِ، أي: بنفسِهِ، لا بانضمامِ غيرِه إليهِ؛ لِيخرجَ نحوُ لا تضرِبْ، فإنَّ الدلالةَ على الطلبِ ـ وإنْ فُهِمتْ منهُ ـ فهي بواسطةِ[2] حرفِ النهيِ الذي هو طلبُ التركِ.

ولا بدَّ مع ذلكَ مِنْ قبولِ[3] ياءِ المخاطبةِ؛ نحو: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [4]، أو نونِ التوكيدِ؛ كأَقْبِلَنَّ. والـمُرادُ بياءِ الـمُخاطبةِ ياءُ الفاعلةِ[5]، وهي اسمٌ مُضمَرٌ عند سيبويهِ والجمهورِ[6].

فلو دلّتْ كلمةٌ على الطلبِ، ولمْ تَقبلِ الياءَ أو النونَ؛ فهيَ اسمُ فعلٍ كنَزالِ، أو مصدرٌ كضرباً زيداً، أو حرفٌ نحوَ: كلاّ بمعنى انتهِ[7]. أو قبلتْهُما[8] ولكنْ لم تدلَّ على الطلبِ؛ فهيَ فعلٌ مضارعٌ نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [9]، أو فعلُ تعجُّبٍ[10]

---

(١) في ع وس: يُميّز.

(٢) الواسطة هي الجوهرة الفاخرة في وسط القلادة ، والواسط في الرحل ما توسّط بين القادمة والآخرة (انظر: لسان العرب ـ وسط)، قلت: والصحيح أن يقول: بوساطة.

(٣) في ع وس: قبوله.

(٤) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾.

(٥) أي: التي تتصل بالفعل، وتكون في محل رفع فاعل، أمّا ياء المتكلم في نحو: ضربني زيدٌ، فهي في محل نصب مفعول به.

(٦) خلافاً للمازني والأخفش، فهي عندهم حرف تأنيث والفاعل مستتر (انظر: مغني اللبيب ص٤٨٧، وحاشية الحمصي ١/ ٥٢).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٢٤٩.

(٨) أي: الياء والنون.

(٩) سورة يوسف، من الآية ٣٢.

(١٠) لا تدخل نون التوكيد على فعل التعجب إلا شذوذاً لأن معناه كمعنى الفعل الماضي. (انظر: مغني اللبيب ص٤٤٣).

نحو: أَحسِنْ بزيدٍ ـ فإنّه ليسَ أمراً على الأصحِّ[1]؛ بلْ على صورتِه. وإنّما قالَ ياءَ المخاطبةِ، ولم يَقُلْ ياءَ الـمُتكلِّمِ؛ لأنَّ هذه تكونُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، نحو: مَرَّ بِي أخِي فأكرمَني.

[أحوال بنائه]

ولـمّا فرغَ من تمييزِهِ، شرعَ في بيانِ حُكمِهِ، فقالَ: وبناؤُه على السكونِ إذا كانَ صحيحَ الآخرِ، ولمْ يتّصلْ بهِ ضميرُ تثنيةٍ، ولا ضميرُ جمعٍ، ولا ضميرُ الـمُؤنّثةِ الـمُخاطَبةِ؛ كاضْرِبْ وانْطلِقْ واسْتَخْرِجْ؛ إذْ مضارعُهُ يُجزَمُ بالسكونِ إلاّ:[2]

أ/ المعتلَّ ـ وهو ما آخرُه واوٌ أو ألفٌ أو ياءٌ ـ، فَعَلى حذفِ آخرِهِ بناؤُه ـ وهو حرفُ العلّةِ ـ لكنْ بشرطِ أنْ لا يتّصلَ بهِ ما تقدّمَ[3]، أو نونُ النّسوةِ[4]؛ كاغزُ واخشَ وارمِ؛ إذْ مُضارعُه يُجزَمُ بحذفِ آخرِه، فـاغزُ مبنيٌّ على حذفِ / ٩ ب / الواوِ، واخشَ على حذف الألف، وارمِ على حذف الياء؛ لأنّ مضارعَها مثلُها.

ب/ وإلّا نحوَ: قُومَا، ممّا هـو صحيحُ الآخرِ واتّصلَ بهِ ضميرُ تثنيةٍ. ونحوَ: قُوموا، ممـا اتـصلَ بـه ضـميرُ الجماعةِ. ونحوَ: قُومي، ممـا اتـصلَ بـهِ ضـميرُ المؤنّثةِ الـمُخاطَبةِ، فعلى حذف النونِ بناؤُه؛ إذْ مُضارِعُه المتّصلُ بهِ ذلكَ يُجزَمُ بحذفِها[5]،

---

(١) خلافاً للفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف، حيث رأوا أن الفعل أمر لفظاً ومعنىً، أمّا البصريون فرأوا أن لفظه أمر ومعناه الخبر. (انظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣-٢٥٥).

(٢) الاستثناء هنا منقطع لأن المعتل ليس من جنس المستثنى منه وهو الصحيح الآخر، وكذلك ما وليها من استثناءات. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٥٣).

(٣) أي من الضمائر: ضمير التثنية والجمع والمخاطبة.

(٤) لأن اتصاله بنون النسوة يجعله مبنياً على السكون، وكذا نون التوكيد التي تبنيه على الفتح.

(٥) لأنها من الأفعال الخمسة؛ وهي تجزم وتنصب بحذف نون الإعراب من آخرها.

ومثلُه[1] في البناءِ المذكورِ المعتلُّ المتّصلُ به ذلكَ؛ نحوَ: اغزُوَا، واغزُوْا، واغزِي[2][3].

وإنْ اتّصلَ بالمعتلِّ نونُ النسوةِ بُنِيَ على السكونِ، نحو: اغزُوْنَ، وارمِيْنَ، واخشَيْنَ، كالصحيحِ الـمُتَّصلةِ[4] به النونُ المذكورةُ[5]، نحو: قُمْنَ واقْعُدْنَ.

واعلمْ أنّ الـمُصنِّفَ لو قالَ ـ كما في الأوضحِ[6] ـ: وبناؤُه على ما يُجزَمُ بِهِ مضارعُهُ[7] لكانَ أحسنَ، لكنْ لـمّا ذكرَ أنَّ للماضِي ثلاثةَ أحوالٍ، أرادَ أنْ يذكرَ بالتنصيصِ أنَّ للأمرِ كذلكَ.

[الخلاف في بعض أفعال الأمر: هلمّ وهاتِ وتعال]

ومنهُ ـ أي مِن فعلِ الأمرِ ـ هَلُمَّ في لغةِ بني تميمٍ[8] الـمُلحقِينَ بها الضمائرَ بحسبِ مَنْ هيَ مُسندَةٌ إليهِ؛ نحوَ: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمِّي يا هندُ، وهَلُمّا يا زيدانِ، وهَلُمُّوا يا زيدونَ، وهلمُمْنَ يا هنداتُ.

---

(١) ومثل الفعل الصحيح الأخير عندما يكون من الأفعال الخمسة، الفعل المعتل إذا أُسند إلى ضمائر التثنية أو الجمع أو المخاطبة، حيث تنطبق عليه قاعدة الأفعال الخمسة، ويستوي عندئذ الصحيح الآخر والمعتل الآخر.

(٢) في ع: اغزوي وهذا تصحيف.

(٣) أصل هذه الأفعال على الترتيب: (اُغزُوَانِ، واغزُوُون، واغزُوِينَ) أمّا الأول فلا تغيير عليه، أمّا الثاني، فبسبب استثقال الضمة على لام الكلمة (الواو الأولى) حُذفت فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، وبسبب البناء على الأمر حذفت نون الإعراب، وأمّا (اغزُوِين)، فقد حذفت حركة الواو استثقالاً، فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، ثم كسرت ضمة الزاي لتناسب الياء، وحذفت نون الإعراب بسبب بناء فعل الأمر لأنه من الأفعال الخمسة.

(٤) في الأصل المتصل، والمثبت من ع وق وب ود.

(٥) أي نون النسوة.

(٦) انظر: أوضح المسالك ١/ ٣٧.

(٧) وهذا هو رأي البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أن فعل الأمر معربٌ لا مبنيٌ، وهو مجزوم بلام أمر محذوفة حُذِفت مع حرف المضارعة (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤، ومغني اللبيب ص ٣٠٠، وكذلك ص٢١ من هذا الكتاب).

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩-٥٣٠، والمقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٢، وشرح المفصل ٤/ ٤١.

وأمّا أهلُ الحجازِ[1]، فهي عندَهم اسمُ فعلٍ، لازمٌ طريقةً واحدةً، ولا[2] يختلفُ بحسبِ مَن أُسنِدَ إليهِ، وبلغتِهم جاءَ التنزيلُ؛ نحوَ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [3]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[4].

وكذا هاتِ بكسر التاء، ما لمْ يتّصلْ بهِ ضميرُ جماعةِ الذكورِ[5] فيُضَمُّ؛ نحوَ: هاتُوا.
وتعالَ بفتحِ اللامِ لا غيرُ في الأصحِّ ـ أي: الصحيحِ ـ؛ لدلالتِهما على الطلبِ، وقبولِهما مع ذلكَ ياءَ المخاطبةِ؛ كهاتِي وتعالَي، فإنْ أمرتَ بهما مذكّراً، كانَ بناؤُهما على حذفِ حرفِ العلّةِ، فتقولُ: هاتِ وتعالَ كارمِ واخشَ، وإنْ أمرتَ بِهما مؤنّثاً كانَ بناؤُهما على حذفِ النونِ؛ فتقولُ: هاتِي وتعالَيْ كارِمِي واخشَيْ؛ إذْ بناءُ الأمرِ على ما يُجزَمُ بهِ مضارِعُهُ.

وقيلَ: إنّهما اسما فِعلينِ[6].

[ثالثاً: الفعلُ المضارعُ: علاماتُه، وبناؤه]

وأشارَ إلى القسمِ الثالثِ بقولِهِ[7]: ومضارِعٍ؛ وهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ غيرِ مُنقَضٍ، حاضراً كانَ أو مستقبلاً.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٢، ٣/ ٥٢٩، ٥٣٤، وشرح المفصل ٤/ ٤١.

(٢) في الأصل لا، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية ١٨. وهي بتمامها ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٥) في ق وب وس ود: المذكرين.

(٦) انظر: الصحاح ـ علا/ هيت، وشرح المفصل ٤/ ٣٠، وشرح الكافية ٣/ ١٧٢، ومصابيح المغاني ص٢٢١ و٥٠٣.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومُضارعٌ؛ ويُعرف بلم، وافتتاحه بحرفٍ من حروف نَأيتُ، نحو: نقومُ، وأقومُ، ويقومُ، وتقوم، ويُضم أوله إن كان ماضيه رُباعياً، كيُدحرج ويُكرم، ويُفتح في غيره ك يضربُ، ويجتمعُ، ويستخرجُ، ويُسَكَّنُ آخره مع نون النسوة، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ ويُفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً، نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾، ويُعرَبُ فيما عدا ذلك، نحو: يقومُ زيدٌ، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦-٢٧).

/ ١٠ أ / وسُمّيَ مضارعاً مِن المُضارَعةِ، وهيَ المُشابَهةُ؛ لِمشابهتِهِ الاسمَ في أنَّ كُلاً منهما يطرأُ عليهِ بعدَ التركيبِ معانٍ مُختلِفةٌ[1] تتعاقبُ على صيغةٍ واحدةٍ. وقضيةُ ذلكَ[2] الاشتراكُ في الإعرابِ، لكنْ لـمّا كانتِ المعاني المُتعاقِبةُ على الاسمِ لا يميِّزُها إلّا الإعرابُ، وعلى المُضارعِ يميِّزُها غيرُه أيضاً؛ كان الاسمُ أشدَّ احتياجاً إلى الإعرابِ مِن المُضارعِ، فجُعِلَ الإعرابُ أصلاً فيهِ وفرعاً[3] في المُضارعِ. وما قيلَ مِن أنّ العِلّةَ في التسميةِ مُشابَهتُهُ للاسمِ[4] في: الإبهامِ[5]، والتخصيصِ، وقَبولِ لامِ الابتداءِ[6]، والجريانِ على حركاتِ اسمِ الفاعلِ وسكناتِه، فردَّهُ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ[7].

[علاماتُ الفعلِ المضارعِ]

ويُعرَفُ؛ أي يُميَّزُ[8] عن قسيمَيهِ:

- بـلمْ ـ أي بدخولها عليه ـ نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[9].
- وممّا يُميَّزُ بِهِ أيضاً دخولُ حرفِ التنفيسِ عليهِ كسوف.
- وكذا دخولُ اللامِ أو لا الطلبيَّتينِ.

---

(١) كما في ما أحسن فاطمة! فقد يكون(أحسن) فعلاً للتعجب، أو فعلاً ماضياً، أو خبراً للمبتدأ (ما) الاستفهامية وهكذا، فالإعراب هو الذي يدفع هذه المعاني المتعاقبة، ويحدد المقصود من الجملة.

(٢) أي: تعاقب المعاني على صيغة الاسم والفعل المضارع استلزم أن يدخلهما الإعراب للتميز بين المعاني المحتملة.

(٣) في الأصل فرعا، والمثبت من س.

(٤) في ق: مشابهة الاسم.

(٥) لأنّ الاسم النكرة مبهم ويتخصّص بالتعريف، والمُضارع يحتمل الحال والمستقبل، ويتخصص للاستقبال بالسين وسوف. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٥٦).

(٦) لأنّ لام الابتداء تدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ ـ النحل: ١٢٤ ـ، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ـ النور: ٤٤ ، والنازعات:٢٦ ـ.

(٧) أي ردَّ هذه الأسباب كعلل في إعراب المضارع، ولم يردّها كعلة للتسمية (انظر: شرح المفصل٧/ ٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٩-٤٠ ، وحاشية الحمصي ١/ ٥٦).

(٨) في ق: يتميّز.

(٩) سورة الصمد، الآية ٣.

وإنَّما اقتصرَ الـمُصنِّفُ على لمْ كابنِ مالكٍ في ألفيّتِهِ[1]؛ لأنَّ لها امتزاجاً بالفعلِ بتغيُّرِ[2] معناهُ إلى الـمُضيِّ[3] حتى صارتْ كجُزئِهِ، قالَهُ الرضيُّ[4].

وافتتاحُهُ ـ بالرفعِ على الابتداءِ كما هو قضيةُ كلامِهِ في الشرحِ[5] ـ يكونُ بحرفٍ واحدٍ زائدٍ مِن أحرفِ نَأَيتُ؛ أي: بَعُدْتُ، أو أَنَيتُ؛ أي: أدركْتُ، نحوَ قولِكَ: نقومُ، وأقومُ، ويقومُ زيدٌ، وتقومُ يا عمرو. ولم يَذكُرْ هذهِ الأحرفَ ليعرِّفَ بها المضارعَ؛ لِوجودِها في أوّلِ الماضي[6]، وإنّما ذَكَرَها تمهيداً للحُكمِ[7] الذي بعدها كما سيأتي.

ومِن النحاةِ مَنْ جعلَ افتتاحَهُ بأحدِها من علاماتِه أيضاً[8]، وهو ظاهرُ كلامِ الـمُصنِّفِ[9]، بل قيلَ: إنَّ التمييزَ بها أَولى مِن التمييزِ بلمْ؛ لِعدمِ انفكاكِها عنه، ولاتّصالِها به، وللتنصيصِ على جميعِ أمثلتِهِ بخلافِ لم. وعليها اقتصرَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ[10]. وعليهِ فيُشترَطُ في الهمزةِ أنْ تكونَ للمُتكلّمِ وحدَه، وفي النونِ أنْ تكونَ للمُتكلِّمِ ومَنْ معَهُ، أو للمعظِّمِ نفسَه ولوْ ادّعاءً، وفي الياءِ أنْ تكونَ للغائبِ الـمُذكَّرِ مُطلقاً، / ١٠ ب / أوْ لجمعِ

---

(١) قال ابن مالك: سواهما الحرف كـ هل وفي ولم فعلٌ مضارع يلي لم كـ يشمْ (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٧).

(٢) في ق: بتغيير.

(٣) في ب وس ود: الماضي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/ ٨٢.

(٥) يشير الفاكهي هنا إلى أنّ ابن هشام في شرحه على القطر أكّد أنّ أحرف (نأيت) ليست علامة للمضارع بل ذكرها لما لها من أثر في الإعراب، ولو كانت علامة لألحقها بالعلامات الأربع السابقات، ولكانت كلمته افتتاحِه مكسورةً عطفاً على قوله يُميّز.. بلَمْ.. مع أنّ المتن يوحي بأنّها علامة (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦ و٣٤).

(٦) كما في نحو: أكرمَ الضيفَ، ونرْجَسَ العطرَ، ويرنأ الشيبَ - أي خضّبَه -، وتَعَلّمَ الحسابَ. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٤، وحاشية الحمصي ١/ ٥٧).

(٧) أي: حكم حركة أول المضارع.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ١٣، والمقتضب ٢/ ١، ١٣١، وشرح المفصل ٧/ ٦.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص٢٦.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨.

الغائباتِ، وفي التاءِ أنْ تكونَ للمُخاطَبِ مُطلقاً، أوْ للغائبةِ أو للغائبتَينِ؛ وبهذا يظهرُ أنَّ التعبيرَ بأنيتُ أنسبُ[1] بالنسبةِ التّضعيفيّةِ مِنْ تعبيرِه[2] بنأيتُ.

[حركةُ أوّلِهِ]

والحُكمُ الذي أشرنا إليه فيما مرَّ، هو قولُهُ:

١/ ويُضمُّ أوّلُهُ - أي: المضارعِ - أي: الحرفُ المُفتَتَحُ بِهِ إنْ كانَ ماضيهِ رُباعيّاً، سواءٌ كانَ كلُّ حروفِه أصولاً، كيُدحرِجُ؛ إذْ ماضيهِ دَحرَجَ، أمْ بعضُها زائداً كيُجيبُ ويُكرِمُ؛ إذ ماضِيهما أجابَ وأكرمَ، والهمزةُ فيهما زائدةٌ؛ لأنَّ وزنَهما أفْعَلَ.

٢/ ويُفتَحُ أوّلُهُ في غيرِه - أيْ[3] غيرِ المضارعِ الذي ماضيه رباعيٌّ[4] - بأنْ كانَ ماضِيهِ:

أ . ثلاثياً كيضرِب؛ إذْ ماضيه ضَرَبَ، ولا يكونُ إلّا أصلِيَّ الحروفِ.

ب. أو خُماسيّاً أو سُداسيّاً كيَنطلِقُ ويَستخرِجُ؛ إذْ ماضيهما انطلقَ واستخرجَ، ولا يكونانِ إلّا مزيداً فيهما[5]. ومِن الخماسيِّ نحوُ: خصّم وقتّل - بالتّشديدِ[6] -؛ فإنَّ أصلَهما اخْتصمَ واقتَتَلَ، أُدغمتِ التاءُ فيما بعدَها، وحُذِفتِ الهمزةُ[7]؛ ولهذا فُتِحَ حرفُ المضارعةِ منها.

---

(١) في ع: أولى وأنسب.

(٢) في ع: التعبير عنه.

(٣) بعدها في ع ود: في.

(٤) في ع وب: رباعيا، وهذا تصحيف.

(٥) لأنّ الخماسي والسداسي في الأفعال لا يكون مجرداً قطّ، فالخماسي: أمّا أن يكون ثُلاثياً مزيداً بحرفين؛ كانطلق، أو رباعياً مزيداً بحرف واحد، كتدحرج. والسداسي أمّا أن يكون ثلاثياً مزيداً بثلاثة أحرف؛ كاستخرج، أو رباعياً مزيداً بحرفين كافرنقع.

(٦) سقطت بالتشديد من ع. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ - يس ٤٩ -.

(٧) حذفت همزة الوصل استغناءً عنها، لأن أول الفعل أصبح متحركاً بعد نقل حركة التاء المدغمة إليه. فأصبح الماضي (اختصم): خَصَّمَ، ومضارعُه (يختصمُ): يَخَصِّمُ.

ويُستثنَى مِن كلامِهِ نحوُ: إخالُ؛ فإنَّ الهمزةَ مِنهُ مكسورةٌ على الأفص[1]
أُهريقُ[2] وأُسطيعُ[3]؛ فإنَّ الهمزةَ فيهما مضمومةٌ، مع أنّ ماضيَهما ـ وهو أه
ليسَ بِرباعيٍّ، وقد يُقالُ بأنّهما[4] مِنَ الشواذِّ فلا استثناءَ، أو بأنَّ الهاءَ والسين ر.---ي حى
خلافِ القياسِ، فكأنّهما على أربعةِ أحرفٍ تقديراً.

[الفعلُ المضارع المبنيّ]

١/ ويَسكُنُ آخِـرُه تسكينَ بناءٍ على الأصحِّ[5]، إنْ كانَ معَ نونِ النسوةِ؛ نحوَ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[6] و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[7].

---

(١) قال ابن منظور: خالَ الشيءَ يخالُ خيلاً و...: ظنَّهُ... وتقولُ في مستقبله: إخالُ، بكسر الألف، وهو الأفصحُ، وبنو أسدٍ يقولون: أخال، بالفتح، وهو القياس، والكسر أكثر استعمالاً (انظر: لسان العرب ـ خيل).

(٢) قال الفيروزآبادي: هَراق يُهَرِيقُه ـ بفتح الهاء ـ هِراقةً.. وأهرقهُ يُهرِيقُهُ إهراقاً، وأهراقَهُ يُهْرِيقُه إهرِيقاً: صَبَّهُ، وأصلهُ: أراقَهُ يُرِيقُهُ إراقةً... (انظر:القاموس المحيط ـ هرق).

(٣) قال الفيروزآبادي: طاعَ له يطوعُ ويَطاع: انقاد.. واستطاعَ: أطاق، ويُقال: اسْطاعَ، ويحذفون التاء استثقالاً لها مع الطاء، ويكرهون إدغام التاء فيها فتُحَرَّكُ السينُ، وهي لا تُحَرَّكُ أبداً.... وبعض العرب يقول: استاعَ يستيعُ، وبعضهم يقول: أسطاعَ يُسطيعُ ـ بقطع الهمزة ـ بمعنى أطاع يُطيعُ (انظر: القاموس المحيط ـ طوع).

(٤) في ب وس: إنهما.

(٥) خلافاً للسهيلي وابن طلحة وابن دُرُستويه، علماً بأن ابن مالك في شرح التسهيل قال بأن لا مخالف في هذا الحكم، وهو وهم (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، وشرح التسهيل ١/ ٤١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤، وهمع الهوامع ١/ ٦٧، وحاشية الحمصي ١/ ٥٩).

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨. وهي بتمامها ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٣٧. وهي بتمامها ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وبُنِيَ الفعلُ معها رجوعاً إلى الأصلِ مِن بناءِ الفعلِ؛ لِفواتِ شَبَهِهِ بالاسمِ الـمُقتَضِي لإعرابِهِ باتّصالِهِ بالنونِ التي لا تتّصلُ إلّا بالفعلِ[1].

وبُنِيَ على السكونِ؛ لأنَّهُ الأصلُ في البناءِ كما مرَّ[2]، وحملاً على الماضي المتّصلِ بها. وإذا دخلَ عليهِ عامِلٌ - نحوَ: لمْ يضرِبْنَ، أو لنْ يضرِبْنَ - لم يؤثِّرْ فيه لفظاً[3]، وإلى ذلكَ أشارَ بعضُهم مُلغِزاً، حيثُ قالَ[4]:

وما ناصبٌ للفعل أو جازِمٌ / ١١ أ/ لهُ ولا حُكــمَ للإعــرابِ فــيه يُــشاهَدُ

[الفرق بين النِّساءُ يعفونَ والرجالُ يعفونَ]

ووزنُ يَعفُوْنَ يَفْعُلْنَ، والواوُ فيه لامُ الكلمةِ لا ضميرُ الجماعةِ، والنونُ ضميرُ النسوةِ لا نونُ الرفعِ.

بخلافِ نحوِ[5]: الرجالُ يَعفُوْنَ؛ فإنّ الواوَ فيه ضميرُ الجماعةِ، ولامُ الكلمةِ محذوفةٌ، والنونُ علامةُ الرفعِ، والفعلُ معَها مُعرَبٌ، وأَصلُهُ[6] يعفُوُوْن بواوين، أُولاهما لامُ الكلمة، فاستُثقِلتِ الضمَّةُ على واوٍ قبلَها ضمَّةٌ، فحُذفتِ الضمّةُ[7]، فالتقى ساكنانِ، فحُذفتِ الواوُ الأُولى، فبقيَ يعفونَ على وزنِ يَفْعُوْنَ، وخُصّتْ بالحذفِ لأنّها جزءُ الكلمةِ، ولأنّها آخرُ الفعلِ، ولأنّها لا تدلُّ على معنىً بخلافِ الثانيةِ؛ ولذلكَ حذفوا لامَ الكلمةِ في نحوِ: قاضٍ وغازٍ دون التنوينِ[8]؛ لأنّه كلمةٌ مستقلةٌ، ولا يُوصفُ بأنّهُ آخِرٌ وجِيْءَ به لمعنىً[9].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢.

(٢) انظر: ص٢٠ من هذا الكتاب.

(٣) ويقتصر تأثير العامل رفعاً ونصباً في محل الفعل فقط.

(٤) لم أعثر لهذا البيت على ذكر أو نسبة في مصادر اللغة المعروفة.

(٥) سقطت من ق.

(٦) في ب: وأصل يعفون، وفي د: والأصل فيه.

(٧) سقطت الضمة من ب وس ود.

(٨) وفق قاعدة إعلال قاضٍ.

(٩) ومن معاني التنوين معنى التنكير أو الصرف أو العوض أو المقابلة، ووفقاً لهذه المعاني تنوّع التنوين في اللغة العربية.

وكما يَسكُنُ مع نونِ النسوةِ يسكُنُ معَ نونِ الذكورِ، كقولِهِ:

٧- ويَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ[1]

فلوْ عبّرَ بنونِ الجمعِ لكانَ أولى، ولَصدقَ عمومُ قولِهِ فيما بعدُ، ويُعرَبُ فيما عدا ذلكَ.

٢/ ويُفتَحُ آخِرُه فتحةَ بناءٍ[2]، إنْ كانَ معَ نونِ التوكيدِ ـ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً ـ المباشِرةِ[3]؛ وهيَ الـمُتّصلةُ بهِ مِن غيرِ حاجزٍ لفظاً وتقديراً[4]. هذا مذهبُ الجمهورِ وبهِ جزمَ ابنُ مالكٍ وطائفةٌ[5]. وعِلّةُ البناءِ عندَهم تركيبُه معَها تركيبَ خمسةَ عشرَ، بدليلِ [أنّهُ][6] لوْ فَصَلَ بينَ الفعلِ والنونِ فاصِلٌ، لم يَحكموا[7] ببنائِهِ؛ لأنّهم لا يركِّبونَ

---

(١) عجز بيت من الطويل لأعشى همدان، وقيل للأحوص أو جرير، ورد في الكتاب ١/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٥، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وصدره: يمرُّون بالدَّهْنا خِفافاً عيابُهُمُ.

اللغة: العياب جمع عيبة، وهي ما يُجعل فيه الثياب، ويُحمل خلف الراكب. ودارين اسم موضع في البحرين يؤتى منه الطيب. وبجر جمع بُجرَة وهي الممتلئة. والحقائب جمع حقيبة، وهي وعاء يجعل فيه الرجل زاده.

موطن الشاهد: مجيء نون النسوة للدلالة على جماعة الذكور بدليل أنّه عطف (يرجعن) على (يمرُّون) وأنّث فاعله بتأويل الجماعة، ويروَى بدل (يرجعن) يَخرُجنَ.

(٢) كما هو عند الجمهور خلافاً للسيرافي وسيبويه في قولٍ ـ كما يقول الزجاج ـ حيث اعتبراها حركة عارضة بسبب التقاء الساكنين إذ بناؤها على السكون كما في نون النسوة. (انظر: الكتاب ٣/ ٥١٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٢، وحاشية الحمصي ١/ ٦٠-٦١).

(٣) في الأصل: المشارة، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في ع: أو تقديراً. وهذا وهم نبّه عليه الحمصي في حاشيته ١/ ٦١، ومثال الحاجز اللفظي ألف الإثنين في نحو تذهبانّ، ومثال الحاجز التقديري واو الجماعة في نحو تذهبُنَّ.

(٥) كالزمخشري والرضي وابن يعيش (انظر: شرح المفصل ٧/ ١٠، وشرح الكافية ٤/ ١٤-١٥، وشرح التسهيل ١/ ٤٠-٤١).

(٦) زيادة من ع وق وب.

(٧) في ع ود: لم يحكم.

ثلاثةَ أشياءٍ [ويجعلونَها][1] كشيءٍ واحدٍ[2]. ومعنى مباشرتِها[3] لهُ تقديراً أنْ لا يُنوَى هناكَ فاصِلٌ.

وذهبَ قومٌ[4] إلى البناءِ مطلقاً؛ لأنَّ النونَ لـمّا لحقتْهُ أكّدتْ فيهِ الفِعليّةَ، وردَّتْهُ إلى أصلِهِ مِن البناءِ. وذهبَ جَمْعٌ إلى الإعرابِ مطلقاً، والأصحُّ الأوّلُ[5].

ولم يُقيِّدْ نونَ النسوةِ بما قيّدَ بهِ نونَ التوكيدِ؛ لأنّها لا تكونُ إلّا مباشِرةً بخلافِ الـمُؤكِّدةِ، فإنّها قدْ تكونُ مباشِرةً؛ نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[6] بالبناءِ للمفعولِ، وقد لا تكونُ كما سيأتي[7].

[الفعلُ المضارعُ الـمُعرَبُ]

ويُعرَبُ[8] الـمُضارعُ فيما عدا ذلكَ الـمُتقدِّمَ، وهو ما إذا عُرِّيَ مِن النونينِ؛ نحوَ: يقوُمُ زيدٌ، وما إذا لم تباشِرْهُ نونُ التوكيدِ لفظاً أو[9] تقديراً ـ وإنْ / ١١ ب / اتّصلتْ بهِ لَفظاً ـ بأنْ فُصِلَ بينَهُ وبينَها فاصِلٌ[10]، حسيّاً كانَ أو مقدّراً:

---

(١) زيادة من ع وق وب.

(٢) في ع وق: كالكلمة الواحدة.

(٣) في الأصل: مباشرته.

(٤) كالأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ص ٢/ ٦٦٢، وحاشية الحمصي ١/ ٦١).

(٥) انظر: شرح الكافية ٤/ ١٤، وشرح المفصل ٧/ ١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤، وهمع الهوامع ١/ ٦٨، وحاشية الحمصي ١/ ٦١.

(٦) سورة الهمزة، من الآية ٤، والآية بتمامها ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ ـ يونس: ٨٩ ـ.

(٨) بعدها في ق: أي.

(٩) في ع وق وب: وتقديرا.

(١٠) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة.

فالأوّلُ نحوُ ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [1]؛ أصلُهُ قبلَ التوكيدِ والنهيِ تتّبعانِ[2]، بتخفيفِ نونِ[3] الرّفعِ، فدخلَ الجازمُ فحَذفَ نونَ الرفعِ، ثم أُكِّدَ بالنونِ الثقيلةِ؛ فالتقى ساكنانِ: الألفُ والنونُ المدغمةُ، ولمْ يَجُزْ حذفُ الألفِ؛ لئلاّ يلتبسَ بفعلِ الواحدِ[4]، ولا النونِ؛ لفواتِ المقصودِ منها[5]، فحُرّكتِ النونُ بالكسرةِ[6] تشبيهاً بنونِ التثنيةِ الواقعةِ بعدَ الألفِ.

و﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾ [7] مُضارعُ بَلا يبلُو، مَبنيٌّ للمجهولِ مُسنَدٌ لجماعةِ المُذكَّرِ[8]، أصلُه[9] قبلَ التوكيدِ لتبلُوُوْن بواوينِ: أُولاهُما لامُ الكلمةِ، تَحرَّكَ حرفُ العلّةِ وانفتحَ ما قبلَه؛ قُلبَتْ الواوُ ألفاً[10]، ثُمَّ حُذِفتْ[11] لالتقاءِ الساكنينِ، فصارَ لتُبْلَوْنَ، ثُمَّ أُكِّدَ بالثقيلةِ فاجْتَمعَ ثلاثُ نوناتٍ، فحُذِفتْ نونُ الرفعِ لاستثقالِ توالي الأمثالِ، فالتقى ساكنانِ: الواوُ التي هي نائبُ الفاعلِ والنونُ المُدغَمةُ، وتعذَّرَ حذفُ أحدِهما[12]،

---

(١) سورة يونس، من الآية ٨٩؛ والآية بتمامها ﴿قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾.

(٢) في ع: فلا تتبعان وهو تصحيف.

(٣) سقطت نون من س.

(٤) أي: الفعل المسند إلى المخاطب المفرد، نحو: ولا تَتَّبِعَنَّ.

(٥) لأن حذف النون يؤدي إلى ضياع معنى التوكيد، الذي جُلبت لأجله نون التوكيد.

(٦) في الأصل بالكسر والمثبت من ع وق وب.

(٧) آل عمران من الآية ١٨٦، والآية بتمامها ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗاۚ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾.

(٨) في ع وق وب ود وس: الذكور.

(٩) في ع وق وب: وأصله.

(١٠) في ع وق وب ود وس: فقلبت ألفاً مع إسقاط الواو.

(١١) في ق وب ود وس: حذف.

(١٢) أمّا امتناع حذف النون، فلأن حذفها يفوّت معنى التوكيد. وأمّا الواو فلأن حذفها يستدعي ترك ضمة على ما قبلها دليلاً عليها، ولما كان الحرف الذي قبلها(اللام) مشغولاً بحركة الفتحة التي هي دليل على لام الكلمة المحذوفة وهي الألف، لذا تُخلِّص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول وهو الواو بالضمة.

فحُرِّكتْ[1] الواوُ بحركةٍ مجانسةٍ[2] لها وهي الضمّةُ؛ لِتدلَّ على المحذوفِ[3]، فصارَ لَتُبلَوُنَّ على وزن تُفْعَوُنَّ.

فأمّا ﴿تَرَيِنَّ﴾[4] أصلُه قبلَ التوكيدِ تَرْأَيِيْنَ، نُقِلتْ حركةُ الهمزةِ إلى ما قبلَها، ثُمَّ حُذِفتْ الهمزةُ، فصارَ تَرَيِيْنَ بفتحِ الراءِ وكسرِ الياءِ الأولى وإسكانِ الثانيةِ، فتحرّكتِ الياءُ [الأولى][5] وانفتحَ ما قبلَها فقُلبتْ ألفاً، ثمَّ حُذفتْ لالتقاءِ الساكنينِ، فصارَ تَرَيْنَ، ثُمَّ دخلَ الجازمُ فحُذِفتْ[6] نونُ الرفعِ، ثُمَّ أُكِّدَ بالنونِ الثقيلةِ، فالتقى ساكنانِ: ياءُ المُخاطبةِ والنونُ المُدغَمةُ، فحُرِّكتِ الياءُ بحركةٍ مُجانِسةٍ لها؛ لتدلَّ على المحذوفِ[7]، فصارَ تَرَيِنَّ على وزن تَفَيِنَّ.

والثاني[8] نحوَ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[9]، أصلُه قبلَ التوكيدِ: يصدّونَكَ، فدخلَ الجازمُ[10] فحذَفَ نونَ الرفعِ [فصارَ يصدّوكَ][11]، ثمَّ أُكِّدَ بالنونِ

---

(١) في ع: فتحركت.

(٢) في ق: تجانسها.

(٣) أرى أنّ هذا التعليل غير مستقيم، فاختيار الضمة هنا لا لتدل على أصل المحذوف -وهو الواو التي قلبت ألفاً فيما بعد-، بل سبب الاختيار هو تناسب الضمة مع واو الجماعة، والدليل على ذلك أننا إذا أسندنا الفعل نفسه(بلا يبلو) إلى ياء المخاطبة بعد التوكيد، فيُقال فيها: لَتُبْلَيِنَّ ، فكسرت ياء المخاطبة لمناسبة الياء لا دليلاً على المحذوف، وهو الواو التي انقلبت ألفاً ثم حُذفت. (انظر أيضاً: شرح الشافية ٣/ ١٥٩-١٦٠، وحاشية الحمصي ١/ ٦٢، والتطبيق الصرفي لعبده الراجحي ٦٠-٦٢).

(٤) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع وب وس: فحذف.

(٧) وفيه نظر، كما سبق الإشارة إليه في الحاشية (رقم ١٥) في الصفحة السابقة.

(٨) أي: ما فُصِل بينه وبين نون التوكيد بفاصل مُقدّرٍ كواو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(٩) سورة القصص من الآية ٨٧. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١٠) وهو لا الناهية هنا.

(١١) زيادة من ب.

[الثقيلةِ](1)، فالتقى ساكنانِ: الواوُ والنونُ المُدغمةُ، فحُذِفتِ الواوُ لاعتلالِها، ولِوجودِ الضمّةِ الدالّةِ عليها. وقولُه في الشرحِ(2): أصلُه قبلَ دخولِ الجازمِ يصدُّونَنَّكَ، فلمّا دخلَ الجازمُ حذفَ نونَ الرفعِ إنّما يأتي على شذوذٍ، وهو تأكيدُ الفعلِ الخالي عن / ١٢ أ / الطلبِ.

وقد تبيَّنَ ممّا قرَّرنا أنّ الفعلَ في هذه الأمثلةِ ـ ما عدا الثاني منها(3) ـ مُعرَبٌ لفظاً؛ إذِ الإعرابُ فيها ظاهرٌ؛ إذْ هو بحذفِ النونِ للجازمِ، فما وقعَ في الأوضحِ(4) مِن أنّه مُعرَبٌ في الأوّلِ والثالثِ تقديراً كالثاني ـ وهو لتبلَوُنَّ ـ سهوٌ، وإنّما لم يُبْنَ فيها على الأصحِّ لانتفاءِ تركُّبِهِ؛ لأنّهم لا يركِّبونَ ثلاثةَ أشياءٍ فيجعلونَها كشيءٍ واحدٍ، والضابطُ في ذلكَ أنّ ما كانَ مِن المضارعِ رفعُهُ بالضمّةِ إذا أُكِّدَ بالنونِ بُنِيَ على الفتحِ، وما كان رفعُه بثبوتِ(5) النونِ إذا أُكِّدَ بالنونِ يبقى(6) على إعرابِهِ لفظاً أو تقديراً، لِعدمِ مُباشرتِها لهُ، وإنّما بُنِيَ مع عدمِ مُباشرتِها له في نحوِ: هل تضربْنانِّ يا هنداتُ؛ لوجودِ المُقتضي لبنائِه(7)، وهو ظاهر.

وإنّما قدّمَ المُصنِّفُ حالةَ بنائِهِ على إعرابِهِ؛ لأنّه الأصلُ فيهِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) زيادة من س.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص٣٦.

(٣) أي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ فهو مرفوع ـ تقديراً ـ بثبوت نون الإعراب المحذوفة بسبب توالي الأمثال (انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ١٢٦).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٨.

(٥) في الأصل بثبات، والمثبت من ق وب وس ود.

(٦) في ع وب: بقي.

(٧) وهو إسناده إلى نون النسوة، حيث يُبنى على السكون، ولا أهمية لنون التوكيد هنا، لأنّها غير مباشرة أصلاً حتى يُبنى الفعل معها.

الحرف وعلامته[1]

وأمّا الحرفُ؛ وهو ما دلَّ على معنىً في غيرِه فقطْ، فيُعرَفُ؛ أي: يُميَّزُ[2] عن قسيمَيهِ بأنْ لا يقبلَ شيئاً مِن علاماتِ الاسمِ المتقدِّمةِ ولا غيرِها، ولا شيئاً مِن علاماتِ الفعلِ المُتقدِّمةِ ولا غيرِها، فحينئذٍ يمتنعُ كونُهُ واحداً منهما، فيتعيَّنُ كونُهُ حرفاً؛ إذْ لا مَخرجَ[3] عنْ ذلكَ كما دلَّ عليهِ الاستقراءُ، نحوَ:

هل مِن حروفِ الاستفهامِ، وتدخلُ على الجملتينِ الاسميّةِ والفعليّةِ[4]، حيثُ لمْ يكُنْ في حيِّزِها فعلٌ، أمّا إذا كانَ فتختصُّ بالفعلِ[5]. ولا منافاةَ حينئذٍ بينَ ما ذكروهُ[6] هُنا، وبينَ قولِهِم في بابِ الاشتغالِ مِن أنَّهُ يجبُ النصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعد ما يختصُّ بالفعلِ كهل، والعِلّةُ في ذلكَ ما قالهُ الرضيُّ[7] وغيرُه مِن أنَّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنى قَدْ، كما في: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[8]، وقد مختصّةٌ بالفعلِ فكذا[9] هل، لكنّها لـمّا تطفَّلتْ على همزةِ الاستفهامِ، انحطّتْ رُتبتُها عن قَدْ في اختصاصِها بالفعلِ، فاختصّتْ بهِ فيما إذا كانَ في حيِّزِها؛ لأنّها إذا رأتْهُ في حيِّزِها تذكّرتْ عهوداً بالحيِّ[10]، وحنّتْ إلى الإلفِ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وأمّا الحرفُ فيُعرَف: بأن لا يقبلَ شيئاً من علاماتْ الاسم والفعلِ، نحو: هَلْ، وبَلْ. وليس منه مهما وإذما، بل ما المصدرية ولما الرابطةُ في الأصح. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٦).

(٢) في ع وق: يتميز.

(٣) في ع وب: يخرج.

(٤) مثال دخولها على الجملة الفعلية ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ ـ الإنسان ١ ـ، ومثال دخولها على الجملة الاسمية ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلۡ أَنتُم مُّجۡتَمِعُونَ﴾ ـ الشعراء ٣٩ ـ.

(٥) ولا تدخل الاسم عندئذ إذا كان خبره فعلاً، فلا يقال: هل زيدٌ ينطلق؟ وهل زيدٌ سافر. (انظر: الكتاب ١/ ٩٩، وحاشية الحمصي ١/ ٦٣).

(٦) في ب: ذكر.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٣، والكشاف ٤/ ٦٦٦، وشرح الكافية ٢/ ٣٧٣، ومغني اللبيب ص ٤٦٠.

(٨) سورة الإنسان (الدهر)، من الآية ١؛ وهي بتمامها ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾.

(٩) في س: فكذلك.

(١٠) في ع وق وس ود: الحمى.

المألوفِ، وعانقتْهُ، ولمْ ترضَ بافتراقِ الاسمِ بينَهما، وإذا لمْ ترَهُ في حيِّزها تسلّتْ عنه ذاهلةً.

وبَلْ مِن حروفِ العطفِ / ١٢ ب / ومعناها الإضرابُ[١].

[الخلاف في بعض الحروف: مهما وإذما وما المصدرية ولـمّا]

والحرفُ ليسَ منهُ مهما لعَوْدِ الضميرِ عليهِ في نحوِ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٢]، والضميرُ لا يعودُ إلّا على الأسماءِ، وقيل: إنّه حرفٌ[٣].

ولا إذما، بل ظرفُ زمانٍ بمنزلةِ مَتَى، فإذا قلتَ: إذْما تقُمْ أقُمْ، فمعناه: متى تقُمْ أقُمْ، ويدلُّ على اسميّتِها أنّها كانتْ قبلَ دخولِ ما اسماً، والأصلُ بقاءُ الشيءِ على ما كانَ عليهِ. وقيل: إنّها حرفٌ بمنزلةِ إنْ الشرطيةِ[٤]، وأنَّ المعنى في المثالِ: إنْ تقُمْ أقُمْ، وهو الأصحُّ كما في الأوضحِ[٥].

وأُجيبَ عمّا تقدّمَ[٦] أنَّ[٧] إذْ قدْ سُلبَ منها معناها الأصليُّ بدخولِ[٨] ما، بدليلِ أنّها كانتْ للماضي فصارتْ للمستقبلِ، واستُعمِلتْ مع ما المزيدةِ[٩] استعمالَ إنْ، فكانتْ حرفاً في الشرطِ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص١٥١-١٥٣.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) في (مهما) ثلاثة أقوال:

١- هي اسم عند الجمهور.

٢- هي حرف، قال به السهيلي وتبعه ابن يسعون.

٣- هي ظرف زمان، عند بعضهم. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٣٥-٤٣٦)

(٤) قال ابن هشام: إذما أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إنْ الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي. وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم. مغني اللبيب ص١٢٠. (وانظر: المقتضب ٢/ ٤٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦- ٣٨٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠٥.

(٦) من أنّ (إذما) اسمٌ.

(٧) في ع: بأنّ.

(٨) في ع ود: بعد دخول.

(٩) في ع ود: الزائدة.

وفيه نظر. قُلتُ: ولعلَّ وجهَ النظرِ أنّهُ لا يلزمُ مِن تَغييرِ زمانِها انسلاخُها عنِ الاسميّةِ إلى الحرفيّةِ، بدليلِ أنّ الـمُضارعَ موضوعٌ للحالِ، أوْ لهُ وللاستقبالِ، وإذا دخلتْ عليه لَمْ قَلبتْ معناهُ إلى الماضي[1]، ولمْ يخرجْ لفظُه عن كونِهِ مُضارعاً.

بلْ منْه ما المصدريّةُ، وهي المسبوكةُ مع ما بعدَها بالمصدرِ؛ نحوَ: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾[2]، ـ أي: عَنَتَكُمْ ـ، وقيلَ إنّها اسمٌ[3].

ولـمّا الرابطةُ، أي: لِوجودِ شيءٍ بشيءٍ، وهي عندَ سيبويهِ حرفُ وجودٍ لوجودٍ[4]، وقيل: إنّها ظـرفٌ[5]؛ فقالَ ابنُ جنّي[6]: بمعنى حـينٍ، وقالَ ابنُ مـالكٍ[7]: بمعنـى إذْ، وفيهِ[8] معنى الشرطِ. واستظهرَهُ الـمُصنِّفُ في الـمُغني، وعلّلهُ بأنّها مُختَصّةٌ بالماضِي، والإضافةِ إلى الجُملِ ـ كما هو شأنُ إذْ ـ وعليهِ فعامِلُها جوابُها[9].

---

(١) في ع وق وس ود: المضيّ.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٨. والعنَتُ: دخول المشقة على الانسان، يُقال: أعنتَ فلانٌ فلاناً إعناتاً إذا أدخل عليه عنتاً، أي: مشقة. (لسان العرب ـ عنت). والآية بتمامها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٣) وهذا ما ذهب اليه الأخفش وابن السرّاج وجماعة من الكوفيين. (انظر: الجنى الداني ص٣٣٢، ومغني اللبيب ص٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٠).

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٥) قال به ابن السراج وتبعه الفارسي وابن جني وتبعهم جماعة. (انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٥٧، ومغني اللبيب ص٣٦٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٥).

(٦) ابن جني: هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي الموصلي، كان أبوه مملوكاً روميّاً لسليمان بن فهد الموصلي تُوفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ، وكان إماماً في اللغة والنحو، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، من مصنّفاته: الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، واللمع في النحو وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، وهدية العارفين ١/ ٦٥٢).

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧١٤، ونصّه: إذا ولي لـمّا فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، فهو ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط.

(٨) في الأصل فيه، والمثبت من ق.

(٩) انظر: مغني اللبيب ص٣٦٩، وذكر فيه معنىً آخر لـ (لـمّا) وهو: حرف وجوب لوجوب.

ورُدّ بأنّها أُجيبَتْ بها النافيةِ وإذا الفجائيّةِ، وما بعدَهما لا يعملُ فيما قبلَهما.

ولا خلافَ بينَهمْ أنّ لـمّا النافيةَ حرفٌ، وتختصُّ[1] بالمضارعِ[2].

وكذا لـمّا الايجابية[3] إلّا أنّها تدخلُ على الجملِ الاسميّةِ، وعلى الماضي لفظاً لا معنىً، كما صرّحَ به في المغني[4].

والحكمُ على مَهْما وإذْما بالاسميّةِ، وعلى ما ولـمّا [الرابطة][5] بالحرفيّةِ، إنّما هو في[6] الأصحِّ / ١٣ أ / مِن القولينِ فيهما.

وقد مرَّ أنّ الأصحَّ في إذما أنّها حرفٌ[7]. فقولُه على الأصحِّ منظورٌ فيه بالنسبةِ إليْها. وما حكاهُ من الخلافِ في ما المصدريّةِ حكاهُ غيرُه. وحكى ابنُ خروفٍ[8] الاتفاقَ على حرفيّتِها، وردَّ على مَن نقلَ فيها خلافاً. قالَ في الـمُغني[9]: والصوابُ مع ناقلِ الخلافِ؛ فقد صرّحَ الأخفشُ وأبو بكرٍ[10] باسميّتِها.

---

(١) في ب: ويختصّ.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٩.

(٣) في الأصل: الاجابية وهو خطأ.

(٤) انظر: مغني اللبيب ص٣٧٠-٣٧١. وسمّاها حرف استثناء، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ - الطارق: ٥ -، أي: إلاّ.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ب وس ود: على.

(٧) انظر التفصيل في الخلاف في حرفيتها في الصفحة السابقة.

(٨) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي نظام الدين أبو الحسن القرطبي النحوي المالكي، المعروف بابن خروف، الـمُتوفَّ سنة ٦٠٩هـ، إمام في العربية والنحو، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي في النحو، وتبرئة أئمة النحو عما نُسب إليهم من الخطأ والسهو. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، وهدية العارفين ١/ ٧٠٤).

(٩) انظر: مغني اللبيب ص٤٠٢.

(١٠) هو ابن السراج النحوي صاحب الأصول في النحو (انظر ترجمته ص ٧١ من هذا الكتاب).

[أنواعُ الحروفِ من حيثُ الاختصاصُ والإعرابُ]

واعلمْ أنّ الحروفَ ستةُ أنواعٍ:

أحدُها: ما لا يختصُّ بالأسماءِ ولا بالأفعالِ، بل يدخلُ على كلٍّ منهما ولا يعملُ؛ كهلْ.

الثاني: ما لا يختصُّ بهما، ولكنّه يعملُ؛ كالأحرفِ الـمُشبَّهةِ بليسَ.

الثالثُ: ما يختصُّ بالأسماءِ، ويعملُ فيها الجرَّ؛ كفي، أو النّصبَ والرفعَ؛ كإنّ وأخواتِها.

الرابعُ: ما يختصُّ بالأسماءِ، ولا يعملُ فيها؛ كلام التعريفِ.

الخامسُ: ما يختصُّ بالأفعالِ، ويعملُ فيها الجزمَ؛ كلمْ، أو النّصبَ؛ كلنْ.

السادسُ: ما يختصُّ بالأفعالِ، ولا يعملُ فيها؛ كقدْ والسينِ وسوفَ.

[بناءُ الحروف: علّتُهُ وأنواعُهُ][1]

وجميعُ الحروفِ مبنيّةٌ بإجماعٍ، لا حظَّ لها في الإعرابِ؛ لأنّها لا تتصرّفُ[2]، ولا يَتعاقَبُ[3] عليها مِن المعاني التركيبيّةِ ما تحتاجُ[4] معه إلى الإعرابِ[5]؛ ثمّ مِنها:

أ . ما هو مبنيٌّ على السكونِ؛ كقدْ ولم[6].

ب. وما هوَ [مبنيٌّ][7] على الفتحِ؛ كإنَّ وليتَ.

ج . وما هو[مبنيٌّ][8] على الكسرِ؛ كلامِ الجرِّ وبائِهِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وجميعُ الحروفِ مبنيّةٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٤٣).

(٢) أي: هي جامدة، فلا يشتقّ منها مطلقاً.

(٣) في ب وس ود: يعتقب.

(٤) في ع وق وب وس: يحتاج.

(٥) أي إنّ معانيها واحدة، ولا تتغيّر بتغيّر موقعها في السياق، فلم يبق داعٍ لإعرابها، إذ لا لبس فيها خلافاً للأسماء.

(٦) في ق: لنْ.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من ع وس ود.

د . وما هو [مبنيٌّ][1] على الضمِّ؛ كمُنذُ في لغةِ مَن جرَّ بِها[2].

وقد تقدّمَ أنَّ الأصلَ في البناءِ السكونُ كما[3] مرَّ[4]، فإذا جاءَ شيءٌ ممّا الأصلُ فيه البناءُ مبنيّاً فلا يُسألُ عَن سببِ بنائِه؛ لمجيئِه على أصلِه[5]. ثُمّ إنْ جاءَ مبنيّاً على السكونِ فلا يُسألُ أيضاً عن سببِ بنائِه عليْهِ لذلكَ، أوْ على حركةٍ يُسألُ[6] عنهُ سؤالانِ: لِمَ عُدِلَ إلى الحركةِ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا؟

وإنْ جاءَ شيءٌ ممّا الأصلُ فيهِ الإعرابُ[7] مبنيّاً على السكونِ، سُئِلَ[8] عنه سؤالٌ واحِدٌ: لِمَ بُنِيَ؟، أوْ على حركةٍ سُئِلَ عنهُ ثلاثةُ أسئلةٍ: لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ عُدِلَ[9] إلى الحركةِ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ فيه[10] كذا؟.

---

(١) زيادة من س ود.

(٢) مُذ ومُنذُ لهما ثلاث حالات، فإذا كانا:

أ / حرفي جرٍّ، فما بعدهما اسم مجرور.

ب/ ظرفين، فما بعدهما مضاف إليه مجرور مفرد.

ج / ظرفين مضافين إلى جملة اسمية أو فعلية، فالجملة في محل جر بالإضافة. (انظر: الكتاب ١/ ١٧، ومغني اللبيب ص٤٤١-٤٤٢).

(٣) في باقي النسخ: لما.

(٤) انظر ص٢٠ من هذا الكتاب.

(٥) في ق: الأصل.

(٦) في ع: فيسأل، وفي ب وس ود: سئل.

(٧) بعدها في ع: فيه، وهو تصحيف.

(٨) في ق: يسأل.

(٩) في ب: بني.

(١٠) سقطت فيه من ق وس.

تعريفُ الكلام[1]

والكلامُ لغةً: عبارةٌ عن القولِ[2]، وما كانَ مُكتفِياً بنفسِه؛ كما[3] في القاموسِ[4].

واصطلاحاً: لفظٌ ـ أيْ ملفوظٌ كالخلقِ بمعنى المخلوقِ، وهو في الأصلِ مَصدرٌ بمعنى / ١٣ ب / الرَّمْي، ثُمّ خُصَّ بالرميِ مِن الفمِ، ثمّ أُطلقَ عليهِ[5] مِن بابِ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعولِ، وقد مرَّ تعريفُه[6]، ولو عبّرَ بالقولِ هنا كما في الكلمةِ لكانَ[7] أولى لِما مرَّ[8]، وخرجَ به ما ليسَ بلفظٍ: كالخطِّ والإشارةِ وشبهِهما، وإنْ كانَ مفيداً فإنّه لا يُسمَّى كلاماً اصطلاحاً، وصحَّ الإخراجُ بهِ، وإنْ كانَ جِنساً لِما مرَّ[9] ـ مفيدٌ؛ أي: دالٌّ على معنىً[10] يحسُنُ السكوتُ عليهِ مِن الـمُتَكَلِّمِ عليهِ، بحيثُ لا يصيرُ السامعُ مُنتظِراً لِشيءٍ آخَرَ؛ لأنَّ الفائِدةَ حيثُ وقعَتْ قيداً للفظِ أو القولِ، فالـمُرادُ بها الفائدةُ التامَّةُ، أي: التركيبيّةُ[11] لا الناقصةُ التي هي الإفراديّةُ؛ إذْ هِيَ غيرُ مُعتدٍّ بها في نظرِهم.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والكلامُ لفظٌ مُفيدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص٦٣).

(٢) قال في القاموس: القَوْل: الكلام، أو كل لفظ مَذَل به اللسانُ ـ أي: أفشاه ـ، تاماً أو ناقصاً، (ج) أقوال و(جج) أقاويل (انظر: القاموس المحيط ـ قول).

(٣) في ق ود: كذا، وفي ب: كذا قاله.

(٤) انظر: القاموس المحيط ـ كلم.

(٥) أي: أطلق المصدر لفظ على اسم المفعول ملفوظ.

(٦) انظر: ص٣ من هذا الكتاب.

(٧) سقطت من ع.

(٨) لأنَّ القول أخصُّ من اللفظ، لاختصاصه بالموضوع، أمّا اللفظ فيشمل المستعمل والمهمل. (انظر ص٣ من هذا البحث).

(٩) انظر: ص٣ من هذا الكتاب.

(١٠) في ق: ما.

(١١) أي التراكيب، وفيه نظر لأنه لا يلزم من التركيب أن يكون مستقلاً بالمعنى، بل رُبّما استند على تركيب أو تراكيب أخرى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٦٧).

وخَرَجَ به ما لا فائدةَ فيه؛ كالـمُركَّبِ الإضافيِّ والـمَزجيِّ والإسناديِّ[1] الـمُسمَّى بِهِ: كبرقَ نحرُه، ودخل فيه ما لا يُجهَلُ معناهُ: كالسماءُ فوقَنا والأرضُ تحتَنا، إلَّا أنْ يُرادَ بالمفيدِ[2] المفيدُ بالفعلِ؛ فلا يُسمَّى كلاماً، وعليهِ جَرَى بعضُهم[3]، واقتصارُه هُنا على ذِكْرِ الـمُفيدِ ـ كما في الأوضحِ[4] ـ مُغنٍ[5] عن ذكرِ الـمُركَّب؛ إذِ الـمُفيدُ بالـمَعنى الـمَذكورِ مستلزِمٌ[6] التركيبَ.

واعتبرَ بعضُهم في الكلامِ القصدَ؛ ليُخرِجَ كلامَ النائمِ ونحوَه، فإنّه عارٍ مِن[7] القصدِ، وجَرى عليهِ في المغني والشذورِ[8]، وأسقطَهُ قومٌ لعدمِ اعتبارِه عندَهم، وصحّحه أبو حيّانَ[9]، وتبعَهم الـمُصنِّفُ هنا وفي الأوضحِ[10]. وما قيلَ[11] في الاعتذارِ عنِ الـمُصنِّفِ في عدمِ ذكرِه من أنَّ المفيدَ مستلزِمُه[12]؛ إذْ حُسْنُ سكوتِ المتكلِّمِ يستدعي أنْ يكونَ قاصداً بما[13] تكلّم بهِ، فغيرُ مُسلَّمٍ، ولو سُلِّمَ فيكونُ قولُه في الـمُغني وغيرِهِ مقصود مُستدرَكاً، إلَّا أنْ يُقالَ إنّهُ من قبيلِ التصريحِ بما علمَ التزاماً.

---

(١) مثال المركَّب تركيباً إضافياً عبد الله، ومثال المركَّب تركيب مزج بعلبك، ومثال التركيب الإسنادي: وهو ما كان جملة في الأصل شاب قرناها. (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٩، وشرح قطر الندى ص٩٧).

(٢) في ق: إنْ أُريد بمفيد، وفي ب وس: أن يراد بمفيد.

(٣) منهم ابن مالك. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١.

(٥) في الأصل: مغني وهو تصحيف.

(٦) في ع وق وب وس: يستلزم.

(٧) في ع: عن.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٢٣-٢٤، ومغني اللبيب ص٤٩٠.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣١-٨٣٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١ -١٣.

(١١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠-٢١، وحاشية الحمصي ١/ ٦٨.

(١٢) في ع وق وس: يستلزمه.

(١٣) في ع وق: لما.

واعلمْ أنَّ بينَ اللفظِ والإفادةِ عموماً من وجهٍ [وخصوصاً مِن وجهٍ][1]؛ لصدقِهما على قامَ زيدٌ ونحوِه، وانفرادِ اللفظِ بصدقِه على الـمُفردِ، والإفادةِ بصدقِها على الإشارةِ.

[صور تأليف الكلام][2]

والصورُ التي يتألّفُ منها الكلامُ ستةٌ: اسمانِ، وفعلٌ واسمٌ، وفعلٌ واسمانِ، وفعلٌ / ١٤ أ / وثلاثةُ أسماءٍ، وفعلٌ وأربعةُ أسماءٍ، وجملةُ الشرطِ وجوابُه، والقَسَمُ[3] وجوابُهُ ـ وهوَ خَبَرٌ إنْ احتملَ الصدقَ والكذبَ، وإلّا فإنشاءٌ ـ، والأصحُّ انحصارُه فيهما[4]، وأنَّ الجملةَ أعمُّ منهُ[5].

وأقلُّ ائتلافِه عندَ النّحاةِ خبراً كانَ أو إنشاءً مِن:

أ/ اسمينِ حقيقةً؛ كهذا زيدٌ، أو حُكماً؛ كزيدٌ قائمٌ؛ فإنَّ الوصفَ معَ مرفوعِهِ الـمُستترِ في حكمِ الاسمِ المفردِ، بدليلِ أنّه لا يبرُزُ مع التثنيةِ والجمعِ[6]، بخلافِ الفعلِ مع مرفوعِهِ الـمُستترِ[7]، فسقطَ ما قِيلَ مِن[8] أنّ زيدٌ[9] قائمٌ ثلاثةُ أسماءٍ لا اسمانِ فقطْ. كذا قِيلَ فليُتأمَّلْ.

---

(١) زيادة من ب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأقلُّ ائتلافه من اسمين كزيدٌ قائمٌ، أو من فعلٍ واسمٍ كـ قامَ زيدٌ». (انظر: شرح قطر الندى ص٤٤).

(٣) في ع وق وب ود: أو القسم.

(٤) أي انحصار القسم في الخبر أو الإنشاء، وقوله الأصح يشير إلى رأي مفاده تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وطلب، والطلب هو ما تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب، والإنشاء هو ما اقترن وجود لفظه بوجود معناه. (انظر: شرح شذور الذهب ص٥٢، وحاشية الحمصي ١/ ٦٩).

(٥) أي: والأصحّ أنّ الجملة أعمّ من الكلام، لأنّه يُشترط فيه الإفادة بخلافه، فيُقال: جملة الشرط وجملة الصلة، ولا تعتبران كلاماً.

(٦) في ع: أو الجمع.

(٧) نحو: يقومُ، يقومان، يقومون.

(٨) سقطت من من ق وب وس.

(٩) في الأصل: زيداً، والمثبت من ق.

ب/ أو [مِن][1] فعلٍ واسمٍ؛ كقامَ زيدٌ و﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[2].

ولا يُشترطُ في جزأيِ الكلامِ مِنْ[3] أنْ يُلفَظَ[4] بهما معاً ـ كما مثّلَ ـ، بلْ قدْ يُلفظُ بأحدِهما دونَ الآخَرِ؛ كاسْتَقِمْ، وقدْ لا يُلفظُ بهما معا؛ كالـمُقدَّرِ بعدَ نَعَمْ في جوابِ مَنْ قالَ: أقامَ زيدٌ؟؛ إذِ الكلامُ هو الـمُقدَّرُ بعدَها على الصحيحِ[5].

والتأليفُ وقوعُ الألفةِ بين الجُزأينِ، فهو أخصُّ من التركيبِ، إذْ هو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثرُ، فكلُّ مؤلَّفٍ مركَّبٌ، ولا عكسَ بالمعنى اللغويِّ.

---

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) سورة ص، من الآية ٣٠. والآية بتمامها ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٣) سقطت مِن من باقي النسخ.

(٤) في د: يتلفظ.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٢٢.

أنواعُ الإعرابِ وعلاماتُه[1]

فصلٌ عقدَهُ لأنواعِ الإعرابِ وعلاماتِهِ، وقد تقدَّمَ معنى الإعرابِ لغةً واصطلاحاً[2].

وأنواعُ الإعرابِ الذي هو جِنسٌ لها عند النحاةِ[3] أربعةٌ باستقراءٍ[4]؛ وهيَ:

١-٢/ رَفْعٌ بحركةٍ أو حرفٍ، ونَصْبٌ بذلكَ أو بحرفٍ[5]، وكلاهُما يُوجدُ في المُعرَبِ مِن اسمٍ وفعلٍ؛ فالرّفعُ فيهما نحوُ: زيدٌ يقومُ، والنصبُ فيهما نحوُ: إنّ زيداً لنْ يقومَ.

٣/ وجَرٌّ بحركةٍ أو حرفٍ، ولا يُوجَدُ إلّا في اسمٍ؛ لِخفّتِهِ، ولأنَّ كُلَّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنهُ في المَعنى، والمُخبَرُ عنهُ لا يكونُ إلّا اسماً، نحوَ: مررْتُ بزيدٍ، فزيدٌ في المعنى مُخبَرٌ عنهُ بأنّهُ ممرورٌ بهِ.

٤/ وجزْمٌ بسكونٍ أو حذفٍ، ولا يُوجدُ إلّا في فِعلٍ، وذلكَ نحوُ: لمْ يقُمْ ؛ لثِقلِهِ، وليكونَ الجزمُ فيه كالعِوضِ من الجرِّ؛ لِما فاتَهُ من المُشاركةِ فيهِ، فيحصلُ لكلٍ مِنْ صِنْفَي المُعرَبِ ثلاثةُ أوجهٍ مِن الإعرابِ. وقيل: إنّما اختصَّ به؛ لأنّه لو دخلَ / ١٤ ب / الاسمَ لأدّى وجودُهُ إلى عدمِهِ، وما أدّى وجودُهُ إلى عدمِهِ كانَ باطلاً، وذلكَ أنَّ المُنوَّنَ مِن الأسماءِ إنْ جُزِمَ التقى فيهِ ساكنانِ: الحرفُ المجزومُ والتنوينُ، فيُحرَّكُ الساكِنُ الأوّلُ، فيؤدِّي وجودُ الجزمِ إلى عدمِهِ، وغيرُ المُنوَّنِ محمولٌ عليهِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ: أنواعُ الإعراب أربعةٌ: رَفعٌ، ونَصْبٌ في اسم وفعلٍ؛ نحوُ: زيدٌ يقومُ، وإنّ زيداً لن يقومَ، وجَرٌّ في اسمٍ، نحوُ: بزيدٍ، وجزمٌ في فعلٍ، نحو: لم يقمْ. فيُرفَعُ بضمّةٍ، ويُنصبُ بفتحةٍ، ويُجرُّ بكسرةٍ، ويُجزمُ بحذفِ حركةٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص٤٥).

(٢) انظر: ص١١ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٣-١٧، والمقتضب ١/ ٣-٤، وشرح التسهيل ١/ ٤٢-٤٤.

(٤) في ع وب وس ود: بالاستقراء.

(٥) في ع وق وس: بحذف.

وقدَّمَ الرّفعَ لِعدمِ استغناءِ الكلامِ عنهُ؛ كجاءَ زيدٌ، ثُمَّ النّصبَ؛ لاشتراكِ الاسمِ والفعلِ فيه، ولأنَّ عامِلَهُ قد يكونُ فِعلاً والعملُ له بالأصالةِ، فيكونُ معمولُهُ أصلاً بالنسبةِ للمجرورِ، ثُمَّ الجرَّ؛ لاختصاصِهِ بالأشرفِ[1].

وكونُ الحركاتِ أنواعَ الإعرابِ جارٍ على مذهبِ البصريّينَ مِن أنَّ الإعرابَ ما اختلفَ بِهِ آخِرُ الـمُعرَبِ[2]، لا أنّهُ اختلافُ آخرِ الـمُعرَبِ[3] على ما هو مَذهبُ الكوفيِّينَ. وعبّرَ بالأنواعِ دونَ الألقابِ الـمُعبِّرِ بها بعضُهمْ؛ لأنَّ الإعرابَ عندَه لفظيٌّ، ولأنَّ مِنْ حقِّ اللَّقبِ أنْ يصدُقَ على ما لُقِّبَ بِهِ، كأنْ يُقالَ: الإعرابُ الرَّفْعُ، وكذا البواقي. وهو مُمتنِعٌ؛ لاستلزامِهِ حَمْلَ الأخصِّ على الأعمِّ.

أ/ [علاماتُ الإعرابِ الأصليَّةِ]

ولهذهِ الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ أصولٌ وعلاماتٌ فروعٌ نائِبةٌ عنها، أشارَ إلى الأوّلِ[4] بقولِهِ فيُرفَعُ ـ أي: الـمَرفوعُ[5] من اسمٍ وفعلٍ ـ بضمّةٍ، ويُنصَبُ ـ أي: الـمَنصوبُ مِنهما ـ بفتحةٍ، ويُجَرُّ ـ أي: الـمَجرورُ من اسمٍ ـ بكسرةٍ، ويُجزَمُ ـ أي: الـمَجزومُ مِن فِعلٍ ـ بحذفِ حركةٍ.

---

(١) أي الاسم.

(٢) أي: إنّ الإعراب هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظيّ، وهو اختيار ابن خروف، وابن الحاجب، والأستاذ أبي علي، وابن مالك (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٨، والتوطئة ص ص ١٣١-١٣٢، وشرح الكافية ١/ ٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨-٣٩).

(٣) أي: إنّ الإعراب هو التغيير في آخر الكلمة، والحركات علامات الاعراب، ودلائل عليه، وهذا هو قول الكوفيّين لأنّ الإعراب عندهم معنوي، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم. (انظر: الكتاب ١/ ١٣-١٤، والمقتضب ٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب ١/ ٨٣٣).

(٤) أي: علامات الإعراب الأصلية، وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون.

(٥) أي ما يصحّ رفعه، لا المرفوع بالفعل، حتى لا يلزم تحصيل الحاصل.

فالضمّةُ عَلَمٌ ومُسَمّاهُ الرَّفعُ، وكذا الباقِي، وقدْ مرَّ أمثلتُها. هذا هو الأصلُ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحركاتِ والسكونِ أصلٌ للإعرابِ بالحروفِ والحذفِ؛ إذْ لا يُعدَلُ عنهما إلَّا عندَ تعذُّرِهما.

ب/ [علاماتُ الإعرابِ الفرعيّةِ]

وخَرجَ عنْ ذلكَ الأصلِ باعتبارِ المحلِّ(١) لا النائبِ(٢) سبعةُ أبوابٍ، أُعربتْ بغيرِ ما ذُكِرَ، وتُسمّى أبوابَ النائباتِ(٣)؛ لأنَّ الإعرابَ الواقعَ فيها نائبٌ عن الأصلِ.

ووجهُ انحصارِها في سبعةٍ أنَّ النائِبَ فيها إمّا:

أ . حَرفٌ عنْ حركةٍ؛ وهو بابُ الأسماءِ الستّةِ، وبابُ الـمُثنّى، وبابُ جمعِ المذكّرِ السالمِ.

ب. أو حركةٌ عن حركةٍ؛ وهو بابُ الجمعِ بألفٍ وتاءٍ، وبابُ ما لا ينصرفُ.

ج . أو حرفٌ عن حركةٍ، وحذفُه(٤) عن حركةٍ / ١٥ أ/ وسكونٍ(٥)؛ وهو بابُ الأمثلةِ الخمسةِ.

د . أو حذفُ حرفٍ فقطْ عن سكونٍ؛ وهو بابُ الفعلِ المعتلِّ.

وقدّمَ الأسماءَ الستّةَ لِكونِها مُفرَدةً، والـمُفرَدُ سابِقٌ عنِ(٦) الـمُثنّى والمجموعِ(٧). وأتبعَهُ بالـمُثنّى لِكونِهِ يليه. ثمَّ أتَى بجمعِ الـمُذكَّرِ السالمِ قبلَ جمعِ الـمُؤنَّثِ السالمِ لِشرفِ المذكَّرِ. ثمَّ(٨) ما لا ينصرِفُ لِشبهِهِ بالفعلِ. ثُمَّ بالأمثلةِ الخمسةِ قبلَ الفعلِ الـمُعتلِّ؛ لِصحّةِ آخِرِها في غالِبِ الأحوالِ.

---

(١) أي المواضع التي تقع فيها النيابة (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٤).

(٢) أي باعتبار لفظ النائب عن الأصل، وهو عشرة أبواب؛ فينوب عن الضمة الواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة، وهكذا...

(٣) في باقي النسخ: النيابة.

(٤) في ع: أو حذف.

(٥) في ب وس ود: أو سكون.

(٦) في ع: على

(٧) في ق: الجمع

(٨) بعدها في ع: أتى بما

لكنْ كانَ الأَوْلى أنْ يَبدأَ بما نابَ فيه حركةٌ عن حركةٍ ـ كما في التسهيلِ والشُّذورِ[1] ـ؛ لأنَّ ذلكَ أقربُ إلى الأصلِ، وحيثُ بدأ بالأسماءِ الستّةِ فكانَ ينبغي أنْ يُثنّيَ بما لا ينصرفُ؛ لكونِهِ مُفرَداً، وإنْ لزِمَ منهُ الفصلُ بينَ ما يُعرَبُ بالحروفِ بما يُعرَبُ بالحركةِ. إذا تقرّرَ هذا فقولُهُ: إلّا الأسماءَ الستّةَ وما عُطِفَ عَليها ـ مِنَ الـمُثنّى وغيرِه مِمّا سيأتيْ ـ منصوبٌ على الاستثناءِ ممّا قبلَهُ.

[١/ الأسماءُ الستّةُ][2]

وهذا هو البابُ **الأوّلُ** ممّا خرجَ عنِ الأصلِ، وهيَ: أبوهُ، وأخوهُ، وحَمُوها، وفُوهُ، وهَنُوهُ، وذُو مالٍ؛ أي: صاحبُهُ.

وبعضُهم عَدَّها خمسةً بنقصِ الهَنِ مُنكِراً جوازَ إتمامِهِ[3] كما سيجيءُ[4]. والأسماءُ الستّةُ عَلَمٌ بالغَلَبةِ على هذهِ الأمثلةِ[5]، كَلفظَيِ العبادلةِ والعَشَرةِ[6] بالنسبةِ إلى الصحابةِ ـ رضيَ اللهُ [تعالَى][7] عنهمْ ـ وإنْ أُطلِقتْ على غيرِها؛ فتوسّعٌ.

والحمُ أقارِبُ الزوجِ أباً كانَ أو أخاً أو غيرَهما؛ فلهذا أنّثَ الضميرَ. وقد يُطلَقُ على أقارِبِ الزوجةِ[8].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٥ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص٦٠ وما بعدها.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: إلا الأسماء الستةَ، وهي: أبوهُ، وأخوهُ، وحَمُوها، وهنُوهُ، وفُوهُ، وذو مالٍ، فتُرفعُ بالواو، وتُنصَبُ بالألفِ، وتُجرُّ بالياءِ والأفصحُ استعمالُ الهَنِ كَغَدٍ.(انظر: شرح قطر الندى ص٤٦-٤٧).

(٣) إتمامه أي: إعرابه بالحروف.

(٤) انظر: ص٥١ من هذا الكتاب.

(٥) في ق: والأسماء الستة على هذه الأمثلة علم بالغلبة

(٦) العبادلة هم عبدالله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير. والعشرة هم المبشّرون بالجنة.(انظر: المفصل في علم اللغة ص٢٢، ولسان العرب ـ عبد).

(٧) زيادة من ع وق وب.

(٨) فيُقال عندئذ: حموه ـ بالتذكير ـ.

والهَنُ اسمٌ يُكنَّى بهِ عن أسماءِ الأجناسِ، وقيلَ: هوَ مختصٌّ[1] بما يُستقبَحُ التصريحُ بهِ، وقيلَ: عنِ الفرجِ خاصّةً[2].

ومثلُ[3] ذو[4] مالٍ؛ [أي][5] المضافةِ إلى اسمِ جنسٍ [ظاهرٍ][6] ذو الـمُضافةِ إلى:

- عَلَمٍ؛ نحوَ: «أنا اللهُ ذو بكّةَ»[7].
- أو وصفٍ؛ نحوَ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[8].
- أو جملةٍ؛ نحوَ: إذهبْ بذِي تَسلمْ[9].

---

(١) في ع وب: وقيل تختصّ.

(٢) الهِنْو - بالكسر -: الوقتُ وأبو قبيلة. وهَنُ المرأة: فرجُها..والهناتُ: الداهية ج: هنوات (انظر: القاموس المحيط- هنو).

(٣) في د: وقوله.

(٤) في س: ذي.

(٥) زيادة من ق وب وس ود.

(٦) زيادة من ق وس.

(٧) رواه البيهقي عن الزهري قال: بلغني أنهم وجدوا في مقام إبراهيم ثلاثة صفوح في كل صفح منها كتاب؛ في الصفح الأول أنا الله ذو بكّة صغتها يوم صغت الشمس والقمر، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء، وباركت لأهلها في اللحم واللبن. وفي الصفح الثاني: أنا الله ذو بكّة خلقت الرحم، وشققت لها من اسمي، من وصلها وصلته، ومن قطعها بتته. وفي الثالث: أنا الله ذو بكّة، خلقت الشرّ والخير، فطوبى لمن كان الخير على يديه، وويل لمن كان الشر على يديه.

قال البيهقي: سمعت مجاهدا يقول: إنّما سُمّيت بكّة لأن الناس يبكّ بعضهم بعضاً، وفي مصنف ابن أبي شيبة: وسُمّيت بكّة، لأنّ الرجال والنساء على حد سواء يبكون فيها (انظر: شعب الإيمان ٣/ ٤٤٥، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٢٦٩-٢٧٣)

(٨) سورة يوسف من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

(٩) مثَلٌ عربي، معناه: اذهب في وقتٍ صاحب سلامةٍ ؛ أي في وقت هو مظنّة السلامة. وموطن الشاهد اشتمال المثل على لفظ (ذي)؛ حيث اعتبرها الأكثرون بمعنى صاحب، واعتبرها البعض بمعنى الذي وهو ضعيف.(انظر: مغني اللبيب ص ص ٥٤٩-٥٥٠).

فلوْ قالَ - كما في العُمدةِ[1] - وذو المُعرَبِ لكانَ أحسنَ، والتقييدُ بالمُعرَبِ لإخراجِ ذو الطائيّةِ؛ فإنَّ المشهورَ بناؤُها، وقدْ تُعرَبُ فتجري مَجْرى ذي[2] المُعرَبِ، كما قالَ ابنُ مالكٍ[3]؛ فالأسماءُ حينئذٍ سبعةٌ.

[علاماتُ إعرابِها]

فتُرْفَعُ بالواوِ نيابةً عن الضمّةِ؛ نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[4].

وتُنصبُ / ١٥ ب / بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ؛ نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5].

وتُجرُّ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ؛ نحو: ﴿ارْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[6].

[شروطُ إعرابِها بالحروف]

ولإعرابِها بهذهِ الأحرفِ شروطٌ أربعةٌ:

١/ أنْ تكونَ مُفردةً، فلو ثُنِّيَتْ أو جُمِعتْ أُعرِبتْ إعرابَ المُثنّى وذلكَ[7] المجموعِ[8]؛ *أي: الذي جمعتَهُ؛ فإنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ أُعربتْ بِحركاتٍ ظاهرةٍ؛ كآباؤك، وإنْ كانَ جمعَ تصحيحٍ لمُذكَّرٍ أُعربَتْ بِالحروفِ، ولا يُجمَعُ مِنها هذا الجمعَ إلاّ الأبُ والأخُ والحمُ*[9].

---

(١) هو كتاب عُمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب، وهو كتاب مفقود لابن هشام الأنصاري (انظر: ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي ص٣٦٧).

(٢) في ع وق وب: ذو.

(٣) والأصل في (ذو) الطائية البناء على السكون وهي بمعنى الذي، وقد ترد معربة بالحروف بقلّة، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٨).

(٤) سورة القصص، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

(٥) سورة يوسف، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٨١. وهي بتمامها ﴿ارْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾.

(٧) في ع: وكذلك.

(٨) فنقول: جاء أبوان وإخوةٌ وحمون، ورأيت أبوينِ وإخوة وحمينَ، ومررت بأبوينِ وإخوةٍ وحمينَ.

(٩) ما بين النجمتين ساقط من ب وس ود.

٢/ وأنْ تكونَ مُكبّرةً، فلوْ صُغِّرتْ أُعربتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ.

٣/ وأنْ تكونَ مُضافةً لغيرِ ياءِ الـمُتكلِّمِ ولوْ تقديراً، كقولِهِ:

٨ - خالطَ مِنْ سَلْمَى خياشِيمَ وفَا[1]

أي: خياشيمَها وفاها، فلوْ أُضِيفتْ إلى الياءِ أُعرِبتْ على الأصحِّ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ، وكُلُّها تُضافُ إلى الياءِ إلَّا ذو.

٤/ وأنْ يكونَ[2] غيرَ مَنسوبٍ إليْها، فلوْ نُسِبَ إليها كانتْ مُعرَبةً بالحركاتِ. نبّهَ عليهِ ابنُ الصائغِ[3] والهَوّاريُّ[4] وغيرُهما، وهو مستغنىً عنهُ باشتراطِ الإضافةِ[5].

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٠، ولسان العرب- صهب، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤. وبعده قوله: صهباء خُرطوماً عُقاراً قرقفا

اللغة: (الخياشيم) جمع خيشوم وهو الأنف.(صهباء، خرطوم، عقار، قرقف)هي أوصاف للخمر، فالصهباء لونها، والخرطوم أول عصيرها، والعقار لعقرها صاحبها وستر عقله، والقرقف من أسمائها، والخمر يُؤنّث كثيراً وقد يُذكّر.

وموطن الشاهد: مجيء (فا) معربة بالحروف مع أنها مضافة إلى غير المتكلم تقديراً لا لفظاً، والمقدر فالموجود. وإعرابه: اسم معطوف منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف إلى الضمير (ها) المحذوفة. واختلف النحاة في توجيه البيت فالجمهور على أنه ضرورة والأخفش والكوفيون وتابعه ابن مالك على أنّ الإضافة فيه منوية (انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤١).

(٢) في ع وس ود: تكون.

(٣) في ع: الضائع. وابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الصائغ الزمردي الحنفي المتوفَّى بمصر سنة ٧٧٦هـ، نحوي لغوي فقيه محدث، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، والتذكرة، وحاشية على مغني ابن هشام. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٥٥-١٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٩٩)، أمّا ابن الضائع: فهو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، المتوفَّى سنة ٦٨٠ هـ، إمام في النحو، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل وغيرهما.(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، وكشف الظنون ص٦٠٤، ١٤٢٨، وهدية العارفين ١/ ٧١٣).

(٤) الهوّاريّ: هو محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي المالكي، أبو عبدالله المتوفَّى ٧٤٩هـ، فقيه أصولي متكلم محدّث عالم بالعربية، ولي القضاء بتونس، وله مصنّفات. (انظر: هدية العارفين ٢/ ١٥٥-١٥٦، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧١).

(٥) لأنّه لا يجتمع النسب والإضافة في كلمة واحدة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٧).

فإذا توفّرتْ هذهِ الشروطُ أُعرِبتْ بالحروفِ. واستغنى الـمُصنِّفُ[1] عن التصريحِ بذكرِها فيها؛ لِنُطقِهِ بها كذلكَ، كما استغنى عن تقييدِ ذو بمعنى صاحب، وفو بالخلوِّ من الميمِ.

[اللغات في فم وإعرابها]

فإنْ لمْ يخلُ منها[2] أُعرِبَ[3] بحركاتٍ ظاهرةٍ مع تضعيفِ ميمِهِ، ودونَهُ[4] منقوصاً، وبحركاتٍ مقدَّرةٍ مقصوراً؛ كعصا. ولكَ تثليثُ فائِهِ منقوصاً ومقصوراً[5] وإتباعُها لميمِه، فهذهِ عشرُ لغاتٍ[6]؛ أفصحُها فتحُ فائِه منقوصاً. واقتصرَ في التسهيلِ على تسعٍ[7].

[علةُ إعرابِها بالحروفِ]

وإنّما أُعرِبتْ بالحروفِ؛ لأنَّ الحروفَ وإنْ كانتْ فروعاً عنِ الحركاتِ إلَّا أنّها أَقوى مِنها؛ لأنَّ كلَّ حرفِ علّةٍ كحركتينِ، فكُرِه استبدادُ[8] الـمُثنّى والمجموعِ الفرعِيَّيْنِ[9] عن المفردِ بالإعرابِ بالأقوى، فاختاروا هذهِ الأسماءَ، وجعلوها مُعرَبةً بالحروفِ؛ ليكونَ في الـمُفرداتِ الإعرابُ بالأصلِ؛ وهو الحركةُ، وبالأقوى؛ وهو الحروف.

---

(١) سقطت المصنف من ب وس ود.

(٢) أي: إذا لم تخلُ (فو) من الميم.

(٣) في الأصل أعربت والمثبت من ب.

(٤) أي: دون التضعيف.

(٥) في ع وق وب وس: قصراً ونقصاً.

(٦) اللغات العشر هي: فَمٌ ـ بتثليث الفاء مع النقص وتخفيف التشديد ـ، فُمٌّ ـ تثليث الفاء مع النقص والتشديد، فُما ـ بتثليث الفاء مع القصر والتخفيف. و(فُمٌ/ فَماً / فِماً / فِمٍ) باتباع حركة الفاء لحركة الميم كما في امرئ.(انظر: لسان العرب ـ فوه).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥١-٥٤، وهي اللغات السابقة باستثناء (فِمٌّ).

(٨) أي: استقلال.

(٩) كذا في الأصل: ـ بيائين ـ وفي ع: الفرعَيْن.

وخصُّوا هذهِ الأسماءَ لُمشابهتِها الـمُثنّى والمجموعَ في أنَّ آخرَها حرفُ علّةٍ يصلحُ للإعرابِ، وفي استلزامِ كلٍّ منها ذاتاً أُخرى؛ كالأخِ للأخِ والأبِ للابنِ.

وخصّوا ما ذُكِرَ بحالِ إضافتِها؛ لتظهرَ تلكَ اللامُ الزائدةُ، فتَقوى المشابَهةُ. وفُضِّلتْ على[1] الـمُثنّى والمجموعِ باستبقاءِ الحروفِ الثلاثةِ؛ لأصالتِها / ١٦ أ / بالإفرادِ[2].

[الخلاف في إعرابها]

وما تقدَّمَ مِنْ أنّها مُعرَبةٌ بالحروفِ هو المشهورُ[3] مِن أقوالٍ عشرةٍ[4].

ورُدَّ بأنَّ الإعرابَ زائِدٌ على الكلمةِ، فيؤدِّي إلى بقاءِ[5] فيكَ وذي مالٍ على حرفٍ واحدٍ، ولا نظيرَ لِذلكَ. وأُجيبَ بأنّهُ لا مَحذورَ في جَعلِ الإعرابِ حرفاً مِن نفسِ الكلمةِ إذا صلُحَ لهُ، كما جعلوهُ في الـمُثنّى والمجموعِ من نفسِهما، وهو علاماتُ[6] التثنيةِ والجمعِ.

وقِيلَ: إنّها مُعرَبةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على أحرفِ العلّةِ كما في المقصورِ، وأُتبع فيها ما قبلَ الآخرِ [للآخِرِ][7] رفعاً وجرّاً. وهو مذهبُ الجمهورِ، وصحّحهُ جماعةٌ منهمُ

---

(١) في ب: عن.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٦٧.

(٣) في ق: الأشهر.

(٤) قال به قطرب والزيادي والزجاجي وهشام الكوفي؛ وجمع السيوطي اثني عشر قولاً ؛ ذكر هنا اثنين منها، وأمّا أبرز ما تبقّى فهو ما يأتي:

١ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع لتلك الحركات.

٢ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف.

٣ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة من الحروف.

٤ - هي معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً.

٥ - هي معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً.

(انظر: شرح المفصل ١/ ٥٢-٥٣، وشرح الكافية ١/ ٦٣-٦٦، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥-١٢٨).

(٥) في ع: لإبقاء.

(٦) في ق وب وس ود: علامة.

(٧) زيادة من باقي النسخ.

الـمُصنِّفُ[1] وابنُ مالكٍ[2]؛ ورجّحَهُ بأنَّ الأصلَ في الإعرابِ أنْ يكونَ بحركةٍ[3] ظاهرةٍ أو مُقدّرةٍ، فإذا أمكنَ التقديرُ مع وجودِ النظيرِ لمْ يُعدَلْ عنهُ، وقد أمكنَ في هذهِ، ورجّحَهُ بغيرِ ذلكِ مِمّا يطولُ إيرادُه ثُمَّ تعقّبُهُ.

[اللغاتُ في هنٍ]

١/ والأفصحُ استعمالُ هنٍ مضافاً كغدٍ؛ أي: منقوصٌ مُعربٌ بحركاتٍ ظاهرةٍ كإعرابِ غدٍ ونحوِه ممّا حُذِفَ لامُهُ اعتباطاً[4]، وجُعِلَ الإعرابُ على عينِهِ، فـهذا هنُكَ ـ مثلاً ـ أفصحُ مِنْ: هذا هَنوكَ. ومِنهُ الحديثُ[5]: «مَنْ تعزَّى بعزاءِ الجاهليةِ، فأَعِضّوهُ بِهَنِ أبيهِ ولا تَكْنُوا»[6].

وَاعْلَمْ أنَّ لغةَ النقصِ مع كونِها أكثرَ استعمالاً هيَ أفصحُ قياساً؛ لأنَّ ما كانَ ناقصاً في الإفرادِ فحقُّهُ أنْ يبقى على نقصِهِ في الإضافةِ؛ كما في يدٍ لـمّا حُذِفَتْ[7] لامُها في الإفرادِ،

---

(١) أي في غير هذا المتن، لأنّ صريح كلامه هنا موافقة الرأي المشهور.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٥٢-٥٣، وهمع الهوامع ١/ ١٢٦. وتوضيح هذا الرأي أنّ أصل قام أبوك: قامَ أَبَوُك، ثم أتبعت حركة الباء حركة الواو فصارت: أَبُوُك، فاستثقلت ضمة الواو فحذفت. وأصل رأيت أباك: رأيت أَبَوَك ـ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ـ أباك. وأصل مررت بأبيك: مررت بأَبَوِك ـ ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو فصارت: أَبِوِك، استثقلت كسرة الواو فحذفت، فلما سكنت الواو إثر كسرة قلبت ياءً، فصارت: أبيك. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٦).

(٣) في ع وق وب وس: بحركات.

(٤) أي دون علةٍ موجبة.

(٥) الحديث رواه أحمد عن أبي بن كعب رضي الله عنه (انظر: مسند أحمد ٥/ ١٣٦ برقم ٢١٥٥٣. ومصنف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٥٦، برقم ٣٧١٨٢، وعمل اليوم والليلة ١/ ٥٣٩ برقم ٩٧٤، ومجمع الزوائد ٣/ ٣).

(٦) تعزّى انتسب وانتمى، أعضّوه أي: قولوا له: اعضض على هنِ أبيك، لا تكنُّوا قولوا ذلك تصريحاً لا كناية وتلميحاً، عزاء الجاهلية أي: دعوة الناس لنصرته بالباطل بقوله يا لبني فلان.(انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٨، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٤٤).

(٧) في الأصل حذف، والمثبت من باقي النسخ.

وجُعِلَ الإعرابُ[1] على ما قبلَ اللامِ، واستصحبوا ذلكَ حالَ[2] الإضافةِ، فأُعرِبتْ بالحركاتِ، قالَهُ في شرحِ الشذورِ[3].

٢/ وفي كلامِه هُنا إشارةٌ إلى أنَّ إعرابَه بالحروفِ لغةٌ قليلة؛ وهو كذلك. ولِقلّتِها ولِكونِها غيرَ مشهورةٍ لمْ يطّلعْ عَليها الفرّاءُ[4] ولا الزجّاجيُّ[5]؛ فادّعيا أنَّ المُعرَبَ بالحروفِ خمسةُ أسماءٍ لا ستةٌ[6]. وكثيرٌ مِنَ النُّحاةِ يذكرونَه مع هذهِ الأسماءِ، ولمْ يُنبّهوا على قلّةِ إعرابِه بالحروفِ، فيُوهِمُ ذلكَ مساواتَهُ لَهُنَّ. قال ابن مالك[7] ـ [رحمه الله][8]ـ: ومَنْ لم يُنبِّهْ على قِلّتِهِ فَليسَ بُمصيبٍ، وإنْ حَظِيَ مِنَ الفَضلِ بأوفرِ نصيبٍ.

[لغةُ النقصِ في الأسماءِ الستّةِ]

ولا / ١٦ ب / يَخفى أنَّ المُرادَ بالنّقصِ هُنا النقصُ اللغويُّ[9]، أي: حذفُ الآخِرِ وجعلُ ما قبلَه آخِراً، ولا يختصُّ بالهَنِ، بلْ يجوزُ بقلّةٍ في الأبِ والأخِ والحمِ، ومِنْهُ قولُه:

---

(١) في ع وب: إعرابها.

(٢) في ع: حالة.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٦٩.

(٤) الفرّاء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي الكوفي المعروف بالفرّاء المتوفّى سنة ٢٠٧هـ؛ أديب نحوي لغوي فقيه مفسر أخذ عن الكسائي ويونس، من مصنفاته: معاني القرآن، والوقف والابتداء، والمصادر في القرآن. (انظر: معجم الأدباء ٢٠/ ٩-١٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، وشذرات الذهب ٢/ ١٩، ٢٠، وهدية العارفين ٢/ ٥١٤).

(٥) في ق: الزجاج. الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم المعروف بالزجّاجي، المتوفّى سنة ٣٣٩هـ، وهو منسوب إلى شيخه الزجاج، إمام في اللغة والنحو، ومن مصنّفاته: الجمل في النحو، والإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها... (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٧٧، وهدية العارفين ١/ ٥١٣).

(٦) انظر: شرح شذور الذهب ص٦٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٨.

(٨) زيادة من ق.

(٩) يقابله النقص الاصطلاحي كما في قاضٍ.

٩- بِأَبِــهِ اقــتدَى عَــدِيٌّ في الكَــرمْ   ومَــنْ يُــشابِهْ أَبَــهُ فــما ظَلَــمْ[١]

وحَكَى أبو زيد[٢]: جاءَني أَخُكَ، والفرّاءُ: هذا حَمُكَ، فدلَّ ذلكَ على أنّه لغةٌ لا ضرورةٌ.

[لغةُ القصرِ في الأسماءِ السِتَّةِ]

ويجوزُ في الأبِ وتالِيَيْهِ[٣] أيضاً القصرُ؛ وهوَ التزامُ[٤] الألفِ مُطلقاً في آخرِها، وهو أشهرُ فيها من النّقصِ، كقولِهِ:

١٠- إنَّ أباهــــا وأبــــا أباهــــا   [قــد بلغــا في المجــد غايــتاها][٥][٦]

وقولِ بعضِهم: مُكرَهٌ أخاكَ لا بطلٌ[٧]، وحُكِيَ عن الأصمعيِّ أنَّهُ يُقالُ للمرأةِ: حماةٌ[٨].

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٦٤، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩، والدرر اللوامع ١/ ١٠٦.

والشاهد فيه: (بأبه، أبه) وكلاهما جاءا على لغة النقص؛ حيث الإعراب بالحركات الظاهرة بعد بقاء الكلمة على حرفين.

(٢) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، المعروف بأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥هـ، أديب لغوي نحوي، من مصنفاته: اللغات، والإبل، والجمع والتثنية.. وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/ ٢١٢-٢١٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢-٥٨٣، وشذرات الذهب ٢/ ٣٤-٣٥).

(٣) تالياه هما: أخ وحمٌ.

(٤) في ب: إلزام.

(٥) زيادة من ع وب.

(٦) اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل لأبي النجم العجلي، وقيل لرؤبة بن العجاج وقيل لأبي الغول الطهوي، وقد ورد هذا البيت في شرح التسهيل ١/ ٤٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٥.

موطن الشاهد: أبا أباها حيث جاءت أباها الثانية مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع أنها مستوفية لشروط الإعراب بالحروف وهذه لغة القصر، ويستعملها بعض العرب.

(٧) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٥٢، ٢/ ٣١٨ (وقد ورد عنده مكره أخوك لا بطل)، وورد بلفظ (أخاك) في أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ١/ ٤٨. وموطن الشاهد: أخاك حيث جاء مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف على لغة القصر.

(٨) موطن الشاهد: (حماة) حيث تستعمل للمؤنث وهذا يعني أنهم يستخدمون (حما) للمذكر على لغة القصر- كما يقولون: فتى وفتاة-.

[٢/ المُثنّى][1]

وإلّا المُثنّى[2]؛ أي[3]: وهو ما دلَّ على الاثنينِ[4] وأغنى عن المتعاطفَينِ، كالزيدانِ أصلُهُ: زيْدٌ وزيْدٌ، فعدلوا عنهُ كراهيةَ[5] التطويلِ والتّكرارِ. والمُرادُ بالمتعاطفَينِ: المُتفقانِ في اللفظِ، بدليلِ اشتراطِهم في التثنيةِ اتفاقَ اللفظِ؛ فَسَقطَ ما قيلَ مِن أنَّ هذا الحدَّ غيرُ مانعٍ؛ لِشمولِهِ نحوَ[6] العُمَرَينِ[7].

[شروطُ التثنية]

ويُشترطُ في كلِّ ما يُثنّى ثمانيةُ شروطٍ، وهيَ: الإعرابُ، والإفرادُ[8]، وعدمُ التركيبِ، والتنكيرُ، واتفاقُ اللفظِ، واتفاقُ المعنى، ووجودُ ثانٍ له في الخارِجِ، وأنْ لا يُستغنَى بتثنيةِ غيرِه عنْ تثنيتِهِ.

[علاماتُ إعرابه]

فإذا توفّرتْ هذه الشروطُ فيُرفَعُ حينئذٍ بالألفِ نيابةً عن الضمّةِ؛ كجاءَ الزيدانِ. ويُقالُ فيه مثنّىً حقيقةً[9].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمُثنى كالزيدانِ؛ فيُرفع بالألف، وجمعُ المذكر السالم ك الزيدونَ؛ فيُرفعُ بالواو، ويُجرّانِ ويُنصبان بالياء. (انظر: شرح قطر الندى ص٤٨).

(٢) أي: ويستثنى مما أعرب بالحركات الأصلية المثنى؛ لأنّه يُعرّب بالحروف نيابة عن الحركات.

(٣) سقطت أي من ع وس ود.

(٤) في الأصل: اثنين، وما أثبتناه من ع.

(٥) في ق ود: كراهة.

(٦) في ع وق ود: لنحو.

(٧) العُمَران هما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهي تثنية من باب التغليب كالأسودان، والأبوان... ومثل هذا يحفظ ولا يُقاس عليه. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٧، وحاشية الحمصي ١/ ٨١).

(٨) في ع وق وب: الإفراد والإعراب.

(٩) أرجأ الحديث عن علامة النصب والجر، لأنّه جمعها مع جمع المذكر السالم في الصفحة التالية.

[٣/ جمع المذكّر السالم]

وإلّا جمعَ الـمُذكّرِ السالـمَ (بنصب الميم)، وعطَفَهَ على ما قبلَه[١] قبلَ إنهاءِ الكلامِ على الـمُثنّى؛ ليجمعَهما في حالتَي الجرِّ والنّصبِ؛ لاشتراكِهما فيهما، مُحافظةً على الاختصارِ، وتفنّناً في العبارةِ.

[تعريفُهُ وشروطُهُ]

وهو ما دلَّ على أكثرَ مِن اثنينِ معَ سلامةِ بناءِ مُفردِهِ[٢].

ويُشترَطُ فيهِ ما اشْتُرِطَ في الـمُثنّى، وزيادةً على ذلكَ:

- أنْ يكونَ مفردُهُ عَلَماً لِمُذكّرٍ عاقلٍ خالياً[٣] مِن تاءِ التأنيثِ المغايرةِ لتاءِ عِدَةَ وثُبَةَ عَلَمَيْنِ.
- أو صفةً لمذكّرٍ عاقلٍ خاليةً مِن تاءِ التأنيثِ قابِلةً لها[٤]، أو دالّةً على التفضيلِ[٥].

فلا يُجمَعُ هذا الجمعَ نحوُ: رجلٍ، وزينبَ، وواشقٍ[٦]، وطلحةَ، وسيبويهِ، وبرقَ نحرُه، ولا نحوُ: /١٧ أ/ حائضٍ، وسابقٍ[٧]، وعلاّمةٍ[٨]، وجريحٍ، وصبورٍ، وسكرانَ، وأحمرَ[٩].

---

(١) أي المثنّى.

(٢) في قوله (اثنين) إخراج لجمع المؤنث السالم، لأنه يدلّ على أكثر من اثنتين، وفي قوله (سلامة بناء مفرده) ليخرج جمع التكسير.

(٣) في الأصل (خالٍ)، والمثبت من د.

(٤) أي: لتاء التأنيث؛ وعليه فلا يُجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء، أو تقبل تاء لغير التأنيث كالمبالغة.

(٥) أي: أو لم تقبل التاء لكنها تدل على التفضيل، وهي عندئذ معرفة بأل أو مضافة إلى نكرة نحو الأفضلون أو أفضلو بني فلان، بخلاف اسم التفضيل النكرة غير المضاف لأنه لا يجمع عندئذ بل يلزم التوحيد نحو هم أفضل أخلاقاً (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٤).

(٦) واشق: علم لكَلْبٍ. (انظر: القاموس المحيط ـ وشق).

(٧) سابق (هنا): من سبق الفرس في الحلبة: جَلّى. (انظر: القاموس المحيط ـ سبق).

(٨) التاء في (علاّمة) للمبالغة لا للتأنيث.

(٩) أمّا رجل فلأنه ليس علماً ولا صفة، وأمّا زينب فلأنها علم لمؤنث، وأمّا واشق فلأنه علم لغير عاقل، وأمّا طلحة فلأنه منته بتاء تأنيث، وأمّا سيبويه فلأنه مركب تركيباً مزجياً، وأمّا برق نحره فلأنه مركب تركيباً إسنادياً، وأمّا حائض فلأنه صفة لمؤنث، وأمّا سابق فلأنه صفة لغير عاقل، وأمّا علاّمة فلأنه ختم بتاء أصلها للتأنيث ثم أصبحت للمبالغة، وأمّا جريح وصبور فلأنه يستوي فيهما وصف المذكر والمؤنث، وأمّا سكران فلأنه من باب فعلان ومؤنّثه فعلى، وأمّا أحمر فلأنه من باب أفعل ومؤنّثه فعلاء.

[علاماتُ إعرابه]

فإذا توفّرتْ هذهِ الشروطُ:

١/ فيُرفَعُ حينئذٍ كلٌّ مِن الاسمِ وتلكَ الصفةِ بالواوِ ـ المضمومِ ما قبلَها ولَوْ تقديراً[1] ـ نيابةً عن الضمّةِ؛ كجاءَ الزيدونَ والعاقِلونَ.

٢/ وأشارَ إلى ما اشتركا فيه بقولِهِ: ويُجرَّانِ ويُنصَبانِ بالياءِ ـ المكسورِ ما قبلَها ولوْ تقديراً، المفتوحِ ما بعدَها في الجمعِ، وفي الـمُثنّى بالعكسِ[2]ـ نيابةً عن الكسرةِ والفتحةِ.

وجُعِلتِ الياءُ علامةً لهما حملاً للنصبِ على الجرِّ دونَ الرفعِ؛ لاشتراكِهِما في كونِ كلٍّ منهما فضلةً مُستغنىً عنهُ، بخلافِ الرّفعِ فإنّه عُمدةُ[3] الكلامِ[4]. وإنّما حملوا النّصبَ على الجرِّ؛ لأنَّ حقَّ الياءِ أنْ تكونَ للجرِّ، إذْ علامتُهُ الأصليّةُ الكسرةُ، وهي بعضُ الياءِ.

[علّةُ الفرقِ بينَ إعرابِ الـمُثنّى والجمعِ المذكّرِ السالمِ]

واختصَّ الـمُثنّى في الرّفعِ بالألفِ، والمجموعُ فيه بالواوِ؛ لأنَّ الـمُثنّى أكثرُ دَوَراناً في الكلامِ من الجمعِ، والألفُ خفيفةٌ والواوُ ثقيلةٌ بالنسبةِ إليها، فجعلوا الخفيفَ في الكثيرِ، والثقيلَ في القليلِ؛ ليكثُرَ في كلامِهِم ما يستخفُّونَ، ويقلَّ في كلامِهِم ما يستثقلونَ، قالَه ابنُ إيّازٍ[5] في شرحِ الفصولِ.

---

(١) كما في المصطفَون حيث حُذِفت لام الكلمة (الألف)، وتركت الفتحة دليلا عليها.

(٢) أي نون المثنى تُكسر، ويُفتح ما قبل ياء المثنى؛ نحو: رجلَينِ.

(٣) بعدها في ع وب: في.

(٤) لأنَّ المنصوب والمجرور لا يأتي عمدة على الأصل، أمّا المرفوع فيأتي عمدة فاعلاً أو مبتدأ، ولا يرد هنا ما كان أصله مبتدأ وخبراً بعد دخول كان أو إنَّ لأن هذا تحوّل عن الأصل. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٥).

(٥) ابن إيّاز: هو الحسين بن بدر بن إيّاز بن عبد الله أبو محمد الـمُتوفَّى سنة ٦٨١هـ، علاّمة في النحو والصرف، من مصنفاته: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معطٍ، والإسعاف في الخلاف (انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٣٢، وكشف الظنون ص٨٥، و٤١٢).

[عِلّة فتح نون الجمعِ وكسر نون المثنّى]

وحُرِّكَ ما بعدَ علامةِ التثنيةِ المزيدُ ـ لدفعِ توهُّمِ إضافةٍ أو إفرادٍ(1) فِراراً مِن التقاءِ الساكنَينِ ـ بالحركةِ الأصليّةِ(2) في ذلكَ، وربَّما فُتِحَ معَ الياءِ(3)، وضُمَّ معَ الألفِ(4)، وفُتِحَ ما قبلَها(5)؛ لأنَّ الألِفَ لا يكونُ ما(6) قبلَها إلّا فتحةً، والياءُ محمولةٌ عليها. وضُمَّ ما قبلَ الواوِ وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ في الجمعِ؛ لِيكونَ [ذلكَ](7) دليلاً على شدّةِ الامتزاجِ، ولِيسلما(8) مِن التغيُّرِ(9) والانقلابِ.

وحُرِّكَتْ نونُ الجمعِ المزيدةُ أيضاً لِدفعِ تَوهُّمِ إضافةٍ أو إفرادٍ(10)؛ هَرباً من التقاءِ الساكنَيْنِ(11)، وفُتِحتْ تخفيفاً في اللفظِ؛ لأنَّ قبلَها في الرَّفعِ واواً قبلَها ضمّةٌ، وفي الجرِّ والنصبِ ياءً قبلَها كسرةٌ، فلوْ ضُمّتْ أو كُسِرتْ لَثَقُلَ اللفظُ جِدّا. وربّما كُسِرتْ بعدَ الياءِ ضرورةً(12).

---

(1) كما في: جاء خليلان موسى وعيسى؛ فالنون الزائدة للتثنية منعت توهّم إضافة (خليلا) إلى موسى، وكما في: جاء هذان؛ فالنون الزائدة للتثنية منعت توهّم هذا المفرد. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩، وحاشية الحمصي ١/ ٨٦).

(2) الحركة الأصلية عند التقاء الساكنين هي الكسرة.

(3) هذه لغة، وعليها بيت حُميد بن ثور الأسدي: على أحوذيَّينَ استقلّت عشيةً فما هي إلا لمحةٌ وتغيب. والأحوذيّ: الخفيف في مشيه لحذقه (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣، وشرح المفصل ١/ ٧٨، ٤/ ١٤١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٠).

(4) هذه لغة، ومنه قول رؤبة: يا أبتا أرّقني القِذّان فالنومُ لا تطعَمُه العينانُ. (انظر: ملحق ديوان رؤبة ص١٨٦، وشرح التصريح ١/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/ ١٦٢، والقذّان: البراغيث، واحده قُذَّة).

(5) أي فُتح ما قبل علامة التثنية، وهذه الجملة معطوفة على بداية الفقرة: وحُرِّك ما بعد علامة التثنية.

(6) سقطت ما من ق وب ود.

(7) زيادة من باقي النسخ.

(8) أي الواو والياء ـ علامتا الإعراب في جمع المذكر السالم.

(9) في ق وب وس ود: التغيير.

(10) كما في رأيتُ بنينَ كرماءَ ـ فالنون الزائدة منعت توهم الإضافة ـ، ومررتُ بالمهتدِين ـ فالنون الزائدة منعت توهم الإفراد (انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩، وحاشية الحمصي ١/ ٨٧).

(11) الساكنان هنا هما سكون واو الرفع أو ياء النصب والجر، وسكون النون المزيدة.

(12) قال ابن مالك كسرها لغة، ومنه قول جرير: عرفنا جعفراً وبني رياحٍ وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ.

(انظر: ديوان جرير ص٤٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٠، ولسان العرب ـ عرف، والزعانف: هم الأقوام التابعون لهم).

وأُعرِبا بالحروفِ طلباً للتناسبِ مِن حيثُ إنّهما كالفرعِ بالنسبةِ للمُفردِ؛ لِكونِهما بزيادةٍ عليهِ، / ١٧ ب / فالإعرابُ بالحروفِ فرعٌ بالنسبةِ إلى الإعرابِ بالحركاتِ.

[أنواعُ التغيُّرِ في بناءِ المُفردِ عندَ التثنيةِ والجمعِ السالمِ]

ثمَّ الاسمُ إذا ثُنِّيَ وكانَ صحيحاً، أو مُعتلاً جارياً مَجراهُ(١)، أو مَنقوصاً، أو مَهموزاً غيرَ ممدودٍ(٢)، أو ممدوداً همزتُه أصليّةٌ(٣)، لحقتْهُ العلامةُ مِن غيرِ تغييرٍ سِوى فتحِ ما قبلَها وردِّ ياءِ المنقوصِ(٤).

وأمّا المقصورُ فألفُهُ إنْ كانتْ زائدةً على ثلاثةٍ(٥)، أو بدلاً عن ياءٍ(٦)، أو مجهولةَ الأصلِ أو أصليّةً(٧) وأُميلتْ؛(٨) قُلِبتْ ياءً، وإلّا فواواً(٩).

وحُكمُهُ(١٠) إذا جُمِعَ كما إذا ثُنِّيَ مِن لحوقِ العلامةِ من غيرِ تغييرٍ، ولا يُستثنَى إلّا المنقوصُ والمقصورُ(١١)؛ فإنَّ آخرَهما يُحذَفُ لالتقاءِ الساكنينِ، ثُمَّ يُفتَحُ ما قبلَ آخِرِ الـمَقصورِ دلالةً على ما حُذِفَ، ويُضَمُّ ما قبلَ آخِرِ الـمَنقوصِ في الرفعِ، ويُكسَرُ في غيرِه مُناسبةً للحرفِ(١٢).

---

(١) نحو: دلْو وظبْي مما آخره واو أو ياء مسبوقة بسكون.

(٢) نحو: رَشأ.

(٣) نحو: قَرّاء.

(٤) نحو: قاضٍ ومثنّاها قاضيان.

(٥) نحو: حُبلى ـ حُبليانِ.

(٦) نحو: فتى ـ فتيانِ ـ.

(٧) سقطت وأميلت من ع وس.

(٨) الإمالة هنا قيد فيما إذا كانت مجهولة الأصل أو أصلية غير مزيدة، حيث يشترط أن يُسمَع فيهما الإمالة.

(٩) نحو: عصا ـ عصوان لأنّه ثلاثيّ واويّ، ونحو: ددا ـ ددوان لأنّها مجهولة الأصل ولم تُمَل والددا والددن هو اللعب واللهو (المعجم الوسيط ـ ددا)، ونحو: على ـ إذا سُمّي به ـ علوان لأنّها أصلية ولم تُمَل. (انظر: حاشية الحمصي ١ / ٨٨).

(١٠) في ع وق: وفي حكمه.

(١١) في ع وق وب وس: إلا المقصور والمنقوص.

(١٢) نحو: قاضي، ومصطفى تُجمع على: قاضُون ومصطفَون، وأصلهما: قاضِيُون، ومصطفيُون. فوقع فيهما إعلال بالحذف والقلب.

[الـمُلحقُ بالـمُثنّى] [1]

وقد أُلحِقَ بكلِّ من الـمُثنّى والمجموعِ في الإعرابِ ألفاظٌ شابهَتْهُما[2] في الدّلالةِ على معناهما، وإنْ لمْ تكنْ مِنْهما؛ لفقدِ ما اعتُبرَ فيهما مِن الشروطِ مِنها، فالـمُلحَقُ بالـمُثنّى هنا[3] أربعةُ ألفاظٍ:

١/ لفظانِ بشرط. وهُما كلا وكلتا، ولا ينفكّانِ عن الإضافةِ إلى ظاهرٍ أو مُضمَرٍ[4].

والشرطُ في إلحاقِهما كونُهما مع الـمُضمَرِ؛ فحينئذٍ يُرفَعانِ بالألفِ، ويُجرّانِ ويُنصبانِ بالياءِ كالـمُثنّى؛ لأنّهما في الأغلبِ إذا أُضيفا إلى ضميرِ غائبٍ، كانا تابعَينِ للمُثنّى تأكيداً له؛ كجاءَ الزيدانِ كلاهُما، فجُعلا موافِقَينِ لِمتبوعِهما في الإعرابِ، ثمَّ طُرِدَ ذلكَ فيما إذا أُضيفا إلى ضميرِ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ بخلافِ ما إذا أُضيفا إلى ظاهرٍ، فإنّهما لا يَجريانِ على الـمُثنّى أصلاً؛ فلذا لمْ يُلحَقا بهِ، وجُعِلَ[5] إعرابُهما بحركاتٍ[6] مقدّرةٍ على الآخِرِ كالمقصورِ، نظراً إلى إفرادِ اللفظِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[7].

ولـمّا كانَ الإعرابُ بالحروفِ فرعاً عن الإعرابِ بالحركاتِ، والإضافةُ إلى الـمُضمَرِ فرعاً عن الإضافةِ إلى الـمُظهَرِ، جُعِلَ الفرعُ للفرعِ، والأصلُ للأصلِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، وكذا اثنانِ واثنتان مُطلقاً». (انظر: شرح قطر الندى ص٤٨).

(٢) في ع: تشابهها.

(٣) أي في هذا الشرح، ويُزاد عليها ما سُمّي به من المثنّى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٩).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٧٤-٧٧، ومغني اللبيب ص٢٦٨-٢٦٩. فقد تُضاف (كلا وكلتا) إلى نكرة أو معرفة، ظاهر أو مضمر. وخالف الجمهور في إضافتها إلى النكرة.

(٥) في ع: وجعلا.

(٦) في ب: بحركة.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾.

٢/ ولفظانِ بلا شرطٍ، وإليْهما أشارَ بقولِهِ: كذا اثنانِ واثنتانِ مُطلقاً، أي: سواءٌ أُضيفا إلى ظاهرٍ، أمْ إلى مُضمرٍ، أمْ لمْ يُضافا[١]؛ لأنَّ وضعَهما وضعُ الـمُثنَّى، وإنْ لم يكونا مُثنَّيَينِ حقيقةً؛ إذْ لمْ يثبُتْ لهما مفردٌ فيُعرَبانِ إعرابَه / ١٨ أ / وإنْ رُكِّبا معَ العشرةِ: كجاءني اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ. وكلامُه يوهِمُ جوازَ إضافتِهما إلى كلِّ مُضمَرٍ، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ إضافتَهما إلى ضميرِ التثنيةِ مُمتنِعةٌ، فلا يُقالُ: جاءَ الرجلانِ اثناهما، أو المرأتان ثنتاهما أو[٢] اثنتاهما؛ لأنّ ضميرَ التثنيةِ نصٌّ في الاثنينِ، فإضافةُ[٣] [الاثنين][٤] إليه مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، نبّهَ عليهِ في شرحِ اللُّمحةِ[٥].

٣/ تنبيهٌ: لمْ يذكرْ فيها أُلحِقَ بالـمُثنَّى في الإعرابِ ما سُمِّي بهِ منْهُ*كزيدانِ عَلَماً، وكانَ[٦] الأَولى ذكرُه؛ كما ذَكَرَ فيها أُلحِقَ بالجمعِ الآتي ما سُمِّيَ بهِ منْهُ*[٧]. فيُرفَعُ بالألفِ ويُجَرُّ ويُنصَبُ بالياءِ. ويجوزُ فيهِ أنْ يَجريَ مَجرى سَلمانَ؛ فيُعرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ؛ للعلميّةِ وزيادةِ الألفِ والنونِ، وإذا دخلَ عليهِ أل جُرَّ بالكسرةِ؛ كقولِهِ:

١١- ألا يــا ديــارَ الحــيِّ بالــسَّبُعانِ ....[٨]

(١) أمثلة ذلك على الترتيب: جاء اثنا القادة، ووصل اثناهم، وحضر اثنان منهم.

(٢) سقطت ثنتاهما أو من ع وق وس.

(٣) في الأصل فإضافته، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) زيادة من باقي النسخ، وهي مثبتة أيضاً في شرح اللمحة البدريّة.

(٥) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢١٨.

(٦) في ع وق وب: فكان.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من د.

(٨) صدر بيت من الطويل لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ص٢٣٥، وكتاب سيبويه ٤/ ٢٥٩، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٢، وشرح التصريح ١/ ٦٩، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢. وتمامه: أملَّ عليها بالبِلى الـمَلَوانِ

اللغة: السبعان اسم واد، والملوان: الليل والنهار، أملّ: طال عليها الوقت.

موطن الشاهد: قوله (السبعان) حيث جاءت اسم موضع وأصله مثنى، وقد أعرب كممنوع من الصرف، وقد صرف بسبب دخول أل التعريف عليه.

[المُلحَقُ بجمعِ المذكّرِ السالمِ][1]

والمُلحَقُ بالجمعِ المذكّرِ السالمِ في إعرابِه أربعةُ أنواعٍ:

أحدُها: أسماءُ جموعٍ؛ وهو ما لا واحدَ لها من لفظِها، فمنها:

أ/ أولو ـ بمعنى أصحابٍ ـ اسمُ جمعٍ لا واحدَ لهُ من لفظِهِ، بلْ مِنْ معناهُ؛ وهو ذو، نحوَ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾[2] ونحوَ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾[3].

ب/ وعِشرونَ اسمُ جمعٍ وليسَ مُفردُهُ عَشَرةً، وإلّا جازَ إطلاقُهُ على ثلاثينَ؛ لِوجوبِ إطلاقِ الجمعِ على ثلاثةِ مقاديرِ الواحِدِ، ووجبَ أنْ يُقالَ: عَشَرونَ بفتحِ العينِ والشينِ.[4]

ج/ وأخواتُهُ، وهيَ مِن ثلاثينَ إلى تسعينَ[5] بإدخالِ الغايةِ والمبدأِ[6].

د/ وعالَمون ـ بفتحِ اللامِ ـ اسمُ جمعٍ لعالَمٍ لا جمعاً لهُ؛ لاختصاصِهِ بِمَنْ يعقِلُ، والعالَمَ عامٌّ فيهِ وفي غيرِه، والجمعُ لا يكونُ أخصَّ مِن المفردِ[7]؛ ولِذلكَ أَبَى سيبويهِ أنْ يجعلَ الأعرابَ جمعَ عَرَبٍ؛ لأنَّ العربَ يعمُّ الحاضِرينَ والبادِينَ، والأعرابَ خاصٌّ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأولو وعِشرون وأخواتُهُ، وعالَمون وأهلونَ ووابِلون وأرَضونَ وسِنونٍ وبابُه، وبَنُونَ وعِلِّيُّونَ وشبهُهُ كالجمع» (انظر: شرح قطر الندى ص٤٨).

(٢) سورة النور، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٣. والآية بتمامها ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ۚ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ وقد ورد تصحيف في الأصل ونسخة ب؛ فقال]لأولي الألباب[بدلاً من [الأبصار].

(٤) لأنّ المفرد عَشَرة ، ولو كان عشرون جمعاً سالماً لقيل: عَشَرون. والعِشرون: عشرتان.(انظر: القاموس المحيط ـ عشر).

(٥) في ع: من الثلاثين إلى التسعين.

(٦) سقطت والمبدأ من باقي النسخ.

(٧) في ع وق وس ود: مفرده.

بالبادِينَ. هذا قولُ ابنِ مالكٍ ومَنْ تبِعَهُ[1]. وعلى ما قالَهُ غيرُه يكونُ جمعَ تصحيحٍ لمْ يستوفِ الشروطَ؛ لأنَّ عالمَاً اسمُ جنسٍ، وليسَ بعلمٍ ولا صفةٍ.

والثاني: جموعُ تصحيحٍ لمْ تستوفِ[2] الشروطَ، مِنها: أهلونَ جمعُ أهلٍ، ووابلونَ جمعُ / ١٨ ب / وابلٍ وهو المطرُ الغزيرُ؛ فإنّهما[3] ليسا عَلَمينِ ولا صِفَتينِ.

والثالثُ: جموعُ تكسيرٍ، وهيَ ما لمْ يَسلمْ فيها بناءُ واحدِها، منها:

أ. أرَضونَ (بفتحِ الرّاءِ) جمعُ أرْضٍ (بسكونها)، وجُمِعَ هذا الجمعُ لأنّه رُبّما يُوردُ في مقامِ الاستعظامِ؛ كقولِهِ:

١٢ - لقدْ ضجّتِ الأرْضونَ إذْ قامَ مِنْ بني سُوَيدٍ[4] خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبرِ[5]

ب. وسِنُون (بكسر السين) جَمْعُ سَنَةٍ (بفتحها)، ولامُها واوٌ أو هاءٌ[6]؛ لِقولِهم في الجمعِ سنواتٌ أو[7] سنهاتٌ، ولِمجيءِ الفعلِ على سانيْتُ وسانَهْتُ. وأصلُ سانيتُ سانوْتُ، فقُلِبتِ الواوُ ياءً لِتجاوُزِها متطرِّفةً ثلاثةَ أحرفٍ.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٣، وانظر: شرح شذور الذهب ١/ ٨٨.

(٢) في ع: يستوف.

(٣) في ع وس ود: لأنها.

(٤) في ع وق وس: سدوس.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان وفيه رواية أخرى: (من بني هدادٍ) بدلاً من (سوادٍ) في المحتسب ١/ ٢١٨، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ١٣٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٨٤، وشرح شذور الذهب ص٨٩، وشرح التصريح ١١/ ١٢، ٧٣.
موطن الشاهد: (الأرْضون) والأصل بفتح الراء، لكنها سُكِّنت للضرورة الشعرية، وهو ملحق بجمع المذكر السالم لـ(أرض) واعتبر ملحقاً لأنّ مفرده ليس مذكّراً عاقلاً بل مؤنّثاً جماداً.

(٦) انظر: القاموس المحيط ـ سنو، سنه.

(٧) في ع وس: و.

ج. وبابُه؛ وهوَ كلُّ ما كانَ جمعاً لثلاثيٍّ حُذِفتْ لامُهُ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيثِ، ولمْ يُكسَرْ آخِرُهُ[1]؛ كعِزَةٍ وعِزِينَ، وعِضَةٍ وعِضينَ[2]. بخلافِ نحوِ تمْرةٍ؛ لِعدمِ الحذفِ، ونحوِ عِدَةٍ وزِنَةٍ؛ لأنَّ المحذوفَ الفاءُ، ونحوِ يدٍ ودمٍ؛ لعدمِ التعويضِ.

وشذَّ أبُونَ وأَخُونَ[3]، ونحوُ: اسمٍ وبنتٍ؛ لأنَّ العِوَضَ غيرُ الهاءِ[4]، ونحوُ: شاةٍ وشَفَةٍ؛ لِتكسيرِهما[5] على شِياهٍ وشِفاهٍ، وبَنونَ جمعُ ابنٍ، وقياسُ جمعِهِ جمعَ السّلامةِ ابنونَ كما يُقالُ في التثنيةِ ابنانِ، ولكنْ خالفَ تصحيحُهُ تثنيتَهُ لِعلّةٍ تصريفيّةٍ[6] أدتْ إلى حذفِ الهمزةِ.

والرابعُ: ما سُمِّيَ بِهِ منه أو مّما أُلحِقَ بهِ، فمِنهُ:

أ/ عِلِّيُّونَ؛ اسمٌ لأعلى الجنّةِ، وهو في الأصلِ جمعُ عِلِّيٍّ - بكسرِ العينِ واللامِ[7] مَع تشديدِ اللامِ والياءِ -، ووزنُه فِعِّيلٌ مِن العُلُوِّ.

ب/ وشِبْهُهُ مِمّا سُمِّيَ بِهِ؛ كزَيْدونَ عَلَماً.

فهذا وما قبلَه من الأنواعِ كالجمعِ المذكَّرِ السالمِ في إعرابِهِ بالحروفِ، ويجوزُ في هذا أنْ يَجري مَجرى غِسْلينَ[8] في لزومِ الياءِ، والإعرابِ بالحركاتِ الظاهرةِ على النونِ

---

(١) سقطت آخره من ق وب وس ود.

(٢) العزة، كعدة: العصبة من الناس، ج: عِزُون. والتعضية: التجزئة والتفريق، كالعُضو. والعضةُ كعِدة: الفِرقة والقطعة والكَذِب ج: عِضُون. والعِضون: السحر، جمع عِضَةٍ ـ بالهاء. (انظر: القاموس المحيط ـ عزو/ عضو).

(٣) لعدم التعويض عن اللام المحذوفة.

(٤) وهو همزة الوصل في (اسم)، والتاء في (بنت).

(٥) في ب: لتكسرهما.

(٦) قيل هي خفّة التثنية وثقل الجمع، لذا أبقوا الألف في (ابنان) وحذفوها في (بنون).

(٧) سقطت من ق.

(٨) الغِسلين: ما يُغسَل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر في النار. (انظر: القاموس المحيط ـ غسل).

مُنوّنةً إنْ لمْ يكنْ أعجمياً، فإنْ كانَ كقِنِّسرِينَ[1]، امتنعَ [التنوينُ][2] وأُعرِبَ[3] إعرابَ ما لا ينصرفُ.

[الخلافُ في إعرابِ المثنّى والجمعِ]

وما تقدَّمَ مِنْ أنَّ الـمُثنّى والمجموعَ يُعرَبانِ[4] بالحروفِ[5]، هو المشهورُ من أربعةِ مذاهبَ[6] فيهما، وكلُّها مُستشكِلةٌ.

ومَذهبُ الخليلِ[7] وسيبويهِ[8] أنَّ هذهِ الأحرفَ محالٌّ للإعرابِ؛ كالدالِ من زيدٍ،

---

(١) يُقال: قَنسر الانسانُ: شاخَ وتقبَّضَ، وقِنَّسرينُ وقِنَّسرُونُ، بالكسر فيهما: كُورة بالشام، وتُكسر نونهما، والكورة ـ بالضم ـ: المدينة والصُّقْع، ج: كُوَر. والكُور: قرية بالموصل. (انظر: القاموس المحيط ـ قنسر/ كور).

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) في ع: وإعرابه.

(٤) في ع وب ود: معربان.

(٥) في ع: بالحرف.

(٦) الصحيح أن المذاهب في إعرابها ستة، ذكر ثلاثة منها، وتبقّى ثلاثة:

الأول: تعرب بحركات مقدّرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين، وهو رأي الأخفش.

الثاني: الحروف دلائل الإعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب، وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش.

الثالث: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابهما نصباً وجراً. وعليه الجرميّ والمازني وابن عصفور. وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي. وكل من المذاهب الستة فيها إشكاليات وردود، ولذا قال المكي: وكلها مستشكلة.

(انظر: شرح الكافية ١/ ٧٠-٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧-١٥٨).

(٧) انظر: الكتاب ١/ ١٧-١٨، والمقتضب٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب٢/ ٥٦٨-٥٦٩، وهمع الهوامع ١/ ١٥٨. والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن المتوفّى سنة ١٧٥هـ وقيل سنة ١٧٠هـ: نحويّ لغويّ صوتيّ وهو شيخ سيبويه، من مصنفاته: العين، والجمل، والعروض، والشواهد، والايقاع وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/ ٧٢-٧٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٦-٢١٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧-٥٦٠، والفهرست ١/ ٤٣).

(٨) سقطت سيبويه من ع.

والحركاتُ مُقدَّرةٌ فيها. واختارَهُ الأعلمُ[1]، وهو / ١٩ أ / أقوى المذاهبِ، ومعَ ذلكَ فقدْ رُدَّ بما هوَ مذكورٌ مع جوابِهِ في المطوَّلاتِ.

وذهبَ الزجّاجُ[2] إلى أنّهما مبنيّانِ[3]؛ لِتَضمُّنِهما واوَ العطفِ كخمسةَ عشرَ، وليسَ الاختلافُ إعراباً عندَه، بلْ كلُّ واحدةٍ صيغةٌ مُستأنَفةٌ، كما قِيلَ في هذانِ واللذانِ عندَ غيرِهِ، وردَّهُ الرَّضِيُّ[4].

[أوجهُ الإعرابِ في لغة قصرِ المُثنَّى]

ومِنَ العربِ[5] مَنْ يُلزِمُ المُثنّى الألفَ مُطلقاً، ويُعربُهُ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ كالمقصورِ. ومِنْهُم مَنْ يُلزمُه الألفَ دائماً، ويُعربُهُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النّونِ إجراءً له مَجرى المُفرَدِ.[6]

[المُلحق بما جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتينِ[7]]

أ/ وإلّا أُولاتِ بِمعنى ذواتٍ؛ وهوَ اسمُ جمعٍ لا واحدَ لهُ مِن لَفظِهِ، بلْ مِن معناهُ وهو ذاتٌ. ونظيرُهُ أُولُو في كونِه اسمَ جمعٍ إلّا أنَّ أُولُو مختصٌّ بالعاقلِ. ولمْ يَذكُرْ هُنا مِمّا حُمِلَ على جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ غيرَه[8].

---

(١) الأعلم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ الأندلسيّ المالكيّ، أبو الحجاج المعروف بالأعلم، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ، عالم في اللغة والنحو والشعر، من مصنفاته: شرح أبيات الجمل، وشرح الجمل، وشرح الحماسة..وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٥٥١).

(٢) في ب الزجاجي، والزجاج: هو إبراهيم بن السريّ بن سهل البغداديّ أبو إسحاق الزجاج، المُتوفَّى سنة ٣١١ هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير، من مصنّفاته: الأمالي في النحو، ومعاني القرآن، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٤١١-٤١٣، وهدية العارفين ١/ ٥).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٧. وردّه الرضيّ بأنّ خمسة عشر لم يُحذف فيها المعطوف بل حُذف حرف العطف فتضمّنه المعطوف فبني، وأما المثنّى والجمع فقد حذف المعطوف والعاطف.

(٥) هي لغة بني الحارث بن كعب من مذحج، وعلى لغتهم وُجّهت الآية ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ - طه ٦٣ -. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧١).

(٦) فنقول على هذه اللغة: جاء رجلانُ، ومررت برجلانٍ، ورأيت رجلانَ.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وَأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدَتينِ، وما سُمِّيَ به منهما، فيُنصَبُ بالكسرةِ نحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾.(انظر: شرح قطر الندى ص٥٠).

(٨) أي غير (أولات)، حيث لم يرد في كلامهم ملحق بالجمع بالألف والتاء غيرها إلا ما سُمِّيَ به كما في الصفحة الآتية.

ب/ ومثلُه ما سُمِّيَ بِهِ مِنهُ؛ كأذرعاتٍ وعرفاتٍ بالتنوين فيهما[1]. وبعضُهم يحذِفُهُ مراعاةً لِلعلميّةِ والتأنيثِ. وبعضُهم يُعرِبُ هذا النوعَ إعرابَ ما لا ينصرفُ مراعاةً للتسميةِ[2]. وقد رُويَ بالأوجهِ الثلاثةِ قولُ امرئِ القيسِ:[3]

١٣- تـنوَّرْتُها مِـن أذرعـاتٍ وأهلُهـا [بيثـربَ وأدنـى دارهـا نظـرٌ عـالي][4][5]

[الجمعُ بالألفِ والتاءِ المزيدتينِ]

وما[6] جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدَتينِ على مُفردِهِ. وعَدلَ عنْ تعبيرِ غالبِهم بجمعِ المُؤنّثِ السالمِ - وإنْ كانَ جرياً على الغالبِ كما قاله الخُبَيْصي - إلى ما قالَه تَبَعاً لأَبي حيّانَ[7]؛ لِيَشملَ

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ - البقرة ١٩٨ -.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٨٢.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر الكنديّ من بني آكل المرار، المتوفّى سنة ٨٠ ق.هـ: شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى المعلّقات، وله ديوان شعر صغير. (انظر: الأغاني ٩/ ٧٧-١٠٧، والأعلام ١/ ٣٥١-٣٥٢، ومعجم المؤلفين ٢/ ٣٢٠).

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه ص٣١، والكتاب ٣/ ٢٣٣، وشرح المفصل ١/ ٤٧، وخزانة الأدب ١/ ٥٦.

اللغة: (أذرعات) اسم بلد في أطراف الشام (تنورتها): أي نظرت من بعيد إلى نار أهل المحبوبة التي يشبونها دليلا على الكرم وهم في المدينة والشاعر في أذرعات الشامية، (أدنى): أقرب مكان من أماكن ديارها، (نظر عالي) أي يحتاج إلى نظر بعيد.

موطن الشاهد: (أذرعات) حيث رويت بثلاثة أوجه: (أذرعاتٍ) مراعاة له قبل التسمية (أذرعاتَ) لأنّه علم ممنوع من الصرف (وأذرعاتِ) الجمع بين اللغتين السابقتين بمعنى مراعاة للجمع جرّ بالكسرة ومراعاةِ للعلم منع من التنوين.

(٦) ما الموصولية وصلتها معطوفة على قوله (أولات) - في الصفحة السابقة من هذا الكتاب - الواقعة مستثنىً من الإعراب بالحركات الأصلية.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٦، وأبو حيّان: هو محمد بن يوسف بن.... حيان الجياني الغرناطي أثير الدين، المعروف بأبي حيان الأندلسي المتوفّى بمصر سنة ٧٥٤هـ إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير والتأريخ والأدب، من مصنفاته: تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠-٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥-١٤٦، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٤، وهدية العارفين ٢/ ١٥٢-١٥٣).

ما كانَ مُفرَدُهُ مُذكَّراً؛ كحماماتٍ، وما سَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ كما ذَكَرَ[1]، وما تغيّرَ فيهِ ذلكَ كسَجَداتٍ.

لكنْ يَرِدُ عليهِ أنَّ الذي جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ هو المُفرَدُ، وهو لا يُنصَبُ بالكسرةِ. ويُجابُ بما قالَهُ ابنُ الصائغِ[2]: إنَّ الذي جُمِعَ بِهما[3] مَعناهُ: الذي وقعَ عليْهِ ما يُجمَعُ بهما، وهوَ المجموعُ بِهما؛ فهو المُفردُ بوصفِ ضَمِّ غيرِه[4] إليه، لا المفردُ قبلَ ضَمِّ غيرِه إليْهِ. واشترَطَ كغيرِه أنْ تكونَ الألفُ والتاءُ مزيدتينِ احترازاً عَن[5] نحوِ قُضاةٍ وأَبياتٍ؛ إذِ الألفُ في الأوّلِ والتاءُ في الثاني أصليّتانِ.

قالَ جَدِّي[6] ـ رحِمَهُ اللهُ [تعالى][7] ـ في شرحِه على الآجرّوميّةِ[8]: ولا حاجةَ إلى هذهِ الزيادةِ؛ / ١٩ ب / لأنَّ ذلكَ غيرُ داخلٍ تحتَ قولِنا: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ؛ إذِ المُتبادِرُ مِن ذلكَ أنْ تكونَ الألفُ والتاءُ مُستحدَثَينِ لأجلِ الجمعِ، ولِهذا اقتصرَ ابنُ مالكٍ على قولِهِ:

وما بِتا وألفٍ قَدْ جُمِعا ....[9]

---

(١) وذلك عند قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، انظر: حاشية الصفحة السابقة.

(٢) في ع: الضائع.

(٣) في ع: به.

(٤) أي الألف والتاء.

(٥) في ع: من.

(٦) جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن ...بن أبي بكر المصري الأصل المكي الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبيّة وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلّي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وقد تُوفي بمكة سنة ٨٨٠هـ. (انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩).

(٧) زيادة من ق.

(٨) في ع وس: الجرومية، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو للمكي الفاكهي ص١١٥.

(٩) هذا صدر بيت في الألفية، وتمامه: يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصب معاً. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٨).

[الأسماءُ التي تُجمعُ جَمعَ مُؤنَّثٍ سالماً]

والذي يُجمَعُ بألفٍ وتاءٍ قياساً مُطَّرِداً خمسةُ أنواعٍ:

١/ ذو التاءِ مطلقاً(١)؛ عَلَمٌ أو غيرُهُ(٢).

٢/ وعَلَمُ الـمُؤنَّثِ كذلكَ(٣) إلَّا ما استُثنِيَ مِنْهُما.(٤)

٣/ وصفةُ مُذكَّرٍ لا يَعقِلُ.

٤/ ومُصغَّرُهُ(٥).

٥/ واسمٌ لجنسٍ(٦) مُؤنَّثٍ بالألفِ إلَّا ما استُثنِيَ مِنهُ(٧).

[ما يُصاحبُ الجمعَ بالألفِ والتاءِ مِن تغييراتٍ، وعلامة نصبه]

وتُحذَفُ لهُ - أي للجمعِ(٨) - التاءُ، فإنْ كانَ(٩) قبلَها ألفٌ أو همزةٌ فكالتثنيةِ(١٠). وتُجمَعُ(١١)

---

(١) نحو: ثَمَرة - ثَمَرات، وبنت: بنات. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١١١-١١٢).

(٢) سقطت علم أو غيره من ع وق وس.

(٣) وعلم المؤنث مطلقاً، سواء تأنيثه لفظي ومعنوي أم معنوي فقط، نحو: عزّة، وزينب (انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٢).

(٤) أي: إلا ما استثني من النوعين الأولين، نحو: شَفَة، وشاة، وامرأة، وأمة، وفلانة، وفُلة، فهذه لا تُجمع بالألف والتاء استغناءً بجمع المعرب لهن جمع تكسير. (انظر: الكتاب ٣/ ٤٠١-٤٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٥).

(٥) نحو: جبال راسيات، ودريهمات قليلة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٧٩).

(٦) في ع وق وب ود: جنس.

(٧) يستثنى من اسم الجنس المؤنث بالألف نحو: فَعْلى مؤنث فعلان، وفَعْلاء مؤنث أفعل: نحو: سَكرى وحمراء؛ فتُجمع جمع تكسير إلا إذا سُمّي بها فتجمع عندئذ بالألف والتاء. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١١١-١١٢، وهمع الهوامع ١/ ٧٩).

(٨) سقطت أي للجمع من باقي النسخ.

(٩) بعدها في ق: ما.

(١٠) عند تثنية المقصور، تُقلب ألفه ياءً إذا كان ثلاثياً يائياً أو رباعياً مطلقاً، نحو: فتى، فتيان، ومقهى: مقهيان، أمّا إن كان ثلاثياً واوياً فتقلب ألفه واواً، نحو: عصا: عصوان. وأمّا الممدود فإن كانت همزته أصلية بقيت؛ نحو: قرّاء وقرّاءان، وإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً؛ نحو: صحراوان، وان كانت منقلبة عن أصل جاز الوجهان؛ نحو: كساءان وكساوان. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٩٢-٩٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٩١، وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

(١١) في الأصل يجمع، والمثبت من ع وق ود.

حُروفُ المُعجمِ[1]؛ فما كانَ فيهِ ألفٌ جازَ قصرُهُ ومدُّهُ بالإجماعِ[2].

فيُنصَبُ بالكسرةِ وجوباً حملاً للنصبِ على الجرِّ قياساً على أصلِهِ، وهو جمعُ المُذكَّرِ السالمُ.

وقضيةُ إطلاقِهِ أنّهُ يُنصَبُ بها، وإنْ كانَ محذوفَ اللامِ كثِبَةٍ ولُغةٍ، وهو مذهبُ البصريِّين[3].

وذهبَ بعضُ النحاةِ[4] إلى أنَّ محذوفَ اللامِ إذا لم تُردَّ إليهِ لامُه في حالِ الجمعِ، يكونُ نصبُهُ بالفتحةِ[5]. وفي التسهيلِ[6]: إنَّ ذلكَ لغةٌ، وجَرَى عليهِ في الأوضحِ[7] وسكتَ عن رفعِهِ وجرِّهِ؛ لِمجيئِهما على الأصلِ، وحينئذٍ يُعلَمُ استواءُ جَرِّهِ ونَصبِهِ في الإعرابِ بالكسرةِ.

وإنّما تخلَّفَ الفرعُ عن الأصلِ في الإعرابِ بالحرفِ[8] لِعلّةٍ مفقودةٍ في الفرعِ؛ وهي أنّهُ ليسَ في آخرِهِ حروفٌ تَصلُحُ للإعرابِ، كـ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[9]؛ فـالسماواتُ منصوبٌ بالكسرةِ على المفعولِ بِهِ عندَ الجمهورِ، وعلى المفعولِ المُطلقِ عندَ الجُرجانيِّ والزمخشريِّ وابنِ الحاجبِ[10]،

---

(١) وهي ألف، باء، تاء... (الحروف الهجائية) فيُقال في جمعها: ألفات، باءات، تاءات. وسبب جمعها أنها أعلام.

(٢) نحو: باء، ثاء، فيجوز فيهما القصر والمدّ، فنقول: بيَات قصراً ـ وباءات مداً (انظر: همع الهوامع ١/ ٨٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٨٢.

(٤) منهم هشام بن معاوية الضرير الكوفي المتوفّى ٢٠٩هـ. (انظر: شرح الأشموني – محقّقاً – ١/ ١٠٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، وحاشية الحمصي ١/ ٩٧).

(٥) ومنه قول العرب سمعتُ لغاتَهم. (انظر: شرح الأشموني – محققاً – ١/ ١٠٣).

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦-٨٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٦٨.

(٨) في باقي النسخ بالحروف.

(٩) سورة العنكبوت من الآية ٤٤، وسورة الروم من الآية ٨. وآية العنكبوت بتمامها ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وآية الروم بتمامها ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾.

(١٠) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٢، ومغني اللبيب ص٨٦٧ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٢٨٦، والأشباه والنظائر. ط الكليات الأزهرية ـ ٤/ ٩٧. (قلتُ: لم أجد اختلافاً في إعرابها في كتب التفسير والإعراب التي تيسر الوصول إليها، وهذا ما أكّده د. فخر قدارة في تحقيقه لأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٣)، ومدار الاختلاف بينهم مبني على أنّ السموات مخلوقة ومن ثمّ لـمّا سُبقت بفعل خَلَقَ أُعربت مفعولا مطلقاً، ومن رأى بأنّ السماوات متعلّقة بالخلق أعربها مفعولاً به.

ورجّحَهُ في المُغني(١)؛ بأنَّ المفعولَ بهِ ما كانَ موجوداً قبلَ الفعلِ الذي عَمِلَ فيه، ثمَّ أوقعَ الفاعلُ [به](٢) فعلاً، والمفعولُ المُطلقُ ما كانَ الفعلُ العاملُ فيه هو فِعْلُ(٣) إيجادِهِ وإنْ كانَ ذاتاً؛ لأنَّ اللهَ ـ سبحانَهُ(٤) وتَعَالى ـ مُوجِدٌ للأفعالِ والذواتِ جميعاً.

ومثلُه في هذا الخلافِ خَلَقَ اللهُ تَعالَى(٥) العالَمَ، و﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾(٦). أفادَ بذكرِ المثالينِ أنَّ هذا الجمعَ بعضُه مقيسٌ؛ كبناتٍ في جمعِ بنتٍ، وبعضُه مسموعٌ(٧)؛ كسماواتٍ جمعُ سماءٍ، وأنّ ما فيهِ تاءُ التأنيثِ ـ إذا أُريدَ(٨) جمعُهُ هذا الجمعَ ـ تُحذَفُ / ٢٠ أ / تاؤُهُ هرباً مِن اجتماعِ عَلامتَيْ تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

[الممنوع من الصرف](٩)

وإلّا ما لا يَنصرِفُ؛ وهو الاسمُ المُعرَبُ الفاقِدُ للصَّرْفِ الذي هو التنوينُ وحدَهُ(١٠)؛ لِوجودِ عِلّتينِ فَرعِيّتَينِ فيهِ مِن عللٍ تسعٍ، أوْ واحدةٍ تقومُ مَقامَهما كما سيأتِي في آخِرِ الكتابِ(١١).

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٨٦٧.

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) سقطت فعل من ق.

(٤) سقطت سبحانه من ق وب وس ود.

(٥) سقطت تعالى من ع وق وس ود.

(٦) سورة الصافات، من الآية ١٥٣. وهي بتمامها ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾.

(٧) تُعتبر (السموات) جمعاً سماعياً لأنه ليس من الأنواع الخمسة القياسية الوارد ذكرها في الصفحة السابقة، فالسماء اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً إذ الهمزة فيه منقلبةٌ عن (واو) أصلية.

(٨) بعدها في ع: به.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وما لا ينصرفُ، فيُجرُّ بالفتحة نحوُ: بأفضلَ منه إلا مع أل نحوُ: بالأفضلِ أو الإضافةِ نحوُ بأفضَلِكم. (انظر: شرح قطر الندى ص٥١).

(١٠) أي تنوين التمكين فقط ـ أمّا غيره فلا اعتداد به كجوارٍ ـ لأنّه يدلّ على عدم مشابهة الاسم للفعل والحرف.

(١١) سيرد هذا في (باب موانع الصرف) في نهاية الكتاب ص٤٠٨.

وأمّا الجَرُّ فليسَ داخلاً في مُسمّاهُ؛ بدليلِ أنَّ الشاعرَ مَتى اضطُرَّ إلى صرفِ الممنوعِ نوّنَهُ، وإنّما حُذِفَ(1) تَبعاً لحذفِ التنوينِ؛ لأنّه لوْ جُرَّ بعدَ حذفِ التنوينِ لالتبسَ بالمبنيِّ على الكسرِ؛ كنزالِ ودَراكِ.

[إعرابُه]

فيُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ حملاً للجَرِّ على النصبِ دونَ غيرِه؛ لأنَّ الفتحةَ إلى الكسرةِ أقربُ مِنها إلى الضمّةِ، فحُمِلت على الأقربِ؛ نحوَ: مررتُ بأفضلَ مِنْهُ، وبمساجدَ وصحراءَ.

[متى يُصرَفُ الممنوعُ مِن الصرف]

وهذا الحُكمُ(2) مستمرٌّ فيهِ إلّا معَ:

١/ ألْ، أو بدلَها(3) سواءٌ كانت ألْ(4) موصولةً أم مُعرِّفةً أم زائدةً؛ نحوَ: مررتُ بالأفضلِ(5)، وباليزيدِ(6)، ونحوَ قولِهِ:

١٤ - [أإنْ شِمتَ مِن نجدٍ بُرَيقاً تألّقا](7) ❊ تبيتُ بليلِ امْأرمدِ اعتادَ أَوْلَقاً(8)

---

(١) أي: الجرّ ـ الكسرة ـ (وانظر: همع الهوامع ١/ ٨٦).

(٢) أي المنع من الصرف.

(٣) بدلها هو (أم) كما في لغة طيّئ. (انظر: همع الهوامع ١/ ٨٦).

(٤) سقطت من ع.

(٥) أل فيها موصولة.

(٦) أل فيها زائدة، ومنه قول الشاعر من الطويل:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ❊ شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه

(انظر: شرح الشافية ١/ ٣٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٣، وشرح التصريح ١/ ١٥٣، ولسان العرب ـ وسع).

(٧) زيادة من ع.

(٨) البيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/ ٢٢٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٤٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ٨٨. وفي رواية: (تكابدُ ليلَ) بدلاً من (تبيت بليل).

اللغة: (الأولَق): الجنون أو شبهه، وأُلِق، كعُنِيَ، أَلْقاً. والمَألوقُ: المَجْنونُ، و(الأرمد) من الرَّمَد: وهو هيجان العين، ورمِدَ فلانٌ فهو أرمد ورمِدٌ وهي رمداء (انظر: القاموس المحيط ـ ولق/ رمد).

موطن الشاهد: (امأرمد) أي الأرمد، حيث أبدلت لام التعريف ميماً وهذه لغة طيّئ.

٢/ أو معَ الإضافةِ ـ ولوْ تقديراً ـ نحوَ: مررتُ بأفضلِكُم، وقولِهِ: اِبْدأ بِذا مِن أوَّلِ[١]، في روايةِ الكسرِ بلا تنوينٍ على نيّةِ الـمُضافِ إليهِ، فإنّه يُجَرُّ حينئذٍ بالكسرةِ لفْظاً أو تقديراً على الأصلِ؛ لأنَّ الكسرةَ إنّما حُذِفتْ تَبَعاً لحذفِ التنوينِ.

والـمُضافُ وما فيهِ ألْ لا يَقبلانِ التنوينَ؛ فلا يُقالُ: إنَّهُ مَحذوفٌ مِنْهُما؛ لِيَستتبعَ حذفُهُ حذفَ الجرِّ. وظاهِرُ كلامِهِ أنَّهُ في ذلكَ باقٍ على منعِ صرفِهِ، لكنَّهُ يُجَرُّ بالكسرةِ.

[الخِلافُ في حُكمِ الممنوعِ مِن الصرفِ إذا أُضِيفَ أو عُرِّفَ بألْ]

وفي المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ:[٢]

١/ الصرفُ مطلقاً؛ بناءً على أنَّ الصرفَ هو الجرُّ.

٢/ والمنعُ مطلقاً؛ لِفقدِ التنوينِ.

٣/ والتفصيلُ؛ إنْ زالتْ منهُ إحدى العلّتينِ بالإضافةِ أو بأل صُرِفَ كالعَلَمِ؛ فإنّهُ تزولُ[٣] منهُ العلميّةُ بالإضافةِ ودُخولِ ألْ[عليه][٤]، وإلَّا فلا؛ كالوصفِ، وهو الـمُختارُ. وسكتَ عن رفعِهِ ونصبِهِ لأنّهما على الأصلِ. وحينئذٍ يُعلمُ أيضاً استواءُ جَرِّهِ ونَصبِه في الإعرابِ بالفتحةِ، ويظهرُ الفرقُ بينَهما ـ كما قالَ ابنُ مالكٍ[٥] ـ بالعاملِ أو[٦] التابعِ.

---

(١) هذا قول حكاه الفارسي بروايات ثلاث: بضمّ اللام وفتحها وكسرها؛ فالضمّ على البناء لنيّة المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نيّة المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نيّة المضاف إليه لفظاً. (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٩٦، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٥٢٢).

(٢) القول الأول اختاره السيوطي وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي، والثاني اختاره جماعة وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية كما يقول الأشموني، أمّا الرأي الثالث فاختاره كثير من المتأخرين منهم ابن مالك في نكته على ابن الحاجب وتابعهم الفاكهي. (انظر: شرح الأشموني ـ محققاً ـ، وهمع الهوامع ١/ ٨٦).

(٣) في ع وب ود: يزول.

(٤) زيادة من ع ود.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ١٣٦. وقد مثّل على ذلك بقوله: رأيت أحمرَ قانياً، وانتفعت بأحمرَ قانٍ.

(٦) في ق وب وس: و.

[الأفعال الخمسة][1]

وإلَّا الأمثلةَ الخمسةَ، سُمِّيتْ بذلكَ؛ / ٢٠ ب / لأنّها ليستْ أفعالاً بأعيانِها كما أنَّ الأسماءَ الستّةَ أسماءٌ بأعيانِها، وإنّما هيَ أمثلةٌ يُكَنَّى بِها عنْ كُلِّ فعلٍ كانَ بِمنزلتِها، فإنَّ يَفعلانِ كِنايةٌ عنْ يَذهبانِ ويَستخرجانِ[2] ونَحوِهما، وكذلكَ الباقِي.

وسُمِّيتْ خمسةً على إدراجِ الـمُخاطَبتَينِ تحتَ الـمُخاطَبينِ، والأَحْسنُ أَنْ تُعَدَّ ستةً، قالَهُ الـمُصنِّفُ في شرحِ اللَّمْحةِ[3].

[تعريفُها]

وهيَ كُلُّ فعلٍ مُضارعٍ اتّصلَ بِهِ ألفُ اثنينِ أوْ واوُ جماعةٍ أو ياءُ مخاطبةٍ[4]؛ نحوَ: يَفعلانِ بالياءِ التحتيّةِ للغائِبَينِ، ويَفعلونَ بالياءِ كذلكَ [للجماعة][5] الغائبينَ، وتَفْعلانِ بالتاءِ الفوقيّةِ للمخاطبَينِ، وتَفعلونَ بالتاءِ كذلكَ للمُخاطبِينَ، وتَفعلِينَ بالتاءِ كذلكَ للمُخاطَبةِ.

ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الألفُ والواوُ ضميرَينِ؛ نحوَ: الزيدانِ يفعلانِ، والزيدونَ يفعلونَ، أوْ علامتينِ في لغةِ طيِّئٍ[6]؛ نحوَ: يفعلانِ الزيدانِ، ويفعلونَ الزيدونَ. وأمّا ياءُ[7]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والأمثلةُ الخمسةُ، وهي: تفعلانِ، وتفعلونَ ـ بالياء والتاء فيهما ـ وتفعلينَ؛ فتُرفَعُ بثبوت النونِ، وتُجزمُ وتُنصَب بحذفها، نحوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٥٤).

(٢) في ع وق: أو يستخرجان.

(٣) انظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٩.

(٤) في الأصل المخاطبة، والمثبت من ع وق.

(٥) زيادة من ق.

(٦) هي اللغة المشهورة بلغة أكلوني البراغيث.

(٧) في ق: تاء وهو تصحيف.

الـمُخاطبةِ فلا تكونُ إلّا ضميراً. وإذا بُسِطَتْ هذهِ الأمثلةُ كانتْ ثمانيةً[1]، كما قالَهُ الـمَكوديُّ[2].

[علاماتُ إعرابها]

وكُلُّها خرجَتْ عنِ الأصلِ في جميعِ الأحوالِ؛ فتُرفَعُ بِثُبوتِ النّونِ المكسورةِ بعد الألفِ غالباً[3] المفتوحةِ بعد أُختَيْها[4] نيابةً عنِ الضمّةِ، نحو: أنتمْ تفعلونَ؛ لأنّها شبيهةٌ بالواوِ مِن حيثُ الفئةُ، ومِن حيثُ إنّها تُحذَفُ للجازمِ. وتُجزَمُ وتُنصَبُ[5] بحذفِها نيابةً عن السكونِ والفتحةِ؛ نحوَ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[6].

ولا فرقَ فيما ذَكَرَ[7] بينَ أنْ يكونَ الفعلُ الـمُتَّصِلُ بهِ ما تقدّمَ[8] صحيحَ الآخِرِ أوْ معتلَّهُ، وإنْ لَحِقَهُ شيءٌ مِنْ الحذفِ والتغييرِ كما في نحوِ: أنتِ تدعِينَ؛ فلِعلّةٍ تصريفيّةٍ[9].

---

(١) وذلك بإضافة يفعلانِ الزيدان وتفعلان الهندان ويفعلون الزيدون إلى الخمسة السابق ذكرها.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية، ص١٩. والمكودي هو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، نحوي صرفي لغوي، تُوفّي بفاس سنة٨٠٧هـ، من مصنّفاته: شرح الألفية، والبسط والتعريف في التصريف، وغيرهما (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٨٣، والنور السافر ص١٣، وشذرات الذهب ٨/ ٤، وهدية العارفين ١/ ٥٢٩).

(٣) بسبب سكون الألف فتحرَّك النون بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقيل تشبيهاً بالمثنّى وقد تُفتح بعد الألف بقلّة نحو: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ ـ الأحقاف ٤٦ ـ. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٤، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٦٢).

(٤) أختاها: هما الواو والياء.

(٥) في باقي النسخ: وتجزم وتنصب.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٤. والآية بتمامها ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٧) في ع وب ود: ذكره.

(٨) أي: واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة.

(٩) أصل الفعل: تدعُوِين، فلما استثقلت الكسرة على الواو حُذفت، فالتقى ساكنان لام الكلمة والضمير، فحذفت الواو فصار الفعل: (تدعُين)، وحتى تسلم الياء قُلِبت الضمة كسرة، فصار الفعل (تدعين) على وزن (تفعين).

وقدّمَ الجزمَ على النصبِ؛ لأنَّ النصبَ محمولٌ على الجزمِ كما حُمِلَ على الجرِّ في المُثنَّى والمجموعِ على حَدِّهِ؛ لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاصِ.

وأمّا نحوُ: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾[1]؛ فالمحذوفُ منه نونُ الوقايةِ على الأصحِّ[2]، لا نونُ الرفعِ[3]؛ لِفقدِ الناصبِ والجازمِ. وما قيلَ مِن أنَّ حذفَ نونَ الوقايةِ مُفوِّتٌ للغَرضِ الذي جِيءَ بِها لأَجلِهِ، منظورٌ فيهِ؛ إذْ هو حاصِلٌ بنونِ الرفعِ. هذا ما جَرى عليهِ في الشُّذورِ[4]، / ٢١ أ/ وعَكَسَ في الأوضحِ[5]، فَصَحَّحَ[6] أنَّ المحذوفَ نونُ الرفعِ تبعاً لابنِ مالكٍ[7].

وقدْ تقدّمَ[8] أنّها تُحذَفُ أيضاً لِتوالِي الأمثالِ، وأمّا حذفُها لغيرِ ذلكَ فشاذٌّ نثراً[9] ونظماً؛ كقولِه:

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٨٠؛ والآية بتمامها ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾؛ حيث قرأ نافع وابن ذكوان وهشام وأبو حعفر بنون خفيفة، وقرأ الباقون بنون ثقيلة على الأصل (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٦٧).

(٢) اختلف النحاة في نحو: تضربوني ـ بحذف إحدى النونين: نون الرفع ونون الوقاية ـ على قولين:

١- فمذهب سيبويه أنّ المحذوفة هي نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه ابن مالك إلى الأخفش أيضاً، ورجّحه.

٢- وذهب المبرد والفارسي وابن جنّي إلى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى الأخفش أيضاً.

(انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٥٥-٥٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٢-١٧٣).

(٣) لأنّ نون الرفع علامة إعراب، فنون الوقاية أولى بالحذف لأنها استغني عنها بوجود نون الرفع.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص٩٣.

(٥) في ق: التوضيح، علما بأنّه لم يرد ذكرٌ لذلك عند حديثه في الأفعال الخمسة والفعل المضارع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧-٣٨، و٧٤-٧٥).

(٦) في الأصل: الصحيح، والمثبت من ع وق.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٥-٥٦.

(٨) انظر: ص٣٣-٣٥ من هذا الكتاب عند الحديث عن الفعل المضارع المعرب.

(٩) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾ ـ القصص: ٤٨ ـ في قراءة يحيى الذماري (انظر: مختصر شواذ القرآن ص١١٤، وتفسير البحر المحيط ٧/ ١١٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٥).

١٥- أبـــيتُ أسري وتبيتـــي تدلُكِـــي   وجهـــكِ بالعنـــبرِ[1] والمِـسكِ الذكـــيِّ[2]

[الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ]

وإلّا الفعلَ المُضارعَ المُعتلَّ الآخِرَ؛ وهو ما آخِرُهُ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ. وسُمِّيتْ أحرفَ علّةٍ؛ لأنّ مِن شَأنِها أنْ ينقلبَ بعضُها إلى بعضٍ. وحقيقةُ العِلّةِ تغييرُ الشيءِ عنْ حالِهِ. وتقييدُهُ الفعلَ بالمضارعِ كغيرِه لِبيانِ الواقعِ لا للاحترازِ؛ إذْ لا يُعرَبُ مِن الأفعالِ سِواهُ.

[علامةُ جزمِهِ]

فيُجزَمُ بحذفِ آخِرِه - وهو حرفُ العلّةِ - نِيابةً عن السكونِ؛ لأنّ أحرفَ العلّةِ - لِضَعْفِها بسكونِها - صارتْ كالحركاتِ، فتسلّطَ عليها العامِلُ تسلُّطَهُ[3] على الحركاتِ، نحوَ: زيدٌ لمْ يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ، بحذف أواخِرِهنّ[4]، والحركاتُ أدلّةٌ[5] عليهِنّ. وأمّا نحوُ قولِه:

١٦- ألم يأتِـــيْكَ والأنـــباءُ تَنمِـــي   بِـــما لاقـــتْ لَـــبُونُ بنـــي زِيـــادِ[6]

---

(١) في الأصل: العنبري، والمثبت من ع وق.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٨٨، ولسان العرب / دلك، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤٠.
اللغة: (أسري) هو السير ليلا (تدلكي) من دلكت الشيء إذا مرسته بيدك، و(الذكيّ) الشديد الرائحة، ووردت (وجهك) في رواية أخرى جلدك.
موطن الشاهد: (تدلكي) والأصل (تدلكين) لأنّ الفعل لم يُسبق بناصب ولا جازم. ويحتمل أن يكون تدلكي بدلاً من (تبيتي) وهذا الفعل يحتمل وجهاً آخر هو أنّه منصوب بأن مضمرة بعد واو المعيّة على اعتبار أنه مسبوق بهمزة استفهام محذوفة (أأبيت)، وعندئذ فلا شاهد فيه (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠١ وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤١).

(٣) في ع ود: كتسلطه.

(٤) في ع وب ود: آخرهن.

(٥) في ع وب: دالة.

(٦) البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي، وقد ورد في الأغاني ١٧/ ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ١٦٢.
اللغة: (لبون) هي الابل ذات اللبن، (تنمي) تزيد وتكثر، (بني زياد) هم الكملة من الرجال وهم الأربعة من أبناء زياد بن سفيان العبسي.
موطن الشاهد: (ألم يأتيك) حيث جُزم الفعل المعتل الآخر بالسكون بدلاً من حذف آخره، وهذه ضرورة عند الجمهور.

فضرورةٌ عند الجمهورِ[1]، ولغةٌ عند ابنِ مالكٍ[2].

والجزمُ مُقدَّرٌ على حرفِ العلّةِ؛ لأنَّهُ آخِرُ الكلمةِ. وهو محلُّ الإعرابِ ظاهراً أو مُقدَّراً[3]، وقولُه تَعالَى: ﴿[إِنَّهُۥ]مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[4] - في[5] قراءةِ قُنبلٍ[6] - مُؤوّلٌ.

وقد يُحذَفُ حرفُ العلّةِ لغيرِ جازمٍ[7]؛ نحوَ: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[8]، ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[9].

[الخلافُ في حذف حرفِ العلّةِ العارضِ عند الجزم]

تنبيهٌ: محلُّ حذفِ حرفِ العلّةِ للجازمِ إذا كانَ أصليّاً.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦.

(٢) اعتبرها ابن مالك في شرح التسهيل ضرورة لا غير ١/ ٥٨-٥٩، وأغفلها في شرح الكافية الشافية.

(٣) في ع: ظاهر أو مقدّر.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٩٠، وهي بتمامها ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾؛ وقراءة الجمهور ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾، وقد وجّه النحاة قراءة قنبل عدة توجيهات منها أنها لغة، وقيل إن الفعل يتقي مرفوع و(مَنْ) موصولة وسكون (يصبر) للتخفيف، وقيل الفعل مجزوم يتقِ لكن الكسرة أشبعت فصارت يتقي. (انظر: شرح شذور الذهب ص٩٧، ومغني اللبيب ص٦٢١، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٣٥).

(٥) في ع وق وس ود: على.

(٦) قنبل: هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن خالد، أبو عمر المكي المتوفى سنة ٢٩١هـ، كان راوياً لقراءة شيخه ابن كثير أحد القراء السبعة المشهورين. (انظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٥، ومعرفة القرّاء ١/ ٢٣٠).

(٧) يرى أبو حيان أنّ حذف الواو في (يمحُ، وسندعُ) يعود إلى عدم ظهورها في اللفظ، لأنّه لا يوقف عليها اختياراً، ولـمّا سقطت من اللفظ سقطت من الخطّ (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٤٩٥).

(٨) سورة الشورى، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗاۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ والشاهد فيها: (ويمحُ) وهو مرفوع، وقد حُذفت الواو دون جزم.

(٩) سورة العلق، الآية ١٨، والشاهد فيها: (سندعُ) وهو مرفوع، وقد حُذفتْ الواو دون جزم.

وأمّا العارِضُ[1] فلا يُحذَفُ عندَ الأكثرِ، وأجازَهُ ابنُ عُصفورٍ[2] فيما إذا كانَ الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ[3]، وجَرَى عليهِ في الأوضحِ[4].

[الخلافُ في تقدير الحركات في الفعل المعتلّ الآخِر]

وما ذهبَ إليهِ مِن أنَّ علامةَ الجزمِ فيها حذفُ حرفِ العلّةِ[5] إنَّما يتَمشَّى على قولِ ابنِ السرّاجِ، مِن أنّ هذهِ الأفعالَ لا يُقدَّرُ فيها الإعرابُ في حالتَي الرفعِ والنصبِ؛ لأنّا إنّما قَدَّرْنا الإعرابَ في الاسمِ؛ لأنّهُ فيهِ أصلٌ[6] فتجبُ الـمُحافظةُ عليهِ، وفي الفعلِ فرعٌ فلا حاجةَ لتقديرِهِ[7]، وجَعَلَ الجازمَ كالدواءِ الـمُسهِلِ، والحركةَ كالفضلةِ في الجسمِ، فالجازِمُ إنْ وَجَدَ فَضْلةً أزالَها، وإلّا أخذَ مِن قُوَّةِ[8] البدنِ. / ٢١ ب /

وذهبَ سيبويهِ[9] إلى تقديرِ الإعرابِ فيها. فعَلَى قولِه لـمّا دخلَ الجازِمُ حَذَفَ الحركةَ الـمُقدَّرَةَ واكتَفَى بِها، ثُمَّ لـمّا صارتْ صُورةُ الـمَجزومِ والـمَرفوعِ واحدةً فَرّقوا بينَهما

---

(١) العارض: هو حرف العلّة المنقلب عن همزة في آخر الكلمة؛ نحوَ: يقرا من يقرأ.

(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عصفور، النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ المتوفّى سنة ٦٦٣هـ، إمام في النحو، تتلمذ على الشلوبين والدباج، من مصنفاته: الممتع في التصريف، والمقرّب، وشرح جمل الزجاجي..وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠، وفوات الوفيات ٢/ ١٨٤).

(٣) انظر: المقرب ١/ ٥٠.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٠-٨١، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦. أمّا إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم، فيمتنع الحذف عندئذ لاستيفاء الجازم عمله وهو تسكين الهمزة. كما في لم يقرأ ثمّ سُهّلت لتصبح: لم يقرا.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٦.

(٦) في ق ود: لأنّ فيه أصلي.

(٧) لأن الفعل معرب أصلاً. (انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٤٦).

(٨) في الأصل قويّ، والمثبت من د.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٣، والمقتضب ٣/ ١٦٦.

بحذفِ حرفِ العلّةِ؛ فحرفُ العلّةِ محذوفٌ عندَ الجازمِ لا بِهِ. وعلى قولِ ابنِ السرّاجِ[1]: الجازمُ حَذَفَ حرفَ العلّةِ نفسَه[2].

فقد ظهرَ أنَّ مَنْ يقولُ بعدمِ التقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ بحذفِ حرفِ الآخِرِ[3]، ومَنْ يَقولُ بالتقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ ليسَ بحذفِ الآخِرِ، بلْ بحذفِ الحركةِ، وحُذِفَ الآخِرِ للفرقِ. نبّهَ عليهِ المُصنِّفُ وغيرُه[4]. فقولُه هنا إنَّ الجزمَ بحذفِ الآخرِ لا يناسبُهُ ما سيأتي قريباً مِن أنَّ الفعلَ المضارعَ يُقدَّرُ فيهِ الإعرابُ.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن سهل، المعروف بابن السّرّاج النحوي أبو عبد الله البغدادي المتوفى في بغداد سنة٣٦٦هـ، إمام في اللغة والنحو، انتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت شيخه المبّرد. من تلاميذه: الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، ومن مصنفاته: الأصول في النحو .(انظر: معجم الأدباء ١٨/ ١٩٨، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وهدية العارفين ٢/ ٣٠).

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٦٤.

(٣) في ع ود: حرف العلة، وفي ق: الحرف.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٣، وشرح التسهيل ١/ ٥٨، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

فصلٌ في الإعرابِ التقديريِّ[1]

وهو جارٍ في الأسماءِ والأفعالِ، وهو في كلٍّ مِنهما قسمانِ؛ لأنَّ الـمُقدَّرَ في الـمُعرَبِ إمّا جميعُ حركاتِه أو بعضُها:

فالقسمُ الأوّلُ من الأسماءِ؛ وهو ما يُقدّرُ فِيهِ جميعُ حركاتِهِ شيئانِ [هنا][2]؛ هُما:

- الـمُضافُ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ.
- والمقصورُ.

[١/ الاسم الـمُضافُ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ]

وقد أشارَ إليهما بقولِه: وتُقدّرُ جميعُ الحركاتِ الثلاثِ في نحوِ غُلامِي مِن كلِّ ما أُضيفَ لياءِ الـمُتكلِّمِ، وليسَ مُثنّىً، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لِمُذكَّرٍ، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً؛[3] لاشتغالِ المحلِّ بكسرةِ المناسبةِ. والمحلُّ الواحدُ لا يقبلُ حركتينِ في آنٍ واحدٍ. ومذهبُ ابنِ مالكٍ[4] أنَّ الـمُقدَّرَ فيهِ إنّما هو الضمّةُ والفتحةُ، وأمّا الكسرةُ فهيَ ظاهرةٌ فيهِ. ورُدّ بأنّها مُستحقَّةٌ قبلَ التركيبِ، وإنّما دخلَ عاملُ الجرِّ بعدَ استقرارِها.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «فصلٌ: تُقدَّرُ جميع الحركات في نحو: غُلامي والفتى، ويُسمّى الثاني مقصوراً، والضمة والكسرة في نحو: القاضي، ويُسمَّى منقوصاً، والضمة والفتحة في نحو: يخشى، والضمة في نحو: يدعو ويقضي، وتظهر الفتحة في نحو: إن القاضي لن يقضيَ ولن يدعوَ» (انظر: شرح قطر الندى ص٥٥).

(٢) زيادة من ق وب وس ود، مع إسقاط هما التي بعدها.

(٣) أمّا المثنى فيُعرَب بالحروف، تقول: هذان صديقاي ورأيت صديقَيّ، وأمّا جمع المذكر السالم، فنقول: هؤلاء معلمِيّ ـ مرفوع بالواو المنقلبة ياءً والمدغمة في ياء المتكلم ـ ورأيت معلميّ ـ منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم. وأمّا المنقوص والمقصور فالحركات مقدّرة فيهما قبل الإضافة أصلاً، وسبب التقدير ليس اشتغال المحل بل الثقل في المنقوص والتعذّر في المقصور، فنقول: جاء قاضيَّ وفتايَ، ورأيت قاضيَّ وفتايَ...

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٤. وهناك رأي ثالث يرى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنيّ، وقال به الجرجاني وابن الخشاب وابن الخبّاز، وردّه ابن مالك. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦).

[٢/ الاسمُ المقصورُ: تعريفُه وإعرابُه]

وتُقدّرُ[1] جميعُها أيضاً في نحوِ الفَتَى، مِن كلِّ اسمٍ مُعرَبٍ آخِرُه ألفٌ لازِمةٌ قبلَها فتحةٌ؛ لِتعذُّرِ تحريكِ الألفِ مع بقاءِ كونِها ألفاً.

ويُسمَّى هذا مقصوراً؛ لامتناعِ مَدِّهِ[2] أوْ لأنّه قَصُر عنْ ظهورِ الحركاتِ فيهِ، أي: مُنِعَ مِنها. ومثلُهُ الـمُدغَمُ[3] والـمَحكيُّ بمِنْ[4].

وإعرابُهُ بالحركاتِ الثلاثِ[5] مخصوصٌ بالـمُنصرِفِ مِنهُ، أمّا غيرُ الـمُنصرفِ مِنه ـ كموسى ـ فالـمُقدَّرُ فيه الضمّةُ والفتحةُ فقطْ دونَ الكسرةِ لِعدمِ دُخولِها / ٢٢ أ/ فيه؛ هذا مذهبُ الجمهورِ. وذهبَ ابنُ فلاحِ اليمنيِّ[6] إلى تقديرِها[7] أيضاً فيهِ؛ لأنّها إنّما امتنعتْ فيما لا ينصرفُ كأحمدَ للثقلِ، ولا ثِقلَ معَ التقديرِ[8].

---

(١) في ق وب وس: ويقدر.

(٢) مَدّ الألف في المقصور يؤدي إلى إضافة الهمزة ليصبح ممدوداً، نحو: حمرى ـ حمراء، والألف في المقصور وإن كانت حرف مدّ فإنها قصيرة الصوت إذا ما قورنت بالألف في الممدود.(انظر أيضاً: حاشية الحمصي ١/ ١٠٥).

(٣) أي: المدغم آخره فيما بعده فيسكن للإدغام فتقدّر عليه حركة الإعراب، نحو: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ في قراءة أبي عمرو (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٥٩٥).

(٤) المحكيّ (بمَنْ) كما إذا قال أحدهم رأيت زيداً ، قلت له: مَنْ زيداً ؟ فزيداً: خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. (انظر: الجمل في النحو للزجاجي ص٣٣١).

(٥) في الأصل الثلاثة، والمثبت من ع وق وب.

(٦) ابن فلاح: هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي المشهور بابن فلاح المتوفى سنة ٦٨٠هـ، من مصنّفاته: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (انظر: كشف الظنون ص١٧٥١، وهدية العارفين ٢/ ٤٧٤).

(٧) أي: الكسرة.

(٨) انظر: همع الهوامع ١/ ١٧٨.

[٣/ الاسمُ المنقوصُ: إعرابُه وتعريفُهُ]

والقسمُ الثاني مِن الأسماءِ: وهوَ ما يُقدّرُ فيهِ بعضُ حركاتِهِ، وهو[1] الاسمُ المنقوصُ. وهوَ الـمُشارُ إليهِ بِقولِهِ: والضمّةُ والكسرةُ في نحوِ: القاضِي مِن كُلِّ اسمٍ مُعرَبٍ آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ قبلَها كسرةٌ؛ لِثقلِهما على الياءِ.

هذا ما[2] لمْ يكنْ على صيغةِ الجمعِ الـمُتناهِي[3]، فإنْ كانَ فالـمُقدَّرُ فيهِ حينئذٍ الضمّةُ والفتحةُ كجوارٍ؛ لِـما[4] مرَّ في المقصورِ[5]. وإنّما لم تظهَرِ الفتحةُ فيهِ حالةَ الجرِّ؛ لِنيابتِها عنْ حركةٍ ثقيلةٍ[6]، فعُوملت معاملَتها. ويُسمّى مَنقوصاً؛ لأنّهُ نَقصَ منهُ بعضُ الحركاتِ، أو لأنّهُ تُحذَفُ لامُهُ لأجلِ التنوينِ، كذا قيلَ. هذا ما يُقدّر في الأسماء.

[٤/ الفعلُ المعتلُّ الآخِرُ]

وأما ما يُقدّر في الأفعال فأشار إلى:

القسمِ الأوّلِ مِنها[7]، وهوَ ما يُقدَّرُ فيهِ جميعُ حركاتِهِ[8] بقولِهِ: والضمّةُ والفتحةُ في نحوِ: زيدٌ يَخْشَى، ولنْ يَخْشَى[9]، مِنْ كلِّ فعلٍ مُعتَلٍّ بالألفِ[10] لِتعذُّرِ تحريكِها.

وإلى الثانِي مِنها بقولِهِ: والضمّةُ في نحوِ: زيدٌ يَدعوْ ويَقضيْ، مِنْ كلِّ فِعلٍ مُعتَلٍّ بالواوِ والياءِ لِثقلِها عَليهِما.

---

(١) في الأصل: هو، والمثبت من ع.

(٢) في ب ود: إذا.

(٣) في ق: منتهى الجموع ؛ وهي كلّ جمع تكسير جاء بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة؛ حيث تُمنع من الصرف فلا يدخلها الكسرة، نحو: مررت بجوارٍ ، والتنوين هنا للعوض.

(٤) في ع ود: كما.

(٥) انظر: ص٧٢ من هذا الكتاب.

(٦) أي الكسرة.

(٧) في ب: منهما.

(٨) في ع: الحركات.

(٩) سقطت لن يخشى من ع.

(١٠) في الأصل بألف، والمثبت من ع وب وس.

وتظهَرُ[1] الفتحةُ في المنقوصِ حالةَ النصبِ، والـمُعتَلِّ بالواوِ والياءِ نحوَ: إنَّ القاضيَ لنْ يقضيَ ولنْ يدعوَ؛ لخِفّتِها.

تنبيهٌ: قدْ مرَّ[2] أنّ مَنْ يقولُ بتقديرِ الحَركاتِ في الـمُعتَلِّ يَرَى أنَّ جزمَهُ بحذفِ الحركةِ، ومَنْ يَقولُ بعدمِ تقديرِها فيرَى[3] أنَّ جزمَهُ بحذفِ آخِرِه. والـمُصنِّفُ جمعَ بَيْنَ دَعوى تقديرِ الحركةِ[4] وحذفِ الحرفِ للجازمِ. وهوَ في ذلكَ مُخالِفٌ للقَولَينِ جميعاً[5]. ثُمَّ اقتصارُهُ على الحركاتِ يُوهِمُ اختصاصَ التقديرِ بِها، وليسَ كذلكَ. بلِ الحروفُ[6] أيضاً قد تُقدَّرُ[7] كالواوِ في جمعِ[8] المذكَّرِ السالمِ الـمُضافِ للياءِ؛ نحو مُسلِمَيَّ كما مرَّ[9]، والنونِ[10] في نحوِ: لَتضرِبانِّ ولَتضرِبُنَّ ولَتضرِبِنَّ مُطلقاً[11]، ولتضرِبُنْ ولتضرِبِنْ وصلاً، نبّهَ عليهِ في الجامعِ[12].

ومَنْ ذهبَ[13] إلى أنَّ الإعرابَ في الأسماءِ الستّةِ والـمُثنّى والجمعِ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ، فيَحتاجُ إلى عدِّها في قسمِ التقديريِّ[14]. / ٢٢ ب /.

---

(١) في ع: فتظهر.

(٢) لقد مرّت المسألة مفصّلة في الصفحتين ٧٠-٧١ من هذا الكتاب.

(٣) في ع وب وس: فيه يرى، وفي د: فيه يقول.

(٤) في س: الحركات.

(٥) انظر: ص٧٠ من هذا الكتاب.

(٦) في ق: الحرف.

(٧) في ق: يقدر.

(٨) في ع: الجمع

(٩) انظر: ص١٢ من هذا الكتاب.

(١٠) أي: نون الرفع، حيث تُحذَف إذا أكّد الفعل بنون التوكيد الثقيلة وصلاً ووقفاً، وتُحذَف أيضاً إذا أكّد الفعل بنون التوكيد الخفيفة وصلاً فقط، أمّا في حال الوقف فإنَّ نون التوكيد الخفيفة تُحذَف ويعود الفعل إلى أصله قبل التوكيد فمثلاً: لتضربُن- نصبح في الوقف: لتضربوا.

(١١) أي: وقفاً ووصلاً، وحُذفت النون هنا لتوالي الأمثال.

(١٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٦.

(١٣) انظر ص١٢ من هذا الكتاب.

(١٤) في باقي النسخ: التقدير.

الفعلُ المضارعُ المرفوعُ[1]

فصلٌ في الكلامِ على الفِعلِ المضارعِ باعتبارِ رفعِهِ ونصبِهِ وجزمِهِ:

يُرفَعُ الفِعلُ المُضارعُ إذا سَلِمَ مِن نُونَي التوكيدِ والإناثِ، وكانَ معَ ذلكَ خالياً مِن ناصبٍ ينصبُهُ، وجازمٍ يجزمُهُ؛ نحوَ: يقومُ زيدٌ[2]، بإجماعٍ من النحاةِ.

وأمّا قولُ عليٍّ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ:

١٧ - مُحمدُ تَفدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [إذا ما خِفتَ مِن شيءٍ تبالاً][3][4]

فالجازمُ فيهِ مُقدَّرٌ؛ أي: لِتَفدِ. وقولُ بَعضِهِمْ:

١٨ - فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحْقِبٍ ....[5]

فضرورةٌ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: يُرفَعُ المضارعُ خالياً من ناصبٍ وجازمٍ، نحو: يقومُ زيدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٥٧).

(٢) سقطت زيد من ع ود.

(٣) زيادة من ب.

(٤) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبته فهو لعلي بن أبي طالب عند صاحبنا، ولأبي طالب في شرح شذور الذهب ص٢١١، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١ والدرر اللوامع ٥/ ٦١، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٨، وشرح المفصل ٧/ ٣٥.
اللغة: (التبال) سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال وكأن التاء أبدلت من الواو.
موطن الاستشهاد: (تَفْدِ)، فظاهره مجزوم دون جازم، واختلف في توجيهه فقيل: تفدي نفسك ـ على الخبر ـ، ولكن حُذِفت الياءُ تخفيفاً، وقيل الجازم فيه مقدّر، أي: لِتفدِ.

(٥) هذا صدر بيت من السريع لامرئ القيس، وقد ورد في ديوانه ص١٢٢، والكتاب ٤/ ٢٠٤،، وشرح المفصل ١/ ٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦. وعجزه: إثماً من الله ولا واغِلِ
اللغة: (مستحقب) أصله من يجمع حاجاته في الحقيبة، ثم أصبح بمعنى غير مكتسب، (الواغل) من يشارك الناس في شرابهم دون دعوة.
والشاهد فيه: تسكين (أشرب) وهو مرفوع أصلاً، وللعلماء فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً ـ كما عن ابن مالك ـ، والمنع مطلقاً ـ كما عند المبرد ـ، والجواز في الشعر خاصة كما عند الجمهور. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٨٣-١٨٤).

[عاملُ رفعِ الفعلِ الـمُضارِعِ]

ورافعُهُ تجرُّدُه مِن الناصبِ والجازمِ عِندَ الفرّاءِ ومُوافِقيهِ، وهو الأصحّ(١). وما قيلَ مِن أنَّ التجرُّدَ أمرٌ عدميٌّ، والرفعَ [أمرٌ](٢) وجوديٌّ، والعدميُّ لا يكونُ علّةً للوجوديِّ(٣) ممنوعٌ، بلْ هو الإتيانُ بالمضارعِ على أوّلِ أحوالِهِ، وهذا ليسَ بعدميٍّ. ولو سُلِّمَ(٤)، فلا نسلِّمُ(٥) أنّهُ لا يَعملُ في الوجوديِّ، بلْ يعمَلُ؛ لأنّهُ هنا علامةٌ لا مؤثّرٌ.

وقِيلَ رافعُهُ حلولُهُ مَحَلَّ الاسمِ(٦). وقيلَ غيرُ ذلكَ(٧).

وإنّما رُجِّحَ عاملُ النصبِ والجزمِ على عاملِ الرفعِ إذا دخلَ على الفعلِ؛ لِكونِه قويّاً؛ إذْ هو عاملٌ لفظيٌّ، وعاملُ الرفعِ معنَويٌّ.

[الفعلُ المضارعُ المنصوبُ](٨)

ويُنصَبُ الـمُضارِعُ بحرفٍ واحدٍ مِن أربعةٍ:

[١/ لَنْ]

بدأ منها بلَنْ؛ لِـمُلازمتِها النصبَ؛ وهيَ حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ. ولا دِلالةَ لها على

---

(١) قال به أيضاً ابن مالك وابن الخباز (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٦)، وسيأتي تفصيل المسألة.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: الموجودي، والمثبت من ع وس ود، وجاءت في ق: الوجودي، وفي ب: للوجود.

(٤) في ع: علم.

(٥) في ب: يسلم.

(٦) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٦).

(٧) ذكر السيوطي في همع الهوامع خمسة أقوال أخرى. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٠-٥٥٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٦-٥٢٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويُنصب بلَن، نحو: ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾، وبكَيْ المصدرية، نحو ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾، وبإذَن مُصَدَّرةً وهو مُستقبل مُتصِلٌ أو منفصلٌ بقسمٍ، نحو: إذن أكرمك و: إذن واللهِ نرميهم بحرب» (انظر: شرح قطر الندى ص٥٧-٥٨).

تأبيدِ النفيِ ولا تأكيدِه خلافاً للزمخشريِّ في ذلكَ. وقالَ في المفصّلِ: هيَ لتأكيدِ نفيِ المستقبلِ[1]، وفي الأنموذجِ[2]: لنفيِ الـمُستقبلِ على التأبيدِ.

[الخلافُ في بعضِ أحكامِها]

ومَحَلُّ الخلافِ في أنّها:

أ/ هلْ تقتضِي التأبيدَ، أمْ لا فيما إذا أُطلقَ النفْيُ أو قُيِّدَ بالتأبيدِ؟

أمّا إذا قُيِّدَ بغيرِهِ نحوَ: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[3] فلا خلافَ بينَهم في أنّها لا تفيدُه. فقدْ ظهرَ أنَّ مَنْ ردَّ[4] على الزمخشريِّ في قولِه بتأبيدِ النفيِ بهذهِ الآيةِ وشبهِها مِمّا قُيِّدَ فيهِ منفيُّها بغيرِ التأبيدِ ليسَ على تحقيقٍ في المسألةِ، ورُدَّ ما ذهبَ إليهِ الزمخشريُّ بأنَّهُ لا دليلَ عليهِ. قال ابن مالك[5]: والحامِلُ لهُ على أنَّ لنْ لتأبيدِ النفيِ اعتقادُه الباطلُ[6] مِن أنَّ اللهَ تعالى لا يُرَى[7] في الآخرةِ ـ جعلَنا اللهُ مِن أهلِ الرؤيةِ ـ.

وأمّا استفادةُ التأبيدِ / ٢٣ أ / في نحوِ: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾[8] ونحوِ: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ

---

(١) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٣٦٥. وتأكيد المستقبل هو نفسه التأبيد (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٢) هذه العبارة غير ثابتة في الأنموذج مع شهرتها، بل قال: ولن نظيره لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد، ولعلّ الفاكهي قد اطّلع على نسخة أخرى. (انظر: الأنموذج ص١٠٢).

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾.

(٤) منهم ابن هشام في مغني اللبيب ص٣٧٤، حيث قال: ولو كانت للتأبيد لم يُقيّد منفيّها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً، والأصل عدمه. ومنهم أيضاً: مكي بن أبي طالب في حاشية الأوضح. (انظر: الجنى الداني ص ص ٢٧٠-٢٧١، وحاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٦.

(٦) يُعتبر الزمخشري من شيوخ المعتزلة، وهي فرقة إسلامية تخالف أهل السنة والجماعة في مسائل اعتقادية متعددة، منها مسألة رؤية الله في الآخرة، حيث أنكروها وأوّلوا ما ورد من أحاديث صحيحة تثبت رؤية المؤمنين لربهم كرؤية البدر ليلة التمام. (انظر: الملل والنحل ١/ ٣٨-٣٩).

(٧) في ق: من أن لا يرى الله.

(٨) سورة الحج، من الآية ٧٣. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾.

وَعْدَهُۥ﴾[1] فمِنْ خارجٍ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[2]، وكونُ أبداً فيه للتأكيدِ - كما قِيل - خلافُ الظاهِرِ[3].

ب/ وهلْ تأتِي للدعاءِ أمْ لا؟[4] فيهِ خلافٌ؛ اختارَ في المُغني الأوّلَ، قالَ فيه[5]: وتأتِي لنْ للدعاءِ وِفاقاً لجماعةٍ، والحُجّةُ في قولِهِ:

١٩ - لَـــنْ تَـــزالوا كَـــذلِكم ثُـــمَّ لا زِلْـــتُ لكـــمْ خالـــداً خلـــودَ الجِبـــالِ[6]

لكنّهُ صرّحَ في الشرحِ[7] وفي الأوضحِ[8] بِخلافِهِ.

ج/ والأصحُّ[9] أنّها بسيطةٌ على وضعِها الأصليِّ.

د/ ولا يُفصَلُ بينَها وبينَ معمولِها إلّا في ضرورةٍ[10]؛ كقولِهِ:

---

(١) سورة الحج، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُۥ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٩٥. وهي بتمامها ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٣) لأنّ توكيد الشيء بنفسه لا فائدة فيه.

(٤) أي: هل يكون الفعل الذي بعدها للدعاء أم لا - كباقي أدوات النفي كما في قولنا: لا فُضَّ فوك - ؟.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٣٧٤، ومن هذه الجماعة ابن عصفور.

(٦) البيت من الخفيف للأعشى في ديوانه ص٦٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢/ ٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٧.

موطن الشاهد: (لن تزالوا) وهي تفيد الدعاء بدليل أنّ الفعل المعطوف عليها بعدها بثمّ لا زلت وهو يفيد الدعاء كما هو ظاهر في البيت.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ص٥٨ حيث قال: ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السراج.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ٤/ ١٤٩-١٥٠.

(٩) ذهب الخليل إلى أنّها مركّبة من لا وأن الناصبة، وذهب الفراء إلى أنّها مفردة، وأصلها: لا ثم قلبت ألفها نوناً، وذهب سيبويه إلى أنّها مفردة غير مركّبة من شيء. (انظر: شرح المفصل ١٠/ ١١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٧).

(١٠) في المسألة خلاف، فالبصريون يمنعون الفصل، وما ورد فإنّه عندهم ضرورة، خلافاً للكسائي والفرّاء اللذين يجيزان الفصل بالقسم أو بغيره، ووافقهم سيبويه في جواز الفصل بالقسم. (انظر: الكتاب ٣/ ١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٤، وحاشية الحمصي ١/ ١١٠).

٢٠- لَـمّا رأيـتُ أبـا يـزيدَ مُقـاتِلاً   أدعَ القـتالَ وأشـهدَ الهـيجاءَ[1]

[٢/ كي المصدريّةُ]

وأَتبَعَها[2] بكَيْ المصدريّةِ؛ لِمشاركتِها لَها في العملِ مِن غيرِ شرطٍ. وعلامةُ المصدريّةِ تقدُّمُ اللامِ[3] عليْها، نحوَ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[4]؛ إذْ لا يجوزُ حينئذٍ كونُها جارّةً؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُباشِرُ مِثْلَهُ.

والتقييدُ بكَيْ[5] المصدريّةِ مُخرِجٌ لكَيْ التعليليّةِ الجارّةِ[6]، وعلامتُها[7] ظهورُ أنْ المفتوحةِ بعدَها؛ نحو: جئتُكَ كَيْ أنْ تُكرمَني، أو اللامُ[8]؛ نحو: جئتُكَ كَيْ لِتكرمَنِيْ؛ إذْ لا يجوزُ حينئذٍ جعلُها مصدريّةً. أمّا في الأوّلِ[9]؛ فلِوجودِ أنْ المصدريّةِ بعدَها، والحرفُ المصدريُّ لا

---

(١) البيت من الكامل مجهول القائل، قال ابن هشام: وهو لُغز، يُقال فيه: أين جواب لـمّا ؟ وبم انتصب أدعَ ؟ وجواب الأول أن الأصل لن ما ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطاً للإلغاز، وانما حقُّهما أن يكتبا منفصلين: لَنْ ما (انظر: مغني اللبيب ص٣٧٣).
موطن الشاهد: الفصل بين لَنْ المدغمة في (ما) الظرفية ومنصوبها (أدَعَ) والأصل فيه: لَنْ ـ ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ـ أدعَ القتال.. والمعنى: لن أدع القتال وشهود المعارك مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً.

(٢) الضمير (ها) يعود إلى (لن) الناصبة، أي: وأتبع المصنف لن الناصبة بكي المصدرية...

(٣) أي لام الجر.

(٤) سورة الحديد، من الآية ٢٣. والآية بتمامها ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾.

(٥) سقطت كي من ع وق وب.

(٦) كي التعليلية الجارة هي حرف جر بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في نحو كيمه بمعنى: لِمَه، وعلى ما المصدرية في نحو: كيما يضرُّ، وعلى (أن) المصدرية مضمرة، نحو جئتك كي تكرمني. واختلف في ظهور (أنْ) بعدها فالجمهور على المنع والكوفيون يجيزون. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ـ المسألة ٨٠ - ٢/ ٥٧٩، ومغني اللبيب ص٢٤١).

(٧) أي علامة كي التعليلية الجارّة خلافاً للكوفيين الذين يرون أن (كَيْ) لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ـ مسألة ٧٨ ـ ٢/ ٥٧٠).

(٨) بعدها في ع: بعدها.

(٩) أي في قوله: جئتك كي أن تكرمني، حيث ظهرت أنْ بعدها.

يُباشِرُ مثلَهُ، وأمّا في الثاني[1] فَلِئلاّ يلزمَ الفصلُ بينَ الحرفِ المصدريِّ وصلتِه باللامِ. فإنْ لم تظهرِ اللامُ قبلَها ولا أنْ بعدَها؛ نحوَ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [2]، أو ظهرتا معاً؛ كقولِهِ:

٢١- أردتُ لِكَـيـما أنْ تطـيرَ بِقُربتـي ....[3]

جازَ الأمرانِ، أي: كونُها مصدريّةً وكونُها جارّةً، والثاني أرجحُ عندَ بعضِهم بالنسبةِ لظهورِهِما معاً. وقدْ تكونُ مختصرةً مِن كَيْفَ؛ كقولِهِ:

٢٢- كَيْ تجنحونَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرتْ قـتلاكُمُ ولَظَـى الهـيجاءِ تَـضْطَرِمُ؟[4]

أي: كيفَ تجنحونَ؟.

[٣/ إذن]

وأتى بإذنْ[5] قبلَ أنْ لِطولِ الكلامِ عليها؛ وهيَ حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، فإذا قلتَ لِمَنْ قالَ أزورُكَ غداً: إذنْ أُكرِمَكَ؛ فقدْ أجبتَهُ، وجعلتَ إكرامَكَ[6] جزاءَ زيارتِه.

---

(١) أي في قوله: جئتك كي لتكرمني حيث ظهرت لام الجر بعدها.

(٢) سورة الحشر، من الآية ٧.

(٣) صدر بيت من الطويل مجهول القائل، وقد ورد في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨٠، وشرح المفصل ٧/ ١٩، ٩/ ١٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٥٤، وخزانة الأدب ٣/ ٥٨٥. وعجزه: فتتركها شنّاً ببيداءَ بلقعِ.
اللغة: (الشنّ) القربة البالية، (بلقع) مقفرة، (بيداء) صحراء.
موطن الشاهد: (لكيما أن تطيرَ) حيث ظهرت اللام الجارة وأن المصدرية مع كي، فيجوز عندئذ اعتبار كَيْ جارّة تعليلية مؤكِّدة للام الجرّ السابقة، ويجوز اعتبارها مصدريّة ناصبة مُؤكِّدة بأن المصدرية التالية لها.

(٤) البيت من البسيط مجهول القائل، ورد في الجنى الداني ص٢٦٥، ومغني اللبيب ص٢٤١، وهمع الهوامع ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦.
موطن الشاهد: (كي) وهي اختصار لكيف، فحذفت الفاء، ومثله قول بعضهم سو أفعل يريد: سوف.

(٥) اختلف النحاة في كتابة إذن على أربعة مذاهب: الأول بالألف (إذاً) كما في المصاحف وهو رأي الجمهور، الثاني بالنون (إذن) كما عند المازني والمبرّد، الثالث: بالنون إذا عملت النصب، وبالألف إن لم يعمل، وعليه الفراء، الرابع: عكس الثالث عند الفراء وابن خروف. (انظر: مغني اللبيب ص٣١، وهمع الهوامع ٤/ ٤٦١، وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٦، وفن الإملاء للحموز ص٩٢٩-٩٣٠).

(٦) في الأصل: أُكرمَكَ، والمثبت من ق.

[الخلافُ في دلالتِها على الجوابِ والجزاءِ]

وجيئُها لهما هو نصُّ سيبويهِ[1]؛ واختُلِفَ فيه[2]:

- فحملَه الشلَوْبينُ[3] على ظاهرِه؛ فقال[4]: إنّها لهما في كلِّ موضعٍ، وتكلَّفَ تخريجَ ما خَفِيَ فيه ذلك[5].
- وحملَهُ الفارسيُّ[6] / ٢٣ ب / على الغالبِ، وقد تتمخَّضُ عندَه للجوابِ؛ فإذا قلتَ

- لِمَنْ قالَ: أُحبُّكَ[7] -: إذنْ أُصدِّقُكَ؛ فقد أجبتَهُ، ولا يُتصوَّرُ هنا الجزاءُ[8].

والأصحُّ أنّها حرفٌ[9]، وعَليهِ فالأصحُّ أنّها بسيطةٌ[10].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٢-١٣ و٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٤.

(٣) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبيني، وأورده بعض المؤرخين دون ياء، أي: الشلوبين، ونسبته إلى حصن شلوبينة في الأندلس، وقد ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢هـ وتوفي بها سنة ٦٤٥هـ، من تلامذته ابن عصفور وابن مالك. ومن مؤلفاته: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير وغيرهما. (انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٧، والتوطئة ص١٤٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٤.

(٥) كما في قولك لمن قال أحبُّكَ: إذن أصدِّقُكَ، فتأويله وفق رأي الشلوبين: إن كنت قلت ذلك حقيقةً صدّقتُك (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١١١).

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٥٤، ورصف المباني ص١٥١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٤. والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي، إمام مشهور في اللغة والنحو، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ، وله مصنفات كثيرة منها: الحجة، والتذكرة، والمسائل الحلبيات وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٩٦-٤٩٧، وهدية العارفين ١/ ٢٧٢).

(٧) أي الآن، أنا متّصف بمحبتي لك (حاشية الحمصي ١/ ١١١).

(٨) لأنّ الشرط والجزاء أمّا في المستقبل أو الماضي، أمّا في الحال فلا مُدخل للجزاء فيه. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٩).

(٩) هذا رأي الجمهور، وقال بعض الكوفيين: إنها اسم ظرف وأصلها إذا الظرفية. (انظر: مغني اللبيب ص٣٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٤).

(١٠) قال الخليل في أحد أقواله هي حرف مركّب من إذْ و أن، وقال أبو علي الرندي هي مركّبة من إذا وأنْ. وقال الجمهور هي حرف بسيط. (انظر: مغني اللبيب ص٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٤).

[إعمالُها: مسوّغاتُه وشروطُه]

وأنّها ناصبةٌ[1] بِنفسِها[2]، وكانَ القياسَ إلغاؤُها[3] لِعدمِ اختصاصِها[4]، ولكنْ أَعملوها حملاً لها على ظنّ؛ لأنّها مِثلُها في جَوازِ تَقدُّمِها[5] على الجملةِ وتأخُّرِها عنها وتوسُّطِها بينَ جُزأَيْها، كما حُمِلتْ ما على ليسَ، وإنْ كانتْ غيرَ مُختصّةٍ.

وشرطُ إعمالِها ثلاثةُ[6] أمورٍ:

الأوّلُ: أَنْ تكونَ مُصدَّرةً في أوّلِ الكلامِ، فإنْ وقعتْ حَشواً فِيهِ بأنْ كانَ ما بعدَها معتَمِداً على ما قبلَها أُهمِلتْ؛ قالَ الرضيُّ[7]: وذلكَ في ثلاثةِ مواضعَ:

- الأوّلُ أنْ يكونَ ما بعدَها خبراً لِما قبلَها؛ نحو: أنا إذنْ أُكرمُكَ، وإنّي إذنْ أُكرمُكَ.
- الثاني أنْ يكونَ[8] جزاءً للشرطِ الذي قبلَها؛ نحوَ: إنْ تأتِنِي إذنْ أكرمْكَ.
- الثالث أنْ يكونَ[9] جواباً للقسمِ الذي قبلَها؛ نحوَ: واللهِ إذنْ لأَخرُجَنَّ، وقوله:

---

(١) في ق وب وس ود: الناصبة.

(٢) خلافاً للزجاج والفارسي والخليل في رواية عنه؛ فالناصب عندهما (أنْ) المضمرة بعدها ؛ لأنّها غير مختصة، فتدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عبد الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل (انظر: الكتاب ٣/ ١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٥١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٤).

(٣) في ع وق: إلغاءها.

(٤) قال ابن الناظم: وزعم عيسى بن عمر أن ناساً يقولون: إذن أكرمُك بالرفع، وإليه الإشارة بقوله ـ أي الناظم ـ: ويُنصَب غالباً بإذن... (انظر: الكتاب ٣/ ١٦، وشرح الكافية ٤/ ٤٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٢).

(٥) في س: تقديمها.

(٦) في الأصل ثلاث، والمثبت من ع وق وس.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٣-٤٦.

(٨) في الأصل تكون، والمثبت من ق وس ود. والمقصود هنا أن يكون ما بعدها جزاء....

(٩) في الأصل تكون، والمثبت من س ود.

٢٣- لَئِنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها   وأمكنني منها؛ إذنْ لا أقيلُها [1]

ولا يقعُ المضارِعُ بعدَها في غيرِ هذهِ المواضعِ الثلاثةِ معتَمِداً على ما قبلَها بالاستقراءِ، بلْ تقعُ مُتوسِّطةً في غيرِها؛ نحو: يقتلُ إذنْ زيدٌ عمراً، وليسَ الرجلُ [2] إذنْ زيداً انتهى. نَعَمْ إنْ تقدَّمَها واوٌ أو فاءٌ جازَ النصبُ بِها على قِلّةٍ.

الشرط الثاني: وإليْهِ أشارَ بِقولِهِ: وهوَ ـ أي: المضارعُ الذي يليها ـ مستقبَلٌ، فإنْ كانَ حالاً أُهمِلتْ؛ كما إذا كانَ إنسانٌ يحدثُكَ فقلتَ لهُ: إذنْ أُصدِّقُكَ؛ لأنَّ نواصبَ الفعلِ تخلِّصُهُ للاستقبالِ، فلا تعملُ في الحالِ للتدافُعِ [3]، وما أوهَمَ خلافَ ذلكَ فضرورةٌ أو مؤوَّلٌ [4].

الثالث: وإليهِ أشارَ بقولِهِ مُتَّصِلٌ ـ ذلكَ الـمُضارِعُ بِها ـ أو مُنفَصِلٌ عَنها: إمّا بقَسَمٍ، أو بلا النافيةِ كما في الـمُغني والشذورِ [5].

وأشارَ إلى مثالَي الاتّصالِ و الانفصالِ بالقَسمِ بقولِهِ: نحوَ: إذنْ أُكرِمَكَ، و:

(١) البيت من الطويل لكثيّر عزة في ديوانه ٢/ ٧٨، والكتاب ١/ ٤١٢، وشرح الكافية ٤/ ٤٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز شقيق عبد الملك بن مروان، وفي هذا البيت يقسِم كُثيّر بأنه لن يرد الوظيفة التي كلّفه بها عبد العزيز إن أعاد عرضها عليها وهي كاتب الوالي.
اللغة: الرقص ضرب من الخبب في العدو والمقصود هنا الإبل التي تسير في الحجّ، تغول الفيافي تقطع الصحاري، النصّ والذميل ضربان من العدو. ـ انظر: خزانة الأدب ٨/ ٤٨٠ـ.
موطن الشاهد: (إذن لا أقيلها) حيث جاء الفعل مرفوعاً بعد إذن، لأنه جاء جواباً للقسم المذكور في البيت السابق لهذا البيت وهو قوله: حلفتُ بربِّ الراقصات إلى مِنى تغول الفيافي نصُّها وذميلُ.
(٢) في الأصل وباقي النسخ ليس، وفي شرح الكافية لبئس. (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٩).
(٣) التدافع بين الدلالة على الاستقبال والحال.
(٤) أي وما أوهم بأنّه لا يشترط في (إذن) أن تكون مصدّرة في أوّل الكلام ـ هو من باب الضرورة أو يُخَرَّج على أنّ (إذن) فيه بداية جملة مستأنفة كما في قول الراجز: لا تتركنّي فيهم شطيرا إني إذن أهلِكَ أو أطيرا. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٦).
(٥) انظر: مغني اللبيب ص٣١، وشرح شذور الذهب ص٣٨٠.

٢٤- إذنْ واللهِ نرميَهُم / ٢٤ أ / بحَربٍ [تُشيبُ الطفلَ مِن قبلِ المَشيبِ][1]

على طريقِ اللفِّ والنشرِ المُرتّبِ. ومثالُ الانفصالِ بلا النافيةِ نحوُ: إذنْ لا أفعلَ.

واغتُفِرَ الفصلُ بالقسمِ؛ لأنّه زائدٌ جِيءَ بِهِ للتأكيدِ، فلا يَمنعُ النصبَ كما لا يمنعُ الجرَّ في قولِهم: إنَّ الشاةَ لَتجترُّ؛ فتَسمعُ صوتَ - واللهِ - ربِّها[2].

وبلا النافية؛ لأنَّ النافيَ كالجزءِ مِن المَنفيِّ فكأنَّهُ لا فاصلَ. واغتَفَرَ ابنُ بابشاذَ[3] الفصلَ بالنّداءِ، وابنُ عُصفورٍ الفصلَ بالظرفِ وشبهِهِ[4].

وإلى ذلكَ أشارَ بعضُهم حيثُ قالَ[5] - وفيهِ أيضاً ذكرُ الشروطِ الثلاثةِ -:

أَعمِلْ إذنْ إذا أتتْكَ أوّلاً وسُقتَ فعلاً بعدَها مستقبَلاً

واحْذَرْ إذا أعملْتَها أنْ تَفصِلا إلّا بحَلْفٍ أو نداءٍ أو بلا

وافْصِلْ بظرفٍ أو بمجرورٍ على رأيِ ابنِ عُصفورٍ رئيسِ النُّبَلا

---

(١) زيادة من ع. والبيت من الوافر لحسان بن ثابت الانصاري - رضي الله عنه -، وقد ورد في ديوان حسان ص٢٢، ومغني اللبيب ص٩١٠، وشرح شذور الذهب ص٣٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤.

موطن الشاهد: (إذن والله نرميَهم) حيث نصب الفعل (نرمي) بإذن مع أنها مفصولة عن الفعل بالقسم، والفصل بالقسم لا يمنع إذن عن العمل؛ وعلة ذلك واضحة في المتن.

(٢) سمعه أبو عبيدة من العرب (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨).

(٣) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري الجوهري، نحوي لغوي محدث، توفي بمصر سنة ٤٦٩هـ، له من المصنفات: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وغيرهما. (انظر: معجم الأدباء ١٢/ ١٧-١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥-٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣).

(٤) واغتفر الكسائي وهشام الضرير الفصل بمعمول الفعل، واغتفر أبو حيّان الفصل بالقسم والظرف والمجرور والنداء، ومثّل عليها بالترتيب: إذن والله أكرمَك، إذن يوم الجمعة أجيءَ، إذن في الشدائد تجدَني، إذن يا زيد أكرمَك. (انظر: المقرَّب ١/ ٢٦٢، والنكت الحسان ص١٤٥، ومغني اللبيب ص٣٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٥).

(٥) أورد البيت الأول والثاني شهاب الدين الأبّذي في كتابه حدود النحو. (انظر: ص٥٢).

[٤/ أنْ المصدريَّة][1]

ويُنصَبُ المضارعُ أيضاً بأنْ المصدريَّةِ، أي الـمُنسَبكةِ[2] معَ مَدخولِها بالمصدرِ، وهي أمُّ البابِ؛ لِعملِها ظاهرةً؛ نحوَ: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى[3]﴾ [4]، ومُضمَرةً كما سيأتِي، والتقييدُ[5] بالمصدريَّةِ مُخرِجٌ للمُفسِّرةِ والزائدةِ.

[أنْ المفسِّرةُ أنْ الزائدةُ]

فالأُولَى هي الـمَسبوقةُ بجملةٍ فيها مَعْنى القولِ دونَ حروفِهِ[6]، الـمُتأخِّرِ عنها جُملَةٌ، ولمْ تقترنْ بجارٍّ؛ نحوَ: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[7].

والثانيةُ[8] - قال في أوضحِهِ[9] - هِي:

○ التَّاليةُ لـلـمّا؛ نحوَ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ [أَلۡقَىٰهُ][10]﴾[11].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وبأن المصدرية، ظاهرةً، نحو ﴿أَن يَغۡفِرَ لِى﴾ ما لم تسبق بعِلم، نحوَ ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ فإن سُبقت بظن فوجهان، نحو ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٢) في س: المسبوك.

(٣) سقطت لي من ق.

(٤) سورة الشعراء، من الآية ٨٢. وهي بتمامها ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾.

(٥) في الأصل التقيّد والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٦) في الأصل حرفه والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٧) سورة المؤمنون، من الآية ٢٧. وقد وردت في الأصل والنسخ الأخرى (وأوحينا) وهو تصحيف والصحيح (فأوحينا)، والآية شاهد على مجيء أن المفسرة وقد اكتملت شروطها الأربعة. والآية بتمامها ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡۖ وَلَا تُخَٰطِبۡنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾.

(٨) أي: أن الزائدة.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٥٩-١٦٠.

(١٠) زيادة من د.

(١١) سورة يوسف، من الآية ٩٦، ولمّا هي ظرف زمان متضمّن معنى الشرط غير الجازم. والآية بتمامها ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّىٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾.

○ والواقعةُ بينَ الكافِ ومَجرورِها؛ كقولِه:

٢٥- .... كـأنْ ظبـيةٍ تَعْطُـو إلى وارقِ الـسَلْمِ[1]

○ أوْ بينَ القسمِ ولوْ؛ كقولِهِ:

٢٦- فأُقْـسِـمُ أنْ لـوِ التقيْـنا وأنـتُمُ ....[2]

○ زادَ في الـمُغني[3]: والواقعةُ بعد إذا؛ كقولِهِ:

٢٧- فأمهلَـهُ حتّـى إذا أنْ كأنـهُ مُعاطِـي يـدٍ في لُجـةِ المـاءِ[4] غامِـرُ[5]

[أنواع أنْ]

١/ ومحلُّ النصبِ بـأنْ المصدريَّةِ ما لمْ تُسبَقْ بعِلمٍ؛ أي: بلفظٍ دال على اليقينِ[6]، وإنْ لمْ يكنْ بلفظِ العِلْمِ.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل لأرقم بن علياء اليشكري في الكتاب ١/ ٢٨١، و٤٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٧ و٤/ ١٥٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٤ و٤٨٩. وصدره: ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ.

اللغة: (تعطو) تتناول، و(السَلْم) شجر العضاه، و(المقسّم) الجميل.

موطن الشاهد: كأن ظبيةٍ حيث جُرّت بالكاف في كأن، باعتبار أن زائدة.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للمسيّب بن علس يخاطب بني عامر، وورد هذا البيت في الكتاب ١/ ٤٥٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٨٠. وعجزه: لكانَ لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ.

موطن الشاهد: (فأقسِم أنْ لو) حيث زيدت أن بين فعل القسم ولو الشرطيّة.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٥١.

(٤) في د: البحر.

(٥) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص٧١، وفي مغني اللبيب ص٥١. وهو يصف فيها صيداً أو رجلاً غريقاً.

موطن الشاهد: (إذا أنْ كأنّه) حيث زيدت أنْ بعد إذا.

(٦) كعلم وتحقق وتيقن ورأى ونحوها (انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٢).

٢/ فإنْ سُبِقتْ بِهِ أُهمِلتْ، وتُسمّى حينئذٍ مُخَفّفةً مِن الثقيلةِ؛ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[1]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ [إِلَيْهِمْ][2]﴾[3].

٣/ فإنْ سُبِقتْ بظنٍّ؛ أي: بلفظٍ دالٍّ عليهِ ـ وإنْ لمْ يكنْ بلفظِ الظنِّ [4]ـ، فوجهانِ الرفعُ والنصبُ؛ نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ [فِتْنَةٌ][5]﴾[6]، قُرِئَ بالرفعِ[7] إجراءً للظنِّ مُجرى العلمِ، وبالنّصبِ إجراءً لهُ على / ٢٤ ب / أصلِهِ مِن غَيرِ تأويلٍ وهو أرجحُ؛ ولِهذا أجمعوا عليهِ في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[8].

٤/ ومِن العربِ مَنْ يَجزِمُ بأنْ[9]؛ كقولِهِ:

٢٨- إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلدانُ أهلِنا: تعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نَحطِبِ[10]

---

(١) سورة المزمل، من الآية ٢٠. ﴿......عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ....﴾.

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة طه، من الآية ٨٩. والآية بتمامها ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ و(ألا) أصلها أن المخففة من الثقيلة واسمها محذوف؛ أي أنّه لا.

(٤) كما في حَسِبَ وزعم وخال ونحوها.

(٥) زيادة من س.

(٦) سورة المائدة، من الآية ٧١. ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

(٧) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون على أنّ أنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وحسب بمعنى تيقّن، وقرأ الباقون بالنصب على أنّ أنْ ناصبة للمضارع، وحَسِب بمعنى ظن. (انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٥٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥٥-٢٥٦).

(٨) سورة العنكبوت، من الآيتين الأولى والثانية وتمامها ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾.

(٩) ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة معمر بن المثنى، ونقله اللحياني عن بعض بني صُباح من ضبّة. (انظر: مغني اللبيب ص٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨٤).

(١٠) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٥٣، ومغني اللبيب ص٤٥.

والشاهد هنا: (أنْ يأتنا) حيث عملت أنْ الجزم في (يأتِ)، وجوّزه بعض الكوفيّين خلافاً للجمهور. ويُروى: إلى أنْ يأتي الصيد وحينئذ فلا شاهد فيه.

٥/ ومِنهم مَن أهمَلَها حَمْلا على ما أختِها - أي: المصدريَّةِ - كقولِه:

٢٩- أنْ تقرآنِ على أسماءَ - وَيحَكما - مِنّي السلامَ، وأنْ لا تُشعرا أحدا[١]

كما أُعملتْ ما المصدريَّةُ قليلاً حَمْلاً عليها؛ نحوَ ما رُوِي في[٢] الحديث: «كما تكونوا يُولَّ عليْكُم»[٣].

[مواضع إضمار أن جوازا][٤]

ومُضمَرةً؛ وإضمارُها إمّا جوازاً أو وجوباً؛ أمّا [إضمارُها][٥] جوازاً ففي مَوضعيْنِ:

أحدهما: بعد عاطفٍ، وهو هنا الواو والفاء وثمّ وأوْ؛ مسبوقٌ ذلكَ العاطفُ باسمٍ خالصٍ مِن تأويلِه بالفعلِ:

---

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٣، ومغني اللبيب ص٤٩، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠. وقبل البيت قوله:

يا صاحبَيَّ فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لقيتما رشَدا

أن تحملا حاجة لي خفّ محملها ... تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

والشاهد فيه: (أن تقرآن) حيث رفع الفعل بعد (أن) - وهو قليل - لأنها مهملة، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فينكرون مجيء الفعل بعد (أنْ) مرفوعا، ويؤوّلون ما ورد على هذا الظاهر، فاعتبرت (أن) في هذا البيت مخفّفة من الثقيلة وقد شذّ اتصالها بالفعل.

(٢) في س: مِن.

(٣) الحديث بتمامه، وهو من رواية أبي بكرة رضي الله عنه. (انظر: فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي ٥/ ٤٧، ومعجم الشيوخ ١/ ١٤٩، وهو حديث ضعيف ورد أيضا في كشف الخفاء ٢/ ١٦٦، والمقاصد الحسنة للسخاوي ص٣٢٦).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ومضمرةٌ جوازاً بعد عاطف مسبوقٍ باسم خالصٍ، نحو: ولبس عباءةٍ وتقرّ عيني، وبعد اللام نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٦٠).

(٥) زيادة من ب.

مثالُهُ بعدَ الواوِ نحوُ قولِ ميسونَ زوجِ معاويةَ ـ رضيَ اللهُ [تعالى][1] عنهُ ـ:

٣٠- ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفوفِ[2]

فتقرَّ منصوبٌ بأنْ مُضمرةً جوازاً بعد عاطفٍ وهو الواوُ، وأنْ والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ بالعطفِ على لُبسِ الخالصِ مِن التأويلِ بالفعلِ؛ والتقديرُ: ولُبسُ عباءةٍ وقرّةُ عيني، وربّما وقعَ في بعضِ النسخِ لَلُبسُ[3] باللام مكان الواو العاطفة على قولِها قبلَه:

٣١- لَبيتٌ تخفُقُ الأرياحُ فيه ... أحبُّ إليَّ مِن قَصْرٍ مُنيفِ

وهو تحريفٌ نبّهَ عليهِ المصنِّفُ في شرحِ بانتْ سعادُ[4].

ومثالُه بعدَ الفاءِ قولُ الشاعرِ:

٣٢- لولا توقّعُ مُعترٍّ فأُرْضِيَهُ ... .[5]

---

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية، وهي أعرابية تزوّج بها معاوية بن أبي سفيان، ثم طلّقها لشدة حنينها وتعلّقها بأهلها ورفضها لمعيشة معاوية، وقد ورد في الكتاب ٣/ ٤٥، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٣-٥٠٤.
الشاهد فيه: (تقرّ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد الواو.

(٣) بعدها في ب: عباءة.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ص٢٣.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٧. وعجزه: ما كنت أوثِرُ إترباباً على تَرَبِ.
اللغة: المعترّ السائل أو المعترض للسؤال، والأتراب مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، والتَّرَب الفقر.
الشاهد فيه: (فأُرضِيَه) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على توقّع وهو اسم خالص من التأويل بالفعل والمعنى: لولا توقُّع مُعترٍّ وإرضائي إيّاه.

وبعدَ ثُمَّ قولُه:

٣٣- إنّي وقَتلي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ [كالثور يُضرَبُ لمّا عافتِ البقرُ][1] [2]

وبعد أوْ قولُه تعالى: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [3] بالنصبِ في قراءةِ غيرِ نافع عطفا على وحياً.

وخرجَ بقولِهِ خالِصٌ غيرُه؛ فلا يُنصَبُ الفعلُ المعطوفُ عليهِ[4]؛ كقولِهم: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، برفعِ يغضبُ وجوباً؛ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليهِ مُؤوّلٌ بالفعلِ؛ لِوقوعِهِ صلةً لِألْ، أيْ: الذي يطيرُ.

والثاني: بعد اللامِ الجارّة [5] سواءٌ كانتْ:

---

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من البسيط لأنس بن مدركة، وقد ورد في الأغاني ٢٠/٢٥٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٥، ولسان العرب - ثور. اللغة: أعقله: أي ادفع ديته، عافت البقر أي كرهت البقر ورود الماء لوجود الثور عنده، سليك هو ابن السلكه شاعر صعلوك مشهور بالعدو.
والشاهد فيه: (ثُمّ أعقله) حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد ثمّ التي عطفته على اسم خالص من التأويل بالفعل قتلي.

(٣) سورة الشورى من الآية ٥١. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ﴾ هكذا قرأ الجمهور، وقرأ نافع يرسلُ بالرفع كخبر عن المبتدأ المحذوف: هو يرسل أو على الاستئناف. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٩٣).

(٤) الضمير في عليه عائد إلى (غيره)، أي إلى الاسم المؤوّل بالفعل كما في الطائر، أي: الذي يطير. وإعراب هذا القول: الطائر: (أل) فيه مبتدأ ونقل إعرابها إلى ما بعدها لأنّها على صورة حرف، (طائر) بمعنى يطير صلة الموصول، (يغضب زيد) جملة معطوفة على الصلة.(الذباب) خبر المبتدأ الطائر. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١١٧).

(٥) تقدّر أن الناصبة هنا لأنّ اللام للجرّ وهي لا تدخل إلا على الأسماء، فلما قُدّرت أن أصبحت لام الجر داخلة على مصدر مؤوّل من أن والمضارع وهذا مستساغ. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠).

أ/ للتعليلِ[1]؛ كما في نحوِ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾.[2]

ب/ أمْ لِلعاقبةِ[3] المُسمّاةِ بِلامِ الصَّيْرورةِ / ٢٥ أ / ولامِ المآلِ؛ وهيَ التي يكونُ ما بعدَها نقيضاً [لِـمُقتضى][4] ما قبلَها، نحوَ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[5]، فالتقاطُهم إنّما كانَ لِرأْفَتِهم عليهِ لما ألقى اللهُ عليهِ مِن المحبّةِ، فلا يراهُ أحدٌ إلّا أحبَّهُ[6]، فقصدوا أنْ يصيرَ قرّةَ عينٍ لهمْ، فآلَ بِهم الأمرُ إلى أنْ صارَ لهمْ عدوّاً وحَزَناً.

ج/ أم للتأكيدِ[7]؛ وهيَ الآتيةُ بعد فعلٍ متعدٍّ، نحوَ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[8].

---

(١) اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد لام التعليل: فذهب الكوفيون إلى أنّ لام (كي) هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب البصريون إلى أنّ ناصب الفعل هو (أن) المقدّرة بعد اللام. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٥-٥٧٩، المسألة ٧٩).

(٢) سورة الفتح، من الآيتين الأولى والثانية. وتمامها ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ . والشاهد فيها: ليغفر حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجرّ التعليلية.

(٣) في الأصل للمعاقبة والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٤) زيادة من ق وع وس.

(٥) سورة القصص، من الآية ٨. والشاهد فيها: (ليكون) حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجر التي تفيد العاقبة أو الصيرورة. والآية بتمامها ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾.

(٦) في د: يحبّه.

(٧) سمّاها ابن مالك الزائدة ومثّل عليها بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾- النساء ٢٦ - وتعبيره هنا أولى وأسلم.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ٧١. والشاهد فيها: لنسلم حيث نُصِب الفعل المضارع بأنْ مضمرة جوازاً بعد لام الجرّ المؤكّدة. والآية بتمامها ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

[مواضع إظهار أنْ وجوبا][1]

فـأنْ مضمرةٌ جوازاً إلّا إذا اقترنَ الفعلُ بعدَها بـلا، سواءٌ أكانتْ[2]:

- مُؤكِّدةً كالتي في نحوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3].
- أمْ نافيةً نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[4]، فتظهرُ أنْ وجوباً بعدَها[5] لا غيرُ؛ كراهةَ اجتماعِ لامَينِ.

[مواضعُ إضمارِ أنْ وجوبا]

١/ [بعد لام الجُحود][6]

وإلّا[7] في نحوِ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[8]، مِمّا هو مسبوقٌ بكونٍ ماضٍ ولوْ معنىً[9]، منفيٍّ بما أو لم فقط، مُسنَدٍ لِما أُسنِدَ إليهِ الفعلُ المقرونُ باللامِ، كما في الـمُغني،

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: إلاّ في نحو ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ و﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فتظهر لا غيرُ (انظر: شرح قطر الندى ص٦٠).

(٢) في الأصل كانت، والمثبت من ق.

(٣) سورة الحديد، من الآية ٢٩. والشاهد فيها: (لئلا يعلم) حيث ظهرت أن وجوباً لاقتران الفعل بلا المؤكدة غير النافية، ومعنى قوله لئلا يعلم: ليعلم. (انظر: الكشاف ٤/ ٤٨٠).

(٤) سورة البقرة من الآية ١٥٠، والنساء ١٦٥. وآية البقرة بتمامها ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

(٥) سقطت بعدها من: ع، د، س.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ونحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فتُضمر لا غير (انظر: شرح قطر الندى ص٦١).

(٧) وإلاّ عطفاً على الجملة السابقة فـأنْ مضمرةٌ جوازاً إلّا إذا اقترنَ الفعلُ بعدَها بـلا..، أي لا تضمر أن جوازاً بل تُضمر وجوباً.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

والشاهد فيها: (ليعذبهم) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوباً بسبب اتصال الفعل بلام الجحود.

(٩) الماضي في المعنى هو المضارع المنفي بلم.

فتُضمَرُ وجوباً لا غيرُ، وتُسمَّى هذهِ اللامُ لامَ الجُحودِ من تسميةِ العامِّ بالخاصِّ(1)، **واختُلِفَ في الفعلِ الواقعِ بعدَها(2)**:

أ- فذهبَ الكوفيُّ(3) إلى أنّهُ خبرُ كانَ واللامُ للتوكيدِ؛ [أي: زائدةٌ](4). وجرى عليهِ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ(5)، لكنَّهُ يقولُ بوجوبِ إضمارِ أنْ تَبَعاً للبصريِّ؛ فهوَ قولٌ مركّبٌ مِن قولينِ.(6)

ب- وذهب البصريُّ إلى أنَّ خبرَ كانَ محذوفٌ، وأنّ هذهِ اللامَ متعلِّقةٌ بِذلكَ الخبرِ المحذوفِ، وأنَّ الفعلَ ليسَ بخبرٍ؛ بلِ المصدرُ المنسبكُ مِن أنْ الـمُضمرةِ والفعلِ المنصوبِ بها على الأصحِّ في موضعِ جرٍّ، والتقديرُ في نحوِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(7) ما كانَ اللهُ مريداً لِتعذيبِهم. ويُقدَّرُ في كلِّ موضعٍ ما يليقُ بهِ على حسبِ سياقِ الكلامِ، والدليلُ على هذا التقديرِ أنّهُ قدْ جاءَ مُصرَّحاً بِهِ في بعضِ كلامِ العربِ؛ قال:

---

(1) لام الجحود أصلا لام زائدة تفيد التوكيد، ولكونها تقع في سياق نفي فإنها تؤكده، والنفي عام، والجُحود خاصّ، لذا سمّيت بهذا الاسم. قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي، لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار (انظر: مغني اللبيب ص٢٧٨-٢٧٩).

(2) كما وقع خلاف في إعمال لام الجحود، فقال الكوفيون هي ناصبة بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد، وقال الجمهور بل هي مهملة، وتضمر أن بعدها وجوباً. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٦).

(3) في ع: الكوفيّون.

(4) زيادة من د.

(5) في د: تسهيله.

(6) قال في التسهيل: أما لام الجحود فهي المؤكّدة لنفي خبر ماضيه لفظاً.. أو معنىً... وسُمّيت مؤكّدة لصحة الكلام بدونها، وهي لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيد مقدّراً أو هامّاً أو مستعدّاً لأن يفعلَ (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٩٣، والجنى الداني ص ص ١١٩-١٢٠). قُلتُ: وبهذا يظهر جمع ابن مالك للقولين فاللام مؤكّدة والخبر محذوف.

(7) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

٣٤- سـموتَ، ولم تكـنْ أهـلاً لِتـسموَ .... [1]

فصرّحَ بالخبرِ الذي هو قولُه أهلاً مع وجودِ اللامِ والفعلِ بعدَها.

وفي كلامِهِ استعمالُ لا غيرَ، وقد صرّحَ في المُغني بأنَّ قولَهم لا غيرَ لَحْنٌ، وفي الشذورِ بأنّه لمْ تتكلمْ بِهِ العربُ، / ٢٥ ب / وقد مرَّ ما فيه[2]. وأمّا إضمارُ أنْ وجوباً ففي خمسةِ مواضعَ: أحدُها هذا.

٢/ [إضمار أن بعد حتّى الجارّةِ، ومعانيها][3]

والثاني أشارَ إليهِ بقولِهِ كإضمارِها ـ أي: أنْـ وجوباً بعدَ حتّى الجارّةِ نَظْماً ونَثْراً.

١ – ومجرورُها إنْ كانَ اسماً صريحاً؛ فهي فيه بمعنى إلى، نحوَ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[4].

٢ – وإنْ كانَ مُؤوّلاً مِن أنْ والفعلِ؛ فتارَةً:

أ/ تكونُ[5] بِمعنى إلى؛ وذلكَ إذا كانَ ما بعدَها غايةً لِما قبلَها، نحوَ: لأسيرَنَّ حتّى تَطلُعَ الشمسُ.

ب/ وتارةً تكون[6] بمعنى كَيْ؛ وذلكَ إذا كانَ ما قبلَها علّةً لِما بعدَها، نحو: أسلمْ حتّى تدخلَ الجنّةَ. ويحتملُهما نحوُ: ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[7]، هذا مذهبُ الجمهورِ[8].

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر مجهول القائل، وقد ورد في الجنى الداني ص١١٩، ولسان العرب ـ لوم، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٨. وعجزه: ولكنّ المُضيَّع قد يُصابُ، والاستشهاد به ظاهر في النص.

(٢) انظر: ص٩٤ من هذا الكتاب تحت عنوان تنبيهٌ في بناءِ غيرٍ واستعمالِها.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً، نحو ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٦١).

(٤) سورة القدر، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

(٥) في ع: يكون، وسقطت من س.

(٦) في ع: يكون.

(٧) سورة الحجرات، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٢، ١٧٥٢–١٧٥٦.

ج/ وأثبتَ ابنُ مالكٍ [1] لها معنىً ثالثاً؛ وهوَ أنْ تكونَ بِمعنى إلَّا أنْ، واستظْهَرَهُ المُصنِّفُ في قولِه:

٣٥- ليسَ العطاءُ مِن الفُضولِ سَماحةً حتّـى تَجـودَ ومـا لـديكَ قليـلُ [2]

مع أنَّ احتمالَ الغايةِ مُتأتٍّ [3]، وكذا التعليلُ.

[الخلافُ في إعمالِ حتّى]

والأصحُّ [4] أنَّ النصبَ بعدَها بأنْ مُضمَرةً لا بِها؛ لأنَّه قد ثبتَ جرُّها للأسماءِ، فوجبَ نِسبةُ العملِ هُنا لأنْ؛ لِما تقرَّرَ مِن أنَّ عوامِلَ الأسماءِ لا تكونُ عوامِلَ في [5] الأفعالِ؛ لأنَّ ذلكَ ينفي الاختصاصَ.

وإنّما لم تكنْ مثلَ كَيْ جارّةً وناصِبةً بِنفسِها؛ ـ قال أبو حيان [6]ـ لأنَّ النصبَ بكيْ أكثرُ مِن الجرِّ، ولم [7] يُمكنْ تأويلُ الجرِّ فحُكِمَ بهِ. وحتى ثبتَ جرُّ الأسماءِ بِها، وأمكنَ حَملُ

---

(١) ووافقه الخضراوي أيضاً (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٩).

(٢) البيت من الكامل للمقنع الكندي في شرح ديوان الحماسة ص١٢١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، ومغني اللبيب ١/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٠.

والشاهد فيه: (حتى تجودَ) حيث تحتمل حتى معنى إلاّ أن كما ذهب إليه ابن مالك، وتحتمل معنى (إلى) الغائيّة، وأما معنى التعليل فهو معنى غير ظاهر هنا خلافاً لما ذكره الشارح.

(٣) في د وب: ثابت.

(٤) هذا هو مذهب البصريّين، أما الفرّاء والكسائي فيعتبرون أنّها ناصبة بنفسها وليست جارة، وما جاء مجروراً بعدها فلنيابة حتى مناب إلى عند الفراء، ولكون إلى تضمر بعدها كما عند الكسائي، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كأنْ، أو جارّة بنفسها أيضا تشبيها بإلى. (انظر: الكتاب ٣/ ١٧-١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨٧-٦٠٢، المسألة ٨٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٢-١٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٠).

(٥) سقطت في من ع وب.

(٦) قلتُ: ما جاء في النكت الحسان لأبي حيّان مخالف لهذا النقل، إذ يقول فيه: وإذن....النصب بها نفسها، وقول من قال إنّ أنْ مضمرة بعدها دعوى... (انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص١٤٤).

(٧) في س: فلم.

ما انتصبَ بعدَها على ذلكَ بما قدَّمْنا مِن الإضمارِ، والاشتراكُ خلافُ الأصلِ. ولأنّها بمعنى واحدٍ في الفعلِ والاسمِ بِخلافِ كَيْ؛ فإنّها سُبكتْ في الفعلِ وخلّصتْهُ[1] للاستقبالِ.

[شرطُ الفعلِ بعدَ حتّى الناصبةِ]

ولا يُنصَبُ المُضارعُ بأنْ[2] بعدَها إلّا إنْ[3] كانَ مُستقبَلاً[4]، بالنظرِ إلى ما قبلَها، سواءٌ كان مستقبلاً أيضاً بالنظرِ إلى زمنِ التكلُّمِ؛ نحوَ: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[5]، أمْ لا؛ نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[6] بالنصبِ في قراءةِ غيرِ نافعٍ؛ فإنّ قولَ الرسولِ ـ وإنْ كانَ ماضياً بالنظرِ إلى زمنِ التكلُّمِ ـ مستقبَلٌ بالنظرِ إلى زِلزالِهم.

وقد تظهرُ أنْ مع المَعطوفِ على مَنصوبِها، كقولِهِ:

٣٦- حتّى يكونَ عزيزاً مِن[7] نفوسِهِمُ   أوْ أنْ يبينَ[8] / ٢٦ أ / جميعاً وهوَ مُختارُ[9]

---

(١) في س: وخلُصت.

(٢) في س: فلم.

(٣) في د وب: إذا.

(٤) لأن (أن) تخلّص الفعل للاستقبال، فإن كان الفعل ماضياً وقع التناقض.

(٥) سورة طه، من الآية ٩١. والآية بتمامها ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢١٤. قرأ نافعٌ (يقولُ) بالرفع، لأنّه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلّص للاستقبال فتنافيا، وقرأ الباقون بالنصب لأنّ القول حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال، والآية بتمامها ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾.

(انظر: الحجة في القراءات السبع ص٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٠٢).

(٧) في ع: في.

(٨) في د وب: تبين.

(٩) البيت من البسيط ليزيد بن حمار السكوني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢١٩، ومعجم الشعراء ص٤٩٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٠.

والشاهد فيه: (أو أن يبينَ) حيث عطف الفعل المنصوب بأن الظاهرة على الفعل المنصوب بعد حتى وهو يكونَ.

قالَ أبو حيّانَ: وفي هذا دليلٌ على دَعوى البصريّينَ مِن أنَّ أنْ مُضمَرةٌ بعدَ حتّى؛ ولِذلكَ ظَهرتْ في المعطوفِ؛ لأنَّ الثوانِي تحتملُ ما لا تحتملُهُ[1] الأوائِلُ[2].

[أنواع حتّى]

والتقييدُ بالجارّةِ مُخرِجٌ للعاطفةِ؛ وهي التي تَعطِفُ بَعضاً على كلٍّ كما سيأتي[3].

والابتدائيّةِ؛ وهي الداخلةُ على جملةٍ؛ مضمونُها غايةٌ لشيءٍ قبلَها، كقولِهِ:

٣٧-.......................... حتّى ماءُ دجلةَ أشكلُ[4]

وقولِهِم[5]: شَربَتِ الإبلُ حتّى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَهُ.

[شروطُ الفعلِ بعد حتّى الابتدائيةِ]

ولا يكونُ الفعلُ الذي بعدَها إلّا حالاً أو مؤوّلاً به، بِخلافِ الجارّةِ فإنّه يتعيّنُ أنْ يكونَ مُستقبَلاً كما تقدَّمَ. وقد عُلِمَ مِن كلامِهِ[6] أنَّ الاستقبالَ شرطٌ في صحّةِ[7] النّصبِ، فإنِ انتفَى وجبَ الرفعُ. لكنْ يجبُ معَ ذلكَ أنْ يكونَ الفعلُ بعدَها مُسبَّباً[8] عمّا قبلَها فضلةً، نحو: مَرِضَ زيدٌ حتّى[9] لا يرجونَهُ[10].

---

(١) في د: يُحتمل في، وفي ب وس: تحتمل.

(٢) انظر رأي أبي حيان في همع الهوامع ٢/ ٣٠٠.

(٣) انظر مبحث معاني أحرف العطف في ص ٣٨٨ من هذا الكتاب وما بعدها.

(٤) هذا جزء بيت من الطويل لجرير في ديوانه ـ ط صادر ـ ص٣٦٧، واللمع ص١٦٣، وشرح المفصل ٨/ ١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وهو بتمامه:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل.

اللغة: الأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان، ومجّ الماء ونحوه يمجُّه: لفظه.

والشاهد فيه: (حتى ماءُ) حيث جاءت حتى ابتدائية وما بعدها ماءُ، وهو مرفوع على الابتداء.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٨، وسقطت من عبارة الكتاب الإبل.

(٦) بعدها في س: ما مرّ.

(٧) في باقي النسخ: وجوب.

(٨) في ب: متسببا.

(٩) بعدها في ق وب: إنّهم.

(١٠) أي: حتى إنّه الآن لا يُرجى شفاؤه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١).

٣/ [بعد أو العاطفة] (1)

والموضِعُ الثالثُ مِمّا يجبُ فيه إضمارُ أنْ، أشارَ إليه بقولِه: بعدَ أوِ العاطفةِ الصالحِ في موضعِها إلى أو إلاّ(2):

فالأولُ نحوُ قولِكَ: لألزمنَّكَ أوْ تقضيَني(3) حَقّي، أي: إلى أنْ تَقْضِيَني حقّي، وقولِهِ:

٣٨- لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعبَ أوْ أدركَ المُنَى [فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ](4)(5)

والثاني نحوُ قولِهِ:

٣٩- وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرْتُ كعوبَها أو تستقيما(6)

أيْ: إلّا أنْ تستقيمَ(7).

والفعلُ في هذهِ الأمثلةِ ونحوِها مُؤوَّلٌ بمَصدرٍ مَعطوفٍ على مَصدرٍ مُنسَبِكٍ مِن الفِعلِ المُتقدِّمِ، أيْ: لَيكونَنَّ لُزومٌ مِنّي أوْ قضاءٌ منكَ(8)، ولَيكونَنَّ كَسرٌ(9) مِنّي لِكعوبِها أو استقامةٌ مِنْها.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وبعد أو التي بمعنى إلى، نحو: لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى، أو التي بمعنى إلاّ، نحو: وكنت إذا غمزتُ قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما». (انظر: شرح قطر الندى ص٦١).

(٢) أما إذا لم يصلح موضعها إلى أو إلاّ، فإنّه يكون عندئذ عاطفاً دون إضمار أنْ، حيث يتساوي الفعل الذي بعده بما قبله، نحو: لِيقمْ زيد أو يذهبْ ويأكلُ زيد أو يشربُ.(انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧).

(٣) في س: تعطيني.

(٤) زيادة من د وب.

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، وقد ورد في شرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/٣٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٤.

والشاهد فيه: (أو أدركَ) حيث نصب المضارع بأنْ مُضمرة وجوباً بعد أو العاطفة التي وقعت موقع (إلى).

(٦) البيت من الوافر لزياد الأعجم في ديوانه ص١٠١، والكتاب ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٩٢، وشرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

والشاهد فيه: (أو تستقيما) حيث نُصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد أو العاطفة التي وقعت موقع إلاّ.

(٧) في د وب: تستقيما.

(٨) في ب وس: منه.

(٩) في ع: وليكون الكسر.

٤ـ٥/ [بعد فاء السببية أو واو المعيّة] (١)

وأشارَ إلى الرابعِ والخامسِ بقولِهِ(٢) بعدَ فاءِ السببيّةِ ـ وهيَ التي قُصِدَ بِها الجزاءُ ـ أوْ واوِ المعيّةِ ـ وهيَ الـمُفيدةُ معنى معَ ـ حالَ كونِهِما مَسبوقتَينِ(٣):

أ/ بنفْيٍ مَحْضٍ؛ أي: خالِصٍ مِن معنى الإثباتِ. فخرجَ نحوُ: أَلَمْ تأتِنا فنُكرِمُكَ، وما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا، وما تأتينا إلّا فتحدِّثُنا(٤).

ب/ أو طَلَبٍ بالفعلِ لا غيرَ؛ لأصالتِهِ في ذلكَ. فخرجَ الطلبُ(٥) بلفظِ الخبرِ؛ نحوَ: حَسْبُكَ حديثٌ(٦)فينامُ الناسُ، وبالمصدرِ نحوَ: سُقياً فيرويْكَ، وباسمِ الفعلِ نحوَ: صهْ فنكرمُكَ؛ فلا يجوزُ النصبُ بعدَ شيءٍ مِنها.

وخرجَ بقيدِ السببيّةِ والمعيّةِ العاطفتانِ / ٢٦ ب / على صريحِ الفعلِ، والـمُستأنَفتان(٧).

---

(١) اختلف النحاة في عامل نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية: فذهب الكوفيون إلى أنّ المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الطلب ينتصب بالخلاف؛ ففي قولنا ائتنا فنكرمك ما قبل الفاء أمر وما بعدها ليس بأمر وهكذا..، أما البصريون فالمضارع هنا منصوب بأن مضمرة وجوبا، وذهب أبو عُمَر الجرمي وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالفاء نفسها.

كما اختلفوا أيضا في المضارع بعد واو المعية كما في نحو: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، فالكوفيون على أنه منصوب على الصرف. والبصريّون على أنه منصوب بتقدير أن. والجرمي من البصريين على أنه منصوب بالواو نفسها لأنّها خرجت عن باب العطف. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٧٥ و٧٦- ٢/ ٥٥٥-٥٥٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨-١٦٦٩).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وبعد فاء السببية أو واو المعيّة مسبوقتين بنفي محضٍ أو طلب بالفعل؛ نحو ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ،﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن.(انظر: شرح قطر الندى ص٦١).

(٣) في د وب وس: مسبوقين.

(٤) أما المثال الأول فالاستفهام يفيد الإنكار، والثاني يفيد الإثبات، والثالث يفيد الإثبات أيضا.

(٥) يشمل الطلب كلاً من الأمر والنهي والحضّ والعرض والتمنّي والترجّي والاستفهام.

(٦) سقطت من د وب وس.

(٧) في س: أو المستأنفتان ومثال المستأنفة ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ۚ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، - الأعراف ١٩٠-.

[أنواعُ النفيِ المحضِ كشرطٍ لإعمالِ واوِ المعيّة وفاءِ السببيّة]

وشمِلَ قولُه بنفيٍ محْضٍ:

- النفيَ بالحرفِ؛ نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، وما تأتينا فتحدِّثَنا إلّا[2] في الدارِ.
- وبالفعلِ؛ نحوَ: ليسَ زيدٌ حاضِراً فيُكلِّمَكَ.
- وبالاسمِ؛ نحوَ: أنتَ غيرُ آتٍ فَتحدِّثَنا.
- والنفيَ مع الواوِ كذلكَ؛ نحوَ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[3]، وقِسِ[4] الباقِيَ.

[أنواعُ الطلبِ بالفعلِ كشرطٍ لإعمالِ واوِ المعيّة وفاءِ السببيّة]

وشمِلَ قولُهُ أوْ طلبٍ بالفعلِ الأمرَ، والنّهيَ، والدّعاءَ، والاستفهامَ، والعَرْضَ[5]، والتّمنِّيَ، والتحضيضَ[6]، فهذهِ سبعةٌ معَ النفيِ الـمُتقدِّمِ تصيرُ ثمانيةَ أشياءٍ، وهيَ الـمُعبَّرُ عَنها بالأجوبةِ الثمانيةِ. وزادَ الفرّاءُ التّرجِّيَ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ[7] لِثبوتِ ذلكَ سماعاً؛ فتصيرُ على هذا تسعةً، وقدْ جَمَعها بعضُهم[8] في بيتٍ، وهوَ:

---

(١) سورة فاطر، من الآية ٣٦. وهي بتمامها ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾.

(٢) سقطت من س.

(٣) آل عمران، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾.

(٤) في ب: وقيس، وفي س: وفسِّر.

(٥) العرض: هو الطلب برفق ولين، وأداته هي ألا.

(٦) التحضيض: هو الطلب بشدّة وإلحاح، وأدواته هي هَلاّ، ألاّ، وغيرهما...

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٦. وقد خالف الجمهورَ في إضافة الترجّي إلى الأجوبة الثمانية.

(٨) سقطت من ع.

مُرْ وانهَ وادعُ وسلْ واعرضْ لحضِّهم تمنَّ وارجُ[1]، كذلكَ[2] النفيُ قد كَمُلا

مثالُ النصبِ بعد الفاءِ والواوِ:

أ/ في جوابِ الأمرِ قولُ الشاعرِ:

٤٠ - يا ناقُ سِيري عنقاً فسيحا إلى سليمانَ؛ فَنَستريحا[3]

وقولُهُ:

٤١ - فقُلْتُ ادْعِي وأَدعُوَ إنَّ أنْدَى لصوتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ[4]

ب/ وفي جوابِ النَّهي قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[5]، [ولا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ][6]، وقولُ الشاعرِ:

---

(١) في ب: وارجو.

(٢) في د وب وس: كذاك.

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/ ٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٠، ولسان العرب - عنق، وهمع الهوامع ٢/ ١٠.

اللغة: العَنَق ضرب من السير، ناق مرخّم ناقة، فسيحاً واسعاً، سليمان هو ابن عبد الملك بن مروان.

والشاهد فيه: (فنستريحا) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مُضمرة وجوباً بعد الفاء السببية وقد جاءت في جواب الأمر سِيري.

(٤) البيت من الوافر للأعشى في الكتاب ٣/ ٤٥، والدرر اللوامع ٤/ ٨٥، وينسب للفرزدق في الأمالي ٢/ ٩٠ - وليس في ديوانيهما - وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣١١.

والشاهد فيه: (وأدعوَ) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الأمر ادعي.

(٥) سورة طه، من الآية ٨١. وهي بتمامها ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾. والشاهد فيها: فَيحلَّ حيث نُصِب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب نهي ولا تطغوا.

(٦) زيادة من د.

٤٢- لا تـنهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتـأتِيَ مِـثلَهُ [عـارٌ علـيكَ إذا فعلـتَ عظـيمُ][(١)(٢)]

ج/ وفي جوابِ الدُّعاءِ نحوُ قولِكَ: اللّهُمَّ تُبْ عليَّ فأتوبَ، وقولِكَ: اللّهُمَّ ارزقْني بعيراً وأحجَّ عليْهِ[(٣)].

د/ وفي جوابِ الاستفهامِ نحوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[(٤)]، وقولُه:

٤٣- أتبيتُ ريّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وأبـيتَ مِـنكَ بلـيلةِ المَلْـسوعِ[(٥)]

لكنْ يُشترطُ فيهِ أنْ لا يكونَ بأداةٍ تَليها جملةٌ اسميةٌ خبرُها جامدٌ؛ فلا يجوزُ هلْ أخوكَ زيدٌ فأكرِمَهُ؟ بالنّصبِ.

هـ/ وفي جوابِ العَرْضِ قولُهُ:

٤٤- يا ابنَ[(٦)] الكرامِ ألا تدنوْ فتبصرَ ما قـدْ حدّثُـوكَ فـما راءٍ كمَـنْ سَمِعـا[(٧)]

ونحوُ: ألا يَقومُ[(٨)] وأقومَ.

---

(١) زيادة من د.

(٢) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٤٠٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٢، ونُسب للأخطل في الكتاب ٣/ ٤٢، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، وقيل لغيرهما في الأغاني ١٢/ ١٥٦. وعجزه: عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ.
والشاهد فيه: وتأتيَ حيث نُصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب نهي لا تنه.

(٣) أي اللهم اجمع بين رزقي بعيراً وحجِّ عليه.

(٤) سورة الأعراف من الآية ٥٣. والآية بتمامها ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾. والشاهد فيها: فيشفعوا حيث نُصِب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وقد جاءت في جواب استفهام هل......

(٥) البيت من الكامل للشريف الرضيّ في ديوانه ١/ ٤٩٧، والدرر اللوامع ٤/ ٨٧، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٢/ ٦٦٨ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٢.
والشاهد فيه: (وأبيتَ) حيث نُصِب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الاستفهام أتبيت....

(٦) في الأصل بن، والمثبت من ق وع.

(٧) البيت من البسيط مجهول القائل في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، والدرر اللوامع ٤/ ٨٢.
والشاهد فيه: فتبصرَ حيث نُصِب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب العرض ألا تدنو.

(٨) في س: تقوم.

و/ وفي جوابِ التّمنّي نحوُ [قولِهِ تَعالى][1]: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[2]، ونحوُ: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3] في قراءةِ النصبِ.

ز/ وفي جوابِ التحضيضِ نحوُ: هلاّ اتقيتَ اللهَ فيغفرَ أو يغفرَ لكَ[4].

ح/ وفي جوابِ الترجّي عندَ القائلِ بِهِ[5] نحوُ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ / ٢٧ أ / ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[6] بالنصبِ في[7] قراءةِ حفْصٍ[8] عنْ عاصمٍ[9]، ونحوُ: لعلّي أراجعُ الشيخَ ويُفهِّمَني.

---

(١) زيادة من د.

(٢) سورة النساء، من الآية ٧٣. والتقدير: يا ليت لي كوناً معهم فأفوز. والآية بتمامها ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ٢٧. والآية بتمامها ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾. قرأ حفص وحمزة ويعقوب ووافقهم الأعمش بنصب نكذبَ ونكونَ على إضمار أن بعد واو المعية في جواب التمني، وأن مدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهّم من الفعل، أي: يا ليتنا لنا ردّ، وانتفاء من التكذيب وكون من المؤمنين. وقرأ الباقون بالرفع، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ١٠٥-١٠٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ص ٢٦١-٢٦٢).

(٤) سقطت من ع.

(٥) قال به الكوفيون، ومنعه البصريون، واستشهد الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ سورة عبس: ٣-٤ (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٨٨).

(٦) سورة غافر، من الآيتين ٣٦ و٣٧. قرأ حفص بنصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ وقرأ الباقون بالرفع ﴿فأطلعُ﴾ (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٤٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٨٦). والآيتين بتمامهما ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾.

(٧) في س: على.

(٨) هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي مولاهم الكوفي المقرىء الإمام، صاحب عاصم وابن زوجة عاصم، قال خلف بن هشام: مولد حفص سنة تسعين ومات سنة ثمانين ومئة.. أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث، وقد عاش تسعين سنة، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي - رضي الله عنه - (انظر: معرفة القراء الكبار ص٢٣، وشذرات الذهب ١/ ٨١).

(٩) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، المتوفى سنة ١٢٧ هـ: أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة ووفاته فيها، رواته هما حفص، وأبو بكر (انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨، والوفيات ١/ ٢٢٣، والأعلام ٣/ ٢٤٨).

ولم يُسمَعِ النصبُ بعدَ الواوِ في المواضعِ المذكورةِ إلّا في خمسةٍ: النفْيِ والأمرِ والنّهيِ والتمنّي والاستفهامِ. وقاسَهُ النّحويّونَ في الباقي، صَرَّحَ بِذلكَ في شرحِ الشذورِ[1].

تنبيهٌ: [هلْ يجوزُ حذفُ معمولِ الحرفِ الناصبِ دونَه؟][2]

نواصبُ المضارعِ لا يجوزُ أنْ يُحذَفَ مَعمولُها وتبقَى هيَ؛ ولوْ لِدليلٍ، فلوْ قِيلَ: أتريدُ أنْ تخرجَ؟ لمْ يَجُزْ أنْ تُجيبَ بِقولِكَ: أريدُ أنْ، وتَحذِفَ أخرجَ.

وأجازَهُ بعضُهم[3] محتجّاً بِما وقعَ في صحيحِ البخاريِّ[4]: «فيذهبُ كَيما، فيعودُ ظهرُهُ طَبَقاً واحداً»؛ يريدُ: كَيْما يَسجُدَ، قال[5]: وهذا كقولِهم: جئتُ ولمّا. قالَ أبو حيّانَ: وليسَ مِثلَه؛ لأنَّ حذفَ الفعلِ بعدَ لمّا لِدليلٍ جائزٌ منقولٌ في فصيحِ الكلامِ، ولم يُنقَلْ مِن نحوِ هذا شيءٌ في كلامِ العربِ[6].

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ص٤٠٨.

(٢) هذه الفقرة كاملة منقولة عن همع الهوامع ٢/ ٢٩٧.

(٣) أي: بعض المغاربة كما في همع الهوامع ٢/ ٢٩٧.

(٤) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا. (انظر: صحيح البخاري، وتفسير القرآن ٤٥٣٨).

أما هذه الرواية فيقول فيها ابن حجر في فتح الباري: ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع كيما مجردة وليس بعدها لفظ يسجد، فقال بعد أن حكى عن الكوفيين أنّ كي ناصبة دائما قال: ويردّه قولهم كيمه كما يقولون لمه، وأجابوا بأن التقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقا واحدا أي: كيما يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه. وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابته في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما، وكلام ابن هشام يوهم أنّ البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط. (انظر: فتح الباري ١٣/ ٤٢٨).

(٥) أي: بعض أصحاب أبي حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٥-١٦٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٦٥٥).

(٦) انظر رأي أبي حيان في همع الهوامع ٢/ ٢٩٧، ولم أجده في كتب أبي حيان.

جوازمُ الفعلِ الـمُضارعِ

[١/ الوقوعُ في جوابِ الطلبِ]

فإنْ سقطتِ الفاءُ مِنَ الـمُضارعِ الواقعِ بعدَ الطلبِ ـ ولوْ بلفظِ الخبرِ(١) ـ وقُصِدَ بِهِ الجزاءُ للطلبِ السابقِ عليْهِ، بأنْ قُدِّرَ مُسبَّباً عنْهُ؛ جُزِمَ ذلكَ الـمُضارعُ وجوباً بأداةِ شرطٍ مقدَّرةٍ هيَ وفعلُ الشرطِ، نحوَ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٢).

فـأتلُ تقدّمَهُ طلبٌ ـ وهو تَعالَوْا ـ وقُصِدَ بِهِ الجزاءُ فجُزِمَ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواوِ، والمعنى: تعالَوْا؛ فإنْ تأتونِي أتلُ عليكُمْ، فالتلاوةُ عليهِم مُسبَّبةٌ عنْ مجيئِهِم. ومثلُهُ: أينَ بيتُك أَزُرْكَ؟، وحسبُكَ حديثٌ يَنَمِ النّاسُ(٤)، وقولُهُ:

٤٥- .... مكانَـــكِ تُحمَـــدِي أوْ تـــستريحي(٥)(٦)

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ الجزاءُ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول إن لا محله، نحو: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، بخلاف: يأكُلُك (انظر: شرح قطر الندى ص٧٩).

(٢) كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية إذا أريد منها الطلب. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٦).

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥١. وهي بتمامها ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٤) الشاهد في هاتين الجملتين (أزرْك، ينمْ) حيث جُزما لوقوع الأول في جواب الاستفهام أين ولوقوع الثاني في جواب طلب باسم الفعل حسبك لأن معناه اكتفِ، والتقدير في الأول:(عرِّفني بيتك، فإن أعرفْه أزرْك) وفي الثاني: إن تكفَّ عن الحديث ينمِ الناس.

(٥) في ع: فتستريحي.

(٦) عجز بيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة الخزرجيّ في إنباه الرواة ٣/ ٢٨١، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٧٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٨٩، وصدر البيت: وقَوْلي كلما جشأت وجاشت.

اللغة: (جشأت) ثارت ونهضت من فزع ونحوه، (جاشت) غلت، (مكانك) اثبتي، (تُحمدي) يحمدك الناس، (تستريحي) من الخوف والحزن.

موطن الشاهد: (مكانك تُحمدي) حيث جُزم المضارع تُحمدي لوقوعه في جواب الأمر باسم الفعل مكانك. والتقدير: الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من هموم الدنيا. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٧).

وكذلكَ يُجزَمُ الـمُضارِعُ بعدَ الترجِّي إذا سقطتِ الفاءُ عندَ مَنْ أجازَ نصبَهُ. قالَ أبو حيّانَ في الارتشافِ[1]: وقدْ سُمِعَ الجزمُ بعدَ الترجِّي. واستشهدَ[2] لَهُ في شرحِ التسهيلِ[3] بقولِ الشاعرِ:

٤٦ - لعـلَّ الـتفاتاً مِـنكَ نَحـوي مُيـسَّرٌ ... يَمِـلْ منكَ بَعْدَ العُسْرُ عِطفَيكَ لليُسْرِ[4][5]

قالَ المراديُّ[6]: وهذا دليلٌ على صحّةِ مذهبِ الكوفيّينَ.

فإنْ سقطتِ الفاءُ بعدَ غيرِ الطلبِ - وهوَ الخبرُ الـمُثبَتُ والمنفيُّ [7]- أو بعدَ الطلبِ؛ ولمْ يُقصَدْ بها بعدَها الجزاءُ، وجبَ الرفعُ[8].

[الخلافُ في جازمِ الـمُضارعِ الواقعِ في جوابِ الطلبِ]

وما ذكرْناهُ مِن أنَّ الـمُضارعَ / ٢٧ ب / بعدَ سُقوطِ الفاءِ مجزومٌ بالأداةِ المقدَّرةِ هو مذهبُ الجمهورِ[9]، وهو الأصحُّ كما في الـمُغني[10].

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٣.

(٢) في د: فاستشهد.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦١.

(٤) في ق: عطفك بدلا من عطفيك، وفي س: يُمِل بك من بعد العساوة للرحم.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٦١، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٥، والدرر اللوامع ٤/ ٨٨.
اللغة: (العِطف) من الشيء: جانبه، وهو من الإنسان من لدن رأسه إلى وركه.
موطن الشاهد: (يملْ) حيث جاء الفعل مجزوماً لسقوط الفاء بعد لعل التي تفيد الترجّي وهذا سائغ عند الكوفيين شاذ عند الجمهور.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٦٠.

(٧) كما في قولنا: (أنت تزورنا تحدّثُنا، أو ما تزورنا تحدّثُنا) حيث سقطت الفاء من المضارع ورُفع الفعل؛ لأنه لم يُسبق بطلب بل بخبر.

(٨) كما في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ - سورة مريم:٥- فالمضارع مرفوع لأنه لم يقصد بالطلب الجزاء.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٩٦.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ص٨٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٧.

وقيلَ [إنّهُ][1] مجزومٌ بنفسِ الطلبِ؛ لتضمُّنِهِ معنى حرفِ الشرطِ، كما أنَّ أسماءَ الشرطِ إنّما جُزِمتْ لِذلكَ، وهوَ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ، وجرى عليهِ في الشرحِ[2].

وقيل: إنّهُ مجزومٌ بنفسِ الطلبِ لِنيابتِهِ عنِ الشرطِ، كما أنَّ النصبَ بـضرباً[3] في قولِكَ: ضرباً زيداً؛ لِنيابتِهِ عنِ اضربْ لا لِتضمُّنِهِ معناه، وهو مذهبُ الفارسيِّ[4] والسيرافي[5].

[شرط إضافيّ في الأمر والنهي حتّى يُجزَمَ الفعلُ بعدَهما]

وشرطُ الجزمِ بعدَ الأمرِ صحّةُ حلولِ إنْ تفعلْ مَحَلَّهُ - كما في التسهيلِ والجامعِ[6]-، نحوَ: أَحْسِنْ إليَّ أُحْسِنْ إليكَ، بخلافِ لا أحسنُ إليكَ.

وبعدَ النهيِ عندَ غيرِ الكسائيِّ[7] صحّةُ حلولِ إنْ الشرطيّةِ معَ لا النافيةِ محلَّهُ[8]؛ أي: النهيِ معَ صحّةِ الـمَعنى. وظاهرُ[9] عبارةِ الألفيّةِ[10] أنّ لا هذهِ ناهيةٌ بالهاءِ لا[11] بالفاءِ،

(١) زيادة من ب.
(٢) شرح قطر الندى ص٨٠. وانظر: الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٦.
(٣) سقطت بضربا من ب.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٩٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٧.
(٥) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي المتوفّى ببغداد سنة ٣٦٨هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه والشعر والقراءات والحديث، من مصنّفاته: شرح كتاب سيبويه، والوقف والابتداء. (انظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ومعجم الأدباء ٨/ ١٤٥، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٣٣-١٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧-٥٠٨).
(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والجامع الصغير في النحو ص ١٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٦.
(٧) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، المتوفّى سنة ١٨٢هـ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين، من مصنفاته: معاني القرآن، والقراءات، والنوادر.. وغيرها(انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢-١٦٤).
(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.
(٩) في ع: وظاهرة.
(١٠) قال الناظم في الألفية: وشرط جزم بعد نهي أن تضع إنْ قبل لا دون تخالف يقع (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٢).
(١١) بعدها في ع وس: نافية.

وشرَحَها على ذلكَ الشاطبيُّ[1] والمكوديُّ[2]، وذلكَ نحوُ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ تَسلمْ[3]؛ إذْ يصِحُّ أنْ يُقالَ: إنْ لا تدنُ مِن الأسدِ تسلمْ؛ لأنَّ السلامةَ مُسبّبةٌ عن عدمِ الدنوِّ، بخلافِ نحوِ: لا تدنُ مِن الأسدِ يأكلُكَ؛ إذْ لا يصحُّ أنْ يُقالَ: إنْ لا تدنُ مِن الأسدِ يأكلْكَ؛ لأنَّ الأكلَ لا يتسبّبُ عنْ عدمِ الدنوِّ، وإنّما يتسبّبُ عن الدنوِّ؛ ولِهذا الشرطِ أجمعتِ[4] السبعةُ على الرّفعِ في: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[5].

وأمّا قولُه ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ: «مَنْ أكلَ مِن هذهِ الشجرةِ، فلا يقربَنَّ[6] مسجدَنا يُؤْذِنا»[7]، فالجزمُ على الإبدالِ مِن يَقْرَب بدلَ اشتمالٍ، لا على الجوابِ؛ لِعدمِ صحّةِ إنْ لا يَقْرَبْ يُؤْذِنا؛ لأنَّ الإيذاءَ إنّما يتسبّبُ عن القربِ لا عنْ عَدَمِهِ.

---

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي مخطوطة مفقودة عثر على جزء يسير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠م. والشاطبي هو: محمد بن علي بن يوسف، رضي الدين أبو عبد الله الشاطبي البلنسيّ اللغويّ المتوفّى سنة ٦٨٤هـ، إمام في اللغة والقراءات والفقه، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وحاشية على الصحاح. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٩٤-١٩٥، وخزانة الأدب ١٥/ ١٣، ومعجم المؤلفين ١١/ ٧٢).

(٢) يقول المكودي في شرح بيت (وشرط جزم....): يعني أنّ الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا النافية انظر: شرح المكودي على الألفية ص٢٨٤. قلتُ: وبهذا يظهر أنّ ما قاله الفاكهي غير صحيح، إلا إذا كان نقله عن نسخة أخرى للمكودي.

(٣) في د: فتسلم.

(٤) في ع ود: اجتمعت.

(٥) سورة المدثر، الآية ٦.

(٦) في باقي النسخ: يقرب.

(٧) الحديث برواية أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلا يُؤْذِيَنَّا بِرِيحِ الثُّومِ» (انظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهى من أكل ثوما، رقم ٨٧٣، ومسند أحمد ٢/ ٢٦٦، برقم ٧٥٩٩، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٤٧، وصحيح ابن خزيمة ٣/ ٨٥، ومجمع الزوائد ٢/ ١٧. أما الرواية المثبتة في المتن فلم أجدها في كتب الحديث المختلفة.

وأمّا الكسائيُّ فلمْ يشترطْ ذلكَ، وجوَّزَ الجزمَ في نحوِ: لا تدنُ مِن الأسدِ يأكلْكَ، بتقدير إنْ تدنُ بغيرِ نفيٍ مُحتجّاً بالسماعِ والقياسِ[1]. وعبارةُ التسهيلِ تُوهِمُ إجراءَ خلافِ[2] الكسائيِّ في مسألةِ الأمرِ[3].

[٢/ لَمْ] [4]

ويُجزَمُ المُضارعُ أيضاً بلمْ؛ وهيَ[5] حرفُ جزمٍ لِنفيِ المُضارعِ وقلبِه ماضياً، نحوَ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[6]، وقد تُهمَلُ حملاً على ما أو لا، فيرتفعُ المضارعُ بعدَها[7]، لكنْ هلْ هوَ ضرورةٌ أو لغةٌ؟ فيهِ خلافٌ، /٢٨ أ/ والنصبُ بها لغةٌ[8] حكاها اللِّحيانيُّ[9]، وقُرِئَ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[10] [بالنصبِ، لكنْ لكَ أنْ تقولَ بالجزم على هذه القراءةِ أصله نشرحنْ بنون التوكيد][11].

---

(١) أما القياس فهو أنّ المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك، فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾. وأمّا السماع فكما في الحديث النبوي الشريف من أكل من هذه الشجرة....، وقول الصحابة أيضا: يا رسول الله لا تشرف يصبْك سهم (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٨).

(٢) بعدها في ق: مسألة.

(٣) قال ابن مالك: «فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهي لم يجزم جوابها خلافا للكسائي» (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُجزم أيضا بِلَم؛ نحوَ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، ولـمّا؛ نحوَ ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٧٩).

(٥) في ع: وهو.

(٦) سورة الإخلاص، الآية ٣.

(٧) من ذلك ما أنشده الأخفش وثعلب: لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتِهم يوم الصُلَيْفاءِ لم يوفونَ بالجارِ (انظر: سرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٧).

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٤٧، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٨٣.

(٩) اللحياني: هو علي بن المبارك وقيل ابن حازم، أبو الحسن اللحياني كان حيّاً قبل سنة١٨٩هـ، تتلمذ على الكسائي والأصمعي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، من مصنفاته: النوادر المشهورة. (انظر: معجم الأدباء ١٤/ ١٠٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٥، وهدية العارفين ١/ ٦٦٨، والفهرست ١/ ٤٨).

(١٠) سورة الانشراح من الآية ١. وهذه قراءة أبي جعفر وخُرِّجت على أنها لغة إهمال لم، وقيل أصل الفعل نشرحَنْ ثم أبدلت النون ألفاً ثم حذفت الألف تخفيفا. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٨٣).

(١١) زيادة من د وس.

[٣/ لـمّا]

ولـمّا أختُها، وهيَ مركّبةٌ مِن لمْ وما. ويُقالُ فيها: حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارعِ وقلبِهِ ماضياً، مُتّصِلاً نفيُهُ، متوقَّعاً ثبوتُهُ، نحوَ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[1].

[الاتفاقُ والاختلافُ بينَ لمْ ولـمّا]

ويشتركانِ في الحرفيّةِ، والاختصاصِ بالمضارعِ، والنفيِ، والجزمِ، والقلبِ لِلماضي[2]، وجوازِ دخولِ همزةِ الاستفهامِ عليْهما[3].

وتنفردُ لمْ: ١/ بِمصاحبةِ أداةِ الشرطِ؛ نحو: إنْ لمْ، ولو لمْ.

٢/ وبجوازِ[4] انقطاعِ نفيِ مَنفيِّها؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[5]، ومِنْ ثُمَّ جازَ: لمْ يكنْ ثُمَّ كانَ، وامتنعَ: لـمّا يكنْ ثُمَّ كانَ. قالَ الدماميني[6]: لِما فيهِ مِن التناقضِ؛لأنَّ امتدادَ النفيِ واستمرارَهُ إلى زمنِ التكلُّمِ يمنعُ مِن الإخبارِ بأنَّ ذلكَ المنفيَّ[7] الـمُستَمِرَّ نفيُه وُجِدَ في الزمنِ[8] الماضي. نَعَمْ الإخبارُ بأنَّهُ سيكونُ فيما يُستقبَلُ صحيحٌ، ولا يُنافِي استمرارَ النفيِ في الحالِ[9].

---

(١) سورة عبس، من الآية ٢٣. وقد ورد في الأصل يقضي وهو تحريف. والآية بتمامها ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾.

(٢) في ع ود وب: للمضيّ.

(٣) في الأصل عليها، والـمُثبت من ق وب.

(٤) في الأصل ويجوز، والـمُثبت من ق وب ود.

(٥) سورة الدهر، الآية ١.

(٦) الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني المتوفّى بالهند سنة٨٢٧هـ، أديب نحوي عروضي فقيه، تتلمذ على ابن خلدون، من تصانيفه: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العرب. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٦٦-٦٧، وحسن المحاضرة ١/ ١١٣، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١).

(٧) في ع: النفي.

(٨) سقطت الزمن من ق وب ود.

(٩) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، للدماميني - مخطوطاً- اللوحة ١٧١، الصفحة الثانية.

وتنفردُ لـمّا: ١/ بِجوازِ حذفِ مجزومِها اختياراً؛ تقولُ: قاربتُ البلدَ ولـمّا، أي [ولـمّا][1] أدخُلْها، وأمّا قولُهُ:

٤٧ - اِحفَظْ وديعَتَكَ التي[2] استُوْدِعتَهـا يـومَ الأَعـازِبِ إنْ وَصَـلْتَ وإنْ لَمِ[3]

فضرورةٌ.

٢/ وبتوقُّعِ مَنفيِّها؛ نحو: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[4]، ومِن ثَمَّ امتَنَعَ أنْ يُقالَ: لـمّا يجتمعِ الضدّانِ؛ لاستحالةِ اجتماعِهِما، وتوقُّعُ المستحيلِ مُحالٌ.

[٤ ـ ٥/ اللامُ ولا الطلبيّتان][5]

ويُجزَمُ المضارعُ أيضاً باللامِ ولا الطلبيّتينِ ـ أي: الدالّتينِ على الطلبِ ـ فدخلَ في ذلكَ:

- لامُ الأمرِ؛ نحوَ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[6].
- ولامُ الدعاءِ؛ نحوَ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[7].

---

(١) زيادة من ع.

(٢) في د: الذي.

(٣) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص١٩١، وخزانة الأدب ٩/ ٨-١٠، والدرر اللوامع ٥/ ٦٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٧.
اللغة: (الأعازب) التباعد، ورُوي: الأغارب. ويوم الأعازب يوم من أيام العرب المجهولة الذكر.
والشاهد فيه: (وإن لم) حيث حُذِف مجزوم (لم)، وتقديره: تصل، وهذا الحذف من الضرورة.

(٤) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بتمامها ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وباللام ولا الطلبيتين: نحو ﴿لِيُنفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٧٩).

(٦) سورة الطلاق، من الآية ٧، وهي بتمامها ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٧٧. وهي بتمامها ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾.

- ولا الناهيةُ؛ نحوَ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[1].
- ولا الدعائيّةُ؛ نحوَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[2].

وجَزْمُ فعلِ الغائبِ والـمُخاطَبِ بلا كثيرٌ؛ قالَ الرضيُّ[3]: على السواءِ، ولا تختصُّ[4] بالغائبِ كاللامِ، وفي الارتشافِ ما يُخالفُهُ[5].

وأمّا جزمُها فعلَ الـمُتكلِّم فقليلٌ جداً[6]؛ سواءٌ بُنِيَ للفاعلِ أمْ للمفعولِ. وما في الأوضحِ[7] مِن التفصيلِ فهوَ طريقةٌ لبعضِهِم.

---

(١) سورة لقمان، من الآية ١٣. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦. وهي بتمامها ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٣) انظر: شرح الكافية ٤/ ٨٨. والعبارة بتمامها كما في شرح الكافية: ولاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختصّ بالغائب كاللام.

(٤) في ب: يختصّ.

(٥) قال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف للمتكلم نحو قوله: لا أعرفَنْ... وللغائب، نحو: لا يخرجْ زيدٌ (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٥).

(٦) كقوله عليه السلام: لا أُلْفِيَنَّ أحدكم متكئاً على أريكته.. (انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٤٥، وسنن أبي داود برقم ٤٦٠٥).

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٨، حيث قال ابن هشام: وجزمُها فِعْلَي المتكلم مبنيّين للفاعل نادر؛ كقوله:

لا أعرِفَنْ ربرباً حوراً مدامعها،

وقال:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدْ

ويكثُرُ لا أُخْرَجْ ولا نُخْرَج لأنّ المنهيّ غير المتكلم. (والربرب: القطيع من البقر، والمدامع: أماكن الدمع وهي العيون).

وأمّا اللامُ الطلبيّةُ؛ فجزمُها فعلَ الـمُتكلِّم مبنيّاً[1] للفاعلِ قليلٌ[2]، وأقلُّ مِنه جزمُها فعلَ الـمُخاطَبِ مبنيّاً / ٢٨ ب / أيضاً للفاعلِ[3].

وهذهِ الأحرفُ الأربعةُ المتقدِّمةُ مع الطلبِ ـ إنْ قُلْنا إنّهُ الجازِمُ بنفسِهِ[4] ـ تجزِمُ[5] فعلاً واحداً كما مثّلنا.

[الأدواتُ الجازمةُ لفعلينِ][6]

وبقيّةُ الأدواتِ الآتيةِ تجزِمُ فِعلينِ متّفقَينِ أو مُختلفَينِ:

أ. فإنْ[7] كانا مُتّفِقَينِ كـ:

- أمُضارِعَينِ؛ فالجزمُ لِلفظِهِما، نحوَ: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[8].

---

(١) بعدها في د: أيضاً.

(٢) كقوله عليه السلام: ﴿فَلأُصلِّ لكم﴾ (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٠).

(٣) منه قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ في قراءة أُبَيّ وأنس - سورة يونس ٥٨ - (انظر: الحجة في القراءات السبع ص١٠٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٣١٦).

(٤) اختلف النحاة في جازم الفعل المضارع الواقع بعد طلب على أربعة مذاهب:

الأول: إن الأمر والنهي ضُمِّن معنى الجزم، فجزم، ونُسب هذا إلى الخليل وسيبويه وابن مالك.

الثاني: إن فعل الطلب قد ناب مناب الشرط، أي حُذفت جملة الشرط، وأنيبت هذه في العمل منابها، وقال به الفارسي وصحّحه ابن عصفور.

الثالث: إن المضارع مجزوم بلام مقدّرة.

الرابع: إنّه مجزوم بشرط مقدّر قبلها دلّ عليه ما قبله، وعليه أكثر المتأخرين واختاره أبو حيان.(انظر: الكتاب ٣/ ٩٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٥-١٩٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤١).

(٥) في الأصل يجزم، والمثبت من ق ود.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويَجزِمُ فِعلين: إن، وإذما، وأين، وأنّى، وأيّان، ومتى، ومهما، ومَنْ، وما، وحيثما، نحوَ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ ويُسمّى الأول شرطاً والثاني جواباً وجزاءً. (انظر: شرح قطر الندى ص٧٩).

(٧) في ع: فإذا.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

▪ أو ماضيينِ؛ فالجزمُ لِمحلِّهما، نحوَ: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[1].

ب. وإنْ كانا مُختلِفَينِ ماضياً ومُضارعاً، وعكسُهُ؛ فلكلٍ مِنهما حُكمُهُ؛ نحوَ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾[2]، ونحوَ: «مَنْ يقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً احتساباً غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ[3] [من ذَنْبِهِ][4]»[5].

[دلالاتُ أدواتِ الشرطِ]

١-٢/ وهي إنْ وإذْما؛ وهُما مَوضوعانِ للدلالةِ على مُجَرَّدِ تعليقِ الجوابِ على الشرطِ.

٣/ وأيٌّ بالتشديد؛ وهو موضوعٌ بِحسبِ ما يُضافُ إليهِ:

فهوَ في نحوِ: أيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ لِمَنْ يعقِلُ، وفي نحوِ: أيَّ الدوابِّ تركبْ أركبْ لِما لا يَعقلُ، وفي[6] نحوِ: أيَّ يومٍ تصُمْ أصمْ لِلزمانِ، وفي نحوِ: أيَّ مكانٍ تجلسْ أَجْلِسْ لِلمكانِ.

٤-٥/ وأينَ وأنَّى؛ وهُما مَوضوعانِ لِلدلالةِ على المكانِ، ثُمَّ ضُمِّنا معنى الشرطِ.

٦-٧/ وأيَّانَ ومتى؛ وهُما مَوضوعانِ للدلالةِ على الزمانِ، ثُمَّ ضُمِّنا معنى الشرطِ.

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾.

(٢) سورة الشورى، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾.

(٣) سقطت ما تقدم من ق ود.

(٤) زيادة من ع.

(٥) الحديث من رواية أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (انظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر، رقم ٣٤، والمسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم ٢/ ٣٥٥)، وللحديث رواية أخرى: من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدّم من ذنبه. (انظر: صحيح البخاري/ كتاب الصيام - رقم ١٨٠٢ - ٢/ ٦٧٢، وصحيح ابن حبان ٦/ ٢٨٤، وسنن النسائي ٤/ ١٥٥، ومسند أحمد ٢/ ٣٤٧ و ٤٠٨).

(٦) سقطت وفي من ع.

٨-٩/ ومَهما وما؛ وهُما مَوضوعانِ للدلالةِ على ما لا[1] يَعقِلُ، ثُمَّ ضُمِّنا معنى الشرطِ.

١٠/ *ومَنْ؛ وهو مَوضوعٌ لِمَنْ يعقِلُ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ*[2].

١١/ وحيثُما، وهو كـأينَ وأنَّى.

[شواهدُ على أدواتِ الشرطِ الجازمةِ]

مثالُ الجزمِ بإنْ نحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[3].

وبإذما[4] نحوُ:

٤٨- وأنَّكَ إذْما تأتِ ما أنتَ آمرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إيّاهُ تأمرُ آتيا[5]

وبأيٍّ نحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[6].

وبأينَ نحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[7].

---

(١) سقطت لا من ع.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من ب.

(٣) سورة النساء من الآية ١٣٣، وسورة إبراهيم من الآية ١٩، وسورة فاطر من الآية ١٦. وتمام آية النساء ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾.

(٤) في ق: وإذما.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٣٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣.

والشاهد فيه: (إذما تأت.....تُلفِ) حيث جاءت إذما جازمة للفعلين المضارعين.

(٦) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٧) سورة النساء، من الآية ٧٨. وهي بتمامها ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾.

وبِأنّى نحوُ قولِهِ:

٤٩ - خَليلَيَّ أنّى تأتِياني تأتِيا ... أخاً غيرَ ما يُرضيكُما لا يُحاوِلُ[1]

وبِأيّانَ نحوُ:

٥٠ - أيّانَ نُؤْمِنْكَ تأْمَنْ غيرَنا..... ....[2]

وبِمتى نحوُ:

٥١ - متى تأتِهِ تعشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ[3]

وبِمهما نحوُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[4].

وبِمَن نحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[5].

وبِما نحوُ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[6].

---

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٢٠، والكتاب ٣/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٩.
والشاهد فيه: (أنّى تأتياني....تأتيا) حيث جاءت أنّى جازمة للفعلين المضارعين.

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠، وشرح شذور الذهب ص٤٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٢. والبيت بتمامه: أيان نُؤْمِنْكَ تأمن غيرنا، وإذا لم تُدرك الأمنَ مِنّا لم تزلْ حذِرا.
والشاهد فيه: (أيان نؤمنك...تأمن) حيث جاءت أيّان جازمة للفعلين المضارعين.

(٣) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه برواية ابن السكيت ص٨١، والكتاب ٣/ ٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١١، وخزانة الأدب ٣/ ٧٤.
اللغة: (تعشو) تجيئه على غير هداية، (موقد) أراد الآمر بالإيقاد دلالة على الكرم.
والشاهد فيه: (متى تأته.... تجدْ) حيث جاءت متى جازمة للفعلين المضارعين.

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ١٠٦. وهي بتمامها ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وبِحيثُما[1] نحوُ:

٥٢- حَيْـثُما تـستقِمْ يُقَـدِّرْ لـكَ ... اللهُ نجاحـاً في غابـرِ الأزمـانِ[2]

فعُلِمَ أنَّ هذهِ الأدواتِ / ٢٩ أ / بالنظرِ لِموضوعِها ستةُ أقسامٍ، ولها صدرُ الكلامِ.

[أقسام أدوات الشرط وفقا للاسمية والحرفية]

وهيَ بالنظرِ إلى الخلافِ في حقيقتِها أربعةُ أقسامٍ:

الأوّلُ: ما هو حرفٌ باتفاقٍ[3]؛ وهو إنْ.

الثاني: ما هو اسمٌ باتفاقٍ؛ وهو الباقي ماعدا إذْما ومَهْما.

الثالثُ: ما فيه خلافٌ [أيضاً][4]؛ والأصحُّ أنَّه حرفٌ[5] وهو إذْما.

الرابع: ما فيه خلافٌ؛ والأصحُّ أنّه اسمٌ[6] وهو مَهْما.

[إعرابُ أسماءِ الشرطِ]

ثُمَّ ما هو اسمٌ باتفاقٍ[7] إنْ وقعَ على:

- زمانٍ أو مكانٍ فظرفٌ.

---

(١) في ع: أو.

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص٣٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣، وشرح الأشموني ٤/ ١١.
والشاهد فيه: حيثما تستقمْ يُقدِّرْ... حيث جزم بحيثما فعلين.

(٣) في ع: بالاتفاق.

(٤) زيادة من ع وب وس.

(٥) هذا عند الجمهور وهي عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية، وخالفهم المبرد وابن السراج والفارسي فقالوا بأن (إذما) ظرف. (انظر: الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧، والمقتضب ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، ومغني اللبيب ص١٢٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢).

(٦) هذا عند الجمهور وخالفهم السهيلي فهي عنده حرف بمنزلة (إن)، وتبعه ابن يسعون (انظر: مغني اللبيب ص٤٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦١١-٦١٢).

(٧) سقطت من ق وع ود وس.

- أو حدثٍ فمفعولٌ مُطلقٌ.
- وإلّا؛ فإنْ وقعَ بعدَهُ فعلٌ لازمٌ فمبتدأٌ خبرُهُ جملةُ الشرطِ[1] على ما صحَّحَهُ في المُغني[2].
- أو متعدٍّ واقعٌ عليهِ فمفعولٌ بهِ.
- أو على ضميرِه أو مُتَعلِّقِهِ فاشتغالٌ[3]. وكذا القولُ في أسماءِ الاستفهامِ[4].

[تسميةُ فِعليْ أداةِ الشرطِ]

ويُسمَّى الفعلُ الأوَّلُ مِن الفعلينِ المجزومينِ بأحدِ هذهِ الأدواتِ شرطاً؛ لِتعليقِ[5] الحكمِ عليهِ. ويُسمّى الثاني منهما جواباً؛ لأنّهُ مُترتِّبٌ[6] على الشرطِ كما يترتّبُ الجوابُ على السؤالِ، وجزاءً أيضاً؛ لأنَّ مضمونَه جزاءٌ لمضمونِ الشرطِ. وتسميتُهُ جواباً مجازٌ، وكذا[7] جزاءً؛ لأنَّ الجزاءَ هو الفعلُ المترتِّبُ[8] على فعلٍ آخرَ ثواباً عليهِ أو عقاباً، وهذا مفقودٌ هُنا.

---

(١) بعدها في د: نحو: من يقم أقم معه، ونحو: أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ، ولعلّه إدراج من الناسخ أو الشارح.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٦٠٧-٦٠٨، وذكر فيه قولين آخرين مرجوحَين هما اعتبار جملة جواب الشرط هي الخبر أو مجموع الشرط والجواب هما الخبر.

(٣) كما في: مَنْ رأيته فأكرمْه، ومن رأيت أخاه فأكرمْه. (انظر: مغني اللبيب ص٦٠٨، وحاشية الحمصي ١/ ١٣١).

(٤) نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ـ النحل: ٢١ ـ، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ ـ التكوير: ٢٦ ـ وكلاهما منصوبان على الظرفية الزمانية أو المكانية، و﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ - الشعراء: ٢٢٧ - منصوب على المفعولية المطلقة، ومَن أب لك؟ مرفوع على الابتداء، ومن زيد؟ مرفوع على الخبرية ـ ومن قام؟ مرفوع على أنه مبتدأ، و﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ـ غافر: ٨١ ـ منصوب على المفعول به، ومن رأيتَه؟ ومن رأيتَ أخاه؟ منصوب على الاشتغال أو مرفوعة على الابتداء. (انظر: مغني اللبيب ص٦٠٧-٦٠٨).

(٥) في ق وع ود وس: تعلّق.

(٦) في ع ود: يترتب.

(٧) في ق ود وس: وكذلك.

(٨) في س: المرتب.

[الخلافُ في اعتبارِ بعضِ أدواتِ الشرطِ جازمةً]

وأسقطَ مِن الجوازِمِ ما ذكَرَه بعضُهُم؛ وهو إذا وكيفما ولو:

لأنَّ المشهورَ في إذا أنَّها لا تجزمُ إلَّا في الشعرِ خاصَّةً[1]؛ كقولِهِ[2]:

٥٣- وإذا تُصبْكَ مِن الحوادثِ نكبةٌ ... فاصبرْ فكلُّ غمامةٍ[3] فستنجلي [4]

وفي كيفَما عدمُ الجزمِ؛ لِعدمِ السماعِ بِذلكَ. وأجازَ الكوفيُّ[5] الجزمَ بِها قياساً على غيرِها، وكذا أجازَ الجزمَ بِها دونَ ما.

[وأمّا][6] لوْ؛ فالأصحُّ[7] أنَّها لا تَجزمُ أصلاً، ومَنْ أجازَهُ خصَّهُ بالشعرِ، كقولِهِ:

٥٤- لو يشأْ طارَ بها ذو مَيْعةٍ ... لاحقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ [8]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٥١.

(٢) في ق: كقول الشاعر.

(٣) في ق: ملمّة، وفي س: صبابة.

(٤) البيت من الكامل لعبد الرحمن بن عبد الله المعروف بالأعشى الهمداني في ديوانه، والوافي بالوفيات ١٨/ ١٦٨، ولغيره في المحاسن والمساوئ ص١٣٤، و روايات البيت في غير رواية الفاكهي: ضبابة تتكشّف، بليّة تتكشّف، غمامة تستكشف.

والشاهد: مجيء إذا جازمة، وهو خاصّ بالشعر.

(٥) أي جمهور الكوفيين. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٨).

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٧) في إعمال (لو) خلاف، فالجمهور على إهمالها، وأجاز قوم منهم ابن الشجريّ الجزم بها في الشعر خاصة (انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٦-١٨٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٩، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨).

(٨) البيت من الرمل لعلقمة الفحل في ديوانه ص١٣٤، ولامرأة من بني حارث في شرح التسهيل ٣/ ٤٠١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، والدرر اللوامع ٥/ ٩٧.

اللغة: (الميعة) النشاط، وأول جري الفرس (الآطال) الخواصر، واحده إطِل، و(لاحق الآطال) أي قد لصقت إطله بأختها من الضُمر، و(النهد) الجسيم المشرف من الخيل، و(الخُصَل) جمع خُصلة وهي من الشعر معروفة، والمراد ذيله الكثير الشعر.

والشاهد فيه: (لو يشأ) حيث جزم الفعل بلَوْ، وهو ضرورة عند الجمهور وقياس في الشعر عند ابن الشجري، وردّ ابن مالك استدلال ابن الشجري بأنّ يشأ في البيت مُسهّلة يشا فهو مقصور ثم أبدلت الألف همزة (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٠١).

[لحاقُ ما بأدواتِ الشرطِ]

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّ [الجزمَ][1] بحيثُ وإذْ مخصوصٌ باقترانِ ما بهما كما لَفَظَ بِهِ؛ وهو الأصحُّ[2]. وأمّا غيرُهما فهو قسمانِ:

١/ قسمٌ لا يلحقُهُ ما؛ وهو مَن وما[3] ومَهما وأنّى.

٢/ وقسمٌ يجوزُ فيهِ الأمرانِ؛ وهو إنْ وأينَ[4] وأيّ ومتى وأيانَ.

[الآراء في جازمِ فعلِي الشرطِ][5]

١/ وما ذكره مِن أنَّ هذهِ الأدواتِ جازمةٌ / ٢٩ ب / للشرطِ والجوابِ معاً هو مذهبُ سيبويهِ ومحقِّقِي أهلِ البصرةِ[6].

واعتُرِضَ بأنَّ الجازمَ كالجارِّ؛ فلا يَعملُ في شيئينِ، وبأنَّهُ ليسَ لَنا ما يتعدّدُ عملُه إلّا ويختلفُ كرفعٍ ونصبٍ[7]. وأُجيبَ بالفرقِ؛ بأنَّ الجازمَ لـمّا كانَ لِتعليقِ حُكمٍ على آخَرَ عَملَ فيهما بخلافِ الجارِّ، وبأنَّ تَعدُّدَ العملِ قد عُهِد مِن غيرِ اختلافٍ؛ كمَفعولَيْ ظنَّ ومفاعيلِ أعلمَ.

٢/ وقِيلَ إنَّ الشرطَ مجزومٌ بالأداةِ، والجوابَ مجزومٌ بالشرطِ. واختارَهُ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ[8].

---

(١) طمس في الأصل، والـمُثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٢) قال سيبويه: ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذْ حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما (انظر: الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢، ١٨٦٦).

(٣) سقطت ما من س.

(٤) سقطت أين من د وب وس، وسقطت إن من ق.

(٥) انظر المسألة الرابعة والثمانين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢-٦١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٢.

(٧) وقد ردّه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨.

(٨) قاله الأخفش. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦١).

٣/ وقِيلَ إنَّ الأداةَ والشرطَ كلاهما جَزَمَ الجوابَ؛ كما قيلَ إنَّ الابتداءَ والمبتدأَ كلاهما رَفَعَ الخبرَ[1].

٤/ وقِيلَ إنَّ الشرطَ والجوابَ تجازَما؛ كما قِيل إنَّ المبتدأَ والخبرَ ترافعا[2].

[حكمُ دخولُ الفاءِ في جوابِ الشرطِ][3]

[أ/ وجوباً]

وإذا لم يَصلحِ الجوابُ لِمباشرةِ الأداةِ[4] - أي: أداةِ الشرطِ - كأنْ كانَ؛ أيِ: الجوابُ[5]:

١. جملةً اسميّةً.

٢. أو فعليّةً؛ فعلُها:

- طلبيٌّ.
- أو جامدٌ.
- أو منفيٌّ بحرفِ نافٍ غيرِ لا ولم.
- أو مقرونٌ بقدْ أو بحرفِ تنفيسٍ.

قُرِنَ بالفاءِ وجوباً؛ لِيحصُلَ الربطُ بينَ الجوابِ وشرطِهِ.

وخُصّتِ الفاءُ بذلكَ؛ لما فِيها مِن مَعنى السببيّةِ، ولِمناسبتِها للجزاءِ معنىً مِن حيثُ إنَّ معناها التعقيبُ بلا فصلٍ، كما أنَّ الجزاءَ يتعقّبُ على الشرطِ كذلكَ.

---

(١) نسب هذا القول إلى سيبويه والخليل والأخفش أيضا. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦١).

(٢) وهذه المذاهب للبصريين، وذهب المازني أيضا إلى أنه مبني على الوقف، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٣).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإذا لم يَصلُح لمباشرة الأداة قُرِن بالفاء، نحو ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، أو بإذا الفجائية؛ نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٧٩).

(٤) سترد أمثلة هذه الحالات في الصفحة التالية.

(٥) سقطت أي الجواب من ع ود وب وس.

[ب/ امتناعاً]

فإنْ[1] صَلُحَ لِذلكَ امتنعَ دخولُها عليهِ.

[ج/ جوازاً]

نعمْ إنْ كانَ مُضارعاً مُثبَتاً أو مَنفياً بـلا؛ فوجهانِ كما في الكافيةِ لابنِ الحاجبِ، وجزمَ بهِ الرضيُّ[2].

وما ذكرَهُ قانونٌ كليٌّ حَسَنٌ في ضبطِ[3] ما تدخلُهُ[4] الفاءُ، وقدْ سبقَهُ إليهِ ابنُ مالكٍ[5].

قالَ أبو حيّانَ[6]: وهذا أحسنُ وأقربُ مِمّا ذهبَ إليهِ بعضُ أصحابِنا مِن تعدادِ ما تدخُلُهُ[7] الفاءُ.

[شواهدُ على دخولِ الفاءِ في جوابِ الشرطِ]

فالجملةُ الاسميّةُ؛ نحوَ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[8].

والفعليّةُ التي فعلُها طلبيٌّ؛ نحوَ: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ[9]﴾[10]، وقِيسَ[11] عليهِ بقيّةُ[12] أنواعِ الطلبِ الـمُتقدِّمةِ.

---

(١) في د: فإذا.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/ ١١٥، ١١٧.

(٣) في د: كلّ.

(٤) في ع: يدخله.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤.

(٦) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيان التي وقعت عليها.

(٧) في ع: يدخله.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ١٧. والآية بتمامها ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٩) سقطت يحببكم الله من ق وب وس.

(١٠) سورة آل عمران، من الآية ٣١. والآية بتمامها ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(١١) في ع ود وب وس: وقِسْ.

(١٢) في س: بعض.

والتي فعلُها جامدٌ؛ نحوَ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾[1].

والمنفيُّ؛ نحوَ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[2]، ونحوَ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[3].

والمقرونُ / ٣٠ أ / بقدْ؛ نحوَ: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[4].

أو[5] بحرفِ تنفيسٍ؛ نحوَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ [6]﴾[7].

[حذفُ الفاءِ]

وقدْ تُحذَفُ الفاءُ ضرورةً؛ كقولِهِ:

٥٥- مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها ... [والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ][8][9]

---

(١) سورة الكهف، من الآيتين ٣٩ و ٤٠. والآيتان بتمامهما ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٥. والآية بتمامها ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾.

(٣) سورة يونس، من الآية ٧٢. في الأصل: (وإنْ) وهو تصحيف. والآية بتمامها ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٧٧. والآية بتمامها ﴿قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.

(٥) في ق وع وب وس: وبحرف.

(٦) سقطت من فضله من ق.

(٧) سورة التوبة، من الآية ٢٨. والآية بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(٨) زيادة من ع.

(٩) البيت من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ١١٤، والمحتسب ١/ ١٩٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٥.

والشاهد فيه: (اللهُ يشكرها) هي جملة اسمية جواب الشرط، وكان الأصل أن يدخلها الفاء، لكنها حذفت للضرورة.

أو ندوراً؛ كقولِهِ ـ عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ ـ: «فإنْ جاءَ صاحبُها وإلَّا استمتِعْ بِها»[1].

ولا يختصُّ حذفُها بما إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميةً بدليلِ هذا الحديثِ، وقولِهِ:

٥٦- مَــنْ لا يــزلْ يــنقادُ للغَــيِّ والهــوى ... ســيُلفَى عــلى طــولِ الــسلامةِ نادمــاً[2]

[ربطِ الجوابِ بإذا الفجائيّةِ بدل فاءِ الجزاءِ]

والربطُ بِها[3] مُتعيِّنٌ في غيرِ الجملةِ الاسميّةِ، وأمّا فِيها فيكونُ بِها كما تقدَّمَ[4]، أو بإذا الفجائيّةِ؛ لِشبْهِها بالفاءِ في كونِها لا يُبتدأُ بِها، ولا تقعُ[5] إلَّا بعدَ ما هوَ مُتعقَّبٌ[6] بِما قبلَها[7]؛ نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[8].

---

(١) الحديث برواية سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةً مِائَةَ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلاً. فَعَرَّفْتُهَا حَوْلاً، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلاً، فَعَرَّفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلاثًا، فَقَالَ:احْفَظْ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا، فَاسْتَمْتَعْتُ فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لا أَدْرِي ثَلاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلاً وَاحِداً (انظر: صحيح البخاري، كتاب اللقطة ٢/ ٨٥٥-٨٥٦، رقم ٢٢٤٨، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٥٠، وسنن أبي داود ٢/ ١٣٤، برقم ١٧٠١)، وحينئذ فلا شاهد في هذه الرواية، وأما رواية الفاكهي فلم أجدها.

والشاهد فيه: حذف الفاء من جواب (إن)، والتقدير: إن جاء صاحبها فأعطه إياها، وإن لم يجئ فاستمتع بها؛ أي: اللقطة.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠.

والشاهد فيه: (من لا يزل....سيلفى..) حيث سقطت الفاء من الجواب، وهو شاذ أو ضرورة.

(٣) أي: بالفاء.

(٤) انظر ص١٠٩ من هذا الكتاب.

(٥) في ع: يقع.

(٦) في د: مستعقب.

(٧) بعدها في ع: والأحسن بما بعدها وهو إدراج من الناسخ؛ ليسلم المعنى، وهذا ما نبّه إليه الحمصي قائلاً: لعل الصواب بما بعدها (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٤). قلتُ: لعله تحريف من الناسخ أو سهو من المصنف.

(٨) سورة الروم، من الآية ٣٦. والآية بتمامها ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

[شروطُ الجملةِ الاسميّةِ المُقترنةِ بإذا]

لكنْ لا بُدَّ في الجملةِ المقترنةِ بِها أنْ:

١/ لا تكونَ طلبيّةً؛ نحو: إنْ[1] أطاعَ زيدٌ فسلامٌ عليهِ.

٢/ ولا مقرونةً بأداةِ نفيٍ[2]؛ نحو: إنْ قامَ زيدٌ فما عمروٌ قائمٌ.

٣/ ولا بإنَّ؛ نحو: إنْ قامَ زيدٌ فإنَّ عمراً قائمٌ.

فإنْ كانتْ أحدَ هذهِ الثلاثةِ وجبتِ الفاءُ. واستغنى عن ذِكرِها إحالةً على المثالِ؛ فإنَّهُ جامعٌ للشروطِ الثلاثةِ.

وظاهرُ إطلاقِهِ أنَّ إذا يُربَطُ بِها الجوابُ ـ وإنْ كانَ جملةً فعليّةً ـ وليسَ كذلكَ، وقدْ اعتذرَ عنْهُ في الشرحِ[3].

وظاهرُهُ أيضاً كغيرِهِ أنَّ إذا يُربَطُ بِها الجوابُ بَعدَ إنْ وغيرِها مِنْ أدواتِ الشرطِ. ووقعَ في بعضِ نُسخِ[4] التسهيلِ[5] تخصيصُ ذلكَ بإنْ، وجَرَى[6] عليهِ المُصنِّفُ في أوضحِهِ[7]. والمُعتمَدُ الإطلاقُ؛ لقولِهِ[8] تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[9]،

---

(١) في د: إذا.

(٢) سقطت من س.

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: وإنها لم أُقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنّها لا تدخل إلا عليها، فأغناني ذلك عن الاشتراط. (انظر: ص٩٣).

(٤) سقطت من ق.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٠١.

(٦) في ق: هذا ما جرى، وفي د وب: فجرى.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢١٢-٢١٣.

(٨) في ق وس: كقوله.

(٩) سورة الروم، من الآية ٤٨. والآية بتمامها ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

لكنْ قالَ أبو حيّانَ[1]: السماعُ إنّما وردَ في إنْ وإذا مِن أدواتِ الشرطِ فيُحتاجُ في إثباتِ ذلكَ في غيرِ إنْ وإذا إلى سماعٍ[2].

[الجمع بين الفاء وإذا الفجائيّة]

وقد يُجمَعُ بينَ الفاءِ وإذا الفجائيّةِ لِمُجرّدِ التوكيدِ[3]؛ نحوَ: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[4]. ومنعَهُ بعضُهم[5]؛ لأنّها عِوَضٌ عن الفاءِ فلا يجتمعانِ. فعَلَى الأوّلِ كلمةُ أو في عبارتِه لمنع[6] الخلوِّ[7]، أو بناءً على الغالِبِ كما يُشعِرُ بِهِ لفظَةُ قَدْ في قولِنا وقَدْ يُجمَعُ. / ٣٠ ب / .

---

(١) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيّان المشهورة، بل جاء في ارتشاف الضرب خلاف ما ورد هنا، ونصّه: والنصوص متضافرة على الربط بـ(إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات الشرط (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧١).

(٢) بعدها في ع: وقد يحتاج السماع.

(٣) في ق: التأكيد.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٩٧. والآية بتمامها ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾.

(٥) قال سيبويه: وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على إذا قبيح. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢).

(٦) في ق: لنفي.

(٧) في س: الخلق. قلتُ: وهذا تصحيف بيّن.

النكرة والمعرفة[1]

فصلٌ في تقسيمِ الاسمِ إلى نكرةٍ ومعرفةٍ؛ الاسمُ بحسبِ التنكيرِ والتعريفِ ضربانِ فقطْ[2]:

١/ نكرةٌ وهي الأصلُ؛ لاندراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَها مِن غيرِ عكسٍ، ولأنَّ الشيءَ أوّلَ وجودِهِ تلزمُهُ الأسماءُ العامّةُ، ثُمَّ تَعرِضُ لهُ بعدَ ذلكَ الأسماءُ الخاصّةُ؛ كالآدميِّ إذا وُلِدَ يُسمّى ذكراً أو أنثى أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً، وبعدَ ذلكَ يُوضعُ لهُ الاسمُ والكنيةُ واللقبُ.

[تعريفُها]

وهوَ ـ أي: الاسمُ النكرةُ ـ ما شاعَ في جنسٍ:

• موجودٍ في الخارجِ تعدُّدُهُ، كرجلٍ؛ فإنّهُ شائعٌ في جنسِ الرجالِ الصادقِ على كلِّ حيوانٍ ناطقٍ ذكرٍ بالغٍ مِن بني آدمَ، وتعدُّدُهُ في الخارجِ موجودٌ مُشاهَدٌ.

• أو مُقدَّرٍ وجودُ تعدُّدِهِ في الخارجِ، كشمسٍ؛ فإنّها تصدُقُ على مُتعدِّدٍ[3]، لأنّها موضوعةٌ للكوكبِ النهاريِّ الناسخِ ظهورُهُ وجودَ الليلِ، وإنْ لمْ يُوجدْ في الخارجِ غيرُ هذا الفردِ الواحدِ، فالـمُعتَبَرُ في النكرةِ صلاحيّتُها للتَّعَدُّدِ لا وجودُ التَّعَدُّدِ، وأمّا جمعُها كما في قولِهِ:

٥٧ .... فكأنّهُ لمعانُ برقٍ أوْ شعاعُ شموسِ[4]

فباعتبارِ تجدُّدِ الشمسِ في كلِّ يومٍ.

وخاصّتُها أنّها ما تقبلُ ألْ المؤثِّرةُ للتعريفِ[5] أو تقعُ موقعَ[6] ما يقبلُها[7].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ؛ الاسم ضربان: نكِرةٌ؛ وهو ما شاع في جنسٍ: موجودٍ كرجل أو مُقَدّرٍ كشمس، ومَعْرفة. (انظر: شرح قطر الندى ص٩٣).

(٢) قال البعض بوجود واسطة بين المعرفة والنكرة؛ وهو الخالي من التنوين واللام، نحو: ما ومَنْ.(انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٥).

(٣) في ق وع ود وس: بمتعدّد.

(٤) عجز بيت من الكامل للأشتر النخعي في لسان العرب/ شمس، وأساس البلاغة/ ومض، وتاج العروس/ شمس، وومض، وصدره: حميَ الحديدُ عليهمُ فكأنّهُ، ورواية لسان العرب ومضان بدل لمعان، والشاهد ظاهر في المتن.

(٥) كرجل وامرأة..

(٦) في د وس: يقع موقع، وفي ع: يقع موضع.

(٧) كمن بمعنى إنسان، وما بمعنى شيء...(انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٦).

[التفاوتُ في درجةِ التنكيرِ]

والنكراتُ تتفاوتُ في بعضِها كالمعارفِ؛ فبعضُها أنكرُ مِن بعضٍ، فأنكرُها شيءٌ ثُمَّ موجودٌ[1] ثُمَّ مُتحيِّزٌ ثُمَّ جِسْمٌ ثُمَّ نامٍ ثُمَّ حَيوانٌ ثُمَّ ماشٍ ثُمَّ ذو رجلينِ ثُمَّ إنسانٌ ثُمَّ ذَكَرٌ ثُمَّ بالِغٌ[2] ثُمَّ رَجُلٌ[3].

والضابِطُ أنَّ النكرةَ إذا دخلَ غيرُها تحتَها ولمْ تدخُلْ تحتَ غيرِها؛ فهيَ أنكرُ النكراتِ، فإنْ دخلتْ تحتَ غيرِها ودخلَ غيرُها تحتَها فهي بالإضافةِ إلى ما يدخُلُ تحتَها أعمُّ، وبالإضافةِ إلى ما تدخُل تحتَه أخصُّ.

[المعرفة: تعريفُها وأنواعها][4]

٢/ والضربُ الثاني معرفةٌ؛ وهي الفرعُ لِما مرَّ، وهيَ ما وُضِعَ ليُستَعمَلَ في مُعَيَّنٍ.

وهيَ ستَّةُ أقسامٍ: الضميرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارةِ والـمُحلَّى بأَلْ والموصولُ[5] والمضافُ إلى واحدٍ منها. وزادَ ابنُ مالكٍ[6] سابعاً وهو الـمُنادى المقصودُ، وتَبِعَهُ الـمُصنِّفُ في الأوضحِ[7]، ولعلَّهُ / ٣١ أ / إنّما تَرَكَهُ لِذكرِهِ له في بابِ الـمُنادى كما سيجيءُ[8].

---

(١) سقطت ثم موجود من ق ود وب وس.

(٢) سقطت ثم ذكر ثم بالغ من ق وع وب وس.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٤، والكليات ص٨٩٦.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وهي ستة: الضمير... ثم العلم... ثم الإشارة.. ثم الموصول.. ثم ذو الأداة.. والمضاف إلى واحد مما ذُكِر.. (انظر: شرح قطر الندى ص٩٣-١١٦).

(٥) في ق ود وب وس: والموصول والمحلّى بأل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٤، وقد عرَّف المنادى عنده بالقصد.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣.

(٨) انظر: مبحث المنادى في هذا الكتاب ص٢٦٧ وما بعدها.

[١/ الضميرُ: تسميتُه ومرتبتُه][١]

الأوّلُ الضميرُ؛ وَيُقالُ له المُضمَرُ أيضاً. والكوفيُّ[٢] يُسمِّيهِ كنايةً ومَكنيّاً؛ لأنّه ليس بصريحٍ، والكنايةُ تُقابِلُ الصريحَ.

وقَدَّمَهُ؛ لأنَّهُ أعرفُ المعارفِ على الأصحِّ[٣] بعدَ اسمِ الله [تعالى][٤]، ويليهِ العَلَمُ ثُمَّ الذي بعده، وهكذا[٥] إلى آخرِها[٦] كما يُؤخَذُ مِن كلامِهِ فيما بعدُ؛ حيثُ عَطَفَ بعضَها على بعضٍ بثُمَّ.

[تعريفُهُ وشرطُهُ]

والضميرُ هو ما دلَّ وَضْعاً على مُتكلِّمٍ كأنا، أو مُخاطَبٍ كأنتَ، أو غائِبٍ كهوَ. ولا بُدَّ له من مُفسِّرٍ:

أ . فإنْ كانَ لِمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ؛ فمُفسِّرُهُ حضورُ مَن هُو لهُ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «الضمير، وهو ما دلّ على متكلّم أو مُخاطب أو غائب، وهو إما مُسْتَتِرٌ كالمقدّر وجوباً في نحو أقومُ ونقومُ، أو جوازاً في نحو زيدٌ يقومُ، أو بارزٌ، وهو إمّا مُتّصلٌ كتاء قمتُ وكاف أكرمَكَ وهاءِ غلامِهِ أو منفصلٌ كأنا وهو وإيايَ». (انظر: شرح قطر الندى ص٩٣).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص١٨٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٩١١، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

(٣) في ع: الصحيح. وفي المسألة خلاف كما يلي:

فالجمهور وسيبويه على أنّ الضمير أعرف المعارف، واختاره أبو حيان في ارتشاف الضرب.

وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري، وعُزي للكوفيين، ونُسب لسيبويه، واختاره أبو حيان في رواية.

وقيل: اسم الإشارة أعرفها، ونُسِب الأمرُ لابن السرّاج. وقيل: إنّ المعارف لا تتفاوت، وعليه ابن حزم.

وقيل: المعرّف بأل. والمراد بقولهم هذا أعرف من ذاك أنّ ما تطرّق إليه الاحتمال قليلاً هو أعرفُ من هذا الذي تطرّق الاحتمال إليه أكثر (انظر: الكتاب ٢/ ٥-٧، والمقتضب ٤/ ٢٨١-٢٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف - مسألة ١٠١- ٢/ ٧٠٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧-١٨٨، وحاشية الحمصي ١/ ١٣٧).

(٤) زيادة من ع وس.

(٥) سقطت وهكذا من ع.

(٦) في د وس: آخره.

ب. أوْ لغائبٍ؛ فمُفسِّرُهُ إمّا:

- مَعلومٌ ـ أي مُتعقَّلٌ في الذهنِ ـ نحوَ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[1].
- وإمّا مذكورٌ متقدِّمٌ ـ وهوَ الأصلُ ـ لفظاً ورتبةً؛ نحوَ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ [مَنَازِلَ][2]﴾[3]، أو لفظاً لا رتبةً؛ نحوَ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[4]، أو رتبةً لا لفظاً؛ نحوَ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[5].
- أو متأخِّرٌ لفظاً ورتبةً؛ وهو مُنحصِرٌ في سبعةِ مواضعَ[6] ذكرَها في الـمُغني والشذورِ[7].

[مسألةٌ خلافيّةٌ في اعتبارِ ضميرِ الغائبِ معرفةً]

واعلمْ أنَّ ضميرَ الغيبةِ إنْ كانَ مَرجعُهُ مختصّاً[8] فهو معرفةٌ، وإلّا ففيهِ ثلاثةُ مذاهبَ:

---

(١) سورة الدخان من الآية ٣، وسورة القدر من الآية ١. وتمام آية الدخان ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾.

(٢) زيادة من ق.

(٣) سورة يس، من الآية ٣٩. وهي بتمامها ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾.

(٤) سورة البقرة، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٥) سورة طه، الآية ٦٧.

(٦) سقطت مواضع من ب وس.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٦٣٥-٦٤١، وشرح شذور الذهب ص١٨٣، وهمع الهوامع ١/٢١٨-٢٢٤، والمواضع السبعة هي:

١- ضمير الشأن؛ كقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ - سورة الصمد: ١-.

٢- الضمير المرفوع بنِعمَ أو بئس، المفسَّر بتمييز؛ نحو: نعم رجلاً زيدٌ.

٣- الضمير المجرور برُبَّ مفسَّراً بتمييز نحو: ربّه رجلاً.

٤- أن يكون مخبراً عنه بمفسِّره؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ - الأنعام: ٢٩-.

٥- باب التنازع وذلك بأن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين الـمُعمَل ثانيهما؛ نحو: قاما وقعد أخواك.

٦- الضمير المبدل منه الظاهر المفسِّر له بعده؛ نحو: ضربتُه زيداً.

٧- الضمير المتصل بالفاعل المقدّم ومفسِّره مفعول مؤخّر؛ نحو: جَزى رَبُّهُ عني عَدِيَّ بن حاتم.

(٨) مختصاً؛ أي: معرفة نحو: أعطيتُ علياً كتابَهُ. وخلافه هو غير المختص أي النكرة؛ نحو: أعطيتُ رجلاً كتابَهُ.

١/ قيلَ معرفةٌ مطلقاً؛ وهوَ ظاهرُ إطلاقِهِ هُنا وفي الأوضحِ[1].

٢/ وقيلَ نكرةٌ مُطلقاً[2].

٣/ وقيلَ إنْ كانَ مرجعُهُ جائزَ التنكيرِ فمعرِفةٌ؛ نحوَ: جاءني رجلٌ فأكرمْتُهُ، أو واجبَهُ فنكرةٌ[3]؛ نحوَ: رُبَّهُ رجلاً ورُبَّ رجلٍ وأخِيهِ، وعليْهِ جَرى في شرحِ الشُّذورِ[4].

[الضميرُ الـمُستترُ: إعرابُهُ وتعريفُهُ وأقسامُهُ]

وهوَ ـ أيِ الضميرُ ـ إمّا مُستَتِرٌ، ولا يكونُ إلّا مرفوعاً؛ وهوَ ما ليسَ له صورةٌ في اللفظِ، بلْ يُنوَى كالضميرِ الـمُقدَّرِ إمّا:

أ/ وجـ بأ؛ وهـ ما لا يَخلُفُهُ ظاهِرٌ ولا ضميرٌ مُنفصلٌ، وذلكَ في ثمانيةِ مواضعَ:

أحدها وثانيها: الـمُضارِعُ الـمَبدوءُ بالهمزةِ والنونِ[5]؛ نحوَ: أقومُ ونقومُ.

ثالثُها: الـمُضارِعُ الـمَبدوءُ بتاءِ خِطابِ[6] الواحِدِ؛ نحوَ: تقومُ.

رابعُها: فِعلُ الأمرِ الـمُسنَدُ إلى الواحدِ؛ نحوَ: اسْتَقِمْ.

خامِسُها: أفعالُ الاستثناءِ كـخلا وعدا ونحوِهِما؛ نحوَ: قاموا ما خلا زيداً، وما[7] عدا عَمْراً.

---

(١) وهذا هو مذهب البصريين وابن مالك. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣، وشرح قطر الندى ص٩٥).

(٢) وهذا ما قال به الكوفيون. (انظر: شرح شذور الذهب ص١٨١).

(٣) اختلف في هذا الضمير المجرور برُبَّ، فذهب كثير منهم الفارسي إلى أنّه معرفة، لكنه جرى مجرى النكرة. وذهب قوم إلى أنه نكرة، وبه قال الزمخشري وابن عصفور. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥١٤، والجنى الداني ص٤٥٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٧).

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص١٨١.

(٥) في ق وع وب ود: أو النون.

(٦) في الأصل الخطاب، وفي ع المخاطب، والـمُثبت من ق ود وب وس.

(٧) في ب: أو ما.

سادِسُها: أفعلَ في التعجُّبِ؛ نحوَ: ما أحسنَ زيداً!.

سابِعُها: اسمُ الفعلِ غيرُ الماضي[1]؛ كـأَوَّهْ[2] / ٣١ ب / ونَزَالِ[3].

ثامنُها: المصدرُ الواقعُ بدلاً مِن اللفظِ بِفعلِهِ؛ نحوَ: ضرباً زيداً.

وعدَّ في الأوضحِ[4] مِمَّا يجبُ فيه الاستتارُ أفعلَ التفضيلِ؛ نحوَ: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا [وَرِءْيًا][5]﴾[6]، فعَلَى هذا تكونُ تسعةً، وهو غيرُ ظاهرٍ؛ لأَنَّهُ قدْ يرفعُ الظاهرَ كما سيأتي[7] في مسألةِ الكُحلِ[8].

ب/ أو جوازاً؛ وهوَ ما يَخلُفُه ذلكَ[9]:

- كالمرفوعِ بفعلِ الغائبِ أو الغائبةِ في نحوِ: زيدٌ يقومُ وهندٌ تقومُ.
- أو بالصفاتِ الـمَحْضةِ[10]؛ نحوَ: زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حَسَنٌ.
- أو باسمِ الفعلِ الماضي؛ نحوَ: زيدٌ هيهاتَ.

فالضميرُ في هذهِ الأمثلةِ مُستَتِرٌ جوازاً؛ بدليلِ جوازِ: زيدٌ يقومُ أبوهُ، أو[11] ما يقومُ إلّا هوَ، وكذا الباقي.

---

(١) في الأصل ماضٍ، والـمُثبت من ق.

(٢) في ع: أوّاه.

(٣) أما اسم الفعل الماضي فإنّه يرفع الظاهر، نحو: هيهات العقيقُ.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٨.

(٥) زيادة من ع، و(أثاثاً ورئيا) أي: مالاً ومتاعاً ومنظراً [انظر: أيسر التفاسير ٣/ ٣٢٦]-.

(٦) سورة مريم، من الآية ٧٤. والآية بتمامها ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾.

(٧) في جميع النسخ الأخرى: كما في مسألة الكحل كما سيأتي.

(٨) وذلك إذا سبقه نفيٌ، وكان مرفوعاً أجنبياً، مفضّلاً على نفسه باعتبارين، فإنّ أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر باطّراد نحوَ: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ وسُمّيت هذه المسألة بمسألة الكحل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٩) أي ما يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل.

(١٠) في ب: المختصّة.

(١١) في ق: و.

[الضميرُ الظاهر: تعريفُهُ، وأقسامه وإعرابه]

أو بارزٌ ـ عَطْفٌ على مُستَتِرٍ فهو قسيمٌ[1] لهُ ـ وهو ما لهُ صورةٌ في اللفظِ، ثُمَّ هو إمّا:

أ/ متّصلٌ بِعامِلِهِ؛ وهو ما لا يُبتَدأُ[2] بِهِ، ولا يقعُ بعدَ إلّا اختياراً.

وينقَسِمُ إلى مرفوعٍ؛ كتاء قمتُ، وإلى منصوبٍ؛ نحوَ: كاف أكرمُكَ، وإلى مجرورٍ؛ نحوَ: هاءِ غلامِهِ.

وينقسمُ أيضاً بحسبِ مواقعِ الإعرابِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١/ ما يختصُّ بمحلِّ الرّفعِ؛ وهو أربعةٌ: التاءُ كقمتُ، والألفُ كقاما، والواوُ كقاموا، والنونُ كقُمْنَ.

٢/ وما هو مُشترَكٌ بينَ محلّي النصبِ والجرِّ؛ وهو ثلاثةٌ:

ياءُ المُتكلِّم؛ نحوَ: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾[3]، وكافُ الخطابِ؛ نحوَ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[4]، وهاءُ الغائبِ؛ نحوَ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[5].

٣/ وما هو مُشترَكٌ بينَ الثلاثةِ؛ وهو نا خاصّةً؛ نحوَ: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾[6]، و:

---

(١) في د: قسم.

(٢) في ع: يبدأ.

(٣) سورة الفجر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ وهذه قراءة يعقوب والبزّي وصلاً ووقفاً، وبها قرأ نافع وأبو جعفر وصلاً فقط، وقرأ الباقون بحذف الياء ﴿أَكْرَمَنِ﴾ (انظر: الحجة في القراءات السبع ص٢٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٨٣).

(٤) سورة الضحى، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٧. وهي بتمامها ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ١٨٣. وهي بتمامها ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾.

٥٨- .... كَاعْـرِفْ بِـنا فإنَّـنا نِلْـنا المِـنَحَ [١]

ب/ أو مُنفَصِلٌ - عَطْفٌ على مُتَصِلٌ[٢]، فهو قسيمٌ لهُ - وهو ما يُبْتَدأُ بِهِ، ويقعُ بعدَ إلّا اختياراً. وينقسمُ إلى:

أ/ مرفوعٍ؛ كـ:

- أنا للمُتكلِّم وحدَهُ، وفَرْعُهُ نحنُ؛ لهُ ومعهُ[٣] غيرُه، أو للمعظِّم نفسه حقيقةً أو ادّعاءً.
- وأنتَ للمُخاطَبِ، وفروعُهُ: أنتِ للمُخاطَبةِ، وأنتما للمُخاطبَينِ مُطلقاً[٤]، وأنتُمْ للمخاطبِينَ، وأنتنَّ للمخاطباتِ.
- وهو للغائبِ، وفروعُهُ: هيَ[٥] للغائِبةِ، وهُما للغائبَينِ مُطلقاً، وهُمْ للغائبِينَ، وهُنَّ للغائباتِ.

ب/ وإلى منصوبٍ؛ نحوَ:

○ إيّايَ للمُتكلِّم وحدَهُ، وفرعُه[٦] إيّانا[٧]؛ له ومعه / ٣٢ أ / غيرُه، أو لِلمعظِّمِ نفسَهُ.

○ وإيّاكَ للمُخاطَبِ، وفروعُه: إيّاكِ للمُخاطَبةِ، وإيّاكما للمخاطبَينِ مُطلقاً، وإيّاكُم للمخاطبِينَ، وإيّاكُنَّ للمُخاطَباتِ.

---

(١) هذا عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره: للرفع والنصب وجرٍّ نا صَلحَ، وقد ورد في شرح ابن عقيل ١/ ٨٤.
وموضع التمثيل فيه: قوله بنا.. فإننا.. نلنا.. حيث ورد فيها ضمير المتكلم في الأولى في محل جرٍّ بالباء، وفي الثانية اسماً لإنّ في محل نصب، وفي الثالثة فاعلاً لنالَ.

(٢) أي: في قول ابن هشام: وهو إما مُتّصلٌ كتاء..أو منفصلٌ كـأنا.. (انظر: شرح قطر الندى ص٩٣).

(٣) في ع: أو.

(٤) أي: للمثنّى المذكّر المخاطب أو للمثنّى المؤنّث المخاطبة.

(٥) في ب: وهي.

(٦) في د: فروعه.

(٧) في ق: إيان.

○ وإيّاهُ للغائبِ، وفروعُهُ: إيّاها للغائبةِ، وإيّاهُما للغائبَيْنِ مُطلقاً، وإيّاهُم للغائبِينَ، وإيّاهُنَّ للغائباتِ.

ولا يكونُ الضميرُ المنفصلُ مجروراً؛ لِئلاّ يلزمَ تقديمُ المجرورِ على الجارِّ.

[الخلافُ في تعيينِ الضميرِ في نحوِ أنا وإيّاكَ وأخواتِها]

والضميرُ على المُختارِ[1] في ذلكَ هو أنْ وإيّا، وما عداهما حروفٌ تُبيِّنُ الأحوالَ مِن إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وتكلُّمٍ وخِطابٍ وغَيبةٍ[2].

[الخلاف في أصل الضمائر]

وظاهرُ كلامِهِ أنَّ كلاً مِنَ المُتَّصِلِ والمُنفصِلِ أصلٌ برأسِهِ[3]، وذهبَ بعضُهم[4] إلى أنَّ المتّصلَ أصلٌ للمنفصِلِ؛ مُحتجّاً بأنَّ مَبنَى الضمائرِ على الاختصارِ، والمُتّصلُ أخصرُ مِن المُنفصلِ.

[علّةُ بناءِ الضمائرِ]

والضمائرُ كلُّها مبنيّةٌ؛ لِشبهِها بالحرفِ[5] وضعاً، كالتاءِ في ضربتُ، والكافِ في أكْرِمُكَ، ثُمَّ أُجريتْ بقيّةُ الضمائرِ كنحنُ مَجراها طرداً للبابِ.

---

(١) هذا مذهب البصريّين بدليل حذفها وصلاً، وقول بعض العرب هذا فَصْدي أَنَهْ حيث عاقبت هاء السكت الألف التي زيدت في الوقف. وذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً ووقفاً في لغة، ومنه قول أبي النجم:

أنا أبا النجم وشِعري شِعري. وذهب ابن كيسان في نحو أنتَ إلى أنّ الضمير هو التاء فقط و(أن) للتكثير. (انظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ٣/ ٩٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠-٢٠١).

واختلف البصريون في تحديد إعراب اللواحق في ضمائر النصب المنفصلة، فسيبويه على اعتبار أنّها حروف كاللواحق في أسماء الإشارة، وذهب الخليل إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٦، وشرح الكافية ٣/ ٢٣، و٣٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) في الأصل غيب، والمُثبت من ع ود وب وس.

(٣) وهذا هو مذهب الجمهور (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٤٢).

(٤) قال الرضي: والمتصل مقدّم على المنفصل؛ لكونه أخصر (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٧).

(٥) في ق وب: بالحروف.

وقيل: لِشبهِها بهِ في احتياجِها إلى الـمُفسِّرِ ـ أَعني الحضورَ في الـمُتكلِّم والـمُخاطَبِ، وتقدُّمَ الذكرِ في الغائبِ ـ كاحتياجِ الحرفِ إلى لفظٍ يُفهَمُ بِهِ معناهُ الإفراديُّ.

[درجاتُ تعريفِ الضميرِ]

وأخصُّها أَعْرفُها؛ فضميرُ الـمُتكلِّم أخصُّ مِن ضميرِ الـمُخاطَبِ، والـمُخاطَبُ[1] أَخصُّ مِن ضميرِ الغائبِ، وإذا اجتمعَ الأخصُّ وغيرُه غُلِّبَ الأخصُّ تقدَّمَ أو تأخَّرَ[2].

[امتناعُ استخدامِ الضميرِ الـمُنفصلِ بدلاً مِن الـمُتّصِلِ][3]

ولـمّا كانَ المقصودُ مِن وضعِ الضمائرِ الاختصارَ ـ والـمُتَّصِلُ أخصرُ[4] مِن الـمُنفصلِ ـ قال: ولا فصلَ للضميرِ في الاختيارِ مع إمكانِ [الوصل؛ أي][5] الإتيانِ بالضميرِ الـمُتّصِلِ، فنحوُ[6]: قمْتُ وأكرمْتُكَ لا يُقالُ فِيهما: قامَ أنا ولا: أكرمتُ إيّاكَ، وأمّا قولُهُ:

٥٩- وما أُصاحبُ مِن قومٍ فأذكرُهُمْ　　إلّا يزيدُهُمْ حُبّاً إليَّ هُمُ[7]

فضرورةٌ، إلّا في صورتينِ؛ يجوزُ فِيهما الانفصالُ معَ تأتّي الاتّصالِ:

---

(١) في باقي النسخ: وذا.

(٢) فيُقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلتما، ولا يقال: فعلا. (انظر:همع الهوامع ٩/ ٢٠٨).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا فصلَ مع إمكان الوصل إلاّ في نحو الهاء من سلنيه بمرجوحيّة، وظننتكَهُ وكنتَه برجحان (انظر: شرح قطر الندى ص٩٣).

(٤) في الأصل أخصّ، والـمُثبت من د و ب.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع: نحو.

(٧) البيت من البسيط لزياد بن منقذ في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧١، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥، ولبدر بن سعيد أخي زياد في الأغاني ١٠/ ٣٣٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٥٢، ومغني اللبيب ١/ ١٤٦.

والشاهد فيه: (يزيدهم حباً إليَّ هم) فـهم الثانية فاعل يزيد، والأصل أن يقول يزيدونهم ففصل الضمير المتصل ضرورة لا غير.

إحداهما[1] أنْ يكونَ عاملُ الضميرِ عاملاً في [ضميرٍ][2] آخرَ، أعرفَ منهُ، مُقدَّمٍ[3] عليهِ، غيرَ مرفوعٍ؛ وذلكَ نحوُ الهاء مِن قولِكَ لِشخصٍ في عبدٍ: سَلْنِيهِ، فيجوزُ فيها:

١- الانفصالُ بمرجوحيّةٍ؛ ومنهُ قولُه ـ عليهِ [الصلاة][4] السلامُ ـ / ٣٢ ب / «إنَّ اللهَ ملَّكَكُمْ إيّاهُمْ»[5]، ولوْ وصلَ لقالَ: ملَّكَكُمُوهُم، لكنَّهُ فرَّ مِن الثِّقَلِ الحاصلِ مِن اجتماعِ الواوِ معَ ثلاثِ ضمّاتٍ.

٢- والاتّصالُ بِرُجحانٍ؛ لأنّهُ الأصلُ ولا مُرجِّحَ لِغيرِهِ؛ ولهذا لمْ يأتِ التنزيلُ إلّا بِهِ؛ قالَ [اللهُ][6] تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[7]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[8]؛ اللّهمَّ إلاّ:

- أنْ يكونَ ذلكَ العاملُ اسماً، فالفصلُ أرجحُ؛ نحوَ: عَجِبْتُ مِن حُبِّي إيّاهُ.
- وكذا إنْ كانَ فِعلاً ناسخاً مِن بابِ ظنَّ؛ نحو: خِلْتُنيهِ وظَنَنْتُكَهُ:

أ/ فالفصلُ أرجحُ أيضاً عندَ الجمهورِ؛ لأنّهُ خبرٌ في الأصلِ، وحقُّ الخبرِ الفصلُ قبلَ دخولِ الناسخِ، ومِنهُ قولُه: أخي حَسِبْتُكَ إيّاهُ.

---

(١) في ب: أحدهما.

(٢) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٣) في ق وع: متقدّم.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) الحديث غير موجود في كتب الحديث المعروفة، وورد في شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وتمامه: ولو شاء ملّكهم إياكم.

(٦) زيادة من ع.

(٧) سورة محمد، من الآية ٣٧. وهي مع نهاية الآية السابقة ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝٣٦ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾.

(٨) سورة هود، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾.

ب/ وعندَ جماعةٍ[1] الوصلُ أرجحُ؛ لأنَّهُ الأصلُ وقد أمْكَنَ، وبِهِ[2] جاءَ التنزيلُ؛ قالَ اللهُ تعالى[3]: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[4]، وَوَرَدَ بِهِ الشِّعْرُ؛ كقولِهِ:

٦٠ - بُلِّغْتَ صُنْعَ امرئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ....[5]

ج/ وابنُ مالكٍ اضطربَ كلامُهُ؛ فتارةً وافقَ الجمهورَ وتارةً خالفَهُمْ[6]. وردَّ ما قالُوهُ مِن كونِهِ خبراً في الأصلِ؛ بأنَّ ذلكَ يقتضي جوازَ الانفصالِ في الأوّلِ؛ وذلكَ مُمْتنِعٌ، وما أفضى إلى الـمُمتنِعِ مُمتنِعٌ.

والصورةُ الثانيةُ أنْ يكونَ الضميرُ منصوباً بكانَ أو إحدى أخواتِها؛ سواءٌ كانَ قبلَهُ ضميرٌ أمْ لا. وبذلكَ فارقتِ الأُوْلى؛ وذلكَ نحوُ: الصديقُ كنتَهُ[7]، وكانَهُ زيدٌ، فيجوزُ في الهاءِ:

١ - الانفصالُ بِرجحانٍ، كـظَنَنْتُكَهُ[8] عندَ الجمهورِ[9]؛ ومِنهُ قولُهُ:

---

(١) رجّحه ابن مالك في الألفية. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣).

(٢) قبلها في س: قالوا.

(٣) سقطت قال الله تعالى من ع وب.

(٤) سورة الأنفال، من الآية ٤٣. وهي بتمامها ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٠٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٣، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٧. وعجزه: إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا.
موطن الشاهد: (إخالكه)، حيث أتى بالضمير الثاني الهاء متصلاً، وهو مفعول ثانٍ للفعل القلبي إخال، وهذا الموضع يجوز فيه فصل الضمير ووصله.

(٦) في شرح التسهيل وافق الجمهور فجعل الانفصال أولى، وفي الألفية خالف الجمهور؛ فقال:

وصِلْ أو افصِلْ هاءَ سلنيه، وما ... أشبهَهُ، وفي كنتُهُ الخُلفُ انتمى
كذاكَ خلتنيه، واتصالا ... أختارُ غيري اختارَ الانفصالا

(انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٢).

(٧) في ق: كنت.

(٨) في الأصل ظللتكه، والـمُثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٩) وعليه سيبويه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣).

٦١- لو[1] كانَ إيّاهُ لقدْ حالَ بُعْدُنا عنِ العهدِ، والإنسانُ قد يتغيَّرُ[2]

٢- وعند جماعةٍ[3] الوصلُ أرجحُ؛ ومِنْهُ الحديثُ: «إنْ يكُنْهُ فَلَنْ تُسلَّطَ عليْهِ»[4].
وحُجّةُ الجميعِ ما تقدَّمَ.

[حالاتُ وجوبِ استخدامِ الضميرِ المنفصلِ بدلاً مِن المُتّصلِ]

ويتعيَّنُ الانفصالُ إنْ:

أ. حُصِرَ بِإلاّ[5] أو إنّما[6][7].

---

(١) في ق وع وس: لئن.

(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي في ديوانه ص٩٤، وشرح المفصل ٣/ ١٠٧، وشرح التصريح ١/ ١٠٨، وخزانة الأدب ٥/ ٣١٢-٣١٣، وبلا نسبة في المقرّب ١/ ٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٠٢.
موطن الشاهد: (كان إيّاه) حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان منفصلاً إياه، وهذا جائز برجحان عند الجمهور، ويجوز أن تقول كانه وهو الأرجح عند ابن مالك.

(٣) منهم ابن مالك وابن الطراوة والرماني (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٩).

(٤) الحديث برواية عبد الله بن عمر أخبره أنّ عمر بن الخطاب انطلقَ مع رسول الله ﷺ في رهط قِبَل ابن صياد حتى وجده يلعب، وقد قارب ابن صيّاد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده، ثم قال رسول الله ﷺ لابن صيّاد: أتشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صيّاد، فقال: أشهد أنك رسول الأمين. فقال ابن صيّاد لرسول الله ﷺ أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه رسول الله ﷺ وقال: آمنتُ بالله وبرسله، ثم قال له رسول الله ﷺ: ماذا ترى؟ قال ابن صيّاد: يأتيني صادق وكاذب، فقال له رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. ثم قال له رسول الله ﷺ: إني قد خبأت لك خبيئاً. فقال ابن صيّاد: هو الدخ. فقال له رسول الله ﷺ: اخسأ فلن تعدو قدرك. فقال عمر بن الخطاب: ذرني يا رسول الله أضرب عنقه. فقال له رسول الله ﷺ: إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله. (انظر: صحيح البخاري ٣/ ١١١٢، برقم ٢٨٩٠، ومسلم ٤/ ٢٢٤٤).
والشاهد فيه: (يكنه) فيجوز فيه: يكن إيّاه.

(٥) كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ - يوسف ٤٠ -.

(٦) في ق بإنّما.

(٧) نحو قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الديار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ١٥٣).

ب. أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضافٍ لِمنصوبٍ، أو صفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحِبِها(١).

ج. أو أُضمِرَ عامِلُهُ(٢) أو أُخِّرَ(٣).

د. أو كانَ معنوياً، أو حرفَ نفيٍ(٤).

هـ. أو فَصَلَهُ متبوعٌ(٥).

و. أو وَلِيَ واو مَعَ(٦)، أو إمّا، أو لاماً فارقةً(٧).

ز. أو نَصَبَهُ عامِلٌ في مُضْمَرٍ قبلَهُ غيْرُ مرفوعٍ إنْ اتَّحدا رُتْبَةً(٨). ورُبَّما اتَّصلا / ٣٣ أ / غَيْبَةً إنِ اختلفا لفظاً واتّحدا رُتبةً(٩).

---

(١) مثال الأول: عجبت من ضربك هو، ومثال الثاني: زيد هند ضاربها هو. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٩).

(٢) مثاله قول لبيد:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلـك تهـديكَ القـرونُ الأوائـلُ

(انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص٢٥٥).

(٣) كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ - الفاتحة: ٥ -.

(٤) مثال الأول: أنت تقوم (فعامله معنوي هو الابتداء)، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ - العنكبوت: ٢٢ -.

(٥) كقول الشاعر: فالله يرعى أبا حرب وإيّانا، حيث فُصل (إيانا) من العامل (يرعى) بالمتبوع ـ المعطوف عليه ـ أبا حرب.

(٦) في الأصل واواً بمعنى مع، والـمُثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٧) مثال الأول قول الشاعر: تكونُ وإيّاها بها مثلاً بعدي، ومثال الثاني: قام إمّا أنا وإمّا أنت، ومثال الثالث قول الشاعر:

إن وجدتُ الصديقَ حقّاً لإيّاك - م- فمُرني، فلن أزالَ مطيعاً.

(٨) نحو: علِمْتَنِي إيّاي، وعلمْتُكَ إياك، وعلمتُهُ إيّاه بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعا كالتاء من علمْتُني فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢١١).

(٩) كما في ما نقله الكسائي: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن، فإن لم يختلف اللفظان تعيّن الفصل. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٢).

[٢/ العلم] (١)

ثُمَّ الثاني مِن المعارفِ العَلَمُ؛ وهو ما وُضِعَ لِمُعيَّنٍ لا يتناولُ غيرَهُ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فَخَرَجَ بِالـمُعيَّنِ النكراتُ، وبما بعدَهُ بقيَّةُ المعارفِ:

فإنَّ الضميرَ صالحٌ لكلِ مُتكلِّمٍ ومُخاطَبٍ وغائبٍ، وليسَ موضوعاً لأنْ يُستعمَلَ في مُعيَّنٍ خاصٍّ بحيثُ لا يُستعمَلُ في غيرِهِ، لكنْ إذا استُعمِلَ فيهِ صارَ جُزئياً، ولمْ يَشركْهُ(٢) أحدٌ فيما أُسنِدَ إليهِ. واسمُ الإشارةِ صالِحٌ لكلِّ مُشارٍ إليهِ؛ فإذا استُعمِلَ في واحدٍ لمْ يشركْهُ فيما أُسنِدَ إليهِ أحدٌ. وألْ صالِحةٌ لأنْ يُعرَّفَ بِها كلُّ نكرةٍ، فإذا استُعمِلتْ في واحدٍ عرّفتْهُ وقَصَرتْهُ على شيءٍ بعينِهِ، وهذا معنى قولِهم إنَّها كُليّاتٌ وَضْعاً جُزئيّاتٌ استعمالاً(٣).

[أقسامُ العَلَمِ باعتبارِ تشخيصِهِ لمُسمّاه]

وينقسمُ باعتبارِ تشخُّصِهِ(٤) وعدمِ ذلكَ إلى قسمينِ؛ لأنَّه إمّا:

١/ شخصيٌّ(٥)؛ وهو ما وُضِعَ لِمُعيَّنٍ في الخارجِ لا يتناولُ غيرَه مِن حيثُ الوضعُ لهُ؛ كزيدٍ وشبهِهِ، فدخلَ العَلَمُ العارِضُ الاشتراكِ كعَمْرٍو مُسمًّى(٦) بهِ كلٌّ من جماعةٍ، وهو قسمان:

أ - مُرتَجَلٌ؛ وهو ما استُعمِلَ مِن أوّلِ الأمرِ عَلَماً؛ كسُعادَ وفَقْعَسٍ(٧) ومَوْهَبٍ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ثمّ العلم، وهو إمّا شخصيّ كزيد، أو جنسيّ كأسامة (انظر: شرح قطر الندى ص٩٦).

(٢) في د: يشاركه.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٤) في ب: تشخيصه.

(٥) في د: محض.

(٦) في س: تسمّى.

(٧) فقعس: علم مرتجل قياسي، وفقعس بن طريف: أبو حيٍّ من أسد. (انظر: القاموس المحيط ـ فقس).

ب- ومَنقُولٌ؛ وهو الغالِبُ، وهو ما استُعمِلَ قبلَ العلميّةِ في غيرِها؛ كزيدٍ، وأسَدٍ، وحارِثٍ، وشمَّرَ، ويَشكُرَ، واصمُتْ[1]، وشابَ قرناها، وزيدٌ منطلِقٌ[2].

٢/ أو جِنسيٌّ[3]؛ وهوَ ما وُضِعَ لِـمُعيَّنٍ في الذهنِ ـ أي: مُلاحَظِ الوُجودِ فيهِ ـ كأسامةَ علمٌ للسَبُعِ؛ أي لماهيّتِهِ الحاضرةِ في الذِّهنِ، فهوَ في التعيينِ[4] كاسمِ الجِنسِ الـمُعرَّفِ بِلامِ الحقيقةِ، فقولُكَ: أسامةُ أجرأُ مِن ثُعالةَ[5] بِمنزلةِ قولِكَ: الأسدُ أجرأُ مِن الثعلبِ[6].

[وجهُ الشبهِ بينَ العَلَم الجنسيِّ والشخصيِّ]

ودليلُ اعتبارِ التعيينِ في علمِ الجِنسِ إجراءُ الأحكامِ اللفظيّةِ لِعَلَمِ الشخصِ عليهِ؛ كَمنعِهِ مِن: ألْ، والإضافةِ، والصرفِ معَ سببٍ آخرَ؛ كالتأنيثِ في أسامةَ وثُعالةَ. ومجيءِ الحالِ منهُ؛ كـهذا أسامةُ مُقبِلاً، وعدمِ نعتِهِ بالنكرةِ[7].

[الفرقُ بين علمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ]

وأمّا اسمُ الجنسِ النّكرةُ الـمُعبَّرُ عنهُ في الأصولِ بالـمُطلقِ، فهوَ ما وُضِعَ للماهيّةِ مُطلقاً؛ أي: بلا تعيينٍ كـأسدٍ اسمٌ لماهيّةِ السَبُعِ، يُقالُ: أسدٌ أجرأُ مِن ثعلبٍ كما يُقالُ: أسامةُ أجرأُ مِن ثُعالةَ، ويُعبَّرُ عنهُ بالنّكرةِ أيضاً؛ لكنَّ الفرقَ بينَهما بالاعتبارِ: إنِ اعتُبِرَ في

---

(١) في د: صمت وشكر.

(٢) وقد نقلت هذه الأعلام وفقا لترتيبها في المتن من: مصدر، واسم عين، واسم فاعل، وفعل ماضٍ، وفعل مضارع، وفعل أمرٍ، وجملة فعلية، وجملة اسمية.

(٣) في د: جنس.

(٤) في د: اليقين، وهو تصحيف بيِّن.

(٥) ثعالة: علم جنس للثعلب. قال في القاموس: ثُعالة كثمامة: أنثى الثعالب (انظر: القاموس المحيط ‖ ثعل).

(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٢

(٧) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٢

اللفظِ دِلالتُهُ / ٣٣ ب / على الماهيّةِ بلا قيدٍ؛ سُمِّيَ[1] اسمَ جنسٍ. ومُطلقاً أو معَ قيدِ الوحدةِ الشائعةِ[2]؛ سُمِّيَ[3] نكرةً.

ومِثلُها في الإبهامِ الـمُعرَّفُ بلامِ الجنسِ؛ بِمعنى: بعضٍ غيرِ مُعيَّنٍ، نحوَ: إنْ رأيتَ الأسدَ ـ أي: فرداً مِنه ـ فَفِرَّ مِنْهُ.

ثُمَّ استعمالُ عَلَمِ الجِنسِ أو اسمِهِ مُعرَّفاً أو مُنكَّراً في الفردِ الـمُعيَّنِ أو الـمُبهمِ؛ إنْ كانَ مِن حيثُ اشتمالُهُ على الماهيّةِ؛ فحقيقةٌ وإلَّا فَمجازٌ.

ومِنَ العَلَم ما كُنِّيَ بِهِ عَنْهُ: كـفُلانٍ وفُلانةٍ، وكذا بعضُ الأعدادِ الـمُطلَقَةِ[4].

والأصحُّ[5] أنَّ أسماءَ الأيامِ[6] أعلامٌ؛ ولامُها لِلمحِ الأصلِ[7]. وأنَّ التصغيرَ مُطلقاً لا يُبطِلُ العلميّةَ[8].

[أقسام العَلَمِ باعتبارِ ذاتِهِ:][9]

والعَلَمُ هو باعتبارِ ذاتِهِ ـ شخصياً كانَ أو جِنسياً ـ إمّا:

١/ اسمٌ؛ وهو ما عدا الكنيةَ واللقبَ؛ كما مثّلنَا مِن: زيدٌ وأسامةُ.

---

(١) في ق: يُسمّى.

(٢) في الأصل السابقة، والـمُثبت من ق وع وب وس.

(٣) في ق: يُسمّى.

(٤) الأعداد المطلقة هي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف، وإنما تدلّ على مجرّد العدد، كقولهم: ثلاثة نصف ستة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧١).

(٥) هذا مذهب الجمهور، وخالف المبرد فقال: إنّها غير أعلام، ولاماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤١).

(٦) أي: السبت، والأحد.....والجمعة.

(٧) في ق: الصفة، لكنها سقطت من باقي النسخ.

(٨) وقيل: يبطلها تصغير الترخيم فقط، وردّه ابن جني بقول الأعشى:

أتيت حُريثاً زائرا عن جَنابةٍ وكان حُريثٌ في عطائي جامدا (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٣، وديوان الأعشى ص١١٥).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وإما اسمٌ كما مثّلنا، أو لقبٌ، كزين العابدين وقُفّة، أو كنيةٌ كأبي عمرٍو وأمّ كُلثوم (انظر: شرح قطر الندى ص٩٦).

٢/ أو لقبٌ؛ وهو ما أشعرَ بِرفعةِ الـمُسمّى: كـزينِ العابدينَ، أو بِضَعَتِهِ كـبَطَّةَ وقُفَّةَ[1].

٣/ أو كُنيةٌ؛ وهو ما صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍّ[2]: كـأبي عمروٍ وأمِّ عمروٍ.

قالَ الرضيُّ: والكُنيةُ عندَ العربِ قَدْ يُقصَدُ بِها التعظيمُ، والفرقُ بينَها[3] وبينَ اللقبِ معنىً أنَّ اللقبَ يمدحُ الـمُلقَّبَ بِهِ، أو يَذُمُّ بمعنى ذلكَ اللقبِ بِخلافِ الكُنيةِ؛ فإنَّهُ لا يُعظَّمُ الـمُكنَّى بِمعناها، بلْ بِعدمِ التّصريحِ بالاسمِ؛ فإنَّ بعضَ النفوسِ تأنفُ أنْ تُخاطَبَ بِاسْمِها[4].

فائِدةٌ: ليسَ في كلامِهِم تصريحٌ بِتلقيبِ الإناثِ[5]، وإنَّما صرَّحوا بِتكنِيتِهنَّ[6].

[أحكامُ اللقبِ والاسمِ إذا اجتمعا][7]

ويُؤخَّرُ اللقبُ في اللفظِ عنِ الاسمِ غالباً إذا اجتمعا[8]ـ ويُجعَلُ:

١/ تابعاً لَهُ في إعرابِهِ؛ بدلاً أو عطفَ بيانٍ ـ مُطلقاً؛ أي سواءٌ كانا مُفردَينِ: كـسعيد كُرزٍ، أم مُركّبَينِ: كـعبدِ الله زينِ العابدينَ، أم مُختلفَينِ إفراداً وتركيباً: كـزيدٍ زينِ العابدينَ وعبدِ الله كُرزٍ.

---

(١) البطّة: الدَبّة أو إناء كالقارورة أو واحدة البطّ، والقُفَّة: الرجل الصغير أو القصير الضعيف (انظر:القاموس المحيط - بطط، قفف)

(٢) أضاف الرضي ما صُدِّر بابن أو بنت؛ كابن آوى، وبنت وردان. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٩-٣٤٠).

(٣) في ع: بينهما.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٤٠.

(٥) قال الحمصي: فيه نظر، لأنه ورد أنّ الحميراء لقب لأم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ومنه قول امرئ القيس:
ويوم دخلت الخدرَ خدر عنيزةٍ، فـعُنيزة لقب. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٤٨).

(٦) في ق وب وس: بكنيتهنّ.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفرِدا كـسعيد كُرزٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص٩٦).

(٨) لأنّه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة، فلو قُدِّم تُوهُّم أنّ المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره فلم يُعدل عنه إلا نادراً ولأنّه أشهر من الاسم لأنّ فيه العلمية مع شيء من النعت. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٠).

٢/ وكما يجوزُ الإتباعُ يجوزُ القطعُ عنِ التبعيّةِ:

أ/ إمّا برفعِهِ خبراً لِمبتدأٍ محذوفٍ جوازاً[1].

ب/ أو بِنصبِهِ مفعولاً لِفعلٍ ـ محذوفٍ[2].

٣/ أو مخفوضاً بإضافتِهِ؛ أي: الاسم إلى اللقبِ جوازاً، مُراداً بالأوّلِ المُسمّى، وبالثاني الاسمَ إنْ أُفرِدا. وذلكَ كسعيدِ كُرزٍ، فيجوزُ فيهِ حينئذٍ الإتباعُ لِلأوّلِ ـ وهوَ الأقيسُ ـ والقطعُ عنْهُ / ٣٤ أ / كما لوْ كانَ مُركّباً، والإضافةُ حيثُ لا مانعَ مِنها؛ وهيَ[3] الأكثرُ، وجمهورُ البصريّينَ يُوجبُونَها أخذاً مِن اقتصارِ سيبويهِ على ذِكرِها[4].

ووافَقَهُم ابنُ مالكٍ في الألفيّةِ[5]، وخالَفَهُم في التسهيلِ[6]، واعتذرَ في شرحِهِ[7] عنْ سيبويهِ بأنَّ الإضافةَ لـمّا كانتْ على خلافِ الأصلِ ـ لأنَّ الاسمَ واللقبَ مدلولُهما واحدٌ، فيَلزمُ مِن إضافةِ أحدِهما إلى الآخرِ إضافةُ الشيْءِ إلى نفسِهِ، فيُحتاجُ إلى تأويلِ الأوّلِ بالـمُسمّى والثاني بالاسمِ؛ حتى يَخلُصَ مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ، والإتباعُ والقطعُ لا يُحوِجانِ إلى تأويلٍ، ولا يُوقِعانِ في مُخالفةِ أصلٍ ـ بَيّنَ سيبويهِ استعمالَ العَربِ للإضافةِ؛ إذْ لا مُستَنَدَ لها إلّا السماعُ، بِخلافِ الإتباعِ والقطعِ؛ فإنّهما على الأصلِ، واستغنَى بالتنبيهِ عليْها عن التنبيهِ عليْهما.

---

(١) المبتدأ المحذوف جوازا تقديره هو، نحو: مررت بعبدِ الله زينُ العابدينَ.

(٢) الفعل المحذوف تقديره أعني، نحو: مررت بعبدِ الله زينَ العابدينَ.

(٣) في ب: وهو.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٥) قال في الألفية موافقا البصريين:

واسماً أتى وكنيةً ولقبا	وأخّرَنْ ذا إن سواه صحبا
وإن يكونا مفردين فأضف	حتماً، وإلا أتبعِ الذي رَدِفْ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٠٦، ١٠٨).

(٦) قال في التسهيل موافقا الكوفيّين: ومن العلم اللقبُ، ويتلو غالباً اسم ما لُقّبَ به بإتباع، أو قطعٍ مطلقاً، وبإضافةٍ أيضاً إن كانا مفردين (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩.

وإذا اجتمعَ الاسمُ والكُنيةُ، أو الكُنيةُ واللقبُ، كنتَ في تقديمِ أحدِهما بالخِيارِ، ويليهِ الآخَرُ مُعرَباً بإعرابِهِ معَ[1] جوازِ قطعِهِ.

نَعمْ إذا اجتمعتِ الثلاثةُ، وقُدِّمتِ الكُنيةُ على الاسمِ، ثُمَّ جِيءَ باللقبِ؛ فيَظهرُ وُجوبُ تأخيرِ اللقبِ عن الكُنيةِ كما يُؤخَذُ مِن كلامِهم[2]، وإنْ لَمْ أرَ في ذلكَ نقلاً؛ لأنَّهُ يلزَمُ مِن تقديمِهِ عَلَيْها حِينئذٍ تقديمُهُ على الاسمِ نفسِهِ؛ وهوَ مُمتنِعٌ.

[٣/ اسمُ الإشارةِ][3]

ثُمَّ الثالثُ مِن المعارفِ الإشارةُ ـ على حذفِ مُضافٍ ـ؛ أي: أسماؤُها، حَذَفَهُ[4]؛ للقرينةِ الدالةِ عليهِ، وهي ما وُضِعَ لُمسمّىً وإشارةٌ إليهِ.

والإشارةُ إمّا لِفردٍ مُذكّرٍ أو مُؤنَّثٍ، أو لِمُثنّىً كذلكَ[5]، أو لِجمعٍ كذلكَ. فهذهِ ستةُ [أقسامٍ][6] إلَّا أنَّهم اكتفَوْا بالإشارةِ إلى الجمعِ المذكَّرِ والـمُؤنَّث بلفظٍ واحدٍ، فصارتِ الأقسامُ الوضعيّةُ[7] لأسماءِ الإشارةِ بِحسبِ مَنْ هِيَ لَهُ خمسةً، وإنْ تعدّدتْ ألفاظُ بعضِها كما سيجيءُ.

---

(١) في ع: في.

(٢) قال ابن هشام: ويؤخر اللقب عن الاسم كـ زيد زين العابدين، ورُبّما يُقدَّم.. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها...

وقال ابن مالك: وأخّرت ذا ـ أي اللقب ـ إنْ سواه صحبا أي: يؤخَّر اللقب وجوبا إذا اجتمع مع اسم أو كنية أو كليهما. ومذهب الجمهور أنّ الكنية لا ترتيب فيها مع غيرها، كقول الشاعر: أقسم بالله أبو حفص عمر، وقوله: سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو، وعلة تأخير اللقب أنه يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يقدّم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٢١).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ثُمَّ الإشارة، وهي: ذا للمذكّر، وذِي وذِهْ، وتِي وتِهْ، وتا لِلمُؤنثِ، وذانِ وتانِ للمثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جَرّاً ونَصْباً، وأولاءِ لجمعِها.(انظر: شرح قطر الندى ص٩٨).

(٤) في ق: وحذفه.

(٥) سقطت من ع وق.

(٦) زيادة من ع.

(٧) في ق: الموضوعة.

[أقسامُ اسمِ الإشارةِ للقريب]

وهيَ: ١/ ذا للمُذكَّرِ المُفردِ[1].

٢/ وذِي، وذِهْ، وتِي، وتِهْ ـ بإسكانِ الهاءِ ـ، وذِهِي، وتِهِي، وتا، وذِهِ، وتِهِ ـ بالاختلاس[2] ـ، وذاتُ ـ بالضمِّ ـ: لِلمُؤنَّثِ المُفردِ[3].

٣/ وذانِ وتانِ، ويُشارُ بالأوّلِ مِنهما للمُثنّى المذكَّرِ، وبالثاني للمُثنّى المُؤنَّثِ.

[مسألةٌ خلافيةٌ في إعرابِ ذان وتان:]

أ- ويُعرَبانِ بالألفِ رفعاً وبالياءِ جَرّاً ونَصباً / ٣٤ ب / عِندَ القائلِ بِتثنيتِهما حقيقةً[4].

ب- والأصحُّ[5] ـ وعليهِ ابنُ الحاجبِ[6] ـ أنَّهما مَبنيّانِ جِيءَ بِهما على صورةِ المُثنّى، وليسا بِمُثنَّيَيْنِ[7] حقيقةً؛ لأنَّ مِن شَرطِ التثنيةِ قَبولَ التنكيرِ كما مرَّ، وأسماءُ الإشارةِ مُلازمةٌ للتعريفِ. ففي حالةِ الرفعِ وُضِعا على صيغةِ المُثنّى المرفوعِ، وفي حالةِ النصبِ والجرِّ[8] وُضِعا على صيغةِ المُثنّى المَجرورِ والمنصوبِ.

---

(١) اختلف البصريون في ألف (ذا) فقالوا هي منقلبة عن ياء أصلية لقولهم في التصغير ذيّا، وقال بعضهم هي منقلبة عن واو أصلية.. وقال الكوفيّون: هي زائدة بدليل سقوطها في التثنية. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٤).

(٢) في ق: باختلاس. قال ابن منظور: خلس: الخَلْسُ: الأخذ في نُهْزَةٍ ومُخاتلة؛ وخَلَسَه يَخلِسُه خَلْساً وخَلَسَه إياه، فهو خالِسٌ وخَلاَّس، الجوهري: خَلَسْتُ الشيء واخْتَلَسْته وتَخَلَّسْته إذا اسْتَلبته. (انظر لسان العرب ـ خلس).

(٣) سقطت للمؤنث المفرد من ع.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٤.

(٥) بعدها في ع: أنّهما مبنيّان أي: وعلى هذا الألف والياء بينهما علامتين إعراب، بل كل من الألف والياء أصل على حقيقة. قلتُ: لعلّ هذا إدراج من الناسخ لأنّ الأسلوب ركيك، لا يخلو من أخطاء، والمعنى مضطرب.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩، وشرح الكافية ١/ ٦٩.

(٧) في ق وع ود وس: مثنّيين.

(٨) في ع ود: الجرّ والنصب.

ج- وكلامُه في الأوضحِ[1] عندَ أنواعِ الشبهِ يقتضي أنّ ثَمَّ لنا قولاً يقولُ بإعرابِهما معَ عدمِ تثنيتِهما؛ ولا قائلَ بِهِ كما نبَّهَ عليهِ العلاَّمةُ خالدٌ[2].

٤/ وأُولاءِ[3] مَمدوداً ومَقصوراً لِجمعِهما؛ أي: الـمُذكَّرِ والـمُؤنَّثِ، والمدُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وهيَ الفُصحَى، وبِها جاءَ التنزيلُ؛ نحوَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾[4].

والقصرُ[5] لغةُ أهلِ نجدٍ مِن [بني][6] تميمٍ وقيسٍ وربيعةَ وأسدٍ. ذكرَ ذلكَ الفرّاءُ في لغاتِ القرآنِ[7]، ولمْ يخصَّهُ بتميمٍ كما هو صريحُ عبارةِ الأوضحِ[8].

والأكثرُ مجيئُهُ للعقلاءِ، وقد يجيءُ لغيرِهم كقولِه:

٦٢- [ذُمَّ المنـازلَ بعـدَ منـزلةِ اللِّـوى][9] والعـيشَ بعـدَ أولـئكَ الأيـامِ[10]

---

(١) قال ابن هشام: وإنّها أُعرب هذان وهاتان ـ مع تضمّنهما لمعنى الإشارة ـ لضعف الشبه بما عارضه منْ مجيئهما على صورة المثنّى، والتثنية من خصائص الأسماء، قلت: فصدر كلام ابن هشام يوحِي بأنّهما معربان، وعجزه يوحي بأنّهما مبنيّان.(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣١-٣٢).

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري: وهذا القول ملفّق من قولين، فإنّ من قال بأنّهما معربان، قال بتثنيتهما حقيقةً، ومَن قال بأنّهما مبنيّان قال جِيء بهما على صورة المثنّى وليسا مثنّيَين حقيقةً، وهو الأصحّ.(انظر: شرح التصريح ١/ ٤٩-٥٠).

(٣) في ق: وألى.

(٤) سورة هود، من الآية ٧٨، وسورة الحجر من الآية ٧١. وتمام آية هود ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾.

(٥) في ق: والمقصور.

(٦) زيادة من ق وس.

(٧) لعلّه كتاب اللغات الذي أشار إليه السيوطي، لكنّه لم يصلنا علما بأنّ هذه المسألة غير واردة في كتاب معاني القرآن للفرّاء.(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣).

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٤. حيث قصره على تميم قائلا: ولجمعها أولاء ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم.

(٩) زيادة من ق.

(١٠) البيت من الكامل لجرير يهجو الفرزدق، وقد ورد البيت في ديوان جرير ـ ط صادر ـ ص٤٥٢، وشرح المفصل ٩/ ١٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٣١، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠. اللغة: يوم اللوى: اسم موقعة في ذلك المكان.
الشاهد فيه: (أولئك الأيامِ) حيث أشار بـ أولاء إلى الأيام وهي غير عاقل.

وهذهِ الألفاظُ الـمُتقدِّمةُ في المشارِ إليهِ القريبِ[1].

[اسمُ الإشارةِ للبعيدِ][2]

وأمّا البعيدُ فيُشارُ بِها إليهِ[3] لكنْ مُلْحَقةً وجوباً بالكافِ الحرفيّةِ في الآخِرِ؛ لِتدلَّ على البُعدِ، ولا فرقَ في الكافِ بينَ أنْ تكونَ مُجَرَّدةً مِن اللامِ في جميعِ أسماءِ الإشارةِ مُطلقاً، أي: سواءٌ كانَ الـمُشارُ إليهِ مُفرداً أمْ مُثنًّى أمْ مجموعاً.

[كافُ البعدِ في اسمِ الإشارةِ: تصرُّفُها وحرفيّتُها]

وهذهِ الكافُ تتصرّفُ في الكلامِ تصرُّفَ الكافِ الاسميّةِ غالباً؛ لِيتبيّنَ بِها أحوالُ الـمُخاطَبِ من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ؛ كما يتبيّنُ بِها لو كانتِ اسماً، فتُفتَحُ لِلمُذكَّرِ وتُكسَرُ للمُؤنَّثِ وتتّصلُ بِها علامةُ التثنيةِ والجمعِ. فَلِلمُخاطَبِ خمسةُ أحوالٍ وإنْ كانَ أصلُها ستةً، وقدْ تقدَّمَ أنَّ للمُشارِ إليهِ خمسةَ أحوالٍ، فذلكَ خمسةٌ وعشرونَ صورةً بحسبِ التقسيمِ الوضعيِّ.

وإنّما حَكموا بِحرفيّةِ الكافِ في ذلكَ؛ لِعدمِ مَحَلٍّ لها مِن الإعرابِ، لانتفاءِ الرافعِ والناصبِ والحرفِ الجارِّ / ٣٥ أ / وانتفاءِ الـمُضافِ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضافُ، لأنّها لا تقبلُ التنكيرَ، والمضافُ لا بدَّ أنْ يكونَ نكرةً ـ حتّى لوْ كانَ معرفةً نُوِيَ تنكيرُهُ ـ لأجلِ الإضافةِ.

[اللغاتُ في كافِ البُعدِ]

وفي الكافِ المذكورةِ ثلاثُ لغاتٍ:

الأُولى: أنْ تختلفَ لاختلافِ أحوالِ الـمُخاطَبِ، وهذهِ هي الفُصحَى[4].

---

(١) في ق: قريب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والبعيدُ بالكافِ مُجَرَّدةً من اللامِ مُطلقا، أو مقرونةً بها. (انظر: شرح قطر الندى ص٩٨).

(٣) في ع ود وب وس: إليه بها.

(٤) فيقال: ذلك، ذلكما، ذلكن، ذاكَ، ذاكِ، ذاكما... (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٨).

الثانيةُ: إفرادُها مفتوحةً في الأحوالِ كلِّها، فيكونُ المقصودُ بِها على هذه اللغةِ التنبيهَ على مُطلَقِ الخِطابِ فَقطْ[1].

الثالثةُ: إفرادُها مَفتوحةً في التذكيرِ مكسورةً في التأنيثِ، فلَها على هذهِ اللغةِ حالتانِ[2].

[حالاتُ امتناعِ اقترانِ اللامِ بكافِ البُعدِ] [3]

أو مقرونةٌ تلكَ الكافُ بها مُبالغةً في البُعدِ إلَّا في ثلاثِ مسائلَ:

١/ في الـمُثنَّى مُطلقاً مِن غَيرِ تقييدٍ بلغةٍ دونَ أُخرى، ولا فرقَ بينَ تثنيةِ الـمُذكَّرِ والـمُؤنَّثِ.

٢/ وفي الجمعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ؛ وهمُ الحجازيُّونَ، دونَ مَن قَصَرَهُ مِن أهلِ نجدٍ؛ كقيسٍ وربيعةَ وأسدٍ. وأمّا بنو تميمٍ ـ وإنْ كانَ لغتَهُم القصرُ ـ فلا يأتونَ باللامِ كأهلِ الحجازِ، كما نبَّهَ عليهِ في أوضحِهِ؛ حيثُ قالَ: وبنو تميمٍ لا يأتونَ باللامِ مُطلقاً[4].

٣/ وفيما تقدَّمَهُ مِن أسماءِ الإشارةِ ها التنبيهِ ـ بألفٍ غيرِ مهموزةٍ ـ كراهةَ كثرةِ الزوائدِ؛ فتقول: هذاك، ولا يجوز: هذالك. وسُمِّيتِ الهاءُ ها التنبيهِ؛ لأنَّها تُنبِّهُ الـمُخاطَبَ على الـمُشارِ إليهِ.

[مراتبُ اسمِ الإشارةِ]

وقضيةُ كلامِهِ أنَّه ليسَ لاسمِ الإشارةِ إلَّا مرتبتانِ: قُرْبَى وبُعْدَى، وهيَ طريقةُ ابنِ مالكٍ وغيرِهِ مِن الـمُحقِّقينَ[5]. لكنَّ الجمهورَ على أنَّ لهُ ثلاثَ مراتِبَ:

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُ﴾ - المجادلة:١٢ - مع أنّ المخاطب جمع مذكر.

(٢) فنقول على هذه اللغة: ذاكَ رجلان، وذاكِ امرأتان.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: أو مقرونةً بها إلا في الـمُثنّى مطلقاً، وفي الجمعِ في لغةِ مَنْ مَدَّهُ، وفيما تقدّمته ها التنبيهِ.(انظر: شرح قطر الندى ص٩٨).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦، وقد ردّ ابن مالك قول الجمهور بأربعة أوجه منها أنّ المشار إليه كالمنادى، والمنادى متّفق على أنّ له مرتبتين، وأنّ ما نُقِل من تباين بين الحجازيين والتميميين يؤكّد أنّ له مرتبتين....

أ - قُرْبى؛ وهيَ المُجرَّدةُ مِن اللامِ والكافِ.

ب- وبُعْدَى؛ وهيَ المقرونةُ بِهما في غيرِ المُثنَّى، وبالنونِ[1] المشدَّدةِ والكافِ في المُثنَّى.

ج - ووُسْطى؛ وهيَ المقرونةُ بالكافِ وحدَها، لأنَّ زيادةَ الحرفِ[2] تُشعِرُ بزيادةِ المسافةِ. وعليهِ المُصنِّفُ في شرحِ اللَّمحةِ[3]، وصحَّحَهُ ابنُ الحاجِبِ[4].

[٤/ الاسمُ الموصولُ][5]

[أنواعه]

ثُمَّ الرابعُ مِن المعارفِ الموصولُ؛ وهو ضربانِ:

١/ حرفيٌّ؛ وهوَ ما أُوِّلَ معَ صلتِهِ بمصدرٍ ولمْ يَحْتَجْ إلى عائدٍ، وهو أنَّ، / ٣٥ ب / وأنْ، وما، وكَيْ، ولَوْ[6].

---

(١) في الأصل بالنون، والمُثبت من ع ود وب وس.

(٢) في ع: الحروف.

(٣) انظر: شرح اللمحة البدرية في علم العربية ١/ ٢٥٥-٢٥٧.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ثمّ الموصول، وهو: الذي، والتي، واللذان، واللتان - بالألفِ رفعا وبالياءِ جَرّاً ونصباً -، ولجمع المذكّر: الذين - بالياء مُطلقاً- والألى، ولجمع المؤنثِ: اللائي واللاتي (انظر: شرح قطر الندى ص١٠٠-١٠١).

(٦) أما (أنَّ): فهي حرف توكيد ومصدري ونصب، نحو: علمتُ أنك قادمٌ، أي: قدومَك.

و(أنْ): هي حرف مصدري ونصب للفعل المضارع، نحو: أريدُ أن تقومَ، وأعجبني أن قمتَ، واختلف في دخولها على الأمر، نحو: كتبت إليه بأنْ قُم، فقيل هي التفسيرية لا غير - وهو الراجح -.

و(كَيْ): التعليلية المقترنة باللام ظاهرة أو مقدّرة، نحو: جئت لكي تكرمَني أو كي تكرمني.

و(ما): تدخل على الماضي كثيراً وعلى المضارع قليلاً، أما الأمر فلا تدخل عليه، نحو: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ - التوبة:٢٥- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ﴾- النحل: ١١٦- أي لو صف. وقد خالف في كون (ما) مصدرية جماعة منهم المبّرد والمازني والأخفش.

و(لَوْ): عند جماعة كالفراء والفارسي وابن مالك، وشرطها أن توصل بفعل متصرف غير أمر، ويفيد غالباً معنى التمني كودّ وأحبّ وأتمنى، ومنع الجمهور أن تكون مصدرية بل تلازم التعليق، ومنه قوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ - القلم:٩- و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ - البقرة:٩٦ - وزاد ابن هشام إليها سادسا وهو (الذي) كحرف، وقد رُدَّ بعدة أوجه لا مجال لذكرها هنا. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٣-٢٦٥).

٢/ واسميٌّ؛ وهوَ المُرادُ هُنا بِقرينةِ ذكرِهِ في المعارِفِ التي هي أحدُ قِسمَيِ الأسماءِ.

[تعريفُه]

وهو ما افتقرَ إلى الوصلِ بِجملةٍ خبريَّةٍ، أو ظرفٍ أو مجرورٍ تامَّينِ، أو وصفٍ صريحٍ، وإلى عائدٍ أو خَلَفِهِ[1].

[أقسامُ الاسمِ الموصولِ الخاصِّ]

وهو قِسمانِ: نصٌّ ومُشترَكٌ؛ فالنصُّ ما وُضِعَ لِمعنىً واحدٍ، وهو:

أ - الذي[2] لِلمُفرَدِ العالِمِ وغيرِهِ.

ب- والتي لِلمُفردِ المُؤنَّثِ العاقِلِ وغيرِهِ.

ج - واللّذانِ لِمُثَنَّى[3] المُذكَّرِ.

د - واللتان لِمُثَنَّى[4] المُؤنَّثِ.

[مسألةٌ خِلافيّةٌ في إعرابِ الموصول المثنّى ونونِهما]

ويُعرَبانِ بالألفِ رفعاً وبالياءِ جرّاً ونصباً عندَ القائلِ[5] بِتثنيتِهما حقيقةً.

والأصحُّ[6] أنَّهُما مبنِيّانِ جِيءَ بِهما على صُورةِ المُثَنَّى، وليسا مُثَنَّيَينِ حقيقةً لِما مرَّ[7].

---

(١) سيأتي التفصيل فيها في أنواع صلة الموصول. (انظر: ص١٤٢ من هذا الكتاب).

(٢) أصل الذي والتي هو: لِذي ولِتي، ثمّ زِيدت عليها أل زيادة لازمة، أو للتعريف على قولين، وقيل غير ذلك. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٦٧).

(٣) في ق وع: للمثنّى.

(٤) في ق: للمثنّى.

(٥) وممّن قال به ابن مالك والرضي (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٠٢، وشرح التسهيل ١/ ١٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩).

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩.

(٧) انظر: مبحث اسم الإشارة في ص١٢٨ من هذا الكتاب، حيث اشترط للتثنية الحقيقية قبول التنكير، والأسماء الموصولة ملازمة للتعريف.

وكلامُهُ في الأوضحِ[1] عندَ أنواعِ الشَّبَهِ[2] يقتَضِي ما قلناهُ في ذَيْنِ وتَيْنِ، فكُنْ على بصيرةٍ في ذلكَ؛ [لأنَّ التثنيةَ مِن خصائصِ الأسماءِ عارضتْ شَبَهَ الحرفِ فضَعُفَ، فأُعرِبَ، ويَرُدُّ عليهِ عدمُ إعرابِ الجمعِ معَ أنَّهُ مِن خَصائصِ الأسماءِ][3].

ولكَ في نونِهما وجهانِ:[4]

- إثباتُها مُخَفَّفةً ومُشدَّدةً.
- وحذفُها.

والأصلُ التخفيفُ والثبوتُ، قالَهُ في شرحِ الشذورِ[5]. وظاهرُ كلامِهِ في الأوضحِ تخصيصُ حذفِها بحالةِ الرفعِ[6].

هـ- ولِجمعِ المُذكَّرِ شيئانِ:

١/ الذينَ؛ ويُستعمَلُ[7] بالياءِ رفعاً وجرّاً ونصباً، ولِذا قالَ: مُطلقاً. ورُبَّما جاءَ في حالةِ الرفعِ بالواوِ؛ كقولِهِ:

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٣. حيث قال: وإنما أعرب اللذان واللتان.. لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية. وهذا رأي ثالث؛ كما مرّ في مبحث اسم الإشارة.

(٢) في د: التثنية، وسقطت أنواع من س.

(٣) زيادة من د.

(٤) هي ثلاثة أوجه على الحقيقة، فنقول: اللذانِ، واللذانِّ، واللذا. ومنه قول الأخطل التغلبي:

أبنـــي كُلَـــيبٍ إنَّ عَمَّـــيَّ اللـــذا ... قـــتلا الملـــوك وفكّكـــا الأغـــلالا

(انظر: شرح الكافية ٣/ ١٠٢)

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٤.

(٦) أي عند البصريّين، وخالفهم ابن هشام والكوفيون مستدلاً بقراءة ابن كثير السبعية ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ - فصلت:٢٩ - (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩-١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٨٩).

(٧) في ع وب: وتستعمل.

٦٣- نحـنُ الَّـذُونَ صـبَّحوا الـصَّباحا [يـومَ النخـيلِ غـارةً مِلحاحـا][1] [2]

وإنّما لمْ يُعرَبْ كما أُعرِبَ اللذانِ واللتانِ؛ لِعدمِ مجيئِهِ على سُنَنِ الجُموعِ مِن جهةِ أنَّهُ أخصُّ مِن مُفردِهِ؛ إذْ هوَ خاصٌّ بالعاقلِ، والذي يُطلَقُ عليهِ وعلى غيرِهِ؛ كذا قِيلَ. وحَذْفُ نونِهِ لغةٌ، وكذا حَذفُ أل مِنْهُ[3].

٢/ والثاني الأُلَى بالقصرِ أشهرُ مِن المدِّ[4].

و- ولِجمعِ المُؤنَّث شيئانِ أيضاً:

اللائِي واللاتِي بإثباتِ الياءِ، وقد تُحذَفُ، وقَدْ يتقارضُ[5] الأُلى واللائِي فيقعُ كلٌّ[6] مِنْهُما مكانَ الآخرِ، قالَ الشاعرُ:

---

(١) زيادة من ق.

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٤٣، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٩.
والشاهد فيه: (الّذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، لكنّ هذه الواو ليست علامة إعراب بل علامة بناء، لأنّ الذون مبنية على صورة المعرب، وقيل إنّها مُعربة في لغة طيّئ وهُذيل وعُقيل (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٩).

(٣) فيقال في الذين: الذي، ومنه قول الشاعر:

وإنّ الـذي حانـت بفلـجٍ دمـاؤهم هُـم القـومُ كـلُّ القـومِ يـا أمّ خالـدِ

وقُرئ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ - الفاتحة:٧ -.(انظر: مختصر في شواذ القراءات ص١، وشرح التسهيل ١/ ١٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٢).

(٤) تُمدّ أُلى قليلا فتصبح ألاء، كقول كثيّر عزة:

أبـى اللهُ للـشُمّ الألاءِ كـأنّهم سـيوفٌ أجـاد القـينُ يـوماً صِـقالَها

(انظر: ديوانه ص٨٧، وشرح التسهيل ١/ ١٨٩، والدرر اللوامع ١/ ٦٦٢).

(٥) في ع وب: تتقارض، وفي س يتعارض، وهو في س تصحيف.

(٦) في الأصل: كلا، والمثبت من ع وس.

٦٤- محَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَها [وحلَّتْ مكاناً لم يكنْ حُلَّ من قبلُ][1] [2]

أي اللائِي، وقالَ:

٦٥- فما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْه علَيْنا اللائي قد مَهَدُوا الحُجورا [3]

أي: الأُلَى.

[أقسامُ الاسمِ الموصولِ العامِّ] [4]

والمُشترَكُ؛ هوَ الموضوعُ لِمعانٍ مُتعدِّدةٍ بِلفظٍ واحدٍ، فيأتِي لِلمفردِ المُذكَّرِ[5] والمُؤنَّثِ[6]، ولِتثنيةِ كلٍّ مِنهُما / ٣٦ أ / وجَمعِهِ. وإليهِ أشارَ بِقولِهِ وبِمعنى الجَميعِ مِن الذي وفروعِه:

١- مَنْ؛ وهو موضوعٌ للعالِمِ، نحو: عرفتُ مَنْ قامَ، ومَنْ قامَتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامَتَا، ومَنْ قامُوا، ومَنْ قُمْنَ. وقدْ يأتِي لغيرِهِ في ثلاثِ[7] مسائلَ:

---

(١) زيادة من ق.

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ص١٧٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٦٨.

والشاهد فيه: (الألى كُنَّ قبلها) حيث استعمل لفظ الألى لجمع المؤنث بدلاً من (اللائي)، وهذا من باب تعاور الألفاظ.

(٣) البيت من الوافر لرجل مجهول من سُليم في شرح التصريح ١/ ١٣٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٨.

والشاهد فيه: (اللائي) حيث استعملها للدلالة على جماعة الذكور العقلاء، وهذا قليل وإنْ كان جائزاً.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وبمعنى الجميعِ: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وألْ في وصفٍ صريحٍ لغيرِ تفضيلٍ كالضاربِ والمضروبِ، وذا بَعدَ ما أو مَنْ الاستفهاميتينِ (انظر: شرح قطر الندى ص١٠١).

(٥) في ق: والمذكر.

(٦) في ع: فالمؤنث.

(٧) في ع: ثلاثة.

إحداها[1]: أنْ يُنزَّلَ مَنزلةَ العالِمِ[2]؛ نحوَ: ﴿يَدْعُوا[3] مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾[4]، إذْ بِدعائِهم الأصنامَ نزَّلوهُم منزلةَ العلماءِ.

الثانيةُ: أنْ يَجتمعَ[5] معَ العالِمِ فيما وقعتْ عليهِ مِن نحوِ: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[6]؛ لِشمولِهِ الآدميِّينَ والملائِكةَ والأصنامَ؛ فإنَّ الجميعَ لا يَخلقُونَ شَيْئاً.

الثالثةُ: أنْ يَجتمعَ[7] معَهُ في عمومٍ سابقٍ فُصِّلَ بِـمِنْ، نحوَ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[8]؛ لِشُمولِ كلِّ دابَّةٍ لَهُما مِن قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[9].

٢- وما؛ وهو موضوعٌ لِغيرِ العالِمِ، نحوَ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[10]، ونحوَ: أعجبَني ما اشتريْتَه، وما اشتريْتَها، وما اشتريْتَهُما، وما اشتريْتَهم، وما اشتريْتَهنَّ. وقد تأتي:

- لَهُ معَ العالِمِ؛ نحوَ: ﴿يُسَبِّحُ[11] لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[12].

---

(١) في ع: أحدها.

(٢) في ع: للعالم.

(٣) قبلها في ع من أضلّ ممّن.

(٤) سورة الأحقاف، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾.

(٥) في د: يُجمع.

(٦) سورة النحل، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾.

(٧) في د: تجمع.

(٨) سورة النور، من الآية ٤٥. وهي بتمامها ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(٩) سورة النور، من الآية ٤٥.

(١٠) سورة النحل، من الآية ٩٦. وهي بتمامها ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

(١١) في جميع النسخ الأخرى: سبّح.

(١٢) سورة الجمعة أو التغابن من الآية ١. وآية الجمعة بتمامها ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾. وآية التغابن بتمامها ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

• ولِلمُبهَمِ أمرُهُ؛ كقولِ مَنْ رَأى شبَحاً مِن بعيدٍ لا يَدري ما هوَ: انظرْ إلى ما ظَهَرَ.

• ولأنواعِ مَن يعقِلُ؛ نحوَ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ[1]﴾[2].

٣- وأيٌّ؛ نحوَ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾[3]، وهيَ مُلازمةٌ للإضافةِ لفظاً أو تقديراً إلى معرفةٍ[4]، ولا تُضافُ لنكرةٍ[5] خلافاً لابنِ عصفورٍ[6]، ولا يَعملُ فيها إلَّا مُستقْبَلٌ مُتقدِّمٌ ـ كما في الآيةِ ـ خلافاً للبصريِّ[7].

وسُئِلَ الكسائيُّ: لِمَ لا يعملُ فيها الماضي؟ فَلَمْ تلُحْ لهُ العلّةُ؛ فقالَ: أيٌّ كذا خُلِقتْ. وأجابَ غيرُه[8] بأنَّ أيّاً وُضِعتْ على العمومِ والإبهامِ، والـمُضارعُ مُبهَمٌ، ففيهِ مُناسَبةٌ لها بِخلافِ الماضي؛ إذْ لا إبهامَ[9] فيهِ، فيحصُلُ التنافِي والخروجُ عمّا وُضِعَتْ لَهُ.

---

(١) سقطت مثنى وثلاث من جميع النسخ الأخرى.

(٢) سورة النساء، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾.

(٣) سورة مريم، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾.

(٤) مثال المضاف إلى المعرفة لفظا: اقصد أيُّهم هو أكرمُ، أو تقديراً: سَلْ منهم أيّاً تلقاه. (انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٣، وشرح الكافية ٣/ ١٠٦).

(٥) في ق وب إلى النكرة، وفي س إلى نكرة.

(٦) نحو قولهم: يعجبني أيّ رجل عندك، وأيّ رجلين، وأيّ رجال.... وقد منع الجمهور ذلك ـ وخالفهم ابن عصفور ـ لأنّها عندئذ تصبح نكرة، والموصولات معارف، لذا امتنع كونها موصولة في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ الشعراء -٢٢٧. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٧٥-٤٧٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥).

(٧) يرى البصريون أنّه لا يُشترط التقدّم للعامل في (أيّ) بل يجوز تقدُّمه وتأخُّره، نحو: أكرمْ أيّهم جاء، وأيّهم جاء أكرم. أما الكوفيون فيرون أنّه لا يعمل فيها إلا عامل متقدم مستقبل احتجاجاً بما سُمِع عن العرب، وردّه ابن مالك في شرح التسهيل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٦، وحاشية الحمصي ١/ ١٥٧).

(٨) منهم ابن السراج وابن الباذش. (انظر: الأصول في النحو ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية ٣/ ١٠٦، وحاشية الحمصي ١/ ١٥٧).

(٩) في ع: إذ الإبهام، وهو تصحيف ظاهر.

واشْتُرِطَ كونُ العاملِ مُتقدِّماً لِتمتازَ عن الشرطيّةِ والاستفهاميّةِ[1]؛ لأنّهما لا يعملُ فيهما إلّا مُتأخِّرٌ.

[الحالاتُ الإعرابيّةُ لأيٍّ]

واعْلَمْ أنَّ لأيٍّ أربعَ حالاتٍ، تُعرَبُ في ثلاثٍ مِنها،[2] / ٣٦ ب / وهيَ:

أ . ما إذا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ صِلتِها؛ نحوَ: يُعجبُني أيُّهم هوَ قائمٌ.

ب. أو ذُكِرَ صدرُ صِلتِها ولَمْ تُضَفْ؛ نحوَ: يُعجبُني أيٌّ هوَ قائمٌ.

ج . أو لَم تُضَفْ ولم يُذكَرْ صَدرُ صِلتِها؛ نحوَ: يُعجبُني أيٌّ قائمٌ.

د . وتُبْنَى في الرابعةِ على الضمِّ تشبيهاً بالغاياتِ؛ وهيَ ما إذا أُضيفَتْ لفظاً وكانَ صدرُ صلتِها ضميراً محذوفاً؛ نحوَ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[3]، وقولُه:

٦٦- .... فسلِّمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ[4]

---

(١) مثال الشرطية قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ - الإسراء: ١١٠-، ومثال الاستفهامية قوله تعالى ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾- الأنعام:٨١-. وسبب وجوب مجيء العامل فيهما متأخراً كونهما من ألفاظ الصدارة، فلا يعمل فيهما ما سبق.

(٢) إعرابها في ثلاث حالات هو مذهب سيبويه، خلافاً للخليل ويونس والكوفيين حيث رأوا إعرابها مطلقاً. واحتجّوا على ذلك بوجود قراءة ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ وبرواية أخرى للبيت: فسلِّم على أيِّهم أفضل. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٨-٤٠٤، وشرح الكافية ٣/ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/ ١٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٣٦-١٣٧).

(٣) سورة مريم، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

(٤) عجز بيت من المتقارب لغسان بن وعلة في شرح التصريح ١/ ١٣٥، والدرر اللوامع ١/ ٢٧٢، وبلا نسبة في غيرها كأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥٣، وشرح الأشموني ١/ ١٦٦، ولسان العرب - أيا، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥.

وصدر البيت: إذا لقيتَ بني مالِكٍ

والشاهد فيه: (على أيُّهم أفضل) حيث بنيت أيّ على الضمّ بسبب إضافتها إلى هم لفظاً مع حذف صدر صلتها هو.

وبِهِما رُدَّ على ثعلبٍ[1] الـمُنكرِ لِموصوليّةِ أيٍّ[2].

٤- **وألْ في وصفٍ صريحٍ**؛ أيْ: خالِصِ الوصفيّةِ[3] بأنْ لم تغلِبْ عليهِ الاسميّةُ لغيرِ تفضيلٍ، وذلكَ كاسمَي[4] الفاعلِ والمفعولِ كـالضاربِ والمضروبِ، بِخلافِ الداخلةِ:

- على الاسمِ السالمِ مِن الوصفيّةِ؛ كـالرجلِ.
- أو على ما غَلَبَتْ عليهِ الاسميّةُ؛ كـالأبطحِ والأجرعِ.
- أو على ما دلَّ على التفضيلِ[5]؛ كـالأفضلِ والأعلمِ.

فإنَّ ألْ في ذلكَ كلِّهِ حرفُ تعريفٍ.

[الخلافُ في ألْ الداخلةِ على الصفةِ المشبَّهةِ]

وأمّا الداخلةُ على الصفةِ الـمُشبّهةِ؛ كـالحَسَنِ:

أ/ فجنحَ ابنُ مالكٍ[6] إلى أنَّها موصولٌ اسميٌّ. وجَرَى عليهِ الـمُصنِّفُ في الشرحِ[7] والأوضحِ[8] في بابِ ما لا ينصرفُ.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥.

(٢) لأنّ (أي) في البيت والآية لا تحتمل غير الموصوليّة، فلو كانت استفهاميّة لعملت فيها (تنزع) فتُنصَبَ، ولا يُقال عندئذ إنها معلّقه لأنّ (نزع) فعل غير قلبي، والتعليق من خصائص أفعال القلوب، وتعينت موصوليّة (أي) في البيت؛ لأنّها لو كانت استفهاميّة لما رُفِعت بعد الجارّ (على). (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٧٦، وحاشية الحمصي ١/ ١٥٨).

(٣) في ب: للوصفية.

(٤) في ق ود: كاسم.

(٥) في ق وس: تفضيل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٥.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ص١٠٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٥، قلت: وهذا موجود في باب الموصول فقط لا كما يقول الفاكهي. (انظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٤-١٤٠).

ب/ لكنْ قالَ في المُغني: وليسَ[1] بِشيءٍ؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ لِلثبوتِ، فلا تُؤَوَّلُ بالفعلِ الدالِّ على الحدوثِ، ولِهذا كانتْ ألْ الداخلةُ على اسمِ التفضيلِ ليستْ موصولةً باتفاقٍ[2]، وقضيَّتُهُ أنَّها حرفُ تعريفٍ، وبهِ صرَّحَ في الأوضحِ في بابِ الصفةِ المُشبَّهةِ[3].

وعلى الأوّلِ أُجيبَ بأنَّ الصفةَ المُشبّهةَ تعملُ[4] في الفاعلِ الظاهرِ عملَ الفعلِ باطّرادٍ، بخلافِ اسمِ التفضيلِ. وما ذهبَ إليهِ ـ مِن أنَّ ألْ الداخلةَ على هذا الوصفِ الصريحِ موصولٌ اسميٌّ ـ هو الأصحُّ؛ بدليلِ عَودِ الضميرِ عليْها في نحوِ: قدْ أفلحَ المُتّقِي ربَّهُ.

وليست موصولاً حرفياً[5]؛ لِما مرَّ، ولأنَّها لا تُؤَوَّلُ معَ صِلتِها بالمصدرِ.

ولا حرفَ تعريفٍ[6]؛ لِعدمِ تَقدُّمِ معمولِ مَدخولِها عليْها، ولِجوازِ عَطْفِ الفِعلِ على مَدخولِها. وأيضاً لو كانتْ حرفَ تعريفٍ، لقدَحَ إلحاقُها في إعمالِ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ؛ لِوجودِ المُبعِدِ لهُ مِن مشابهتِهِ[7][مِن الفعلِ][8]، / ٣٧ أ / واللازمُ مُنتَفٍ؛ قالَ الرضيُّ[9].

---

(١) في ق: ليس.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٧١.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٤٩، ٢٩٤.

(٤) في ع: يعمل.

(٥) خلافاً للمازني ومَن وافقه. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٩٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥).

(٦) خلافاً للأخفش والمازني في قول آخر، حيث رأى أنّ الألف واللام للتعريف، والضمير في نحو (الكريم أبوهما) عائد على موصوف محذوف. وقد ردّ ابن مالك هذا القول من وجهين. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٥-١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥٣).

(٧) لأنّ لام التعريف من خواصّ الاسم، فدخولها على اسمي الفاعل والمفعول يبعد شبههما بالفعل فلا يعملان.

(٨) زيادة من ع وس.

(٩) انظر: شرح الكافية ٣/ ٩٤-٩٥.

وهذا الخلافُ إنْ[1] لمْ تكنِ اللامُ للعهدِ، أمّا إذا كانتْ لهُ كما في قولِكَ: جاءَنِي ضاربٌ فأكرمْتُ الضارِبَ، فلا كلامَ[2] في حرفيّتِها.

[الصلةُ الشاذّةُ لألْ]

○ ووصْلُها بالظرفِ كما في قولِهِ:

٦٧- مَنْ لا يـزالُ شـاكراً عَـلى الـمَعَــهْ[3] ....[4]

○ وبالجملةِ الاسميّةِ كما في قولِهِ:

٦٨- مِـنَ القَـــومِ الرســولُ اللهِ مِـنْهُمُ ....[5]

ضرورةٌ.

○ وكذا وصْلُها بالمضارعِ كما في قولِهِ:

٦٩- مـا أنـتَ بـالحكمِ الـتُرضَى حكومَتُهُ ....[6]

---

(١) في د وب وس: إذا.

(٢) في د: خلاف.

(٣) بعده في ع وب: أي الذي بعده.

(٤) صدر بيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٨، والجنى الداني ص٢٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٠، وعجزه: فهْوَ حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ.
والشاهد فيه: (المعه) أي: الذي معه.

(٥) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٨، والجنى الداني ص٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٠. وعجزه: له دانتْ رقابُ بني مَعَدّ
والشاهد فيه: (الرسول الله منهم)، أي: الذي رسول الله منهم.

(٦) صدر بيت من البسيط لذي الخرق الطهوي في لسان العرب (جدع، وخزانة الأدب ١/ ٣١، والدرر اللوامع ١/ ٢٧٥،، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٤٤، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٧. وعجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ.
والشاهد فيه: (التُرضى حكومته)، وهذا مقبول على رأي ابن مالك جوازا لا وجوبا.

على الـمُختارِ[1] في تفسيرِ الضرورةِ.

٥- وذو في لغةِ طيِّئ خاصّةً دونَ غيرِهم مِن العربِ؛ كَقولِه:

٧٠-........................ وبِئــري ذو حَفَــرْتُ وذو طَــوَيتُ[2]

والمشهورُ عنْهُم إفرادُها وتذكيرُها وبناؤُها على السكونِ، لا على الضمِّ كما توهَّمَهُ بعضُ الـمُتأخِّرينَ؛ إذْ ليستْ حرفاً واحداً بلْ حرفَانِ[3] الثاني مِنهما[4] ساكنٌ، والبِناءُ إنّما يكونُ في الآخِرِ.

ومِنْهُم مَنْ يُعربُها بالحروفِ إعرابَ ذي الـمُعرَبِ[5] كما مرَّ، وخصَّهُ ابنُ الصائغِ[6] بحالةِ الجرِّ؛ لأنَّهُ المسموعُ كقولِهِ:

---

(١) هذا رأي الجمهور، وهو تخريج ما ورد على الضرورة، وخالف في ذلك ابن مالك فاعتبر أنّ وصلها بالمضارع سائغ لا ضرورة بدليل هذا البيت وأبيات أخرى منها:

- ما كاليروحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً، أي: الذي يروح.

- إلى ربه صوت الحمار اليُجدَّعُ، أي: الذي يُجدَّع.

(انظر: همع الهوامع ١/ ٢٧٧-٢٧٨، وخزانة الأدب ١/ ٣١-٣٢، وتخليص الشواهد ص١٥٤).

(٢) عجز بيت من الوافر لسنان بن الفحل في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٨٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٧، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٤، ولسان العرب ـ ذوا. وصدر البيت: فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي.

اللغة: (طويت) بنيت وعرّشت (انظر: المعجم الوسيط-طوى)

والشاهد فيه: (ذو حفرت، وذو طويت) أي التي حفرت والتي طويت.

(٣) في الأصل حرفين، والصحيح بل حرفان لأنّ بل تفيد الإضراب والاستئناف لا العطف في خبر (ليس)، ثم إنّ المعنى لا يستقيم بالعطف.

(٤) في الأصل منها، والـمُثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٥) أي: ذو بمعنى صاحب، فتعرب إعراب الأسماء الخمسة فنقول: جاءني ذو قام، ومررت بذي قام. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٧).

(٦) في ع: الضائع.

٧١-........................ فحَسبِي مِـن ذي عـندَهُم مـا كَفانِـيا [١]

واستُشكِلَ إعرابُها بأنَّ سببَ البناءِ موجودٌ معَ عدمِ الـمُعارِضِ.

وما جَزَمَ بِهِ هُنا - مِن أنَّ ذو تُطلقُ عند طيِّئٍ على الـمُؤنَّثِ أيضاً - هو الـمَجزومُ بِهِ في سائرِ كتبِ ابنِ مالكٍ[٢]، وخصَّهُ في الجامعِ بِبعضِهِم؛ فقالَ: وذو لكلِّ مُذكَّرٍ، وذاتَ لكلِّ مُؤنَّثٍ، ويختصّانِ بِطيِّئٍ، ومِنهُم مَن يَصرِّفُهُما[٣] ويُعربُهُما، ومَنْ يستعملُ ذو للجميعِ[٤]، فحَكَى العمومَ عنْ بعضِ طيِّئٍ بعدَ تصديرِهِ بالأوَّلِ، ويُؤيِّدُهُ قولُ ابنِ الصائغِ[٥]: الأفصحُ امتناعُ إطلاقِها على الـمُؤنَّثِ.

٦- وذا حالةَ كونِها بعدَ ما باتفاقٍ مِن البَصريّينَ[٦]، أوْ بعدَ مَنْ الاستفهاميّتينِ على الأصحِّ عندَهـم[٧]. والمرجـعُ في ذلكَ إلى السمـاعِ، وكلاهُما مسموعٌ، قال [الله][٨] تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾[٩]، وقالَ الشاعرُ:

---

(١) عجز بيت من الطويل لمفطوم بن سحيم في شرح المفصل ٣/١٤٨، وشرح التصريح ١/٦٣، والدرر اللوامع ١/٢٦٨، وللطائي في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٤. وصدر البيت: وإما كرامٌ موسِرون أتيتُهم

والشاهد فيه: (من ذي عندهم) حيث جاءت ذو مجرورة بالياء حملاً لها على (ذو) بمعنى صاحب، قال ابن الصائغ إن (ذو) تعرب في حالة الجر فقط. وللبيت رواية أخرى من ذو عندهم، و(ذو) عندئذ مبنية في محل جر.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٤، شرح الكافية الشافية ١/ ١١٤.

(٣) فيقولون: ذو، ذوا، ذوو، ذات، ذاتا، ذوات.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو لابن هشام ص٢٩، وقد أسقط المؤلف هنا مَنْ قبل يُعرِبُها.

(٥) في ع: الضائع.

(٦) في الأصل البصرية، والـمُثبت من ق وس.

(٧) قال أبو حيان: زعم ابن الأنباري أنهم لا يركبّونها مع (مَنْ) فلا يقولون: مَن ذا؟، كما يقولون: ماذا؟ والصحيح سماعُ ذلك من العرب. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٨ وهمع الهوامع ١/ ٢٧٣).

(٨) زيادة من ب وس.

(٩) سورة النحل، من الآية ٢٤ أو ٣٠. والآية ٢٤ بتمامها ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾.

٧٢- وقــصيدةٍ تــأتي الملــوكَ غــريبةٍ   قــدْ قُلــتُها؛ لِــيُقالَ: مَــنْ ذا قالَهــا؟[1]

والكوفيُّونَ لا يلتزمونَ هذا الشرطَ[2] احتجاجاً بقولِهِ:

٧٣- [عدسْ، ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ][3]   أَمِــنْتِ، وهــذا تَحْملــينَ طَلِــيقُ[4]

أي: والذي[5] تحملينَهُ طليقٌ. ولا حجّةَ فيهِ[6].

ولا يختصُّ ذا مِن بينِ أسماءِ[7] الإشارةِ بذلكَ عندَهم، بلْ جميعُ أسماءِ الإشارةِ / ٣٧ ب / يجوزُ أنْ تكونَ عندَهم موصولاتٍ[8].

وأبلغُ مِن ذلكَ جعلُهُم الاسمَ المُحلّى بأل مِن قبيلِ المَوصولاتِ، كقولِهِ:

٧٤- لعمرُكَ أنتَ[9] البيتُ أُكرِمَ أهلُهُ   وأَقْعُدُ مِــن أفنــائِـهِ بالأصائــلِ[10]

---

(١) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٣.
والشاهد فيه: (من ذا قالها) أي: مَنِ الذي قالها.

(٢) الشرط هو تقدم مَنْ أو ما الاستفهاميتين على (ذا) الموصولية.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) البيت من الطويل ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص١٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٧، وشرح المفصل ٤/ ٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٤.
والشاهد فيه: (وهذا تحملين طليق) أي: الذي تحملين طليقٌ.

(٥) في ق: الذي.

(٦) لأنَّ البيت الذي استدل به الكوفيون يحتمل أن تكون (تحملين) خبرا لذا الإشارية أو حالاً منها، و(طليق) خبراً ثانياً.

(٧) سقطت أسماء من ع وب.

(٨) كما في الآية الكريمة: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ - طه: ١٧ -، ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ - آل عمران: ٦٦ -، حيث خرّج الكوفيّون تلك وهؤلاء على الموصوليّة بمعنى التي والذين، وأجيب عن الآية الأولى بأن يمينك حال لا صلة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٤).

(٩) في ق: لعمري لأنت.

(١٠) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب - أصل، وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، والدرر اللوامع ١/ ٢٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٧٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٦. والشاهد فيه ظاهر في المتن، و(البيت) خبر المبتدأ (أنت).

أي: لأنتَ الذي أُكرِمَ أهلُهُ، فـأُكرِمَ صلةُ البيتِ.

[الشروط في ذا حتى تكون موصولة]

ومحلُّ كَونِ ذا موصولةً إذا لم تُلْغَ، ولم تكنْ للإشارةِ.

فإنْ[1] أُلغِيَتْ - بأَنْ كانتْ مُركّبةً معَ ما أو مَن - لمْ تكنْ موصولةً، بلْ تكونُ معَ ما قبلَها اسماً[2] واحداً دالاً على الاستفهامِ، لا يعملُ فيهِ فِعلٌ مُتقدِّمٌ. ويظهرُ أثرُ ذلكَ في البدلِ. إذا قلتَ مثلاً: مَن ذا ضربتَ؛ أزيداً أم عمراً؟ فإنْ رفعتَ البدلَ فـذا غيرُ ملغاةٍ، وإنْ نصبْتَهُ كانتْ ملغاةً. ويدلُّ على إلغائِها أيضاً إثباتُ ألفِ ما معَ دخولِ الجارِّ عَليها في نحوِ قولِهِم: عمّاذا تسألُ؟.

وكذا إنْ كانتْ للإشارةِ؛ لأنّها حينئذٍ تدخلُ على المفردِ، نحوَ: مَن ذا الذاهبُ؟ ما ذا الذاهبُ؟[3] وما ذا التواني؟، والـمُفردُ لا يكونُ صلةً لِغيرِ ألْ.

[أنواعُ صلةِ الموصولِ] [4]

ولـمّا أنهى الكلامَ على الموصولاتِ شَرَعَ في بيانِ الصِّلةِ؛ فقالَ:

أ/ وصلةُ ألْ الموصولةِ الوصفُ الصريحُ، وقدْ مرَّ[5] الكلامُ عليهِ[6].

ب/ وصلةُ غيرِها مِن الموصولاتِ[7]: إمّا جملةٌ؛ وشرطُها- اسميّةً كانتْ أو فعليّةً- :

---

(١) في س: فإذا.

(٢) سقطت اسم من ع وب.

(٣) سقطت ماذا الذاهب من ع وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وصلةُ ألِ الوصفُ، وصلة غيرها: إمّا جملةٌ خبريّةٌ ذاتُ ضميرٍ مُطابق للموصول يُسمّى عائداً، وقد يُحذفُ نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أو ظرف، أو جارٌّ ومجرورٌ تامّان متعلّقان باستقرَّ محذوفاً (انظر: شرح قطر الندى ص١٠١).

(٥) في ق: قدّم.

(٦) انظر ص١٣٧ من هذا الكتاب.

(٧) سقطت من الموصولات من ع.

١/ أنْ تكونَ خبريّةً، وهيَ المُحتمِلةُ للصدقِ والكذبِ في نفسِها مِن غيرِ نظرٍ إلى قائلِها.

٢/ وأنْ تكونَ معهودةً للمُخاطَبِ؛ لِيتميَّزَ بِها الموصولُ إلّا في مقامِ التهويلِ والتفخيمِ، فيَحسنُ[1] إبْهامُها؛ نحو: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾[2].

٣/ وأنْ لا تكونَ مُستدعيةً كلاماً قبلَها، فلا يُقالُ: جاءَ الذي لكنّهُ قائِمٌ؛ لأنَّ فِيه استعمالَ لكنَّ مِن غيرِ استدراكٍ.

٤/ ولا بدَّ أنْ تكونَ الصلةُ ذاتَ ضميرٍ غالباً طِبقَ الموصولِ[3]؛ أي: مُطابِقٍ[4] لهُ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهِما لِيربِطَها بِهِ، وهذا الضميرُ يُسمَّى عائداً؛ لِعَوْدِهِ إلى الموصولِ، وقد يَخلُفُهُ الظاهِرُ فيقومُ مقامَهُ، كقولِهِ:

٧٥- سعادُ التي[5] أضناكَ حبُّ سعادا ....[6]

أي: حُبُّها.

وأجازَ ابنُ الضائعِ[7] خُلوَّ الصلةِ مِنه إذا عُطِفَ عليها جملةٌ بالفاءِ[8] مشتملةٌ عليهِ، نحوَ: الذي يقومُ أخوكَ /٣٨أ/ فيغضبُ هو زيدٌ؛ لِحصولِ الارتباطِ بالفاءِ وصَيرورتِها جملةً واحدةً.

---

(١) في ع: فيستحسن.

(٢) سورة النجم، الآية ١٠.

(٣) في ق: مطابق للموصول.

(٤) في ب: مطابقاً.

(٥) في ق وس: الذي.

(٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص١٩١، وشرح الأشموني ١/ ٦٧، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤٠، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٧١. وعجزه: وإعراضُها عنكَ استمرّ وزادا.
اللغة: (أضناك) أمرضك، (إعراضها) هجرانها وصدودها.
والشاهد فيه: (التي أضناك حب سعادا) حيث جاء بالاسم الظاهر سعادا عائدا بدلاً من الضمير، وهذا قليل.

(٧) نسب السيوطي هذا الجواز إلى ابن الصانغ، ويشهد لذلك نسخة س. ونسبه أبو حيان إلى الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٨١).

(٨) في جميع النسخ: بالفاء جملة.

٥/ ولا بدَّ لِلموصولِ مِن الصلةِ، ومِن تأخُّرِها عَنهُ؛ لأنّها مِن كمالِهِ ومُنَزَّلَةٌ منزلةَ جزئِهِ(١) المُتأخِّرِ؛ ولِهذا سُمِّيَ ناقِصاً.

٦/ ولا يجوزُ الفصلُ بينَها وبينَه بفاصلٍ، ويجوزُ حذفُها كالموصولِ إنْ دلَّ عليْها دليلٌ، كقولِهِ:

٧٦- نحــنُ الأُلَى فاجمَــعْ جمــو عَــكَ، ثُــمَّ وجِّهْهُــم(٢) إلَيْــنا(٣)

أي: نحنُ الأُلى عُرِفوا بالشجاعةِ(٤).

تنبيهٌ [في أوجهِ مطابقةِ العائدِ للاسمِ الموصولِ]

١/ اعْلَمْ أنَّ الموصولَ إذا(٥) طابقَ لفظُهُ معناهُ، وجبَ مطابقةُ العائِدِ له لفظاً ومعنىً(٦).

٢/ وإنْ خالفَ لفظُهُ معناه ـ بأنْ كانَ مُفردَ اللفظِ مُذكّراً، وأُريدَ بِهِ غيرُ ذلكَ كـمَن وما ـ جازَ لكَ(٧) في العائدِ وجهانِ:

أحدهما: ـ وهو الأكثرُ ـ مُراعاةُ اللفظِ؛ نحوَ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٨).

---

(١) في الأصل جزئيه والـمُثبت من ق وع وب وس.

(٢) في جميع النسخ: جهِّزهم.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، ولسان العرب - أولى، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص١/ ٨٦، وشرح التصريح ١/ ١٤٢.

والشاهد فيه: حذف صلة الألى لدلالة السياق عليها، وهو جائز.

(٤) في الأصل عرفوا الشجاعة، والـمُثبت من ق وع وب وس.

(٥) في ق وع ود وب: إن.

(٦) مثلاً: جاء الذي فاز، والتي فازت، واللذان فازا....

(٧) سقطت لك من ع وس.

(٨) سورة الأنعام من الآية ٢٥، وسورة محمد من الآية ١٦. وتمام آية الأنعام ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

والشاهد: أنَّ مَنْ أُريد بها (الذين) فطابق لفظ (مَنْ) وهو مذكر مفرد فقال (يستمع) ولم يقل يستمعون.

والثاني: مراعاةُ المعنى؛ نحوَ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[1]، ما لمْ يحصُلْ مِن مُطابقةِ اللفظِ لُبْسٌ؛ نحوَ: أعطِ مَن سألتْكَ - ولا يُقالُ: مَن سألَكَ[2] - أو قُبْحٌ؛ نحوَ: مَن هيَ حمراءُ أمُّكَ، فيجبُ حينئذٍ مراعاةُ المعنى[3]. وما لمْ يعضدِ المعنى سابقٌ، فيُختارُ مراعاةُ المعنى[4]، كقولِهِ:

٧٧- وإنَّ مِن النِّسوانِ مَن هِيَ روضةٌ ... تَهِيجُ الرياضَ نَحْوَها وتَصوَّحُ[5]

[أحكامُ حذفِ العائدِ مِن الصلةِ]

والغالبُ في العائدِ المُشتمِلةُ عليهِ الصلةُ ذِكْرُهُ في اللفظِ، وقد يُحذَفُ مَرفوعاً ومَنصوباً ومَجروراً:

○ فالمَرفوعُ: إنْ كانَ فاعلاً أو نائباً عنهُ[6] أو خبراً لمبتدأٍ أو ناسخٍ أو اسماً لهُ لمْ يجزْ حذفُهُ. وإنْ كانَ مبتدأً جازَ حذفُهُ إنْ أُخبِرَ عنهُ بمفردٍ، ولمْ يكُنْ بعدَ نفيٍ ولا أداةِ حصرٍ ولا معطوفاً على غيرِه ولا معطوفاً عليهِ غيرُهُ؛ نحوَ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[7]، أي: الذي هو أشدُّ.

---

(١) سورة يونس، من الآية ٤٢. والآية بتمامها ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾، والشاهد: (من يستمعون) حيث طابق بين العائد (و) ومعنى (مَنْ) لا لفظها.

(٢) لأنك لا تعرف عندئذ هل السائل مذكر أم مؤنث؟.

(٣) لأنّه لو قيل: من هي أحمر أمُّك، أو مَنْ هو حمراء أمُّك لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث أو العكس. ولو قيل: من هو أحمرُ أمُّك لزم تخالف الموصول وخبره، لأنّ الصلة والموصول كشيء واحد فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٩، وحاشية الحمصي ١/ ١٦٤).

(٤) في ق وع ود وس: مراعاته.

(٥) البيت من الطويل لجران العود في ديوانه ص٤٤، ولسان العرب/ صرقح، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٨، وشرح التصريح ١/ ١٤٠. ورواية شرح التسهيل: تهيجُ قَبلَها وتَصُوحُ ورُوِي: قُبْلها بدلاً من نحوها في لسان العرب. والشاهد فيه: (من النسوان) حيث عاضد معنى التأنيث في (مَنْ) فقال في الصلة: هي.

(٦) في ق: نائبه.

(٧) سورة مريم، من الآية ٦٩. والآية بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

ولا فرقَ في جوازِ حذفِ المرفوعِ بينَ صلةِ أيٍّ وغيرِها، لكنْ لا يكثرُ الحذفُ في صلةِ غيرِها إلَّا إنْ طالتْ الصلةُ؛ نحوَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[1]، أي: هو في السماءِ إلهٌ، وإلَّا فالحذفُ قليلٌ شاذٌّ إلَّا في قولِهم: لا سيَّما زيدٌ، بالرفعِ / ٣٨ ب / فإنَّه مَقِيسٌ غيرُ شاذٍّ تنزيلاً[2] لـلا سيَّما مَنزلةَ إلاّ الاستثنائيةِ.

○ والمنصوبُ إنْ كانَ منفصلاً لمْ يجُزْ حذفُهُ، أو مُتَّصلاً مُتعيِّناً للربطِ، وناصبُهُ فعلٌ تامٌّ، أو وصفٌ غيرُ صلةِ ألْ العائدِ عليها[3] المنصوبُ جازَ حذفُهُ، نحوَ: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[4]، أي: عَمِلَتْهُ كما قُرِئَ بِهِ، وقولِهِ:

٧٨- ما اللهُ مولِيكَ فَضلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ....[5]

أي: الذي اللهُ مولِيكَهُ فضلٌ. وأمّا قولُهُ:

٧٩- ما الـمُستفِزُّ الهَوى محمودَ عَاقبةٍ [ولو أُتيحَ له صفوٌ بلا كَدَرِ][6][7]

فشاذٌّ.

---

(١) سورة الزخرف، من الآية ٨٤.

(٢) في ق: بتنزيل لا سيّما.

(٣) في ق وب وس: إليها.

(٤) سورة يس، من الآية ٣٥. وهذه قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون (عملته)، انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٤٦٧. والشاهد هو حذف العائد من الصلة عملت أيديهم. والآية بتمامها ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٩، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٨. وعجزه: فما لدى غيره نَفْعٌ ولا ضَرَرُ.
الشاهد فيه: (ما الله مُوليكَ) حيث حذف العائد على الاسم الموصول لأنّه منصوب باسم الفاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه.

(٦) زيادة من ق وب.

(٧) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٧١، والدرر اللوامع ١/ ٢٩٨.
اللغة: المستفزّ اسم فاعل من استفزّه بمعنى أزعجه واستخفّه، والهوى صبوة النفس وميلها نحو شهواتها.
والشاهد فيه: (المستفزّ الهوى) حيث حذف العائد المنصوب من صلة الألف واللام في المستفزّ؛ وأصل الكلام: ما المستفِزُّه الهوى، وهذا الحذف قليل عند ابن مالك، شاذّ عند الجمهور.

وحذفُ منصوبِ الفعلِ كثيرٌ، والوصفِ قليلٌ جداً، وإنْ اشتركا في الجوازِ، وليسا مُتساويَيْنِ في الحذفِ كما تُوهِمُهُ عبارةُ الألفيّةِ(١).

○ والمجرورُ نوعانِ: مجرورٌ بالـمُضافِ، ومجرورٌ بالحرفِ:

فالأوّلُ يجوزُ حذفُهُ إنْ كانَ المضافُ وصفاً عاملاً ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ نحوَ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾(٢)، أي: ما أنتَ قاضِيهِ، وقولِهِ:

٨٠- لعمرُكَ ما تدري الطوارِقُ بالحصى ... ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللهُ صانِعُ(٣)

والثاني يجوزُ حذفُهُ أيضاً إنْ تعيَّنَ للربطِ، وكانَ الموصولُ أو المضافُ للموصولِ أو الموصوفُ بالموصولِ، مجروراً بِمثلِ ما جُرَّ بِهِ العائدُ معنىً ومُتعلَّقاً، ولمْ يكُنِ العائدُ محصوراً، ولا نائباً عنِ الفاعلِ، ولا مُوقِعاً حذفُهُ في لُبسٍ؛ نحوَ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٤) أي: مِنْهُ، وقولِهِ:

٨١- لا تَركَنَنَّ إلى الأمرِ الذي رَكَنَتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ حينَ اضطرَّها القَدَرُ(٥)

---

(١) قال ابن مالك:

.... والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلي

في عائدٍ مُتّصلٍ إن انتصب ... بفعلٍ،أو وَصْفٍ: كمن ترجو يَهَبْ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) سورة طه، من الآية ٧٢. وتمامها ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾.

(٣) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ص١٧٢، ولسان العرب-١٠/ ٢١٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

والشاهد فيه: (ما الله صانع) حيث حُذِف العائد المجرور جوازاً، وأصل الكلام: ما الله صانعه.

(٤) سورة المؤمنون، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾.

(٥) البيت من البسيط لكعب بن زهير في شرح التصريح ١/١٤٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/ ٨١.

اللغة: لا تركَن أي لا تمل، وركن من باب علم أو نصر، ويعصر اسم رجل وهو جدّ قبيلة من باهلة.

الشاهد: (الذي ركنت أبناء) حيث حُذف العائد جوازاً من جملة الصلة لدلالة النص عليه.

أي: ركنتْ إليهِ، وقولِكَ: مررتُ بغلامِ الذي مررتُ أي: بِهِ.

[حالات امتناع حذف العائد المجرور]

أ/ فإنْ لم يتعيّنِ العائدُ للربطِ؛ كـمررتُ بالذي مررتُ به في دارِهِ.

ب/ أو جُرَّا معاً[1] بغيرِ حرفٍ؛ كـجاءَ غلامُ الذي أنتَ غلامُهُ.

ج/ أو لم يُجرَّ الـمَوصولُ أصلاً؛ كـجاء الذي مررتُ بِهِ.

د/ أو جُرَّ بحرفٍ مُماثِلٍ لـِما جُرَّ بِهِ العائدُ لفظاً لا معنىً؛ كـمررتُ بالذي مُرَّ[2] بِهِ؛ لأنَّ أحدَ الحرفينِ للسببيّةِ، أو لفظاً ومعنىً لا مُتعلَّقاً؛ كـمررتُ بالذي مررتَ[3] بِهِ.

هـ/ أو كانَ مَحصوراً؛ كـمررتُ بالذي ما مررْتَ إلّا بِهِ.

و/ أو نائباً عنِ الفاعلِ؛ كـمررتُ بالذي مُرَّ بِهِ.

ز/ أو حذفُهُ مُلبِساً؛ كـرغبتُ فيما رغبتَ فيه؛

لم يَجُزْ الحذفُ في الصورِ كلِّها.

واعلمْ أنَّ هذهِ الشروطَ التي[4] / ٣٩ أ / ذكرناها لِصحّةِ جوازِ حذفِ العائدِ مِن حيثُ هوَ[5]، لم يُصرِّح بها. ولَعَلَّهُ إنَّما تَرَكَها إحالةً على الأمثلةِ؛ فإنَّها جامعةٌ للشروطِ.

وصِلةُ غيرِ ألْ إمَّا جملةٌ كما مرَّ[6].

---

(١) أي: العائد والموصول معاً.

(٢) في ق: مررت.

(٣) في ق وع وس: سرت، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في ع: الذي.

(٥) أي سواءٌ كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

(٦) انظر ص١٤٢ من هذا الكتاب.

ج/ أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامّانِ؛ أي: تتمّ بِهما الفائدةُ؛ كجاءَ الذي عندَكَ أو في الدارِ، فلا يُوصَلُ بِما لا يكونُ كَذلكَ[1].

وكلاهُما إذا وقعا صِلتين مُتعلِّقَانِ باستقرَّ وشبهِهِ[2] ـ مِمَّا هو فعلٌ حالَ كونِهِ مَحذوفاً وجوباً ـ لا بِمُستقِرٍّ وشبهِهِ مِمّا هو اسمٌ لإفرادِهِ.

وهما[3] في اصطلاحِ النُّحاةِ كالفقيرِ والمسكينِ في اصطلاحِ الفُقَهاءِ؛ إذا أُطلِقَ أحدُهما شَمِلَ الآخرَ، وإذا ذُكِرا فَلِكلٍّ [حكمٍ][4] معنىً، ولِذا[5] نظائرُ مِنها الإيمانُ والإسلامُ، والـمُشرِكُ والكافِرُ.

[٥/ الـمُعرَّفُ بأل؛ والخلاف في مُعرِّفِهِ[6]]

ثُمَّ الخامِسُ مِن المعارفِ ذو الأداةِ؛ وهيَ[7] أداةُ التعريفِ.

أ- وهي أَلْ بجُملتِها للتعريفِ عندَ الخليلِ[8] وسيبويهِ؛ لكنْ عندَ الخليلِ الهمزةُ أصليةٌ، فَهيَ همزةُ قطعٍ كَهمزةِ أمْ، وإنْ حُذِفَتْ في الوصلِ لكثرةِ الاستعمالِ.

---

(١) فلا يُوصل بنحو: جاء الذي أمس أو به؛ لعدم الفائدة لأنّهما غير تامين. وضابط التمام أن يكون تعلّقهما بالكون العام فيحصل به فائدة، نحو: زيد في الدار وعندك. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠١).

(٢) شبه استقرّ: حَصَل وثَبَتَ مما يدلّ على كون عام خلافاً لقام وقعد لدلالتها على كون خاصّ. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٨).

(٣) أي: الظرف والمجرور.

(٤) زيادة من د.

(٥) في جميع النسخ الأخرى: ولذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ثُمّ ذو الأداة، وهي أَل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها، خلافاً للأخفش. (انظر: شرح قطر الندى ص١١٢).

(٧) في ق وع وب: أي.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤.

وسيبويهِ يخالفُهُ في أصالةِ الهمزةِ، فهي عندَه همزةُ وَصْلٍ زائدةٌ لكنَّها مُعتَدٌّ[1] بِها في الوضعِ[2]. هذا ما حَكاهُ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ مِن الخِلافِ بينَهما، ووافقَ فيهِ الخليلَ فيما ذهبَ إليهِ. واستدلَّ على صحّتِهِ بِوجوهٍ ذَكَرَها فيهِ، وأطالَ في تقريرِها[3]، ونازَعَهُ أبو حيّانَ في ذلكَ، وردَّها، وأنكرَ أنْ يكونَ ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ عن الخليلِ مذهباً لهُ، وقالَ: ليسَ في كلامِ الخليلِ ما يدلُّ على أنَّ الهمزةَ أصليةٌ[4] مقطوعةٌ في الوصلِ، كهمزةِ أمْ وأنْ[5].

ب- لا اللامُ وحدَها للتعريفِ، وُضِعتْ ساكنةً، فاجتُلِبتْ همزةُ الوصلِ للتمكُّنِ من الابتِداءِ بالساكنِ، وفُتِحتْ لكثرةِ استعمالِها معَ اللامِ، خلافاً للأخفشِ وسيبويهِ في أحدِ قولَيْهِ المشهورِ عنْهُ[6].

ورجَّحَهُ ابنُ مالكٍ في سبكِ المنظومِ[7]، واختارَهُ الـمُصنِّفُ في حواشِيه[8]، وقالَ: إنَّهُ مِن الحُسْنِ بِمكانٍ.

---

(١) في ق: اعتدّ.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٤٦-٢٤٨، وقد ذكر فيه ستة أوجه للاستدلال على رأي الخليل، قال ابن مالك: على أنّ الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً.......الخ.

(٤) في ق وس: أصل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٥. قلتُ: لكنّه لم ينكر على ابن مالك نقله.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٥٦.

(٧) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبك المنظوم وفكّ المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٨) لعله حواشي ابن هشام على الألفية أو على التسهيل لابن هشام، وكلاهما من كتب ابن هشام المفقودة. (انظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ص ص٣٦١-٣٦٣).

وجميعُ ما اعترَضوا بهِ عليهِ مُقابَلٌ بِمثلِهِ [مردودٌ][1] أوْ مُجابٌ عنْهُ، لكنَّهُ رجَّحَ في الجامعِ[2] قولَ الخليلِ، وهو ظاهِرُ عبارتِهِ هنا وفي الشذورِ[3]. / ٣٩ ب /

وإنَّما لمْ تُترَكِ[4] الهمزةُ وتُحرَّكِ اللامُ على قولِ الأخفشِ؛ لأنَّها إنْ[5] حُرِّكتْ بالكسرِ حصلَ الثِقَلُ معَ كثرةِ الاستعمالِ والتبستْ بلامِ الجرِّ، أو بالفتحِ التبستْ بلامِ الابتداءِ، أو بالضمِّ فلا نظيرَ لها.

ج- وعنِ الـمُبرّدِ أنَّ الهمزَةَ[6] للتعريفِ واللامَ زِيدَتْ[7] لِلفرقِ بينَها وبينَ همزةِ الاستفهامِ.[8]

[أقسامُ ألْ التعريف] [9]

١- وتكونُ ألْ للعهدِ؛ وهيَ التي عُهِدَ مَصحُوبُها:

- إمّا ذِكراً؛ نحوَ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[10]. وفائدتُها التنبيهُ على أنَّ مصحوبَها هو الأوّلُ بعينِهِ، إذْ لو جِيءَ بِهِ مُنكَّراً لَتُوُهِّمَ أنَّهُ غيرُهُ.

---

(١) زيادة من ع.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٣٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٠١.

(٤) في ع: يترك.

(٥) في ق: إذا.

(٦) في الأصل الهمز، والمثبت من ع وب.

(٧) في باقي النسخ: زائدة.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٣١، وشرح التصريح ١/ ١٤٨. يقول الرضي: وذكر المبرد في كتاب الشافي أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضَمَّ اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام. أما ما ورد في المقتضب فلا يُشير فيه إلى زيادة اللام. (انظر: المقتضب ١/ ٨٣).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتكون للعهدِ نحوُ ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ وجاءَ القاضي، أو للجنس كـ أهلكَ النّاسَ الدينارُ والدرهمُ، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾، أو لاستغراق أفرادِه نحوُ ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ وصفاتِهِ نحوُ: زيدٌ الرجلُ. (انظر: شرح قطر الندى ص١١٢).

(١٠) سورة النور، من الآية ٣٥. وهي بتمامها ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

• أو ذِهناً؛ نحوَ: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[1]، وجاءَ القاضِي في قاضٍ بينَك وبينَ مُخاطَبِكَ عَهدٌ فيهِ.

• أو حُضوراً؛ نحوَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2].

أو للجنسِ؛ وهيَ التي لم يُعهَدْ مصحوبُها أصلاً، وهيَ ثلاثةُ أنواعٍ كالتي للعهدِ؛ لأنَّها إمّا أنْ تكونَ: أ/ لِبيانِ الحقيقةِ مِن حيثُ هيَ [هيَ][3]؛ أي لا باعتبارِ شيءٍ: كـأهلكَ الناسَ الدينارُ والدِّرهمُ؛ أي: جِنسُهما، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾[4] - أي: مِن حقيقةِ الماءِ المعروفِ، وقِيلَ: الـمَنِيُّ - ﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾، وهذهِ لا تخلُفُها كلٌّ لا حقيقةً ولا مجازاً.

ب/ أو لاستغراقِ[5] أفرادِهِ؛ وهي التي تخلُفُها كلٌّ حقيقةً، نحوَ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا[6]﴾[7]، أيْ: كلُّ فردٍ مِن أفرادِ الإنسانِ ضعيفاً. وتُعرَفُ بِصحّةِ الاستثناءِ مِن مَدخولِها؛ نحوَ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[8].

---

(١) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) في الأصل: لا استغراق وهو تصحيف، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من س.

(٧) سورة النساء، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ ﴿يُرِيدُ اللهُ أن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيفاً﴾.

(٨) سورة العصر، من الآيتين ٢و٣. وتمامها ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾.

ج/ أو لاستغراقِ صفاتِهِ؛ وهي التي تخلُفُها كلٌّ مجازاً، نحوَ: زيدٌ الرجلُ، أي: الجامعُ لصفاتِ الرجالِ المحمودةِ؛ إذْ لوْ قِيلَ: زيدٌ كلُّ رجلٍ على وجهِ المجازِ والمبالغةِ لصحَّ؛ بمعنى أنّهُ اجتمعَ فيهِ ما افترقَ في غيرِه من الرِّجالِ مِن جِهةِ كمالِهِ، ولا اعتدادَ بغيرِهِ؛ لِقصورِهِ عنْ رُتبةِ الكمالِ.

[مسألة في نيابة (أل) عن الضمير]

والـمُختارُ[1] جوازُ نيابتِها عنِ الضميرِ الـمُضافِ إليهِ؛ نحوَ: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[2]، وقيّدَهُ ابنُ مالكٍ بغيرِ الصلةِ[3]. وجوّزَ الزمخشريُّ نيابتَها عن الاسمِ الظاهرِ[4]، وأبو شامةَ[5] نيابتَها عن ضميرِ الـمُتكلِّمِ[6].

قالَ في الـمُغني: والمعروفُ مِن كلامِهِم إنَّما هو التمثيلُ بضميرِ الغائبِ[7].

---

(١) المسألة خلافية، فأكثر البصريين منع التعويض مطلقاً، وقال الكوفيون وبعض البصريين ومنهم سيبويه وأكثر المتأخرين بجوازه، وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٤-٢٥٥، والجنى الداني ص١٩٩، والهمع ١/ ٢٦٠).

(٢) سورة النازعات، الآية ٤١. والشاهد في قوله المأوى، وأصله مأواه، فحُذف الضمير وعُوِّض عنه بأل التعريف.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٦.

(٤) قال الزمخشري شارحاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ - البقرة ٣١- أي: أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بد له من مُسمّى، وعُوِّض منه اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ﴾ - مريم ٤ - (انظر: الكشاف ١/ ١٥٤-١٥٥).

(٥) أبو شامة: هو عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي الدمشقي الشافعي شهاب الدين المعروف بأبي شامة، محدّث حافظ مؤرّخ مفسّر نحوي مقرئ، توفي سنة ٦٦٥هـ بدمشق، من مصنفاته: نظم المفصل للزمخشري في النحو، مختصر تاريخ ابن عساكر (انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٦١-٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧-٧٨، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨).

(٦) كما في قول الشاعر: (بدأت بـ باسم الله في النظم أولاً) أي في نظمي. فجوَّز أبو شامة إنابتها عن ضمير المتكلم. (انظر: مغني اللبيب ص٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٠).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٧٨.

وقد تلخَّصَ مِن / ٤٠ أ / كلامِ المُصنِّفِ أنَّ ألْ المُعرِّفةَ إمّا عهديّةٌ أو جِنسيّةٌ، وكلٌّ مِنهُما ثلاثةُ أنواعٍ كما مَرَّ.

وقد تكونُ ألْ زائدةً كاللاتِي[1][2]، ونحوَ: ادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ.

وقد مرَّ[3] أنَّها تكونُ مَوصولةً[4].

[طمطمانيّة حِمْيَرَ][5]

وإبدالُ اللامِ في ألْ المُعرِّفةِ ميماً لغةٌ حِميريّةٌ، كقولِهِم في الرّجلِ والفَرَسِ: امْرجلُ وامْفَرَسُ، وقدْ نَطَقَ بِها [النبيُّ][6]عليهِ الصلاةُ والسلامُ [حينَ قالَ لهُ السائلُ: يا رسولَ الله، أمِنَ امبرِّ في امسفرِ؟][7]؛ فقال: «[ليسَ][8] مِن امْبِرِ امْصيامُ في امْسَفَرِ»[9].

ونُقِلَتْ هذهِ اللغةُ أيضاً عنْ نَفَرٍ مِن طَيِّئٍ؛ قالَ شاعرُهُم:

---

(١) في ق وب وس: اللات، وهو اسم صنم في الجاهلية.

(٢) أي في كل اسم موصول، لأنّ تعريفه عندئذ بالصلة لا بأل، وأل فيها لازمة، أما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة على بعض الأعلام والأحوال مثل: اللات- اسما لصنم - وادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ. (انظر: الجنى الداني ص١٩٧).

(٣) في د: صرّحوا.

(٤) انظر: ص١٣٨ من هذا الكتاب.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وإبدالُ اللامِ ميماً لغةٌ حِمْيريةٌ (انظر: شرح قطر الندى ص١١٤).

(٦) زيادة من ق وع وب.

(٧) زيادة من ق وع وب.

(٨) زيادة من ق وع وب.

(٩) انظر: مسند الشافعي ١/ ١٥٧، وروي على اللغة الفصحى ليس من البرّ الصيام في السفر في فتح الباري ٤/ ١٨٣، وشرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢٩.

٨٢- ذاكَ خلــــيلي وذو يواصُـــــلُني   يرمِــي ورائِــي بامْـــسَهِمْ وامْـــسَلِمَهْ [1]

[٦/ الـمُضافُ إلى معرفةٍ] [2]

ثُمَّ السادسُ مِن المعارفِ الـمُضافُ إضافةً محضةً إلى واحدٍ مِمّا ذُكِرَ مِن الخمسةِ الـمُتقدِّمةِ ولوْ بواسطةٍ، ما لمْ يكنْ مُتوغِّلاً في الإبهامِ كـغيرٍ ومِثلٍ، ولا واقعاً موقعَ نكرةٍ؛ كـجاءَ وحدَه.

[الآراء في رُتبةُ الـمُضافِ في التعريفِ]

أ/ وهو في التعريفِ بِحسبِ ما يُضافُ إليهِ عند الأكثرِ؛ فالمضافُ للعَلَمِ في رتبةِ العَلَمِ، والـمُضافُ لاسمِ الإشارةِ في رُتبةِ اسمِ [3] الإشارةِ، وكذا البواقي إلَّا المضافَ إلى الضميرِ -- كغُلامِي -- فليسَ في رتبةِ الضميرِ، وإنَّما هو كالعَلَمِ؛ أي: في رُتبتِهِ، وإلَّا لَمَا صحَّ نحوُ: مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ؛ إذِ الصفةُ لا تكونُ أعرفَ مِن الموصوفِ.

---

(١) البيت من المنسرح لبُجَير بن غنمة في لسان العرب - سلم، والدرر اللوامع ١/ ٤٤٦، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٧، والجنى الداني ص١٤٠، والبيت ملفّق من البيتين:

ذاك خلـــــلي وذو يعاتبنــــــي   لا إحْـــــــنَةٌ ولا جَـــــــرِمَـةْ

ينـــصرني مــــنك غـــير معـــتذر   يرمـــي ورائـــي بامـــسهم وامـــلمةْ

اللغة: ذو يعاتبني أي: الذي يعاتبني، إحنةٌ الحقد، امسلمةْ أراد السلمة؛ وهي الواحدة من السَلِم وهي الحجارة الصلبة، جَرِمَةْ هي الجرم والجريمة.

والشاهد فيه: قوله (بامسهم وامسلمه) بدلا من (السهم والسلمه) حيث أبدل لام التعريف ميما وذلك في لغة من لغات العرب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والـمُضاف إلى واحدٍ مما ذُكِر، وهو بحسب ما يُضافُ إليه، إلاّ المضافَ إلى الضمير فكالعلم. (انظر: شرح قطر الندى ص١١٦).

(٣) سقطت من ب.

ب/ وقيل[1]: إنَّ [كُلَّ][2] ما أُضيفَ إلى معرفةٍ فهو في رُتبةِ ما تحتَها. قالَ الـمُصنِّفُ: ويدلُّ على بُطلانِهِ قولُهُ:

٨٣- ....كخُـذْروفِ الوَلِـيدِ المُـثَقَّبِ[3]

فوَصَفَ الـمُضافَ إلى المعرَّفِ بأَلْ بالـمُعرَّفِ بِها. والصفةُ لا تكونُ أعرفَ مِن الـمَوصوفِ.

ولا يرِدُ على إطلاقِ قولِهِمْ هُنا أنَّ الـمُضافَ إلى الـمَعرفةِ مَعرِفةٌ ما لا يتعرّفُ بالإضافةِ كالصفةِ الـمُضافةِ إلى مَعمولِها، والـمُتوغِّلِ في الإبْهامِ، والواقعِ موقعَ نكرةٍ؛ لـِما تقرَّرَ في بابِ الإضافةِ مِن أنَّ كلاً مِنها لا يتعرّفُ بالإضافةِ، والحُكمُ إذا عُلِمَ في بابِهِ بِشيءٍ كانَ قيداً للحُكمِ الذي يُذكَرُ مُطلقاً في بابٍ آخرَ.

(١) بقي قول ثالث في المسألة؛ وهو أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبتها مطلقا ولا يُستثنى المضمر، قال به بعضهم، وقد ردّه ابن هشام بنحو: مررت بزيدٍ صاحبك.(انظر: شرح شذور الذهب ص٢١٠).

(٢) زيادة من ق وع وب.

(٣) هذا جزء من عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه بشرح السكري ١/ ٣٩٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص٢١١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٤٤٥.

والبيت بتمامه: فأدرك لم يُجهَد، ولم يُثْنَ شأوُهُ يمرُّ كخذروف الوليد المثقب

اللغة: الشأو الغاية والشوط الطويل، والخذروف لعبة صغيرة تُدار بخيط فتدور بسرعة حتى لا تكاد تُرى، والبيت في وصف فرسٍ سريع يطارد فارسُه وحشاً. والشاهد ظاهر في المتن.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بابُ المبتدأِ والخبرِ[1]

بابٌ في ذكرِ الـمُبتدأِ والخبرِ؛ وما يتعلّقُ بِهما مِن الأحكامِ:

[تعريفُ المبتدأ والخبر]

والـمُبتدأُ هو الاسمُ الـمُجرَّدُ عنِ العواملِ اللفظيّةِ لفظاً أو حُكماً، مُخبَراً عنهُ، / ٤٠ ب / أو وصفاً رافعاً لـما انفصلَ وأغنَى عنِ الخَبرِ.

والخبرُ ما تحصُلُ بِهِ الفائدةُ معَ مبتدأٍ غيرِ الوصفِ المذكورِ.

[مسألة في أصالة المبتدأ وفرعيته]

وبدأَ هُنا وفي الجامعِ[2] بالمبتدأِ قبلَ الفاعِلِ؛ تَبَعاً لِمَن يَرى أنَّهُ أصلُ المرفوعاتِ، وخالفَ في الشذورِ؛ فبدأَ بالفاعلِ نظراً إلى أنَّهُ أصلُها كما قالَ[3]. وذَهَبَ جَمْعٌ إلى أنَّ كُلاً مِنهُما أصلٌ، واختارَهُ الرضيُّ[4]، قالَ أبو حيّانَ[5]: وهذا الخِلافُ لا يُجدي فائدةً.

[إعرابُهما]

المبتدأُ والخبرُ كلاهُما مرفوعانِ باتّفاقٍ؛ كـاللهُ ربُّنا، ومحمدٌ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ نبيُّنا، لِمَنْ يُعتَقَدُ [عدمُ][6] إيمانِهِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «بابٌ: المبتدأ والخبر مرفوعان، كـاللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا». (انظر: شرح قطر الندى ص١١٦).

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٤١، ٧٥.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٢١٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١.

(٥) انظر رأي أبي حيان في همع الهوامع ١/ ٣٠٨. ومن هنا فيتحصّل في المسألة ثلاثة أقوال:
١ - المبتدأ أصل، ونُسِب لسيبويه.
٢ - الفاعل أصل، وعُزي للخليل.
٣- الفاعل والمبتدأ كلاهما أصلان، ونُسب إلى الأخفش وابن السراج واختاره الرضي.
(انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٦) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

[الخلافُ في رافعِ المبتدأِ والخبرِ]

وإنّما اختلفوا في رافِعِهما على أقوالٍ[1]؛ أصحُّها أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وهوَ التجرّدُ مِن[2] العواملِ اللفظيّةِ للإسنادِ - وقد مرَّ ما فيه[3] - والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وصحَّ رفعُهُ بِهِ - وإنْ كانَ يقعُ جامداً -؛ لأنَّ أصلَ العملِ الطلبُ، والمبتدأُ طالِبٌ للخبرِ مِن حيثُ كونُهُ محكوماً بِهِ [عليهِ][4] طَلَباً لازِماً؛ كما أنَّ فِعلَ الشرطِ لـمّا كانَ طالِباً للجوابِ عَمِلَ فيهِ عندَ طائفةٍ[5].

[علةُ أصالةِ تعريفِ المبتدأِ]

واعلمْ أنَّ الأصلَ في المبتدأِ أنْ يكونَ معرِفةً؛ لأنَّ الغَرَضَ مِن الكلامِ حصولُ الفائدةِ، والمبتدأُ مُخبَرٌ عنهُ، والإخبارُ عن غيرِ مُعيَّنٍ لا يُفيدُ؛ ولأنَّ القصدَ مِن الكلامِ إعلامُ السامعِ ما يُحتَمَلُ أنْ يجهَلَهُ، والأمورُ الكليّةُ قلَّ أنْ يجهلَها أحدٌ، وإنّما تُجهَلُ الأمورُ الجزئيّةُ.

وأوردَ على الأوَّلِ[6] مجيءُ الفاعلِ نكرةً، وهو مُخبَرٌ عنهُ. وأُجيبَ بأنَّ الفاعلَ تخصَّصَ بالحُكمِ الـمُتقدِّمِ عليهِ. قالَ الرضيُّ: وهذا وهمٌ؛ لأنَّهُ إذا حصلَ تخصيصُه بالحكمِ فقط،

---

(١) اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على أقوال أبرزها:

أ - المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه.

ب - المبتدأ والخبر مرفوعان بعامل معنوي هو الابتداء، وعليه الأخفش وابن السراج والرماني.

ت - المبتدأ والخبر ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وهو رأي الكوفيين، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي.

ث - المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً. (انظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٠-٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٣١١-٣١٢).

(٢) في ق وع وب وس: عن.

(٣) انظر: مبحث الفعل المضارع المرفوع في ص٧٥ من هذا الكتاب.

(٤) زيادة من ق.

(٥) هذا ما ذهب إليه الأخفش، وذهب المحقّقون من البصريّين إلى أنّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً، وذهب الكوفيون إلى أنه انجزم على الجوار. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧).

(٦) أي: الإخبار عن غير معيّن لا يفيد.

كانَ بِغيرِ الحُكمِ غيرَ مخصّصٍ؛ فتكونُ قد حكمتَ على الشيءِ قبلَ معرفتِهِ، وقدْ قالوا إنَّ الحكمَ على الشيءِ لا يكونُ إلّا بعدَ معرفتِهِ[1].

[مسوّغاتُ الابتداءِ بالنكرةِ][2]

إذا علمتَ ذلكَ فلا يُبتَدأُ بنكرةٍ إلّا إذا أفادتْ، والفائدةُ تحصُلُ في الغالبِ إذا تخصّصتِ النكرةُ بِمُخصِّصٍ مِن الـمُخصِّصاتِ وهيَ كثيرةٌ، وأنهاها بعضُهُم إلى نيّفٍ وثلاثينَ موضِعاً.

وذكَرَ بعضُهم أنّها ترجِعُ إلى شيئينِ: العمومِ والخُصوصِ. وظاهرُ كلامِهِ اعتمادُ ذلكَ حيثُ قالَ: ويقعُ المبتدأُ نكرةً إنْ عَمَّ كلَّ فردٍ مِن جنسِه، / ٤١ أ / أو خَصَّ فرداً مِن ذلكَ الجنسِ[3]:

أ/ فالعامُّ نحوُ: ما رجلٌ في الدارِ؛ لأنَّ النكرةَ في سياقِ النفيِ تعمُّ، فإذا عمّتْ كانَ مدلولُها جميعَ أفرادِ الجنسِ، فأشبهتِ الـمُعرَّفَ بألْ الجنسيّةِ، ومِنهُ نحوُ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[4]، و﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[5]، ومَن يقمْ أقمْ معَه.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٣.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويقع المبتدأ نكرة إن عَمَّ أو خصَّ؛ نحو: ما رجلٌ في الدار، ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ و﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ وخمس صلوات كتبهن اللهُ (انظر: شرح قطر الندى ص١١٧).

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص١١٧ ـ بتصرّف ـ.

(٤) سورة النمل، من الآية ٦٠ أو٦١ أو ٦٢ أو ٦٣ أو ٦٤. وتمام الآية الستين ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾.

(٥) سورة البقرة من الآية ١١٦، وسورة الروم من الآية ٢٦. وآية البقرة بتمامها ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾.

ب/ والخاصُّ نحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1][2]؛ لأنَّ الوصفَ يُخصِّصُ الموصوفَ النكرةَ؛ فتحصُلُ بِهِ فائدةٌ ليستْ للعبدِ الذي لمْ يُوصفْ، ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ مِن الأوّلِ أيضاً.

ومِن الخاصِّ قولُهُ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ: «خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ على العبادِ»[3]، لتخصيصِهِ بالإضافةِ، وقولُهُ: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عنْ مُنكرٍ صدقةٌ»[4]، وقولُكَ: رُجَيْلٌ جاءَني؛ لأنَّهُ بمعنى: رجلٌ صغيرٌ جاءَني.

[أنواعُ الخبرِ][5]

أ- ويقعُ الخبرُ مفرداً جامداً[6] فلا يتحمّلُ ضميرَ المبتدأِ، ومُشتقّاً[7] فيتحمَّلُهُ[8] ما لمْ يرفعْ

---

(١) سقطت من مشرك من ق وع..

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٢١. وهي بتمامها ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۖ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) جزء من حديث رواه عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس صلوات كتبهنّ الله تبارك وتعالى على العباد، من أتى بهنّ لم يضيّع منهن شيئاً استخفافاً بحقّهن كان له عند الله ـ تبارك وتعالى ـ عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له. (انظر: سنن أبي داود، ٢/ ٦٢، برقم ١٢٢٠، وسنن الدارمي ١/ ٤٤٦، برقم ١٥٧٧، ومسند أحمد ٥/ ٣١٥، برقم٢٢٧٤٥).

(٤) جزء من حديث عن أبي ذر – رضي الله عنه– قال: ثم إنّ ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجر؛ يصلّون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم، ويتصدّقون بفضول أموالهم. قال ﷺ: أو ليس قد جعل الله لكم ما تتصدّقون به؟! كلّ تسبيحة صدقة، وكلّ تكبيرة صدقة، وكلّ تحميدة صدقة، وكلّ تهليلة صدقة، وأمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ونهيٌ عن المنكرِ صدقةٌ. (انظر: صحيح ابن حبّان ٣/ ١١٩، برقم٨٣٨، وصحيح مسلم١/ ٤٩٨، برقم ١١٨١. وسنن البيهقي الكبرى ٣/ ٤٧، برقم ٤٦٧٧، والمُسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم ٢/ ٣١٥).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: والخبر جملة لها رابط، كـ زيدٌ أبوه قائمٌ، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، و﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾، وزيدٌ نِعْمَ الرجلُ، إلاّ في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص١١٨).

(٦) فمثال الخبر المفرد الجامد: زيدٌ أسدٌ، ومثال الخبر المفرد المشتق: زيدٌ قائمٌ، ومثال المشتق الرافع الظاهر: زيدٌ قائمٌ أبوه، ومثال المشتق الرافع لضمير بارز: زيدٌ قائمٌ هو.

(٧) في ب: أو مشتقاً.

(٨) في ق: فيحتمله.

ظاهراً أو ضميراً بارزاً[2]. ويجبُ إبرازُ الـمُتحمَّلِ ـ وإنْ أُمِنَ اللبسُ[1] ـ إذا جَرَى الوصفُ على غيرِ مَن هوَ لهُ[3].

ب- ويقعُ جملةً لها ـ أي: فيها ـ رابِطٌ وجوباً يربِطُها بالمبتدأِ الذي سِيقتْ لهُ، اسميةً كانت أو فعليّةً.

[مواضع حذف الرابط بين المبتدأ وخبر الجملة]

ويجوزُ حذفُهُ إنْ عُلِمَ ونُصِبَ بفعلٍ[4] أو وصفٍ[5]، أو جُرَّ باسمِ فاعلٍ[6]، أو حرفِ تبعيضٍ[7]، أو ظرفيّةٍ[8]، أو بمسبوقٍ مُماثلٍ لفظاً ومعمولاً؛ نحوَ: ﴿وَكُلًّا[9] وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[10]، وقولِهِ:

---

(١) ومثاله – مع أمن اللبس –: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، ومثاله مع خوف اللبس: زيد عمرو ضاربه هو. ففي هذين المثالين ونحوهما يجب إبراز الضمير.

(٢) فإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فإنّه لا يتحمّل ضمير المبتدأ.

(٣) أي: على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له؛ فمثال ما ألبس: غلامُ زيدٍ ضاربه هو، إذا كانت الهاء للغلام، فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له. ومثال المأمون لبسه: غلامُ هند ضاربها هي.(انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٧٦).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ – الحديد ١٠ –، أي: وَعدَهُ.

(٥) كما في قولنا: الدرهم أنا معطيك، أي: معطيكه (انظر: همع الهوامع ١/ ٣١٨)

(٦) كما في قول الشاعر: وما كُلُّ من وافى مِنىً أنا عارفٌ ، أي: عارفه. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٧٦).

(٧) كما في: إذ ذاك من عزيز، أي: منهم..

(٨) كما في: ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرُّ (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٧٦).

(٩) في ب وس: وكلاً.

(١٠) سورة الحديد، من الآية ١٠. قرأ ابن عامر كلٌّ وقرأ الجمهور كلاً، وتمام الآية ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، أما في الآية ٩٥ من سورة النساء وهي قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فقد اتفق على قراءتها بالنصب. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٤٥ و٥٣٢).

٨٤- أَصِخْ فالذي ترضَى به أنتَ مُفلِحٌ ....[1]

[أنواع الرابط لجملة الخبر]

وروابطُ[2] الجملةِ بِما هي خبرٌ عنهُ أوصَلَها في الـمُغني[3] إلى عشرةٍ[4] على خلافٍ في بعضِها، واقتصرَ مِنها هنا على أربعةٍ:

أحدُها: الضميرُ؛ وهو الأصلُ في الروابطِ[5]، ومِن ثَمَّ يُربَطُ بِهِ مذكوراً؛ كـزيدٌ أبوهُ قائمٌ، وعمروٌ قامَ أخوهُ، ومحذوفاً كما مرَّ[6].

والثاني: الإشارةُ؛ نحوَ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[7]؛ إنْ قُدِّرَ ذلك مبتدأً ثانياً، وإلّا بأنْ قُدِّرَ تابعاً للّباسِ على أنَّهُ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ؛ فالخبرُ مفردٌ.

---

(١) صدر بيت من الطويل مجهول القائل، ورد في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٧٦، وحاشية الحمصي ١/ ١٧٦، وعجزه: فلا تك إلاّ في الخيار مُنافسا.

والشاهد فيه: (أنت مفلحٌ) أي: به، نحذف العائد لأنه سبق بمماثل في قوله (ترضى به).

(٢) في ع: رابط.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٤٧-٦٥٢.

(٤) ذكر منها خمسة في المتن، وأما الخمسة الباقية فهي:

١ - إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: زيدٌ جاءني أبو عبد الله - إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد -.

٢ - أن يعطف بفاء السببيّة جملةً ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ - سورة الحج: ٦٣-.

٣ - العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو: زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها.

٤ - شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: زيد يقوم عمرو وإن قام.

٥ - (أل) النائبة عن الضمير، وهو قول للكوفيين، نحو: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ - النازعات: ٤٠، ٤١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص٦٤٩-٦٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١١٦-١١١٨).

(٥) في ع وس: الربط.

(٦) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.

(٧) سورة الأعراف، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

والثالث: إعادةُ المبتدأِ بلفظِهِ؛ وأكثرُ وقوعِ ذلكَ في مقامِ التهويلِ والتعظيمِ؛ نحوَ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[1]؛ فالقارعةُ مبتدأٌ أوّلُ، وما اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ ثانٍ، والقارعةُ خبرُهُ، وهما / ٤١ ب / خبرُ الأوّلِ، والتقديرُ: القارعةُ أيُّ شيءٍ هيَ؛ كما تقولُ: أيُّ رجلٍ زيدٌ، إذا أردتَ التعظيمَ والتفخيمَ لِشأنِهِ.

والرابعُ: العمومُ؛ بأنْ تكونَ جملةُ الخبرِ مُشتَمِلةً على اسمٍ أعمَّ مِن المبتدأِ، فيكونُ المبتدأُ داخلاً تحتَهُ؛ نحوَ: زيدٌ نِعمَ الرّجلُ، فألْ في الرجلِ للجنسِ؛ وهو مُشتَمِلٌ على كلِّ أفرادِهِ، وزيدٌ فردٌ مِنها فدخلَ في العمومِ فحصلَ الربطُ؛ ومِنه قولُهُ:

٨٥- .... وأمّا الصبرُ عنها فلا صَبرا[2] [3]

والربطُ بالعمومِ تَبِعَ فيهِ - هُنا وفي أوضحِهِ[4] - جماعةً مِن النحاةِ[5]، وذكرَهُ في المُغني كالمتبرِّئِ مِنهُ، ثُمَّ قالَ: ويلزمُهُم أنْ يُجيزوا: زيدٌ ماتَ الناسُ، وعمروٌ كلُّ الناسِ يموتونَ، وخالدٌ لا رجلَ في الدارِ، وخرّجَ المثالَ والبيتَ[6] بما هو مذكورٌ فيه فراجِعْهُ[7].

---

(١) سورة القارعة، الآيتان ١ و٢.

(٢) في الأصل صبر، والمُثبت من ق وع ود.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٢/ ٢٣٧، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١٩، وهمع الهوامع ١/ ٣١٩.

والبيت بتمامه:

ألا ليت شِعْري هل إلى أمّ مَعْمرٍ ... سبيلٌ، فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا

والشاهد فيه: مجيء الخبر جملة برابط هو العموم، حيث إن جملة لا صبر لي في محل رفع خبر عن الصبر والرابط بينهما العموم في اسم لا، لأنّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم. وروايته في الأصل: صبر وهو مخالف لرواية البيت في باقي المصادر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩٩.

(٥) في ق: النحويّين.

(٦) في ق: البيت والمثال.

(٧) قال ابن هشام: أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نِعْم وبئس للعهد لا للجنس، وأمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له على شيء. (انظر: مغني اللبيب ص٦٥١).

[جملةُ الخبرِ التي يُستغنَى فيها عن الرابِطِ]

ولـمّا كانَ مِن الجملةِ الواقعةِ خبراً ما لا يحتاجُ إلى رابطٍ[1]؛ نبَّهَ على ذلكَ بقولِهِ: إلَّا في نحوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، مِمّا الجملةُ المُخبَرُ بِها نفسُ المبتدأِ في المَعنى؛ أي: فلا يُحتاجُ إلى رابطٍ اكتفاءً بِها عنهُ؛ لأنَّها مفسِّرةٌ للمبتدأِ، والمُفسِّرُ عينُ المُفَسَّرِ. هذا إنْ قُدِّرَ هو ضميرَ الشأنِ، وإلَّا بأنْ قُدِّرَ ضميرَ المسئولِ عنْهُ؛ فالخبرُ مفردٌ وهوَ اللهُ، وأحدٌ خبرٌ بعدَ خبرٍ أو بدلٌ.

قالَ الدمامينيُّ تَبَعاً للمراديِّ[3]: والتحقيقُ أنَّ مِثْلَ هذا ليسَ مِن الإخبارِ بالجملةِ، بلْ بالمُفرَدِ على إرادةِ اللفظِ كما في عكسِهِ؛ نحوَ: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، كنزٌ مِن كنوزِ الجنَّةِ»[4].

ج- ويقعُ أيضاً ـ الخبرُ[5] ـ ظرفاً[6] زمانيّاً ومكانيّاً حالةَ كونِهِ منصوباً لفظاً بِما تعلَّقَ بِهِ؛ نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[7]، والرحيلُ غداً.

---

(١) في ع: الرابط.

(٢) سورة الصمد، الآية ١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٧ -بتصرف-.

(٤) الحديث من رواية أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: أَلا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟ أَوْ قَالَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ. فَقُلْتُ: بَلَى. فَقَالَ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٤٨٧٥، وسنن النسائي ٦/ ١٦، ومسند أحمد ٥/ ١٥٦، برقم ٢١٤٢٤).

(٥) في ق وع وس: الخبر أيضاً.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وظرفاً منصوباً، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، وجارّاً ومجروراً، كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وتعلُّقُها بمُستقِرٍّ أو استقرَّ محذوفينِ (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٩).

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٤٢. وهي بتمامها ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

د- ويقع أيضا جارّاً ومجروراً منصوباً أيضاً[1] محلاً بذلك؛ كـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ [رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ][2] ﴾[3].

وشرطُهُما أنْ يكونا تامَّينِ بالمعنى الـمُتقدِّمِ؛ فلا يجوزُ: زيدٌ أمسِ، ولا زيدٌ بِكَ.

[الخلافُ في تعلُّقِ شبهِ الجملةِ]

ولـمّا كانَ الخبرُ إذا وقعَ ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقديرِ إلى المفردِ أو الجملةِ قالَ: وتعلُّقُهما حِينئذٍ:

١/ إمّا بـمُستقرٍّ ونحوِه مِمّا هوَ اسمُ فاعلٍ، وهوَ اختيارُ طائِفةٍ[4]؛ محتجّينَ بأنَّ المحذوفَ هو الخبرُ في الحقيقةِ. والأصلُ في /٤٢ أ / الخبرِ الإفرادُ، وصحَّحهُ في الأوضحِ[5]، ورجَّحَهُ ابنُ مالكٍ[6] بأمورٍ مِنها:

- أنَّ اجتماعَ اسمِ الفاعلِ والظرفِ قدْ وَرَدَ؛ كقولِهِ:

٨٦- .... فأنـتَ لـدَى بُحْـبُوحةِ الهُـونِ كـائِنُ[7]

---

(١) سقطت من ق.

(٢) زيادة من ق وع وس.

(٣) سورة الفاتحة، الآية ٢، وسورة الأنعام من الآية ٤٥، وسورة يونس من الآية ١٠، وغيرها....

(٤) منهم: الأخفش وابن مالك وابن هشام والسيوطي (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، وهمع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣.

(٧) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في مغني اللبيب ص٥٨٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٨. وصدره: لكَ العِزُّ إن مَوْلاكَ عَزَّ وإن يُهَنْ. اللغة: بحبوحة وسط الشيء، الهُون الذلّ والهوان.

الشاهد فيه: قوله (كائن) وهو متعلّق الظرف الواقع خبراً، وقد صُرِّح به شذوذاً، ولكنِ استدلّ به على أنّ المتعلّق اسم لا فعل.

ولمْ يَرِدِ اجْتماعُ الفعلِ والظرفِ في كلامٍ يُستَشْهَدُ بِهِ.

- ومِنْها أنَّ الفعلَ الـمُقدَّرَ جُملةٌ بإجماعٍ، واسمُ الفاعلِ ليسَ بجملةٍ والـمُفردُ أصلٌ، وقد أمكنَ فلا عدولَ عنهُ.

- ومِنها تعيينُهُ اتّفاقاً بعدَ أمَّا و[1]إذا الفجائيّةِ؛ لامتناعِ إيلائهما الفعلَ[2].

٢/ أو باستقرَّ ونحوِه مِمَّا هوَ فِعلٌ، وهوَ اختيارُ أكثرِ البصريِّينَ[3]؛ محتجِّينَ بأنَّ المحذوفَ عاملٌ في الظرفِ والمجرورِ. والأصلُ في العاملِ أنْ يكونَ فِعلاً، ورجَّحَهُ ابنُ الحاجبِ[4] بِوجوبِ تقديرِهِ في الصِّلةِ.

٣/ قالَ في الـمُغني[5]: والحقُّ عندي أنَّهُ لا يَترَجَّحُ تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً؛ بل بِحسبِ الـمَعنى، ثُمَّ قال[6]: وإنْ جهِلتَ المعنى فَقَدِّرِ الوصفَ؛ لأنَّهُ صالِحٌ للأزمنةِ كُلِّها، وإنْ كانَ حقيقةً في الحالِ.

[أحكام الـمُتعلَّقِ بشبه الجملة وصفاً أو فعلاً]

أ/ محذوفَينِ وجوباً، وذلكَ الـمُتعلَّقُ المحذوفُ ـ مِن حيثُ هوَ في الحقيقةِ ـ هو الخبرُ على ما صحَّحَهُ في الأوضحِ[7] لا الظرفُ، وإنَّما أُطلقَ عليـهِ الخبـرُ لِنيابتِـهِ[8] عنِ المحذوفِ،

---

(١) في ع: أو.

(٢) نحو: أما عندك فريدٌ، وجئت فإذا عندك زيدٌ.

(٣) منهم ابن السرّاج، والزمخشريّ، وابن الحاجب. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، وهمع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢١٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٥٨٤.

(٦) انظر: مغني اللبيب ص٥٨٥ ـ بتصرف يسير ـ.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٨) في ع: للنيابة.

ولهذا لا يُجمَعُ بينَهما إلَّا شُذوذاً[1].

ب/ وظاهرُ كلامِهِ أنَّ المتعلَّقَ:

- لا يكونُ إلَّا كوناً مُطلقاً، وبِهِ صرّحَ في التسهيلِ[2]. قالَ في المُغني[3]: وهو شرطٌ لِوجوبِ الحذفِ.

- وصرَّحَ فيهِ بجوازِ تقديرِ الكَونِ الخاصِّ لِدليلٍ، وبِجوازِ[4] حذفِهِ حينئذٍ. وعليْهِ خُرِّجَ قولُهُم: مَنْ لي بِكذا؟، أي: مَن يتكفّلُ لي بِكذا؟، وقولُه تَعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[5]، التقديرُ: مقتولٌ أو يُقتَلُ.

ج/ والأصلُ فيهِ أنْ يُقدَّرَ مُقدَّماً على الظرفِ كسائرِ العواملِ معَ مَعْمولاتِها. وقدْ يعرِضُ ما يقتضِي ترجيحَ تقديرِهِ مؤخَّراً[6]، وما يقتضي إيجابَهُ[7].

---

(١) كما في قول الشاعر: فأنت لدى بُحبوحةِ الهُون كائنُ ‖ وقد مرّ ذكره في الصفحة السابقة من هذا البحث -، بقي من الآراء ما نُسب إلى ابن السراج من أنّ شبه الجملة هو الخبر بعينه، فلا يُقدّر فيه فعلاً ليكون من قبيل الخبر الجملة، ولا اسماً ليكون من قبيل الخبر المفرد. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥١).

قلتُ: وما ورد في أصول النحو مخالف لهذا النقل.(انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٥.

(٤) في ب: يجوز.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٧٨. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٦) نحو: في الدار زيدٌ لأنّ المحذوف هو الخبر، والأصل فيه التأخّر عن المبتدأ، لذا ترجّح تقديره متأخراً، أي: في الدار زيدٌ استقرّ أو مستقرّ.

(٧) نحو: إن في الدار زيداً لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها، لذا وجب تقديره متأخراً، أي: إنّ في الدار زيداً مستقرّ.

• وفيهْ أيضاً(1)ويلزمُ مَن قدَّرَ المتعلَّقَ فِعلاً أنْ يقدِّرَهُ مؤخَّراً [في جميعِ أحوالِهِ](2) في جميعِ المسائلِ؛ لأنَّ الخبرَ إذا كانَ فِعلاً لا يتقدَّمُ على الـمُبتدأِ.

• وفي حاشيةِ الكشّافِ(3) للتَّفتازانِيِّ(4): إنَّ(5) مِمّا يجبُ التنبيهُ(6) لهُ(7) أنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظرفِ كانَ أو كائِنٌ، فهوَ مِن [كان](8) التامّةِ ـ بمعنى: حصلَ وثبتَ ـ، والظرفُ / ٤٢ ب/ بالنسبةِ إليهِ لغوٌ، لا الناقصةُ، وإلَّا لكانَ الظرفُ في موضعِ الخبرِ، بتقديرِ كانَ أُخرى، وتَتَسَلْسَلُ(9) التقديراتُ.

[أقسامُ الظرفِ بِحسبِ مُتعلَّقِهِ]

فائدةٌ: إعلمْ أنَّ الظرفَ عِندَهم بِحسبِ مُتَعلَّقِهِ قِسمانِ: مُستقَرٌّ ـ بفتحِ القافِ ـ، ولَغْوٌ:

أ - فالـمُستَقَرُّ ما كان متعلَّقُهُ عامّاً واجِبَ الحَذفِ؛ نحوَ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾(10).

---

(1) أي: في مغني اللبيب ص ٥٨٧.

(2) زيادة من ع.

(3) في الأصل الكاشف، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(4) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، سعد الدين الشهير بالتفتازاني، المتوفّى بسمرقند سنة ٧٩١هـ، إمام في اللغة والنحو والمنطق، من مصنفاته: إرشاد الهادي في النحو، وتهذيب المنطق والكلام، والمطوّل في شرح التلخيص، وحاشية الكشاف، ولكنها لم تتم وقد قام بتحقيق الجزء الأول منها عبد الفتاح عيسى بربري في جامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراة، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٩-٤٣٠).

(5) سقطت إن من ق وس.

(6) في ق: التنبّه.

(7) في ع: عليه.

(8) زيادة من ق.

(9) في الأصل تسلسل، والمثبت من ق ود وب.

(10) سورة الزخرف، من الآية ٨٥. وهي بتمامها ﴿وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

ب- واللَّغوُ ما كان متعلَّقُهُ خاصّاً كالقيامِ والقعودِ سواءٌ وجبَ حذفُهُ؛ نحوَ: يومَ الجمعةِ صُمتُ فيهِ، أو[1] جازَ؛ نحوَ[2]: يومَ الجُمُعةِ جواباً لِمَنْ قالَ: متى قَدِمتَ؟.

ووجهُ تسميةِ الأوّلِ مُستقَرّاً والثاني لَغواً، أنَّ المتعلَّقَ العامَّ لـمّا كانَ إذا حُذِفَ انتقلَ الضميرُ الذي كانَ مُستقِرّاً فيه إلى الظرفِ، سُمِّيَ ذلكَ الظرفُ مُستقَرّاً لاستقرارِ الضميرِ فيهِ؛ فهوَ في الأصلِ مُستقَرٌّ فيهِ، ثُمَّ حُذفتِ الصلةُ[3] اختصاراً[4] لِكثرةِ دَوْرِهِ بينَهم، كقولِهم في الـمُشتَرَكِ فيهِ مُشتَرَكٌ، ولـمّا كانَ الآخِرُ لمْ ينتقلْ إليهِ شيءٌ مِن مُتعلَّقِهِ سُمِّيَ لَغْواً أو مُلغىً؛ كأنَّهُ أُلغِيَ ولمْ يُعتَبرِ اعتبارَ الأوّلِ قالَهُ الدمامينيُّ[5].

قاعدةٌ:

كلُّ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ ليسَ بزائدٍ[6] ولا مِمّا يُستَثْنى بِهِ[7] لا بُدَّ أنْ يَتعلَّقَ بِالفعلِ، أو ما يُشبِهُهُ، أو ما أُوِّلَ بِما يشبِهُهُ، أو ما يُشيرُ إلى معناهُ[8].

والمتعلَّقُ إمّا أنْ يكونَ مَلفوظاً بِهِ أو مُقدَّراً. والـمُقدَّرُ إمّا واجبُ الحذفِ أو لا، وواجبُ الحذفِ في ثمانيةِ مواضعَ ذكرَها في الـمُغني[9].

---

(١) في ع: أم.

(٢) سقطت من ع.

(٣) بعدها في ق: وهي فيه.

(٤) في س: اختياراً.

(٥) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب - مخطوطاً- اللوحة ٢٨٣، الصفحة الثانية.

(٦) مثال الزائد الباء في قوله تعالى: ﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ - يونس:٢٩-، فلا تعلّق للمجرور عندئذ.

(٧) مثال ما يُستثنى به خلا وحاشا إذا جرّت ما بعدها، نحو: وصل القومُ خلا زيدٍ.

(٨) مثال ما يشبه الفعلَ الوصفُ، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ - الفاتحة: ٧-، ومثال ما أوّل بما يشبهه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ - الزخرف: ٨٤-، أي: وهو الذي هو إله في السماء، ففي السماء متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، وصحّ التعلق به لتأوّله بمعبود. ومثال ما يشير إلى معناه، نحو: أنا ابن ماوية إذْ جَدّ النفر فتعلّق إذْ بالاسم العلم، لا لتأوّلها باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٨٣).

(٩) انظر: مغني اللبيب ص ص ٥٨١-٥٨٣. منها: أن يقعا صفة، نحو: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾- البقرة: ١٩-، أو حالاً، نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ - القصص: ٧٩ - أو صلةً، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ - الأنبياء: ١٩ - أو خبراً، نحو: زيدٌ عندك أو في الدار أو أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾- إبراهيم: ١٠-.

[الإخبارُ بالظرفِ عنِ اسمَي الذاتِ والمعنى][1]

ولا يُخبَرُ باسمِ الزمانِ عنِ الـمُبتدأِ الجَوهرِ الـمُعبَّرِ عنهُ باسمِ الذاتِ، فلا يُقالُ: زيدٌ اليومَ؛ لِعدمِ الفائدةِ، فإنْ حَصَلَتْ جازَ؛ كأنْ يَكونَ المبتدأُ عامّاً والزمانُ خاصّاً، نحوَ: نحنُ في شهرِ كذا أو في زمانٍ طيِّبٍ[2].

وفُهِمَ مِنه أنَّ اسمَ المكانِ[3] يُخبَرُ بِه عنِ الجوهرِ؛ نحوَ: زيدٌ أمامَكَ، وعنِ اسمِ الـمَعنى؛ نحوَ: الخيرُ عندَكَ. وأنَّ اسمَ المعنى يُخبَرُ عنهُ بالزمانِ، وهو كذلكَ إذا كانَ الحدثُ غيرَ مُستمِرٍّ؛ نحو: الصومُ غداً، وإلّا فلا؛ لِعدمِ الفائدةِ.

[توجيهُ قولِهم الليلةَ الهلالُ]

وأمّا نحوُ قولِهم: الليلةَ الهِلالُ مِمّا ظاهِرُهُ أنَّهُ أُخبِرَ فِيه باسمِ الزمانِ عنِ الجوهرِ، فهوَ:

١/ مُتأوَّلٌ بِحذفِ اسمِ معنىً مُضافاً هوَ المبتدأُ في الحقيقةِ؛ كرؤيةُ الهلالِ الليلةَ، فالإِخبارُ إنَّما هو عنِ / ٤٣ أ / اسمِ المعنى لا عنِ الجوهرِ.

٢/ وقِيلَ: لا تأويلَ، بلِ الليلةَ خبرٌ عن الهلالِ؛ لِشبهِهِ باسمِ المعنى مِن حيثُ إنّه يحدثُ في وقتٍ دونَ آخرَ[4].

[الاستغناءُ عنِ الخبرِ][5]

ولـمّا كانَ مِن الـمُبتدأِ ما لا خبرَ له ـ لأنَّهُ فِي مَعنى الفِعلِ ـ لكنَّهُ[6] لَهُ مرفوعٌ يُغني عنهُ، نبَّهَ عليهِ بِقولِهِ: ويُغني عنِ الخبرِ في حصولِ الفائدةِ مرفوعُ وصفٍ يُكتَفَى بِهِ؛ فاعلاً كانَ أو نائبَهُ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا يُخبر بالزمان عن الذات، والليلةَ الهلالُ مُتأوَّلٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٣.

(٣) في ع وس: وفهم أنّ المكان.

(٤) في ق: وقت.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ مُعتَمِدٍ على استفهامٍ أو نفيٍ، نحوُ: أقاطنٌ قومُ سَلمى، وما مَضروبٌ العَمرانِ (انظر: شرح قطر الندى ص١٢١).

(٦) في ق وع وب وس: لكن.

والـمُرادُ بالوصفِ[1] اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ واسمُ التفضيلِ والمنسوبُ.

[شروطُ الوصفِ المستغني بمرفوعِهِ عنِ الخبرِ]

مُعتَمِدٌ ذلكَ الوصفُ ـ ليصحَّ الاكتفاءُ بالمرفوعِ ـ على:

أ . أداةِ استفهامٍ[2]؛ حرفاً كانتْ أو اسماً.

أو أداةِ نفيٍ كذلكَ، أو فعلاً:

فالاستفهامُ بالحرفِ نحوُ:

٨٧- أقـاطنٌ قـومُ سَـلمى أمْ نَـوَوْا ظَعَـناً ....[3]

وبالاسمِ نحوُ: كيفَ جالِسٌ العَمْرانِ؟

والنفيُ بالحرفِ نحوُ: ما مضروبٌ العَمْرانِ.

وبالفعلِ نحوُ: ليسَ قائمٌ الزيدانِ.

وبالاسمِ نحوُ: غيرُ قائمِ الزيدانِ، ومِنهُ قولُهُ:

٨٨- غـيرُ مأسـوفٍ عـلى زَمَـنٍ ينقـضي بـالهمِّ والحَـزَنِ[4]

---

(١) قال أبو حيان: الوصفُ المغني هو اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأسماء المشتقّة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطّراد، نحو: أقرشيٌّ أبواك.. وما كريمةٌ نساؤكم. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٠).

(٢) في ع: الاستفهام.

(٣) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢، وعجزه: إنْ يظعنوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قطنا.

اللغة: القاطن هو المقيم، والظاعن المرتحل.

والشاهد فيه: (أقاطنٌ قومُ) حيث جاء الفاعل قومُ ساداً مسدَّ الخبر، لأنّ المبتدأ وصف مسبوق باستفهام.

(٤) البيت من المديد لأبي نواس في خزانة الأدب ١/ ٣٤٥، والدرر اللوامع ٢/ ٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٩.

والشاهد فيه: (غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ) فشبه الجملة على زمن سَدّت مسدّ الخبر؛ لأنّ المبتدأ (غير) مضاف إلى وصف، وقد رفع هذا الوصف شبه الجملة على زمن.

والنفيُ في الـمَعنى كالنفيِ الصريحِ؛ نحوَ: إنَّما قائمٌ الزيدانِ.

ولا فرقَ في المرفوعِ أيضاً بينَ أنْ يكونَ اسماً ظاهراً كما مرَّ، أو ضميراً بارِزاً كقولِهِ:

٨٩- خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتُما [إذا لمْ تكونا عَلى مَنْ أُقاطِعُ](١)(٢)

وجعْلُ النفيِ بالفعلِ والاسمِ كالحرفِ، فيهِ تَجَوُّزٌ؛ لِخُروجِ الوصفِ عن كونِهِ مبتدأً حقيقةً.

واعتِمادُهُ على ما ذكَرَهُ شَرْطٌ لازِمٌ عِندَ جُمهورِ البصريِّينَ(٣)، وما أوهمَ خلافَ ذلكَ مُؤوَّلٌ عندَهم.

[أوجهُ تطابُقِ الوصفِ معَ مرفوعِهِ حكماً وإعراباً]

ثُمَّ هذا الوصفُ معَ مرفوعِهِ إمَّا أنْ يَتطابَقا أو لا:

١- فإنْ تَطابَقا إفراداً(٤) ـ نحوَ: أقائمٌ زيدٌ ـ جازَ في الوصفِ وجهانِ: الابتدائيَّةُ والخبريَّةُ إلَّا في نحوِ: أقائمٌ اليومَ امرأةٌ، فيتعيَّنُ الأوَّلُ. وهذا يقدحُ في قولِهم: إنَّه مَتَى أوقعَ تقدُّمُ الخبرِ في إلباسِ المبتدأِ بالفاعلِ وَجَبَ تأخيرُهُ.

٢- وإنْ تطابَقا تثنيةً وجمعاً ـ نحوَ: أقائمانِ الزيدانِ؟ وأقائمونَ الزيدونَ؟ـ تعيَّنَ خبريَّةُ الوصفِ على اللغةِ الفُصحى لِتحمُّلِهِ الضميرَ.

٣- وإنْ لمْ يَتَطابَقا؛ تعيَّنَ ابتدائيَّةُ الوصفِ، وما بعدَهُ فاعلاً أو نائباً عنهُ مُغنياً عنِ الخبرِ.

---

(١) زيادة من ع.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٦، والدرر اللوامع ٢/ ٥.

والشاهد فيه: (ما وافٍ بعهدي أنتما) حيث جاء الفاعل أنتما سادّاً مسدّ خبر المبتدأ وافٍ، وهو وصف مسبوق بما النافية.

(٣) خلافا للكوفيين والأخفش. (انظر: المقتصد ١/ ٥١٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٨-١٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢-١٠٨٣).

(٤) في ق: أفردا.

[جوازُ تعدُّدِ الخبرِ][1]

والأصلُ / ٤٣ ب / أنْ يُخبَرَ عنِ الـمُبتدأِ الواحدِ بخبرٍ واحدٍ كما مرَّ.

وقد يتعدَّدُ الخبرُ [نحوَ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[2]][3] جوازاً على الأصحِّ[4]؛ لأنَّ الخبرَ كالنعتِ، فجازَ تعدُّدُهُ ـ وإنِ اختلفَ الجنسُ ـ نحوَ: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[5].

[أنواعُ التعدُّدِ في الخبرِ]

والتعدُّدُ على ثلاثةِ أنواعٍ:

أَحدُها: أنْ يَتعدَّدَ لفظاً ومعنىً لا لِتعدُّدِ الـمُخبَرِ عنْهُ. وعلامةُ هذا النوعِ صحّةُ الاقتصارِ على كلِّ واحدٍ مِن الخبرينِ أو الأخبارِ؛ نحوَ: زيدٌ فقيهٌ شاعِرٌ كاتِبٌ، فإنِ استعملتَهُ بالعطفِ جازَ اتفاقاً.

ثانيها[6]: أن يتعدَّدَ لفظاً لا معنىً؛ لِقيامِ الـمُتعدِّدِ فيهِ مَقامَ خبرٍ واحدٍ؛ نحوَ: هذا حلوٌ حامِضٌ. ولا يجوزُ في هذا العطفُ؛ لأنَّ مجموعَهُما بمنزلةِ الخبرِ الواحِدِ؛ إذِ الـمَعنى هذا مزٌّ خلافاً لأبي عليٍّ[7]، ولِهذا امتنعَ توسُّطُ المبتدأِ بينَهُما، وتقدُّمُهما عليهِ على الأصحِّ[8].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتعدّدُ الخبرُ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٤).

(٢) سورة البروج، الآية ١٤.

(٣) زيادة من ق.

(٤) هذا قول الجمهور، خلافاً لابن عصفور وكثير من المغاربة حيث منعوا تعدّد الخبر، وقصر بعضهم الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، وقيل غير ذلك.(انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٦).

(٥) سورة طه، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾.

(٦) في الأصل: ثانيهما، والـمُثبت من ق وع وس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١١، فعنده أنّ قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وقد ردّه ابن مالك.

(٨) خلافاً لابن جني، إذ أجـاز تقدّم أحد الخبرين على المبتـدأ. (انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٦).

ثالثُها: أنْ يتعدَّدَ لِتعدُّدِ صاحِبِهِ:

• إمّا حقيقةً؛ نحوَ: بَنوكَ فقِيهٌ وشاعِرٌ وكاتِبٌ، وقولُهُ:

٩٠- يـداكَ يـدٌ خـيرُها يُرتَجـى وأُخْـرى لأعـدائِها غائِظـةٌ [١]

• أو حُكماً؛ نحوَ: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾[٢]، وهذا ممّا[٣] يجبُ فيه العطفُ. وصرّحَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ بعدمِ التعدُّدِ فيهِ وفي النوعِ الثاني، وفي شرحِهِ بأنَّ التعبيرَ فيهما بغيرِ لفظِ الوَحدةِ لا يُقال إلّا مَجازاً[٤]؛ فَمَا في الشرحِ[٥] مِن حكايةِ الإجماعِ على التعدُّدِ فيهما منظورٌ فيهِ، اللّهُمَّ إلّا أنْ يُريدَ إجماعَ مَن تقدَّمَ.

فائدةٌ [في تعدُّدِ الـمُبتدآتِ]

إذا تعدَّدَتْ مُبتدآتٌ مُتوالِيةٌ فلكَ في الإخبارِ عنها طريقانِ:

أَحدُهما: أنْ تجعلَ الروابِطَ في المبتدآتِ؛ فَتُخبِرَ عن آخِرِها، وتجعلَهُ معَ خبرِهِ خبراً لِما قبلَهُ، وهكذا إلى أنْ تُخبِرَ عن الأوّلِ بِتالِيهِ معَ ما بعدَهُ، وتُضيفَ غيرَ[٦] الأوّلِ إلى ضميرِ مَتلُوِّهِ؛ نحوَ: زيدٌ عمُّهُ خالُهُ أخوهُ أبوهُ قائِمٌ، والمعنى: (أبُ[٧] أخِ خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ)[٨].

---

(١) البيت من المتقارب لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٣٣.

الشاهد فيه: (يداكَ يدٌ....وأخرى..) حيث جاء الخبر متعدّداً لتعدّد صاحبه.

(٢) سورة الحديد، من الآية ٢٠، وهي بتمامها ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾.

(٣) سقطت مما من ق ود وب وس.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

(٥) قال ابن هشام في الشرح: وأجمعوا على عدم التعدّد في مثل زيدٌ شاعرٌ وكاتب وفي نحو: الزيدان شاعر وكاتب وفي نحو: هذا حلو حامضٌ لأنّ ذلك كلّه لا تعدّد فيه في الحقيقة. (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٤).

(٦) في ع: على.

(٧) في ع وس: أبو.

(٨) في همع الهوامع ١/ ٣٤٧: أبو أخي خال عمّ زيد قائمٌ.

والآخَرُ[1]: أنْ تجعلَ الروابطَ في الأخبارِ؛ فتأتيَ بعدَ خبرِ الأخيرِ بِهاءٍ آخِراً لأوَّلٍ[2]، وتالٍ لِمتلوٍّ؛ نحوَ: زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزيدونَ ضاربوهُما عندَها بإذنِهِ، والمعنى: الزيدونَ ضاربو الأخوينِ عندَ هندٍ بإذنِ زيدٍ. وهذا المثالُ ونحوُهُ لمْ يُوجدْ مِثلُهُ / ٤٤ أ / في كلامِ العربِ، وإنَّما وضَعَهُ النُّحاةُ للاختبارِ والتمرينِ، قالَهُ أبو حيّان[3].

[تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ][4]

واعلمْ أنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يَتأخَّرَ عنِ المُبتدأِ؛ لأنَّهُ وصفٌ لهُ في المَعنى، فحقُّهُ أنْ يتأخَّرَ عنهُ وضعاً كما هو مُتأخِّرٌ عنه طبعاً، ولكنَّهُ قدْ يتقدَّمُ عليْهِ ـ حيثُ لا مانعَ ـ:

أ- إمّا جوازاً؛ نحوَ: في الدارِ زيدٌ.

ب- أو وجوباً:

- بأنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ:

١/ إمّا بنفسِهِ كالاستفهامِ، وذلكَ نحوُ: أينَ زيدٌ؟؛ إذْ لوْ أُخِّرَ لَخرجَ ما لهُ صدرُ الكلامِ عن صَدْريَّتِهِ.

٢/ أو بغيرِهِ؛ نحوَ: صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ؟.

- أو يوقِعُ تأخُّرُهُ في لُبسٍ ظاهِرٍ؛ نحوَ: عِندي دِرهمٌ، ولِي وَطَرٌ[5]، إذْ لو أُخِّرَ لتُوهِّمَ أنَّهُ صِفةٌ لِلنكرةِ، فالتُزِمَ تقدُّمُهُ[6] دفعاً للإلباسِ.

---

(١) في ق وب: والأخرى.

(٢) في ق: آخرٍ لأول.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٩-١١٤٠- بتصرف يسير-، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٧.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدَّمُ، نحو: في الدارِ زيدٌ، وأينَ زيدٌ؟ (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٤).

(٥) جزء من أحد أبيات ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:

ونحوَ عندي درهمٌ ولي وَطَرْ ... مُلتزم فيه تقدُّمُ الخبر

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٤).

(٦) في ق وع ود: تقديمه.

• أو يكونُ المبتدأُ محصوراً فيهِ بإلاّ:

= لفظاً؛ نحوَ:

٩١- ....ما لنا إلّا اتباعُ أحمدا[1] ـ عليهِ السلامُ[2] ـ

= أو معنىً؛ نحوَ: إنّما قائمٌ زيدٌ؛ إذْ لو أُخِّرَ لأوهمَ الانحصارَ في الخبرِ.

• أو يعودُ ضميرٌ متَّصلٌ بالمبتدأِ على بعضِ مُتعلِّقِ الخبرِ؛ نحوَ: على التمرةِ مثلُها زُبْداً[3]، أو على مُضافٍ إليهِ الخبرُ؛ كقولِهِ:

٩٢-........................ ....ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها[4]

إذْ لوْ أُخِّرَ لَلزِمَ عَودُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً.

[حذفُ المبتدأِ والخبرِ جوازاً][5]

وقد يُحذَفُ كلٌّ مِنَ المبتدأِ والخبرِ جوازاً لِلعلمِ بِهِ، وقدِ اجتمعَ حذفُ كلٍّ مِنهما وبقاءُ

---

(١) جزء من أحد أبيات الألفية، وهو بتمامه:

وخبرَ المحصورِ قدِّم أبدا كما لنا إلا اتّباعُ أحمدا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٥).

(٢) في ق: ﷺ، وفي س: عليه الصلاة والسلام.

(٣) من أقوال العرب، وزُبداً هنا تُعرب تمييزاً، والزُّبْد: هو خلاصة اللبن، واحدته زُبدة (انظر: التوطئة ص٣١١، ومغني اللبيب ١/ ٤١٣، ولسان العرب ـ زبد، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٦).

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل للمجنون في ديوانه ص٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص٦٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٨٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢١٥.

والبيت بتمامه:

أهابُكِ إجلالاً، وما بكِ قُدرةٌ عليَّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبها.

والشاهد ظاهر في النصّ.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُحذَفُ كلٌ من المبتدأ والخبر، نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾، أي: عليكُم، أنتم (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٥).

الآخَرِ في نحوِ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[1]؛ فسلامٌ مبتدأٌ والمسوِّغُ لهُ الدعاءُ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: عليكُم، وقومٌ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: أنتمْ.

[مسألة: المبتدأُ والخبرُ أيُّهما الأَوْلى بالحذفِ]

قالَ ابنُ إيّاز[2]: وإذا دارَ الأمرُ بينَ كونِ[3] المحذوفِ مبتدأً وكونِهِ خبراً، فأيُّهما أولى؟ قال الواسطيُّ[4]: الأَوْلى كونُ المحذوفِ المبتدأ؛ لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدةِ. وقال العبديُّ[5]: الأَوْلى الخبرُ؛ لأنَّ التجوُّزَ في آخِرِ الجملةِ أسهلُ.

وفي المحذوفِ مِن نحوِ: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ أقوالٌ[6]، ثالثُها التخييرُ.

[حذفُ المبتدأِ وجوباً]

وقد يجِبُ حذفُ كلٍّ مِنهما، فيجبُ حذفُ المبتدأِ ـ ولم ينبِّهْ عليهِ هُنا ـ:

١. إذا أُخبِرَ عنهُ بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ؛ كمررتُ بزيدٍ الكريمُ[7].

---

(١) سورة الذاريات، من الآية ٢٥. وتمامها مع الآية السابقة ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) في ع: أن يكون.

(٤) الواسطي: هو القاسم بن القاسم بن عمرو بن منصور، أبو محمد الواسطي، المتوفى بحلب سنة ٦٢٦هـ لغويّ ونحويّ، من مصنفاته: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٥) العبدي: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب النحوي، المتوفى سنة٤٠٦هـ، إمام في النحو واللغة، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، من تصانيفه: المختصر في النحو (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٩٨، وهدية العارفين ١/ ٧١)

(٦) ذهب سيبويه والمازني والمبرّد إلى أنّ المذكور خبر الأول والمحذوف خبر الثاني، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكس ذلك، وذهب آخرون إلى التخيير. (انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٥).

(٧) ومثال النعت المقطوع لمجرّد ذم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، ومثال النعت المقطوع لمجرد الترحم: مررت بعليٍّ المسكينُ.

٢. وبِمخصوصِ نِعْمَ وبِئْسَ مؤخّراً عَنْهما؛ كنِعْمَ الرجلُ زيدٌ، / ٤٤ ب / إذا قُدِّرَ خبراً[1].

٣. أو بصريحِ[2] القسمِ؛ نحوَ: في ذمَّتي لأفعَلَنَّ، أي: يمينٌ[3].

٤. أو بمصدرٍ جِيءَ بِهِ بدلاً مِن اللفظِ بِفعلِه؛ كصبرٌ جميلٌ، أي: صبري.

[حذف الخبر وجوبا][4]

وأمّا حذفُ الخبرِ وجوباً؛ فقد نبَّهَ عليهِ بِقولِهِ: ويجبُ ـ أي: الحذفُ ـ في الخبرِ[5] في أربعِ مسائلَ:

الأولى والثانيةُ: قبلَ جوابَيْ لولا الامتناعيّة ـ أي الدالّةِ على امتناعِ الثاني لِوجودِ الأوّلِ ـ والقسمِ الصريحِ؛ وهوَ ما يُعلَمُ بِمجرَّدِ لفظِهِ كونُ الناطقِ بهِ مُقسِماً؛ نحوَ: لَعَمرُكَ، وايْمُنُ الله، وأمانةُ الله، بِخلافِ غيرِه؛ نحوَ: على عهدِ الله، فلا يُعلَمُ ذلكَ إلّا بقرينةٍ؛ كذكرِ جوابٍ بعدَهُ. فهذا يجوزُ فيهِ الإثباتُ والحذفُ.

ومحلُّ وجوبِ الحذفِ في الأُوْلى أنْ تُعلِّقَ[6] الامتناعَ على نفسِ المبتدأِ ـ كما هو الغالبُ في لولا ـ وهذا هو المُرادُ بقولِهم: يجبُ الحذفُ إذا كانَ الخبرُ كَوناً مُطلقاً[7]؛ نحوَ: لولا

---

(١) وفيه وجه آخر على اعتبار (زيد) مبتدأ مؤخّراً، و(نِعم الرجلُ) جملة فعلية في محلّ رفع خبر مقدم، وعلى هذا الوجه لا شاهد في الجملة عندئذ.

(٢) في س: أو بما يدلّ على.

(٣) في الأصل يميني، والمثبت من ع وق وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجب حذفُ الخبرِ قبل جوابَيْ لولا والقسم الصريح، والحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة، نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولعمرُك لأفعلنَّ، وضربي زيداً قائماً، وكلّ رجلٍ وضيعتهُ». (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٥).

(٥) سقطت في الخبر من ق وع.

(٦) في ع وب: يتعلّق، وفي س: يعلّق.

(٧) في المسألة خلاف؛ فالجمهور يوجبون حذف خبر لولا دائماً على اعتبار أنّ خبرها لا يأتي إلا كوناً عاماً، وخالفهم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، حيث قيدوا وجوب الحذف فيما إذا كان الكون عاما، أما إذا دلّ على كون خاصّ ودلّ عليه دليل جاز حذفه وإلا امتنع.(انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٧، ومغني اللبيب ص٣٦٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٧).

زيدٌ لأكرمتُكَ، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فإنْ تعلَّقَ على نسبةِ الخبرِ إلى المبتدأِ، جازَ الحذفُ إنْ دلَّ على الخبرِ دليلٌ، وإلَّا يجبُ[1] ذكرُهُ؛ نحوَ: «لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بالإسلامِ لَهدمتُ الكعبةَ»[2].

والثالثةُ: قبلَ الحالِ الـمُمتنعِ كونُها خَبَراً عن المبتدأِ المذكورِ قبلَها؛ بأنْ يكونَ المبتدأُ مصدراً عامِلاً في مُفسِّرِ صاحِبِ الحالِ ـ كما سيأتِي[3] ـ أو مُضافاً إلى الـمَصدرِ الـمَذكورِ؛ نحوَ: أكثرُ شُربِي السَّويقَ[4] مَلتوتاً، أو إلى مُؤوَّلٍ بهِ؛ نحوَ: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً.

ويجوزُ تقديمُ هذهِ الحالِ على المصدرِ عندَ البصريِّينَ[5]، وتوسُّطُ مَعمُولِها بينَها وبينَ المصدرِ ومَعمُولِه[6]، لا توسُّطُها بينَ المصدرِ ومَعمُولِهِ[7]؛ لِلفَصلِ بينَهما. وخَرَجَ بقولِهِ

---

(١) في ق وع وب وس: وجب.

(٢) جزء من حديث من رواية عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ـ ﷺ ـ قال: لولا أنّ قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال بكفر -؛لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها وضوء، ولأدخلت فيها الحجر. (انظر: صحيح البخاري ـ كتاب الحج ـ رقم الحديث ١٥٨٥، وصحيح مسلم ٢/ ٩٦٩، برقم ١٣٣٣).

والشاهد فيه: لولا قومك حديثو عهد حيث ذكر الخبر ـ حديثو ـ وجوباً لأنّه كون خاصّ ولا دليل عليه.

(٣) نحو: ضربي زيداً قائماً، وسيأتي في الصفحة التالية.

(٤) السَّويق: ما يتخذ من الحنطة والشعير، سُمّي بذلك لانسياقه من الحلق، (ج) أَسْوِقةٌ. (انظر: لسان العرب والمعجم الوسيط (سوق).

(٥) في المسألة أربعة أقوال ذكر أولها، أما الثاني فالمنع وعليه الفراء، وأما الثالث فالجواز إذا كانت الحال من مضمر نحو: مُسْرعاً قيامُك، والمنع إذا كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيدٍ، وعليه الكسائي وهشام، وأما الرابع فالمنع إن كان المصدر متعدياً وعليه الكسائي والفراء وهشام، نحو: ملتوتاً شربُكَ السَّويق، والجواز إن كان لازماً. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٦-١٠٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٣).

(٦) نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً وهذا جائز عند البصريّين والكسائيّ؛ لعدم الفصل بين المصدر ومعموله، وقد منعه الفراء.(انظر: همع الهوامع ١/ ٣٤٣).

(٧) نحو: شربُك ملتوتاً السَّويقَ ، وهذا لا يصح؛ لأنّ فيه الفصل بين المصدر شربُك ومعموله السَّويقَ، وقد منعه الفراء.(انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٣).

الـمُمتنعُ إلى آخرِه الصالِحُ جعلُها خبراً لمبتدأٍ[1]؛ فالرّفعُ فيهِ واجِبٌ، نحوَ: ضربِي زيداً شديدٌ. وأمّا قولُهُم: حُكمُكَ مُسمَّطاً[2] أي: حُكمُكَ لكَ مُثبتاً فشاذٌّ.

والرابعةُ[3]: بعدَ واوِ الـمُصاحَبةِ الصَّريحةِ في معنى الـمُصاحَبةِ[4]؛ بأنْ تكونَ نصّاً في المعيّةِ ـ كما سيأتي ـ فإنْ لمْ تكُنْ نصّاً فيها كما إذا قُلتَ: / ٤٥ أ / زيدٌ وعمروٌ، وأردتَ الإخبارَ باقترانِهما جازَ ذكرُهُ ـ لِعدمِ التنصيصِ على المعيّةِ ـ والحذفُ اعتماداً على أنَّ السامِعَ يَفهَمُ مِن اقتصارِكَ على ذِكرِ الـمُتعاطِفَيْنِ مَعنى الاقترانِ والاصطحابِ.

وأشارَ إلى أمثلةِ ما تقدَّمَ مِن الـمَسائلِ الأربعةِ على طريقِ اللفِّ والنشرِ الـمُرتَّبِ بِقولِهِ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[5]، فـأنتمْ مُبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: صدَدْتُمونا، بدليلِ: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ؟﴾[6]، وهذا ـ كما ترى ـ مِمّا تعلَّقَ فيه الامتناعُ على النسبةِ وقد تقدَّمَ أنَّ

---

(١) في ع: المبتدأ.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، رواه العسكري في جمهرة الأمثال ١/ ٣٢ بلفظ حكمَك مسمَّطاً في حين رواه الميداني في مجمع الأمثال ١/ ١٤٣ بلفظ حكمُك مُسمَّطٌ [على القياس -. قال العسكري: يُراد به حكمك مرسلاً، أي: احتكم وخذ حكمك سهلاً. قال محمد محيي الدين عبد الحميد: لعلّ ما ذكره النحاة حكمك مسمطا رواية ثالثة، ولعلها مركبّة من الروايتين الأوليين.

والشاهد فيه: أنّ الحال يَصلحُ كونه خبراً، لذا كان الأصل أن يرتفع كخبر للمبتدأ، ومن ثمَّ فنصبهم للحال جاء هنا شاذاً. (انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٢٧).

(٣) في الأصل والرابع، والـمُثبت من ع وب وس.

(٤) خالف في هذا الموضع الكوفيون والأخفش، فزعموا أنّ نحو كل رجلٍ وضيعتُه مستغنٍ عن تقدير الخبر، لأنّ معناه مع ضيعته. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٢٦).

(٥) سورة سبأ، من الآية ٣١. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) سورة سبأ، من الآية ٣٢. وهي بتمامها ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓاْ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم ۖ بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ﴾.

حذفَ الخبرِ فيهِ لِدليلٍ[1] جائزٌ لا واجِبٌ، فالأَوْلى التمثيلُ بِما يكونُ فيه الخبرُ كوناً مطلقاً، وإنّما حُذِفَ[2]؛ لأنَّه معلومٌ بِمُقتضى لولا؛ إذْ هِي دالّةٌ عَلى امتناعِ لوجودٍ، والمدلولُ على امتناعِهِ هوَ الجوابُ، والمدلولُ على وجودِه هوَ المبتدأُ، وإذا[3] قِيلَ لولا زيدٌ لأتيتُكَ، لم نشكَّ[4] في أنَّ وجودَهُ يمنعُ من الإتيانِ، فَصحَّ الحذفُ لِتعيُّنِ المحذوفِ، ووجبَ لِسدِّ الجوابِ مسدَّهُ.

ونحوَ: لعَمرُكَ لأفعَلَنَّ، فـعَمْرُكَ مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: قَسَمي لِلعلمِ بِهِ، وَوَجبَ لسدِّ الجوابِ مَسدَّهُ، وعَمرَكُ بفتحِ العينِ مِن عَمرَ الرجلُ بِكسرِ الميمِ إذا عاشَ زمناً[5] طويلاً، ثُمَّ استُعمِلَ في القسمِ مُراداً به الحياةُ.

ونحوَ: ضربِي زيداً قائماً، فـضربِي مبتدأٌ؛ وهوَ مصدرٌ عامِلٌ في زيدٍ النصبَ، وقائماً حالٌ مِن الضميرِ المُستترِ[6] في كانَ المحذوفةِ، وهو سادٌّ مسدَّ الخبرِ؛ والأصلُ [ضربي زيداً][7] حاصلٌ إذا كانَ أو إذْ كانَ[8] قائماً، فحُذِفَ حاصِلٌ الذي[9] هو الخبرُ، ثُمَّ الظرفُ، وكانَ المحذوفةُ تامّةٌ، وهذهِ الحالُ لا يصحُّ جعلُها خبراً عنْ ضربِي؛ لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المَعنى، والضربُ لا يُوصَفُ بالقيامِ، وإنَّما لمْ تُجعَل كانَ ناقصةً والمنصوبُ خبرَها؛ لأمرينِ:

○ أحدُهما التزامُ تنكيرِ الحالِ؛ فإنَّهم لا يقولونَ: ضربِي زيداً القيامُ[10]. فلمّا التُزِمَ تنكيرُهُ عُلِمَ أنَّه حالٌ لا خبرٌ.

---

(١) في ق وع وس: للدليل.

(٢) في ق وع: كان حذفه واجباً.

(٣) في ع: على.

(٤) في ق وع وب وس: يشكّ.

(٥) في ق: زماناً.

(٦) في ق وع وب وس: المستكنّ.

(٧) زيادة من ق وع ود.

(٨) سقطت أو إذ كان من ق.

(٩) بعدها في ع: كان.

(١٠) في ق وع وب وس: القائم.

○ الثاني وقوعُ الجملةِ الاسميّةِ مقرونةً بالواوِ موضعَهُ[1]؛ كالحديثِ: «أقربُ ما يكونُ العبدُ مِن ربِّه وهو / ٤٥ ب / ساجدٌ»[2].

ونحوَ: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ - بالضادِ المُعجَمةِ والمُثنّاةِ التحتيّةِ - وهي الحِرفةُ سُمّيتْ بِذلكَ؛ لأنَّها إذا تَركَها صاحِبُها[3] ضاعَتْ، فيكونُ قد ضيَّعَها أو ضاعَ بِتركِها، فكلٌّ مبتدأٌ، ورجلٍ مُضافٌ إليهِ، وضيعتُهُ مَعطوفٌ على المبتدأِ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: مقرونانِ؛ لِدلالةِ الواوِ وما بعدَها على المصاحبةِ والاقترانِ، ووجبَ لقيامِ الواوِ مقامَ معَ[4].

---

(١) في ق وع ود وب وس: موقعه.

(٢) الحديث من رواية أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللهِ - ﷺ - قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، رقم ٧٤٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦/ ١٠٥، والسنن الكبرى ١/ ٢٤٢، برقم ٧٢٣، وعون المعبود ٣/ ٩٥، وكشف الخفاء ١/ ١٨١).

(٣) سقطت من ق وب وس.

(٤) بقيت مسألة واحدة في مواضع وجوب حذف الخبر؛ وهي في قول العرب حسبُك يَنَم الناسُ، فالجمهور على أنّ حسبُك مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبُك السكونُ ينم الناس. وذهب الأخفش وابن طاهر إلى أنّه مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اكتفِ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٩).

بابٌ في ذكرِ ما ينسخُ المبتدأَ والخبرَ[1]

النواسِخُ لِحُكمِ المبتدإِ والخبرِ ثلاثةُ أنواعٍ مِن حيثُ العملُ:

أَحدُها[2]: ما يَرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ؛ وهو كانَ وأخواتُها، وما حُمِلَ على ليسَ، وأفعالُ المقاربةِ.

والثاني: عكسُهُ؛ وهو إنَّ وأخواتُها، وما حُمِلَ على إنَّ.

والثالثُ: ما[3] ينصبُهُما معاً؛ وهو ظنَّ وأخواتُها، وأعلمَ وأخواتُها.

وسُمِّيتْ نواسِخَ؛ لإزالتِها حُكمَ[4] المبتدإِ والخبرِ أَخْذاً مِن النسخِ، وهو لغةً[5] الإزالةُ. وبدأَ بالنوعِ الأوَّلِ غيرَ مُتعرِّضٍ[6] لأفعالِ المُقاربةِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب؛ النواسخُ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع. (انظُر: شرح قطر الندى ص١٢٦).

(٢) في الأصل إحداها، والمثبت من ع وس ود.

(٣) سقطت ما من ب.

(٤) في ع: لحكم.

(٥) قال الجوهري: نسخ: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ وانْتَسَخَتْهُ: أزالته، ونَسَخَتِ الريحُ آثارَ الدارِ: غَيَّرَتْها. ونَسَخْتُ الكتاب، وانْتَسَخْتُهُ، واستنسختهُ، كلُّه بمعنًى. والنُسْخَةُ بالضم: اسمُ المُنْتَسَخِ منه. ونَسْخُ الآيةِ بالآيةِ: إزالة مثلِ حُكْمِها، فالثانية نَاسِخَةٌ والأولى منسوخةٌ؛ والتَناسُخُ في الميراث: أن يموت وَرَثَةٌ بعد ورثةٍ وأصل الميراث قائمٌ لم يقسَّمْ.

(انظر: الصحاح- نسخ).

وقال ابن فارس: نسخ النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلا أنّه مختلفٌ في قياسه: قال قوم: قياسُه رفْعُ شيءٍ وإثباتُ غيرِه مكانَه، وقال آخرون: قياسُه تحويلُ شيءٍ إلى شيءٍ. قالوا: النَّسْخ: نَسْخ الكِتاب، والنَّسْخ: أمرٌ كان يُعمَل به من قبلُ ثم يُنسَخ بحادثٍ غيرِه، كالآية ينزل فيها أمرٌ ثم تُنسَخ بآيةٍ أخرى، وكلُّ شيءٍ خَلَفَ شيئًا فقد انتَسخَه؛ وانتسخت الشَّمسُ الظِّلّ، والشَّيبُ الشبابَ، وتناسُخُ الورَثةِ: أن يموتَ ورثةٌ بعد ورثةٍ وأصلُ الإرث قائم لم يُقَسَّم، ومنه تناسُخُ الأزمنة والقُرون. قال السجستانيّ النَّسْخ: أن تحوّل ما في الخليّة من العَسَل والنَّحْل في أُخرى، قال: ومنه نَسْخُ الكتاب. (انظر: مقاييس اللغة – نسخ).

(٦) في ع وس: معترض.

كانَ وأخواتُها[1]

ثُمَّ اعلمْ أنَّ كانَ وأخواتُها على ثلاثةِ أقسامٍ:

أ . أحدُها: ما يَعملُ هذا العملَ مِن غيرِ شرطٍ، وهو[2] ثمانيةٌ: كانَ وأمسى وأصبحَ وأضحى وظَلَّ وباتَ وصارَ وليسَ، وفي معنى صارَ: آضَ ورجعَ وعادَ واستحالَ وحارَ[3] وراحَ وتحوّلَ.

ب. الثاني: ما يَعملُ[4] بشرطِ تقدُّمِ نَفيٍ أو نَهيٍ أو دعاءٍ؛ وهو أربعةٌ: ما زالَ - ماضِي يزالُ، لا ماضِي يزِيلُ ولا يزُولُ؛ فإنَّهما تامّانِ: الأوّلُ[5] مِنهُما مُتعدٍّ إلى واحدٍ ومصدرُهُ الزَّيْلُ، والثاني[6] قاصِرٌ ومصدرُهُ الزوالُ - وما فتِئَ وما انفكَّ وما برِحَ، وهذهِ الأربعةُ معانِيها مُتَّفِقةٌ بلا خلافٍ:

مثالُ النفيِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[7]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[8] ومنهُ ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا [تَذْكُرُ يُوسُفَ][9]﴾[10]، وقولُهُ:

---

(1) قال ابن هشام في قطر الندى: أحدهما: كانَ، وأمسى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ، وما زالَ، وما فتِئَ، وما برِح، وما دامَ (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٦-١٢٧).

(2) في س: و.

(3) في الأصل حال، والمثبت من ق وع وب. وحار بمعنى رجع كما في لسان العرب.

(4) في ق وع وس: يعمله.

(5) يُقال: زاله عن مكانه يَزِيلُهُ زيلاً، وأزاله إزالةً وإزالاً، وتزيّلوا تزيُّلاً وتزييلاً: تفرَّقوا، وزيّله: فرَّقه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ - يونس:٢٨-. (انظر: القاموس المحيط-زيل).

(6) يُقال: زال يزول زوالاً، والزوال: الذهاب والاستحالة. وزال النهارُ: ارتفعَ، وزالت الشمسُ زوالاً وزولاناً: مالت عن كبد السماء، وزاوله مُزاولة وزِوالاً: عالجه وحاوله وطالبه. (انظر: القاموس المحيط - زول)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ - فاطر:٤١-، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ - إبراهيم:٤٦-.

(7) سورة هود، من الآية ١١٨. وهي بتمامها وما بعدها ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

(8) سورة طه، من الآية ٩١. وهي بتمامها ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾.

(9) زيادة من ق.

(10) سورة يوسف، من الآية ٨٥. وهي بتمامها ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

٩٣- فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرحُ قاعِداً ....[1]

إذِ الأصلُ: لا تفتأُ، ولا أبرحُ.

ومثالُ النهيِ قولُهُ:

٩٤- صاحِ شمِّرْ ولا تزلْ[2] ذاكرَ المو تِ؛ فنِسيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ[3]

والدعاءِ قولُهُ:

٩٥- .... ولا زالَ مُنْهَلاً/ ٤٦ أ/ بِجَرعائِكِ القَطْرُ[4]

وقيّدَهُ في الارتشافِ بلا خاصّةً كما في البيتِ[5].

ج. القسمُ الثالثُ: ما يعملُ هذا العملَ بشرطِ تَقَدُّمِ ما المصدريّةِ الظرفيّةِ؛ وهو دامَ[6] لا غيرَ؛ كـ

٩٦- ....أعطِ ما دمتَ مُصِيباً دِرهماً[7]

---

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٣/ ٥٠٤، والخصائص ٢/ ٢٨٤، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٢. وعجزه: ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي.

اللغة: الأوصال جمع وِصْل: وهو كل عظم يُفصَل من الآخر.

الشاهد فيه: (أبرحُ قاعداً) حيث أعمل ـ أبرح ـ مع أنّه لم يسبق بحرف النفي، لكنّه مقدر، أي: لا أبرحُ قاعداً.

(٢) في الأصل: تزال، والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤، والدرر اللوامع ٢/ ٤٤.

والشاهد فيه: (ولا تزَلْ ذاكرَ الموت) حيث أجرى فيه مضارع زال مجرى كان في العمل لأنّها مسبوقة بحرف النهي، وهو شبه نفي.

(٤) عجز بيت من الطويل لذي الرمّة غيلان بن عقبة في ديوانه ص٥٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠٠، ولسان العرب- يا، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٥، والدرر اللوامع ٥/ ١١٧.

وصدر البيت: ألا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على البلى.

اللغة: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والقطر: المطر.

والشاهد فيه: (لا زال منهلاً) حيث أجرى زال مجرى كان لأنّها سُبقت بلا الدعائية، والدعاء شبيه النفي.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠.

(٦) في ق: ما دام.

(٧) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره: ومثلُ كان دامَ مسبوقا بِما. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٢).

أي: مُدّةَ دوامِكَ مُصيباً [درهماً، وكقولِهِ تعالى ﴿وَأَوْصَـٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾][1].

وسُمِّيتْ ما هذهِ مصدريّةً ظرفيّةً؛ لأنّها تُقدَّرُ بالمصدرِ والظرفِ. فلوْ[2] لمْ يتقدَّمْها[3] ما، أو كانتْ مصدريّةً غيرَ ظرفيّةٍ لمْ تعمَلْ. وإنْ وليَ مَرفُوعَها منصوبٌ فهو حالٌ؛ كعجبتُ مِمّا دامَ زيدٌ صحيحاً، أيْ: مِن دوامِهِ صحيحاً. ولا يلزمُ مِن وجودِ المصدريّةِ الظرفيّةِ وجودُ العملِ المذكورِ، بدليلِ قولِهِ تَعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[4]؛ إذْ لا يلزمُ مِن وجودِ الشرطِ وجودُ الـمَشروطِ، ولا توجدُ الظرفيّةُ بدونِ المصدريّةِ.

[الخلافُ في ليسَ]

واتّفقَ النّحاةُ على أنَّ كانَ وأخواتَها أفعالٌ إلّا ليسَ؛ فإنَّ الفارسيَّ ومَن تَبِعَهُ يذهبُ[5] إلى حرفيّتِها. والصحيحُ[6] فعليّتُها؛ لاتّصالِ ضمائرِ الرفعِ البارزةِ وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ بِها كما تقدَّمَ.

[عملُها][7]

فيرفعْنَ[8] ـ هذهِ الأفعالُ وكذا ما تصرَّفَ مِنها ـ المبتدأَ تشبيهاً بالفاعلِ، ويُسمَّى اسماً لهُنَّ حقيقةً وفاعلاً مجازاً، وينصبْنَ خبرَه تشبيهاً بالمفعولِ، ويُسمَّى خبراً لَهُنَّ حقيقةً، ومفعولاً مجازاً.

---

(١) زيادة من ق. والآية من سورة مريم برقم ٣١. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَـٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

(٢) في س: ول.

(٣) في ع: تتقدمها.

(٤) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. والآيتان بتمامها: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.

(٥) في ب ود: ذهب.

(٦) في المسألة خلاف، فالجمهور على أنّ (ليس) فعلٌ لاتصال ضمائر الرفع وتاء التأنيث الساكنة به، وذهب ابن السراج ـ كما يرويه أبو حيان خلافاً لما في كتابه الأصول في النحو ـ إلى حرفيتها مستنداً إلى عدم تصرّفه، ووافقه الفارسي وابن شقير البغدادي، وذهب الزجاجي إلى أنّ (كان) وأخواتها حروف. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٧، والأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٢، والمسائل الحلبيات ص ص ٢٢١-٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٠-٤١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: فيَرْفَعْنَ المبتدأ اسماً لَهُنَّ، ويَنْصِبْنَ الخبر خَبَراً لَهُنَّ، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٢).

(٨) في الأصل فترفعن، والمثبت من ق وع وس.

[شروطُ المبتدأِ حتّى يُنسَخَ بكانَ]

لكنْ يُشتَرَطُ في المبتدأِ الذي تدخُلُ عليهِ: أنْ لا يُخبَرَ عنهُ بجملةٍ طلبيّةٍ ولا إنشائيّةٍ، وأنْ لا يلزمَ التصديرَ(١)، ولا الحذفَ(٢)، ولا عدمَ التصريفِ(٣)، ولا الابتدائيّةَ(٤)؛ سواءٌ كانت لِنفسِهِ(٥) أو(٦) لمصحوبٍ لفظيٍّ(٧) أو(٨) معنويٍّ(٩)؛ نحوَ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾(١٠)، وأمّا قولُهُ:

٩٧- وكُـــونِي بالمكـــارِمِ ذكِّرِينِـــي ....(١١)

فنادرٌ، ولعلَّهُ استغنَى عنْ ذِكرِ هذهِ الشروطِ إحالةً على المثالِ(١٢)؛ فإنّهُ جامعٌ لَها.

[الخلافُ في عملِهَا]

وما اقتضاهُ كلامُهُ مِن نسبةِ الرفعِ إلى هذهِ الأفعالِ هوَ مذهبُ البَصريِّينَ(١٣).

---

(١) مثال ما لزم التصدير أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقترن بلام الابتداء (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٨-١١٤٩).

(٢) مثال ما لزم الحذف المخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: مررتُ بزيدٍ العالـمُ.

(٣) في ع وب: التصرف، ومثالها: أيْمن الله- في القسم -، وطُوبى للمؤمن، وويلٌ للكافر..

(٤) في ق: ابتدائية.

(٥) مثال ما لزم الابتدائية لنفسه: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك.

(٦) في باقي النسخ: أم.

(٧) كالمبتدأ بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية ولام الابتداء، نحو: لولا زيدٌ سالمٌ لهلك.

(٨) في ب وس: أم.

(٩) مثل (ما) التعجبية، وما جرى مثلاً، نحو: الكلابَ على البقرِ أي أرسلِ الكلابَ. (انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ١٤١).

(١٠) سورة الفرقان، من الآية ٥٤. وهي بتمامها ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

(١١) صدر بيت من الوافر لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٤، والدرر اللوامع ٢/ ٥٤. وعجزه: ودَلِّي دلَّ ماجدةٍ صناعِ

والشاهد فيه: (وكوني بالمكارم ذكّريني) حيث جاء خبر كان جملة طلبية أمرية، وهو شاذ.

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ - الفرقان: ٥٤-.

(١٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٩، ٢/ ١٤٨، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٨٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣١.

وأمّا الكوفيُّونَ فإنّهمْ لا يجعلونَ لها عملاً إلّا في الخبرِ؛ لأنَّ الاسمَ لمْ يتغيَّرْ عمّا كانَ عليْهِ[1].

والصحيحُ الأوَّلُ بدليلِ اتّصالِ الاسمِ بِها إذا كانَ ضميراً؛ نحوَ: و﴿كَانُواْ هُمُ/ ٤٦ ب/ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، والضميرُ بالاستقراءِ لا يتّصلُ إلّا بِعامله، ويلزَمُ على مُقابِلِهِ أنْ تكونَ[3] هذهِ الأفعالُ ناصِبةً لا رافعةً، وهذا لا يُعهَدُ في الأفعالِ.

[ترتيبُ كانَ معَ معمولَيْها]

والأصلُ تأخيرُ الخبرِ عن الاسمِ كما في بابِ المبتدأِ، وقدْ يتوسَّطُ الخبرُ بينَ الاسمِ والفعلِ معَ جميعِها[4]، ولوْ كانَ جملةً على الأصحِّ[5].

[توسُّطُ الخبرِ جوازاً] [6]

ثُمَّ تارةً يكونُ التوسُّطُ جائزاً[7]؛ نحوَ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[8].

٩٨- .... فلـيسَ[9] سـواءً عـالمٌ وجهـولُ[10]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٥٣.

(٢) سورة الزخرف، من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٣) في ع: يكون.

(٤) أي: كان وأخواتها.

(٥) اختلف النحاة في توسّط خبر كان وأخواتها، فالبصريون أجازوه حملاً على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ومنعه الكوفيون في الجميع، لأنّ الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدّم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معطٍ في دام، ومنعه بعضهم في ليس. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٨-٣٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٢).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتوسّطُ الخبر، نحوَ: فلَيْسَ سواءً عالمٌ وجهولُ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٢٩).

(٧) يجوز توسّط الخبر دائماً فيما عدا حالات وجوب التوسّط أو التأخر.

(٨) سورة الروم، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٩) في س ود: وليس.

(١٠) عجز بيت من الطويل للسموأل بن عادياء في ديوانه ص٩٢، وشرح ديوان الحماسة ص٩٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١. وصدره: سلي إن جهلتِ الناس عنّا وعنهمُ.

والشاهد فيه: (ليس سواءً عالمٌ) حيث توسّط خبر ليس بينها وبين اسمها، وهو جائز عند البصريين شاذ عند الكوفيين.

[توسُّط الخبرِ وجوباً]

وتارةً يكونُ واجباً[1]؛ نحوَ[2]: يُعجبُني أنْ يكونَ في الدارِ صاحبُها، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على الناسخِ؛ لأجلِ الحرفِ المصدريِّ، ولا تأخيرُهُ[3] عن الاسمِ؛ لأجلِ الضميرِ. قالَ الدمامينيُّ[4]: (وأمّا[5] تمثيلُهم في هذا المقامِ بنحوِ[6]: كانَ في الدارِ صاحبُها، فليسَ بِصحيحٍ؛ إذْ ليسَ ثَمَّ ما يُوجِبُ التوسُّطَ؛ إذْ لو قُدِّمَ الخبرُ على الناسخِ لمْ يمتنعْ).

[تأخُّرُ الخبرِ وجوباً]

وتارةً يكونُ مُمتنِعاً[7] لِمانعٍ:

أ . كحصرِ الخبرِ؛ نحوَ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[8].

ب. وكخفاءِ إعرابِهما؛ نحوَ: كانَ موسى صديقي.

---

(١) يجب توسّط الخبر بين العامل والاسم في مواضع أبرزها:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ الأنبياء: ١٥-، وقولك: ليس قائماً إلا زيدٌ.

الثاني: أن يتّصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الدار صاحبها.

الثالث: أن يكون الخبر ضميراً متّصلا والاسم ظاهراً، نحو: كانك زيد.

الرابع: أن يكون الخبر شبه جملة والاسم نكرة لا مسوّغ للابتداء به، نحو: كان في البيت رجل. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢).

(٢) بعدها في د وب: كان.

(٣) في ع وب ود وس: تأخّره.

(٤) انظر: تحفة الغريب؟؟؟؟

(٥) في ع: وأن.

(٦) في ق: نحو.

(٧) أي توسّط الخبر.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ٣٥. و(المكاء) هو الصفير، و(التصدية) هي التصفيق باليدين. والآية بتمامها ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

ج . وكتأخُّرِ مرفوعِ الخبرِ؛ نحوَ: كانَ زيدٌ حسناً وجهُهُ؛ إذْ لو قُدِّمَ وقِيلَ: كانَ حسناً زيدٌ وجهُهُ، أو حَسناً كانَ زيدٌ وجهُهُ، لَزِمَ الفصلُ بينَ العاملِ ومَعمولِهِ الذي هو كجزئِهِ بالأجنبيِّ[1].

[تقدُّمُ الخبرِ على الناسخِ واسمِهِ][2]

[١/ جوازا] وقدْ يتقدَّمُ الخبرُ على الفعلِ واسمِهِ مع جميعِها[3]، ولوْ كانَ جملةً على الأصحِّ[4]؛ بدليلِ ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[5]؛ فإنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤذنُ بجوازِ تقديمِ العاملِ ـ *كذا قِيلَ[6] ـ وهوَ غيرُ لازمٍ؛ فقدْ يتقدَّمُ الـمَعمولُ حيثُ لا يتقدَّمُ العامِلُ*[7]، بِدليلِ ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[8]، وجوازِهِم[9] نحوَ: زيداً لمْ أضربْ، وعَمراً لنْ[10] أَضربَ، معَ امتناعِ تقديمِ الفعلِ على لمْ ولنْ، والأَوْلى أنْ يُستشهَدَ ببيتِ العَروضِ[11]؛ وهو قولُهُ:

---

(١) بقي موضع من مواضع وجوب تأخير الخبر؛ وهو أن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: كان غلامُ هندٍ مبغضها (انظر: شرح الأشموني ١/ ٣٣٢).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدَّمُ الخبرُ، إلا خبر دامَ ولَيْس. (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٢).

(٣) أي: جميع أخوات كان.

(٤) في المسألة أقوال: الأول بالمنع مطلقاً، والثاني بالجواز مطلقاً وعليه ابن السراج وابن مالك والفاكهي، والثالث التفصيل فالمنع إذا كان الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصحّحه ابن عصفور.(انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٤).

(٥) سورة سبأ، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾.

(٦) نقله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفارسي وابن جني لكنه ردّه (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٦).

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ع.

(٨) سورة الضحى، الآية ٩.

(٩) في س: وتجويزهم.

(١٠) في ع: لا.

(١١) هو أحمد بن محمد بن أحمد العروضي المتوفّى ٣٤٢ هـ، عالم بالعروض من شيوخه الزجّاج وثعلب، من مصنّفاته: الجامع في العروض والقوافي، وكتاب في غريب القرآن. (انظر: إنباه النحاة ١/ ١٢٨، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٧٣).

٩٩- اعلموا أنّي لكم حافظٌ   شاهداً ما كنتُ أو غائباً[١]

[٢/ وجوبا] وقدْ يجبُ التقدُّمُ[٢] كأنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ[٣]؛ نحوَ: أينَ كانَ زيدٌ؟.
وقد يجبُ التأخُّرُ[٤] كما يُعلمُ مِمّا مرَّ[٥].

[الخلافُ في تقدُّمِ خبرِ ليسَ]

ولا يُستثنَى مِن هذهِ الأفعالِ إلّا خبرُ ليسَ فإنَّهُ / ٤٧ أ/ لا يجوزُ تقديمُهُ عليها ـ على الأصحِّ[٦] ـ قياساً على عَسَى ونِعْمَ بجامعِ الجُمودِ.

وما احتجَّ بِهِ المُجيزُ مِن قولِهِ تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٧] لا حُجّةَ فيه؛ لِجوازِ أنْ يكونَ يومَ[٨] منصوباً بِفعلٍ مُقدَّرٍ ـ أي: يعرفونَ[٩] ـ لا بالخبرِ، أو أنَّهُ ظرفٌ؛

---

(١) البيت من المديد ورد في الجامع في العروض والقوافي للعروضي ص١٠٤، ونسبته إليه غير ظاهرة في نصّ كتابه، وجاء غير منسوب في العقد الفريد ٥/ ٤٦٤.

والشاهد فيه: (شاهداً ما كنت) حيث تقدّم خبر كان عليها وعلى اسمها معاً، وهذا مختلف في جوازه كما يظهر في المتن.

(٢) في ق وس: التقديم.

(٣) وذلك إذا كان الخبر فيه معنى الاستفهام - كما مثّل في المتن -، أو إذا كان مضافاً إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ نحو: غلامُ من كان زيدٌ؟. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٢).

(٤) في س: التأخير.

(٥) انظر الصفحة السابقة.

(٦) هذا رأي الكوفيين وكثير من البصريين وأكثر المتأخرين، أما الرأي الثاني فاختاره قدماء البصريين وابن جني واختاره الزمخشري وابن عصفور والشلوبين، حيث رأوا جواز تقديم خبر ليس عليها. (انظر: المسائل الحلبيات ص ص ٢٨٠-٢٨١، والخصائص ١/ ١٨٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٠-١٦٤، والتوطئة ص ٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٥-٣٩٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١-١١٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٣).

(٧) سورة هود، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٨) سقطت يوم من س.

(٩) في س: تعرفون.

والظرفُ[1] يُتوسَّعُ فِيه ما لا[2] يُتوسَّعُ في غيرِهِ؛ ولِذلكَ جازَ ما عندَكَ زيدٌ ذاهِباً، ولم يَجُزْ ما طعامَكَ زيدٌ آكلاً. لكنَّ هذا يقتضِي جوازَ تقديمِ خبرِ ليسَ عليها إذا كانَ ظرفاً، وقدْ أَطلقُوا بمنعِهِ[3].

[الخلافُ في تقدُّمِ خبرِ ما دامَ]

وإلَّا خبرُ دامَ فإنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ عليها معَ ما باتفاقٍ؛ لأنَّ معمولَ صِلةِ الحرفِ المصدريِّ لا يتقدَّمُ[4] عليهِ. ولا على دامَ وحدَها؛ لِعدمِ تصرُّفِها، ولِئلاَّ يلزمَ الفصلُ بينَ الموصولِ الحرفيِّ[5] وصلتِهِ. وظاهِرُ كلامِ الألفيّةِ[6] كالشرحِ[7] أنَّ هذا مُجمَعٌ عليهِ أيضاً. قالَ المُراديُّ[8]: وفيهِ نظرٌ، لأنَّ المنعَ مُعلَّلٌ بِعلَّتينِ[9]، وكلٌّ مِنهما لا يَنهضُ مانِعاً باتفاقٍ.

---

(١) في ع: الظروف.

(٢) سقطت لا من ع.

(٣) في ع: منعه.

(٤) في ع: يقدّم.

(٥) في ع: الحرف المصدري.

(٦) قال ابن مالك:

وفي جميعها توسُّطَ الخبر ... أجِزْ، وكلٌّ سبقةُ دام حَظَرْ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٣١).

(٧) قال ابن هشام في الشرح: فأمّا امتناعه في خبر دام فبالاتفاق. (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٩٦.

(٩) والعلّتان هما:

١- عدم تصرّفها، وهذه علّة غير مانعة، لأنّهم اختلفوا في (ليس) فأجاز بعضهم تقدّم الخبر عليها، مع أنّها جامدة.

٢- أنّ (ما) موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته. وهذه العلة مختلف فيها، فقد أجاز الكثيرون الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل كـ (ما) المصدرية.

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٩٦، وشرح الأشموني ١/ ١١٣).

ومِثْلُ دامَ كُلُّ فعلٍ قارنَهُ[1] حرفٌ مصدريٌّ؛ كيُعجبُني أنْ تكونَ[2] عالِماً. وإذا نُفِيَ الفعلُ بما امتنعَ تقديمُ الخبرِ على ما - كما يمتنعُ على ما دامَ؛ لأنَّ ما لَها صدرُ الكلامِ - لا[3] توسُّطُهُ بينَها وبينَ الفعلِ؛ فيجوزُ: ما قائماً كانَ زيدٌ دونَ قائماً ما كانَ زيدٌ.

[تعدُّدُ خبرِ النواسخِ، وأنواعُهُ]

واعلمْ أنَّ خبرَ هذهِ الأفعالِ كخبرِ المبتدأِ في جوازِ تعدُّدِهِ، ووقوعِهِ مُفرداً وجملةً لها رابطٌ. ولهُ معَ الاسمِ حالاتٌ:

- فإنْ كانا مَعرِفَتينِ؛ فالاسمُ هو المعلومُ للمُخاطَبِ مُطلقاً. فإنْ علِمَهُما وجَهِلَ انتسابَ أحدِهما إلى الآخَرِ، فالاسمُ هو الأعرفُ على المُختارِ، ما لمْ يكنِ الآخَرُ اسمَ إشارةٍ اتّصلَ بِهِ ها التنبيهِ. فإنْ لمْ يَكُنْ أحدُهما أعرفَ؛ فالتخييرُ.
- وكذا إنْ كانا نكرتينِ، ولكلٍّ مِنهما مسوِّغٌ، وإنْ كانَ لأحدِهما فقط[4] فهوَ الاسمُ.
- وانِ اختلفا تعريفاً وتنكيراً ولا مسوِّغَ؛ فالمعرفةُ هو الاسمُ، والآخَرُ هو الخبرُ[5].

ولا ينعكسُ[6] إلّا في الضرورةِ. وجوَّزهُ ابنُ مالكٍ[7] اختياراً / ٤٧ ب / بشرطِ الفائدةِ، وكونِ النكرةِ غيرَ صفةٍ محضةٍ، ومِن ورودِه قولُهُ:

١٠٠ .... يكـــونُ مـــزاجَها عـــسلٌ ومـــاءُ[8]

---

(١) بعدها في س: كل.

(٢) في ب: يكون.

(٣) في س: لأن.

(٤) سقطت فقط من س.

(٥) سقطت هو الخبر من ع، وسقطت هو من س.

(٦) في ق وب وس ود: يُعكس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٨.

(٨) عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧١، والكتاب ١/ ٤٩، والمحتسب ١/ ٢٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٩٣. وصدره: كأنَّ سُلافةً في بيت رأسٍ

اللغة: السلافة: خلاصة الخمر، وبيت رأس قرية في شمال الأردن.

الشاهد فيه: (يكون مزاجها عسلٌ) حيث جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة، وهو من باب الضرورة عند الجمهور خلافاً لابن مالك.

[ما يُضمَّنُ معنى صارَ مِن النواسخ] [1]

وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ ـ وهي كانَ وظلَّ وما بينَهُما[2] ـ بِمرادفةِ صارَ[3] الدالّةِ على تحوُّلِ الـمَوْصوفِ عن صفتِهِ التي كانَ عليْها إلى صِفةٍ أُخرى، إمّا باعتبارِ العوارضِ[4] أو الحقائقِ[5]؛ فيصيرُ المعنى واحداً؛ نحوَ: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾[6]، وقولِهِ:

١٠١ - أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتَمَلُوا ... [أَخنَى عليها الـذي أَخنَى على لُـبَدِ] [7]

وقولِهِ تَعالَى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾[8]. وقولِ[9] الشاعرُ:

١٠٢ - أَضـحى يمـزِّقُ أثـوابِي ويـضربُني ... أبعـدَ شـيبِي يَبغِـي عِـندِيَ الأَدَبـا[10]؟ [11]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ بمرادفة صارَ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٣).

(٢) أي: أمسى وأصبح وأضحى.

(٣) أي: ترادف صار في المعنى.

(٤) أي: التحوّل من صفة عارضة إلى صفة عارضة، نحو: صار زيدٌ غنياً.

(٥) أي: الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى، نحو: صار الطين خزفاً.

(٦) سورة الواقعة، الآيتان ٦ و٧. هباءً منبثاً: غباراً منتشراً، وأزواجاً ثلاثة: أصنافاً ثلاثة؛ أصحاب اليمين وأصحاب الشمال والمقرّبون. (انظر: أيسر التفاسير ٥/ ٢٣٨).

(٧) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣١، وخزانة الأدب ٤/ ٥، والدرر اللوامع ٢/ ٥٧.
اللغة: أخنى: أفسد، ولُبَد: اسم نسر من نسور لقمان الحكيم.
والشاهد فيه: (أمست خلاءً) حيث جاءت أمسى بمعنى صار.

(٨) سورة آل عمران، من الآية ١٠٣. وهي بتمامها ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

(٩) في الأصل وقال، والمثبت من ق وع وس.

(١٠) سقط عجز البيت من ع وب وس ود.

(١١) البيت من البسيط، وقد نُسب لأم ثواب الهزّانية من عنزة بن أسد في الكامل في اللغة والأدب ٨/ ٢٣٩-٢٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٥٦، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٢٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥٥.
ورواية الكامل والحماسة (أنشأ يمزّق) ولا شاهد في هذه الرواية عندئذ.
والشاهد فيه: (أضحى يمزّق) حيث استعمل أضحى بمعنى صار، لأنّه يدلّ على التحويل من حال إلى حال.

وقولِهِ تَعالى: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[1].

وكما تختصُّ هذهِ الخمسةُ بِمرادفةِ صارَ، تختصُّ صارَ وليسَ وما بعدَهما[2] بِعدمِ الدخولِ على مبتدإٍ خبرُهُ ماضٍ؛ فلا يُقالُ: صارَ زيدٌ عَلِمَ، ولا: ما[3] دامَ زيدٌ قَعَدَ[4]، وكذا البواقي[5]؛ لأنَّ هذهِ الأفعالَ تُفهِمُ الدوامَ على الفعلِ واتّصالَه بزمنِ الإخبارِ، والماضِي يُفهِمُ الانقطاعَ؛ فتَدافَعَا.

[مجيءُ غالبِ الأفعالِ الناسخةِ تامّةً]

وتختصُّ غيرُ ليسَ وفَتِئَ وزالَ مِن هذهِ الأفعالِ بِجوازِ التمامِ؛ أيِ: الاستغناءِ بالمرفوعِ عن الخبرِ، ويُقالُ لهُ فاعِلٌ حقيقةً؛ هذا هو الصحيحُ عندَ ابنِ مالكٍ[6]. وذهبَ الأكثرونَ[7] إلى أنَّ مَعنى تمامِها دلالتُها على الحدثِ والزمانِ.

فعَلَى الأوّلِ معنى نُقصانِها عدمُ اكتفائِها بالمرفوعِ، وعلَى الثاني دِلالتُها على الزمانِ فَقَط. قالَ في الـمُغنِي[8]: والصحيحُ أنَّها كلَّها دالّةٌ على الحدثِ إلّا ليسَ.

---

(١) سورة الشعراء، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾.

(٢) مازال، وما فتيء، وما برح، وما انفكّ، وما دام.

(٣) سقطت ما من ق.

(٤) في ع وقعد.

(٥) استثنى ابن مالك في شرح التسهيل (ليس) فيجوز عنده بقلّةٍ دخول ليس على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، واستدلّ بما رواه البخاري من قول الرسول ﷺ: أليس قد صليتَ معنا؟ - انظر: صحيح البخاري ٨/ ٢٠٧ -.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠.

(٧) منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين، وهو ظاهر مذهب سيبويه.(انظر: الكتاب ١/ ٢٦٤-٢٦٥، والأصول في النحو ١/ ٨٢-٨٣، والتوطئة ص٢٢٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٠، ومغني اللبيب ص٥٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٢).

(٨) انظر: مغني اللبيب ص٥٧٠.

وأبطلَ ابنُ مالكٍ مذهبَ الأكثرينَ بعشرةِ أمورٍ[1]، ذكرَها في شرحِهِ على التسهيلِ وفي الارتشافِ[2].

وهذا الخلافُ مبنيٌّ عليه خلافٌ، مِن أنَّها: هلْ يتعلَّقُ بِها الظرفُ والجارُّ والمجرورُ أم لا؟ فمَن قالَ بِدلالتِها على الحدثِ؛ أجازَ تعلُّقَهُما بِها، ومَن قال لا؛ مَنَعَ ذلكَ[3].

[معانِي الأفعالِ الناسخةِ إذا استُعملَتْ تامّةً][4]

وإذا استُعمِلتْ تامّةً كانتْ بِمعنى فعلٍ لازمٍ:

فـكانَ بِمعنى: حَصَلَ؛ نحوَ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[5]؛ أي: وإنْ حَصَلَ.

وأمسى /٤٨ أ/ وأصبحَ بمعنى: دخلَ في المساءِ وفي الصباحِ؛ نحوَ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾[6]؛ أيْ: [حين][7] تدخلونَ في المساءِ، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[8]؛ أيْ: تدخلونَ في الصباحِ.

---

(١) قال ابن مالك: ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:
أحدها: أنّ مدّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدرٌ، والدالّ على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.
الثاني: أنّ مدّعي ذلك معترف بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج له عن الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل.
الثالث: أنّ العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أنْ تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه. الرابع:..الخ... (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥١.

(٣) وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين. (انظر: مغني اللبيب ص٥٧٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وغيرُ ليْسَ وفَتِيءَ وزالَ بجواز التمام؛ أي: الاستغناء عن الخبر، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٦).

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٨٠. وهي بتمامها ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٦) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

(٧) زيادة من ع.

(٨) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

ودامَ بِمعنى: بَقِيَ؛ نحوَ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[1]؛ أيْ: بقيتْ.

وأضحى بِمعنى: دخلَ في الضحى؛ نحوَ: أضحيْنا؛ أي: دخلنا في الضحى.

وباتَ بمعنى: عرَّسَ؛ كقولِ عمرَ[2] ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ: أمّا رسولُ الله ﷺ فقدْ باتَ بِمنى؛ أي: عرَّسَ بِها. وقد تكونُ بمعنى: نَزَلَ؛ قالوا: باتَ بالقومِ؛ أيْ: نزلَ بِهم ليلاً.

وصارَ بِمعنى: انتقلَ؛ نحوَ: صارَ الأمرُ إليكَ؛ أيْ: انتقلَ. وقد تأتي بمعنى: رَجَعَ، نحوَ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[3]؛ أي: ترجعُ.

وظلَّ بِمعنى: دامَ واستمرَّ؛ نحوَ: ظَلَّ اليومُ؛ أي: دامَ ظِلُّهُ.

وبرِحَ بِمعنى: ذَهَبَ؛ نحوَ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ[4]﴾[5]؛ أي: [لا][6] أذهَبُ.

وانفكَّ بِمعنى: انفصَلَ؛ نحوَ: فككتُ الخاتَمَ فانفكَّ؛ أي: انفصَلَ.

---

(١) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. وهما بتمامهما ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.

(٢) الحديث هو من رواية ابن عمر رضي الله عنه في كل كتب الحديث. وقد وهم الفاكهي هنا فأسنده إلى عمر رضي الله عنه فقال: إنا نبتاع أو قال نتبايع بأموال النسا، فيأتي أحدنا مكة فيبيت على المال، فقال: أمّا رسول الله ﷺ فبات أو قال قد بات بمنى وظلّ. (انظر: سنن البيهقي الكبرى ٥/ ١٥٣، برقم ٩٤٧١، ونصب الراية ٣/ ٨٧، وعون المعبود ٥/ ٣٠٥).

(٣) سورة الشورى، من الآية ٥٣. وهي بتمامها ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾.

(٤) بعدها في ع الأرض، وهو خطأ.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٦٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾.

(٦) زيادة من ع وب وس ود.

وأمّا ليسَ وفَتِئَ وزالَ فإنّها ملازمةٌ للنقصِ[1]، وما أوهمَ خلافَ ذلكَ يُؤَوَّلُ[2].

[اختصاصُ كانَ ببعضِ الأحكامِ]

وتختصُّ كانَ:

١/ بمرادفةِ لم يزَلْ كثيراً، فتفيدُ استمرارَ خبرِها لاسمِها؛ نحوَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾[3].

٢/ وبجوازِ زيادتِها[4] مُتوسِّطةً بينَ شيئينِ مُتلازِمينِ ـ ليسا جارّاً ومجروراً ـ:

- كالمبتدأِ وخبرِهِ؛ نحوَ: زيدٌ ـ كانَ ـ عالِمٌ.
- والفعلِ ومرفوعِهِ؛ نحوَ: لمْ يوجدْ ـ كانَ ـ مثلُكَ.
- والموصولِ وصلتِهِ؛ نحوَ: جاءَ الذي ـ كانَ ـ ضربْتُهُ[5].

---

(١) أما (ليس) فتلزم النقص باتفاق، وخالف الفارسي في (زال)، وخالف الفراء والصاغاني وتابعهما ابن مالك في فتئ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرتُه، وفتأت النار أطفأتها، وقال الصاغاني: فتئت عن الأمر إذا نسيته. قال أبو حيان تعقيباً على قول الفراء: وهذا وهم وتصحيف، إنما ذاك بالتاء المثلثة كما في الصحاح والمحكم. قلتُ: جاء في القاموس المحيط - فتأ -: (أما فَتَأَ، مثلثة التاء: ما زالَ، وفتئ عنه كسمع-: نَسِيه وانقدع عنه، - وكمَنَع: كَسَر وأطفأ، وعزاه ابن مالك للفراء وهو صحيح، وغَلِطَ أبو حيان وغيره في تغليطه. وفَثَأَ الغَضَبَ -كجمع-: سكَنَهُ وكَسَره، وفَثَأَ القِدْرَ فَثْأً وفُثوءاً: سَكَّن غليانها) (انظر: المسائل الحلبيات ص٢٧١-٢٧٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥٧، والتكملة والذيل والصلة لفتأ -، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) نحو قول الراجز: وفي حُمَيا بَغْيِه تفجُّسُ ولا يزالُ وهو ألوى ألْيَسُ (والتفجُّس: التكبُّر، والأليس: الشجاع، والألْوَى: الرجل المجتَنب المُنْفَرِد)، وقول آخر: إنّما يجزي الفتى ليسَ الجملُ، حيث استغنى في البيت الأول بالجملة الحالية عن خبر (لا يزال) وكأنّه تام، وتأويله أنّ الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجّساً وهو ألوى. ويُؤَوّل الثاني على جعل الجمل اسماً لليس، وخبرها ضمير متصل عائد على الفتى، أي ليسه الجمل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٤، وحاشية الحمصي ٢/ ١١).

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٧، وسورة الفتح الآية ٢١. أي: لم يزل متصفاً بذلك. وآية الأحزاب بتمامها ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكانَ بجواز زيادتها متوسِّطة، نحوَ: ما كان أحسنَ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٨).

(٥) في ق: ضربت.

• والموصوفِ وصفتِهِ؛ نحوَ: جاءَ رجلٌ ـ كانَ ـ عالِمٌ.

• واطَّردَ زيادتُها بينَ ما وفعلِ التعجُّبِ؛ نحوَ: ما ـ كانَ ـ أحسنَ زيداً.

ومعنى زيادتِها أنَّها لمْ يُؤتَ[1] بِها للإسنادِ.

وفُهِمَ مِن قولِهِ كانَ أنَّها تُزادُ بلفظِ الماضِي[2]، وأنَّ غيرَها مِن أخواتِها لا يُزادُ[3]، وهو كذلكَ، وما وردَ بِخلافِ ذلكَ فشاذٌّ[4].

ومِن قولِهِ متوسِّطةً أنَّها لا تُزادُ في صدرِ الكلامِ ولا آخِرِهِ، وهو كذلكَ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ أوّلاً يكونُ مُعتنًى بِشأنِهِ، وما ذُكِرَ آخِراً يكونُ محطَّ الفائدةِ، وكلاهُما يُنافِي الزيادةَ.

وجوَّزَ / ٤٨ ب / الفرّاءُ زيادتَها آخِراً[5] قياساً على إلغاءِ ظنَّ آخِراً. والأصحُّ المنعُ؛ لأنَّ الزيادةَ خلافُ الأصلِ، فلا تُستعمَلُ إلَّا فيما اعْتِيدَ استعمالُها فِيهِ.

٣/ [جوازُ حذفِ نونِ مُضارعِها المجزومِ][6]

وتختصُّ بِجوازِ حذفِ نونِ مُضارعِها المجزومِ ـ أيْ: بالسكونِ؛ إذْ هوَ الأصلُ والـمُتبادِرُ عندَ الإطلاقِ، فلا تُحذَفُ مِن غيرِ المجزومِ، والمجزومِ بالحذفِ ـ وَصْلاً؛ فلا تُحذَفُ مِن المجزومِ بالسكونِ حالَ الوقفِ ـ نحوَ: لمْ أكُنْ ـ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليهِ إذا دخَلَهُ الحذفُ حتّى بقِيَ على حرفٍ أو حرفينِ يجبُ الوقفُ عليهِ بهاءِ السكتِ؛ كـعِهْ، ولمْ يَعِهْ.

---

(١) في ق: تؤت.

(٢) خلافاً للفرّاء، وقد استدلّ بقول أمُّ عقيل من مشطور الرجز: أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ، وخرّجها الجمهور على الشذوذ.(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٤١، وهمع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٣) جوَّز الكوفيون زيادة أصبح وأمسى، وجوَّز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكل فعل لازم من غير هذا الباب (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٢١-٤٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٤) نحو ما حكته العرب: ما أصبحَ أبرَدَها، وما أمسى أدفأَها.(انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦).

(٥) نحو: زيدٌ قائمٌ كان (انظر: همع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وحذفِ نونِ مُضارِعها المجزومِ، وَصْلاً، إن لم يَلْقَها ساكِنٌ، ولا ضميرُ نَصْبٍ مُتّصلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٨).

فـلمْ يكُ كـلمْ يعِ، فالوقفُ عليهِ بإعادةِ الحرفِ الذي كانَ فيهِ أَوْلـى مِن اجتلابِ حرفِ لمْ يكُنْ، وإنَّما لمْ يلزمْ مثلُهُ في لمْ يعِ؛ لأنَّ إعادةَ الياءِ تُؤدّي إلى إلغاءِ الجازِمِ، بِخلافِ لمْ أكنْ؛ فإنَّ الجازمَ إنّما اقتَضَى حذفَ الضمّةِ لا حذفَ النونِ.

إنْ لمْ يلقَها ساكِنٌ، فلا تُحذَفُ مِن المتّصلِ بالساكنِ؛ لِتعاصِيها على الحذفِ؛ لِقوّتِها بالحركةِ العارِضةِ لالتقاءِ الساكنينِ [نحوَ: لمْ يَكُنْ](1)، خلافاً لِيونسَ(2) مستنداً إلى نحوِ قولِهِ:

١٠٣- إذا لمْ تكُ(4) الحاجاتُ مِن هِمّةِ الفَتَى ....(3)

وهذا ونحوُه(5) محمولٌ عندَ المانِعِ - الـمُعتَدِّ في المنعِ بِمُطلَقِ الحركةِ - على الضرورةِ، كقولِهِ:

١٠٤- .... ولاكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ(6)

---

(١) زيادة من ع.

(٢) أجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك تمسّكاً بثبوت ذلك في كلام العرب (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٦٨، ولسان العرب- رتم، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٨، والدرر اللوامع ٢/ ٩٦. وعجزه: فلَيْس بمُغنٍ عنه عقد الرتائمِ وفي رواية التمائم.
الشاهد فيه: (لم تك الحاجات) حيث حذف نون كان مع أنّها متصلة بساكن؛ وهو ضرورة عند الجمهور مقيس عند يونس.

(٤) في الأصل:تكن، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) كقول الشاعر: فإنْ لم تكُ المِرآة أبدت وَسَامة فقد أبدت المرآةُ جبهة ضَيْغَمِ
(انظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٤).

(٦) عجز بيت من الطويل للنجاشي الحارثي - يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر- في ديوانه ص١١١، والكتاب ١/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥، وخزانة الأدب ١/ ٤١٨. وصدره: فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ.
والشاهد فيه: (ولاكِ) وأصلها ولكن فحذف النون من (لكنّ) وهذا من الضرورة.

ولا ضميرُ نصبٍ مُتّصلٍ؛ فلا تُحذَفُ[1] مِن الـمُتَّصِلِ بِهِ؛ نحوَ: «إنْ يكُنْهُ فلنْ تُسلَّطَ عليهِ»[2]؛ إذِ الضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، فلا يُحذَفُ مَعَها بعضُ الأصولِ.

فإذا توفّرتْ هذهِ الشروطُ جازَ الحذفُ؛ نحوَ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3]، أصلُهُ: أكونُ، فحُذِفَتِ الضمّةُ للجازمِ، والواوُ للساكِنَينِ، والنونُ للتخفيفِ.

ولا يختصُّ الحذفُ بكانَ الناقصةِ بلِ التامّةِ كذلكَ؛ قُرِئَ ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا[4]﴾[5] برفعِ حسنةٍ.

٤/ [حذفُ كانَ وحدَها معَ بقاءِ عملِها][6]

وتختصُّ أيضاً بوجوبِ حذفِها وحدَها دونَ اسمِها وخبرِها مُعوَّضاً عنها بعدَ الحذفِ ما الزائدةُ، وذلكَ مطَّرِدٌ[7] بعدَ أنْ المصدريّةِ الواقعةِ في كلِّ موضعٍ أُريدَ فيهِ تعليلُ فعلٍ بفعلٍ، كما في مِثلِ قولِهِ:

١٠٥- أبـا خُراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نفـرٍ فـإنَّ قَومِي لمْ يأكلْهُمُ[8] الضبُعُ[9] / ٤٩ أ /

---

(١) في س: يحذف.

(٢) جزء من حديث شريف سبق تخريجه في ص١٢٢ من هذا الكتاب.

والشاهد فيه هنا: (إن تكنْه) حيث لم تحذف النون لتخلّف الشرط الرابع وهو ألا تتصل بضمير نصب، وقد اتصل به هنا.

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾.

(٤) سقطت يضاعفها من ع وس.

(٥) سورة النساء، من الآية ٤٠. قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر برفع (حسنة) على أنّ (كان) تامّة، وقرأ الباقون بالنصب خبراً على أنّ (كان) ناقصة، واسمها يعود على (مثقال). (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٤١).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وحذفُها وحدَها مُعوَّضاً عنها (ما) في مثلِ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ، ومعَ اسمها في مثلِ إن خيراً فخَيْرٌ والتمسْ ولو خاتماً من حديدٍ (انظر: شرح قطر الندى ص١٣٩).

(٧) في ع: يطّرد.

(٨) في ق وس: تأكلهم.

(٩) البيت من البسيط للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩، والكتاب ١/ ٢٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٥. والشاهد واضح في المتن.

أصلُهُ: افتخرتَ لِأَنْ كُنتَ ذا نفرٍ، ثُمَّ قُدِّمتِ العلّةُ على المعلولِ لإفادةِ الاختصاصِ، ثُمَّ حُذِفتِ اللامُ وكانَ للاختصارِ[1]، فانفصلَ الضميرُ وصارَ[2]: أنْ أنتَ ذا نفرٍ، ثُمَّ زِيدت ما عِوَضاً عنْ كانَ المحذوفةِ، وأُدغِمتِ النونُ في الميمِ؛ لِما بينَهما مِن التقاربِ في المخرجِ، فصارَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ. ويُقاسُ بضميرِ المُخاطَبِ غيرُهُ، وقد مثَّلَ سيبويهِ[3] ضميرَ المُخاطَبِ[4] بأمّا زيدٌ ذاهباً. وإنّما خصَّ ضميرَ المُخاطَبِ بالذِكرِ؛ لأنّهُ لم يُسمعْ مِن العربِ حذفُها إلّا معَهُ.

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ ما وكانَ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ. وجَوَّزَهُ المُبَرِّدُ[5]، وجَرَى عليهِ في الشرحِ[6].

٥/ [حذفُ كان مع اسمها]

وتختصُّ أيضاً بجوازِ حذفِها معَ اسمِها ـ ضميراً كانَ أو ظاهراً ـ دونَ خبرِها، وذلكَ مُطَّرِدٌ بعدَ إنْ ولو الشرطيّتينِ؛ كما في مِثلِ قولِ الحريريِّ[7]:

---

(١) في ع: للاختصاص.

(٢) في ق: فصار.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣.

(٤) سقط ضمير المخاطب من ع وب.

(٥) أي: جوّز الجمع بين (ما) و(كان) على أنّ (كان) زائدة لا عِوض، لكنّه لم يستدلّ بسماع على ذلك، ومثاله: أما كنت منطلقاً انطلقت معك. (انظر: شرح الكافية ٢/ ١٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٢).

(٦) قلتُ: هذا ليس واضحاً في الشرح لا من قريب ولا من بعيد، ولعلّه ورد في نسخة عن الشرح لم تصلنا. (انظر: شرح قطر الندى ص ص١٣٩-١٤٢).

(٧) هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (- ٥١٦ هـ)، والحريري نسبة إلى الحرير لعمله فيه، أديب لغوي نحوي ناظم ناثر، له مصنّفات في اللغة والنحو أبرزها: مقامات الحريري، ودرّة الغوّاص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب، وغيرها. (انظر: وفيات الأعيان ١/ ٥٣٠-٥٣٣، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١-٢٩٣، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٨).

١٠٦ - فإنْ وصلاً ألذُّ بهِ فَوَصْلٌ وإنْ صَرماً فصَرمٌ كالطلاقِ[1]

وقولِهم[2]: «الناسُ مجزيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ»؛ أيْ: إنْ كانَ عملُهُم خيراً فجزاؤُهُم خيرٌ [وإنْ كانَ عملُهُمْ شرّاً فجزاؤُهم شرٌّ][3]. وقولِهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[4] ـ: «اِلْتَمسْ ولوْ خاتماً مِن حديدٍ»؛ أيْ: ولوْ كانَ ما تلتمِسُهُ خاتَماً مِن حديدٍ. وقولِ الشاعرِ:

١٠٧ - لا يَأمَنُ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولوْ مَلِكاً ....[5]

أي: ولوْ كانَ الباغِي مَلِكاً.

٦/ [حذفُ كانَ معَ خبرِها]

وأمّا حذفُ كانَ معَ خبرِها وإبقاءُ الاسمِ فضعيفٌ. وعليْهِ «إنْ خيرٌ» ـ بالرفعِ ـ أيْ: إنْ كانَ في عملِهِم خيرٌ. فَفِي هذا ونحوِه أربعةُ أوجهٍ

---

(١) البيت من الوافر للحريري في مقاماته الأدبية ص٢٣٩. وألذّ أي أتلذّذ به، وصرما: أي قطعاً وهجراً.
موطن الشاهد: فإن وصلاً أي: إن كان وصلاً، حيث حُذفت كان مع اسمها وبقي الخبر وهذا جائز بعد إنْ الشرطية.

(٢) القول حكاه سيبويه وأبو حيان في شرحه للتسهيل، وتمامه: الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإن شراً فشرّ، والمرء مقتول بما قتل به (انظر: الكتاب ١/ ٢٥٨ و٣/ ١١٣، وتفسير القرطبي ١٤/ ٣٣٨، وفيض القدير ٥/ ٤٢٠، وكشف الخفاء ١/ ٣٩٧، برقم ١٠٧٠).

(٣) زيادة من ق، وقد سقط منها فجزاؤهم خيرٌ.

(٤) الحديث من رواية سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا. فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْدِقُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلا إِزَارِي. فَقَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا. فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ: أَمَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُوَرٍ سَمَّاهَا. فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ (انظر: صحيح البخاري ٥/ ١٩٧٣، برقم ٤٧٤٠، و٤٨٤٢. وموطأ مالك ٢/ ٥٢٦ برقم ١٠٩٦، ومسند أحمد ٥/ ٣٣٦، برقم ٢٢٩٠١).

(٥) صدر بيت من البسيط لِلّعِين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر اللوامع ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٢. وعجزه: جُنُودُهُ ضاقَ عنها السهلُ والجبلُ.
الشاهد فيه: (ولو ملكاً) حيث حُذفت كان مع اسمها وهو جائز، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.

مشهورةٍ[1]، وإنْ ضممْتَ إليهِ «وإنْ شرّاً[2] فشرٌّ» كانَ في المجموعِ بالقسمةِ العقليّةِ ستةَ عشرَ وجهاً[3].

٧/ [حذفُ كانَ معَ اسمِها وخبرِها]

وقدْ تُحذَفُ[4] معَ اسمِها وخبرِها بعدَ إنْ الشرطيّةِ؛ كقولِهم: اِفعلْ هذا إمّا لا؛ أيْ: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ. فـما عِوضٌ مِن[5] كانَ، ولا هي النافيةُ للخبرِ.

[الحروفُ المشبَّهةُ بليسَ]

[أولاً: ما][6]

ولـمّا فرغَ مِن كانَ وأخواتِها؛ أخذَ يتكلّمُ على ما[7] حُمِلَ على ليسَ، وهو ما ولا ولات. وبدأ بها فقال[8]: وما النافيةُ عندَ الحِجازيِّينَ كليسَ في رفعِ الاسمِ ونصبِ الخبرِ؛ لِشَبَهِها[9] بها في:

١/ نفيِ الحالِ.

٢/ والدخولِ على المعارفِ / ٤٩ ب / والنكراتِ.

٣/ وفي دخولِ الباءِ في الخبرِ.

---

(١) والأوجه الأربعة هي:
١ - إن خيراً فخيرٌ؛ أي: إن كان عملُهم خيراً، فجزاؤُهم خيرٌ.
٢ - إن خيراً فخيراً؛ أي: إن كان عملُهم خيراً، فيُجزَون خيراً.
٣- إن خيرٌ فخيرٌ؛ أي: إن كان في عملهم خيرٌ، فجزاؤُهم خيرٌ.
٤ - إن خيرٌ فخيراً، أي: إن كان في عملهم خيرٌ، فيُجزَون خيراً.
(انظر: الكتاب ١/ ٢٥٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦١-٢٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٠).

(٢) في ع: شرٌّ.

(٣) أي: من ضرب الأوجه الأربعة في العبارة الأولى إن خيراً فخيرٌ في الأوجه الأربعة في العبارة الثانية وإن شرّاً فشرٌّ.

(٤) في ع: يحذف.

(٥) في ق ود: عن.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وما النافيةُ عند الحجازيِّينَ كلَيس، إن تقدَّمَ الاسمُ، ولم يُسْبَق بإنْ، ولا بمعمولِ الخبرِ إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا اقترنَ الخبرُ بإلا، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٢-١٤٣).

(٧) سقطت ما من ع.

(٨) في ع: قال.

(٩) في ب: تشبيهاً.

وبنو تميمٍ لا يُعملونَها، بلْ هيَ عندَهم مُهمَلةٌ، وهو القياسُ؛ لأنَّها حرفٌ لا يختصُّ[1] بقبيلٍ، بلْ تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ؛ فأصلُها أنْ لا تعملَ، قالَ شاعرُهُم:

١٠٨- ومُهفهَفُ الأعطافِ[2] قلتُ له: انتسِبْ، فأجابَ: ما قتْلُ المُحبِّ حرامُ[3]

أي: هو تميميٌّ لا حجازيٌّ.

[شروطُ الحجازيّينَ لإعمالِ ما عملَ ليسَ]

ولـمّا كانَ عملُها على خلافِ الأصلِ شَرَطَ الحجازيّونَ لهُ أربعةَ شروطٍ:

١. أشارَ إلى الأوَّلِ بقولِهِ: إنْ تقدَّمَ[4] الاسمُ على الخبرِ. فلو قُدِّمَ الخبرُ - نحوَ: ما مسيءٌ مَن أعتبَ[5] - بَطَلَ عملُها خلافاً للفراءِ[6]؛ وإنْ كانَ ظرفاً أو[7] مجروراً خِلافاً لابنِ عُصفورٍ[8].

---

(١) في ع وس: تختصّ.

(٢) في ع: الأطراف.

(٣) البيت من الكامل لابن الحنبلي شمس الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي في ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا ١/ ١٧٢، وهو بلا نسبة في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٥/ ٢٢٧.
ومواطن الشاهد: هو مجيء ما ملغاة على لغة التميميين.

(٤) في س: يتقدم.

(٥) ورد في أمثال العرب: ما أساء من أعتب، ويُضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخبر أنه سيُعتِب. (انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨).

(٦) فلا يشترط الفراء هذا الشرط، واستدلّ بحكاية: ما مسيئاً من أعتب، فقال الجرمي هي لغة. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٢).

(٧) في ع وب وس ود: و.

(٨) إذا تقدم شبه الجملة خبراً على اسم (لا) نحو: ما في الدار زيدٌ، ما عندك زيدٌ، ما بي أنت معنياً ففي المسألة أربعة أقوال:
الأول: منع النصب كغيرها من الأخبار المتوسطة، وقال به الأخفش والكوفيون.
والثاني: الجواز للتوسع فيهما، وبه قال البصريون وصحّحه ابن عصفور.
والثالث: الجواز إذا كان الظرف معمولاً للخبر، والمنع إذا كان الظرف هو الخبر بنفسه، وذهب إليه ابن مالك وابن هشام في الجامع.
والرابع: عكس الثالث تماماً، وإليه ذهب السيوطي (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٢، والجامع الصغير في النحو ص٥٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨-١١٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٣).

٢. وإلى الثاني بِقولِهِ: ولم يُسبَقِ الاسمُ بإنْ الزائدةِ. فلو سُبِقَ بها كقولِهِ:

١٠٩- بنـــي غُدانـةَ مـا إنْ أنـتمُ ذهـــبٌ ....[1]

بَطَلَ عملُها وجوباً عند البصريِّينَ[2]؛ لأنَّها محمولةٌ على ليسَ في العملِ، وليسَ لا يقترنُ اسمُها بإنْ فبَعُدتْ عنِ الشبهِ. ورُويَ ذَهَباً بالنصبِ، وأُوِّلَ على أنَّ إنْ نافيةٌ مؤكِّدةٌ لـما[3] لا زائدةٌ.

٣. وإلى الثالثِ بقولِهِ: ولا بمعمولِ[4] الخبرِ؛ فإنْ سُبِقَ بِهِ نحوَ:

١١٠- .... ومـا كـلَّ مَـن وافَى مِنــىً أنـا عـارِفُ[5]

بَطَلَ عملُها وجوباً؛ لِضَعفِها في العملِ، فلا يُتصرَّفُ في معمولِ خبرِها بالتقديمِ إلَّا إذا كانَ المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً[6] فإنَّه لا يَبطُلُ، نحو: ما عندَكَ زيدٌ مُقيماً، وما بِي أنتَ مَعنِيّاً؛ لِتوسُّعِهِم فيهما ما لم يُتوسَّعْ في غيرِهِما، ولمْ يُنبِّهْ على هذا الشرطِ في الشرحِ[7].

---

(١) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٤، ولسان العرب- صرف، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، والدرر اللوامع ٢/ ١٠١. وعجزه: ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ.
اللغة: الصريف الفضة الخالصة، والخزف الفخار.
والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهبٌ)، حيث أهملت (ما) بسبب دخول (إن) الزائدة على الاسم.

(٢) وخالفهم الكوفيون، حيث أجازوا النصب، واعتبروا (إنْ) نافية لا كافّة. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٠).

(٣) سقطت لما من ق وع.

(٤) في ق وس: بعمول، وهو تصحيف.

(٥) عجز بيت من الطويل لمزاحم بن عمرو العقيلي، وقد ورد في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٢، وشرح شذور الذهب ص٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢، وشرح شواهد سيبويه ١/ ٣١-٣٧. وصدره: وقالوا تعرَّفْها المنازلَ من مِنى.
والشاهد فيه: (وما كلَّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارِفُ) حيث أُهملت (ما) بسبب مجيء معمول الخبر قبل الاسم. ورُوي (كلُّ) بالرفع، وعندئذ فلا شاهد، لأنّ (كلّ) اسم لما و(أنا عارف) جملة اسمية في محل نصب خبر (ما) الحجازية.

(٦) في ع ود: أو مجروراً.

(٧) قال ابن هشام: ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط. (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٣).

٤. وإلى الرابعِ أشارَ[1] بقولِهِ: ولا الخبرُ بالرفعِ عطفاً على الضميرِ الـمُستكنِّ في يُسبَقْ، أي: ولم يُسبَقِ الخبرُ بإلاّ، فلو سُبِقَ بِها ـ نحوَ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2] ـ بَطَلَ عملُها[3] لِبُطلانِ معنى ليسَ.

٥. وزاد بعضُهُم شرطَينِ: أنْ لا تتكرَّرَ[4]، وأنْ لا يُبدَلَ مِن خبرِها مُوجِبٌ، نحوَ: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ بِهِ[5].

فإذا توفَّرتْ هذهِ الشروطُ عملَتْ كليسَ؛ نحوَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[6]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[7].

[الأوجهُ في إعرابِ الاسمِ الـمَعطوفِ على خبرِ ما]

أ/ وإذا عُطِفَ على خبرِها بلكنْ أو ببلْ؛ تعيَّنَ في المعطوفِ الرَّفعُ على أنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، نحوَ: ما زيدٌ قائماً / ٥٠ أ / لكنْ قاعِدٌ أو بلْ قاعِدٌ، ولا يجوزُ النصبُ؛ لأنَّ المعطوفَ بِهما موجِبٌ، وما لا تعملُ إلَّا في مَنفيٍّ[8].

---

(١) سقطت أشار من باقي النسخ الأخرى.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٤٤. وهي بتمامها ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

(٣) خلافاً للأخفش، فأجاز نحو: ما قائماً إلا زيدٌ (انظر: الأصول في النحو ١/ ٩٤-٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٩٨).

(٤) في ب: يتكرر. ومثال تكرارها: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٠).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠١.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٣١. وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٧) سورة المجادلة، من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾.

(٨) في ب وس: المنفي، وفي ق وع ود: النفي.

ب/ وأمّا المعطوفُ بغيرِهِما فيجوزُ فيه الأمرانِ، والنصبُ أجودُ[1].

[ثانياً: لا النافيةُ للوحدةِ][2]

وكذا لا النافيةُ للوحدةِ أو للجنسِ ظاهراً عندَ الحجازيّينَ كليسَ فيما تقدَّمَ، لكنَّ عملَها قليلٌ جدّاً[3]، لم يرِدْ إلّا في الشعرِ خاصّةً[4]. ويُشترَطُ لَهُ:

١. ما تقدَّمَ في[5] عملِ ما مِن الشروطِ الأربعةِ ما عدا الثانِي[6].

٢. وزيادةً على ما مرَّ تنكيرُ معمولَيْها؛ فلا تعمَلُ في معرفةٍ خلافاً لابنِ جنِّيٍّ[7]، مُستنِداً لِقولِ النابغةِ:

١١١- وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتراخِيا[8]

---

(١) نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، ويجوز: ولا قاعدٌ، فالنصب على العطف على الخبر (قائماً)، والرفع على إضمار مبتدأ قبلها: هو قاعدٌ. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٨).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا لا النافيةُ في الشِّعرِ، بشَرطِ تنكيرِ معمولَيْها، نحو:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ... ولا وَزَرٌ مما قضَى الله واقياً

(انظر: شرح قطر الندى ص١٤٤).

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(٤) في مسألة إعمال لا عمل ليس أقوال، الأول وهو المشهور: أنّها تعمل كـ(ما) وهذا رأي سيبويه والمبرد والجمهور. والثاني: أنّها مهملة دائماً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ونُسب إلى الأخفش والمبرد. والثالث أنّها تعمل عمل ليس في الاسم فقط وبه قال الزجاج. والرابع أنّها لا تعمل إلا في الشعر، وقال به أبو حيان. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٠، والمقتضب ٤/ ٣٨٢، والجنى الداني ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٥) في ع: من.

(٦) الشرط الثاني هو: ألا تُسبق بإن الزائدة، وقد أُسقط هنا في (لا) لأنّ (إنْ) لا تزاد بعد (لا) أصلاً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٦).

(٧) انظر: الجنى الداني ص٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٨.

(٨) البيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٧١، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦٧، والدرر اللوامع ٢/ ١١٤. والشاهد فيه: (لا أنا باغياً)، فقد عملت (لا) عمل ليس مع أنّ اسمها معرفة (الضمير أنا).

وأجازَ في شرحِ التسهيلِ القياسَ عليهِ معَ تصريحِهِ في التسهيلِ بالنُّدورِ[1]. وتَأَوَّلَهُ المانعونَ على جعْلِ أنا مرفوعاً بفعلٍ مُضمَرٍ، وباغياً نصباً[2] على الحالِ تقديرُهُ: ولا أرى باغياً، فلمّا أُضمِرَ الفعلُ برزَ الضميرُ وانفصلَ.

٣. والغالبُ في خبرِ[3] لا أنْ يكونَ محذوفاً حتّى قِيلَ بِلزومِهِ، والصحيحُ جوازُ ذكرِهِ[4]، نحوَ قولِهِ:

١١٢- تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِياً ... ولا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِياً[5]

[ثالثاً: لاتَ][6]

وكذا يعملُ عَمَلَ ليسَ لاتَ خِلافاً للأخفشِ[7]؛ وهيَ لا زِيدتْ[8] عَلَيها

---

(١) قال ابن مالك في التسهيل: ورفعها معرفة نادرٌ، وقال في الشرح: والقياس على هذا شائع عندي (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٧، و٣٦٠).

(٢) في ب ود: نصب.

(٣) في ع: الخبر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٦.

(٥) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل ورد في ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٣.

والشاهد فيه: (فلا شيء... باقياً، ولا وزرٌ... واقياً) حيث ورد فيه خبر (لا) التي عملت عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولاتَ لكن في الحينِ، ولا يُجمَعُ بينَ جُزأيها، والغالِبُ حذفُ المرفوعِ، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٧).

(٧) اختلف النحاة في إعمال (لات) عمل ليس على أربعة أقوال:

الأول: هو مذهب الجمهور وسيبويه، بأنّها تعمل عمل (ليس).

الثاني: هو مذهب الأخفش والسيرافي، بأنّها لا تعمل شيئاً.

الثالث: وهو منسوب إلى الأخفش، بأنّها تعمل عمل لا النافية للجنس.

الرابع: هو مذهب الفراء والكوفيين، بأنّها حرف جرّ تخفض الأسماء. (انظر: الكتاب ١/ ٥٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١١-١٢١٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٠٠-٤٠٢).

(٨) في ق: زيد.

التاءُ[1] لتأنيثِ اللفظِ، وحُرِّكَتْ للتخلُّصِ مِن التقاءِ الساكنينِ، وفُتِحَتْ تخفيفاً. قالَ في الأوضحِ[2]: وعملُها بإجماعٍ مِن العربِ انتهى.

[شروطُ عملِها]

١/ ولكنْ لا تعملُ إلَّا في الحينِ. نصَّ عليهِ سِيبويهِ[3]، فأخذَ بعضُهم بِظاهِرِهِ، وقصرَ عملَها على لفظِ الحينِ. وقال بعضُهُم: المُرادُ أسماءُ الزمانِ؛ وهوَ ظاهرُ عبارةِ الأوضحِ[4]، وكذا[5] ابنُ مالكٍ في التسهيلِ حيثُ قالَ[6]: وتختصُّ بالحينِ أو مُرادِفِهِ. وصرَّحَ في الشذورِ وشرحِهِ[7] بأنَّها تعملُ في الحينِ بكثرةٍ، وفي الساعةِ والأوانِ بِقلَّةٍ، وهذا مِنه كالتوسُّطِ في المسألةِ.

٢/ ولا يُجمَعُ في كلامٍ بينَ جُزأَيْها؛ أي: اسمِها وخبرِها لِضعفِها، بل لا بُدَّ مِن حذفِ أحدِهما لِصحّةِ عملِها. والغالبُ في كلامِهِم حذفُ اسمِها المرفوعِ وبقاءُ المنصوبِ؛ نحوَ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[8]؛ أيْ: ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ. ومِن غيرِ الغالبِ / ٥٠ ب / عكسُهُ، وعليهِ قُرِئَ شُذوذاً ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[9] بالرفعِ. قالَ بعضُهُم: وكانَ القياسُ أنْ

---

(١) اختلف النحاة في ماهية (لات): فالجمهور على أنها حرف (لا) ولحقته التاء، كما في ثَمَّتْ، وذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف مثل إنّما، وذهب بعض النحاة إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نَقَصَ، وقال ابن أبي الربيع إنّ أصلها ليس، أُبدلت سينها تاءً. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٤١، والجنى الداني ٤٨٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٩).

(٢) قال ابن هشام: وأمّا لات... وعملُها واجبٌ، وفي نسخة أخرى اعتمدها الأزهري في شرح التصريح قال ابن هشام: وعملها إجماع من العرب. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٧.

(٥) في ع: وكذلك.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٧.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٦٣.

(٨) سورة ص، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(٩) سورة ص، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وقد قرأ أبو السمال برفع (حين)، وقرأ عيسى بن عمر بكسر (حين) وهي من الشواذ (انظر: الكتاب ١/ ٥٨، والكشاف ٤/ ٧٣، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٣٦٧).

يكونَ هذا هو الغالبَ، بلْ كانَ ينبغي أنَّ حذفَ المرفوعِ لا يجوزُ ألبتَّةَ؛ لأنَّ مرفوعَها محمولٌ على مرفوعِ ليسَ، ومرفوعُ ليسَ لا يُحذَفُ، فهذا فرعٌ تصرَّفوا فيهِ ما لمْ يتصرَّفوا في أصلِهِ[1].

وأفهمَ [كلامُهُ][2] أنَّهُ لا يُشترَطُ في عملِها تنكيرُ معمولَيْها[3].

[رابعاً: إنْ النافية]

ولمْ يتعرّضْ لإنْ النافيةِ؛ لأنَّ إعمالَها نادرٌ كما في الأوضحِ[4] تبعاً لابنِ مالكٍ[5]، بلْ ذهبَ الفرّاءُ[6] وأكثرُ البصريّينَ إلى المنعِ[7]. وإعمالُها لغةُ أهلِ العاليةِ[8]؛ كقولِ بعضِهم[9]: إنْ أحدٌ خيراً مِن أحدٍ إلّا بالعافيةِ انتهى[10]. وقولِ الشاعرِ:

١١٣ - إنْ هــوَ مُــسْتَوْلِياً عــلى أحــدٍ ... إلّا عـــلى أضـــعـفِ المجانـــينِ[11]

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٤٠٢.

(٢) زيادة من ع وب وس.

(٣) في ع: معمولها.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٩١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٧.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٧.

(٧) خلافاً للكسائي والمبرّد وأكثر الكوفيين وابن السرّاج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبي حيان. (انظر: الكتاب٣/ ١٢، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، والأصول في النحو ١/ ٩٥، ٢/ ١٩٥، والجنى الداني ٢٠٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٤).

(٨) العالية: تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، والعالية أيضاً قرى بظاهر المدينة، وهي العوالي. (انظر: القاموس المحيط (علا).

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(١٠) سقطت انتهى من ق وس ود.

(١١) هذا بيت من المنسرح لقائل مجهول، ورد في المـُقرِّب ١/ ١٠٥، وتفسير البحر المحيط ١/ ٢٧٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٩١، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٦.

والشاهد فيه: (إن هو مستولياً) حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم (هو) ونصب خبرها (مستولياً).

إنّ وأخواتها[1]

[١-٢/ إنَّ وأنَّ]

والنوعُ الثاني مِن أنواعِ النواسخِ إنَّ بالكسرِ والتشديدِ، وأنَّ بالفتحِ والتشديدِ؛ وهُما موضوعانِ للتأكيدِ[2]؛ أيْ: لتأكيدِ الحكمِ المُقترِنِ بأحدِهما ونفيِ الشكِّ عنهُ والإنكارِ لهُ، ومِن ثَمَّ لا يُؤتى بِهما إذا كانَ السامعُ خاليَ الذهنِ مِن[3] الحُكمِ والتردُّدِ فيهِ.

ويفترقانِ مِن حيثُ إنَّ إنَّ المكسورةَ لا تُغيِّرُ الجملةَ بدخولِها عليْها، وأنَّ المفتوحةَ تُصيِّرُها في حكمِ المفردِ؛ ولِهذا تقعُ الجملةُ المقرونةُ بِها موقعَ الفاعلِ والمَفعولِ والمَجرورِ، فتُؤَوَّلُ بمفردٍ.

وظاهرُ إطلاقِهِ ـ كغيرِهِ ـ أنَّ إنَّ لتوكيدِ الإيجابِ والنفيِ، ويَشهَدُ لهُ قولُه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا﴾[4]، وهو الملائِمُ لِقولِ البيانيِّينَ[5]: إنَّ زيداً ليسَ بقائمٍ، فيهِ توكيدانِ[6]، لكنْ ذَكروا في بابِ لا التبرئةِ ما يُنافِي الإطلاقَ.

[٣/ لكنَّ]

ولكنَّ بالتشديدِ[7]؛ وهيَ موضوعةٌ للاستدراكِ؛ وهو رفعُ توهُّمِ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: إنَّ وأنَّ للتأكيدِ، ولكنَّ للاستدراكِ، وكأنَّ للتشبيهِ أو الظَّنِّ، وليتَ للتمنّي، ولعلَّ للترجّي أو الإشفاقِ أو التعليلِ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٧).

(٢) في ق: لتأكيد.

(٣) في ق: عن.

(٤) سورة يونس من الآية ٤٤.

(٥) منهم الإمام فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٢٢٢.

(٦) والتوكيدان هما إنّ والباء في بقائم.

(٧) اختلف النحاة في ماهية لكنّ، فذهب البصريّون إلى أنّها بسيطة، وذهب الفراء إلى أنّها مركبة، وأصلها لكنْ أنَّ ثم طرحت (الهمزة) فكانت (لكن)، وذهب الكوفيون إلى أنّها مركبة من (لا) و(إنّ) و(الكاف) زائدة، والهمزة محذوفة، وقيل غير ذلك. (انظر: شرح المفصل ٨/ ٧٩-٨٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص ص٦١٧-٦١٨).

يتولَّدُ[1] مِن الكلامِ السابِقِ رفعاً شبيهاً بالاستثناءِ[2]، تقولُ: زيدٌ شجاعٌ، فيُوهِمُ إثباتُ الشجاعةِ لزيدٍ إثباتَ الكرمِ لهُ؛ لأنَّ من سمةِ[3] الشجاعةِ الكرمَ، فإذا أردتَ رفعَ هذا التوهُّمِ، تأتِي بلكنَّ فتقولُ: لكنَّهُ بخيلٌ، / ٥١ أ / وقِسْ[4] على هذا النفيَ.

ولا بُدَّ أنْ يتقدَّمَها كلامٌ إمّا:

- مُناقِضٌ لِـما بعدَها؛ نحوَ: ما هذا ساكِنٌ[5] لكنَّهُ مُتحرِّكٌ.
- أو ضدٌّ لهُ؛ نحوَ: ما هذا أسودُ لكنَّهُ أبيضُ.
- أو خِلافٌ لَهُ على الأصحِّ[6]؛ نحوَ: ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمراً شاربٌ.
- ويمتنعُ أنْ يكونَ مُماثِلاً لهُ باتّفاقٍ[7]؛ قالَهُ[8] أبو حيّانَ في النُّكتِ الحِسانِ[9].

وقد تأتِي للتوكيدِ؛ نحوَ: لو جاءَنِي أحسنتُ إليهِ، لكنَّهُ لمْ يجِئْ[10].

[٤/ كأنّ]

وكأنَّ ـ بفتحِ الهمزةِ والتشديدِ ـ للتشبيهِ المُؤكَّدِ عندَ الجُمهورِ؛ لِتركُّبِها مِن الكافِ المفيدةِ للتشبيهِ وأنَّ المفيدةِ للتأكيدِ، سواءٌ كانَ خبرُها جامداً أو[11] مُشتقّاً، نحوَ: كأنَّ زيداً

---

(١) في ع: متولد.

(٢) لأنّ قولك: زيدٌ شجاعٌ لكنه بخيلٌ، بمعنى: زيد شجاع إلا أنّه بخيل.

(٣) في ع: سجيّة، وفي س: شيمة، وفي د: شأن.

(٤) في ب: قيس.

(٥) في ع وب وس ود: ساكناً.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص٦١٦.

(٧) فيمتنع نحو: ما زيدٌ قائمٌ لكنّ عبد الله ليسَ بقائمٍ.

(٨) في الأصل قال، والمثبت من ع وب وس.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص٧٩، وانظر: المقرّب ١/ ١٠٦، ومغني اللبيب ص٣٨٣.

(١٠) لأنّ لو تفيد في هذا المثال عدم المجيء، وقوله: لكنّه لم يجيء تفيد توكيد الخبر السابق.

(١١) في ع ود: أم.

أسدٌ؛ إذ أصلُهُ: إنَّ زيداً كأسدٍ، فقُدِّمتِ الكافُ على إنَّ؛ لِيدلَّ [أوّلُ][1] الكلامِ على التشبيهِ مِن أَوَّلِ وهلةٍ، وفُتِحتْ همزةُ إنَّ[2] للجارِّ، وصارا[3] حرفاً واحداً مَدلولاً بِهما على التشبيهِ والتأكيدِ.

وقِيل إنّها بسيطةٌ[4]؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ، ويلزمُ عليهِ أنْ تكونَ لِمطلقِ التشبيهِ، ويليَها الـمُشبَّهُ دائماً بِخلافِ الكافِ ومِثلَ، فإنَّ الذي يليهما المشبَّهُ بِهِ.

أو للظنِّ على رأيِ بعضِهِم[5]، نحوَ: كأنَّ زيداً كاتبٌ.

والصحيحُ أنّها لا تكونُ إلّا للتشبيهِ؛ فلا تأتِي للظنِّ، بلْ ولا للتقريبِ[6] ولا للتحقيقِ[7]. وما أوهمَ خِلافَ التشبيهِ فهوَ مُؤَوَّلٌ بِهِ[8].

---

(١) زيادة من ق وب وس ود.

(٢) في ع: كأنّ.

(٣) في ق: فصارا.

(٤) اختلف النحاة في ماهية (كأنّ)، فالخليل وسيبويه وجمهور البصريين على أنها مركبة من كاف ومن أنّ، وقال بعض البصريين إنها حرف بسيط، واختاره ابن هشام في مغني اللبيب. (انظر: الكتاب ٣/ ١٥١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٣-٣٠٤، والجنى الداني ٥٦٩، ومغني اللبيب ص٢٥٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٨).

(٥) ذهب إلى ذلك الكوفيون والزجاجي وابن الأنباري. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥٦، ومغني اللبيب ٢٥٣، والجنى الداني ٥٧٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٩).

(٦) التقريب قال به الكوفيون، وحملوا عليه كأنّك بالفرح آتٍ. (انظر: مغني اللبيب ص٢٥٤).

(٧) قال به الكوفيون والزجاجي، وحملوا عليه قول الشاعر: كأنّ الأرض ليس بها هشامُ، أي الأرض، ولا تشبيه هنا. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥٦، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ص٢٥٣).

(٨) كقول الشاعر:

فأصبح بطنُ مكة مقشعَراً ... كأنّ الأرض ليس بها هشامُ

(انظر: الجنى الداني ص٥٧١، وشرح التصريح ١/ ٢١٢).

[٥/ ليتَ]

وليتَ؛ وهيَ موضوعةٌ للتمنِّي؛ وهو طلبُ ما لا طَمَعَ فيهِ، نحوَ:

١١٤- ....ليتَ الشبابَ يعودُ [يوماً][1] ....[2]

فإنَّ عودَهُ مستحيلٌ عادةً، أو ما فيه عُسْرٌ؛ نحوَ: ليتَ لِي مالاً فأحجَّ مِنهُ؛ فإنَّ حصولَ المالِ مُمكِنٌ ولكنْ فيه عُسرٌ.

وتعلُّقُ التمنِّي بالمستحيلِ كثيرٌ وبالـمُمكنِ قليلٌ، ولا[3] يكونُ في الواجبِ[4]. ويجبُ في التمنِّي ـ إذا كانَ متعلَّقُه مُمكِناً ـ أنْ لا يكونَ لكَ توقُّعٌ وطماعيَةٌ[5] في وقوعِهِ، وإلَّا صارَ ترجِّياً.

[٦/ لعلّ]

١- ولعلَّ؛ وهيَ موضوعةٌ للترجِّي؛ وهوَ توقُّعُ [الأمرِ][6] المحبوبِ الـمُستقرَبِ حصولُهُ، نحوَ: لعلَّ اللهَ يرحمُنا.

٢- أو للإشفاقِ؛ وهو توقُّعُ المكروهِ؛ نحوَ: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[7]، ولا يكونُ الترجِّي إلَّا في الشيءِ الـمُمكِنِ بِخلافِ / ٥١ ب / التَّمَنِّي؛ فإنَّه يكونُ فيهِ وفي الـمُمتنِعِ فافترقا.

---

(١) زيادة من ع وس ود.

(٢) صدر بيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٣، والبيت بتمامه:

فيا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً ... فأُخبرُهُ بما فعلَ المشيبُ

والتمثيل ظاهر في المتن، وأبو العتاهية (المتوفى ٢١١هـ) من الشعراء المولدين فشعره للتمثيل.

(٣) في ق وع وب: فلا.

(٤) نحو: ليتَ غداً يجيء، فهذا غير سائغ، لأنّ مجيء الغد في وقته متحقّق فلا مسوّغ لتمنّيه أن يقع.

(٥) في ع: طماعة.

(٦) زيادة من ق وع.

(٧) سورة الكهف من الآية ٦، وسورة الشعراء من الآية ٣. وتمام آية الكهف ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾، وتمام آية الشعراء ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾.

وأمّا قولُ فرعونَ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]؛ فجهلٌ مِنه أو إفْكٌ. قالَهُ في المُغني[2]، ولو عبّرَ بالتوقُّعِ لكانَ أخصرَ؛ لِشمولِهِ لِما ذَكَرَ.

٣- أو للتعليلِ على رأيِ الكسائيِّ والأخفشِ؛ نحوَ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ[3]﴾[4]؛ أيْ: لِكَيْ يَتَذَكَّرَ. وهذا ونحوُه عندَ الجُمهورِ لِلترجّي[5].

٤- وتردُ للاستفهامِ عندَ بعضِ الكوفيِّينَ[6]؛ كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[7]، وقولِهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ لِبعضِ أصحابِهِ، وقدْ خرجَ إليهِ مُستعجِلاً: «لعلَّنا أعجلناكَ»[8].

والآيةُ عندَ المانعِ محمولةٌ[9] على الترجّي، والحديثُ على الإشفاقِ.

[لعلّ في لغةِ بني عُقَيْلٍ]

وعُقَيلٌ تَجُرُّ بِها المبتدأَ[10]. ولَهُمْ في لامِها الأُولى الإثباتُ والحذفُ، والثانيةِ الفتحُ

---

(١) سورة غافر، من الآية ٣٦ و٣٧. وتمامها ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٣٧٩.

(٣) سقطت أو يخشى من ع وب.

(٤) سورة طه، الآية ٤٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٥، والجنى الداني ص٥٨٠، ومغني اللبيب ص٣٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٧١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠، والجنى الداني ٥٨٠-٥٨١، ومغني اللبيب ص٣٧٩.

(٧) سورة عبس، الآية ٣.

(٨) الحديث من رواية أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ: لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ فَلا غُسْلَ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ، وقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أُقْحِطْتَ. (انظر: صحيح البخاري ١/ ٧٧ برقم ١٧٨، صحيح مسلم، كتاب الحيض برقم ٥٢١، ومسند أحمد ٣/ ٢١).

(٩) في ع: محمول.

(١٠) وعلى لغتهم قال كعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار:

فقلتُ: ادع أُخرى وارفع الصوت جهرةً ... لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

(انظر: الجنى الداني ٥٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٦).

والكسرُ[1]، وهيَ [حينئذٍ][2] غيرُ عاملةٍ عملَ إنَّ كما في المُغني[3]، وكلامُه في الأوضحِ[4] يُشعِرُ بخلافِهِ.

[عملُ إنَّ وأخواتِها][5]

فينصبْنَ[6] - هذهِ الأحرفُ المتقدِّمةُ - المبتدأَ اتفاقاً بِدخولِها عليْهِ، ويُسمَّى اسماً لَهُنَّ، ويرفعْنَ الخبرَ؛ أي: خبرَ المبتدأِ، ويُسمَّى خبراً لهنَّ. لكنْ يُشترَطُ في اسمِهِنَّ ما تقدَّمَ في اسمِ كانَ وأخواتِها.

[الخلافُ في رافعِ خبرِهِنَّ]

ونسبةُ الرفعِ إلى هذهِ الأحرفِ هو مذهبُ البَصريِّينَ.

وأمَّا الكوفيُّونَ[7] فذهبُوا إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً بِهِ قبلَ دخولِها؛ لأنَّه لمْ يتغيَّرْ عمَّا كانَ عليْهِ، ولهذا لا يجوزُ: إنَّ قائمٌ زيداً، ولوْ كانَ معمولاً لَها لجازَ.

والأصحُّ الأوّلُ؛ لأنَّ لِهذهِ الأحرفِ شَبَهاً بكانَ الناقصةِ في لزومِ دُخولِهِنَّ على المبتدأِ والخبرِ، والاستغناءِ بِهما؛ فَعَمِلْنَ عَمَلَها معكوساً لِيكونَ المُبتدأُ والخبرُ مَعَهنَّ كَمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ، تنبيهاً على الفرعيّةِ. ولأنَّ معانيها في الأخبارِ، فكُنَّ كالعُمَدِ، والأسماءُ

---

(١) قال المرادي: وفي لعلّ الجارّة أربع لغات: لَعَلَّ، وعلَّ، ولعلُّ، وعَلِّ. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢٠، والجنى الداني ص٥٨٦).

(٢) زيادة من ق وع وب ود.

(٣) حيث اعتبر المجرور بلعلّ في محل رفع بالابتداء، لتنزيل لعلّ منزلة حرف الجرّ الزائد نحو بحسبك درهمٌ بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل. (انظر: مغني اللبيب ص٣٧٧).

(٤) قال ابن هشام: وعُقَيل تجيز جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فينصِبْنَ المبتدأ اسماً لَهُنَّ، ويرفعْنَ الخبرَ خبراً لَهُنَّ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٧).

(٦) في ب: فتنصبن.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٦-١٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٣١.

كالفضلاتِ، فأُعطِيا إعرابَ العُمدِ والفضلاتِ. كذا قِيلَ[1] في تقريرِ[2] العِلّةِ، وهي مُتأتِيةٌ[3] في ما الحجازيّةِ، ولم يتقدَّمْ[4] منصوبُها.

[مسألةٌ في المعطوفِ على اسمِها قبلَ استكمالِ الخبرِ]

ويُبنَى[5] على هذا الخلافِ خِلافٌ في جوازِ العطفِ بالرفعِ[6] على اسمِ إنَّ قبلَ استكمالِ الخبرِ، فَمَنْ نسبَ الرفعَ لَها مَنَعَ العطفَ؛ لِئلاّ / ٥٢ أ / يتواردَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، ومَنْ مَنَعَ أجازَ العطفَ لانتفاءِ ذلكَ.

[أثرُ دخولِ ما الحرفيّةِ الزائدةِ على إنَّ وأخواتِها][7]

وما اقتضاهُ كلامُهُ مِن نِسبةِ العملِ لَهنَّ مَحَلُّهُ إنْ لمْ يقترنْ[8] بِهنَّ ما الحرفيّةُ الزائدةُ؛ فإنِ

---

(١) قاله ابن مالك في التسهيل ونقله السيوطي في همع الهوامع. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٣١).

(٢) في ع: تقرّر.

(٣) في الأصل مأتيّة، والمثبت من ع وب وس.

(٤) في س ود: يقدّم.

(٥) في ق: وينبني.

(٦) اتفق النحاة على جواز مجيء توابع أسماء إنّ وأخواتها منصوبة، سواء استكمل الخبر أم لا، نحو: إنّ زيداً وعمراً قائماً، أو إنّ زيداً قائم وعمراً، واختلفوا في مجيء التابع مرفوعاً مراعاة لمحل (إنّ مع اسمها) كما يلي:
أ/ اشترط الجمهور لجواز العطف بالرفع على اسم إنّ شرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنَّ أو إنَّ أو لكنَّ وعليه خرّجوا قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾، أي: ورسولُه بريءٌ أيضاً.
ب/ وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر، ثم اختلفوا فالكسائي أجازه مطلقاً، وقيّده الفرّاء فيما لا يظهر فيه عمل إنّ، وخرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ... مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ حيث اعتبروا أنّ (الصابئون) اسم معطوف على محلّ اسم (إنّ) حتى قبلَ استكمال الخبر، وخرّج الجمهور أدلة الفراء والكسائي على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٥-١٩٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٦-٤٦٧، وشرح الكافية ٤/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٥٨-٣٦٣).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: إنْ لم تقترنْ بِهنَّ ما الحرفيّةُ، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾، إلا ليتَ فيجوز الأمرانِ (انظر: شرح قطر الندى ص١٤٩).

(٨) في ق وس ود: تقترن.

اقترنتْ بِهنَّ؛ نحوَ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]، و﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[3]، و:

١١٥- ولكـنَّما أسـعَى لِمجـدٍ مُـؤثَّلٍ ....[4]

و:

١١٦- .... لعلَّـــما أضـاءتْ لـكَ الـنَّارُ الحـمارَ المُقـيَّدا[5]

بَطَلَ عملُهُنَّ وُجوباً؛ لِزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ، ولِهذا سُمِّيتْ ما هذهِ[6] كافَّةً؛ لِكفِّها ما اقترنَ بِها عَن العملِ.

[إعمالُ ليتَ معَ ما]

ولا يُستثنَى مِن ذلكَ إلَّا ليتَ؛ فيجوزُ حينئذٍ فِيها[7] الأمرانِ، أي:

---

(١) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٨. وهي بتمامها ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

(٣) سورة الأنفال، من الآية ٦. وهي بتمامها ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾.

(٤) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٤. وعجزه: وقد يدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

والشاهد فيه: (ولكنما أسعى) حيث دخلت (ما) الزائدة على (لكنّ) فأبطلت عملها واختصاصها.

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، وشرح المفصل ٨/ ٥٧، والدرر اللوامع ٢٢/ ٢٠٨.

والبيت بتمامه:

أَعِـدْ نظـراً يـا عـبد قـيسٍ لعلـما أضـاءت لـك الـنارُ الحـمارَ المُقـيدا

والشاهد: (لعلما أضاءت) حيث دخلت (ما) الكافة على (لعلّ) فألغت عملها واختصاصها.

(٦) سقطت هذه من ع.

(٧) سقطت فيها من ع.

▪ الإعمالُ؛ وهو الأرجحُ[1] لِبقائِها على اختصاصِها بالأسماءِ معَ ما على الأصحِّ[2].

▪ والإهمالُ حملاً على أخواتِها. وقد رُوِيَ بِهما قولُ النابِغةِ:

١١٧ - قالـتْ ألا ليـتَما هـذا الحـمامَ لَـنا ....[3]

قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ[4]: ورفعُهُ أقيسُ[5]، وما اقتضاهُ كلامُهُ مِن وجـوبِ الإلغاءِ فيما عدا ليتَ، وجوازُه فيها هو الراجحُ[6]، وقِيلَ بجوازِهِ في الكُلِّ وهو ظاهرُ الألفيّةِ[7]، وقِيلَ بوجوبِ الإعمالِ في ليتَ[8].

---

(١) في ق: الراجح.

(٢) أجاز قدامى البصريين مجيء الفعل بعد ليتما، وخالفهم الفراء ومتأخرو البصريين حيث منعوا دخول ليتما على الجملة الفعلية؛ لأنها باقية على اختصاصها حتى بعد إهمالها (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٢).

(٣) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤، والكتاب ٢/١٣٧، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٧٩. وعجزه: إلى حمامتنا، أو نصَفُهُ فَقَدِ
اللغة: (قَدْ) اسم فعل بمعنى يكفي أو اسم بمعنى كافٍ.
والشاهد فيه: (ليتما هذا الحمامُ) حيث رُوي (الحمام) مرفوعاً ومنصوباً، أمّا النصب فعلى تقدير إعمال (ليت) وأنّ (ما) المتصلة بها زائدة غير كافّة، وأمّا الرفع فعلى تقدير إهمال (ليت) وإبطال عملها و(ما) المتصلة بها هي الكافة، وهذا من باب الجواز.

(٤) سقطت في شرح الكافية من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٣.

(٦) وقال بهذا جمهور البصريين ووافقهم السيوطي. (انظر: الكتاب ٣/ ١٢٩-١٣٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٢-٤٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٧) قال ابن مالك في الألفية: وَوَصْل (ما) بذي الحروف مُبْطِلٌ إعمالها، وقد يبقى العمَلُ - شرح ابن عقيل ١/ ٣١٤- وقال بهذا الزجاج والزجاجي وابن السراج والزمخشري ووافقهم ابن مالك، لكن الزجاج أجازها في ليت ولعلّ وكأنّ فقط.(انظر: همع الهوامع ١/ ٤٦٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٢، وشرح التسهيل ١/ ٤١٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٤).

(٨) قال به الفراء، حيث أوجب الإعمال في ليت ولعل (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٢).

[ما غيرُ الحرفيّةِ الزائدةِ لا تُؤثّرُ في العملِ]

وخرجَ بالحرفيّةِ:

أ - الاسميّةُ، فلا تكفُّ عن العملِ؛ كقولِهِ:

١١٨- .... ولكنَّما[1] يُقضَى فسوفَ يكونُ[2]

ب- ومثلُها ما المصدريّةُ؛ نحوَ: إنَّما فعلتَ حسنٌ، أي: إنَّ فِعلَكَ حسنٌ. ويحتملُهُا[3] قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[4]، وليسَ لكَ أنْ تُقدِّرَها كافّةً؛ لأنَّ ذلكَ يُوجِبُ نصبَ كيدَ.

ووقعَ في الشرحِ[5] وفي بعضِ نُسخِ الأوضحِ[6] الاستشهادُ بقولِهِ ولكنَّما يُقضَى فسوفَ يَكونُ[7] لـما الكافّةِ، وهو غيرُ ظاهرٍ.

[تخفيفُ إنَّ وأخواتِها][8]

كإنَّ المكسورةِ[9]، أيْ كما يجوزُ في إنَّ المكسورةِ ذلكَ حالَ كونِها مُخَفَّفةً مِن الثقيلةِ، بأنْ سُكِّنَ[10]

---

(١) يعتبر وصل (ما) الاسم الموصول بلكنّ خطأً كتابياً، لأنّ ما يُوصل بها هو الحرف فقط كافّاً أو زائداً أو مصدرياً (انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص١٧١، وفن الإملاء للحموز ١/ ٤٠١-٤٠٢).

(٢) عجز بيت من الطويل للأفوه الأودي في الدرر اللوامع ٢/ ٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٩٩، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٥. وصدره: فوالله ما نارقْتُكم قالِياً لكم.
والشاهد فيه: (ولكنّ ما) حيث دخلت لكنّ على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل (ما) هي اسم لـ لكنّ.

(٣) في ع: ويحملها.

(٤) سورة طه، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص١٤٩.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٨. وفي هذه النسخة أكّد أنّ (ما) فيه ليست الكافة.

(٧) سقطت فسوف يكون من ع وب وس ود.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: كإنِ المكسورة مُخَفَّفةً، فأمّا لكنْ مُخَفَّفةً فتُهملُ (انظر: شرح قطر الندى ص١٥٣).

(٩) أي: (ليتما) يجوز إعمالها وإهمالها حملاً على إنْ المخففة من الثقيلة؛ إذ يجوز إعمالها وإهمالها.

(١٠) في ق وب وس ود: أسكن.

نونُها، لكنَّ الإهمالَ كثيرٌ؛ لِزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ. وإنَّما عملتْ قليلاً استصحاباً للأصلِ، وقدْ قُرِئَ بِها قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1].

ويكثُرُ كونُ الفعلِ الداخلةِ عليهِ ناسخاً، والأكثرُ فيه كونُهُ ماضياً؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[2]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[3]، ووقوعُ غيرِ الناسخِ بعدَها نادِرٌ، والمضارِعُ أندرُ، كقولِهِ:[4] إنْ يزينُكَ لنفسُكَ، / ٥٢ ب / وإنْ يشينُكَ لَهِيَه، وإذا أُهمِلتْ لزِمَ الخبرَ اللامُ في الغالبِ كما سيأتِي؛ لِئلاّ يُتوهَّمَ كونُها نافيةً.

[لكن الـمُخفَّفةُ]

وأمّا لكنَّ إذا كانتْ مُخفَّفَةً مِن الثقيلةِ فتُهمَلُ وُجوباً؛ لِزوالِ اختِصاصِها بالأسماءِ، بدليلِ ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5].

وعنْ يونسَ والأخفشِ جوازُ الإعمالِ قياساً، وعنْ يونسَ[6] أنّهُ حكاهُ عنِ العربِ.

---

(١) سورة هود، من الآية ١١١. وهي بتمامها ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.
قرأ نافع وابن كثير ووافقهم ابن محيصن بتخفيف نون إنْ وميم لما هنا على إعمال أنْ المخففة؛ وهي لغة ثابتة، واللام في لما داخلة في خبر إنْ وما موصولة وليوفينّهم صلة الموصول. وأجمعت السبعة على نصب كلاً. ومن القراءات الشاذّة: قرأ أبيّ والحسن وأبان بن ثعلب ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾ وقرأ حفص وورش والدوري والسوسي ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾. (انظر: تفسير البحر المحيط ٥/ ٢٦٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٢٦).

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٤٣. وهي بتمامها ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ١٠٢. وهي بتمامها ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾.

(٤) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي. قالوا: وقد حُكِيَ: إنْ يزينُك لنفسُك وإنْ يشينك لهيهْ. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٤).

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، والجنى الداني ص٥٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٨١، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٧.

[أن الـمُخفَّفةُ][1]

وأمّا أنَّ المفتوحةُ[2] إذا خُفِّفَتْ فتعملُ وجوباً[3] كما إذا لمْ تُخَفَّفْ بِخلافِ المكسورةِ؛ لأنَّها أشبهُ[4] بالفعلِ مِنها، قالَهُ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ[5].

[شروطُ تخفيفِ أَنَّ]

ولكنْ يجبُ في غيرِ ضرورةٍ:

١ - حذفُ اسمِها، وكونُهُ ضميرَ شأْنٍ. تَبِعَ[6] في هذا ابنَ الحاجِبِ[7]، وأمّا ابنُ مالكٍ[8] فلم يُوجِبْ ذلكَ، بلْ يَجُوزُ أنْ يكونَ غيرَهُ، وهوَ ظاهرُ عبارةِ الـمُصنِّفِ في الشذورِ والأوضحِ[9].

٢ - وكونُ خبرِها جملةً ـ اسميّةً كانتْ أو فعليّةً ـ؛ لاشتمالِها على الـمُسنَدِ والـمُسنَدِ إليهِ مُحافَظةً على الأصلِ، حيثُ لم يُذكرِ الاسمُ.

وأمّا في الضرورةِ فلا يجبُ شيءٌ مِمّا تقدَّمَ؛ كقولِهِ:

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وأما أنْ فتَعملُ، ويَجِبُ ـ في غير الضرورة ـ حذفُ اسمِها ضميرَ الشَّأْنِ، وكونُ خبَرِها جُملةً مَفْصولةً ـ إن بُدِئَتْ بفِعلٍ مُتصرِّفٍ غيرِ دُعاءٍ ـ بِقَدْ أو تنفيسٍ أو نفيٍ أو لَوْ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٥٣).

(٢) في ع: المخفّفة.

(٣) خلافاً للكوفيّين، حيث أوجبوا إهمالها إذا خفِّفت، واشترط الفرّاء لتخفيفها أصلاً مجيء اسمها ضميراً فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٥، والجنى الداني ٢١٩).

(٤) طمست لأنّه أشبه من ق.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٠.

(٦) في ع: تتبّع.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢١.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص٣٦٨.

١١٩- بأنْـكَ ربـيـعٌ وغـيـثٌ مَـرِيعٌ   وأنْــكَ هــنـاكَ تكــونُ الــثِّمالا[1]

١ - وكونُ الجملةِ مَفصولةً مِن أنْ- إنْ بُدِئَتْ بفعلٍ مُتصرِّفٍ غيرِ دُعاءٍ- إمَّا:

أ/ بقدْ؛ نحوَ: ﴿وَنَعْلَمَ [2] أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[3].

ب/ أو بحرفِ تنفيسٍ[4]؛ نحوَ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ [مِنكُم مَّرْضَىٰ][5]﴾[6]، وقولِهِ:

١٢٠- فـاعْلَمْ فَعِلْـمُ المـرءِ يـنفعُهُ   أنْ سـوفَ يَـأتِي كـلُّ مـا[7] قُـدِرا[8]

---

(١) البيت من المتقارب لجنوب بنت عجلان الهذلية في شرح شواهد مغني اللبيب ١/ ١٠٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠.

اللغة: الغيث المريع الزرع الخصيب، والثِّمال هو الذخر والغياث.

والشاهد فيه: (بأنك ربيعٌ... وأنك تكون) ففي العبارتين لجاء اسم (أنّ) المخففة ضمير مخاطب هو الكاف، لا ضمير شأن محذوف، وفي هذا ضرورة عند الجمهور وسائغ عند ابن مالك وغيره.

(٢) سقطت ونعلم من ق.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١١٣. وهي بتمامها ﴿ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ﴾.

(٤) طمست تنفيس في ق.

(٥) زيادة من ع.

(٦) سورة المزمل، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَىِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾.

(٧) بعدها في ق قد.

(٨) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣، والدرر اللوامع ٤/ ٣٠. (ورواية البيت في المصادر الأخرى واعلم).

والشاهد فيه: (أنْ سوفَ يأتي) حيث أتى بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين (أن) وخبرها بحرف التنفيس (سوف).

ج/ أو بحرفِ نَفْيٍ؛ نحوَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ[1]﴾[2]، ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ﴾[3]، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[4].

د/ أو لو الامتناعيّةُ؛ نحوَ: ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم [بِذُنُوبِهِمۡ][5]﴾[6]. وقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا مِن النُّحاةِ[7].

ورُبّما جاءَ ذلكَ بلا فصلٍ؛ كقولِهِ:

١٢١ - عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلونَ فَجادُوا [قبلَ أنْ يُسأَلوا بِأعظمِ سُؤْلِ][8][9]

وأَطلقَ النافي هُنا وقيَّدَهُ في الأوضحِ[10] بلا ولنْ ولَمْ، فاقتَضى ذلكَ أنَّهُ مَقصورٌ على أحدِها.

---

(١) سقطت فتنة من ع.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٧١. وهي بتمامها ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون في (تكونُ) على اعتبار أنّ (أنْ) مخفّفة من الثقيلة، وقد جاءت مفصولة عن خبرها بلا النافية، واسمها ضمير شأن محذوف (وحَسِب): بمعنى تيقّن. وقرأ الباقون بنصب (تكون) على أنّ (أنْ) هي الناصبة للمضارع (وحَسِب) عندئذ بمعنى الظن، لأنّها - أي الناصبة للمضارع - لا تقع بعد يقين مطلقاً. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٣) سورة المزمل، من الآية ٢٠.

(٤) سورة البلد، الآية ٧.

(٥) زيادة من ق وس.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٠٠. وهي بتمامها ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡۚ وَنَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾.

(٧) منهم أبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٧).

(٨) زيادة من د.

(٩) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٧.

الشاهد فيه: (أنْ يُؤَمّلون) حيث خفّفت أنْ وجاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعائي، ولم يُفصل بينه وبين (أنْ).

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٢.

وأفهمَ كلامُهُ أنَّ الجملةَ إنْ بُدِئَتْ باسمٍ أو فعلٍ جامِدٍ أو دُعائِيٍّ[1] لم تحتَجْ[2] إلى فاصلٍ بينَها وبينَ أنْ؛ نحوَ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[4]، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[5] في قراءةِ بعضِهِم.

[كأنْ الـمُخفَّفةُ][6]

وأمّا كأنَّ إذا خُفِّفَتْ فَتعمَلُ /٥٣ أ/ وُجوباً عندَ الجُمهورِ[7]؛ استصحاباً للأصلِ، وحَمْلاً لها عَلى أنْ المفتوحةِ، لكنْ تُخالِفُها في أنَّ خبرَها لا يلزمُ كونُهُ جملةً، وفي أنَّ اسمَها لا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأنٍ، ولا حذفُهُ، بلْ يجوزُ إظهارُهُ كما قالَ، ويَقِلُّ ذكرُ اسمِها في اللفظِ؛ كقولِهِ:

١٢٢- .... كــأنْ ظبــيةً تَعطُــو إلى وارقِ الــسَّلَمْ[8]

---

(١) في ع: دعاء.

(٢) في ع وب وس ود: يحتج.

(٣) سورة يونس، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٤) سورة النجم، الآية ٣٩.

(٥) سورة النور، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، قرأ نافع بتخفيف (أنْ) و(غَضِبَ) كفعلٍ، وهذا موطن الشاهد حيث دخلت (أنْ) المخففة على فعل دعائي دون فاصل وهو موافق للقاعدة. وقرأ الباقون بتشديد (أنّ) وحينئذ لا شاهد في الآية. (انظر: تفسير البحر المحيط ٦/ ٣٩٩).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وأمّا كَأَنْ فَتَعْمَلُ، ويقلُّ ذِكرُ اسمِها، ويُفْصَلُ الفعلُ منها بلَمْ أو قَدْ.(انظر: شرح قطر الندى ص١٥٧).

(٧) في إعمال (كَأن) المخففة أقوال: أحدها المنع وعليه الكوفيون، والثاني الجواز مطلقاً، والثالث الجواز في المضمر فقط والرابع الوجوب مطلقاً وعليه الجمهور. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٨) عجز بيت من الطويل، وقد اختلف في نسبته فهو لباغت بن صريم اليشكري في الكتاب ٢/ ١٣٤، ولغيره في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٦. وصدره: ويَوْماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمِ

الشاهد فيه: (كأنْ ظبيةً) حيث جاءت (ظبيةً) اسم لـكأن وهو من القليل. وقد روي البيت روايتين أخريين؛ برفع (ظبيةٌ) على اعتبار أنّها مبتدأ و(تعطو) الخبر، والجملة الاسمية خبر (كأنْ) واسمها ضمير شأن محذوف. وجرّ (ظبيةٍ) على اعتبار أنّ (كَأن) مركّبة من (الكاف) حرف الجر و(أن) الزائدة، و(ظبيةٍ) اسم مجرور.

في روايةٍ[1] نصبِ ظبيةٍ.

[فصلُ خبرِ كأنْ إذا كانَ جملةً فعليّةً]

ويُفصَلُ الفِعلُ المُتصرِّفُ الواقِعُ بعدَها، ولا يكونُ إلّا خبريّاً مَفصولاً[2] مِنها بأحدِ شيئَينِ لا غيرُ: إمّا بلمْ؛ نحوَ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[3]، أو قَدْ؛ نحوَ:

١٢٣- ....، فمَحــذورُها كــأنْ قــدْ ألــمّا[4]

فإنْ كانَ خبرُها مُفرَداً أو جملةً اسميّةً لمْ يَحتَجْ[5] إلى فاصلٍ؛ كقولِهِ:

١٢٤- وصــدرٍ مُــشرِقِ النحــرِ كــأنْ ثــدياهُ[6] حُقّــانِ[7]

---

(١) بعدها في ق مَن.

(٢) سقطت مفصولاً من ق وع وس ود.

(٣) سورة يونس، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(٤) جزء من عجز بيت من الخفيف، مجهول القائل، ورد في شرح التسهيل ١/ ٤٢٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٤، وتمامه:

لا يَهُولَنَّكَ اصطلاءُ لظى الحر ب، فمحــذورها كــأنْ قــد ألــمّا

والشاهد فيه: كأنْ قد ألمّا حيث استعمل فيه (كأن) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير مستتر وخبرها جملة فعلية فعلها متصرِّف، وقد فصل عن (كأن) بقد.

(٥) في ق ود: تحتج.

(٦) في الأصل: سدياه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) عجز بيت من الهزج، وهو بيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ولسان العرب ـ أنن. وصدره: ووجهٍ مُشرِقِ الصدرِ

الشاهد فيه: (كأن ثدياه حقان) حيث رويت هذه العبارة بروايتين: الأولى ثدييه على أنّه اسم كأن المخففة، وهذا قليل نظراً إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة. والثانية ثدياه وهي موطن الشاهد، على أنّه مبتدأ وخبره (حقّان)، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، ولم يُؤتَ بفاصل لأنّ الخبر جملة اسمية.

ويُروَى: كأنْ ثديَيْهِ[1] حُقَّانِ.

وتركَ ذِكرَ ليتَ ولعلَّ؛ لأنَّهما لا يُخفَّفانِ. والحاصِلُ أنَّ ما خُفِّفَ[2] مِن هذهِ الأحرفِ على ثلاثةِ أقسامٍ:

١ - قسمٌ يجوزُ إلغاؤُهُ؛ وهو إنْ المكسورةُ.

٢ - وقسمٌ يجبُ إلغاؤُهُ؛ وهو لكنْ.

٣ - وقسمٌ يمتنعُ إلغاؤُهُ؛ وهو أنْ المفتوحةُ، وكأنْ الـمُلحَقَةُ بِها.

[أحكام توسُّطِ خبرِ إنَّ وأخواتِها وتقدّمه][3]

وهذهِ الأحرفُ لا يتوسَّطُ خبرُهُنَّ بينَهنَّ وبينَ أسمائِهنَّ؛ لِضعفِهِنَّ في العملِ؛ لِعدمِ تصرُّفِهِنَّ، وإنْ عَمِلْنَ عملَ الأفعالِ.

وكذا لا يتقدَّمُ عليهِنَّ ولَو ظرفاً لِذلكَ[4] - كما يُفهَمُ بالأَوْلَى - إلَّا إذا كانَ الخبرُ ظرفاً أو جارّاً ومَجروراً؛ فيجوزُ توسُّطُهُ لِتوسُّعِهِمْ فِيهما معَ تأخُّرِهِما عنِ العاملِ، نحوَ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5] مِثالٌ للمجرورِ، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[6] مِثالٌ للظرفِ[7].

---

(١) في الأصل سديه، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق وب وس: خُففت.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا يتوسَّطُ خبرُهُنَّ إلا ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٦١).

(٤) أي: لضعفهنّ في العمل.

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٣، وسورة النور من الآية ٤٤، وسورة النازعات من الآية ٢٦. وتمام آية آل عمران ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وتمام آية النور ﴿يُقَلِّبُ اللهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وتمام آية النازعات ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾.

(٦) سورة المزمل، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾.

(٧) في ق ود: الظرف.

وقد يجبُ ذلكَ لِعارضٍ[1]؛ نحوَ: إنَّ عِندَ هندٍ عبدَها، وإنَّ في الدارِ صاحِبَها.

[أحكام تقدم معمول الخبر]

وكذا لا يجوزُ تقديمُ معمولِ خبرِهِنَّ عليهُنَّ مُطلقاً[2]، ولا إيلاؤُهُ لَهُنَّ، إلَّا إذا[3] كانَ ظرفاً [أو جارّاً][4] أو مجروراً، فيجوزُ[5] توسُّطُهُ بينَ الاسمِ والخبرِ مُطلقاً[6].

[حذف خبر إنّ وأخواتها]

ويجوزُ حذفُ خبرِهِنَّ إذا عُلِم مُطلقاً عند سيبويه[7]، وقد يجب إذا سدَّ مسدَّهُ واوُ المصاحبةِ[8]، أو حالٌ[9]، أو مَصدرٌ مُكرّرٌ[10]، وبعدَ ليتَ شِعْرِي إذا أُردِفَ

---

(١) أي: يجب توسط خبر إنّ لأمر عارض؛ كاشتمال الاسم على ضمير يعود على الخبر كما في المثال الذي ذكره المؤلف.

(٢) فلا يُقال: إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ.

(٣) في ع ود: إن.

(٤) زيادة من ع.

(٥) في الأصل: ويجوز وهو تصحيف لأنّ المعنى لا يستقيم.

(٦) مثاله قول الشاعر:

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بِحُبِّها ... أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

(انظر: الكتاب ٢/ ١٣٣، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣).

(٧) في الأصل: س وهو اختصار لسيبويه، انظر: الكتاب ١/ ١٤١. وخالف في ذلك الكوفيّون فاشترطوا لجواز حذف الخبر المعلوم أن يكون الاسم نكرة، وخالف الفراء فاشترط التكرير، نحو: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنّ لنا. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٥٨، والخصائص ٢/ ٣٧٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٥).

(٨) نحو: إنَّكَ ما وخيراً، أي: إنّك مع خير، وما زائدة (انظر: همع الهوامع ١/ ٤٣٦).

(٩) نحو:

إنّ اختيارك ما تبغيه ذائقةً ... بالله مستظهراً بالحزم والجلَد

(انظر: الدرر اللوامع ٢/ ١٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٦).

(١٠) نحو: إنّ زيداً سيْراً سيراً؛ أي: إنّ زيداً يسير سيراً، فحذف الفعل وجعل تكرار المصدر بدلا منه. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢١١).

باستفهام[1]، قالَهُ في الكافيةِ[2] الكبرى[3].

[حذفُ اسمِ إنَّ وأخواتِها]

وأمّا حذفُ الاسمِ[4] فخاصٌّ بالضرورةِ - كما صحَّحهُ ابنُ عصفورٍ[5] -، وجزمَ بِهِ فِي سبكِ المنظومِ[6]، ومَن جوَّزَهُ اختياراً[7] / ٥٣ ب / خصَّهُ بضميرِ الشأنِ غالباً.

[فتحُ همزةِ إنَّ وكسرُها]

واعلمْ أنَّ لِهمزةِ إنَّ ثلاثَ حالاتٍ: وجوبُ الكسرِ إنْ لم يسدَّ المصدرُ مسدَّها ومسدَّ معمولَيْها[8]، ووجوبُ الفتحِ إنْ سدَّ ذلكَ، وجوازُ الأمرينِ إنْ صحَّ الاعتبارانِ.

---

(١) نحو:

ألا ليت شعري كيفَ حادِثُ وصلِها ... وكـيـف تراعـي وُصـلـةَ المُتغـيِّـبِ

(انظر: ديوان امرئ القيس ص٤٢، والدرر اللوامع ٢/ ١٧٥) والخبر محذوف تقديره: ليت شعري بكذا ثابتٌ أو موجودٌ.

(٢) في ق: الكفاية.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢١١-٢١٢.

(٤) نحو قول الفرزدق:

فلـو كـنتَ ضَـبِّيّاً عـرفتُ قرابتـي ... ولكــنَّ زَنْجِــيٌّ عظــيمُ المــشافِرِ

أي: ولكنك زنجيٌّ. (انظر: ديوان الفرزدق ص٤٨١، والكتاب ٢/ ١٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٢).

(٥) في مسألة حذف الاسم مذاهب ستة ذكر اثنين في المتن، وهذا تمامها:

أ - أنّه حسن مطلقاً ما لم يؤدّ حذفُه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعلٌ.

ب - أنّه حسن في الشعر فقط، ما لم يؤدّ حذفُه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعلٌ.

ج - أنّه حسن مطلقاً إنْ لم يؤدّ الحذف إلى أن يلي إنّ وأخواتها اسم يصحّ عملها فيه، نحو: إنّ في الدار قام زيدٌ.

د - أنّ حذف الاسم خاصّ بإنّ دون سائر أخواتها. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥٠-٤٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٥-١٢٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٧-٤٣٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥).

(٦) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبك المنظوم وفكّ المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٧) وهم الجمهور، نحو: إنّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ أي: إنّه، ومن غير الغالب حذف اسمها إن لم يكن ضمير شأن، نحو: فليتَ دفعتَ الهمَّ عنّي ساعةً أي: فليتك. (انظر: الكتاب ٢/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٦).

(٨) في ق: معمولها.

[كسرُ همزةِ إنَّ][1]

وعلى الحالةِ الأُوْلى اقتصرَ الـمُصنِّفُ، وذَكَرَ مِن صُوَرِها أربعةً؛ فقالَ: وتُكسرُ إنَّ:

١/ إذا وقعتْ في الابتداءِ ـ أيْ في ابتداءِ الكلامِ حقيقةً أو حُكماً ـ نحوَ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾[2]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[3] إذْ لو فُتِحَتْ لَصارتْ مُبتدأً بِلا خبرٍ؛ لِتأوُّلِها بالـمُفرِدِ، وهوَ لا يستقلُّ[4] الكلامُ بِهِ[5].

٢/ وبعدَ القسمِ؛ أيْ بأنْ تقعَ جواباً[6] لَهُ، سواءٌ وُجِدَ مَعَهُ اللامُ؛ نحوَ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[7]، أمْ لا[8] كما في: ﴿وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾[9]؛ لأنَّ جوابَ القسمِ يجبُ أنْ يكونَ جملةً. ولا يُعارِضُ ما هُنا إجازةَ الوجهينِ بعدَ فِعلِ القسمِ؛

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُكسَرُ إنَّ في الابتداء؛ نحوُ: ﴿ إنّا أنزلناه في ليلة القدر ﴾، وبَعْدَ القَسَم؛ نحو: ﴿ حم والكتابِ الـمُبينِ، إنّا أنزلناه ﴾، والقولِ؛ نحوَ: ﴿ قال إني عبْدُ الله ﴾، وقبلَ اللامِ؛ نحو: ﴿ والله يعلم إنَّك لرسولُهُ ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٣).

(٢) سورة يوسف، من الآية الثانية وهي بتمامها ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وسورة القدر من الآية الأولى. وهي مثال على الابتداء الحقيقي.

(٣) سورة يونس من الآية ٦٢. وهي مثال على الابتداء الحكمي لوجود (ألا) الاستثنائية. وهي بتمامها ﴿ ألا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٤) في ع: يستعمل.

(٥) في باقي النسخ به الكلام.

(٦) سقطت أي: بأن تقع جواباً من ع.

(٧) سورة يس، الآيتان الثانية والثالثة.

(٨) خلافا للكوفيين والمبّرد والبغداديين الذين يجيزون فتحها في جواب القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، وردّه الرضي قائلاً: وفيه بُعْدٌ، إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٧٩، وشرح الكافية ٤/ ٣٤٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٦).

(٩) سورة الدخان، من الآيتين الثانية والثالثة. وهما وما قبلهما ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾.

حيثُ لا لامَ معَهُ كما في الأوضحِ وغيرِهِ(١)، نحوَ [قولِهِ](٢):

١٢٥- أو تحلِفي بِربِّكِ العَليِّ أنّي أبو ذيّالِكِ الصبيِّ(٣)

لأنَّ مَن فَتَحَها(٤) لمْ يجعلْها جواباً لِلقسمِ.

٣/ وبعدَ القولِ؛ بأنْ تقعَ معَ معمولَيْها(٥) محكيَّةً بِهِ؛ نحوَ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾(٦)، لأنَّ محكيَّ القولِ لا يكونُ إلّا جُملةً أو ما يُؤدِّي مَعناها، فإنْ وقَعتْ بعدَ القولِ غيرَ محكيّةٍ [بِهِ] (٧)وَجَبَ كسرُها في(٨)نحوِ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(٩)، وفتْحُها في نحوِ: أَخُصُّكَ بالقولِ أنَّكَ صالِحٌ، ونحوِ: أتقولُ(١٠) أنَّ زيداً عاقِلٌ.

٤/ وقبلَ اللامِ الابتدائيّةِ المُعلِّقةِ لِلعامِلِ عنِ العملِ؛ نحوَ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾(١١)، لِوجودِ اللامِ؛ إذْ لو فُتِحَتْ إنَّ لَلَزِمَ تسليطُ العامِلِ علَيْها، ولامُ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ،

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٠. وقد جاز الوجهان بعد فعل القسم الذي لا لام بعده على اعتبارين، الأول: جواز كسر همزة إنّ إذا قدّرتها ومعموليها جوابا للقسم، والثاني: جواز فتح همزة إنّ إذا قدّرتها ومعموليها محلوفاً عليه مسبوقاً بحرف جرّ محذوف. وعلة الجواز تعود إلى أنّ العرب يأتون بعد جملة القسم بأحد شيئين: المحلوف عليه أو جواب القسم. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٤٢).

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٣٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤٠٦؛ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢.

والشاهد فيه: أنّي حيث يجوز فتحها، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبيّ، ويجوز كسرها على اعتبار أنّها ومعموليها جملة لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب للقسم.

(٤) في ع: يفتحها.

(٥) في ع: معمولها.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾.

(٧) زيادة من ق.

(٨) سقطت في من ب.

(٩) سورة يونس، من الآية ٦٥. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

(١٠) في ع: أتقوله.

(١١) سورة المنافقون، من الآية ١. وهي بتمامها ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾.

وما لَهُ صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما قَبلَهُ فِيها بعدَهُ، وهذهِ اللامُ ـ وإنْ تأخَّرتْ لفظاً لِـمانعٍ[1] ـ فرُتبتُها التقديمُ على إنَّ.

٥/ وتُكسَرُ أيضاً إذا وقعتْ في أَوَّلِ الجُملةِ الـمُخبَرِ بِها عنِ اسمِ العينِ[2].

٦-٩/ وفي أَوَّلِ الصِّلَةِ، والصِّفَةِ، والجُملةِ الحاليَّةِ، والـمُضافِ إليْها ما يختصُّ[3] بالجُملِ[4] كـإذْ وحيثُ[5].

وقضيَّةُ كلامِ ابنِ الحاجِبِ في كافيتِهِ[6] وجوبُ الفتحِ / ٥٤ أ / بعدَما يختصُّ بالجملِ.

[الخلافُ في دخولِ حيثُ على الـمُفردِ]

قالَ بعضُ العُلماءِ[7]: والأَوْجَهُ جوازُ الوَجهَينِ بعدَ حيثُ: الكسرُ باعتبارِ كَونِ الـمُضافِ إليهِ جملةً، والفتحُ باعتبارِ كونِهِ في معنى الـمَصدرِ. ولُزومُ إضافتِها إلى الجُملةِ لا يقتَضِي وجوبَ الكسرِ؛ لأنَّ الأصلَ في الـمُضافِ إليهِ أنْ يكونَ مُفرداً[8]. وامتناعُ إضافتِها إلى الـمُفردِ إنَّما هوَ في اللفظِ لا في الـمَعنى، على أنَّ الكسائِيَّ جوَّزَ إضافتَها

---

(١) المانع هنا هو مجيء إنَّ التوكيدية، فحتى لا يدخل المؤكِّد على مثله أُخِّرت اللام، نحو: إنَّ زيداً لصادقٌ.

(٢) نحو: زيدٌ إنّه منطلقٌ. وهذا التركيب يمنعه الكوفيون خلافاً للبصريين (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٣) في س: تختصّ.

(٤) في ع: بالجملة.

(٥) مثال الصلة: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ - القصص ٧٦ -، ومثال الصفة: مررت بصديق إنّه فرحٌ، ومثال الحال: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ ـ الأنفال: ٥ ـ ومثال المضاف إليه: اجلس حيثُ إنّ زيداً جالسٌ، على اعتبار أنّ حيث لا تُضاف إلاّ إلى الجمل (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٣٤-٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤٢.

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن علي القاياتي (-٨٥٠هـ). (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٧، ومعجم المؤلفين ١١/ ٦٠).

(٨) في ع: منفرداً.

إليهِ(1)، ومِنْ ثَمَّ قالَ المُرادِيُّ(2): ويتخرَّجُ الفتحُ على مذهبِ الكسائيِّ. وعلى ذلكَ يَنبغي جوازُهما أيضاً بعدَ إذْ، ويؤيِّدُهُ جوازُهما في إذا الفجائيّةِ معَ اختصاصِها بالجُملةِ(3).

[فتح همزة إنّ]

تتمّةٌ: تُفتَحُ أنَّ وجوباً إذا وقعتْ فاعِلاً(4)، أو نائِباً عنهُ(5)، أو مفعولاً بِهِ(6) غيرَ محكيَّةٍ(7)، أو مبتدأً(8)، أو خبراً عن اسمِ(9) معنىً غيرِ قولٍ ولا صادقٍ عليهِ(10) خبرُها(11)، أو مجرورةً بحرفٍ أو بها(12) لا يختصُّ بالجملِ(13)، أو تابعةً لِشيءٍ مِن ذلكَ(14).

---

(1) ومن إضافتها إلى المفرد قول الفرزدق: ببيضِ المواضِي حيثُ ليِّ العمائمِ (انظر: شرح المفصل ٤/ ٩٢، ومصابيح المغاني ص٢٤٣، ومغني اللبيب ص١٤١، خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣).

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٢٧.

(3) في ق وب وس: بالجمل.

(4) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ - العنكبوت ٥١ -.

(5) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ - الجن: ١ -.

(6) سقطت به من ق وع وب وس.

(7) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ - الأنعام: ٨١ -.

(8) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ - فصلت: ٣٩ - ويُحمل على المبتدأ ما كان أصله مبتدأ، نحو: كان عندي أنّك فاضلٌ.

(9) طُمست عن اسم من ق.

(10) سقطت عبارة ولا صادق عليه خبرها من ع.

(11) نحو: اعتقادي أنّه فاضلٌ خلافاً لـ قولي إنّك فاضلٌ لأنّ الجملة قُصِد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، فوجب كسر همزة إنّ. وخلافاً لـ اعتقاد زيد إنّه حقٌ لأنَّ الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة هو اسم إن العائد على (زيد).

(12) طُمست بها من ق.

(13) مثال المجرور بالحرف قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ - الحج: ٦ - ومثال المجرور بالإضافة إلى المفرد قوله: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ - الذاريات ٢٣ -.

(14) ويشمل الإتباعُ العطفَ والبدلَ، فمثال العطف قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ - البقرة: ٤٧ - حيث عطف (أنّي فضلتكم) على (نعمتي)، ومثال البدل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ - الأنفال: ٧ -، حيث أبدلت (أنّها لكم) من (إحدى).

[جوازُ فتحِ همزةِ إنَّ وكسرِها]

وتُكسَرُ إنَّ أو تُفتَحُ إذا وقعتْ بعدَ إذا الفُجائيّةِ(١)، أو فاءِ الجزاءِ(٢)، أو أمَا(٣)، أو لا جَرَمَ(٤)، أو واوٍ مسبوقةٍ بمفردٍ صالحٍ للعطفِ عليهِ(٥)، أو وقعتْ في موضِعِ التعليلِ(٦)، أو خبراً عن قولٍ(٧) وخبرُها قولٌ، وفاعِلُ القولَينِ واحدٌ(٨)، وقدْ بسطَ في الأوضحِ(٩) الكلامَ على هذهِ الأمورِ.

---

(١) نحو قول الشاعر: إذا أنّه عبدُ القفا واللهاذم فَرُوي بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى: إذا عبوديته حاصلةٌ.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ - الأنعام: ٥٤- فالكسر على معنيفهو غفور رحيم دون تأويل، والفتح على تأويل المصدر؛ أي: فالغفران والرحمة حاصلان. وقد قُرِئ بها(انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٤).

(٣) نحو: أما أنّك فاضلٌ، فالكسر على أنّها حرف استفتاح بمنزلة ألا، والفتح على أنّها بمعنى أحقّاً ـ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٤ ـ.

(٤) نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ - النحل: ٢٣- فالفتح على أنّ (جَرَم) فعل ماضٍ بمعنى (وَجَبَ) و(أنّ) وصلتها فاعل، والكسر على أنّ (لا جرم) لفظة قسم.

(٥) نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ - طه: ١١٨ و١١٩- فالكسر على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إنّ) الأولى، والفتح بالعطف على (أن لا تجوعَ).

(٦) نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ - الطور: ٢٨- قُرِئ بالفتح على تقدير لام العلة، وبالكسر على أنّه تعليل مُستأنَف. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥١٩).

(٧) سقطت عبارة أو خبراً عن قول من ع.

(٨) نحو: قولي أنّي أحمدُ الله فالكسر على أنّ خبر (قولي) جملة (إنّي أحمد الله) ولم نحتج إلى رابط لأنّ الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى. والفتح على أنّ الخبر مفرد (حمدُ الله).

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن سالك ١/ ٣٣٨-٣٤٤. وقد أسقط المؤلف هنا موضعين من مواضع الجواز هما:

أ - بعد (حتى) باعتبارها ابتدائية فتكسر بعدها، وباعتبارها جارّة أو عاطفة فتفتح أنّ بعدها.

ب- بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، نحو: حلفتُ إنّ زيداً قائمٌ، فالكسر على أنّه جملة جواب قسم، والفتح على تقدير على قبل أنّ وصلتها، والبصريون يوجبون في هذه المسألة الكسر فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٦، ١٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٢).

[جوازُ دخولِ لامِ الابتداءِ][1]

ويجوزُ دخولُ اللامِ الابتدائيّةِ عندَ إرادةِ المُبالغةِ في التأكيدِ على:

١/ ما - أي: الذي أو شيء - تأخَّرَ:

أ - مِن خبرِ إنَّ المكسورةِ[2] - وإنْ تقدَّمَ مَعمولُهُ - نحو: إنِّي لَوَزَرٌ[3]، وإنَّ زيداً لأبوهُ قائمٌ. فلَو قُدِّمَ الخبرُ امتنعَ دخولُ اللامِ عليهِ[4]، كما لو كانَ مع تأخُّرِهِ مَنفيّاً[5] أو ماضياً مُتصرِّفاً خالياً مِن قَدْ[6]، وهذهِ اللامُ هي الداخلةُ على المبتدأِ[7].

وإنَّما أُخِّرتْ معَ الخبرِ كراهةَ اجتماعِ حرفَيْ تأكيدٍ؛ وتُسمَّى اللامَ المُزحلَقةَ. وزُحلقتْ دونَ إنَّ لِئلا يتقدَّمَ مَعمُولُها عليها.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوزُ دخولُ اللامِ على ما تأخَّرَ من خبرِ إنَّ المكسورةِ، أو اسمها، أو ما توسَّطَ من معمولِ الخبرِ أو الفصلِ، (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٤).

(٢) لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر إنّ إلا بثلاثة شروط: كونه مُؤخراً ومثبتاً وغير ماضٍ، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ - إبراهيم:٣٩- ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ - النمل:٧٤-، بخلاف نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ - المزمل: ١٢- بسبب تقدّم الخبر، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ - يونس: ٤٤- لأنّ الخبر منفيٌّ، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ﴾ - آل عمران:٣- بسبب كون الخبر فعلاً ماضياً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٤-٣٤٦).

(٣) المثال مقتبس من ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:(وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخبر لامُ ابتداءٍ، نحو: إنِّي لوَزَرْ) والوزر: هو المعتصم والملجأ الذي يُستعان به (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٥، والمعجم الوسيط- وزر)

(٤) نحو: إنّ في البيت رجلاً، فلا يُقال: إنّ لفي البيت لرجلاً.

(٥) نحو: إنّ زيداً لن يقوم، أو لا يقومُ، أو ما يقومُ (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٦) نحو: إنّ زيداً قام، فلا يُقال إنّ زيداً لقامَ، وأجاز ذلك الكسائيّ وهشام على إضمار قد. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣).

(٧) هذا رأي الجمهور، وذهب الكسائيّ إلى أنّها لام توكيد للخبر، وذهب الفراء وهشام وأبو عبد الله الطوال إلى أنّ اللام جوابٌ للقسم، والقسم قبل إنّ محذوفٌ. (انظر: الجنى الداني ص١٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣، ومغني اللبيب ٣٠١-٣٠٢).

ب- أو مِن اسمِها عنْ خبرِها؛ نحوَ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ[1]﴾[2].

ولا يكونُ الخبرُ في ذلكَ إلَّا ظرفاً أو مجروراً.

ج- أو عَن مَعمولِ خبرِها؛ نحوَ: إنَّ فيكَ لَزيداً راغِبٌ.

وعبارةُ بعضِهم[3] تَقتضي أنَّ تأخُّرَ الاسمِ عن[4] الخبرِ شرطٌ في دخولِ اللامِ عليهِ، وليسَ كذلكَ. *[5]بل الشرطُ أنْ لا تليَ[6] إنَّ[7]؛ لِئلاَّ يُجمعَ بينَ حرفَي تأكيدٍ كما مثَّلْنا.

٢/ أو ما توسَّطَ / ٥٤ ب / بينَ الخبرِ والاسمِ، أو بينَ الاسمِ وغيرِه مِن:

أ/ معمولِ الخبرِ؛ نحوَ: إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ، وإنَّ في الدارِ لَعندكَ زيداً[8] جالسٌ. فلو أُخِّرَ عن الخبرِ امتنعَ دخولُها عليهِ[9]؛ كما لو كانَ معَ توسُّطِهِ حالاً[10]، أو الخبرُ غيرَ ص الحِ

---

(١) سقطت لأولي الأبصار من ع وب ود.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٣، وسورة النور من الآية ٤٤. وتمام آية آل عمران ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾. وتمام آية النور ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾.

(٣) كابن مالك والمرادي وابن عقيل، قال ابن مالك: وتصحبُ الواسطَ معمولَ الخبرْ والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبرْ (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١١، ٣١٣).

(٤) في الأصل على، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) بدءا من هذا الموضع إلى نهاية الورقة ساقط من س.

(٦) في ق وع ود: يلي.

(٧) خلافاً للكسائيّ الذي أجاز دخول اللام على الاسم غير مفصول بشيء، فحكى عن العرب: خرجتُ فإذا إنّ لغراباً، قال أبو حيّان: وهذا شاذّ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٨) في ع: زيد.

(٩) نحو: إنّ زيداً آكلٌ طعامك، وأجاز الزجاج كما في الارتشاف دخولها عليه بشرط أن تدخل على الخبر أيضاً، نحو: إنّ زيداً لقائمٌ لفي الدار، وجاء في شرح جمل الزجاجي إسناد هذا الرأي للمبرد، وعكسه للزجاج. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤)

(١٠) نحو: إنّ زيداً ضاحكاً مُقبلٌ، وأجاز ذلك بعضهم، فيقول: إنّ زيداً لضاحكاً مُقبلٌ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٥).

لِلاّم[1]. وظاهِرُ كلامِهِ دخولُها عليهِ، وإنْ صحبتِ الخبرَ أيضاً، وهو ما صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ وأبو حيّانَ[2]، وصحَّحَ بعضُهم[3] المنعَ؛ لأنَّ الحرفَ إذا أُعيدَ للتأكيدِ لم يُعَدْ إلّا معَ ما دخلَ عليهِ، أو معَ ضميرِهِ، ولا يُعادُ مع غيرِه إلّا في ضرورةٍ.

وقضيّةُ كلامِ بعضِهم أنَّ توسُّطَ المعمولِ بينَ الاسمِ والخبرِ شرطٌ لدخولِ[4] اللامِ[5] عليهِ، وليسَ كذلكَ*[6]؛ بلِ الشرطُ أنْ يُفصَلَ المعمولُ عن إنَّ كما مثَّلْنا.

ب/ أو مِن ضميرِ الفصلِ؛ نحو[7]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[8]، سُمِّيَ بهِ لِكونِهِ فاصِلاً بينَ الخبرِ والتابعِ. والكوفيُّونَ يُسمُّونَهُ عِماداً؛ لأنَّهُ يُعتَمدُ عليهِ في تأديةِ الـمَعنى، أو لأنَّهُ[9] حافِظٌ لِـما بعدَه حتّى لا يسقطَ عن الخبريَّةِ كالعمادِ في البيتِ الحافظِ للسقفِ مِن[10] السقوطِ.

والصحيحُ أنَّهُ اسمٌ[11]، وأنَّهُ لا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ[12]. ومِن في قولِهِ مِن خبرِ إنَّ لِلبيانِ.

---

(١) كأن يكون منفياً أو متقدماً أو فعلاً ماضياً منفياً.

(٢) وعليه المبّرد أيضا؛ نحو: إنّ زيداً لَبِكَ واثقٌ، وإنّي لبحمد الله لصالحٌ، وهذا جائز عند المبرد، والزجاج في رواية عنها، ومنع ذلك الجمهور مطلقاً، وصحّح الجواز ابن مالك وأبو حيّان. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٤٤).

(٣) كابن عصفور (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٠).

(٤) في ع: الدخول.

(٥) سقطت اللام من ع.

(٦) ما بين النجمتين؛ أي هذه والتي في الصفحة السابقة ساقط من س.

(٧) سقطت نحو من ع.

(٨) سورة آل عمران، من الآية ٦٢. وهي بتمامها ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

(٩) في ق ود: أنّه.

(١٠) في ع: عن.

(١١) وقيل بأنّه حرف. (انظر: الجنى الداني ٣٥٠-٣٥١، ومغني اللبيب ص٤٦٣).

(١٢) هذا رأي البصريّين، أمّا الكوفيّون فيرون لها محلا ثم اختلفوا: أمحلّ ما بعدها، أم محلّ ما قبلها؟ (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٦-٧٠٧).

تنبيهٌ: لا تدخلُ اللامُ في غيرِ ما ذُكِرَ، وسُمِعَ في مواضعَ، وخُرِّجتْ على زيادتِها نحوَ:

١٢٦ - أمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبهْ[1]

١٢٧ - .... ولكنَّني عن حبها لَعميدُ[2]

قالَ البدرُ بنُ مالكٍ[3]: وأحسنُ ما زِيدتْ فيهِ قولُهُ:

١٢٨ - إنَّ الخِلافةَ بعدَهم لَدميمةٌ وخلائِفُ ظُرُفٌ لِـمَّا أَحْتقِرْ[4]

[وجوبُ دخولِ لامِ الابتداءِ][5]

ويجبُ دخولُها مع إنَّ الـمُخفَّفةِ المكسورةِ الهمزةِ إنْ أُهملتْ ولمْ يظهرِ الـمَعنى؛ لأنَّها لـمّا أُهملتْ صارتْ بصورةِ إنْ النافيةِ؛ فخِيفَ اللبسُ، فجِيءَ بعدَها باللامِ دفعاً لَه؛ وتُسمَّى اللامَ الفارِقةَ.

---

(١) بيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٠، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والدرر اللوامع ٢/ ١٨٧.

والشاهد فيه: (لعجوز) حيث دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ المتأخر، وهو من باب الشذوذ.

(٢) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في سر صناعة الإعراب١/ ٣٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٩، وشرح المفصل ٨/ ٦٢، وخزانة الأدب ١/ ١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧، وصدره: يلومونني في حُبِّ ليلى عواذِلي.

والشاهد فيه: (لعميدُ) حيث استدلّ به الكوفيّون على جواز دخول اللام في خبر لكنّ، والبصريون خرّجوه على الضرورة أو التأويل.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص١٢٤.

(٤) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤١٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ص١٢٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٢، ورواية ابن الناظم والناظم أَحْقِرُ وهو موافق للنسخ ع وس ود.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجبُ مع الـمُخَفَّفةِ إنْ أُهمِلَت ولم يظهرِ المعنى. (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٤).

فإنْ أُعمِلتْ[1] أو ظهرَ الـمَعنى لوجودِ قرينةٍ رافعةٍ لاحتمالِ النفيِ: لفظيّةٍ بأنْ يكونَ الخبرُ منفيّاً؛ نحوَ: إنْ زيداً لنْ يقومَ، أو معنويّةٍ؛ كأنْ يكونَ الكلامُ سِيقَ للمدحِ، كقولِهِ:

١٢٩- أنـا ابنُ أُباةِ الـضَّيْمِ مِن آلِ مالكٍ وإنْ مالــكٌ كانــتْ كِــرامَ الـمَعــادِنِ[2]

لَمْ يجبْ دخولُها، بل قد يجبُ تركُها كالمثالِ[3] المذكورِ.

[الخلافُ في تحديدِ دلالةِ اللامِ الفارقةِ]

وقضيّةُ كلامِهِ في الشرحِ[4] أنَّ هذهِ اللامَ / ٥٥ أ / هيَ لامُ الابتداءِ، وبهِ صرَّحَ في الأوضحِ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ واختارَهُ ابنُ مالكٍ.[5]

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها لامٌ أُخرى أُجتُلِبتْ لِلفرقِ[6].

وثمرةُ الخلافِ تظهرُ فيما إذا تقدَّمَ عليها فعلٌ قلبيٌّ؛ كقولِهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ:

---

(١) في ع: أهملت، وهو تصحيف بيّن.

(٢) البيت من الطويل للطرمّاح في ديوانه ص٥١٢، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٦٧.

الشاهد فيه: (وإن مالكٌ كانت) حيث ترك لام الابتداء (الفارقة) جوازاً، لأنّ قرينة المدح تفيد كون (إنْ) مخففةً من الثقيلة لا نافية.

(٣) وهو قوله إنْ زيداً لن يقوم.

(٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص١٦٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٣٩،١٣٢، والجنى الداني ص١٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٤١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٦٦.

(٦) أي: للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلام مضى على الجحد، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، فتقول: إنّ زيداً لقائمٌ، وبين ما لا يكون جواباً، بل مستأنف أخبار كما هو عند الفراء. أو إنّها للفرق بين إنّ وإنْ النافية إذا خُفِّفت إنّ وأُهملت، كما هو عند الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين، وابن أبي الربيع. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٩، والتوطئة ٢٣٢-٢٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٢،١٢٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٥١).

«قد علمْنا إنْ كنتَ لَمُؤمِناً »[1]. فمَنْ جَعَلها لامَ الابتداءِ كَسَرَ همزةَ إنْ، ومن جَعَلَها لاماً أُخرى فَتَحَها[2].

[لا النافيةُ لِلجنسِ] [3]

ومثلُ إنَّ الـمُشدَّدةِ في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ لا النافيةُ للجنسِ؛ لِمشابهتِها لَها[4] في التوكيدِ، ولزومِ الصدرِ، والدخولِ على الجملةِ الاسميّةِ.

وتُسمَّى لا[5] التبرئةِ؛ لأنّها تدلُّ على نفيِ الجنسِ، فكأنّها تدلُّ على البراءةِ منهُ.

[محترزاتُ التسميةِ]

وخرجَ بالنافيةِ لا الناهيةُ؛ فإنّها تختصُّ بالمضارعِ، رالزائدةُ؛ فلا تعملُ شيئاً، وهيَ التي دخولُها في الكلامِ كخروجِها.

---

(١) الحديث من رواية أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خُسِفَتْ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي. فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللهِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ. فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ. قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلانِي الْغَشْيُ، وَجَعَلْتُ أَصُبُّ فَوْقَ رَأْسِي الـمَاءَ، فَحَمِدَ اللهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ - لا أدري أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الـمُؤْمِنُ أَوْ الـمُوقِنُ - لا أدري أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا. فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا. وَأَمَّا الـمُنَافِقُ أَوْ الـمُرْتَابُ - لا أدري أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لا أدري سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ. (انظر: موطأ مالك، كتاب صلاة الكسوف، باب ما جاء في صلاة الكسوف، برقم ٤٣٣، والمعجم الكبير ٢٤/ ١١٧، برقم ٣١٥).

(٢) لأنّ لام الابتداء من ألفاظ الصدارة فتعلّق عمل الفعل القلبي، أمّا إن كانت لاما أخرى فلا تعلق العمل القلبي، فتُفتح همزة إنّ، ليكون المصدر المؤوّل من أنّ وما بعدها في محل مفعولي علم. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٢).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ومثلُ إنَّ لا النافية للجنسِ، لكن عملها خاصٌّ بالنكرات المتصلة بها، نحوُ: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، ولا عشرينَ درهماً عندي (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٦).

(٤) سقطت لها من ق.

(٥) سقطت لا من ع.

وبقولِهِ الجنسِ[1] لا النافيةُ للوحدةِ؛ فإنَّها تعملُ عملَ ليسَ. لكنْ تقدَّمَ أنَّ المُشبَّهةَ بليسَ قد تكونُ نافيةً للجنسِ، فكانَ الأَوْلى التعبيرُ بلا المحمولةِ على إنَّ؛ كما قالَ ابنِ مالكٍ في نُكتِهِ على مقدِّمةِ ابنِ الحاجِبِ[2]، قالَ: ويُفرِّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِه القرائنُ[3]. والأصلُ أنْ لا تعملَ لِما[4] تقدَّمَ[5] في ما النافيةِ، لكنْ وردَ السماعُ بِعملِها على خلافِ القياسِ.

[شروطُ إعمالِ لا النافيةِ للجنسِ]

وإنَّما تعملُ بشروطٍ أربعة:

الأَوَّل: أنْ يُقصَدَ بِها نفيُ الجِنسِ على سبيلِ الاستغراقِ.

الثاني: أنْ لا يدخلَ عليها جارٌّ.

الثالثُ والرابعُ: أنْ لا يَفصِلَ بينَها وبينَ اسمِها فاصلٌ، وأنْ يكونَ هو والخبرُ نكرتينِ. وإليهِما أشارَ بقولِهِ لكنَّ عملَها خاصٌّ بالنكراتِ المُتَّصلةِ بِها، فلا تعملُ في معرفةٍ، وما يُوهِمُ خلافَ ذلكَ مُؤوَّلٌ[6] بما يُناسبهُ[7]، ولا في نكرةٍ مُنفصلةٍ[8].

---

(١) في ع وب وس ود: للجنس.

(٢) كتاب النكت على كافية ابن الحاجب لابن مالك، هو أحد الكتب المفقودة، وقد وردت الإشارة إليه في كتب أخرى؛ نحو: همع الهوامع ٢/ ٤١٥ (انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ بتحقيق عبد المنعم هريدي ص ٧٠ - مقدمة التحقيق -).

(٣) في ق وع وب وس ود: بالقرائن.

(٤) في ع كما، وفي د فيما.

(٥) أي: من أنها حرف لا يختص بقبيل؛ فأصلها أن لا تعمل. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٣١).

(٦) في ق وع وس ود: يؤول.

(٧) نحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قضية ولا أبا حسن لها. وقول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: ولا أميّة في البلاد، فهذا ظاهره الإعمال إعمال لا النافية للجنس في معرفة لكنّ المعرفة هنا مؤوّلة باعتقاد تنكيره، بأن جعل الاسم واقعاً على مسماه على كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير مثل. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٣-٤٦٤، وخزانة الأدب ٤/ ٦٢).

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ - الصافات: ٤٧ - حيث أهملت لا بسبب انفصال اسمها عنها بالخبر.

فإذا وُجِدتْ هذهِ الشروطُ عملتْ وُجوباً إنْ أُفرِدتْ(1)، وجوازاً إنْ كُرِّرتْ(2).

[أقسام اسم لا النافيةِ للجنسِ] (3)

[1/ المُعرَبُ]

ثمَّ اسمُها إنْ كانَ مُضافاً، نحوَ: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، أو شبيهاً(4) بِه، نحوَ: لا حسناً وجهُهُ في الدارِ، ولا عشرينَ دِرهماً عِندي، ظَهَرَ نصبُهُ وكانَ مُعرَباً باتفاقٍ.

والمُرادُ بِشبهِهِ: ما تعلَّقَ بِه شيءٌ مِن تمامِ مَعناه، / 55 ب / سواءٌ كانَ ذلكَ الشيءُ مرفوعاً أو(5) منصوباً أو(6) مجروراً(7)، وإنَّما سُمِّيَ شبيهاً بالمضافِ؛ لِعملِهِ فيما بعدَه كالمضافِ.

[2/ المبنيُّ]

فإنْ كانَ اسمُها غيرَ مضافٍ [إلى نكرةٍ](8) ولا شبهِهِ بأنْ(9) كانَ مُفرداً أو مُثنّىً أو مجموعاً بُنِيَ(10) مَعَها على ما يُنصَبُ بِهِ لو كانَ مُعرَباً؛ لِتضمُّنِهِ معنى مِن الجنسيّةِ.

---

(1) في ع: انفردت.

(2) نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

(3) قال ابن هشام في قطر الندى: وإنْ كانَ اسمُها غيرَ مضافٍ ولا شِبْهِهِ بُنِيَ على الفتحِ في نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، وعليهِ أو على الكسرِ ـ في نحوِ: لا مُسلِماتِ، وعلى الياءِ في نحو: لا رجلينِ ولا مسلِمينَ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٦).

(4) في ق: شبيه.

(5) في ق وع وس: أم.

(6) في ق وع وس: أم.

(7) مثّلَ المصنِّفُ على المرفوع والمنصوب، أمّا المجرور فمثاله لا خيراً من زيدٍ عندنا.

(8) زيادة من ق وع وس ود.

(9) في ب: كأن.

(10) وخالف في ذلك الكوفيون والزجاج والرماني، فذهبوا إلى أنّه معرب لا مبنيّ (انظر: شرح الكافية ٢/ ١٨٦-١٨٧، وشرح التسهيل ١/ ٤٨٣-٤٣٩، والجنى الداني ص٢٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦).

أ - فإنْ كانَ مُفرَداً لفظاً ومعنىً، أو لفظاً فقط، أو جمعَ تكسيرٍ لِمُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ[1] بُنِيَ على الفتحِ، كما في نحوِ: لا رجلَ، ولا قومَ، ولا رجالَ، ولا هنودَ في الدارِ، ومنهُ نحوُ[2]: «لا مانعَ لِـما أعطيتَ، ولا مُعطِيَ لِـما منعتَ».

ب - وبُنِيَ عليهِ[3]، أو على الكسرِ مع عدمِ التنوينِ عندَ الجمهورِ إنْ كانَ مِمّا جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ كما في نحوِ: لا مسلماتِ. وقد رُوِيَ بهما قولُهُ:

١٣٠ - إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ[4] فيهِ نلَذُّ ولا لَذاتِ لِلشَّيَبِ[5]

فالكسرُ استصحاباً للأصلِ، والفتحُ نظراً للأصلِ في بناءِ المُركَّباتِ. قالَ المُصنِّفُ: وهو أرجحُ[6][7]، والتزمَهُ ابنُ عُصفورٍ[8].

---

(١) في ق: لمؤنث.

(٢) جزء من حديث طويل عن المُغِيرَة بن شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لا إِلَهَ إِلاّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ وَلا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم ٧٩٩، وصحيح مسلم ١/ ٣٤٣ برقم ٤٧١، وسنن الدارمي ١/ ٣٤٤، برقم ١٣١٣).

(٣) أي: البناء على الفتح، وقال به المازني والفارسي والرماني والصقلي، وذهب بعض النحاة المتقدّمين وابن خروف إلى كسر التاء والتنوين، وبهذا يتحصّل في المسألة ثلاثة آراء. (انظر: المسائل الحلبيات ٣١٠-٣١٢، والخصائص ٣/ ٣٠٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩)

(٤) سقط صدر البيت من ق وع وب ود.

(٥) البيت من البسيط لسلامة بن جندل في ديوانه ص٩١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٧، والدرر اللوامع ٢/ ٢٢٤.
والشاهد فيه: (ولا لذاتِ للشَّيب) حيث جاء اسم لا جمع مؤنث سالماً، وقد رُوي بوجهين: بالبناء على الكسر نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهذا جائز في اللغة.

(٦) في ع: الأرجح.

(٧) أي: الفتح (انظر: مغني اللبيب ص٣١٤).

(٨) انظر: المقرّب ١/ ١٩٠.

ج - وبُنِيَ على الياءِ - على الأصحِّ[1] - إنْ كانَ مثنىً أو مجموعاً على حدِّهِ؛ كما في نحوِ: لا رجلَينِ ولا مُسلِمِينَ عندَنا[2].

[أوجهُ إعرابِ لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ][3]

وقد تقدَّمَ أنَّ لا إذا تكرَّرتْ كانَ عملُها جائزاً لا واجِباً.

فلذلكَ قالَ: ولكَ في نحوِ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ، مِن كلِّ تركيبٍ تكرّرتْ فيهِ لا واسمُها مُفرَدٌ:

١/ فتحُ الأوَّلِ مِن الاسمَين، وإذا[4] فتحتَهُ فِفي الثاني ثلاثةُ أوجهٍ:

أ/ الفتحُ على إعمالِ لا الثانيةِ؛ نحوَ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[5]، بالفتح فيهما، والكلامُ حينئذٍ جملتانِ.

ب/ والنصبُ على جعلِها زائدةً، وعطْفُ الاسمِ بعدَها على محلِّ اسمِ لا قبلَها، فإنَّ محلَّهُ نصبٌ، نحوَ:

١٣١- لا نسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ....[6]

---

(١) خلافاً للمبّرد، حيث اعتبرهما مُعربَيْن. (انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٦، وشرح الكافية ٢/ ١٨٦-١٨٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٧).

(٢) في ع وس ود: عندك.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولكَ في نحو لا حولَ ولا قوة: فتحُ الأول ‖ وفي الثاني: الفتحُ والنصبُ والرفعُ كالصفةِ في نحو: لا رجلَ ظريفٌ ‖ ورفعُه؛ فيمتنعُ النصبُ (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٨).

(٤) في ع وإن، وفي س فإذا.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٩٧. وهي بتمامها ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ﴾.

(٦) صدر بيت من السريع لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢/ ٢٨٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والدرر اللوامع ٦/ ١٧٥. وعجزه: اتّسعَ الخرقُ على الراقِع.

والشاهد فيه: (ولا خُلَّةَ) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خُلَّة) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) الأولى وهو النصب. وخَصّ يونس وجماعة تنوين (خُلَّة) بالضرورة، واعتبروا أنّ (لا) الثانية عاملة عمل إنَّ. والعطف عندئذ من باب جملة على جملة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠).

بنصبِ الثانِي، والكلامُ حينئذٍ جملةٌ واحدةٌ[1].

ج/ والرفعُ على إعمالِها عملَ ليسَ أو زيادتِها[2]، وعطفُ ما بعدَها على محلِّ لا الأولى معَ اسمِها؛ فإنَّ موضِعَها[3] رفعٌ بالابتداءِ[4] لأنَّهما[5] بالتركيبِ صارا كالشيءِ الواحدِ، وحقُّ الاسمِ الـمُخبَرِ عنهُ أنْ يُرفَعَ بالابتداءِ. والكلامُ على إعمالِها عملَ ليسَ جملتانِ[6].

وهذه الأوجهُ الثلاثةُ جائِزةٌ في الثانِي أيضاً، إذا كانَ اسمُ لا الأُولى مُعرَباً؛ نحوَ: لا غلامَ رجلٍ ولا / ٥٦ أ / امرأةَ.

[أوجهُ إعرابِ التابعِ لاسمِ لا]

١/ كالصفةِ[7] إذا كانتْ مُفردةً مُتَّصلةً باسمِ لا المبنيِّ؛ كما في نحوِ: لا رجلَ ظريفَ، ولا ماءَ[8] ماءَ بارداً عندَنا[9]:

أ - فالفتحُ على أنَّ الصفةَ والموصوفَ رُكِّبا تركيبَ خمسةَ عشرَ، ثُمَّ أُدخِلتْ لا عليهِما بعدَ أنْ صارا كاسمٍ واحدٍ.

ب - والنصبُ على إتباعِ الصفةِ لِمحلِّ اسمِ لا.

---

(١) لأنّ الثاني حَلّة معطوف على محلّ اسم لا وهو النصب.

(٢) زيادتها لتأكيد نفي لا الأولى.

(٣) في س: موضعها.

(٤) في ع: على الابتداء.

(٥) في س: لأنها بالتركيب صار.

(٦) لأنّه لا يجوز أن يُقدّر الخبر لهما لا النافية للجنس ولا العاملة عمل ليس جميعاً، لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين في الأثر. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٣٥)

(٧) أي: إعراب الاسم بعد لا الثانية المحتمل لثلاثة أوجه كإعراب الصفة لاسم (لا) المبني.

(٨) سقطت ماء من ق وع وس ود.

(٩) تعتبر (ماءَ) الثانية نعتاً لـ (ماء) الأولى، وقد سوّغ مجيئه نعتاً مع أنّه اسم جامد كونه موصوفاً بـ (بارداً)، ولذلك اعتبر إعراب (ماءَ) الثانية توكيداً خطأً، لأنّ (الماء) الثاني ليس عين الأول بدليل وصفه بالبرودة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٤ وشرح التصريح ١/ ٢٤٣).

ج - والرفعُ على إتباعِها لِمحلِّ لا معَ اسمِها.

٢/ وكالصفةِ في ذلكَ التوكيدُ اللفظيُّ المُتّصلُ[1].

٣/ وأمّا البدلُ فإنْ كانَ نكرةً فكالصفةِ المفصولةِ[2] على ما سيأتي؛ نحوَ: لا أحدَ رجلاً وامرأةً في الدارِ[3]، ومثلُه عطفُ البيانِ إنْ أجريناهُ في النكراتِ.

وإنْ كانَ معرفةً وجبَ الرفعُ كالنسقِ المعرفةِ؛ نحوَ: لا أحدَ زيدٌ فيها.

٢/ ولكَ فيهِ أيضاً رفعُهُ[4] - أي: الأوّلُ - على الابتداءِ، أو على إعمالِ لا عملَ ليسَ، وإذا رفعتَهُ فيمتنعُ حينئذٍ في الثاني النصبُ؛ لِعدمِ نصبِ المعطوفِ عليهِ لفظاً أو محلاً، ويجوزُ فيهِ:

أ/ الفتحُ على إعمالِ لا الثانيةِ فيها؛ نحوَ:

١٣٢ - فلا[5] لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ....[6]

ب/ والرفع على إعمالِها[7] عملَ ليسَ، أو زيادتِها وعطفِ الاسمِ بعدَها على ما قبلَها؛ نحوَ:

١٣٣ - .... لا ناقةٌ لِي فيها ولا جَمَلُ[8]

---

(١) نحو: لا رجلَ رجلَ في الدار (أو رجلاً أو رجلٌ).

(٢) نحو: لا رجلَ فيها كريماً. (وسيأتي ذكرها في نهاية الصفحة).

(٣) ويجوز وجهان هنا الرفع والنصب، ولا يجوز الفتح لأنّه يمتنع تركيب اسم لا مع نعته بسبب الفصل.

(٤) هذا هو الوجه الرئيس الثاني في إعراب عبارة لا حول ولا قوة إلا بالله(انظر الوجه الأول في ص ٢١٨).

(٥) في ع: لا.

(٦) صدر بيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والدرر اللوامع ٦/ ١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩. وعجزه: وما فاهوا به أبداً مقيمُ
والشاهد فيه: (فلا لغو ولا تأثيم) حيث كرّر لا، فأعمل الثانية عمل إنّ وأهمل الأولى أو اعملها عمل ليس.

(٧) في ق: إعمال لا.

(٨) عجز بيت من البسيط للراعي النميري في الكتاب ٢/ ٢٥٤، واللمع في العربية ص ٩٨، وشرح المفصل ٢/ ١١١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٥. وصدره: وما هجرتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً
والشاهد فيه: (لا ناقةٌ.. ولا جملُ) حيث أهمل (لا) في الموضعين، أو أعملها عمل (ليس)، ورُبَّما اعتبر الثانية زائدة لتأكيد النفي، و(جمل) اسم معطوف على (ناقة).

ففِي جملةِ التركيبِ خمسةُ أوجهٍ: وجهانِ في الأوَّلِ، وثلاثةٌ في الثاني. ولو قلتَ: لا رجلَ ولا طالعاً جبلاً، امتنعَ الفتحُ لامتناعِ تركيبِ غيرِ المُفردِ.

[مسائلُ لا يجوزُ فيها فتحُ التابعِ لاسمِ لا][1]

١ - وإنْ لمْ تتكرَّرْ لا مع المعطوفِ[2]؛ نحوَ: لا حولَ وقوّةٌ.

٢ - أو فُصِلتِ الصفةُ مِن مَوصوفِها؛ نحوَ: لا رجلَ فيها كريماً.

٣ - أو كانتْ غيرَ مُفردةٍ بأنْ كانتْ غيرَ[3] مُضافةٍ أو شبيهةٍ[4] بهِ؛ سواءٌ كانَ الموصوفُ مُفرداً أم[5] لا، نحوَ: لا رجلَ صاحِبَ بِرٍّ عندَنا، أو لا غلامَ رجلٍ صاحبِ بِرٍّ عندَنا.

٤ - أو كانتْ مُفرَدةً وهو غيرُ مُفرَدٍ؛ نحو: لا غلامَ سفرٍ ظريفاً عندَنا.

امتنعَ في المسائلِ الأربعِ في المَعطوفِ والصفةِ الفتحُ؛ لِعدمِ لا في الأُولى، وامتناعِ التركيبِ في الباقي؛ لأنَّهم لم يُركِّبوا ثلاثةَ أشياءٍ فيَجعلونَها كشيءٍ واحدٍ، وجازَ فيهما الرفعُ والنصبُ؛ كقولِهِ:

١٣٤ - فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنِهِ ....[6]

يُروَى برفعِ ابنٍ ونصبِهِ[7].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإنْ لم تتكرّرْ لا، أو فُصِلت الصفةُ أو كانت غيرَ مُفردةٍ، امتنع الفتحُ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٦٨).

(٢) في ب: المعطوفة.

(٣) سقطت غير من ب وس ود.

(٤) في ق وع ود: شبيهاً.

(٥) في ق: أو.

(٦) صدر بيت من الطويل للربيع بن ضبع الفزاري في شرح التصريح ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب٢/ ١٠٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٨٥. وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا
والشاهد فيه: (فلا أبَ وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس دون تكرار (لا)، وجاء بالمَعطوف منصوباً بالعطف على محل اسم لا.

(٧) سقطت الجملة كاملة من ق.

[حذفُ خبرِ لا النافيةِ للجنسِ واسمِها]

تَتِمّةٌ: إذا عُلِمَ خبرُ لا جازَ حذفُه كثيراً عندَ / ٥٦ ب / الحجازيِّينَ، ووجبَ عندَ بَني تميمٍ والطائيِّينَ؛ نحوَ: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾(١)؛ أي علَيْنا، ولا إلهَ إلّا اللهُ؛ أي: موجودٌ(٢).

فإنْ جُهِلَ وجبَ ذكرُه عندَ جميعِ العربِ؛ كقولِهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ(٣) ـ: «لا أحدَ أغيرُ مِن اللهِ عَزَّ وجَلَّ».

وقد يُحذَفُ اسمُ لا لِلعلمِ بِهِ؛ كقولِهِ: لا عليكَ، أي: لا بأسَ عليكَ.

[ظنَّ وأخواتُها](٤)

الثالثُ مِن أنواعِ النواسخِ:

١/ ظنّ؛ مِن الظنِّ(٥) بمعنى الحسبانِ [بِكسرِ الحاءِ](٦) لا بمعنى اتّهمَ، وقد تردُ بِمعنى علِمَ.

---

(١) سورة الشعراء، من الآية ٥٠. وهي بتمامها ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾.

(٢) الأولى أن يقدّر الخبر المحذوف بحقّ، لأنّ تقديره بنفي الوجود لا يُسلّم به، بل إنّ الله سبحانه أثبت في كتابه العزيز تعدّد الآلهة وأنها آلهة باطلة؛ فقال: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا﴾ - مريم:٨١-، وقال أيضاً: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ - هود:١٠١-.

(٣) الحديث من رواية حَفْص بْن عُمَرَ قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود - رَضِيَ الله عَنْهُ - قَالَ: لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ الله، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الـمَدْحُ مِنْ الله، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ. قُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ الله؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (انظر:صحيح البخاري، تفسير القرآن، باب قوله لا تقربوا الفواحش ٤/ ١٦٩٦- برقم ٤٣٥٨، ٤٢٦٨، وفي صحيح مسلم ٤/ ٢١١٤- برقم ٢٧٦٠-، وسنن الترمذي ٥/ ٥٤٢، برقم ٣٥٣٠، وكشف الخفاء ٢/ ٥١٠، برقم ٣١٥٥).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: الثالثُ: ظنَّ ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد القلبيّات. (انظر: شرح قطر الندى ص١٧٠).

(٥) الظنّ: التردّد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم.. وقد يُوضع موضع العلم. والظِّنَّةُ: التُّهمة... والظَّنِين: الـمُتَّهَم، وأَظَنَّهُ: أَتْهَمَهُ. (انظر: القاموس المحيط ـ ظن).

(٦) زيادة من ق.

٢/ ورَأَى؛ بمعنى عَلِمَ لا مِن الرأيِ، وقد تردُ بِمعنى ظَنَّ[1].[2]

٣/ وحسِبَ؛ وهيَ[3] كظنَّ.

٤/ ودَرَى في لغةٍ[4] بِمعنى عَلِمَ، والأكثرُ تعدِّيها بالباءِ لِواحدٍ، فإنْ دخلتْ عليْها الهمزةُ تعدّتْ لآخَر بنفسِها.

٥/ وخال ماضِي يخالُ؛ وهي كظنَّ لا ماضِي يخولُ بِمعنى يتكبَّرُ.[5]

٦/ وزعَمَ؛ وهيَ كظنَّ، والأكثرُ وقوعُها على أنَّ وأنْ وصلتِهما، فتسُدُّ مَسدَّ معمولَيْها[6]. والزعمُ قولٌ يُطلَقُ على الحقِّ والباطلِ، وأكثرُ ما يُقالُ فيما يُشَكُّ فيهِ. وفي شرحِ التلخيصِ للسُّبكيِّ[7]: ولم يُستعمَلِ الزعمُ في القرآنِ إلَّا للباطلِ[8]، واستُعمِلَ في غيرِه للصحيحِ؛ كقولِ هرقلَ لأبِي سُفيانَ: زعمتَ. وهو كثيرٌ، ولكنْ إذا تأمّلتَه تجدْه يُستعمَلُ حيثُ يكونُ المتكلّمُ شاكّاً؛ فهو كقولٍ لم يقُمِ الدليلُ على صحّتِهِ، وإنْ كانَ صحيحاً في نفسِ الأمرِ انتهى.

---

(١) في ب: الظنّ.

(٢) الرؤية: النظر بالعين والقلب، والرأي: الاعتقاد، والرؤيا: ما رأيته في منامك. والرؤية بالعين تتعدّى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدّى إلى مفعولين فتقول: رأى زيداً عالماً، ورأى رأياً ورؤية وراءةً. (انظر: لسان العرب والقاموس المحيط ـ رأى) قُلتُ: لم يرد في القاموس المحيط ولسان العرب إشارة بمعنى الظن لرأى.

(٣) في ق وع: وهو.

(٤) في ع وب وس: لغيّة.

(٥) خال الشيء يخاله خيلاً وخيلةً..: ظنّه، وخال الرجلُ خَولاً واختال إذا تكبّر، وهو ذو مخيلة، وخال يخال خَولاً، إذا صار ذا خَوَل بعد انفراد، والخَوَل هم الأتباع. (انظر: لسان العرب ـ خول، صل).

(٦) في باقي النسخ: مفعوليها.

(٧) السُّبكي: هو أحمد بن عليّ بن عبد الكافي، بهاء الدين السُّبكي المتوفّى بمكة ٧٧٣هـ، إمام في اللغة والبلاغة والفقه، من مصنّفاته: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وشرح مطوّل على مختصر ابن الحاجب، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٤٢-٣٤٣، والدرر الكامنة ١/ ٢١٠).

(٨) كقوله تعالى ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ - سورة التغابن:٧-.

ومِن استعمالِهِ في الصحيحِ قولُ أبِي طالبٍ[1]:

١٣٥ - ودعوتَني وزعمتَ أنَّك ناصِحٌ ولقد صدقتَ وكنتَ ثَمَّ أميناً[2]

٧/ ووَجَدَ بِمعنى عَلِمَ لا بِمعنى حزِنَ أو حَقَدَ[3].

٨/ وعَلِمَ بِمعنى تيقَّنَ لا بِمعنى عَرَفَ.[4]

[مجيءُ ظنَّ وأخواتِها غيرَ ناسخةٍ]

وخرجَ بقولِهِ القلبيّاتُ ـ أي: القائمُ معانِيها بالقلبِ ـ ما إذا كانَتْ معانِيها غيرَ قلبيّةٍ، فإنَّها تكونُ لازمةً غالباً كـ:

❖ رأى بمعنى أبصرَ؛ كرأيتُ الهلالَ أي: أبصرتُهُ.

❖ وحَسِبَ[5] بمعنى احمرَّ لونُه وابيضَّ، يُقال: حَسِبَ الرجلُ إذا احمرَّ لونُهُ وابيضَّ كالبَرَصِ.

---

(١) هو عمّ النبيّ ﷺ وناصره، واسمه عبد مناف على المشهور، واشتهر بكنيته توفّي في السنة العاشرة من البعثة، وهو ابن بضع وثمانين سنة. (انظر: خزانة الأدب ٢/ ٧٥).

(٢) البيت من الكامل لأبي طالب عم النبي – عليه الصلاة والسلام – في ديوانه ص٩١، وشرح بانت سعاد ص٣٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢، وخزانة الأدب ٢/ ٧٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل برقم ١/ ٢٩٧.
وبعده: ولقد علمتُ بأنّ دين محمد من خير أديان البرية دينا.
موطن الشاهد: (وزعمت) حيث استعمل زعم في القول الصحيح.

(٣) وَجَدَ المطلوبَ ـ كوعد ووَرِم ـ يجِده ويجُده وَجْداً وجِدَةً ووِجداناً: أدركه، ووجَد المالَ يجِده وَجداً وجِدةً: استغنى ووَجَد عليه يجِد مَوجِدة ووَجْداً: غضب، ووَجَد به وَجْداً ويجِد: أحبّه أو حزن (انظر: القاموس المحيط ـ وجد).

(٤) عَلِمه ـ كسَمِعه ـ عِلماً: عَرَفَه، وعَلَمه ـ كنصره وضربه: وَسَمَه، وعَلَم شفتَه يَعْلِمها: شَقَّها (انظر: القاموس المحيط ـ علم).

(٥) حَسَبَهُ حَسْباً وحُسْباناً، بالضم، وحِسْباناً وحِساباً وحِسْبَةً وحِسابَةً، بكسرهِنَّ: عَدَّهُ..والأَحْسَبُ: بَعِيرٌ فيه بَياضٌ وحُمْرَةٌ، ورجلٌ في شَعَرِ رَأْسِه شُقْرَةٌ، ومَنِ ابْيَضَّتْ جِلْدَتُهُ من داءٍ فَفَسَدَتْ شَعْرَتُه فصارَ أَبْيَضَ وأَحْمَرَ، والأَبْرَصُ.... (انظر: القاموس المحيط-حسب)

❖ ودَرَى[1] بمعنى خَتَلَ[2]؛ نحوَ: درى الذئبُ الصيدَ إذا ختَلَهُ[3]، واستخفَى له ليفترسَهُ.

❖ وخَالَ[4] بمعنى ظَلَعَ[5]؛ يُقالُ: خالَ الفرسُ إذا ظَلَعَ[6].

❖ وزَعَمَ[7] بمعنى سَمِنَ أو هَزُلَ؛ نحوَ: زعَمتِ الشاةُ إذا سمِنتْ أو[8] هَزُلَتْ.

❖ ووجدَ بِمعنى استغنى؛ يُقال: وَجَدَ زيدٌ / ٥٧ أ / إذا استغنَى؛ فصارَ[9] ذا جِدةٍ.

❖ وعلِمَ[10] بمعنى انشقاقِ الشفةِ العُليا؛ يُقالُ: عَلِمتْ الشَّفةُ[11] إذا انشقّتْ.

---

(١) دري: دَرَى الشيءَ دَرْياً ودِرْياً؛ عن اللحياني، ودِرْيَةً ودِرْياناً ودِرايَةً: عَلِمَهُ....ودَرَى الصيدَ دَرْياً وادَّرَاه وتَدَرَّاه: خَتَلَه....خَتَلَه يَخْتِلُه ويَخْتُلُه خَتْلاً وخَتَلاناً: خَدَعَه، والذِّئبُ الصَّيْدَ: تَخَفَّى له، فهو خاتِلٌ وخَتولٌ (انظر: لسان العرب- درى، والقاموس المحيط-درى).

(٢) في ب ود: أختل.

(٣) في ب وس ود: أختله، وفي ع ختاله.

(٤) والخالُ: كالظَّلْع والغَمْز يكون بالدابة، وقد خالَ يخال خالاً، وهو خائل....ظلع: الظَّلْعُ: كالغَمْز. ظَلَعَ الرجلُ والدابةُ في مَشْيِه يَظْلَعُ ظَلْعاً: عَرَجَ وغمزَ في مَشْيِه...ظَلَعَ البعيرُ، كمَنع: غَمَزَ في مَشْيِه، والأرضُ بأهْلها: ضاقتْ بِهم لكَثْرَتِهِم (انظر: لسان العرب-خال/ ظلع، والقاموس المحيط- خال/ ظلع).

(٥) في الأصل طلع، والمثبت من ق وس.

(٦) في الأصل طلع، والمثبت من ق وس.

(٧) قال ابن منظور: الزَّعْمُ يأْتي في كلام العرب على أربعة أَوجه يكون بمعنى الكَفالة والضَّمان؛ وبمعنى وعَدَ، ويكون بمعنى الوعْد،...وتكون بمعنى القول والذكر...ويكون بمعنى الظن..والزَّعُوم من الإِبل والغنم التي يُشَكُّ في سِمَنها فتُغْبَطُ بالأيدي وقيل الزَّعُوم التي يَزْعُمُ الناس أَن بها نِقْياً؛ والزَّعومُ: العَيِيُّ اللسانِ، كالزُّعْموم، والقليلَةُ الشَّحْمِ، والكَثيرَتُهُ، ضِدٌّ، كالـمُزْعَمَةِ، كمُكْرَمَةٍ، والتي يُشَكُّ أبها طِرْقٌ أم لا (انظر: لسان العرب - زعم).

(٨) في ب و.

(٩) في ب ود: وصار.

(١٠) والعَلَمُ والعَلَمة والعُلْمة: الشَّقُّ في الشَّفة العُلْيا، وقيل: في أَحد جانبيها، وقيل: هو أَن تنشقَّ فتَبينَ. عَلِمَ عَلَماً، فهو أَعْلَمُ، وعَلَمْتُه أَعْلِمُه عَلْماً، مثل كَسَرْته أَكْسِرُه كَسْراً: شَقَقْتُ شَفَتَه العُليا، وهو الأَعْلَم. ويقال للبعير أَعْلَمُ لِعَلَم في مِشْفَرِه الأَعلى، وإِن كان الشق في الشفة السفلى فهو أَفْلَحُ، وفي الأَنف أَخْرَمُ، وفي الأُذُن أَخْرَبُ، وفي الجَفْن أَشْتَرُ، ويقال فيه كلِّه أَشْرَم. وفي حديث سهيل بن عمرو: أَنه كان أَعْلَمَ الشَّفَةِ؛ قال ابن السكيت: العَلْمُ مصدر عَلَمْتُ شَفَتَه أَعْلِمُها عَلْماً، والشفة عَلْماء. والعَلَمُ: الشَّقُّ في الشفة العُلْيا، والمرأَة عَلْماء. (انظر: لسان العرب/ علم).

(١١) بعدها في ب: الأولى.

[عملُ ظنَّ وأخواتِها][1]

وهذهِ الأفعالُ المذكورةُ وكذا متصرِّفاتُها[2] تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ بعدَ استيفاءِ فاعِلِها، فتنصبُهما معاً مفعولَينِ لَها عندَ الجمهورِ[3]؛ نحوَ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[4]، وقولِهِ:

١٣٦- رأيـتُ اللهَ أكـبرَ كـلِّ شيءٍ ... مُحـاولـةً وأكثـرَهم جُـنـودا[5]

وقولِهِ:

١٣٧- حسبتُ التُّقـى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... .[6]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فتنصبها مفعولَين، نحو: رأيت الله أكبر كل شيء (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٢) طمس في الأصل، والمثبت من ق، وجاء في د: ما تصرّف منها.

(٣) اختلف النحاة في أصل مفعولي ظنَّ: فذهب الجمهور إلى أنّها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي إلى أنها كمفعولي أعطى التي تنصب مفعولين ابتداء- أي ليس أصلهما مبتدأ وخبراً-، وذهب الفراء إلى أنّ الأوّل نُصِب بظنّ أمّا المفعول الثاني فقد نُصب على الحالية. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٥٢، وشرح التصريح ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٦)

قلتُ: ولكن جاء ما يخالف هذا النقل عن السهيلي، إذ جاء في نتائج الفكر أنّ السهيلي يرى رأي الجمهور، ويفسّر هذا التضارب في رأي السهيلي بتراجعه عن مخالفته للجمهور، والله أعلم. (انظر: نتائج الفكر ص٢٦٢).

(٤) سورة التوبة من الآية ١١٨. وهي بتمامها ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(٥) البيت من الوافر لخداش بن زهير في نوادر أبي زيد ٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧١، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٩٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٩، ورواية المقتضب: محافظةً وأكثرهم جنودا

والشاهد فيه: (رأيت الله أكبر) حيث نصبت رأى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٦) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٤٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٤، وعجزه: رَباحاً إذا ما المرء اصبح ثاقلا.

اللغة: ثاقلا: أي ميتا، ورباحا: الربح.

والشاهد فيه: (حسبت التقى خير..) حيث استعمل الشاعر حسب بمعنى علم، ونصب به مفعولين.

وقولِهِ:

١٣٨ - دُرِيتَ الوفِيَّ العهدَ[1] يـا عروَ فاغتبِطْ ....[2]

وقولِهِ:

١٣٩ - مـا خلتُنـي زلـتُ بعدَكـم ضَمِنـاً ....[3]

وقولِهِ:

١٤٠ - زعمتْنـي شيخـاً ولـستُ بشـيخٍ ....[4]

وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾[5]، وقولِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[6].

---

(١) سقطت العهد من ق.

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣، والدرر اللوامع ٢/ ٢٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٢. وعجزه: فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ
والشاهد فيه: (دريتَ الوفيّ)، فإنَّ (درى) فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين أحدهما التاء التي وقعت نائباً للفاعل، والثاني (الوفيّ).

(٣) صدر بيت من المنسرح مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٤٧، وتهذيب اللغة في باب الضاد والنون، وورد أيضاً في لسان العرب والصحاح والعين في مادتي ضمن وحمي، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٦.
وعجزه: (أَشْكُو إليكُم حُمُوَّةَ الألم).
اللغة: ضمناً مشتاقا عاشقا، أو مبتلى ببلاء أو مرض، وحموّة الألم سَورته وشدّته (انظر: لسان العرب/ حمو، ضمن).
موطن الشاهد: (خلتني ضمناً) حيث استعمل خال فعلا قلبيًا بمعنى الرجحان، فأخذ مفعوليه.

(٤) صدر بيت من الخفيف لأبي أمية أوس الحنفي في شرح التصريح ١/ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٧، والدرر اللوامع ١/ ٢١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣٨، وعجزه: إنّما الشيخ من يدبُّ دبيباً.
والشاهد فيه: (زعمتني شيخاً) حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظنَّ، ونصب به مفعولين (ياء المتكلم، وشيخاً)، (وزعم) هنا دالٌّ على اليقين بمعنى (اعتقد).

(٥) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بتمامها ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٦) سورة الممتحنة، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُوا۟ ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

[إلغاءُ عملِهِنَّ جوازاً][1]

والأصلُ في هذهِ الأفعالِ أنْ يعملنَ[2]، ولكنْ قد[3] يعرِضُ لهنَّ ما يُضعِفُهُنَّ عنِ العملِ، فيعملْنَ معَهُ[4] بمرجوحيّةٍ، ويُلغَيْنَ برُجحانٍ. والإلغاءُ إبطالُ العملِ لفظاً ومحلاً؛ لِضعفِ العاملِ بِتوسُّطِهِ أو تأخُّرِهِ إنْ تأخَّرنَ[5] عنِ المفعولينِ، نحوَ قولِهِ:

١٤١ - القــومُ في أثَــري ظنَــنْتُ،...... ....[6]

فأُخِّرَ الفِعلُ وأُهمِلَ لضعفِهِ بالتأخُّرِ[7]، وما قبلَهُ مبتدأٌ وخبرٌ.

ويُلغَيْنَ بمساواةٍ لإعمالِهِنَّ إنْ توسَّطْنَ بينَهما؛ نحوَ قولِهِ:

١٤٢ - أبالأراجيـزِ يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنِي وفي الأراجيـزِ خِلْـتُ اللـؤمُ والخَـوَرْ[8]

فتوسَّطَ[9] الفعلُ بينَ اللؤمِ والأراجيزِ، وأُهمِلَ لضعفِهِ بالتوسُّطِ أيضاً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُلغينَ بُرجحانٍ إن تأخرنَ، نحو: القومُ في أثري ظننتُ، وبمساواةٍ إن توسَّطنَ، نحو: وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخوَرُ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٧٠).

(٢) في ب تعمل.

(٣) سقطت قد من ب.

(٤) سقطت معه من ب.

(٥) في ق: تأخّر.

(٦) جزء من بيت من الكامل مجهول القائل، ورد في تذكرة النحاة ص٦٨٣، وشرح قطر الندى ص١٧٥.
والبيت بتمامه:
القـومُ في أثَـري ظنَـنْتُ، فـإن يكـن مـا ظنـنتُ؛ فقـد ظفـرتُ وخابُـوا
والشاهد فيه: (القوم في أثري ظننتُ) حيث تأخّرت (ظنّ) عن معموليها فأهملت جوازاً.

(٧) في ق: بالتأخير.

(٨) البيت من البسيط لِلَّعين المنقري في الكتاب ١/ ١٢٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤، ولجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧.
والشاهد فيه: (في الأراجيز خلت اللؤمُ) حيث توسّط خال مع فاعله بين المبتدأ المتأخر اللؤم، والخبر المتقدم في الأراجيز، فلما توسّط الفعل بينهما ألغِي جوازاً.

(٩) في ع وس: فتُوسِّط.

[علّةُ جوازِ الإعمالِ والإلغاءِ]

وإنّما كانَ الإلغاءُ والإعمالُ مع التوسُّطِ على حدٍّ سواءٍ؛ لأنَّ ضَعفَ العامِلِ بالتوسُّطِ سوّغَ مُقاومةَ الابتداءِ لَهُ، فَلكلٍّ مِنهما مرجِّحٌ، قالَهُ أبو حيّانَ(1).

وقيل: الإعمالُ أرجحُ؛ لأنَّ العامِلَ اللفظيَّ أقوى من [العاملِ](2) المَعنويِّ، وبِهِ جزمَ في الأوضحِ(3)، وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ الإلغاءَ حينئذٍ(4) جائزٌ لا واجبٌ(5)، وأنَّهُ لا يجوزُ معَ تقدُّمِ العاملِ على المَعمولَينِ وإنْ تقدَّمَ عليهِ غيرُه، وهوَ كذلكَ على المشهورِ(6).

[تعليقُهنَّ عنِ العملِ](7)

وهذهِ الأفعالُ إنْ ولِيَهُنَّ ما لهُ صدرُ الكلامِ - وهو واحدٌ مِن ستّةٍ؛ وهيَ:

١-٣/ ما مُطلقاً، ولا وإنْ في جوابِ قَسَمٍ مَلفوظٍ بِهِ أو مُقدَّرٍ؛ إذ ليسَ لهما صدرُ الكلامِ إلّا حينئذٍ؛ النافياتُ لِما ولِيَهُنَّ، نحوَ: علمتُ / ٥٧ ب / ما زيدٌ قائمٌ، وعلمتُ واللهِ لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ، وعلمتُ واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٩.

(٢) زيادة من ع وب.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٠.

(٤) سقطت حينئذ من ع وب وس ود.

(٥) خلافاً للأخفش الذي أوجب إلغاء (ظنّ) إذا توسّطت أو تأخّرت، وتابعه ابن أبي الربيع خلافاً للجمهور (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٩٠).

(٦) في المسألة خلاف؛ فالبصريون والفراء لا يجيزون إلغاء ظنّ وأخواتها إذا تصدّرت في الجملة، وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة حيث أجازوا إلغاءه مع تصدّره، واستحسن ابن الطراوة الإعمال، واستدلّوا بقول الشاعر:

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صارَ من خُلُقي ... أنّي رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

(انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وإن وليهنّ ما أو لا أو إنْ النافيات، أو لام الابتداء، أو القسم، أو الاستفهام؛ بطل عملُهن في اللفظ وجوباً، وسمي ذلك تعليقاً، نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص١٧٠).

٤/ أو[1] لامُ الابتداءِ؛ نحوَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[2] الآية، ومنه قولُهُ:

١٤٣- .... أَنِّي رأيتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ[3]

٥/ أو[4] لامُ القسمِ؛ علمتُ واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ، وقولِهِ:

١٤٤- ولقدْ علمتُ لتأتينَّ[5] منيَّتي [إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها][6] [7]

٦/ أو[8] استفهامٌ سواءٌ تقدّمتْ أداتُهُ على المفعولِ الأوّلِ، نحوَ: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[9]، أم كانَ المفعولُ اسمَ استفهامٍ كما سيأتِي، أمْ أُضِيفَ إلى ما فِيه مَعنى الاستفهامِ؛ كعلمتُ أبو مَنْ زيدٌ.

---

(١) في ع: أم.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. وهي بتمامها ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) عجز بيت من البسيط لبعض الفزاريّين في خزانة الأدب ٩/ ١٣٩، ١٠/ ٣٣٥، والدرر اللوامع ٢/ ٢٥٧، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٢/ ٤١١، وصدره: كذاكَ أُدِبتُ حتى صارَ من خُلُقي
والشاهد فيه: (رأيتُ مِلاكُ الشيمة الأدبُ) حيث عُلّق عمل (رأى) لوجود لام الابتداء المقدّرة والأصل: (لَمِلاكُ) ثم حُذِفت اللام وبقي التعليق، وقد استدلّ الكوفيّون والأخفش بهذا البيت على جواز إلغاء (ظنّ) المتصدّرة، وردّه الجمهور، ووجّه البيت على التعليق بلام ابتداء محذوفة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٨).

(٤) في ق: و.

(٥) في الأصل: لتأتيني، والمثبت من ق وع وس ود.

(٦) زيادة من د.

(٧) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في ديوانه ص٣٠٨، والكتاب ٣/ ١١٠، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٣.
والشاهد فيه: (علمتُ لتأتينَّ) حيث عُلّقت (علم) عن العمل لوجود لام القسم، وهي من ألفاظ الصدارة فأوجبت التعليق.

(٨) في ق: و.

(٩) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٩. وهي بتمامها ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾.

فإنْ كانَ الاستفهامُ في الثانِي؛ كـعلمتُ زيداً أبو مَنْ هوَ، فالأرجحُ نصبُ الأوّلِ لأنّه غيرُ مُستفهَمٍ بِهِ، ولا مُضافٍ إليهِ، قالَهُ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ[1] - بَطَلَ عملُهُنَّ؛ أي: عملُ هذهِ الأفعالِ في اللفظِ دونَ المحلِّ وجوباً؛ لِوجودِ المانعِ مِن العملِ، وهو اعتراضُ ما لهُ صدرُ الكلامِ. ويُسمَّى ذلكَ تعليقاً؛ لأنَّهُ إبطالٌ في اللفظِ مع تعلُّقِ العاملِ بالمحلِّ، فهو كالمرأةِ الـمُعلَّقةِ التي هيَ[2] لا مُزوَّجةٌ ولا مطلّقةٌ، بدليلِ صِحّةِ العطفِ بالنصبِ على محلِّ الجملةِ التي عُلِّقَ العاملُ عنها[3].

ولا فرقَ في الاستفهامِ بينَ أنْ يكونَ عُمدةً؛ نحوَ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ[4]﴾[5]، ونحوَ: علمتُ متى السفرُ؟، أو فضلةً؛ نحوَ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[6]، فأيَّ منقلبٍ مفعولٌ مُطلَقٌ منصوبٌ بما بعدَه، لا مفعولٌ بِهِ منصوبٌ بما قبلَه؛ لأنَّ الاستفهامَ لهُ صدرُ الكلامِ.

/٧ تتمّةٌ: ذكرَ أبو عليٍّ في التذكرةِ[7] أنَّ[8] مِن[9] جُملةِ الـمُعلِّقاتِ لعلَّ،

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠.

(٢) سقطت هي من ق.

(٣) نحو:

وما كنت أدري قبل عزّةَ ما البُكى ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولّت

حيث عطف (موجعات) بالنصب على محل (ما البكى) التي هي في محل نصب لأدري المعلّقة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٤).

(٤) سقطت أحصى من ق.

(٥) سورة الكهف من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾.

(٦) سورة الشعراء، من الآية ٢٢٧. وهي بتمامها ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

(٧) انظر: التذكرة أحد كتب أبي علي الفارسي المفقودة، وقد أشار إلى فقدانه صلاح الدين السنكاوي محقق المسائل البغداديات ص ٢٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١١٦.

(٨) في ب لقوله.

(٩) سقطت أنّ من ب وع وس وق.

كقولِه[1] تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[2]. وجَزَمَ بِهِ في الشذورِ وشرحِهِ[3].

٨/ وذكَرَ بعضُهم أنَّ مِن جُملتِها لوْ، وجزمَ بِهِ في التسهيلِ[4]، والـمُصنِّفُ في الشذورِ وشرحِهِ أيضاً[5]؛ كقولِه:

١٤٥- قـد علـمَ الأقـوامُ لـو أنَّ حاتِمـاً ... أرادَ ثـراءَ المـالِ كـانَ لـهُ وَفْـرُ[6]

[حذفُ معمولَيها لِدليلٍ]

ولا يجوزُ حذفُ المفعولَينِ أو[7] أحدِهما لغيرِ دليلٍ[8]؛ لأنَّكَ إذا اقتصرتَ على ظننتُ مثلاً،

---

(١) في ع: في.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١١١. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٤٦٥، ٤٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص٤٦٥، ٤٨٤.

(٦) البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٠٢، والأغاني ٧/ ٢٧٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦١، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٤.

والشاهد فيه: (علم الأقوامُ لو أنّ...) حيث عُلِّقت (علم) من العمل في لفظ الجملة؛ لوقوع لو الشرطية في صدر الجملة، والجملة سدّت مسدّ مفعولي علم.

(٧) في ق ولا.

(٨) اختلف النحاة في حذف مفعولي ظنّ اقتصاراً على أربعة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وعليه سيبويه والأخفش والجرمي وابن مالك.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأكثرين.

الثالث: الجواز في أفعال الظنّ، والمنع في أفعال اليقين، وهو مذهب الأعلم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في ظنّ وحسب وخال سماعاً، وهو اختيار أبي العلاء إدريس.

أما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ١/ ٣٩-٤٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٧-٣١٩، وشرح التصريح ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤-٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٧).

لم يكنْ[1] فيه فائدةٌ؛ إذْ لا يخلُو الإنسانُ مِن ظنٍّ ما، فإنْ دلَّ دليلٌ / ٥٨ أ / جازَ ذلكَ[2].

[إجراءُ القولِ مُجرى ظنَّ]

تنبيهٌ: قد يُضمَّنُ[3] القولُ مَعنى الظنِّ، فيَنصُبَ المبتدأَ والخبرَ مفعولَينِ عندَ سُلَيمٍ[4] مُطلقاً، وغيرُهم يخصُّهُ بمضارعٍ[5] مبدوءٍ بتاءِ الخطابِ بعدَ استفهامٍ مُتَّصلٍ بهِ أو مُنفَصلٍ عنهُ بظرفٍ أو مفعولٍ؛ نحوَ: أتقولُ زيداً مُنطلقاً، وأفي الدارِ تقولُ عَمراً مُقيماً، و:

١٤٦ - أجهَّـــالاً تقـــولُ بنـــي لـــؤيٍّ ....[6]

فإن لم يستوفِ[7] الشروطَ تعيّنتِ الحِكايةُ[8].

---

(١) في ب تكن.

(٢) وخالف في ذلك ابن ملكون، حيث منع حذف أحد المفعولين اختصاراً. (انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٥، وشرح التصريح ١/ ٢٦٠).

(٣) في ب: تضمن.

(٤) بنو سُليم: قبيلة عربيّة عدنانيّة قيسيّة تُنسب إلى سُليم بن منصور الذي أسسها قبل مجيء الإسلام بعدة قرون، وينتهي نسبه إلى مُضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، وهي أكثر قبائل قيس عدداً، وأعلاها شهرة، ومن شعرائها الخنساء والعباس بن مرداس.(انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٦١-٢٦٤، وبنو سليم ٦٧-٦٩، وبناء الجملة العربية في شعر السلميّين ص٦).

(٥) خلافاً للسيرافي، حيث أجاز مجيئه ماضياً؛ نحو: أقلتَ زيداً منطلقاً؟ (انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٧).

(٦) صدر بيت من الوافر للكميت بن زيد في الكتاب ١/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣، والدرر اللوامع ٢/ ٢٧٦.

وعجزه: لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتجاهلينا.

والشاهد: (أجهالاً تقولُ بني لؤيٍّ) حيث أعمل تقول عمل تَظنّ فنصب به مفعولين، أحدهما (جهالاً) والثاني (بني).

(٧) في س: تستوف.

(٨) نحو: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ، حيث فُصِل بين أداة الاستفهام والفعل بأجنبيّ، فوجبت الحكاية. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٨).

بابٌ في ذكرِ الفاعلِ وأحكامِه[1]

الفاعلُ هو[2] اسمٌ[3] أو ما في تأويلِهِ، قُدِّمَ عليهِ فعلٌ تامٌّ أو ما في تأويلِهِ، وأُسنِدَ إليهِ على جهةِ قيامِهِ بِهِ، أو وقوعِهِ منهُ. ولهُ أحكامٌ مِنها:

أ/ أنَّهُ مرفوعٌ بما أُسنِدَ إليهِ. ورفعُهُ إمَّا حقيقةً: كقامَ زيدٌ وعمروٌ قائمٌ أبوهُ، وماتَ عمروٌ وخالدٌ ميِّتٌ أبُوهُ، أو حُكماً كالمجرورِ بمِن الزائدةِ؛ نحوَ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾[4]، أو بإضافةِ المصدرِ إليهِ؛ نحوَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[5].

ومثَّلَ بمثالينِ تنبيهاً على أنَّ الفاعلَ نوعانِ. نوعٌ يكونُ المُسنَدُ واقعاً مِن الفاعلِ كالأوَّلِ، ونوعٌ يكونُ المُسنَدُ قائِماً بِهِ كالثاني.

ب/ ومنها أنَّهُ لا يتأخَّرُ عاملُه عَنهُ، بأنْ يَتقدَّمَ الفاعلُ عليهِ[6]؛ لأنَّهما لـمَّا كانا كالكلمةِ الواحدةِ امتنعَ تقديمُ الفاعلِ عليهِ، كما يمتنعُ تقديمُ عجزِ الكلمةِ على صدرِها. واستدلَّ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ، الفاعل مرفوعٌ، كقام زيدٌ ومات عمروٌ، ولا يتأخّر عامله عنه (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٢) في ب وهو.

(٣) في ق: الاسم.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. وتمام آية البقرة ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وتمام آية الحج ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

(٦) وخالف في ذلك الكوفيّون، حيث أجازوا تقدّم الفاعل على فعله، واستدلّوا بقول الزبّاء: ما للجمال مشيُها وئيداً، وأوّله البصريّون على أنّ مشيُها مبتدأ، وخبره محذوف بقي معموله (وئيداً) وتقديره يكون وئيداً. وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون الزيدان قام، ولا يجيزه البصريون. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٠-١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦).

أبو البقاءِ في اللُّبابِ(١) على أنَّها كالكلمةِ الواحدةِ باثنَي عشرَ وجهاً(٢) أخَذَها مِن سِرِّ الصناعةِ لابن جِنِّيّ.

فإن وُجِدَ في اللفظِ ما ظاهرُهُ أنَّهُ فاعِلٌ مقدَّمٌ وَجَبَ تقديرُ الفاعِلِ ضميراً مُستتِراً، وكونُ المُقدَّمِ إمّا مبتدأً(٣)؛ كما في نحوِ: زيدٌ قامَ، وإمّا فاعِلاً بفعلٍ محذوفٍ؛ كما في نحوِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ [فَأَجِرْهُ](٤)﴾(٥)، وأمّا نحوُ قولِ الزَّبّاءِ:

١٤٧- ما لِلجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا(٦)

فضرورةٌ أو مُؤوَّلٌ.

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٩-١٥١.

(٢) وأبرز هذه الوجوه:

١- تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، نحو: ضَربْتُ، وذلك لأنهم كرهوا توالي أربعة متحركات، وهذا دليل على أنهم نزّلوا بتاء (ضربتُ) منزلة الراء في جَعْفَر.

٢- امتناعهم عن العطف على ضمير الفاعل، نحو: قمتُ وزيدٌ، دليل على أنهم قد نزّلوا التاء منزلة بعض الفعل، فكما لا يجوز عطف الاسم على بعض الفعل، لم يجيزوا عطفه على تاء الفاعل.

٣- امتناعهم عن تقديم الفاعل على الفعل، كما لا يقدمون الدال على الزاي في (زيد).

٤- قولهم في التثنية يقومان، فالنون علامة رفع كما الضمة في يقومُ علامة رفع. (انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٠-٢٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٩-١٥١).

(٣) في ق: وكون المبتدأ إما مقدّماً.

(٤) زيادة من ق.

(٥) سورة التوبة، من الآية ٦. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

(٦) البيت من الرجز المشطور للزبّاء في لسان العرب ل وأد، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٨٦، وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥، والدرر اللوامع ٢/ ٢٨١، وبعده: أجندلاً يحملنَ أم حديداً.

والشاهد فيه: (مشيُها وئيداً) فالكوفيّون استدلّوا بالبيت على أنّ (مشيها) فاعل تقدّمَ على الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها، والتقدير: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيُها. وتأوّله البصريّون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب وئيداً أي: مشيُها ظهرَ وئيداً، أو هو ضرورة؛ فيُحفظ ولا يقاس عليه. ويُروى (مشيُها) بالنصب والجر أيضاً، وهاتان الروايتان لا شاهد فيهما. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٥١١).

ج/ ومِنها أنَّ عاملَه لا يلحقُهُ علامةُ تثنيةٍ[1] إذا كانَ الفاعلُ مُثنّىً ظاهِراً، ولا علامةُ جمعٍ إذا كانَ مجموعاً ظاهِراً؛ فلا يُقالُ على اللّغةِ الفُصحَى: قاما رجلانِ، وقامُوا رجالٌ، وقُمْنَ نساءٌ[2]، بلْ يُقالُ: قامَ رجلانِ، وقامَ / ٥٨ ب / رجالٌ، وقامَ نساءٌ، بتجريدِ العامِلِ مِن علامةِ التّثنيةِ والجمعِ. وبِها جاءَ التنزيلُ؛ نحوَ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[3]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[4][5]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[6]، كما يُقالُ معَ المفردِ: قامَ رجلٌ، بتجريدِ الفعلِ؛ إذ لو قِيلَ: قاما رجلانِ ـ مثلاً ـ لَتُوُهِّمَ أنَّ الاسمَ الظاهِرَ مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وما قبلَه مِن الفعلِ والفاعلِ خبَرٌ مُقدَّمٌ، فالتُزِمَ تجريدُ الفِعلِ[7] دفعاً لِهذا الإيهامِ.

وحُكمُ الوصفِ في ذلكَ حُكمُ الفعلِ، وشذَّ إلحاقُها بالعاملِ المُسنَدِ لِما بعدَها مِن مُثنّىً ومجموعٍ؛ كقولِ الشاعرِ:

١٤٨ - .... وقــد أسـلماه مُـبعَدٌ وحمـيمُ[8]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يُقال: قام رجلان ورجالٌ ونساءٌ، كما يُقال: قام رجلٌ، وشَذَّ: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، أو مخرجيَّ هُمْ». (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٢) في ق: نسوة.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَـٰلِبُونَ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

(٤) سقطت وقال الظالمون من ب.

(٥) سورة الفرقان، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٧) في ق وب وس: العامل.

(٨) عجز بيت من الطويل لعبيد الله بن قيس الرُّقيّات في ديوانه ص١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١، والدرر اللوامع ٢/ ٢٨٢، وصدره: تولّى قتالَ المارقين بنفسه

والشاهد فيه: (أسلماه مبعد وحميم) حيث جاء بالفعل متصلاً بالألف الدالة على تثنية الفاعل، وذلك على لغة أكلوني البراغيث.

وقولِهِ:

١٤٩ - يلومُونَنــي في اشـــتراءِ النخيـــــلِ أهلـــي فَكُلُّهُـــمُ ألـــومُ[1]

وقولِهِ:

١٥٠ - نـــتجَ الــــربيعُ محاســـناً ألقحْــنَـها غُــرُّ الـــسحائِبْ[2]

[لغةُ أكلونِي البراغيثُ]

وهذهِ لغةُ طيِّئٍ، يُسمِّيها[3] النحويُّونَ لغةَ أكلونِي البراغِيثُ، وعليها جاءَ ظاهرُ قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[4] ـ: «يتعاقبونَ فيكُم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ[5]»[6]، وقولِه

---

(١) البيت من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٠، وشرح التصريح ١/ ٢٧٦، والدرر اللوامع ٢/ ٢٨٣.

والشاهد فيه: (يلومونني أهلي) حيث جمع الفعل على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) البيت من مجزوء الكامل مجهول القائل في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٢، والدرر اللوامع ٢/ ٢٨٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠.

والشاهد فيه: (ألقحنها غرٌّ) حيث ألحق نون النسوة بالفعل مع أنّ فاعله اسم ظاهر، وهذه على لغة أكلوني البراغيث. وقد نسبه محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه على أوضح المسالك إلى أبي فراس الحمداني قائلا: وهذا البيت في حقيقته للتمثيل لا للاستشهاد؛ لأنّ أبا فراس وُلد بعد عصور الاحتجاج. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ١٠٣).

(٣) في الأصل: تسميها، والمثبت هو الصحيح.

(٤) في ع: ﷺ.

(٥) في الأصل: يتعاقبونَ فيكُم ملائكةٌ في الليلِ والنهارِ، والمثبت باقي النسخ.

(٦) الحديث بتمامه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاةِ الْفَجْرِ وَصَلاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ- كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم ٥٢٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ١٣٣، وفتح الباري ٢/ ٣٤، برقم ٥٣٠).

أيضاً لِورقةَ بنِ نوفلٍ(١): «أَوَ مُخرِجِيَّ هُم» ـ بتشديدِ الياءِ ـ حينَ قالَ لهُ ورقةُ(٢): ليتَني أكونُ معَك إذْ يُخرِجُكَ قومُكَ، وأصلُهُ: أوَ مُخرِجُويَ(٣) هُم؛ اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقتْ إحداهُما(٤) بالسكونِ، فقُلِبتِ الواوُ ياءً، وأُدغِمتْ [الياءُ](٥) في الياءِ، وكُسِرَ ما قبلَها؛ فصارَ أوَ مُخرِجِيَّ هُم.

---

(١) جزء من حديث طويل عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: ثم أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ. قال: فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني. فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني. فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم. فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها - فقال: زملوني زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي، فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبدا، إنّك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخا كبيرا قد عمي. فقالت له خديجة: يا بن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا بن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى، يا ليتني فيها جذع، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أو مخرجيّ هم، قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا. ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي. (انظر: صحيح البخاري ١/ ٤ الحديث رقم (٢) في باب بدء الوحي، وصحيح مسلم ١/ ١٣٩-١٤١، برقم ١٦٠، ومسند أحمد ٦/ ٢٢٣، برقم ٢٥٩٠٧).

(٢) بعدها في ق: بن نوفل.

(٣) في ق: أو مخرجيّ.

(٤) في ع: وسبق أحديهما.

(٥) زيادة من ق وع.

[توجيهُ هذهِ اللغَةِ]

وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ هذهِ الأحرفَ اللاحقةَ للعاملِ ليستْ بضمائرَ[1]، وهو كذلكَ على هذهِ اللغةِ، بلْ هيَ علاماتٌ للفاعلِ كالتاءِ في قامتْ هندٌ.

والصحيحُ أنَّ هذهِ اللغةَ لا تمتنعُ مع المُفردَينِ أو المفرداتِ المتعاطفةِ[2] خِلافاً للخضراوي[3].

وإنَّما كانَ الفصيحُ تركَ علامةِ تثنيةِ الفاعلِ وجمعِه عكسَ علامةِ تأنيثِهِ؛ لأنَّ تثنيتَهُ[4] وجمعَهُ يُعلَمانِ مِن لفظِهِ دائماً بخلافِ تأنيثِهِ، فإنَّه قدْ لا يُعلَمُ مِن لفظِهِ؛ بأنْ يكونَ مُقدَّراً بِهِ التأنيثُ[5] مع أنَّ في الإلحاقِ هنا زيادةَ ثقلٍ بخلافِهِ ثَمَّ.

د/ ومِنها[6] أنَّ عاملَهُ تلحقُهُ علامةُ التأنيثِ[7] في آخِرِهِ إنْ كانَ ماضياً أو وصفاً، وفي أوّله / ٥٩ أ / إنْ كانَ مُضارعاً إنْ كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً:

- حقيقيّاً كانَ؛ وهوَ ما له فَرْجٌ، كقامَتْ هندٌ، وتقومُ دَعْدٌ[8]، وزيدٌ قائِمةٌ أُمُّهُ.

---

(١) اختلف النحاة في توجيه هذه اللغة، فالجمهور على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث في ضربَتْ، وهي لغة أزد شنوءة وطيّئ، وذهب نحويون إلى أنها ضمائر، وما بعدها من اسم ظاهر هو بدل منها، وقيل ما بعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر له. (انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٩٢-٢٦٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، ومغني اللبيب ص ص ٤٧٨-٤٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٥١٣-٥١٤).

(٢) نحو: جاءوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ، وجاءا زيدٌ وعمروٌ، فهذا على لغة أكلوني البراغيث خلافاً لابن هشام الخضراوي، قال ابن هشام الأنصاري: وقول غيره أولى.(انظر: مغني اللبيب ص٤٨٠-٤٨١).

(٣) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله المعروف بابن هشام الخضراوي المتوفّى بتونس سنة ٦٤٦هـ، إمام في اللغة والنحو تتلمذ على ابن خروف وتتلمذ له الشلوبين، من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، وشرح ألفية ابن معط، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦٧-٢٦٨، وهدية العارفين ٢/ ١٢٤).

(٤) في ب: تأنيثه.

(٥) في ق وع وس ود: مقدّر التأنيث.

(٦) أي: من أحكام الفاعل.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثاً، كقامت هندٌ، وطلعتِ الشمسُ (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٨) في ب: هند.

• أو مجازيّاً؛ وهوَ بِخلافِهِ، نحوَ: طلعتِ الشمسُ، وتغربُ الشمسُ، واليومَ طالعةٌ الشمسُ فيهِ مِن جهةِ الجنوبِ.

[حالاتُ وجوبِ تأنيثِ الفِعلِ]

وإلحاقُها لَهُ واجبٌ إذا:

١/ أُسنِدَ إلى ظاهرٍ مُتّصلٍ حقيقيِّ التأنيثِ؛ ولو مُثنًّى كقامتِ الهندانِ[1]، أو مجموعاً بالألفِ والتاءِ، كقامتِ الهنداتُ.

٢/ أو إلى ضميرٍ مُتَّصلٍ[2] عائدٍ إلى مُؤنَّثٍ مُطلقاً؛ كالشمسُ طلَعَتْ. وشذَّ قولُ بعضِهم[3]: قالَ فلانةٌ، وأمّا قولُهُ:

١٥١- .... ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها[4]

فضرورةٌ.

[حالاتُ جوازِ تأنيثِ الفعلِ][5]

ويجوزُ الوجهانِ ـ أي: إلحاقُ العاملِ للعلامةِ[6] وعدمُهُ ـ في أربعِ مسائلَ؛ والإلحاقُ أرجحُ في جميعِها:

---

(١) سقطت قامت الهندان من ع وب.

(٢) سقطت متصل من ع.

(٣) حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو شاذّ عند الجمهور أو لغيّة، وخالف في ذلك الأخفش والرماني فأجاز القياس عليه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٨، والمُقرّب ١/ ٣٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤).

(٤) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٢/ ٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦٨. وصدره: فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها.
والشاهد فيه: (ولا أرض أبقلَ) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز الوجهان في مجازيّ التأنيث الظاهر؛ نحو: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾، وفي الحقيقي المنفصل؛ نحو: حضرتِ القاضيَ امرأةٌ، والمتصل في باب نعم وبئس؛ نحو: نعمت المرأة هندٌ، وفي الجمع؛ نحو: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٦) والصحيح أن يقول: إلحاق العلامة للعامل لا العكس. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٤٦).

إحداها[1] في العاملِ إذا أُسنِدَ إلى مجازيِّ التأنيثِ الظاهرِ المُتَّصلِ؛ نحوَ: طلعتِ الشمسُ أو طَلَعَ الشمسُ، والمُنفَصِلِ؛ نحوَ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[2]، ونحوَ: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾[3]. وكلامُه في الشرحِ[4] يقتضي أنَّ التأنيثَ في هذا أرجحُ، وكلامُهم صريحٌ في خلافِهِ كما ستراهُ.

والثانيةُ[5] في العاملِ إذا أُسنِدَ إلى حقيقيِّ[6] التأنيثِ المُنفصِلِ مِن العاملِ بغيرِ إلاَّ؛ نحوَ: قامتِ اليومَ هندٌ، وحضرتِ القاضِي امرأةٌ، ونحوَ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[7]، وقولِهِ:

١٥٢ - إنَّ امـرأً غــرَّهُ مِــنكُنَّ واحِــدةٌ ....[8]

---

(١) في الأصل أحدها، والمثبت من ب ود.

(٢) سورة يونس، من الآية ٥٧. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٧. وهي بتمامها ﴿أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾.

(٤) انظر: شرح قطر الندى ص١٨٣.

(٥) في الأصل والثاني، والمثبت من ق وع وب وس.

(٦) في ع وب وس ود: الحقيقي.

(٧) سورة الممتحنة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٨) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٦، والدرر اللوامع ٦/ ٢٧١. وعجزه: بَعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور

والشاهد فيه: (غَرَّ منكنَّ واحدةٌ) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل جوازاً؛ لأنه فُصِل عن فاعله الحقيقي التأنيث.

[تأنيثُ الفعل المُسنَدِ إلى مجازيِّ التأنيثِ المُنفصلِ بغيرِ إلّا]

وخرجَ بقولِهِ الحقيقيِّ غيرُهُ؛ نحوَ: طلعَ اليومَ الشمسُ، فتركُ العلامةِ أحسنُ؛ إظهاراً لفضلِ الحقيقيِّ على غيرِهِ، قالَهُ الدمامينيُّ في شرحِ التسهيلِ[1] نقلاً عن النحاةِ، ثُمَّ قالَ: والذي يظهرُ لي خلافُ ذلكَ؛ فإنَّ الكِتابَ العزيزَ قد كثُرَ الإتيانُ فيه[2] بالعلامةِ عندَ الإسنادِ إلى ظاهرِ غيرِ حقيقيٍّ[3] كثرةً فاشِيةً، فوقَعَ فيهِ مِن ذلكَ ما ينيفُ على مائتَي موضعٍ، ووقعَ فيه ما تُرِكتُ[4] فيه[5] العلامةُ في الصورةِ المذكورةِ نحوَ خمسينَ موضعاً، وأكثريّةُ أحدِ الاستعمالَينِ دليلٌ على أرجحيَّتِهِ، فيَنبَغي المصيرُ إلى القولِ بأنَّ الإتيانَ بالعلامةِ في ذلكَ أحسنُ انتهى. وما /[٥٩ ب]/ بَحَثَهُ مُوافِقٌ لِمُقتضى عِبارةِ الشرحِ[6].

والثالثةُ هي الـمُشارُ إليها بقولِهِ: أو الـمُتَّصلِ ـ بعامِلِه كما ـ في بابِ نِعمَ وبِئسَ، وذلكَ نحوُ: نِعمتْ أو نِعمَ المرأةُ هندٌ؛ فالتأنيثُ على مُقتضى الظاهرِ، والتذكيرُ على إرادةِ الجنسِ؛ إذْ ليسَ الـمُرادُ امرأةً واحدةً بلِ الـمُرادُ الجنسُ، فمَدحوهَ أو ذمُّوهُ عُموماً، ثُمَّ خَصُّوا مَن أرادوا مَدحَهُ أو ذمَّهُ مبالغةً بِذكرِهِ مرتينِ.

والرابعةُ في العاملِ إذا أُسنِدَ[7] إلى الجمعِ سواءٌ كانَ جمعَ تكسيرٍ لِمُذكَّرٍ؛ نحوَ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ [ءَامَنَّا][8]﴾[9]، أو[10] لِمُؤنَّثٍ؛ كقامتِ الهنودُ، أم اسمَ جمعٍ؛ كقامتِ النِّساءُ، أم اسمَ

---

(١) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب شرح التسهيل للدماميني لعدم توافره.

(٢) في ب وس ود: فيه الإتيان.

(٣) في ق وع وب وس ود: الحقيقي.

(٤) في ب: نزلت.

(٥) سقطت فيه من ق.

(٦) انظر: شرح قطر الندى ص١٨٣.

(٧) في س: المسند مع إسقاط إذا.

(٨) زيادة من ع.

(٩) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بتمامها ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(١٠) في ب وس ود: أم.

جِنسٍ؛ كـأورقتِ الشجرُ؛ فالتأنيثُ في ذلكَ [كلِّهِ][1] على التأويلِ بالجماعةِ، والتذكيرُ على التأويلِ بالجمعِ.

ولا يُستَثنَى مِن الجمعِ إلَّا جمعُ[2] التصحيحِ المذكَّرِ والـمُؤنَّثِ؛ فكَمُفردَيهما، أي في التذكيرِ والتأنيثِ[3].

[وجوبُ تذكيرِ الفعلِ]

فيجبُ التذكيرُ على الأصحِّ[4] في نحوِ: قامَ الزيدونَ، مِمّا هو جمعٌ لِمذكَّرٍ سالمٍ، كما يجبُ في نحوِ: قامَ زيدٌ؛ لأنَّ سلامةَ نظمِهِ تدلُّ على التذكيرِ.

وقضيَّةُ هذهِ العلَّةِ جوازُ الوجهينِ في نحوِ: جاءَ البنونَ؛ لِتغيُّرِ نظمِ واحدِهِ، وبِهِ صرَّحَ بعضُهُم[5]، بلْ نقلَ الشاطبيُّ[6] الاتفاقَ على ذلكَ.

[وجوبِ تأنيثِ الفعلِ]

ويجبُ التأنيثُ في نحوِ: قامتِ الهنداتُ مِمّا هوَ جمعٌ لِمؤنَّثٍ سالمٍ، كما يجبُ في نحوِ: قامتْ هندٌ. وهذا مذهبُ جمهورِ البصريِّينَ[7]، وصحَّحَهُ الـمُراديُّ[8] وغيرُهُ.

---

(١) زيادة من ق وس ود.

(٢) في ق وع وس ود: جمعي.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: إلاّ جمعَي التصحيح فكمفرديها، نحو: قام الزيدون، وقامت الهندات (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٤) خلافاً للكوفيين،حيث أجازوا: قامت الزيدون (انظر: همع الهوامع ٣/ ٢٩٤).

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/ ٢٩٤.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٨٠.

(٧) وخالفهم الكوفيون وأبو عليّ حيث أجازوا الوجهين في الجمع بالألف والتاء دون المفرد بشرط ألا يكون مفصولاً عن فعله، نحو: قام الهندات قياساً على جمع التكسير. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤، وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٢.

واستثنَوا مِنه ما يكونُ واحِدُه مُذكَّراً كـالطلحاتِ، أو مُغيَّراً كـبناتٍ، فحُكمُهُ حكمُ جمعِ[1] التكسيرِ، ونقلَ الشاطبيُّ الاتفاقَ على ذلكَ أيضاً في الصورةِ الثانيةِ[2].

[علّةُ منعِ التأنيثِ في الفاعلِ الحقيقيِّ التأنيثِ المفصولِ بـإلاّ] [3]

ولـمّا كانَ هنا مظنّةُ سُؤالٍ؛ هوَ أنْ يُقالَ: قد مرَّ أنَّ الفاعِلَ الحقيقيَّ الـمُنفصلَ يجوزُ فيهِ الـوجهانِ؛ فلِمَ منعتمُ التأنيثَ في نحوِ: ما قامتْ إلّا هندٌ معَ أنّه حقيقيُّ التأنيثِ؟

أشارَ إلى دفعِهِ بِقولِهِ[4]: وإنّما امتنعَ في النثرِ أنْ يُقالَ: ما قامتْ إلّا هندٌ بتأنيثِ الفِعلِ؛ لأنَّ الفاعِلَ في الحقيقةِ ليسَ هو ما بعدَ إلاّ، وإنّما هوَ مُذكَّر محذوفٌ، والفِعلُ مُسنَدٌ إليهِ، وما بعدَ إلاّ بدلٌ مِنهُ، والتقديرُ: ما قامَ / ٦٠ أ / أحدٌ إلّا هندٌ، وقضيّةُ هذهِ العِلّةِ امتناعُ نحوِ: ما طلعتْ إلّا الشمسُ.

وأفهمَ كلامُهُ جوازَ التأنيثِ في النّظمِ؛ وهوَ مذهبُ الأخفشِ، كقولِ الشاعِرِ:

١٥٣- مـــا بَـــرِئتْ مِـــن ريـــبةٍ وذمِّ ... في حـــربِنا إلّا بـــناتُ العـــمِّ[5]

---

(١) سقطت جمع من ق وب.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) المسألة خلافية؛ فالجمهور يمنع تأنيث الفعل إذا فُصل عن فاعله بإلا، وأجازه ابن مالك، وقصر الأخفش تأنيثه على الضرورة الشعرية. (انظر: شرح التسهيل ٢/٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/١١٣-١١٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤، وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٤).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وإنّما امتنع في النثر ما قامت إلا هندٌ لأنّ الفاعل مذكّر محذوف». (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١١٣، وشرح الأشموني ١/ ١٧٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧١، والدرر اللوامع ٦/ ٢٧٢.

والشاهد فيه: ما برئت من ريبة.. إلا بناتُ حيث لحقت تاه التأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقيّ المفصول بإلاّ. وهذا عند الجمهور خاصّ بالضرورة خلافاً للأخفش وابن مالك.

وقضيّةُ كلامِ الألفيّةِ والتسهيلِ جوازُه في النثرِ[1]، وصحّحَهُ المُراديُّ[2] بِقلّةٍ، وصرّحَ المصنِّفُ في الشذورِ بِمَرجوحيَّتِهِ[3]، ومِنه قراءةُ أبي جعفرٍ[4]: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[5]، بالرفعِ.

[حذفُ الفاعلِ][6]

وحذفُ الفاعلِ في هذا[7] جائزٌ[8] مُطَّرِدٌ كحذفِهِ:

أ/ إذا وقعَ فاعِلَ المصدرِ؛ كما في نحوِ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[9]، فـإطعامٌ مصدرٌ، وفاعِلُهُ محذوفٌ، والتقديرُ: أو إطعامُهُ يتيماً بالإضافةِ إلى الفاعلِ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٨٩.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٣١.

(٤) هو: أبو جعفر القارئ المدني المخزومي مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، اسمه: يزيد بن القعقاع، وقيل: فيروز، وقيل: جندب بن فيروز، والأول أشهر المتوفى ١٣٠هـ. إمام أهل المدينة في القراءة، روى عن مولاه وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وجابر وزيد بن أسلم، وهو من أقرانه ودخل على أم سلمة زوج النبي عليه السلام وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة. (انظر: معرفة القرّاء الكبار للذهبي ١/ ١٥٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦، وتهذيب التهذيب ص١٨٩٥).

(٥) سورة يس، من الآية ٢٩ أو ٥٣. وهما بتمامها ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾، ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، قرأ أبو جعفر برفع (صيحة) في الموضعين على أنّ (كان) تامّة، وفاعلها (صيحة)، وقد لحق الفعل التاء مع أنّ الفاعل مفصول بإلاّ، وقد استشهد بها ابن مالك على جواز ذلك في النثر. وقرأ الباقون بنصب صيحة على أنّها خبر لكان الناقصة، واسمها مُضمر، ولا شاهد في هذه القراءة عندئذ. (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٣١٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٦٦).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: كحذفه في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، و﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ويمتنع في غيرهنّ (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٠).

(٧) أي في نحو: ما قام إلا هند، وهذا هو الموضع الأول الذي يطّرد فيه حذف الفاعل جوازاً.

(٨) سقطت جائز من ب.

(٩) سورة البلد، من الآية ١٤. وهما بتمامها ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.

ب/ وكحذفِهِ في بابِ النيابةِ عنِ الفاعلِ؛ نحوَ: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[1]، أصلُهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ قَضَى اللهُ الأمرَ.

ج/ وكحذفِهِ في بابِ التعجبِ عندَ وجودِ ما يدلُّ عليهِ؛ نحوَ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، أي: بِهِم، وهذا بناءً على أنَّ أَفْعِلْ خَبَرٌ بِصيغةِ الأمرِ، وأصلُهُ أَفْعَلَ بصيغةِ الماضِي، وما بعدَهُ فاعِلٌ كما سيأتي في بابِه[3]، لكنْ لـمّا غُيِّرتِ الصيغةُ قَبُحَ رفعُهُ للظاهرِ؛ لِكونِهِ على صورةِ الأمرِ؛ فزِيدتِ الباءُ في فاعِلِهِ لإصلاحِ اللفظِ، كما زِيدتْ في فاعلِ كَفَى، لا بِمعنى وقَى.

فهذ. أربعةُ[4] مواضعَ يطّرِدُ حذفُ الفاعلِ [فيها، ويُضافُ][5] إليها:

د/ فاعلُ فعلِ الجماعةِ المُؤكَّدِ بالنونِ؛ نحوَ: اِضْرِبُنَّ يا زيدونَ، واِضرِبِنَّ[6] يا هندُ[7]، كما قُرِّرَ في مَحلِّهِ[8].

ويمتنِعُ حذفُهُ في غيرِهِنَّ؛ لأنَّهُ عمدةٌ[9] وكالجزءِ من الكلمةِ، وذلكَ لا يجوزُ [حذفُهُ][10]. بل إنْ ظَهَرَ في اللفظِ فذلكَ[11] واضحٌ، وإلّا فهوَ ضميرٌ مستَتِرٌ راجِعٌ:

---

(١) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة مريم من الآية ٣٩. وتمام آية يوسف ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْـَٔاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾، وتمام آية مريم ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) سورة مريم، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ۖ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٣) انظر: ص٤٢٣ من هذا الكتاب.

(٤) في ب: أربع.

(٥) طمس في الأصل، والمثبت هو من باقي النسخ.

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس. قلتُ: لعلّ هذا المثال مسبوق بعبارة مقدّرة هي: ويُضاف إليها فاعل فعل المؤنّثة المخاطبة المؤكّد بالنون.

(٧) في الأصل هندات، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: مبحث الفعل المضارع في (ص٢٩) من هذا الكتاب.

(٩) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس.

(١٠) زيادة من ع وب وس.

(١١) في ق وع وب ود: فذاك.

إمّا لمذكورٍ؛ كـهندٌ قامتْ.

أو لِما دلَّ عليهِ الفعلَ؛ كقولِهِ[1] ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ: «ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُها»؛ أي: لا[2] يشربُ الشاربُ، وحسّنَ ذلكَ تقدُّمُ نظيرِهِ في قولِهِ: «ولا يزني الزاني».

أو لِما دلَّ عليهِ الحالُ الـمُشاهَدَةُ[3]؛ نحوَ [قولِهِ تَعالى][4]: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾[5] أي: بلغتِ الرُّوحُ. / ٦٠ ب / .

[أصالةُ اتصالِ الفعلِ بفاعِلِهِ][6]

والأصلُ في الفاعلِ أنْ يليَ عامِلَهُ؛ لأنّهُ كالجزءِ مِنهُ، ولِذلكَ سُكِّنَ لهُ آخِرُ الفعلِ إذا كانَ ضميراً؛ كراهةَ توالي أربعِ مُتحرِّكاتٍ[7]، وإنَّما يكرهونَ ذلكَ في كلمةٍ واحدةٍ؛ فدلَّ ذلكَ[8] على أنّهُما كالكلمةِ الواحدةِ بخلافِ المفعولِ؛ فالأصلُ فيهِ أنْ ينفصلَ عنهُ، ويتأخّرَ عن الفاعلِ؛ لأنّه فضلةٌ.

---

(١) رواه البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام -: ثُمَّ لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن (انظر: صحيح البخاري ٥/ ٢١١٩ - برقم ٥٢٥٣-، وصحيح مسلم ١/ ٧٧ - برقم ٥٧-، والدارمي ٢/ ١٥٦- برقم ٢١٠٦- ومسند أحمد ٦/ ١٣٩ - برقم ٢٥١٣٢-).

(٢) في ق ود: ولا.

(٣) في الأصل المشاهد، والمثبت من ق وع وس ود.

(٤) زيادة من ق.

(٥) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: والأصل أن يلي عاملَه، وقد يتأخّر: جوازاً، نحو ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾، و: كما أتى رَبَّهُ موسى على قدرٍ، ووجوباً نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وضربني زيدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٤).

(٧) في ق: حركات.

(٨) سقطت ذلك من ق.

[توسُّط المفعولِ بينَ الفعلِ وفاعِلِهِ]

وقد يُجاءَ بِخلافِ الأصلِ؛ فيلي[1] المفعولُ الفعلَ[2]، ويتأخَّرُ[3] الفاعِلُ عنهُ:

أ/ إمّا جوازاً؛ كما في نحوِ: [﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[4]، وقولِه تعالى][5] ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[6]، وقولِهِ:

١٥٤- جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قَدَرا ... كما أتَى ربَّه مُوسى على قَدَرِ[7]

ولا يضرُّ في هذا اتصالُهُ بضميرِ الفاعلِ الـمُتأخِّرِ؛ لِتقدُّمِهِ في الرُّتبةِ.

ب/ وإمّا وجوباً؛ وذلكَ في ثلاثِ[8] مسائِلَ:

إحداها[9]: أنْ يتّصلَ بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ؛ كما في نحوِ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[10]؛ إذْ لو أُخِّرَ لَلَزِمَ عودُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، وذلكَ لا يجوزُ إلّا في الضرورةِ[11]

(١) في ب: قبلي، وهو تصحيف بيِّن.

(٢) في ب: الفعل المفعول.

(٣) في ب: وقد يتأخر.

(٤) سورة الحجر، الآية ٦١.

(٥) زيادة من ق.

(٦) سورة القمر، الآية ٤١.

(٧) البيت من البسيط لجرير بن عطية يمدح الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز في مغني اللبيب.ص٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٧.
والشاهد فيه: (أتى ربَّه موسى) حيث قدّم المفعول على الفاعل جوازاً؛ لاشتمال المفعول على ضمير يعود على الفاعل المتأخِّر لفظاً المتقدِّم رتبةً، وهذا جائز عند النحاة.

(٨) في الأصل ثلاثة، والمثبت من غ وب وس.

(٩) في ب: أحدها.

(١٠) سورة البقرة، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(١١) كقول حسّان بن ثابت:

ولـو أنّ مجـداً أخلـد الدهـر واحـداً ... من الناس أبقى مجدُهُ الدهر مُطعماً

(انظر: ديوان حسان ص٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦١).

و[في][1] مواضعَ مخصوصةٍ، وأجازَهُ ابنُ جِنِّيٍّ[2] في النثرِ بقلّةٍ، وتبِعَهُ ابنُ مالكٍ[3]؛ قالَ: لأنَّ استلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مَقامَ تقديمِهِ.

الثانيةُ: أنْ يكونَ المفعولُ ضميراً مُتَّصلاً بالفعلِ؛ وذلكَ نحوُ: ضربَني زيدٌ، إذْ لو قُدِّمَ والحالةُ هذهِ لانفصلَ الضميرُ مع تأتِّي اتّصالِهِ، وهوَ لا يجوزُ إلّا فيما اُستُثْنِيَ[4].

الثالثةُ: أنْ يُحصَرَ الفاعِلُ بإنَّما؛ نحوَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[5]، أو[6] بإلاَّ على الأصحِّ[7]؛ نحوَ: ما ضرَبَ عَمراً إلّا زيدٌ.

[وجوبُ تقدُّمِ الفاعلِ على المفعولِ][8]

وقد يجبُ ذلكَ الأصلُ الذي هو: إيلاءُ الفاعِلِ لعامِلِهِ وتأخُّرُ المفعولِ عنهُ؛ وذلكَ في ثلاثةِ[9] مواضِعَ[10] أيضاً:

---

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) وأجازه أيضاً الأخفش والطُّوال. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٥).

(٤) انظر: مبحث الضمير في هذا الكتاب ص ١١٥ وما بعدها.

(٥) سورة فاطر، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ﴾.

(٦) في ع: و.

(٧) في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول - امتناع تقديم المحصور بإلاّ إذا كان فاعلاً فقط، وجوازه إذا كان مفعولاً به، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

الثاني - جواز تقديم المحصور بإلاّ فاعلا كان أو مفعولاً، وهو مذهب الكسائي.

الثالث - امتناع تقديم المحصور بإلاّ فاعلا كان أو مفعولاً، واختاره الجزولي والشلوبين وابن عصفور وصحّحه السيوطي. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٤-١٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٣-٢٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٨-٤٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٥١٦-٥١٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وقد يجب تأخير المفعول كـ ضربتُ زيداً وما أحسنَ زيداً! وضربَ موسى عيسى، بخلاف أرضعت الصغرى الكبرى)) (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٤).

(٩) في ق وع وس: ثلاث.

(١٠) في ب وس: مسائل.

أَحدُها[1]: أنْ يكونَ الفاعلُ ضميراً مُتّصلاً بالفعلِ؛ كـضربتُ زيداً؛ إذ لو قُدِّمَ على[2] الفاعلِ لانفصلَ الضميرُ معَ إمكانِ اتصالِهِ.

ولا يَخفى عليكَ أنَّ تأخيرَ[3] المفعولِ إنَّما يجبُ إذا كانَ ضميراً متّصلاً أيضاً، وإلّا فتقديمُهُ على عامِلِهِ جائزٌ، كما صرَّحَ به في الأوضحِ[4]، واعترَضَ فيهِ[5] على ابنِ مالكٍ بأنَّ كلامَهُ في الألفيّةِ[6] يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ.

الثانيةُ: أنْ يُخافَ التباسُ أحدِهما / ٦١ أ / بالآخَرِ؛ لِعدمِ ظهورِ الإعرابِ، وعدمِ قرينةٍ تُميِّزُ[7] أحدَهُما عنِ الآخَرِ؛ سواءٌ كانا[8]: مقصورَينِ، أم[9] اسمَي إشارةٍ، أم مَوصولَينِ، أم مُضافَينِ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ؛ وذلكَ نحوُ: ضربَ مُوسى عِيسى، أو غُلامِي غُلامِي، أو هذا ذاكَ، أو مَن في الدارِ مَن على البابِ، فيتعيّن في مثلِ هذا كونُ الأوَّلِ فاعلاً والثاني مفعولاً، خِلافاً لابنِ الحاجِّ[10] مُحتجّاً بأنَّ العربَ تُجيزُ تصغيرَ عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْرٍ، وبأنَّ الإجمالَ مِن مقاصدِ العُقلاءِ، وبأنّه يجوزُ ضربُ أحدِهما

---

(١) في ب: إحداها.

(٢) سقطت على من ع.

(٣) في ب ود: تأخّر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٣٣-١٣٥.

(٥) في ع: به.

(٦) قال ابن مالك: وأُخِّر المفعول إن لَبْس حُذِر أو أضمر الفاعلُ غيرُ مُنحَصِرْ (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٤).

(٧) في ب. يز، وفي س: يميّز.

(٨) في ب: أكانا.

(٩) في ب: أو.

(١٠) في ع وب ود: ابن الحاجب وهو وهم، ويشهد لذلك نقل السيوطي (انظر: همع الهوامع ١/ ٥١٥). وابن الحاج: هو أحمد ابن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المالكي، شهاب الدين الشهير بابن الحاج، المتوفى سنة٦٤٧هـ، إمام في اللغة والنحو وأصول الفقه، قرأ على الشلوبين، من تصانيفه: حاشية على سرّ الصناعة، وشرح الإيضاح للفارسي، ومختصر المستصفى للغزالي وغيرها. (انظر: هدية العارفين ١/ ٩٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٥٩-٣٦٠).

الآخرَ، وبأنَّ تأخيرَ البيانِ لوقتِ الحاجةِ جائزٌ عقلاً باتفاقٍ وشرعاً على الأصحِّ، وبأنَّ الزجّـاجَ[1] نقلَ الاتفاقَ على أنّه يجوزُ في نحـوِ: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[2] كونُ تلكَ اسمَها، ودعواهُم خبرَها، وبالعكسِ[3].

بخلافِ ما إذا وُجدتْ قرينةٌ لفظيّةٌ أو معنويّةٌ؛ فلا يجبُ التأخيرُ، بل يجوزُ التقديمُ، كما في نحوِ: أرضعتِ الصُّغرى الكُبرى، وضربتْ مُوسَى سُعدَى.

الثالثةُ: أنْ يُحصَرَ المفعولُ بـإنّما؛ نحوَ: إنّما ضربَ زيدٌ عمراً، أو بـإلاّ على الأصحِّ[4]؛ نحوَ: ما ضربَ زيدٌ إلّا عمراً.

[مواضعُ تقدُّمِ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ][5]

وقد يتقدَّمُ المفعولُ على العاملِ والفاعِلِ؛ إمّا جوازاً؛ نحوَ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[6]، وإمّا وجوباً؛ وذلكَ في مسألتينِ:

---

(١) في ع وب: الزجاجي، وهو تصحيف بدليل وجود هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣١٣.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ﴾.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣١٣.

(٤) في المسألة أقوال، أبرزها:

١- وجوب تقدم الفاعل، وهو مذهب الجزولي والشلوبين وابن عصفور وصححه الفاكهي.

٢- جواز تقدم الفاعل وتأخره، وهو مذهب البصريين والفراء والكسائي وابن الأنباري. (انظر: التوطئة ١٦٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٤-١٦٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدّم على العامل: جوازاً؛ نحو ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، ووجوباً؛ نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٤).

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾.

[إحداها][1]: أنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ؛ نحوَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[2]، فـأيّاً اسمُ شرطٍ جازِمٍ مَفعولٌ مُقدَّمٌ لتدعُوا، وما صلةٌ[3]، وتدعوا مجزومٌ بأيّاً، فكلٌّ مِنهما عامِلٌ في عامِلِهِ مِن جِهتينِ مُختلِفَتينِ.

الثانيةُ: أنْ يقَعَ عامِلُهُ بعدَ فاءِ الجَزاءِ في جَوابِ أمّا، وليسَ للعاملِ منصوبٌ غيرُهُ مقدَّمٌ؛ نحوَ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[4]، ونحوَ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5].

[الخلاصةُ في أحوالِ تقدُّمِ الفاعلِ والمفعولِ]

والحاصلُ أنَّ للفاعلِ ثلاثَ حالاتٍ: تأخُّرُهُ جوازاً، أو[6] وجوباً، وتوسُّطُه وجوباً.

وللمفعولِ أربعُ حالاتٍ: تأخُّرُهُ وجوباً، وتوسُّطُهُ وجوباً، وتقدُّمُه عليهِما وجوباً، وعلى الفاعلِ جوازاً.

---

(١) زيادة من ع وس.

(٢) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٣) في ع: صلته.

(٤) سورة الضحى، الآية ٩.

(٥) سورة المدثر، الآية ٣.

(٦) في ع وس ود: و.

بابُ فاعِلِ نِعمَ وبِئسَ[1]

ويُوجَدُ في بعضِ النسخِ: وإنْ[2] كانَ الفِعلُ العامِلُ في الفاعلِ نِعْمَ وبِئْسَ، فالفاعِلُ إمّا ظاهِرٌ أو / ٦١ ب / مُضمَرٌ:

[أوّلاً]: فالظاهِرُ يجبُ أنْ يكونَ إمّا:

أ - مُعرّفاً بألِ الجنسيّةِ على أحدِ القولَينِ، أو العهديّةِ على القولِ الآخَرِ - والقولُ بأنّها للجنسِ حقيقةً أو مجازاً أو للعهدِ الذهنيِّ أو الشخصيِّ مذكورٌ في المُطوّلاتِ[3] - نحوَ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[4]، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[5].

ب - أو[6] مُضافاً لِما هِيَ - أي ألْ[7] الجنسيّةُ - فيهِ؛ نحوَ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[8]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[9].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإذا كان الفعل نِعْمَ أو بئسَ؛ فالفاعل إمّا مُعرفٌ بأل الجنسية نحوُ ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾، أو مضاف لما هي فيه نحوُ ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، أو ضمير مستتر مُفَسّرٌ بتمييز مطابق للخصوص نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٤).

(٢) في ق: فإن.

(٣) انظر على سبيل المثال: الجنى الداني ص ص ١٩٢-٢٠٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٣-٢٠٤٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩-٣٠.

(٤) سورة ص، من الآية ٣٠ أو ٤٤. وهما بتمامهما ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾، ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٢٩. وهي بتمامها ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.

(٦) قبلها في ق فعل ذم، ولعلّه إدراج من الناسخ.

(٧) سقطت أل من ع.

(٨) سورة النحل، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٩) سورة غافر من الآية ٧٦، وسورة الزمر من الآية ٧٢. وجاء في الأصل (وبئس) وهو تصحيف. وتمام آية غافر ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾، وتمام آية الزمر ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

ج- أو مُضافاً إلى مُضافٍ لِما هيَ فيهِ؛ كنِعمَ ابنُ أختِ القومِ، وبِئسَ ابنُ غلامِ الرجلِ.

[الاختلافُ في اشتراطِ اتصالِ فاعلِ نِعمَ الظاهرِ بِها]

واشتراطُ كونِ الظاهِرِ بأَلْ أو مُضافا لما هي فيه، هو الغالبُ كما قالَ المُراديُّ[1]. فقد حَكَى الأخفشُ أنَّ ناساً مِن العربِ يرفعونَ بنِعْمَ النكرةَ مُنفردةً[2] ومُضافةً[3].

وأجازَ الجَرميُّ[4] أن يكونَ عَلَماً[5]؛ كقولِهِ ـ عليهِ الصلاة والسلام ـ: «نِعمَ عبدُ الله خالدُ ابنُ الوليدِ»[6]، وهذا ونحوُه ممّا يُوهِمُ ظاهِرُهُ أنَّ الفاعلَ عَلَمٌ، أو مُضافٌ إلى عَلَمٍ، شاذٌّ[7] أو مُؤوَّلٌ.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٥.

(٢) في ع وب وس ود مفردة. ومثال هذه الحالة قوله: ونِعم نيمٌ من قول الشاعر:

(وسلمى أكملُ الثقلين حُسنا ... وفي أثوابها قمرٌ ونيمُ

نيافُ القُرط غرّاءُ الثنايا ... وريدٌ للنساءِ ونِعم نيمُ)

والنيمُ: هي النَعمة التامة، ومن يُؤتَنس به. (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).

(٣) ومنه قول الشاعر:

فنِعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفّانا

(انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨).

(٤) الجرمي: هو صالح بن اسحق، أبو عمر الجرميّ البصريّ المتوفى ببغداد سنة ٢٢٥هـ، نحويّ لغويّ فقيهٌ محدّثٌ، أخذ عن الأخفش والأصمعي، وحدّث عنه المبرد، من مصنّفاته: الكتاب المختصر في النحو، وكتاب الأبنية، وغيرها (انظر: معجم الأدباء ١٢/ ٥-٦، وبغية الوعاة ٢/ ٨-٩، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٥-٢٨٦، وشذرات الذهب ٢/ ٥٧).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧.

(٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَزَلْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مَنْزِلاً، فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ، فَيَقُولُ رَسُولُ الله ﷺ: مَنْ هَذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَأَقُولُ: فُلانٌ. فَيَقُولُ: نِعْمَ عَبْدُ الله هَذَا. وَيَقُولُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: فُلانٌ. فَيَقُولُ: بِئْسَ عَبْدُ الله هَذَا. حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَقَالَ: نِعْمَ عَبْدُ الله خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ الله. (انظر: سنن الترمذي، المناقب عن رسول الله رقم ٣٧٨١، ومجمع الزوائد ٩/ ٣٤٨).

(٧) نحو قول الشاعر:

بئس قومُ الله قومٌ طُرِقوا ... فقَرَوْا جارهمُ لحماً وحِرْ

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).

[الاختلافُ في إعرابِ مرفوعِهما]

وكونُ المرفوعِ بعدَهما فاعِلاً، هو عندَ القائلِ بِفعليَّتِهما[1]. وأمّا مَن يَرى اسميَّتَهما فقالَ صاحبُ البسيطِ[2]: ينبغِي أنْ يكونَ تابِعاً لـنِعمَ إمّا بدلاً أو عطفَ بيانٍ، ونِعْمَ اسمٌ يُرادُ بِهِ الممدوحُ.

[ثانياً]: وأمَّا الفاعِلُ الـمُضمَرُ؛ فقدْ أشارَ[3] إليهِ بقولِهِ: أو ضميراً[4] مُفرَداً مُستَتِراً وُجوباً مُفسَّراً؛ لِكونِهِ مُبهَماً بتمييزٍ بعدَهُ، قابلٍ[5] لألْ مَذكورٍ غالباً، مُطابِقٍ ذلكَ التميزُ للمَخصوصِ[6] بالمدحِ أو الذمِّ؛ إفراداً وتذكيراً وفرعَهُما؛ نحوَ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[7]، ونحوَ: نِعمَ امرأً هَرِمٌ، ونِعمَ رجلينِ[8] الزيدانِ، ونِعمَ رجالاً الزيدونَ.

والمخصوصُ بالمدحِ أو الذمِّ مبتدأٌ، والجملةُ خبرٌ[9] ـ تقدَّمَ عليها أو تأخَّرَ ـ والرابطُ بينَهما العمومُ فيما إذا كانَ الفاعِلُ ظاهراً كما مرَّ، وكذا إذا كانَ مُضمَراً؛ فتأمَّلْ.

---

(١) قال بذلك الجمهور خلافاً للفرّاء وأكثر الكوفيّين حيث ذهبوا إلى أنّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في نحو: نِعم السيرُ على بئس العير. (انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦-٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٧-١٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٢).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٢ نقلاً عن البسيط في شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي (-٧١٧هـ)، علماً بأن ركن الدين في شرحه الثاني للكافية لم يورد إلا وجهاً واحداً لنعم وبئس وهو فعليتهما (انظر: الوافية في شرح الكافية ص ص ٣٨٢-٣٨٦، وخزانة الأدب ١٣/ ٧٧).

(٣) في ب: فأشار، مع إسقاط قد.

(٤) في ق وع: قابلاً.

(٥) في ع ود: المخصوص.

(٦) في ع ود: وفروعها.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٥٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

(٨) في ق وس ود: الرجلين.

(٩) في ق وب وس: خبره، وقبلها في ب: بعده.

ولا يجوز توسُّطُهُ بينَ الفعلِ والفاعِلِ، ولا بينَه وبينَ التمييزِ؛ فلا يُقالُ: نِعمَ زيدٌ الرجلُ، ولا: نِعمَ زيدٌ رجلاً.

ويجوزُ حذفُهُ لِدليلٍ؛ نحوَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1]؛ أي: أَيُّوبُ[2].

---

(١) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بتمامها مع الآيات السابقة ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ۖ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾، فلما دلّ السياق على أيوب عليه السلام حُذف.

(٢) سقطت أي أيوب من ق.

بابٌ في ذكرِ النائِبِ عن الفاعلِ[1]

وهو ما حُذِفَ فاعلُهُ[2] / ٦٢ أ / ، وأُقيمُ هو مَقامَهُ.

[أغراضُ حذفِ الفاعلِ]

يُحذَفُ الفاعِلُ:

أ/ للجهلِ بِهِ؛ كسُرِقَ المتاعُ.

ب/ أو لغرضٍ لفظيٍّ؛ كتصحيحِ النظمِ[3].

ج/ أو معنويٍّ؛ كالتعظيمِ[4].

[أحكامُ النائب عن الفاعل وأنواعه]

فينوبُ عنهُ في أحكامِهِ كُلِّها: مِن وجوبِ الرفعِ، والتأخيرِ عن العاملِ، واستحقاقِهِ للاتصالِ[5] بِهِ، وتأنيثِ العامِلِ لتأنيثِهِ، وامتناعِ حذفِهِ، وغيرِ ذلكَ مِن الأحكامِ للفاعلِ - وهذهِ العبارةُ لِعمومِها أحسنُ مِن عبارتِهِ في الأوضحِ[6]- مفعولٌ بِهِ إذا وُجِدَ؛ وهوَ النآئبُ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب النائب عن الفاعل: يُحذَف الفاعلُ فينوبُ عنهُ في أحكامِهِ كُلِّها مفعولٌ به، فإن لم يُوجد فما اختصّ وتصرّف من ظرفٍ، أو مجرورٍ أو مصدرٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٧).

(٢) في ب: عامله.

(٣) كقول عنترة:

وإذا شربــتُ فإنّنـــي مُـــستهلِكٌ   مـــالي وعِـــرضي وافـــرٌ لم يُكلـــمِ

ديوان عنترة ص٢٠٦ -.

(٤) أي لتعظيم الفاعل بحذفه، وعدم إقرانه بالمفعول؛ نحو قوله عليه السلام: إذا بُليتم فاستتروا وقولنا: خُلِقَ الخنزير، ومن الأغراض المعنوية أيضاً التحقيرُ؛ نحوَ: طُعِن عمر، أو للإبهام؛ نحو: ضُرِب زيدٌ، والخوف منه أو عليه؛ نحو: قُتِل الأمير. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٥).

(٥) في ب: الاتصال.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٣٧)، حيث يقول: فينوب عنه في رفعه، وعمديّته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه، وسبب استحسان الفاكهي لعبارة ابن هشام هنا - وهي قوله فينوب عنه في أحكامه كلها - يعود إلى شمولية هذه العبارة في حين أسقط ابن هشام في الأوضح بعضاً من هذه الأحكام.

عن الفاعلِ[1] بالأصالةِ، ولهذا لا ينوبُ عنهُ[2] غيرُهُ معَ وجودِهِ[3]؛ نحوَ: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[4]، كما يُفهَمُ مِن قولِهِ: فإنْ[5] لم يُوجَد في اللفظِ، فينوبُ عنهُ ما ـ أي: الذي أو شيءٌ ـ اختصَّ وتصرَّفَ مِن:

أ/ ظرفٍ زمانيٍّ أو مكانيٍّ؛ نحو: صِيمَ رمضانُ، وجُلِسَ أمامَ الأميرِ.

والـمُتصرِّفُ؛ ما استُعمِلَ في الظرفيّةِ وغيرِها[6]، والـمُختَصُّ ما اختصَّ بعَلَميَّةٍ أو إضافةٍ أو غيرِهما[7].

ب/ أو مجرورٍ بحرفٍ لغيرِ تعليلٍ؛ نحوَ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾[8].

---

(١) في ق وع وب ود: عنه.

(٢) سقطت عنه من ق.

(٣) خلافاً للكوفيّين وابن مالك؛ إذ أجازوا نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وخصّه الأخفش بشرط تقدم النائب؛ نحو: لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّدا.(انظر: معاني القرآن ٢/ ١١٠، وشرح التسهيل ٢/ ٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٦٨، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٧).

(٤) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة إبراهيم من الآية ٢٢، وسورة مريم من الآية ٢٩. والآيات بتمامها بالترتيب ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ - يوسف ٤١-، ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ - إبراهيم ٢٢-، ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - مريم ٣٩-.

(٥) في ق: وإن.

(٦) كيوم في نحو: سِير عليه يومُ الخميس، خِلافاً لوقت وحين لأنّها ظروف غير مختصّة فهي مبهمة، وخلافاً لسَحَر وعتمة يوم معين. كظرفي زمان. وهُنا وعند- كظرفي مكان - لأنّها غير متصرّفة. وأجاز الأخفش إقامة غير المتصرف، نحو جُلِس عندك. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٣-١٣٣٤).

(٧) انظر: مبحث المفعول فيه ص ٢٩٣ -٢٩٥ من هذا الكتاب.

(٨) سورة الأعراف، من الآية ١٤٩. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

ومعنى كونِهِ مُتصرِّفاً أنْ لا يلزمَ الجارُّ لهُ وجهاً واحداً في الاستعمالِ؛ كـمُذ ورُبَّ وما خُصَّ بقَسمٍ أو استثناءٍ.

[مسألةٌ خلافيّةٌ في نيابةِ الجارِّ والمجرورِ]

وظاهرُ كلامِهِ أنّ النائبَ هو المجرورُ فَقَط، وهو ما نقلَهُ في الارتشاف[1] عن اتفاقِ البصريِّينَ والكوفيِّينَ[2].

وقالَ ابنُ مالكٍ[3]: النائبُ الجارُّ معَ مجرورِهِ. وفي الارتشاف[4]: أنّهُ لم يقلْ بِهِ أحدٌ.

وقالَ الفرّاءُ[5]: النائبُ الجارُّ فقطْ، وهو بعيدٌ؛ إذِ الحرفُ لا حظَّ لهُ في الإعرابِ لا لفظاً ولا محلاًّ.

ج/ أو مَصدَرٍ؛ نحوَ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[6].

والمتصرِّفُ منهُ ما فارقَ النصبَ على المصدريّةِ، والمختصُّ ما اختصَّ بنوعٍ ما مِن الاختصاصِ؛ كتحديدِ العددِ أو كونِهِ اسمَ نوعٍ.

[الخلافُ في أولويةِ النيابةِ]

وأفهمَ عطفُهُ هذهِ الأشياءِ بـأو أنّهُ لا أولويةَ لبعضٍ مِنها على بعضٍ، واختارَ في الجامعِ[7] تبعاً لابنِ عصفورٍ[8] أولويةَ المصدرِ. وفُهِمَ مِن تخصيصِهِ النيابةَ بما ذكر أنّهُ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٦.

(٢) في ق: الكوفيون.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٨.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٧) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٧٩.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٣.

لا يجوزُ نيابةُ الحالِ، ولا[1] التمييزِ[2]، ولا الـمُستثنى، ولا المفعولِ لهُ[3]، ولا[4] المفعولِ معهُ.

ومِن في قوله: مِن ظرفٍ للبيان.

[تغييرُ الفعلِ عند بنائِهِ للمجهولِ] [5]

وقد / ٦٢ ب / أشارَ إلى ما لا يتأتَّى النيابةُ[6] بدونِهِ بقولِهِ:

١/ **ويُضمُّ أوَّلُ الفعلِ المتصرِّفِ** عندَ إرادةِ إسنادِهِ[7] إلى النائبِ لفظاً أو تقديراً **مُطلقاً**؛ أي: ماضيا كانَ أو مضارعاً، ثلاثياً *أو رباعيّاً، مُجرّداً[8] أو مَزيداً.

ويشاركُهُ في الضمِّ ثانِي الماضِي المبدوءِ*[9] **بتاءٍ زائدةٍ** مُعتادةٍ، وإنْ لمْ تكُنْ لِلمطاوعةِ؛ **نحوَ: تُعُلِّمَ**، وتُضُورِبَ، **وثالِثُ الماضِي المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ؛ نحوَ: اُنْطُلِقَ**، واُسْتُخرِجَ.

٢/ **ويُفتَحُ ما قبلَ آخِرِهِ** لفظاً أو تقديراً **إنْ كانَ مُضارِعاً** مُجرَّداً أو مزيداً؛ فإنْ كانَ مفتوحاً في الأصلِ بَقِيَ عليهِ، وكذا إنْ كانَ أوَّلُهُ مضموماً في الأصلِ.

---

(١) سقطت لا من ق.

(٢) وأجاز ذلك الكسائي وهشام فيُقال في نحو: طاب زيدٌ نفساً: طِيبَ نفسُ زيدٍ، وحكى الكسائي: خُذْهُ مَطْوبةً به نفسٌ. (انظر: شرح الكافية ١/ ١٩٣، وشرح التسهيل ٢/ ٦١).

(٣) خلافاً لبعض النحاة الذين أجازوا نيابة المفعول لأجله؛ بشرط أن يسبق بحرف جر، ومنه قول الفرزدق: يُغضي حياءً ويُغضى من مهابته.... (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧)

(٤) في ب وس ود: و.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُضمُّ أول الفعل مُطلقاً، ويُشاركه ثاني نحو: تُعُلِّمَ، وثالثُ نحوِ: اُنْطُلِقَ، ويُفتَحُ ما قبل الآخرِ في المضارعِ، ويُكسَر في الماضِي (انظر: شرح قطر الندى ١٨٧).

(٦) في ع ود: الإنابة.

(٧) في ب: الفعل.

(٨) قبلها في ق مضارعاً.

(٩) سقطت ما بين النجمتين من س.

٣/ ويُكسَرُ كذلكَ إنْ كانَ ماضِياً؛ كـضُرِبَ زيدٌ ـ بضمِّ أوّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخِرِهِ ـ ويُضرَبُ عمرٌو ـ بضمِّ أوّلِهِ أيضاً وفتحِ ما قبلَ الآخِرِ[1] ـ.

[ما يمتنعُ بناؤُه للمجهول]

وأمّا الفعلُ الجامِدُ فلا يُبنَى للنائبِ[2] اتّفاقاً، وفي كانَ وكادَ وأخواتِها خلافٌ[3]؛ مذهبُ الجمهورِ الجوازُ، وعليهِ فالأصحُّ أنّه لا يُقامُ خبرُها، بل لو[4] قلنا إنّها تعملُ في الظرفِ أُقِيمَ، وإلّا تعيّنَ ضميرُ الـمَصدرِ.

ولم يتعرَّضْ لِرافعِ النائبِ إذا كانَ اسماً، وذكرَ في الجامعِ[5] أنَّهُ لا يُغيَّرُ إذا كانَ مصدراً، ويُحوَّلُ اسمُ الفاعِلِ إلى اسمِ المفعولِ.

[اللغاتُ في فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ الاجوف المبنيِّ للمجهولِ][6]

ولكَ في فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ العينِ ـ نحوَ: قالَ ممّا عينُهُ واوٌ، وباعَ مِمّا عينُهُ ياءٌ ـ:

---

(١) في ق ود: آخره.

(٢) في ب: للفاعل.

(٣) في مسألة إقامة نائب الفاعل في (كان) المبنية للمجهول أقوال:

الأول ـ يُقام ضمير مصدرها مع حذف اسمها وخبرها، وقال به السيرافي وابن خروف.

الثاني ـ يُقام الظرف أو المجرور ويحذف اسمها وخبرها، وعليه ابن عصفور، وقد صحّحه الفاكهي هنا.

الثالث ـ يُقام الخبر المفرد إذا كان اسماً أو فعلاً، وعليه الفراء، فيقال: كُيِنَ قائمٌ أو يُقام أو قِيم.

أما في (كاد) فلم يُجز بناءها للمجهول إلا الفراء والكسائي، وقال الجمهور بالمنع مطلقاً. (انظر: شرح الكافية ١/ ١٩١، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٦-٥٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٤).

(٤) في ق وع وب ود: إن.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٧٩، ومثال نيابة المصدر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ - الحاقة: ١٣ -.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولك في نحوِ: قال وباعَ الكسرُ مُخلصاً، ومُشمّاً ضماً، والضمُّ مُخلصاً (انظر: شرح قطر الندى ص١٨٧).

١/ الكسرُ مُخلَصاً؛ نحو: قِيلَ وبِيعَ، والأصلُ: قُوِلَ وبُيِعَ؛ نُقِلتْ حركةُ العينِ لاستثقالِها إلى ما قبلَها بعدَ إسكانِه، ثُمَّ قُلِبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، وسَلِمتِ الياءُ في الثاني لسكونِها بعدَ حركةٍ تجانسُها، وهذه اللغةُ[1] العُليا[2].

٢/ والكسرُ مُشَمّاً ضمّاً؛ تنبيهاً على أنَّ الضمَّ هو الأصلُ. ومعنى الإشمامِ هنا: شُربُ[3] الكسرةِ شيئاً مِن صوتِ الضمّة ولا تُغيَّرُ الياءُ؛ ولهذا قِيلَ[4] ينبغِي أن يُسمَّى رَوْماً، معَ أنَّ الفرّاءَ[5] قدْ عبَّرَ بِهِ، وهذهِ اللغةُ الوُسطى[6]؛ وبها قرأَ ابنُ عامرٍ والكسائِيُّ في[7]: ﴿قِيلَ﴾، ﴿وَغِيضَ[8]﴾[9].

٣/ والضمُّ مُخلَصاً؛ نحوَ: قُولَ وبُوعَ [وغوض][10]، بحذفِ[11] حركةِ العينِ / ٦٣ أ / وقلبِ الياءِ واواً[12]؛ لِسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، ومِنهُ قولُهُ:

---

(١) بعدها في س: هي، وسقطت من ق: وهذه اللغة الوسطى.

(٢) وهذه لغة الحجاز؛ قريش ومن جاورهم (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤١).

(٣) في ق وس: شوب، وفي د: إشراب.

(٤) قاله أبو الحكم الحسن بن غدرة الأنصاري المتوفى سنة ٦٢٢ هـ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٢، وبغية الوعاة ١/ ٥١٠).

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٦٢.

(٦) هي لغة فقعس ودُبَيْر من بني أسد، وكذا لغة هذيل (انظر: شرح الأشموني ٢/ ٦٣، شرح التصريح ١/ ٢٩٥).

(٧) سقطت في من ق.

(٨) بعدها في ق وع: بيع.

(٩) سورة هود من الآية ٤٤. والآية بتمامها ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قرأ الجمهور ﴿قِيلَ﴾ ﴿وَغِيضَ﴾ بالكسر الخالص، وقرأها بالإشمام هشام والكسائي ورويس. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣٢١).

(١٠) زيادة من ق.

(١١) في ق: لحذف.

(١٢) في ب: الواو ياء.

١٥٥ - حُوكَت علَى نِيرَين إذ تُحاكُ [تختبطُ الشوكَ ولا تُشاكُ](١)(٢)

وقولُهُ:

١٥٦ - .... لَيتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ(٣)

وهذهِ لغةٌ(٤) ضعيفةٌ(٥).

وظاهرُ إطلاقِهِ جوازُ اللغاتِ الثلاثِ في المعتلِّ العينِ؛ وإنْ حَصلَ لبسٌ، وهو مَذهَبُ سيبويهِ(٦). وخَصَّ ابنُ مالكٍ(٧) الجوازَ بها إذا لم يكنْ لَبْسٌ؛ فإن حَصلَ لَبسٌ بينَ فِعلِ الفاعِلِ(٨) وفِعلِ المفعولِ بأحدِ الأوجهِ(٩) الثلاثةِ أُجتُنِبَتْ؛ كبُعتُ وعِقتُ(١٠) - مبنيَّينِ للمفعولِ - فلا يجوزُ عندَه الكسرُ في الأوَّلِ، ولا الضمُّ في الثانِي، وجَزمَ بهِ في الجامِعِ(١١).

ومثلُ قالَ وباعَ نحوُ: اختارَ وانقادَ مِمّا أُعِلَّ عينُهُ.

---

(١) زيادة من د.

(٢) هـذا بيت من الرجـز المشطور بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفيـة ابن مالك ٢/ ١٥٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤١٨، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦١، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٦، وبعده: تختبط الشوكَ ولا تُشاكُ
اللغة: النِيران - تثنية نير - وهو علم الثوب أو لحمته، وهي كناية عن شدة إحكامه ومكانته، والبيت في وصف حلّة أو ملحفة محكمة النسيج وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.
والشاهد فيه: (حُوكت)، وقد روي البيت بوجهين: حُوكت وحيكت وهما شاهدان على لغة الكسر الخالص والضم الخالص.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص١٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤، والدرر اللوامع ٤/ ٢٦، وصدره: ليت، وهل ينفع شيئاً ليتُ؟
والشاهد فيه: (بوعَ) وأصلها بُيع، وهي لغة فصيحة.

(٤) في ق وع: اللغة.

(٥) وهذه لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد (انظر: شرح التصريح ١/ ٢٩٤).

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٣.

(٨) طمست الفاعل في ع.

(٩) في ق وع وب وس: الوجوه.

(١٠) في الأصل: عتقت، والمثبت من ق وب وس ود.

(١١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٠.

بابُ الاشتغالِ

أي اشتغالُ العاملِ عن المعمولِ؛ وهو أنْ يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنه عامِلٌ مَشغولٌ عن العملِ فيه بالعملِ في ضميرِهِ أو مُلابِسِهِ، لولا ذلكَ لَعمِلَ هو أو مُناسبُهُ(١) فيه.

والـمُرادُ بالعاملِ هنا ما يجوزُ عملُهُ فيما قبلَهُ.

[أحكامُ الاسمِ الـمُشتغَلِ عنهُ](٢)

ثُمَّ الاسمُ السابقُ بحسبِ الإعرابِ على خمسةِ أقسامٍ:

ما يترجَّحُ رفعُهُ على نصبِهِ، وما يترجَّحُ نصبُهُ، وما يجبُ نصبُهُ، وما يجبُ رفعُهُ، وما يستوي فيه الأمرانِ. هكذا ذكرَهُ النحويُّونَ، وتبِعَهُم الـمُصنِّفُ.

[أولاً: يترجّح الرفع على النصب في مسائل]

فشرعَ في بيانِها بقولِهِ(٣): يجوزُ في نحوِ: زيدٌ ضربتُهُ، أو زيدٌ مررتُ بهِ، أو زيدٌ ضربتُ أخاهُ أو رجلاً يحبُّهُ:

١/ رفعُ زيدٍ بالابتداءِ ـ وهوَ الراجحُ ـ؛ لِعدمِ احتياجِهِ إلى تقديرٍ، فالجملةُ بعدَهُ في محلِّ رفعٍ على أنَّها خبرٌ له، والرابطُ بينَهما الضميرُ. وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميّةٌ ذاتُ وجهينِ.

---

(١) في ع: ملابسه.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: باب الاشتغال: يجوز في نحو: زيداً ضربتهُ أو ضربت أخاه أو مررت به رفعُ زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار ضربتُ وأهنتُ وجاوزتُ واجبة الحذف فلا موضع للجملة بعده. (انظر: شرح قطر الندى ١٩٢).

(٣) في ب: فقال.

٢/ ونصبُهُ بإضمارِ عاملٍ - على الأصحِّ[1] - موافِقٍ للمذكورِ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقطْ، مُقدَّمٍ على الاسمِ إلّا لِـمانعٍ[2].

فيُقدَّرُ في المثالِ الأوّلِ ضربتُ؛ فيُقالُ: ضربتُ زيداً ضربتُهُ؛ لِعدمِ المانعِ مِن ذلكَ. وفي الثاني جاوزتُ؛ فيُقالُ: جاوزتُ زيداً مررتُ بهِ؛ إذ لا يصلُ مررتُ إلى الاسم بنفسِهِ. وفي الثالثِ أهنتُ؛ فيُقالُ: أهنتُ زيداً / ٦٣ ب / ضربتُ أخاه أو رجلاً يحبُّهُ؛ لأنَّ مَن ضَرَبَهُ فقَد أهانَ زيداً.

فالاسمُ في هذهِ الأمثلةِ منصوبٌ بعوامِلَ مُضمَرةٍ واجبةِ الحذفِ؛ لأنَّ المذكورَ عِوَضٌ عن[3] الـمُقدَّرِ[4] فلا يُجمَعُ بينَهما، فلا مَوضعَ للجُملةِ التي هي بعدَهُ من الإعرابِ؛ لأنَّها مُفسِّرة، وجملةُ الكلامِ حينئذٍ[5] فعليّةٌ.

ومحلُّ جوازِ الوجهينِ صلاحيّةُ الاسمِ السابِقِ للابتداءِ كما مرَّ؛ فإنْ لم يصلُحْ - كما في نحوِ: رجلاً أكرمتُهُ[6] - تعيَّنَ نصبُهُ خلافاً للفارسيِّ.

---

(١) خلافاً للفرّاء والكسائي، حيث رأى الفرّاء بأنّ الفعلَ ناصبَ الضمير ينصب الاسم المشتغل عنه أيضاً، ورأى الكسائي أنّ المشتغل عنه منصوب بالفعل نفسه أما الضمير فقد ألغي عمل الفعل فيه. (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٦، وهمع الهوامع ٣/ ٦٠٧).

(٢) من الموانع للنصب: الحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدارة، نحو: أيّهم ضربته، أو لأنّه يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ - فُصِّلت: ١٧ - في قراءة النصب (انظر: مشكل إعراب القرآن ص٥٩٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٨).

(٣) في س: من.

(٤) في ق وع: المحذوف.

(٥) سقطت حينئذ من ق.

(٦) لأنّ رجلاً نكرة غير مخصّصة، فلا تُعرب مبتدأ إلا عند الفارسيّ فيجوز اعتبارها مبتدأ. (انظر: مغني اللبيب ص٧٥١، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٩)

[ثانياً:] ويترجّحُ النّصبُ[1] على الرّفعِ في نحوِ:

أ/ زيداً اضْرِبْهُ أو لا تضْرِبْهُ، مِمّا الفعلُ المشغولُ ذو طلبٍ ولو بصيغةِ الخبرِ[2]؛ وإنّما رُجّحَ للطلبِ الواقعِ بعدَ الاسمِ؛ إذْ في الرفعِ الإخبارُ بالطلبِ عن المبتدإِ. وهوَ خلافُ القياسِ، بل منعهُ بعضُهُم، وأوّلَ ما وردَ مِن ذلكَ.

وإنّما وجبَ الرفعُ في نحوِ: زيدٌ أَحسِنْ بهِ! لأنَّ الضميرَ في محلِّ رفعٍ، وأمّا نحوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، فإنّما أجمعتِ القرّاءُ السبعةُ على الرفعِ فيه ـ مع أنَّ الفِعلَ ذو طلبٍ ـ؛ لأنّه مُتأوّلٌ عندَ سيبويهِ[4] على حذفِ الخبرِ والمُضافِ، وإقامةُ المُضافِ إليهِ مَقامَهُ، والتقديرُ: مِمّا يُتلَى عليكُم حكمُ السارقِ والسارقةِ ثُمَّ أُستُؤنِفَ[5] الحُكمُ؛ وذلكَ لأنَّ الفاءَ لا تدخلُ عندَهُ في الخبرِ في نحوِ هذا، ومثلُهُ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾[6].

ب/ ويترجَّحُ أيضاً في نحوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[7] بعدَ ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾[8]؛ ممّا الاسمُ السابِقُ واقعٌ بعدَ عاطِفٍ لهُ على جملةٍ فعليّةٍ، ولم يُفصَلْ ذلكَ العاطِفُ بأمّا.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويترجَّح النصبُ في نحو زيداً اِضرِبْه للطلب، ونحوُ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتأوَّلٌ، وفي نحوِ ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسب، ونحوِ ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾، وما زيداً رأيتُهُ لِغلبة الفعلِ (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٢).

(٢) نحو: زيداً غفَر الله له.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٤٣-١٤٤.

(٥) في ق ود: استأنف.

(٦) سورة النور، من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٧) سورة النحل، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

(٨) سورة النحل، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾.

وإنّما رُجِّحَ للتناسبِ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليهِ بعطفِ جملةٍ فعليّةٍ على مثلِها، وهوَ أولى مِن التخالُفِ.

فإنْ فُصِلَ عمّا قبلَهُ بأمّا ـ نحوَ: قامَ زيدٌ، وأمّا عَمْرٌو فأكرمتُهُ ـ ترجَّحَ الرّفع؛ لأنَّ أمّا تقطعُ ما بعدَها عمّا قبلَها.

وحتّى ولكنْ وبلْ كالعاطفِ؛ نحوَ: ضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربتُهُ. قالَهُ في الأوضحِ[1].

ج/ ويترجَّحُ أيضاً / ٦٤ أ / في نحوِ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[2]، وما زيداً رأيتُهُ، مِمّا الاسمُ الواقعُ[3] بعد شيءٍ يغلِبُ دخولُه على الفعلِ؛ كإنْ ولا النافيتينِ وحيثُ مُجرَّدةً مِن ما، نحوَ: حيثُ زيداً تلقاهُ فأكرِمْهُ. وإنّما رُجِّحَ لِغلبةِ وقوعِ الفعلِ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وما النافيةِ[4]. نعمْ[5]؛ إنْ فُصِلَ بينَ الاسمِ والهمزةِ[6] بغيرِ ظرفٍ ـ نحوَ: أأنتَ[7] زيدٌ تضربُهُ؟ ـ فالـمُختارُ الرفعُ[8].

د/ ويترجَّح النصبُ أيضاً؛ إذا وقعَ الاسمُ السابِقُ جواباً لاستفهامٍ منصوبٍ، كزيداً ضربتُهُ، جواباً لِمَن قالَ: أيّهم ضربتَ أو مَن ضربتَ؟.

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٩.

(٢) سورة القمر، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾.

(٣) في ع وب وس ود: السابق واقع.

(٤) في ق: النافيتين.

(٥) سقطت نعم من ق.

(٦) في ق: بين الهمزة والاسم.

(٧) في ق: أنت.

(٨) لأنّ الاستفهام حينئذ داخل على الاسم، وهذا مبنيّ على أنّ أنت في المثال مبتدأ، فيترجّح الرفع وهذا رأي الجمهور، وخالف في ذلك الأخفش حيث رجّح مجيئه منصوباً، على أساس أنّ الضمير أنت فاعل فعل محذوف، وانفصل بعد حذفه. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٦١).

هـ/ أو كانَ رفعُهُ يُوهِمُ أنَّ الفِعلَ المشتغِلَ بالضميرِ صفةٌ لِما قبلَهُ؛ نحوَ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1]. وإنَّما لم يُتوهَّم ذلكَ معَ نصبِهِ؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ في الموصوفِ، وما لا يعملُ لا يفسِّرُ عامِلاً ـ كما أشرْنا إلى ذلكَ أوَّلَ البابِ[2].

[ثالثاً:] ويجِبُ النصبُ[3] إذا وقعَ الاسمُ السابِقُ بعدَ ما يختصُّ بالفعلِ؛ كما إذا وقعَ بعدَ:

- أداةِ شرطٍ، كما في نحوِ: إنْ زيداً لقيتَهُ فأكرِمْهُ، ومتى عَمْراً تلقَهُ[4] فأحسِنْ إليه.
- أو أداةِ تحضيضٍ؛ كما في نحوِ: ألا[5] عَمْراً أهنتَهُ، وهلاَّ زيداً أكرمتَهُ.
- أو أداةِ استفهامٍ غيرِ الهمزة، نحوَ: هل زيداً حدَّثْتَهُ؟.

وإنّما وجبَ لِوجوبِهِ؛ أي: لِوجوبِ وقوعِ الفعلِ بعدَ هذهِ الأدواتِ، فلَو جازَ الرفعُ لخرجتْ عن اختصاصِها بالأفعالِ.

وصرَّحَ في الأوضحِ[6] بأنَّ أدواتِ الاستفهامِ ـ أي: غيرَ الهمزةِ ـ وأدواتِ الشرطِ لا يقعُ الاشتغالُ بعدَهما إلَّا في الشعرِ؛ إلَّا إذا كانتْ أداةُ الشرطِ إذا مُطلقاً، أو إنْ والفعلُ ماضٍ فيقعُ في الكلامِ.

[رابعاً:] ويجِبُ الرفعُ على الابتداءِ[7]:

أ/ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ ما يختصُّ بالابتداءِ كـإذا الفجائيّةِ؛ كما في نحوِ: خرجتُ فإذا

---

(١) سورة القمر، الآية ٤٩.

(٢) انظر: باب المنصوبات في هذا الكتاب ص٢٦٥.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجبُ في نحوِ: إنْ زيداً لقيتَهُ فأكرمهُ، وهلاّ زيداً أكرمتهُ لوجوبه». (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٢).

(٤) في ق وع: لقيته.

(٥) في ق: هلاّ.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٦١.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجبُ الرفعُ في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو لامتناعه». (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٢).

زيدٌ يضربُهُ عَمرٌو[1]؛ لأنَّ إذا الفجائيَّةَ لا يليها إلَّا مبتدأٌ أو خبرٌ[2]، نحوَ[3]: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾[4]؛ فلا يجوزُ النصبُ بفعلٍ مُضمَرٍ لامتناعِهِ ـ أي لامتناعِ وقوعِ الفعلِ بعدَها ـ، ولِهذا قُدِّرَ[5] مُتعلَّقُ الخبرِ بعدَها اسماً كما مرَّ[6] في بابِ[7] الابتداءِ[8].

ب/ وكذا يجبُ الرفعُ إذا / ٦٤ ب / وقعَ الفعلُ المشتغِلُ بالضميرِ بعدَ ما لهُ صدرُ الكلامِ، كالاستفهامِ وما النافيةِ وأدواتِ الشرطِ؛ نحوَ: زيدٌ هل أكرمتَهُ؟ وعَمروٌ ما صحبتُهُ، وخالدٌ إنْ رأيتَه فأكرِمْهُ[9]؛ لأنَّ ما لهُ صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عامِلاً.

وذِكرُهُ لهذا القسمِ إفادةٌ لِتمامِ القسمةِ، وإنْ كانَ ليسَ مِن هذا البابِ؛ لِعدمِ صدقِ ضابطِ هذا[10] البابِ عليهِ؛ كما قالَهُ في الأوضحِ[11].

[خامساً:] ويستويانِ[12] ـ أي: الرفعُ والنصبُ ـ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمّا مسبوقٍ بجملةٍ ذاتِ وجهينِ غيرِ تعجبيّةٍ؛ كما في نحوِ: زيدٌ قامَ، وعمروٌ

---

(١) في الأصل عمر، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق: خبراً.

(٣) سقطت نحو من ب.

(٤) سورة يونس، من الآية ٢١. وهي بتمامها ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾.

(٥) في ب قيّد، وفي د قيل.

(٦) سقطت مرّ من ق.

(٧) انظر ص ١٥٣ وما بعدها في هذا الكتاب.

(٨) في ب وس ود: المبتدأ.

(٩) في ق وب وس: أكرمه.

(١٠) سقطت هذا من ق وع وس ود.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٠.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويستويانِ في نحو زيدٌ قام وعمرو أكرمته للتكافؤ». (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٢).

أكرمتُهُ لأجلِهِ، أو فعمرٌو أكرمتُهُ[1]؛ فيجوزُ في عمرٍو الرفعُ والنصبُ للتكافؤِ الحاصلِ على كلِّ تقديرٍ؛ لأنَّ الجملةَ الأُوْلى اسميَّةُ الصدرِ فعليَّةُ العجزِ؛ فإنْ راعيتَ صدرَها رفعتَ، وإنْ[2] راعيتَ عجزَها نصبتَ، فالتشاكُلُ بينَ المتعاطفَيْنِ حاصلٌ على كلا التقديرينِ، ولا مُرجِّحَ.

وظاهِرُ تمثيلِهِ بها ذكرَ أنَّهُ لا يَشترِطُ في الجملةِ الـمَعطوفةِ وجودَ رابطٍ يربطُها بالـمَعطوفِ عليْها، وهوَ ما جزمَ بهِ في الجامعِ حيثُ قالَ[3]: ولا يُشترَطُ الرابِطُ إنْ نَصَبْتَ وِفاقاً لسيبويهِ والفارسيِّ[4]. لكنْ خالفَ في أوضحِهِ[5] فجزَمَ باشتراطِ ذلكَ، ومنعَ النصبَ في نحوِ المِثالِ المذكورِ؛ لِعدمِ الربطِ[6] [فجزمَ][7] تبعاً للأخفشِ والسيرافيِّ[8]، قالَ: وهوَ الـمُختارُ.

[مسائلُ تُوهِمُ الاشتغالَ وليستْ مِنهُ][9]

وليسَ منهُ ـ أي: مِن بابِ الاشتغالِ ـ ﴿شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[10] أي: الكُتُبِ؛ لِعدمِ صِحّةِ[11] تسليطِ[12] العاملِ على ما قبلَه؛ إذْ لو صحَّ لَكانَ تقديرُهُ فعلوا كلَّ شيءٍ في

---

(١) سقطت فعمرو أكرمته من ع.

(٢) في ق: أو إن، وفي ع سقطت وإن راعيت.

(٣) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٨٨، والمسائل البصريات ص ٢١٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧١.

(٦) في ب وس ود: الرابط.

(٧) زيادة من ع.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٢٧٠-١٢٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٨١، وشرح التصريح ١/ ٣٠٤.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وليسَ منهُ ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ وأزيدٌ ذُهِبَ بِهِ. (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٢).

(١٠) سورة القمر، الآية ٥٢.

(١١) سقطت صحة من ق وع وس ود.

(١٢) في باقي النسخ تسلّط.

الزُّبُرِ؛ وهو باطِلٌ. فرفعُ كلٍّ واجبٌ على الابتداءِ، وجملةُ فعلُوهُ في موضعِ رفعٍ[1] صفةِ كلٍّ، أو في موضِعِ جرٍّ صفةٍ لشيءٍ، و[2] في الزُّبُرِ خبرٌ لكلٍّ[3]، والمعنى: وكلُّ شيءٍ مفعولٌ لهم ثابتٌ في الزُّبُر.

وكذا ليسَ مِنهُ: أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ؟ ـ بالبناءِ للمفعولِ وفاقاً لِسيبويهِ[4] ـ؛ لِعدمِ صدقِ ضابِطِ البابِ عليهِ[5]؛ إذْ لو سُلِّطَ العامِلُ على ما قبلَهُ لامتنعَ إعمالُهُ / ٦٥ أ / النصبَ فيهِ، فرفعُ زيدٍ واجبٌ: إمّا على الابتداءِ، أو على إضمارِ فعلٍ تقديرُه: أذَهَبَ زيدٌ فذُهِبَ[6] بِه. ولم ينبِّهْ على هذا في الشرحِ[7].

تتمّةٌ [في دخولِ الاشتغالِ الأسماءَ المرفوعةَ]

الاشتغالُ كما يجري في النصبِ يجري في الرفعِ؛ بأنْ يكونَ الرفعُ على الابتداءِ أو على الفاعليّةِ بإضمارِ فعلٍ، ويأتي فيه الأقسامُ الخمسةُ. ذكرَه في الأوضحِ والجامعِ[8] وابنُ مالكٍ في التسهيلِ والكافيةِ الكُبرى[9].

---

(١) سقطت في موقع رفع من ع.

(٢) في الأصل: وهو وهو تصحيف، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ق: كلّ.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ٧٧.

(٥) سقطت عليه من ب.

(٦) في ق وع وب وس: ذهب.

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص١٩٧، وقد بيّن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ تعليق ابن هشام في شرحه على هذا المثال قد سقط من عدة نسخ فأثبتها بين معقوفتين وهو قوله: وليس منه أزيدٌ ذُهِب به؛ لعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٤-١٧٥، والجامع الصغير في النحو ص ص٨٣-٨٤.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٦-٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٩.

فيجبُ الابتداءُ في نحوِ: خرجتُ فإذا زيدٌ يكتبُ[1]، ويترجَّحُ في نحوِ: زيدٌ قامَ، عندَ[2] المبرِّدِ[3]، وتجبُ الفاعليّةُ في نحوِ[4]: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[5]، ويترجَّحُ في نحوِ: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾[6]، ويستويانِ[7] في نحوِ: زيدٌ قامَ، وعمروٌ قعدَ.

---

(١) لأنّ إذا الفجائيّة تختصّ بالدخول على الجملة الاسمية. (انظر: الكتاب ١/ ١٠٧، والمقتضب ٣/ ١٧٨)

(٢) سقطت عند المبرد من ق وب.

(٣) وغيره يوجب ابتدائيته؛ لعدم تقدّم طالب الفعل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٤).

(٤) سقطت نحو من ق.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٧٦، وتجب الفاعلية هنا لأنّ (إنْ) الشرطية لا تدخل إلاّ على الأفعال. والآية بتمامها ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾.

(٦) سورة التغابن، من الآية ٦، وتترجّح الفاعلية هنا لأنّ (همزة الاستفهام) يغلب دخولها على الأفعال. والآية بتمامها ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾.

(٧) أي: تستوي الفاعلية والابتداء لأنّه لا موجب لأحدهما ولا مرجّح.

بابُ التنازعِ في العملِ

وهو أنْ يتوجَّهَ عاملانِ مُتصرِّفانِ فأكثرَ ـ ليسَ أحدُهما مؤكِّداً للآخَرِ ـ إلى معمولٍ فأكثرَ، متأخِّرٍ عنهُما.

[أوجهُ إعمالِ المتنازعَينِ](1)

يجوزُ لكَ إذا تنازعَ عامِلانِ اتّفقا في العَملِ ـ كقامَ وقعدَ أخواكَ ـ أم اختلفا ـ كما(2) في نحو: ضربَني وضربتُ زيداً ـ:

١/ إعمالُ الأوَّلِ مِنهما في الاسمِ الظاهرِ وإهمالُ الثانِي.

وهذا الوجهُ اختارَهُ الكوفيُّونَ(3)؛ لِقوَّتِهِ في السبقِ(4). فتُضمِرَ(5) في الثانِي المُهمَلِ كلَّ ما يحتاجُه مِن مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ مُطابِقٍ(6) للمُتنازَعِ(7) فيهِ؛ إذْ لا محذورَ فيهِ، لِرجوعِ الضميرِ إلى مُتقدِّمٍ رتبةً؛ لأنَّهُ معمولٌ للأولِ، نحوَ: قامَ وقعدا أخواكَ، أو قامَ وضربتُهما(8) أخواكَ، أو قامَ ومررتُ بِهما أخواكَ، وقد يُحذَفُ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «بابٌ في التنازع: يجوز في ضربني وضربتُ زيداً إعمال الأولِ، واختاره الكوفيون، فيُضمَر في الثاني كلّ ما يحتاجه، أو الثاني واختاره البصريون، فيُضمَر في الأوّل مرفوعُه فقط، نحو: جفوني ولم أجفُ الأخلاء». (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٧).

(٢) سقطت كما من ق.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٣-٩٦، وشرح الكافية ١/ ١٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٩٦، وهمع الهوامع ٣/ ٩٤.

(٤) في ب وس: بالسبق.

(٥) في ب وس ود: فيُضمر.

(٦) في ب وس: مطابقاً.

(٧) في ع: التنازع.

(٨) في ق وع: ورأيتهما.

منصوباً[1] للضرورةِ[2]، وعن السيرافي إجازةُ حذفِ غيرِ المرفوعِ، واختارَهُ ابنُ الحاجبِ[3] إلّا أنْ يَمنعَ مانِعٌ[4] فيظهرُ.

٢/ وإعمالُ الثاني في الظاهرِ وإهمالُ الأوّلِ.

وهذا الوجهُ اختارَه البصريّونَ[5]؛ لِقُربِهِ ولِسلامتِهِ[6] مِن الفصلِ بينَ العامِلِ[7] ومَعمولِهِ بأجنبيٍّ، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ إعمالَهُ في كلامِ العربِ أكثرُ مِن إعمالِ الأوّلِ، ذكرَ ذلكَ سيبويهِ[8].

قالَ المُراديُّ[9]: وإذا[10] تنازعَ ثلاثةٌ[11]؛ فالحكمُ كذلكَ بالنسبةِ إلى الأوّلِ والثالثِ.

---

(١) كما في قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بعكاظ يُعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعَه

أي: لمحوه.

(انظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٠، همع الهوامع ٣/ ٩٥ الدرر اللوامع ٥/ ٣١٥)

(٢) وأجاز ابن مالك حذفه دون ضرورة، فيُقال في نحو: ضربني وضربته زيدٌ، وضربني وضربت زيدٌ (انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣).

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢.

(٤) نحو: مال عني وملت إليه زيدٌ؛ فحذف الضمير منه غير جائز لإيهامه أن يكون المراد مال عني وملت عنه زيدٌ.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢.

(٦) في ق: وسلامته.

(٧) في ب: الفاعل.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٧٦.

(٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣١، ٦٣٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٧.

(١٠) في ق: فإذا.

(١١) ومثال قوله رسولنا ﷺ: تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دبُر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، حيث تنازعت الأفعال الثلاثة: تسبّحون/ تكبّرون / تحمدون، ومَعمولها هو الظرف (دبرَ)، والنائب عن المفعول المطلق (ثلاثاً)، فأعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولين في ضميريهما، ثم حذفهما لأنّهما فضلتان، والأصل: تسبّحون الله فيه إيّاه، وتكبرون الله فيه إياه. (انظر: شرح التصريح ١/ ٣١٦)

قالَ الشيخُ العلاّمةُ خالدٌ الأزهريُّ[1]: وسكتوا عن الـمُتوسِّطِ[2]؛ فهلْ يُلحَقُ بالأوَّلِ لِسبقِهِ على الثالثِ، أو بالثانِي لِقُربِهِ مِن المعمولِ بالنسبةِ / ٦٥ ب / إلى[3] الأوَّلِ، أو[4] يستوي فيه[5] الأمرانِ؟ لم أرَ[6] في ذلكَ نقلاً.

[حكم العامل الملغى في باب التنازع]

١/ فيُضمَرُ[7] في الأوَّلِ الـمُهمَلِ مَرفوعُهُ فقطْ ـ فاعلاً كانَ أو نائبَهُ ـ مُطابِقاً للاسمِ الظاهِرِ؛ لامتناعِ حذفِ العُمدةِ وإنْ لزِمَ منه الإضمارُ قبلَ الذكرِ؛ لوقوعِهِ في غيرِ هذا البابِ كبابِ نِعمَ وبِئسَ، بلْ وفي هذا البابِ[8] نثراً ونظماً[9]؛ نحوَ: ضربونِي وضربتُ قومَكَ، حكاهُ سيبويهِ[10]. وقولِهِ:

١٥٧ - جفَوْنِي ولم أجفُ الأخِلاّءَ إنَّني   لِغيرِ جميلٍ مِن خليليَ مُهمِلُ[11]

---

(١) انظر: شرح التصريح (إلاّ أنّه لم يرد فيه هذا اللفظ، انظر: شرح التصريح ١/٣١٦)، ولعلّه في كتاب آخر، وانظر الخلاف في المسألة مفصّلاً في ارتشاف الضرب ٤/٢١٤٦-٢١٤٧.

(٢) في ع: التوسّط.

(٣) في ع: بلا.

(٤) في ع: إن.

(٥) سقطت فيه من ق وع.

(٦) في الأصل أرى، والمثبت من ق وب.

(٧) في ق وع: فتضمر.

(٨) سقطت الباب من ق.

(٩) في ب: أو نظماً.

(١٠) انظر: الكتاب ١/ ٤٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٠.

(١١) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، والدرر اللوامع ١/ ٢١٩.

والشاهد فيه: (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث أعمل العامل الثاني أجفُ في الأخلاء وأعمل العامل الأول جفوني في ضميره.

وأوجبَ الكسائِيُّ[1] حذفَهُ؛ هرباً مِن الإضمارِ قبلَ الذكرِ لفظاً ورتبةً[2].

والفرّاءُ[3] إضمارَهُ مُؤخَّراً إنْ طلَبَ الثانِي مَنصوباً؛ لِما يلزمُ مِن الإضمارِ قبلَ الذكرِ، أو حذفِ الفاعلِ، وإلّا أعملَها[4] في المرفوعِ. وهوَ مُشكِلٌ؛ فإنَّ اجتماعَ مُؤثِّرينِ على أثرٍ واحدٍ ممنوعٌ في الأصولِ، والنحويُّونَ يُجرونَ العوامِلَ كالمؤثِّراتِ الحقيقيَةِ، قالَهُ الرَّضيُّ[5].

٢/ وأفهمَ كلامُ المُصنِّفِ حذفَ غيرِ المرفوعِ؛ وهو كذلكَ إن استُغنِيَ عنهُ؛ كضربتُ وضربَني زيدٌ، ومررتُ ومرّ[6] بي زيدٌ. ولا يجوزُ إضمارُهُ؛ لِئلاّ يلزمَ الإضمارُ قبلَ الذكرِ مِن غيرِ ضرورةٍ.

فإنْ لم يُستغنَ[7] عنهُ بأنْ أَوقعَ حذفُهُ في لَبسٍ؛ كرغبْتُ ورغبَ في الزيدانِ عنهما، أو كانَ عُمدةً في الأصلِ بأنْ كانَ العامِلُ من بابِ كانَ أو ظنَّ[8]؛ نحوَ: كنتُ وكانَ زيدٌ صديقاً إيّاهُ، وظنَّني وظننْتُ زيداً قائِماً إيّاهُ[9]، وجبَ إضمارُهُ مُؤخَّراً عنِ المُتنازَعِ فيه؛ لخوفِ اللَّبسِ في الأوَّلِ، ولِكونِ[10] المنصوبِ عُمدةً في الأصلِ في الثانِي، لكنْ صحَّحَ في الأوضحِ[11] جوازَ حذفِهِ في الثانِي، قالَ: لأنَّهُ حذفٌ لِدليلٍ.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤.

(٢) سقطت رتبة من ق.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٢، وشرح الكافية ١/ ١٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٣.

(٤) في ق وب ود: أعملهما.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٣، وهمع الهوامع ٣/ ٩٤.

(٦) في الأصل مرّني، والمثبت من ق وع وب وس.

(٧) في الأصل يستغنى، والمثبت من ق وب.

(٨) في ب: ظلّ، وهو تصحيف.

(٩) في ق وع: ظننت وظنّني زيداً صديقاً إيّاه.

(١٠) في ع: ويكون.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠٣.

[مسائلُ تُوهِمُ التنازعَ، وليستْ مِنهُ][1]

وليسَ مِنهُ - أي مِن هذا البابِ - نحوُ:

- ما قامَ وقعدَ إلّا زيدٌ؛ لانعكاسِ معنى المُهمَلِ.
- ولا نحوُ:

١٥٨- .... وعـزةُ ممطـولٌ مُعنًّـى غـريمُـها[2]

لِزوالِ الارتباطِ[3]، قالَهُ في الجامعِ[4].

- ولا قولُ امرئِ القيسِ:

١٥٩- ولـو أنَّ مـا أسـعى لأدنَى معيشةٍ كفـانِي - ولم أطلـبْ - قليـلٌ مِـن المـالِ[5]

لِفسادِ المَعنى؛ إذ لو وُجِّهَ كفاني ولم أطلب إلى قليلٍ؛ لَزِمَ مِن ذلكَ / ٦٦ أ / اجتماعُ النقيضينِ[6]؛ لأنَّ لو لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ، فيلزمُ كونُ المُثبَتِ في سياقِها وسياقِ[7]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه: كفاني - ولم أطلُبْ - قليلٌ من المالِ؛ لفساد المعنى (انظر: شرح قطر الندى ص١٩٨).

(٢) عجز بيت من الطويل لكثيّر عزة في ديوانه ص١٤٣، وشرح المفصل ١/ ٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٦. وصدره: قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفَّى غريمَهُ.
والشاهد فيه: (وعزّة ممطول مُعنّىً غريمُها) حيث بدا أنّ في البيت تنازعاً بين ممطول ومعنّى لـ (غريمها). وهذا مردود عند ابن مالك وتابعه ابن هشام وكذلك الفاكهي.

(٣) في ع: الإرباط.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٨٦.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، والكتاب ١/ ٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٤.
والشاهد فيه: (كفاني ولم أطلب قليل) فظاهر العبارة وجود عاملين يتنازعان (قليل)، لكن المعنى ينقض هذا الظاهر، فالصحيح أنه ليس من باب التنازع، وأما معمول الفعل الثاني ولم أطلب فمحذوف تقديره: ولم أطلب الملك والمجد.

(٦) في ب: النقيض.

(٧) في ع: وفي سياق.

جوابِها منفيّاً، والمنفيُّ فيهما مثبَتاً؛ إذ امتناعُ الإثباتِ نفيٌ، وامتناعُ النفيِ إثباتٌ؛ فيكونُ السعيُ لأدنى معيشةٍ منفيّاً، إذ هوَ مُثبَتٌ في سياقِ لو.

ولو وُجِّهَ ولم أطلبْ إلى قليل لكانَ طلبُ القليلِ مُثبَتاً؛ إذ هو منفيٌّ في سياقِ جوابِها، وهما واحدٌ في المعنى، فيؤدِّي إلى إثباتِ الشيءِ ونفيهِ في كلامٍ واحدٍ، وهو باطلٌ.

فتعيَّنَ أنْ يكونَ مفعولُ أطلبْ محذوفاً تقديرُهُ ولم أطلبِ المُلكَ والمَجدَ، ويدلُّ عليه قولُه بعدُ(١):

١٦٠ - ولكــنَّما أســعَى لِمجــدٍ مُــؤثَّلٍ وقــد يُــدرِكُ المجــدَ المُــؤثَّلَ أمــثالِي(٢)

---

(١) سقطت بعد من ق.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠، وشرح المفصل ١/ ٧٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٧.

اللغة: المؤثّل من أثَلَ يَأْثِلُ أُثُولاً، وتَأثَّلَ: تأَصَّلَ. وأثَّلَ مالَهُ تأثيلاً: زَكَّاهُ وأَصَّلَهُ، ومُلْكَهُ: عَظَّمَهُ، والمجْدُ: نَيلُ الشَّرفِ، والكَرَمُ، ولا يكونُ إلاَّ بالآباءِ، أو كَرَمُ الآباءِ خاصَّةً. والمجد من مَجَدَ، كنَصَرَ وكَرُمَ، مَجْداً ومَجادَةً، فهو ماجِدٌ ومَجِيدٌ. وأَمْجَدَهُ ومَجَّدَهُ: عَظَّمَه، وأَثْنَى عليه، و-العطاءَ: كَثَّرَهُ.(انظر: القاموس المحيط / أثل، ومجد).

موطن الشاهد: في البيت شاهدان: الأول توضيح لمعنى البيت السابق في أنّه لا تنازع فيه كما يظهر في الشرح. والثاني في استعماله لكنّ بعد اتصالها بما الزائدة فألغت اختصاصها بالجملة الاسمية ومن ثمّ أُهملت.

بابٌ في ذكرِ المنصوباتِ، وبدأَ مِنها بالمفاعيلِ؛ لأنَّها الأصلُ في النصبِ، وغيرُها محمولٌ عليها، فقالَ: المفعولُ منصوبٌ أبداً كما أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ أبداً، وسببُ ذلكَ أنَّ الفاعِلَ لا يكونُ إلَّا واحداً بِخلافِ المفعولِ، والرفعُ أثقلُ والفتحُ أخفُّ، فأعطَوُا الأقلَّ الأثقلَ والأخفَّ الأكثرَ؛ ليكونَ ثقلُ الرفعِ مُوازِناً لِقلَّةِ الفاعِلِ، وخفّةُ الفتحِ[1] مُوازِنَةً[2] لكثرةِ المفعولِ، وهو خمسةٌ على المشهورِ[3]:

[١/ المفعول به وأحكامه]

أحدُها المفعولُ بِهِ[4]، وقدَّمَهُ على غيرِهِ مِن المفاعيلِ؛ لأنَّهُ أحوجُ إلى الإعرابِ إزالةً لالتباسِهِ بالفاعلِ. وهوَ - كما قالَ ابنُ الحاجِبِ[5] - ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعِلِ؛ وذلكَ كـضربتُ زيداً، فـزيداً مفعولٌ بِهِ لِوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليهِ؛ وهو الضربُ.

والـمُرادُ بوقوعِ الفعلِ تعلُّقُهُ بشيءٍ مِن غيرِ واسطةٍ، بحيثُ لا يُعقَلُ إلَّا بعدَ تعقُّلِ ذلكَ الشيءِ؛ فسقطَ[6] ما قِيلَ مِن أنَّه غيرُ جامِعٍ؛ لِخروجِ نحوَ: ما ضربتُ زيداً، ولا تضربْ عَمراً؛ إذِ الفعلُ لم يقعْ فيهما على المفعولِ.

---

(١) في ع وب وس: الفتحة.

(٢) في ب ود: موازية.

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبّهة به. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥١).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ، المفعول منصوبٌ، وهو خمسة: المفعول به؛ وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربتُ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠١).

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢.

(٦) في ق: فيسقط.

وخرجَ بقولِهِ وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ بقيّةُ المفاعيلِ؛ إذِ المفعولُ المُطلَقُ[1] نفسُ فعلِ الفاعِلِ، والمفعولُ لهُ وقعَ لأجلِهِ، والمفعولُ فيهِ وقعَ فيهِ، والمفعولُ / ٦٦ ب / معَهُ وقعَ معَهُ.

[العاملُ في المفعولِ بهِ]

والناصِبُ لَهُ إمّا:

أ - فِعلٌ؛ نحوَ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾[2].

ب - أو وَصفٌ؛ نحوَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[3].

ت - أو مَصدرٌ؛ نحوَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[4].

ث - أو اسمُ فعلٍ؛ نحوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[5].

---

(١) سقطت نفس من ع.

(٢) سورة النمل، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾، وقد قرأ حفصٌ ﴿بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ بإضافة الوصف إلى مفعوله، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب على الأصل في إعمال اسم الفاعل. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٤٦).

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. وتمامها على الترتيب ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ البقرة٢٥١، ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ الحج٤٠.

(٥) سورة المائدة، من الآية ١٠٥. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وسُمِعَ رفعُهُ ونصبُ الفاعِلِ[1]، ورفعُهُما[2]، ونصبُهُما[3]. والمبيحُ لِذلكَ كُلِّهِ فَهْمُ الـمَعنى وعدمُ الإلباسِ[4]، ولا يُقاسُ على شيءٍ مِن ذلكَ.

والضميرُ المجرورُ في قولِهِم مثلاً المفعولُ بِهِ عائِدٌ إلى[5] أل؛ أي: الذي يُفعَلُ بِهِ فِعْلٌ.

[حذفُ عامِلِهِ]

وقد يُحذَفُ عامِلُهُ لِلعِلمِ بِهِ:

١/ إمّا جوازاً؛ نحوَ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾[6].

٢/ أو وجوباً قِياساً؛ وذلكَ فيما نُصِبَ على الاشتغالِ ـ كما[7] تقدَّمَ[8] ـ، أو على الاختصاصِ؛ نحوَ: نحنُ ـ العربَ ـ أقرى الناسِ لِلضيفِ، أو على الإغراءِ؛ نحوَ: السلاحَ السلاحَ!، أو على التحذيرِ؛ نحوَ: الأسدَ الأسدَ!، أو على النِّداءِ.

---

(١) مثال رفع المفعول به ونصب الفاعل قولهم: خَرَقَ الثوبُ المِسمارَ، وكَسَر الزّجَاجُ الحجرَ. (انظر: همع الهوامع ٢/ ٦).

(٢) ومثال رفع الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر:

إنَّ مَــن صــاد عقعقــاً لمــشومُ ... كـيف مـن صـادَ عقعقـان وبـومُ

والعقعق: طائر كالغراب - (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٥-٦).

(٣) ومثال نصب الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر: قد سالمَ الحيّاتِ منه القَدَما (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٥-٦).

(٤) في ق وع ود: الالتباس.

(٥) في ق وع: على.

(٦) سورة النحل، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلْأٓخِرَةِ خَيْرٞۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

(٧) سقطت كما تقدم من ق.

(٨) انظر باب الاشتغال في ص ٢٥٣ من هذا الكتاب.

[ممّا يُلحَقُ بالمفعولِ بهِ: الـمُنادى][1]

كما أشارَ إليهِ بقولِهِ: ومنهُ الاسمُ الـمُنادَى بجميعِ أنواعِهِ؛ وهوَ المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ أدعو لفظاً أو تقديراً، فإنَّ قولَكَ ـ مثلاً ـ يا زيدُ أصلُهُ: أدعو زيداً، فحُذِفَ الفعلُ، وعُوِّضَ عنهُ[2] حرفُ النداءِ؛ للتخفيفِ ولِيدلَّ على الإنشاءِ، وإنَّما وجبَ الحذفُ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ العِوَضِ والـمُعوَّضِ عنهُ[3].

[أقسامُ الـمُنادى]

ثُمَّ الـمُنادى قِسمانِ: مُعرَبٌ؛ وهو ما يظهرُ فيه النصبُ، ومبنيٌّ وهو بِخلافِهِ.

[١- الـمُنادَى الـمُعرَبُ:]

والأوَّلُ ثلاثةُ أنواعٍ، وقدْ أشارَ إلى ذلكَ بقولِهِ: **وإنَّما يُنصَبُ الـمُنادَى لفظاً:**

أ/ إذا كانَ **مُضافاً**: سواءٌ كانتِ الإضافةُ مَحضةً؛ كـيا عبدَ اللهِ، أم لا؛ كـيا حسنَ الوجهِ. وجميعُ الأسماءِ الـمُضافةِ يجوزُ أنْ تكونَ منادىً إلَّا المضافَ إلى ضميرِ الـمُخاطَبِ؛ فلا يُقالُ: يا غلامَكَ لاستلزامِهِ اجتماعَ النقيضَينِ؛ لأنَّ الغُلامَ مُخاطَبٌ مِن حيثُ إنَّه منادىً، وغيرُ مُخاطَبٍ مِن حيثُ إنَّهُ مُضافٌ إلى المخاطَبِ؛ لوجوبِ تغايُرِهِما.

ب/ أو كانَ **شِبْهَهُ**؛ وهو ما اتَّصلَ بِهِ شيءٌ مِن تمامِ معناهُ: إمّا بعملٍ[4]، أو عطفٍ قبلَ النداءِ. والعمل إمّا في فاعلٍ؛ كـيا حَسَناً وجهُهُ. / ٦٧ أ /

أو مفعولٍ؛ كـيا ضارباً زيداً، ويا طالِعاً جبلاً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ومنه المنادى، وإنما يُنصَبُ مضافاً؛ كـيا عبد الله، أو شبهَهُ، كـيا حسَناً وجهُهُ، ويا طالعاً جَبَلاً، ويا رفيقاً بالعبادِ، أو نكرةً غير مقصودة؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠٢).

(٢) في ب ود: منه.

(٣) في د: منه، وقد سقطت عنه من ب.

(٤) في ب ود: منه.

أو مجرورٍ؛ كيا خيراً مِن زيدٍ، ويا رفيقاً بالعبادِ.

ومثالُ الـمَعطوفِ عليهِ قبلَ النداءِ: يا ثلاثةً وثلاثِينَ، فيمنْ سمَّيتَهُ بذلكَ. ويمتنِعُ إدخالُ يا على ثلاثينَ؛ لأنَّهُ جزءٌ[1] مِن العَلَمِ. ومِن الـمُشبَّهِ بِهِ عندَ الـمُصنِّفِ والرضيِّ[2] قولُهُم: يا حليماً لا يعجَلُ، ويا جواداً لا يبخَلُ.

ج/ أو كانَ نكرةً غيرَ مقصودة؛ سواءٌ أكانتْ[3] جامِدةً أو[4] مُشتقَّةً، كقولِ الأعمى ـ وفي معناهُ الغَريقُ ـ: يا رجلاً خُذ بِيدِي، ويا واقفاً أنقِذْنِي.

[٢- الـمُنادَى الـمَبنيُّ:][5]

وقد أشارَ إلى ذلكَ[6] بقولِهِ: والـمُفرَدُ ـ وهو ما لَيسَ مُضافاً، ولا شبيهاً بِهِ، ولا نكرةً لم تُقصَدْ[7] ـ المعرفةُ؛ أي: الـمُعيَّنُ، سواءٌ كانَ معرفةً قبلَ النداءِ أم بعدَهُ.

[إعرابُهُ]

يُنصَبُ محلاً؛ لأنَّ إعرابَ المبنيِّ إعرابُ محَلِّهِ، ويُبنَى لفظاً على ما يُرفَعُ بِهِ مِن حركةٍ أو حرفٍ؛ لِمشابهتِهِ كافَ الخِطابِ في نحوِ: أدعوكَ؛ مِن حيثُ الإفرادُ والتعريفُ والخِطابُ ووقوعُهُ مَوقِعَهُ.

وبُنِيَ على الحركةِ؛ للإعلامِ بأنَّ بناءَهُ غيرُ أصليٍّ، وكانت على صورةِ الرفعِ لِلفرقِ بينَهُ وبينَ الـمُنادى الـمُضافِ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ في بعضِ لُغاتِهِ؛ إذ لو بُنِيَ على الكسرِ لالتبَسَ بِهِ

---

(١) سقطت جزء من ق وع وس ود.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٢-٣٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠-٢٢.

(٣) في ق وع وس ود: كانت.

(٤) في ق وع وس: أم.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفرد المعرفة يُبنى على ما يرفعُ به كـيا زيدُ ويا زيدانِ ويا زيدون ويا رجلُ لمعيّن» (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠٤).

(٦) في ق وس ود: الثاني.

(٧) في ع: يسقط.

عندَ حذفِ يائِهِ اكتفاءً بالكسرةِ عنها، أو على الفتحِ[1] لالتبسَ بهِ عندَ حذفِ ألِفِهِ اكتفاءً بالفتحةِ عَنها.

وتعبيرُهُ[2] بما ذكرَ أَوْلى مِن قولِ بعضِهِم[3]: يُبْنَى[4] على الضمِّ؛ لِشمولِهِ للمبنيِّ على الضمِّ؛ كيا زيدُ، وللمبنيِّ على الألفِ؛ نحو[5]: يا زيدانِ، وللمبنيِّ على الواوِ؛ نحوَ: يا زيدونَ.

ومن المبنيِّ على الضمِّ النكِرةُ المقصودةُ؛ نحوَ: يا رَجلُ ـ لِمُعيَّنٍ.

ثُمَّ المبنيُّ على الضمِّ إنْ كانَ صحيحَ الآخِرِ ظهرتْ فيه الضمّةُ، وإلّا قُدِّرتْ؛ نحوَ: يا مُوسى ويا قاضِي. وكذا إنْ كانَ مبنيّاً قبلَ النداءِ؛ نحوَ: يا حذامِ ويا سيبويهِ ويا برقَ نحرُهُ، وإذا اضطرَّ إلى تنوينِهِ[6] جازَ أنْ يُنوَّنَ مَضموماً ومنصوباً؛ وهو أقوى.

وإذا كانَ عَلَماً مَوصوفاً بابنٍ مُتَّصلٍ / ٦٧ ب / بهِ مُضافٍ[7] إلى عَلَمٍ جازَ أنْ يُفتَحَ فتحةَ إتباعٍ لـما بعدَهُ؛ نحوَ: يا زيدُ بنَ عمرٍو.

[اللغاتُ في نحو: يا غلامي][8]

فَصْلٌ في الكلامِ على المُنادى الصحيحِ الآخِرِ المُضافِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، أو إلى المُضافِ إليها: وتقولُ في نحوِ يا غلامُ ـ مُريداً بهِ الإضافةَ إلى الياءِ ـ:

---

(١) في ع: الفتحة.

(٢) وبهذا عبّر ابن الحاجب في كافيته. (انظر: شرح الكافية ١/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ١٢٨.

(٤) في ق: مبني.

(٥) في ق وع ود: ك.

(٦) في الأصل لتنوينه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في الأصل مضافاً، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «فَصْلٌ، وتقولُ: يا غلامُ بالثلاثِ، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف» (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠٤).

١-٣/ يا غلامُ؛ بالحركاتِ الثلاثِ على الميمِ مِن غيرِ ياءٍ.

٤/ وبالياءِ فتحاً؛ أي: مفتوحةً، نحوَ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾[1].

٥/ وإسكاناً؛ أي ساكنةً، نحوَ: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[2].

٦/ وبالألفِ؛ نحوَ: ﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[3].

فهذهِ ستُ لغاتٍ، لكنَّها مُتفاوتةٌ في القوّةِ والضعفِ: أفصحُها[4] حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرةِ، ثم إثباتُها ساكنةً ومفتوحةً، ثُمَّ قَلبُها[5] ألفاً، ثُمَّ حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحةِ، ثُمَّ ضَمُّ الاسمِ اكتفاءً بنيّةِ الإضافةِ. وإنَّما يُفعَلُ[6] ذلكَ فيما يكثُرُ أنْ لا يُنادَى إلَّا مُضافاً؛ حَملاً لِلقلَّةِ على الكثرةِ[7]، كقولِ[8] بعضِهِم: يا أمُّ لا تفعِلي ـ بالضمِّ ـ حكاهُ يُونسُ[9].

[اللغاتُ في نحو: يا ضاربي ممّا الإضافةُ فيهِ للتخفيفِ]

ثُمَّ جوازُ هذهِ اللغاتِ مشروطٌ[10] بما الإضافةُ[11] فيه للتخصيصِ ـ كما في التسهيل[12]

---

(١) سورة الزمر، من الآية ٥٣. وهي بتمامها ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(٢) سورة الزمر، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾؛ قرأ يعقوب بإثبات الياء والآخرون على الحذف يا عبادِ. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨١).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٨٤. وهي بتمامها ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(٤) في ق وع: وأفصحها.

(٥) في ق وس: قبلها، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: يكثر، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ب وس ود: حملاً للقليل على الكثير.

(٨) في ق: لقول.

(٩) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٣.

(١٠) في ق وس: مشروطة.

(١١) سقطت الإضافة من ق.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

والجامع[1] - احترازاً مِمّا فيه الإضافةُ للتخفيفِ؛ نحوَ: يا مكرِمِيْ ويا ضاربِيْ. فليسَ فيه إلّا لغتانِ[2]: إثباتُ الياءِ مفتوحةً، وساكنةً.

[اللغاتُ في الـمُنادَى المعتلِّ الآخِرِ الـمُضافِ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ]

ومثلُهُ في وجوبِ إثباتِ الياءِ - إلّا أنّها مفتوحةٌ لا غيرُ - الـمُنادَى الـمُعتلُّ الـمُضافُ إلى الياءِ؛ نحوَ: يا فتايَ ويا قاضيَّ. ولا يجوزُ حذفُها للإلباسِ[3]، ولا إسكانُها لِئلاً يلتقِي ساكنانِ، ولا تحريكُها بالضمِّ ولا بالكسرِ لِثقلِها على الياءِ.

[اللغات في نداءِ أبٍ وأمٍّ مُضافتينِ إلى ياءِ الـمُتكلِّمِ][4]

وتقولُ في يا أبِي ويا أمِّي - زيادةَ على اللغاتِ الستِّ -:

٧-٨/ يا أبتَ، ويا أُمَّتَ، بفتحِ وكسرِ التاءِ[5] الـمَزيدةِ عِوضاً عن ياءِ الـمُتكلِّمِ، والكسرُ أكثرُ في كلامِهم، والفتحُ[6] أقيسُ.

٩/ وسُمِعَ ضمُّها تشبيهاً بِنحوِ ثُبةٍ وهِبَةٍ؛ وهو شاذٌّ، وقد قُرِئَ بِهِنَّ[7].

---

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٩٥.

(٢) في ق: اثنتان.

(٣) في ق: للالتباس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويا أبتَ، ويا أمتَ، ويا بنَ أمِّ، ويا بنَ عمِّ: بفتحٍ وكسرٍ، وإلحاق الألف أو الياءِ للأوّلين قبيحٌ، وللآخرينِ ضعيفٌ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠٤).

(٥) في ق وع وب ود: للتاء.

(٦) في ب ود: لكن الفتح.

(٧) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ في سورة يوسف (من الآيات ٤، ١٠٠) وسورة مريم (من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) وسورة القصص (من الآية ٢٦)، وسورة الصافات (من الآية ١٠٢)، قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتح التاء، والباقون بالكسر. وقال الزّجّاج: وأجاز بعض أهل العربية يا أبهُ إنّي. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٧١-٧٢، ومشكل إعراب القرآن ص٣٥٩، وتفسير البحر المحيط ٥ / ٢٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٢٨).

فهذهِ[1] تسعُ لغاتٍ جائزةٍ في الأبِ والأمِّ مضافَينِ للياءِ في النداءِ، وسيأتِي أنَّ فيهما لُغتَينِ أُخريينِ[2]؛ فالمجموعُ إحدَى عشرَةَ[3] لغةً على خلافٍ في بعضِها[4].

[الـمُنادى الـمُضافُ إلى أمٍّ أو عمٍّ الـمُضافَتينِ إلى ياءِ الـمُتكلِّم]

وتقولُ فيما إذا نُودِيَ الـمُضافُ / ٦٨ أ / إلى المضافِ إلى الياءِ ـ وكانَ لفظَ أمٍّ أو عمٍّ ـ: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ، أو يا ابنةَ أمَّ، ويا ابنةَ عمَّ، بفتحِ آخِرِ كلٍّ مِنهُما للخفّةِ، وقِيلَ إنَّهما[5] رُكِّبا وجُعِلا اسماً واحداً مبنياً على الفتحِ. وكسرِ ذلكَ أيضاً؛ وهو الأكثرُ على حذفِ الياءِ والاجتزاءِ بالكسرةِ، وقد قُرِئَ بالوجهينِ في السبعةِ[6].

وإنَّما جازَ فيهما الوجهانِ؛ لِكثرةِ استعمالِهما في النداءِ، فخُفِّفا بالحذفِ بخلافِ غيرِهما، فحُكمُ الياءِ فيه كحُكمِها في غيرِ النداءِ؛ نحوَ: يا ابنَ أخِي، ويا ابنَ صاحِبي.

١٠-١١/ وإلحاقُ الألفِ أو الياءِ للأُولَيَينِ[7] ـ وهما يا أبتَ ويا أمتَ ـ قبيحٌ لما فيهِ مِن الجمعِ بينَ العِوضِ والـمُعوّضِ عنهُ أو بَدَلَهُ. وسبيلُ ذلكَ الشعرُ؛ ومِنهُ قولُهُ:

١٦١ - يا أبتا علّكَ أو عساكا[8]

---

(١) قبلها في ق: ولا يجوز الجمع بين ياء المتكلم والتاء إلا في الضرورة كما سيأتي.

(٢) في الأصل: أخرتين، والمثبت من ب وس ود.

(٣) في الأصل أحد عشر وهو وهم، لأنّ المعدود مؤنث.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) في ق وع: على أنهما.

(٦) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ - الأعراف ١٥٠ -، وقوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ - طه: ٩٤ -. حيث قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وخلف بكسر الميم فيهما كسر بناء عند البصريين، والباقون بفتحها فيهما. (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٩٠).

(٧) في ع: ولحاق الألف والياء الأولين.

(٨) البيت من الرجز المشطور لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، ولسان العرب ـ روى، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢.

والشاهد فيه: (يا أبتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذّ.

وقولُهُ[1]:

١٦٢- يـا أُمَّـتا[2] أبـصرَني راكِـبٌ[3] يـسيرُ في مُـسْحَنفرٍ[4] لاحِـبِ[5]

وقولُهُ:

١٦٣- يـا أبتِـي لا زلـتَ فيـنا قـائماً ....[6]

وإلحاقُهُما[7] للأخيرينِ ـ وهما: ابنُ أمٍّ، وابنُ عمٍّ ـ ضعيفٌ، لا يكادُ يُوجَدُ إلَّا في الضرورةِ؛ كقولِهِ:

١٦٤- يا ابنةَ عمّا لا تلومِي واهجَعِي[8]

---

(١) في ق: ومنه قوله.

(٢) في د: أبتا.

(٣) في ق: واكتب.

(٤) في ق: مستخفر.

(٥) البيت من السريع من قول جارية لأمها في سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، والمحتسب ٢/ ٢٣٩، ولسان العرب/ حوز، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٦.

اللغة: مسحنفر واسع أو كثير، ولاحب طريق واضح.

موطن الشاهد: (أمتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ.

(٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٨، وشرح التصريح ٢/ ١٧٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١، وعجزه: لنا أمَلٌ في العيش ما دُمْتَ عائشا .

والشاهد فيه: جاء بروايتين (يا أبتي ويا أبتا) وفي كلتيهما شاهد على لغات العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٧) في ق وب وس: ولحاقهما.

(٨) البيت من الرجز المشطور لأبي النجم في الكتاب ٢/ ٢١٤، وشرح المفصل ٢/ ١٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤١، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٤.

والشاهد فيه: (يا ابنة عمّا) حيث جاءت ياء المتكلم منقلبة ألفاً مع لفظ عم وهو خاص بالشعر.

وقولِهِ:

١٦٥- يـا ابنَ أُمـِّي[1] ويـا شُـقيِّقَ نفسِي ....[2]

فصلٌ في أحكامِ توابعِ الـمُنادَى[3]

ويجرِي ما أُفرِدَ أو ما أُضيفَ حالةَ كونِهِ مقروناً بـأَلْ مِن نعتِ الـمُنادَى المبنيِّ ـ العلمِ والنكرةِ[4] المقصودةِ ـ وتأكيدِه، وعطفِ بيانِهِ، وعطفِ نسقِهِ[5] المقرونِ بـأَلْ:

أ/ على لفظِهِ، أي المبنيِّ؛ فيُرفَعُ مراعاةً لِلَّفظِ[6].

ب/ أو على مَحَلِّهِ فيُنصَبُ مراعاةً للمَحلِّ.

نحوَ: يا زيدُ الكريمُ أو الكريمُ الأبِ ـ بالرفعِ والنصبِ ـ ويا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ، ويا سعيدُ كرزٌ وكرزاً، و﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[7]، قُرِئ بالرفع والنصب.

---

(١) في ب: أبي.

(٢) صدر بيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٤٨، والكتاب ٢/ ٢١٣، ولسان العرب ـ شقق، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٥/ ٥٧. وعجزه: أنت خلَّفتَني لدهرٍ شديدِ.
والشاهد فيه: (يا ابن أمّي) حيث جاءت ياء المتكلم دون حذف، وهو خاص بالشعر.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ: ويجري ما أُفرِدَ أو أُضيفَ مقروناً بأل من نعتِ المبنيِّ وتأكيده وبيانه ونسقِهِ المقرون بأل على لفظه أو محلّه، وما أُضيفَ مُجرَّداً على مَحَلِّهِ، ونعتُ أيٍّ على لفظِهِ، والبدلُ المجرَّدُ والنسقُ المجرَّدُ كالمنادى المستقلّ مطلقاً. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٠٩).

(٤) في ق: أو.

(٥) في الأصل: نسق، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في ق ود: للفظه.

(٧) سورة سبأ من الآية ١٠ وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾، فقد قرأ السلمي وابن هرمز وابن مهران شذوذاً برفع الطير والجمهور بنصبها. (انظر: الكشاف ٣/ ٥٨١، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٢٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٥٨).

[خلاف النحاةِ في إعراب تابع المنادى]

والأوّلُ مُختارُ الخليلِ والمازنِيِّ(١)؛ تنبيهاً على أنّهُ منادىً ثانٍ(٢).

والثاني مُختارُ أبِي عمرٍو ويونُسَ(٣)؛ لأنَّ ما فيهِ ألْ لا يلي حرفَ النداءِ، فلمْ يُجعَلْ لفظُهُ كلفظِ ما وليَهُ.

وفصّل الـمُبرِّدُ(٤) بينَ ما فيهِ ألْ التعريفِ(٥) فالنصبُ، وما لا فالرفعُ.

فهذهِ خمسُ /٦٨ ب/ صورٍ يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ. لكنَّ عبارتَهُ تَقتضِي أنَّ الصورَ ثمانيةٌ؛ فإنَّ مِن في قولِهِ مِن نَعتِ الـمَبنيِّ بيانٌ لـما في قولِهِ ما أُفرِدَ أو أُضِيفَ، وإنَّما أُلحِقَ الـمُضافُ المقرونُ بألْ بالتابعِ الـمُفردِ في جوازِ الوجهينِ؛ لأنَّ الإضافةَ غيرُ محضةٍ، فلمْ يُعتدّ بِها.

[توابعُ الـمُنادى الـمُعربِ]

وخرجَ بالمبنيِّ الـمُعربُ؛ فإنَّ تابِعَهُ - مِن نعتٍ وتوكيدٍ وبيانٍ ونسقٍ مقرونٍ بـأل - منصوبٌ لا غيرُ، ولو كانَ مُفرداً؛ نحوَ: يا عبدَ اللهِ الحسنَ أو الحسنَ الوجهِ، ويا بَني تميمٍ أجمعينَ، ويا عبدَ اللهِ كُرزاً، ويا عبدَ اللهِ والحارثَ. وسيأتِي حكمُ البدلِ والنسقِ الـمُجرَّدِ.

[التابعُ الـمُضافُ الـمُجرَّدُ مِن أل]

وأمّا التابعُ الـمُضافُ الـمُجرَّدُ؛ فقد أشارَ إليهِ بقولِهِ: ويجري ما أُضيفَ مِن نَعتٍ وتوكيدٍ وبيانٍ حالةَ كونِهِ مُجرَّداً مِن ألْ على مَحلِّهِ دونَ لفظِهِ؛ فيُنصَبُ فقط كما

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٠.

(٢) في الأصل: ثاني والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٥، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠١، وشرح التصريح ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٩ و٢٣١، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية ١/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤.

(٥) في ع وب وس: للتعريف.

لو كانَ مُناديً[1]؛ نحوَ: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا تميمُ كلُّهم أو كلُّكُم، ويا زيدُ أبا عبدِ اللهِ.

وإنّما لمْ يَجُزْ رفعُهُ[2]؛ لِئلاّ يُفضَّلَ الفرعُ[3] على[4] الأصلِ.

[نعتُ أيٍّ وأيَّةٍ]

ويجري نعتُ أيٍّ وأيَّةٍ في تبعيتِهِ لِمتبوعِهِ على لفظِهِ[5]، فيُرفَعُ فقَط؛ لأنّهُ المقصودُ بالنداءِ، نحوَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[6]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ[7]﴾[8].

وجوّزَ المازنيُّ[9] نصبَهُ على المحلِّ، وقُرِئَ شاذّاً: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[10].

ولا تُنعَتُ أيٌّ إلّا بما فيه ألْ، أو باسمِ إشارةٍ عارٍ مِن كافِ الخِطابِ؛ نحوَ: يا أيُّهذا[11] الرجلُ.

---

(١) في الأصل المنادى، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في يا زيدُ صاحبُنا، وأوّله الجمهور على النعت المقطوع. (انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٤٨، وحاشية الحمصي ٢/ ٧٧).

(٣) الفرع هنا الرفع والأصل النصب، لأنّ الأصل في المنادى أن يكون منصوباً.

(٤) سقطت على من ق وع وب وس.

(٥) في ق: لفظها.

(٦) سورة الانفطار من الآية ٦، وسورة الانشقاق من الآية ٦. وتمام آية الانفطار ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾. وتمام آية الانشقاق ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾.

(٧) سقطت الآية يا أيتها النفس من ع.

(٨) سورة الفجر، من الآية ٢٧. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٠.

(١٠) سورة الكافرون، الآية الأولى (انظر: حاشية الصبان ٣/ ١٥٠) علماً بأنّني لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات الشاذّة أو المتواترة التي تمكنت من البحث فيها.

(١١) في الأصل: أي هذا.

[تابعُ الـمُنادَى إذا كانَ بدلاً أو نسقاً مُجرّداً مِن أل]

والبدلُ والنسقُ الـمُجرَّدُ مِن ألْ كالـمُنادى المستقلِّ؛ فيُبنَيانِ على ما يُرفعانِ بهِ حيثُ يُبنَى[1] الـمُنادى، ويُنصَبانِ حيثُ يُنصَبُ ـ وإنْ كانَ المتبوعُ بخلافِ ذلكَ ـ؛ ولِهذا قالَ: مُطلقاً ـ أي مبنيّاً كانَ أو مُعرباً ـ نحوَ: يا سعيدُ كرزُ، ويا عبدَ الله كرزُ، ويا زيدُ وبكرُ، ويا عبدَ الله وخالدُ؛ وسببُ ذلكَ أنَّ البدلَ في نيّةِ تكرارِ العاملِ، والعاطفُ كالنائبِ عن العامِلِ، وقيَّدَ النسقَ بالـمُجرَّدِ؛ لأنَّه لَو كان بـألْ لم يُعطَ حُكمَ الـمُستقِلِّ؛ إذْ هِي تمنعُ مِن تقديرِهِ منادىً؛ إذْ حرفُ النداءِ لا يجتمعُ معَها.

[تكرارُ المنادى المضافِ ثُمَّ حذفُ المضافِ إليهِ مِن الأوَّلِ][2]

وذلكَ في تكرُّرِ[3] لفظِ الـمُنادى المبنيِّ على الضمِّ / ٦٩ أ / مُضافاً[4]؛ كما في نحوِ قولِهِ:

١٦٦- يـا زيـدُ زيـدَ الـيعملاتِ الـذُّبَّلِ   تطـاولَ اللـيلُ[5] علـيكَ فانـزلِ[6]

---

(١) في ب: بني.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «ولك في نحوِ يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلات فتحُها، أو ضمُّ الأوّلِ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢١٣).

(٣) في ق وع وب ود: تكرار.

(٤) سقطت مضافا من ب.

(٥) في ع وس ود: تطاول الليل عليك فانزل.

(٦) البيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص٩٩، والكتاب ٢/٢٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٦/٢٨.

اللغة: (اليعملات) الإبل القوية على العمل، (الذبّل) جمع ذابلٍ وذابلة: أي ضامرة من طول السفر، (زيد) هو زيدٌ بن أرقم – رضي الله عنه- الذي لقّبه الرسول ﷺ بزيد الخيل.

الشاهد فيه: (يا زيد زيد الخيل) حيث تكرّر لفظ المنادى، وأضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب.

وجهانِ:

الأوَّلُ: فتحُها على أنَّ الأوَّلَ مُنادىً مُضافٌ لـما بعدَ الثانِي، وهوَ مُقحَمٌ بينَهما، ونصبُهُ على التأكيدِ[1]، أو على أنَّ الأوَّلَ مُنادىً مضافٌ إلى محذوفٍ مُماثِلٍ لـما أُضيفَ إليهِ الثانِي، ونصبُ الثانِي على أنَّه عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو بإضمارِ يا أو أعني[2]. وقالَ الفراءُ[3]: كلاهُما مُضافانِ إلى ما بعدَ الثانِي. وهو ضعيفٌ؛ لـما فيه مِن تواردِ عاملينِ على معمولٍ واحدٍ.

والوجهُ الثانِي: ضمُّ الأوَّلِ مِنهما على أنَّهُ مُنادىً مُفرَدٌ معرفةٌ ـ وهو الأرجحُ[4] ـ ونصبُ الثانِي على ما سبَقَ. وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّهُ لا يجوزُ ضمُّ الثانِي.

ولا يختصُّ الوجهانِ بالعَلَمِ، بل اسمُ الجنسِ والوصفُ كذلكَ[5]؛ نحوَ: يا رجلَ رجلَ القومِ، ويا صاحبُ صاحبَ عمرٍو.

فصلٌ في ترخيمِ الـمُنادَى[6]

وهو ـ لغةً ـ: ترقيقُ الصوتِ وتليينُهُ، يُقالُ: صوتٌ رخيمٌ؛ أي: رقيقٌ[7].

واصطلاحاً: حذفُ بعضِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ. وهو ثلاثةُ أنواعٍ: ترخيمُ نداءٍ، وترخيمُ ضرورةٍ، وترخيمُ تصغيرٍ.

---

(١) وهذا رأي سيبويه، وأصل التقدير عنده: يا زيدُ عديّ زيدَه. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦).

(٢) وهذا مذهب المبرد. (انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١-٣٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤.

(٥) في ب: كذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ، ويجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفة، وهو حذف آخره تخفيفاً. (انظر: شرح قطر الندى ص٢١٣).

(٧) قال الفيروزآبادي: الرَّخَم: المحبة واللين.. ورَخُم الكلام فهو رخيم: لانَ وسهُل.. ومنه الترخيم في الأسماء، لأنه تسهيل للنطق بها. (انظر: القاموس المحيط - رخم -).

وعلى الأوَّلِ اقتصرَ؛ فقالَ: ويجوزُ ترخيمُ الـمُنادى لا مطلقاً بل المعرفةُ؛ لأنَّها كثُرَ نداؤُها، فيدخلُها[1] التخفيفُ بحذفِ آخِرِها.

[ما لا يجوزُ ترخيمُهُ]

فلا يرخَّمُ نحوُ: يا رجلاً خُذْ بيدِي؛ لأنَّهُ نكرةٌ، وكذا لا يُرخَّمُ الـمُستغاثُ ولا المندوبُ اتفاقاً، ولا الـمُضافُ خِلافاً للكوفيِّينَ[2]، ولا المحكيُّ خِلافاً لابنِ مالكٍ[3]، ولا المبنيُّ قبلَ النداء - كحذامِ - خِلافاً لِبعضِهِم[4]؛ قالَهُ في الجامِعِ[5].

[تعريفُ ترخيمِ النداءِ]

وهو اصطلاحاً: حذفُ آخِرِه تخفيفاً على وجهٍ مخصوصٍ. وخُصَّ الآخِرُ بذلكَ؛ لأنَّهُ محلُّ التغييرِ.

[أنواع الـمُنادَى الـمُرخَّمِ][6]

ثم الـمُنادَى ضربانِ: مختومٌ بتاءِ التأنيثِ، ومجرَّدٌ عَنها؛

١/ فذو التاءِ يُرخَّمُ مُطلقاً؛ أي: سواءٌ كانَ عَلَماً أم لا، ثلاثيّاً أم لا: كـيا طلحَ، ويا ثُبَ؛ في نِداءِ طلحةَ وثُبةَ.

٢/ وغيرُهُ - وهو الـمُجرَّدُ مِنها - / ٦٩ ب / إنَّما يُرخَّمُ بِشرطٍ:

---

(١) في ع وس ود: فدخلها.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩. ومنه قول زهير بن ابي سلمى:

خذوا حظّكم يا آل عكرمَ واذكروا

وأصله: يا آل عكرمة، وخرّجه سيبويه على الضرورة. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٧١).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، فقد أجاز ترخيم المركب تركيباً إسنادياً؛ نحو: يا تأبط ترخيماً لـ تأبّط شرّاً.

(٤) كابن الخباز الموصلي صاحب النهاية. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٨).

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص١٠١.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «فذو التاء مطلقاً؛ كـيا طلحَ ويا ثُبَ، وغيرُه بشرط ضمِّه وعلميّته ومجاوزته ثلاثة أحرفٍ؛ كـيا جعفرُ - ضمّاً وفتحاً -». (انظر: شرح قطر الندى ص٢١٣).

أ - ضمِّهِ؛ فغيرُ المضمومِ - كالإضافيِّ والـمَحكيِّ - لا يُرخَّمُ، وإنْ كانَ عَلَماً.

ب - وعلميّتِهِ؛ فغيرُ العَلَمِ - كالنكرةِ المقصودةِ - لا يُرخَّمُ، وإنْ كانَ مَضموماً.

وجوَّزَ بعضُهم[1] ترخيمَهُ[2] قياساً على قولِهِم: أطرِقْ كرا[3]، ويا صاحِ[4]، وهو قياسٌ على شاذٍّ.

ت - ومُجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرفٍ: فلا يُرخَّمُ الثلاثيُّ - وإنْ كانَ مُحرَّكَ الوسطِ -، وجوَّزَهُ الأخفشُ مُطلقاً، والفرّاءُ مُحرَّكَ الوسطِ[5]؛ إجراءً لِحركةِ الوسَطِ مَجرى الحرفِ، قياساً على إجرائِهم نحوَ سَقَر مجرى زَيْنَب في إيجابِ منعِ الصرفِ[6]، والمشهورُ ما ذهبَ إليهِ الـمُصنِّفُ.

فإذا استوفَى الـمُجرَّدُ هذهِ الشروطَ جازَ ترخيمُهُ؛ كيا جَعفَ في نداءِ جعفرٍ.

[اللغاتُ في الـمُنادَى الـمُرخَّمِ]

تمّ المرخَّمُ فيهِ لُغتانِ:

إحداهُما: قطعُ النظرِ عنِ المحذوفِ للترخيمِ؛ فيُجعَلُ الباقِي كأنّهُ اسمٌ تامٌّ موضوعٌ على تلكَ الصيغةِ، فيُعطَى مِن البناءِ على الضمِّ وغيرِهِ ما يستحقُّهُ لو لم يُحذَفْ منهُ شيءٌ، وتُسمَّى هذهِ اللغةُ لغةَ مَنْ لا ينتظرُ.

---

(١) أجاز سيبويه ذلك، قياساً على قول العرب يا شا ادجني، وأصله: يا شاة. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٤١).

(٢) في ع: ترخيمها.

(٣) جزء من المثل العربي: أَطْرِق كرا إنّ النَعامَ في القُرى، والكرى: الكروان، وهو طائر صغير، فشُبِّه به الذليل، وشبِّه الأجلاّء بالنعام. ويُضرب المثل للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل، والمعنى: اسكُتْ يا حقير حتى يتكلم الأجلاء. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١، وجمهرة الأمثال ١/ ١٥٨).

(٤) سقطت يا صاح من ق.

(٥) فيُقال في حكَم: يا حَكَ. (انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٧٥، وشرح الكافية ١/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦١).

(٦) لأنّ (سَقَر) علم أعجمي يُمنع من الصرف لكونه محرّك الوسط، ولو كان ساكناً لما امتنع مثل نوح. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥).

فتقولُ في جعفرٍ: يا جعفُ ضمّاً - أي: بِضمِّ آخِرِه[1] -، وفي مَنْصُورٍ: يا مَنْصُ، بتقدير ضمّةِ بناءٍ غيرِ تلكَ الضمّةِ التي كانتْ قبلَ الترخيمِ، بدليلِ أنَّ هذهِ يجوزُ إتباعُها وتلكَ لا؛ وفي ثمودَ: يا ثَمِي، بقلبِ الضمّةِ كسرةً، والواوِ ياءً؛ لتطرُّفِها بعدَ ضمّةٍ، ولا يجوزُ بقاؤُها؛ لأنَّه يؤدِّي إلى عدمِ النظيرِ؛ إذْ ليسَ لنا اسمٌ مُعرَبٌ آخِرُهُ واوٌ لازِمةٌ قبلَها ضمّةٌ.

والثانية: أنْ يُنوَى المحذوفُ فيَبقَى ما كانَ قبلَهُ على حالتِهِ، ولا يُعَلُّ[2] إنْ كانَ حرفَ عِلَّةٍ، وهيَ الأكثرُ في كلامِهِم. فتقولُ في جَعْفَرٍ: يا جَعْفَ؛ فتحاً ببقاءِ فتحِ الفاءِ، وفي مَنْصُورٍ: يا منصُ؛ ببقاءِ ضمّةِ الصادِ، وفي ثَمُودٍ: يا ثَمُو؛ ببقاءِ الواوِ على[3] صورتِها مِن غيرِ إبدالٍ؛ لأنّها في حشوِ الكلمةِ كَنِيَّةِ[4] المحذوفِ، وفي بَعْلَبَكَّ: يا بَعْلَ، ببقاءِ فتحِ[5] اللامِ.

[أقسامُ المحذوفِ للترخيمِ][6]

ثمَّ اعلمْ أنَّ المحذوفَ للترخيمِ:

أ - إمَّا حرفٌ واحِدٌ؛ وهو الغالبُ كما مَرَّ.

ب - وإمّا حرفانِ.

ت - وإمّا كلمةٌ.

وقد أشارَ إلى / ٧٠ أ / الثاني بقولِهِ: ويُحذَفُ مِن نحوِ: سلمانَ ومَنصورٍ ومِسكينٍ[7] حرفانِ؛ الحرفُ الأخيرُ وما قبلَهُ، مِمّا استكملَ شروطَ الترخيمِ، وكانَ ما قبلَ آخِرِه حرفَ

---

(١) في ع: الآخر.

(٢) في ق وس: يعمل.

(٣) في الأصل: وعلى، والمثبت من ب وس ود.

(٤) في الأصل: لنية، والمثبت من ب.

(٥) في ع وس: فتحة.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويُحذف من نحو سَلْمان، ومَنصُور، ومِسكين حرفانِ، ومن نحوِ معد يكرب الكلمة الثانية». (انظر: شرح قطر الندى ص٢١٥).

(٧) في ب: ومسيكين.

لينٍ ساكناً زائداً مُكمِّلاً أربعةً[1] فصاعداً، قبلَهُ حركةٌ مِن جنسِهِ ولو تقديراً؛ فتقولُ فِيها: يا سَلْمَ ويا مَنْصُ ويا مِسْكِ[2]، بِخلافِ نحوِ: سَفَرْجَل وهَبَيَّخ[3] ومُختارٍ وسَعيدٍ وفِرعونَ وغُرْنَيْق[4].

وإلى الثالثِ[5] بقولِهِ ومِن نحوِ: معدِيْ كَرِب ـ ممّا هو مُركَّبٌ تركيبَ مزجٍ[6] ـ.

الكلمةُ الثانيةُ؛ فتقولَ فيهِ: يا معدِي. وشَمِلَ كلامُهُ ما آخِرُه ويهِ؛ كسيبويهِ، وما سُمِّي بهِ مِن العددِ المركَّبِ؛ كخمسةَ عشرَ، ولم يُسمَعْ ترخيمُهُ مِن العربِ، وإنَّما أجازَهُ النحويُّونَ قياساً[7]. وقد تقدَّمَ أنَّ المُجرَّدَ إنَّما يُرخَّمُ *بشرطِ ضمِّهِ، وكأنَّ هذا مُستثنىً. وكما يجوزُ ترخيمُ الاسمِ في النداءِ، يجوزُ ترخيمُهُ في الضرورةِ*[8] على اللغتينِ، بِشرطِ صلاحيَّتِهِ لأنْ يُنادَى، ومجاوزتِه ثلاثةَ أحرفٍ إنْ لمْ يكنْ بالتاءِ[9].

---

(١) في ع: أربعاً.

(٢) في ب: مسكي.

(٣) الهَبَيَّخ: الغلام الناعم، أو الرجل الذي لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي، أو الوادي العظيم، أو النهر العظيم.(انظر: لسان العرب ـ هبخ، والقاموس المحيط ـ هبخ).

(٤) الغُرْنَيْق والغِرْنيق والغِرْناق: الشاب الأبيض الجميل، وجمعها: غرانيق وغرانِق وغرانقة. (انظر: لسان العرب ـ غرنق، والقاموس المحيط ـ غرنق).

(٥) في ق: الثالثة أشار.

(٦) في ب: تركيباً مزجيّاً.

(٧) خلافاً لأكثر الكوفيين، فقالوا في سيبويه، وخمسة عشر: يا سيبَوِيا خمسةَ. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢).

(٨) ما بين النجمتين السابقتين ساقط من ب.

(٩) مثال المجرد من التاء وقد رُخِّم ضرورة (خالد) في قول عبيد بن الأبرص:

لـيس حـيٌّ عـلى المـنونِ بخـالِ ... فلـوى ذروة فجنبـيْ ذيـال

(ومالك) في قول امرئ القيس:

لـنعم الفتـى تعشـو إلى ضَـوْءِ نـارِهِ ... طريفُ بنُ مالٍ ليلة الجوع والخَصَرِ

ومثال ما اقترن بالتاء، وقد رخّم ضرورة قول الشاعر:

سَـمَتْ وزَكَـت ابـنا أُمـيَّ بغايـةٍ ... مـن المجـد لم تُـدرَك ولا هـي تُـدركُ

أراد: أُميّة. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٧-٥٨، والدرر اللوامع ٣/ ٤٧).

فصلٌ في الاستغاثةِ والنُّدبةِ[1]

فالاستغاثةُ نِداءُ مَن يُخلِّصُ مِن شِدّةٍ، أو يُعِينُ على دفعِ مَشقّةٍ. وتتضمَّنُ[2]:

١/ الـمُستغِيثَ.

٢/ والـمُستغاثَ مِن أجلِهِ.

٣/ والـمُستغاثَ[3].

ولا يُستعمَلُ معَها مِن أحرفِ النداءِ إلَّا يا خاصّةً، ويجبُ ذكرُها؛ لأنَّ الغرضَ مِن ذلكَ إطالةُ الصوتِ، والحذفُ مُنافٍ لها.

[حالاتُ الـمُستغاثِ بهِ]

ولهُ ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها[4]: أن يُجرَّ بلامٍ مفتوحةٍ؛ وهيَ أكثرُ أحوالِهِ.

الثانيةُ: أن يُزادَ في آخِرِه ألفٌ تُعاقِبُ اللامَ.

الثالثةُ: أن يُجرَّدَ مِن اللامِ والألفِ، ويُجعَلَ كالمنادى الـمُستَقِلِّ[5]؛ وهذهِ أقلُّها.

[الحالةُ الأُولى: جرُّ الـمُستغاثِ به بلامٍ مفتوحةٍ]

وإذا[6] تقرَّرَ هـذا فعلَى الأوَّلِ يقولُ الـمُستغِيثُ ـ إذا استغاثَ باللهِ[7] ـ: يا للهِ لِلمسلمينَ!

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «فصلٌ، ويقولُ الـمُستغيثُ: يا للهَ للمسلمين! بفتح لام الـمُستغاث بِهِ، إلا في لام المعطوفِ الذي لم يتكرر معه يا؛ نحو: يا زيداً لِعمرٍو». (انظر: شرح قطر الندى ص٢١٨).

(٢) في ق وع وس: ويتضمن.

(٣) في ق: المستغاث له.

(٤) في ق وع: أحدها.

(٥) في ع وب ود: المطلق.

(٦) في ق: وإذا.

(٧) سقطت بالله من ق وع وس.

بفتحِ لامِ الـمُستغاثِ وجوباً؛ لِتنزُّلِهِ مَنزلةَ الضميرِ، وجَرِّهِ بِها للتنصيصِ على الاستغاثةِ.
وهل هيَ زائدةٌ، أو[1] مُتعلِّقةٌ بيا، أو بالمحذوفِ؟ / ٧٠ ب / أقوالٌ[2].

وإنَّما أُعرِبَ الـمُستغاثُ؛ لِتركُّبِهِ معَ اللامِ فأشبهَ الـمُنادَى الـمُضافَ.

[نَعتُ الـمُستغاثِ بِهِ]

وإذا نُعِت جازَ في نعتِهِ الجرُّ على اللفظِ، والنَّصبُ على المحلِّ؛ نحوَ: يا لَزيدٍ العادلَ[3] لِلمَظلومِ!.

[لامُ الـمُستغاثِ لَهُ والـمُستغاث به]

وأمّا الـمُستغاثُ لَه؛ فلامُهُ مَكسورةٌ على الأصلِ غالِباً، متعلِّقةٌ بالمحذوفِ بخلافِ الـمُستغاثِ؛ فلامُه مفتوحةٌ إلَّا:

أ - في الـمَعطوفِ الذي لمْ تتكرَّرْ معَهُ يا ،[4] نحوَ:

١٦٧- .... يــا لَلكهــولِ ولِلــشبانِ لِلعجــبِ[5][6]

---

(١) في ع: أم.

(٢) اختلف في هذه اللام على أقوال:

الأول - أنها زائدة، وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان.

الثاني - أنها أصلية متعلقة بحرف النداء (يا)، وقال به ابن جني.

الثالث - أنها أصلية تتعلق بالفعل المضمر، وإليه ذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. (انظر: الكتاب ٢/ ٤١٦-٢١٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢١١، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤).

(٣) في ق: العاقل.

(٤) في الأصل: الذي معه يا لم تتكرر، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) سقطت للعجب من ق.

(٦) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٦، والمقرّب ١/ ١٨٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٥٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٤٢، وصدره: يبكيك ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ.

والشاهد فيه: (يا لَلكهول ولِلشبان للعجب) حيث كسر لام المستغاث به (للشبان) لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه (يا).

فإنَّها تُكسَرُ لأمنِ اللبسِ؛ إذْ عَطفُهُ على الـمُستغاثِ الذي قبلَهُ يقتضِي أنَّهُ مُستغاثٌ أيضاً لا[1] مُستغاثٌ مِن أجلِهِ.

ب - وكذا تُكسَرُ[2] إذا كانَ ياءَ الـمُتكلِّمِ؛ نحوَ: يا لِي[3]! لِلمُناسبةِ.

فإذا تكرّرتْ مَعَه يا فُتِحتِ اللامُ نحوَ:

١٦٨ - يـا لَقومي[4]، ويـا لأَمثـالِ قَومِي! ....[5]

[الحالةُ الثانيةُ: زيادة ألف في آخر الـمُستغاث به بدلاً من اللام]

وعلى الحالةِ الثانيةِ تقولُ: يا زيداً لِعمرٍو! بإلحاقِ ألفٍ[6] في آخِرِهِ، عِوَضاً عن[7] اللامِ في أوّلِهِ، ولا يجوزُ: يا لَزيدا لِعمرٍو!

[الحالةُ الثالثةُ: تجريد الـمُستغاثِ بِهِ من اللام والألف]

وعلى الحالةِ[8] الثالثةِ تقولُ: يا زيدُ[9] لِعمرٍو! بضمِّ زيدٍ كالـمُنادى الـمُستقلِّ، ومِن ذلكَ قولُهُ:

---

(١) في ب: لا أنه.

(٢) في ق: يكسر.

(٣) في ب: لأبي.

(٤) في الأصل: لقوم، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) صدر بيت من الخفيف بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٦. وعجزه: لأُناسٍ عتُوُّهُم في ازدياد.

والشاهد فيه: (يا لقومي ويا لأمثال قومي) حيث جُرّ المستغاث به في الكلمتين بلام مفتوحة وجوباً، أما الأول فعلى الأصل، وأما الثاني فبسبب كونه معطوفاً وقد تكررت معه (يا).

(٦) في ق: الألف.

(٧) في ق وب وس ود: من.

(٨) سقطت الحالة من ق وس.

(٩) في س: لزيد.

١٦٩ - ألا يـا قـومُ لِلعجـبِ العَجيـبِ!   ولِلغفـــلاتِ تعـــرضُ للأريـــبِ![1]

وقد يكونُ الـمُستغاثُ مُستغاثاً لَهُ، نحوَ: يا لَزيدٍ لِزيدٍ! أي: أدعوكَ لِتُنصفَ نفسَكَ[2].

[النُّدبةُ][3]

وأمّا النُّدبةُ؛ فَهي نداءُ الـمُتفجَّعِ عَليهِ؛ لِفقدِهِ حقيقةً أو حُكماً، أو المتوجَّعِ مِنهُ؛ لِكونِهِ مَحَلَّ ألمٍ أو سبباً لهُ؛ نحوَ:

١٧٠ - حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ لـهُ[4]   وقُمــتَ فيــه بأمــرِ اللهِ يــا عُمَــرا![5]

وقولِهِ:

١٧١ - فـوا كبدا مِن حبِّ مَن لا يحِبـني!   ومِـــن عـــبَراتٍ مـــا لهـــنَّ فَـــنـــاءُ![6]

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٣.

والشاهد فيه: (ألا يا قومِ لِلعجب) حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره وهذا من الحالات القليلة إذ حُذف فيها العِوض والمعوّض عنه. و(قومِ) هنا منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالإضافة إلى ياء المتكلم المحذوفة للضرورة.

(٢) في باقي النسخ من نفسك.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: والنادِبُ: وازيدا! وا أمير المؤمنينا! وا رأسا!، ولكَ إلحاقُ الهاءِ وقفاً (انظر: شرح قطر الندى ص٢٢٢).

(٤) سقط صدر البيت من ق وع وس ود.

(٥) البيت من البسيط لجرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وقد ورد في ديوان جرير ص٧٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٥٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٤٢.

والشاهد فيه: (يا عمرا) حيث خُتم بألف الندبة لكونه متفجعاً عليه لفقده حقيقةً، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب، لا منادىً ولو كان كذلك لبُني على الضم.

(٦) البيت من الطويل لقيس العامري (مجنون ليلى) في ديوانه ص٣٥، والأغاني ٢/ ٣٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٤.

والشاهد فيه: (فواكبدا) حيث جاء المندوب متوجعاً منه لكونه محلّ ألم.

وهيَ مِن كلامِ النساءِ في الغالِبِ[1]، والغرضُ مِنها الإعلامُ بعظمةِ الـمُصابِ[2]، ومِن ثَمَّ لا يُندَبُ إلَّا الـمَعروفُ. وأمَّا قولُهم: وا مَن حَفَرَ بِئرَ زَمزَماهُ! فهوَ في قوّةِ قولِهِم: وا عبدَ الـمُطَّلباهُ!؛ إذْ مِن الـمَعلومِ أنَّ مَن حَفَرَ بِئرَ زَمزمَ هو عبدُ الـمُطَّلِبِ[3].

[حروفُ النُّدبةِ]

ولا يستعمَلُ معَ المندوبِ مِن حروفِ[4] النداءِ إلَّا حرفانِ:

١/ واو هي الغالِبةُ فيه والمختصّةُ به.

٢/ ويا إذا لمْ يلتبسْ بالـمُنادى الـمَحضِ.

[حكمُ الـمَندوبِ]

وحكمُهُ حكمُ الـمُنادى: فيُضَمُّ إنْ / ٧١ أ / كانَ مُفرداً؛ نحوَ: وا[5] زيدُ!، ويُنصَبُ إنْ كانَ مُضافاً أو شبيهاً بالمضافِ[6]، نحوَ: وا عبدَ اللهِ! وا ضارباً زيداً!.

[زيادةُ الألفِ في آخِرِ المندوبِ]

ولكَ زيادةُ الألفِ في آخِرِه؛ وهي أكثرُ أحوالِهِ. وإليها أشارَ بِقولِهِ: والنادِبُ؛ أي: ويقولُ النادِبُ[7]: وازيدا! بألفٍ في آخِرِه، مُفرَداً كانَ أو مُضافاً لِظاهِرٍ[8]؛ نحوَ[9]: وا أميرَ

---

(١) في ع: المثال.

(٢) في ع: المصائب.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٢.

(٤) في ع وس ود: أحرف.

(٥) في ب: يا.

(٦) في ق وب وس ود: به.

(٧) سقطت النادب من ب ود وق.

(٨) في ع ود: فالظاهر.

(٩) سقطت نحو من د.

الـمُؤمِنينا!، أو مُضمَرٍ[1]؛ نحوَ: وا رأساهْ![2] أو شبيهاً بالـمُضافِ؛ نحوَ: وا طالِعاً جبلا!، أو مُركَّباً؛ نحوَ: وا معديكربا!.

[ما يلزمُ مِن إضافةِ الألفِ إلى الـمَندوبِ]

ويُحذَفُ لِهذهِ الألفِ ما قبلَها مِن:

- ألفٍ؛ نحوَ: وا مُوساهْ!.
- أو تنوينٍ في صلةٍ أو غيرِها؛ نحوَ: وا[3] مَن نَصَرَ مُحمَّدا! ونحوَ: وا أبا بكرا!.
- أو ضمّةٍ إعرابيّةٍ أو بنائيّةٍ؛ نحوَ: وا مُنْذاهْ! في مَن اسمُهُ مُنْذُ.
- أو كسرةٍ كذلكَ؛ نحوَ: وا عبدَ الـمَلِكاهْ! وا حذاماهْ!.

فإنْ أوقعَ حذفُ[4] الضمّةِ أو الكسرةِ في لَبسٍ[5] أُبقِيا، وقُلبتِ الألفُ ياءً بعدَ الكسرةِ؛ نحوَ: وا غلامَكي!، وواواً بعدَ الضمّةِ؛ نحوَ: وا غلامَهو! وا غلامَكمُو![6]، لأنَّكَ لو أبقيتَ الألِفَ؛ لأوهمَ الإضافةَ إلى كافِ الـمُخاطَبِ وهاءِ[7] الغائِبةِ والـمُثنَّى.

[زيادةُ هاءِ السكتِ في آخِرِ الـمَندوبِ]

ولكَ[8] زيادةُ الهاءِ بعدَ ألفِ النُّدبةِ أو بدلِها[9] وقفاً؛ نحوَ: وا زيداهْ! [وا غلامَكمُوهْ!][10]

---

(١) في ق وب وس: لمضمر، وفي ع ود: المضمر.

(٢) في ب: وا رباه.

(٣) سقطت وا من ب.

(٤) في ق: حذفه.

(٥) في ق: اشتراك.

(٦) في ق: أو غلامكو.

(٧) في ق: وهي.

(٨) بعدها في ق: إلحاق.

(٩) في ق: وإبدالها.

(١٠) زيادة من ق وع ود.

واغلامَكمُوهْ![1] لأنَّ الغرضَ مدُّ الصوتِ والتطويلِ. وأفهمَ كلامُه أنَّها لا تُزادُ وصلاً؛ نعَم تُزادُ فيه ضرورةً[1]، مضمومةً ومكسورةً، ومِن ذلكَ قولُهُ:

١٧٢ - ألا يــا عَـمْــرو عَمْــراهُ[2]! وعـمـــرُو[3] ابْـــنَ الـــزُّبَيْراهُ![4]

وأجازَ الفرّاءُ[5] إثباتَها في الوصلِ بالوجهينِ.

[ثانياً: المفعولُ الـمُطلَقُ][6]

ولـمّا فرغَ مِن المفعولِ بِهِ [وما يتعلَّقُ بِهِ][7] شرعَ يتكلَّمُ على المفعولِ الثانِي، وهوَ المفعولُ الـمُطلقُ؛ أي الذي يصدُقُ عليهِ اسمُ مفعولٍ مِن غيرِ تقييدٍ، ومِن ثَمّ قدَّمهُ الزمخشريُّ[8] وابنُ الحاجِبِ[9] على المفعولِ بهِ بخلافِ بقيّةِ المفاعيلِ؛ إذْ صِدقُ المفعوليّةِ عليها مُقيّدٌ بالأداةِ.

[ضابِطُهُ]

وهوَ المصدرُ الفَضلةُ ـ أي الـمُستغنَى عنهُ ـ الـمُسلَّطُ عليهِ عامِلٌ ينصبُهُ مِن مـادّةِ لفظِـهِ؛ وذلكَ كـضربـتُ ضربـاً، أو عامِـلٌ مِن مَعنـاه بأنْ / ٧١ ب / وافَقَـهُ في

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٠.

(٢) في الأصل وا عمراه، والمثبت من ب.

(٣) في الأصل: وا عمرو، والمثبت من ب.

(٤) البيت من الهزج بلا نسبة في المقرّب ١/ ١٨٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٦، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٤٢.

والشاهد فيه: قوله (عمراه) حيث زيدت هاء السكت في حال الوصل ضرورة. والمندوب هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام وكان قد عُذِّب في السجن حتى مات فيه.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول المطلقُ، وهو المصدرُ الفضلةُ الـمُسلّطُ عليه عامِلٌ من لفظِهِ كربتُ ضرباً، أو من معناه كقعدت جلوساً» (انظر: شرح قطر الندى ص٢٢٤).

(٧) زيادة من ق وع وب ود.

(٨) انظر: المفصل في علم اللغة ص٤٥.

(٩) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨، ١/ ٣٠٠.

الـمَعنى ولمْ يكُنْ مِن مادّتِهِ؛ وذلكَ كـقعدتُ جُلوساً؛ ألا ترى أنَّهما مُتَّحِدانِ في الـمَعنى دونَ المادّةِ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالفضلةِ العُمدةُ؛ نحوَ: قيامُكَ قِيامٌ حَسَنٌ، وجَدَّ جَدُّهُ، وبِما بعدَها نحوُ: سمعتُ حديثَكَ، وقُمتُ إجلالاً لكَ.

وانتصابُ المصدرِ المرادفِ بالفعلِ المذكورِ هو مذهبُ المازنيِّ[1]، والمنقولُ عن الجمهورِ[2] أنَّ ناصبَهُ فعلٌ مِن لفظِهِ[3] مُقدَّرٍ.

[أقسامُهُ]

ثُمَّ المفعولُ الـمُطلقُ ثلاثةُ أقسامٍ:

١/ مُؤكِّدٌ لِعامِلِهِ؛ إنْ كانَ مَصدراً، وإلّا فالمصدرُ[4] المفهومُ مِنهُ؛ نحوَ: ضربتُ ضرباً، ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾[5]، وأنتَ مَطلوبٌ طَلَباً.

وهذا لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ باتّفاقٍ؛ لأنّه بمثابةِ تكريرِ الفِعلِ، ولأنَّهُ اسمُ جنسٍ مُحتَمِلٍ[6] للقليلِ والكثيرِ.

٢/ ومُبيِّنٌ لِنوعِ عامِلِهِ؛ بأنْ دلَّ على هيئةِ صدورِ الفعلِ: إمّا باسمٍ خاصٍّ؛ نحوَ: رجَعَ القَهْقَرى [وقعدَ القرفُصاءَ][7]، أو بإضافةٍ؛ كـضربتُ[1] ضربَ الأميرِ، أو بوصفٍ؛ كـضربتُ ضرباً أليماً، أو بلامِ العهدِ؛ كـضربتُ الضربَ؛ أي: الذي تعرفُهُ، ويُسمّى الـمُختصَّ.

---

(١) وتابعه المبرد والسيرافي واختاره الرضي (انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٣).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥.

(٣) في ق وع وب ود: لفظه.

(٤) في ب: فللمصدر.

(٥) سورة الصافات، الآية الأولى. والصافّات: هي الملائكة التي تصفّ أقدامها في الصلاة، أو تصفّ أجنحتها في الهواء واقفة منتظرة لأمر الله. (انظر: الكشاف ٤/ ٣٦).

(٦) في ب: يحتمل.

(٧) زيادة من ع.

ويجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ إنْ خُتِمَ[1] بتاءِ الوحدةِ؛ كضَرْبةٍ. وظاهرُ كلامِ سيبويهِ المنعُ، واختارَهُ الشلوبينُ[2].

٣/ ومُبيِّنٌ لِعددِ عاملِهِ؛ بأنْ دلَّ على مرَّاتِ صدورِ الفعلِ؛ كضربتُ ضربتَينِ وضرباتٍ.

وهذا جائزٌ تثنيتُهُ وجمعُهُ باتّفاقٍ[4]، وأدرجَهُ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ[5] في الـمُختصِّ، وجعلَ المفعولَ الـمُطلَقَ قِسمينِ: مُبهَماً ومُختَصّاً. فعلى هذا الـمُختَصُّ قسمانِ: معدودٌ وغيرُ معدودٍ.

وناصبُهُ إمّا فعلُهُ أو وصفُهُ كما مرَّ، أو مصدرٌ مثلُهُ؛ كعجبتُ مِن ضربِكَ ضرباً شديداً. وشرطُ الفِعلِ التصرّفُ والتمامُ[6]، والوصفُ الدلالةُ على الحدثِ.

[حذفُ عاملِ المفعولِ الـمُطلقِ]

وقد يُحذَفُ ناصِبُ غيرِ الـمُؤكِّدِ:

١/ جوازاً لِقرينةٍ حاليّةٍ أو مقاليّةٍ؛ كقولِكَ للقادمِ أو لِمَن قالَ سأقدُمُ عليكَ: خيرَ مَقْدَمٍ، أي: قَدِمْتَ.

٢/ ووجوباً[7]: سماعاً؛ نحوَ: سَقْياً ورَعْياً وحَمْداً وشُكْراً.

---

(١) في ق: كضربه.

(٢) في ق: اختتم.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ١١٥، وهمع الهوامع ٣/ ٧٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

(٦) في ق: المتصرف والتام.

(٧) فيجب الحذف إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، سواء كان الفعل مستعملاً كسَقْياً؛ أي: سقاك الله سقياً، أو مُهمَلاً كـ دَفراً - بمعنى نتناً -، فإن كان مهملاً قدّرنا لها فعلاً من معناها، كأنتنه الله دفراً - أي نتناً -. (انظر: الكتاب ١/ ٣١١-٣١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ٧٩).

وقِياساً[1] في مواضعَ[2]؛ نحوَ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[3]، وأنتَ سَيْراً سَيْراً، وما / ٧٢ أ / أنتَ إلّا سَيْراً، وهذا ابني[4] حَقّاً[5]، ولهُ عليَّ ألفٌ عُرفاً.

[الأصلُ في المفعولِ المطلقِ المصدريّةُ]

وأكثرُ ما يكونُ المفعولُ الـمُطلقُ مَصدراً ـ وهو اسمُ الحدثِ الجارِي على الفعلِ ـ وليسَ علماً، وقد ينفكُّ عن المصدريّةِ إلى ما هو جارٍ مَجراها، كما أنَّ المصدرَ يكونُ غيرَ مفعولٍ مُطلَقٍ، فبينَهما عمومٌ مِن وجهٍ، كما يُفهَمُ مِن التعريفِ معَ قولِهِ: وقد يَنوبُ عنهُ ـ أي: عنِ المصدرِ ـ غيرُهُ؛ فيُنصَبُ على أنّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ؛ لـما فيهِ مِن الدلالةِ على الـمَصدرِ.

---

(١) اختلف في جواز القياس على ما سُمِع من نحو سقياً ورَعْيا... ممّا هي دعاء للإنسان أو عليه، فقال سيبويه بعدم جواز القياس على المسموع، وقال الأخفش والمبرد بجواز القياس، وذهب أبو حيان إلى جواز القياس إذا كان للمفعول المطلق فعلٌ من لفظه وإلا فلا. (انظر: همع الهوامع ٢/ ٨٠).

(٢) من مواضع حذف عامل المصدر:

أ - ما وقع في تفصيل عاقبة طلب أو خبر، كما في الآية ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾.

ب - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير، نحو: أنت سَيْراً سيراً، أي أنت تَسيرُ سيراً...

ج - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بحَصْر، نحو: ما أنت إلا سيراً، أي...إلاّ يسيرُ سيراً.

د - ما وقع مؤكّداً لمضمون لجملة سواءً لم يتطرّق إليها احتمال، نحو: له عليّ دينار اعترافاً، أي: اعترف بذلك اعترافاً، أو تطرّق لها الاحتمال، فجاء المصدر لينفيه ويؤكد الجملة، نحو: هذا ابني حقّاً، أي أحقّه حقّاً.

(انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٢).

(٣) سورة محمد، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

(٤) في ق: النبي.

(٥) في بعدها في ع: وصدقاً.

[النائبُ عن المفعولِ المُطلقِ][1]

١/ فمِمّا[2] نابَ عن المُبيِّنِ للعددِ[3]:

أ - اسمُ الآلةِ[4]؛ كضربتُهُ سَوطاً، أي: ضرباً بالسوطِ[5]، فحُذِفَ الجارُّ والمَصدرُ، وأُقِيمَ ما بعدَهُ مَقامَهُ.

ب - واسمُ العددِ؛ نحوَ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[6]، أي: جلداً ثمانينَ جلدةً، فحُذِفَ المصدرُ وأُقيمَ العددُ مَقامَهُ.

٢/ ومِمّا نابَ عن المُبيِّنِ للنوعِ:

ما دلَّ على كليّةٍ، أو بعضيّةٍ مُضافاً للمصدرِ؛ نحوَ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[7]، أي: ميلاً كلَّ الميلِ، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[8].

٣/ ومِمّا نابَ عن المؤكِّدِ ما شاركَهُ في مادَّتِهِ، وهو ثلاثةٌ:

أ - اسمُ مصدرٍ؛ نحو: اغتسلَ غُسْلاً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد ينوب عنه غيرُه كـ: ضربتُه سوطاً، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، وليس منه ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾». (انظر: شرح قطر الندى ٢٢٤).

(٢) في ع: كما.

(٣) سقطت للعدد من ق.

(٤) في ب: عِدَد.

(٥) في باقي النسخ بسوط.

(٦) سورة النور، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.

(٧) سورة النساء، من الآية ١٢٩. وهي بتمامها ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

(٨) سورة الحاقة، الآية ٤٤.

ب - واسمُ عينٍ؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1].

ج - ومصدرٌ لفعلٍ آخَرَ؛ نحو: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[2].

د - وجعلَ في الأوضحِ[3] مِمّا نابَ عنهُ ما رادَفَهُ؛ نحوَ: أحببْتُهُ مِقَةً[4]، وفرحتُ جَذَلاً[5].

وليسَ مِنه - أي: مِن النائبِ عنهُ - صفتُه؛ كرَغَداً في قولِه تعالى: ﴿وَكُلَا[6] مِنۡهَا رَغَدًا﴾[7]، وإنَّما هو حالٌ مِن المصدرِ المفهومِ مِن الفعلِ، والتقديرُ: فكُلا حالةَ كونِ الأكلِ رغَداً، بدليلِ إقامتِهم الجارَّ والمجرورَ دونَ المصدرِ في قولِهم: سِيْرَ عليه طويلاً؛ فدلَّ ذلكَ على أنَّه حالٌ لا مصدرٌ، وإلَّا لجازَ[8] إقامتُهُ مَقامَ الفاعِلِ؛ إذِ المصدرُ يقومُ مقامَهُ باتّفاقٍ.

والقولُ بمنعِ إقامةِ صفتِهِ مقامَهُ تَبِعَ فِيه سيبويهِ[9]، لكنْ خالفَهُ[10] في الأوضحِ[11] تبعاً لابنِ مالكٍ[12].

---

(1) سورة نوح، الآية ١٧.

(2) سورة المزمل، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.

(3) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢١٣.

(4) وَمِقه - كورِثه - وَمْقاً ومِقةً: أحبَّهُ، فهو وامق. (انظر: القاموس المحيط - ومق).

(5) وجَذِل - كَفَرِح: فهو جَذِلٌ وجَذْلان. (انظر: القاموس المحيط - جذل).

(6) في الأصل: فكلا وهو تصحيف.

(7) سورة البقرة من الآية ٣٥، وهي بتمامها ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وعيشة رَغْد ورَغَد: واسعة طيبة (انظر: القاموس المحيط - رغد).

(8) في ق: جاز.

(9) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣.

(10) في ق وب وس ود: خالف.

(11) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢١٣.

(12) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

[ثالثاً: المفعولُ لَهُ][1]

والثالثُ مِن المفاعيلِ المفعولُ لهُ؛ أي الذي يُفعَلُ لهُ فِعلٌ / ٧٢ ب / ويُوقَعُ لأَجلِهِ.

[ضابطُهُ]

وهو المصدرُ القلبيُّ الفَضلةُ المُعلِّلُ ـ بكسرِ اللامِ ـ، أي: الواقعُ عِلَّةً لِحدثٍ قد شارَكَهُ ـ أي المُعَلَّلِ ـ وقتاً وفاعِلاً، أي: في الزمانِ والفاعلِ: سواءٌ كانَ باعِثاً وغايةً؛ كقمتُ إجلالاً لكَ، أم باعثاً فقط؛ كقعدتُ عن الحربِ جُبناً.

فإجلالاً مصدرٌ قلبيٌّ عِلّةٌ لِلقيامِ باعثةٌ عليهِ وغايةٌ[2] لهُ، وزمنُه وزمنُ القيامِ وفاعلُها واحِدٌ، وهو المُتكلِّمُ، وجُبناً مصدرٌ قلبيٌّ علّةٌ لِلقعودِ عنِ الحربِ باعثةٌ عليهِ وليستْ غايةً لهُ.

وعلامةُ المفعولِ لهُ وقوعُهُ في جوابِ: لِمَ فعلتَ؟.

وإنّما اُشْتِرطَ فيهِ أنْ يكونَ مصدراً؛ لأنّهُ علّةٌ للفعلِ، والعِللُ إنّما تكونُ بالمصادرِ لا بالذواتِ[3].

[محترزاتُ التعريفِ]

وخرجَ بهِ[4] غيرُهُ ـ كما سيأتي ـ، وبالقلبيِّ نحوُ: جئتُكَ قراءةً للعلمِ، كما اعتمدَهُ في الأوضحِ[5] تبعاً لابنِ الخبّازِ وغيرِهِ، وخالَفَهُ[6] في هذا الفارسيُّ[7]؛ فأجازَ جئتُكَ ضربَ زيدٍ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول له؛ وهو المصدرُ المُعلِّلُ لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً؛ نحو: قمتُ إجلالاً لكَ، فإنْ فقدَ المُعلِّل شرطاً جُرَّ بحرفِ التعليل، نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ و: إني لتعروني لذكراكِ هِزّةٌ، و: فجئتُ وقد نضّت لنومٍ ثيابَها». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٢٦).

(٢) في ع: غايته.

(٣) في ق رد: بالذات.

(٤) أي: المصدر، خلافاً ليونس، حيث أجاز مجيئه اسم ذات، نحو: أما العبيدَ فذو عبيد، وقد أنكره سيبويه. (انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٥، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤.

(٦) في باقي النسخ وخالف.

(٧) انظر: المسائل المنثورة ص١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٣.

أي: لتضربَهُ. ويُؤخذُ منهُ أنَّهُ لا يُشترَطُ الاتحادُ في الفاعِلِ أيضاً، وبالفضلةِ نحوُ: حصلَ لِي رغبةٌ في الخيرِ، وبالـمُعلَّلِ لِحدثٍ بقيّةُ المفاعيلِ؛ إذ لا تعليلَ فيها، وبما بعدَهُ ما اختلفَ فيه زمانُ العِلّةِ والـمَعلولِ، وما اختَلفَ فيه فاعلُهُما كما سيأتِي.

[حُكمُ المفعولِ لهُ إذا اختلَّتِ الشروطُ]

فإنْ فَقَدَ الـمُعَلَّلُ لحَدَثِ عاملِهِ شرطاً مِمّا شملَهُ التعريفُ جُرَّ وجوباً بحرفِ التعليلِ؛ وهو اللامُ ونحوُها مِمّا يُفهِمُ التعليلَ ـ وهو: مِن والباءُ وفي والكافُ ـ، والظاهرُ أنَّهم أرادوا بالشرطِ ما لا بُدَّ مِنهُ، وإلّا[1] ففيهِ نَظَرٌ:

١/ ففاقِدُ المصدريّةِ نحوُ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾[2]، فالمخاطَبونَ عِلّةٌ لِلخلقِ، وليسَ ضميرُهُم مصدراً؛ فلِذلكَ جُرَّ باللامِ، ومثلُهُ قولُهُ[3] ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[4] ـ: «إنَّ امرأةً دخلتْ النّارَ في هِرّة»؛ أي: لأجلِ هِرّةٍ.

٢/ وفاقدُ الاتحادِ في الفاعِلِ نحوُ:

١٧٣ - وإنِّي لتعروني لَذكراكِ هِزَّةٌ ... كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القطرُ[5]

---

(١) سقطت وإلا من ق.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٩، وسورة الشعراء من الآية ١٦٦، وسورة الروم من الآية ٢١. والآيات بتمامها على الترتيب: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: ٢٩، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ الروم: ٢١، ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ الشعراء: ١٦٦.

(٣) الحديث برواية أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ، رَبَطَتْهَا فَلَمْ تَدَعْهَا تُصِيبُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ، وَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَسْقِهَا حَتَّى مَاتَتْ. (انظر: صحيح البخاري ٣/ ١٢٠٥، برقم ٣١٤٠، وصحيح مسلم ٤/ ٢٠٢٢، برقم ٢٢٤٢، ومسند الإمام أحمد، باقي مسند المكثرين، رقم ١٠١٧٩).

(٤) بعدها في ق: ﷺ وشرّف وعظّم وكرّم.

(٥) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٧، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٧٩.

اللغة: تعروني: من عراه الأمر يعروه إذا نزل به وغشيه، والهزة: النشاط والارتياح والحركة، من هزّه وهزّ به إذا حرّكه، والقطر: المطر. (انظر: القاموس المحيط: هز ـ عرا).

والشاهد فيه: قوله (لذكراك) حيث جُرّ مع أنه مصدر يعلّل الفعل، لكن اختلاف الفاعلين أدّى إلى جر المصدر.

فالذكرى هِي علّةٌ عروِّ الهِزّةِ، وزمنُهما واحِدٌ، ولكنّ / ٧٣ أ / فاعلَهما مختلِفٌ، ففاعلُ العُرُوِّ الهِزّةُ، وفاعِلُ الذكرى هو الـمُتكلِّمُ؛ لأنَّ الـمَعنى لِذكري إيّاكَ، فلِذلكَ جُرَّ باللامِ. والهِزّةُ هي النشاطُ والارتياحُ. ومثلُهُ نحوُ[1]: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[2]، ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[3].

٣/ وفاقِدُ الاتّحادِ في الوقتِ نحوُ:

١٧٤- فجئتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابَها ... لدى السِّترِ إلّا لِبْسةَ المتفضِّلِ[4]

فالنومُ عِلّةٌ لِخلعِ الثيابِ، ولكنَّ وقتَها مختلِفٌ؛ فوقتُ الخلعِ سابقٌ على وقتِ النومِ. فلِذلكَ جُرَّ باللامِ، ونَضَتْ - بتخفيفِ الضادِ[5] الـمُعجمةِ - مِن النَّضْوِ[6] وهو الخلعُ. ولِبْسةَ - بكسرِ اللامِ - هيئةٌ مِن اللبسِ، والـمُتفضِّلِ هوَ الذي يبقَى في ثوبٍ واحِدٍ، ومثلُهُ: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ [أُعِيدُواْ فِيهَا][7] ﴾[8]، أي لأجلِ الغمِّ.

---

(١) سقطت نحو من ق.

(٢) سورة النساء، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾، والذين هادوا: هم اليهود، وسُمّوا بذلك لقولهم إنا هدنا إليك أي: تبنا ورجعنا (انظر تفسير ابن كثير ١/ ٥٥٣، وأيسر التفاسير ١/ ٦٤)

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. وهي بتمامها ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ١١٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٠.

اللغة: نضّت - بتخفيف الضاد وتشديدها-: خلعت، ولبسة الـمُتفضِّل: ما تلبسه وقت النوم من قميص وإزار.

والشاهد فيه: (لنومٍ) حيث جُرّ المصدر الـمُعلّل، لأن وقت الفعل ووقت المصدر الـمُعلَّل مختلفان.

(٥) سقطت الضاد من ق.

(٦) في ع: النضوض.

(٧) زيادة من ب.

(٨) سورة الحج، من الآية ٢٢. وهي بتمامها ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾.

واعلمْ أنَّ هذهِ الشروطَ مُعتَبَرةٌ لِجوازِ النصبِ لا لِوجوبِهِ وتعيُّنِهِ[1]؛ حتّى إنَّ المُستوفي لجميعِها يجوزُ فيهِ أنْ يُجَرَّ بحرفِ التعليلِ؛ كما قالَهُ في الألفيّةِ:

.........ولــيسَ يمتــنعُ مــعَ الــشروطِ.........[2]

سواءٌ كانَ مُجَرَّداً مِن أل والإضافةِ[3]، أم مُضافاً[4]، أم محلًّى بـألْ[5]، لكنَّ الأرجحَ في الأوَّلِ[6] النصبُ، وفي الثالثِ[7] الجرُّ، ويستويانِ في الثاني[8].

[رابعاً: المفعولُ فِيهِ][9]

والرابعُ مِن المفاعيلِ المفعولُ فيهِ، وهوَ الـمُسمَّى ظرفاً.

---

(١) في ق وع وس ود: تعيينه.

(٢) جزء من بيت لابن مالك، وهو مع ما قبله:

....، وإن شرطٌ فُقِـد

فاجـرره بالحـرفِ، ولـيس يمتـنع مـع الـشروط: كَلِـزُهدٍ ذا قَـنِعْ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٦).

(٣) نحو: مَنْ أَمَّكم لِرغبةٍ فيكم جُبِر ومن تكونوا ناصريه ينتصرُ.

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ﴾ - البقرة: ٧٤ -، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ - البقرة: ٢٦٥-. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٨).

(٥) أي المحلّى بأل، نحو قول الشاعر:

لا أقعـدُ الجـبن عـن الهـيجاء لـو تـوالت زمـر الأعـداء

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٨).

(٦) أي: المجرد من أل والإضافة.

(٧) في الأصل الثاني، والمثبت من باقي النسخ. والثالث هو المحلّى بأل.

(٨) في الأصل الثالث، والمثبت من باقي النسخ. والثاني هو المضاف.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعولُ فيه، وهو ما سُلِّط عليه عامِلٌ على معنى في من اسم زمانٍ كـ صمتُ يومَ الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً، أو اسم مكان مُبْهَم، وهو: الجهاتُ الستُّ كالأمامِ والفوقِ واليمينِ وعكسِهنّ، ونحوهنَّ: كعندَ ولدى، والمقادير: كالفرسخِ، وما صِيغَ من مصدر عامِلِهِ كـ قعدتُ مقعد زيدٍ» (انظر: شرح قطر الندى ص٢٢٩).

[ضابِطَهُ]

وهوَ ما سُلِّطَ عليهِ عامِلٌ ينصبُهُ مِن فعلٍ أو شِبْهِهِ، وإنْ لم يكنْ واقِعاً فيهِ على مَعنى في الظرفيَّةِ.

[مُحترزاتُ التعريفِ]

وخرجَ بِهذا القيدِ بقيَّةُ المفاعيلِ؛ فإنَّ تسلُّطَ العاملِ عليْها ليسَ على معنى فِي لـما[1] تقدَّمَ[2]، كما[3] في نحوِ: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[4]، ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[5]؛ فليسَ المنصوبُ فيهِما مفعولاً فِيه، بلْ مفعولاً[6] بِهِ لِوقوعِ الفِعلِ عليهِ لا فيهِ، وناصبُ حيثُ يعلمُ محذوفاً دلَّ عليهِ أعلمُ لا هو؛ لأنَّ اسمَ التفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ بِهِ إجماعاً. وقولُهُ مِن اسمِ زمانٍ بيانٌ لـما.

[أقسامُ اسمِ الزمانِ]

ثُمَّ اسمُ الزمانِ قِسمانِ: مُبهَمٌ ومُختَصٌّ، وذلكَ مُستفادٌ مِن قولِهِ صُمتُ يوماً أو[7] يومَ الخميسِ أو حيناً أو أسبوعاً:

١/ فالـمُبهمُ ما دلَّ على قدرٍ مِن الزمانِ غيرِ مُعيَّنٍ؛ كـوقتٍ وحينٍ وساعةٍ. ويُنصَبُ / ٧٣ ب / على جهةِ التأكيدِ المعنويِّ؛ لأنَّهُ لا يزيدُ على دلالةِ الفعلِ.

---

(١) في ق: كما.

(٢) أي: في المفاعيل السابقة، حيث عمل فيها عامُلها النصب لوقوعه على المفعول به، أو لوقوعه لأجله في المفعول لأجله، أو لوقوعه معه في المفعول معه أو لأنّه نفسه في المفعول المطلق.

(٣) سقطت كما من ق.

(٤) سورة النور، من الآية ٣٧. وهي بتمامها ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ﴾. وقد قرأ ابن كثير وحفص رسالته، وقرأ الباقون رسالاته. (انظر: تقريب النشر ص١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٣).

(٦) في ع ود: مفعول.

(٧) سقطت يوماً أو من باقي النسخ.

٢/ والـمُختَصُّ[1] بخلافِهِ؛ كأسماءِ الأيامِ.

قال[2] المراديُّ[3]: وأمّا المعدودُ فهوَ مِن قبيلِ الـمُختصِّ، خِلافاً لِمن جعلَهُ قِسماً ثالثاً انتهى. وعبارةُ الـمُصنِّفِ في الجامعِ[4]: وما صلحَ مِن الزمانِ جواباً لـ مَتى؛ كشهرِ رمضانَ فمختصٌّ، أو لكَم؛ كيومينِ فمعدودٌ، أو لهما فمُختصٌّ معدودٌ؛ كأسماءِ الشهورِ غيرَ ما أُضيفَ إليهِ شهرٌ، وهو الربيعانِ ورمضانَ، وغيرُهنَّ[5] مُبهَمٌ كحينٍ.

[أقسامُ اسمِ المكانِ]

أو اسمِ مكانٍ مُبهَمٍ - بالجرِّ-[6]؛ وهوَ ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينِهِ. وهذا القيدُ يُشعِرُ بأنَّ اسمَ الزمانِ ينتصبُ[7] مفعولاً فيه مُطلَقاً، وأنَّ اسمَ المكانِ لا ينتصبُ[8] مِنهُ إلَّا ما كانَ مُبهَماً.

وهوَ ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: الجهاتُ الستُّ؛ كالأمامِ والفوقِ واليمينِ وعكسِهِنَّ؛ أي: وراءَ وتحتَ وشِمالَ. وسُمِّيتِ الجهاتِ الستَّ باعتبارِ الكائنِ في المكانِ؛ فإنَّ لهُ ستَّ جهاتٍ، ونحوَهُنَّ في الإبهامِ كعندَ[9] ولَدى وناحيةٍ ومَكانٍ.

---

(١) والمختصّ من ظرف الزمان على قسمين: المختصّ المحدود؛ وهو ما له مقدار معلوم من الزمان، نحو: يومين. والمختصّ غير المعدود؛ كأعلام الأيام وما اختصّ بأل... (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩١).

(٢) في ق: قاله.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٥٨.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص١١٠.

(٥) في ب: وغيرهم.

(٦) عطفاً على قول ابن هشام: مِن اسم زمانٍ (انظر: الصفحة السابقة).

(٧) في ق وب وس: ينصب.

(٨) في ب: ينصب.

(٩) في ق وب وس: عندي.

وثانيها: المقاديرُ؛ أي: الدالّةُ على مَسافةٍ مَعلومةٍ، كـالفرسخِ والميلِ والبريدِ[1].

وثالثُها: ما صِيغَ ـ أي اشتُقَّ ـ مِن مَصدرِ عامِلِهِ الـمُسلَّطِ عليهِ؛ كـقعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ، ورميتُ مَرْمَى عمرٍو، وقُمْ[2] مَقَامَ خالدٍ، وأنا قائمٌ مَقامَكَ، وسرَّني[3] جُلوسِي مَجْلِسَكَ؛ فإنْ صِيغَ مِن غَيرِ مَصدرِ عامِلِهِ تَعَيَّنَ جرُّهُ بفي؛ كـجلستُ في مَرمَى زَيْدٍ. كما تعيَّنَ[4] ذلكَ معَ غيرِ هذهِ الأقسامِ الثلاثةِ مِن أسماءِ المكانِ؛ كـصليتُ في المسجدِ، وأقمتُ في الدارِ.

وأمّا نحوُ قولِهم دخلتُ الدارَ؛ فمنصوبٌ على المفعولِ بهِ توسُّعاً.

وشذَّ قولُهُم هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القابِلةِ ومَزْجَرَ الكلبِ إنْ قُدِّرَ عامِلُهُ مُستقرّاً أو نحوَه، فإنْ قُدِّرَ قعدَ في الـمَقعدِ، وزَجرَ في الـمَزجرِ، فلا شذوذَ.[5]

وما أفهمَهُ كلامُهُ مِن أنَّ الـمُفيدَ[6] لِلمقدارِ قِسمٌ مِن الـمُبهَمِ هو مذهبُ الجُمهورِ؛ نظراً إلى أنّه لا يَختصُّ بِبُقعةٍ مُعيَّنةٍ، وبعضُهُم[7] جعَلَهُ قَسيماً لهُ؛ / ٧٤ أ / نظراً إلى أنّهُ دالٌّ على كميّةٍ مُعيَّنةٍ، وهو ظاهرُ عبارةِ الشذورِ[8].

---

(١) فرسخ الطريق: ثلاثة أميال هاشمية أو اثنا عشر ألف ذراع، والفرسخ: السكون والساعة والراحة. والبريد: فرسخان أو اثنا عشر ميلاً (انظر: القاموس المحيط ‖ فرسخ/ برد).

(٢) في ق ود: قمت.

(٣) في ق: ضرني.

(٤) في ق وع وب: يتعين.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٤١٢-٤١٦، وشرح الكافية ١/ ٣٠٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٩.

(٦) في ق: القيد.

(٧) منهم أبو علي الشلوبين وأبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٠).

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص٣٠٨.

وما أفهمَهُ[1] أيضاً مِن أنَّ ما صِيغَ مِن مصدرِ عامِلِهِ قِسمٌ مِن الـمُبهَمِ مُخالِفٌ لـما في الأوضحِ والجامعِ والشذورِ[2] مِن أنَّهُ قَسيمٌ لَهُ لا قِسمٌ منهُ، وهوَ ظاهِرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ[3]، وصحَّحَهُ أبو حيّانَ[4]، ويُمكنُ حملُ ما في الألفيّةِ[5] عليهِ.

[حذفُ ناصبِ الـمَفعولِ فيهِ]

وقد يُحذَفُ ناصِبُ الـمَفعولِ فيهِ:

جوازاً لِدليلٍ؛ كقولِكَ: يومَ الجُمعةِ لِمَن قالَ: متَى صُمتَ؟.

ووجوباً؛ كما إذا وقعَ صِفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً[6].

[خامساً: المفعول معه][7]

والخامسُ مِن الـمَفاعيلِ المفعولُ معَهُ؛ أي: الذي يُفعَلُ معَه فِعلٌ. وأَخَّرَهُ لِلخِلافِ في كونِهِ قياسيّاً دونَ غيرِهِ، ولِوصولِ العامِلِ إليهِ بِواسطةِ الواوِ دونَ غيرِهِ، ولمْ يقعْ في القرآنِ بيقينٍ.

---

(١) في ع: أفهم.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٧، والجامع الصغير في النحو ص١١١، وشرح شذور الذهب ص٣٠٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٩-١٤٤٠.

(٥) يقول ابن مالك:

يقـــبلُهُ المكـــــان إلا مُـــبْهمــا ... وكـــلُّ وقـــتٍ قابـــلٌ ذاكَ، ومــــا

نحـــوُ الجهـــاتِ والمقاديـــرِ، ومـــا ... صيغَ مـن المصدرِ كمرمى مـن رمى

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٣-٤٨٤).

(٦) مثال وقوعه صفة: مررتُ بطائرٍ فوقَ غُصنٍ، ومثال الصلة: رأيت الذي عندك، ومثال الخبر: زيدٌ عندك، ومثال الحال: رأيت الهلال بين السحاب.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعولُ معَهُ؛ وهو اسمٌ فَضلةٌ بعد واوٍ أُريد بها التنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كسرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣١).

[ضابِطُهُ]

وهوَ[1] اسمٌ فضلةٌ واقعٌ بعدَ واوٍ أُريدَ بِها التنصيصُ على المعيَّةِ، حالةَ كونِها مَسبوقةً بفعلٍ ولو تقديراً، أو اسمٍ مُشتَمِلٍ على ما فيه حروفُهُ؛ أي: الفعلِ ومعناهُ. فالأوَّلُ كـسِرتُ والنيلَ، والثانِي أنا سائرٌ والنيلَ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها[2].

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالاسمِ غيرُهُ؛ نحوَ:

١٧٥- لا تـنهَ عــن خُلُــقٍ وتــأتِيَ مِـثلَهُ ....[3]

بناءً[4] على أنَّ الـمُؤَوَّل مِن أنْ والفعلِ لا يُسمَّى مفعولاً معهُ.

وبالفضلةِ العُمدةُ[5]؛ نحوَ: اشتركَ زيدٌ وعمرٌو.

وبالبعديَّةِ[6] بقيَّةُ المفاعيلِ، ومجرورُ معَ وباءِ الـمُصاحبةِ؛ نحوَ: جئتُكَ معَ زيدٍ، وبعتُكَ العبدَ بِثيابِهِ، وإنْ أفادَ المعيَّةَ.

ونحوَ: مزجتُ عَسَلاً وماءً؛ إذِ الواوُ فيه للعطفِ، والمعيَّةُ أُستُفيدَت مِن العامِلِ، ومعناها مُشاركةُ ما بعدَها لـما قبلَها في العامِلِ في وقتٍ واحِدٍ.

---

(١) في ق: هو.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٧-٢٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٣٩.

(٣) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٤٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨، ونُسب إلى غيره في الكتاب ٣/ ٤٢، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٤، وعجزه: عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ.

والشاهد فيه: (وتأتي) حيث جاءت واو المعية في الفعل المضارع المنصوب بأن مُضمرة وجوباً.

(٤) سقطت بناء من ق.

(٥) قبلها في ب: ذا.

(٦) في ع: وبالمعية.

وبما[1] بعدَها نحوُ: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ؛ لِعدمِ سبقِ شيءٍ مِن ذلكَ، ونحوُ: هـذا لكَ وأباكَ، فلا[2] يُتكلَّمُ بهِ[3] خِلافاً لأبِي عليٍّ[4]؛ لِعدمِ حروفِ[5] الفِعلِ، وإنْ كانَ فيه مَعنى أُنَبِّهُ وأُشِيرُ واستقرَّ[6].

قالَ بعضُ العلماءِ[7]: وإنَّما لم يُقدَّرِ الفعلُ فيهِ كما قدَّروهُ في: ما لكَ وزيداً؟ حيثُ / ٧٤ ب / أَوجبُوا فيهِ النصبَ على المفعولِ معَهُ؛ لقوّةِ الدّاعِي إلى تقديرِ الفعلِ في: ما لكَ وزيداً؟؛ بسببِ تقدُّمِ ما الاستفهاميّةِ التي هِي بالأفعالِ أَوْلى، وتأخُّرِ الجارِّ والمجرورِ؛ لاقتضائِهِ ما يتعلَّقُ بهِ وجوباً، بِخلافِ هذا لكَ وأباكَ؛ فإنَّهُ ليسَ فيه إلّا داعٍ واحدٌ، وهو تأخُّرُ الجارِّ والمجرورِ فافترقا اهـ.

[أحوالُ المفعولِ معَه] [8]

ثُمَّ الاسمُ الصالِحُ لِكونِهِ مَفعولاً معَه لهُ ثلاثُ حالاتٍ؛ وإليها أشارَ بقولِهِ:

١/ وقد يجب: أي النصبُ على المفعول معه؛ لـمانعٍ يمنعُ مِن العطفِ:

---

(١) في ق: وما.

(٢) في ق وب: ولا.

(٣) لأنَّ سيبويه يرى بأنّ العامل المعنوي ـ كحرف التشبيه واسم الإشارة والجار والمجرور ـ لا ينصب المفعول معه. (انظر: الكتاب ١/ ٣٠٧، ٣١٠).

(٤) هو الفارسي، حيث أجازه مستدلاً بقول الشاعر: هذا ردائي مطوياً وسربالاً، وأجيب بأنَّ العامل في سربالاً مطوياً. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٧).

(٥) في ق: حرف.

(٦) (ها) حرف تنبيه ومعناه أنبّه، و(ذا) اسم إشارة ومعناه أشيرُ، (لك) شبه جملة فهي مرتبطة بـ استقرَّ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٩٥).

(٧) هو خالد الأزهري. (انظر: شرح التصريح ١/ ٣٤٥، وحاشية الحمصي ٢/ ٩٥).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يجب النصبُ كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانَهُ، ومنه: قمتُ وزيداً ومررت بك وزيداً، على الأصحّ فيهما، ويترجّح في نحو قولكَ: كُنْ أنتَ وزيداً كالأخِ، ويضعفُ في نحو: قامَ زيدٌ وعمروٌ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٢).

أ . معنويّاً كانَ؛ كقولِكَ[1] لِمَن يَنهَى عن القبيحِ ويأتيهِ: لا تنْهَ عنِ القبيحِ وإتيانَهُ، فلَو عطفَ لكانَ الـمَعنى: لا تنهَ عنِ القبيحِ وعن إتيانِهِ، وهو[2] خِلافُ الـمَعنى الـمُرادِ[3]، بل فيهِ الأمرُ بتقريرِ القبيحِ وإتيانِهِ. ومِثلُهُ: ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ، واستوى الماءُ والخشبةَ[4].

ب. أو صِناعيّاً؛ ومِنهُ: قمتُ وزيداً، ومررتُ بكَ وزيداً، فلو عطَفَ لَلزمَ في الأوّلِ[5] العَطفُ على الضميرِ المرفوعِ الـمُتّصِلِ مِن غيرِ توكيدِهِ بِضميرٍ مُنفصِلٍ أو فاصلٍ ما، وفي الثاني العطفُ على الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ[6] إعادةِ الخافِضِ؛ وذلكَ لا يجوزُ على الأصحِّ[7] مِن القولَينِ فِيهما، ويترجَّحُ النّصبُ على القولِ الآخَرِ[8].

٢/ ويترجَّحُ في نحوِ: كنْ أنتَ وزيداً كالأخِ، مِن جهةِ الـمَعنى؛ إذ لَو عُطِفَ زيدٌ[9] على ما قبلَهُ لَكانَ الأمرُ مُتوجِّها إليهِ أيضاً، وأنتَ لا تريدُ أنْ تأمرَهُ، وإنَّما تُريدُ أنْ تأمرَ مُخاطَبَكَ بأنْ يكونَ معَه كالأخِ؛ كذا في الشرحِ[10]. قلتُ: مُقتضى هذا التعليلِ وجوبُ النصبِ[11] لا رُجحانيّتُهُ[12].

---

(١) في الأصل كقوله، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق: فهو.

(٣) بعدها في ب: به.

(٤) استوى هنا بمعنى ارتفع، ولو كانت بمعنى استقام لما امتنع العطف. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٩٦).

(٥) في ق: الأولى.

(٦) في ق: بدون.

(٧) هذا رأي البصريين خلافاً للكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور أو المرفوع دون فاصل أو إعادة للخافض. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألتان ٦٥ و٦٦، ٢/ ٤٦٣-٤٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٧).

(٨) أي: قول الكوفيين.

(٩) في ب ود: زيداً.

(١٠) انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٣.

(١١) لأنّ رجحان النصب يعني جواز العطف أيضاً، وقبول العطف يفسد المعنى بدليل قوله في المثال كن أنت وزيداً كالأخ فلو جاز العطف لقيل كالأخوين.

(١٢) في ق وب وس ود: رجحانه.

وبتقديرِ جوازِ الرفعِ بالعطفِ[1]، فظاهِرُ كلامِهِ أَنَّهُ مِن عَطفِ الـمُفرداتِ. وفيه نظرٌ؛ إذ شرطُ عطفِ الـمُفردِ على مثلِهِ صلاحيَّةُ الـمَعطوفِ أو ما في معناهُ لِمباشرةِ العامِلِ، وهو هُنا غيرُ صالِحٍ لِذلكَ[2]؛ إذ لو باشَرَهُ لَلزمَ أنْ يكونَ فِعلُ الأمرِ رافِعاً للظاهرِ، وهو مُمتنعٌ؛ ولِهذا قدَّرَ ابنُ مالكٍ[3] في نحوِ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ / ٧٥ أ / وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[4] فِعلاً محذوفاً؛ أي: وَلِيسكُنْ، وأقرَّهُ عليهِ في الـمُغنِي[5]، بلْ تابعَه عليهِ في الأوضحِ[6]. وأفهمَ قولُهُ كالأخِ أنَّ ما بعدَ الـمَفعولِ معَه بحسبِ ما قبلَهُ فقَطْ؛ فلا يجوزُ كالأَخوينِ.

٣/ ويضعُفُ[7] في نحوِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو؛ لأنَّ العطفَ هو الأصلُ، وقد أمكنَ بِلا ضعفٍ، ومثلُهُ: ما أنتَ وزيداً؟ وكيفَ أنتَ وقصعةً مِن ثريدٍ؟ والنصبُ يكونُ[8] فيهما بتكونُ[9] مُضمرَةً وليست ناقِصةً[10].

---

(١) فيُقال: كُنْ أنتَ وزيدٌ كالأخِ.

(٢) في ع: كذلك.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٥، وسورة الأعراف من الآية ١٩. وتمام آية البقرة ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، وتمام آية الأعراف ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٧٥٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٩٧.

(٧) أي: يضعف النصب على أنه المفعول معه مع جوازه، وذلك إذا تقدم على الواو جملة متضمّنة معنى الفعل، وجاء بعد الواو اسم لا يتعذّر عليه العطف نحو: ما أنت وزيدٌ؟ (انظر: الكتاب ١/ ٣٠٩-٣١٠).

(٨) سقطت يكون من ع وس ود.

(٩) في ق وب: والنصب فيهما بكان.

(١٠) وهذا اختيار أبي علي الفارسي والشلوبين، وخالفهم أبو حيان فرأى أنها (كان) الناقصة، و(كيف)، و(ما) في محل نصب خبرها مقدماً. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٩).

والأصحُّ[1] أنَّ عامِلَهُ ما سبقَهُ[2] مِن فعلٍ أو ما في معناهُ، وأنَّهُ مَقيسٌ[3]، وأنَّهُ لا يتقدَّمُ على الـمُصاحِبِ[4].

[الحالُ][5]

ولـمّا انتهى الكلامُ على المفاعيلِ، أخذَ يتكلَّمُ على بقيّةِ الـمَنصوباتِ، مُبتدِئاً بالحالِ، فقالَ: الحالُ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ لفظاً ومعنىً[6]، وهوَ الأفصحُ[7].

[أنواعُ الحالِ]

وهيَ نوعانِ:

- مؤكِّدةٌ؛ وستأتي[8].

---

(١) اختلف النحاة في ناصب المفعول معه على أقوال:

١ - ناصبه هو ما تقدّمه من فعلٍ وشبهه، وهو الذي صحّحه هنا، وعليه الجمهور.

٢ - ناصبه هو الواو لأنها مختصة بالاسم فعملت فيه، وهو قول الجرجاني وقد رُدّ عليه.

٣ - ناصبه هو فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجّاج.

٤ - ناصبه هو المخالفة، وهو عامل معنوي، ونسب إلى بعض الكوفيين.

(انظر: المقتصد ١/ ٦٥٩-٦٦١، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٣-١٧٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٥-١٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٦-١٧٨).

(٢) في ع: سبق.

(٣) في المسألة خلاف فبعض النحاة اقتصر فيه على السماع، والجمهور على أنّه قياسي. (انظر: همع الهوامع ٢/ ١٧٥).

(٤) في المسالة خلاف أيضاً فمنع الجمهور تقدّم المفعول معه على عامله ولا مصاحبه، خلافاً لابن جني الذي أجاز تقدّم مصاحبه عليه، نحو: استوى والخشبةَ الماءُ، ومنه قول الشاعر: عليك ورحمةُ الله السلامُ. (انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٨-١٧٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «بابُ الحال، وهو: وصفٌ فضلةٌ يقع في جوابِ كيف كـضربتُ اللصَّ مكتوفاً، وشرطها التنكيرُ». (انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٣٤-٢٣٥).

(٦) قال ابن منظور: الحالُ: كينةُ الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر، يُذكّر ويُؤنّث، والجمع أحوال، وأحوِلة... يُقال حالُ فلان حسنةٌ وحسنٌ، والواحدة حالة، يُقال: هو بحالة سوء، فمن ذكّر الحال جمعه أحوالاً، ومن أنثه جمعه حالات. (انظر: لسان العرب-حول).

(٧) في ق: الأصح.

(٨) انظر: ص٣١٢ من هذا الكتاب.

▪ ومُؤَسِّسةٌ؛ وهيَ ما لا يُستفادُ معناها بِدونِ ذِكرِها. وإليها أشارَ بقَولِهِ: وهو وَصْفٌ؛ ولو تقديراً، فَضْلةٌ ـ أي: ليسَ[1] أحدَ جُزئَيِ الكلامِ ـ يقعُ في جوابِ كَيفَ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالفَضلةِ نحوُ: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائِمٌ، وبِما بعدَها نعتُها؛ نحوَ: رأيتُ رجلاً فاضِلا، والتمييزُ؛ نحوَ: للهِ درُّهُ فارِساً؛ لِعدمِ صلاحيّتِها لِذلكَ[2].

[الحالُ مُشتقَّةٌ مُنتقِلةٌ]

والغالِبُ في الحالِ أنْ تكونَ مُنتقِلةً ـ أي: غيرَ لازِمةٍ لِصاحِبِها ـ مشتقّةً مِن المصدرِ؛ للدلالةِ على مُتَّصِفٍ بِها.

[أنواعُ صاحِبِ الحالِ]

وتأتِي مِن:

أ . الفاعلِ؛ كجاءَ زيدٌ راكِباً.

ب. ومِن المَفعولِ؛ كضربتُ اللصَّ مَكتوفاً.

ج . ومِنهما معاً؛ نحوَ: لقيتُه راكِبَينِ.

د . ومِن المُضافِ إليهِ إنْ[3] كانَ المُضافُ بعضَهُ؛ نحوَ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[4]، أو كانَ كبعضِهِ في صحّةِ حذفِهِ والاغتناءِ عنهُ بالمُضافِ إليهِ؛ نحوَ: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[5]، أو كانَ عامِلاً فِي الحالِ عملَ الفعلِ؛ نحوَ: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[6].

---

(١) في ق وس ود: ليست.

(٢) أي: للوقوع في جواب كيفَ.

(٣) في ق: إذا.

(٤) سورة الحجر، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾.

(٥) سورة النحل، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٦) سورة يونس، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

[الأصلُ تنكيرُ الحالِ]

والحالُ شرطُها ـ مِن حيثُ هِيَ ـ التنكيرُ؛ خِلافاً / ٧٥ ب / لِيونسَ والبغداديِّينَ[1] مُطلقاً، وللكوفيِّينَ[2] فِيما تضمَّنَ مَعنى الشرطِ[3]، وإنَّما شُرِط ذلكَ؛ لأنَّ المقصودَ بِها[4] بيانُ هيئةِ[5] صاحِبِها ـ أي: كيفيَّةُ وقوعِ الفِعلِ مِنه أو علَيهِ ـ وذلكَ حاصلٌ بلفظِ التنكيرِ فلا حاجةَ إلى تعريفِها[6]؛ صوناً للفظِ عنِ الزيادةِ والخروجِ عن الأصلِ لِغيرِ غرضٍ.

[تأويلُ الحالِ المعرفةِ إلى نكرةٍ]

وقد يقَعُ[7] بلفظِ المعرفةِ فيُؤَوَّلُ[8] بنكرةٍ، مُحافِظةً على ما استقرَّ لَها مِن لزومِ التنكيرِ؛ نحوَ: اجتهدْ وحدَكَ أي: مُنفرِداً، وادخُلوا الأَوَّلَ فَالأوَّلَ أي: مُرتَّبِينَ.

[شروطُ صاحِبِ الحالِ][9]

وشرطُ صاحِبِها ـ وهو مَنِ الحالُ وصفٌ لهُ في الـمَعنى ـ:

١/ التعريفُ؛ لأنَّهُ مُخبَرٌ عنهُ بِها في الـمَعنى، والأصلُ فيه التعريفُ.

---

(١) نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، فحملوها على قولهم: ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٠.)

(٢) في ب وس: والكوفيين.

(٣) نحو: عبدُ الله الـمُحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، والتقدير: إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساءَ. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٠).

(٤) في ع: منها.

(٥) في ع: لهيئة.

(٦) في ق وب وس ود: لتعريفها.

(٧) في ب: تقع.

(٨) في باقي النسخ: فتؤول.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: «وشرطُ صاحبها: التعريفُ أو التخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾، لِميّة موحِشاً طللُ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٦).

٢/ أو ما يقومُ مَقامَهُ مِن الـمُسوِّغاتِ في إيضاحِ الـمَعنى؛ وهوَ:

أ . إمّا التخصيصُ بوصفٍ أو إضافةٍ أو بمعمولٍ غيرِ مُضافٍ إليهِ.

ب. أو التعميمُ؛ بأنْ يتلوَ نفياً أو شبهَهُ مِن نهيٍ أو استفهامٍ.

ج . أو التأخيرُ؛ بأنْ يتأخَّرَ عنِ الحالِ.

فالأوَّلُ نحوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[١]؛ فخاشعاً حالٌ مِن ضميرِ الفاعِلِ في يخرجونَ، وهو أعرفُ المعارِفِ.

والثانِي نحوُ: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٢]؛ فسواءٌ حالٌ مِن أربعةٍ لاختصاصِها بالإضافةِ. ومنهُ قولُهُ:

١٧٦ - نجّيْتَ يا ربِّ نوحاً واستجبتَ لَهُ ... في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليمِّ مشحوناً[٣]

وقولُكَ[٤]: عجبتُ مِن ضربٍ أخوكَ شديداً[٥].

والثالثُ نحوُ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[٦]؛ فجملةُ لها مُنذِرونَ حالٌ مِن قريةٍ؛ لِوقوعِها في سياقِ النفيِ، ونحوُ:

---

(١) سورة القمر، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾، قرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (خاشعاً)، وقرأها الباقون (خُشَّعاً) ـ كجمع تكسير ـ وقرأها أبيّ وابن مسعود (خاشعةً). (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ١٧٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٢٤).

(٢) سورة فُصِّلت، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَـٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾.

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة وقد ورد في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٩.

اللغة: الفلك السفينة، والماخِر: من مخرت السفينة إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً.

والشاهد فيه: قوله (مشحوناً) حيث جاءت حالاً من فلك وهي نكرة قد خُصِّصت بالوصف ماخِرٍ.

(٤) وموطن التمثيل هنا مجيء شديداً حالاً من ضربٍ وهي نكرة خُصِّصت بمعمولها أخوك وهو فاعل لها.

(٥) في ق: عجبت من ضربك أخيك شديداً.

(٦) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

١٧٧ - .... لا يبغِ(١) امرؤٌ على امرئٍ مُستسهِلاً(٢)

وقولُهُ:

١٧٨ - يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترَى لِنفسكَ العذرَ في إبعادِها الأَمَلا؟(٣)(٤)

والرابعُ نحوُ:

١٧٩ - لِميَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ(٥)

---

(١) في الأصل يبغي، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هذا جزء بيت من ألفية ابن مالك والبيت بتمامه:

مِن بعدِ نفيٍ أو مضاهيهِ، كلا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلا

وموطن التمثيل: (مستسهلا) حيث جاءت حالاً من (امرؤ) وهي نكرة، وقد سوَّغ ذلك تخصيصها بوقوعها في سياق نهي وهو شبه نفي.

(٣) سقط عجز البيت من ق وب وس ود.

(٤) البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح عمدة الحافظ ص٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣١٦.

اللغة: حُمَّ قُدِّر وهُيِّئ، والعيش الحياة، صاحِ منادى مرخم أصله: صاحبي، فالشاعر هنا يلوم على مخاطبه تكالبه على الدنيا مع أنها فانية، فالاستفهام هنا إنكاري.

والشاهد فيه: في قوله (باقياً) حيث جاءت حالاً من عيش وهي نكرة، لكنها عامّة لوقوعها في سياق استفهام.

(٥) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٦، والكتاب ٢/ ١٢٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١.

اللغة: طَلَلٌ ما بقي مرتفعاً وشاخصاً من آثار الديار، موحشاً خالياً من أهله فصار سكناً للوحوش، خِلَل جمع خِلّة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

والشاهد فيه: (موحشاً) حيث جاءت حالاً من (طلل)، وهي نكرة سوَّغ مجيء الحال منها كونها متأخرة عن لفظ الحال. وقد اعتبر محمد محيي الدين رحمه الله أنّ صاحب الحال هنا (طلل) مسوّغة بالوصف (يلوح) لا بتقديم الحال، ثم إنّ (طلل) مبتدأ.

ولم يُجِزْ مجيء الحال من المبتدأ إلا سيبويه، فجاء البيت شاهداً لسيبويه.

فـمُوحِشاً حالٌ مِن طللٌ الذي هو صاحبُها، وسوَّغَ مجيءَ الحالِ مِنه تأخُّرُهُ عَنها، أو الوصفُ، أو هما. وقِيل: حالٌ مِن الضميرِ[1] في لِمِيَّةَ؛ وحينئذٍ / ٧٦ أ / لا يكونُ من قَبيلِ[2] تأخيرِ[3] الحالِ عَن صاحِبِها[4]. والقولانِ مبنيّانِ على جوازِ الاختلافِ بينَ عامِلِ الحالِ وصاحِبِهِ[5]، وصحَّحَهُ في الجامِعِ[6]، والمشهورُ المنعُ[7].

٣/ وقد يقعُ صاحِبُها نكرةً مِن غَيرِ مُسوِّغٍ، ومنهُ الحديثُ: «وصلَّى وراءَهُ رِجالٌ قياماً»[8]؛ فلا[9] يُقاسُ عليهِ عندَ الخليلِ ويونسَ[10].

---

(١) في الأصل ضمير، والمثبت من ع وب وس.

(٢) في ع: قبل.

(٣) في ب: تأخر.

(٤) هذه العبارة لا تستقيم إلا بحذف (لا) في قوله: وحينئذ لا يكون، فلعله وهم من النساخ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٠٠).

(٥) في ب: وصاحبها.

(٦) انظر: الجامع الصغير ص١١٧-١٢٣ حيث لم يورد شيئاً حول هذه المسألة.

(٧) هذا رأي الجمهور وخالفهم ابن مالك حيث جوّز بقلّة مجيء العامل في الحال مغايراً للعامل في صاحبها، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ - الأنبياء: ٩٢ - فـأمّة حال وعاملها (هذه)، وصاحب الحال (أمتكم) وعامله (إنّ). (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٦٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٢).

(٨) الحديث برواية عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. (انظر: صحيح البخاري ١/ ٢٤٤ برقم ٦٤٧، ٦٥٦، و سنن أبي داود ١/ ١٦٥، برقم ٦٠٥، ومسند أحمد ٦/ ٥٧، برقم ٢٤٣٤٨).

والشاهد فيه: (قياماً) وهي حال من (رجال)، وصاحب الحال نكرة غير مسوّغة وهذا من القليل.

(٩) في ق ود: ولا.

(١٠) خلافاً لسيبويه حيث جوز بكثرة مجيء الحال من النكرة غير المسوّغة، ومنه قولهم: عليه مائةٌ بِيضاً وفيها رجلٌ قائماً. (انظر: الكتاب ٢/ ١١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٣).

[تقدُّمُها]

ويجوزُ* تقدُّمُها(١) على صاحِبِها إلّا لمانعٍ(٢)، وكذا على عامِلِها؛ إذا كانَ فِعلاً مُتصرِّفاً أو صفةً تُشبهُهُ إلّا لمانعٍ أيضاً(٣)، وقد يجبُ في(٤) ذلكَ*(٥).

---

(١) في ق: تقديمها.

(٢) للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

١ - جواز تقديمها على صاحبها، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء ضاحكاً زيدٌ.

٢ - امتناع تقديمها، وذلك إذا وُجد مانع يمنع تقدّم الحال على صاحبها، كأن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعةً، أو أن يكون صاحبها منصوباً بكان أو ليت أو لعلّ أو فعل تعجب، نحو: ما أجمل هنداً مسرعةً!.

٣ - وجوب تقديمها على صاحبها، إذا كان مضافاً إلى ضميرها، نحو جاء منقاداً لعمرو صاحبه (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣١٨-٣١٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٨-١٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٥-٢٣٧).

(٣) للحال مع عاملها ثلاث حالات:

١ - جواز تقديمها على العامل إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه، ولم تنطبق عليه شروط الوجوب أو الامتناع، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ - القمر: ٧ -.

٢ - امتناع تقديمها على العامل وذلك في عدة صور منها:

أ - أن يكون العامل فعلاً غير متصرف، نحو: ما أحسن هنداً متجردةً!

ب - أن يكون العامل مصدراً، نحو: يعجبني ركوب الفرس مُسرَّجاً!

ت - أن يكون العامل متصلاً بلام ابتداء أو لام القسم، نحو: لأصبرُ محتسباً؛ والله لأقومنَّ طائعاً.

٣ - وجوب تقديمها على العامل وذلك إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين، أو كان الحال من ألفاظ الصدارة؛ نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً، وكيف جاء زيدٌ؟.

(انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٢-١٥٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٨٢-١٨٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٧-٢٤٠).

(٤) سقطت في من ع وب وس.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من د.

[حذفُها]

ويجوزُ حذفُها إلّا لمانعٍ؛ ككونِها:

- نائبةً عن خبرٍ؛ كضربِي زيداً قائِماً.
- أو جواباً؛ نحوَ: راكباً لِمَن قالَ: كيفَ جئتَ؟.
- أو مَنهيّاً عَنها؛ نحوَ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[1].

[حذفُ عامِلِها]

ويُحذَفُ عامِلُها: جوازاً[2]؛ كقولِكَ للمُسافرِ: راشداً مَهدِيّاً، أي: اذهبْ.

ووجوباً[3]؛ كضربِي زيداً قائِماً، وزيدٌ أبوكَ عطوفاً.

---

(١) سورة النساء من الآية ٤٣. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

(٢) يجوز حذف عاملها إذا وُجدت قرينة حالية، كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، أي: تذهب، أو قرينة لفظية نحو: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ (انظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٠).

(٣) يجب إضمار عامل الحال في صور أبرزها:

أ - إن جرت مثلاً، نحو: حَظِيِّينَ بناتٍ، صَلِفين كنّاتٍ ـ هو مثل يُضرب في أمر يعسر طلب بعضه ويتيسر بعضه الآخر ـ.

ب- أو بيّنت الحال ازدياد ثمنه أو نقصانه، نحو: بعته بدرهمٍ فصاعداً، وتصدّقَ زيدٌ بدينارٍ فسافلاً.

ج - أو نابت الحال عن خبر، نحو: ضربي زيداً قائماً.

د - أو أكّدت الحال مضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفاً.

(انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩، وشرح التصريح ١/ ٣٩٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٠٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[التمييزُ][1]

ومِن الـمَنصوباتِ التمييزُ؛ أي: الـمُمَيِّزُ ـ بِكسرِ الياءِ على البناءِ لِلفاعلِ ـ، لكنِ اشتُهِرَ إطلاقُ الـمَصدرِ عليهِ. والتمييزُ والتبيينُ والتفسيرُ ألفاظٌ مُترادِفةٌ.

[تعريفُهُ]

وهوَ اسمٌ فَضلةٌ نكرةٌ جامدٌ[2] غالِباً يفسِّرُ ما انْبَهَمَ مِن الذواتِ أو النِّسبِ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالفضلةِ غيرُها؛ نحوَ: زيدٌ قائِمٌ، وبالنكرةِ الـمَعرِفةُ؛ نحوَ: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، وقد يأتِي بلفظِ الـمَعرفةِ فيُؤَوَّلُ بِنكرةٍ مَعنى[3]؛ كقولِهِ:

١٨٠- .... وطـبتَ الـنفسَ يـا قـيسُ عـن عمـرِو[4]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ: والتمييزُ، وهو اسمٌ، فضلةٌ، نكرةٌ، جامدٌ، مُفَسِّرٌ لِما انبهَمَ من الذوات. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٧).

(٢) في ق وس: جامدة.

(٣) هذا على رأي الجمهور، أما الكوفيّون وابن الطراوة فأجازوا مجيء التمييز معرفة ولا تأويل عندئذ، واستدلّوا على ذلك بمجيئه مُعرّفاً بأل ومضافاً إلى معرفة، نحو قول أمية بن أبي الصلت:

إلى ردح مـــن الـــشيزى مـــلاءٍ ... لـــبابَ الـــبرُّ يُلـــبَكُ بالـــشهاد

فلباب: تمييز وهو مضاف إلى معرفة، وأوّله الجمهور على أنّه مفعول به بعد إسقاط حرف الجر، أما ما جاء معرّفاً بأل فأوّله النحاة على أنّ (أل) فيه زائدة. (انظر: شرح جمل الزّجاجي ٢/ ٢٨٨، وشرح التصريح ١/ ٣٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٩).

(٤) جزء بيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري مخاطباً قيس بن مسعود اليشكري في المقاصد النحوية ١/ ٥٠٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ٢٤٩، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص١٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨١، وتمام البيت:

رأيـــتـك لـــمّا أن عـــرفتَ وجوهـــنا ... صددت، وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرو

والشاهد فيه: (وطبت النفس) حيث جاء التمييز معرفة، وهذا ضرورة عند البصريّين أو مؤوّل بنكرة و(أل) فيه زائدة، أما الكوفيّون فيرَون جواز مجيء التمييز معرفةً واستشهدوا بهذا البيت.

أي نفساً، وبِها بعدَها سائِرُ الفضلاتِ كالحالِ؛ فإنّهُ مُبيِّنٌ لِلهيئةِ لا رافِعٌ لإبهامِ ذاتٍ ولا نِسبةٍ، وكالنعتِ؛ فإنَّه مخصِّصٌ أو مقيِّدٌ، ورفعُ الإبهامِ إنَّما حصلَ ضِمناً لا قصداً، ورُبَّ شيءٍ يُقصَدُ لِمعنىً خاصٍّ، وإنْ لَزِمَ مِنه معنىً آخَرُ.

[الفرقُ بينَ الحالِ والتمييزِ]

واعلمْ أنَّ التمييزَ كالحالِ مِن جهةِ كونِهِ: منصوباً وفضلةً ومُفسِّراً للإبهامِ[1]، إلَّا أنَّ الحالَ **تُخالِفُهُ**[2] **مِن**[3] **ثلاثةِ أوجهٍ**[4]:

أحدُها: أنَّها في الغالِبِ تكونُ مُشتقَّةً أو مُؤوَّلةً بِهِ[5]، والتمييزُ / ٧٦ ب / الغالِبُ فيهِ كونُهُ جامِداً[6]، ووقوعُهُ مُشتقّاً قليلٌ؛ نحوَ: للهِ درُّهُ فارِساً!.

ثانيها: أنَّها لِبيانِ الهيئةِ، وهو تارةً لِبيانِ الذواتِ[7]، وأُخرى لِبيانِ جِهةِ النِسبةِ.

ثالثُها: أنَّها تقعُ جُملةً أو ظرفاً بِخلافِهِ.

---

(١) أغفل المؤلّف هنا وجهين آخرين من وجوه الاشتراك بين الحال والتمييز وهما الاسمية والتنكير (انظر: مغني اللبيب ص٦٠٠).

(٢) في باقي النسخ يخالفه.

(٣) في ق: في.

(٤) ومن الفروق إضافة إلى ما ذكره الفاكهي:

- أنّ التمييز لا يتعدّد ولا يأتي مؤكّداً بخلاف الحال فإنها تتعدّد به، وتجيء مؤكّدة لعاملها.
- أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ ـ النساء: ٤٣ ـ بخلاف التمييز.
- أنّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً أو وصفاً مشتقاً بخلاف التمييز (انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٠٠-٦٠٤).

(٥) مثال الحال المشتقة: جاء زيدٌ ضاحكاً، ومثال الحال الجامدة المؤوّلة بالمشتق: رأيت علياً أسداً، أي: شجاعاً.

(٦) نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ ـ مريم: ٤ ـ، وطاب محمد نفساً.

(٧) في ق وع وس: الذات.

[أنواعُ التمييزِ][1]

وقدْ عُلِمَ مِمّا مرَّ أنَّ التمييزَ نوعانِ:

أوَّلاً/ تمييزُ نسبةٍ؛ وسيأتي[2].

ثانياً/ وتمييزُ مُفردٍ؛ وهو المُرادُ بِقولِهِ، وأكثرُ وقوعِهِ بعدَ:

١/ ما يفيدُ المقاديرَ مِن:

أ . مَساحةٍ؛ كجَرِيبٍ[3] نخلاً.

ب. أو كيلٍ؛ كقفيزٍ[4] بُرّاً، وصاعٍ تمراً.

ج . أو وزنٍ؛ كرطلٍ زيتاً، ومنوينِ عسلاً.

والجَرِيب مقدارٌ مُعيّنٌ مِن الأرضِ، ومنوينِ تثنيةُ مَناً[5] بالتخفيفِ والقصرِ كعَصا؛ وهو آلةُ الوزنِ يُعرفُ بِها مقاديرُ الموزوناتِ.

٢/ وقد يقعُ بعدَ ما يُشبِهُ المقاديرُ:

أ . شبهُ[6] المساحةِ؛ نحوَ: ما في السماءِ موضعُ راحةٍ[7] سحاباً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأكثرُ وقوعه بعد المقادير، كجَرِيبٍ نخلاً، وصاعٍ تمراً، ومنوين عسلاً، والعدَدِ؛ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾؛ ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكتَ؟». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٨).

(٢) انظر: ص ٣١٢ من هذا الكتاب.

(٣) الجريبُ من الطعام والأرض: مقدار معلوم... والجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة. والجريب: قدر ما يُزرع فيه من الأرض.. والجمع: أجرِبة وجُرْبان. (انظر: لسان العرب ـ جرب)

(٤) القفيز: مكيال ثمانية مكاكيك والمكُّوك: مكيالٌ يسع صاعاً ونصفاً، والقفيز من الأرض: قدرُ مئة وأربع وأربعين ذراعاً (انظر: القاموس المحيط ـ مكك، قفز).

(٥) المنا والمناة: كيلٌ أو ميزان، ويُثنّى منوان ومنيان، والمنا: رطلان. (انظر: القاموس المحيط ـ منا، مكك).

(٦) في ق: فيشبه، وفي ب وس ود: فشبه.

(٧) في ق: واحد.

ب. وشبهُ[1] الكَيلِ؛ نحوَ: نِحْيٍ سَمْناً[2].

ج . وشبهُ الوزنِ؛ نحوَ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[3]، وقولُهم[4]: على التمرةِ مثلُها زُبْداً يحتملُ الوزنَ والمساحةَ.

٣/ وقد يقعُ بعد ما هو فَرعٌ لهُ؛ نحوَ: هذا خاتمٌ حديداً؛ فإنَّ الخاتِمَ فرعُ الحديدِ.

٤/ وأكثرُ وقوعِهِ أيضاً بعدَ العددِ الصريحِ؛ وهوَ مِن أحدَ[5] عَشرَ فما فوقَها إلى تسعةٍ وتسعينَ بإدخالِ الغايةِ؛ نحوَ: ﴿[إِنِّي][6] رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[7]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[8]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[9] الآيةُ. وهكذا إلى آخِرِ ذلكَ؛ نحوَ: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[10].

---

(١) في ق: ويشبه.

(٢) النِّحي: الزِّقُّ، أو ما كان للسمن خاصة، كالنِّحْي والنَّحَى، وجمعها: أنحاء ونُحِيّ ونِحاء. والزِّقُّ هو السقاء، أو جلد يُجَزّ ولا يُنتف للشراب وغيره. (انظر: القاموس المحيط ـ زق، نحي).

(٣) سورة الزلزلة من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

(٤) هذا المثل سبق تخريجه في ص ١٦٦ من هذا الكتاب، والزُّبْد: زُبْد اللبن، وهو معروف. (انظر: القاموس المحيط ـ زبد).

(٥) في الأصل: إحدى والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) زيادة من ق وع ود.

(٧) سورة يوسف، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٨) سورة المائدة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

(٩) سورة الأعراف، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(١٠) سورة ص، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾.

[تمييزُ كمْ الاستفهاميّةِ]

ومِنه ـ أي: تمييزِ العددِ ـ تمييزُ[1] كمْ الاستفهاميّةِ؛ بأنْ تكونَ بِمعنى: أيُّ عددٍ؟، ويتعيَّنُ إفرادُهُ وكذا نصبُهُ؛ نحوَ: كمْ عبداً ملكتَ؟، ما لم تُجرَّ كمْ بحرفٍ كما سيأتِي، فعبداً منصوبٌ على التمييزِ لكمْ[2]، وهو[3] مفعولٌ مُقدَّمٌ كنايةً عن عددٍ مُبهمِ الجنسِ والمِقدارِ، ولهذا فَصَلَ تمييزَها[4] عمّا قبلَهُ.

[تمييزُ كمْ الخبريّةِ][5]

فأمّا[6] تمييزُ كمْ الخبريّةِ ـ بأنْ تكونَ بِمعنى عددٍ كثيرٍ ـ فمجرورٌ أبداً بإضافتِها إليهِ؛ حمْلاً لها على ما هي مُشابِهةٌ لهُ مِن العددِ، وهوَ حينئذٍ إمّا:

أ/ مُفرَدٌ، وهو / ٧٧ أ / أبلغُ وأكثرُ[7]؛ كتمييزِ المِائةِ فما فوقَها مِن المِئِينَ والأُلوفِ فإنَّه مجرورٌ مُفرَدٌ؛ فتقولُ: كمْ عبدٍ ملكتَ! بالجرِّ والإفرادِ، كما تقولُ: مائةَ عبدٍ، أو ألفَ غلامٍ ملكتُ. وفي مَعنى المُفردِ ما يؤدِّي مَعنى الجمعِ؛ نحوَ: كمْ قومٍ صدّقونِي!.

وقد تُميَّزُ المِائةُ بمفردٍ منصوبٍ؛ كقولِهِ:

١٨١ - إذا عاشَ الفتى مائتينِ عاماً ....[8]

---

(١) سقطت تمييز من ع.

(٢) في ق وع: بكم.

(٣) في ق وس: وهي.

(٤) في ق: تميّزه.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فأما تمييزُ الخبرية فمجرورٌ مُفْرَدٌ كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموعٌ كتمييز العَشَرةِ وما دونها (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٨).

(٦) في ع: وأما.

(٧) في باقي النسخ أكثر وأبلغ.

(٨) صدر بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ٤١، وعجزه: فقد أودى المسرّةُ والفتاءُ.

والشاهد فيه: (مائتين عاما) حيث جاء تمييز المائة مفرداً منصوباً، وهذا شاذ عند الجمهور خلافاً لابن كيْسان. (انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٧٢).

وقد تُضافُ إلى جمعٍ؛ نحوَ: ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[1] على قراءةِ الإضافةِ.

ب/ أو مجموعٌ؛ كتمييزِ العشرةِ مفردةً فما دونَها مِن التسعةِ إلى الثلاثةِ؛ فإنَّهُ مجرورٌ مجموعٌ إلَّا إذا كانَ بلفظِ المِائةِ ـ كعشرِ مائةٍ أو ثلاثمائةِ رجلٍ ـ فمَجرورٌ مُفرَدٌ، فتقولُ: كمْ رجالٍ ملكتَ، بالجرِّ والجمعِ، كما تقولُ: عشرةُ رجالٍ أو ثلاثةُ رجالٍ جاءوكَ.

وقد يكونُ تمييزُ العشرةِ فما دونَها اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ فيُجَرُّ[2] بمِن في الغالِبِ؛ نحوَ: عندِي ثلاثةٌ مِن الغنمِ، وعشرةٌ مِن القومِ، وقد يُجَرُّ بالإضافةِ؛ نحوَ: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3]، و«ليسَ فيما دونَ خمسِ ذودٍ صدقةٌ»[4].

وعبارتُهُ تُوهِمُ أنَّ الواحِدَ والاثنينِ يُميِّزانِ؛ وليسَ كذلكَ كما في الشذورِ[5]. وقد عُلِمَ مِن كلامِهِ ـ رحمَهُ اللهُ [تعالى][6] ـ أنَّ تمييزَ الأحدَ عشر[7] والتسعينَ وما بينَهما مُفردٌ منصوبٌ.

---

(١) سورة الكهف، من الآية ٢٥. والآية بتمامها ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾، قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير التنوين على الإضافة، حيث أوقعوا الجمع في سنين موقع المفرد، وهذا موضع الشاهد. وقرأ الباقون بتنوين (مائة)، وعليه فيكون سنين بدلاً من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين ولا شاهد في هذه القراءة. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٦٥).

(٢) في الأصل: مجرور والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة النمل، من الآية ٤٨، وهي بتمامها ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾.

(٤) الحديث برواية أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ مِنْ الإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق، رقم ١٣٥٥، وسنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، رقم١٣٣٢).

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦) زيادة من ق.

(٧) في الأصل عشر، والمثبت من ق وع وب وس.

وأمّا قولُهُ تَعالَى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[1] فالتمييزُ محذوفٌ؛ أي: فِرقةً، وأسباطاً بدلٌ مِن اثنتَي عشرةَ.

[إعرابُ تمييزِ كمْ الاستفهاميّةِ المجرورةِ بحرفِ جرٍّ][2]

ولكَ في تمييزِ كمْ الاستفهاميّةِ ـ إذا كانَ مُتَّصلا بِها[3] ـ المَجرورةِ بالحرفِ وجهانِ:

١/ جرٌّ بـمِن مُضمَرةً على الأصحِّ[4] ـ ويجوزُ إظهارُها ـ لا بإضافةِ كمْ إليهِ؛ لأنّها بمنزلةِ عددٍ مركَّبٍ، وهوَ لا يَعملُ الجرَّ في مُميِّزِهِ، فكذلكَ ما كانَ بِمنزلتِهِ.

٢/ ونصبٌ على التمييزِ؛ فتقولُ: بِكَم دِرهماً أو بِكمْ درهمٍ اشتريتَ عبدَكَ؟، / ٧٧ ب / وقيَّدَها بالمجرورةِ؛ لأنّها إذا لمْ تكُنْ كذلكَ وجبَ نصبُ تمييزِها[5]، كما إذا جُرَّتْ بالحرفِ ولم يتَّصِل بها[6].

[الفرقُ بينَ كمْ الاستفهاميّةِ والخبريّةِ]

وفي كلامِهِ دليلٌ على أنَّ كمْ اسمٌ سواءٌ كانت استفهاميّةً أم خبريّةً.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ولكَ في تمييز الاستفهاميّة المجرورة بالحرف جَرٌ ونصبٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٨).

(٣) سقطت بها من ق وس.

(٤) هذا رأي الجمهور وخالف الزجّاج حيث رأى أنّ التمييز مجرور بإضافة كم لا بإضمار مِنْ. (انظر: الكتاب ٢/ ١٦٠، وشرح شذور الذهب ص٣٣٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٨-٧٧٩، وشرح الأشموني ٤/ ٨٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٥).

(٥) نحو: كم شخصاً سافرَ؟

(٦) نحو: بكم فيه درهماً دفعتَ؟

ويشتركانِ في الاسميّةِ، والبناءِ على السكونِ، ولزومِ التصديرِ، والاحتياجِ إلى التمييزِ.

ويفترقانِ مِن عشرةِ أوجهٍ ذكرَها الأبناسيُّ[1] في شرحِهِ على الألفيّةِ[2].

[تمييزُ النسبةِ][3]

وأشارَ إلى النوعِ الأوّلِ بِقولِهِ: وقد[4] يكونُ التمييزُ مُفسِّراً لِلنِّسبةِ:

- في الجُمَلِ كما سيأتي.
- وفي الوَصفِ إلى مَرفوعِهِ؛ كـزيدٌ متصبِّبٌ عرَقاً، ومُحمّدٌ طيّبٌ نفساً.
- وفي الإضافةِ؛ كـأعجبني طِيبُ زيدٍ عِلماً، وقُربُ مُحمَّدٍ داراً؛ أي: طِيبُ علمِ زيدٍ، وقربُ دارِ مُحمَّدٍ[5].

---

(١) الأبناسيّ: هو إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي القاهري الشافعي برهان الدين أبو إسحق، عالم فقيه محدّث نحويّ، وُلد بأبناس من أعمال القاهرة، وتُوفّي ٨٠٢هـ، وله مصنّفات منها: الشذى الفيّاح في مختصر ابن الصلاح، وشرح ألفية ابن مالك..(انظر: بهجة الناظرين ١/ ٩٢، ٢/ ٩٣، ومعجم المؤلفين ١/ ١١٧).

(٢) والوجوه العشرة كما نقلها يس الحمصي في حاشيته على مجيب الندا كما يلي:

الأول: أنّ تمييز الاستفهامية أصله النصب، وتمييز الخبرية أصله الجرّ.

الثاني: أنّ تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً أو جمعاً، وإفراده أكثر وأبلغ.

الثالث: جواز الفصل بين الاستفهامية ومُميِّزها خلافاً للخبرية إلا في الضرورة.

الرابع والخامس: الاستفهامية تحتاج إلى جواب، ولا تدل على التكثير خلافاً للخبرية.

السادس: الاستفهامية لا يُعطف عليها بلا خلافاً للخبرية؛ فيُقال: كم رجلٍ جاءني لا رجلٍ ولا رجلين!.

السابع: الخبرية تختصّ بالماضي بخلاف الاستفهاميّة، فيُقال: كم عبداً سأملكه؟ وكم عبداً أملكه؟

الثامن: الخبرية تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهاميّة.

التاسع: المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام خلافاً للاستفهاميّة.

العاشر: الاستفهاميّة إذا فُصل عنها مُميِّزها بالظرف والمجرور وجب نصبه خلافاً للخبريّة. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٠٥).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويكونُ التمييز مُفسِّراً للنسبةِ: مُحوَّلاً؛ كـ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ و﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾، ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾، أو غيرَ مُحوَّلٍ؛ نحو: امتلأ الإناء ماءً (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٨).

(٤) سقطت قد من ع و س.

(٥) في الأصل: زيد، والمثبت من ق وع ود.

[أقسامُ تمييزِ النِسبةِ]

وهو قسمانِ؛ لأنَّهُ[1]:

١/ إمّا أنْ يكونَ مُحوَّلاً، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

أ - مُحوَّلٌ عن مُضافِ فاعِلٍ؛ كـ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[2]، أصلُهُ: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، فحُوِّلَ الإسنادُ عن الـمُضافِ إلى الـمُضافِ إليهِ، ثمّ جِيءَ بالـمُضافِ بعدَ ذلكَ تمييزاً مُبالَغةً وتأكيداً؛ إذ ذِكرُ الشيءِ مُجمَلاً ثمّ مُفسَّراً أوقعُ في النفسِ من ذكرِهِ مُفسَّراً أوّلاً.

ب- ومُحوَّلٌ عن مُضافِ مَفعولٍ؛ نحوَ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[3]، أصلُهُ: وفجَّرْنا عيونَ الأرضِ، فحُوِّلَ المفعولُ وجُعِلَ تمييزاً، وأُوقِعَ الفعلُ على الأرضِ.

ج - ومُحوَّلٌ عن مُضافِ غيرِهما؛ كمُحوَّلٍ عن مُبتدأٍ، وذلكَ بعدَ اسمِ التفضيلِ الصالحِ للإخبارِ بهِ عنهُ[4]؛ نحوَ: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[5]، أصلُهُ: مالِي أكثرُ، فحُذِفَ الـمُضافُ، وأُقيمَ ضميرُ الـمُتكلِّمِ مَقامَهُ، فارتفعَ وانفصلَ، فصارَ: أنا أكثرُ مِنكَ، ثُمّ جِيءَ بالمحذوفِ تمييزاً. ومثلُهُ: زيدٌ أكرمُ مِنكَ أباً، وأجملُ مِنكَ وجهاً.

٢/ أو غيرُ مُحوَّلٍ عن شيءٍ أصلاً؛ وهذا هو القِسمُ الثانِي، نحوَ: امتلأَ الإناءُ ماءً، وللهِ درُّهُ فارِساً، /٧٨أ/ ونحوِهِ مِمّا يفيدُ التعجُّبَ؛ لأنَّ مِثلَ هذا التركيبِ وُضِعَ ابتداءً هكذا غيرَ مُحوَّلٍ، وهو قليلٌ في الكلامِ.

---

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) سورة مريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾.

(٣) سورة القمر، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾.

(٤) في ق: وعنه.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾.

[مجيءُ الحالِ والتمييزِ مؤكِّدَينِ] [1]

والحالُ والتمييزُ قد يؤكِّدانِ؛ فلا يُفسِّرانِ هيئةً ولا ذاتاً، بل يفيدانِ مُجرَّدَ التأكيدِ:

فالحالُ [2] المُؤكِّدةُ ـ وهيَ ما يُستفادُ [3] مَعناها مِن غيرِها ـ ثلاثةُ أقسامٍ:

• لأنَّها إمّا مُؤكِّدةٌ لعامِلِها لفظاً ومعنىً؛ نحوَ [4]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [5]، أو معنىً فقطْ؛ نحوَ: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [6]؛ لأنَّ العُثُوَّ هو الفسادُ معنىً. ومثلُهُ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [7]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [8].

• وإمّا مؤكِّدةٌ لِصاحِبِها؛ نحوَ: ﴿لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [9]، ونحوَ: جاءَ النّاسُ قاطِبةً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يُؤكِّدانِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقولِهِ: مِنْ خيرِ أديانِ البريّةِ دينا، ومنه: بئسَ الفحلُ فحلُهُم فحلاً، خلافاً لسيبويه». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٣٨).

(٢) في ق وس: والحال.

(٣) في ع وب وس: استفيد.

(٤) طمس في ب في الأوراق ٨٩-٩١.

(٥) سورة النساء، من الآية ٧٩. وهي بتمامها ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٦٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(٧) سورة النمل من الآية ١٠، وسورة القصص من الآية ٣١. وتمام آية النمل ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، وتمام آية القصص ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْـَٔامِنِينَ﴾.

(٨) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

(٩) سورة يونس، من الآية ٩٩. وهي بتمامها ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾.

• وإمَّا لِمَضمونِ جملةٍ قبلَها مُركَّبةٍ[1] مِن اسمينِ مَعرفتَينِ جامِدَينِ[2]؛ كزيدٌ أبوكَ عطوفاً، فعطوفاً حالٌ مؤكِّدةٌ لِمضمونِ زيدٌ أبوكَ، وعامِلُها محذوفٌ وجوباً تقديرُهُ: أحقّهُ أو أعرفُهُ. ومثلُهُ قولُهُ:

١٨٢ - أنـا ابـنُ دارةَ معـروفاً بِهـا نَـسبي ....[3]

والتمييزُ المؤكِّدُ نحوُ قولِهِ ـ هو أبو طالب بن عبد المطلب ـ:

١٨٣ - ولقـدْ علمـتُ بـأنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ مِـن خـيرِ أديـانِ الـبريّةِ دِيـناً[4]

فـديناً تمييزٌ مُؤكِّدٌ كما قالَ ابنُ مالكٍ[5].

والجمهورُ منعوا وقوعَ التمييزِ مؤكِّداً، وأوَّلُوا ما وَرَدَ[6]. ووافقَهُم في الـمُغنِي[7]. ومنهُ على القولِ[8] بِجوازِ الجمعِ بينَ فاعِلِ نِعمَ وبئسَ الظاهرِ وتمييزِهِما قولُهُ:

---

(١) في ق: متركبة.

(٢) في ق: جامدتين.

(٣) صدر بيت من البسيط لسالم بن دارة من قصيدة يهجو فيها فزارة في الكتاب ٢/ ٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٨، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١١. وعجزه: وهل بدارةَ يا للناس من عارِ.
والشاهد فيه: (أنا ابن دارة معروفاً) حيث جاء الحال (معروفاً) مؤكّداً لمضمون الجملة (أنا ابن دارة) وعامل الحال محذوف وجوباً تقديره أُحَقُّ (ودارة) اسم لأمّه أو قبيلته.

(٤) البيت من الكامل لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/ ٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٨.
والشاهد فيه: (ديناً) حيث جاء تمييزاً مؤكّداً لمضمون الجملة السابقة أنّ دينَ محمد من خير أديان البرية.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٨.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٦٩. ومثال ما أوّله الجمهور قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ـ التوبة: ٣٦ ـ فاعتبروا (شهراً) تمييزاً مبيّناً لعامله مع أنّه مؤكّد لما فُهِم من إنّ عدة الشهور لكنّه بالنسبة إلى عامله (اثنا عشر) فهو مبيّن لا مؤكّد خلافاً لابن مالك.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٦٠٤.

(٨) في المسألة ثلاثة أقوال:
الأول: المنع مطلقاً عند سيبويه والسيرافي وجماعة.
والثاني: الجواز مطلقاً، قال به المبرد وابن السراج وصحّحه ابن مالك.

١٨٤- والتغلبيُّونَ بِئسَ الفحلُ فحلُهُمْ فحــــلاً، وأُمُّهُـــــمْ زلاَّءُ مِنطـــيقُ[1]

وصحَّحَهُ ابنُ مالكٍ، قالَ: لأنَّ التمييزَ قد يُجاءُ بِهِ توكيداً[2] كما سبقَ خِلافاً لسيبويهِ[3] وموافقِيه في منعِ ذلكَ؛ لاستغناءِ الفاعلِ بظهورِهِ عنِ التمييزِ الـمُبيِّنِ لهُ، فـفحلاً حالٌ عندَه مؤكِّدةٌ.

[ناصِبُ التمييزِ]

واعلم أنَّ ناصِبَ التمييزِ:

أ . مفسَّرُهُ؛ إنْ كانَ مُفرداً[4].

ب. والفعلُ أو شبهُهُ؛ إنْ كانَ نِسبةً[5].

والثالث: التفصيل حيث قيّده ابن عصفور بإفادة التمييز فائدة زائدة على الفاعل. نحو: نعم الرجلُ فارساً زيدٌ، وإلا فلا، نحو: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ٢/ ١٧٥-١٧٩، والمقتضب ٢/ ١٥٠، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢-١٣٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤١-١٤٢).

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص١٩٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤١، والمقاصد النحوية ٤/ ٧، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٥/ ٢٠٨.

اللغة: زلاّء المرأة قليلة لحم الإليتين، ومِنْطيق أي أنها تتأزّر بما يعظم عجيزتها. والبيت في هجاء الأخطل، حيث ذمَّ أصله، ونعتهم بالفقر الشديد وسوء العيش، مما يضطر نساءهم للخدمة والعمل، فذهب عنهن اللحم، وذلك مما تُذَمّ به المرأة عند العرب.

والشاهد فيه: (بئس الفحل فحلهم فحلاً) حيث جاء التمييز فحلاً مؤكّداً لفاعل بئس وهو الفحل، وفيه أيضاً شاهد على الجمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر وهو الفحل والتمييز فَحْلاً.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤١، ٣٤٧.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في الصفحة السابقة.

(٤) نحو: اشتريت عشرين كتاباً، وقد اختلف النحاة في توجيه هذا المميّز فقالوا لشبهه باسم الفاعل المجموع، نحو: هؤلاء ضاربون زيداً، لذا عمل فيما بعده.

(٥) نحو: طاب زيدٌ نفساً، وهو طيِّبٌ ـ معاملةً. فالعامل في هاتين الجملتين هو الفعل (طاب) وشبهه (طيِّبٌ)، وهذا هو رأي الجمهور، وخالفهم ابن عصفور فقال إنّ الناصب هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها.

ولا يتقدَّمُ / ٧٨ ب / على ناصبِه مُطلقاً[1] خِلافاً للكسائيِّ والمازنيِّ والـمُبرِّدِ في الفعلِ الـمُتصرِّفِ[2]، ووافَقَهُم في التسهيلِ والعمدةِ[3]، ونصَّ في الألفيَةِ[4] على قِلَّتِهِ.

ولكَ في تمييزِ الـمُفردِ جرُّهُ بإضافةِ الـمُفردِ إليهِ[5] إلَّا إذا كانَ الـمُفردُ عدداً، كـعشرينَ رجلاً، أو مُضافاً كـ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[6]، وجرُّهُ أيضاً بـمِن إلَّا إذا كانَ الـمُفردُ عدداً.

وأمّا تمييزُ النِسبةِ فلا يُجرُّ بالإضافةِ، ويُجرُّ بـمِن إذا كانَ غيرَ مُحوَّلٍ؛ نحوَ: ما أحسنَهُ رجلاً، ولله درُّهُ فارساً، ونِعمَ رجلاً زيدٌ[7]، بِخلافِ ما أحسنَهُ أدباً! وطابَ مُحَمَّدٌ نفساً، وزيدٌ أكثرُ مالاً.

(انظر: شرح جمل الزّجّاجي ٢/ ٢٩١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٥-٢٦٦).

(١) أي متصرفاً كان أو جامداً وهذا هو رأي جمهور البصريّين. (انظر: الكتاب ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ١٢٠ - ٢/ ٨٢٨، وشرح الكافية ٢/ ١٠٧).

(٢) نحو: نفساً طابَ زيدٌ، وعرقاً تصببتُ (انظر: المقتضب ٣/ ٣٦-٣٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢، وشرح العمدة ص٣٥٨-٣٥٩، وقد ذكر في شرح التسهيل ستة أوجه يرد فيها على سيبويه والجمهور ممن منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً.

(٤) قال ابن مالك:

وعامِلَ التميِيزِ قدِّم مُطلقا ... والفعلُ ذو التصريفِ نَزراً سُبِقا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٤).

(٥) نحو: اشتريت رطلاً لبناً، أو رطلَ لبنٍ، أو رطلاً من لبنٍ.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩١. وهي بتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾.

[المُستثنَى][1]

[ضابِطُهُ]

ومِنها المُستثنى؛ وهو - كما قالَ الرضيُّ[2] - المذكورُ بعدَ إلَّا أو إحدى أخواتِها مُخالِفاً لما قبلَها نَفياً وإثباتاً. وهو مِن حيثُ هوَ منصوبٌ وغيرُهُ[3]، وذِكرُ غيرِ المنصوبِ معَه إنَّما هو على سبيلِ الاستطرادِ، وإفادةٌ لِتمامِ القِسمةِ، وإنْ كانَ الكلامُ مِمّا ليسَ فيهِ[4].

[تعريف الاستثناء]

وأمّا الاستثناءُ فهوَ الإخراجُ[5] بإلَّا أو إحدى أخواتِها، حقيقةً أو حُكماً، مِن مُتعدِّدٍ.

وهو حقيقةٌ في المُتَّصِلِ[6]، مَجازٌ في المُنقطعِ[7].

[أدواتُ الاستثناءِ]

وأدواتُ الاستثناءِ ثمانيةٌ؛ وهي أربعةُ أقسامٍ:

- ما هوَ حرفٌ؛ وهو إلَّا.
- وما هوَ فِعلٌ؛ وهو ليسَ ولا يكونُ.
- وما هوَ مُشتَرَكٌ بينَ الفعلِ والحرفِ؛ وهو خلا وعدا وحاشا.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمُستثنى بإلا من كلامٍ تامٍّ موجَبٍ؛ نحوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٤٣).

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ١١٢.

(٣) أي: ممّا لا يعرب مستثنى فاعلاً كان كما في: ما قام إلا عليٌّ،أم خبراً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ -آل عمران: ١٤٤-.

(٤) في ع ود: وإن كان مما ليس الكلام فيه.

(٥) في ق وس ود: إخراج.

(٦) الاستثناء المتصل هو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً.

(٧) الاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ولكنه مقدّر الدخول فيه مجازاً، نحو: حضر المسافرون إلا حقائبهم.

• وما هوَ اسمٌ؛ وهو غيرُ وسِوى ـ بلغاتِها[1] ـ.

[أولاً: الـمُستثنى بـإِلّا][2]

وبدأ بالكلامِ على الـمُستثنَى بإلّا؛ لأنّها أصلُ أدواتِ الاستثناءِ، وغيرُها يُقدَّرُ بِها، وإنْ كانَ الأَوْلى البداءةُ بِما هو مُتعيِّنٌ نصبُهُ على كلِّ حالٍ، كالـمُستثنَى بليسَ ولا يكونُ كما فعلَ في الشذورِ[3].

[أحكامُ الـمُستثنَى بـإِلّا]

ثُمَّ الـمُستثنَى بـإِلّا لَهُ أحوالٌ؛ لأنَّهُ:

١/ إنْ كانَ مِن كلامٍ تامٍّ؛ بأنْ كانَ الـمُستثنَى مِنهُ مَذكوراً، مُوجَبٍ ـ بفتح الجيم ـ بأن لم يُسبَقْ بنفيٍ أو شبهِهِ؛ وجبَ نصبُهُ بِها[4] على الأصحِّ[5]، سواءٌ كانَ[6] الاستثناءُ:

---

(١) وهي: سِوىً، وسِواء، وسُوَىً، وسَواء (انظر: القاموس المحيط - سوا).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والمستثنى بإلاّ من كلام تام مُوجبٍ؛ نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾، فإن فُقِد الإيجاب ترجّح البدل في الـمُتصل؛ نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾، والنصب في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ ما لم يتقدم فيهما فالنصبُ، نحو قوله:

ومــــا لي إلا آل أحمــــدَ شـــيعةٌ ... ومــالِيَ إلا مــذهبَ الحــقِّ مــذهبُ

أو فُقد التمام فعلى حسب العوامل؛ نحو: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ ويُسمّى مُفرّغاً. (انظر: شرح قطر الندى ٢٤٤).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص٣٤٠.

(٤) في ق: بها نصبه.

(٥) في مسألة ناصب المستثنى أقوال أبرزها ما يلي:

أ - أنّه إلا وصحّحه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد في أحد قونيه، وهذا ما تبناه الفاكهي هنا.

ب - أنّه بما قبل إلا من فعلٍ ونحوه من غير أن يُعدّى إليه بواسطة إلا، وعُزي لابن خروف.

ج - أنّه بما قبل إلا مُعدًّى إليه بواسطتها وعليه السيرافي وابن البادش والفارسي وآخرون.

د - أنّه بـ أستثنى مضمراً، وعليه المبرد والزّجّاج، فيما نقله السيرافي.

هـ - أنّه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز، وصحّحه ابن عصفور.

(انظر: الكتاب ٢/ ٣١٠ و ٣٣٠، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ـ المسألة ٣٤-١/ ٢٦٠-٢٦٤، وشرح المفصل ٢/ ٧٦-٧٧، شرح جمل الزّجّاجي ٢/ ٢٥٦-٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٣ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٨).

(٦) في ق: أكان.

أ . مُتصلاً؛ ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1].

ب. أو مُنقطِعاً؛ نحوَ: قامَ القومُ إلّا حماراً. / ٧٩ أ /

ج . تأخَّرَ الـمُستثنَى عنِ الـمُستثنى مِنهُ؛ كما مرَّ.

د . أمْ تقدَّمَ؛ نحوَ: قامَ إلّا زيداً القومُ.

٢/ فإنْ كانَ الكلامُ تامّاً، ولكنْ فُقِدَ مِنهُ الإيجابُ؛ بأنِ اشتملَ على نفيٍ أو شبهِهِ ترجَّحَ:

عِندَ البصريِّينَ[2] البدلُ؛ أي: إتباعُ الـمُستثنَى للمُستثنى مِنه في إعرابِهِ بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ. والنسقُ عِندَ الكُوفيِّينَ[3] على النَّصبِ: في الاستثناءِ الـمُتَّصِلِ ـ بأنْ كانَ الـمُستثنَى مِن جنسِ الـمُستثنَى مِنهُ ـ، نحوَ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، برفعِ قليلٌ على أنّهُ بدلٌ مِن الواوِ في فعلوهُ، وقرأ ابنُ عامرٍ بالنصبِ على الاستثناءِ.

[دليلُ الترجيحِ عندَ البصريِّينَ]

والدليلُ على أنَّ الإتباعَ أرجحُ إجماعُ السبعةِ على قراءةِ[5] الرفعِ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[6]، وقولِهِ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[7].

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٤٩. وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

(٢) في ق وع ود: البصريّ.

(٣) في ق وع وس ود: الكوفيّ.

(٤) سورة النساء، من الآية ٦٦. فقد قرأ الجمهور قليلٌ على البدلية، أو النسق عند الكوفيين خلافاً لابن عامر، حيث قرأها قليلاً بالنصب على الاستثناء (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٤٣)، والآية بتمامها ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾.

(٥) سقطت قراءة من ق وع وس.

(٦) سورة النور، من الآية ٦. وهي بتمامها ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(٧) سورة الحجر، من الآية ٥٦. وهي بتمامها ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾.

ولا يمنعُ ترجيحَ(1) البدلِ تأخُّرُ صفةِ الـمُستثنَى مِنه عن(2) الـمُستثنَى؛ خِلافاً للمازِنِيِّ(3) كما سيأتِي(4).

وإذا تعذَّرَ البدلُ على اللفظِ أُبدِلَ على الـمَوضِعِ؛ نحوَ: ما جاءنِي مِن أحدٍ إلَّا زيدٌ، ولا أحدٌ فيها إلَّا عمرٌو، وما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعبأَ بِهِ، بالرفعِ في الثلاثةِ على البدليّةِ؛ حَملاً على المحلِّ، وبالنصبِ على الاستثناءِ.

[الخلافُ في الاستثناءِ الـمُنقَطعِ]

ويترجّحُ النصبُ على البدلِ(5) في الـمُنقطِعِ ـ بأنْ كانَ الـمُستثنَى مِن غيرِ جِنسِ الـمُستثنَى منهُ ـ عندَ بني تميمٍ؛ نحوَ: ما قامَ أحدٌ إلَّا حماراً، بالنصبِ على الاستثناءِ معَ جوازِ الرفعِ أيضاً على البدليّةِ(6)؛ إنْ صحَّ حذفُ الـمُبدَلِ مِنهُ، وإقامةُ(7) البدلِ مَقامَهُ استدلالاً بِقولِهِ:

---

(1) في ق وع وس ود: ترجّح.

(2) في ق ود: على.

(3) اختلف النحاة في مسألة تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه وحده كما في نحو ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ على أساس أنّ (صالح) نعت للمستثنى منه (رجل) وقد تقدّم المستثنى (أخوك) عليها، وأبرز الأقوال في حكم المستثنى هي:

١ - وجوب نصب المستثنى كحكمه إذا تقدّم على المستثنى منه نفسه، وهذا رأي المازني كما نقله ابن الخباز في شرحه على ألفية ابن معطي.

٢ - ترجيح نصب المستثنى على الإتباع، وهو للمازني كما في المقتضب وأوضح المسالك.

٣ - ترجيح الإتباع على النصب، وهو مذهب سيبويه واختاره المبرد.

٤ - استواء النصب والإتباع، وهو اختيار ابن مالك. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٦، والمقتضب ٤/ ٣٩٩-٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٢).

(4) انظر: ص ٣٢٠ من هذا الكتاب.

(5) في ع: البدلية.

(6) في ع: البدل.

(7) سقطت المبدل منه وإقامته من ع.

١٨٥- وبلــدةٍ لــيسَ بهـا أنـيسُ   إلَّا اليَعافـيرُ وإلَّا العِـيسُ[1]

ووجبَ عندَ الحِجازيِّينَ، وبلُغتِهم جاءَ التنزيلُ؛ نحوَ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2]، بالنصبِ في قراءةِ السبعةِ؛ ونحوَ: ﴿مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3]، بالنصبِ. وأُجيبَ عن البيتِ بأنَّ / ٧٩ ب / المُرادَ بالأنيسِ ما يُؤانِسُ؛ فهوَ أعمُّ مِن الإنسانِ، فيكونُ مُتَّصِلاً لا مُنقَطِعاً.

[أحكامُ تقدُّمِ المُستثنَى على المُستثنَى مِنه]

وهذا كلُّهُ ما لمْ يتقدَّمِ المُستثنَى على المُستثنَى مِنه فيهِما؛ أي: في المُتَّصِلِ والمُنقطِعِ الكائنَينِ في كلامٍ تامٍّ غيرِ مُوجِبٍ؛ فإنْ تقدَّمَ فالنصبُ حينئذٍ واجبٌ، كَقولِ الكُميتِ:

١٨٦- ومـا ليَ إلَّا آلَ أحمـدَ شِـيعةٌ   ومـا ليَ إلَّا مـذهبَ الحـقِّ مَـذهبُ[4]

---

(١) البيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجران العود في ديوانه ص٩٧، والكتاب ٢/ ٣٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١١٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥-١٨.
اللغة: اليعافير: جمع يعفور وهو ظبي بلون التراب، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة، وقد تستعار لبقر الوحش لبياضها. (انظر: القاموس المحيط ـ عفر، عيس).
والشاهد فيه: قوله (إلا اليعافير) حيث أبدل المستثنى من المستثنى منه مع أنّ الاستثناء منقطع، وهذا خاصّ بالتميميّين خلافاً للحجازيّين الذين يوجبون النصب. وقد وجه سيبويه هذا البيت توجيهين يخرجانه من الاستثناء المنقطع، فالأول أنه جعله من الاستثناء المفرّغ، لأنّ ذكر المستثنى منه (أنيس) مساوٍ لحذفه في المعنى فكأنه قال: (ليس بها إلا اليعافير)، والوجه الثاني أنّه توسع في معنى المستثنى(اليعافير) حتى جعله نوعاً من المستثنى منه، فالاستثناء عندئذ متصل، ومثل ذلك قولهم عتابُه السيفُ، حيث جعلوا العتاب أنواعاً، وجعلوا السيف نوعاً منه.(انظر: الكتاب ٢/ ٣١٩-٣٢٠، وشرح المفصل ٢/ ١١٧).
(٢) سورة النساء، من الآية ١٥٧. وهي بتمامها ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾.
(٣) سورة الليل، من الآيتين ١٩ و٢٠. وهما بتمامهما ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.
(٤) البيت من الطويل للكميت الأسدي من قصيدة هاشمية، وقد ورد في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢/ ١٦١.
والشاهد فيه: قوله (ما لي إلا آل أحمد) و(مالي إلا مذهب الحق) فكلا الجملتين تشتمل على مستثنى متقدّم على المستثنى منه، وهو واجب النصب، ولا يجوز فيه الإبدال حتى لا يتقدّم التابع على المتبوع.

وإنّما[1] امتنَعَ فيهِ الإبدالُ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على مَتبوعِهِ.

ومِثلُهُ في وجوبِ النصبِ عندَ المازنيِّ تقدُّمُ الـمُستثنَى على صفةِ الـمُستثنَى مِنهُ؛ نحوَ: ما أتاني أحدٌ إلَّا أباكَ[2] خيرٌ مِن زيدٍ، والرّاجحُ ما تقدَّمَ[3].

وأمّا تقدُّمُ الـمُستثنَى على جُزئَيِ الكلامِ ـ نحوَ: إلَّا زيداً ما جاءَ[4] أحدٌ ـ فغيرُ جائزٍ.

[الاستثناءُ الـمُفرَّغُ]

أو فُقِدَ التامُّ مِن الكلامِ الـمَنفيِّ ـ بأنْ لمْ يُصرَّحْ فيهِ بالـمُستثنَى مِنهُ ـ فعَلَى حسبِ العوامِلِ الواقِعةِ قبلَ إلَّا يكونُ الـمُستثنَى، ولا عملَ لـإلَّا فيهِ، بلِ العملُ لـما قبلَها:

- فإنِ اقتَضى الرّفعَ رُفِعَ ما بعدَها؛ نحوَ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾[5].
- أو النّصبَ نُصِبَ؛ نحوَ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[6].
- أو الجرَّ جُرَّ؛ نحوَ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[7].

ويُسمَّى هذا الاستثناءُ مُفرَّغاً؛ لأنَّ ما قبلَ إلَّا تفرَّغَ للعملِ فيما بعدَها، وإنْ كانَ الـمُستثنَى مِنه مُقدَّراً في التحقيقِ؛ لِجوازِ ما قامَ إلَّا هندٌ، وامتناعِ قامَ[8] هندٌ.

---

(١) نهاية الطمس في ب.

(٢) في ق: إياك.

(٣) انظر: ص٣١٨ من هذا الكتاب.

(٤) في ع: جاءني.

(٥) سورة القمر، من الآية ٥٠. وهي بتمامها ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾.

(٦) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بتمامها ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾.

(٧) سورة العنكبوت، من الآية ٤٦. وهي بتمامها ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾.

(٨) في الأصل ما قام، والمثبت من ق وع وس ود.

وشرطُ صِحّةِ التفريغِ تقدُّمُ نفيٍ أو شبهِهِ، فلَو قالَ: أو فُقِدا[1]؛ أي: التمامُ والإيجابُ؛ لَكانَ أَوْلى.

[ثانياً: المُستثنَى بغيرٍ وسِوى][2]

ويُستثنَى بغيرٍ وسِوىً خافِضَينِ لِلمُستثنَى دائماً بإضافتِهما إليهِ مُعرَبَيْنِ - أي: غيرٌ لفظاً وسِوىً تقديراً - بإعرابِ الاسمِ الذي يقعُ بعدَ إلّا؛ وهوُ المُستثنَى بِها على التفصيلِ السابِقِ: فيجبُ النصبُ في نحوِ: قامَ القومُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، ويترجَّحُ عندَ بني[3] تميمٍ في نحوِ:

/ ٨٠ أ / ما فِيها أحدٌ غيرَ أو سِوى زيدٍ[4]، والبدلُ في نحوِ: ما جاءَ أحدٌ غيرُ أو سِوى زيدٍ، وعلى حَسبِ ما يقتضيهُ العامِلُ مِن فاعلٍ أو مفعولٍ أو غيرِ ذلكَ في نحوِ: ما قامَ غيرُ أو سِوى زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ أو بِسِوى زيدٍ.

[الخلافُ في استعمالِ سِوى]

وكونُ سِوىً كغيرٍ فيما تقدَّمَ هو مَذهبُ الزجّاجِيِّ[5]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ[6]؛ لِورودِها:

- فاعلاً في حكايةِ الفرّاءِ: أتانِي سِواكَ[7].

---

(١) في ق وس ود: فقد.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويستثنى بغيرٍ وسوىً خافضَين مُعربَين بإعرابِ الاسمِ الذي بعد إلا (انظر: شرح قطر الندى ص٢٤٧).

(٣) سقطت بني من ق وس ود.

(٤) في الأصل حمار، والمثبت من ع وس ود.

(٥) في ق وس ود: الزجاج.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢-٢٣٣، ومغني اللبيب ص١٨٨.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨١.

• ومبتدأً في قولِهِ:

١٨٧ - .... فسِواكَ بائِعُها وأنتَ المُشتري[1]

• واسماً للَيسَ في قولِهِ:

١٨٨ - أأترِكُ ليلى ليسَ بيني وبينَها سِوى ليلةٍ إنّي إذاً لصبورُ[2]

• ومجرورةً في قولِهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[3] ـ: «دعوتُ ربِّي أنْ لا يسلِّطَ على أُمَّتِي عدوّاً مِن سِوى أنفُسِهِم»[4].

ومذهبُ الجمهورِ[5] أنَّها لا تُستعمَلُ إلَّا ظرفاً، ولا تخرُجُ عنهُ إلَّا في الضَّرورةِ.

---

(١) عجز بيت من الكامل لابن المولى محمد بن عبد الله في شرح ديوان الحماسة ص١٢٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٠٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٥، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٩٢، وصدره: وإذا تُباع كريمة أو تُشترى.

والشاهد فيه: (فسِواك بائعها) حيث جاءت سوى بمبتدأ بمعنى غير.

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ص١٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٩٣.

والشاهد فيه: (ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ) حيث جاءت (سوى) اسماً لليس، وهي بمعنى غير.

(٣) بعدها في ق: ﷺ وشرّف وكرّم وعظّم.

(٤) من حديث أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ ثُمّ إنّ الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإنّ أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأصفر، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإنّ ربي قال: يا محمد: إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يُردّ، وإنّي أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلّط عليهم عدوّاً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم مَن بأقطارها، أو قال: من بين أقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضا. قال أبو عيسى الترمذي هذا حديث حسن صحيح (انظر: صحيح مسلم ٤/ ٢٢١٥، برقم ٢٨٨٩، والمستدرك على الصحيحين ٤/ ٤٩٦، برقم ٨٣٩٠، وسنن الترمذي ٤/ ٤٧٢، برقم ٢١٧٦).

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣١، والمقرب ١/ ١٧٢.

وقالَ الرُّمّانِيُّ[1]: إنَّها تُستعمَلُ ظرفاً غالباً وكغيرٍ قليلاً، واختارَهُ في الأوضحِ والجامعِ[2].

[اللغاتُ في سِوىً]

وفيها أربعُ لغاتٍ[3]: كسرُ السينِ مقصورةً وممدودةً، وضمُّها مقصورةً، وفتحُها ممدودةً.

[ثالثاً: المُستثنى بخلا وعدا وحاشا] [4]

[أ/ استعمالُها كأفعالٍ ناصِبةٍ لِلمُستثنى]

ويُستثنَى بخلا وعدا مُجَرَّدينِ عنْ ما، وحاشا - ولا تصحبُ [ما][5] - نواصبَ للمُستثنَى على تقديرِ كونِها أفعالاً جامِدةً مُتعديةً إليهِ، استقرَّ[6] فاعِلُها فِيها، وهوُ عائِدٌ على اسمِ الفاعِلِ المفهومِ مِن الفعلِ السابِقِ، أو على البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابِقِ.

وجملةُ الاستثناءِ هل[7] هي حالٌ فمحلُّها النصبُ، أو مُستأنَفةٌ فلا محلَّ لها؟ قولانِ؛

---

(١) الرماني هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، ويعرف بالإخشيدي والورّاق، المتوفى ببغداد سنة ٣٨٤هـ، أديب نحوي لغوي فقيه مفسّر موسوعي، أخذ عن ابن السرّاج وابن دريد والزّجاج، من مصنفاته: كتاب سيبويه - وقد حققه المتولي رمضان أحمد وطبع في القاهرة ١٩٨٨-، والجامع الكبير في التفسير، ومعاني الحروف، والمبتدأ في النحو... وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١٤/ ٧٣-٧٨، وبغية الوعاة ١/ ٣٤٤، وشذرات الذهب ٣/ ١٠٩، وهدية العارفين ١/ ٦٨٣).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨١، والجامع الصغير في النحو ص١٣٣.

(٣) أي: سِوى، وسِواء، وسُوى، وسَواء.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وبخلا وعَدا وحاشا، نواصبَ أو خوافضَ، وبما عدا وليس ولا يكون نواصبَ.(انظر: شرح قطر الندى ص٢٤٧).

(٥) زيادة من باقي النسخ.

(٦) في ق وع وس ود: استتر.

(٧) سقطت هل من ع.

صحّحَ ابنُ عصفورٍ[1] مِنهُما الثانِي[2].

[ب/ أو استعمالُها كحروفٍ جارّةٍ للمُستثنَى]

أو خوافِضَ لهُ على تقديرِ كونِها حروفَ جرٍّ. واختارَ في الـمُغنِي أنّها غيرُ مُتعلِّقةٍ بشيءٍ، وفيهِ: يجوزُ في نحوِ: قامَ القومُ حاشاكَ كونُ الضميرِ منصوباً، وكونُهُ مجروراً؛ فإنْ[3] قلتَ: حاشايَ تعيّنَ الجرُّ، وحاشانِي[4] تعيّنَ النصبُ، وكذا القولُ في خلا وعدا انتهى[5]. / ٨٠ ب /

[مجيء حاشا اسماً]

وإذا ولِي حاشا مجرورٌ باللامِ، فارقتِ الحرفيّةَ قطعاً[6]؛ إذْ لا يدخلُ جارٌّ على جارٍّ. والصحيحُ[7] أنّها حينئذٍ اسمٌ مُنتَصِبٌ انتصابَ الـمَصدرِ الواقِعِ بدلاً مِن اللفظِ بالفعلِ،

---

(١) قلتُ: ما صحّحه ابن عصفور في المقرّب وشرح الجمل هو القول الأول، أي اعتبار جملة الاستثناء في محل نصب حال. (انظر: المقرب ١/ ١٧٣، وشرح جمل الزّجّاجي ٢/ ٢٦٥).

(٢) بل في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنّها في محل نصب وعليه ابن عصفور في المقرب.

والثاني: أنّها مستأنفة وعليه ابن عصفور كما في مغني اللبيب.

والثالث: جواز الوجهين وعليه السيرافي وابن هشام.

(انظر: المقرب ١/ ١٧٣، ومغني اللبيب ص٥٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٣).

(٣) في ق: فإذا.

(٤) في ق: أو حاشاني.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٧٣٢.

(٦) خلافاً لسيبويه وأكثر البصريين إذ التزموا القول بحرفيّتها، والصحيح جوازه لسماعه كقولهم: اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع (انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥، وشرح التصريح ١/ ٣٦٥).

(٧) اختلف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور باللام على ثلاثة أقوال:

١ - هي فعل، وقال به المبرّد وغيره كابن جني والكوفيّين.

٢ - هي اسم، وانتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل وهو رأي الجمهور، وصحّحه ابن مالك وابن هشام وأبو حيان والسيوطي.

٣ - هي اسم فعل بمعنى أتبرّأ أو برئت، قال به البعض. (انظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٧، ومغني اللبيب ص١٦٥، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٠٣-٣٠٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٥-١٥٣٦، والجنى الداني ٥٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٤).

ومعناهُ التنزيهُ، فمَن قالَ: حاشا لله؛ كأنَّهُ قالَ: تنزيهاً للهِ، واللامُ حينئذٍ مُقوّيةٌ للعاملِ؛ كما في نحوِ:

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1]. قالَ في الـمُغني[2]: ويُؤيِّدُ هذا قراءةُ بعضِهم: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[3] بالتنوينِ؛ فهذا كقولِهم: رعياً لكَ.

[تَعيُّنُ فعليّةِ ما خلا وما عدا ويُلحقُ بِها ليسَ ولا يكونُ]

ويُستثنَى بِما خلا، وما عدا، وليسَ، ولا يكون نواصبَ لِلمُستثنى فقَطْ، ولَو كانَ ما قبلَهُ منفيّاً، وإنّما وجبَ النصبُ بعد الأوَّلينِ لِوقوعِهما بعدَ ما المصدريّةِ التي لا يَليها الحرفُ، لكنْ نَصَّ في التسهيلِ[4] أنّها لا تُوصَلُ بفعلٍ جامِدٍ، فدخولُها على هذا مُشْكِلٌ[5].

وجوّزَ[6] بعضُهُم[7] الجرَّ بِهما[8] بتقديرِ ما زائدةً، وردَّهُ في الـمُغنِي.

---

(١) سورة هود من الآية ١٠٧، وسورة البروج من الآية ١٦. وتمام آية هود ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٦٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية ٣١، والآية ٥١. وهذه قراءة أبي السمّال، وقرأ الجمهور حاشَ دون ألف، وقرأ الحسن حاشْ وقرأ أُبَيّ وعبد الله حاشى الله - بالإضافة - (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٠٣). وتمام الآية الأولى ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ وتمام الآية الثانية ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦؛ قال ابن مالك: فإن الدليل يقتضي ألاّ توصل ما وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلاّ بفعل له مصدر مستعمل؛ حتى يُقدَّر الحرف وصلته واقعَين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أنّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصِل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل...

(٥) الإشكال هنا يكمن في كون خلا وعدا أفعالاً جامدة، وما المصدريّة لا تدخل إلاّ على فعل متصرّف حتى يمكن تأويله مع ما بمصدر مؤوّل.

(٦) في ع: وقد جوّز.

(٧) وقال به الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني.(انظر: مغني اللبيب ص١٧٩، والجنى الداني ٤٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٣).

(٨) في ع: بها.

[الخلافُ في إعرابِ ما في ما خلا وما عدا]

وموضعُ ما وصلتُها نَصْبٌ بلا خِلافٍ، لكنْ هل هوَ على الحالِ، والمعنى قاموا مُجاوِزينَ زيداً؟ أو على الظرفيّةِ على حذفِ مضافٍ؛ والـمَعنى: قاموا وقتَ مُجاوزتِهم زيداً؟ فيهِ قَولانِ[1].

وإنَّما وجبَ نصبُ الـمُستثنى بعدَ الأخيرَينِ؛ لأنَّهُ خبرُهُما، واسمُهُما مُستَتِرٌ فِيهما. والكلامُ فيما يعودُ عليهِ وفي مَحَلِّ الجملةِ كالكلامِ السابقِ في خلا وعدا وحاشا.

ولا يُستثنَى بـخلا وما بعدَها مُنقطِعاً[2]، وأفهمَ كلامُهُ أنَّ جوازَ الوجهينِ في خَلا وعَدا إذا تجرَّدا عَن ما، وأنَّ حاشا لا تقترنُ بـها[3]، وهو كذلكَ.

---

(١) بل في المسالة ثلاثة أقوال:

١- في محل نصب على الحال، قاله السيرافي.

٢- في محل نصب على الاستثناء انتصاب غير، قاله ابن خروف.

٣- في محل نصب على الظرفية لأنّ ما مصدرية ظرفية.

(انظر: الجنى الداني ٤٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٩٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤- ١٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٣).

(٢) أي: في الاستثناء المنقطع، فلا يجوز: حضر المسافرون ليس حقائبهم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠.

[المخفوضاتُ]

بابٌ في ذكرِ المخفوضاتِ؛ وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

أ . مخفوضٌ بالحرفِ.

ب. ومخفوضٌ بالمضافِ؛ ويرجعُ إليهما المَخفوضُ مِن التوابعِ.

ج . ومخفوضٌ بالـمُجاورةِ[1]؛ وأسقطَهُ لِشذوذِهِ كالمرفوعِ[2] بِها.

[أولاً: المخفوضُ بالحرفِ]

وقدَّمَ الأوَّلَ لأنَّهُ الأَصلُ، ثُمَّ إنَّهُ نوعانِ: ما يَجُرُّ الظاهِرَ والـمُضمَرَ، وما يَجُرُّ الظاهِرَ فقَطْ.

[١/ ما يجرُّ الظاهِرِ والـمُضمرِ][3]

وأشارَ[4] / ٨١ أ/ إلى الأوَّلِ مُبتدِئاً بِهِ لِعمومِهِ بقولِهِ: يُخفَضُ الاسمُ:

---

(١) نحو قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ حيث جُرَّ (خرب) بسبب مجاورته للاسم المجرور (ضبّ) ونحو: يا صاح بلِّغ ذوي الزوجات كلِّهم، حيث جرّ التوكيد (كلّهم) لمجاورته للمضاف إليه المجرور (الزوجات)، وأصله أن يكون منصوباً لأنّه توكيد لـ (ذوي) المفعول به، وقد اختلف العلماء في مسألة الخفض على الجوار على أقوال:

الأول: إثباته في اللغة، ويكون في النعت قليلاً والتوكيد نادراً، وهذا رأي جمهور البصريّين والكوفيّين.

الثاني: إنكاره وتأويل ما ورد منه، وقال بذلك السيرافي وابن جني وأوّلوا ما ورد.

الثالث: قصره على السماع، ومنع القياس عليه، وقال به الفراء. (انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، ومغني اللبيب ص٨١٥-٨٩٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٠-٤٤٢، وخزانة الأدب ٥/ ٩١).

(٢) ومثال المرفوع على الجوار قول المتنخل الهذلي:

(السالِكُ الثُّغرةَ اليقظانَ كالئُها ... مشْيَ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ)

و(الفُضُل) نعت (للهلوك) المجرورة، لكنّها رُفعت لمجاورتها للمرفوع (الخيعلُ).

(والهلوك: الفاجرة من النساء، والخيعل: الفرو، والفُضل: المرأة في ثوب واحد، والثغرة: ما يلي دار الحرب أو موضع المخافة من فروج البلدان، وكالئها: حافظها. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٤، والقاموس المحيط- خعل/ فضل/ ثغر/ كلأ).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ، يُخفض الاسم إمّا بحرف مشترك، وهو: مِن، وإلى، وعَن، وعَلى، وفي، واللام للقسم وغيره. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٤٩).

(٤) في باقي النسخ أكثر.

أ/ إمّا بحرفٍ مُشترَكٍ بينَ الظاهِرِ والـمُضمَرِ، وهو سَبعةٌ:

١/ مِن؛ نحوَ: ﴿ مِنكَ ومِن نوحٍ ﴾[1]، وهِيَ:

أ . لِبيانِ الجنسِ؛ نحوَ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[2].

ب. وللتبعيضِ؛ ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[3].

ج . ولابتداءِ الغايةِ مكاناً أو زماناً أو غيرَهما؛ نحوَ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[4]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[5]، ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[6].

د . وللبدلِ؛ نحوَ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[7].

هـ. وللتعليلِ؛ نحوَ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[8].

---

(١) سورة الأحزاب، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾.

(٢) سورة الحج، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾.

(٣) سورة البقرة من الآية ٨، وسورة العنكبوت من الآية ١٠. وتمام آية البقرة ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾. وتمام آية العنكبوت ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٤) سورة الإسراء من الآية ١، وهنا ابتداء الغاية المكانية. والآية بتمامها ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(٥) سورة التوبة من الآية ١٠٨، وهنا ابتداء الغاية الزمانية. والآية بتمامها ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾.

(٦) سورة النمل من الآية ٣٠، وهنا ابتداء الغاية فيما نُزِّل منزلة المكان. وتتمتها ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

(٧) سورة التوبة من الآية ٣٨، ومن الآخرة: أي بدلها. والآية بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

(٨) سورة نوح، من الآية ٢٥. قرأ أبو عمرو خطاياهم، وقرأ الباقون خطيئاتهم. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٣٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٥٨). والآية بتمامها ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾.

و . وللتأكيدِ بعدَ نفيٍ أو شبهِهِ؛ نحوَ:

١٨٩ - ....مـــا لـــباغٍ مِـــن مَفَـــرّْ[1]

و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2].

ز . وللاستعلاءِ؛ نحوَ: ﴿ونَصرناهُ مِن القومِ﴾[3].

ح. وللظرفيّةِ؛ نحوَ: ﴿ماذا خَلقُوا مِن الأرضِ﴾[4].

---

(١) جزء من بيت من ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:

وزِيـــدَ في نَفْـــيٍ وشِـــبهِهِ فَجَـــرْ ... نكـــرةً كـــما لـــباغٍ مـــن مَفَـــرْ

وقد اختلف النحاة في مجيئها زائدة للتوكيد، فجمهور البصريين اشترطوا لذلك شرطين: أن يكون مجرورها نكرة، وأن تُسبق بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، ووافقهم الأخفش في الشرط الثاني دون الأول، ووافقهم الكوفيّون في الشرط الأول دون الثاني.(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٧-١٩).

(٢) سورة فاطر، من الآية ٣. حيث جاءت (من) زائدة تفيد التوكيد. والآية بتمامها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية ٧٧. أي: على القوم. وتتمتها ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٤) سورة فاطر من الآية ٤٠، وسورة الأحقاف من الآية ٤. أي: في الأرض. وتمام آية فاطر ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾. وتمام آية الأحقاف ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ۖ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. ومن المعاني الأخرى لـ مِن:

١ - المجاوزة، فتكون بمعنىعن، كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ - الزمر: ٢٢ -، أي: عن ذكر الله.

٢ - انتهاء الغاية، نحو: قربت منه، أي: تقرّبت إليه.

٣ - الفصل، نحو قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ - البقرة: ٢٢٠ -.

٤ - الاستعانة، كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ - الشورى: ٤٥ - أي: بطرف خفي.

٥ - للقسم بالرب فقط، نحو: مِن ربّي إنّك لأشِرٌ. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣-١١، والجنى الداني ص ٣٠٨-٣١٥).

٢/ وإلى؛ نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(١) و﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(٢)، وهيَ:

أ . لانتهاءِ الغايةِ مُطلقاً؛ نحوَ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾(٣)، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾(٤).

ب. وللمُصاحبةِ؛ نحوَ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾(٥).

ج . وللظرفيّةِ؛ نحوَ:

١٩٠- فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنّني ... إلى النّاسِ مَطليٌّ بهِ القارُ أجربُ(٦)

---

(١) سورة المائدة من الآية ٤٨، والآية ١٠٥. وتتمتها ﴿...فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٥، وسورة يونس من الآية ٥٦، وهود من الآية ٣٤، والقصص من الآيتين ٧٠و٨٨، والروم من الآية ١١،..... وتمام آية البقرة ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٣) سورة الإسراء، من الآية ١. و(إلى) هنا تفيد انتهاء الغاية المكانية. والآية بتمامها ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٧. و(إلى) هنا تفيد انتهاء الغاية الزمانية. وتتمتها ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

(٥) سورة النساء، من الآية ٢. و(إلى) هنا بمعنى مع. والآية بتمامها ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

(٦) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص٧٣، ولسان العرب ـ طلى، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١٠١. اللغة: (القار): شيء أسود يُطلى به السفن والإبل، أو الزِّفت. (انظر: القاموس المحيط ـ قير).

والشاهد فيه: (إلى الناس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) الظرفية.

د . ولغيرِ[1] ذلكَ[2].

٣/ وعَن؛ نحوَ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[3]، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾[4]، وهيَ:

أ . لِلمجاوزةِ؛ كسرتُ عنِ البلدِ.

ب. ولِلبعديّةِ؛ نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[5].

ج . ولِلبدلِ؛ نحو: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[6].

د . ولِلاستعلاءِ؛ نحوَ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[7].

---

(١) في الأصل وغير والمثبت من ق وب وس.

(٢) من المعاني الأخرى لـإلى:

١/ بمعنى اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ ـ النمل: ٣٣ ـ أي لك.

٢/ بمعنى الباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ ـ البقرة: ١٤ ـ أي: بشياطينهم.

٣/ بمعنى مِنْ، كما في قول الشاعر: أَيُسقى فلا يَرْوى إليَّ ابنُ أحمرا، أي: مِنّي.

٤/ بمعنى التبيين، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ ـ يوسف: ٣٣ ـ لأنها بينت فاعلية مجرورها وذلك خاص بكل من صيغة التعجب والتفصيل.

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢-١٤، ومغني اللبيب ١٠٤-١٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣٢-٣٣٤).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٢٩. والآية بتمامها ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾.

(٤) سورة التوبة، من الآية ٤٣. والآية بتمامها ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(٥) سورة الانشقاق، من الآية ١٩. أي حالةً بعد حالةٍ. والآية بتمامها ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآيتين ٤٨ و١٢٣، أي بدلاً منها. والآيتان بتمامها ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٧) سورة محمد، من الآية ٣٨. أي: على نفسه. والآية بتمامها ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾.

هـ. ولِلتعليلِ؛ نحوَ: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[1].

و . ولغيرِ[2] ذلكَ[3].

٤/ وعَلَى؛ نحوَ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[4]، وهِيَ:

أ - للاستعلاءِ؛ أي: العُلوِّ، وهوَ حِسِّيٌّ - كما مرَّ - ومعنويٌّ؛ نحوَ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[5].

ب - ولِلمُصاحبةِ؛ نحوَ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾[6].

ج - ولِلظرفيةِ؛ نحوَ: ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[7].

---

(١) سورة التوبة، من الآية ١١٤. والآية بتمامها ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾.

(٢) في الأصل وغير والمثبت من ق وب وس.

(٣) من المعاني الأخرى لـ عن:

١ - أن تأتي بمعنى (في) الظرفية، كقول الأعشى: ولا تكُ عنْ حملِ الرِّباعةِ وانياً.

٢ - أو أن تأتي زائدة ضرورة، نحو قول الشاعر: فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفع.

٣- مرادفة لـ مِن، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ - الشورى: ٢٥ - أي: منهم.

٤- الاستعانة، نحو: رميت على القوس أي: بها. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨-٣٢، ومغني اللبيب ص ١٩٦-١٩٨).

(٤) سورة المؤمنون الآية ٢٢، وسورة غافر من الآية ٨٠. وآية غافر بتمامها ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٥. والآية بتمامها ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾.

(٦) سورة الرعد، من الآية ٦. أي: مع ظلمهم. والآية بتمامها ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾.

(٧) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. أي: في ملك سليمان. والآية بتمامها ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ....﴾.

د - ولِلمجاوزةِ؛ نحوَ:

١٩١ - إذا رضِيَتْ علَيَّ بنو قُشَيرٍ ....[1]

هـ - ولِلتعليلِ؛ نحوَ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[2].

و - ولغيرِ ذَلِكَ[3].

٥/ وفي؛ نحوَ: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾[4]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[5]، / ٨١ ب / وهي:

---

(١) صدر بيت من الوافر للقُحيف العُقيلي في شرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب ـ رضي، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١٣٥، وعجزه: لعمر الله أعجبني رضاها.
والشاهد فيه: (رضيت عليّ) أي: عنّي، لأنّ رضي تُعدّى بعَن لا على.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٨٥. أي: لهدايته إيّاكم. وهي بتمامها ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٣) من المعاني الأخرى لـ (على):
١ - أن ترد بمعنى مِنْ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ ـ المطففين: ٢ ـ أي: من الناس.
٢ - أن ترد بمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ ـ الأعراف: ١٠٥ ـ أي: بأن لا...
٣ - أن تكون زائدة للتأكيد، كقوله عليه السلام: من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه. أي: من حلف يميناً. (انظر: سنن النسائي ٧/ ١٠ برقم ٣٧٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢-٣٤، ومغني اللبيب ١٩٠-١٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥٥-٣٥٨).

(٤) سورة يونس من الآية ٩، وسورة الحج من الآية ٥٩، وسورة الصافات الآية ٤٣، وسورة الواقعة الآية ١٢. وتمام الآية في سورة يونس ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾.

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧١. قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب بهاء بعد الياء (تشتهيه) والباقون بحذفها (تشتهي). (انظر: الحجة في القراءات السبع ص٢١٠، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٩٧). والآية بتمامها ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ ۖ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ ۖ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

أ . لِلظرفيّةِ؛ أي: حلولُ الشيءِ في غيرِه حقيقةً أو مجازاً؛ قالَ الجُرجانِيُّ[1]. فالظرفيّةُ الحقيقيّةُ حيثُ كانَ لِلظرفِ احتواءٌ وللمظروفِ تحيُّزٌ؛ نحوَ: الدِّرهمُ[2] في الكيسِ، والمجازيّةُ إذا فُقِدَ الاحتواءُ؛ نحوَ: زيدٌ في البريّةِ، أو التحيُّزُ؛ نحوَ: في صدرِ فلانٍ عِلمٌ، أو فُقِدا معاً؛ نحوَ: في نفسِهِ عِلمٌ.

ب. ولِلمصاحبةِ؛ نحوَ: ﴿ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ﴾[3].

ج . ولِلسببيّةِ؛ نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾[4].

د . ولِلاستعلاءِ؛ نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[5].

هـ. ولغيرِ ذلكَ[6].

---

(١) هو علي الجرجاني في كتابه التعريفات ص١٤٣.

(٢) في ق: الدراهم.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ٣٨. أي: مع أمم. وتتمتها ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾.

(٤) سورة النور، من الآية ١٤. أي: بسبب إفاضتكم وخوضكم. والآية بتمامها ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٧١. أي: على جذوع النخل. والآية بتمامها ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾.

(٦) من المعاني الأخرى لـ(في):

١ – مرادفة الباء، كقول الشاعر:

ويــركبُ يــوم الــروعِ مــنا فــوارسٌ ... بـصيرون في طعـن الأباهـر والكُـلى

٢ – مرادفة إلى، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ – سورة إبراهيم: ٦ –، أي: إلى أفواههم.

٣ – المقايسة بين فاضل ومفضول، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ سورة التوبة: ٣٨.

٤ – التعويض، نحو: ضربتُ فيمن رغبتَ، أي: ضربت من رغبت فيه. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥-٢٨، ومغني اللبيب ص ص ٢٢٣-٢٢٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦٠-٣٦٢).

٦/ واللامُ[1]؛ نحوَ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾[2]، ﴿لَهُ فِيهَا﴾[3]؛ وهيَ:

أ . لِلمُلكِ؛ نحوَ: المالُ لِزيدٍ.

ب. ولِلاختصاصِ؛ نحوَ: ﴿الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ[4]﴾[5].

ج . ولِلاستحقاقِ؛ نحوَ: النارُ للكافِرينَ[6]؛ أي: عذابُها.

د . ولِلتعليلِ؛ نحوَ:

١٩٢ - وإنِّي لَتعـروني لِذكـراكِ هِـزَّةٌ ....[7]

أ . وللتعجُّبِ؛ نحوَ: للهِ درُّكَ فارِساً[8]!

ب. وللاستعلاءِ؛ نحوَ: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[9].

ج . ولِلقسمِ؛ نحوَ: للهِ لا يُؤخِّرُ الأَجلَ.

---

(١) وهي مكسورة مع كل ظاهر إلا مع الـمُستغاث المباشر ليا فمفتوحة؛ نحو: يا للهِ، ومفتوحة مع كل مضمر إلا ياء المتكلم فمكسورة. (انظر: مغني اللبيب ص٢٧٤).

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٤، وسورة الحديد من الآية ١، وسورة الحشر من الآية ١، وسورة الجمعة من الآية ١.. الخ. وتمام آية الحديد ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٣) في الأصل وق: له ما فيها وهو تصحيف إما بزيادة ما، والآية عندئذ ﴿لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ـ البقرة: ٢٦٦ -، أو بزيادة ها، والآية عندئذ ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ - البقرة: ٢٥٥ -.

(٤) في باقي النسخ: الجنة للمؤمنين، وهي عندئذ مثال لا آية كريمة.

(٥) سورة الشعراء من الآية ٩٠، وسورة ق من الآية ٣١، وتمامها مرتبة ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾. ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.

(٦) في ق: للكافر.

(٧) صدر بيت من الطويل مرّ الاستشهاد به ص ٢٩١. وعجزه: كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطر.
والشاهد فيه: (لذكراك) أي لأجل ذكراك.

(٨) سقطت فارساً من ق وع وس.

(٩) سورة الإسراء، من الآية ١٠٧. أي: يخرّون على الأذقان. وتمام الآية ﴿قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾.

د . ولِلعاقبةِ؛ نحوَ:

١٩٣- لِدُوا لِلموتِ وابنُوا لِلخرابِ فكُلُّكُمُ يصيرُ إلى الترابِ[1][2]

ط . ولِغيرِ ذلكَ[3].

٧/ والباءُ؛ ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ:

أ . لِلقسمِ؛ نحوَ: باللهِ لأفعَلنَّ وبهِ لتَفعلَنَّ.

ب. أو[4] غيرِهِ مِن تبعيضٍ؛ نحوَ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[5].

ج . واستعانةٍ؛ نحوَ: كتبتُ بالقلمِ.

---

(١) سقط عجز البيت من ق وع وس ود.

(٢) البيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص٣٣، والجنى الداني ص٩٨، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١٦٧.
والشاهد فيه: (لدوا للموت... للخراب) حيث جاءت اللام للعاقبة لا للتعليل، إذ لا يعقل أن يكون علة الولادة هي الموت، وسبب البناء هو الخراب.

(٣) من المعاني البارزة الأخرى لـاللام ـ التي ذكر لها النحاة نحواً من أربعين معنى، وحصر المرادي ثلاثين منها ـ:
١ - التعدية؛ نحو: ما أضربَ الرجلَ لأخيه!.
٢ - التوكيد، وهي الزائدة، نحو: أعطيت لصديقي هديةً.
٣ - انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ - فاطر: ١٣ - أي: إلى أجل مُسمى.
٤ - البعدية، نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ - الإسراء: ٧٨ - أي بعده.
٥ - تقوية العامل الضعيف ليأخذ معموله سواء ضَعُف لتأخره عن معموله؛ كقوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾- يوسف: ٤٣ -، أو ضعف بكونه فرعاً في العمل، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ - البروج: ١٦ -.
٦ - شبه التمليك، نحو قوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ - النحل: ٧٢ -.
الظرفية بمعنى في، نحو قوله تعالى ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ - الأنبياء: ٤٧ - أي في يوم القيامة.
الظرفية بمعنى عند، كقولهم: كتبته لخمسٍ خلونَ من شوال، أي عندها.
موافقة مِن، نحو: سمعتُ له صراخاً. أي: منه. (انظر: الجنى الداني ص ص ٩٦-١٠٩، ومغني اللبيب ص ص ٢٧٥-٢٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٧-١٧٠٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥-٢١٨).

(٤) في ق: و.

(٥) سورة الإنسان، من الآية ٦. أي منها. وهي بتمامها ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾.

د . وظرفيةٍ؛ نحوَ: ﴿ نجَّيْناهُم بِسَحَرٍ ﴾[1].

هـ. ومصاحبةٍ؛ نحوَ: أُدخُلُوا[2] باللصِّ.

و. وسببيّةٍ؛ نحوَ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[3].

ز. وتعويضٍ؛ نحوَ: بعتُ هذا بِهذا.

ح. وتوكيدٍ؛ نحوَ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]، و:

١٩٤- كَفَى بِجِسمِي نُحولاً أَنَّني رجلٌ ....[5]

ط. وبدلٍ؛ نحوَ: «ما يسرُّني أَنَّني[6] شهدتُ بدراً بالعقبةِ»[7].

ي. وتعديةٍ؛ نحوَ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[8].

---

(١) سورة القمر، من الآية ٣٤. أي: في سحر. وهي بتمامها ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

(٢) في ق وع وب وس: دخلوا.

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٥، وسورة المائدة من الآية ١٣. أي: بسبب نقضهم. وآية النساء بتمامها ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٤) سورة النساء من الآية ٧٩ و١٦٦، وسورة الفتح من الآية ٢٨. وآية النساء بتمامها ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط للمتنبي في ديوانه - بشرح العكبري - ٢/ ٤٣٤، والجنى الداني ص٥٣، ومغني اللبيب ص١٤٨، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، و١٢١. وعجزه: لولا مُخاطبتي إيّاك لم ترني.

موطن التمثيل:- لا للاستشهاد لأنّ المتنبي لا يحتجّ بلغته -: (بجسمي) حيث جاءت الباء زائدة.

(٦) في ق وب وس: أني.

(٧) الأثر للصحابي الجليل رفاعة بن رافع - من أهل العقبة - وكان يقول لابنه: ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة. (انظر: التاريخ الصغير ١/ ٢٤، و الإصابة ٢/ ٤٤٤، برقم ٢٥٤٦، و فتح الباري ٧/ ٣١٢، برقم ٣٧٧٢).

والشاهد قوله: (بدراً بالعقبة) أي: بدل العقبة، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر.

(٨) سورة البقرة من الآية ١٧. وتسمى هذا الباء باء النقل. (انظر: مغني اللبيب ص١٣٨). والآية بتمامها ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾.

ك. ومُجاوزةٍ؛ نحوَ: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[1].

ل. وإلصاقٍ حقيقةً؛ نحوَ: بِقلبِي غرامٌ؛ أي: لَصِقَ به؛ بِمعنى: قامَ بِه. أو مجازاً؛ نحوَ: مررتُ بزيدٍ؛ أي: ألصقتُ مُروري بِمكانٍ يَقربُ مِنهُ.[2]

[٢/ ما يجرُّ الظاهِرَ فقَط][3]

ثُمَّ أشارَ إلى الثانِي بِقولِهِ: أوْ مُختصّ بالظاهِرِ أي: بِخفضِهِ؛ وهوَ سبعةٌ أيضاً:

١/ رُبَّ؛ وهيَ[4] مَوضوعةٌ للتكثيرِ والتقليلِ، لكنَّ استعمالَها / ٨٢ أ / في الأَوَّلِ كثيرٌ، ومِنهُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[5].

ولها صدرُ[6] الكلامِ مِن بينِ أحرفِ الخفضِ. ولا يُجَرُّ بِها إلَّا فرداً خاصّاً مِن الظاهِرِ؛ وهوَ النَّكِرةُ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقَطْ؛ نحوَ: رُبَّ رجلٍ وأخيهِ. والغالِبُ في هذا الظاهِر وصفُهُ، كما أنَّ الغالبَ حذفُ مُتعلَّقِها، ومُضيُّهُ.

---

(١) سورة الفرقان، من الآية ٥٩. أي: عنه. والآية بتمامها ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾.

(٢) ومن المعاني الأخرى للباء: ١- الاستعلاء، كقول الشاعر: أربٌّ يبول الثعلبان برأسه، أي: على رأسه.
٢- الغاية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾ - يوسف: ١٠٠-، أي: إليَّ.
(انظر: مغني اللبيب ص ص ١٤٢-١٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣٥-٣٣٧).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: يُخفَض الاسم إمّا بحرف مشترك... أو مختصٍّ بالظاهر، وهو: رُبَّ، ومُذْ، ومنذُ، والكافُ، وحتى، وواو القسم، وتاؤه. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٤٩).

(٤) سقطت وهي من ق.

(٥) سورة الحجر من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾، قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بتخفيف الباء (رُبَما)، والباقون بتشديدها (رُبَّما)، (انظر: الحجة في القراءات السبع ص١١٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤٥).

(٦) في الأصل: مصدر، والمثبت من ق وع وب وس.

وقد تُحذَفُ فيجبُ بقاءُ عملِها، وذلكَ بعدَ الواوِ كثيرٌ؛ كقولِهِ:

١٩٥- وليلٍ كموجِ البحرِ أرخَى سدولَهُ ....(١)

وبعدَ الفاءِ قليلٌ؛ كقولِهِ:

١٩٦- فَمِثْلِكِ حُبلَى قد طرقْتُ ومُرضِعٍ ....(٢)

وبعد بَلْ أقلُّ؛ كقولِهِ:

١٩٧- بلْ بلدٍ ملءُ الفِجاجِ(٣) قَتَمُهْ(٤)

وقد تَجرُّ رُبَّ ضميرَ الغيبةِ؛ فيلزمُ إفرادُهُ وتذكيرُهُ وتفسيرُهُ بتمييزٍ(٥) مُطابِقٍ لِلمعنَى؛ نحوَ: رُبَّهُ رجلاً أو امرأةً أو رجلينِ أو رِجالاً أو نِساءً.

---

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ و٣/ ٢٧١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠. وعجزه: عليّ بأنواع الهموم ليبتلي.
اللغة: سدوله: واحدها سِدْل وهو السّتر، يبتلي: يختبر ويمتحن.
الشاهد فيه: (وليلٍ) حيث جُرّ برب المحذوفة بعد الواو، وهذا كثير في اللغة.

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص١٢، والكتاب ٢/ ١٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١٩٣، وعجزه: فألهيتُها عن ذي تمائم مُحوِلِ.
اللغة: طرقت: من الإطراق، وهو الإتيان ليلاً، تمائم: جمع تميمةٍ، وهي ما يُعلّق على جبهة الصبي لتقيه من العين، مُحْوِل: هو الطفل إذا مرّ عليه حول.
الشاهد فيه: (فمثلك) حيث جُرّ مثل برب المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل.

(٣) طمس في الأصل، والمثبت من ق وع وب وس.

(٤) البيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٥٠، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ١١٤، وبعده: لا يُشترى كَتّانُهُ وجَهْرَمُه.
اللغة: الفِجاج: جمع فَجّ، وهو الطريق الواسع بين الجبلين، القتم: الغبار، والجهرم: البساط.
الشاهد فيه: (بل بلدٍ) حيث حذف حرف الجر ربّ وأبقى عمله بعد بل، وهذا قليل في اللغة.

(٥) في ق: بتميّز.

٢-٣/ ومُذْ ومُنْذُ؛ ولا تَجُرُّ[1] بِهِما إلَّا نوعاً خاصّاً مِن الظاهِرِ؛ وهوَ الزمنُ الـمُتَحيِّنُ[2] غيرُ الـمُستقبَلِ:

ماضِياً كانَ؛ وهُما فيه لابتداءِ الغايةِ، نحوَ: ما رأيتُهُ مُنذُ[3] يومِ الجمعةِ.

أو حاضراً؛ وهما فيه للظرفيّةِ، نحوَ: ما رأيتُهُ منذُ[4] يومِنا.

قالَ في الجامِعِ[5]: ولكَ رفعُ تالِيهما خبراً عَنهُما؛ فمَعناهما الابتداءُ أو[6] الأمدُ. ويَرِدانِ[7] ظرفَينِ مُضافَينِ لِلفعليّةِ بكثرةٍ والاسميّةِ بقلّةٍ.

٤/ والكاف؛ وهيَ:

أ . لِلتشبيهِ، نحوَ: زيدٌ كالأسدِ.

ب. ولِلتعليلِ؛ نحوَ: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[8].

ج . ولِلتوكيدِ؛ نحوَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[9].

---

(١) في ق وب وس: يُجرّ.

(٢) في ق وع وب: المعيّن.

(٣) في ق وع وب وس: مُذ.

(٤) في ق وع وب وس: مُذ.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص١٣٦.

(٦) في ق: و.

(٧) في ع: فيردان.

(٨) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. أي: لهدايتكم. والآية بتمامها ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٩) سورة الشورى، من الآية ١١. والآية بتمامها ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗا يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

د . ولِغيرِ ذلكَ[1]، وجرُّها للضميرِ شاذٌّ[2].

٥/ وكذلكَ حتَّى؛ وهِيَ لانتهاءِ الغايةِ مُطلقاً. ولا تكونُ جارّةً إلَّا آخِراً أو مُتَّصِلاً بآخِرٍ، فلا يُقالُ: سهرتُ البارحةَ حتّى نِصفِها.

ثُمَّ إنْ كانَ ما بعدَها اسماً غيرَ داخِلٍ فيما قبلَها ـ إمَّا لِكونِهِ غيرَ جُزءٍ لهُ؛ نحوَ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3]، أو لِكونِهِ جُزءاً كيومٍ لمْ يقعِ الفعلُ عليهِ؛ نحوَ: صمتُ الأيامَ حتَّى يومِ *العيدِ ـ فالجرُّ بها[4] مُتعيِّنٌ.

وإنْ كانَ جُزءاً مِمّا / ٨٢ ب / قبلَها، ولم يتعذَّرْ دخولُهُ؛ نحوَ: صمتُ الأيامَ حتَّى يومَ*[5] الثلاثاءِ، فالجرُّ بِها جائزٌ، ويجوزُ العطفُ.

فائدةٌ: متى دلَّتْ قرينةٌ على دخولِ الغايةِ في حُكمِ ما قبلَها[6] أو على عَدمِهِ[7]، فواضِحٌ

---

(١) من المعاني الأخرى للكاف:

١ ـ الاستعلاء، نحو: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي: على خير.

٢ ـ المبادرة وذلك إذا اتصلت بها، نحو: سَلِّم كما تدخل، أي إذا دخلت فبادر بالسلام. وهو معنى غريب رده الكثيرون. (انظر: الجنى الداني ٨٤-٨٦، ومغني اللبيب ص٢٣٥-٢٣٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٢).

(٢) كما في قول العجاج: وأمَّ أوعالٍ كها أو أقربا (انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٤ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦٠).

(٣) سورة القدر، الآية ٥.

(٤) في ق: بهما.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ب وس.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ - المائدة: ٦ - حيث دلّت السنة المطهرة على دخول المرافق في الغسل، ونحو قول الشاعر: (ألقى الصحيفة كي يخفِّف رحله والزاد حتى نعله ألقاها)

حيث دلّ السياق على أنّه ما بعد حتى داخلٌ في حكم ما قبلها وهو الإلقاء.

(٧) في ب: عدده.

أنَّهُ يُعمَلُ بهِ[1]، وإلَّا فأقوالٌ[2]: أصحُّها الدخولُ معَ حتّى دونَ إلى حَملاً على الغالِبِ؛ لأنَّ الأكثرَ معَ القرينةِ عدمُ الدخولِ في إلى، والدخولُ في حتّى. فإنْ كانتْ حتّى عاطفةً دخلتِ اتّفاقاً[3]؛ لأنّها بِمنزلةِ الواوِ.

٦/ والواوُ ـ أي: واوُ القسمِ ـ؛ نحوَ: واللهِ، والنبيِّ، والكَعبةِ[4]، وهيَ معَ ما قبلَها لا تختصُّ بظاهِرٍ مُعيَّنٍ.

٧/ والتاءُ ـ أي: تاؤه ـ، ولا يُجرُّ بِها إلَّا لفظُ اللهِ، ورَبِّ مُضافاً للكعبةِ، أو لِياءِ المُتكلِّمِ؛ نحوَ: تاللهِ، وتَربِّ الكعبةِ، وتربِّي لأفعلنَّ كذا[5]. وقولُهم: وتالرحمنِ، وتَحياتِكَ نادرٌ.

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ - البقرة: ١٨٧ - حيث إنّ الليل لا يدخل في حكم ما قبله بدليل أنّ الصيام ينتهي في أول الليل.

(٢) إذا لم تقترن (حتى) أو (إلى) الغائيتين بقرينة تدل على دخول ما بعدهما في حكم ما قبلهما أو عدم دخوله، ففي المسألة أربعة أقوال:

الأول: أنه يدخل فيهما.

الثاني: أنه لا يدخل فيهما.

الثالث: التفصيل؛ فيدخل فيهما إن كان من جنس ما قبله وإلا فلا.

الرابع: أنه مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب فيهما، فالغالب في (حتى) الدخول، وفي (إلى) عدمه، وهذا رأي الجمهور وقد صحّحه الفاكهي هنا.

(انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٧-١٣٨، والجنى الداني ٥٤٥-٥٤٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٠، والمساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر: مغني اللبيب ص١٦٨.

(٤) هي صيغ قسم وإن كان الحلف بغير الله شِركٌ، لكنها مما عمّت به البلوى، والله المستعان.

(٥) سقطت كذا من ق وع وب وس.

ومِن حروفِ الخَفضِ: خَلا وحاشا وعدا ـ وقد مرَّ الكلامُ علَيها[1] ـ، ومِنها أيضاً لعلَّ ومَتى وكَي ولَولا[2]، وإنَّما أسقَطَها؛ لأنَّ الجرَّ بِها شاذٌّ.

[أقسام حروف الجرّ]

تنبيهٌ: قالَ ابنُ عُصفورٍ في شرحِ الجُملِ[3]: حُروفُ الجرِّ على أربعةٍ[4] أقسامٍ:

- قِسمٌ لا يُستعمَلُ إلَّا حرفاً[5].
- وقِسمٌ يُستعمَلُ حرفاً واسماً؛ وهو مُنذُ ومُذْ[6] وعَنْ[7] وكافِ التشبيهِ[8].

---

(١) انظر: باب الاستثناء من هذا الكتاب ص ٣١٦.

(٢) مثال مجيء لعلّ جارة ـ وهي محصورة في لغة بني عقيل -: (لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ).

ومثال مجيء متى جارة ـ وهي محصورة في لغة بني هذيل ـ وهي عندهم بمعنى (مِنْ) الابتدائية، فيقولون:(أخرجها متى كمهُ)، أي: من كمِّه. ومثال مجيء كي جارة وذلك إذا دخلت على ما الاستفهامية أو ما المصدرية أو أن المصدرية، نحو: كيمه؟ ـ أي: لم ـ، وجئتُ كي تكرمني ـ إذا قدرت أن بعدها ـ، ويرادُ الفتى كيما يضر وينفع ـ أي للضر والنفع ـ.

ومثال مجيء لولا جارة: لولايَ ولولاكَ ولولاه. (انظر: مغني اللبيب ص٢٤١، ٢٤٢، ٣٦١، ٣٧٧، ٤٤٠).

(٣) انظر: شرح جمل الزّجّاجي ١/ ٤٨٥.

(٤) في ب: ثلاثة.

(٥) سقط هذا القسم من ب.

(٦) (منذ ومذ): لفظان مشتركان فهما حرفا جرّ، واسمان على مذهب الجمهور، فهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ يومينِ، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، نحو: ما رأيته منذُ يومُ الجمعة أو مُذ يومانِ.(انظر: الجنى الداني ٣٠٤، ٥٠٠-٥٠٤).

(٧) (عن): لفظ مشترك، تكون اسماً وحرفاً، فتكون اسماً، إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجرّ بغير مِن وعلى، وهي حينئذ اسم معنى جانب كقول الشاعر: على عَنْ يميني مرّت الطيرُ سُنَّحا.

(٨) (الكاف): لفظ مشترك، فيكون اسماً وحرفاً، وتتعيّن حرفيّته في مواضع منها إذا وقعت زائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ـ الشورى: ١١ـ، وتتعيّن اسميّتها إذا جُرَّت بحرف جر أو أضيف إليها أو وقعت فاعلاً أو مبتدأ أو اسماً لكان، نحو: لو كان في قلبي كقدر قلامةٍ، ويجوز الأمران فيما عدا ذلك نحو: زيدٌ كالأسد. (انظر: الجنى الداني ص ص ٧٨-٨٤، ٢٤٢، ٣٤٣، ٥٠٠-٥٠٤).

- وقِسمٌ يُستعمَلُ حرفاً وفعلاً؛ وهوَ حاشا[1] وخلا[2].
- وقِسمٌ يُستعملُ حرفاً واسماً وفعلاً؛ وهو على[3] انتهى. وكخلا وعدا كما مَرَّ.

[مجيءُ أفعالٍ وأسماءٍ على هيئةِ بعضِ حروفِ الجرِّ]

وفي الخُبَيصي أنَّ اللامَ جاءتْ فِعلاً في قولِكَ: لِ زَيداً[4]، ومِنْ كذلكَ إذا كان أمراً مِن مَانَ يَمِينُ[5]، وإلى[6] اسماً بِمعنى النّعمةِ، وفي فعلُ أمرِ لِمُؤنّثٍ مِن وَفَى يفِي[7] واسماً مِن الأسماءِ الستّةِ.

---

(١) حاشا في اللغة على ثلاثة أقسام:

١ - أن تكون فعلاً ماضياً تاماً بمعنى (أستثني)، ومضارعها (أحاشي)، كقول النابغة: لا أحاشي من الأقوام من أحد.

٢ - أن تكون للتنزيه لا للاستثناء، وهي عندئذ فعل عند الكوفيّين والمبرّد كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ - يوسف:٣١-، واسم عند الزّجّاج ومالك.

٣ - أن تكون استثنائية، نحو: قام القوم حاشا زيدٍ، وهي عندئذ حرف عند جمهور البصريين وتحتمل الوجهين: الحرفية والفعلية، وهذا هو مذهب المازني والمبرد والزّجّاج وصحّحه المرادي، ومنه قول الجُميح:

حاشا أبي ثوبان إنّ بـه ... ضَنّاً عن الملحاة والشتم

فقد روي أيضاً: حاشا أبا ثوبان.

(انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٨، والجنى الداني ص ص ٥٥٨-٥٦٤).

(٢) خلا لفظ مشترك فيكون حرفاً وفعلاً متعدياً، وهو من أدوات الاستثناء، نحو: قام القومُ خلا زيداً أو زيدٍ. لكنه يتعيّن فعلاً إذا سُبق بما المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيداً.

(٣) على ترد حرفاً واسماً وفعلاً، فهي اسم إذا دخل عليها حرف جر، نحو قول الشاعر في وصف قطاة:

غَدَتْ مِن عليه بعدما تمَّ ظِمؤها

أي: من فوقِه. وفعل من العلو فترفع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ - القصص: ٤ -، وحرف في غير ذلك، نحو قولهم: على التمرة مثلُها زُبْداً. (انظر: الجنى الداني ص ص ٤٧٠-٤٧٥).

(٤) في الأصل: لزيداً، والمثبت من ب. و(لِ): هي الأمر من الفعل (وَلِيَ)، وولي الشيء، وولي عليه وِلاية ووَلاية: الخطة والإمارة والسلطان، والوَلْي: القُرب والدنو. (انظر: القاموس المحيط - ولي).

(٥) في القاموس: مان يمينُ: كذبَ، فهو مائن ومَيون وميّان، ومانَ الأرض: شَقَّها للزراعة.(انظر: القاموس المحيط - مين).

(٦) الآلاء: النِعم، واحدها: إلي وألو وأَلي وأَليٌ وإلىٌ. (انظر: القاموس المحيط - ألي).

(٧) في ق: تفي.

[ثانياً: المخفوض بالإضافة][1]

ولـمّا فَرَغَ مِن القسمِ الأوَّلِ أخذَ يتكلَّمُ على الثانِي، فقالَ: أو بإضافةِ اسمٍ؛ أي: يُخفَضُ الاسمُ بِما مرَّ، أو بِسببِ إضافةِ اسمِ إليهِ؛ إذِ العامِلُ في الـمُضافِ إليهِ هو الـمُضافُ ـ كما في الأوضحِ[2] وغيرِهِ[3]، وهوَ الأصحُّ؛ لاتّصالِ الضميرِ لِلمُضافِ[4] إليهِ بِهِ، وهوَ لا يتّصلُ إلّا بعامِلِهِ ـ لا الإضافةُ نفسُها[5] كما هوَ / ٨٣ أ / ظاهِرُ عبارتِهِ خِلافاً للأخفشِ، ولا الحرفُ الـمُقدَّرُ خِلافاً لِبَعضِهِم[6].

[ضابِطُها]

والإضافةُ إسنادُ اسمٍ إلى آخَرَ بِتنزيلِهِ مِن الأوَّلِ مَنزلةَ تنوينِهِ أو ما يقومُ مَقامَهُ.

ولِهذا وجبَ تجريدُ الـمُضافِ مِن التنوينِ ومِن النونِ؛ لِقيامِ الـمُضافِ إليهِ مَقامَهُ في نحوِ: ضاربا زيدٍ. وتصِحُّ[7] بأدنى مُلابَسةٍ[8].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «أو بإضافة اسمٍ على معنى اللام كغلام زيدٍ، أو مِنْ كخاتمِ حديدٍ، أو في كـ مكرِ الليل، وتُسمى معنوية، لأنها للتعريف أو التخصيص». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٥٣).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٨٤.

(٣) سقطت وغيره من ب.

(٤) في ب وس ود: المضاف.

(٥) في ب: بنفسها.

(٦) كالزّجّاج وابن الحاجب وابن مالك، وقد اختلفوا في تقدير الحرف: فقيل هي اللام كما عند الجمهور، وقيل مِنْ عند قوم، وقيل في نبّه عليها ابن مالك، وقيل عند كما عند الكوفيين، وقيل يختلف تقدير الحرف وفقاً للسياق كما عند ابن مالك وغيره. (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ٣/ ٨٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٢-٤١٣).

(٧) في ع وب وس: ويصحّ.

(٨) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ ـ النازعات: ٤٦ ـ لأنّ الضحى والعشيّة طرفا النهار، فلما اشتركا جازت الإضافة بينهما.

ومُرادُهُ بالاسمِ ما يقابِلُ الوصفَ العامِلَ عَمَلَ الفِعْلِ، بِدليلِ العطفِ الآتِي الدالِّ على الـمُغايَرةِ؛ فَدَخَلَ نحـوُ: كاتِبُ القاضِي، وأعجبَنِي ضَربُ زيـدٍ؛ إذ الـمُضافُ في الأوَّلِ ـ وإنْ كانَ وصفاً ـ ليسَ بِعامِلٍ، وفي الثانِي ـ وإنْ كانَ عامِلاً ـ ليسَ بِوصفٍ.

[الإضافةُ المحضةُ أو المعنويّةُ: أقسامُها وأسماؤُها ودلالتُها]

وهذهِ الإضافةُ ثلاثةُ أقسامٍ؛ لأنّها إمّا:

١/ على مَعنى اللامِ التي لِلمُلكِ أو لِشبهِهِ:

- تحقيقاً، حيثُ يُمكنُ النطقُ بِها؛ كـغلامِ زيدٍ.
- وتقديراً، حيثُ لا يُمكنُ ذلكَ؛ كـذِي مالٍ، وعندَ زيدٍ، ومعَ بكرٍ.

وامتِحانُ هذا بأنْ يُؤتَى مكانَ الـمُضافِ بِما يُرادِفُهُ أو ما[1] يقارِبُهُ؛ نحوَ: صاحبُ ومكانُ ومُصاحِبُ.

٢/ أو على مَعنى مِنْ البيانيّةِ؛ وذلكَ إذا كانَ الـمُضافُ إليهِ كُلاًّ لِلمُضافِ، وصالِحاً للإخبارِ بهِ عنهُ؛ كـخاتمِ حديدٍ، وثوبِ خَزٍّ.

ولكَ في هذا نَصبُ الثاني على التمييزِ أو الحالِ، وإتباعُهُ للأوَّلِ بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً بتأويلِهِ بالـمُشتَقِّ؛ أي: مَصوغٌ مِن حديدٍ.

٣/ أو على مَعنى فِي الظرفيّةِ عندَ بعضِهِم، وذلكَ إذا كانَ الثانِي ظرفاً للأوَّلِ؛ كـمكرِ الليلِ، وشهيدِ الدارِ. واختارَهُ ابنُ مالِكٍ[2]؛ لِكثرةِ وقوعِهِ[3] في الكلامِ الفصيحِ[4] بالنقلِ الصحيحِ. وأكثرُهُم[5] نَفَى هذا القسمَ، وما أوهمَ[6] مَعنى في فهوَ على مَعنى اللامِ مَجازاً.

---

(١) سقطت ما من باقي النسخ.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٨٧.

(٣) في ق وب وس: وروده.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ ـ البقرة: ٢٠٤ ـ أي: في الخصام، وقوله ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ ـ سبأ: ٣٣ ـ أي في الليل....

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٨٧.

(٦) في ع: أفهم.

وتُسمَّى هذهِ الإضافةُ المُنقسِمةُ لـما ذكَرهُ[1]:

مَحضةً؛ لأنَّها خالِصةٌ مِن تقديرِ الانفصالِ.

ومعنويّةً؛ لإفادتِها أمراً معنوياً، لأنَّها مُفيدةٌ:

أ . لِلتعريفِ؛ أي: لتعريفِ المُضافِ / ٨٣ ب / بالمضافِ إليهِ *إنْ كانَ معرفةً؛ كضاربِ زيدٍ أمسِ.

ب. أو التخصيصِ؛ أي: لتخصيصِ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ*[2] إنْ كانَ نَكِرةً؛ كضاربِ رجلٍ أمسِ. قالَ في المُغنِي[3]: والمُرادُ بالتخصيصِ؛ أي: الذي لم يبلُغْ درجةَ التعريفِ؛ فإنَّ غلامَ رجلٍ أخصُّ مِن غلامٍ، لكنَّهُ لم يتميّزْ بعينِهِ كما يتميَّزُ[4] غلامُ زيدٍ.

وكغلامِ رجلٍ ما كان مُتوغِّلا في الإبهامِ كغَيرٍ ومِثلٍ ـ إذا أُرِيدَ بِهما مُطلَقُ المُغايرةِ والمُماثلةِ ـ، أو واقعاً موقعَ نكرةٍ لا تقبلُ التعريفَ؛ كجاءَ زيدٌ وحدَهُ، ولا أباً لهُ، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ، وكمْ ناقةٍ وفصيلَها.

[الإضافةُ اللفظيّةُ: أقسامُها وأسماؤُها ودلالتُها]

أو بإضافةِ الوصفِ ـ عطفاً على قولِهِ أو بإضافةِ اسمٍ فيكونُ قَسيماً[5] لهُ ـ؛ أي: يُخْفَضُ الاسمُ بإضافةِ الاسمِ كما مرَّ، وبإضافةِ[6] الوصفِ العامِلِ عَمَلَ الفعلِ[7] إلى معمولِهِ؛ بأنْ كانَ بِمعنى الحالِ والاستقبالِ[8]، سواءٌ كانَ:

---

(١) في ق وع: ذكر.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من ب.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٦٦٣.

(٤) في باقي النسخ: تميّز.

(٥) في ع: قسماً.

(٦) في ق: أي: يُخفض الاسم كما يخفض بإضافة.

(٧) سقطت عمل الفعل من ع.

(٨) في ق: أو الاستقبال.

أ . اسمَ فاعِلٍ؛ كـ﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[1]، وضارِبُ زيدٍ الآنَ أو غداً.

ب. أو اسمَ[2] مفعولٍ؛ كمُروَّعِ القَلبِ، ومَعْمُورِ الدارِ ـ الآنَ أو[3] غداًـ.

ج . أو[4] صفةً مُشبَّهةً؛ كعظيمِ الأَمَلِ وحسنِ الوَجهِ.

وتُسمَّى هذهِ الإضافةُ:

غيرَ محضةٍ؛ لأنَّها في تقديرِ الانفصالِ.

ولفظيَّةً؛ لإفادتِها أمراً لفظيّاً؛ لأنَّها جِيءَ بِها:

- لمُجرَّدِ التخفيفِ في اللفظِ بحذفِ التنوينِ أو ما يقومُ مَقامَهُ.

- أو لِرفعِ القُبحِ كما في نحوِ: حسنِ الوجهِ؛ فإنَّ في جرِّهِ تخلُّصاً مِن قُبحِ رفعِهِ بخلوِّ الصفةِ لفظاً مِن ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ، ومِن قُبحِ نصبِهِ بإجراءِ وصفِ القاصِرِ مجرى المُتعدِّي.

فلا يُفيدُ المُضافَ تعريفاً[5]؛ ولهذا صحَّ وصفُ النكرةِ بهِ في نحوِ: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[6]، ووقوعُهُ حالاً في نحوِ: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾[7]، ولا تخصيصاً؛ لأنَّ أصلَ ضاربِ زيدٍ: ضاربُ زيدٍ إلَّا ضاربٌ كما تُوهِمُ، فالاختصاصُ موجودٌ قبلَ الإضافةِ.

---

(١) سورة المائدة من الآية ٩٥. وهي بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(٢) في ع وب وس: أم.

(٣) في ب: أم.

(٤) في د: أم.

(٥) في ق: تعريفها.

(٦) سورة المائدة من الآية ٩٥.

(٧) سورة الحج من الآية ٩. وتمامها مع الآية السابقة ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾.

[ما يمتنعُ اجتماعُهُ معَ الإضافةِ]

ولا تُجامعُ الإضافةُ وجوباً:

أ . تنويناً / ٨٤ أ / ولو مُقدَّراً؛ لأنَّهُ يدلُّ على الانفصالِ، والإضافةُ تدلُّ على الاتصالِ، فلا يُجمَعُ بينَهُما.

ب. ولا نوناً تاليةً للإعرابِ؛ وهيَ نونُ الـمُثنَّى والمجموعِ(١) على حَدِّهِ وشبهِهِما؛ كضاربا زيدٍ، وضاربو عمرٍو، مُطلقاً عن التقييدِ بِما يأتِي. بِخلافِ نونِ الـمُفردِ وجمعِ التكسيرِ كشيطان وشياطين؛ فإنَّها تُجامِعُها لأنَّها غيرُ تاليةٍ للإعرابِ، بل هو تالٍ لَها أو علَيها.

ج . ولا ما فيه ألْ؛ لأنَّ المقصودَ مِنها أصالةَ التعريفُ، وهوَ حاصِلٌ لـما فيه ألْ بِغَيرِها؛ ولِهذا لا تُجامِعُ العَلَمَ باقياً على عَلَمِيَّتِهِ، فلا يُقالُ: الغلامِيُّ، ولا زيدُكُم، بلْ يجبُ حذفُ ألْ مِن الغلامِ، ويُقدَّرُ في زيدٍ الشيوعُ إلَّا في:

[المسائل الخمس التي اغتُفر فيها الجمعُ بينَ أل والإضافةِ]

١) نحوِ: الضاربا زيد؛ مِمّا الـمُضافُ فيه وصفٌ مثنًّى، والـمُضافُ إليهِ مَعمولُهُ.

٢) ونحوِ: الضاربو زيدٍ؛ مِمّا الـمُضافُ فيه وصفٌ مَجموعٌ على حدِّ الـمُثنَّى، والـمُضافُ إليهِ مَعمولُهُ.

٣) ونحوِ: الضاربُ الرجلِ؛ مِمّا الـمُضافُ إليهِ الوصفُ بأل أيضاً(٢).

٤) ونحوِ: الضاربُ رأسِ الرجلِ؛ مِمّا الـمُضافُ إليهِ مُضافٌ لـما هِي فيهِ.

٥) ونحوِ: مررتُ بالرجلِ الضاربِ غُلامِهِ؛ مِمّا الـمُضافُ إليهِ مُضافٌ لِضميرٍ عائدٍ على ما هِي فِيهِ.

---

(١) في ب: الجمع.

(٢) سقط هذا السطر من ق.

فهذهِ المسائلُ الخمسُ اُغْتِفرَ فيها الجمعُ بين ألْ والإضافةِ، وما عَداها لا يجوزُ فيهِ ذلكَ على الراجحِ[1].

والأمورُ التي يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ عشرةٌ ذَكَرَها في المُغني[2].

---

(١) جوّز بعضهم: الضارب الرجل الشاتمه ممّا المضاف إليه ضمير يعود على مُعرّف (بأل)، ومنعه المبرد، وجوز المبرد والزمخشري: الضاربك والضاربي، ومنعه سيبويه والأخفش. وجوز الكوفيون: الثلاثة الأثوابِ، ومنعه الجمهور. (انظر: المقتضب ٤/ ١٤٤-١٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣١٢-٣٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٩٩-١٠١، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٧-٤١٨).

(٢) ذكر في مغني اللبيب أحد عشر أمراً يكتسبها الاسم بالإضافة، هي:

١ - التعريف، نحو: غلام زيدٍ.

٢ - التخصيص، نحو: غلام امرأةٍ.

٣ - التخفيف، نحو: ضاربا عمروٍ، وضاربو بكرٍ.

٤ - إزالة القبح، نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ، إذ يقبح رفع الوجه بدل إضافته لخلو الصفة (الحسن) لفظاً من ضمير الموصوف (الرجل).

٥ - تذكير المؤنث، نحو:

إنـارة العقـلِ مكسـوفٌ بطـوعِ هـوى ... وعقـلُ عـاصي الهـوى يـزداد تنويـراً

٦ - تأنيث المذكر، نحو:

(ومـا حُـبّ الـديار شـغفنَ قلبـي ... ولكـن حـب مـن سـكن الـديارا).

٧ - الظرفية، كقوله تعالى ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ - إبراهيم: ٢٥ -.

٨ - المصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ـ الشعراء: ٢٢٧ ـ فأيّ: مفعول مطلق للفعل ينقلبون.

٩ - وجوب التصدر، نحو: غلامُ من عندك؟، فغلام واجب التقديم لأنّه أضيف إلى من الاستفهامية ذات الصدارة.

١٠ - الإعراب، نحو: هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ فيمن أعربه، والأكثر البناء.

١١ - البناء مع خلاف بين النحاة في حكمه، وذلك إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل ودون، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ - الجن: ١١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٦٣-٦٧٣).

بابٌ في ذكرِ الأسماءِ العامِلةِ عملَ فِعلِها[1]

يعملُ عمَلَ فعلِهِ مِن الأسماءِ سبعةٌ، وزادَ في الشذورِ[2] اسمَ المصدرِ والظرفَ والمجرورَ المعتمدَينِ، فَعلى هذا تكونُ عشرةً:

[١/ إعمالُ اسمِ الفعلِ][3]

أحدُها: اسمُ الفعلِ؛ وهو ما نابَ عن الفعلِ، وليسَ فضلةً ولا مُتأثِّراً بعاملٍ[4].

ويدلُّ على اسميّتِهِ قبولُهُ بعضَ علاماتِ الاسمِ: كالتنوينِ والتعريفِ ومُخالفةِ أوزانِهِ أوزانَ الفعلِ.

والصحيحُ[5] أنَّ مدلولَهُ لفظُ الفعلِ، / ٨٤ ب / وأنَّهُ[6] لا موضعَ لهُ من الإعرابِ.

---

(١) في س: أفعالها.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٥٣٢-٥٣٦.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ؛ يعمل عمل فعلِه سبعةٌ: اسم الفعل؛ كهيهاتَ، وصهْ، ووَيْ، بمعنى: بَعُدَ، واسكُتْ، وأَعْجَبُ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٥٥-٢٥٦).

(٤) حيث لا يدخل عليه عامل بخلاف المصدر وباقي المشتقات.

(٥) اختلف النحاة في تصنيف اسم الفعل على أقوال كالتالي:

١/ ذهب جمهور البصريّين إلى أنّها أسماء، ثم اختلفوا في دلالتها أو مسماها:

أ . مدلولها هو لفظ الفعل، ومن ثمّ فلا محل له من الإعراب.

ب. مدلولها هو مدلول الفعل من الحدث والزمان، ومن ثمّ فموضعه رفعٌ بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر.

ج . مدلولها هو مدلول المصدر، ومن ثمّ فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه.

٢/ ذهب الكوفيّون إلى أنّها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان.

٣/ ذهب ابن صابر النحوي من المتأخرين إلى اعتبارها قسماً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه الخالفة.

(انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، ٤/ ٢٢٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٥، وهمع الهوامع ٣/ ٨٢-٨٣، وحاشية الحمصي ٢/ ١٣٩).

(٦) في ب: فأنه.

[أنواعُه مِن حيثُ الزمنُ]

وهو ثلاثةُ أنواعٍ:

١. ما هو بِمعنى الماضي؛ كـهيهاتَ بتثليثِ التاءِ، وشتَّانَ وهو قليلٌ.

٢. وما هو بِمعنى الأمرِ؛ نحوَ: صَهْ، ودُونَكَهُ، وعَلَيْكَهُ وهو الغالبُ.

٣. وما هو بِمعنى الـمُضارعِ؛ نحوَ: وا[1]، وأَوَّهْ، وأُفٍّ وهو دونَ الأوَّلِ.

[معانِي بعضِ أسماءِ الأفعالِ السماعيّةِ]

• فـهيهاتَ بمعنى بَعُدَ؛ كقولِهِ:

١٩٨- فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهُ[2][3]

• وشتّانَ بِمعنى افْترقَ؛ كقولِهِ:

١٩٩- شتّانَ هذا والعِناقُ والنومُ ... والمَشربُ الباردُ في ظلِّ الدَّوْمِ[4][5]

---

(١) في ق: واي.

(٢) سقطت نواصله من ع.

(٣) البيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه ص٩٦٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٨٧، ٢/ ١٩٣، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٤.

الشاهد فيه: (هيهات العتيقُ) فـ هيهات اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ، وقد عمل كما يعمل الفعل بَعُد الذي هو بمعناه.

(٤) في ق: الدوام.

(٥) البيت من الرجز للقيط بن زرارة الدارمي في الأغاني ١١/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٤، ولسان العرب - دوم، وبلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب ١/ ٢٠٤، وشرح شذور الذهب ص٥٢٥.

اللغة: شتان بعُد وافترق، العناق المعانقة، الدوم الدائم.

موطن الشاهد: (شتان هذا) حيث رفع اسم الفعل الماضي الاسم الظاهر هذا.

وقد تُزادُ ما قبلَ فاعِلِ شتّانَ(1)؛ كقولِهِ:

٢٠٠- لشتّانَ ما بينَ اليزيدَينِ في النَّدى ....

- وصَهْ بِمعنى: اسْكُتْ.
- ودونَكهُ بِمعنى: خُذْهُ.
- وعلَيْكهُ بِمعنى: اِلزمْهُ؛ نحوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(3).
- ووا بِمعنى: أَعْجبُ؛ كَقولِهِ:

٢٠١- وا بِأبِي أنتِ وفُوكِ الأَشنبُ(4)

ومثلُهُ وَيْ، ووَاها.

---

(١) خلافاً للكسائي إذ منع أن يُقال: شتان ما بين زيد وعمرو، وجوّزه غيره محتجّاً بما ورد من أشعار، ومنها: شتان ما يومي على كُورها ويوم حيّان أخي جابر. (انظر: شرح شذور الذهب ص٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥- ٢٧٩).

(٢) صدر بيت من الطويل لربيعة بن ثابت في ديوانه ص١٢٤، والأغاني ١٤/ ٣٨، وشرح المفصل ٤/ ٣٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص٥٢٧، وعجزه: يزيدِ سُلَيمٍ والأغرِّ بن حاتمِ
موطن الشاهد: (لشتان ما بين اليزيدين) حيث جاءت ما فاصلة بين اسم الفعل شتان وفاعله بين اليزيدين - على رأي الفاكهي - على اعتبار ما زائدة، في حين يرى آخرون أنّ ما اسم موصول فاعل، وهذا البيت يردّ على الأصمعي الذي منع مجيء ما بعد شتان.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١٠٥، أي: الزموا شأنَ أنفسكم. والآية بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٤) البيت من مشطور الرجز لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٠، والدرر اللوامع ٥/ ٣٠٤، وبلا نسبة في لسان العرب - زرنب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٨٣. وبعده:

كأنها ذُرَّ عليه الزرنبُ أو زنجبيلٌ وهو عندي أطيبُ

اللغة: الأشنب وصف من الشنب، وهو عذوبة ماء الفم مع رقّة الأسنان، والزرنب: نبت صحراوي طيب الرائحة.
الشاهد فيه: (وا) فإنه اسم فعل بمعنى أعجبُ.

- وأَوَّه بِمعنى: أتوجَّعُ.
- وأُفٍّ بِمعنى: أَتَضجَّرُ.

وهذهِ الأنواعُ كُلُّها سَماعيَّةٌ.

[صِياغةُ أسماءِ الأفعالِ القِياسيّةِ]

والقِياسيُّ مِن اسمِ الفعلِ ما صِيغَ مِنْ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ على وزنِ فَعالِ؛ كنَزَالِ[1].

وشذَّ صوغُهُ مِن الرباعيِّ؛ كقَرْقَارِ[2] بِمعنى: قَرْقِرْ[3].

[أنواعُه مِن حيثُ الوضعُ]

وقد يُؤخَذُ مِمّا مثَّلْنا أنَّ اسمَ الفعلِ ضربانِ:

أ . مُرتَجَلٌ؛ وهو ما وُضِعَ مِن أوَّلِ الأمرِ اسماً للفعلِ؛ كشتّانَ.

ب. ومَنقولٌ؛ وهوَ ما وُضِعَ لِغيرِهِ ثُمَّ نُقِلَ إليهِ؛ كعَليكَ وإليكَ.

[عمله]

ثُمَّ إنَّه يَعملُ عَملَ فِعلِهِ[4]؛ فيرفعُ الفاعِلَ ظاهراً ومُستَتِراً[5]، ويتعدَّى إلى المفعولِ[6] بِواسطةٍ وغيرِها[7].

---

(١) وخالف في ذلك المبرد حيث منع القياس مطلقاً في اسم الفعل، وما ورد فهو عنده من المسموع (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٨، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠).

(٢) قرقار: مبنية على الكسر، أي استقرّي. وقرقرت الدجاجة: ردّدت صوتها، وقرقر بطنه: صوَّتَ. (انظر: لسان العرب ـ قرر، والقاموس المحيط ـ قرر).

(٣) في ق: فرفار بمعنى فرفر، وفي ب: قوقار بمعنى قوقر.

(٤) في ق وع وب ود: مسمّاه.

(٥) نحو: هيهاتَ زيدٌ، وصهْ يا عليُّ.

(٦) نحو: رويدَ المحتاجَ؛ أي: أمهلهُ.

(٧) في ق: أو غيرها.

[الفروقُ بينَ اسمِ الفعلِ و الفعلِ][1]

لكنْ يُخالِفُهُ بِلزومِ البناءِ مُطلقاً، والتجرُّدِ مِن العوامِلِ، وأنَّ مِنهُ ما[2] يُنوَّنُ لُزوماً[3]؛ نحوَ: واهاً ووَيْهاً، وجَوازاً: كصَهٍ ومَهٍ، وذلكَ للتنكيرِ، وأنَّهُ لا يُؤكَّدُ بالنونِ، ولا يُحذَفُ، ولا يُبرَزُ ضميرُهُ[4]، ولا يُضافُ، ولا يُنصَبُ المُضارِعُ في جوابِ الطلبِ[5] مِنهُ كما سيأتِي.

[حكمُ تأخُّرِهِ عَن معمولِهِ]

ولا يتأخَّرُ عَن معمولِهِ لِقصورِ درجتِهِ عن مُسَمَّاهُ بِسببِ كونِهِ فرعَهُ في العملِ خِلافاً للكسائِيِّ[6]، وتمسُّكُهُ بقولِهِ تعالَى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[7] وما أشبهَ ذلكَ[8] / ٨٥ أ / لا حُجّةَ فيهِ؛ لأنَّهُ مُتأوَّلٌ[9] على أنَّهُ مصدرٌ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ مؤكِّدٍ لِمضمونِ الجملةِ السابقةِ مِن قولِهِ تعالَى[10]: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾[11]، فكأنَّهُ قالَ: كَتبَ اللهُ ذلكَ عليكُم كِتاباً وعَلَيْكُم مُتعلِّقٌ بالمصدرِ أو بالعامِلِ المحذوفِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «ولا يُحذَفُ، ولا يتأخر عن معموله، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ متأوَّلٌ، ولا يُبرَزُ ضميرُه، ويُجزَمُ المضارعُ في جواب الطلبيّ منه، نحو: مكانكِ تُحمَدي أو تستريحي، ولا يُنصَبُ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٥٦).

(٢) في ب: لا.

(٣) في ع: وجوباً.

(٤) أي: يستوي خطاب المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث؛ فنقول: صه يا زيدان أو زيدون أو هند أو هندات.

(٥) في ق وع ود: الطلبي.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١، وهمع الهوامع ٣/ ٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٩.

(٧) سورة النساء، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾.

(٨) في ق وب ود وس: وما أشبهه.

(٩) في ق: يتأول.

(١٠) سقطت تعالى من ق وع وب وس.

(١١) سورة النساء من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾.

ويُجزَمُ الفعلُ المُضارعُ في جوابِ الطلبِ مِنهُ - أي: مِن اسمِ الفِعلِ - كما يُجزَمُ في جوابِ الطلبِ مِن الفعلِ؛ نحوَ قولِهِ:

٢٠٢- .... مكانَكِ تُحمَدِي أو تَستَريحِي[1]

فمكانَكِ بِمعنى: أُثبُتِي، وتُحمَدِي مَجزومٌ بِفعلِ شرطٍ محذوفٍ تقديرُهُ فإنْ تَثبُتِي تُحمَدِي، ولكنَّهُ لا يُنصَبُ في جوابِ الطلبِ مِنهُ، وإنْ كانَ اسمُ الفعلِ مِن لفظِ الفعلِ؛ فلا تقولُ: نَزالِ فَنُحدِّثَكَ، بالنصبِ على الراجِحِ[2].

[٢/ إعمالُ المَصدرِ][3]

والثاني مِنها المصدرُ؛ وهوَ اسمُ الحدثِ الجارِي على الفعلِ[4].

---

(١) عجز بيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة الخزرجي في الحيوان ٦/ ٤٢٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨، والدرر اللوامع ٤/ ٨٤. وصدره: وقولي كلما جشأتْ وجاشت

اللغة: جشأت نارت للقيء، أو دارت للغثيان، وجاشت: غلت كما الماء في القدر، ومكانك: اثبتي وقرّي.

والشاهد فيه: (مكانك تُحمدي) حيث جاء الفعل (تُحمدي) مجزوماً بحذف النون لوقوعه في جواب اسم فعل الأمر (مكانك).

(٢) هذا رأي الجمهور، وصحّحه أبو حيّان محتجاً بأنّه غير مسموع، خلافاً للكسائيّ، حيث جوّزه قياساً، نحو: حسبك الحديثَ فينامَ الناس، وصَهْ فأُحدِّثَكَ، ونزالِ فتنزلَ، وخلافاً لابن جني وابن عصفور حيث أجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقاً، نحو: تَراكِ فنتركَكَ. (انظر: الكتاب ٣/ ٣٤-٣٥، والمقرّب ١/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٤، ٣١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٦).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمصدرُ كضربٍ وإكرامٍ، إن حلَّ محلَّهُ فعلٌ مع أنْ، أو مع ما، ولم يكن: مُصغّراً، ولا مُضمراً، ولا محدوداً، ولا منعوتاً قبل العمل، ولا محذوفاً، ولا مفصولاً من المعمول، ولا مؤخّراً عنه». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦٠).

(٤) أي: ما اشتمل على جميع حروف فعله، وخرج بهذا القيد اسم المصدر كعطاءٍ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٤٣).

[عملُهُ]

ويعملُ عملَ فعلِهِ الذي اُشْتُقَّ مِنهُ؛ فيَرفَعُ الفاعِلَ ويتعدّى إلى المفعولِ بواسطةٍ وغيرِها، وقَد يتعدَّى إلى مفعولَينِ فأكثرَ[1].[2]

وقد مرَّ[3] أنَّهُ يجوزُ حذفُ فاعِلِهِ، وأنَّهُ لا يُغيَّرُ عندَ[4] إسنادِهِ إلى نائِبِ الفاعِلِ.

وفي تمثيلِهِ للمصدرِ بقولِهِ: كَضَربٍ وإكْرامٍ إشارةٌ إلى أنَّ المصدرَ المزيدَ يَعملُ عَمَلَ المُجرَّدِ.

[شروطُ عملِهِ]

لكنَّ عملَ المصدرِ مَشروطٌ بأمرَينِ:

أحدُهُما وجوديٌّ؛ وإليهِ أشارَ بقولِهِ: إنْ حلَّ[5] مَحَلَّ[6] فعلٍ معَ أنِ المصدريّةِ والزمانُ ماضٍ أو مُستقبَلٌ؛ كعجبتُ مِن ضربِكَ زيداً أمسِ أوغداً؛ أي: مِن أنْ ضربْتَهُ أمسِ، ومِن أنْ تضربَهُ غداً. أو معَ ما[7] أختِها والزمانُ حالٌ فقَطْ: كعجبتُ مِن ضربِكَ زيداً الآنَ؛ أي: مِمّا تضربُهُ[8] الآنَ، فإنْ لَمْ يحلَّ محلَّهُ ذلكَ امتنعَ عملُهُ؛ كَما في نحوِ: ضَرباً زيداً[9]، وضربْتُ

---

(١) سقطت فأكثر من ع.

(٢) مثال ما تعدّى إلى واحد قوله تعالى: ﴿كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾ - البقرة: ٢٠٠-، ومثال المصدر الذي تعدّى إلى اثنين: أزعجني ظنُّك جارَك سارقاً، ومثال المصدر الذي تعدى إلى ثلاثة مفاعيل: عجبتُ من إعلامك زيداً جارَك سارقاً.

(٣) انظر باب الفاعل من هذا الكتاب ص ٢٤٠.

(٤) في ق: عن.

(٥) في ب: يحل.

(٦) في ق وب ود وس: محلّه.

(٧) الفرق بين (ما) المصدرية و(أن) المصدرية أنّ (ما) تدخل على الفعل مطلقاً، أما (أن) فإنها لا تدخل على الفعل الدالّ على الحال، لكنها أمّ الباب فلا يُعدَل عنها إلا إذا كان الفعل دالاً على الحال فتستبدل عندئذ بـ(ما). (انظر: الجنى الداني ٢١٦ و٣٣٢، وحاشية الحمصي ٢/ ١٤٣).

(٨) في ع: ضربته.

(٩) (زيداً) هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره (اضرب)، وهذا الفعل هو الناصب للمصدر (ضرباً)، وأجاز بعض النحاة اعتبار (زيداً) مفعولاً به للمصدر، لكنّ هذا مردود بأنّ المصدر حلَّ هنا محل الفعل دون حرفه المصدري فامتنع عمله. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦١).

ضَرباً زَيْداً[1]؛ فلا يصِحُّ نصبُكَ زيداً بضرباً، خلافاً لابن مالكٍ[2] في الأوّلِ؛ ولهذا جعلَ الثاني في نحوِ: فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، منصوباً بفعلٍ محذوفٍ لا بالمصدرِ[3].

الأمرُ الثاني عدميٌّ؛ وهو المُشارُ إليهِ بقولِهِ: ولمْ يكنِ المصدرُ:

١/ مُصغّراً؛ فلا يُقالُ: أعجبنِي ضُرَيْبُكَ / ٨٥ ب / زيداً[4]؛ لِبُعدِ شبهِهِ عنِ الفعلِ بالتصغيرِ الذي هو مِن خواصِّ الأسماءِ.

٢/ ولا مُضمَراً؛ فلا يُقالُ: ضربُكَ المُسيءَ حسنٌ، وهوَ المحسنَ قبيحٌ؛ لِعدمِ حروفِ الفِعلِ؛ ولهذا لم[5] يعملْ محذوفاً كما سيأتِي[6].

٣/ ولا محدوداً بالتاءِ، فلا يُقالُ: أعجبتْنِي ضربتُكَ زيداً؛ لأنَّ صيغةَ الوِحدةِ ليستِ الصيغةُ التي اشتُقَّ مِنها الفعلُ، فإنْ وردَ حُكِمَ بشذوذِهِ[7].

---

(١) سقطت ضربت ضرباً زيداً من ع.

(٢) لأنه لا يرى أنّ عمل المصدر مشروطٌ بتقدير حرف مصدري، بل هذا هو الغالب، وقد ردّ عليه أبو حيّان. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٣٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٦).

(٣) لأنَّ المصدر (صوتٌ) لا يحلّ محلّ فعلٍ مع حرف مصدري، بل إنه لا يحلّ محلّ فعلٍ أصلاً؛ لأن المعنى: مررت بزيدٍ وهو في حالة تصويت. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦١).

(٤) سقطت زيداً من ع.

(٥) في ق: لا.

(٦) وأجاز الكوفيون إعماله مُضمراً مطلقاً، فأجازوا: مروري بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرٍو قبيحٌ على أساس أنّ ـ بعمرو ـ عندهم متعلق بهو. وأجاز ابن جني والرماني إعماله مضمراً في المجرور فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦).

(٧) كقول الشاعر:

يُحابي بهِ الجَلْدُ الذي هو حازِمٌ ... بضربةِ كَفَّيهِ المَلا نفسَ راكبِ

والشاهد فيه: قوله (ضربة كفيه الملا)، حيث أعمل المصدر فأضافه إلى فاعله (كفيه) ونصب بها مفعوله (الملا). وإعماله المصدر شاذ هنا لأنه مصدر للمرة. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٣٦، وشرح قطر الندى ص٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٥).

٤/ ولا منعوتاً قبلَ تمامِ عملِه؛ فلا يُقالُ: عرفتُ سَوْقَكَ العنيفَ الإبلَ؛ لأنَّهُ معَ معمولِهِ كموصولٍ معَ صلتِهِ، فلا يُفصَلُ بينَهما؛ فإنْ نُعِتَ[1] بعدَهُ جازَ؛ نحوَ: إنَّ هَجرَكَ إيّايَ المُفرِطَ لَمُهلِكٌ. ولو قالَ: ولا مَتبوعاً لكانَ أَولَى؛ فإنَّ حُكمَ سائرِ التوابعِ حُكمُ النعتِ.

٥/ ولا محذوفاً؛ لِعدمِ وجودِ حروفِ الفعلِ.

٦/ ولا مَفصولاً مِن المعمولِ ـ أي: مِن مَعمولِهِ ـ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ معمولَهُ بِمنزلةِ الصلةِ مِن الموصولِ، فلا يُفصَلُ بَينَهما.

٧/ ولا مُتأخِّراً عنهُ ـ أي: عَن مَعمولِهِ ولوْ[2] ظرفاً ـ؛ فلا يُقالُ: أعجبَنِي زيداً ضربُكَ؛ لِما مرَّ مِن أنَّ مَعمولَهُ بمنزلةِ الصلةِ، وهيَ لا تتقدَّمُ على الموصولِ.

قالَ التفتازانيُّ:[3] والحقُّ جوازُ تقديمِ[4] معمولِ[5] المصدرِ إذا كانَ ظرفاً؛ لأنَّهُ ممّا فيه[6] رائحةُ الفعلِ.

---

(١) في ب: وقعت.

(٢) في ق: ولا.

(٣) التفتازاني: هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني الشهير بالتفتازاني، توفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ، عالم في اللغة والمعاني والفقه والمنطق وغيرها، من تصانيفه الكثيرة: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وحاشية على كشاف الزمخشري، والهادي في النحو، وتركيب الجليل في النحو.(انظر: شذرات الذهب ٦/ ٣١٩-٣٢٢، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٩-٤٣٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨).

(٤) في ق: والحق تقديم جوازاً.

(٥) سقطت معمول من س.

(٦) في ق وب ود وس: يكفيه.

٨/ وظاهِرُ اقتصارِهِ على ما ذكَرَ أنَّهُ لا يُشترَطُ في إعمالِهِ أنْ يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وهوَ كذلكَ؛ لأنَّهُ عَمِلَ لكونِه أصلَ الفعلِ بِخلافِ اسمِ الفاعِلِ، قالَهُ ابنُ مالكٍ(١).

٩/ وأنّه لا يُشترَطُ فيهِ أيضاً أنْ يكونَ مُفرَداً، وقدِ اشترَطَهُ بعضُهُم(٢)؛ فمَنَعَ إعمالَ [المصدرِ](٣) الـمُثنّى والـمَجموعِ، وجَزمَ بهِ ابنُ مالكٍ، قالَ: لأنَّ لفظَهما مُغايِرٌ لِلفظ المصدرِ الذي هو أصلُ الفعلِ، فإنْ ظَفِرنا في كلامِ العربِ(٤) بإعمالِ شيءٍ مِن ذلكَ قُبِلَ ولم يُقَسْ عليه(٥).

[أحوالُ المصدرِ عندَ الإعمالِ](٦)

ثُمَّ الـمَصدرُ يعملُ مُضافاً / ٨٦ أ / ومُنوناً ومَقروناً(٧) بألْ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤.

(٢) منهم ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك في شرح الكافية، وأجازه في شرح التسهيل مع إقراره بالقلّة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وقد وعدتُكَ موعداً لو وَفَتْ به ... واعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثرب

واختار أبو حيّان والسيوطي المنع. (انظر: المقرب ١/ ١٣١، وشرح التسهيل ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨، وهمع الهوامع ٣/ ٤٣-٤٤).

(٣) زيادة من ق.

(٤) من ما حُكي عن العرب: تركتُه بملاحس البقرِ أولادَها، وقول علقمة السابق ذكره:

وعدتَ وكان الخلفُ منك سجيةً مواعيد عرقوبٍ أخاه بيثرب

(انظر: مجمع الأمثال ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧، ولسان العرب- لحس، وهمع الهوامع ٣/ ٤٤).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٣.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «وإعماله مُضافاً أكثرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ وقول الشاعر: ألا إن ظُلمَ نفسه المرءُ بيِّنٌ، ومنوّناً أقيسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾، وبأل شاذٌّ، نحو: وكيفَ التوقّي ظَهْرَ ما أنتَ راكبُهْ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦٠).

(٧) في ق وب ود وس: محلّه.

١ - إعمالُ المصدرِ المُضافِ

أ/ ولكنَّ إعمالَهُ حالةَ كونِهِ مُضافاً للفاعِلِ معَ ذكرِ المفعولِ وتركِهِ؛ أكثرُ استعمالاً مِن عكسِهِ، ومِن إعمالِهِ مُنوّناً وبألْ؛ لأنَّ الفاعِلَ عُمدةٌ، فإضافةُ العامِلِ إليه أهمُّ، ولأنَّ نسبةَ الحدثِ لِمَن وُجِدَ مِنه أظهرُ مِن نسبتِهِ لِمَنْ وقعَ عليهِ؛ لِكونِهِ فضلةً؛ نحوَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(١)، ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾(٢)، أي: دعائِي إيّاكَ.

ب/ وأمّا إعمالُه مُضافاً لِلمفعولِ معَ تركِ الفاعلِ فكثيرٌ؛ نحوَ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾(٣)، ومعَ(٤) ذكرِهِ قليلٌ وليسَ خاصّاً بالشعرِ(٥) - كما قِيلَ - بدليلِ قولِهِ

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. حيث أُضيف المصدر (دفع) إلى فاعله (الله) ونصب مفعوله (الناس). وتمام الآيتين على الترتيب ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾، قُرِئ دعاء ودعائي، فقرأ ورش وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً دعائي، وقرأ الباقون بحذف الياء دعاء. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٤٣). والشاهد في الآية (دعائي) حيث أضيف المصدر إلى فاعله (ياء المتكلم) وقد حُذف مفعوله اختصاراً (إياك).

(٣) سورة فُصلت من الآية ٤٩، وهي بتمامها ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾، حيث جاء المصدر (دعاء) مضافاً إلى المفعول به (الخير) والفاعل ضمير مستتر.

(٤) سقطت مع من ق.

(٥) كقول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشبِ ... قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

اللغة: النشب: العقار والمال، القواقيز: جمع قازوزة وهي قدح أو مشربة يشرب بها الخمر

والشاهد فيه: (قرعُ القواقيز أفواه) حيث أعمل المصدر (قرع) فأضيف إلى مفعوله (قواقيز) وجاء فاعله ظاهراً (أفواهُ). (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٢).

عليهِ الصلاةُ والسلامُ[1]: «وحجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلاً»[2].

ج/ وقد يُضافُ إلى الظرفِ توسُّعاً، فيعملُ فيما بعدَهُ الرفعَ والنصبَ؛ نحوَ: عجبتُ مِن ضربِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً.

٢- إعمالُ المَصدرِ المُنوَّنِ

وإعمالُهُ حالَ[3] كونِهِ [نكرةً][4] مُنوَّناً ـ أي: مُجرَّداً مِن ألْ والإضافةِ ـ أقيسُ مِن إعمالِهِ مُضافاً وبِألْ؛ لأنَّهُ يُشبِهُ الفِعلَ لِكونِهِ نكرةً؛ نحوَ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[5]؛ أي: أنْ يُطعِمَ يتيماً.

---

(١) بعدها في ق: ﷺ وشرف وعظم وكرم.

(٢) جزء من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: ثم نُهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل، فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد، أتانا رسولك، فزعم لنا أنك تزعم أنّ الله أرسلك! قال: صدق. قال: فمَن خلق السماء؟ قال: الله. قال: فمَن خلق الأرض؟ قال: الله. قال: فمَن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله. قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك؟ قال: نعم. قال: وزعم رسولك أنّ علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا! قال: صدق. قال: فبالذي أرسلك آلله التابعين بهذا؟ قال: نعم. قال: وزعم رسولك أنّ علينا زكاة في أموالنا! قال: صدق. قال: فبالذي أرسلك آلله التابعين بهذا؟ قال: نعم. قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا! قال: صدق. قال: فبالذي أرسلك آلله التابعين بهذا؟ قال: نعم. قال: وزعم رسولك أنّ علينا حجّ البيت مَن استطاع إليه سبيلا! قال: صدق. قال: ثم ولّى، وقال: والذي بعثك بالحق، لا أزيد عليهنّ ولا أنقص منهنّ. فقال النبي ﷺ لئن صدق ليدخلن الجنة.(انظر: صحيح مسلم ١/ ٤١، ومسند أحمد ٣/ ١٤٣، برقم ١٢٤٧٩، وسنن البيهقي الكبرى ٤/ ٣٢٥)..

(٣) في ق وع: حالة.

(٤) زيادة في ق.

(٥) سورة البلد، من الآيات ١٤-١٥. وهما بتمامهما ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.

٣- إعمال المصدر الـمُعرّف بأل

وإعمالُهُ مقروناً بأل شاذٌّ[1]؛ لِبُعدِهِ عَن مُشابهةِ الفعلِ باقترانِهِ بأل؛ نحوَ قولِهِ:

٢٠٣- عجبتُ مِن الرِّزقِ الـمُسيءَ إلهُهُ ....[2]

بنصبِ الـمُسيءَ ورفعِ إلهُهُ بالرِّزقِ الذي هو مَصدرٌ. وعُورِضَ بأنَّ الإضافةَ كالتعريفِ بأل فهلاً بَعُدَ مَعَها المصدرُ عنِ الفعلِ، وأُجيبَ بأنَّها مُتأخِّرةٌ عنهُ؛ فهوَ قبلَها واقِعٌ مَوقِعَ الفعلِ بخلافِ المقرونِ بأل.

[تابعُ معمولِ المصدرِ]

تتمّة: يجوزُ في تابِعِ الفاعِلِ المجرورِ بالمصدرِ ـ كعجبتُ مِن ضربِ زيدٍ الظريفِ ـ الجرُّ حملاً على اللفظِ، والرّفعُ حملاً على المَحلِّ[3]. وفي تابِعِ

---

(١) اختلف النحاة في إعمال المصدر اذا عُرِّف بأل على أقوال:

أولها - أنه يعمل، ولكنه أقل من المنون والمضاف، وهذا رأي الجمهور.

ثانيها - أنه لا يعمل مطلقاً، وقدّروا له عاملاً، وعليه الكوفيّون والبغداديون وقوم من البصريّين كابن السراج.

ثالثها - يجوز إعمالُه على قُبح، وهو مذهب الفارسيّ وبعض البصريّين.

رابعها - يعمل اذا عاقبت (أل) الضمير وإلا فلا، نحو: إنك والضرب خالداً لمسيءٌ إليك، وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيّان.

(انظر: الكتاب ١/ ١٩٢، والأصول في النحو ١/ ١٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٦٣-٥٦٤، وشرح التسهيل ٢/ ٤٤٣-٤٤٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٣، وهمع الهوامع ٣/ ٤٧-٤٨).

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح قطر الندى ص٢٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٣.

وعجزه: ومِن تركِ بعض الصالحين فقيرا.

والشاهد فيه: (الرزق المسيء إلهُهُ) حيث أضاف المصدر المقترن بأل (الرزقِ) إلى مفعوله (المسيء)، ثم أتى بفاعله (إلهه)، وإعماله شاذٌّ قياساً واستعمالاً ؛ ورُوي البيت (المسيءِ) فلا يكون عندئذ مضافاً إليه بل مفعول به.

(٣) وعليه قول لبيد العامري:

حتى تهجَّرَ في الرَّواح وهاجَها ... طلَبَ المُعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ

حيث جاء المظلوم نعتاً لـالمعقب فرُفع حملاً على محلّ المعقب وهو الرفع على الفاعلية. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٤).

المفعولِ[1] ـ كـأعجبَني أكلُ اللحمِ والخبزِ ـ الجرُّ أيضاً على اللفظِ، والنصبُ على المحلِّ إنْ قُدِّرَ المصدرُ بـأنْ وفعلِ الفاعِلِ.

[٣/ إعمالُ اسمِ الفاعِلِ] [2]

والثالثُ مِنها اسمُ الفاعِلِ / ٨٦ ب / ولَو مُثنًى أو مجموعاً[3]؛ وهو ما اشتُقَّ مِن مصدرِ فِعْلٍ لِمَنْ قامَ بِهِ على مَعنى الحدوثِ[4].

[عملُهُ وعلّةُ إعمالِهِ]

ويعملُ عملَ فعلِهِ المبنيِّ لِلفاعِلِ لازماً ومُتعدِّياً.

وإنَّما عَملَ لِمشابهتِهِ للمضارعِ فِي: الزنةِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، ودلالتِهِ على الـمَصدرِ، واحتمالِهِ أحدَ الزمنينِ[5]، ودخولِ لامِ الابتداءِ عليهِ.

---

(١) نحو قول الشاعر:

هــويتُ ثــناءً مُــستطاباً مُــؤبّداً فلــم تخـلُ مــن تمهـيد مجْـدٍ وسُـؤددا

حيث جاءت سؤددا معطوفاً على مجد المنصوبة محلاً، فانتصبت سؤددا مراعاة لمحل مجْد.

(انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٤٧).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ الفاعلِ كـضاربٍ ومُكرمٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦٩).

(٣) فمن إعمال المثنى قول عنترة:

الـــشاتمي عِــرْضي ولم أشــتمهما والــناذِرَين إذا لَمْ ألقهـــما دمـــي

حيث جاء (دمي) مفعولاً به لاسم الفاعل المثنى الناذرين، ومن إعمال الجمع قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾، وقول طرفة بن العبد:

ثـــمَّ زادوا أنهـــم في قـــومهم غُفُـــر ذنـــبهم غـــيرُ فُجـــر

(انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٥-٤٦٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٤) في ق وع: الحدث.

(٥) في باقي النسخ: الزمانين.

[صياغتُهُ]

وفي تمثيلِهِ لاسمِ[1] الفاعِلِ بقولِهِ: كضاربٍ ومُكرِمٍ إشارةٌ إلى أنَّهُ:

أ . يُصاغُ مِن الثلاثيِّ على زِنةِ فاعِلٍ.

ب. ومِن غيرِهِ على زنةِ المضارعِ بإبدالِ حرفِ المضارعةِ ميماً وكسرِ ما قبلَ آخِرِهِ.

[شروطُ إعمالِهِ عَمَلَ فعلِهِ]

ثُمَّ إنَّهُ إنْ صُغِّرَ[2] أو وُصِفَ لمْ يعملْ؛ لِمُباينتِهِ الفعلَ حينئذٍ؛ إذِ التصغيرُ والوصفُ مِن خصائصِ الأسماءِ.

[صُورُ اسمِ الفاعِلِ العامِلِ][3]

١/ فإنْ لم يُصغَّرْ ولم يُوصَفْ؛ فإنْ كانَ مَقروناً بألْ كالضاربِ عَمِلَ عَمَلَ فِعلِهِ مُطلقاً؛ أي: ماضياً وحالاً ومستقبلاً، مُعتمِداً[4] أو[5] غيرَ مُعتمِدٍ؛ لِوقوعِهِ حينئذٍ موقعَ الفِعلِ؛ إذْ حَقُّ الصلةِ أنْ تكونَ فِعلاً؛ كجاءَ الضاربُ زيداً أمسِ أو الآنَ أو غَداً.

٢/ أو كانَ مُجَرَّداً مِنها فَبِشرطينِ ـ *لا بُدَّ مِنهُما لِصحَّةِ عَملِهِ في المَنصوبِ ـ:

• كونِهِ حالاً أو استقبالاً*[6]؛ لِتحقُّقِ[7] مُشابَهتِهِ لِلمضارِعِ.

---

(١) في ب: باسم.

(٢) اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل المصغر، فمنعه الجمهور وأجازه الكوفيّون إلا الفرّاء، واحتج الكسائيّ على إعمال المصغّر بما حكي عن العرب: أظنني مُرتحِلاً وسُويئِراً فرسخاً. (انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٥، وهمع الهوامع ٣/ ٥٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن كان بأل عمل مطلقاً، أو مجرّداً فبشرطين: كونِهِ حالاً أو استقبالاً، واعتمادِهِ على نفيٍ أو استفهامٍ، أو مُخبرٍ عنه، أو موصوف (انظر: شرح قطر الندى ص٢٦٩-٢٧٠).

(٤) في ق: معتمد.

(٥) في ع وب ود: و.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٧) في ق: للتحقق، وفي س: ليتحقق.

• واعتمادِهِ ولوْ تقديراً على:

أ . نفيٍ؛ نحوَ: ما ضارِبٌ زيدٌ عَمراً الآنَ أو غداً.

ب. أو على استفهامٍ؛ نحوَ: أضارِبٌ زيدٌ بكراً الآنَ أو غداً؟ أو مُهينٌ خالِدٌ بِشراً أم مُكرِمُهُ؟ أي: أمُهينٌ.

ج . لى مُخبَرٍ عنهُ؛ نحوَ: زيدٌ ضارِبٌ خالداً الآنَ أو غداً، و﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[1]، أي: صِنفٌ.

د . أو على مَوصوفٍ؛ نحوَ: مَررتُ بِرجلٍ ضارِبٍ عَمراً الآنَ أو غَداً، ومِنهُ نحوُ: يا طالعاً جبلاً؛ أي: يا رجلاً.

هـ. أو على ذي حالٍ؛ كـجاءَ زيدٌ راكباً فرساً الآنَ أوغداً.

[تحقُّقُ الشرطينِ غيرُ موجِبٍ للإعمالِ]

ثُمَّ إنَّ وجودَ[2] هذينِ الشرطينِ لا يُوجِبُ عملَهُ، بلْ تجوزُ[3] إضافتُهُ إلى مفعولِهِ، وقد قُرِئَ بالوجهينِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[4]، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[5]، فإنْ اقتَضى / ٨٧ أ / مَفعولاً آخَرَ تعيَّنَ نصبُهُ؛ نحوَ: أنتَ كاسِي خالداً[6] ثوباً الآنَ أوغداً.

---

(١) سورة النحل من الآية ٦٩، وسورة فاطر من الآية ٢٨. وتمام آية النحل ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(٢) في ق: وجد

(٣) في باقي النسخ: يجوز.

(٤) سورة الطلاق من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، قرأ حفصٌ بغير تنوين ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾، وقرأ الباقون بالتنوين ﴿بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٤٦).

(٥) سورة الزمر، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتنوين ﴿كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ﴾ ووافقهم اليزيدي والحسن وابن محيصن، وقرأ الباقون بغير تنوين ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٨١).

(٦) في ق وب وس: خالد.

[تابعُ معمولِ اسمِ الفاعِلِ]

ولكَ في تابعِ المفعولِ المجرورِ باسمِ الفاعِلِ:

٢٠٤- .... كـمُبتغـي جـاهٍ ومـالاً مَـن نهَـضْ[١]

أ/ الجرُّ على اللفظِ.

ب/ والنّصبُ على المحلِّ عندَ بعضِهِم، أو بإضمارِ عاملٍ مِن وصفٍ أو فعلٍ[٢] عندَ الجميعِ.

[مخالفة الكسائي والأخفش لشرطَيْ المجرد من أل][٣]

وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كانَ بِمعنى الماضِي أو لم يَعتمدْ لمْ يعملْ، وقدْ خالفَ في الأوَّلِ الكسائيُّ[٤]؛ فأجازَ عملَهُ مُحتجّاً بِقولِهِ تعالَى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٥]؛ فباسِطٌ بِمعنى الماضِي، وقدْ عَمِلَ في ذراعَيْهِ النصبَ. ولا حُجَّةَ لهُ فيهِ؛ لأنَّهُ على إرادةِ حِكايةِ الحالِ الماضيةِ بأنْ يُفرَضَ ما وقعَ واقِعاً الآنَ، فيُعبَّرُ عنهُ بِالمضارعِ بدليلِ أنَّ الواوَ في وكلبُهُم للحالِ؛ ولِهذا قالَ: ونُقَلِّبُهُم، ولم يقلْ: وقلّبْناهُم.

---

(١) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره:

واجرُرْ أو انْصِبْ تابعَ الذي انخفض.

وموطن التمثيل: (ومالاً) حيث جاءت اسماً معطوفاً على (جاهٍ)، وقد عطف على محله وهو النصب.

(٢) سقطت من وصف أو فعل من ب.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: و﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ على حكاية الحال خلافاً للكسائيّ، وخبيرٌ بنو لهبٍ على التقديم والتأخير، وتقديره: خبيرٌ كظهيرٌ خلافاً للأخفش. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٧٠).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٣-٩٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٣.

(٥) سورة الكهف، من الآية ١٨. وهي بتمامها ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۚ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

وخالَفَ في الثاني الأخفشُ[1]؛ فأجازَ عملَهُ، واحتجَّ بِقولِهِ:

٢٠٥- خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِيا   [مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ][2] [3]

ولا حجّةَ لهُ فيهِ؛ لجِوازِ حملِهِ على التقديمِ والتأخيرِ، بِجعلِ الوصفِ خبراً مُقدّماً، ولـمّا كانَ هذا الحملُ يَلزمُ مِنهُ الإخبارُ بالمفردِ عن[4] الجمعِ؛ قالَ[5]: وتقديرُه[6] خبيرٌ كظهيرٍ في: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[7]، وفَعيلٌ على زنةِ المصادرِ كالصهيلِ والنّعيقِ[8]، والمصدرُ[9] يُخبَرُ بِهِ عنِ المُفردِ والمُثنّى والمجموعِ، فأُعْطِيَ حُكمَ[10] ما هو على زِنتِهِ.

---

(١) ووافقه الكوفيّون. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٣، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤).

(٢) زيادة من ق وب ود.

(٣) صدر بيت من الطويل لبعض الطائيين في شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٣، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩١، والدرر اللوامع ٢/ ٧، وعجزه: مقالةَ لِهبيٍّ إذا الطير مَرَّتِ.

والشاهد فيه: (خبير بنو لهب) حيث استغنى بفاعل (خبير) عن الخبر، مع أنه لم يسبق بنفي ولا استفهام، وهذا توجيه الأخفش والكوفيّين أما البصريّون فأوّلوه على اعتبار (بنو) مبتدأ مؤخر، و(خبير) خبر مقدم ولا شاهد فيه عندئذ.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص٢٠.

(٦) في الأصل: تقدير والمثبت من قطر الندى لأنه نصّ مقتبس.

(٧) سورة التحريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(٨) في ع ود: والنهيق.

(٩) سقطت والمصدر من ق وس.

(١٠) سقطت حكم من ق وس.

[٤/ إعمالُ صيغةِ الـمُبالغةِ] [1]

والرابعُ مِنها المِثالُ ولو مُثنّىً أو مجموعاً؛ وهو ما - أي: اسمٌ - حُوِّلَ للمبالغةِ والتكثيرِ في الفعلِ مِن صيغةِ اسمِ فاعلِ الثلاثيِّ إلى صيغةِ:

١. فَعّالٍ - بتشديدِ العينِ - كـضَرّابٍ.

٢. أو فَعُولٍ - بفتحِ الفاءِ - كـضَرُوبٍ.

٣. أو مِفْعالٍ - بكسرِ الميمِ - كـمِضْرابٍ.

والتحويلُ إلى هذهِ الثلاثةِ بكثرةٍ؛ ولِهذا وافقَ جميعُ البصريِّينَ سيبويهِ[2] على جوازِ إعمالِها.

٤. أو فَعِيل - بكسرِ العينِ وبعدَها[3] ياءٌ - كـسميعٍ.

٥. أو فَعِل - بكسرِ العينِ مِن غيرِ ياءٍ - كـحَذِرٍ.

/ ٨٧ ب / والتحويلُ إليهما[4] بقلَّةٍ؛ ولِهذا مَنعَ بعضُهُم[5] إعمالَهما.

[منْعُ الكوفيِّينَ لِعملِ صِيغِ الـمُبالغةِ]

وأمّا الكوفيُّونَ[6] فمنعُوا إعمالَ الخمسةِ نظراً إلى أنّها لا تُجارِي الفِعلَ وزادتْ عليهِ[7] بالـمُبالغةِ: فبَعُدَ شبهُها عنهُ، وقدَّروا لِلمنصوبِ بعدَها عامِلاً.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمِثالُ؛ وهو ما حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فَعّالٍ أو مفعولٍ أو فَعولٍ أو مِفعالٍ بكثرةٍ، أو فعيلٍ أو فَعِلٍ بقلةٍ، نحو: أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٧٠).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٠-١١٤.

(٣) في ق: بعدها.

(٤) في ع: إليها.

(٥) منهم: المازني والمبرد وأبو حيّان وأكثر البصريّين. وأجاز الجرمي وابن خروف إعمال فعيل دون فَعِل. (انظر: المقتضب ٢/ ١١٤-١١٥، وشرح الكافية ٣/ ٤٩١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٨، وهمع الهوامع ٣/ ٥٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٩٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٣، وهمع الهوامع ٣/ ٥٩.

(٧) في ع: عليها.

والصحيحُ جوازُ إعمالِها حملاً على أصلِها وهوَ اسمُ الفاعِلِ؛ لإفادتِها ما يفيدُه مُكرَّراً[1]، ولورودِ السماعِ بهِ؛ نحوَ ما حكاهُ سيبويهِ[2]: أمّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ ـ بنصبِ العسلِ، وإنَّهُ لَمِنْحارٌ بوائِكَها، وقولِهِم: إنَّ اللهَ غفورٌ ذنبَ العاصِينَ، وإنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاه، وقولِهِ:

٢٠٦- أتـــانِي أنَّهُـــمْ مَـــزِقُون عِـــرْضِي ....[3]

والمشهورُ[4] أنَّ هذهِ الأمثلةَ لا تتفاوتُ في المبالغةِ.

[٥/ إعمالُ اسمِ المفعولِ][5]

والخامِسُ مِنها اسمُ المفعولِ ولو مثنّىً أو مجموعاً؛ وهوَ ما اشتُقَّ مِن مصدرِ فِعلٍ لِمَن وقعَ عليهِ.

[صياغتُهُ]

ومثّلَ لهَ بِقولِهِ: كمضروبٍ ومُكْرَمٍ للإشارةِ إلى أنَّهُ يُصاغُ:

- مِن الثلاثِيِّ على زِنةِ مَفعولٍ.
- ومن غيرِه على زنةِ المضارعِ بِميمٍ مضمومةٍ في أوَّلِهِ وفتحِ ما قبلَ آخِرِهِ.

---

(١) في ق: تكررا.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١١-١١٢. والبوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، وباك البعير بُؤوكاً: إذا سَمِن (انظر: لسان العرب/بوك، والقاموس المحيط-بوك).

(٣) صدر بيت من الوافر لزيد الخيل في ديوانه ص١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٧٢.
وعجزه: جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فديدُ.
اللغة: (جحاش) جمع جحش وهو ولد الحمار، و(الكرملين): اسم موضع، و(فديد): صوت.
والشاهد فيه: (مزقون عِرضي) حيث أعمل جمع صيغة المبالغة (مَزِقٌ) وأخذت مفعولها (عِرضي)، وقد اعتمد اسم المبالغة هنا على مُخبَر عنه، وهو اسم إنَّ.

(٤) خالف في ذلك ابن طلحة فادّعى تفاوتها في المبالغة، فـفعول لمن كثر من الفعل، وفعّال لمن صار له كالصناعة، ومِفعال لمن صار له كالآلة، وفعِيل لمن صار له كالطبيعة، وفَعِل لمن صار له كالعادة. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١، وهمع الهوامع ٣/ ٥٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ المفعولِ؛ كمضروبٍ ومُكرمٍ، ويعملُ عَمَلَ فعلِهِ؛ وهو كاسم الفاعلِ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٧٧).

[صوغُهُ مِن الفعلِ اللازمِ]

ولا يُصاغُ مِن اللازمِ إلَّا بعدَ أنْ يتعدَّى[1] بحرفِ الجرِّ؛ إذْ ليسَ لهُ مفعولٌ: كممرورٌ بِهِ أو بِهِما أو بِهِم أو بِهِنَّ، ولا يُثنَّى حينئذٍ ولا يُجمَعُ كالفعلِ بِخلافِ المَصوغِ مِن المتعدِّي.

[عملُهُ]

ويعملُ عملَ فِعلِهِ المبنيِّ للمفعولِ؛ فيرفَعُ نائبَ الفاعِلِ، تقولُ: زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ، كما تقولُ: ضُرِبَ عَبدُهُ، وما سِواه ممَّا يتعلَّقُ بالرافعِ إنْ كانَ[2] منصوباً لفظاً أو محلاً.

[شروطُ إعمالِ صيغ المبالغة واسم المفعول عملَ الفعل]

وهُما ـ أي: المثالُ واسمُ المفعولِ ـ كاسمِ الفاعِلِ في جميعِ ما اشتُرِطَ فيهِ لِصحَّةِ عملِهِ، حتَّى في عدمِ التصغيرِ والوصفِ.

ولكَ في اسمِ المفعولِ خاصّةً إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ معنىً؛ إذا[3] حُوِّلَ الإسنادُ إلى ضميرِ موصوفِهِ[4]؛ نحوَ: زيدٌ مَضروبُ العبدِ، والأصلُ: مضروبٌ عبدُهُ، فحَوَّلتَ الإسنادَ ثُمَّ أَضَفْتَ[5]، وهو حينئذٍ[6] جارٍ مَجرى الصفةِ / ٨٨ أ / المُشبَّهةِ.

---

(١) في ق وب ود وس: يعدّى.

(٢) سقطت إن كان من ع.

(٣) في ق: إذ.

(٤) في ع: موصوف.

(٥) في ق وس: أضيفت.

(٦) سقطت حينئذ من ع.

[٦/ إعمالُ الصفةِ المُشبَّهةِ][1]

والسادِسُ مِنها الصفةُ المُشبّهةُ باسمِ الفاعِلِ المُتعدّي لواحِدٍ في أمورٍ ستأتي؛ ولِهذا عملَتْ عملَهُ النصبَ، وإنْ كانَ الأصلُ أنْ لا تعملَ؛ لِمباينتِها الفعلَ بِدلالتها على الثبوتِ، ولِكونِها مأخوذةً مِن القاصِرِ.

[ضابِطُها]

وهيَ الصفةُ المَصوغةُ مِن فعلٍ قاصِرٍ لِغيرِ تفضيلٍ؛ لإفادةِ نسبةِ الحدثِ إلى موصوفِها على جهةِ الثبوتِ.

فإذا قلتَ: زيدٌ حَسَنٌ فمعناهُ إثباتُ الحُسْنِ لهُ واستمرارُهُ في سائرِ أوقاتِ وجودِهِ؛ لا أنّهُ مُتجدِّدٌ حادِثٌ، ويدلُّ على ذلكَ تحويلُ الصفةِ على سبيلِ الاطّرادِ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ عندَ قصدِ الحدوثِ[2]؛ كما يُقالُ في حَسَنٍ: حاسِنٌ، وفي ضَيِّقٍ: ضائِقٌ، قالَ تعالَى: ﴿وَضَآيِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾[3].

[أوجهُ الشبهِ بينَ الصفةِ المُشبَّهةِ واسمِ الفاعِلِ]

ثُمَّ اعلمْ أنَّ هذهِ الصفةَ تُشارِكُ اسمَ الفاعلِ في:

- الدلالةِ على الحدثِ[4] وصاحِبِهِ.
- وفي التذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحدٍ؛ وهي الصفة المَصوغة لغير تفضيلٍ لإفادة الثبوت، كحَسنٍ وظريفٍ وضامِرٍ، ولا يتقدّمها معمولُها ولا يكون أجنبياً». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٧٧).

(٢) في ق: الحدث.

(٣) سورة هود، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآيِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾.

(٤) سقطت حينئذ.

• والاعتمادِ على واحدٍ ممّا مرَّ[1]. لكنَّ النَّصبَ هنا على التشبيهِ بالمفعولِ بِهِ بخلافِهِ[2] ثَمَّةَ.

[أوجهُ الاختلافِ بينَهما]

وتتميَّزُ عنهُ بأمورٍ مِنها:

١. أنَّها تُصاغُ مِن اللازمِ دونَ المتعدِّي، وهوَ يُصاغُ مِنهُما.[3]

٢. ومِنها أنَّها للزمنِ الحاضرِ الدائمِ؛ أي: الماضِي المُستمرِّ دونَ المنقطعِ والمُستقبَلِ، بخلافِهِ[4].

٣. مِنها أنَّها تكونُ غيرَ مُجارِيةٍ للمُضارِعِ في تحريكِهِ وسكونِهِ؛ وهو الغالبُ في المبنيَّةِ مِن الثلاثيِّ كحَسَنٍ وظَرِيفٍ[5]، ومُجارِيةً لهُ؛ نحوَ: طاهِرٍ وضامِرٍ[6]، واسمُ الفاعِلِ لا يكونُ إلَّا مُجارياً.

٤. ومِنها أنَّها لا يتقدَّمُ مَعمولُها المنصوبُ عليها[7]؛ لأنَّها فرعُ اسمِ الفاعِلِ في العملِ

---

(١) كالاستفهام والنفي والمخبر عنه والمنعوت وصاحب الحال (انظر: ص٣٥٣ من هذا الكتاب).

(٢) في ب وس: بخلاف.

(٣) نحو: قائم وضارب؛ فالأول من (قام) اللازم والثاني من (ضارب) المتعدّي، أما الصفة المشبهة فلا تشتقّ إلا من لازم نحو: الحسن، والجميل.

(٤) اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، فنقول: زيد كاتب أمسِ أو الآن أو غداً، أمّا الصفة المشبهة فلا تدل على الماضي المنقطع، ولا على المستقبل، وتقتصر في الدلالة على الحال الدائم، نحو: هي طويلة؛ أي الآن وفي المستقبل.

(٥) لأنّ حَسَنٌ لا تجاري يَحْسُنُ، وظريف لا تجاري يَظْرُفُ في الحركات والسكنات، أما طاهر فإنّها مُجارية ليَطْهُر وما نعنيه بالمجاراة هو مجيء الحروف وفقاً لمجيئها في الفعل المضارع متحرك فساكن ثم متحرّكان، بغضّ النظر عن نوع الحركة.

(٦) في ق: وصابر.

(٧) فلا نقول: زيدٌ وجهَهُ حسنٌ؛ لأنّ الصفة ضعيفة فلا تعمل فيما قبلها، بخلاف زيداً أنا ضاربٌ، فيجوز اعتبار (زيداً) مفعولاً به لاسم الفاعل المتأخر ضارب.

بخلافِ منصوبِهِ، ومِن ثَمَّ صَحَّ النصبُ في نحوِ: زيداً أنا ضارِبُهُ[1]، وامتنعَ في نحوِ: زيدٌ أبوه حسنٌ وجْهَهُ[2].

٥ . ومِنها أنَّ معمولَها لا يكونُ أجنبياً بل سببيّاً؛ أي: اسماً ظاهراً متّصلاً بضميرِ موصوفِها ولوْ تقديراً، كما في نحوِ: /٨٨ ب/ زيدٌ حَسنٌ وجهاً، أي: مِنه؛ فلا يُقالُ: زيدٌ حَسنٌ عمراً، كما يُقالُ: زيدٌ ضارِبٌ عَمراً؛ لأنَّها مأخوذةٌ مِن فعلٍ لازمٍ، وقدْ جرتْ على الاسمِ فلا تقتضِي حِينئذٍ[3] إلَّا ضميرَهُ، أو سببيَّهُ كما في اسمِ الفاعِلِ اللازمِ.

والـمُرادُ بِمعمولِها ما عملُها فيه بحقِّ الشَّبَهِ[4]؛ فلا يَرِدُ: زيدٌ بكَ فرِحٌ؛ إذْ عملُها في الظرفِ وعديلِهِ[5] بما فيها من مَعنى الفعلِ.

٦ . ومِنها أنَّ معمولَها مُشبَّهٌ بالمفعولِ بِهِ، ولا يُراعَى له محلٌّ بالعطفِ وغيرِهِ[6]، ولا يُفصَلُ بينَهُ وبينَها بفاصلٍ ولو ظرفاً[7]؛ وأنَّها[8] لا تعملُ محذوفةً[9]، ولا تنصبُ الضميرَ[10]،

---

(١) (زيداً) في هذا المثال منصوبة باسم الفاعل المحذوف (ضارب) الـمُفسَّر بقوله ضاربه، ويستدلّ من خلال هذا المثال على جواز تقدّم المعمول المنصوب لاسم الفاعل على عامله، لأنّ ما يعمل في الـمُتقدّم عليه يصحّ أن يفسّر عاملاً. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥١).

(٢) امتنع هنا نصب (أبوه) بصفة محذوفة لأنّ (حَسنٌ) لا تقوى على تفسير عامل محذوفٍ، لأنها لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملاً، فوجب رفع (أبوه) على أنّه مبتدأ ثانٍ، و(حَسن) خبره، والجملة الاسمية خبر لـ(زيد). (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥١).

(٣) سقطت حينئذ من ع.

(٤) وهو النصب على طريق المفعول به، أما ما كان فاعلاً فلا يشترط أن يكون سببياً، نحو: أَحَسنٌ الزيدانِ؟.

(٥) أي الجار والمجرور، وكذا عملها في الحال والتميز. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٤٩).

(٦) فلا يقال: جاءَ الرجلُ الحسنُ الوجهُ نفسه، وهو حسنٌ الوجه والبدنَ.

(٧) فيمتنع نحو: كريمٌ فيها حَسَبَ الآباءِ إلا في الضرورة كقول الحطيئة: والطيِّبون إذا ما يُنسَبون أباً (انظر: ديوان الحطيئة ص١٦، وهمع الهوامع ٣/ ٦٢).

(٨) في الأصل فإنها والمثبت من باقي النسخ.

(٩) فيمتنع نحو: زيدٌ أباه حسنٌ وجهه.

(١٠) نحو: حسن الوجه جميلٌ إياه، وقد أجازه الفرّاء خلافاً للجمهور. (انظر: مغني اللبيب ص٦٠٠، وحاشية الحمصي ٢/ ١٥٢).

ولا تتعرّفُ بالإضافةِ دائماً[1]، وأنّها تُؤنَّثُ بالألفِ[2]، وتُخالِفُ فِعلَها فتَنْصُبُ معَ قصورِهِ، ويجوزُ[3] إضافتُها إلى فاعِلِها معنىً[4] مِن غيرِ ضعفٍ ولا قلّةٍ في الكلامِ، وأنَّ ألْ الداخلةَ عليها حرفُ تعريفٍ، واسمَ الفاعلِ على الخلافِ[5] مِنها في ذلكَ كُلِّهِ.

[حالاتُ معمولِها][6]

ولِمعمولِها بالنسبةِ لعملِها فيهِ ثلاثُ حالاتٍ:

أحدُها أنْ[7] يُرفَعَ على الفاعليّةِ باتّفاقٍ بعدَ إخلائِها ضرورةً مِن ضميرِ موصوفِها؛ كزيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، أو على الإبدالِ عندَ بعضِهم[8] مِن الضميرِ فِيها.

وثانيها أنْ[9] يُنصَبَ على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ إنْ كانَ نكرةً؛ كزيدٌ حَسَنٌ وجْها، أو عليهِ[10] فقطْ إنْ كانَ معرفةً؛ كزيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، ولِهذا قالَ: والثانِي مُتعيِّنٌ[11] في المعرفةِ.

---

(١) لأنّ إضافتها إضافة لفظيّة لا معنويّة، وهذا حال كل المشتقات إذا أضيفت.

(٢) إضافة إلى تأنيثها بالتاء نحو: حمراء، وحسنة خلافاً لاسم الفاعل الذي يؤنث بالتاء فقط، نحو: خالدة، ومحسنة.

(٣) في ب: تجوز.

(٤) نحو: هذا حسنُ الوجهِ، ونقيُّ الثغر، وطاهرُ العِرض، أما اسم الفاعل فإنّه لا يُضاف إلى فاعله إلا بضعف وهو قليل نحو: زيدٌ كاتبُ الأدبِ.

(٥) في ب ود: خلاف.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُرفَعُ على الفاعلية أو الإبدال، ويُنصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثاني يتعيّنُ في المعرفة، ويُخْفَضُ بالإضافةِ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٧٧).

(٧) سقطت أن من ب في المواضع الثلاث من حالات معمولها.

(٨) كأبي علي الفارسيّ (انظر: الإيضاح العضدي ص ١٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٤٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٢، وهمع الهوامع ٣/ ٦٤).

(٩) في ق: أو.

(١٠) أي: على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّ التمييز لا يكون معرفة.

(١١) في ب: يتعيّن.

وثالثُها أنْ يُخفَضَ بالإضافةِ؛ أي بِسببِها، كزيدٌ حَسنُ الوجهِ إلاّ إذا كانتِ الصفةُ بألْ وهوَ[1]:

أ . مجرَّدٌ عَنها[2] والإضافةِ؛ كالحسنِ وجهٌ.

ب. أو مُضافٌ للمُجرَّدِ مِنهُما[3]؛ كالحسنِ وجهُ أبٍ.

ج . أو مضافٌ لضميرِ الموصوفِ؛ كالحسنِ وجهُهُ.

د . أو لمضافٍ لضميرِهِ[4] كالحسنِ وجهُ أبيهِ؛ لامتناعِ إضافةِ ما فيهِ ألْ لشيءٍ مِن ذلكَ.

وإذا خُفِضَ المعمولُ بالإضافةِ، فلا تخرجُ[5] بذلكَ عَن كونِها[6] صفةً مشبّهةً؛ لأنَّ الخفضَ ناشِئٌ عنِ النصبِ / ٨٩ أ / لا عنِ الرفعِ، لئلاّ يلزمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ؛ إذِ الصفةُ عينُ[7] مرفوعِها[8] في المَعنى، وغيرُ[9] منصوبِها.

[مُجملُ صُورِ الصفةِ المشبّهةِ معَ معمولِها]

واعلمْ أنَّ الصورَ الحاصلةَ مِن الصفةِ ومعمولِها معَ قطعِ النظرِ عنْ إفرادِها[10] وتذكيرِها وأضدادِهما ستٌّ[11] وثلاثونَ صورةً:

لأنَّ الصفةَ إمّا نكرةٌ أو معرفةٌ، وهي: إمّا رافعةٌ أو ناصبةٌ أو جارّةٌ؛ فهذهِ ستٌّ[12] حالاتٍ مِن ضربِ اثنينِ في ثلاثةٍ.

---

(١) أي: معمولها.

(٢) في ق وع ود: منها.

(٣) في ق ود وس: منها.

(٤) أي: مُضافٌ لمضافٍ لضميرٍ.

(٥) في ع وس: يخرج.

(٦) في ع: كونه.

(٧) في د: غير.

(٨) في ع: موصوفها.

(٩) في ق: وعين.

(١٠) في ع: انفرادها.

(١١) في ع وب: ستة.

(١٢) في ع وب: ستة.

ومعمولُها لَهُ أيضاً ستُّ حالاتٍ؛ لأنَّهُ: إمّا بـألْ كـالوجهِ، أو مُضافٌ[1] لِما فيهِ ألْ[2] كـوجهِ الأبِ، أو للضميرِ كـوجهِهِ، أو مُضافٌ[3] للمضافِ للضميرِ كـوجهِ أبيهِ، أو مُجَرَّدٌ[4] مِن ألْ والإضافةِ كـوجهٍ، أو مُضافٌ[5] لِلمجرّدِ مِنهما كـوجهِ أبٍ.

فالصورُ ستٌّ[6] وثلاثونَ صورةً مِن ضربِ ستٍّ[7] في مِثلِها، الممتنعُ[8] مِنها الأربعةُ[9] التي استُثْنِيَتْ[10]، والبقيّةُ جائزةٌ إلّا أنَّ فيها قبيحاً وضعيفاً وحَسَناً؛ فالقبيحُ أربعُ صورٍ[11]، والضعيفُ ستٌّ[12]، والباقي حسنٌ؛ وبيانُ ذلكَ يُطلبُ مِن[13] المبسوطاتِ.

---

(١) في ع: مضافاً.
(٢) سقطت ألْ من ع.
(٣) في الأصل: مضافا، والمثبت من ع وب وس.
(٤) في ق: مجرداً.
(٥) في ع: مضافاً.
(٦) في ع: ستة.
(٧) في ع: ستة.
(٨) في ق: امتنع.
(٩) في الأصل الأربع، والمثبت من ق وس.
(١٠) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.
(١١) وضابط هذه الصور القبيحة أن ترفع الصفة النكرة مطلقاً، وأمثلتها:
١- حسنٌ وجهٌ. ٢- حسنٌ وجهُ الأب.
٣- الحسنُ وجهٌ. ٤- الحسنُ وجهُ الأب.
(انظر: شرح الكافية ٣/ ٥٠٣-٥١٢، وشرح المفصل ٦/ ٨٣-٩٠، وهمع الهوامع ٣/ ٦٤-٦٧، وحاشية الحمصي ٢/ ١٥٣).
(١٢) وضابط هذه الصور الضعيفة أن تنصب الصفة النكرة المعرفةَ مطلقاً أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه، وأمثلتها هي:
١- حسنٌ الوجهَ. ٢- حسنٌ وجهَ الأبِ. ٣- حسنٌ وجهَهُ.
٤- حسنٌ وجهَ أبيه. ٥- حسنُ وجهِهِ. ٦- حسنُ وجهِ أبيه.
(انظر: شرح الكافية ٣/ ٥٠٣-٥١٢، وشرح المفصل ٦/ ٨٣-٩٠، وهمع الهوامع ٣/ ٦٤-٦٧، وحاشية الحمصي ٢/ ١٥٣).
(١٣) في ق: في.

[٧/ إعمالُ اسمِ التفضيلِ] [1]

والسابعُ مِنها اسمُ التفضيلِ، وأخّرهُ لأنَّ عملَهُ في المرفوعِ الظاهِرِ غيرُ مطّردٍ كما ستعرفُهُ.

[ضابِطُهُ]

وهوَ الصفةُ الدالةُ على المشاركةِ والزيادةِ لصاحِبِها على غيرِهِ في أصلِ الفعلِ.

[صيغتُهُ وشروطُهُ]

وشرطُ التفضيلِ أنْ يكونَ على وزنِ أفعلَ؛ سواءٌ صِيغَ مِن فعلٍ لازمٍ كأكرمَ، أم[2] مُتعدٍّ كأضربَ وأعلمَ، ولا يَرِدُ خيرٌ وشرٌّ؛ فإنّهما للتفضيلِ لأنَّ أصلَهما أخيرُ وأشرُّ فخُفِّفا بالحذفِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، ورُبّما جاءا على القياسِ[3]، وأمّا قولُهُ:

٢٠٧- .... وحبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعاً [4]

فضرورةٌ، ولا يُصاغُ إلّا مِمّا صِيغَ مِنه فعلُ التعجُّب كما سيأتي في بابِهِ[5].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «واسمُ التفضيلِ، وهو: الصفة الدالةُ على المشاركةِ والزيادةِ؛ كأكرمَ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٠).

(٢) في ق وع ود: أو من.

(٣) مثاله قراءة أبي قلابة ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ ـ القمر: ٢٦ ـ وقول الشاعر: بلال خيرُ الناس وابن الأخير. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ١٧٩، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦٥).

(٤) عجز بيت من البسيط للأحوص في ديوانه ص١٥٣، والأغاني ٤/ ٣٠١، والعقد الفريد ٣/ ٣٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٢، وجاء في ديوان مجنون ليلى ص١٥٨. وصدره: وزادني كلفاً بالحب ما منعت.
والشاهد فيه: (حب) حيث حذفت همزتها شذوذاً وأصلها أحبُّ.

(٥) حيث يصاغ أفعل التفضيل من الفعل إذا اجتمعت فيه شروط ثمانية: فعل، ثلاثي، تامّ، مثبت، مبنيّ للمعلوم، قابل للتفاوت، ليس الوصف فيه على وزن أفعل. (انظر: مبحث التعجب من هذا الكتاب ص ٤٢١).

[استعمالاتُهُ][1]

١/ ويُستعمَلُ بـمِن ـ ولوْ تقديراً[2] ـ جارّةً للمُفضَّلِ عليهِ، إذا جُرِّدَ مِن ألْ والإضافةِ؛ نحوَ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[3]، وهيَ لابتداءِ الغايةِ ارتفاعاً وانحطاطاً[4]، أو للمجاوزةِ[5]، ولا يُفصَلُ بينَها[6] وبينَ مجرورِها بأجنبيٍّ، / ٨٩ ب / ولا يجوزُ تقديمُهُ[7] معَـها على اسمِ التفضيلِ إلّا أنْ يكونَ اسمَ استفهامٍ، أو مُضافاً[8] إلى استفهامٍ فيجبُ حينئذٍ[9]؛ كـمِمَّنْ أنتَ أفضلُ؟ ومِنْ غلامِ مَنْ أنتَ أجملُ؟.

٢/ ومُضافاً[10] لنكرةٍ[11] مُطابقةٍ لِلمُفضَّلِ وجوباً، فيُفرَدُ ويُذكَّرُ في هذهِ الحالة، وكذا في التي[12] قبلَها[13] وجوباً، وإنْ كانَ الـمُفضَّلُ بخلافِ ذلكَ؛ فتقولُ في الحالةِ الأُولى: زيدٌ أو هندٌ أو الزيدانِ أو الهِندانِ أو الزيدونَ أو الهنداتُ أفضلُ مِن عمرٍو، وأمّا قولُهُ:

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويستعملُ بمِنْ، ومُضافاً لنكرةٍ، فيُفرَدُ ويُذكَّرُ. وبأل فيطابِقُ، ومُضافاً لمعرفةٍ فوجهان. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٠).

(٢) كما في ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أي: أعزّ منك.

(٣) سورة الكهف من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

(٤) مثال الارتفاع: أفضل منه، ومثال الانحطاط: شرٌّ منه.

(٥) فمعنى زيدٌ أفضل من عمرو، أي: زيدٌ جاوز عمراً في الفضل.

(٦) في الأصل بينهما، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ع: تقديمها، مع إسقاط معها.

(٨) في ب ود: مضاف.

(٩) وما ورد خلاف ذلك فهو شاذّ، كقول ذي الرمة:

ولا عيبَ فيها غيرَ أن سريعها ... قطوفٌ وألا شيء منهنَّ أكسلُ

(انظر: ديوان ذي الرمّة ص١٦٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٣).

(١٠) في ق: أو مضافاً.

(١١) في س: إلى نكرة.

(١٢) في ق: الذي.

(١٣) في ع: مثلها.

٢٠٨- كـأنَّ صُـغرى وكُـبرى[1] مِـن فـواقِعها

[حـصباءُ دُرٍّ عـلى أرضٍ مـنَ الـذهبِ][2][3]

فإمّا لَحْنٌ، أو لم يُقصَدْ حقيقةُ المفاضلةِ.

وفي الثانيةِ: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدانِ أفضلُ رجلَينِ، والزيدونَ أفضلُ رجالٍ، وهنـدٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ، وأمّا قولُه تَعالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[4]، فالتقديرُ أوَّلَ فريقٍ كافِرٍ، ولا[5] يكُنْ كلٌّ مِنكُم أوَّلَ كافِرٍ.

٣/ ويُستعمَل مَقروناً بألْ؛ فيُطابِقُ وجوباً مَوصوفَهُ إفراداً وتذكيراً وفرعَيْهِما؛ فتقولُ: زيدٌ الأفضلُ، والزيدانِ الأفضلانِ، والزيدونَ الأفضلونَ أو الأفاضِلُ، وهندٌ الفُضلى، والهندانِ الفُضلَيانِ، والهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضَّلُ.

٤/ ومُضافاً لمعرفةٍ[6]؛ فوجهانِ، أي:

---

(١) في ق وب: كبرى وصغرى.

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من البسيط لأبي نواس في ديوانه ص٣٤، وشرح المفصل ٦/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧.

اللغة: الفواقع جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مُزجت الخمر بالماء، ويُروى مكانها (فقاقعها) وهي بنفس المعنى السابق، والحصباء صغار الحصى.

موطن التمثيل: قوله (صغرى وكبرى) في الأصل أصغر وأكبر لأنّ اسم التفضيل هنا نكرة غير مضاف؛ لذا وجب إفراده وتذكيره، ومن هنا فقد اعتبر البيت لحناً، أو أن البيت صحيح إذا لم يُقصد بصغرى التفضيل بل الصفة المشبهة الصغيرة وهذا هو الأقرب، وعندئذ فلا لحن في البيت. (انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص٣١٧).

(٤) سورة البقرة من الآية ٤١. وتتمتها ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾.

(٥) في ع: أو لا.

(٦) في ب: ومضاف المعرفة.

أ/ المطابقةُ إجراءً له مُجرَى المُعرَّفِ بألْ؛ نحوَ: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[1].

ب/ وعدمُها[2] ـ وهو الغالبُ ـ إجراءً له مُجرَى المُجرَّدِ؛ نحوَ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ [عَلَىٰ حَيَوٰةٖ][3]﴾[4].

نَعَمْ؛ إنِ استُعْمِلَ أفضلُ[5] لِغيرِ تفضيلٍ وجبتِ المُطابقةُ؛ كقولِهم: الناقصُ والأشجُّ[6] أَعْدلا بني مروانَ أي: عادلاهُم؛ إذْ ليسَ فيهِم[7] عادلٌ غيرُهما حتّى يُقصَدَ التفضيلُ، ولا يُقاسُ على ذلكَ خلافاً للمبرّدِ[8]، وفي هذه الحالةِ واللتين[9] قبلَها لا يُستعمَلُ بمِنْ.

[عملُهُ كناصبٍ][10]

واعلمْ أنّهُ يَنصبُ التميزَ والحالَ والظرفَ [مطلقاً][11].[12]

ولا ينصبُ المفعولَ معَهُ، ولا لَهُ، ولا المُطلقَ.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۖ وَمَا يَمۡكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾.

(٢) في الأصل وعدمه والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) زيادة من ق وب ود.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٩٦. وهي بتمامها ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾.

(٥) في ق وع وب وس: أفعل.

(٦) (الناقص) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، وسُمي لذلك لأنه أنقص من رواتب الجند، و(الأشج) هو لقب لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأنه كان مشجوجاً في وجهه.

(٧) في ق: منهم.

(٨) انظر المقتضب ٣/ ٢٤٥-٢٤٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦.

(٩) في ق وب: والتي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا ينصِبُ المفعولَ مطلقاً، ولا يرفعُ في الغالبِ ظاهراً إلا في مسألة الكُحلِ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٠).

(١١) زيادة من ق.

(١٢) نحو: هو أفضلُ خلقاً، وجاء الأذكى مترنّماً، وهو أحسنُ منه جيرةً. قال سيبويه: هو خير منك أباً وأحسن منك وجهاً (انظر: الكتاب ١/ ٢٠٢).

[الخلافُ في نصبِه للمفعولِ بِهِ]

١/ ولا يَنصُبُ[1] المفعولَ بِهِ / ٩٠ أ / على الأصحِّ[2] مُطلقاً؛ أي: سواءٌ كانَ[3] ظاهراً أم[4] غيرَهُ، بلْ يصلُ إليهِ باللامِ: كـزيدٌ أدعى للعلمِ وأبذلُ[5] للمعروفِ، أو بالبـاءِ: كـخالدٌ أعرفُ بالنحوِ وأجهلُ بالفقهِ. فإنْ كانَ فعلُهُ يتعدَّى لاثنينِ نَصبْتَ الآخرَ بفعلٍ مُقدّرٍ[6]؛ كـزيدٌ أكسى للفقراءِ الثيابَ؛ أي: يكسوهُم الثيابَ.

٢/ وأجازَ بعضُهُم نصبَهُ بِهِ مطلقاً[7]، ونقلَهُ الـمُصنِّفُ في حواشِي التسهيلِ[8] عن ابنِ مَسعودٍ[9].

٣/ وبعضُهُم[10] إنْ أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيهِ، قالَ الدمامِينيُّ[11]: وهذا الرأيُ حَسَنٌ، فيَنصُبُ حينَ التأويلِ، كما أنَّهُ يُضافُ حينئذٍ إلى ما لَيسَ بعضَهُ، فيجرِي حكمُ النصبِ والجرِّ على طريقةٍ واحدةٍ، كما أنَّهُ إذا صَحَّ وقوعُ الفعلِ محلَّهُ رفعَ الظاهرَ.

• فقدِ استبانَ لكَ أنَّ ما في الشرحِ[12] مِن حِكايةِ الإجماعِ على مَنعِ عملِهِ فيهِ مَنظورٌ فيهِ.

---

(١) سقطت ينصب من ق وع وب وس.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٨، وهمع الهوامع ٣/ ٧٥.

(٣) في ب: أكان.

(٤) في ق: أو.

(٥) في ع: أو أبذل.

(٦) سقطت مقدر من ب.

(٧) أي: دون الاستعانة بحرف جرّ كاللام أو الباء.

(٨) حواشي التسهيل هو أحد كتب ابن هشام المفقودة (انظر: مقدمة هذا التحقيق ص ٢٨).

(٩) هو محمد بن مسعود الغزنيّ المتوفى ٤٢١هـ، هكذا سمّاه أبو حيان وسمّاه ابن هشام ابن الذكيّ، كان كثير المخالفة لأقوال النحويين، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٥، وكشف الظنون ص٢٣٦).

(١٠) أي: أجاز بعضُهم، نحو قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ - الأنعام ١٢٤ - على اعتبار أعلم صفة مشبّهة لا تفضيل فيها، وحيث مفعول به لأعلم. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(١١) لم أجده في تحفة الغريب ولا في الجزء المحقق من شرح التسهيل للدماميني.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً.(انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٢).

[عملُه كرافعٍ لفاعلِهِ]

ويَرفَعُ الضميرَ المُستتِرَ في كلِّ لغةٍ، ولا يَرفعُ في الغالبِ اسماً ظاهراً[1] ولا ضميراً مُنفصلاً؛ لِكونِهِ ليسَ لهُ فعلٌ بِمعناهُ إلّا في مسألةِ الكُحلِ؛ فإنَّهُ يرفعُ ذلكَ إجماعاً؛ لأنَّهُ يصحُّ وقوعُ فعلٍ بِمعناهُ مَوقعَهُ.

[مسألةُ الكحلِ]

وضابطُها أنْ يكونَ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقاً[2] بنفيٍ أو شبهِهِ[3]، ومرفوعُهُ أجنبياً مُفضّلاً على نفسِهِ باعتبارينِ؛ نحوَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ مِنهُ في عينِ زيدٍ[4]، وبِهِ عُرفَتِ المسألةُ بمسألةِ الكُحلِ، وأُفرِدتْ بالتأليفِ.

والأصلُ أنْ يقعَ هذا الظاهرُ بينَ ضميرَينِ: أوَّلُهما للموصوفِ، وثانيهما للظاهرِ كما في المثالِ، وقد يُحذَفُ الضميرُ الثاني وتدخُلُ مِن إمّا:

- على[5] الظاهرِ؛ نحوَ: مِن كُحلِ عينِ زيدٍ.
- أو محلِّهِ؛ نحوَ: مِن عينِ زيدٍ.
- أو ذي المَحلِّ؛ نحوَ: مِن زيدٍ.

ولم يقعْ هذا التركيبُ في القرآنِ، ولا يجوزُ أن يُعرَبَ المرفوعُ فيهِ مبتدأً وأفعلُ خبرُهُ؛ لِئلاّ يلزمَ الفصلُ بينَ أفعلَ / ٩٠ ب / ومِن[6] بأجنبيٍّ، وقد يرفعُ الظاهرَ مُطلقاً في لغةٍ حكاها سيبويهِ[7]؛ نحوَ: مررتُ برجلٍ أفضلُ منهُ أبوهُ، وعنها احترَزَ بقولِهِ: في الغالِبِ.

---

(١) نحو: مررتُ برجلٍ - أفضلُ منه أبوه فـ(أبوه) مرفوع باسم التفضيل (أفضل) وهذه لغة قليلة. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٢).

(٢) في ع وب ود وس: مسبوق.

(٣) هو النهي أو الاستفهام الذي فيه معنى النفي، كقولك: لا يكنْ غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسن لا يمُنُّ بِمنِّه. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(٤) (أحسنَ): نعت لرجلاً، و(الكحلُ): فاعل لاسم التفضيل أحسن (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٦-٢٣٣٧).

(٥) سقطت على من ع.

(٦) في ق: وبين من.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣١-٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٣.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بابُ التوابعِ [1]

وهي جمعُ تابعٍ؛ وهوَ الـمُشارِكُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ الحاصِلِ والـمُتجدِّدِ غيرَ خبرٍ [2].

وإطلاقُ التابعِ على الحرفِ والفعلِ الغيرِ [3] الـمُعربِ مجازٌ؛ إذْ [4] لا إعرابَ فيهما تقعُ [5] فيهِ التبعيَّةُ.

والعامِلُ في التابعِ [6]:

هو العامِلُ في المتبوعِ إلّا في البدلِ؛ فإنَّ العاملَ فيهِ مُقدَّرٌ خِلافاً للمبرّدِ [7]، بدليلِ ظهورِهِ في بعضِ المواضعِ [8]، ولا يجوزُ الفصلُ بين التابعِ ومتبوعِهِ بأجنبيٍّ، ولا تقدُّمُهُ [9] عليهِ كما يُفهِمُهُ قولُهُ: يتبَعُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ خمسةٌ باستقراءٍ [10]: نعتٌ، وتوكيدٌ، وعطفُ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بابُ التوابع؛ يتبعُ ما قبلهُ في إعرابه خمسةٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٣).

(٢) خرج بقوله إعرابه الحاصل الحال من المرفوع وتمييزه، وخرج بقوله والمتجدّد: حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثاني في باب أعطى، وخرج بقوله غير خبر: الاسم الثاني في نحو: الرمان حلو حامض، فإنّ حامضاً ليس تابعاً لما قبلها، بل جزء من الخبر. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) يقول محمد العدناني: ويقولون: الرجلُ الغير المتعلم شرٌّ عظيم. والصواب: الرجل غير المتعلم شرٌّ عظيمٌ... ولا تدخل الألف واللام على غير.... لأنها شديدة الابهام لا تقبل التعريف. (انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص١٩٠).

(٤) في ع: و.

(٥) في ق وع ود وس: يقع.

(٦) كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا﴾ ـ المائدة: ١١٤ ـ (فأولنا) بدل من (لنا)، وقد تكرر العامل (لام الجرّ).

(٧) انظر: المقتضب ٤/ ٢٩٥.

(٨) اختلف النحاة في العامل في التابع عدا البدل كما يلي:

١ - عامل التابع هو نفسه العامل في المتبوع، وهو رأي الجمهور ونُسِب الى سيبويه واختاره ابن مالك.

٢ - العامل فيه هو التبعية، وقال به الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢، والمقتضب ٤/ ٣١٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥-١٩٢٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٠٨، وهمع الهوامع ٣/ ١١٣-١١٤).

(٩) في ق: تقديمه.

(١٠) في ب ود وس: بالاستقراء.

بيانٍ، ونسقٌ، وبدلٌ. ومَن فصّلَ في التوكيدِ جعلَها ستّاً[1]، ومَن أطلقَ العطفَ وجعلَهُ شامِلاً للبيانِ جعلَها أربعاً[2].

[ترتيبُ التوابعِ إذا اجتمعت]

والأَوْلى أنْ يبتدِئَ[3] مِنها[4] بالنّعتِ، ثُمَّ بالبيانِ، ثُمَّ بالتوكيدِ، ثُمَّ بالبدلِ، ثُمَّ بالنسقِ، بل قيلَ: هوَ الصوابُ؛ لأنَّها[5] إذا اجتمعتْ في التبعيّةِ رُتِّبتْ كذلكَ كما في التسهيلِ[6].

[١/ النعتُ أو الصفةُ][7]

أحدُها النعتُ[8]؛ ويرادِفُهُ الوصفُ والصِّفةُ؛ وهو التابعُ ـ هذا كالجنسِ ـ الـمُشتَقُّ أو الـمُؤَوّلُ بِهِ[9]، أَخرجَ بِهِ غيرَه[10] مِنها ما عدا التوكيدَ اللفظيَّ المشتقَّ فبِقولِهِ[11]: الـمُبايِنُ للفظِ متبوعِهِ.

---

(١) أي: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

(٢) كالزجّاجي مثلاً. (انظر: الجمل في النحو ص٣).

(٣) في ع وس: يبدأ.

(٤) سقطت منها في ق.

(٥) في الأصل: لا أنها وهو تصحيف، والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) قال ابن مالك: ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جارٍ مجراه، ثم بالتوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجري النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعاً كلا تابعٍ، لكونه كالمستقلّ، ثم بعطف النسق، لأنه تابع بواسطة؛ فيقال: مررتُ بأخيكَ الكريمِ محمدٍ نفسه رجل صالح ورجل آخر. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: النعتُ: وهو التابعُ، المشتقُّ أو المؤوّل به، المباينُ للفظ متبوعه. (شرح قطر الندى ص٢٨٣).

(٨) هذه تسمية الكوفيّين، وربّما قاله البصريّون والأكثر عندهم الوصف والصفة. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١١٧).

(٩) سقط به من ق.

(١٠) لأنّ باقي التوابع جوامد لا مشتقات في الغالب.

(١١) في ق: فإنه أخرجه بقوله.

[أنواعُهُ]

١/ والمشتقُّ ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِهِ؛ كأسماءِ الفاعلِ، والمفعولِ، والتفضيلِ، والصفةِ الـمُشبَّهةِ.

٢/ والـمُؤوّلُ بهِ ما أُقيمَ مَقامَهُ مِن الأسماءِ العاريةِ عنِ الاشتقاقِ؛ كاسمِ الإشارةِ، وذي بِمعنى صاحبٍ، والمنسوبِ[١]: كجاءَني زيدٌ هذا؛ أي: الحاضِرُ، ورجلٌ ذو مالٍ؛ أي: صاحبُهُ، ورجلٌ دمشقيٌّ؛ أي: مَنسوبٌ إلى دمشقَ. ومِن الـمُؤوّلِ بهِ[٢] الجملةُ الخبريّةُ[٣] في نحوِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤]، وقولِهِ:

٢٠٩- ولقـدْ أمـرُّ عـلى اللئيمِ يـسبُّني ....[٥] / ٩١ أ /

وكذا المصدرُ الـمُلتَزَمُ إفرادُهُ وتذكيرُهُ في نحوِ: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ؛ أي: عادِلٌ عندَ الكوفيّينَ، وذي عدلٍ عندَ البصريّينَ[٦].

---

(١) سقطت والمنسوب من ب.

(٢) سقطت به من ق.

(٣) سقطت الخبرية من ق.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٨١. وهي بتمامها ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾، والشاهد: تُرجعون فيه إلى الله حيث جاءت هذه الجملة الخبرية في محل نصب نعت.

(٥) صدر بيت من الكامل لرجل من سلول في الكتاب ٣/ ٢٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١، والدرر اللوامع ١/ ٧٨، ونُسِب لغيره في المصادر الأخرى.

وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يَعنِيني

والشاهد فيه: (يسبّني) حيث جاءت هذه الجملة الخبرية مؤولة بنعت مجرورٍ للئيم النكرة معنىً المعرفة لفظاً، ولك فيها اعتبار جملة (يسبني) في محل نصب حال.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٤.

[فائدتُهُ][1]

وفائدتُهُ حقيقياً كانَ أو غيرَهُ:

أ . تخصيصٌ لِمتبوعِهِ إنْ كانَ نكرةً؛ كـجاءني رجلٌ تاجرٌ أو تاجرٌ أبوهُ. والتخصيصُ تقليلُ الاشتراكِ في النكرات.

ب. أو توضيحٌ لهُ إنْ كانَ معرفةً؛ كـجاءني زيدٌ الفاضلُ أو الفاضلُ أبوهُ. والتوضيحُ رفعُ الاشتراكِ في المعارفِ.

ج . أو مجرَّدُ مدحٍ لَهُ[2]؛ نحوَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3].

د . أو ذمٍّ؛ نحوَ: أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ.

هـ . أو ترحُّمٍ عليهِ؛ نحوَ: اللهمَّ اغفرْ لِعبيدِكَ الضعفاءِ[4].

و . أو توكيدٌ لِما دلَّ عليهِ متبوعُهُ؛ كـضربتُ ضَربةً واحدةً؛ *لأنَّهُ قدْ عُلِمَ مِن ضربةٍ أنَّها ضَربةٌ واحدةٌ*[5]؛ فلمْ يُفِدِ النعتُ إلَّا مُجرَّدَ التوكيدِ، ومِنهُ قولُهُم: مَضى أمسِ الدابِرُ.

ز . وقالَ بعضُهُم[6]: أو تعميمٌ؛ نحوَ: إنَّ اللهَ يحشرُ عبادَهُ الأوَّلينَ والآخرينَ.

ح . أو تفصيلٌ[7]؛ نحوَ: مررتُ برجلينِ عربيٍّ وعجميٍّ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وفائدته تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحُّمٌ، أو توكيدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٤).

(٢) سقطت له من ع.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية ٢، حيث جاء النعت رب العالمين مفيداً المدح للمنعوت الله.

(٤) في باقي النسخ: اللهم الطف بعبادك الضعفاء.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ع.

(٦) كابن مالك وأبي حيّان والأشموني. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٨ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩).

(٧) في ق: أو للمفصل.

ط. أو إبهامٌ؛ نحوَ: تصدَّقْ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ.

ي. قالَ البدرُ الدماميني عن بعضِهِم[1]: «أو إعلامُ المُخاطَبِ بأنَّ[2] المُتكلِّمَ عالمٌ بحالِ مَن ذَكَرَ، يُقالَ لكَ: أرأيتَ قاضِي بلدِنا؛ فتقولُ: رأيتَ قاضِيَكُم الكريمَ الفقيهَ، وليسَ هذا للتوضيحِ؛ لأنَّ مُرادَهم بِهِ الإيضاحُ للمُخاطَبِ وهو بالفَرْضِ في مثالِنا عالمٌ بِما ذُكِرَ غيرُ مُحتاجٍ إلى إيضاحِهِ لَهُ ولا للمدحِ؛ فإنَّ غرضَ المُتكلِّمِ إعلامُ السامِعِ بأنَّهُ عالمٌ بِحالِ هذا الموصوفِ لا مُجَرَّدَ الثناءِ عليهِ».

[أوجهُ تبعيّةِ النعتِ للمنعوتِ][3]

والنعتُ مِن حيثُ هوَ[4] يتبَعُ منعوتَهُ في اثنينِ مِن خمسةٍ:

- واحِدٌ مِن أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ.
- وواحِدٌ مِن التعريفِ والتنكيرِ سواءٌ رَفعَ ضميرَهُ[5] أم اسماً ظاهِراً؛ فلا يُتبَعُ معرفةٌ بنكرةٍ[6] ولا عكسُهُ[7]. نَعَمْ؛ المُعرَّفُ بلامِ الجنسِ يجوزُ أنْ يُتبَعَ بنكرةٍ مخصوصةٍ؛ كقولِهِم:

---

(١) هو ابن الخباز كما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٥٩.

(٢) في ق: أن.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويتبعُ منعوتَهُ في واحدٍ من أوجهِ الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ثُمَّ إن رفعَ ضميراً مستتراً تَبِعَ في واحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد وفرعَيْهِ، وإلا فهو كالفعل، والأحسنُ: جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُه، ثم: قاعدٌ، ثم: قاعدون. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٥).

(٤) من حيث هو: أي بغض النظر عن عمله.

(٥) في ق: ضميراً، وفي ع: ضمير منعوته.

(٦) وإذا ورد فإنّه مؤوّل، فمثال مجيء النعت نكرة والمنعوت معرفة قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ـ الفاتحة: ٣ ـ، فمالك وصف أُضيف فالإضافة لفظية، وقد نُعت به معرفة، ورُدّ هذا بأنّ الإضافة لفظية في الوصف إذا لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٦٢).

(٧) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريّين، فلا يجوز عندهم التخالف بين النعت والمنعوت إلا إذا كان الموصوف مُعرّفاً بأل الجنسية، أو إذا كان النعت مقطوعاً عن منعوته. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠).

ما ينبغِي للرجلِ مثلِكَ أو خيرٍ منكَ / ٩١ ب / أنْ يفعلَ كذا[1]. ويجبُ في النعتِ[2] أنْ يكونَ مُساوياً لمنعوتِهِ[3] في التعريفِ أو دونَهُ؛ فنحوُ: بالرجلِ أخيكَ[4] بدلٌ.

ثُمَّ إنْ رفعَ النعتُ ضميراً[5] مستتراً عائداً على المنعوتِ تَبِعَ[6] منعوتَهُ ـ ولو كانَ معناهُ لِما بعدَهُ كما في: جاءَني رجلٌ حَسنٌ وَجهاً[7] ـ في اثنينِ أيضاً مِن خمسةٍ:

---

(١) أل في الرجل جنسية، وعليه فالمنعوت نكرة، والنعت نكرة مخصّصة بالإضافة في مثلك وبشبه الجملة في خير منك، وجوّز هذا الخليل، واعتبر الأخفش أنّ أل في الرجل زائدة، فهو من وصف النكرة بالنكرة. (انظر: الكتاب ٢/ ١٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٦-١٧).

(٢) في المسألة خلاف على أقوال:

أ - فالجمهور على أنّ النعت يجب أن يكون مساوياً لمنعوته في التعريف أو دونه، نحو: رأيت الرجل الصالح وزيداً الفاضلَ.

ب - والفرّاء يجيز وصف الأعم بالأخصّ، نحو: مررت بالرَّجل أخيك.

ج - وابن خروف يجيز وصف المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة دونما اعتبار لدرجة التعريف أو التنكير.

د - والكوفيّون يجيزون المخالفة بشرط أن يكون في المدح أو الذم فقط، ومثّلوا عليه بقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ - الهمزة: ١، ٢-.

هـ - والأخفش جوّز وصف النكرة المخصّصة بالمعرفة، ومثّل عليه بقوله تعالى ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ ـ المائدة: ١٠٧ـ فقال: الأوليان صفة لـ (آخران).

و - وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف، ومنه قول الشاعر:

في أنيابها السمُّ ناقعُ، فناقع نعت للسم مع أنّها نكرة.

ز - وقيل غير ذلك، وقد أوّل الجمهور أدلة المخالفين بالبدلية. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢، ٢/ ١٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨-١٩٠٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠، وهمع الهوامع ٣/ ١١٨)..

(٣) في ق وع وب: لمتبوعه.

(٤) في هذا المثال- وأصله: مررت بالرجل أخيك- جاء أخيك مضافاً إلى ضمير فهو في رتبته أو في رتبة العلم لا المعرّف بأل، وعليه ووفقاً لرأي الجمهور لا يجوز اعتبار أخيك نعتاً بل بدلاً. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٦٢).

(٥) سقطت ضميراً من ق.

(٦) في ق وع وب: يتبع.

(٧) في ع: وجهه.

- واحدٍ مِن التذكيرِ والتأنيثِ.
- وواحدٍ مِن الإفرادِ وفرعَيْهِ من تثنيةٍ وجمعٍ[1].

فيصيرُ بِهذا معَ ما مرَّ مُطابقةٌ[2] في أربعةٍ مِن عشرةٍ ما لمْ يمنعْ مانعٌ مِن التبعيّةِ، كما في الـمُلْتَزَمِ إفرادُه وتذكيرُه؛ كـأفعلَ مِن، أو تذكيرُه؛ كمفعولٍ بِمعنى فاعِلٍ، وفَعيلٍ بِمعنى مفعولٍ؛ كـامرأةٍ صبورٍ وجريحٍ، أو تأنيثُهُ؛ كـرجلٍ رَبْعَةٍ[3] وهُمَزَةٍ[4]، وامرأةٍ رَبْعَةٍ وهُمَزَةٍ.

[النعتُ السببيُّ]

وإلَّا ـ أي: وإنْ لم[5] يَرفعْ ذلكَ؛ بأنْ رفَعَ ظاهراً أو ضميراً بارزاً ـ فهوَ بالنسبةِ إلى الخمسةِ الثانيةِ[6] كالفعلِ الحالِّ محلَّهُ، فيُفرَدُ لرفعِهِ ذلكَ، ويُطابِقُ في التذكيرِ والتأنيثِ المرفوعَ لا المنعوتَ؛ كـمررتُ برجلينِ قائِمةٍ أُمُّهما، وبرجالٍ قائِمٍ آباؤُهم، كما في الفعلِ الحالِّ محلَّهُ، ويُسمَّى حينئذٍ سببياً.

نَعَمْ، إنْ رفَعَ جمعاً جازَ أنْ يُجمَعَ جمعَ تكسيرٍ لِجريانِهِ مَجرى الـمُفردِ، بلْ يترجَّحُ على الإفرادِ؛ ولِهذا قالَ: والأحسنُ نحوُ[7]: جاءَني رجلٌ قَعودٌ غلمانُهُ - بلفظِ التكسيرِ - ثُمَّ: قاعِدٌ غلمانُهُ؛ بالإفرادِ الذي هو قياسُ الفعلِ؛ لأنّكَ تقولُ: قَعَدَ غلمانُه لا قعدُوا غلمانُه في اللغةِ الفُصحَى ـ وقيلَ: إفرادُه أرجحُ مُطلقاً؛ لِجريانِهِ مَجرى الفِعلِ، وقيل: إنْ تَبِعَ مُفرداً أو مثنّىً ـ ثُمَّ يلي إفرادَهُ باتِّفاقٍ: قاعدونَ غِلمانُهُ، بِجمعِهِ[8] جمعَ سلامةٍ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّهُ خاصٌّ بلغةِ أكلوني البراغيثُ.

---

(١) في ق: أو جمع.

(٢) في ق وع وس: مطابقاً.

(٣) الرَّبْعَةُ: هو الرجل بين الطول والقصر أو الوسيط القامة، والمرأة أيضاً رَبْعةٌ. (انظر: القاموس المحيط ـ ربع).

(٤) الهُمَزة: النمّاز، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويقال هَمَزَهُ: اغتابه وغض منه. (انظر: القاموس المحيط - همز).

(٥) في ع: لم يكن.

(٦) في ب: الباقية.

(٧) في ع: أن يقال.

(٨) في ب: تجمعه.

[قطعُ النعتِ عن منعوتِهِ][1]

ويجوزُ قطعُ الصفةِ ـ ولو تعدَّدتْ ـ عنِ التبعيّةِ المعلومِ[2] موصوفُها بدونِها، حقيقةً أو ادّعاءً؛ بأنْ يُنزَّلَ منزلةَ المعلومِ لأمرٍ ما:

- رفعاً بتقديرِ / ٩٢ أ / هو في حالةِ النصبِ والجرِّ[3].
- ونصباً بتقديرِ فِعلٍ في حالِ الرفعِ والجرِّ تقديرُهُ[4] أَعنِي في نعتِ التوضيحِ[5]، أو أمدحُ في المدحِ[6]، أو أذمُّ في الذمِّ[7]، أو أرحمُ[8] في الترحُّمِ[9]، أو غيرُ ذلكَ مِمّا[10] يناسبُ الصفةَ. ولا يجوزُ إظهارُ الـمُقدَّرِ إلّا في نعتِ التوضيحِ والتخصيصِ[11].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً؛ رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير: أعني أو أمدح أو أذمّ أو أرحم (انظر: شرح قطر الندى ٢٨٨).

(٢) المعلومِ نعت للصفة لا لـالتبعية، أي: الصفة المعلومُ موصوفُها.

(٣) مثال المنعوت المنصوب: رأيتُ فتاةً جميلةً، ومثال المنعوت المجرور: مررت برجلٍ طويلٌ.

(٤) في ع: بتقديره.

(٥) نحو: سافر زيدٌ الصادقُ - على الإتباع- أو الصادقَ - على القطع بتقدير أعني -، أو الصادقُ - على القطع بتقدير هو الصادقُ.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ - على الإتباع-، أو ربَّ العالمينَ - على القطع بتقدير أمدحُ -، أو ربُّ العالمينَ - على القطع بتقدير هو ربُّ.

(٧) كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ - المسد: ٤ - أي: أذمُّ حمالةَ الحطب.

(٨) في ق وس: أترحم، وقد سقطت في الترحم من ب.

(٩) نحو: مررتُ بالرجلِ المسكينِ - على الإتباع -، أو المسكينَ - على القطع بتقدير أرحمُ-، أو المسكينُ - على القطع بتقدير هو المسكينُ-.

(١٠) في ب: بها.

(١١) نحو: مررتُ برجلٍ شاعرٍ أو شاعراً أو شاعرٌ، فيجوز إظهار الـمُقدَّر عند القطع فتقول: مررت برجلٍ هو شاعرٌ أو أخصُّ شاعراً.

[امتناعُ قطعِ النّعتِ]

وإذا جرتِ الصفةُ على مُشارٍ بِه(١)، أو كانتْ للتوكيدِ(٢)، أو مُلتزَمةِ الذكرِ(٣)؛ كالجَمِّ الغفيرِ؛ امتنعَ قطعُها كما يمتنِعُ إذا لمْ يُعلَمْ موصوفُها إلّا بِها(٤)، ولا فرقَ حينئذٍ بينَ تعدُّدِها واتِّحادِها.

[تعدُّدُ النّعتِ وقطعُهُ]

فلَو احتاجَ في حالٍ(٥) تعدُّدِها إلى بعضِها فقطْ(٦) جازَ فيما عدا ذلكَ البعضِ القطعُ والإتباعُ والجمعُ بينَهما؛ بشرطِ تقدُّمِ المُتْبَعِ(٧).

---

(١) نحو: هذا العالـمُ صادقٌ.

(٢) كقول تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ﴾ - النحل: ٥١ -.

(٣) الملتزم الذكر هو الذي التزمت العربُ النعت به إذا جاء وصفاً، نحو: جاءوا الجمَّ الغفيرَ، أي: مجتمعين كثيرين، ونظرتُ إلى الشِّعرى العَبُور -وسُمِّيت الشِّعرى عبوراً لعبورها المجرّة، والشِّعرى: كوكب نيِّر يطلُعُ عند شدّة الحرِّ. (انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٦٩، والمعجم الوسيط [جمم، وشعر).

(٤) نحو: مررتُ بهذا الرجلِ.

(٥) سقطت حال من ب.

(٦) نحو: مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، فإن كان (زيد) لا يشاركه أحد في صفة (التجارة) وجبَ إتباع (تاجر) فقط، وجاز في الباقي القطع أو الإتباع، نحو: مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيهُ الكاتبُ، أما إن كان زيد معروفاً دون حاجة إلى أي من هذه الصفات، فلك قطع هذه الصفات أو إتباعها، نحو: مررت بزيدٍ التاجرُ الفقيهُ ـ الكاتبُ ـ.

(٧) قال بعضهم لا يشترط تقديم المُتبَع على المقطوع لأنّه عارض لفظي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ـ النساء: ١٦٢ ـ ومنهُ قول الخِرنق:

لا يبعَدَنْ قومي الذين هم ... سَمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكلِّ مُعتركٍ ... والطيِّبون معاقدَ الأُزُرِ

(انظر: الكتاب ٢/ ٥٧-٥٨، وشرح الأشموني ٣/ ٦٨-٦٩، وهمع الهوامع ٣/ ١٢٥).

وفي قولِهِ رفعاً إلى آخِرِهِ إشارةٌ إلى حقيقةِ القطعِ. قالَ الشاطبيُّ:[1] وجملةُ الصفةِ المقطوعةِ مع عاملِها لا محلَّ لَها من الإعرابِ؛ إذِ القطعُ مُقتَضٍ للاستئنافِ[2].

فائدةٌ: [أقسامُ الأسماءِ مِن حيثُ النعتيّةُ]

اعلَمْ أنَّ الأسماءَ في نعتِها[3] والنعتِ بِها على أربعةِ أقسامٍ:

١. قِسمٌ[4] لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ بِهِ؛ كاسمِ الفعلِ وكالـمُضمَرِ ـ ولو لغائبٍ[5] ـ؛ لأنَّهُ لـمّا شابَهَ الحرفَ مِن جهةِ افتقارِهِ إلى ما يفسِّرُهُ لم يُنعَتْ، ولكونِهِ[6] ليسَ بمشتقٍّ ولا في حُكمِهِ لم يُنعَتْ بِهِ. وما أحسنَ قولَ القائِلِ[7]:

أضـــمرتُ في القلـبِ هَـوى شـادِنٍ[8] ... مُـشـتَغِلٍ[9] بالـنحـوِ لا يُنْـصِـفُ[10]

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمّى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي مخطوطة مفقودة عُثر على جزء يسير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠م.

(٢) في باقي النسخ: يقتضي الاستئناف.

(٣) في ق: نفسها.

(٤) سقطت قسم من ب.

(٥) خلافاً للكسائيّ، حيث جوّز نعت ضمير الغائب إذا كان لمدح أو ذمّ أو ترحّم محتجّاً بقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ - سبأ: ٤٨ - وقولهم: اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وقولهم: مررتُ به المسكينِ وقد خرّجَ الجمهور هذه على البدليّة. (انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٩، وشرح الأشموني ٣/ ٧٣، وهمع الهوامع ٣/ ١٢١).

(٦) في ب ود وس: ولأنه.

(٧) البيتان من السريع للعالم نجم الدين القُحقازي (-٧٤٥هـ) في كل من بغية الوعاة ٢/ ١٦٦، وفوات الوفيات ٣/ ٢٥، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ٤/ ١٥٠.

(٨) في الأصل شاذن، والمثبت من ب.

(٩) في ب: يقرأ في النحو ولا يتصف.

(١٠) في ق وع وس: يوصف.

وَصَــفْتُ مــا أضــمرتُ يــومـاً لــهُ   قـــالَ لِي: الـمُــــضـمرُ لا يُـوصَـــفُ

٢. وقِسمٌ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ بِهِ؛ [وهو][1] كالعلمِ، وإنَّما نُعِتَ لإزالةِ الاشتراكِ، ولَمْ يُنعَتْ بِهِ لِما مرَّ[2].

٣. وقِسمٌ يُنعَتُ ويُنعَتُ بِهِ؛ وهوَ اسمُ الإشارةِ[3]، ونعتُهُ مصحوبُ ألْ.

٤. وقِسمٌ يُنعَتُ بِهِ ولا يُنعَتُ؛ وهوَ أيّ، كمررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ[4].

[٢/ التوكيدُ][5]

والثاني مِن التوابعِ التوكيدُ؛ أي: الـمُؤكِّدُ بكسرِ الكافِ مِن إطلاقِ المصدرِ مُراداً بِهِ اسمُ الفاعلِ، ويُقالُ فيه التأكيدُ، والأوَّلُ أفصحُ[6].

وعرَّفَهُ ابنُ مالكٍ[7] بأنَّهُ تابعٌ يُقصَدُ بِهِ كونُ المتبوعِ / ٩٢ ب / على ظاهِرِهِ.

---

(١) زيادة من ق.

(٢) أي: لكونه ليس بمشتق ولا في حكمه فلم يُنعت به.

(٣) خلافاً للكوفيّين والزجّاج والسهيلي؛ لأنّه جامد والغالب فيما يتبعه الجمود أيضاً، أمّا الجمهور فعلى جواز مجيء اسم الإشارة نعتاً أو منعوتاً، واستشهدوا بقوله تعالى ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ - الأنبياء: ٦٣ - وقوله ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ - الإسراء: ٦٢ -.

(انظر: نتائج الفكر ص ٢١٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٨١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣، وهمع الهوامع ٣/ ١٢١).

(٤) ولا يجوز: مررتُ بأيِّ رجلٍ.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «والتوكيدُ، وهو إمّا لفظيٌّ، نحو: أخاك أخاك إنّ من لا أخاً له، ونحوُ: أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ، ونحوُ: لا لا أبوحُ بحُب بَثْنة إنّها». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٩).

(٦) قال ابن منظور: أكّد العهد والعقد: لغة في وكّده، وقيل هو بدلٌ، والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أكّدتُ الشيء ووكّدته. ووكّد العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة. يُقال: أوكدتُ وأكّدته وآكدته إيكاداً، وبالواو أفصح. والهمزُ في العقد أجود، ونقولُ: إذا عقدتَ فأكِّدْ، وإذا حلفت فوكِّدْ. (انظر: لسان العرب ـ وكد، أكد).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٣، وفيه يُعْتَضد بدلاً من يُقصد والمعنى بمجمله واحد.

[أقسام التوكيد]

وهوَ قِسمانِ:

١/ لأنَّهُ[1] إمّا لفظيٌّ؛ وهوَ إعادةُ اللفظِ الأوّلِ أو موافِقِهِ[2]، ويجري في جميعِ الألفاظِ:

أ . فيكونُ في الاسمِ؛ نحوَ قولِهِ:

٢١٠- أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخاً لهُ ... كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ[3]

ومنهُ توكيدُ الضميرِ المتّصلِ بالـمُنفصلِ[4].

ب . وفي[5] الفعلِ وحدَهُ، وفيهِ معَ[6] فاعلِهِ، وقد اجتمعا في نحوِ قولِهِ:

٢١١- فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتِي ... أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احْبسِ احْبسِ[7]

ج . وفي الحرفِ نحوَ قولِهِ:

٢١٢- لا لا أبوحَ بحبِّ بَثْنَةَ إنَّها ... أخذتْ عليَّ مواثِقاً وعُهودا[8]

---

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) في ق: مرادفه.

(٣) البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧، والأغاني ٢٠/ ١٧١، وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٥٦.

والشاهد فيه: (أخاك أخاك) حيث جاءت (أخاك) الثانية توكيداً لفظياً لـ(أخاك) الأولى.

(٤) نحو: قمتُ أنا، وأكرمتَني أنا، ومررتُ بك أنتَ، وأكرمته هو.

(٥) في ق: ويجري في.

(٦) في ع: ويرفع.

(٧) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٩، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٣.

والشاهد فيه: قوله (أتاك أتاك) وقوله (احبس احبس)، ففي العبارة الأولى فِعلٌ أُكِّد دون فاعله، وفي العبارة الثانية فِعلٌ أُكِّد مع فاعله المستتر.

(٨) البيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه ص٥٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٩، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٩، والدرر اللوامع ٦/ ٤٧.

والشاهد فيه: (لا لا) حيث أكّد حرف الجواب (لا) توكيداً لفظياً بإعادة الحرف نفسه دون فاصل لأنّ الحرف جوابيّ.

ومنهُ قولُهُ:

٢١٣- .... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كانتْ أُبيحَتْ دعاثِرُهْ[1]

[شرطُ توكيدِ الحرفِ غيرِ الجوابيِّ]

ويُشترَطُ في الحرفِ غيرِ الجوابيِّ أنْ لا يُعادَ إلّا معَ ما اتّصلَ بهِ؛ كعجبتُ منكَ منكَ، وإنَّ زيداً إنّ زيداً أو إنّه قائمٌ، وما وردَ بِخلافِ ذلكَ فشاذٌّ[2]. ولكَ أنْ تقولَ: مِن أينَ لَهُم أنَّ التأكيدَ في مثلِ هذا للحرفِ وحدَه؟ ولِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ لِمجموعِ الحرفِ وما اتّصلَ بهِ؟.

د . وإذا[3] كانَ المؤكّدُ جملةً فالأكثرُ منهُ[4] اقترانُها بالعاطِفِ، حيثُ لا لَبسَ، وقيّدَهُ في الارتشافِ والجامعِ[5] بثُمَّ خاصّةً؛ نحوَ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ الآيةُ[6]؛ فإنْ حصلَ لَبسٌ[7] وَجبَ

---

(١) عجز بيت من الطويل لمضرّس بن ربعي في ديوانه ص٧٦، وخزانة الأدب ١٠/ ١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، وصدره: وقُلنَ: على الفردوس أوّلَ مَشْرِبِ.

اللغة: الفردوس روضة باليمامة، والدعاثر جمع دعثور، وهو الحوض المتثلم، والهاء في دعاثره تعود على الفردوس، والنون في قلن تعود على النساء المرتحلات مع الشاعر يطلبن الاستراحة.

والشاهد فيه: (أجَلْ جَيرِ) حيث أُكّد حرف الجواب الأول أجل بحرف الجواب المرادف له جَيرِ

(٢) خلافاً للزمخشري في تجويز ذلك اختياراً، ومنه البيتان:

إنَّ إنَّ الكريم يحلُم ما لمْ ... يرينْ من أجارَهُ قد ضيما

فلا والله لا يُلفى لما بي ... ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

حيث جاء في البيت الأول بـ(إنّ) مؤكّدة بمثلها دون فاصل، وفي البيت الثاني جاء باللام (لـ) مؤكدة بمثلها (لِما) دون فاصل، وهو شاذٌ عند الجمهور، وقياسي عند الزمخشري. (انظر: شرح المفصل ٣/ ٤١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٤٠-٣٤٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٦).

(٣) في ب: وإن.

(٤) سقطت منه من ق وب ود وس.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٩، والجامع الصغير في النحو ص ١٨٩. وقد استدلّ أبو حيّان على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ (الانفطار: ١٧-١٨).

(٦) سورة القيامة الآية ٣٤، وجاء بعدها ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ .

(٧) سقطت لبس من ق وع وب وس.

تركُهُ؛ كضربتُ زيداً ضربتُ زيداً[1] إذْ لَو جِيءَ بِهِ لَتُوُهِّمَ تكرارُ الضربِ مِنكَ، والفرضُ أنَّهُ لم يقعْ مِنكَ إلَّا مرةً واحدةً.

[ما ليسَ مِن التوكيدِ اللفظيِّ][2]

وليسَ مِنهُ ما كُرِّرَ في قولِهِ تعالَى: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[3]؛ لأنَّهُ لم يُؤتَ بِهِ للتأكيدِ، إذْ مُؤدّاهُ غيرُ مُؤدَّى الأوَّلِ، وإنَّما هوَ مَنصوبٌ على الحالِ، والمَعنى: مُكرّراً[4] عليها الدكُّ، كعلّمتُهُ الحسابَ باباً باباً، وهو ظاهرُ[5] قولِ الزمخشريِّ[6].

وفي قولِهِ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[7]؛ لِما مرَّ، بلْ هوَ[8] على الحالِ أيضاً؛ أي: مُصطفِّينَ أو[9] ذَوي صفوفٍ كثيرةٍ، وقيل: إنَّ المُكرَّرَ فيهما ذُكِرَ توكيدٌ؛ وعليهِ كثيرٌ من النحاةِ، وجرى عليهِ في الشذورِ في دكّاً دكّاً[10].

والمُختارُ / ٩٣ أ / في نحوِ[11]: علّمتُهُ الحسابَ باباً باباً أنَّ المُكرَّرَ وما قبلَهُ مَنصوبانِ بالعامِلِ المُتقدِّمِ[12]؛ لأنَّ مجموعَهما[13] هو الحالُ، ونظيرُه في الخبرِ: هذا حلوٌ حامِضٌ.

---

(١) سقطت زيداً من ق.
(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و﴿صَفًّا صَفًّا﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٨٩).
(٣) سورة الفجر، من الآية ٢١. والآية بتمامها ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾.
(٤) في ق: تكرر.
(٥) سقطت ظاهر من ب ود.
(٦) قال الزمخشري: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ دكّاً بعد دكٍّ، كقوله: حسبته باباً باباً، أي: كرِّر عليها الدكّ حتى عادت هباءً منبثاً. (انظر: الكشاف ٤/ ٧٥٤).
(٧) سورة الفجر، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.
(٨) سقطت هو من ع.
(٩) في ق ود: أي.
(١٠) انظر: شرح شذور الذهب ص٥٥٤.
(١١) سقطت نحو من ق.
(١٢) في ق: المقدم.
(١٣) في ق: مجموعها.

٢/ أو معنويٌّ؛ قسيمُ قولِهِ لفظيٌّ، وهوَ قِسمانِ:

- ما يُقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النّسبةِ؛ بأنْ يرفعَ توهُّمَ الإسنادِ إلى غيرِهِ[1].
- وما يقرِّرُ أمرَهُ في الشمولِ بأنْ يرفعَ توهُّمَ إرادةِ الخصوصِ بِما[2] ظاهرُهُ العمومُ[3].

[قسما التوكيد المعنوي][4]

أ/ فالأوّلُ يكونُ بالنفسِ والعينِ؛ كـجاءَ زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ، فلوِ اقتصرتَ على المؤكَّدِ - بفتحِ الكافِ -؛ لاحتملَ[5] أنْ يكونَ[6] الجائِي خبرُهُ أو متاعُهُ بارتكابِ المجازِ[7]، فبِذكرِ المؤكِّدِ ارتفعَ ذلكَ الاحتمالُ عمّا[8] ظاهرُهُ الحقيقةُ.

[أحكامُ العينِ والنَّفْسِ الـمُجتمعينِ كمؤكِّدَينِ]

١/ وتكونُ العينُ مؤخَّرةً[9] عَنها؛ أي: عنِ النفسِ وجوباً، إنِ اجتمعا في اللفظِ؛ كـجاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ؛ لأنَّ النفسَ عبارةٌ عن جملةِ الشيءِ، والعينُ مُستعارةٌ في التعبيرِ عن الجملةِ.

---

(١) كما في قولك: جاء الخليفة، فيُحتمل أنّ الذي جاء رسوله أو كتابُه أو جنده لا الخليفة نفسه.

(٢) في ق: مما.

(٣) كما في قولك: جاء القوم، فيُحتمل أنّ الذي جاء بعضهم أو شطرهم، لا القوم جميعهم.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: أو معنويٌّ، وهو بالنفس والعين مُؤخرةً عنها، إن اجتمعتا، وتُجمَعان على أَفْعُلٍ مع غير الـمُفردِ. وبـكُلٍّ لغير مُثنّىً إن تجزَّأ بنفسِهِ أو بعاملِه. وبـكلا وكلتا له إنْ صَحَّ وقوعُ المفردِ موقِعَهُ واتّحد معنى الـمُسْنَد، ويُضفْن لضمير المؤكَّد، وبـأجمع وجمعاء وجمعهما غيرَ مُضافة. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٢).

(٥) في ع: لاحتمال.

(٦) سقطت يكون من ق وب.

(٧) في ع: المجازي.

(٨) في ع: بما.

(٩) في ق وب ود: متأخرة.

٢/ ويُجمَعانِ جمعَ قِلّةٍ على أفْعُلٍ بِضمِّ العينِ معَ غيرِ المُفردِ مِن اثنينِ أو جماعةٍ، لكنَّ ذاكَ[1] معَ الجماعةِ واجبٌ، ومعَ الاثنينِ راجِحٌ[2]، ويليهِ الإفرادُ؛ تقولُ[3]: جاءَ الزيدانِ أو زيدٌ وعمرٌو أنفسُهُما أو أعينُهُما، وجاءَ الزيدونَ أو زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ أنفسُهُم أو أعينُهُم، وجاءتِ الهنداتُ أنفسهُنَّ أو أعينُهنَّ.

٣/ ويختصّانِ بجوازِ جرِّهما بباءٍ زائدةٍ.[4]

٤/ ولا يُؤكَّدُ بِهما غالباً[5] ضميرُ رفعٍ مُتّصلٍ إلّا بعدَ توكيدِهِ بِمُنفصلٍ[6] مُطابِقٍ لِلمُؤكَّدِ؛ كـزيدٌ جاءَ هوَ نفسُهُ، والزيدانِ جاءَا هُما أنفسُهُما.

٥/ وعُلِمَ مِمّا مرَّ أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بـنفوسٍ وعيونٍ، وأنَّهُ يجوزُ على مرجوحٍ: جاءَ الزيدانِ نفساهُما أو نفسُهما[7]، وإنّما كانَ نحوُ نفساهُما مرجوحاً[8] - وإنْ كانَ هو الأصلَ - كراهةَ[9] اجتماعِ شيئينِ فيما هو كالشيءِ الواحدِ، وعدلَ إلى الجمعِ؛ لأنَّ التثنيةَ جمعٌ في المَعنى.

---

(١) في ق: ذلك.

(٢) ويجوز إفرادها مع المثنّى، وهو مرجوح؛ نحو: جاء الزيدان نفسُهما.

(٣) في ع: فتقول.

(٤) نحو: جاء زيدٌ بنفسه أو بعينه، وجعل بعض النحاة منها قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ - البقرة: ٢٢٨ -. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٧).

(٥) ومن القليل: قاموا أنفسُهم فإنه جائز عند الأخفش على ضعف. (انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧).

(٦) أو أيّ فاصلٍ آخر، فإنّه جائز بلا خلاف، نحو: هَلُمَّ لكُم أنفسِكم (انظر: الكتاب ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧-١٩٤٨، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٦).

(٧) قال أبو حيّان: وقد وهم ابن الناظم تابعاً لأبيه، فأجاز أن تقول في تثنية المؤكّد: قام الزيدان نفساهما، وكذا عيناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧).

(٨) في ق: مرجوحان.

(٩) سقطت كراهة من ع.

ب/ والقسمُ الثانِي يكونُ بـكلٍّ وكذا بـجميعٍ وعامّةٍ، وأسقطَهما لِغرابةِ التوكيدِ بِهما لغيرِ الـمُثنّى / ٩٣ ب / مِن مفردٍ أو جمعٍ.

[شرطُ التوكيدِ بـكلٍّ وأخواتِها]

لكنْ إنَّما يُؤكَّدُ بِها(١) إنْ تجزّأَ الغيرُ؛ أي: كانَ(٢) ذا أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها موقعَهُ:

- إمّا بنفسِهِ؛ كـجاءَ القومُ كلُّهُم أو جميعُهم أو عامّتُهم.
- أو بعامِلِهِ؛ كـبعتُ العبدَ كُلَّهُ أو عامَّتَهُ أو جميعَهُ(٣).

ولـمّا كانَ الغرضُ مِن هذهِ الألفاظِ رفعَ تَوهُّمِ أنْ يُرادَ بالمتبوعِ الخصوصُ، اشترطَ فيهِ ما ذَكَرَ؛ ليمكِّنَ توهُّمَ إرادةِ البعضِ بالكُلِّ(٤)، فيُرفَعُ بالتوكيدِ.

[شرطُ التوكيدِ بكلا وكلتا]

ويكون بكلا وكلتا له ـ أي للمُثنّى ـ إنْ:

أ - صحَّ وقوعُ المفردِ مَوقعَهُ؛ لِيمكِّنَ تَوهُّمَ إرادةِ البعضِ بالكُلِّ؛ كـجاءَ الزيدانِ كلاهُما، والمرأتانِ كلتاهُما؛ إذ يصحُّ حلولُ الـمُفردِ محلَّ المؤكَّدِ بِهما، ويُحتَمَلُ أنّهُ أُطلِقَ المثنّى وأُريدَ بِهِ واحدٌ(٥)، فلا يقالُ: اختصمَ الزيدانِ كلاهُما؛ لِعدمِ صحّةِ ذلكَ؛ لأنَّ الاختصامَ لا يكونُ إلّا بينَ اثنينِ، ويدلُّ على المنعِ إجماعُهُم على منعِ جاءَ زيدٌ كلُّهُ لِعدمِ الفائدة.

---

(١) في ق وب ود: ولكن إنما يؤكد بها.

(٢) في ق: إن كان.

(٣) في ق: أو جميعه أو عامته.

(٤) سقطت بالكل من ق.

(٥) في ق وع ود: وأراد به واحداً.

هذا ما ذهبَ إليهِ جمعٌ[1]، والمنقولُ عن الجمهورِ الجوازُ[2]، وعليهِ ابنُ مالكٍ[3]؛ محتجّينَ بأنَّ التوكيدَ قد يأتِي للتقويةِ لا لِرفعِ الاحتمالِ.

ب - واتّحَدَ معنى المُسندِ إلى المؤكَّدِ؛ فلا يُقالُ: ماتَ زيدٌ وعاشَ بكرٌ[4] كلاهُما لاختلافِ المُسنَدِ.

وكما يؤكَّدُ بكلٍّ الجمعَ وبكلا المُثنّى، يُؤكَّدُ بِهما ما في مَعنى ذلكَ؛ كجاءَ زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ كلُّهُم، وجاءَ زيدٌ وخالدٌ كلاهُما.

[شرطُ المطابَقةِ في ألفاظِ التوكيدِ المعنويِّ]

وجميعُ هذهِ[5] الألفاظِ المتقدّمةِ يُضَفنَ وجوباً لضميرِ مُطابِقٍ للمؤكَّدِ[6] إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً؛ لِيرتبطَ بهِ، ولِيدلَّ على مَن هو لهُ كما مثّلْنا، وأمّا نحوُ قولِهِ:

٢١٤- ....؛ يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناسِ بالقمرِ[7]

---

(١) منهم: الفرّاء وهشام والفارسيّ والأخفش في رواية عنه وصحّحه أبو حيّان قائلاً: والصحيح المنعُ، لا يحفظ عن عربي شيءٌ من تلك الصور. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٤٢-٢٤٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٨، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٢-١٥٣.

(٤) في ب ود: عمرو.

(٥) سقطت هذه من ق وع وب.

(٦) في باقي النسخ: يطابق المؤكّد.

(٧) عجز بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٤٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٨، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥، وصدره: كمْ قد ذكرتُكِ لو أُجزى بذكركُمُ.
والشاهد فيه: قوله (كُلّ الناس) حيث جاء التوكيد المعنوي بـ(كلّ) دون أن يضاف لضمير المؤكَّد بل إلى الاسم الظاهر (الناس)، وهذا جائز عن ابن مالك، وردّه أبو حيّان بأنّ (كل) هنا نعتٌ لا توكيد. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٤-١٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٦، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٩).

فكلٌّ فيه نعتٌ؛ أي: الكامِلينَ في الحُسنِ، كما في: مررتُ بالرجلِ كُلِّ الرجلِ[1].

[أحكامُ التوكيدِ بأجمعَ ومشتقّاتِها]

١. ويكونُ بأجمعَ للمفردِ المذكرِ، وجَمعاءَ للمؤنَّثةِ، وجمعِهما؛ فجمعُ أجمعَ أجمعونَ، وجمعُ جمعاءَ جُمَعٌ.

٢. ولا يُؤكَّدُ[2] بهذهِ[3] الألفاظِ في الأكثرِ[4] إلّا بعدَ كلٍّ؛ فلهذا / ٩٤ أ / كانتْ غيرَ مضافةٍ لضميرِ المؤكَّدِ؛ كـجاءَ الجيشُ كلُّهُ أجمعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والقومُ كلُّهم أجمعونَ، والنساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ.

٣. والظاهرُ أنَّ التوكيدَ بِها بعدَ كلٍّ توكيدٌ بالمرادفِ، وزعَمَ بعضُهم[5] أنَّ كلاً ترفعُ[6] احتمالَ التخصيصِ، وأجمعُ ترفعُ[7] احتمالَ التفرُّقِ؛ وهو مردودٌ بقولِهِ تَعالَى: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[8]؛ إذِ الإغواءُ لا يختصُّ بوقتٍ واحدٍ، فلا دلالةَ لـأجمعَ[9] على اتِّحادِ الوقتِ.

٤. وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ أجمعَ وجمعاءَ لا يُثنَّيانِ[10]، وأنَّ ما عداهما[11] مِن ألفاظِ التوكيدِ

---

(١) في ع: مررت بالرجال كل الرجال.

(٢) في ق: يكون.

(٣) في ع: بهن.

(٤) ومن غير الأكثر قوله تعالى ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ - سورة ص: ٨٢- وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ - الحجر: ٤٣ -.

(٥) كالفرّاء والمبرد. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٦، وشرح الأشموني ٣/ ٧٧).

(٦) في ق: يرفع.

(٧) في ق: يرفع.

(٨) سورة ص، من الآية ٨٢. وهي بتمامها ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

(٩) في ع: في أجمع.

(١٠) خلافاً للكوفيّين والأخفش والبغداديّين، إذ أجازوا تثنيتهما، فقالوا: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥١).

(١١) في ع: عداها.

معرفةٌ، وأمّا أجمعُ فصرَّحَ في الشرحِ[1] بأنّهُ معرفةٌ بِنيّةِ الإضافةِ[2]، ومثلُهُ جمعاءُ.

٥. تتمّةٌ: أكّدُوا بعدَ أجمعَ بـأكتعَ فأبْصعَ فأَبْتعَ، وبعدَ جمعاءَ بـكَتْعاءَ فبَصْعاءَ فبَتْعاءَ، وشذَّ[3] مجيءُ ذلكَ على خلافِ هذا، وتُسمَّى توابعُ أجمعَ؛ تقولُ: جاءَ القومُ كلُّهُم أجْمعونَ أكْتعونَ أبْصعونَ أبْتعونَ.

[أحكامُ متفرقة في التوكيدِ][1]

١/ ولا يجوزُ في ألفاظِ التوكيدِ القطعُ إلى الرّفعِ، ولا إلى النَّصبِ، ولا عطفُ بعضِها على بعضٍ، ولا إتباعُها لنكرةٍ[4] بِخلافِ النعتِ كما قالَ، وبِخلافِ النعوتِ الـمُتعدِّدةِ لِواحدٍ؛ نحوَ: جاءَ زيدٌ الفقيهُ الكاتبُ الشاعرُ، يجوزُ أنْ تتعاطفَ لاختلافِ معانِيها؛ كقولِهِ تَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الآيةَ[5]، ولا يجوزُ أنْ تتعاطفَ[6] المؤكِّداتُ، بل تُورَدُ مُتتابِعةً دونَ فصلٍ ـ كما تقدَّمَ ـ لاتّحادِ معناها؛ فنُزِّلتْ منزلةَ الشيءِ الواحدِ.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٤.

(٢) اتفق النحاة على أنّ ألفاظ التوكيد معارف، فأما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما (أجمع) وتابعه، ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بنيّة الإضافة، وبه قال سيبويه والسهيلي، والثاني: أنه بالعلمية عُلِّق على معنى الإحاطة لما يتبعه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤، ونتائج الفكر ص ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥١).

(٣) نحو قول الشاعر: (تحمِلُني الذّلفاء حولاً أكتعا) – أي كاملاً –، ومجيء (أكتع) توكيداً قبل (أجمع) شاذٌّ عند الجمهور خلافاً للكوفيّين وابن كيسان وابن مالك، فقد أجازوه مستدلّين بالبيت السابق وبأبيات أخرى. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٦-١٥٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وهي بخلاف النعوت: لا يجوزُ أن تتعاطفَ المؤكّدات، ولا أن يتبعنَ نكرةً، وندَرَ: يا ليت عِدَّةِ حولٍ كُلِّه رَجبُ». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٥).

(٥) خلافاً لبعض الكوفيّين والأخفش الذين أجازوا توكيد النكرة مطلقاً، وخلافاً لابن مالك وآخرين الذين أجازوا توكيد النكرة إذا أفادت، نحو: صمتُ شهراً كلّه، ومثال ما لم يفد: اعتكفت وقتاً كله. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٨-١٥٩).

(٦) سورة الأعلى، الآية ١.

(٧) في ق: يتعاطف.

وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ، قالَ في الجامعِ[1]: فالأرجحُ أن يُبدَأ بالمفردِ فالظرفِ فالجملةِ.

٢/ والمؤكّداتُ لا يجوزُ أنْ يَتْبعنَ نكرةً مطلقاً عندَ البصريِّينَ؛ لِما تقدَّمَ مِن أنَّها مَعارفُ بالإضافةِ، وندُرَ قولُهُ:

٢١٥- لكنَّهُ شاقَهُ أنْ[3] قِيلَ: ذا رَجَبٌ ... يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ[2]

وأجازَ بعضُ الكوفيِّينَ ذلكَ مُطلقاً، وبعضُهُم إنْ أفادتِ النكرةُ، وصحَّحَهُ في الأوضحِ[4]، وقالَ ابنُ مالكٍ[5]: هو أَوْلى بالصوابِ لِصحّةِ / ٩٤ ب / السماعِ بذلكَ، ولأنَّ مَن قالَ: (صُمتُ شهراً) قد يريدُ جميعَهُ، وقد يريدُ أكثرَهُ، فِفي قولِهِ احتمالٌ يرفعُهُ التوكيدُ. واستندَ في[6] السماعِ إلى شواهِدَ مِن كلامِ العربِ أوردَها[7]،

---

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص١٨٥.

(٢) البيت من البسيط لعبدالله بن مسلم بن جنوب الهذلي في مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

اللغة: شاقه: أعجبه، والحَوْل: العام.

والشاهد فيه: قوله (حولٍ كلِّه) حيث أكّد النكرة المفيدة المحدّدة (حول) بلفظة (كُلِّه)، وهو سائغ عند ابن مالك والكوفيّين لأنّ النكرة فيه مخصوصة.

(٣) في الأصل إذ، والمثبت من ق وع وب ود.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٦) في ق: واستدلّ إلى.

(٧) كقول الراجز:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجمعا

وكقول الآخر:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرْضَعا ... تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعا.

(انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦).

ومِن الواردِ قولُ عائشةَ[1] ـ رضيَ اللهِ تَعالَى[2] عَنها ـ: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صامَ شهراً كلَّهُ إلَّا رمضانَ». وتحصلُ الفائدةُ بأنْ تكونَ النكرةُ محدودةً، والتوكيدُ مِن ألفاظِ الإحاطةِ كما في البيتِ، ومن أنشدَ شهراً مكانَ حولٍ فقدْ حرَّفهُ، قالَهُ في الأوضحِ[3].

[٣/ عطفُ البيانِ][4]

والثالثُ مِنها عطفُ البيانِ؛ أي: معطوفُ البيانِ؛ سُمِّيَ بذلكَ لأنَّهُ تكرَّرَ لزيادةِ[5] بيانٍ، فكأنَّكَ رَدَدْتَهُ على نفسِهِ، ولم يحتَجْ إلى حرفٍ؛ لأنَّهُ عَيْنُ الأوَّلِ.

[ضابِطُهُ]

وهو تابعٌ موضِّحٌ لِمتبوعِهِ إنْ كانَ مَعرفةً، أو مخصِّصٌ لهُ إنْ كانَ نكرةً كالنعتِ؛ لكنَّهُ مُخالِفٌ لَهُ في أنَّهُ جامِدٌ غيرُ مُؤوَّلٍ بِمشتقٍّ.

وقد تقدَّمَ معنى التوضيحِ والتخصيصِ، وخرَجَ بقولِهِ مُوضِّحٌ أو مخصِّصٌ بقيَّةُ التوابعِ غيرَ النعتِ، وبِها بعدَهُ النعتُ.

---

(١) الحديث برواية عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: أَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ؟ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إلا رَمَضَانَ، وَلا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، ﷺ. (انظر: صحيح مسلم ٢/ ٨١٠ برقم ١١٥٦، و مسند أحمد ٦/ ١٧١، برقم٢٥٤٢٤، والسنن الكبرى ٢/ ٨٤، برقم ٢٤٩٤).

(٢) سقطت تعالى من ع وب ود.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٥.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وعطفُ البيانِ، وهو: تابعٌ، موضِّحٌ أو مُخصِّصٌ، جامِدٌ، غيرُ مُؤوَّلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٧).

(٥) في ق: بزيادة.

[حُكمه][1]

فيوافِقُ[2] متبوعَهُ في أربعةٍ مِن عشرةِ أشياءَ تَقدَّمتْ في النعتِ[3]؛ كـ:

٢١٦- أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ [4]

فعمرُ عطفُ بيانٍ لأبِي حفصٍ ذُكِر لإيضاحِهِ، وقد تبِعَهُ في الرفعِ والإفرادِ والتذكيرِ والتعريفِ. وهذا خاتمٌ حديدٌ؛ فحديدٌ عطفُ بيانٍ لخاتمٍ ذُكِرَ لتخصيصِهِ، وقد تبِعَهُ في الثلاثةِ الأُوَلِ والتنكيرِ.

[الخلافُ في مجيئِهِ مِن النكرةِ]

وأفهمَ كلامُهُ أنَّ عطفَ البيانِ لا يُخالفُ متبوعَهُ تعريفاً وتنكيراً، وأنَه [قدْ][5] يكونُ في النكراتِ، ومنعَ بعضُهم[6] ذلكَ، وخصَّه[7] بالمعارفِ، وأوجبَ البدليّةَ فيما

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فيُوافِقُ متبوعَه، كأقسم باللهِ أبو حفصٍ عمرُ، وهذا خاتمٌ حديدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٨).

(٢) في ق: يوافق.

(٣) انظر: ص٣٧٠ و٣٧١ من هذا الكتاب.

(٤) البيت من الرجز المشطور لرؤبة في شرح المفصل ٣/ ٧١ وليس في ديوانه، ولأعرابي في لسان العرب - نقب/ فجر، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٢١، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٤. وبعده:

مـا مَـسَّها مـن نقَـبٍ ولا دَبَـر فاغفـر لـه اللهـم إن كـانَ فجَـرْ

اللغة: الحفص: اسم من أسماء الأسد، أو ترخيم لحفصة بنت الفاروق رضي الله عنه، ونقَب: جرح في ظهر البعير أو خفّه، وفجر: مال عن الصدق. ومسّها: أي ناقته.

الشاهد فيه: قوله (أبو حفصٍ عمر) حيث جاء عطف البيان في المعرفة، فعمر وأبو حفص علمان.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ذهب الشلوبين إلى أنّ هذا هو مذهب البصريّين خلافاً للكوفيّين والفارسيّ وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وصحّحه ابن مالك والسيوطي. (انظر: شرح جمل الزجّاجي ١/ ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٣-٤٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ٨٦، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٢).

(٧) في ق: وخصصه.

استندَ إليه الـمُجيزُ[1]؛ مُحتجّاً بأنَّ البيانَ بيانٌ كاسمِهِ، والنَّكرةُ مجهولةٌ، والمجهولُ لا يُبيِّنُ المجهولَ.

ودُفِعَ بأنَّ بعضَ النكراتِ قد يكونُ[2] أخصَّ مِن بعضٍ، والأخصُّ / ٩٥ أ / يُعيِّنُ[3] غيرَهُ.

[جوازُ إعرابِه بدلاً][4]

ويُعرَبُ بدلَ كلٍّ مِن كلٍّ[5]؛ لِـما فِيه مِن تقريرِ معنى الكلامِ وتوكيدِهِ؛ لِكونِهِ على نيّةِ تكرارِ العامِلِ، وذلكَ مُطَّردٌ إنْ[6] لم يمتنعِ الاستغناءُ عنهُ أو إحلالُهُ محلَّ الأوَّلِ.

فإن امتنعَ ذلكَ[7] تعيَّنَ كونُهُ عطفَ بيانٍ؛ كقولِكَ: هندٌ قامَ زيدٌ أَخُوها؛ فـأخُوها عطفُ بيانٍ على زيدٍ لا بدلٌ؛ لأنَّ البدلَ في نيّةِ تكرارِ العاملِ، فهوَ مِن جملةٍ أُخرى، فتخلُو الجملةُ الـمُخبَرُ بِها[8] عن رابطٍ لها بالمبتدأِ[9]؛ كقولِهِ ـ أي: الشاعرِ[10] ـ:

---

(١) من أدلة المثبتين لمجيء عطف البيان من النكرة قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ - المائدة: ٩٥ - وقوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ - ابراهيم: ١٦ - وقوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ - النور: ٣٥ - حيث اعتبروا (صديد) عطف بيان على (ماء)، و(زيتونة) عطف بيان على (شجرة)، و(طعام) عطف بيان على (كفارة)، أما المانعون فاعتبروا ما سبق بدلاً.

(٢) سقطت قد يكون من ق.

(٣) في ق وب وس: يبيّن.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويُعرَبُ بدل كلٍّ من كلٍّ، إنْ لم يمتنع إحلالُهُ محلَّ الأول كقوله: أنا ابن التاركِ البكريِّ بِشْرٍ، وقوله: أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا». (انظر: شرح قطر الندى ص٢٩٨).

(٥) يجوز إعراب عطف البيان بدل كلّ من كلّ بخلاف العكس، لأنّ البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٣).

(٦) في ق: إذا.

(٧) أي: امتنع الاستغناء عن عطف البيان.

(٨) في ق: عنها.

(٩) في ب: بالابتداء.

(١٠) في ق: كقول الشاعر.

٢١٧ - أنـا ابـنُ الـتاركِ البكـريِّ بِـشْـرٍ   علـــيهِ الطـــيرُ تـــرقبـهُ وقـــوعاً[1]

فـبِشرٌ عطفُ بيانٍ على البكريِّ لا بدلٌ؛ إذْ لا يحِلُّ محلَّهَ؛ لأنَّهُ يستلزمُ إضافةَ الوصفِ الـمُفردِ المقرونِ بـألْ إلى الخالي عنها، وعنِ الإضافةِ لتاليها، وهو غيرُ جائزٍ كما تقدَّمَ. وقولِهِ:

٢١٨ - أيـا أخَـويـنا عبدَ شمسٍ ونوفلاً   أُعـــيذُكما بـــاللهِ أنْ تُحْـــدِثا حَـــرْباً[2]

فـعبدَ شمسٍ ونوفلاً عطفا[3] بيانٍ على أخوَيْنا لا بدلانِ؛ لأنَّهما لوْ كانا كذلكَ لكانا في تقديرِ حرفِ النِّداءِ، فيلزمُ ضمُّ نوفلٍ؛ لأنَّهُ مُفردٌ معرفةٌ.

وممَّا يمتنعُ إحلالُه محلَّ الأوّلِ نحوُ: يا زيدُ الحارثُ[4]، ويا أيُّها الرجلُ غلامُ[5] زيدٍ[6]، وخالدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ[7].

---

(١) البيت من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٥، والكتاب ١/ ١٨٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤.

والشاهد فيه: (البكريِّ بِشْرٍ) حيث جاء بشر عطف بيان للبكري، ولا يجوز اعتباره بدلاً لأن بشر مجرّد من أل، ولا يجوز مجيء المضاف التارك مقترناً بـأل في حين يجيء المضاف إليه مجرّداً منها.

(٢) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٩، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦.

والشاهد فيه: (عبد شمس ونوفلا) فإنه يتعين في عبد شمس العطف البياني ونوفلا عطف النسق، ولا يجوز في عبد شمس أن تعرب بدلاً؛ لأنّه على نيّة تكرار العامل، ومن ثَمَّ فإنّ نوفل تبنى على الضم، والرواية بنصبه فلا بدل إذن.

(٣) في ق ود: عطف.

(٤) لأنّ (الحارث)معرّف بـأل، فلا تدخله (يا) النداء إلا بواسطة (أيها).

(٥) سقطت غلام من ع وب وس ود.

(٦) لأنّ (غلام زيد) مجرد من أل، و(أي) يجب أن يكون وضعها معرفاً بـأل كما هو الحال في (الرجل).

(٧) لأنّ المفضّل أحدهما، وعلى اعتبار البدل تصبح الجملة: خالد أفضل الرجال والنساء، ومعلوم أنّ أفعل التفضيل بعض ما يُضاف إليه، فيلزم كون خالد بعض النساء، وهذا ممتنع.

[الفرقُ بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ]

تنبيهٌ: تعيُّنُ عطفِ البيانِ فيما ذكَرَ مبنيٌّ على أنَّ البدلَ لا بدَّ أنْ يكونَ صالحاً للإحلالِ محلَّ الأوَّلِ. قالَ المصنِّفُ في حاشيتِهِ(1) على التسهيلِ(2): «وفيه نظرٌ؛ لأنَّهُم يغتفرونُ في الثواني ما لا يغتفرونَ في الأوائلِ، وقدْ أجازوا في أنَّكَ أنتَ كونَ أنتَ توكيداً، وكونَهُ بدلاً معَ أنَّهُ لا يجوزُ أنَّ أنتَ».

وقالَ أبو سعيدٍ عليُّ بنُ مسعودٍ(3) في كتابِهِ الـمُستوفَى(4): «أَوْلى ما يُقالُ في نِعمَ الرجلُ زيدٌ أنّ زيداً بدلٌ مِن الرجلِ، ولا يلزمُ أنْ(5) يجوزَ نِعْمَ زيدٌ ومذهبُ *سيبويهِ(6) أنَّ الـمُبدلَ مِنهُ في حكمِ الطرحِ والبدلِ هو الـمُعتدُّ» كذا*(7).

وقالَ الإمامُ الرازيُّ(8): «وهذا الاستثناءُ مبنيٌّ على أنَّ الـمُبدلَ مِنهُ ليسَ / ٩٥ ب / مُهدَراً بالكليّةِ؛ لأنَّهُ قد يُحتاجُ إليهِ لغرضٍ آخرَ؛ كقولِكَ: زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً، فلو أسقطَهُ لم يصحَّ كلامُهُ، وعليهُ التبعيّةُ» [وعليهِ الرضيُّ والسعدُ التفتازانيُّ](9). وقد

---

(١) في ق وب ود: حواشيه.

(٢) حواشي التسهيل كتاب مفقود لابن هشام.

(٣) هو عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرّخان؛ القاضي كمال الدين أبو سعد: هو صاحب المستوفى في النحو، وكان أبو حيان قد أكثر من النقل عنه، وسمّاه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦). وكتابه المستوفى مطبوع بتحقيق محمد بدوي المختون، وقد طبع في القاهرة ١٤٠٧هـ.

(٤) هو كتاب المستوفى في النحو وهو كتاب لم أقف عليه؛ لتعسر الوصول إليه.

(٥) سقطت يلزم أن من ع.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣١، ووافقه في الرأي المبرّد في المقتضب ٤/ ٤٠٠.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق وع.

(٨) الرازي هو: محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ): الإمام المفسر. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته. من تصانيفه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، والمسائل الخمسون في أصول الكلام، ونهاية الايجاز في دراية الاعجاز بلاغة، وغيرها. (انظر: الوفيات ١/ ٤٧٤، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٥ - ٤٥١، ولسان الميزان ٤/ ٤٢٦، والبداية والنهاية ١٣/ ٦٦-٦٧، وطبقات الشافعية ٥/ ٣٣).

(٩) زيادة من ق وع ود.

ذكروا فروقاً أُخرَ[1] بينَ البيانِ والبدلِ يُطلبُ[2] مِن المُطوَّلاتِ[3].

[٤/ عطفُ النَّسَقِ][4]

والرابعُ مِنها عطفُ النَّسَقِ - بفتحِ السينِ -؛ اسمُ مصدرٍ[5] بِمعنى اسمِ المفعولِ، يُقالُ: نَسَقْتُ الكلامَ أَنْسُقُهُ؛ أي عطفتُ بعضَهُ على بعضٍ، والمصدرُ بالتسكينِ[6].

[ضابِطُهُ]

وهوَ تابعٌ يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ في الإتباعِ أحدُ حروفِ العطفِ الآتيةِ.

---

(١) في الأصل فرقاً آخر، والمثبت من ق.

(٢) في ق: تطلب.

(٣) أورد ابن هشام في مغني اللبيب ثمانية أوجهٍ في الفرق بين عطف البيان والبدل، ملخّصها:

١- أنّ العطف لا يكون مُضمراً ولا تابعاً لِمضمر، بخلاف البدل فيكون تابعاً للمضمر باتفاق؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ - مريم: ٨٠- كما يكون مضمراً تابعاً لمضمر أو لظاهر، نحو: رأيتهُ إياه، ورأيتُ زيداً إياه.

٢- أنّ عطف البيان يوافق متبوعه في التعريف والتنكير، بخلاف البدل نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾- الشورى: ٥٢-٥٣-، ونحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾- العلق: ١٥-١٦.

٣- أنّ العطف لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ الأنبياء: ٣.

٤- أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ الشعراء: ١٣٢-١٣٣.

٥- أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ الفرقان: ٦٨-٦٩.

٦- أنه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل فيأتي بلفظ الأول بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾- الجاثية: ٢٨ -.

٧- أنّه ليس في نية إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل لهذا امتنع البدل وتعيّن البيان في نحو: يا زيدٌ الحارث.

٨- أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيّن البيان في نحو قولك: هندٌ قام عمرو أخوها. (انظر: مغني اللبيب ص ص٥٩٣-٥٩٧).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وعطفُ النَّسَق. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠١).

(٥) والنَّسَق: ما كان على نظام واحد من كل شيء. (انظر: المعجم الوسيط - نسق).

(٦) قال ابن منظور: النَّسَق من كلّ شيء: ما كان على طريقة نظام واحد..وقد نسّقته تنسيقاً، ويُخفّف..ونسَق الشيء ينسُقُه نَسْقاً، ونسّقه نظّمه على السواء، والاسم النسَق...والنحويّون يسمّون حروف العطف حروف النَّسَق؛ لأنّ الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً (انظر: لسان العرب/ نسق).

[أنواعُ العطفِ]

ثُمَّ العطفُ:

أ . إمّا على اللفظِ؛ وهو الأصلُ، وشرطُهُ إمكانُ توجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ(١).

ب. أو على المحلِّ؛ ولهُ شروطٌ ثلاثةٌ:

- إمكانُ ظهورِ ذلكَ المحلِّ في الفصيحِ(٢).
- وكونُ الموضعِ بحقِّ الأصالةِ(٣).
- ووجودُ الـمُحرِز(٤)؛ أي: الطالبِ لذلكَ المحلِّ(٥).

ج . أو على التوهُّمِ؛ وشرطُ صحَّتِهِ دخولُ ذلكَ العاملِ المتوهَّمَ(٦)، وشرطُ حسنِهِ كثرةُ دخولِهِ هناكَ(٧).

---

(١) فإذا اختلّ الشرط عُطِف على المحلّ، نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ، لأن (مِنْ) الزائدة لا تعمل في المعارف (زيد).

(٢) نحو: ليس زيدٌ بقائم أو مسافراً، فيجوز أن تسقط الباء فيُنصب: ليس زيدٌ قائماً أو مسافراً، ولا يجوز: مررتُ بزيدٍ وعمراً لأنّه لا يجوز: مررتُ زيداً. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٧٢).

(٣) فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه لأنّ الأصل في اسم الفاعل للمستوفي للشروط الإعمال لا الإضافة، وخالف في هذا الشرط البغداديّون. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١٩٦).

(٤) في ق وب ود: المجوّز.

(٥) فلا يجوز: إنّ زيداً وعمرٌو مسافران لأنّ (زيداً) كانت مرفوعة بالابتداء، فلمّا دخلت (إنّ) زال الابتداء، فلا يعطف على محلّ (زيد) قبل دخول (إنّ). وخالف في هذا الشرط الكوفيّون وبعض البصريّين. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١٩٦).

(٦) نحو قول الشاعر:

وما كنت ذا نَيْربٍ فيهم ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ

حيث عطف (منمش) على خبر كان (ذا) بعد أن توهّم دخول الباء عليه (وما كنت بذي...)، ودخول الباء على خبر (كان) صحيح، ولكنّه قليل. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١٩٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩، والدرر اللوامع ٦/ ١٦٥، وحاشية الحمصي ٢/ ١٧٣) نيرب: النميمة، منمل: كثير النميمة، منمش: مفسد ذات البين.

(٧) نحو قول زهير:

بدا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

حيث عطف (سابقٍ) على خبر ليس (مدركَ)، بعد أن توهم دخول الباء عليه (لستُ بمدركٍ)، ودخول الباء على خبر (ليس) كثير حسن. (انظر: ديوان زهير ص٢٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٩٦، وحاشية الحمصي ٢/ ١٧٣).

[أقسامُ حروفِ العطفِ]

وحروفُ العطفِ تسعةٌ؛ وهيَ قسمانِ:

أ/ ما يقتضِي التشريكَ في اللفظِ والمعنى؛ وهو ستّةٌ: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحتّى، وأو، وأمْ.

ب/ وما يقتضِي التشريكَ في اللفظِ فقطْ؛ وهو ثلاثةٌ: بلْ، ولا، ولكنْ.

[١/ الواوِ][1]

والعطفُ يكونُ بالواوِ؛ لـمُطلقِ الجمعِ بينَ الـمُتعاطفَيْنِ في الـحُكمِ لا بقَيْدِ ترتيبٍ[2] ولا مَعيّة؛ فتعطفُ الشيءَ على:

أ. مُصاحِبِهِ في الحُكمِ؛ نحوَ: ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَـٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[3].

ب. وعلى سابِقِهِ؛ نحوَ: ﴿وَلَقَدْ[4] أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[5].

ج. وعلى لاحِقِهِ؛ نحوَ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[6].

فلو قِيلَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، احتملَ المعانِي الثلاثةَ المذكورةَ، وهِي مختلفةٌ في الكثرةِ والقِلَّةِ، فمجيئُها[7] للمعيّةِ أكثرُ، وللترتيبِ كثيرٌ، ولعكسِه[8] قليلٌ.

فقدْ ظهرَ لكَ أنَّ استعمالَها في كلٍّ مِن هذهِ الثلاثةِ - مِن حيثُ إنَّهُ جَمْعٌ - استعمالٌ حقيقيٌّ، وقد

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بالواو؛ وهي لمطلق الجمعِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠١).

(٢) في ق ود: لا يفيد ترتيباً.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَـٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾.

(٤) في الأصل لقد، والمثبت من ق وع ود وكذا القرآن الكريم.

(٥) سورة الحديد، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَـٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾.

(٦) سورة الشورى، من الآية ٣ وتمام الآية ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

(٧) في الأصل فجيئها، والمثبت من ق وع ود.

(٨) في ع: وبعكسه.

ذكرُوا لها أحداً[1] وعشرينَ[2] وجهاً تختصُّ بِها مِن بينِ أخواتِها لسنا بصددِ ذِكرِها، فعليكَ بالـمُطوَّلاتِ.

---

(1) في ع: إحدى وعشرين حكما، وفي ب ود: أحدا وعشرين حكما.

(2) وهذه الأوجه هي:

١. مطلق الجمع ـ كما اتّضح في المتن ـ نحو: جاء عليٌّ وهندٌ.

٢. عطف السببيّ على الأجنبيّ في الاشتغال، نحو: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.

٣. عطف ما تضمّنه الأوّل إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو قوله تعالى: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ - البقرة:٢٣٨-.

٤. عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ - المائدة:٤٨ -.

٥. عطف عامل قد حُذِف وبقي معموله، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ - الحشر:٩-

٦. جواز فصلها من معطوفها بظرفٍ أو عديله، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ - يس:٩-.

٧. جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، كقول الشاعر:

(جمعتُ وفُحْشاً غيبةً ونميمةً   خصالاً ثلاثاً لستُ عنها بمرعوي)

٨. جواز العطف على الجوار في الجرّ خاصّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ - المائدة:٦ - في قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة.

٩. جواز حذفها إن أُمِن اللبسُ، نحو قول الشاعر: كيف أصبحت كيف أمسيتَ............

١٠. جواز ايلائها (لا) إذا عطفت مفرداً بعد نَهْي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾ - المائدة:٢-، أو نفي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ - البقرة:١٩٧-، أو مؤوّل بالنفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ - الفاتحة:٧-

١١. جواز ايلائها (إما) مسبوقة بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ - الانسان:٣-.

١٢. عطف العقد على النيِّف، نحو: واحد وعشرون.

١٣. عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقول الشاعر: على ربعين مسلوبٍ وبالي.

١٤. عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق:

إنّ الرزيّة لا رزيّة بعدها   فقدان مثل محمدٍ ومحمدِ

١٥. عطف العام على الخاصّ، نحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ - نوح:٢٨-.

١٦. اقترانها بلكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ - الأحزاب: ٤٠ -.

١٧. امتناع الحكاية معها، فلا يُقال: ومَن زيداً؟ - حكاية لمن قال: رأيتُ زيداً.

١٨. العطف التلقيني، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ - البقرة:١٢٦-.

١٩. العطف في التحذير والإغراء، نحو قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ - الشمس:١٣-، ونحو: المروءةَ والنجدةَ.

٢٠. عطف السابق على اللاحق، نحو قوله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ - الشورى:٣-.

٢١. عطف (أي) على مثلها، نحو قول الشاعر: أيّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٦٤-٤٦٧، وحاشية الصبان ٣/ ٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣٦-١٣٨).

[٢/ الفاءُ][1]

والفاءُ للجمعِ في الحكمِ معَ / ٩٦ أ / الترتيبِ المعنويِّ والذكريِّ، وأكثرُ ما يكونُ هذا في:

أ . عطفِ مُفصَّلٍ على مُجملٍ؛ نحوَ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[2] الآيةَ.

ب. والتعقيبِ؛ وهوَ وقوعُ المعطوفِ عَقِبَ المعطوفِ عليهِ بلا مُهلةٍ، لكنَّهُ في كلِّ شيءٍ بِحسبِهِ؛ تقولُ: قامَ زيدٌ فعمرٌو، إذا أعقَبَ قيامُ عمرٍو قيامَ زيدٍ[3]، ودخلتُ البصرةَ فالكوفةَ؛ إذا لم تقُمْ في البصرةِ ولا بينَهما، وتزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ لهُ؛ إذا لمْ يكنْ بينَ التزوُّجِ[4] والوِلادةِ إلَّا مدةَ الحملِ معَ لحظةِ الوطءِ ومُقدِّمتِهِ[5].

وأمّا قولُه تَعالى*: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾[6]؛ فمعناهُ: أردْنا إهلاكَها فجاءَها، وقولُه*[7]: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾[8]؛ فمعناهُ: فَمضت مُدةٌ فجعلَهُ.

ج . أو الفاءُ بِمعنى ثُمَّ.

د . وقد تأتِي للسببيَّةِ؛ فيلزمُها التعقيبُ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٢).

(٢) سورة هود، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ﴾.

(٣) في ق وع: إذ أعقب قيام زيد قيام عمرو.

(٤) في ع ود: التزويج.

(٥) في ع ود: ومتقدماته.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٤، والآية بتمامها ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٨) سورة الأعلى، الآية ٥.

وهذا هو الغالبُ على الفاءِ الـمُتوسِّطةِ بينَ الجُملِ الـمُتعاطِفةِ؛ نحوَ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾[1]، وقولِ كعبٍ:

٢١٩- بانـتْ سعادُ فقلبِي اليومَ مَتبولُ ....[2]

هـ. وقد تأتِي الفاءُ لِمُجرَّدِ السببيّة والربطِ لا غيرَ؛ نحوَ: إنْ جئتَني فأنا أكرمُكَ، وحينئذٍ لا يلزمُها التعقيبُ، * وعلى هذا يُحمَلُ إطلاقُ قولِ ابنِ الحاجبِ في أماليه[3]: إنَّ الفاءَ السببيّةَ لا يلزمُها التعقيبُ*[4].

[٣/ ثُمَّ][5]

أ . وثُمَّ للجمعِ معَ الترتيبِ ـ كما تقدَّمَ ـ والـمُهلةِ؛ أي: التراخِي[6] في الزمانِ؛ نحوَ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[7]، ونحوَ: ﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾[8].

---

(١) سورة القصص، من الآية ١٥. والآية بتمامها ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦۖ فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ قَالَ هَٰذَا مِنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّهُۥ عَدُوّٞ مُّضِلّٞ مُّبِينٞ﴾.

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير رضي الله عنه في ديوانه ص٦، ولسان العرب/ تبل، وأساس البلاغة/ تبل.

اللغة: المتبول هو المسقوم من الهوى والعشق.

موطن الشاهد: (بانت سعاد فقلبي) حيث عطفت الفاء جملتين ثانيهما مسبّبة عن الأولى.

(٣) قلتُ: لم أهتد إلى هذا النص في أمالي ابن الحاجب، بل وجدت نصّاً يخالف ظاهره ما جاء هنا؛ قال ابن الحاجب: فإنّك لو قلتَ قام زيدٌ فخرج عمرو، أو ثمّ خرج عمرو فإنّه يُفهَم منه ما فُهِم في المفرد، وهو أنّ هذا مشعر بالتعقيب ولا مهلة، وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة (انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٩٠).

(٤) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وثُمَّ للترتيب والتراخي (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٣).

(٦) في ق وب: للتراخي.

(٧) سورة عبس، الآية ٢٢.

(٨) سورة طه، الآية ١٢٢.

ب. وقد تأتِي بِمعنى الواوِ؛ نحوَ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[1].

ج. وبِمعنَى الفاء؛ كقولِهِ:

٢٢٠- [كَهزِّ الرُّدينيِّ تحتَ العجاجِ][2] جَرَى في الأنابيبِ ثُمَّ اضطربْ[3]

[٤/ حتّى][4]

أ. وحتّى لِلجمعِ معَ الغايةِ؛ بأنْ يكونَ ما بعدَها غايةً لِما قبلَها في زيادةٍ أو نقصٍ ينقطعُ الحكمُ عندَهُ[5].[6]

ب. والتدريجِ؛ بأنْ ينقضِي ما قبلَها شيئاً فشيئاً إلى أنْ يبلغَ الغايةَ، ولِهذا اشتُرِطَ في المعطوفِ بِها[7]:

---

(١) سورة الزمر، من الآية ٦. والآية بتمامها ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من المتقارب لأبي دواد الإيادي في ديوانه ص٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣١، والدرر اللوامع ٦/ ٩٦.

اللغة: الرديني صفة للرمح، منسوب إلى امرأة اسمها ردينة، كانت تقوّم الرماح بصورة متقنة، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كلّ عقدتين في الرمح، والمشبّه في البيت فرس كانت تحت الممدوح.

والشاهد فيه: (ثمّ اضطرب) حيث جاءت (ثمّ) بمعنى الفاء، لأنّ هزّ الرمح مع الجري يعقبهُ اضطراب دون تراخٍ.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وحتى للغايةِ والتدريجِ؛ لا الترتيب (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٣).

(٥) في ق: عندها.

(٦) فمثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في الزيادة: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، ومثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في النقص: زارك الناسُ حتى الحجّامون، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماةَ، فأنتمُ تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(انظر مغني اللبيب ص١٧٢).

(٧) سقطت بها من ق.

■ أنْ يكونَ بَعضاً مِمّا / ٩٦ ب / قبلَها ـ ولوْ تقديراً ـ كقولِهِ[1]:

٢٢١- ألقَى الصحيفةَ كيْ يُخفِّفَ رحلَهُ والــــزادَ حتَّـــى نعلَـــهُ ألقاهـــا[2]

إذِ المرادُ: ألقى ما يثقِلُهُ حتّى نعلَهُ.

■ أو شبيهاً بالبعضِ؛ نحوَ: أعجبتْني الجاريةُ حتَّى كلامُها، ويمتنعُ[3]: حتّى ولدُها.

■ وشرطُ المعطوفِ بِها أيضاً[4] أنْ يكونَ اسماً ظاهراً[5].

قالَ المُصنِّفُ[6]: والضابِطُ أنَّ ما صحَّ إستثناؤُه صحَّ دخولُها علَيهِ، وما لا فَلا.

[هل تدلُّ حتّى على الترتيب؟]

لا للترتيبِ؛ فلا تفيدُه، بل هِي كالواوِ للجمعِ[7] لا كالفاءِ خِلافاً للزمخشريِّ[8]؛ لأنَّكَ[9] تقولُ: حَفظتُ القرآنَ حتّى سورةَ البقرةِ؛ وإنْ كانتْ[10] أوّلَ ما حفظتَهُ[11]، وماتَ كلُّ أبٍ لِي حتّى آدمُ.

---

(١) في ق وع: كما في قوله.

(٢) البيت من الكامل للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١٠/ ٣٧٠، ولأبي مروان النحوي في الكتاب ١/ ٩٧، والدرر اللوامع ٤/ ١١٣.

والشاهد فيه: (حتى نعلَه ألقاها) حيث جاء المعطوف بحتى كالجزء من المعطوف عليه، لأنّ البيت مؤوّل؛ أي: ألقى ما يثقله حتى نعله.

(٣) في ع: ويمنع.

(٤) سقطت أيضاً من ق.

(٥) لأنّ حتى لا تجرّ المضمر ولا تعطفه، فلا يجوز: ضربتُ القومَ حتى إيّاكَ، ولا: قاموا حتى أنت. وهذا على مذهب جمهور البصريّين، وأجاز المبرد والكوفيّون أن تجرّ حتى المضمر نحو: ضربتُ القوم حتّاك. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٠)

(٦) انظر: مغني اللبيب ص١٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٦٧- بتصرف -.

(٧) في ع: لمطلق الجمع.

(٨) انظر: شرح المفصل ٨/ ٩٤.

(٩) في ع: فإنّك.

(١٠) في ق ود: كان.

(١١) في ق: حفظت.

ومَن ادَّعى أنَّها للترتيبِ فمُرادُهُ فيما يظهرُ الترتيبُ الذهنيُّ على سبيلِ التدريجِ، كما أفصحَ بِهِ ابنُ[1] الحاجبِ[2] والتفتازانيُّ[3] في المُطوَّلِ[4] والكافِيَجِيّ في شرحِ القواعِدِ[5].

ج. وإذا عطفتَ بِها على مجرورٍ؛ فالأحسنُ إعادةُ الجارِّ فرقاً بينَها وبينَ الجارّةِ. وقالَ في التسهيلِ[6]: يجبُ[7] ما لم يتعيَّنِ العطفُ؛ كعجبتُ مِن القومِ حتّى بَنِيهم. واستحسنَهُ المُصنِّفُ[8] والدماميني[9]، وجزمَ بِهِ في الجامعِ[10]، وردَّهُ أبو حيّانَ[11]، والعطفُ بها قليلٌ؛ ولِذا[12] أنكرَهُ الكوفيُّونَ[13].

[٥/ أوْ][14]

وأَوْ لأحدِ الشيئينِ؛ نحوَ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[15]، أوِ الأشياءِ؛ نحوَ:

---

(١) قبلها في ق: كلام.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٨٩.

(٣) بعدها في ق: رحمهما الله تعالى.

(٤) في ق: المطولات، وانظر: المطوّل - شرح تلخيص مفتاح العلوم - ص ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥) انظر: شرح قواعد الإعراب ص٣٢٣، والكافيجي هو: محمد بن سليمان بن سعد الرومي البرعمي، أبو عبدالله الكافِيَجيّ الحنفيّ المتوفّى في مصر ٨٧٩ هـ، عالم موسوعي وله مصنفات في اللغة والحديث والتفسير والمنطق، منها: شرح قواعد الإعراب، ومختصر في علوم الحديث، والتيسير في علوم التفسير... وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١١٧-١١٩).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١٥، ٢١٦.

(٧) في ق: بل يجب.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص١٧٢.

(٩) في ق: الزجاجي. وانظر: تحفة الغريب للدماميني في الكلام على مغني اللبيب بتحقيق حيّاني ص٢١٦.

(١٠) انظر: الجامع الصغير في النحو ص١٩٧.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٠، ومغني اللبيب ص ١٧٢.

(١٢) في ق: ولهذا.

(١٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٥٦، ومغني اللبيب ص١٧٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٨.

(١٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وأو لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ، مفيدةً بعد الطلبِ التخييرَ أو الإباحةَ، وبعدَ الخبرِ الشكَّ أو التشكيك. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٥).

(١٥) سورة الكهف من الآية ١٩، وسورة المؤمنون من الآية ١١٣. وتمام آية المؤمنون ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾.

﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ الآيةِ[1]، مفيدةً بعد الطلبِ:

أ . إمّا التخييرَ بينَ المتعاطفَينِ؛ نحوَ: تزوَّجْ هنداً أو أختَها.

ب. أو الإباحةَ؛ نحوَ: تعلَّمْ فِقهاً أو نحواً.

والفرقُ بينَهما جوازُ الجمعِ في الإباحةِ دونَهُ. قال الشُّمنِّي[2]: وليسَ المرادُ بِها الإباحةَ الشرعيّةُ؛ لأنَّ الكلامَ في معنى أو بحسبِ اللغةِ قبلَ ظهورِ الشرعِ، بل المرادُ الإباحةُ بحسبِ العقلِ، أو بحسبِ العرفِ في أيِّ وقتٍ كانَ، وعندَ[3] أيِّ قومٍ كانُوا.

ومفيدةً بعدَ الخبرِ: / ٩٧ أ /

أ . إمّا الشكَّ[4] مِن المُتكلِّمِ؛ كجاءَ زيدٌ أو بكرٌ.

ب. أو التشكيكَ للسامعِ؛ أي: إيقاعَهُ في الشكِّ، ويُعبَّرُ عنهُ بالإبهامِ؛ نحوَ: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5].

ج . أو التقسيمَ؛ نحوَ: الاسمُ نكرةٌ أو معرفةٌ، ومِنهُ قولُهُ:

---

(١) سورة المائدة، من الآية ٨٩. وهي بتمامها ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَـٰنِكُمۡ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَـٰنَۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٍۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍۚ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيۡمَـٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَـٰنَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.

(٢) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام بتحقيق محمد حافظ ص١٧٥، والشمنّي هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشمني (تقي الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقية، اصولي متكلم، نحوي(-٨٧٢ هـ)، من تصانيفه: شرح المغني لابن هشام، ومنهج المسالك إلى ألفية ابن مالك في النحو. (انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٧٤ - ١٧٨، وشذرات الذهب ٧/ ٣١٣-٣١٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٤٩).

(٣) في ق: في.

(٤) في ب: للشك.

(٥) سورة سبأ، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

٢٢٢- [وقالـوا](١) لنـا ثنتانِ لا بدَّ مِنهُما صـدورُ رمـاحٍ أُشرِعَـتْ أو سلاسـلُ (٢)

د . قالَ بعضُهُم: أو الإضرابُ؛ نحوَ: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(٣).

هـ. وقد تأتي بِمعنى الواوِ؛ كقولِهِ:

٢٢٣- جـاءَ الخلافـةَ أو كانتْ لـه قدراً كـما أَتـى ربَّـهُ مُوسـى عـلى قَـدَرِ(٤)(٥)

فائدتانِ:

الأولى: لا يُعطَفُ بأوْ بعد همزةِ التسويةِ للتنافِي بينَهما؛ لأنَّ أو تقتضِي أحدَ الشيئينِ أو الأشياءِ، والتسويةُ تقتضِي شيئينِ لا أحدَهما(٦)، فإنْ لم تُوجدِ الهمزةُ جازَ العطفُ بِها، نصَّ عليهِ السيرافِي في شرحِ الكتابِ(٧)؛ نحوَ: سواءٌ عليَّ قمتَ(٨) أو قعدتَ، ومِنهُ قولُ الفقهاءِ: سواءٌ كانَ كذا أو كذا، وقراءةُ ابنِ مُحَيصِنٍ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ(٩) أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١٠)، وأمّا تخطئةُ

(١) في باقي النسخ: محلّه.

(٢) البيت من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٣، والدرر اللوامع ٦/ ١١٩.

والشاهد فيه: (صدور رماح أو سلاسل) حيث جاءت (أو) مفيدة بيان أقسام العبارة الأولى لنا ثنتان....

(٣) سورة الصافّات الآية ١٤٧.

(٤) سقط عجز البيت من ق وع وب وس.

(٥) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص٤١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٥، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩. والشاهد فيه: (أو كانت) بمعنى وكانت.

(٦) في ق وس: تقتضي تعيين أحدهما، وفي ب: تقتضي نفس أحدهما.

(٧) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب محققاً ص٧.

(٨) في ق: أقمت.

(٩) سقطت أنذرتهم من ق وع وب ود.

(١٠) سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس من الآية ١٠، وتمامهما على الترتيب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد قرأ الجمهور ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وقراءة ابن محيصن شاذّة، نقلها - كما في مغني اللبيب - أبو القاسم يوسف الهذلي في كتابه الكامل من طريق الزعفراني. (انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٧، وتفسير القرطبي ١/ ١٨٤-١٨٥، وشرح إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣٤-١٣٥، ومغني اللبيب ص٦٣-٦٤).

الـمُصنِّفِ[1] لهُم في ذلكَ فقدْ ناقشَهُ فيها[2] الدماميني[3].

الثانيةُ[4]: إذا نُهِي عن الـمُباحِ[5] امتنعَ فِعلُ جميعِ[6] ما كانَ مُباحاً باتفاقٍ مِن النحاةِ، وحُكمُ الـمُخيّرِ فيهِ حكمُ المباحِ عندَ السيرافِي[7]، ووافقَهُ في الـمُغني[8]، وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ[9]، وجوَّزَ ابنُ كيسانَ[10] كونَ النهيِ[11] عنْ واحدٍ وعنِ الجميعِ؛ فإذا قلتَ: لا تأخذْ ديناراً أو ثوباً جازَ عندَهُ أن يكونَ نهياً عنِ الجميعِ وعنِ أحدِهما على مُقابلةِ الأمرِ؛ لأنَّ[12] الأمرَ كانَ بِأخذِ أحدِهما، وهذانِ القولانِ جاريانِ في نحوِ: ما جاءَني زيدٌ أو عمرٌو.

[٦/ أم وأنواعها][13]

١/ وأمْ لطلبِ التعيينِ إنْ وقعتْ بعدَ همزةٍ داخلةٍ على أحدِ الـمُستَوِيَينِ في الحكمِ في ظنِّ الـمُتكلِّمِ؛ نحوَ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو؟؛ إذا كنتَ عالِما بأحدِهما[14] عندَهُ لا بعينِهِ؛

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٦٣.

(٢) سقطت فيها من ع.

(٣) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب محققاً ص ص ٧-٩.

(٤) في ع: الثاني.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ - الانسان: ٢٤-.

(٦) سقطت جميع من ع.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٦٥٦-٦٥٧، ومغني اللبيب ص٨٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص٨٨.

(٩) قلتُ: لم أجد لذلك ذكراً في كتب ابن عصفور التي أعرفها كالمقرّب وشرح جمل الزجاجي (انظر مثلاً: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٦-٢٤٠).

(١٠) انظر: الجنى الداني ص٣٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(١١) في ق: المنهي.

(١٢) في ق: بأنّ، مع إسقاط الأمر.

(١٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وأم لطلبِ التعيينِ بعد همزةٍ داخلةٍ على أحد الـمُستويين. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٦).

(١٤) في ق ود: بأنّ أحدهما.

ولِهذا يُجابُ بتعيينِ أحدِهما لا بعِندي أحدُهما؛ / ٩٧ ب / لأنَّهُ معلومٌ للسائلِ. وعلامتُها صحّةُ الاستغناءِ عَنها بأيٍّ، وتُسمَّى حينئذٍ مُتّصِلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُغني أحدُهما عن الآخَرِ، فتسميتُها بذلكَ لأمرٍ خارجٍ عنها. ويُقالُ لها الـمُعادِلةُ؛ لِمعادلتِها الهمزةَ[1] في إفادتِها[2] الاستفهامَ.

وتُسمَّى أيضاً بذلكَ إن وقعتْ بعدَ همزةِ التسويةِ[3] ـ وهِيَ الداخلةُ على جملةٍ في محلِّ المصدرِ ـ؛ نحوَ: ما أدري أقمتَ أم قعدتَ؟ ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[4].

٢/ فإنْ وقعتْ أم بعدَ غيرِ همزةِ التسويةِ، وهمزةٍ[5] يُطلَبُ بها وبأمْ التعيينُ، كانت مُنقطعةً بِمعنى بلْ مُختصّةً بالجُملِ[6]؛ نحوَ: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[7] أي: بلْ هَلْ[8]. وقد تتضمّنُ معَ[9] ذلكَ:

- الاستفهامَ الحقيقيَّ؛ نحوَ: إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ؟؛ أي: بلْ أهِي شاءٌ؟.
- أو الإنكاريَّ؛ نحوَ: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾[10]؛ إذْ لوْ جُعِلَتْ لِلإضرابِ الـمَحْضِ، لَزِمَ الـمُحالُ.

---

(١) سقطت الهمزة من ق.

(٢) في ق وع وس: إفادة.

(٣) وكذلك لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية (انظر: همع الهوامع ٣/ ١٦٦).

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٩٣، وهي بتمامها ﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ وفي الآية همزة التسوية، وتُؤوّل هي وما بعدها بمصدر. أي: دعاؤهم وعدمه سواء.

(٥) أي همزة الاستفهام.

(٦) أي: التي لا تؤوّل بمفرد، والجملة التي بعدها للاستئناف.

(٧) سورة الرعد، من الآية ١٦، وهي بتمامها: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ قُلِ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ نَفۡعٗا وَلَا ضَرّٗاۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾.

(٨) في ق: هي.

(٩) في ق: معنى.

(١٠) سورة الطور، الآية ٣٩.

٣/ وقد تَرِدُ مُحتَمِلةً للاتّصالِ والانقطاعِ؛ نحوَ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].
وسُمِّيتْ مُنقطعةً؛ لِوقوعِها بينَ جُملتينِ مُستقِلَّتينِ، فما بعدَها مُنقَطِعٌ عمّا قبلَها.

[٧/ لا][2]

وللردِّ؛ أي: ردِّ السامعِ عنِ الخطأِ في الحكمِ إلى الصواب فيه لا، فهِيَ لِنفيِ الحُكمِ عن تاليها، وقصرِهِ على[3] مَتلُوِّها: إمَّا قصرَ إفرادٍ[4]، أو قلبٍ[5].

[شروطُها]

أ . ولِهذا لا يُعطَفُ بِها إلَّا بعدَ إيجابٍ أو أمرٍ[6] أو نداءٍ[7]؛ كزيدٌ كاتِبٌ لا شاعِرٌ ردّاً على مَنِ اعتقدَ اتّصافَ زيدٍ بالشعرِ والكتابةِ أو اتّصافهِ بالشعرِ فقطْ.ب. وذكر السهيليُّ[8]

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٨٠. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. قال الزمخشري: وأم إما أن تكون معادلة بمعنى: أيّ الأمرين كائن على سبيل التقرير، لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة (تفسير الكشاف ١/ ١٨٥).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وللردّ عن الخطأ في الحكم لا بعد إيجابٍ، ولكن وبل بعد نفيٍ، ولصرف الحكم إلى ما بعدها بل بعد إيجاب (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٦).

(٣) في ب وس: عن.

(٤) قصر الإفراد: هو تخصيص الموصوف عن السامع بوصف دون ثانٍ، كقولك: زيدٌ شاعر لا منجّم، لمن يعتقده شاعراً ومنجماً، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهّم زيداً على أحد الوصفين من غير ترجيح. (انظر: مفتاح العلوم ص٤٠٠).

(٥) قصر القلب: هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف بعكس ما يعتقده، بمعنى أنّ المتكلم يقلب فيه حكم السامع، كقولك: ما شاعر إلا زيدٌ، لمن يعتقد زيداً شاعراً لكنه يدّعي وجود شاعر آخر. (انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص٤٠٠).

(٦) نحو: اضربْ زيداً لا عَمْراً.

(٧) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي.

(٨) انظر: نتائج الفكر ص٢٠٢.

والأُبَّديُّ(١) أنَّ مِن شرطِ العطفِ بِها أنْ لا يَصدُقَ أحدُ مُتعاطِفَيْها على الآخَرِ؛ فلا يجوزُ: جاءَني رجلٌ لا زيدٌ، بِخلافِ لا امرأةٌ. قالَ في الأوضحِ(٢): وهو الحقُّ. ومنعَ الزجّاجي(٣) العطفَ بها على معمولِ الفعلِ الماضِي، ويردُّه(٤) قولُهم: نفعَكَ جدُّكَ لا كدُّكَ(٥).

[٥-٦/ لكنْ وبلْ]

وللردِّ عن الخطأِ في الحُكمِ لكنْ وبلْ واقعَيْنِ بعد نفيٍ / ٩٨ أ / أو نهيٍ، فهما لتقريرِ حكمِ مَتلُوِّها وإثباتِ نقيضِهِ لتاليَهما(٦)؛ نحوَ: ما جاءَني زيدٌ(٧) لكنْ عَمْرٌو أو بل عمرٌو، ولا تضربْ زيداً لكنْ عَمراً أو بلْ عَمراً، ردّاً على مَن اعتقدَ أنَّ الجائِي أو المضروبَ زيدٌ لا عَمروٌ؛ فهُما لِقصرِ القلبِ لا غيرُ، ومِن ثَمَّ وجبَ الرفعُ في نحوِ: ما زيدٌ قائماً لكنْ أو بلْ قاعدٌ.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي المغربي المالكي شهاب الدين الأُبّذي أو الأبّدي، من أهل أُبّذة بقرب جيّان الأندلسية، ارتحل إلى الشرق وتوفي في مصر ٨٦٠هـ، عالم في اللغة والمنطق والفقه، من مصنّفاته: كتاب حدود النحو، وشرح الجزولية. (انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠-١٨١، والأعلام ١/ ٢٢٩، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٠) وانظر: شرح الجزولية للأبدي بتحقيق سعد الغامدي بمكة وهو غير مطبوع.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨.

(٣) فلا يجوز عنده: جاءني زيدٌ لا عمرو. ونُسب هذا القول في شرح الكافية وارتشاف الضرب الى الزجّاج (انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨).

(٤) في ق: ويردّ.

(٥) لكنّ ما ورد في الجمل في النحو يخالف هذا النقل، قال الزجّاجي: وتقول قام محمدٌ لا أخوك ترفعُ محمداً بفعله، وأخوك عطف عليه، فالقائم محمد دون الأخ، وإن كان قد شَرِكه في الإعراب. (انظر: الجمل في النحو ص١٩).

(٦) في ع: لتاليها، وهي ساقطة من ب.

(٧) في ع: جاء زيد.

وشرطُ العطفِ بـلكنْ:

- إفرادُ معطوفِها[1].
- ووقوعُها بعدَ نفيٍ أو نهيٍ.
- وعدمُ اقترانِها بالواوِ.

فإنْ تلتْها جملةٌ أو تلتْ واواً[2] أو[3] وقعتْ بعد إثباتٍ[4] أو أمرٍ[5]؛ فهيَ حرفُ ابتداءٍ للاستدراكِ.

[العطفُ ببلْ بعد إيجابٍ]

ولِصرفِ الحكمِ عن المتلوِّ بأنْ يُنقَلَ إلى ما بعدَها، ويصيرَ المتلوُّ كأنَّهُ مسكوتٌ عنهُ بلْ واقعةً بعد إيجابٍ أو أمرٍ: كـجاءَ زيدٌ بلْ عَمرٌو، واضربْ زيداً بلْ عَمراً؛ فمُفادُها نقلُ الحكمِ بالمجيءِ والأمرِ بالضربِ[6] عن زيدٍ وإثباتُ ذلكَ لـعَمْرٍو.

[العطفُ بلكنْ بعدَ إيجابٍ]

وأفهمَ كلامُهُ أنَّ لكنْ لا يُعطَفُ بِها بعدَ الإيجابِ، وهو مذهبُ البصريِّينَ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ. وجوَّزَهُ غيرُهُم[7] قياساً على بلْ.

---

(١) في ق: معطوفيها.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ - الزخرف: ٧٦ -. وكذا إن تلتها جملة ولم تلِ (لكن) واواً، نحو:

إن ابن ورقاءَ لا تُخشى بوادِرُهُ ... لكن وقائعُهُ في الحربِ تُنتظَرُ

(٣) سقطت أو من ع وق.

(٤) نحو: رأيتَ الفارسَ لكنْ جوادُه، خلافاً للكوفيّين، إذ أجازوا العطف بلكن بعد الإثبات، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرٌو. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨).

(٥) نحو: أعط الفقيرَ لكن المسكينُ.

(٦) سقطت والأمر بالضرب من ق.

(٧) وهم الكوفيّون والمبرّد؛ فيجوز عندهم: قام زيدٌ لكن عمرو. (انظر: المقتضب ١/ ١٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ١١٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٥).

وأنَّ بلْ في غيرِ الإيجابِ لا تفيدُ صرفَ الحكمِ إلى ما بعدَها[1]، وجـوَّزَهُ الـمُبـرِّدُ[2] كما بعد الإيجابِ؛ فعَلى قولِهِ يجوزُ[3]: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، بالنصبِ على معنى[4]: ما هو قاعداً، واستعمالُ العربِ على خلافِ ذلكَ[5].

تنبيهٌ [في أحكامٍ عامةٍ للعطفِ]

أ . يجوزُ عطفُ الفعلِ على مثلِهِ ـ إنِ اتّحدا في الزمانِ، ولا يضرُّ اختلافُهما في اللفظِ ـ وعلى اسمٍ يشبهُهُ، وبالعكسِ. وعطفُ[6] الاسميّةِ على الفعليّةِ، وبالعكسِ.

ب. والعطفُ على الضميرِ المرفوعِ الـمُتَّصلِ مِن غيرِ فاصلٍ ضعيفٌ[7].

ج . ولا يجبُ إعـادةُ الخافضِ إذا أُريدَ العطفُ على الضميرِ المجرورِ؛ كما قالَـهُ ابـنُ مالكٍ[8]

---

(١) أي إذا جاءت (بَلْ) بعد نفي أو نهي فإنّها تعطي الحكم لما قبلها وتثبت ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً.

(٢) أي جوّز المبرد أن تنقل (بل) بعد نفي أو نهي ـ حكم ما قبلها إلى ما بعدها، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، أي: بل ما قام عمرو (انظر: المقتضب ١/ ١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ومغني اللبيب ص١٥٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٠).

(٣) سقطت يجوز من ق.

(٤) سقطت معنى من ق، وسقطت العبارة على معنى ما هو قاعداً من ع.

(٥) كقول الشاعر:

لـو اعتـصمتَ بـنا لم تعتـصم بعِـدًى ... بــل أولــياء كفــاةٍ غــير أوغــادِ

أي: بل تعتصم (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، والدرر اللوامع ٦/ ١٣٣).

(٦) في ب: وهو عطف.

(٧) نحو: قمتُ وزيدٌ. وفي المسألة خلاف؛ فالبصريّون يمنعون العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل، نحو: قمتُ أنا وزيدٌ وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ - الأنبياء: ٥٤-، وجوّزه الكوفيّون والفارسيّ من غير فصل (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٠).

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠.

وجماعةٌ[1] خلافاً للجمهورِ. قالَ جدِّي[2] ـ رحمَهُ اللهُ [تعالى][3] ـ: والشواهِدُ[4] لِما قالَهُ كثيرةٌ، والاحتمالاتُ لا تنفي الظهورَ فلا تقدحُ[5]؛ إذِ المسألةُ ليست قطعيّةً، فَينبغي المصيرُ إليهِ ورفضُ القياسِ؛ إذِ البحثُ[6] لغويٌّ.

[٥/ البدلُ][7]

والخامسُ منها البدلُ؛ وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ المنسوبِ إلى متبوعِهِ / ٩٨ ب / إثباتاً ونفياً[8] بلا واسطةٍ.

---

(١) الجماعة هم يونس والأخفش والكوفيّون واختاره الشلوبين. وقد استدلوا بقراءة ابن عبّاس ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ - النساء: ١ -.(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠، ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥١).

(٢) مرّت ترجمته في ص٦٢ من هذا الكتاب.

(٣) زيادة من ق وع.

(٤) منها قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ - البقرة: ٢١٧ -، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ - النساء: ١ -. ومنه قول الشاعر:

فاليومَ قرّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

وقول آخر:

نُعلّق في مثل السواري سيوفَنا ... وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢-٢٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤-١١٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٢).

(٥) في ق وع وب ود: يقدح.

(٦) في ق وع وس: المبحث.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «والبدلُ؛ وهو تابعٌ، مقصودٌ بالحكمِ، بلا واسطةٍ. وهو ستةٌ: بدلُ كلٍ؛ نحو: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، وبعضٍ؛ نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، واشتمالٍ، نحوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وإضرابٍ، وغلطٍ، ونسيانٍ؛ نحوُ: تصدَّقْتُ بدرهم دينارٍ بحسبِ قصدِ الأول والثاني، أو الثاني وسَبَقَ اللسانُ، أو الأولِ وتبيَّنَ الخطأُ». (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٨).

(٨) في ق ود وس: أو نفياً.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بـمَقصودٌ غيرُه مِن نعتٍ وتوكيدٍ وعطفِ بيانٍ؛ فإنّها متمّماتٌ للمقصودِ بالحكمِ، ومعطوفٍ بلا وببلْ[1] بعد نفيٍ وبلكنْ، وبنفيِ الواسطةِ المقصودُ بِها؛ وهو المعطوفُ ببقيّةِ أحرفِ العطفِ.

[فائدتُهُ]

والغرضُ منهُ أنْ يُذكَرَ الاسمُ مقصوداً[2] بالنسبةِ بعد التوطئةِ لِذكرِهِ بالتصريحِ بتلكَ النسبةِ إلى ما قبلَهُ؛ لإفادةِ توكيدِ الحكمِ وتقريرِهِ، ولِهذا يقولونَ[3]: البدلُ في حُكمِ تكرارِ العاملِ.

[أقسامُ البدلِ]

وهو ستةُ أقسامٍ:

أحدُها: بدلُ كلٍّ مِن كلٍّ[4]؛ وهو ما كانَ مدلولُهُ مدلولَ الأوّلِ؛ نحوَ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ [وَأَعْنَٰبًا] [5]﴾[6]، وجاءَ[7] زيدٌ أخوكَ. وسمّاهُ ابنُ مالكٍ[8] البدلَ المُطابقَ؛ لِوجودِهِ فيما لا يُطلقُ عليهِ كُلٌّ[9]، ولا يحتاجُ إلى ضميرٍ يعودُ إلى[10] المُبدلِ منهُ، كالجملةِ التي هي عينُ المبتدأِ[11].

---

(١) في ق: وبل.

(٢) في ع: مقصود.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٤) سقطت من كل من ع.

(٥) زيادة من ق.

(٦) سورة النبأ، من الآيتين ٣١ و ٣٢. وهما بتمامهما: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾.

(٧) في ق وع: جاءني.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٧٥.

(٩) أي: لأنّ البدل المطابق عبارة تشمل ما كانت له أجزاء وما لا أجزاء له، أما عبارة بدل الكل من الكل فإنها مقتصرة في دلالتها على ما له أجزاء فقط، وذلك غير مشترط للإجماع على صحّة البدلية في أسماء الله كقوله تعالى: ﴿..... صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ - ابراهيم: ١-٢-. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٧٥).

(١٠) في ق: على.

(١١) كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ - الحاقة: ١-٢-.

وثانيها: بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ؛ وهوَ ما كانَ مدلولُهُ بعضَ مدلولِ[1] الأوّلِ، سواءٌ كانَ ذلكَ البعضُ نصفاً أم أقلَّ أم أكثرَ على الصحيحِ[2]، ولا بُدَّ من اتصالِهِ[3] بضميرٍ يعودُ على[4] الـمُبدَلِ مِنهُ[5]:

- مذكورٍ؛ كـأكلتُ الرغيفَ نصفَه أو ثلثَهُ.
- أو مقدَّرٍ؛ نحوَ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[6]، أي: مِنهُم، فـمَن بدلُ بعضٍ مِن النّاسِ؛ لأنَّ المستطيعَ بعضٌ مِن[7] النّاسِ لا كُلُّهُم. وقالَ ابنُ الدهّانِ[8]: بدلُ كلٍّ [من كلٍ][9]، والمرادُ بالنّاسِ المستطيعُ، فهوَ عامٌّ أُريدَ بِهِ خاصٌّ؛ لأنَّ اللهَ لا يكلِّفُ الحجَّ مَن[10] لا يستطيعُ.

---

(١) في الأصل مدلوله، والمثبت من ق وب ود وس.

(٢) خلافاً للكسائيّ وهشام حيث اشترطا فيه أن لا يقع إلا على ما دون النصف فقط (انظر: شرح التصريح على التوضيح على التوضيح ٢/ ١٥٦، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٦).

(٣) في الأصل باتصاله، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في باقي النسخ: إلى.

(٥) خلافاً لابن مالك إذ يقول: واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه. والصحيح عدم اشتراطه، لكنّ وجوده أكثر من عدمه (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٧٦).

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩٧. وهي بتمامها ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٧) سقطت من من ق وع.

(٨) في ق: هارون، وفي ع وب وس ود: برهان، وابن الدهّان هو: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المعروف بابن الدهّان النحوي المتوفى سنة ٥٦٩هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير والحديث، من مصنّفاته: شرح الإيضاح، والفصول في النحو، وتفسير القرآن وديوان شعر. قال فيه العماد الأصفهاني: كان ابن الدهان سيبويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان (انظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧).

(٩) زيادة من ق.

(١٠) في ق: لمن.

ومنعُ إدخالِ أل على كلٍّ وبعضٍ هو مذهبُ الجمهورِ؛ لِملازمتِها[1] الإضافةَ[2]، وهي لا تُجامِعُ أل كما مرَّ، وأجازَهُ الأخفشُ والفارسيُّ[3].

وثالثُها: بدلُ اشتمالٍ؛ وهو ما كانَ بينَه وبينَ الأوّلِ مُلابَسةٌ؛ أي: تعلُّقٌ بغيرِ الجزئيّةِ[4] والكلّيّةِ. وأمرُه في الضميرِ كما مرَّ في بدلِ بعضٍ من كلٍّ؛ نحوَ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[5]، فقتالٍ بدلُ اشتمالٍ مِن الشهرِ؛ لِملابستِهِ لهُ بوقوعِهِ فيهِ. ونحوَ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾[6]، أي: فيهِ، أو[7] الأصلُ نارِهِ، ثُمَّ[8] نابتْ أل عن الضميرِ. / ٩٩ أ / .

وشرطُ صحّتِهِ: إمكانُ فهمِ معناهُ عندَ حذفِهِ، وحُسْنُ[9] الكلامِ بتقديرِ حذفِهِ؛ ولهذا جُعِلَ نحوُ: أعجبني زيدٌ أخوهُ بدلَ إضرابٍ؛ إذْ لا يُمكنُ فهمُ المعنى عندَ حذفِهِ، وامتنعَ

---

(١) في ق وع وب ود: لملازمتها.

(٢) إما لفظاً أو معنىً، ولهذا حكى سيبويه: مررتُ بكلٍ قائماً، فلولا أنّه معرفة ما جاز نصب الحال عنه. قال ابن هشام: وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يُجيز إدخال أل على كل، وقد استعمله الزجّاجي في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس (انظر: شرح قطر الندى ص٣٠٩، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٧).

(٣) ووافقهم الجرجاني وابن عصفور وأبو حيّان، قال الحمصي: استدلالاً بقولهم: مررتُ بهم كُلاً؛ بالنصب على الحال فهو دليل على أن (كلاً) نكرة.(انظر: المقتصد ٢/ ٩٣٠، وشرح جمل الزجّاجي ١/ ٢٩٠ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٩، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٧).

(٤) في الأصل الجزيئية، والمثبت من ق وب.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢١٧. وهي بتمامها ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

(٦) سورة البروج، من الآيتين ٤ و٥. والآيتان بتمامهما: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ واعتبر الفرّاء النار بدل كل من كل، لأنّه عبّر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها. (انظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٥٣).

(٧) في ب: إذ.

(٨) سقطت ثم من ع.

(٩) في ق وع: من حسن.

نحوُ: أسرجتُ زيداً دابّتَهُ؛ لأنَّهُ ـ وإنْ فُهِمَ معناهُ عندَ حذفِهِ[1] ـ لا يحسنُ استعمالُه، بلْ لا يُستعمَلُ، وبتقديرِ ورودِ مثلِهِ يُحمَلُ على الغلطِ أو[2] نحوِهِ.

ورابعُها: بدلُ إضرابٍ؛ وهوَ ما يُقصَدُ ذكرُ متبوعِه كما يُقصَدُ ذكرُهُ، ولا علاقةَ بينَهما، ويُسمَّى بدلَ البَداءِ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يُخبِرُ بشيءٍ ثُمَّ يبدو له أنْ يُخبِرَ بآخَرَ مِن غيرِ إبطالِ[3] الأوَّلِ.

ونفاهُ بعضُهم[4][مُطلقاً][5]، وادّعى أنَّ ما استدلُّوا بِهِ[6] على ثبوتِهِ محمولٌ على إضمارِ بلْ.

وخامسُها: بدلُ غلطٍ؛ وهوَ ما لا يُقصَدُ متبوعُهُ، بلْ سَبَقَ إليهِ اللسانُ.

وخصَّهُ بعضُهُم[7] بالشِّعرِ؛ قالَ: لِوجودِهِ فيهِ دونَ النثرِ. وعَكَسَ بعضُهم[8]؛ لأنَّ

---

(١) في ق وع: الحذف.

(٢) في ب: و.

(٣) في ب: إبطاله.

(٤) منهم المبرد وخطاب الماردي (انظر: المقتضب ١/ ٢٦-٢٨ و٤/ ٢٩٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٣٤).

(٥) زيادة من ق ود.

(٦) منه الحديث الذي يرويه عمار بن ياسر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثم إنّ الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها. (انظر: سنن أبي داود ١/ ٢١١، برقم ٧٩٦، وسنن البيهقي الكبرى ٢/ ٢٨١، برقم٣٣٤٢، ومسند أحمد ٤/ ٣٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٥). وكقولك: مررتُ برجلٍ امرأةٍ، ونحو: أعطِ السائل رغيفاً درهماً.

(٧) كأبي محمد بن السيد البطليوسي، واستشهد بقول ذي الرُّمة:

لمياءُ في شَفتيها حُوَّةٌ لعَسٌ ... وفي اللِّثاثِ وفي أنيابها شَنبُ

فلعس بدل غلط، لأنّ الحوّة السواد بعينه، واللعس سوادٌ مُشربٌ بحمرة. (انظر: ديوان ذي الرمّة ص ٣٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩).

(٨) قال المبرد: وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ، أراد أن يقول: مررت بحمار... فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكنْ إن وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً، فهكذا إعرابه. (انظر: المقتضب ١/ ٢٨).

الشعرَ إنَّما يقعُ عن تروٍّ وفكرٍ. ونفاهُ بعضُهُم[1] مُطلقاً، وادّعى أنَّه تَطلَّبَهُ[2] فلم يجِدْهُ، وأنَّه طالَبَ بِهِ مَن لَقِيَهُ فَلم يعرفْهُ. ومذهبُ سيبويهِ[3] والأكثرِ جوازُه مُطلقاً.

وسادسها: بدلُ نسيانٍ؛ وهوَ ما يُقصَدُ متبوعُهُ، ثُمَّ يتبيَّنُ فسادُ قصدِهِ؛ نحوَ: تصدّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ. هذا[4] يصلُحُ مثالاً للثلاثةِ الأخيرةِ:

إذ يُحتَملُ أنْ يكونَ الـمُتكلِّمُ قصدَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بالدّرهمِ، ثُمَّ أضربَ عنهُ إلى الإخبارِ بالتصدُّقِ بالدينارِ، وجعَلَ الأوَّلَ في حُكمِ المتروكِ؛ فيكونُ[5] بدلَ إضرابٍ[6]، وهذا معنى[7] قولِهِ: بِحسبِ قصدِ الأوَّلِ والثانِي[8].

وأنْ يكونَ قَصَدَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بالدينارِ، فسبَقَ لسانُهُ إلى الدرهمِ؛ فيكونُ بدلَ غلطٍ، أي: بدلاً عنِ اللفظِ الذي ذُكِرَ غَلَطاً؛ وهو الـمُبدَلُ منهُ، وهذا مَعنى قولِهِ: أو الثانِي، وسبَقَ اللسانُ إلى الأوَّلِ. / ٩٩ ب /

وأنْ يكونَ قَصَدَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بالدرهمِ، ثُمَّ تبيَّنَ لهُ[9] أنَّ الصوابَ الإخبارُ بالتصدُّقِ بالدينارِ؛ لِظهورِ الخطأِ في القصدِ الأوَّلِ، فيكونُ بدلَ نسيانٍ؛ أي: بدلَ شيءٍ ذُكِرَ نِسياناً، وهذا معنى قولِه: أوِ الأوَّلَ، وتبيَّنَ الخطأُ في قصدِهِ.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٤٩.

(٢) في ق ود: طلبه.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٥.

(٤) في ق: وهذا.

(٥) في ق: ليكون.

(٦) في ع: الإضراب.

(٧) سقطت معنى من ع.

(٨) في ق: أو الثاني.

(٩) سقطت له من ق.

والأحسنُ أن يُعطَفَ[1] التابعُ في هذهِ الثلاثةِ[2] ببلْ؛ فيكونُ مِن عطفِ النَّسَقِ.

تتمّةٌ[3] [في أحكامِ البدلِ]

١/ اعلمْ أنَّ البدلَ يُوافِقُ مَتبوعَهُ في:

- واحدٍ مِن أوجُهِ الإعرابِ مُطلقاً.
- وكذا في واحدٍ مِن التذكيرِ والإفرادِ وضِدَّيْها إنْ كانَ بدلَ كلٍّ؛ ما لم يمنَعْ مانعٌ مِن التثنيةِ والجمعِ بكونِ[4] أحدِهما مصدراً[5] أو قُصِدَ بهِ التفصيلُ[6].

ويُخالِفُهُ في التعريفِ والإظهارِ وضِدَّيْها؛ فتُبدَلُ المعرفةُ مِن مثلِها[7] ومِن النكرةِ[8]، والنكرةُ مِن مثلِها[9] ومِن المعرفةِ[10]، لكنْ إنِ اتّحدَ اللفظُ في إبدالِ النكرةِ مِن مثلِها اشتُرِطَ أنْ يكونَ معَ الثاني زيادةُ بيانٍ[11]، كما في إبدالِ الفعلِ مِن مثلِهِ[12].

---

(١) في ب: تعطف.

(٢) أي: بدل الإضراب والغلط والنسيان.

(٣) في ع: تنبيه.

(٤) في ق وع وب: لكون، وفي س: ككون.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ - النبأ: ٣٠ و٣١، حيث أبدل الجمع من المفرد لأنّ المفرد مصدرٌ.

(٦) في باقي النسخ التفضيل، وهو تصحيف. ومثال بدل التفصيل قوله عليه السلام: أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف حيث أبدل المفرد (نفس) من المثنى (نفسين) لأنه قُصِدَ به التفصيل، ونحو: مررتُ بإخوتك زيدٍ وبكرٍ وخالدٍ.

(٧) كقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ - الفاتحة: ٦ و٧ -.

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ - الشورى: ٥٢ و٥٣ -.

(٩) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ - النبأ: ٣١ و٣٢ -.

(١٠) كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ - العلق: ١٥ و١٦ -.

(١١) هذا الشرط وضعه الكوفيّون والبغداديون والزمخشري والجرجاني لأنّ البدل للإيضاح، والشيء لا يُوضَح بما هو أخفى منه، فلا تحصل فائدة بدون الصفة، واستدلّوا بقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ - الجاثية: ٢٨ - حيث أبدل (كل أمة) الثانية من الأولى وكلاهما نكرتان، لكنّ الثانية ذكر فيها سبب الجثوّ. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٨).

(١٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ﴾ - الفرقان: ٦٨ -.

٢/ ويُبدَلُ الظاهِرُ مِن مِثلِهِ(١) ومِن المُضمَرِ(٢)، والمُضمَرُ(٣) مِن مثلِهِ(٤) وكذا من الظاهِرِ(٥) عندَ الجمهورِ. ووافقَهم في شرحِ الشذورِ(٦)، ولكنَّهُ(٧) خالفَهم في الأوضحِ(٨) تَبَعاً لابنِ مالكٍ(٩).

٣/ ولا يُبدَلُ ظاهرٌ مِن ضميرٍ(١٠) حاضرٍ بدلَ كلٍّ إلّا إذا أفادَ الإحاطةَ(١١).

٤/ وتُبدَلُ الجملةُ مِن مِثلِها(١٢) ومِن المُفردِ(١٣).

---

(١) نحو: أعجبني الطالبُ خلُقهُ، وجاءني زيدٌ أخوك.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ - الأنبياء: ٣ - حيث أبدل الظاهر (الذين) من المضمر (واو الجماعة) في أسروا.

(٣) سقطت والمضمر في ق.

(٤) نحو: ضربتُهُ إيّاه، خلافاً للكوفيّين وابن مالك وابن هشام في أوضحه لأنّه عندهم من باب التوكيد (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤).

(٥) نحو: رأيت زيداً إيّاه، وردّه ابن هشام في الأوضح بأنّه غير مسموع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٥).

(٦) انظر: شرح الشذور ص ٥٧٣.

(٧) في ع ود: ولكن، وفي ب وس: لكنه.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(١٠) في ق: مضمر.

(١١) كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ - المائدة: ١١٤ -، حيث جاء الظاهر (أوّلنا) بدل كل من (لنا) وهو ضمير حاضر وقد دلّ على الإحاطة، وهو جائز. أما إذا لم يدلّ الضمير الحاضر على إحاطة فلا يجوز أن يُبدل بظاهر، خلافاً للكوفيّين والأخفش، حيث أجازوه تمسّكاً بقول الشاعر:

بِكُمْ قُريشٍ كُفينا كُلَّ مُعْضِلةٍ ... وأمَّ نهجَ الهُدى مَن كان ضِلّيلاً

حيث أبدل الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر (الكاف) المجرور محلاً بالباء، مع أنّه لا يدل على إحاطة.

(١٢) كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ - الشعراء: ١٣٢ و١٣٣ -.

(١٣) كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ - الغاشية: ١٧ -.

٥/ قال المصنِّفُ[1] في الجامعِ[2]: ويجوزُ قطعُ البدلِ، ويحسنُ معَ الفصلِ؛ نحوَ: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾[3]، ويجبُ إنْ تبعَ مُتعدِّداً ولمْ يفِ بهِ؛ نحوَ: «اتَّقُوا الموبقاتِ: الشركَ والسحرَ»[4].

---

(١) سقطت المصنف من ع وب.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص٢٠١.

(٣) سورة الحج، من الآية ٧٢. وهي بتمامها: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾، والشاهد: النارُ حيث أبدلت من شرٍّ، ثُمّ قُطعت عن التبعية فهي خبر المبتدأ محذوف وجوباً هي النارُ.

(٤) جزء من حديث طويل برواية عن أبي هريرة – رضي الله عنه– أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر. وفي رواية أخرى لأبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا السبع الموبقات. قيل: يا رسول الله، وما هنّ؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولّي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات. وللحديث روايات أخرى، ومنها ما صحّحه الألباني وهو قوله عليه السلام: اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات. (انظر: صحيح البخاري ٥/ ٢١٧٥، برقم٥٤٣١، وسنن أبي داوود ٣/ ١١٥، وإرواء الغليل ج٥، برقم ١٣٣٥).

بابُ العدد(1)

بابٌ في ذكرِ(2) حُكمِ(3) ألفاظِ العددِ تذكيراً وتأنيثاً؛ وهوَ ما وُضِعَ لِكميَّةِ آحادِ الأشياءِ، قالَهُ ابنُ الحاجِبِ(4). فالواحدُ عندَه عددٌ(5)[حقيقةً](6)، وهوَ المناسبُ لِقولِ النحاة: إنَّ الواحدَ والاثنينِ وما وازَنَ فاعِلاً يَجْرِيْنَ(7) على القياسِ.

[أقسامُ ألفاظِ العددِ]

1/ العددُ مِن ثلاثةٍ إلى تسعةٍ جارٍ على خلافِ القياسِ؛ لأنَّهُ يُؤنَّثُ معَ الـمُذكَّرِ، ويُذكَّرُ معَ الـمُؤنَّثِ ولوْ مجازيّاً / 100 أ/:

- مُفرداً كانَ العددُ؛ نحوَ: ثلاثةُ رجالٍ، وتِسعُ نسوةٍ، و﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾(8).
- أو مُركَّباً معَ العشرةِ؛ نحوَ: ثلاثةَ عشرَ رجلاً(9)، وتسعَ عشرةَ امرأةً(10).

---

(1) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ: العددُ من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يُؤنَّثُ مع المذكر، ويُذكَّرُ مع المؤنث دائماً، نحو: ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وكذلك العشرةُ إن لم تُركَّبْ. وما دون الثلاثة، وفاعلٌ كثالثٍ ورابعٍ على القياس دائماً (انظر: شرح قطر الندى ص310).

(2) سقطت ذكر من ب وق.

(3) في ق: حقيقة.

(4) انظر: شرح الكافية 3/ 354.

(5) خلافاً للخشّاب، إذ يرى أنّ الواحد ليس من العدد، لأنّ العدد عندهم هو الزائد على الواحد. (انظر: شرح الكافية 3/ 354-355).

(6) زيادة من ق.

(7) في ق وب ود وس: يجري.

(8) سورة الحاقة، من الآية 7. وهي بتمامها ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾.

(9) سقطت ثلاثة عشرة رجلا من ب.

(10) في باقي النسخ: تسع عشر نسوة.

٢/ وكذا العشرةُ تُؤنَّثُ مع المُذكَّرِ، وتُذكَّرُ معَ المُؤنَّثِ إنْ لم تُركَّبْ؛ بأنْ كانتْ مُفردةً: كعشرةِ رجالٍ، وعشرِ نسوةٍ، فإنْ رُكِّبتْ جرتْ على القياسِ.

وأمّا نحوُ [قولِهِ تعالى](1): ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(2) فعَلَى حذفِ مُضافٍ؛ أي: عشرُ حسناتٍ أمثالِها، ولولاه لقيل: عشرة؛ لأنَّ المَثَلَ مُذكّرٌ، والمُعتَبرُ معَ الجمعِ حالُ مفردِهِ في التذكيرِ والتأنيثِ كما في الألفيّةِ(3) والتسهيلِ(4).

[جوازُ الموافقةِ والمخالفةِ إذا حُذِفَ المعدودُ]

ومحلُّ ما ذَكَرَ إذا لم يُحذَفِ المعدودُ، فإنْ حُذِفَ جازَ حذفُ التاءِ(5) معَ المذكَّرِ(6)؛ نحوَ: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(7)، وفي الحديثِ(8): «وأَتبعَهُ بستٍّ مِن شوّالٍ».

٣/ وما دونَ الثلاثةِ(9) مِن واحدٍ واثنينِ، وما وازَنَ فاعِلاً(10) مِن ألفاظِ العددِ كثالثٍ

---

(١) زيادة من ق.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

(٣) قال ابن مالك:

ثلاثـةٌ بالتـاءِ قُـلْ للعـشرةْ ... في عَـدِّ مـا آحـاده مُذكَّـرهْ

(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١١.

(٥) في د: التابع المذكور.

(٦) سقطت مع المذكر من ب ود.

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤. أي: عشرة أيام. وهي بتمامها ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٨) الحديث برواية أبي أيُّوبَ ـ رضي الله عنه ـ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ». (انظر: سنن أبي داود ٢/ ٣٢٤، رقم ٢٠٧٨، و المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ٣/ ٢٤٤، برقم ٢٦٥٣، والمنتخب من مسند عبد بن حميد ١/ ١٠٤، برقم ٢٢٨).

(٩) في ب: الثلاث.

(١٠) في ب ود وس: وما وازنه فاعل.

ورابعِ إلى عاشِرٍ، يجريانِ على القياسِ؛ فيُذكَّرانِ معَ المذكَّرِ ويؤنَّثانِ معَ المؤنَّثِ دائماً، مُفرداً كانَ العددُ أو مركّباً؛ تقولُ في الـمُذكَّرِ: واحدٌ، واثنانِ، والجزءُ الثالثُ، أو الخامسَ عشرَ[1]، أو السادسُ والعشرونَ، وفي الـمُؤنَّثِ: واحدةٌ، واثنتانِ، وثالثةٌ[2]، والمقالةُ الرابعةُ، أو الخامسةَ عشرةَ[3]، أو السادسةُ والعشرونَ.

[أحوالُ اسمِ العددِ الذي على وزنِ اسمِ الفاعلِ] [4]

ولاسمِ الفاعِلِ المصوغِ من اثنينِ فما فوقَ إلى العشرةِ[5] أربعةُ أحوالٍ أشارَ إليها بقولِهِ:

١. فيُفرَدُ فاعِلٌ عن الإضافةِ؛ فيفيدُ حينئذٍ الاتصافَ بمعناهُ مُجرّداً: كثالثٍ ورابعٍ، ومعناهُ واحدٌ موصوفٌ بِهذهِ الصفةِ؛ قالَ النابغةُ:

٢٢٤- تـوهّمتُ آيـاتٍ لهـا فعـرفتُها ... لسـتةِ أعـوامٍ، وذا العـامُ سـابعُ [6]

٢. أو يُضافُ[7] لِما اشتُقَّ منهُ؛ فيفيدُ حينئذٍ أنَّ الموصوفَ بهِ بعضُ تلكِ العُدّةِ المعيّنَةِ لا غيرُ؛ كرابعِ أربعةٍ، أي: بعضُ جماعةٍ منحصرةٍ / ١٠٠ ب / في أربعةٍ، وهذهِ الإضافةُ

---

(١) سقطت عشر من ق.

(٢) في ب: ثلاثة.

(٣) في ق ود وس: عشر.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُفردُ فاعِلٌ، أو يُضافُ لما اشتُقّ منهُ، أو لما دونه، أو ينصِبُ ما دونَهُ. (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٠).

(٥) في ق: عشرة.

(٦) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣١، والكتاب ٢/ ٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٦١.

والشاهد فيه: (ذا العامُ سابعُ) حيث جاء العدد (سابع) على وزن (فاعل) ولم يُضَف، ومعناه أنّ هذا العام هو العام السابع منذ هجران المحبوبة لديارها.

(٧) في ع: أو مضافاً.

واجِبةٌ عندَ الجمهورِ[1] كإضافةِ بعضٍ إلى كلِّهِ[2].

٣. أو يُضافُ لما دونَهُ ـ أي: تحتَهُ مِن العددِ ـ؛ فيفيدُ حينئذٍ معنى التصييرِ والتحويلِ، كـهذا رابعُ ثلاثةٍ؛ أي: جاعِلُ الثلاثةِ بنفسِهِ أربعةً؛ قالَ [الله][3] تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[4].

٤. وتتعيّنُ إضافتُهُ إنْ كانَ بِمعنى الماضِي؛ وإلّا جازَ تنوينُهُ والنصبُ بهِ[5]؛ كما قالَ: أو ينصبُ ما دونَه؛ لِكونِهِ اسمَ فاعلٍ حقيقةً، لكنْ بشرطِ الاعتمادِ على واحدٍ مِمّا مرَّ[6] في اسمِ الفاعِلِ؛ فيُقالُ: هذا رابعٌ ثلاثةً، كما يُقالُ: هذا ضاربٌ زيداً.

ويُستثنَى مِن إطلاقِهِ ثانٍي[7]؛ فلا يجوزُ[8] إضافتُه لما دونَهُ، ولا إعمالُهُ، نصَّ عليهِ سيبويهِ[9]، وأجازَهُ الكسائيُّ، وحكاهُ عن العربِ[10].

---

(١) خلافاً للأخفش في أحد قوليه وقُطرب والكسائيّ وثعلب إذ أجازوا فيه الإضافة إلى الثاني ونصبه له، نحو: رابعُ أربعةٍ، أو رابعٌ أربعةً. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٦٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٦٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٤).

(٢) في ب: كل.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) سورة المجادلة، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٥) سقطت به من ق.

(٦) انظر: مبحث إعمال اسم الفاعل في هذا الكتاب ص ٣٥٢.

(٧) في ب: ثانٍ.

(٨) في ب وس: تجوز.

(٩) انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩. حيث يقول فيه: ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنّيت الواحد، ولا ثاني واحد.

(١٠) حكى الكسائيّ عن العرب قولهم: ثاني واحد وحكى الجوهري ثانٍ واحداً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٦٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٧).

بابٌ في ذكرِ موانعِ الصرفِ[1]

اعلمْ أنَّ الاسمَ إنْ أشبَهَ الحرفَ بُنِيَ، وسُمِّيَ غيرَ مُتمكِّنٍ، وإلَّا أُعرِبَ وسُمِّيَ[2] مُتمكِّناً، ثُمَّ المتمكِّنُ[3] إنْ لم يُشبِهِ الفعلَ صُرِفَ وسُمِّي[4] أمْكَنَ؛ وإلَّا مُنِعَ[5] الصرفَ وسُمِّي[6] غيرَ مُنصرِفٍ وغيرَ أمكنَ.

[أوجهُ شبهِ الاسمِ الممنوعِ مِن الصرفِ بالفعلِ]

والـمُعتَبرُ مِن[7] شبهِ الفعلِ في منعِ الصرفِ كونُ الاسمِ فيه علّتانِ[8] فرعيّتانِ:

- إحداهُما لفظيّةٌ.
- والأخرى معنويّةٌ أو فرعيّةٌ تقومُ مقامَها؛ لأنَّ في الفعلِ فرعيَّتَينِ عنِ الاسمِ:

إحداهما لفظيّةٌ؛ وهي اشتقاقُهُ مِنَ المصدرِ[9]، والأُخرى معنويّةٌ؛ وهي افتقارُهُ إلى الفاعلِ، والفاعلُ لا يكونُ إلَّا اسماً، فلا يكملُ شَبَهُ الاسمِ بالفعلِ بحيثُ يُحمَلُ عليهِ في الحُكمِ إلَّا إذا وُجِدت فيه الفرعيّتانِ أو ما قامَ مقامَها، وحينئذٍ يثقلُ كالفعلِ؛ فلا يدخلُهُ جرٌّ ولا تنوينٌ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ: موانعُ صرف الاسم تسعةٌ يجمعُها:

وزنُ المـــركبِ عجمـــةٌ تعـــريفُها   عـــدلٌ ووصـــفُ الجمـــعِ زِدْ تأنيـــثاً

(انظر: شرح قطر الندى ص٣١١).

(٢) في ب ود: ويسمّى.

(٣) في ع: الممكّن.

(٤) في ب ود: ويسمّى.

(٥) في ق: منع من.

(٦) في ق وب: ويسمّى.

(٧) في ق: في.

(٨) سقطت علتان من ع وب.

(٩) على رأي البصريّين خلافاً للكوفيّين الذين يرَون أنّ الفعل هو أصل المشتقات. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، - المسألة ٢٨- ١/ ٢٣٥-٢٣٩).

[العللُ التي تمنعُ الاسمَ مِن الصرفِ]

موانعُ صرفِ[1] الاسمِ ـ وتُسمَّى عِللاً ـ تسعةٌ عندَ الجمهورِ[2]؛ وهِيَ:

١. وزنُ الفعلِ[3]؛ وهو فرعٌ عن وزنِ الاسمِ، إذْ وزنُ كلٍّ مِنْهما مُخالِفٌ لِوزنِ الآخَرِ، فإذا وُجِدَ في الاسمِ وزنُ الفعلِ كانَ فرعاً بالنسبةِ إلى وزنِهِ.

٢. والتركيبُ[4]؛ وهو فرعُ / ١٠١ أ / الإفرادِ[5].

٣. والعجمةُ[6]؛ وهي فرعُ العربيةِ لأصالةِ لغةِ كلِّ قومٍ عندَهُم بالنسبةِ إلى ما يأخذونَهَ مِن غيرِها.

٤. والتعريفُ[7]؛ وهو فرعُ التنكيرِ.

٥. والعَدلُ[8]؛ وهو فرعُ الـمَعدولِ عنهُ.

٦. والوصفُ[9]؛ وهو فرعُ الموصوفِ.

---

(١) في ع: الصرف، مع إسقاط الاسم.

(٢) زاد بعضهم عللاً أخرى، منها:

١ - العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة، كأرطى ‖ جمع أرطاة؛ وهو نبات شُجيري صحراوي.

٢ - العلم المنتهي بألف التكثير، نحو: قَبَعْثرى ‖ أي: الجمل العظيم ‖ (انظر: المقتضب ٣/ ٣٣٨، وهمع الهوامع ١/ ١٠٨).

(٣) نحو: أحمد ويزيد وشمَّر.

(٤) أي التركيب المزجي؛ وهو كلُّ اسمين جُعلا اسماً واحداً بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث - دون إضافة أو إسناد: كبعلبك ومعديكرب.

(٥) في ع: من الإفراد.

(٦) العجمي: كل ما نُقِل إلى اللسان العربي من لسان غيرها من الأمم كالفارسيّة والحبشية وغيرها، نحو: إبراهيم واسحق..

(٧) أي: العلمية.

(٨) العدل: هو صرفُك لفظاً أولى بالـمُسمّى إلى آخر، نحو: عُمَر، حيث عُدِل به عن عامر.

(٩) أي: أن يدل على صفة.

٧. والجمعُ[1]؛ وهو فرعُ الواحِدِ.

٨. وزيادةُ الألفِ والنونِ[2]؛ وهي فرعُ المزيدِ عليهِ.

٩. والتأنيثُ[3]؛ وهو فرعُ التذكيرِ.

وتسميةُ كلِّ واحدٍ مِنها[4] مانعاً وعلّةً مجازٌ؛ إذْ كلٌّ مِنهُما[5] جزءُ علّةٍ وجزءُ مانعٍ، والمانعُ التامُّ والعلّةُ التامّةُ إنّما هو مجموعُ اثنينِ مِنها، أو واحدةٌ تقومُ مقامَهما، وهذهِ التسعُ يجمعُها:

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفُ[6] معرفةٍ تركيبُ عجمةَ تأنيثُ زيادتُها[7]

وهو أحسنُ مِمّا في الشرحِ[8]، ومِن قولِهِ:[9]

وزنُ المركّبِ عُجمةٌ تعريفُها عدلٌ ووصفُ الجمعِ زِدْ تأنيثا[10]

لذِكْرِها كلِّها بصرائحِ أسمائِها مِن غيرِ اشتقاقٍ.

---

(١) أي: صيغ منتهى الجموع، وسيأتي تعريفها في المتن.

(٢) نحو: حسّان وعطشان.

(٣) نحو: فاطمة وزينب وطلحة.

(٤) في ق: منهما.

(٥) في ب وس: منها.

(٦) في ق: ووصف.

(٧) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١٢٥.

(٨) قال في الشرح:

اجمعْ، وزِنْ، عادلاً، أنّث، بمعرفةٍ ركّبْ، وزِدْ عُجمةً، فالوصفُ، قد كَمُلا

نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب إلى بعض النحويين، وفي شرح قطر الندى إلى بهاء الدين بن النحاس النحوي، وقبله قوله: موانع الصرف تسعٌ إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢، وشرح شذور الذهب ص٥٨٨).

(٩) البيت ذكره ابن هشام في قطر الندى دون نسبة ولعلّه من نظمه. (انظر: شرح قطر الندى ص٣١١).

(١٠) في ع: تأنيثها.

[أمثلةٌ على الـمَمنوعِ مِن الصرفِ][1]

وأشارَ إلى أمثلتِها على الترتيبِ بقولِهِ: كـأحمدَ؛ فيهِ الوزنُ والعلميّةُ، وأحمرَ؛ فيهِ الوزنُ والوصفُ، وبعلبكَّ؛ فيهِ التركيبُ[2] والعلميّةُ، وإبراهيمَ؛ فيهِ العجمةُ والعلميّةُ، وعُمَرَ؛ فيهِ العدلُ والعلميّةُ[3]، وأُخَرَ ـ بِضمِّ أوَّلِهِ وفتحِ ثانيهِ ـ؛ فيهِ العدلُ والوصفُ، ومساجدَ ودنانيرَ؛ فيها[4] الجمعُ، أي: صيغةُ مُنتهى الجموعِ، وسَلمانَ؛ فيه العلميّةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ، وسكرانَ؛ فيه الوصفُ والزيادةُ، وفاطمةَ؛ فيه التأنيثُ بالتاءِ[5] والعلميّةُ، ومثلُه طلحةُ، وفائدةُ ذكرِهِ التنبيهُ على أنَّ مُسمَّى التأنيثِ يكونُ مذكّراً أيضاً، وزينبَ؛ فيهِ العلميّةُ والتأنيثُ المعنويُّ، وسلمَى؛ فيهِ التأنيثُ بالألفِ المقصورةِ، وصحراءَ؛ فيهِ التأنيثُ بالألفِ الممدودةِ.

[أقسامُ العللِ المانعةِ مِن الصرفِ]

ثُمَّ إنَّ هذهِ الموانعَ قسمانِ:

١. ما يستقلُّ بالمنعِ مِن الصرفِ مِن غيرِ مُجامَعةِ مانعٍ آخَرَ.

٢. وما لا بُدَّ فيهِ *مِن مُجامَعةِ مانعٍ آخَرَ، ثُمَّ ما فيه*[6] مانعانِ قسمانِ:

أ . قِسمٌ يَمتنعُ / ١٠١ ب / صرفُهُ معرفةً فقطْ؛ وهوَ ما كانتِ العلميّةُ إحدى علّتَيْهِ، والأُخرى التركيبُ، أو التأنيثُ، أو العُجمةُ، أو الزيادةُ، أو وزنُ الفعلِ، أو العدلُ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: كأحمدَ، وأحمرَ، وبعلبكَّ، وإبراهيمَ، وعُمرَ، وأُخَرَ، وأُحادَ، ومَوْحَدَ إلى الأربعة، ومساجدَ، ودنانيرَ، وسَلمان، وسكرانَ، وفاطمةَ، وطلحةَ، وزينبَ، وسلْمى، وصحراء (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٢) أي التركيب المزجي، أما التركيب الإضافي كأبي زيد، والتركيب الإسنادي كشابَ قرناها فلا يمنعان من الصرف.

(٣) في ق: والوصف.

(٤) في ب ود: فيهما.

(٥) سقطت بالتاء من ق وع ود.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ع.

ب. وقسمٌ يمتنعُ صرفُهُ مُطلقاً؛ وهو ما وُضِعَ صفةً، وكانَ مُوازِناً للفعلِ، أو معدولاً، أو في آخِرِه ألفٌ ونونٌ.

[أ/ ما يُمنَعُ بعلّةٍ واحدةٍ][1]

وقد شرعَ في بيانِها بعدَ ذِكرِها إجمالاً؛ فقالَ:

أ . فألفُ التأنيثِ مُطلقاً[2]؛ كـجرحَى وأصدقاءَ.

ب. والجمعُ الذي لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ العربيّةِ[3]؛ أي: لا مفردَ على وزنِهِ، وهو ما أوّلُهُ مفتوحٌ، وثالثُهُ ألفٌ غيرُ عِوَضٍ، بعدَها حرفانِ أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ، وما يلي الألفَ مكسورٌ لا لِعارضٍ[4]؛ كـمصابيحَ ودوابَّ.

[لماذا تُغني هذهِ العلّةُ عن عِلّتينِ؟]

كلُّ واحدٍ مِنهُما على انفرادِهِ يستأثرُ ـ أي يستقلُّ ـ بالمنعِ مِن الصرفِ مِن غيرِ مُجامَعةِ مانعٍ آخرَ؛ لقيامِهِ مقامَ عِلّتينِ:

- أمّا الألفُ؛ فلأنّها زيادةٌ[5] لازمةٌ لبناءِ ما هِي فيهِ، دالّةٌ على تأنيثِهِ بخلافِ غيرِها[6]، ففِي المؤنّثِ بِها فرعيّةٌ لفظيّةٌ ـ وهيَ لُزومُ الزيادةِ حتّى كأنّها أصليّةٌ ـ وفرعيّةٌ معنويّةٌ؛ وهيَ دلالتُهُ على التأنيثِ.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فألفُ التأنيثِ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ كلٌّ منهما يستأثِرُ بالمنعِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٢) أي: سواء كانت مقصورة كـجرحى، أو ممدودة كـأصدقاء.

(٣) لأنّه لا يوجد مفرد ثالثه ألف وبعده حرفان أو ثلاثة إلا وأوّله مضموم الأول، نحو: عُذافِر ؟ أي الجمل الشديد (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٩٤).

(٤) نحو: توانٍ، فهي مصروفة لأنّ ما بعد الألف مضموم الأصل، وكسرته عارضه إذ أصله على وزن تفاعُل.

(٥) في ق ود: زائدة.

(٦) أي: تاء التأنيث؛ لأنّها ليست لازمة لما هي فيه، بل مقدّرة الانفصال غالباً.

■ وأمّا الجمعُ؛ فلأنَّ فيهِ فرعيّةً لفظيّةً مِن جهةِ عدمِ النظيرِ، وفرعيّةً معنويّةً مِن جهةِ الجمعِ؛ إذْ[1] لفظُهُ خارجٌ عن وضعِ الآحادِ العربيّةِ، وإذا سُمِّي بهِ ـ كحَضاجِرَ[2] ـ مُنِعَ مِن[3] الصرفِ نظراً إلى أصلِهِ[4]، وكذا لو طرأ تنكيرُهُ بعدَ التسميةِ؛ لِذلكَ[5]. وأمّا منعُ سراويلَ[6]؛ فإمّا لأنّهُ أعجميٌّ حُمِلَ على مُوازِنِهِ في العربيّةِ اعتداداً بشبهِ الجمعِ، أو لأنّهُ عربيٌّ جمعُ سِروالةٍ تقديراً.

[ب/ ما يُمنع بعلتينِ][7]

والبواقِي مِن الموانِعِ لا يستأثرُ كلٌّ مِنهُنَّ[8] بالمنعِ، بل لا بدَّ في حقيقةِ[9] المنعِ مِن مُجامَعةِ[10] كلِّ علّةٍ ـ المناسبُ[11] مانِعٌ ـ مِنهنّ أحدَ أمرينِ:

■ إمّا الصفةَ؛ وهيَ ما وُضِعَ لذاتٍ مُبهمةٍ باعتبارِ معنىً مُعيّنٍ مقصودٍ بالوضعِ.

---

(١) في الأصل وإذا، والمثبت من ق وب ود.

(٢) الحِضَجْرُ - بكسر الحاء وفتح الضاد-: العظيم البطن الواسعُهُ، جمعها: حَضاجِرُ. وحضاجِرُ: اسم للضبع، أو لولدها، معرفة لا ينصرف، لأنه اسم لواحدٍ على بِنية الجمعِ. (انظر: القاموس المحيط - حضجر).

(٣) سقطت من من ب.

(٤) لأنّه منقول عن الجمع.

(٥) أي: نظراً إلى أصله وهو الجمع. وفي ب وس: كذلك.

(٦) اختلف في (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لأنه يشبه وزن صيغ منتهى الجموع. وقال غيره: هو مفرد، يُصرَف نكرة ويمنع معرفة، وقال آخرون بالمنع في الحالتين لأنّه جمع سروالة (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٩، ولسان العرب [سرل، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤٦-٢٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٨٨-٨٩).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: والبواقي لا بُدَّ من مجامعة كلِّ عِلّةٍ مِنهنّ للصفة أو العلميّةِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٨) في ق: منهما.

(٩) في ب ود وس: تحقّقه، مع إسقاط المنع.

(١٠) في ق: بل لا بدّ في تحقيقه من مجامعته.

(١١) في ق: المناسبة.

▪ أو العلميّةَ ـ وهيَ الـمُرادُ بالمعرفةِ[1] ـ وإنَّما وجبَ ذلكَ؛ لِما مرَّ مِن أنَّهُ يُعتبَرُ في المنعِ أنْ تكونَ إحدى[2] العِلَّتَينِ لفظيّةً والأخرى معنويّةً، والصفةُ والعلميّةُ معنويّتانِ[3]، والستُّ[4] البواقِي[5] كلُّها لفظيّةٌ. وأفهمَ كلامُهُ أنَّ الصفةَ والعلميّةَ لا يجتمعانِ، وهو كذلكَ.

[العللُ الفرعيّةُ التي تجتمعُ معَ العلميّةِ][6]

١. وتتعيَّنُ العلميّةُ معَ التركيبِ ـ أي[7]: المزجيِّ المختومِ بغيرِ ويهِ ـ / ١٠٢ أ/ كمَعدِيكَرِبَ؛ إذْ هو المانعُ مِن الصرفِ بِخلافِ ما خُتِمَ بوَيْهِ، وما رُكِّبَ مِن الأعدادِ[8] والظروفِ[9] والأحوالِ[10] فمَبنيٌّ، والإضافيُّ[11] فَمصروفٌ، والإسناديُّ[12] فمحكيٌّ. والأفصحُ فيه[13] أنْ يُعرَبَ ثانِي جزأَيهِ إعرابَ ما لا ينصرفُ، ويُبنَى الأوّلُ على الفتحِ ما لم يكنْ آخِرُهُ ياءً فيسكُنُ.

---

(١) أي في بيت الشاعر:

جمع ووزنٌ وعدل وصف معرفة ... تركيب عجمة تأنيث زيادتها

(انظر: ص٤٠٩ من هذا الكتاب).

(٢) في ب ود: إحدى.

(٣) في ق: معنويان.

(٤) في ب ود: والستة.

(٥) انظر: ص٤٠٨-٤٠٩ من هذا الكتاب.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وتتعيّنُ العلميّةُ مع التركيب، والتأنيث، والعجمة؛ وشرطُ العُجمة: علميّةٌ في العجميّةِ، وزيادة على الثلاثة. (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٧) سقطت أي من ق.

(٨) كأحد عشر، وثلاثة عشر...

(٩) نحو: يأتينا صباح مساء – كظرف الزمان–، وسَهّلت الهمزةُ بين بينَ – للظرفية المكانية –.

(١٠) نحو: هو جاري بيتَ بيتَ.

(١١) نحو: أبي عليّ.

(١٢) نحو: قبيلة شابَ قرناها قبيلة عربية.

(١٣) أي: المركّب تركيباً مزجيّاً، ويجوز فيه أيضاً أن يُبنى على فتح الجزأين، أو يعرب أوّله ويُضاف إلى آخره. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٦).

٢. ومعَ التأنيثِ؛ أي: بِغيرِ الألفِ لاستقلالِها بالمنعِ كما مرَّ، سواءٌ أكانَ[1] علماً لِمؤنَّثٍ أم[2] لِمذكَّرٍ[3]؟ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ أم لا[4]؟ مُحَرَّكَ[5] الوسطِ أم لا[6]؟ أعجمياً أم لا[7]؟ منقولاً مِن مُذكَّرٍ إلى[8] مُؤنَّثٍ أم لا[9]؟ لكنّ شَرْطَ[10] تحتُّمِ التأنيثِ المعنويِّ في منعِ الصرفِ أحدُ أمورٍ أربعةٍ:

- إما زيادةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ كـزينبَ؛ لتنزيلِ الزائدِ منزلةَ التاءِ.
- أو تحرُّكُ الوسطِ؛ كـسَقَرَ[11]؛ لتنزيلِ الحركةِ منزلةَ الزائدِ[12].
- أو العُجمةُ؛ كـبَلْخَ ـ اسمَ بلدٍ ـ؛ لتنزيلِها منزلةَ الحركةِ.
- أو النقلُ مِن مَذكَّرٍ إلى مؤنَّثٍ؛ كـزيدَ ـ اسمَ امرأةٍ ـ؛ لأنّهُ بنقلِهِ إلى المؤنَّثِ حصلَ[13] لهُ ثِقَلٌ عادَلَ خفّةَ اللفظِ.

وما عدا ذلكَ مِن الثلاثيِّ ـ كهِنْدٍ ـ يجوزُ فيهِ الوجهانِ كما سيجيءُ[14].

---

(١) في ق وب ود: كان.

(٢) في ب ود: أو.

(٣) نحو: فاطمة وطلحة.

(٤) نحو: زينب ودَعْد.

(٥) في ب: تحرّك.

(٦) نحو: سَمَر وهِند.

(٧) نحو: دمشق وبغداد.

(٨) في ق: لـ.

(٩) نحو: زيد اسم امرأةٍ وفاطمة.

(١٠) في ق: بشرط.

(١١) اسم من أسماء جهنّم، قال تعالى ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾ _المدثر: ٢٦ و٢٧ـ.

(١٢) في ع: الحرف الزائد.

(١٣) في ب: جعل.

(١٤) انظر: ص٤١٨ من هذا الكتاب.

وإذا سُمِّيَ بالمؤنّثِ المعنويِّ مُذكّراً[1]؛ فشرطُهُ في منعِ الصرفِ الزيادةُ على ثلاثةِ أحرفٍ ولو تقديراً.

فائدةٌ [في جوازِ الصرفِ والمنعِ وفقاً لقصدِ المُتكلِّمِ]

أسماءُ القبائلِ والبلادِ والكَلِمِ وحروفِ الهِجاءِ، صرفُها ومنعُها مبنيّانِ على المعنى الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ؛ فإنْ أرادَ أباً أو حيّاً[2] أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً صَرَفَ ذلكَ[3]، أو أُمّاً أو قبيلةً أو بُقعةً أو سورةً أو كلمةً مَنَعَ ذلكَ[4].

٣. ومعَ العجمةِ؛ وهيَ كونُ الكلمةِ مِن أوضاعِ غيرِ[5] العربِ، وشرطُ العجمةِ في المنعِ:

- علميّتُهُ في اللغةِ العجميّةِ[6]؛ بأنْ تُنقَلَ الكلمةُ وهيَ علمٌ في لغةِ[7] العجمِ إلى لسانِ العربِ[8].
- وزيادةٌ على الثلاثةِ[9] كإبراهيمَ، بخلافِ الثلاثيِّ فيُصرَفُ، وإنْ كانَ علماً في العجميّةِ كشِيثٍ[10] ونُوحٍ؛ بخلافِ ما نُقِلَ مِن لسانِهم وهو نكرةٌ كلجامٍ، وما كانَ نكرةً

---

(١) نحو: زينب وهند اسمين لمذكرين.

(٢) في ق: جدّاً.

(٣) وأمثلتها على الترتيب: تميمٌ - كأبٍ -، وقُريشٌ - كحيّ -، ومصرٌ - كمكان -، وهودٌ - في نحو قرأتُ هوداً إنْ جعلته اسم النبي، وباءٌ - كحرفٍ -.

(٤) وأمثلتها على الترتيب: باهلةُ كأمٍّ -، ويهودُ كقبيلة -، ومصرُ - كبقعة -، وهودُ - كسورة - في نحو: قرأتُ هودَ وباءُ - ككلمةٍ -.

(٥) سقطت غير من ب ود.

(٦) اختلف النحاة في اشتراط كونه علماً في لسان العجم، فالجمهور لا يشترط ذلك، وخالفهم ابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه إذ يشترطون كونه علماً، وعلى قولهم يُصَرف قالون لأنه في الرومية صفة معناها أصبت، ثم سُمِّي به أحد رواة القراءة لجودة قراءته ثم أصبح علماً في لغة العرب. (انظر: لسان العرب - قلن، وهمع الهوامع ١/ ١٠٩-١١٠، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٧).

(٧) في ق وع وب: الأعجمية.

(٨) سقطت لغة من ق وب ود.

(٩) خالف الزمخشري هنا فأجاز الصرف ومنعه في نحو: لوط وقد ردّه الرضيّ (انظر: شرح الكافية ١/ ١٢٣).

(١٠) في ق وع وب وس: شتر.

في لسانِهم ثُمَّ نُقِلَ في أوَّلِ أحوالِهِ علماً [كبُندارٍ][1]؛ فيُصرَفُ أيضاً لانتفاءِ علميَّتِهِ في لغةِ العجمِ.

وتُعرَفُ[2] عُجمةُ[3] الاسمِ بأمورٍ؛ مِنها:[4]

- خروجُهُ عن أبنيةِ العربِ؛ كإسماعيلَ.
- ومِنها نقلُ الأئمةِ[5].
- ومنها أنْ يجتمعَ فيهِ ما لا يجتمعُ في كلامِ العربِ: كالجيمِ والصادِ؛ كصَولجانٍ[6]، أو القافِ؛ كمنجنيقٍ[7]، أو الكافِ؛ كسُكُرُّجَةٍ[8].

---

(١) زيادة من ق وع وب وس.

(٢) في ع وس: ويعرف.

(٣) في ق: عجمية.

(٤) ومنها أيضاً:

١ - أن يكون في أوله نون بعدها راء، نحو: نرجس.

٢ - أن يكون آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز.

٣ - أن يكون رُباعياً أو أكثر وقد عري من حروف الذلاقة المجموعة في قولهم فرّ من لب، باستثناء كلمة عسجد - لخفة السين وهشاشتها -. (انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١١٠-١١١، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٨).

(٥) أي علماء اللغة كالخليل والجواليقي والفارسيّ والخفاجي.....

(٦) الصَّوْلجان - بفتح الصاد واللام -: المِحْجَن وهو كل معوّج الرأس، والصولج: عصا معقوف طرفها يضربُ بها الفارسُ الكرة. ومنه صولجان الملك: وهي عصا يحملها الملك ترمز لسلطانه (انظر: القاموس المحيط والمعجم الوسيط [صلج).

(٧) المنجنيق [بفتح الميم وكسرها -: آلة تُرمى بها الحجارة، مُعَّربة، فارسيّتها: مَنْ جَهْ نيك، أي: أنا من أجودني. (انظر: القاموس المحيط - جنق).

(٨) السُّكُرُّجَة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدْم، أو كل ما يوضع فيه الكرامخ ونحوها على المائدة حول الأطعمة للتشهّي والهضم - معربة من الفارسيّة - وجمعها سكارج وقال بعضهم: الصواب أُسْكُرُّجة بالهمزة. (انظر: المسائل الحلبيات ص٣٥٠، وشفاء الغليل ص١٧٤، والمعجم الوسيط - سكرج).

وجميعُ أسماءِ / ١٠٢ ب / الأنبياءِ ـ عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ ـ أعجميّةٌ إلَّا أربعةً: محمداً ﷺ وصالحاً وشُعَيباً وهوداً، وأُلحِقَ بِها في الصّرفِ: لوطٌ ونوحٌ وشيثٌ؛ فهذه السبعةُ منصرفةٌ، ويجمعُها:

تذكَّرْ شُعَيْباً، ثُمَّ نوحاً وصالحاً وهوداً ولوطاً، ثُمَّ شيتاً محمداً

وأفهَمَ كلامُهُ:

• أنَّ هذهِ الموانعَ الثلاثةَ لا يُؤثِّرُ شيءٌ مِنها في المنعِ معَ غيرِ العلميّةِ؛ وهوَ كذلكَ. فيُصرَفُ صَنْجةٌ[1] وقائمةٌ، وإنْ وُجِدَ فيهما علّةٌ أخرى مع التأنيثِ؛ وهي العُجمةُ[2] في صنجةٍ، والصفةُ في قائمةٍ، ويُصرَفُ أذربيجانٌ إذا نُكِّرَ؛ وإنْ وُجِد فيه العُجمةُ والتركيبُ والزيادةُ[3].

[العلل الفرعية التي تجتمع مع العلم أو الصفة]

• وأنَّ غيرَها مِن العدلِ والوزنِ والزيادة لا تتعيّنُ العلميّةُ معَهُ، وهو كذلكَ أيضاً. فتَمنعُ[4] مع العلميّةِ تارَةً ومعَ الصفةِ أُخرى.

أ/ فمثالُ العدلِ مع العلميّةِ عُمَرُ وزُفَرُ مَعدولَينِ عنْ: عامرٍ وزافرٍ ـ تقديراً ـ. وطريقُ العلمِ بعدلِ ما جاءَ على فُعَلَ عَلَماً سماعُه غيرَ مصروفٍ[5] عارياً مِن سائرِ الموانعِ، فإنْ وردَ مَصروفاً فغيرُ مَعدولٍ، وكذا إنْ وردَ ممنوعاً وفيه مع[6] العلميّةِ مانعٌ آخرُ[7]؛

---

(١) الصِنجة: هي السَّنْجة، وسنجة الميزان: ما يُوزن به كالرطل والأُوقية. (انظر: المعجم الوسيط - صنج وسنج).

(٢) في ع: العجمية.

(٣) في ع: أو الزيادة.

(٤) في ع: فيمتنع، وفي ب ود: فيمنع.

(٥) في ق: منصرف، وفي ب: مصروفة.

(٦) سقطت مع من ب.

(٧) سقطت آخر من ق وب.

كـطُوَى[1] فإنَّ فيه مع العلميّةِ التأنيثُ باعتبارِ البقعةِ؛ فلا حاجةَ إلى تكلّفِ العدلِ[2] مع إمكانِ غيرِه.

ومثالُهُ معَ الصفةِ ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[3]؛ فهذِهِ معدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ تحقيقا. وجوَّز بعضُهُم[4] العدلَ إلى عُشارٍ ومَعشرٍ.

ب/ ومثالُ الوزنِ معَ العلميّةِ أحْمَدُ، ومعَ الصفةِ أحمرُ. ولا يكونُ مانعاً مِن الصرفِ معَ الصفةِ إلّا في أفْعلَ بخلاف الوزنِ المانعِ معَ العلميّةِ. وشرطُ تأثيرِهِ اختصاصُه بالفعلِ؛ كشَمَّرَ وضُرِبَ ـ علَمين ـ، أو كونُهُ بالفعلِ أولى؛ كـأصبعَ وأحمرَ ـ علمَينِ.

ج/ ومثالُ الزيادة معَ العلميّةِ؛ عُثمانُ وعِمرانُ، ومعَ الصفةِ؛ عَطشانَ وسَكرانَ. ولا تكونُ مانعةً معَ الصفةِ[5] إلّا في وزنِ فَعْلانَ بِخلافِ الزيادةِ مع العلميّةِ. وأمّا حسّانُ وشيطانُ[6]؛ فإنْ جُعِلا مِن الحسِّ والشيطِ مُنِعا، أو من الحُسنِ والشطنْ صُرِفا.

---

(١) اسم للواد المقدس في سيناء.

(٢) في ع: العدول.

(٣) سورة النساء، من الآية ٣، وهي بتمامها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾، وسورة فاطر، من الآية الأولى، وهي بتمامها ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٤) اختلف النحاة في سُداس ومَسدس، وسُباع ومَسبع، وثُمان ومَثمن، وتُساع ومَتسع فالبصريّون لا يجيزونها لأنها لم تُسمع، وأجازها الكوفيّون والمبرد والزجّاج لقياسها على ما سُمع وهو أُحاد ومَوْحد، وثُناء ومثنى، وثُلاث ومَثلث وعُشار ومَعشر. (انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٠، شرح الكافية ١/ ٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٩٢).

(٥) في الأصل من الصرف، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) تحتمل كلمة شيطان أن تكون مشتقّة من الشيط أو الشطن، فأمّا الشَّيْط فهو من شاط يشيط إذ احترق أو هلك. وأما الشطن فهو من شَطنه: إذا خالفه، والشاطن الخبيث ومنه الشيطان المعروف. (انظر: القاموس المحيط- شيط وشطن).

وشرطُ الصفةِ[1] - أي: تأثيرِها - التي على وزن أفعلَ، أو على وزنِ فعلانَ أمرانِ:

١. أصالتُها[2]؛ بأنْ تكونَ الكلمةُ في الأصلِ صفةً.[3]

٢. وعدمُ قبولِها[4] التاءَ؛ إمّا لأنّه لا مُؤنّثَ لها؛ كأكمرَ[5] لكبيرِ الكَمَرة، ولَحيانَ[6] لكبيرِ اللحيةِ، أو لها مؤنّثٌ على فُعلَى بالضمِّ؛ كأفضلَ، أو فَعْلى بالفتحِ؛ كسَكرانَ / ١٠٣ أ / وغَضبانَ.

[ما انصرف من الصفات التي على وزن فَعْلان]

وجميعُ أبنيةِ فَعْلانَ مؤنثاتُها على فَعْلَى إلّا أربعَ عشرةَ لفظةً[7] جاءتْ مؤنثاتُها على فَعْلانةٍ فتُصرَفُ؛ ويجمعُها:[8]

أَجِزْ فَعْلى لفَعْلانا إذا استثنيتَ حَبلانا[9]

ودَخْنانا[10] وسَخْنانا[11] وسَيْفانا[12] وصَحْيانا[13]

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والصفةِ: أصالتُها، وعدم قبولها التاءَ، فعُريانٌ وأرملٌ، وصفوان وأرنبٌ - بمعنى قاسٍ وذليلٍ - منصرفةٌ (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٢) سقطت أصالتها من ق، وفي س: أصالتها.

(٣) نحو: أحمر، بخلاف الوصفيّة العارضة، نحو: مررتُ برجلٍ أرنب - أي: ذليلٍ -.

(٤) في ب ود: قبول.

(٥) الكَمَرة: رأس الذَّكَر وجمعها كَمَر. (انظر: القاموس المحيط - كمر).

(٦) ورد في لسان العرب: لحيانة للمؤنث، وهذا يخالف ما ذكر هنا. (انظر: لسان العرب - لحا).

(٧) سقطت لفظة من ع.

(٨) هذه الأبيات لابن مالك عدا البيت الأخير فهو للمرادي (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٩١-١١٩٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٢، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠).

(٩) الحَبَل: الغضب، وهو حبلان وهي حبلان، أما الحَبَل: بمعنى الامتلاك فهو حَبلان وهي حَبلى - وقد يُضمّان - (انظر: القاموس المحيط - حبل).

(١٠) الدُّخنة: كُدرة في سواد، ويوم دخنان: كسخنان. (انظر: القاموس المحيط - دخن).

(١١) السُّخْن: الحارُّ، ويوم سخن وسَخنان وسُخنان، والليلة بالهاء. (انظر: القاموس المحيط - سخن).

(١٢) رجل سيفانٌ: طويلٌ ممشوق ضامر، وهي: بهاء. (انظر: القاموس المحيط - سيف).

(١٣) الصَّحْو: ذهاب الغيم أو السُّكر، وصحوان مثلُ سكران (انظر: لسان العرب - صحو، والقاموس المحيط -صحو).

وضَـــوْجانا[1] وعَـلاّنــا[2] وقَــــشْـوانا[3] ومَــــصّانا[4]

ومَوْتــــانا[5] ونَدْمــــانا[6] وأتبعهــــــــنّ نَصْـــرانا[7]

وزِدْ فيهـــنّ خَمْصـــانا[8] عـلى لُغَــةٍ وأَلْيـــــانا[9]

[شرطُ الصفةِ التي على وزن فَعلانَ حتى تُمنَع]

وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ الصفةَ العارضةَ والقابلةَ[10] للتاء لا أثَرَ لها في المنعِ؛ ولِهذا قالَ: فعُرْيانٌ[11] وأرملٌ وصفوانٌ وأرنبٌ ـ إذا كان صفوان بِمعنَى قاسٍ، وأرنبُ بمعنى ذليلٌ؛ أي ضَعيفٌ ـ مُنصَرِفةٌ؛ لِقبولِ الأوّلينَ التاءِ؛ تقولُ: عُرْيانةٌ وأرْمَلةٌ، ولِعُروضِ وصفيّةِ

---

(١) الصوجان: كل يابسِ الصُّلْب من الدوابّ والناس، والضوجان والضوجانه: الصوجان. (انظر: القاموس المحيط- صوج/ وضوج).

(٢) العّلان من العَلّ: وهو الصغير الجسم أو الرجل المُسنّ النحيف أو الجاهل وهي علاّنة. (انظر: القاموس المحيط - علل).

(٣) القُشوان: الرجل القليل اللحم، وكذا القَشوان. (انظر: القاموس المحيط - قش، والمعجم الوسيط - قشن).

(٤) يُقال: يا مَصّانُ ولها مَصّانة: شتمٌ؛ أي: يا ماصَّ بظر أمه أو راضع الغنم لؤما.(انظر: القاموس المحيط - مصص).

(٥) يُقال: رجلٌ موتانُ الفؤادِ: بليدٌ، وهي بهاءٍ. (انظر: القاموس المحيط- موت).

(٦) يُقال: نادَمهُ منادَمةً ونداماً: جالسَهُ على الشراب، فهو نديم وندمان، وهي ندمانة. (انظر: القاموس المحيط- ندم).

(٧) النصارى: جمع نَصْران، كالندامى جمع ندمان، والنصرانية دينهم. (نظر: القاموس المحيط - نصر).

(٨) الخَمْصة: الجوع، ورجلٌ خُمصان وخميص الحشى: ضامر البطن، وهي خُمصانة وخميصة. (انظر: القاموس المحيط - خمص).

(٩) الألْية: العَجيزة، أو ما رَكِبَ العَجُز من شحمٍ ولحمٍ، وكبشٌ أليانٌ ونعجةٌ أليانةٌ، وكذا الرجلُ والمرأة.(انظر: القاموس المحيط- ألي).

(١٠) في ق: المعارضة والمقابلة.

(١١) اعترض الحمصي على المؤلف لأنّه جاء بعُريان مثالاً، وذلك لأنّ الصفة الممنوعة من الصرف يشترط فيها فتح الفاء، أما مضمومة الفاء فمؤنثها لا يجيء إلا بالتاء أصلاً كعُريان وعُريانة، وأما مكسورة الفاء فلم تُسمع في الصفات. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠). وأقول إن اعتراض الحمصي في محله لأنّ المؤلف نصّ على أنّ (فعلان) بفتح العين هي التي ترد في الصفة أما فُعلان وفِعلان فلا يردان في الصفات الممنوعة من الصرف.

الأخيرَيْنِ[1]؛ إذْ صَفوانُ في الأصلِ وُضِعَ اسماً للحجرِ الأملسِ، وأَرنبُ وُضِعَ اسماً لدابّةٍ معروفةٍ، فلا أثرَ لطروِّ الوصفيّةِ كما لا أثرَ[2] لطروِّ الاسميّةِ؛ كـأبطحَ وأدهمَ[3] وأرقمَ[4].

[الخلاف[5] في جواز الصرف والمنع في نحو هند][6]

ويجوزُ في نحوِ هندٍ ممّا هو [ثلاثيٌّ][7]ساكنُ الوسطِ وجهانِ:

- الصرفُ؛ لانتفاءِ شرطِ وجوبِ تأثيرِ التأنيث المعنوي.
- وعدمُهُ؛ وهو أَوْلَى نظراً إلى وجودِ العلّتينِ، فهما يُؤثِرانِ جوازَ منعِ الصرفِ لا تحتُّمَهُ.

---

(١) في ق: الآخرين.

(٢) في الأصل ثر، والمثبت من ق.

(٣) سقطت أدهم من ب.

(٤) قال الجوهري: الأَبْطَحُ مَسِيل واسِع فيه دُقاقُ الحَصى. ابن سيده: وقيل بَطْحاءُ الوادي تراب ليِّنٌ مما جَرَّتْهُ السُّيُولُ، والجمع بَطْحاواتٌ وبِطاحٌ. يقال: بِطاحٌ بُطَّحٌ، كما يقال أَعوامٌ عُوَّمٌ، فإن اتسع وعَرَضَ، فهو الأبطَحُ، والجمع الأَباطِحُ. كسَّروه تكسير الأسماء، وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب كالأَبْرَقِ والأَجْرَع فجرى مجرى أَفْكَل.(انظر: لسان العرب والقاموس المحيط/ بطح). والأَدْهَمُ: الأَسْوَدُ، والجديدُ من الآثارِ، والقديمُ الدارِسُ، ضِدٌّ، و- من البَعيرِ: الشديدُ الوُرْقةِ حتى يَذْهَبَ البياضُ، وهي دَهْماءُ. وقد ادْهَمَّ الفَرَسُ ادْهِماماً: صارَ أَدْهَمَ. وادْهامَّ الشيءُ ادْهِيماماً: اسْودَّ، والقَيْدُ، ج: أداهِمُ (انظر: القاموس المحيط/ دهم). والأَرْقَمُ: أَخْبَثُ الحَيَّاتِ، وأطلبُها للنَّاسِ، أو ما فيه سوادٌ وبياضٌ، أو ذَكَرُ الحَيَّاتِ، والأُنْثَى: رَقْشَاءُ، وحيٌّ من تَغْلِبَ.(انظر: القاموس المحيط/ رقم).

(٥) في المسألة مذاهب: الأول: جواز الأمرين: الصرف وتركه، وعليه الجمهور وسيبويه.
الثاني: المنع مطلقاً، وعليه الزجّاج والأخفش في رواية عنه.
والثالث: المنع إذا كان اسماً لبلد كفَيْد، وإلا فيجوز الوجهان، وعليه الفرّاء (انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤١، والمقتضب ٣/ ٣٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٤، وهمع الهوامع ١/ ١١٣).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوزُ في نحو هندٍ وجهان، بخلافِ زينبَ وسَقَرَ وبَلْخَ. (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٧) زيادة من ع وب وس ود.

وأوجبَ السيرافيُّ الصرفَ نظراً إلى أنّ سكونَ الوسطِ قابَلَ إحـدى العلّتين فتَساقطا؛ فبقِيَ بلا سببٍ.

وأجرى المبرّدُ والجرميّ[1] الوجهينَ في نحوِ: زيدٍ اسمَ امرأةٍ.

بِخلافِ زَينبَ وسَقَرَ وبلْخَ وزيدَ ـ اسم امرأة ـ؛ فإنّها مَمنوعةُ الصرفِ حتماً؛ لِوجودِ العلّتينِ فيها معَ وجودِ شرطِ[2] تحتُّمِ منعِ صرفِها كما تقدَّمَ[3].

[منعُ حذام وأمس من الصرف عند بني تميم][4]

وكعُمَرَ في منعِ الصرفِ للعلميّةِ[5] والعدلِ[6] عند جمهورِ بني تميمٍ بابُ حذامٍ؛ وهوَ ما كانَ على وزنِ فَعالِ علماً لمؤنثٍ، وهو معدولٌ عن فاعلةٍ إنْ لم يُختَمْ براءٍ؛ فإنْ خُتِمَ بِها ـ كسَفارِ[7] ـ بُنيَ على الكسرِ عندَهم كالحجازيّينَ القائلينَ بالبناءِ مُطلقاً.

وأمسُ لِمعيَّنٍ بأنْ يُرادَ بِهِ اليومَ الذي قبلَ يومِكَ، وهو معدولٌ عمّا فيهِ ألْ؛ وهوَ الأمسُ إنْ كانَ مرفوعاً؛ نحوَ: مضى أمسُ ـ بالرفعِ مِن غيرِ تنوينٍ ـ، فإنْ كانَ منصوباً أو مجروراً بُنِيَ على الكسرِ عندَهم كالحجازيّينَ القائلينَ بالبناءِ مُطلقاً.

---

(١) اختلف النحاة في تسمية المؤنّث بمذكّر، نحو: زيد وعمرو، فالجمهور على أنّه ممنوع من الصرف، وأجاز الوجهين عيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٢، والمقتضب ٣/ ٣٥١-٣٥٢، وشرح الكافية ١/ ١١٨، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٣).

(٢) سقط شرط من ب ود.

(٣) انظر: ص٤١٢ من هذا الكتاب.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكعُمَرَ عند تميم بابُ حَذامِ، إن لم يُختم براءِ كسَفَارِ، وأمسِ لِمُعَيَّنٍ إن كان مرفوعاً، وبعضُهم لم يشترط فيهما، وسَحَرُ عند الجميع إن كان ظرفاً مُعيّناً (انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢).

(٥) في ع: العلمية.

(٦) هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرّد إلى أنّ المانع له هو العلميّة والتأنيث كزينب وأمثاله، فلا يكون معدولاً. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٧، والمقتضب ٣/ ٣٦٨، وهمع الهوامع ١/ ٩٥).

(٧) اسم ماء أو بئر. (انظر: لسان العرب سفر).

[لغةٌ أخرى لبعضِ التميميِّينَ في حذامِ وأمسِ]

وبعضُهم ـ أي بني[1] تميم ـ لم يشترطْ ما اشترطَهُ الجمهورُ مِنهُم فيهما ـ أي في بابِ حذامِ وفي[2] أمسِ ـ، بل ذهبَ إلى إعرابِها[3] إعرابَ ما لا ينصرفُ مُطلقاً، وقد مرَّ الكلامُ عليهِما في / ١٠٣ ب / صدرِ المقدمةِ[4]؛ فراجِعْهُ.

[منع سَحَر من الصرف]

وكعُمَرَ سَحَرُ عندَ الجميعِ مِن العربِ؛ إنْ كانَ[5] ظرفاً معيّناً بأنْ يُرادَ بهِ سَحَرُ يومٍ معيّنٍ، وهوَ معدولٌ عمّا فيهِ ألْ؛ وهو السَّحَرُ، نحوَ: جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ.

فإنْ كانَ مُبهَماً ـ أي نكرةً ـ صُرِفَ[6]؛ نحوَ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[7]، أو مُستعمَلاً غيرَ ظرفٍ وجبَ تعريفُهُ بـألْ أو بالإضافةِ؛ نحوَ: طابَ السحرُ سَحَرُ[8] ليلتِنا، وإنْ كانَ بـألْ أو مُضافاً صُرِفَ[9] أيضاً؛ كـجئتُكَ يومَ الجمعةِ السحرَ أو سحرَهُ [واللهُ أعلمُ][10].

---

(١) سقطت بني من باقي النسخ.

(٢) سقطت في من ق وب ود.

(٣) سقطت إعرابها من ق.

(٤) انظر: ص١٥ من هذا الكتاب.

(٥) سقط إن كان من ق.

(٦) في ق: صرفت.

(٧) سورة القمر، من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

(٨) في الأصل لسحر، والمثبت من ق وب وس ود.

(٩) يؤخذ من هذا أنّ صرف الممنوع من الصرف يتمّ بإضافته أو إدخال أل عليه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢١).

(١٠) زيادة من ع.

بابُ التعجُّب[1]

بابٌ في ذكرِ[2] صيغتَي التعجُّبِ، وما يُبنَى مِنه فِعلا التعجُّبِ واسمُ التفضيلِ.

[تعريفُهُ]

التعجُّبُ انْفِعالٌ يَحْدُثُ في النَّفْسِ عندَ الشعورِ بأَمْرٍ خَفِيَ سببُهُ، وخرجَ عنْ نظائرِهِ؛ ولِهذا يُقالُ: إذا ظَهرَ السببُ بطلَ العجبُ، فلا يُطلَقُ على الله تعالَى أَنَّهُ مُتعجِّبٌ؛ لأَنَّه لا يَخفَى عليهِ شيءٌ، وما وردَ مِنهُ في كلامِهِ العزيزِ كقولِهِ: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3] مَصروفٌ إلى الـمُخاطَبِ؛ أي: يجبُ[4] أن يتعجَّبَ[5] العِبادُ مِنهُ.

[صيغُ التعجُّبِ]

ولهُ صِيغٌ كثيرةٌ دالّةٌ عليهِ:

- مِنها ما هو بالقرينةِ؛ نحوَ: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[6]، و«سبحانَ الله إنَّ المؤمنَ لا ينجُسُ»[7]، ولله درُّهُ فارساً!.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «بابٌ: التعجُّبُ له صيغتان: ما أفعلَ زيداً.... وأفْعِل بهِ» (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٠).

(٢) سقطت ذكر من ق.

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٧٥. وهي بتمامها ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

(٤) سقطت يجب من ع.

(٥) في ب وس: تتعجب.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٧) حديث شريف برواية أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الـمَدِينَةِ، وَهُوَ جُنُبٌ، فَانْسَلَّ فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، فَتَفَقَّدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الـمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ. (انظر: صحيح البخاري ١/ ١٠٩، برقم ٢٧٩، وصحيح مسلم ١/ ٢٨٢، برقم ٣٧١، ومسند أحمد ٢/ ٢٣٥، برقم ٧٢١)..

▪ ومِنها ما هوَ بالوضعِ؛ وهو ثلاثُ صِيغٍ اقتصرَ مِنها هُنا على صيغتَينِ لاشتهارِهما؛ فقالَ: التعجُّبُ لهُ صيغتانِ وضعاً لإنشائِهِ:

أحدُهما: ما أفعلَ زيداً!؛ نحوَ: ما أحسنَ زيداً!.

[وجوهُ إعرابِ ما أفعلَ!][1]

١/ وهذا اللفظُ إعرابُه: ما مبتدأٌ؛ لأنَّها مُجرَّدةٌ عَن عاملٍ لفظيٍّ للإسنادِ إليها، وحُكِيَ عنِ الكسائيِّ[2] أنَّها لا مَوضِعَ لَها من الإعرابِ، وهيَ عندَ سيبويهِ[3] نكرةٌ تامّةٌ بمعنى شيءٍ، وسوَّغَ الابتداءَ بِها تضمُّنُها معنى التعجُّبِ، وأفعل فعلٌ ماضٍ[4] غيرُ مُتصرِّفٍ؛ لِلزومِهِ معَ ياءِ المُتكلِّمِ نونَ الوقايةِ؛ نحوَ: ما أفقرَني إلى عفوِ اللهِ [تعالى][5]!. وأمَّا قولُهُ:

٢٢٥- يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا! ....[6]

فشاذٌّ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستَتِرٌ مُفرَدٌ مُذكَّرٌ غائِبٌ ـ لا يُتبَعُ بعطفٍ ولا توكيدٍ ولا بدلٍ[7] ـ عائدٌ على ما، ولِهذا أجمعوا على اسميَّتِها، وزيداً منصوبٌ بأفعلَ على أنَّهُ مفعولٌ بهِ؛ لِتعدِّي أفعلَ بِهمزةِ النقلِ، والجملةُ الفعليّةُ في محلِّ رفعِ خبرِها[8].

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم، وأفعل فعل ماضٍ فاعله ضمير ما، وزيداً مفعول به، والجملة خبر ما (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٧. قال أبو حيّان: ما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائيّ أنّه لا موضع له من الإعراب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٢.

(٤) خلافاً للكوفيّين دون الكسائيّ إذ يرونه اسماً. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤٧).

(٥) زيادة من ب.

(٦) صدر بيت من البسيط لمجنون ليلى في ديوانه ص١٣٠، وله أو لغيره في شرح المفصل ٥/ ١٣٥، وخزانة الأدب ١/ ٩٣، والدرر اللوامع ١/ ٢٣٤. وعجزه: من هَؤُلَيّائِكُنَّ الضالّ والسَّمُرِ

والشاهد فيه: قوله (يا ما أُميلحَ) حيث صُغِّر فعل التعجب شذوذاً.

(٧) لأنه امّحى عن معنى الفاعلية بل معناه في نحو: ما أحسنَ زيداً!: أيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زيدٍ. فلو جيء بتوابعه أو أخبر عنه، لاعتبر بعد امّحائه (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٣٠).

(٨) في ق وع: خبر ما، وسقطت خبرها من د.

٢/ وعِندَ الأخفشِ[1] ما مَعرفةٌ ناقِصةٌ بِمعنى الذي، والجملةُ صلةٌ لها[2]، أو نكرةٌ ناقصةٌ[3] / ١٠٤ أ / بِمعنى شيءٌ، والجملةُ صفةٌ لها، وعليهِما فالخبرُ محذوفٌ وجوباً؛ أي: شيءٌ عظيمٌ.

٣/ وعندَ بعضِهم[4] ما استفهاميّةٌ؛ كأنَّهُ جَهِلَ سببَ حُسنِهِ فاستفْهَمَ عنهُ، والفعلُ خبرُها، والتقديرُ: أيُّ شيءٍ أَحسنَ[5] زيداً؟؛ أي: جعلَهُ حسناً. قالَهُ ابنُ الحاجبِ[6].

وهذا التقديرُ[7] باعتبارِ الأصلِ قبلَ نقلِها إلى التعجُّبِ، لا أنَّها الآنَ بِهذا المَعنى، وإنَّما معناها الإنشاءُ؛ كما تقولُ في بِعتُ واشتريْتُ[8] فِعلٌ ماضٍ وفاعِلٌ؛ يَعني في الأصلِ إذا كنتَ مُريداً بِهِ معنى الإنشاءِ، فكذلكَ هذا.

والثانيةُ: أَفعِلْ بِهِ؛ كـأَحسِنْ بِزيدٍ، وهوَ[9] بِمعنى: ما أفعلَهُ!؛ فمدلُولُهما مِن حيثُ التعجُّبُ واحدٌ.

[وجوهُ إعرابِ أفعِل بـ!][10]

١/ وأَفْعِلْ فعلٌ[11] تعجُّبٍ لازمٌ لصيغةِ الأمرِ، وليسَ بأمرٍ حقيقةً؛ إذْ لا مَعنـى له،

---

(١) انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥.

(٢) في د: صلتها.

(٣) في ب: لها صفة.

(٤) قال به الفرّاء وابن درستويه والكوفيّون. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٤).

(٥) في ق وع: حسّن.

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٧.

(٧) في باقي النسخ: وهذه التقديرات.

(٨) سقطت واشتريت من ق وع وب ود.

(٩) في ب: وهي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: وأَفعِل بِهِ، وهو بمعنى: ما أفعَلَهُ!، وأصلُهُ: أَفْعَلَ؛ أي: صارَ ذا كذا، كـأغدَّ البعيرُ، أي: صار ذا غُدَّةٍ، فغُيِّر اللفظُ، وزيدت الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظِ، فمن ثَمَّ لزمت هنا، بخلافها في فاعل كفى (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٠).

(١١) سقط فعل من ق.

وأصلُهُ عندَ سيبويهِ[1] أَفْعَلَ بِصيغةِ الماضِي، وهمزتُهُ للصيرورةِ؛ أي: صارَ ذا كذا؛ كـأغدَّ البعيرُ: أي: صارَ ذا غُدّةٍ، وأبقلتِ الأرضُ: أي: صارتْ ذاتَ[2] بقلٍ، وأثمرتِ الشجرةُ: أي: صارتْ ذاتَ[3] ثمرةٍ. فغُيِّرَ اللفظُ مِن صيغةِ الماضِي إلى صيغةِ الأمرِ.

وزِيدتِ الباءُ في الفاعلِ[4] قصداً لإصلاحِهِ؛ لأنَّ أفعلَ لـمّا غُيِّرتْ صيغتُهُ [إلى صيغةِ الأمرِ][5] قَبُحَ إسنادُهُ للظاهِرِ؛ لِكونِهِ على صورةِ الأمرِ، فزِيدتِ الباءُ صوناً للفظِ عن الاستقباحِ، فمِنْ ثَمَّ ـ أي: مِن أجلِ ذلكَ ـ لَزِمتِ الباءُ هُنا؛ فلا يجوزُ حذفُها إلّا أنْ يكونَ[6] الفاعلُ أنْ وصلتَها[7]، بِخلافِها في فاعِلِ كفَى؛ فيجوزُ تركُها؛ كقولِهِ:

٢٢٦- .... كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا[8]

٢/ وذهبَ جماعةٌ[9] إلى أنَّ المجرورَ بالباءِ في محلِّ نصبٍ على المفعوليّةِ؛ إذْ هو الـمُتعجَّبُ مِنهُ والباءُ للتعديةِ، فعلَى هذا يكونُ أَفْعِلْ أمراً حقيقةً لا خبراً، وفيه ضميرٌ * مستترٌ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٩٧.

(٢) في باقي النسخ: ذا.

(٣) في باقي النسخ: ذا.

(٤) سقطت في الفاعل من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ق وع: إلا إذا كان، وفي ب وس ود: إلا إن كان.

(٧) نحو قول العبّاس بن مرداس:

وقـال نبـي المـسلمين تقدّمـوا ... وأحـبب إلينـا أن نكـون المُقـدما.

(انظر: ديوان العبّاس ص١٢٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٧).

(٨) عجز بيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في الكتاب ٢/ ٢٦، و٤/ ٢٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٨، وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧. وصدره: عُمَيرةَ وَدِّعْ إن تجهّزت غازياً.

والشاهد فيه: (كفى الشيبُ) حيث حذفت الباء الزائدة بعد كفى، وارتفع ما بعدها على الفاعلية.

(٩) هو قول الفرّاء والزجّاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ١٩ وهمع الهوامع ٣/ ٣٨).

هو الفاعل، لكنَّ ذلكَ الضميرَ ضميرُ*[1] المصدرِ عندَ[2] بعضِهم؛ كأنَّه قالَ: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، وعندَ بعضِهِم ضميرُ المُخاطَبِ؛ أي: أمرٌ لكلِّ واحدٍ بأنْ يجعلَ زيداً حسناً؛ أي بأنْ يصفَهُ بالحُسنِ، ثُمَّ أُجرِيَ مُجرَى الأمثالِ، فلم يُغيَّرْ عن لفظِ الواحدِ، تقولُ: يا رجلُ ويا هندُ ويا رجلانِ ويا رجالُ أحسِنْ بزيدٍ.

[شروطُ الصوغ القياسي لفعلي التعجب واسم التفضيل][3]

ولـمّا شاركَ أفعلُ التفضيلِ فِعلَيِ التعجُّبِ فيما يُبنيانِ منهُ ضمَّهُ / ١٠٤ ب / إليْهِما حفظاً على الاختصارِ؛ فقالَ: وإنّما يُبنَى قياساً فعلا التعجُّبِ وأفعلُ التفضيلِ مِن:

١-٢/ فعلٍ مُتصرِّفٍ؛ فلا يُبنَى[4] من اسمٍ، ولا من[5] فعلٍ غيرِ متصرّفٍ: كنِعْمَ وبِئْسَ وليسَ[6].

٣/ ثلاثيٍّ[7] مُجرَّدٍ؛ فلا يُبنَى[8] مِن رباعيٍّ مطلقاً، ولا مِن ثلاثيٍّ مزيدٍ: كدَحرجَ وتدحرجَ وانطلقَ واستخرجَ.

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٢) في ب ود: عندهم، مع إسقاط بعضهم.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإنما يُبنى فعلا التعجب واسمُ التفضيل من: فعل ثلاثي مُثْبَتٍ مُتفاوتٍ تامٍّ مبنيٍّ للفاعل، ليس اسمُ فاعِلِه على أفعل (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٠).

(٤) في ب: شيء.

(٥) سقطت من من ق.

(٦) سقطت وليس من ق وع وب وس.

(٧) استثنى من المزيد ما جاء على وزن أفعل نحو: أذهبَ وأظلمَ، حيث اختلف فيه العلماء، فأجازه سيبويه والمحققون واختاره ابن مالك، ومنعه مطلقاً المبرد والمازني والأخفش وابن السراج، وأجازه ابن عصفور إذا كانت همزته لغير النقل كأقفر وأظلم ومنعه إذا كانت همزته للنقل كأذهب وأعلم. (انظر: المقتضب ٤/ ١٨١-١٨٢، والأصول في النحو ٣/ ١٥٢، وشرح الكافية ٤/ ٢٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٦٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩١).

(٨) في ب: شيء.

٤/ مُثْبَتٍ؛ فلا يُبنَى(١) من مَنفيٍّ ـ وإنْ لم يكنْ مُلازِماً للنفيِ ـ نحوَ: ما ضَرَبَ زيدٌ، وما عاجَ بالدواءِ؛ أي: ما انتفعَ بِهِ.

٥/ متفاوتٍ في المعنى؛ أي: قابلٍ للتفاضلِ(٢) بالنسبةِ لِمَنْ يقومُ بِهِ، فلا يُبنَى مِن غيرِه؛ [فلا مزيّة لبعضِ فاعليهِ على بعضٍ](٣): كـماتَ وفَنِيَ؛ لأنَّ حقيقتَهما لا تفاوتَ(٤) فيها.

٦/ تامٍّ؛ فلا يُبنَى من ناقصٍ: كـكانَ وكادَ، [فلا يُقالُ: ما يكونُ زيدٌ قائماً!](٥).

٧/ مبنيٍّ للفاعِلِ؛ فلا يُبنَى من مبنيٍّ للمفعولِ: كـضُرِبَ زيدٌ(٦)؛ خوفَ الالتباسِ بالفاعلِ. فإنْ أُمِنَ اللبسُ بأنْ كانَ مُلازِماً للبناءِ للمفعولِ جازَ ذلكَ، وقد سُمِعَ مِن كلامِهِم: ما أَشغلَهُ! وما أَعجبَهُ برأيِهِ! وما أَعناهُ بحاجتِكَ!؛ مِن: شُغِلَ(٧) وأُعْجِبَ(٨) وعُنِيَ(٩) ـ بالبناءِ للمفعولِ ـ، وجرى على ذلكَ ابنُ مالكٍ(١٠) وولدُهُ.

---

(١) في ب: شيء.

(٢) في ق وب: التفاضل.

(٣) زيادة من ب ود.

(٤) في ب: تتفاوت.

(٥) زيادة من ب ود.

(٦) سقطت زيد من ق.

(٧) قال الفيروزآبادي: الشُّغْلُ، بالضم وبضمتين، وبالفتح وبفتحتين: ضِدُّ الفَراغ، ج: أشْغالٌ وشُغولٌ، وشَغَلَهُ، كمَنَعَه، شَغْلاً، ويُضَمُّ، وأشْغَلَهُ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ، أو قليلةٌ أو رَديئَةٌ، واشْتَغَلَ به، وشُغِلَ، كعُنِيَ، ويقالُ منه: ما أشْغَلَهُ، وهو شاذٌّ، لأنه لا يُتَعَجَّبُ من المَجْهولِ، وهو شَغِلٌ، ككَتِفٍ، ومُشْتَغِلٌ، وفتحُ الغينِ نادِرٌ (انظر: القاموس المحيط- شغل).

(٨) في ع: عجب. قال الرازي: عجب ع ج ب: العَجَبُ و العُجَابُ بالضم الأمر الذي يتعجب منه وكذا العُجَّابُ بتشديد الجيم وهو أكثر وكذا الأُعْجُوبَةُ و التَعَاجِيبُ العجائب ولا يجمع عَجَبٌ ولا عَجيبٌ وقيل جمع عجيب عَجَائِبُ.. و عجِبَ منه من باب طرب و تَعَجَّبَ و اسْتَعْجَبَ بمعنى و عَجَّبَ غيره تَعجيبا و أُعْجِبَ بنفسه وبرأيه على ما لم يسم فاعله فهو مُعْجَبٌ بفتح الجيم والاسم العُجْبُ و العَجْبُ بالفتح أصل الذنب وهو أيضا واحد العُجُوبِ (انظر: مختار الصحاح/ عجب).

(٩) في الأصل أعني، والمثبت من ع وب وس. قال الفيروزآبادي: عَناهُ الأَمْرُ يَعْنِيهِ ويَعْنُوه عِنايَةً وعَنايَةً وعُنِيّاً: أهَمَّه. واعْتَنَى به: اهْتَمَّ. وعُنِيَ، بالضم، عِنايَةً، وكرضِيَ قَليلٌ، فهو به عَنٍ. وعَنِيَ الأمْرُ يعنَى: نَزَلَ، وحَدَثَ (انظر: القاموس المحيط- عني).

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٣٠.

٨/ ليسَ اسمُ فاعِلِهِ على وزنِ أَفعلَ؛ ويُعبَّرُ عن هذا بأنْ لا يدلَّ على لونٍ أو عيبٍ؛ فلا يُبنَى مِمّا هو كذلكَ: كعَوِرَ وشَهِلَ[1]؛ لِئلاّ يلتبسَ اسمُ التفضيلِ منهُ باسمِ الفاعلِ، وقِيسَ عليهِ فعلُ التعجُّبِ، لتساويْهِما وزناً ومعنىً، وجريانِهِما مجرىً واحداً[2] في أمورٍ كثيرةٍ، قالَهُ ابنُ مالكٍ[3].

تنبيهٌ [في التعجُّبِ والتفضيلِ مِن فعلٍ فقدَ أحدَ الشروطِ السابقةِ]

إذا أردتَ التعجُّبَ أو التفضيلَ مِن فعلٍ عَدِمَ بعضَ هذهِ الشروطِ، فتَوَصَّلْ إليهِ بـأَشَدَّ أو أَشْدِدْ أو شِبهِهِما، واجعلْ مصدرَ العادِمِ منصوباً بعد أشدَّ ونحوِه فيهما، ومجروراً بالباءِ بعدَ أَشْدِدْ ونحوِهِ؛ تقولُ: زيدٌ أشدُّ بياضاً! وما أشدَّ بياضَهُ! وأشدِدْ ببياضِهِ! وما أكثرَ أنْ لا يقومَ! وما أعظمَ ما ضُرِبَ!.

وأمّا الجامدُ وما لا يتفاوتُ معناهُ، فلا يُتعجَّبُ منهُ البتّةَ، قالهُ في الأوضحِ[4].

[حذفُ المُتعجَّبِ منهُ]

وإذا عُلِمَ المتعجّبُ مِنهُ[5] جازَ حذفُهُ؛ كقولِهِ تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[6]، أي: بِهِم، وقولِ عليٍّ ـ رضيَ اللهُ تعالَى عنهُ ـ:

---

(١) الشَّهَل والشُّهْلة: أقلّ من الزَّرَق في الحدقة وأحسن منه، أو أن تُشرب الحدقةُ حمرةً، وليست خطوطاً، لكنها قلة سواد الحدقة، حتى كأنه يضرب إلى الحمرة. ويقال: شهِلت عينه: فهو أشهل وهي شهلاء. (انظر: القاموس المحيط- شهل، المعجم الوسيط - شهل).

(٢) في ب: واحد من.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٧٠.

(٥) سقطت منه من ق.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

٢٢٧- جزى اللهُ عنّي ـ والجزاءُ بفضلِهِ   ربــيعةَ خــيراً مــا أعــفَّ وأكــرما[1]

/ ١٠٥ أ/ أي: ما أعفَّها وما أكرَمَها.

[تقدُّمُ المتعجَّبِ منهُ]

ولا يجوزُ تقدُّمُهُ[2] على الفعلِ ـ وإنْ قيلَ إنَّ المجرورَ[3] بالباءِ مفعولٌ ـ؛ لِعدمِ تصرُّفِ[4] الفعلِ، ولا الفصلُ بينَهما بغيرِ ظرفٍ أو مجرورٍ[5] متعلِّقَينِ بالفعلِ[6].

---

(١) البيت من الطويل للإمام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ في ديوانه ص١٧١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٤.
والشاهد فيه: (ما أعفَّ وأكرما) أي: ما أعفَّها وأكرمها حيث حذف مفعول فعل التعجب لدلالة السياق عليه.

(٢) في ق: تقديمه.

(٣) في ع: المفعول.

(٤) سقطت تصرف من ق.

(٥) كقول عمرو بن معد يكرب: لله درّ بني سُليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وقول العبّاس بن مرداس:

وقــال نبــي المــسلمين تقدّمــوا   وأحْــبِبْ إلينــا أن نكــون المُقــدّما

(انظر: ديوان العبّاس ص١٢٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٢).

(٦) أمّا إذا تعلق بغير الفعل كتعلقه بمعمول فعل التعجب لم يَجُز الفصل به اتفاقاً، فلا يجوز: ما أحسنَ في المسجد معتكفاً!، وقد جَوَّز ابن مالك الفصل بالنداء، كقول علي: أعزِزْ علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً، وجوَّز الجرميّ وهشام الفصل بالحال، نحو: ما أحسن مقبلاً زيداً!. وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها، نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً!
(انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧١-٢٠٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٥٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩٠، وهمع الهوامع ٣/ ٤٠).

بابٌ في [ذكرِ](1) الوقفِ، وبعضِ مسائِلِ الخطِّ

[تعريفُ الوقفِ](2)

الوقفُ قطعُ النطقِ عندَ إخراجِ آخِرِ(3) اللفظةِ.

[وجوهُهُ]

وفيهِ وجوهٌ مختلفةٌ في(4) الحُسْنِ والمحلِّ، وهيَ أحدَ عشرَ بالاستقراءِ:

١. الإسكانُ المجرَّدُ(5).

٢. الرَّومُ(6).

٣. الإشمامُ(7).

---

(١) زيادة من ب.

(٢) الوقف في اللغة أنواع، فإما أن يكون:

أ - اختيارياً، وهو ما كان مقصوداً لذاته، وقد فصّل المؤلف أحكامه في المتن.

ب- اختبارياً، وهو ما قصد لا لذاته، بل، لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف عند هذه الكلمة مثلاً؟

ج- تذكّرياً، وهو المقصود به تذكُّرُ باقي اللفظ، فيُؤتى في آخر الكلمة بمدّة من جنس حركة آخرها، نحو: في الداري.

د- ترنُّمياً، وهو إضافة تنوين الترنّم في شطر البيت، نحو: أقلّي اللوم عاذل والعتابَنْ.

هـ- استثباتياً، وهو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: منو، لمن قال: جاءني رجلٌ.

و- اضطرارياً، وهو ما لم يقصد لذاته، بل قُطع النفس عنده. (انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٠٣).

(٣) سقطت آخر من ق وس.

(٤) سقطت في من ب.

(٥) أي عدم الحركة، نحو: وقف الغلامْ (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨).

(٦) الروم هو الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها، أي: إخفائه، لأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تتمّها، وغرضه بيان الفرق بين الساكن أصلاً والـمُسكّن في الوقف، نحو: له صوتُ. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، شرح الأشموني ٤/ ٢٠٩، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩١).

(٧) الإشمام هو ضمّ الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، ولا يدركه إلا البصير لأنّه لا صوت فيه (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٩، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٢).

٤. إبدالُ تاءِ التأنيثِ الاسميّةِ[1] هاءً[2].

٥. زيادةُ الألفِ[3].

٦. إلحاقُ هاءِ السكتِ[4].

٧. إثباتُ الواوِ والياءِ[5].

٨. أو حذفُهُما[6].

٩. إبدالُ الهمزةِ[7].

١٠. التضعيفُ[8].

١١. نقلُ الحركةِ[9].

---

(١) سقطت الاسمية من ق.

(٢) نحو: فاطمةٌ، تصبح: فاطمهْ. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٦).

(٣) وذلك في المنوّن تنوين فتح، نحو: رأيتُ صديقا (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٦).

(٤) كأن تلحق هاء السكت الموقوف عليه وجوباً إذا كان فعلاً معتل الآخر محذوف الفاء أو العين، نحو: لا تَقِهْ في قولك: لا تقِ زيداً. ولا ترَهْ في قولك: لا ترَ زيداً. وتلحق هاء السكت آخر الفعل المعتل الآخر جوازاً إذا سلمت فاؤه وعينه من الحذف، نحو: ارمِ أو ارمِه في قولك: ارمِ متاعك البالي. (انظر: الكتاب ٤/١٥٩-١٦٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٨-٣٩٩).

(٥) أي بإشباع الضمة والكسرة أو إبدال تنوين الضم والكسر بواو أو ياء، نحو: هذا زيدو، ومررت بزيدي، كقول امرىء القيس: (أغرَّكَ مِني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعلي)، وتقول في منهُ: منهو، وفي عليه: عليهي. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٥).

(٦) حذف الياء فتقف على نحو القاضي:القاضْ. (انظر: الكتاب ٤/ ١٨٥).

(٧) إبدال الهمزة بحرف من جنس حركتها، فيُقال في نحو: هذا جزءٌ؛ جُزو (انظر: الكتاب ٤/ ١٧٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٢).

(٨) التضعيف هو تشديد الحرف الذي يُوقف عليه، والغرض به الإعلام بأنّ هذا الحرف متحِّرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، نحو: هذا الرجل. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨-١٦٩، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٩).

(٩) النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله؛ نحو: قام بَكُرْ. وقد يوقف على الألف بالياء، فيوقف على المثنى مثلاً بـ مُثنَّيْ، وقد يوقف على الياء بإبدالها جيماً، نحو: أبو علجّ بدلاً من أبو عليّ. (انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣، و١٨١-١٨٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٣).

/ الوقفُ على الاسمِ المنتهِي بتاءِ التأنيثِ المتحرِّكِ ما قبلَها][1]

إذا علمتَ ذلك فيُوقَفُ في الأفصحِ[2] من اللُّغتينِ على نحوِ رحمةٍ مِن كلِّ اسمٍ آخِرُهُ تاءُ التأنيثِ قبلَها متحرِّكٌ ولو تقديراً؛ كقناةٍ[3] وحياةٍ - فإنَّ أصلَ هذهِ الألفِ حرفُ علَّةٍ متحرِّكٌ انقلبتْ عنهُ - بالهاء[4]؛ أي: بإبدالِ التاءِ هاءً فرقاً بين التاءِ اللاحقةِ للاسمِ واللاحقةِ للفعلِ، ولم يعكِسوا؛ لأنَّهم لوْ قالُوا في ضربْتُ: ضربه؛ لالتبسَ بالضميرِ المفعولِ[5].

[٢/ الوقفُ على الاسمِ المنتهِي بتاءِ التأنيثِ الساكِنِ ما قبلَها]

فإنْ كانَ ما قبلَ التاءِ ساكناً صحيحاً - كأُختٍ وبنتٍ - وُقِفَ عليها[6] مِن غيرِ إبدالٍ، كاللاحقةِ[7] للفعلِ والحرفِ[8].

[٣/ الوقفُ على جمعِ المُؤنثِ السالمِ][9]

ويُوقَفُ في الأفصحِ[10] على نحوِ مُسلماتٍ مِمّا هو جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٍ - وإنْ سُمِّيَ بِهِ -

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بابٌ: الوقفُ في الأفصحِ على نحو رحمةٍ بالهاء (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٥).

(٢) في ق: الأصح.

(٣) في ع وب: فتاة.

(٤) أما اللغة الأخرى فهي الوقف عليها بالتاء، كقول بعضهم: يا أهل سورة البقرت. ومنه قول الشاعر: اللهُ نجّاك بكفّي مَسْلَمَتْ. وعلى هذه اللغة كُتِب في المصحف ألفاظ بالتاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ - الدخان: ٤٣ - (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٤، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

(٥) في ب: المفصول.

(٦) في ق: عليهما.

(٧) بدءاً بهذه الكلمة إلى آخر الكتاب سقط تصويره من نسخة ب.

(٨) مثالها في الفعل: قامت وقعدت، ومثالها في الحرف: لات، وثمَّت.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحو مُسلماتٍ بالتاءِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٥).

(١٠) ومن غير الأفصح الوقف على جمع المؤنث السالم بالهاء، وقد سُمِع: دفنُ البناه من المكرماه، وكيف الإخوةُ والأخواهْ. (انظر: همع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

بالتاءِ مِن غيرِ إبدالٍ؛ لِدلالتِها على التأنيثِ والجمعيّةِ جميعاً، فكرِهوا إبطالَ[1] صورتِها بخلافِ التاءِ[2] في المفردِ؛ فإنّها تدلُّ على التأنيثِ المحضِ، وكمسلماتٍ: هيهاتَ وأولاتِ.

[٤/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ] [3]

أ/ وعلى نحوِ قاضٍ مِمّا هو منقوصٌ منوّنٌ غيرُ محذوفِ العينِ رفعاً وجرّاً بالحذفِ، أي: بحذفِ الياءِ؛ لأنَّ التنوينَ باقٍ تقديراً، وهو المُوجِبُ للحذفِ، تقولُ: هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ.

ب/ وفُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّهُ إذا وُقِفَ عليهِ نصباً لا تُحذَفُ ياؤُهُ كما سيأتي[4].

ج/ ومثلُهُ في الحذفِ عند سيبويهِ[5] المُنادَى المقصودُ مِنهُ؛ كيا قاضْ؛ لأنَّ النداءَ بابُ حذفٍ وتغييرٍ مع عدمِ اختلالِ الكلمةِ هنا[6]، واختارَ الخليلُ[7] إثباتَ الياءِ؛ لأنّها إنّما تسقطُ للتنوينِ، وهوَ منتفٍ في المُنادَى المقصودِ.

د/ وعلى[8] نحوِ: القاضِي مِمّا هو منقوصٌ / ١٠٥ ب / مقرونٌ بألْ فيهِما - أي: في الرفعِ والجرِّ - بالإثباتِ للياءِ؛ إذْ لا مُوجِبَ لحذفِها؛ فإنَّ الوقفَ يقتَضِي السكونَ، وذلكَ حاصِلٌ معَ إثباتِها[9].

هـ/ وأمّا المُعرّفُ منهُ بالإضافةِ؛ نحوَ: قاضِي مكّةَ، فكلامُهُم قدْ يُشعِرُ بأنَّ الحذفَ فيهِ أرجحُ[10] مِن الإثباتِ.

---

(١) في ق: إبدال.

(٢) سقطت التاء من ع.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحوِ قاضٍ رفعاً وجراً بالحذف، ونحوِ القاضي فيهما بالإثباتِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٦).

(٤) في ع: يأتي.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤. قال سيبويه: وأمّا يونُس فقال: يا قاضْ. وقول يونس أقوى.

(٦) في ق: منها.

(٧) قال سيبويه: وسألت الخليلَ عن القاضي في النّداء فقال: أختارُ يا قاضي، لأنه ليس بمنوَّنٍ، كما أختار هذا القاضي (انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤).

(٨) سقطت وعلى من ق.

(٩) في ع: إثبات العين.

(١٠) لأنّ الوقف يزيل الإضافة، فحكمه عندئذ حكم الاسم المنقوص غير المنون وغير المنصوب، فنقول عند الوقف: يا قاضْ. (انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٠٨، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٤).

[أحكام الوقف في بعض اللغات القليلة][1]

وقد يُعكَسُ الأمرُ فيهِنَّ:

[أ/ الوقفُ على الاسمِ المنتهِي بتاءِ التأنيثِ المتحرِّكِ ما قبلَها]

فيُوقَفُ في غيرِ الأفصحِ[2] على نحوِ رحمَةٍ بالتاءِ مِن غيرِ إبدالٍ، فيُقالُ: رحمتْ، قالَ الراجِزُ:

٢٢٨- اللهُ أنجاكَ[3] بكفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِن بعدَما وبَعدما وبَعدَمتْ

كادتْ نفوسُ القومِ عندَ الغَلْصَمتْ ... وكادتِ الحُرّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ[4]

قالَ أبو حيّانٍ[5]: وعلى هذهِ اللغةِ كُتِبَ في المُصحَفِ ألفاظٌ بالتاءِ؛ نحوَ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[6]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[7].

[ب/ الوقفُ على جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ]

وعلى نحوِ مُسلماتٍ بالهاءِ؛ سُمِعَ[8]: دفنُ البناهْ مِنَ المكرُماهْ، وحُكِيَ عن طيِّءٍ: كيفَ البنونَ والبناهْ؟ وكيفَ الإخوةُ والأخواهْ؟.

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُعكس الأمرُ فيهِنّ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٧).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٣) في الأصل أنجاك الله، والمثبت من ق وع وب.

(٤) الأبيات من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٤٤، والدرر اللوامع ٦/ ٢٣٠.

اللغة: الغلصمة طرف الحلقوم، ومسلمة علم لرجل.

والشاهد فيه: قوله (مسلمت... الغلصمت... أمتْ)، وأصلها: مسلمة والغلصمة وأمة، حيث أبدل تاء التأنيث المربوطة بتاء مبسوطة، وهذه لغة قليلة، والأفصح إبدالها هاء.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ص ٢/ ٨٠٠- بتصرف-، وهو منقول بتصرف عن شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣١.

(٦) سورة الدخان، الآية ٤٣.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٣٢. وهي بتمامها ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٣٤٧.

[ج/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ]

أ/ وعلى نحوِ قاضٍ رفعاً وجرّاً بإثباتِ الياءِ؛ نظراً إلى زوالِ مُوجِبِ حذفِها في الوقفِ(1)، وقد رُوِيَ عن ابنِ كثيرٍ وورشٍ في أحرفٍ مِن القرآنِ(2).

ب/ وعلى نحوِ القاضِي فيهما بالحذفِ؛ فرقاً بين الوصلِ والوقفِ، وعليهِ قراءةُ غيرِ ابنِ كثيرٍ: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾(3)، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾(4).

[٥/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ المنصوبِ أو الـمُعرَّفِ بألْ] (5)

وليسَ لكَ في نصبِ نحوِ قاضٍ ـ مُنوّناً ـ ونحوِ القاضِي ـ غيرَ مُنوَّنٍ ـ إلّا إثباتُ الياءِ، لكنّ الـمُنوَّنَ يُبدَلُ تنوينُهُ ألفاً، فيُقالُ: رأيتُ قاضياً، وغيرُه تسكنُ ياؤُهُ؛ فيقالُ: رأيتُ القاضِي.

وأمّا ما سقطَ تنوينُهُ لِمنعِ الصرفِ؛ كرأيتُ جوارِيَ، فكالمنصوبِ الـمُنوَّنِ(6)، ※فنصَّ أبو حيّانٍ(7) على وجوبِ الوقفِ بالياءِ※(8)، ومُقتَضى عبارةِ التسهيلِ(9) جوازُ الوجهينِ، وأنَّ الإثباتَ أجودُ.

---

(١) أي بسبب زوال التنوين بالوقف، وعندئذ تعود الياء لأنّه لا ساكن بعدها – أي: التنوين –.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ – الرعد: ٧ – وقوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ – الرعد: ٣٣ – حيث قرأهما ابن كثير (هاديْ) في الموضعين، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ – الرعد: ٣٤ – حيث قرأ ابن كثير (واقِيْ).(انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٤٠).

(٣) سورة الرعد، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، وقد قرأ ابن كثير المتعالي ووافقه يعقوب. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٣٩).

(٤) سورة غافر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، وقد قرأ ابن كثير التلاقي ووافقه يعقوب. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٤٨٤).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس في نصبِ قاضٍ والقاضي إلا الياء. (انظر: شرح قطر الندى ص٣٢٧).

(٦) أي: بإثبات الياء.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٠٤-٨٠٥.

(٨) ما بين النجمتين ساقط من ق وع وس ود.

(٩) أي: يجوز: رأيت جوارِي أو جوارْ (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣٢، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨٧).

[٦/ الوقفُ على إذنِ الجوابيّةِ][1]

ويُوقَفُ على إذنْ الجوابيّةِ **بالألفِ**[2]؛ أي: إبدالُ[3] نونِها ألفاً تشبيهاً لِنونِها بتنوينِ المنصوب؛ لأنّ صورتَها صورتُهُ[4] لفظاً.

[٧/ الوقفُ على نونِ التوكيدِ الخفيفةِ]

وعلى نحوِ ﴿لَنَسْفَعًا﴾[5]، مِمّا آخِرُهُ نونُ توكيدٍ خفيفةٌ **بالألفِ**[6] أيضاً لِذلكَ[7]؛ ولِئَلاّ يكونَ للفعلِ على الاسمِ مزيةٌ.

[٨/ الوقفُ على المنوّنِ]

وعلى نحوِ: رأيت زيداً، مِمّا هوَ منصوبٌ بالفتحةِ مُنوّناً[8] مجرّداً[9] مِن التاءِ **بألفٍ**[10]؛ أي: بإبدالِ تنوينِهِ ألفاً؛ لأنَّ التنوينَ حرفٌ جِيءَ بِهِ للدلالةِ على[11] الأَمكنيّةِ، وليسَ في

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُوقَفُ على إذاً ونحو لنسفعاً ورأيتُ زيداً بالألف (انظر: شرح قطر الندى ٣٢٧-٣٢٩).

(٢) هذا هو الأكثر، نحو: إذاً، لكنّ المازني يقف عليها بالنون، فيكتبها بالنون. وذهب آخرون إلى رسمها بالألف إذا ألغيت، وإن عملت كتبت بالنون. واختار المرادي رسمها بالألف في الوقف، وبالنون في الوصل. (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٨، والجنى الداني ٣٦٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٦).

(٣) في ع: بإبدال.

(٤) أي: صورة المنوّن المنصوب، قال ابن مالك في الألفية:

وأشبهت إذا منوّناً نُصِبْ ... فألفاً في الوقف نونُها قُلِبْ

(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣١).

(٥) سورة العلق، من الآية ١٥. والآية بتمامها: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.

(٦) في ع: بألف.

(٧) أي: لأنّ صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٥).

(٨) في ق: بنون.

(٩) في ق: مجردة.

(١٠) في ع: بالألف.

(١١) في ق: في.

إبدالِهِ ألفاً / ١٠٦ أ / ثِقلٌ بِخلافِ المرفوعِ والمجرورِ الـمُنوَّنَينِ؛ فلا يُبدَلُ التنوينُ في الأوّلِ واواً، ولا في الثاني ياءً، بلْ يُحذَفُ لِثقلِ الواوِ، والتباسِ الياءِ بياءِ الـمُتكلِّمِ.

وقيلَ[1]: يُبدَلُ حرفَ مدٍّ في الأحوالِ الثلاثةِ، فيُقالُ: جاءَ زيدُوْ، ورأيتُ زيداْ، ومررتُ بزيدِيْ؛ لأنَّهُ يجري مَجرى حركةِ الإعرابِ؛ لأنَّهُ تابعٌ لها، فكما لا يُوقَفُ عليها لا يُوقَفُ عليهِ.

وقِيلَ: يُحذَفُ مِن غيرِ إبدالٍ في الثلاثةِ؛ فيُقالُ فِيها: زيدْ، تبعاً لِحذفِ حركةِ الإعرابِ، وكما في غيرِ الـمُنوَّنِ.

وقولُهُ بالألفِ مُتعلِّقٌ بالمسائلِ الثلاثِ[2].

[كتابةُ ما يُوقفُ عليهِ]

أ . ويُوقَفُ عليهِنَّ بالألفِ كما يُكتبْنَ بِها[3]؛ إذِ الأصلُ في كتابةِ كلِّ كلمةٍ أنْ تُكتَبَ ـ كما قالَ ابنُ الحاجِبِ ـ بصورةِ لفظِها، بتقديرِ الابتداءِ بِها والوقفِ عليها[4]؛ ولِذلكَ كُتِبَتْ[5] مَنِ ابْنُكَ؟ بهمزةِ وصلٍ؛ لأنَّكَ لو ابتدأتَ بـابْنِكَ، لم يكنْ بُدٌّ مِنها، وكُتِبتْ[6] أنا زيدٌ[7] بالألفِ؛ لأنَّ الوقفَ عليهِ كذلكَ.

ب. ونحوَ رحمةْ بالهاءِ؛ لأنَّ الوقفَ عليها كذلكَ.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٧٨.

(٢) أي: إذن، ونسفعاً، وزيداً.

(٣) سقطت بها من ق.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٥.

(٥) في ق وس: كتب.

(٦) في ق وس: كتب.

(٧) في الأصل وباقي النسخ (زيداً) وهو تصحيف ويشهد لذلك ما جاء في الشافية؛ قال ابن الحاجب: ومن ثَمَّ كُتِبَ أنا زيدٌ بالألفِ... أي: كتبت الألف مع الضمير (أنا) مع أنها تسقط في وصل الكلام، لأنك إن وقفت على (أنا) وقفت بالألف. (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٦).

ج . ونحوَ أختْ ومُسلماتْ وقامتْ بالتاءِ؛ لأنّ الوقفَ عليها كذلكَ.

د . ونحوَ قاضٍ رفعاً وجراً بغيرِ ياءٍ.

هـ. ونحوَ القاضِي فيهما[1] بالياءِ؛ لأنَّ الوقفَ عليهما[2] كذلكَ.

و . ومِن النحاةِ[3] مَن يكتبُ إذنْ بالنونِ؛ لأنّها مِن نفسِ الكلمةِ، كنونِ مِن وعَنْ وهو الأَوْلى[4]؛ لِلفرقِ بينَها وبينَ إذا التي هي ظرفٌ.

ز . ومحلُّ كتابةِ النونِ الخفيفةِ[5] بالألفِ عندَ عدمِ اللبسِ[6]، أمّا إنْ[7] حصلَ لَبسٌ نحوَ: لا تضرِبَنْ زيداً، واضربَنْ عَمْراً؛ فتُكتَبُ[8] بالنون على الأصحِّ؛ لِئلاّ يلتبسَ أمرُ الواحدِ أو نهيِهِ بأمرِ الاثنينِ أو نهيِهما في الخطِّ.

[كتابةُ الألفِ الفارقةِ][9]

وتُكتبُ ألفٌ زائدةٌ في الخطِّ بعدَ واوِ الجماعةِ المُتطرِّفةِ المُتّصلةِ بفعلٍ ماضٍ؛ كقالُوا، أو أمرٍ كقولُوا، أو مضارعٍ[10] كلَن[11] يقولُوا؛ فرقاً بينَها وبينَ واوِ العطفِ.

---

(١) أي في الرفع والجرّ.

(٢) في ق: عليها.

(٣) كالمبرّد مثلاً (انظر: المقتضب ٢/ ١٠، وشرح الكافية ٣/ ٣١٨).

(٤) في ع: أولى.

(٥) أي: نون التوكيد الخفيفة.

(٦) كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ - العلق: ١٥ -.

(٧) في ق ود: إذا.

(٨) في ق: فيكتبن.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُكتب الألف بعد واوِ الجماعة كقالوا دونَ الأصلية كزيدٌ يدعو (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣٠).

(١٠) اختلف البصريّون في إلحاق الألف بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرّفة، نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعضُ البصريّين لا يلحقها، نحو: لن يضربو. (انظر: همع الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(١١) في ق وع: أن.

قالَ الجاربردي[1]: «فإنَّهُ وإنْ لم يحصلِ التباسٌ في نحوِ: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾[2]، لأنَّ واوَهُ تُكتَبُ مُتّصلةً، بِخلافِ واوِ العطفِ، لكنْ قد[3] يجيءُ مِن الأفعالِ ما لا تتّصلُ[4] بهِ الواوُ صورةً؛ نحوَ: جادُوا وسادُوا؛ فيحصلُ الالتباسُ[5]، فجعلُوا البابَ كلَّهُ واحداً طرداً للبابِ[6] دونَ الواوِ الأصليّةِ[7] / ١٠٦ ب / في أبنيةِ[8] الكلمةِ، فلا يُكتَبُ بعدَها ألفٌ؛ كـزيدٌ يدعو ويغزو؛ لِعدمِ الالتباسِ ـ وإنْ قُدِّرَ انفِصالٌ ـ لأنَّ المُفردَ ليسَ يدع ويغز دونَ واوِ الجماعةِ غيرِ المُتطرِّفةِ؛ كـضربوكَ وضربُوهُم؛ لأنَّهُ لا يلتبسُ بواوِ العطفِ الذي يجيءُ[9] بعدَ تمامِ الكلمةِ، وإنْ أعْرَبْتَ هم توكيداً لواوِ الجمعِ زِدْتَ ألفاً؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ مُتطرِّفةٌ؛ لأنَّ المُؤكِّدَ ليسَ كالجزءِ مِمّا قبلَهُ معَ أنَّهُ ضميرٌ مُنْفَصِلٌ»[10].

---

(١) الجاربردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، فخر الدين أبو المكارم: عالم فقيه توفي بتبريز ٧٤٦هـ، من تصانيفه: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وغيرهما. (انظر: الدرر الكامنة ١/ ١٢٣-١٢٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٨، ومعجم المؤلفين ١/ ١٩٨-١٩٩).

(٢) سورة البقرة من الآية ٦٠، وسورة الحاقة من الآية ٢٤، وسورة الطور من الآية ١٩، وسورة المرسلات من الآية ٤٣، وآية المرسلات بتمامها ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) سقطت قد من ق.

(٤) في ق وع: يتصل.

(٥) في ق: التباس.

(٦) في ق: له.

(٧) خلافاً للفرّاء والكسائيّ، حيث يجيز الفرّاء لحاق الألف الزائدة في المضارع إذا كان مرفوعاً، نحو: هو يدعوا أو يدعو، وأجاز الكسائيّ لحاقها في المضارع المنصوب، نحو: لن يغزوا زيدٌ (انظر: همع الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(٨) في ق: جيء به.

(٩) في ق: زيداً.

(١٠) انظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة على الشرح ١/ ٣٧٩.

[الآراء في رسم الألفِ الفارقةِ]

وأمّا الواوُ الـمُتّصلةُ بالاسمِ كـضاربُو زيدٍ[1]:

- فمِنهُم[2] مَن يكتبُ بعدَها ألفاً كما في الفعلِ.
- والأكثرُ يحذفونَها لِقلّةِ اتصالِ واوِ الجمعِ بالاسمِ، فلمْ يُبالَ فيهِ بالالتباسِ إنْ وقعَ.

ومِنهُم مَن يحذِفُ الألفَ في الفعلِ والاسمِ، وإنْ لزمَ الالتباسُ؛ لندورِهِ وزوالِهِ بالقرائنِ.

[كتابةُ الألفِ الليِّنةِ الـمُتطرِّفةِ][3]

أ/ وتُرسَمُ الألفُ الـمُتطرِّفةُ في الخطِّ ياءً عندَ الجمهورِ[4] إنْ تجاوزتِ الألفُ الثلاثةَ الأحرفَ؛ بأنْ كانتْ رابعةً فصاعداً ـ ولم يكنْ ما قبلَها ياءً ـ سواءٌ كانتْ زائدةً للإلحاقِ[5] أم للتأنيثِ[6] أم لغيرِ ذلكَ، وسواءٌ أكانَ[7] ما هي فيه فِعلا؛ كـاستدعى واستقصى، أو اسماً كـالـمُستقصى[8] والـمُصطفى؟.

---

(١) سقطت منه من ق.

(٢) وهم الكوفيّون، نحو: ضاربوا زيدٍ (انظر: همع الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُرسَم الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثة، كـ استدعى، والمصطفى، أو كان أصلها الياء كـ رمى والفتى، وألفاً في غيره كـ قفا والعصا (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣٠).

(٤) خلافاً للفارسيّ، حيث حكى عنه ابن عصفور أنّ جميع ما يأتي يكتب بالألف دائماً. (انظر: شرح جمل الزجّاجي ٢/ ٣٥٣، وهمع الهوامع ٣/ ٤٨٣).

(٥) نحو: أرْطى.

(٦) في ق وع ود: لإلحاق أم لتأنيث.

(٧) في ق وع: كان.

(٨) في ق: المستصفى.

/ فإنْ كانَ ما قبلَها ياءً رُسِمتْ ألفاً؛ كـدُنيا ومَحيا؛ كراهةَ اجتماعِ ياءينِ في الخطِّ إلّا يَحْيى ورَيّى[1] عَلَمَينِ؛ فيُرسَمانِ ياءً فرقاً بينَهُما عَلَمينِ، وبينَهما فعلاً وصفةً، ولم يَعْكِسوا؛ لِثقلِ الفعلِ والصفةِ، وكونِ الألفِ أخفَّ مِن الياءِ.

ج/ أو لمْ تُجاوِزِ الثلاثةَ، ولكنْ كانَ أصلُها الياءَ؛ بأنْ كانتْ منقلبةً عنها سواءٌ أكانَ ذلكَ في فعلٍ؛ كـرَمَى وهَدَى، أم اسمٍ؛ كـالرَّحَى والفَتَى؟ فإنْ اتَّصلَ بالألفِ ضميرٌ متَّصلٌ فالـمُختارُ[2] رسمُها ألفاً؛ كـرَماهُ واستدعاهُ ومصطفاهُ.

د/ وتُرسَمُ الألفُ ألفاً على حالِها في غيرِهِ ـ أي: غيرِ ما مرَّ ـ بأنْ كانتْ ثالثةً منقلبةً عن واوٍ سواءٌ اتَّصلَ بِها ضميرٌ مُتَّصلٌ أم[3] لا؟ وسواءٌ أكانَ[4] ما هي فيه فِعلاً؛ كـعَفا ودَعا، أم اسماً؛ كـالقَفا[5] والعَصا؟.

[طرقُ تمييزِ الواويِّ واليائِيِّ في الفعلِ][6]

ثُمَّ أشارَ إلى ما يُتَعرَّفُ[7] بهِ الواويُّ مِن اليائيِّ[8] بِقولِهِ: وينكشفُ أمرُ ألفِ الفعلِ:

أ/ بالتاءِ ـ أي باتصالِ تاءِ الفاعِلِ بهِ ـ فَمَهما ظهرَ فهو أصلُهُ؛ كـرميْتُ وعفوْتُ، فعُلِم بالأوَّلِ أنَّ ألفَ رَمَى مُنقلبةٌ عن ياءٍ، وبالثانِي أنَّ ألفَ عفا عنْ واوٍ. ولو قالَ بالضميرِ / ١٠٧ أ / المرفوعِ الـمُتحرِّكِ لكانَ أعمَّ؛ لِشمولِهِ نحوَ: رمَيْنَ وعَفَوْنَ.

---

(١) في ق وع: ريّا.

(٢) ويجوز كتابتها بالياء على خلاف بين النحاة (انظر: همع الهوامع ٣/ ٤٨٣)

(٣) في ق: أو.

(٤) في ق: كان.

(٥) القفا: وراء العُنُق، كالقافية، ويُذكر، وقد يُمَدّ. وجمعها: أقْفٍ وأقفِيةٌ وأقفاء.. (انظر: القاموس المحيط/ قفا).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وينكشف أمرُ ألف الفعل بالقاء كـرميتُ وعفوتُ، والاسم بالتثنية كـعصوَيْنِ وفتيينِ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣٠).

(٧) في ق: يعرف.

(٨) في ع: الواو من الياء.

ب/ وينكشفُ أيضاً بالمضارعِ كيرمِي ويعفُو؛ لأنَّ الناقِصَ اليائِيَّ مَكسورُ العينِ، والواويَ مضمومُها.

ج/ وبِكونِ الفاءِ واواً[1]؛ كـوَعَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذْ ليسَ في كلامِهِم ما فاؤُهُ ولامُه واوٌ.

د/ *وبكونِ العينِ واواً؛ كـشَوَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذْ ليسَ في كلامِهِم ما عينُهُ ولامُهُ واوٌ[2]*[3].

[طرقُ تمييزِ الواويِّ واليائِيِّ في الاسمِ]

وأمرُ[4] ألفِ الاسمِ:

أ/ بالتثنيةِ؛ فَمَهما ظهرَ فِيها فهوَ أصلُهُ؛ كـعَصَوَيْنِ وفَتَيَيْنِ، فعُلِمَ أنَّ ألفَ عصا عن واوٍ، وألفَ فتى عن ياءٍ.

ب/ وينكشفُ أيضاً بالجمعِ بالألفِ والتاءِ؛ كـالفتياتِ والقنواتِ [والعصَواتِ][5].

ج/ وبكونِ الفاءِ أو العينِ واواً كما[6] مرَّ[7]، وشذَّ[8] نحوُ: الصُّوَى[9] والقُوَى.

---

(١) وكذلك بكون الفاء ياءً، لأنّ اللام حينئذٍ واو لا ياء، لأنّه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء إلا يديتُ بمعنى: أنعمت. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٦).

(٢) ويُستثنى من ذلك قَوِيَ، لأنّ أصلها: قَوِوَ، وسيأتي ذكرها في المتن.

(٣) سقط ما بين النجمتين من ق.

(٤) أي: ينكشف، لأنّ العبارة معطوفة على قوله وينكشف أمر ألف الفعل......

(٥) زيادة من ع وس.

(٦) في ق ود: لما.

(٧) أي: في الفعل، لأنّه لا يوجد في كلامهم ما فاؤه ولامه واو، ولا ما عينه ولامه واو أيضاً. فإذا ما جاءت الفاء أو العين واواً حكم بيائيّة الألف المتطرفة، نحو: الومى والهوى. وزاد ابن الحاجب طريقتين في الاسم وهما: باسم المرة، نحو: رَمْية وغَزْوة، وباسم الهيئة، نحو: رِمْيَة، وغِزْوة (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣٣٢).

(٨) لأنّ القُوى أصل ألفها واو، من قوو، وهي جمع: قوّة.. والصُّوَى، جمع صُوَّة وهي: صوت الصدى، أو ما غلُظ وارتفع من الأرض، والحجر يكون علامة في الطريق. (انظر: القاموس المحيط – صور، قوو).

(٩) في ق: الشوى.

د/ فإنْ جُهِلَ حالُ الألفِ؛ أمنقلبةٌ عن واوٍ أو ياءٍ؟ بأنْ لم يكنْ مَعَها شيءٌ مِن العلاماتِ المذكورةِ، فإنْ أُمِيلتْ كُتِبتْ بالياءِ؛ كـمَتَى، وإلَّا بالألفِ.

وإنَّما كَتبوا لدى بالياءِ؛ لانقلابِ ألِفِه ياءً معَ الضميرِ في لَدَيْكَ، وكِلا يُكتبُ بالألفِ إذا لم تُضَفْ[1] إلى مُضمَرٍ؛ لأنَّ ألفَهُ مُنقلبةٌ عن واوٍ عندَ البصريِّينَ[2].

[تمييزُ الواويِّ واليائِيِّ في الحروفِ]

وأمّا الحُروفُ فلم تُكتَبْ مِنها بالياءِ غيرُ بَلَى؛ لإمالةِ ألِفِهِ، وإلى وعَلَى لانقلابِ ألِفِهِما ياءً معَ الضميرِ في: إليْكَ وعليْكَ، وحتّى؛ حملاً على إلى لأنَّها بِمعناها.

---

(١) في ق ود: يضف.

(٢) وخالف في ذلك بعض النحاة كأبي طالب العبدي (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، فرأوا أنها منقلبة عن ياء، فكتبها بالياء أيضاً: كلى. (انظر: لسان العرب- كلا، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٧).

همزةُ الوصلِ ومواضعُها[1]

فصلٌ في الكلامِ على مواضعِ همزةِ الوصلِ مِن الكَلِمِ، وبتمامِهِ[2] تتمُّ المُقدِّمةُ؛ فنسألُ اللهَ تَعالى حُسنَ الخاتِمةِ *لِمؤلِّفِهِ ولِكاتِبِهِ ولِقارئِهِ ولِلمسلمينَ بِمنِّهِ وكرمِهِ*[3].

[ضابطُها]

وهيَ همزةٌ سابقةٌ موجودةٌ في الابتداءِ مفقودةٌ في الدّرجِ.

[علّةُ التسميةِ]

سُمّيتْ بذلكَ لأنَّ المُتكلِّمَ يتوصّلُ بِها إلى النطقِ بالساكنِ. ويُسمِّيها الخليلُ سُلّمَ اللسانِ[4] لذلكَ، وقِيلَ[5]: لِسقوطِها عندَ وصلِ الكلمةِ بما قبلَها.

[أصلها وضبطُها]

ومذهبُ الجمهورِ[6] أنّها زِيدتْ ساكنةً لِما فيهِ مِن تقليلِ الزيادةِ، ثُمَّ لمّا احْتِيجَ إلى تحريكِها حُرِّكتْ بالكسرِ كما هو الأصلُ. وظاهرُ مذهبِ[7] سيبويهِ[8] أنّها زِيدتْ مُتحرِّكةً بالكسرةِ التي هي أعدلُ؛ لأنّا نحتاجُ[9] إلى مُتحرِّكٍ لِسكونِ أوّلِ الكلمةِ، فزيادتُها ساكنةً ليستْ بوجهٍ، قالَهُ التفتازانيُّ، وقد تُفتَحُ تخفيفاً وتُضَمُّ إتباعاً. / ١٠٧ ب /

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ: همزةُ اسم بكسرٍ وضَمٍّ، واسْتٍ، وابنٍ، وابنِمٍ، وابنةٍ، وامرئٍ، وامرأةٍ، وتثنيتهنّ، واثنينِ، واثنتين، والغُلام، وايمُنُ الله في القسم بفتحها أو بكسرٍ في ايُمن، همزةُ وصلٍ، أي: تثبُتُ ابتداءً وتُحذف وصلاً (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣١).

(٢) في ق: وبكلامه.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من ق وع وس.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٧٣.

(٥) قاله الكوفيّون...(انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٧٣، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٧).

(٦) انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٦١.

(٧) في ع: كلام.

(٨) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٤.

(٩) في ق: تحتاج.

[مواضعُها في الكلامِ]

ولا تكونُ في مضارعٍ مُطلقاً، ولا ماضٍ ثلاثيٍّ ولا رباعيٍّ، ولا حرفٍ غيرِ لامِ التعريفِ، ولا اسمٍ غيرَ ما سيجيءُ، بل تكونُ في مواضعَ أشارَ إليها وإلى بيانِ حركةِ الهمزةِ بقولِهِ:

١/ همزةُ اسمٍ مبتدأٌ، خبرُه سيأتِي(١)؛ وأصلُهُ عندَ البصريِّينَ(٢) سِمْوٌ كقِنْوٍ(٣)؛ لتكسيرِهِ على أسماءٍ، وتصغيرِهِ على سُمَيٍّ، حُذِفتْ لامُه للثقلِ بِتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيّةِ عليها، ونُقِلَ(٤) سكونُ الميمِ إلى السينِ؛ لِتعاقُبِ تلكَ الحركاتِ عليها، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزةِ في أوَّلِهِ بِكسرِها وضمٍّ(٥)، وهوَ قليلٌ(٦)، والمجرورُ(٧) في محلِّ نصبٍ على الحالِ.

٢/ وهمزةُ استٍ؛ وهو الدُّبُرُ، أصلُهُ سَتَهٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ ـ لتكسيرِهِ على أَسْتاهٍ، وتصغيرِهِ على سُتَيْهٍ.

٣/ وابنٍ؛ أصلُهُ بَنَوٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ أيضاً ـ؛ لِتكسيرِهِ على أبناءٍ بِوزنِ أَفْعالٍ، حُذِفَتْ لامُهُ تخفيفاً، وسُكِّنَتْ فاؤُهُ لِتكونَ الهمزةُ عِوضاً عنِ المحذوفِ، ثُمَّ أُتِيَ بِها لِلتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ.

---

(١) وهو قوله: همزة وصل. انظر: ص٤٤٠ من هذا الكتاب.

(٢) أما عند الكوفيّون فأصله وَسْمٌ ـ وهو العلامة ـ ثم حذفت منه الفاء، وزيدت همزة الوصل في أوّله عوضاً عن المحذوف، ووزنه إعْل. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى ١/ ٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٣) القِنْوُ ـ بالكسر والضم: الكِياسة، والكِياسةُ: العِذق الكبير. وجمعه: أقناء وقنوان. (انظر: القاموس المحيط ـ قنو، كبس، المعجم الوسيط ـ قنوا).

(٤) في ق: فنُقل.

(٥) في ق: وبضمّ.

(٦) أي: أُسْمٌ.

(٧) المجرور هو بكسرٍ من قول ابن هشام: همزةُ اسمٍ بكسرٍ وضَمٍّ......

٤/ وابْنِم؛ هوُ ابنٌ زِيدتْ فيهِ ميمُ الـمُبالغةِ(١)، سُمِعَ(٢) فحُفِظَ(٣) ولم يُقَسْ عليهِ، ونونُهُ تابِعةٌ لميمِهِ في الإعرابِ كما في امْرِئٍ، وليستِ الميمُ بدلاً مِن اللامِ، كما هِي بدلٌ مِن العينِ في فمٍ؛ لأنَّ ذلكَ يقتضِي سقوطَ الهمزةِ؛ لأنَّها عِوَضٌ.

٥/ وابنةٍ؛ أصلُهُ بَنَوَةٌ كشَجَرَةٍ؛ لأنَّها مؤنَّثةُ ابنٍ، فالتاءُ للتأنيثِ بِخلاف تاءِ بنتٍ وأُختٍ؛ فإنَّها بدلٌ مِن اللامِ لا للتأنيثِ(٤)، لِسكونِ ما قبلَها؛ ولأنَّهُ لو سُمِّيَ بِهما رجلٌ لصُرِفا، وإنَّما اسْتُفيدَ التأنيثُ من صِيغتِهِما.

٦-٧/ وامرئٍ وامرأةٍ؛ أصلُهُما مَرْءٌ ومَرْأةٌ، وهما لغةٌ أخرى سُكِّنَ أوَّلُهُما، ثُمَّ زِيدتْ فيهِ همزةُ الوصلِ ـ وإنْ كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ـ؛ لأنَّ لامَهُما همزةٌ، ويلحقُهُما التخفيفُ؛ فيُقالُ: مَرٌ ومَرَةٌ، فجَرَى(٥) مَجْرى ابنٍ وابنةٍ(٦).

٨/ وتثنيتِهِنَّ ـ أي: السبعةِ المذكورةِ ـ بِخلافِ جَمعِهِنَّ؛ فإنَّ همزاتِهِ همزاتُ قطعٍ.

٩-١٠/ واثْنَيْنِ واثنتَيْنِ؛ أصلُهُما ثَنَيَانِ وثَنَيَتانِ كجَمَلانِ وشَجَرَتانِ؛ لأنَّهُما مِن ثَنَيْتُ(٧)، فحُذِفَتِ اللامُ وأُسكِنتِ الفاءُ، وجِيْءَ بهمزةِ الوصلِ(٨).

---

(١) في ق وع: للمبالغة.

(٢) وهو قول المتلمس:

وهـل لي أمٌ غـيرُها إنْ ذكـرتُها ... أبـى اللهُ إلا أن أكـونَ لهـا ابـنما

(انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٧٦).

(٣) في ق: ليحفظ.

(٤) في المسألة خلاف فمنهم مَن يعتبر التاء فيهما للتأنيث كما ذكره المصنف في ص٤٢٨ من هذا الكتاب، ومنهم مَن يرى بأنَّها عوض عن اللام المحذوفة كما ذكره المصنِّف هنا. (انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٩٢).

(٥) في ق: فجريا.

(٦) بعدها في ع: وبنت.

(٧) قال الفيرزآبادي ثَنَى الشَّيْءَ، كسَعَى: رَدَّ بَعْضَهُ على بَعْضٍ، فَتَثَنَّى وانْثَنَى واثْنَوْنَى: انْعَطَفَ. وأثْناءُ الشَّيْءِ ومَثَانِيهِ: قُواهُ، وطاقاتُهُ، واحِدُها: ثِنْيٌ، بالكسر: ومَثْناةٌ، ويُكْسَرُ. وثِنْيُ الحَيَّةِ، بالكسر: انْثناؤُها، أو ما تَعَوَّجَ منها إذا تَثَنَّتْ، و- من الوادِي: مُنْعَطَفُهُ ج: أثْناءٌ. وشاةٌ ثانِيَةٌ، بَيِّنَةُ الثَّنْيِ، بالكسر: تَثْنِي عُنُقَها لغَيْرِ عِلَّةٍ. والإِثْنانِ: ضِعْفُ الواحِدِ، والـمُؤَنَّثُ: ثِنْتانِ، وأصْلُهُ: ثِنْيٌ، لجَمْعِهِم إيَّاهُ على ثْناءٍ. وثَنَّاهُ تَثْنِيَةً: جَعَلَهُ اثْنَيْنِ. وهذا واحِدٌ فاثْنِهِ: كُنْ ثانِيَهُ. وهو لا يَثْنِي ولا يَثْلِثُ، أي: كَبيرٌ لا يَقْدِرُ أنْ يَنْهَضَ، لا في مَرَّةٍ، ولا في مَرَّتَيْنِ، ولا في الثَّالِثَةِ. (انظر: القاموس المحيط/ ثني).

(٨) سقطت الوصل من ق.

١١/ والغلامِ ونحوِهِ، مِمّا بُدِئَ بلامِ التعريفِ. وكلامِ التعريفِ ميمُهُ في لغةِ /١٠٨أ/ طيِّءٍ وحِمْيَرٍ[١]، واللامُ الموصولةُ والزائِدةُ[٢]. وقد مرَّ[٣] أنَّ الخليلَ يقولُ: إنَّ الهمزةَ أصليّةٌ، وُصِلتْ لكثرةِ الاستعمالِ.

١٢/ وايمُنُ اللهِ؛ بناءً على أنَّهُ مُفرَدٌ لا جمعُ يمينٍ[٤]؛ إذْ لو كانَ جمعاً لم يصحَّ كسرُ همزتِهِ، ولم يُتَصَرَّفْ فيهِ بحذفِ بعضِهِ كما سيأتِي، وهوَ مُشتَقٌّ مِن اليُمْنِ بِمعنى البركةِ، ولا يُستعمَلُ إلّا في القسمِ؛ فإذا قالَ الـمُقْسِمُ: ايمُنُ اللهِ لأفعلنَّ؛ فكأنَّهُ قالَ: بركةُ اللهِ قَسَمِي لأَفعلنَّ.

[اللغاتُ في ايمنُ اللهِ]

والضميرُ في قولِهِ بِفتحِها عائدٌ إلى[٥] الغلامِ وايمُنُ اللهِ، وهوَ واجِبٌ في نحوِ اَلغلامِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، جائِزٌ في اَيْمُنُ بِرُجحانٍ؛ كما قالَ: أو بكسرٍ في اَيْمُنُ [اللهِ][٦]؛ وفيهِ اثنتا عشرةَ[٧] لغةً جمَعَها ابنُ مالكٍ في قولِهِ:

همزَ ايـمُ وايمُـنُ فافتَحْ واكسرَ او إمُ قُلْ ... أوْ قُـلْ مُ أَوْ مُـنُ بالتثليثِ[٨] قـدْ شُـكِلا

وإيْمَـنُ اختِـمْ بـهِ، واللهَ كُـلاًّ أَضِـفْ ... إلـيْهِ في قَـسَـمٍ تَـستوفِ مـا نُقِـلا[٩]

---

(١) هي اللغة المعروفة باسم طمطمانية حمير، ومنه قوله ﷺ: «ليس من امبر أمصيام في امسفر» انظر: ص١٥١ من هذا الكتاب.

(٢) مرّ تفصيل الخلاف في نوع الهمزة في مبحث المعرفة والنكرة. (انظر: ص١٤٨ من هذا الكتاب)

(٣) مثال ما وردت فيه اللام زائدة: اللاتي، ومثال ما وردت فيه اللام موصولة: الضارب (انظر: ص١٣٧ من هذا الكتاب).

(٤) هذا ما ذهب إليه الكوفيّون، لذا اعتبروا همزة (ابن) للقطع. (انظر: لسان العرب - يمن، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٨).

(٥) في ق وع: على.

(٦) زيادة من ق.

(٧) في ق وع: اثنا عشر.

(٨) أي: مُ، مَ، مِ، مُنُ، مَنَ، مِنِ (انظر: لسان العرب لايمن).

(٩) انظر: شرح الشافية الكافية ٢/ ٣٦٥.

همزةُ وصلٍ[1] خبرُ المبتدأِ، ودخولُها في هذهِ الأسماءِ سماعيٌّ، ويطَّردُ قياساً في لامِ التعريفِ وميمِهِ.

١٣/ وفيها[2] ذكرَهُ بقولِهِ[3]: وكذا همزةُ ـ الفعلِ[4] ـ الماضِي المُتجاوِزِ[5] أربعةَ أحرفٍ مِن الخماسيِّ والسداسيِّ همزةُ وصلٍ؛ كـاسْتَخْرَجَ وانْطَلَقَ.

١٤/ وكذا همزةُ أمرِهِ؛ كـاسْتَخْرِجْ وانْطَلِقْ.

١٥/ وهمزةُ مصدرِهِ تبعاً لفعلِهِ، وهوَ مُنحصِرٌ[6] في أحدَ[7] عشرَ بناءً[8]:

أ/ للافْتِعالِ؛ كالاكتسابِ.

ب/ والانْفِعالِ؛ كالانْطِلاقِ[9].

ج/ والاسْتِفعالِ؛ كالاستخراجِ.

د/ والافْعِلاَلِ؛ كالاحْمِرارِ.

هـ/ والافْعِيلالِ؛ كالاحْميرارِ.

---

(١) أصل عبارة ابن هشام: همزةُ اسمٍ.... همزُه وصلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣١).

(٢) أي: ويطّرد دخول همزة الوصل أيضاً.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا همزةُ الماضي المتجاوزِ أربعةَ أحرفٍ كـ استخرجَ، وأمرِهِ، ومصدرِه، وأمر الثلاثي، كـ اُقْتُل، واغزُ، واغزِي - بضمِّهنَّ -، واضربْ وامشُوْا واذهَبْ - بكسرٍ كالبواقي (انظر: شرح قطر الندى ص٣٣١).

(٤) سقطت الفعل من ق.

(٥) في ق ود: المجاوز.

(٦) في ق: وهي منحصرة.

(٧) في ع: إحدى.

(٨) في ق وع: شيئاً.

(٩) بعدها في ع: والانقطاع.

و/ والافعِيعال؛ كالاعْشِيشابِ[1].

ز/ والافعِوَّال؛ كالاجْلِوّاذِ[2].

ح/ والافْعِنْلال؛ كالاقْعِنساسِ[3].

ط/ والافْعِنلاءِ؛ كالاسْلِنقاءِ[4]- مِن مزيدِ الثلاثيِّ.

ي/ والافْعِنْلال؛ كالاحْرِنجامِ[5].

ك/ والافْعِلاّلِ؛ كالاقْشِعرارِ - من مزيدِ الرباعيِّ.

١٦/ وهمزةُ أمرِ الفعلِ الثلاثيِّ؛ إذا كانَ ثانِي مضارِعِهِ ساكناً لفظاً عندَ حذفِ أوَّلِهِ، وإلَّا فلا يَحتاجُ إلى الهمزةِ؛ كما في هَبْ وعُدْ وقُلْ، ويُستَثنى مِن ذلكَ: خُذْ وكُلْ ومُرْ؛ إذْ يصدقُ عليها أنَّ ثانِي مضارِعِها ساكنٌ لفظاً، معَ أنَّهُ لا يَحتاجُ فيها عندَ الأكثرِ[6] إلى الهمزةِ[7]؛ كـاُقْتُلْ واُغْزُ واُغْزِي - بِضمِّهِنَّ[8] - أي: بِضمِّ همزاتِهِنَّ / ١٠٨ ب / مراعاةً لِعَينِ الفعلِ؛ إذْ هِـي مضمومةٌ، وإنْ كانتِ الضمّةُ في الثالثِ[9] مُقدَّرةً، ولا اعتدادَ بعروضِ الكسرةِ فيهِ، معَ أنَّ بعضَهُم جوَّزَ فيهِ كسرَ الهمزةِ[10]، وأصلُهُ اغْزُوِي، فاستُثقِلتِ الكسرةُ على الواوِ، فنُقِلَتْ إلى ما قبلَها، ثُمَّ حُذِفتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنَينِ.

---

(١) أعشبت الأرض واعشوشبت: أنبتت عُشباً. (انظر: القاموس المحيط - عشب).

(٢) الاجلِوّاذ: المضاءُ، والسرعةُ في السير، وذهاب المطر. (انظر: القاموس المحيط- جلوذ).

(٣) اقعنسس الفرسُ: تأخّر ورجعَ إلى الخلف. (انظر: القاموس المحيط- قعس).

(٤) استلقى: نامَ على ظهره. (انظر: القاموس المحيط - سلق).

(٥) حرجَمَ الإبل: ردَّ بعضَها على بعضٍ، واحرنجم الإبلُ: اجتمع بعضها على بعض، وازدحموا. (انظر: القاموس المحيط ـ حرجم).

(٦) في د: الأكثرين.

(٧) سقطت إلى الهمزة من ق.

(٨) في ع: فبضمهن.

(٩) أي: اُغزِي.

(١٠) أي: اِغزِي.

واضْرِبْ وامْشُوْا واذْهَبْ بكسرٍ - أي كسرِ همزاتِهِنَّ[1] - وجوباً؛ مراعاةً لِعينِ الفعلِ في الأوّلِ، وكذا في الثاني؛ إذ ضمّةُ شينِهِ عارضةٌ، وأصلُهُ إمْشِيُوْا، فاستُثْقِلتِ الضمّةُ على الياءِ، فنُقِلَتْ إلى الشينِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وأمّا الثالثُ فإنَّما تركوا فيهِ المراعاةَ، وأوجبُوا فيهِ الكسرةَ؛ لِئلاّ يلتبسَ بالمضارعِ المبدوءِ بالهمزةِ حالةَ الوقفِ.

وفُهِمَ مِن المثلِ أنَّ الهمزةَ في الأمرِ مِن الثلاثيِّ لِلوصلِ، سواءٌ أكانَ عينُ مضارِعِهِ مفتوحةً أم مضمومةً أم مكسورةً[2]؟ وأنّهُ لا اعتدادَ بعروضِ الكسرِ أو الضمِّ كالباقِي - أي: كما يجبُ الكسرُ في الباقِي - مِن الفعلِ الماضِي الـمُتجاوِزِ أربعةَ أحرفٍ، ومصدرِهِ واستٍ واثنينِ[3] وما بينَهُما مِن الأسماءِ الـمُتقدِّمةِ.

[اجتماعُ همزةِ الاستفهامِ وهمزةِ الوصلِ]

وإذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصلِ، حُذِفَتْ همزةُ الوصلِ[4]؛ للاستغناءِ عنْها ما لم تكُن مفتوحةً، فتُبْدَلُ ألفاً على الأفصحِ[5]؛ نحوَ: آلحسنُ عندَكَ؟ وآيمنُ اللهِ يمينُكَ؟ لِئلاّ يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ؛ لاتِّحادِ حركتِها وحركةِ همزةِ الاستفهامِ.

---

(١) في ق: همزتهنّ.

(٢) سقطت أم مكسورة من ق.

(٣) بعدها في ع: واثنتين.

(٤) كقوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ - سورة الصافات: ١٥٣ - وأصلها: أإصطفى، فلما اختلفت حركة همزة الاستفهام وحركة همزة الوصل ارتفع اللبس وحُذفت همزة الوصل.

(٥) ومن غير الأفصح جعل همزة الوصل بين بين، كقول المثقب العبدي:

أألخيرُ الذي أنا أبتغيه ... أمِ الشرُّ الذي هو يبتغيني

(انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٦٨).

كلمة الختام

ولْيَكُنْ هذا آخِرَ ما أردْنا إيرادَه على هذهِ المقدّمةِ.

والمسئولُ مِن فضلِ مَنِ اطَّلَعَ فيهِ على خَلَلٍ أنْ يُبادِرَ إلى إصلاحِهِ؛ إنْ لم يُمكنِ[1] الجوابُ عنهُ على وجهٍ حسنٍ؛ *ليكونَ مِمّنَ يدفعُ السيئةَ[2] بالتي هيَ أحسنُ*[3]، لكنْ بعدَ مَطالعتِهِ في ذلكَ ما يتحقَّقُ بِهِ الخللُ، وبعدَ مشاورتِهِ في ذلكَ أهلَ فنِّهِ؛ فإنَّ واضعَهُ مُعترِفٌ بِقِصَرِ الباعِ وكثرةِ الزللِ، ولولا طمعُهُ في أنْ يكونَ مِن الثلاثةِ التي[4] إذا ماتَ ابنُ آدمَ انقطعُ عملُه إلَّا مِنها؛ ما كَشَفَ فضائِحَهُ ولا / ١٠٩ أ / عرَّضَ نفسَهُ لتكليمِ الألسنةِ الجارحةِ.

والحمدُ للهِ الذي هدانا لِهذا، وما كُنّا لِنهتديَ لولا أنْ هدانا اللهُ، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[5][6].

---

(١) في ق: يكن.

(٢) سقطت السيئة من ع وس ود.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٤) في ق: الذين.

(٥) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٦) جاء بعدها في ع: تمَّ الكتاب بعون الله الملك الوهّاب سنة ٩٩٩هـ.، وهذه خاتمة نسخة ع.

قالَ(1) مؤلِّفُهُ ـ رَحِمَهُ اللهُ وغفرَ لَهُ ولجميعِ المُسلمينَ ـ: وكانَ الفراغُ مِن تعليقِهِ يومَ الإثنينِ ثالثَ عشرَ رجبَ الفردَ سنةَ ٩٢٤ ـ أحسنَ اللهُ عاقبتَها ـ على يدِ مُؤلِّفِهِ الفقيرِ إلى اللهِ تَعالَى عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ الفاكِهِيِّ المكيِّ الشافعيِّ، غَفَرَ اللهُ لهُ ولجميعِ المُسلمينَ. آمينَ.

وكانَ الفراغُ مِن نسخِهِ نهارَ الإثنينِ، غُرّةَ شهرِ شعبانَ المُباركِ، سنةَ ١١٠٧، على يدِ أفقرِ العبادِ وأحوجِهِم إلى اللهِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ، ولوالدَيْهِ، ولِمَنْ قرأَ فيهِ، واطَّلَعَ على النقصِ، ودعا له بالمغفرةِ ـ آمينَ ـ ولِصاحِبِهِ، ولجميعِ المُسلمينَ. آمين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

---

(١) سقطت هذه الفقرة حتى نهاية الكتاب في ع وس ود، وجاءت خواتيم هذه النسخ كما يلي:

١/ في نسخة ق:

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وكتبها بيده الفانية العبد الحقير، المعترف بالذنب والتقصير، الراجي عفو ربه الكريم، وشفاعة سيد المرسلين، عبد السلام بن علي بن محمد الدهنة، الشافعيّ مذهباً القادريّ طريقة، زيّنه الله باتّباع أهل الحقائق، ونظمه في سلك أرباب الدقائق، بجاه خلاصة الخلائق، وختم له بالإحسان، وعامله بالفضل والامتنان، إنه حنّان منّان، سلطان ريّان، رحيم رحمان، وفتح عليه بالعلم النافع الرافع الخالص من سائر الكدورات، اللهم امنن عليّ بذلك يا عالم الخفيّات، وتوصّلت في حصول ذلك بجاه سيّد البريّات، وخلاصة الخلاصات، بحر أنوارك، ومعدن أسرارك، وبإخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين، آمين آمين آمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

وكملت نهار السبت في أوائل شهر صفر المبارك من شهور سنة ألف ومائة واثنين وعشرين.

٢/ في نسخة س:

وكان الفراغ من تمام هذه النسخة على ما وجدناه فيها صبيحة يوم السبت، خامس والعشرون من جمادى الثانية سنة ١١٥٣ ألف ومائة وثلاثة وخمسين، على يد الفقير الحقير، صاحب التقصير، الغريق في بحر الذنوب والخطايا، الذي إذا حضر لم يُعدّ، وإذا غاب لم يُفقد، سرحان بن عبد الخضر الديلمي، غفر الله لهما ذنوبهما ما تقدّم وما تأخّر إنّه غفور رحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على خير خلقه، وأفضل أنبيائه ورسله، محمد المبعوث حقّاً، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الأكرمين، صلاة دائمة لا انقطاع لها، تترى ما دامت السماوات والأرض.

تمّ وكمل بعون الله وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين، تم.

٣/ في نسخة د:

قالَ مؤلِّفُهُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: كانَ الفراغُ يومَ الإثنينِ ثالثَ عشرَ رجبَ الفردَ سنةَ أربعة وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه.

وكانَ الفراغُ مِن تعليق هذه النسخةِ المباركة نهارَ الخميس من العشر الأواخر من شهر رجب الفرد من عام ١٠٥٨هـ، أحسن الله ختامها وغفر لكاتبها ومستكتبها ولوالديها...آمين.

ملحق بـ «متن قطر الندى وبل الصدى»

للعلامةِ جمالِ الدين محمدِ بنِ يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ

(٧٠٨-٧٦١ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة قول مفرد. وهي اسم وفعل وحرف.

فأما الاسم فيعرف بأل كـ(الرجلِ) وبالتنوينِ كـ(رجلٍ) وبالحديثِ عنه كتاءِ (ضربتُ).

وهو ضربان: مُعْرَبٌ وهو ما يَتَغَير أواخرُه بسبب العواملِ الداخلةِ عليه كـ(زيدٍ)؛ ومَبْنِيٌّ وهو بخلافه، كـ(هؤلاءِ) في لُزُوم الكسر، وكذلك حذامِ وأمسِ في لغة الحجازيِّينَ، وكـ(أحدَ عشرَ) وأخواتِه في لزوم الفتح، وكقبلُ وبعدُ وأخواتِها في لزوم الضَّمِّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ، وكمنْ وكمْ في لزوم السُّكون وهو أصل البناء.

وأما الفعل فثلاثة أقسام:

ماضٍ. ويُعْرَف بتاءِ التأنيث الساكنةِ. وبناؤه على الفتح كضربَ، إلا مع واوِ الجماعة فيُضَمُّ كـ(ضربُوا)، والضميرِ المرفوعِ المتحركِ فيُسَكَّنُ كـ(ضربْتُ). ومنه نِعم وبِئس وعسى وليس في الأصح.

وأمرٌ. ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياءَ المخاطَبَةِ. وبناؤه على السكون كـ(اضربْ)، إلا المعتلَّ فعلى حذف آخره كـ(اغزُ واخشَ وارمِ)، ونحوَ قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون. ومنه هلمَّ في لغة تميم، وهاتِ وتعالَ في الأصح.

ومضارعٌ. ويعرف بلم. وافتتاحُه بحرفٍ من نَأَيْتُ، نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم. ويُضَمُّ أولُه إن كان ماضِيه رُباعياً كـ(يُدحرج ويُكرم)، ويفتح في غيره كـ(يَضرب ويَستخرج). ويسكن آخره مع نونَ النِّسوة نحو يتربصْنَ وإلا أن يعفونَ، ويُفْتَحُ مع نون التوكيد المباشرةِ لفظاً وتقديراً نحو لينبذَنَّ، ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقومُ زيدٌ ولا تتبعانِّ لتبلَوُنَّ فإما تَرَيِنَّ ولا يصدُّنَّك.

وأما الحرفُ، فيعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، نحوُ هل وبل. وليس منه مهما وإذما، بل ما المصدريةُ ولما الرابطةُ في الأصح. وجميع الحروف مبنية.

والكلام لفظ مفيد. وأقل ائتلافه من اسمينِ كـ(زيدٌ قائمٌ)، أو فعل واسم كـ(قامَ زيدٌ).

فصلٌ: أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل نحو (زيدٌ يقومُ) و (إن زيداً لن يقومَ)، وجرٌّ في اسم نحو (بزيدٍ)، وجزمٌ نحو (لم يقمْ).

فَيُرْفَعُ بضمة، وينصب بفتحة، ويجر بكسرة، ويجزم بحذف حركة، إلا:

الأسماءَ الستة، وهي أبوه وأخوه وحموها وهَنُوه وفوه وذو مال، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَب بالألف وتُجر بالياء. والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ.

والمثنى كالزيدان فيرفع بالألف، وجمعَ المذكر السالمَ كالزيدونَ فيرفع بالواو، ويُجَرَّانِ وينصبان بالياء. وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، وكذا اثنان واثنتان مطلقاً وإن رُكِّبَا. وأُوْلُو وعِشْرُون وأخواتُه وعالَمونَ وأَهْلُونَ ووابِلونَ وأَرَضُونَ وسِنُونَ وبابُه وبَنُونَ وعِلِّيُّونَ وشِبْهُهُ كالجمعِ.

وأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ وما سُمِّيَ به منهما فينصب بالكسرة، نحو خلق السمواتِ، واصطفى البناتِ.

وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحوَ (بأفضلَ منه)، إلا مع أَل نحوُ (بالأفضلِ) أو بالإضافة نحوُ (بأفضلِكم).

والأمثلةَ الخمسةَ، وهي تَفعلانِ وتَفعلونَ بالياء والتاء فيهما، وتفعلينَ، فترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحو (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا).

والفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزم بحذف آخره، نحوَ (لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ).

فصل: تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحو (غلامي والفتى) ويسمى مقصوراً، والضمةُ والكسرةُ في نحو (القاضي) ويسمى منقوصاً، والضمةُ والفتحةُ في نحو (يخشى)، والضمةُ في نحو (يدعو ويقضي). وتظهر الفتحةُ في نحو (إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ).

فصلٌ: يُرْفَعُ المضارعُ خالياً من ناصب وجازم نحوُ (يقومُ زيد).

وينصب بـ(لنْ) نحوُ (لن نبرحَ)، وبـ(كَيْ) المصدريةِ نحوُ (لكَيْلا تأسوا)، وبـ(إِذَنْ) مصدرةً وهو مستقبلٌ متصلٌ أو منفصلٌ بقَسَمٍ نحوُ (إذن أكرمَك) و (إذن - والله - نرميَهم بحرب)، وبـ(أَنْ) المصدريةِ ظاهرةً نحو أن يغفرَ لي، ما لم تسبق بعِلْمٍ نحو (علم أن سيكونُ منكم مرضى)؛ فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فوجهانِ نحو (وحسبوا أن لا تكونَ فتنةٌ)، ومضمرةً جوازاً بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسم خالص نحو (ولُبْسُ عباءة وتقرَّ عيني)، وبعد اللامِ نحو (لِتبينَ للناس) إلا في نحوِ (لئَلا يعلم) (لِئَلا يكونَ للناس) فَتَظْهَرُ لا غيرُ، ونحوُ (وما كان الله لِيعذبَّهم) فتُضْمَرُ لا غيرُ، كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو

(حتى يرجعَ إلينا موسى)، وبعد أو التي بمعنى إلى نحو (لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعب أو أدركَ المنى) أو التي بمعنى إلا نحو (وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تستقيما)، وبعدَ فاءِ السببيةِ أو واوِ المعيةِ مسبوقَتَيْنِ بنفي مَحْضٍ أو طلبٍ بالفعل نحوُ (لا يُقضى عليهم فَيموتوا) (ويعلمَ الصابرين) (ولا تطغوا فيه فيحلَّ) و (لا تأكلِ السمك وتشربَ الحليب).

فإن سَقَطَتِ الفاءُ بعد الطلب وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ نحوُ قولِه تعالى: (قل تعالوا أتلُ). وشرطُ الجزم بعد النهي صحةُ حلولِ إنْ لا محلَّه نحوُ (لا تدنُ من الأسد تسلمْ)، بخلاف يأكلُك.

ويجزم أيضاً بلَمْ نحو (لم يلدْ ولم يولدْ)، ولَمَّا نحو (لما يقضِ)، وباللام ولا الطلبيتَيْنِ،نحو (لِينفقْ، لِيقضِ، لا تشركْ، لا تؤاخذْنا).

ويَجْزِمُ فعلينِ إنْ وإذْ وإذْما وأَيٌّ وأينَ وأنى وأيانَ ومتى ومهما ومَنْ وما وحَيْثُمَا نحو (إنْ يشأْ يُذهبْكم) (من يعملْ سوءاً يُجزَ به) (ما ننسخْ من آية أو ننسِها نأتِ بخير منها). ويسمى الأول شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً، وإذا لم يَصْلُح لمباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء نحوُ (وإن يمسسْك بخير فَهو على كل شيء قدير)، أو بإذا الفُجَائِيةِ نحوُ (وإن تُصبْهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنَطون).

فصل: الاسم ضربان: نكرة، وهو ما شاع في جنسٍ موجودٍ كـ(رجل) أو مقدرٍ كـ(شمس).
ومعرفةٌ وهي ستةٌ:

الضميرُ وهو ما دل على متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ. وهو إما مُسْتَتِرٌ كالمقدر وجوباً في نحو (أقومُ) و (تقومُ) أو جوازاً في نحوِ (زيد يقوم)، أو بارزٌ وهو إما متصلٌ كـ(تاء) (قمتُ) وكافِ (أكرمُكَ) وهاءِ (غلامِهِ)، أو منفصلٌ كـ(أنا وأنتَ وإيايَ). ولا فصلَ مع إمكانِ الوصلِ، إلا في نحوِ الهاء من (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و (ظَنَنْتُكَهُ) و (كُنْتَهُ) برجحان.

ثم العَلَمُ إما شخصيٌّ كـ(زيدٍ) أو جنسيٌّ كـ(أسامةَ)، وإما اسمٌ كما مثلنا أو لقب كـ(زينِ العابدينَ) و (قُفَّةَ) أو كُنْيَةٌ كـ(أبي عمرو) و (أمِّ كلثومٍ). ويُؤَخَّر اللقبُ عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفْرِدَ كـ(سَعِيدِ كُرْزٍ).

ثم الإشارةُ. وهي ذَا للمذكر، وذِي وذِهِ وتِي وتِهِ وتَا للمؤنث، وذانِ وتانِ للمثنى بالألف رفعاً وبالياء جَرّاً ونصباً، وأُوْلاءِ لجمعِهما. والبعيدُ بالكاف مجردةً من اللام مطلقاً أو مقرونةً بها، إلا في المثنى مطلقاً وفي الجمع في لغة من مدَّهُ وفيما تقدَّمَتْهُ هَا التنبيهِ.

ثم الموصولُ. وهو الذي والتي، واللذان واللتان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، ولجمع المذكر الذين بالياء مطلقاً والألى، ولجمع المؤنث اللائي واللاتي، وبمعنى الجميع مَنْ ومَا وأيُّ، وألْ في وصفٍ صريحٍ لغير تفضيلٍ كالضاربِ والمضروبِ، وذو في لغة طيٍّ، وذا بعدَ مَا أو مَنْ الاستفهاميَّتَيْنِ. وصِلةُ أل الوصفُ، وصِلَة غيرِها إما جملةٌ خبريةٌ ذاتُ ضميرٍ طبقٍ للموصول يسمى عائداً، وقد يحذف نحو (أَيُّهم أَشَدُّ) (وما عَمِلَته أيديهم) (فاقضِ ما أنت قاضٍ) (ويشرب مما تشربون)، أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامانِ متعلقانِ بـ(اِسْتَقَرَّ) محذوفاً.

ثم ذو الأداة، وهي أل عند الخليل وسِيبَوَيْهِ، لا اللامُ وحدَها خلافاً للأخفش. وتكون للعَهْدِ نحو (في زجاجةٍ الزجاجةُ) و (جاء القاضي)، أو للجنس كـ(أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ) (وجعلنا من الماءِ كل شيء حيٍّ)، أو لاستغراق أفرادِه نحو (وخُلِق الإنسانُ ضعيفاً) أو صفاتِه نحو (زيدٌ الرجلُ). وإبدالُ اللام ميماً لغةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

والمضافُ إلى واحد مما ذكر. وهو بحسب ما يضاف إليه، إلا المضافَ إلى الضمير فكالعَلَمِ.

بابٌ: المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ، كـ(اللهُ ربُّنا) و (محمدٌ نبيُّنا).

ويقع المبتدأُ نكرةً إن عمَّ أو خصَّ، نحوُ (ما رجلٌ في الدار) و (أَإِلَهٌ مع الله) (ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك) و (خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ الله).

والخبرُ جملةٌ لها رابطٌ كـ(زيدٌ أبوه قائمٌ) و (لباسُ التقوى ذلك خير) و (الحاقةُ ما الحاقةُ) و (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، إلا في نحو قل هو اللهُ أحدٌ، وظرفاً منصوباً، نحو (والركبُ أسفلَ منكم) وجاراً ومجروراً كـ(الحمدُ لله ربِّ العالمين) وتعلقُها بـ(مستقِرّ) أو (استقرّ) محذوفتينِ.

ولا يخبر بالزمان عن الذات، والليلةُ والهلالُ متأولٌ. ويغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ مُعْتَمِدٍ على استفهامٍ، أو نفيٍ، نحو (أقاطنٌ قومُ سلمى) و (ما مضروبٌ العَمْرَانِ).

وقد يتعدد الخبر، نحو (وهو الغفورُ الودودُ). وقد يتقدمُ، نحو (في الدار زيدٌ) و (أين زيدٌ).

وقد يُحذَف كلٌّ من المبتدإ والخبر نحو (سلامٌ قومٌ منكرونَ) أيْ عليكم أنتم. ويجب حذفُ الخبر قبلَ جوابَيْ لَوْلا والقسمِ الصريحِ والحالِ الممتنعِ كونُها خبراً، وبعد الواو المصاحبةِ الصريحةِ، نحو (لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين) و (لَعَمْرُكَ لأفعلَنّ) (وضَرْبِي زيداً قائماً) و (كلُّ رجل وضَيعَتُهُ).

بابٌ: النواسخ لِحكم المبتدإ والخبر ثلاثةُ أنواع:

أحدُها كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات ومازال وما فَتِئ وما انْفَكَّ وما بَرِحَ وما دام، فيرفَعْنَ المبتدأ اسماً لهن وينصبْنَ الخبرَ خبراً لهن نحو (وكان ربُّك قديراً). وقد يتوسط الخبرُ نحو (فليسَ سواءً عالمٌ وجهولٌ). وقد يتقدمُ الخبرُ إلا خبرَ دام وليس.

وتختص الخمسةُ الأول بمرادَفَةِ صار، وغيرُ ليس وفَتِئَ وزال بجواز التمامِ - أيْ الاستغناءِ عن الخبر - نحو (وإن كان ذو عسرة فنظرةٌ إلى ميسرة) (فسبحانَ الله حين تمسون وحين تصبحون) (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض)، وكان بجواز زيادتِها متوسطةً نحو (ما كان أحسنَ زيداً) وحذفِ نونِ مضارعها المجزومِ وصْلاً إن لم يلقَها ساكنٌ ولا ضميرُ نصبٍ متصلٌ، وحذفِها وحدَها معوَّضاً عنها ما في مثل (أمَّا أنت ذا نفر) ومع اسمها في مثل (إنْ خيراً فخيرٌ) و (التَمِسْ ولو خاتَماً من حديد).

وما النافيةُ عند الحجازيِّينَ كليس إن تقدم الاسمُ، ولم يُسْبَقْ بـ(إن) ولا بمعمولِ الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا اقترنَ الخبرُ بإلا، نحو (ما هذا بشراً). وكذا لا النافيةُ في الشعر بشرط تنكير معمولَيْها نحو (تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ بما قضى اللهُ واقياً).

ولاتَ لكنْ في الحين. ولا يُجْمع بين جزأَيْها، والغالبُ حذفُ المرفوع نحو (ولاتَ حينَ مناصٍ).

الثاني إنّ وأنّ للتأكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأن للتشبيه أو الظن، وليت للتمني، ولعل للتَّرَجِّي أو الإشفاق أو التعليل. فينصِبْنَ المبتدأ اسماً لهن، ويرفعْنَ الخبرَ خبراً لهن، إن لم تقترن بهن ما الحرفيةُ نحوُ (إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ) إلا ليت فيجوز الأمران، كإنْ المكسورة مخففةً.

فأما لكنْ مخففةً فتُهْمَل. وأما أنْ فتَعمَل، ويجب في غير الضرورة حذفُ اسمها ضميرِ الشأن، وكونُ خبرها جملةً مفصولةً - إن بُدِئَتْ بفعلٍ مُتَصَرِّفٍ غيرِ دعاءٍ - بـ(قد أو تنفيس أو نفي أو لو). وأما كأنْ فتعمل، ويَقِل ذكرُ اسمها، ويُفصَل الفعل منها بـ(لم أو قد).

ولا يَتَوَسط خبرُهن إلا ظرفاً أو مجروراً نحوُ (إنّ في ذلك لعبرةً) (إنّ لدينا أنكالاً).

وتُكْسَر إنَّ في الابتداء نحو (إنا أنزلناه في ليلة القدر)، وبعد القسم نحوُ (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه)، والقول نحو (قال إني عبد الله)، وقبل اللام نحو (والله يعلم إنك لَرسوله). ويجوز دخولُ اللام على ما تأخر من خبر إنَّ المكسورةِ، أو اسمها، أو ما توسط من معمول الخبر، أو الفصل. ويجب مع المخففة إن أُهْمِلَتْ ولم يظهر المعنى.

ومثلُ إنَّ لا النافيةُ للجنس. لكنْ عملُها خاصٌّ بالمُنَكَّراتِ المتصلةِ بها، نحوُ (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ) و (لا عشرينَ درهماً عندي).

وإن كان اسمُها غيرَ مضاف ولا شِبْهَهُ بُنِيَ على الفتح في نحو (لا رجلَ) و (لا رجالَ)، وعليه أو على الكسر في نحو (لا مسلماتِ)، وعلى الياء في نحو (لا رجلَيْنِ) و (لا مسلمِيْنَ). ولك في نحو (لا حولَ ولا قوةَ) فتحُ الأولِ، وفي الثاني الفتحُ والنصبُ والرفعُ، كالصفة في نحو (لا رجلَ ظريفٌ) ورفعُه فيمتنع النصبُ. وإن لم تُكَرَّر لا، أو فُصِلَتِ الصفةُ، أو كانت غيرَ مفردة، اِمْتنعَ الفتحُ.

الثالثُ ظَنَّ ورأى وحَسِب ودَرَى وخال وزَعَمَ ووجد وعلم القلبياتُ. فتنصبهما مفعولَيْنِ، نحوُ (رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ).

ويُلغَيْنَ برجحان إن تأخرْنَ نحو (القومُ في أَثَري ظننتُ)، وبمساواة إن توسطنَ نحو (وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمَ و الخَوَرَا).

وإن وليَهن ما أو لا أو إنْ النافياتُ، أو لامُ الابتداءِ أو القسمُ أو الاستفهامُ بطَل عملُهن في اللفظ وجوباً، وسُمِّيَ ذلك تعليقاً، نحو (لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبينِ أَحْصى).

بابٌ: الفاعل مرفوعٌ كـ(قامَ زيدٌ) و (مات عمرٌو). ولا يتأخر عاملُه عنه.

ولا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، بل يقال (قام رجلانِ، ورجالٌ، ونساءٌ) كما يقال (قام رجلٌ). وشذ (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ) (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم).

وتلحقه علامةُ تأنيثٍ إن كان مؤنثاً كـ(قامتْ هندٌ) و (طلعت الشمسُ). ويجوز الوجهانِ في مجازيِّ التأنيثِ الظاهرِ نحو (قد جاءتكم موعظةٌ من ربكم)، وفي الحقيقيِّ المنفصلِ نحو (حَضَرَتِ القاضيَ امرأةٌ) والمتصلِ في باب نعم وبئس نحو (نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ)، وفي الجمع نحو (قالتِ الأعرابُ) إلا جمعَيِ التصحيحِ فَكَمُفردَيْهما نحو (قام الزيدون) و (قامتِ الهنداتُ). وإنما امتنع في النثر (ما قامتْ إلا هندٌ) لأن الفاعلَ مذكرٌ محذوفٌ، كحذفه في نحو (أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبةٍ يتيماً) و (قضي الأمر) و (أسمع بهم وأبصر)، ويمتنع في غيرهن.

والأصل أن يليَ عامِلَه. وقد يتأخر جوازاً نحوُ (ولقد جاء آلَ فرعونَ النذرُ) وكما أتى ربَّه موسى على قدر، ووجوباً نحوُ (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه) و (ضربني زيدٌ). وقد يجب تأخير المفعول كـ(ضربت زيداً) و (ما أحسنَ زيداً) و (ضرب موسى عيسى)، بخلافِ (أرضَعَتِ الصغرى الكبرى). وقد يتقدم على العامل جوازاً نحوُ (فريقاً هدى)، ووجوباً نحو (أيّاً ما تدعو).

وإذا كان الفعل نعمَ أو بئسَ فالفاعل إما مُعَرَّفٌ بأل الجنسيةِ نحوُ (نعم العبد)، أو مضافٌ لما هي فيه نحوُ (ولَنِعْم دارُ المتقين)، أو ضميرٌ مستترٌ مُفَسَّرٌ بتمييز مطابقٍ للمخصوص نحوُ (بئس للظالمين بدلاً).

بابُ النائب عن الفاعل: يُحْذَفُ الفاعلُ فينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعولٌ به، فإن لم يوجدْ فما اختص وتَصَرَّفَ من ظرف، أو مجرور، أو مصدر. ويُضَم أولُ الفعل مطلقاً. ويشاركه ثانِي نحوِ تُعُلِّمَ، وثالثُ نحوِ انْطُلِق. ويُفتَح ما قبلَ الآخر في المضارع، ويُكْسَر في الماضي. ولك في نحو قال وباع الكسرُ مُخْلَصاً ومُشَمّاً ضَمّاً والضمُّ مخلصاً.

بابُ الاشتغال: يجوز في نحو (زيداً ضربتُه) أو (ضربتُ أخاه) أو (مررتُ به): رفعُ زيدٍ بالابتداء؛ فالجملةُ بعدَه خبرٌ، ونصبُه بإضمار (ضربتُ) و (أَهَنْتُ) و (جاوزت) واجبةَ الحذفِ؛ فلا موضعَ للجملة بعدَه. ويترجح النصب في نحوِ (زيداً اضرِبْهُ) لِلْطَّلَبِ - ونحوُ (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما) مُتَأَوَّلٌ - وفي نحوِ (والأنعامَ خلقها لكم) للتناسب، ونحوِ (أبشراً منا واحداً نَتَّبِعُه) (وما زيداً رأيتُه) لغلبة الفعل. ويجب في نحو (إنْ زيداً لَقِيتَه فأكرمْه) و (هَلَّا زيداً أكرمته) لوجوبه. ويجب الرفعُ في نحو (خرجْتُ فَإذا زيدٌ يضربه عمرٌو) لامتناعه. ويستويانِ في نحوِ (زيدٌ قام أبوه) و (عمرٌو أكرمْتُه) للتكافؤ. وليس منه (وكل شيء فعلوه في الزبر) و (أَزَيْدٌ ذهبَ به).

بابٌ في التنازع: يجوز في نحو (ضربني، وضربْتُ زيداً) إعمال الأول - واختاره الكوفيون - فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني - واختاره البصريون - فيُضمَر في الأول مرفوعُه فقط، نحو (جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخِلاءَ). وليس منه (كَفَانِي - ولَمْ أطلب - قليلٌ من المال) لفساد المعنى.

بابٌ: المفعولُ منصوب. وهو خمسة:

المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ(ضربت زيداً).

ومنه المُنادَى، وإنما يُنْصَب مضافاً كـ(يا عبد الله)، أو شبيهاً بالمضاف كـ(يا حسناً وجهه) و (يا طالعاً جبلاً) و (يا رفيقاً بالعباد)، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي). والمفردُ المعرفةُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به، كـ(يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ) و (يا رجلُ) لِمُعَيَّنٍ.

فصلٌ: وتقول: (يا غلامُ) بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف. و: (يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، ويا ابن أُمَّ، ويا ابنَ عمَّ) بِفَتْحٍ وكَسْرٍ. وإلحاقُ الألف أو الياء للأولينِ قبيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ.

فصلٌ: ويجري ما أُفرِد أو أُضِيف مقروناً بأل مِنْ نعتِ المبنيّ وتأكيدِه وبيانِه ونَسَقِه المقرونِ بأل على لفظه أو محله، وما أضيف مجرداً على محله، ونَعْتُ أيّ على لفظه، والبدلُ والنَسَقُ المُجَرَّدُ كالمنادى المستقلّ مطلقاً. ولك في نحو (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتُ) فتحُها أو ضمُّ الأول.

فصلٌ: ويجوز تَرْخِيمُ المنادى المعرفةِ، وهو حذفُ آخره تخفيفاً. فذو التاء مطلقاً كـ(يا طلحُ) و (يا ثُبُ). وغيره بشرط ضَمِّه، وعَلَمِيَّتِه، ومجاوزته ثلاثةَ أحرفٍ كـ(يا جعفُ) ضماً وفتحاً. ويُحْذَف من نحو (سليمانَ ومنصورٍ ومسكينٍ) حرفانِ، ومن نحو مَعْدِيْكَرِبَ الكلمةُ الثانيةُ.

فصلٌ: ويقول المستغيثُ: (يَالَـله للمسلمينَ) بفتح لام المستغَاث به، إلا في لام المعطوفِ الذي يتكرر معه يا، ونحوُ (يا زيدُ لعمرٍو) و (يا قومِ للعجبِ العجيبِ). والنادب: (وا زيدَا، وا أميرَ المؤمنينَا، وا رأسَا) ولك إلحاق الهاء وقفاً.

والمفعولُ المطلقُ، وهو المصدرُ الفَضْلَةُ المُتَسَلِّطُ عليه عاملٌ من لفظه كـ(ضربْتُ ضرباً)، أو معناه كـ(قعدت جلوساً). وقد ينوب عنه غيره كـ(ضربتُه سوطاً) (فاجلدوهم ثمانينَ جلدةً) (فلا تميلوا كلَّ المَيْل) (ولو تَقَوَّلَ علينا بعض الأقاويل).

وليس منه (فكلا منها رغداً).

والمفعولُ له، وهو المصدر المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً، كـ(قمْتُ إجلالاً لك). فإن فَقَدَ المُعَلِّلُ شرطاً جُرَّ بحرف التعليلِ، نحو (خَلَقَ لكم) (وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ) و (فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثيابَها).

والمفعولُ فيه، وهو ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى في مِنَ اسمِ زمانٍ كـ(صُمْتُ يومَ الخميس، أو حِيناً، أو أسبوعاً)، أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ، وهو الجهاتُ السُتُّ كالأَمامِ والفوق واليمين وعكسِهِنَّ، ونحوِهنَّ كـ(عندَ ولدى)، والمقاديرُ كالفرسخِ، وما صيغ من مصدرِ عاملِه كـ(قعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ).

والمفعولُ مَعَهُ، وهو اسمٌ فَضْلَةٌ بعدَ واوٍ أريد بها التنصيصُ على المعية مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه ومعناه، كـ(سرت وَالنيلَ) و (أنا سائر والنيلَ). وقد يجب النصبُ، كقولك: (لا تنهَ عن القبيح وإتيانَه)، ومنه (قمت وزيداً) و (مررت بك وزيداً) على الأصح فيهما. ويترجح في نحو قولك: (كن أنت وزيداً كالأخ). ويضعف في نحو (قام زيدٌ وعمرٌو).

بابُ الحال: وهو وَصفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيفَ، كـ(ضربت اللص مكتوفاً). وشرطُها التنكير، وصاحبِها التعريفُ أوالتخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو (خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون) (في أربعة أيام سواءً للسائلين) (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) (لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ).

والتمييزُ هو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات. وأكثر وقوعِه بعد المقاديرِ كـ(جَرِيبٍ نخلاً، وصاعٍ تمراً، ومَنَوَيْنِ عسلاً) والعددِ نحوِ (أحدَ عشرَ كوكباً) إلى تسعٍ وتسعينَ، ومنه تمييزُ كَمِ الاستفهاميةِ نحوُ (كَمْ عبداً ملكتَ؟). فأما تمييز الخبريةِ فمجرورٌ، مفردٌ كتمييز المئةِ وما فوقَها، أو مجموعٌ كتمييز العشرةِ وما دونها. ولك في تمييز الاستفهاميةِ المجرورةِ بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ. ويكون التمييزُ مفسِّراً للنسبة مُحَوَّلاً كـ(اشتعل الرأس شيباً) (وفجرنا الأرض عيوناً) (وأنا أكثر منك مالاً)، أو غيرَ مُحَوَّلٍ نحوَ (امتلأ الإناء ماءً).

وقد يؤكِّدان نحوُ (ولا تعثَوْا في الأرض مفسدين) وقولِه: (من خير أديانِ البرية ديناً)، ومنه (بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً) خلافاً لِسِيبَوَيْهِ.

والمستثنى بـ(إلا) من كلامٍ تامٍّ موجَبٍ نحو (فشربوا منه إلا قليلاً منهم). فإن فقد الإيجاب تَرَجَّحَ البدلُ في المتصل نحو (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) والنصبُ في المنقطع عند بني تميمٍ - ووجب عند الحجازيين - نحو (ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظن)، ما لم يتقدم فيهما فالنصبُ، نحوُ قوله: (وما لي إلا آلَ محمد شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ)، أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو (وما أمْرُنا إلا واحدةٌ) ويسمى مُفَرَّغاً.

ويستثنى بـ(غير وسوى) خافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بإعراب الاسم الذي بعد إلا. وبـ(خلا وعدا وليس وحاشا) نواصبَ وخوافضَ. وبـ(ما خلا) وبـ(ما عدا) و (ليس) و (لا يكون) نواصبَ.

باب: يخفض الاسم إما بحرفٍ مشتركٍ - وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللامُ والباءُ للقسم وغيرِه - أو مختصٍّ بالظاهر - وهو رُبَّ ومُذْ ومُنْذُ والكافُ وحتى وواوُ القسمِ وتاؤُه - أو بإضافةٍ إلى اسمٍ على معنى اللام كـ(غلامِ زيدٍ) أو مِن كـ(خاتمِ حديدٍ) أو في كـ(مكرِ الليلِ) وتُسمى معنويةً لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافةِ الوصفِ إلى معموله كـ(بالغَ الكعبةِ) و (معمورِ الدارِ) و (حسنِ الوجهِ) وتسمى لفظيةً لأنها لمجرد التخفيف.

ولا تُجامِعُ الإضافةُ تنويناً ولا نوناً تاليةً للإعرابِ مطلقاً، ولا أل إلا في نحو (الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضاربُ الرجلِ، والضاربُ رأسِ الرجلِ، وبالرجلِ الضاربِ غلامِهِ).

بابٌ: يعملُ عَمَلَ فعلِه سبعةٌ:

اسمُ الفعل كـ(هيهاتَ، وصَهْ، ووَيْ) بمعنى بَعُدَ واسكت وأَعْجَبُ. ولا يُحْذَفُ ولا يَتَأَخر عن معموله. و(كتابَ الله عليكم) مُتَأَوَّلٌ. ولا يبرز ضميرُه. ويُجْزَم المضارعُ في جوابِ الطلبيِّ منه نحو (مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي)، ولا يُنْصَبُ.

والمصدرُ كضَرْبٍ، وإكرامٍ إنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فعلٌ مع أنْ أو ما، ولم يكن مصغراً ولا مُضْمَراً ولا مَنْعوتاً قبلَ العملِ ولا محذوفاً ولا مفصولاً من المعمولِ ولا مؤخراً عنه. وإعمالُه مضافاً أكثرُ نحو (ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ) وقولِ الشاعر: (ألا إن ظُلْمَ نفسِهِ المرءُ بَيِّنٌ)، ومُنَوَّناً أَقْيَسُ نحو (أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً)، وبِأَلْ شاذٌّ نحو (عجِبْتُ من الرزقِ المسيءَ إلهُهُ) (وكيف التَوَقِّيْ ظَهْرَ ما أنت راكبُه).

واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ. فإن كان بأل عَمِلَ مطلقاً، أو مجرداً فبشرطينِ: كونُه حالاً أو استقبالاً، واعتمادُه على نفيٍ أو استفهامٍ أو مُخْبَرٍ عنه أو موصوفٍ. و (باسطٌ ذراعَيْه) على حكاية الحالِ خلافاً للكِسَائِيِّ، و (خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ) على التقديمِ والتأخيرِ وتقديرُه خبيرٌ كظهيرٍ خلافاً للأَخْفَشِ.

والمثالُ، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ بِكَثْرةٍ، أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقِلَّة، نحو (أما العسل فأنا شَرَّابٌ).

واسمُ المَفْعُول، كمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ. ويعمل عمل فعلِه، وهو كاسم الفاعل.

والصفةُ المُشَبَّهَةُ باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحدٍ، وهي الصفة المَصُوغَةُ لغير تفضيل لإفادةِ الثبوتِ، كحَسَنٍ وظَرِيفٍ وطاهِرٍ وضامِرٍ. ولا يتقدمها معمولُها، ولا يكون أجنبياً، ويُرفَع على الفاعِلِيَّةِ أو الإِبْدالِ، ويُنصَبُ على التمييزِ أو التشبيه بالمفعولِ به - والثاني يتعيَّن في المعرفة -، ويخفض بالإضافة.

واسمُ التفضيل، وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، كأَكْرَمَ. ويُستَعمل بِمِنْ ومضافاً لنكرة فَيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ، وبأل فيطابِقُ، ومضافاً لمعْرِفَةٍ فوجهانِ. ولا يَنْصِب المفعولَ مطلقاً، ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكُحْل.

بابُ التوابعِ: يَتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ:

النعتُ، وهو التابعُ المشتق أو المؤولُ به المبايِنُ لِلَفظ متبوعه. وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ أو مدحٌ أو ذمٌّ أو تَرَحُّمٌ أو توكيدٌ. ويتبع منعوتَه في واحدٍ من أوجهِ الإعراب، ومن التعريف والتنكير. ثم إن رَفَعَ ضميراً مستتراً تَبِعَ في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعَيْهِ. وإلا فهو كالفِعْل، والأحسن (جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُه) ثم (قاعدٌ) ثم (قاعدونَ).

ويجوز قطعُ الصفةِ المعلومِ موصوفُها حقيقةً أو ادِّعاءً، رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير أعني أو أمدح أو أَذُمُّ أو أرحم.

والتوكيدُ. وهو إما لفظيٌّ نحو (أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا له) ونحو (أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ اِحبسْ اِحبسْ) ونحو (لا لا أبوح بِحُب بثينةَ إنها)، وليس منه (دكاً دكاً) و(صفاً صفاً)، أو معنويٌّ وهو بالنفس

والعين مؤخرةً عنها إن اجْتَمَعَتَا، ويُجْمَعانِ على أَفْعُلٍ مع غيرِ المفردِ، وبِكُلٍّ لغير مثنىً إن تجزأ بنفسه أو بعامله، وبكلا وكلتا له إن صحَّ وقوعُ المفردِ موقعَه واتحد معنى المسنَد، ويُضَفْنَ لضمير المؤكَّد، وبأجمعَ وجمعاءَ وجمعِهما غيرَ مضافةٍ، وهي بخلاف النعوت، لا يجوز أن تتعاطف المؤكِّداتُ، ولا أن يَتْبَعْنَ نكرةً، وندر (يا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبُ).

وعطفُ البيان. وهو تابعٌ موضحٌ أو مخصِّصٌ جامِدٌ غيرُ مؤولٍ، فيوافق متبوعَه، كـ(أُقْسِمُ بالله أبو حفص عمرُ) و (هذا خاتَمٌ حديدٌ). ويُعرَب بدلَ كلٍّ من كلٍّ إن لم يمتنع إحلالُه مَحَلَّ الأول، كقوله: (أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ) وقولِه: (أَيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ ونوفلا).

وعطفُ النسق بالواوِ وهي لمطلق الجمع، والفاءِ للترتيب والتعقيب، وثم للترتيبِ والتراخين وحتى للغاية والتدريج لا للترتيب، وأوْ لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدةً بعد الطلبِ التخييرَ أو الإباحةَ وبعدَ الخبرِ الشكَّ أو التشكيكَ، وأم لطلب التعيين بعد همزةٍ داخلةٍ على أحد المستويَيْنِ، وللرَّدِّ عن الخطإ في الحكم (لا) بعد إيجاب و (لكن وبل) بعد نفيٍ، ولصرف الحكم إلى ما بعدها (بلْ) بعدَ إيجابٍ.

والبدلُ. وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطةٍ. وهو ستةٌ: بدلُ كلٍّ نحو (مفازاً حدائقَ)، وبعضٍ نحو (مَنِ استطاع)، واشتمالٍ نحو (قتالٍ فيه)، وإضرابٍ وغلطٍ نسيانٍ نحو (تَصَدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ) بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتَبَيُّنِ الخطإ.

باب: العدد من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يُؤَنَّث مع المذكر ويُذَكَّر مع المؤنث دائماً، نحو (سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ). وكذلك العَشَرةُ إن لم تركبْ. وما دونَ الثلاثةِ وفاعلٌ كثالثٍ ورابعٍ على القياس دائماً. ويُفْرد فاعلٌ أو يُضاف لما إِشْتُقَّ منه أو لما دونه أو يَنْصِبُ ما دونَه.

بابٌ: موانعُ صرف الاسم تسعةٌ، يجمعها: (وزنُ المركَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُها، عَدْلٌ وَوَصْفُ الجمعِ زِدْ تأنيثاً) كأحمدَ وأحمرَ وبَعْلَبَكَّ وإبراهيمَ وعُمَرَ وأُخَرَ وأُحادَ وَمَوحِدَ إلى الأربعةِ ومساجدَ ودنانيرَ وسلمانَ وسَكْرانَ وفاطمةَ وطلحةَ وزينبَ وسَلْمَى وصحراءَ.

فألفُ التأنيث والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ كلٌّ منها يَسْتَأْثِر بالمنع. والبواقي لا بدَّ من مجامعة كلِّ عِلة منهنَّ للصفة أو العلمية. وتتعين العلميةُ مع التركيبِ والتأنيثِ والعُجمة، وشرط العُجمة عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّةِ وزيادةٌ على الثلاثةِ، والصفةِ أصالتُها وعدمُ قبولها التاءَ، فعريانٌ وأرملٌ وصفوانٌ وأرنبٌ بِمَعْنَى قاسٍ وذليلٍ منصرفةٌ. ويجوز في نحو هندٍ وجهانٍ، بخلاف زينبَ وسَقَرَ وبَلْخَ. وكعُمَرَ عند تميمٍ بابُ حذامٍ إن لم يختم براءٍ كسَفَارٍ، وأمسٍ لِمُعَيَّنٍ إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيهما، وسَحَرَ عند الجميع إن كان ظرفاً مُعَيَّناً.

بابٌ: التَّعَجُّبُ له صيغتانِ: (مَا أَفْعَلَ زيداً) وإعرابه: ما مبتدأٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ، وأَفْعَلَ فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرُ ما، وزيداً مفعول به، والجملةُ خبرُ ما؛ و (أَفْعِلْ بِهِ) وهو بمعنى ما أَفْعَلَهُ، وأصلُه أَفْعَلَ أيْ صارَ ذا كذا، كـ(أَغَدَّ البعيرُ) أيْ صار ذا غُدَّةٍ، فغُيِّرَ اللفظُ، وزِيدَتْ الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظِ، فَمِنْ ثَمَّ لزمت هنا، بخلافها في فاعل كفى.

وإنما يُبْنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيل، مِن فعلٍ ثلاثيٍّ مُثْبَتٍ متفاوِتٍ تامٍّ مبنيٍّ للفاعلِ ليس اسمُ فاعله أفعلَ.

بابٌ: الوقفُ في الأفصحِ على نحوِ رحمةٍ بالهاءِ، وعلى نحو مسلماتٍ بالتاءِ، وعلى نحوِ قاضٍ رفعاً وجراً بالحذف، ونحوِ القاضي فيهما بالإثبات. ويوقف على (إذاً) ونحوِ (لَنَسْفَعاً) و (رأيتُ زيداً) بالألفِ كما يُكتَبنَ.

وتُكتَبُ الألفُ بعد واوِ الجماعة كـ(قالوا)، دون الأصليةِ كـ(زيدٌ يدعو).

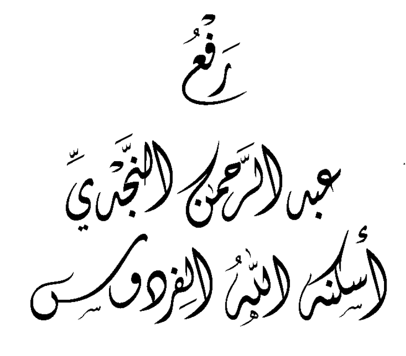
وتُرسَم الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثةَ كـ(استدعى والمصطفى) أو كان أصلُها الياءُ كـ(رمى والفتى)، وألفاً في غيره كـ(عفا) و (العصا).

وينكشف أمرُ ألفِ الفعل بالتاء كـ(رميْتُ وعفوْتُ)، والاسمِ بالتثنية كعَصَوَيْنِ وفَتَيَيْنِ.

فصلٌ: همزةُ اسمٍ بِكَسْرٍ وضَمٍّ، واسْتٍ ابنٍ وابْنِمٍ وابنةٍ وامرئٍ وامرأةٍ وتَثْنِيَتِهِنَّ، واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ، والْغلامِ وأَيْمُنِ اللهِ في القسم بفتحهما، أو بكسر في اَيْمُنِ: همزةُ وصلٍ، أيْ تثبُتُ ابتداءً وتُحْذَفُ وصلاً.

وكذا همزةُ الماضي المتجاوِزِ أربعةَ أحرف، كـ(اِستخرج)، وأَمْرِهِ ومصدرِهِ، وأمرِ الثلاثيِّ، كـ(اُقتُلْ واُغْزُ واُغْزِي) بضمهنَّ، و(اِضرِب وامشُوا واذهَبْ) بكسرٍ كالبواقي.

تم القطر بحمد الله وعونه



Ain Shams University
Faculty Of Girls
Ciro – Egypt

"Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada"

Ph. D. Dissertation

Prepared By:

Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin

Assistant Professor In Arabic language
(linguistic & grammar)
Bethlehem University - Palestine

2006 A.C /1427 H

ABSTRACT

"Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada"

Abdalla Ibn Ahmad almaky AlFakihy" died in 972 A.H.

A Study and Verification

Supervisors: Professor Afaf Moh'd Hasanin
& Professor Yassir Al-Mallah
Prepared by: Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin

The main purpose of this research is to edit and investigates a classical book in Arabic syntax and grammar; at the time of its written, it received a wide reputation. In fact this book is an explanation of another book whose reputation exceeded all expectations; its title is "Qatr Annada wa Bal Assada"; it is an abridged learning text for Ibn Hisham al-Ansari died in 762 A.H. In light of its significance and distinct features, several scholars spent a great amount of time studying, organizing and annotating it. One of the most distinct explanations of the book is AL Fakihy's explanation titled, "Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada" which was noted for its distinction, fame and comprehensiveness. Moreover, it was assessed as outstanding.

An elite of scholars explained or commented on it.

The research is divided into two sections in addition to an introduction.

The **introduction** highlights the subject matter and states the reasons behind the choice of the book, plan of action, main obstacles and most important sources and references consulted in the research.

Section One concerns the study and it is divided into a preface, two chapters and a conclusion.

The preface briefly states the political, social and cultural environment spread in the tenth hijra decade, which witnessed the collapse of the Mamlukes State and the expansion of the Ottoman Empire; it also shows the impact of this era on the intellectual life at that time.

Chapter One highlights the life of this outstanding scholar in relation to title, family, bringing up, educational field, works and death.

Chapter two studies the book , "Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada" in three areas of research:

1 - It introduces the book "Qatr Annada wa Bal Assada" in terms author, approach and an outline of other explanations of the book.

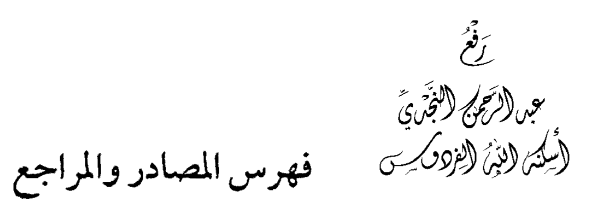
2 - It discusses the book "Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada" and it elaborates on the attribution and chapters of the book, sources, explanation features, foundations relied on and al Fakhi's approach in it.

3 - It holds a comparison among three explanations of the book , "Qatr Annada wa Bal Assada", namely Ibn Hisham's own explanation, "Sharh Qatir Al Nada wa bal as Sada", As Shirbini's explanation, "Mughith Al Nada fi Sharh Qatir al Nada" and Al Fakhi's explanation, "Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada" .

Section Two which is the investigation section is divided into two chapters; **Chapter one** states the reasons for the investigation, locations of copies in the world, depiction of the six manuscripts dedicated for the investigation.

Chapter two closes with showing copies of the manuscripts. It also includes a script of the book , "Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada" which is scientifically investigated, and it closes with twelfth indexes classified as follows: Quranic Verses, approved and exceptional recitations, prophetic traditions, verses, Arabic sayings and proverbs, nouns, books mentioned the summary of the book, locations and states, controversy issues, references and sources, contents and finally index of indexes .

In conclusion, the main results I arrived in this research are in showing this classical and invaluable book in a new scientifically verified format documenting quoted texts in the summary, clarifying its mysteries. highlighting its poems and traditions and documenting verses quoted in it. Research has completely vindicated the author of the book.



فهرس المصادر والمراجع

١. ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي، علي فوده نيل، نشر عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء (-١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣. الأدب المصري في ظل الحكم العثماني، محمد سيد كيلاني، دار الفرجاني القاهرة، ١٩٦٥م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧. الإصابة في تميز الصحابة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(-٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٢٨هـ.

٨. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (-٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط٤، دار ابن كثير دمشق ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١١. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (-٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار الحديث القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٥، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٠م.

١٣. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

١٤. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل في بيروت ودار عمار في عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٥. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، د.ط، د.ن.، د.ت.
١٦. إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (-٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٧. الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني (-٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط٢، نشره محمد أمين دمج، بيروت.
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٩. الأنموذج في النحو، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، دار الآفاق الجديدة بيروت.
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
٢١. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر جابر الجزائري، الطبعة الأولى الخاصة بالمؤلف، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٢٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (-١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى بغداد.
٢٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية.
٢٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، دار النفائس بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٦. البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ ابن كثير (-٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الوهاب فتيح، دار الحديث القاهرة ودار زمزم الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٧. البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن التاسع، محمد بن علي الشوكاني (-١٢٥٠هـ)، تحقيق: حسين العمري، ط١، دار الفكر بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٨. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرى، عبد الفتاح القاضي، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠. بلاد الترك في العصور الوسطى، زبيدة عطا، دار الفكر العربي بيروت.
٣١. بناء الجملة العربية في شعر بني سليم، مؤمن عمر البدارين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت المفرق-الأردن، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٢. بنو سليم، عبد القدوس الأنصاري، ط١، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٣. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (-١٢٠٥هـ)، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.
٣٤. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (-٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٥. تاريخ الأدب العربي «العصر العثماني»، عمر موسى باشا، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣٦. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات ـ الجزيرة العربية/ العراق/ إيران»، شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف القاهرة.
٣٧. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات ـ مصر»، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف القاهرة.
٣٨. تاريخ الأدب العربي/ القسم السادس (١٠-١١)، كارل بروكلمان، ترجمة: محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٥م.
٣٩. تاريخ الدولة العثمانية العلية، فريد محمد بك، دار الجيل بيروت، ١٩٧٧م.
٤٠. تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، محمود السيد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ٢٠٠٠م.
٤١. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي (-١٢٣٧هـ)، دار الجيل بيروت.
٤٢. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، الجزء الأول بتحقيق: عبد الله محمد حيّاني، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: عباس الصالحي، ١٩٨٦.
٤٤. تذكرة النحاة، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
٤٥. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (-٧٦٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٤٦. التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية القاهرة.

٤٧. تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن خليل البصروي (-٨٨٩هـ)، تحقيق: هشام محمد عواد شويكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في كلية البنات / القاهرة، ولم تنشر، ٢٠٠٣م.

٤٨. تفسير البحر المحيط، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ -١٩٨٣م.

٤٩. تقريب النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٠. التمام في تفسير أشعار هذيل، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد المطلوب، ط١، مطبعة العاني بغداد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٥١. تهذيب التهذيب، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، ط١، دار صادر بيروت، ١٣٢٥هـ.

٥٢. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن احمد الأزهري (-٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٧م .

٥٣. توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (-٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٤. التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، د.ن.، ١٩٨١م.

٥٥. الجامع الصحيح المختصر، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (-٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير واليمامة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٦. الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (-٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٧. الجامع الصغير في النحو، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٨. الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي (-٣٤٢هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد وهلال ناجي، ط١، دار الجيل بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٩. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (-٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط٢، دار الشعب القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٦٠. الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (-٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري الشافعي، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦٢. حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس بن زين الدين العليمي الحمصي (-١٠٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.
٦٣. الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٦٤. حدود النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إربد-الأردن.
٦٥. حدود النحو، شهاب الدين الأبّذي (-٨٦٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إربد-الأردن.
٦٦. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(-٩١١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٦٧. الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث، محمد عبد المنعم خفاجي، ط١ دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٦٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٩م.
٦٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٠. خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ-١٦٦٩م.
٧١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي (-١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
٧٢. دائرة المعارف العربية، بطرس البستاني، دار المعرفة بيروت.
٧٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان (-٦٩هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م.
٧٦. ديوان أبي العتاهية، أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم العنزي بالولاء (-٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٧٧. ديوان أبي دواد الإيادي، جارية أو حارثة بن الحجاج، ط١، منشورات مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
٧٨. ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ، جمعه وشرحه محمد التونجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١ ١٩٩٤م.
٧٩. ديوان أبي نواس، الحسن بن هانئ، شرح: إيليا أبو حاوي، الشركة العالمية للكتاب بيروت، ١٩٨٧م.
٨٠. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٣م.
٨١. ديوان الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت.
٨٢. ديوان الحطيئة، جرول بن أوس، برواية وشرح ابن السكيت(-٢٤٦هـ)، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٨٣. ديوان السموأل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، طبع وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٦م.
٨٤. ديوان الطرمّاح، الحكم بن حكيم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
٨٥. ديوان العباس بن مرداس (-٢٠هـ)، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٨٦. ديوان العجاج، عبد الله بن رؤبة، برواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق.
٨٧. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م.
٨٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (-٢٧٥هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، ط١، مركز زايد ٢٠٠٠م.
٨٩. ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٦م.
٩٠. ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٢م.
٩١. ديوان جرير، دار صادر بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٩٢. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر بيروت، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
٩٣. ديوان ذي الرمّة، غيلان بن عقبة، برواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، ط١، مؤسسة الإيمان بيروت، ١٩٨٢م.
٩٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر بيروت، ١٩٦٤م.
٩٥. ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٦. ديوان عامر بن الحارث المعروف بجران العود النميري، برواية أبي سعيد السكري، تحقيق: حمودي القيسي، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
٩٧. ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، جمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، ط١، مكتبة التراث القاهرة، ١٩٧٢م.
٩٨. ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٣م.
٩٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الأندلس، ١٩٨٨م.
١٠٠. ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الثقافة بيروت، ١٩٧١م.
١٠١. ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٧م.
١٠٢. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، ط١، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٦م.
١٠٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، وزارة الإعلام الكويتية، ١٩٨٤م.
١٠٤. ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: إبراهيم العطية وخليل العطية، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٧م.
١٠٥. ديوان مجنون ليلى، قيس بن الملوّح، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر القاهرة.
١٠٦. ديوان مضرّس بن ربعي، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصريّ بغداد، ١٩٧٠م.
١٠٧. ديوان نصيب بن رباح، جمع وتحقيق: داود سلوم، ط١، مكتبة الأندلس بغداد، ١٩٦٨م.
١٠٨. ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، جمع وتحقيق: عبد القدوس صالح، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٢م.
١٠٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (-٧٠٢هـ)، تحقيق: احمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ .
١١٠. ريحانة الألبا وزهرة الحيا الدنيا، أبو العباس أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي(-١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
١١١. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي،ط١،دار القلم دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١١٢. السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
١١٣. سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

١١٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر دمشق.
١١٥. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (-٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
١١٦. سنن الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (-٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٧هـ.
١١٧. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
١١٨. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، مكتبة الصفا القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١١٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (-١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
١٢٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك المعروف بابن الناظم (-٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢١. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٢٢. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (-٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز دمشق، ١٩٧٩م .
١٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (-٩٠٠هـ)، دار الفكر بيروت.
١٢٤. شرح التسهيل ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك(-٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٢٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (-٩٠٥هـ)، دار الفكر، دمشق.
١٢٦. شرح القصائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (-٥٠٢هـ)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٢٧. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢ هـ)، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود،، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

١٢٨ . شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: صلاح رواي، ط ٢، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢٩ . شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣٠ . شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (-٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

١٣١ . شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٣٢ . شرح المكودي على الألفية في النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (-٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٣٣ . شرح بانت سعاد (وبهامشه حاشية الباجوري)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، ط١، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٧هـ .

١٣٤ . شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي(-٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح،، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١٣٥ . شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (-٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٣٦ . شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

١٣٧ . شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٣٨ . شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة بيروت.

١٣٩ . شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢ هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٤٠ . شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤١. شرح قواعد الإعراب، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الكافِيَجيّ (-٨٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أحمد سويد،، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧.

١٤٢. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ن.

١٤٣. شرح كتاب الحدود في النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن العربي القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (-٣٦٨هـ)، الجزء الأول، تحقيق: محمود فهمي حجازي ورمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

١٤٥. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (-٤٥٨هـ)، ط١، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠.

١٤٦. شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩م.

١٤٧. شعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.

١٤٨. شعر زهير بن أبي سلمى، الأعلم الشنتمري (-٤٧٦هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١٣هـ-١٩٩٢م.

١٤٩. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (-١٠٦٩هـ)، تحقيق: محمد كشاش، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٥٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (-٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٥١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (-٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٠ ١٩٧٠م.

١٥٢. صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (-٦٧٦هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٥٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (-٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٥٤ . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة بيروت.

١٥٥ . طبقات الشافعية، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (-٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي ومحمد الحلو، ط١، مطابع البابي الحلبي القاهرة، ١٨٨٣هـ-١٩٦٤م.

١٥٦ . عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

١٥٧ . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، وهو مطبوع مع شرحين آخرين للتفتازاني وابن يعقوب المغربي ضمن كتاب «شروح التلخيص»، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٩٧٣هـ.

١٥٨ . العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (-٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١٥٩ . عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (-٣٠٣هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٦٠ . عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥هـ.

١٦١ . غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣هـ)، عُني بنشره: برجشتراسر القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٦٢ . فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (-٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ، محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٦٣ . فن الإملاء في العربية، عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار عمان ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٦٤ . فهرس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي، خضر محمد سلامة، القدس ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٦٥ . الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي إسحق المعروف بابن النديم (-٣٨٠هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٦هـ.

١٦٦ . فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي (-٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس،ط١، دار صادر بيروت، ١٩٧٣م.

١٦٧ . الفواكه الجنية على متممة الآجرّوميّة لأبي عبد الله محمد بن محمد الحطاب الرعيني، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢هـ)، تحقيق: محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٦٨ . في أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الشروق بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٦٩ . فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
١٧٠ . القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (-٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣م.
١٧١ . قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٣م.
١٧٢ . الكامل في العروض والقوافي، محمد قناوي، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
١٧٣ . كتاب الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (-٣٥٦هـ)، دار الثقافة بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م. و ط دار الكتب، مصر.
١٧٤ . كتاب الألفية في النحو، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢ هـ)، مكتبة طيبة، بيروت.
١٧٥ . كتاب الأمالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (-٣٥٦هـ)، ط٢، دار الحديث بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٧٦ . كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (-٨١٦هـ)، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
١٧٧ . كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٧٨ . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار «مصنف ابن أبي شيبة»، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (-٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩هـ.
١٧٩ . الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم نصر بن علي الشيرازي النحوي، تحقيق: عمر الكبيسي، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٨٠ . كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (-٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٨١ . كتاب معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة «الأخفش المتوسط» (-٢١٥هـ)، تحقيق: هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٨٢ . الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (-١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٨٠ هـ-١٩٨٨ م.
١٨٣ . الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٨٤ . كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (-١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، ط٤، مؤسسة الرسالة بيروت.
١٨٥ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ«حاجي خليفة» (-١٠٦٧هـ)، دار الفكر دمشق، ١٩٨٢م.
١٨٦ . الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (-١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٨٧ . الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (-١٠٦١هـ)، ط٢، دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٨٨ . لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف عبد العزيز،ط١، دار الكتب العلمية بيروت،١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٨٩ . اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت.
١٩٠ . اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٩١ . لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (-٧١١هـ)، ط١، دار صادر بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠ م.
١٩٢ . لسان الميزان، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، عالم الكتب بيروت.
١٩٣ . لمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
١٩٤ . اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.
١٩٥ . مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (-٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف القاهرة .
١٩٦ . المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٩٧ . مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (-٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٩٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (-٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة وبيروت، ١٤٠٧.
١٩٩. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (-٧٤٦هـ)، عالم الكتب بيروت.
٢٠٠. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني، عمر موسى باشا، مطبعة الإحسان دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٠١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(-٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١،، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٠٢. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده(-٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، ط١، مكتبة البابي الحلبي، مصر،١٣٧٧هـ،١٩٥٨م.
٢٠٣. مختصر في شواذ القراءات، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-٣٧٠هـ)، عُني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة القاهرة، ١٩٣٤م.
٢٠٤. المخصص، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (-٤٥٨هـ)، المكتب التجاري، بيروت.
٢٠٥. مخطوطة تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب «الحاشية الهندية»، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، مخطوطات مكتبة المسجد الأقصى المبارك بالقدس (رقم ٢/ ٤٠٠)، ٥٣٠ لوحة.
٢٠٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جار المولي وآخرون، ط٣، دار التراث، القاهرة.
٢٠٧. المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة،١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٠٨. المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني بجدة ودار الفكر بدمشق،١٤٠٠هـ-١٤٠١هـ.
٢١٠. المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (-٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢١١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (-٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة مصر.
٢١٢. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (-٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٦م.

٢١٣. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (-٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دار اليمامة دمشق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢١٤. مصابيح المغاني، محمد بن علي «ابن نور الدين» (-٨٢٥هـ)، تحقيق: عائض العمري، ط١، دار المنار القاهرة، ١٤١٤- ١٩٩٣م.
٢١٥. المطوّل «شرح تلخيص مفتاح العلوم»، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (-٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢١٦. معالم الأدب العربي في العصر الحديث، عمر فروخ، ط١ دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٥م.
٢١٧. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم بن السري (-٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (-٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٠م.
٢١٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (-٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.
٢٢٠. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢١. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (-٦٢٦هـ)، مطبوعات دار المأمون دمشق، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٢٢٢. معجم الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني، ط١، دار الجيل بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (-٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان بيروت ، طرابلس، ١٤٠٥.
٢٢٤. معجم العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، مؤسسة دار الهجرة طهران، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٢٥. معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٢٦. معجم المؤلفين «تراجم مصنفي الكتب العربية»، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٢٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.
٢٢٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢٢٩. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ط٢، مصر.

٢٣٠. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، ط٨، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

٢٣١. معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السيد جاد الحق، ط١، دار الكتب الحديثة القاهرة.

٢٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥، دار الفكر بيروت، ١٩٧٩م.

٢٣٣. مغيث الندا في شرح قطر الندى، محمد بن محمد بن أحمد الشربيني (-٩٧٧هـ)، تحقيق: مريم فواز، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٩٩٠م.

٢٣٤. مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زاده «أحمد بن مصطفى»، تحقيق: كامل كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقامة مصر، ١٩٦٨م.

٢٣٥. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (-٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٣٦. المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عزالدين السعيدي، ط١، دار إحياء العلوم بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٣٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، ط٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٣٨. المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي (-٧٩٠هـ)، مبحث الحال فقط، تحقيق: عبد الله حسيني هلال، مطبعة الحسين القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٣٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، محمود بن أحمد العيني (-٨٥٥هـ)، مطبوع على هامش خزانة الادب للبغدادي، المطبعة الميرية ببولاق.

٢٤٠. مقامات الحريري المسمّى بالمقامات الأدبية، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري(-٥١٤هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٤١. المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (-٤٧١ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٢.

٢٤٢. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (-٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

٢٤٣. المقدمة الجُزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزولي (-٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى القاهرة، ١٩٨٨.
٢٤٤. المقرّب، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (-٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١، د.ن.، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٤٥. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (-٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمد، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٤٦. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي (-٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١، مكتبة السنة القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤٧. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٤٨. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد التميمي ويعرف بالشمني (-٨٧٢ هـ)، الجزء الأول بتحقيق محمد وليد حافظ، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦.
٢٤٩. الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٥٠. الموشح على كافية ابن الحاجب، أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (-٧٣١هـ)، تحقيق عصام درار الكوسى، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧.
٢٥١. موطأ الإمام مالك، أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (-١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي مصر.
٢٥٢. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُهيلي (-٥٨١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٥٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (-٨١٥هـ)، تحقيق: جمال محمد محرز وفهيم محمد شلتوت، الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢٥٤. نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ط٢، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٥٥. النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة محمد علي ضباع، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.

٢٥٦. نصب الراية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (-٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر، ١٣٥٧هـ.

٢٥٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (-١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، دار صادر بيروت، ١٣٨٩هـ-١٩٦٧م.

٢٥٨. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (-١١١١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٢٥٩. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦٠. النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (-٢١٥هـ)، ط٢، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٦٧م.

٢٦١. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروسي(-١٠٣٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦٢. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، اسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (-١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى بيروت.

٢٦٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(-٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٦٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (-٧٦٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة فرانز شتايز شتوتغارت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٦٥. الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (-٧١٥هـ)، تحقيق: نينيت خضور، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

٢٦٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (-٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

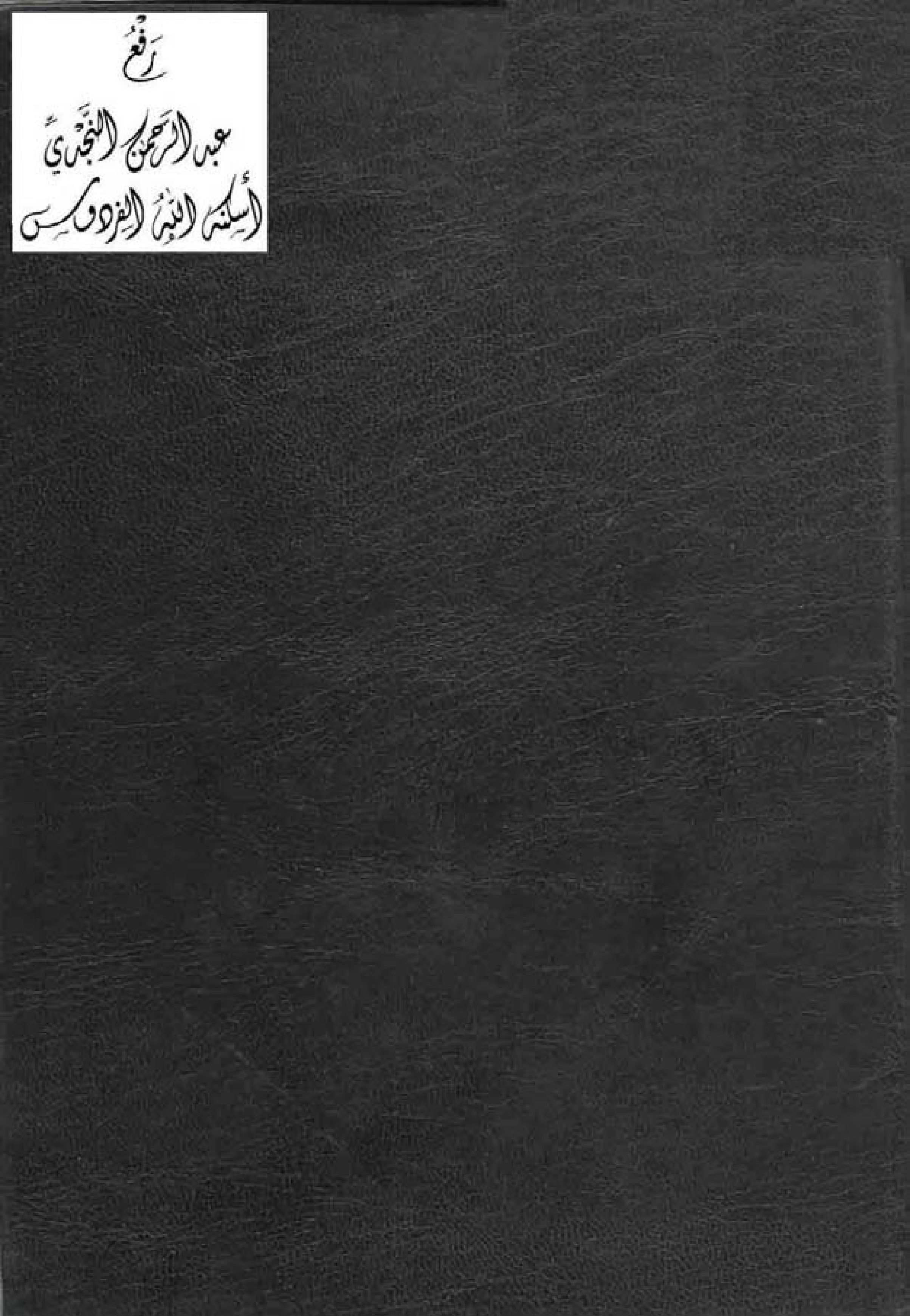
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس